منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً

مجموعة من البحوث المحكَّمة المقدَّمة

إلى المؤتمر السَّنوي العالمي (الإمام: ٤) للسُّنَّة النبوية

عقده معهدُ دراسات الحديث الشريف (إنهاد)

في رحاب "الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (كويس)" في ماليزيا

في: ٢٣ ربيع الأول ١٤٤١هـ (٢٠ نوفمبر ٢٠١٩م)

تحرير

د. سيِّد عبد الماجد الغَوْرِي







منهجية
التصنيف والتأليف
عند علماء الحديث
قديماً وحديثاً

الطبعة الأولى ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م





Edisi Pertama 2019.

منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً

تحرير: د. سيد عبد الماجد الغوري

Compilation & Writing Methodologies adopted by Hadith Scholars Classical & Contemporary Perspective

Etited by: Dr. Syed Abdul Majid Ghouri

Diterbitkan di Malaysia oleh:
INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD)
KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43000 Kajang, Selangor. Malaysia.
Tel: 03-89117000 samb. 3213/2334
Fax: 03 - 89262634

منهجية
التصنيف والتأليف
عند علماء الحديث
قديماً وحديثاً

مجموعةٌ من البحوث المحكَّمة المقدَّمة إلى

المؤتمر السَّنَوِيّ العالميّ (الإمام ٤) للسُّنَّة النبوية

عقده

معهد دراسات الحديث الشريف (إنهاد)

في رحاب الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (كويس) في ماليزيا

بتاريخ: ٢٣ ربيع الأول ١٤٤١هـ (٢٠ نوفمبر ٢٠١٩م)

تحرير

د. سيّد عبد الماجد الغوريّ




بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة مدير الجامعة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الْمُرسَلين سيدنا محمَّد وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغُرِّ الميامين.

أمَّا بعد: فلقد أُنشِئَ في عصرنا هذا لأجل الْحِفاظ على السُّنَّة النبوية المطهَّرة، والدفاعِ عن حريمها، والخدمةِ لها من شَتَّى جوانبها، الكثيرُ من المراكز العلمية والبحثية في مختلف البلدان الإسلامية والعربية، ومنها في بلادنا ماليزيا هذا المعهدُ الذي يُعرَف في جميع ربوعها باسمه المختصَر "إنهاد"، والذي يتشرَّف اليومَ بعقد هذا المؤتمر العلميّ المبارَك. وقد أُنشِئَ هذا المعهدُ قبل اثنتي عشرة سنةً، فقام في مدة قصيرة من تأسُّسه بإنجازات علمية متميِّزة في مجال خدمة السُّنَّة النبوية المشرَّفة، ومنها هذا المؤتمرُ العلميُّ المبارَكُ الذي يعقده تحت عنوانٍ مُهِمٍّ: "منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً"، وقد قُدِّمَ فيه خمس وأربعين بحثاً باللغات العربية والملايوية والإنكليزية مِن قِبَل الباحثين المتخصِّصين في الدراسات الحديثية من مختلف البلدان، وكلٌّ هذه الأبحاث تختصّ بموضوع المؤتمر، وتحقِّق أهدافَه.

وإنني – بوصفي مديراً للجامعة التي تُشرِف على هذا المؤتمر – أرى من الواجب عليَّ أن أشكُرَ لجنةَ إدارة المؤتمر وجميعِ أعضائها على مساهمتهم الفعالة في حُسْن تخطيطها وتنظيمها له، ولا سيما: الدكتورة نور صالحة بنت محمد صالح (مديرة المعهد)، والدكتور سيد عبد الماجد الغوري (كبير الباحثين في المعهد ومحرِّر هذه الأبحاث)، والدكتور محمد حافظ بن سوروني (رئيس المؤتمر). كما لا يفوتني توجيهُ كلمة الشكر إلى السَّادة الضيوف الباحثين الكِرام على مشاركتهم في هذا المؤتمر بتقديم أبحاثهم العلمية القيمة المفيدة الهادفة.

وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يُثِيبهم جميعاً على جهودهم المخلصة في خدمة السُّنَّة النبوية بالإحسان، ويُسدِّدَ خُطاهم، ويُوفِّقَهم لمزيد من خدمتها لوجهه الكريم، والحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيه خاتم الأنبياء وأفضل المرسَلين.

داتؤ البروفيسور د. عبد الحليم بن تاموري

(مدير الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور – كويس)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة مديرة المعهد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين.

وبعد: فإننا نحمد الله سبحانه وتعالى ونشكره على أنه وفَّقنا لعقد هذا المؤتمر السنوي العالمي المبارك لعام ١٤٤١هـ (الموافق: ٢٠١٩م) في معهد دراسات الحديث الشريف (إنهاد) بإشراف الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (كويس)، تحت عنوان: "منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً"، ونأمل أن هذا الموضوع المهمّ سيعالج الكثيرَ من القضايا المتعلقة بمنهجية علماء الحديث في تصانيفهم وتآليفهم سواء كانوا من المتقدِّمين أو من المتأخِّرين، رغم أن هناك بحوث علمية كثيرة متعلقة بالموضوع في الوقت السابق إلا أن مثل هذا الموضوع فيما نعلم لم يحظ باهتمام أيِّ مؤتمرٍ عالميٍّ أو ندوةٍ علميةٍ، مع رغبتنا الاطلاع على أبحاث جديدة لم يسبق إليها، أو لم تنشر من قبل، أو لم تقدم في أي ندوة أو مؤتمر علمي.

وكما لا يخفى على الدارسين في مجال الحديث النبوي أنَّ الدراسة عن مناهج العلماء في التصنيف والتأليف لها علاقة وطيدة لمعرفة الطرق الصحيحة في التعامل مع السنة النبوية، ومعرفة السبل اللائقة في ضوء ذلك في تطويرها ونشرها بين الناس.

وختاماً، أسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والسداد لجميع المشاركين في هذا المؤتمر من داخل ماليزيا وخارجها، وكذلك نسأله تعالى أن يجزي جميع القائمين من الأساتذة والباحثين في الكلية الجامعية عن تنظيم وإدارة هذا المؤتمر.

د. نور صالحة بنت محمد صالح

(مديرة معهد دراسات الحديث الشريف – إنهاد)

بسم الله الرحمن الرجيم

كلمة رئيس المؤتمر

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. والصلاة والسلام الأتمان الأكملان عليه القائل: «تركتُ فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتابَ الله وسنةَ نبيه» (رواه الإمام مالك في الموطأ)، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنه من البديهي أن علماء الحديث قديماً وحديثاً قد قاموا بجهود كبيرة وأعمال جليلة في مجال خدمة السنة النبوية الشريفة، فكثرت بفضلها تآليف وتصانيف فيه وتنوَّعت، حتى كادوا لا يتركون شيئاً من المسائل أو المجالات أو القضايا الحديثية كبيرة كانت أو صغيرة، إلا وفيه لهم تأليف يختص به.

وانطلاقاً من هذا الواقع العلمي التاريخي، شعر "معهد دراسات الحديث الشريف" بالكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا بضرورة إبراز وتجلية جوانب هذه الجهود المباركة، فاختار موضوع مؤتمره الدولي السنوي الرابع للعام ١٤٤١هـ (الموافق بـ ٢٠١٩م) عن منهجية علماء الحديث في تصانيفهم وتآليفهم عبر مراحل التاريخ، مع العلم بأن هناك بحوث علمية كثيرة متعلقة بهذا العنوان، إلا أنَّ من رغبة المعهد الاطلاع على أبحاث جديدة لم تسبق إليها، أو لم تنشر من قبل، أو لم تُقدَّم في أي ندوة أو مؤتمر علمي. فقد تم – بإذن الله – تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان: "منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً".

والله تعالى نسأل أن يكتب التوفيق لهذا المؤتمر، وينفع به المشتغلين في خدمة الحديث الشريف، والمسلمين عامة، ويثيب السادة المشاركين على سعيهم المشكور وتقديمهم بالبحوث العلمية في هذا المؤتمر المبارك.

ويُسعِدنا تقديم هذه المجموعة من تلك الأبحاث للمشتغلين بالحديث النبوي، والتي قام بتحريرها وترتيبهاا الدكتور سيد عبد الماجد الغوري (كبير الباحثين في المعهد)، فجزاه الله عن ذلك خير الجزاء وأجزله.

وأخيراً لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر كلَّ مَن ساهم مِن أساتذة الكلية الجامعية في تخطيط وتنظيم هذا المؤتمر والإشراف على سيره وأعماله، سائلاً المولى عز وجل العون والتوفيق والسداد للجميع، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. محمد حافظ بن سوروني

(رئيس المؤتمر)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

إنَّ الْحَمْدَ لله، نَحمَده ونَستعِينه ونَستغفِره، ونَعُوذ بالله من شُرورِ أَنْفُسنا ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأَشْهَدُ أنْ لا إله إلاَّ الله وَحْدَه لا شَرِيْكَ له، وأَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النَّار. والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخِرين: مُحَمَّد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابِه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فإنَّ منهجية التدوين والتصنيف والتأليف في الإسلام قد بدأتْ في فجره، ثم تطوَّرتْ في ضُحَاه، وتكامَلتْ في ظُهْره، حيث لم يكن في عهد النبي ﷺ كتبٌ مُصنَّفةٌ ولا مؤلَّفةٌ حتى القرآن الكريم، الذي لم يكن مجموعاً في مُصْحَفٍ، بل كان محفوظاً في الصدور، ومكتوباً كتابات متفرّقة.

ولَمَّا اتَّسعت دائرةُ الإسلام، وفُتِحَتْ البلدان، وبدأ الناس يدخلون فيه أفواجاً؛ بادرت جماعةٌ من الصَّحابة الكِرام – رضي الله عنهم – إلى جمع القرآن الكريم، والذي قد تَمَّ في عهد عثمان بن عَفَّان ﷺ، وكُتِبَتْ منه نُسَخٌ، واعتمدها النَّاسُ، وما زالت بأيديهم إلى يومنا هذا. فهذا الكتابُ المحفوظُ في الدَّفتَين – بوعدٍ من الله تعالى في تكفُّله بحفظه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] – هو أصلُ الأصول بالنسبة لهذه الأمة، والمصدرُ الأوّلُ لتشريع هذا الدين، وفي فلكه يَدُوْرُ جميعُ الكتب بما في ذلك السُّنَّة النبوية المشرَّفة التي تُعتبَر مصدراً ثانٍ له.

ثم اتَّجهت عنايةُ بعضِ الصحابة بكتابة الحديث النبوي في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين رضي الله عنهم، ثم بتدوينه في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز القُرَشِيّ (ت١٠١هـ) – رضي الله عنه – بأمرٍ رسميٍّ منه في أواخر القرن الأوّل الهجري، ثم بدأ التصنيفُ في السُّنَّة على أشمل وأكمل وَجْهٍ في أواسط القرن الثاني الهجري، فظهر العديدُ من دواوين السُّنَّة في شكل الموطّآت والمصنَّفات والجوامع والسُّنَن والْمَسانِيد والْمَعاجِم والْمُستدرَكات والْمُستخرَجات والزَّوائد والْمَشْيَخات والأطراف وغيرها.

وهكذا قد بدأ التصنيف في السُّنَّة النبوية وتطوَّر وتَكامَلَ عبر القرون وتَعاقُب الأزمان، ولا زال التأليفُ والبحثُ العلمي فيها على ذَرْوَة النَّشاط وقِمَّة العطاء إلى يومنا هذا[١].

والناظرُ في حركة التصنيف والتأليف في العلوم الشرعية يجد أنَّ نصيب السُّنَّة النبوية من التنويع والإبداع والابتكار فيهما أكبَرُ وأكثَرُ من غيرها في العلوم.

وكان أبرَزُ خصائص ومزايا التصنيف والتأليف عند علماء الحديث أنها تَتَّسِمُ بالمنهجية الدقيقة، التي تتجلّى في طريقتهم في الانتقاء والتبويب، وتمييزِ صحيح الأحاديث من سقيمِها، وكذلك في التزامهم الدِّقّةَ والموضوعيةَ والتحرِّي البالغ، الأمرُ الذي يَدُلُّ على أنَّهم لم يكونوا يصنِّفون ويؤلِّفون الكتبَ في هذا المجال كيفما تيسَّر لهم؛ بل إنَّ هناك ضوابط وقواعد التزموا بها.

فلذلك كانت الحاجةُ ماسَّةً إلى إبراز وتجلية مَنَاهِج علماء الحديث في تصنيفهم وتأليفهم للكتب؛ ليكون الدارسون في هذا المجال على درايةٍ تامَّةٍ بطُرُقهم في التصنيف والانتقاء والتبويب، وليكونوا كذلك على اطِّلاعٍ جيّدٍ على ما بذلوه من الجهود العظيمة في حِفظ السُّنَّة النبوية، وتمييزِ صحيحِها من سقيمِها، وليكونوا كذلك أيضاً على علمٍ كاملٍ بما التزموه في تصنيفهم لتلك الكتبِ بالدِّقّة والموضوعية، والضوابط والقواعد والأُسُس والشروط، وغيرها من الأمور الدقيقة التي تَدُلُّ على اتِّسامهم بالفِكر المنهجي في تصنيف تلك الكتب.

وقد راودتني فكرةُ عقد مؤتمرٍ علميٍّ في هذا الموضوع أثناء عكوفي على تأليف كتاب "التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنِّفين في الحديث"، فرَحَّب بها المسؤولون عن

[١] يُرجَع للتوسُّع في ذلك إلى كتابي: "تدوين السنة النبوية وتطوُّر التصنيف والتأليف فيها عبر القرون: عرض تاريخي موجز".

"معهد دراسات الحديث الشريف" (في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا) ليكون موضوعُ مؤتمرِه السَّنَويِّ العالميِّ لعام ١٤٤١ﻫ (الموافق ٢٠١٩م) بعنوان: "منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً"، كما حظي هذا الموضوعُ بالإعجاب والقبول لدى كثيرٍ من أساتذة الحديث النبوي في مختلف الجامعات داخل ماليزيا وخارجها، فقدَّموا فيه أبحاثَهم بالعربية والملايوية والإنكليزية، ومنها هذه التي قمتُ بتحريرها وترتيبها في هذه المجموعة تحت العناوين الآتية:

١) مناهج العلماء في تصنيف كتب الرواية.
٢) مناهج العلماء في تأليف الكتب في أحاديث الأحكام.
٣) مناهج العلماء في شرح كتب متون الحديث واختصارها وأطرافها.
٤) مناهج العلماء في تأليف الكتب في علل الحديث ورجاله وعلومه.
٥) مناهج العلماء في تأليف الكتب في موضوعات حديثية متنوّعة.
٦) مناهج العلماء في رواية الحديث وصيانته.

أسأل الله تبارك وتعالى أن يكتب لهذه الأبحاثِ القبولَ والنفعَ، ولأصحابها الأجرَ والثَّوابَ، ولهذا المؤتمر النجاحَ لتتحقَّق به تلك الأهدافُ التي عُقِدَ لأجلها، إنه وَلِيٌّ ذلك والقادرُ عليه.

والحمدُ لله ربّ العالمين، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيّنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبَهُ المعْتَز بالله تَعَالى
أبوالحَسَن
سيّدعَبْدالماجِدالغَوْري

١٥ ربيع الأوّل ١٤٤١ﻫ (الموافق: ١٢ نوفمبر ٢٠١٩م)

مناهج العلماء في تصنيف كتب الرواية

١) **المنهج الحديثيّ والفقهي للإمام مالك في "مُوطَّئه":**

للأستاذ محمد أرارو.

٢) **منهج الإمام محمَّد بن الحسن الشَّيباني في "كتاب الآثار":**

للأستاذ وصي الله مختار الأعظمي.

٣) **خصائص منهج الإمام البخاري في تصنيف "جامعه الصحيح":**

للدكتور عبد الله بن رفدان الشهراني.

٤) **منهج الإمام مسلم في بيان الألفاظ المعلَّة في صحيحه "كتاب الصلاة" نموذجاً:**

للأستاذ سلمان بن جود الله بن سعد الله الفقيه السلمي.

٥) **منهج الإمامين البخاري ومسلم في تخريج الروايات المتعارضة في الواقعة الواحدة:**

للدكتور عبد الكريم الخطيب.

المنهج الحديثيّ والفقهي للإمام مالك في "مُوطَّئه"

محمد أرارو
أستاذ في التعليم الشرعي العتيق في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بتطوان (المغرب)
mohamed.said.ararou@gmail.com

ملخَّص البحث

جاء هذا البحث ليبرز معالم علمية من حياة إمام من أئمة أهل السنة وعالم من علماء الأمة، فقيه مجتهد مقتدى به، كما عرض لأهم كتاب مصنف في السنة والأثر، وفقه الصحابة والتابعين، بل قل فقه سلف بصفة عامة، ألا وهو كتاب "الموطأ" الذي لن أكون مبالغا إن قلت: إنه كتاب "حديث وفقه ووعظ وعقيدة"، بل هو كتاب منهج تصنيفي فريد أبدع فيه صاحبه منهجا علميا رصينا كان له أثر بالغ الأهمية في كل مصنفات السنة بعده. فحاول هذا البحث التنقيب عن المنهج الحديثي والفقهي للإمام مالك من خلال موطئه، ذلك أن الإمام لم يقتصر فيه على ذكر الصحيح من الحديث أو المرفوع، بل أضاف إلى ذلك أثر الصحابة وفتاوى التابعين وفقه الفقهاء السبعة وآراء الأئمة الأعلام. فهو بحق كتاب جمع علم أهل المدينة وفقه السلف. بالإضافة إلى المنهجية الأصولية العميقة التي كان يتبناها الإمام مالك في وقت لم يكن علم أصول الفقه قد دون بعد وجمع شتاته، إلا أن الإمام اتخذ لنفسه أصولا راعاها في استنباطه للأحكام وتتزيلها على الوقائع. لذا كان "الموطأ" أقدم مصنَّفٍ في السنة النبوية، وآثار الصحابة والتابعين، وفقه أهل المدينة وفقهائها السبعة، وصلنا. ففي بالإضافة إلى جمعه للسنة، فيه فقه كثير، ومنهج فريد، وهذا البحث جاء ليوضح هذا الأمر ويجليه قدر المستطاع، والله المستعان.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الحديث. الموطأ. الفقه. مالك.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، وبعد:

فإن الحديث عن الإمام مالك حديث عن إمام جليل عالم المدينة وإمام أهل السنة، وفضل مالك في العلم لا ينكر، شهد له بذلك القاصي والداني، فقد أسس مدرستين بالمدينة مدرسة حديثية لكونه أخذ الحديث وجمع السنة عن أفاضل أهل المدينة كنافع ومولى ابن عمر، وسالم بن عمر، وابن شهاب الزهري، وعمرة بنت عبد الرحمن وغيرهم...، كما أسس إلى جانبها مدرسة فقهية لأنه جمع فيها فقه خيار أهل المدينة أيضا كربيعة الرأي، والفقهاء السبعة.

ويعد "الموطأ" أول مصنَّفٍ في تاريخ الإسلام تناقلته الأجيال منذ تصنيفه إلى الآن ثبتت تسميته إلى صاحبه الإمام مالك، فهو يجمع بين الحديث والفقه، فيذكر الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة، ثم يذكر عمل أهل المدينة، وبعدها يعرض لآراء الصحابة والتابعين، ثم يسوق رأيه مبينا ومرجحا، كما يعد أيضا الأول في التصنيف في الفقه والحديث معاً، فقد كان الناس يعتمدون على الذاكرة أكثر مما يعتمدون على الكتاب، أما التدوين والتصنيف الحق فقد ابتدأ بالموطأ.

والذي ينبغي لفت الانتباه إليه أن عصر الإمام مالك كانت فيه دواعي التصنيف مجتمعة بسبب ظهور الفرق وأهل الأهواء والوضاعين، ومن المرجح أن كتاب الموطأ لم يكن كتاب حديث فحسب، ولم يكن القصد منه الرواية، وإنما القصد منه الاستدلال بالحديث على الحكم الفقهي.

وفي هذه الورقة المقدمة لهذا المؤتمر العلمي المبارك بحول الله، سأخصص الحديث وفق المباحث التالية: المبحث الأول يختص بمكانة الإمام مالك والقيمة العلمية لموطئه، والثاني يتناول بدراسة المنهج الحديثي للإمام مالك في موطئه، أمَّ الثالث فهو يعرِّف بالمنهج الفقهي للإمام مالك في موطئه.

وفق الله المنظمين لهذا المؤتمر العلمي القيم وبلغهم المقصد المأمول.

المبحث الأول: حياة الإمام مالك ومنزلته العلمية:

إن الإمام مالك أشهر من أن يعرَّف، فهو كنار على علم، وكالشمس في واضحة النهار، إذا ذكر العلماء فمالك إمامهم، تأملت ما وصف به الأئمة والعلماء فوجدت الإمام مالكا نال النصيب الأوفر من الألقاب: "إمام دار الهجرة"، وما أعظمه من لقب! "عالم المدينة"، وما أجمله من توشيح! "النجم الثاقب"، "تضرب إليه أكباد الإبل"، "موطؤه أصح ما تحت أديم السماء قبل الصحيحين".

يقول أحد الأئمة الكبار عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى: "أئمة الحديث الذين يقتدي بهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة. وسئل من أعلم مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك أعلم من أستاذي أبي حنيفة". ووازن بين الثوري والأوزاعي ومالك فقال: "الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما"[1].

قد بشر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدين».قال ابن جريج وابن عيينة: إنه مالك بن أنس[2].

ومن أجل الحديث عن الإمام مالك وبيان منزلته العلمية ضمنت هذا المبحث مجموعة من المطالب.

المطلب الأول: ترجمة الإمام مالك[3]:

أولاً: نسبه ومولده ونشأته:

أ. نسبه:

هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غَيْمان بن حنبل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح. وغَيْمان بالغين المعجمة المفتوحة والياء الساكنة كما ضبطه القاضي عياض في المدارك[4].

---

[1] عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد أعراب. ط: ١. المحمدية: مطبعة فضالة. المغرب. (بلا. خ) ج ١، ص ١٥٣.

[2] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، ج ٥، ص ٤٧. برقم: (٢٦٨٠). تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر. ط: ٢. مصر شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي: ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م. وقال: هذا حديث حسن.

[3] ينظر للتفصيل في ترجمته: عياض، "المرجع السابق" ج ١ ص ١٠٤. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ ط: ١. بيروت دار الكتب العلمية: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م. ج ١، ص ١٥٤. الزركلي خير الدين بن محمود الزركلي، ط: ١٥. دار العلم للملايين: ٢٠٠٢م. ج ٥، ص ٢٥٧. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. ج ٧، ص ٣١٠. الترجمة ١٣٢٣. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، "تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك". أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى "مالك ابن أنس: حياته، عصره آراؤه الفقهية" وهناك الكثيرة في ترجمته.

[4] عياض، المرجع السابق، ج ١، ص ١٠٤.

ب. مولده:

وُلد على الأصحّ سنة ثلاث وتسعين للهجرة. كما صدر بذلك الإمام القاضي عياض كلامه عن الإمام مالك حيث قال: قال "الإمام القرطبي أبو الفضل رضي الله عنه: اختلف في مولده رحمه الله تعالى اختلافاً كثيراً، فالأشهر في ما روي من ذلك قول يحيى بن بكر أن مولده سنة ثلاث وتسعين من الهجرة في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان"[١].

ثانياً: نشأته العلمية وثناء العلماء عليه:

أ. بداية طلبه للعلم:

يترجم القاضي عياض رحمه الله مبينا سيرة الإمام مالك العلمية وبداية طلبه للعلم، فيقول: "(باب في ابتداء طلبه وسيرته في ذلك وصبره عليه وتحريه فيمن يأخذ عنه): قال مطرف، قال مالك: قلت لأمي أذهب فأكتب العلم؟ فقالت تعال فالبس ثياب العلم. فألبستني ثياباً مشمرة، ووضعت الطويلة على رأسي وعممتني فوقها. ثم قالت: اذهب فاكتب الآن. وقال رحمه الله: كانت أمي تعممني وتقول لي اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه. قال ابن القاسم: أفضى بمالك طلب العلم إلى أن نقض سقف بيته فباع خشبه، ثم مالت عليه الدنيا بعد[٢].

وكانت أول بادرة حفزته لطلب العلم ما وقع له حيث قال: كان لي أخ في سن ابن شهاب، فألقى أبي يوماً علينا مسألة فأصاب أخي وأخطأت، فقال لي أبي: ألهتك الحمام عن طلب العلم، فغضبت وانقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين. وفي رواية ثمان سنين لم أخلط بغيره.

وكنت أجعل في كفي تمراً وأناوله صبيانه وأقول لهم: إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا مشغول، وقال ابن هرمز يوماً لجاريته من بالباب فلم ترَ إلا مالكاً فرجعت، فقالت له: ما ثم إلا ذاك الأشقر. فقال له: دعيه فذلك عالم الناس. وكان مالك اتخذ تباناً محشواً للجلوس على باب هرمز يتقي به برد حجر هناك[٣].

ب. شيوخه:

جاء الإمام مالك في عصر الدولة الأموية، وقد كثر العلماء في المدينة، فأخذ يستقي العلم من شيوخهم غلاماً صبياً، حتى إذا ما شدا في العلم أخذ ينتقي من يأخذ عنهم العلم والحديث، وكان

---

[١] عياض، المرجع السابق، ج ١، ص ١١٨.

[٢] عياض، المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٠.

[٣] عياض، المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٠.

يقول: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون منه، لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول اللَّه صَلى اللَّه عَليه وسَلم عند هذه الأساطين – وأشار إلى المسجد – فما أخذت عنهم شيئاً. وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن"[١].

ونستطيع تقسيم شيوخ مالك إلى قسمين أحدهما: أخذ عنه الفقه كربيعة الرأي بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد، والآخر أخذ عنه الحديث مثل نافع وأَبي الزناد وابن شهاب. أما ابن هرمز فقد أخذ منه ما يعد تثقيفاً عاماً مع علم الرواية. وأخذ الإمام مالك عن كثيرين غير هؤلاء الذين ذكرناهم، حتى جاء في بعض الروايات أن شيوخه جاوزوا تسعمائة شيخ، ثلثمائة من التابعين، وأكثر من ستمائة من تابعي التابعين[٢].

لقد أدرك الإمام مالك خيار التابعين من الفقهاء والمحدثين، قال الإمام الذهبي: "حدث عن نافع والمقبري ونعيم المجمر والزهري وعامر بن عبد الله بن الزبير وابن المنكدر وعبد الله بن دينار وخلق كثير. حدث عنه أمم لا يكادون يحصون، منهم: ابن المبارك والقطان وابن مهدي وابن وهب وابن القاسم والقعنبي وعبد الله بن يوسف وسعيد بن منصور ويحيى بن يحيى النيسابوري ويحيى بن يحيى الأندلسي ويحيى بن بكير وقتيبة وأبي مصعب الزبيري وخاتمة أصحابه أبو حذافة السهمي"[٣].

وبعد أن تخرج مالك على العلماء لم يقف علمه عند ذلك بل نمّاه، ونقحه بالاتصال العلمي بعلماء عصره، وهو وإن لم يبرح المدينة إلا حاجاً، إلا أن الناس كانوا يأتونه في موسم الحج أفواجاً أفواجاً من كل فج عميق. فوقف منهم على أحوال البلاد المختلفة، والعرف السائد فيها؛ ومن ثم جاء فقهه خصباً، يتسع في أصوله، لمختلف البيئات والأزمنة.

كما أن تلاميذه الذين جاءوه من بلادهم، وتفقهوا بالمدينة على يديه، عادوا إلى بلادهم، فنشروا فيها فتاويه ومسائله وراسله في مسائل شتى عرضت لهم في بلادهم، فاتسع مذهبه، وكثرت فروعه في أمور واقعة بالفعل، وتتصل بمصالح الناس[٤].

---

[١] عياض، المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٦.

[٢] كوكب عبيد، فقه العبادات على المذهب المالكي، ط: ١. مطبعة الإنشاء، دمشق: ١٩٨٦م. ص ١٩.

[٣] الذهبي، "المرجع السابق" ج ١، ص ١٥٤.

[٤] كوكب عبيد "المرجع السابق" ص ١٧٧.

ج. تلاميذه ومن روى عنه:

اتفق العلماء على أن مالكا كان إماما في الحديث، وأن روايته موثوق بها. حتى قال بعضهم: "أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر"، ثم "مالك، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر"، ثم "مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة". وفي ذلك يقول القائل:

سلسلة الذهب مالك الأبر * عن نافع عن ابن عمر

وعن إجماع العلماء على علم مالك وحفظه ومكانته، يترجم القاضي عياض رحمه الله قائلا: "(باب في إجماع الناس عليه واقتداء الأكابر به وحاجتهم إليه). ثم أورد أثرا عديدة في هذا، منها قول مالك رحمه الله تعالى، فيما رواه عنه ابن وهب وابن القاسم: ما أحد ممن نقلت عنه العلم إلا اضطر إلي حتى سألني عن دينه.

وقال ابن أبي حازم: رأيت زيد بن أسلم واقفاً يستفتيه.

وقال مالك: قال لي يحيى ابن سعيد حين خرج إلى العراق، التقط لي مائة حديث من أحاديث ابن شهاب أرويها عنك. فكتبتها ثم دفعتها إليه. قال لي أروها عنك؟ قلت: نعم. قيل له فسمعها منك؟ قال كان أفقه من ذلك.

قال يحيى بن سعيد: التقى مالك والثوري، فكان الثوري يسأل مالكاً.

فقال معن: رأيت الثوري يزاحمنا على باب مالك.

قال مطروح بن شاكر: جلس ابن شهاب وربيعة ومالك، فألقى ابن شهاب مسألة فأجاب فيها ربيعة، وصمت مالك. فقال له ابن شهاب: لم لا تجيب؟ قال قد أجاب الأستاذ أو نحوه.

وأما من روى عنه من أقرانه ممن مات قبله أو بعده فكثير: كابن جريج وابن عجلان والدراوردي وعبد الله بن جعفر المديني والليث ونافع القارىء عبد العزيز بن الماجشون والسفياني والحماد المزني، وأبو حنيفة، وصاحبه ووكيع وشعبة والأوزاعي وسواهم.. ففي رواية هؤلاء المشيخة وأمثالهم عن مالك دليل على عظم شأنه[1].

د. مناقبه وثناء العلماء عليه:

مناقب الإمام مالك كثيرة، وأقوال الأئمة في تحليته والثناء عليه عديدة، وسأقتصر على إيراد ما طال في ذكره أحد الأئمة الحفاظ النقاد، ألا وهو الحافظ الذهبي رحمه الله، حيث يقول: "مالك بن أنس

[1] عياض "المرجع السابق" ج ١، ص ١٧٧.

بن مالك الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام، أبو عبد الله الأصبحي المدني الفقيه، إمام دار الهجرة رضي الله عنه.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: "إذا ذكر العلماء فمالك النجم". وقال: "لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز".

وقال ابن مهدي: "مالك أفقه من الحكم وحماد".

وقال ابن وهب: طلولا مالك والليث لضللنا".

وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره: أحدها طول العمر وعلو الرواية، وثانيتها الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم، وثالثتها اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعتها تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن، وخامستها تقدمه في الفقه والفتوى، وصحة قواعده. عاش ستا وثمانين سنة"[١].

ثالثاً: محنته ووفاته:

أ. محنته:

يذكر المؤرخون أن مالكا نزلت به محنة ضرب فيها بالسياط، حتى انخلعت كتفاه. وإن اختلفوا في سببها. وأرجح ما قيل في ذلك أنه كان يحدث بحديث "ليس على مستنكره طلاق"؛ وذلك في وقت خروج محمد بن عبد الله بن الحسن "النفس الزكية" بالمدينة وأن المنصور نهاه عن أن يحدث بهذا الحديث فأبى، واستغل الخارجون ذلك الحديث، وكاد من كاد لمالك حتى ضربه جعفر بن سليمان والي المدينة، فسخط أهل المدينة على بني العباس وولاتهم، فطلبه أبو جعفر المنصور، واعتذر إليه بأنه لا علم له بذلك، وأكرم وفادته[٢].

ب. وفاته:

وأما وفاته فالصحيح الذي عليه الجمهور من أصحابه ومن بعدهم من الحفاظ وأهل علم الأثر ممن لا يعد كثرة أنه توفى سنة تسع وسبعين ومائة، واختلفوا في أي وقت منها فالأكثر على أنه في ربيع

---

[١] الذهبي، "المرجع السابق"، ج ١، ص ١٥٤، و١٥٧.

[٢] الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط: ٣. مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥هـــ/١٩٨٥م، ج ٨، ص ٧٩. بتصرف.

الأول، قاله إسماعيل ابن أبي أويس وابن أبي زنبر وابن بكير وأبو مصعب الزهري وغيرهم، واختلفوا بعد ذلك، فقال ابن أبي أويس والواقدي وابن سعد صبيحة أربع عشرة من الشهر المذكور[١].

المبحث الثاني: المنهج الحديثي للإمام مالك في موطئه:

إن كتاب "الموطأ" هو كتاب حديث وفقه ووعظ، وفي هذا المبحث سأحاول أن أذكر أهم ما يتعلق بهذا الكتاب العظيم.

المطلب الأول: التعريف بالموطأ:

أولا: تسمية الموطأ وسبب تأليفه:

أ. تسميته بالموطأ:

"الموطأ" في اللغة كما يقول ابن فارس: "كلمةٌ تدلُّ على تمهيدِ شيءٍ وتسهيله"[٢]. ويقول السيوطي: "قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصبهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك لم سمّي موطأ؟ فقال: شيء قد صنّفه ووطأه للناس حتى قيل: موطأ مالك كما قيل: جامع سفيان. فقد سماه الوطأ، لمواطأة علماء المدينة له عيه، كما قال رحمه الله: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه فسميته: الموطأ"[٣].

وقيل لأنه وطأ به الفقه والحديث ومهده، وقد استغرق في تأليفه وتنقيحه أربعين سنة، أخرج ابن عبد البر عن عمرو بن عبد الواحد قال: "عرضنا الموطأ على مالك في أربعين يوما، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً!، ما أقل ما تفقهون فيه!"[٤].

ب. سبب تصنيف الموطأ:

ذكر المؤرخ الكبير العلامة عبد الرحمن بن خلدون رحمه الله: أن الذي بعث مالكا على تصنيف (الموطأ) – فيما نقل أبو عمر بن عبد البر– هو أن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عمل كتابا على مثال (الموطأ)، ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة، و لم يذكر فيه شيئا من الحديث،

---

[١] كوكب عبيد، "المرجع السابق" ص ١٩– ٢٠.

[٢] ابن فارس، أبو الحسين بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر: ١٩٧٩م. (مادة وطأ) ج ٦، ص ١٢٠.

[٣] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، ط: المكتبة التجارية الكبرى–مصر: ١٩٦٩م. ص ٦.

[٤] ابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، كشف المغطى في فضل الموطأ. ط: ١. دار المعرفة، الدار البيضاء/المغرب: ١٩٩٨م. ص ١١.

فأتي به مالك، ووقف عليه وأعجبه، وقال: ما أحسن ما عمل هذا! ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام. وقال غيره: حجَّ أبو جعفر المنصور ولقيه مالك بالمدينة فأكرمه وفاوضه، وكان فيما فاوضه: يا أبا عبد الله! لم يبق على وجه الأرض أعلم مني و منك، وقد شغلتني الخلافة، فضع أنت للناس كتابا ينتفعون به تجنّب فيه رُخص ابن عباس، وشدائد ابن عمر، ووطئه للناس توطئة. قال مالك: فلقد علمني التصنيف يومئذ[١].

ثانياً: مكانة الموطأ وثناء العلماء عليه:

مكانة كتاب "الموطأ" بين مصنفات الحديث أشهر من أن تذكر، لا يكاد مبتدئ في طلب العلم الشرعي يجهله، لقد اقترن ذكره بذكر مالك وأخذ شهرته من شهرة مصنِّفه. ومما أثنى العلماء عليه ما ذكره الإمام ابن عبد البر ناقلا بسنده إلى أحمد بن شعيب النسائي أنه كان يقول: "(أمناء الله عز وجل على علم رسوله صلى الله عليه وسلم: شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان. قال: والثوى إمام إلا أنه كان يروي عن الضعفاء. قال: وكذلك ابن المبارك من أجل أهل زمانه إلا أنه يروي عن الضعفاء. قال: وما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجَلُّ ولا آمن على الحديث منه). وكان الشافعي يقول: (ما في الأرض، بعد كتاب الله، أكثر صواباً من موطّأ مالك بن أنس)، وقال: (ما كتاب، بعد كتاب الله عز وجل، أنفع من موطّأ مالك بن أنس). وقال: (ما رأيت كتاباً أُلِّفَ في العلم أكثر صواباً من موطّأ مالك)"[٢].

وقد وصفه الإمام أبو بكر بن العربي المعافري في كتابه "القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس"، رحمه الله: "بأنه أول كتاب ألف في شرائع الإِسلام، وهو الأخير لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك على تمهيد الأصول للفروع[٣].

ثالثاً: عناية الأمة الإسلامية بالموطأ:

عُني علماء المسلمين عناية كبيرة بالموطأ منذ أن وضعه مالك رحمه الله، كما يتجلى ذلك في عدة أمور، منها:

---

[١] ابن خلدون، ابو زيد عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة. ط: ٢. دار الفكر، بيروت: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م. ج: ٧. ص: ٦٨٣.

[٢] ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب: ١٣٨٧هـ. ج: ١. ص: ٦٢، و٧٦، فما بعدها.

[٣] ابن العربي، أبو بكر بن العربي المعافري، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، ط: ١. دار الغرب الإسلامي: ١٩٩٢م. ج ١. ص ٧٥.

أ. نُسخ الموطأ:

إن النسخ التي اشتهرت، والتي رويت عن مالك بواسطة تلاميذه الثقات، ونقلها العلماء كثيرة أوصلها بعض العلماء إلى ثلاثين. وفي ذلك يقول القاضي عياض: "والذي اشتهر من نسخ الموطأ مما رويته، أو وقفتُ عليه، أو كان في روايات شيوخنا، أو نقل من أصحاب اختلاف الموطآت: نحو عشرين نسخة، وذكَرَ بعضهم أنها ثلاثون نسخة"[1].

ب. شروح الموطّأ:

إن شروح الموطأ تعد بالعشرات إن لم نقل بالمآت، وفي ذلك يقول قال القاضي عِياض رحمه الله: "لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ، فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه، وقد ذكرنا ذلك في باب قبله طرفاً ونذكر بعد هذا باباً فيمن رواه من الجملة عن مالك إن شاء الله تعالى. فأما من اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم من أصحاب الحديث والعربية، وجمع كثير منهم حديث مالك من الموطأ وغيره..."[2]. وقد وُضِعت عليه شروح كثيرة نذكر أهمها:

١) التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر بن عبد البر النَّمري (ت٤٦٣هـ).
٢) الاستذكار لما في الموطّأ من المعاني والآثار: للمؤلف السابق.
٣) المنتقى في شرح موطّأ إمام دار الهجرة: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ).
٤) المسالك في شرح موطّأ الإمام مالك: لأبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ).
٥) القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس: للمؤلف أيضا.
٦) تنوير الحوالك على شرح موطّأ مالك: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ).
٧) شرح مُلاَّ على سلطان محمَّد القاري الحنفي (ت ١٠١٤ هـ).
٨) شرح الزرقاني على موطّأ الإمام مالك: لمحمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت١١٢٢ هـ).

[1] عياض، "المرجع السابق" ج ٢، ص ٨٩.
[2] عياض، "المرجع السابق" ج ٢، ص ٨٠.

٩) المسوى في شرح الموطّأ: لقطب الدين أحمد ولي الله بن عبد الرحيم الدَّهْلَوي (ت١١٧٦هــ).

١٠) أوجز المسالك إلى شرح موطّأ مالك: لمحمد زكريا الكَانْدَهْلَوي (ت١٤٠٢ه)[١].

رابعاً: رواة الموطّأ، وعدد أحاديثه:

أ. رواة الموطأ:

ونظراً لمكانة مالك العلمية وشهرته بعالم المدينة في وقته، تكاثر عليه الرواد للأخذ عنه وخاصة كتابه الموطأ، فقد أخذه عنه الجمُّ الغفير من العلماء. قال القاضي عِيَاض: "لم يُعْتَنَ بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطَّأ، فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره وفضله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه. فأما من اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم"[٢].

ب. عدد أحاديث الموطّأ:

اختلف في عدد أحاديثه. فنُقل عن سليمان بن بلال قوله: "لقد وضع مالك الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث، أو قال أكثر، فمات وهي ألف حديث ونيِّف يخلصها عاماً عاماً بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين"[٣].

وقال الإمام السيوطي: "وقد وقفت على الموطّأ من روايتين أخريين سوى ما ذكر الغَافِقي. إحداهما: رواية سويد بن سعيد، والأخرى رواية محمد بن الحسن، صاحب أبي حنيفة، وفيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطّآت منها حديث: إنما الأعمال بالنيات"[٤].

المطلب الثاني: منهج الإمام مالك في الموطأ:

لقد تولى الإمام مالك توضيح منهجه في تصنيف كتاب "الموطأ"، وبيان ما اشتمل عليه من الأحاديث والآثار قائلا: "فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة والتابعين ورأيي. وقد تكلمت برأيي وعلى الاجتهاد، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، ولم أخرج من جملتهم إلى غيره"[٥].

---

[١] مالك / ابن عبد البر / ابن العربي، موسوعة شروح الموطأ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج: ١، ص: ٤٦– ٦٥.

[٢] عياض، "المرجع السابق" ج ١، ص ١٩٨.

[٣] عياض، "المرجع السابق" ج ٢، ص ١٩٣.

[٤] السيوطي، "المرجع السابق" ج: ١، ص: ٩.

[٥] عياض، "المرجع السابق" ج: ١، ص: ٧٣.

ومن أهم الأمور التي تميز بها موطأ الإمام مالك ما يلي:

١) **التزام مالك بالرواية عن الثقات:** كان مالك شديد التحري في انتقاء الرجال، وكان يقول: "معن بن عيسى ومحمد بن صدقة أحدهما أو كلاهما قالا كان مالك بن أنس يقول لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك، لا يوخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث. قال إبراهيم بن المنذر فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله فقال: أشهد على مالك لسمعته يقول أدركت بهذا البلد مشيخة أهل فضل وصلاح يحدثون ما سمعت من أحد منهم شيئا قط، قيل له لم يا أبا عبد الله قال كانوا لا يعرفون ما يحدثون عن سفيان بن عيينة أنه ذكر مالك بن أنس فقال: كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحا، ولا يحدث الا عن ثقات الناس ما أرى المدينة الاستخرب بعد موت مالك بن أنس"[١].

٢) **خلط الحديث بآثار الفقهاء والتابعين:** لم يقتصر مالك على ذكر الأحاديث المسندة، بل ضم إليها آثار الصحابة والتابعين، وقد بلغت الموقوفات عنده ٦١٣ وأقوال التابعين ٢٨٥، قال الإمام أبو بكر الأَبْهَري: جملة ما في الموطّأ من الآثار عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، المُسنَد منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمس وثمانون.

٣) **جمع بين رواية الحديث واستنباط الأحكام:** قصد مالك في موطئه الجمع بين الفقه والرواية، فصنفه على أبواب الفقه، وذكر آراءه الفقهية، وما جرى به عمل أهل المدينة، مشيرا إلى ذلك بقوله: "وكذلك السنة عندنا" و"مضت السنة بكذا"، ونحو ذلك، كما هو واضح في كتاب الطهارة، في باب المستحاضة، وكتاب الجمعة، وباب القضاء باليمين مع الشاهد، وغيرها. فجاء الموطأ كتابا حافل بالمسائل الفقهية الى جانب الأحاديث النبوية وأقوال

[١] ابن عبد البر، "المرجع السابق" ج: ١. ص: ٦٦، و٧٤.

السلف. ولذلك اعتيبر كثيير مين النقاد الموطيأ كتاب فقه أكثر منه كتاب حديث، والحق أنه جامع بين الصناعتين[١].

٤) **البلاغات والمراسيل في موطأ الإمام مالك:** يوجد في موطأ الإمام مالك ما يعرف بالبلاغات وهي من قبيل المعلّقات، فلا يُجزم بثبوتها، بل الأصل فيها الضعف لانقطاع الإسناد، حتى توصَل بإسناد ثابت، وقد وُجد في "بلاغات" مالك كثير من البلاغات موصولاً بإسناد ضعيف، أو ضعيف جداً، وإن كان كثير منها ثابتاً. قال ابن عبد البر رحمه الله: "بلاغات مالك ومرسلاته مما بلغه عن الرجال الثقات وما أرسله عن نفسه في موطئه ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أحد وستون حديثاً"[٢].

وقال السيوطي: "صنَّف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في «الموطأ» من المرسل والمعضل قال: وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله: عن الثِّقة عنده، مما لم يسنده: أحد وستون حديثًا، كلها مسندة من غير طريق مالك، إلاَّ أربعة لا تعرف: أحدها: «إنِّي لا أنْسَى، ولكن أنْسَى لأسُنّ»، والثاني:« أنَّ رَسُول الله – صلى الله عليه وسلم – أُرِي أعْمَار النَّاس قبله، أو مَا شَاء الله تعالى من ذلك، فكَأنَّه تَقَاصر أعْمَار أمَّتِهِ»، والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصَاني به رَسُول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد وضعتُ رجلي في الغَرْز أن قال: «أحْسِن خُلقكَ للنَّاس»، والرَّابع: «إذَا أنْشَأت بَحْرية، ثمَّ تَشَاءمت، فتلكَ عَيْنٌ غديقة»[٣].

وقد وصلها الحافظ ابن الصلاح في رسالة سماها، "وصل البلاغات الأربعة في الموطأ"[٤].

ويتحدث الإمام ابن عبد البر عن مكانة مرسلات مالك قائلا: "وكل من يتفقه منهم لمالك وينتحله إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ، قالوا: صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها لثقة ناقليها وأمانة مرسليها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك لكنها جملة ينقضها تفسيرهم بإضرابهم عن المرسل والمقطوع، وأصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا

---

[١] العلمي، أبو جميل د. الحسن العلمي، أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، الدكتور الحسن العلمي. ط: منشورات معهد الغرب الإسلامي للتكوين والبحث العلمي القنيطرة: ٢٠٠٥م. ص: ٦٦.

[٢] ابن عبد البر، "المرجع السابق" ج: ٢٤. ص: ١٦١.

[٣] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: دار طيبة. ج: ١. ص ٢٤٢.

[٤] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ، تحقيق: الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، ط: نشرت في بداية شرح الزرقاني على الموطأ، طبعة: دار الرشاد الحديثة– الدار البيضاء المغرب: ٢٠٠٨م.

المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء، وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت و لم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافا، وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعة من أئمة الجماعة وعلماء المسلمين وقد أفردت لذلك كتابا موعبا كافيا والحمد لله"[1].

وبالجملة فإن خصوصيات الموطأ تظهر في اصطفاء أحاديثه:

- جمع الرواية عن معظم شيوخ الحجاز.
- اختيار الثقات منهم والأصح من حديثهم.
- تحمّل رواية غير الحجازيين، وإن كانت قليلة.
- انتقاء الأصح من هذه الروايات جميعها.
- تخليص الموطأ فيما بعد من أحاديث ليس عليها العمل عاماً بعد عام.

المبحث الثالث: المنهج الفقهي للإمام مالك في موطئه:

إن "موطأ مالك" يعتبر كتاب منهج بالأساس، قبل كونه كتاب حديث وفقه ووعظ وعقيدة، وضع الإمام فيه منهجا تأليفيا فريدا، فهو خطة تصنيف مبتكرة لمن أتى بعده.

فمن أراد فتح نافذة مباشرة على "فقه السلف"؛ من الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة الأعلام، فعليه بموطأ الإمام مالك، فهو قاطرته إلى ذلك.

وللحديث عن المنهج الفقهي الذي انتهجه الإمام مالك في موطئه ويمكن استنباطه من خلال التأمل بين ثناياه، سأقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: منهج مالك في ترتيب موطئه:

قد رتب الإمام مالك كتابه ترتيبا فقهيًّا؛ فبدأ بالصلاة وما تستلزمه من أنواع الطهارة، ومن أجل الإشارة إلى أنّ هذه الأخيرة من توابع الصلاة، بدأ بكتابه مواقيت الصلاة، ثم رجع إلى أحاديث

[1] ابن عبد البر، "المرجع السابق" ج: ١. ص: ٢.

الطهارة، وفي كل موضوع من الموضوعات الفقهية هذه يدرج الأحاديث والأحكام، تحتها كتب وأبواب؛ فيقول مثلًا: "كتاب الطهارة"، باب العمل في الوضوء، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، باب طهوره للوضوء...، وهكذا حتى ينتهي من الطهارة فيبدأ بكتاب آخر.

وكان هذا الترتيب استجابة إلى حاجة المسلمين من السنة، إذ إن أول ما يحتاجون إليه منها إنما هو الأحكام الفقهية. ولم يقتصر "موطأ مالك" على الأحاديث، وإنما ضمنه فتاوى الصحابة والتابعين، وخاصة عمل أهل المدينة في عصره، وقبل عصره، وآراءه في بعض الموضوعات التي لم ينفيها رأي من الصحابة أو التابعين[1].

وهو يذكر الأحاديث المسندة في كل باب، ثم يذكر بعدها الموقوفات والبلاغات والآثار، وإذا كان مالك – كما يقول الدهلوي-: "أثبت الناس في حديث المدنيين، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- وأعلمهم بقضايا عمر، وأقاويل عبد الله بن عمر، وعائشة، وأصحابهم من الفقهاء السبعة"[2]. فإن موطأه يعتبر مصدرًا أساسيًّا وموثوقًا به في نقله عمل أهل المدينة، وتمييزه بين إجماعهم، وما عمل به بعضهم، وما ليس معمولًا به عندهم، إذ نجد كل ذلك في (الموطأ) كثيرًا وبطريقة إحصائية دقيقة. فكتاب مالك إنما يعتبر على هذا النحو كتاب حديث وفقه معًا.

يقول العلامة الحجوي الثعالبي رحمه الله مبينًا منهج مالك في الموطأ: "صنف مالك (الموطأ) وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وبوبه على أبواب الفقه؛ فأحسن ترتيبه وتبويبه، فكان كتابًا حديثيًّا فقهيًّا جمع بين الأصل والفرع؛ فهو أول تدوين يعتبر في الحديث والفقه"[3].

ولم يوفق من نظر إليه غير ذلك فسلب عنه أنه كتاب فقه وحديث معًا. وإذا كان بعض العلماء قد عد (الموطأ) كتاب فقه، وعده بعضهم الآخر كتاب حديث؛ فإنه ربما يكون لهم العذر، أو قاربوا الصواب؛ نظرًا لأنه من وجه نظر الثاني يمكن أن يُعتمد عليه في الحديث، كما اعتمد عليه من جاءوا بعده، ومن وجهة نظر الأول فيه من الفقه والأحكام ما يمكن به أن يتناول على أنه من كتب

---

[1] رفعت، فوزي عبد اللطيف رفعت فوزي، المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق، ط: ١. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع: ٢٠٠٨م. ص: ١٥٨.

[2] الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: ٢. دار النفائس – بيروت: ١٤٠٤هـ. ص: ٣٨.

[3] الحجوي، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط: ١. دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م. ج: ٢. ص: ٤٤٦.

هذا المجال. ولكنّ الذين ليس لهم عذر وأخطأهم الصواب أو أخطؤوه هم من يقولون: إنه إذا كان كتاب مالك كتاب فقه؛ فإنه ليس كتاب حديث، وإن صاحبه ليس محدثًا[١].

وقد اعتمد مالك في بناء موطئه على الروايات المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو مرسلة، وعلى قضايا عمر، وفتاوى ابن عمر، ثم على أقوال الفقهاء السبعة وفقهاء المدينة، جاعلا أحاديث زيد بن أسلم أواخر الباب[٢]، ولما سئل عن حكمة ذلك قال: "إنها كالسراج تضيء لما قبلها"[٣].

وقد بوبه على أبواب بحسب ما يحتاج إليه المسلمون في عباداتهم، ومعاملاتهم وآدابهم، من معرفة العمل فيها الذي يكون جريا بهم على السنن المرضي شرعا[٤]. وجعل بابا في آخره ذكر فيه ما لا يدخل في باب خاص من الأبواب المخصصة بفقه بعض الأعمال.

وقد بين القاضي أبو بكر بن العربي: أن مالكا بوب الموطأ بحسب ما يراه من الحكم، فإذا كان الجواز قال: "ما جاء في جواز كذا"، وإذا كان ممنوعا قال: "تحريم كذا"، وإذا أراد إخراج ما روي في الباب مع احتمال الأمرين أرسل القول كقوله: "باب الاستمطار في النجوم"[٥].

المطلب الثاني: نظرة فقهية لكتاب الموطأ:

قد تكفل الإمام مالك ببيان المنهج الذي سلكه في موطئه، ومن خلاله تتجلى نظرته الفقهية واضحة، كما ينقل ذلك عنه القاضي عياض رحمه الله: "فلعمري ما هو رأيي ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله فكثر علي فقلت رأيي، وذلك إذا كان رأيهم مثل رأي الصحابة أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك. فهذا وراثة توارثوها قرناً عن قرن إلى زماننا، وما كان أرى فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه. وما قلت: "الأمر عندنا" فهو ما عمل الناس به عندنا وجرت به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم. كذلك ما قلت فيه: "ببلدنا"، وما قلت فيه: "بعض أهل العلم"، فهو شيء استحسنه في قول العلماء. وأما ما لم أسمعه

---

[١] رفعت فوزي، "المرجع السابق" ص: ١٥٩.

[٢] ابن عبد البر، المرجع السابق، ج: ٣، ص: ٢٤٢.

[٣] عياض، "المرجع السابق" ج: ٢، ص: ١٩.

[٤] محمد الطاهر ابن عاشور، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا، تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي، ط: ٢. دار سحنون للطباعة والتوزيع: ٢٠٠٧م. ص: ٢٧.

[٥] ابن العربي، "المرجع السابق" ج: ١، ص: ٧٠.

منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موضع الحق أو قريب منه حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأي إلي بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعمول به عندنا، من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة الراشدين مع من لقيت فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيرهم"[١].

ويصف الشيخ أبو زهرة فقه مالك في الموطأ بقوله: "فقد كان بعضه تخريجا للأحاديث، وبعضه بيانا للأمر الذي كان مجتمعا عليه بالمدينة، وبعضه بيانا لما كان عليه التابعون الذين التقى بهم، وبعضه رأيا اختاره من مجموع آرائهم، وبعضه رأيا قد قاسه على ما علم، فهو شبيه بما علمه من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما اجتمع عليه أهل المدينة، وما نقله عن أهل العلم من الصحابة والتابعين"[٢].

ومن خلال ما سبق يمكن إبراز المنهج الفقهي للإمام مالك في موطئه من خلال النقط التالية:

أ. رواية الحديث وتخريجها:

كما فعل في حديث استتابة المرتد، فبعد روايته له عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من غير دينه فاضربوا عنقه»، قال: "ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله أعلم: من غير دينه فاضربوا عنقه، أنه من خرج من الإسلام إلى غيره مثل الزنادقة وأشباههم، فإن أولئك إذا ظهر عليهم قتلوا ولم يستتابوا، لأنه لا تعرف توبتهم وأنهم كانوا يسرون الكفر ويعلنون الإسلام، فلا أرى أن يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قولهم، وأما من خرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك، فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وذلك لو أن قوما كانوا على ذلك رأيت أن يدعوا إلى الإسلام ويستتابوا فإن تابوا قبل ذلك منهم وإن لم يتوبوا قتلوا، ولم يعن بذلك فيما نرى والله أعلم من خرج من اليهودية إلى النصرانية ولا من النصرانية إلى اليهودية ولا من يغير دينه من أهل الأديان كلها، إلا الإسلام فمن خرج من الإسلام إلى غيره وأظهر ذلك فذلك الذي عني به، والله أعلم"[٣].

[١] عياض: "المرجع السابق" ج: ٢. ص: ٧٤.

[٢] أبو زهرة، "المرجع السابق" ص: ١٩٠.

[٣] الزرقاني، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، ط: ١. مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.: ج: ٤، ص: ٣٩.

ب. أخذه بفتوى الصحابة وأقضيتهم:

ومن ذلك توريث المرأة التي طلقها زوجها في مرض وفاته؛ فروى مالك عن ابن شهاب، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، قال: وكان أعلمهم بذلك، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف؛ "أن عبد الرحمن بن عوف، طلق امرأته البتة، وهو مريض، فورثها عثمان بن عفان منه، بعد انقضاء عدتها". وروى مالك؛ أنه سمع ابن شهاب، يقول: "إذا طلق الرجل امرأته، ثلاثا، وهو مريض، فإنها ترثه". قال مالك: وإن طلقها، وهو مريض، قبل أن يدخل بها، فلها نصف الصداق، ولها الميراث، ولا عدة عليها، وإن دخل بها، ثم طلقها، فلها المهر كله، والميراث. قال مالك: البكر، والثيب، في هذا، عندنا سواء[١].

ج. استدلاه بإجماع أهل المدينة:

وقد أكثر الإمام الاستدلال بذلك في موطئه، وكمثال على ذلك قوله في ميراث الإخوة للأب والأم: "الأمر المجتمع عليه عندنا أن الإخوة للأب والأم لا يرثون مع الولد الذكر شيئا، ولا مع ولد الابن الذكر شيئا، ولا مع الأب دنيا شيئا، وهم يرثون مع البنات وبنات الأبناء ما لم يترك المتوفى جدا أبا أب، ما فضل من المال يكونون فيه عصبة يبدأ بمن كان له أصل فريضة مسماة فيعطون فرائضهم، فإن فضل بعد ذلك فضل كان للإخوة للأب والأم يقتسمونه بينهم على كتاب الله ذكرانا كانوا أو إناثا للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم"[٢].

د. أخذه بفتاوى الصحابة مع القياس عليها وإن خالف غيره فيها:

ومن أمثلة ذلك ما رواه عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: «أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فإنها تنتظر أربع سنين، ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا ثم تحل»، قال مالك: وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها أو لم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول إليها. قال مالك: وذلك الأمر عندنا. وإن أدركها زوجها قبل أن تتزوج فهو أحق بها. قال مالك: وأدركت الناس ينكرون، الذي قال بعض الناس على عمر بن الخطاب أنه قال يخير زوجها الأول إذا جاء في صداقها أو في امرأته. قال مالك: وبلغني أن عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب عنها ثم يراجعها فلا يبلغها رجعته وقد بلغها طلاقه إياها فتزوجت أنه إن دخل بها زوجها الآخر أو لم يدخل

[١] أخرج ذلك الإمام مالك بن أنس في الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط: ١. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية- أبو ظبي- الإمارات: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. ج: ٤، ص: ٨٢٢.

[٢] الزرقاني، "المرجع السابق" ج: ٣، ص: ١٦٢.

بها فلا سبيل لزوجها الأول الذي كان طلقها إليها. قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إلي في هذا وفي المفقود"[١].

وفي سياق ذلك يقول الشيخ محمد أبو زهرة، بعد إيراده لجملة من الأمثلة مهذا القبيل: "من كل هذا يتبين أن الموطأ يحكي مسلك مالك في الاستنباط أدق حكاية"[٢].

فمن خلال كل ما سبق يتبين لنا أن كتاب الموطأ هو كتاب فقه وحديث، وأن تصنيفه لم يكن لمجرد جمع السنة فقط بل لغاية أنفع للأمة، وهي: استنباط الأحكام الشرعية المستفادة منها، وبيان ما تضمنته من فقضايا فقهية، لذا كان يعقبها بما ورد عن الخلفاء الراشدين والصحابة وأئمة التابعين والفقهاء السبعة من اجتهادات وأقضية وفتاوى وآراء، ليؤكد استمرار العمل عليها وأنها سنة فعلية متواترة منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عصره، كما تتجلى أهمية عمل أهل المدينة في فقه مالك وقيمته التشريعية، فهو ليس مجرد أعراف وعادات بل هو سنة استمر العمل بها في بلد الوحي وبلد النبي صلى الله عليه وسلم، وكبار لصحابة والفقهاء السبعة والأئمة الأعلام، لذا صح أن يقال: إن فقه الصحابة والتابعين والفقهاء السبعة وضعه مالك في موطئه، وعلم أهل المدينة انتهى إلى مالك رضي الله عنه.

المطلب الثالث: نظرة أصولية لكتاب الموطأ:

رغم أن الإمام مالكا لم يدون أصوله التي بنى عليها مذهبه، فإنه قد كتب بعضها، فكتاب "الموطأ" يتضمن البواكير الأولى لهذا العلم. بل من المؤكد أنه ضبط منهجيته الأصولية في موطئه، فنراه يأتي في المسألة بآية من الكتاب العزيز، فإن لم يجد فبحديث صحيح، فإن لم يجد فبعمل أهل المدينة، فإن لم يجد تخير أقوال الصحابة والتابعين، ثم اجتهد رأيه لا يحيد عن هذه الطريقة في موطئه أبدا.

إن لاختيارات مالك واستنباطاته الفقهية في كتاب "الموطأ" مترلة خاصة بالمقارنة مع الأقوال الأخرى المنسوبة إليه في سائر الأمهات، نظرا للمترلة التي حظي بها الموطأ عند المالكيين، فهو في المرتبة الأولى بين كتب المذهب. وقد نص على ذلك ابن رشد بقوله: "وهي: أي المدونة – مقدمة على

[١] الزرقاني، "المرجع السابق" ج: ٣، ص: ٣٠١.

[٢] أبو زهرة، "المرجع السابق" ص: ١٩٦.

غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك رحمه الله، يروى أنه ما بعد كتاب الله كتاب أصح من موطأ مالك، ولا بعد الموطأ ديوان أفيد من المدونة"[١].

ولا شك أن لتقديم الموطأ على المدونة سببا يعود إلى أنه هو كتاب مالك الذي صنَّفه بنفسه، وقام بتدريسه طول حياته العملية. أما المدونة فإنها وإن كانت تدوينا لآراء مالك إلا أنها صنّفت بطريق الرواية عنه مما استظهره ابن القاسم.

وإن نظرة إجمالية إلى كتاب الموطأ تبين لنا الفكرة الشمولية التي كان يتصورها الإمام مالك فيما يخص نقل المعرفة، وثبوت الخطاب الشرعي، كما توضح لنا كيفية استدلالات الإمام بالكتاب والسنة والإجماع واصطلاحاته في التعبير عن هذه الاستدلالات. كما توضح لنا أيضا أمثلة من فتاويه التي تستند على الرأي والاجتهاد وعلى المصالح العامة[٢].

يقول الإمام ابن العربي المعافري: "هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام وهو آخره؛ لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك، رضي الله عنه، على تمهيد الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه، التي ترجع إليها مسائله وفروعه، وسترى ذلك، إن شاء الله تعالى، عيانا وتحيط به يقينا عند التنبيه عليه في موضعه أثناء الإملاء بحول الله تعالى"[٣].

وكمثال يتجلى فيه بعضا من الروح الأصولية لدى الإمام مالك بين ثنايا الموطأ، ما ذكره بعد روايته لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه». قال مالك: وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله أعلم؛ «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» أن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه ويتفقان على صداق واحد معلوم، وقد تراضيا فهي تشترط عليه لنفسها، فتلك التي نهى أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه، و لم يعن بذلك إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها أمره و لم تركن إليه أن لا يخطبها أحد، فهذا باب فساد يدخل على الناس.

---

[١] ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: الدكتور محمد حجي، ط: ١. دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان

الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م. ج: ١. ص: ٤٤.

٢ الموطأ ومذهب مالك، مقال منشور على موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، بتاريخ: الخميس ٠٢ فبراير ٢٠١٢م. الرابط: http://www.habous.gov.ma

[٣] ابن العربي، "المرجع السابق" ج: ١. ص: ٧٥.

قال الإمام ابن العربي مبينا قوله: (فهذا باب فساد يدخل على الناس)؛ إشارة إلى ما يقع بينهم من التقاطع والشحناء التي فيها فساد ذات البين، فخص مالك، هذا العموم وحمله على بعض محتملاته بالمصلحة، وهو أصل ينفرد به عن سائر العلماء. فأصول الأحكام خمسة: منها أربعة متفق عليها من الأمة الكتاب والسنة والإجماع والنظر والاجتهاد فهذه الأربعة، والمصلحة وهو الأصل الخامس الذي انفرد به مالك، رضي الله عنه، دونهم[١].

ومن أجل اتضاح الرؤية الأصولية للإمام مالك من خلال ما دونه في موطئه، بالإضافة لما سبق أذكر نماذج تنير لنا الطريق، وتزيل اللبس والخفاء عن الموضوع، ومما يبرز النفس الأصولي لدى الإمام مالك، والنظرة الصولية المكتملة عنده، اعتباره لعدة أصول منها:

١. اعتبار الإمام مالك للمصالح في موطئه:

بدا إعمال مالك للمصالح في استنباطه للأحكام الشرعية وتنزيلها على الوقائع، واضحا من خلال ما دونه في موطئه، ويتجلى ذلك في اعتماده على قواعد شرعية راعى فيها "جلب المصالح ودرء المفاسد"، ومن ذلك:

أ. مراعاة الضرورة ومتعلقاتها:

اعتبر الإمام مالك في نظره الفقهي عند تخريجه للأحكام رفع الضرر وإزالة المشقة عن الناس، كما في قوله في حجامة المحرم: "لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة". قال الإمام الباجي: "يريد أنه ليس له فعل ذلك على العادة من الاحتجام والفصادة لغير مرض يدفع ولا لعلة تزال، وإنما هو لاستصحاب الصحة وأما إذا خاف تجدد مرض أو زيادته أو دوامه ورجا في الحجامة دفع ما يخاف فإن الحجامة له مباحة[٢].

ب. تعليق الحكم بالمصلحة:

ومن ذلك رأيه في تفرقة الزكاة من طرف الإمام، حيث قال رحمه الله: "وليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة إلا على قدر ما يرى الإمام، وهذا كما قال إنه ليس لما يعطى العامل على الصدقة حد، وإنما ذلك إلى اجتهاده فيجتهد في أمره على بعد سعيه وقربه ومشقته ويسارته وقلته وما يلزمه من

[١] ابن العربي، "المرجع السابق" ج: ١. ص: ٦٨٣.

[٢] الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المنتقى شرح الموطأ، ط: ١. مطبعة السعادة – مصر: ١٣٣٢هـ. ج: ٢، ص: ٢٤٠.

المؤنة في ذلك لنفقته فإن أعطاه نفقة من بيت المال قصر من عطائه، وإن كان لم يعطه نفقة زاد في عطائه"[١].

ج. مراعاة العرف والعمل:

ومن أمثلة ذلك في الموطأ قولُ مالك: "والأمر عندنا في بيع البطيخ والقثاء والخربز والجزر، أن بيعه إذا بدا صلاحه حلال جائز، ثم يكون للمشتري ما يثبت حتى ينقطع ثمره ويهلك، وليس في ذلك وقت يؤقت، وذلك أن وقته معروف عند الناس"[٢]. فبين أن تحديد وقت ما ليس له أصل ثابت بكونه للمشتري إلى وقت هلاكه يرجع فيه إلى العرف[٣].

٢. إعمال مالك لقاعدة سد الذرائع:

فقد سئل مالك: "عن مؤذن أذن لقوم ثم انتظر هل يأتيه أحد فلم يأته أحد فأقام الصلاة وصلى وحده، ثم جاء الناس بعد أن فرغ يعيد الصلاة معهم؟ قال: لا يعيد الصلاة، ومن جاء بعد انصرافه فليصل لنفسه وحده".

قال الإمام ابن العربي: "انفرد مالكٌ رحمه الله عن الفقهاء بأنه لا يصلَّى في مسجدٍ واحدٍ بجماعةٍ مرَّتين، وذلك أصلٌ من أصول الدِّين، وذلك أنَّ الجماعة إنّما شُرعت في الصّلاة لتآلف القلوب، وجمع الكلمة، وإصلاح ذاتِ البَيْنِ، والتّشاور في أمور الإسلام، فلا تكون إلَّا واحدة، ولو طرق فيها إلى التبعيض والتّشتيت، لانفسد هذا النّظام، وتنافَرَتِ القلوب، وافترقت الكلمة، وتوصَّلَ أهل البدعة والنِّفَاقِ إلى الانفراد بآرائهم، وإلى الدّاخلة على أهل الإسلام في دِينهم، من تفريق الكلمة وتشتيت الجماعة، حتّى لو وقع بين أهل قرية كلامٌ، وأراد رجلٌ ان يَسْتَدْعي جيرانه لبناءِ مسجد ينفرد به، لم يجز، ويُمنَع من ذلك ويُهْدَم عليه ويردّ إلى أصحابه؛ ولذلك هدم النّبيُّ صلّى الله عليه وسلم مسجد الضّرار.. فإن قال قائل: لأيِّ شيءٍ لا يأخذ مالكٌ بهذه الأحاديث في إعادة الصّلاة بجماعتين في مسجدٍ واحد؟ قلنا: إنّما نظر مالكٌ رحمه الله إلى سَدِّ الذَّرائع، لئلّا يختلف على الإمام،

---

[١] الباجي، "المرجع السابق" ج: ٢، ص: ١٥٦.

[٢] أخرجه مالك في الموطأ، كتاب البيوع، باب ما جاء في ثمر المال يباع أصله، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط: ١. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م برقم: ٢٢٩٤، ج: ٤. ص: ٨٩٤.

[٣] شطاب، د. الطيب شطاب، (احتجاج الإمام مالك بالمصالح المرسلة من خلال كتاب الموطأ). مجلة المذهب المالكي– المغرب، ع ٢٢، س ٢٠١٦م.

وتأتي جماعة بإمامٍ آخر فيذهب حكم الجماعة. وإنّما يفعل هذا أهل الزيغ والبدع في تشتيت الجماعة على الإمام[١].

ومن الأقوال الصريحة في استدلاله بأصل سد الذرائع في موطئه، ما نص عليه بقوله: "الأمر المجتمع عليه عندنا أن من استسلف شيئا من الحيوان بصفة وتحلية معلومة فإنه لا بأس بذلك، وعليه أن يرد مثله إلا ما كان من الولائد، فإنه يخاف في ذلك الذريعة إلى إحلال ما لا يحل فلا يصلح، وتفسير ما كره من ذلك أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بدا له، ثم يردها إلى صاحبها بعينها، فذلك لا يصلح ولا يحل و لم يزل أهل العلم ينهون عنه، ولا يرخصون فيه لأحد"[٢].

فهاهو استعمال لفظ التذرع بصراحة، ولعله أول من صرح بهذا، والله أعلم.

من خلال هذا العرض المتواضع عن منهج الإمام مالك الحديثي والفقهي من خلال موطئه، يتضح لنا أن هذا الكتاب هو مصنف فريد في بابه، وكتاب منهج بالأساس ترك أثرا كبيرا على من أتى بعده من المصنفات الحديثية على مختلف أنواعها وأشكالها، كما يظهر ذلك في ترجمة عناوينها وأبوابها.

كما أن الإمام مالك لم يقتصر في الموطأ على ذكر الصحيح من الحديث أو المرفوع، بل أضاف إلى ذلك أثر الصحابة وفتاوى التابعين وفقه الفقهاء السبعة وآراء الأئمة الأعلام. فهو بحق كتاب جمع علم أهل المدينة وفقه السلف، واجتهادات الصحابة والتابعين وتابعيهم من العلماء والفقهاء السبعة.

كما أنه الإمام اهتم فيه بذكر الكثير الأصول والقواعد الاستدلالية التي كان يوجه النصوص والآثار وفقها، من قرآن وسنة صحيحة وإجماع وقياس، وعمل أهل المدينة ومصالح وذرائع وعادات وأعراف إلى غير ذلك.

---

[١] ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك. قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي. ط: ١. دار الغَرب الإسلامي: ١٤٢٨هــ-٢٠٠٧م. ج: ٢، ص: ٣٣٣.

[٢] الزرقاني، "المرجع السابق" ج: ٣، ص: ٥٠١.

خاتمة:

لكل بداية نهاية، ولكل فاتحة خاتمة، وفي خاتمة هذا البحث القصير المتواضع، ومن خلال هذا العرض المتواضع لما يتعلق بالإمام مالك وموطئه قد تحصَّل لدينا أن كتاب "الموطأ" هو كتاب حديث وفقه، وأن له مزايا كثيرة نجملها فيما يلي:

١) إن مما ينبغي لفت الأنظار إليه، أن عصر الإمام مالك كانت فيه دواعي التصنيف مجتمعة بسبب ظهور الفرق وأهل الأهواء والوضاعين، مما دعا العلماء على الكتابة والتدوين، والأمراء على الدفع بهم إلى التصنيف وتشجيعهم عليه.

٢) إن كتاب "الموطأ" لم يكن كتاب حديث وسنة فحسب، ولم يكن القصد منه الرواية فقط، وإنما القصد منه الاستدلال بالحديث على الحكم الفقهي، بل إني أذهب أبعد من ذلك فأقول: إن الموطأ هو كتاب: حديث وفقه ووعظ وعقيدة، كتاب أبدع فيه صاحبه منهجا علميا رصينا.

٣) كان لكتاب "الموطأ" أثر بالغ الأهمية في كل المصنفات في السنة بعده، فهو فتق هذا الباب ووضع منهجه واقتفى أثره من أتى بعده، ومن خلال أدنى نظر في تبويب هذه الكتب يبدو ذلك جليا وواضحا.

٤) إن "الموطأ" هو تصنيف إمام فقيه محدّث مجتهد متبوع، قد أطبق العلماء على الثناء عليه وتبجيله.

أنه من مصنَّفات منتصف القرن الثاني الهجري، فهو سابق غير مسبوق بمثله.

٥) كما خلص لنا أيضا أن ما حواه "الموطأ" أقسام: أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة. أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد مرسلة، أحاديث مروية بسند سقط منه راوٍ. أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي، ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الموقوفات. البلاغات وهي قول مالك: "بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال". أمَّا أقوال فقهاء التابعين فهي ما استنبطه من الفقه المستند إلى العمل أو إلى القياس أو إلى قواعد الشريعة.

٦) تتجلى نظرية مالك الأصولية واضحة من خلال الأصول التي خرج وفقها الأحاديث والآثار، فبالإضافة إلى عمله بالسنة المرفوعة والآثار الموقوفة كان يعمل بالقياس والمصالح والذرائع.

ومما ينبغي التنبيه له في هذا المجال الذي جاء هذا المؤتمر والعرض في سياقه: أن العناية بتصانيف العلماء، وبيان مناهجهم، وإبراز جهودهم العلمية والاجتهادية، يعد عملا موفقا غاية التوفيق. وإني أقترح على اللجنة المنظمة لهذا المؤتمر العلمي المبارك، أن تضمن مشروعها العلمي الرائد؛ العناية بفقه السنة واستنباط مناهج العلماء في استنباط الأحكام الفقهية وبيان نظريتهم الأصولية من خلال مؤلفاتهم الحديثية.

المصادر والمراجع:

١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ، تحقيق: الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، الدار البيضاء: نشرت في بداية شرح الزرقاني على الموطأ، طبعة: دار الرشاد الحديثة: ٢٠٠٨م.

٢) ابن العربي، أبو بكر بن العربي المعافري، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط: ١: ١٩٩٢م.

٣) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك. قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي. دار الغَرب الإسلامي، ط: ١: ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

٤) ابن خلدون، ابو زيد عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة. دار الفكر، بيروت، ط: ٢: ١٩٨٨م.

٥) ابن رشد الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: الدكتور محمد حجي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط: ١. (بلا، خ).

٦) ابن عاشور، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا، تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي، تونس: دار سحنون للطباعة والتوزيع ط: ٢: ٢٠٠٧م.

٧) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: ١٣٨٧هـ.

٨) ابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، كشف المغطى في فضل الموطأ. الدار البيضاء: دار المعرفة، ط: ١: ١٩٩٨م.

٩) ابن فارس، أبو الحسين بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر: ١٩٧٩م.

١٠) أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى مالك ابن أنس: حياته، عصره آراؤه الفقهية، ط: دار الفكر العربي.

١١) الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المنتقى شرح الموطإ، مصر: مطبعة السعادة، ط: ١: ١٣٣٢هـ.

١٢) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

١٣) الترمذي "الجامع"، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر. مصر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي: ط ٢: ١٩٧٥م.

١٤) الحجوي، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١: ١٩٩٥م.

١٥) الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار النفائس، ط: ٢: ١٤٠٤هـ.

١٦) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. سوريا: مؤسسة الرسالة: ط: ٣. ١٩٨٥م.

١٧) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ بيروت: دار الكتب العلمية: ط: ١. ١٩٩٨م.

١٨) رفعت، فوزي عبد اللطيف رفعت فوزي، المدخل إلى مناهج المحدثين الأسس والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١: ٢٠٠٨م.

١٩) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط: ١: ٢٠٠٣م.

٢٠) الزركلي خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين: ط: ١٥. ٢٠٠٢م.

٢١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، ط: المكتبة التجارية الكبرى-مصر: ١٩٦٩م.

٢٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: دار طيبة.

٢٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك.

٢٤) العلمي، أبو جميل د. الحسن العلمي، أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، الدكتور الحسن العلمي. القنيطرة: منشورات معهد الغرب الإسلامي للتكوين والبحث العلمي: ط١. ٢٠٠٥م.

٢٥) عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد أعراب. المحمدية: مطبعة فضالة. ط: ١. (بلا. خ).

٢٦) كوكب عبيد، فقه العبادات على المذهب المالكي، مطبعة الإنشاء، دمشق ط: ١: ١٩٨٦م.

٢٧) مالك / ابن عبد البر / ابن العربي، موسوعة شروح الموطأ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي.

٢٨) مالك بن أنس، "الموطأ"، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية. ط: ١. ٢٠٠٤م.

٢٩) مجلة المذهب المالكي- المغرب، ع ٢٢، س ٢٠١٦م. موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية: http://www.habous.gov.ma

منهج الإمام محمَّد بن الحسن الشَّيباني في "كتاب الآثار"

وصي الله مختار الأعظمي
(طالب الماجستير في الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا)
wasiullahlucknow010203@gmail.com

ملخَّص البحث

يُعتبَر "كتابُ الآثار" للإمام محمد بن الحسن الشَّيْبَانِي من أهَمّ الكتب التي دُوِّنَتْ في أوائل زمن التصنيف على الأبواب الفقهية، وقد جمع فيه المصنِّفُ الآثارَ من المرفوع والموقوف والمقطوع، والتي تؤيِّد المذهبَ الحنفيَّ؛ لذلك فقد ظَلَّ هذا الكتابُ مصدراً مهمّاً من مصادر الفقه الحنفي. يتناول هذا البحث دراسةً حديثيةً للكتاب المذكور، ويُبرز من خلالها أهمَّ مزايا وخصائص منهج الإمام الشيباني في في تصنيف هذا الكتاب، ويترجم لمصنِّفه باختصار.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الشيباني. الآثار. الفقه. الحنفي. الحديث.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، وعلى آله، وأصحابه أجمعين.

أما بعد: فإن كل ما يعمل من عمل حسن، أو يجتنب من ارتكاب فعل قبيح، ليس إلا ابتغاءً لمرضات الله ﷻ، وهذا لا يمكن دون معرفة ما شرعه الله لعباده من الأحكام، وهي ليست منحصرة في القرآن، وإنما معظمها مشروعة بلسان صاحب الشريعة الإسلامية؛ فلنا أن نحفظها كما حفظ القرآن بخدمتها علمًا وعملًا، تعليمًا وتبليغًا، وقد وفق الله لهذا العمل عباده الصالحين، ومنهم: الإمام الجليل الفقيه المحدث محمد بن الحسن الشيباني، الذي صنَّف "كتاب الآثار"، وجمع فيه الآثار من المرفوع، وهي قليلة، وأما معظمها فهي موقوف ومقطوع، وروى تلك الآثار من غير واسطةٍ عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وعن غيره أيضًا ولو بقلة، ثم روى عنه كثير من تلاميذه،كذلك أضاف فيه أقوال الصحابة والتابعين لتأييد الآثار من الموقوف والمقطوع بفتاواهم، لكن أكثَرَ الروايات فيه عن طريق "إبراهيم النخعي"؛ فإنه فقيه الأمّة، وعليه مدار علم الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ، وبعد كل أثر ذكر رأيه، ورأي شيخه الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعبارات مختلفة، إضافةً إلى ذكر بعض الصور الفقهية، ومنهجه نفس منهج "الموطأ- للإمام مالك رحمه الله" بروايته. ومع ذلك فإن له خصائص مميزة؛ حيث يعتبر من أهم الكتب التي دوّنت في أوائل زمن التصنيف.

أراد الباحث في هذا البحث التعريف بمنهج التصنيف في هذا الكتاب، وسعى إلى إبراز الصنعة الحديثية فيه، وبيان ميزاته وخصائصه، مع ترجمة مختصرة للإمام محمد الحسن الشيباني، وذكر أهم مصنفاته، وآثاره العلمية.

المبحث الأول: ترجمة الإمام محمد الشيباني:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونشأته:

هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي، العلامة، فقيه العراق، صاحب أبي حنيفة[١].

وكان أبوه من جند "الشام"، قدم "العراقَ"وسكنها، حيث وُلد الإمام الشيباني بـ "واسط"[٢]، في سنة اثنتين وثلاثين ومئة، حيث أن أصله من قرية بـ "دمشق"، يقال لها "حرستا"، وقال محمد بن سعد: أصله من الجزيرة، حمله أبوه إلى "الكوفة" بعد ولادته، فنشأ بها.

---

[١] الشيباني، محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي.كتاب الآثار. تحقيق: خالد العواد. (الكويت: دار النوادر، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). ص١٩.

[٢] ابن أبي الوفاء القرشي، أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء. الجواهر المضية في طبقات الحنفية. (باكستان: مكتبة مير محمد، د.ط، د.ت). ص٥٢٦.

وقال الشيخ أبو الوفاء الأفغاني: "ولعل الصواب: أن أصله من الجزيرة من منتجع بني "شيبان" من ديار ربيعة، ثم صار والده في جند "الشام"، فأقام أهله مرة في "حرستا"، ومرة بقرية في "فلسطين"، وكلتاهما من أرض "الشام"، ومن هناك انتقلوا إلى "الكوفة"، وفي أثناء إقامة أبويه بـــ "واسط" لأجل عمل كان والده تولاه بها، وُلد محمد، ثم عادوا إلى "الكوفة"، وبها كانت نشأته"[1].

المطلب الثاني: نشأته العلمية:

لازم الإمام الشيباني شيخه الإمام أبا حنيفة لمدة أربع سنوات فقط، فلم يأخذ عنه إلا بعض الفقه، وكان عمره لما توفّي الإمام أبو حنيفة ثماني عشرة سنة، ثم بعد وفاة الإمام أبي حنيفة رحمه الله، استكمل دراسته على يد الإمام أبي يوسف رحمه الله، كما ذكر الحافظ الذهبي في "سير أعلام النبلاء"[2]، ثم أخذ عن سفيان الثوري، والأوزاعي، ورحل إلى الإمام مالك بن أنس في المدينة، وتلقّى عنه فقهَ الحديث. ثم تولّى القضاء زمن هارون الرشيد، وانتهت إليه رئاسة الفقه بـ "العراق" بعد الإمام أبي يوسف رحمه الله، وكان مع تبحره في الفقه يضرب بذكائه المثل.

المطلب الثالث: شيوخه:

قد بلغ عدد شيوخه في الحديث إلى ثمانية وستين شيخاً[3] من أهل كوفة، والمدينة، ومكة، والبصرة، وواسط، والشام، وخراسان، وأهل اليمامة، فإنه سمع من أبي حنيفة، ومسعر بن كدَام، ومالك بن مغْوَل، وعمر بن ذر الهمداني، وسفيان الثوري، وعمرو بن دينار، والأوزاعي وغيرهم، ومالك بن أنس، وغيرهم.

المطلب الرابع: تلامذته:

روى عنه عدد كبير من أصحابه هذه الآثارَ، وأخذ عنه كثير من تلاميذه من فقهه، حتى بلغ عددهم إلى ثلاثة وأربعين، منهم: الإمام الشافعي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وهشام بن عبيد الله الرازي، وعلي بن مسلم الطوسي، وعمرو بن أبي عمرو الحراني، ويحيى بن معين، ومحمد بن سَمَاعة، ويحيى بن صالح الوحاظي، وإسماعيل بن توبة، ومعلى بن منصور، وآخرون، فكان شيخَ المجتهدين في عصره.

---

[1] الشيباني. كتاب الآثار. تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٣هـــ/ ١٩٩٣م). ج١، ص١٢.

[2] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. سير أعلام النبلاء. (القاهرة: دار الحديث، د.ط، ١٤٢٧هـــ/٢٠٠٦م). ج٧، ص٥٥٥، رقم١٣٥٨.

[3] الشيباني.كتاب الآثار. تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني. ج١، ص١٣.

المطلب الخامس: مؤلفاته وتصانيفه[١]:

أما مصنفاته فهي كثيرة تدل على سعة علمه، وشدة تبحره في الفقه، ومعرفته التامة بالحديث، فهو يفرّع فيها المسائل، ويدلّل على ما يقوله بحديث أو أثر عن صحابي أو تابعي أو غير ذلك من الأصول الفقهية، وهي كما يلي:

منها ما أطلق عليه العلماء كتب ظاهر الرواية، وهي:

١) المبسوط، ويسمى: "الأصل"، أملاه على أصحابه، رواه عنه الجوزجاني وغيره.

٢) الزيادات.

٣) الجامع الكبير في الفروع.

٤) الجامع الصغير.

٥) السير الكبير.

٦) السير الصغير.

وسُمِّيت هذه الكتب بظواهر الرواية؛ لأنها رويت عن الثقات من تلاميذه، حيث إنها ثابتة عنه إما بالتواتر أو بالشهرة. وله من غيرها كـ الموطأ، والفتاوى الهارونية، والرقية، والكاسانية، والنوادر وغيرها.

المطلب السادس: ثناء الأئمة عليه:

١) قال الإمام الشافعي: "كتبتُ عنه وقر بختي، وما ناظرتُ سميناً أذكى منه، ولو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت لفصاحته". وقال أيضًا: "ما رأيت أعقل، ولا أفقه، ولا أزهد، ولا أروع، ولا أحسن نطقًا من محمد بن الحسن"[٢]. وكذلك قال: "أنه كان مقدّماً في علم العربية، والنحو، والحساب، والفطنة"[٣].

٢) وقال يحيى ابن معين: "ثقة"[٤].

٣) وقال عبد الله بن علي المديني عن أبيه: "كان صدوقًا"[٥].

٤) وقال الذهبي: "كان من بحور العلم، والفقه، قويًّا في مالك"[٦].

---

[١] المرجع السابق. ج١، ص١٩.

[٢] الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج٧، ص٥٥٥، رقم١٣٥٨.

[٣] ابن أبي الوفاء القرشي. الجواهر المضية في طبقات الحنفية. ج٢، ص٤٤، رقم١٣٩.

[٤] الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج٧، ص٥٥٥، رقم١٣٥٨.

[٥] الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج٧، ص٥٥٥، رقم١٣٥٨.

[٦] الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج٧، ص٥٥٥، رقم١٣٥٨.

المطلب السابع: وفاته:

توفي الإمام الشيباني عام ١٨٩ه في "الرَّي"[١]، وذلك عندما الخليفة خرج إليها هارون الرشيد، اصطحب معه الكسائيَّ ومحمدَ بن الحسن، فماتا في الطريق، فقال الرشيد: "دُفِنَ الفقه والعربية بالرَّي"[٢].

المبحث الثاني: تعريف "كتاب الآثار":

المطلب الأول: تأليف "كتاب الآثار":

روى الإمام الشيباني في هذا الكتابِ عددًا كبيرًا من الأحاديث والآثار عن الإمام أبي حنيفة، ورتّبها بأسلوب بديع على الأبواب الفقهية، فكان هذا الكتابُ أولَ كتابٍ على هذا المنهج، ثم اهتدى به مَن جاء بعده مِن المصنِّفين، وصنَّفوا كتبَهم على هذا المنوال[٣].

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى من ألّفه:

إن " كتاب الآثار" أحد مصنَّفات الإمام الشيباني، ولا شك في نسبته إلى مصنِّفه الإمام الشيباني، لأنَّ ذلك راجع إلى عدة قرائن، وهي:

١) ترتيبه على الأبواب الفقهية.
٢) ذكر رأيه ورأي شيخه الإمام أبي حنيفة.
٣) منهجه فيه مثل منهج الموطأ بروايته في نقل المستدلات الحنفية على سبيل الاشتراك.
٤) نقلُ المؤلفين بعض الأحاديث والآثار معزوًّا إلى "كتاب الآثار للإمام محمد"، كـــالخوارزمي في "جامع المسانيد"، وكذلك الإمام الزيلعي في "نصب الراية".
٥) نظرًا إلى النسخ والمخطوطات، كما قال أحمد عيسى المعصراوي: "وقفت على هذا الكتاب النادر في بابه، الذي استوثقت من نسبته إليه بتعدد نسخه في دار الكتب المصرية، والمكتبة الأزهرية، والديار الهندية، وقد اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ، مخطوطتين، ونسخة واحدة مطبوعة"[٤].

---

[١] الشيباني، كتاب الآثار. تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني. ج١، ص٢٣.

[٢] ابن قطلوبغا السودوني، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني. تاج التراجم. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، (مشق: دار القلم، ط١، ١٤١٣هــ/١٩٩٢م). ص٢٣٨.

[٣] خلدون بن محمد سليم الأحدب. التصنيف في السنة النبوية. (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، د.ت). ص٦.

[٤] الشيباني. كتاب الآثار. تحقيق: أحمد عيسى المعصراوي. ج١، ص٩.

المطلب الثالث: التعريف بالكتاب:

حرّر الإمام الشيباني في هذا الكتابِ المذهبَ الحنفي، وروى فيه الآثارَ من غير واسطة عن الإمام النعمان بن ثابت أبي حنيفة الكوفي رحمه الله، التي انتخبها الإمام من أربعين ألف حديث كانت عنده روايةً وحفظًا، كما قال محمد بن سماعة: "أن الإمام ذكر في تصانيفه نيفًا وسبعين ألف حديث، وانتخب الآثار من أربعين ألف حديث"[١].

وروى فيه عن غير الإمام أبي حنيفة ولكن بقلة، وهم سبعة عشر شيخًا، وهم: إبراهيم بن يزيد المكي، وأيوب بن عتبة، وخثيم بن عراك، والربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن عبيد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن الأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، والعلاء بن زهير، وعمر بن ذر الهمداني، ومالك بن أنس، ومالك بن مغول، والمبارك بن فضالة، ومسعر بن كدام.

وقد ألّف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاباً في تراجم رواة هذا الكتاب، وسماه: "الإيثار بمعرفة رواة الآثار[٢]"، وذكرهم مرتبين على حروف المعجم.

وقد روى الإمام الشيباني في هذا الكتابِ الآثارَ من المرفوع والموقوف والمقطوع، ويبلغ عددها تسعمئة وستة وعشرون أثرًا وفق تحقيق الأستاذ أحمد عيسى المعصراوي، حيث إن عدد الكتب ستة وعشرون كتابًا، وأما الأبواب فهي ثلاثمئة وأربعة أبواب، وأما نسخة الأستاذ خالد العواد في تحقيقه، ففيها اختلاف يسير في العدد، حيث إن فيها تسعمئة ثلاثة عشر أثرًا، وهي منقسمة بين مئتين وأحد عشر بابًا.

وففي هذا الكتاب حجّة دامغة، ومبطلة لقول كل إنسان يتّهم الحنفية بقلّة المعرفة بالحديث، وبعدم الأخذ بالأثر[٣].

المطلب الرابع: رواة "كتاب الآثار":

روى هذا الكتاب عن الإمام الشيباني كثيرٌ من تلاميذه، وأشهرهم:

---

[١] ابن أبي الوفاء القرشي. الجواهر المضية في طبقات الحنفية. ج١، ٤٧٤.

[٢] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. الإيثار بمعرفة رواة الآثار. تحقيق: سيد كسروي حسن. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هــ).

[٣] الشيباني.كتاب الآثار. تحقيق: خالد العواد. ج١، ص٢٦.

١) **"كتاب الآثار برواية الإمام أبي يوسف":** وهو الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (١١٣هـ/١٨٢هـ)،كان من تلاميذ الإمام أبي حنيفة، ثم صار إمامًا في المذهب الحنفي وقاضيًا في عهد الخليفة هارون بن رشيد.

٢) **"كتاب الآثار برواية الإمام زفر بن هزيل": وهو** الإمام زفر بن هزيل التميمي البصري (١١٠هـ/١٥٨هـ)، كان من تلاميذ الإمام، ومن أعمدة الفقه الحنفي.

٣) **"كتاب الآثار برواية حسن بن زياد":** وهو حسن بن زياد العلامة فقيه العراق أبو علي الأنصاري مولاهم الكوفي اللؤلؤي صاحب أبي حنيفة. نزل بغداد، وصنّف، وتصدّر الفقه.

٤) **"كتاب الآثار برواية حماد بن أبي حنيفة":** وهو أبو إسماعيل حماد ابن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت؛ كان على مذهب أبيه، رضي الله تعالى عنه، وكان من أهل الصلاح والخير على قدم عظيم[١].

٥) **"كتاب الآثار برواية حفص بن غياث":** وهو الإمام الحافظ أبو عمر النخعي الكوفي قاضي بغداد ثم قاضي الكوفة، ذكره ابن حبان في "الثقات"[٢]، وأضاف الزركلي قائلا: "وله كتاب، فيه نحو ١٧٠ حديثا من روايته"[٣].

٦) **"كتاب الآثار برواية محمد بن خالد وهبي":** وهو محمد بن خالد بن محمد، ويقال بن موسى الكندي الوهبي أبو يحيى بن أبي مخلد الحمصي، روى عن خلق كثير، منهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله، ذكره ابن حبان في "الثقات"، كما في "تهذيب الكمال"[٤].

---

[١] بن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: إحسان عباس. (بيروت: دار صادر، د.ط، ١٩٠٠م). ج٢، ص٢٠٥، رقم٢٠٤.

[٢] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي. الثقات. تحقيق: السد شرف الدين أحمد. (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م). ج٦، ص٢٠٠، رقم٧٣٦٤.

[٣] الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي. الأعلام. (دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م). ج٢، ص٢٦٤.

[٤] المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي. تهذيب الكمال. تحقيق: بشار عواد معروف. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). ج٢٥، ص١٤٥، رقم٥١٨٠.

المبحث الثالث: منهج الإمام الشيباني في تصنيف "كتاب الآثار":

المطلب الأول: التبويب الفقهي:

قد صنَّف الإمام الشيباني هذا الكتاب بأسلوب بديع لم يكن له مثيل من قبل، وقد رتَّبه على الأبواب الفقهية، وبدأه بكتاب الطهارة والصلاة؛ لأنها من أهم العبادات وأعمها، وختمه بكتاب الجنائز وغسل الميت وزيارة القبور؛ لأنها آخر أحوال الناس، مع أن غيره من الرواة لكتاب الآثار، قد ذكروا في نهاية كتابهم باب المواريث؛ لكونها آخر أحوال الناس في الحقيقة؛ فإن التركة يتعلق بها حقوق الورثة بعد التجهيز والتكفين. بخلاف الإمام محمد إذ ذكره في وسط الكتاب.

المطلب الثاني: الآثار والآراء في هذا الكتاب:

جمع الإمام الشيباني في هذا الكتابِ الآثارَ[1] من المرفوع والموقوف، وأيضاً من المقطوع، والأكثر منها الموقوف على الصحابة أو التابعين، لأنَّ دأب العلماء إذا تضادت الأخبار عن رسول الله ﷺ رجعوا إلى أقوال أصحابه، فإذا وافقت أقوالهم أو أفعالهم أحدها أخذوا، وأولو الثاني منها، وإذا اختلفت أقوال الصحابة رجعوا ما ذهب إليه تابعوهم، فإذا اختلف التابعون أيضا يرجِّحون أقوال بعض الصحابة على بعض بأسباب مرجحة عندهم حسب قواعدهم المقررة، ولا يخرجون إلى غيرهم.

المطلب الثالث: تفصيل المرويات في هذا الكتاب:

ذكر الإمام الشيباني في هذا الكتابِ أقوالَ أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها، والخلفاء الراشدين الأربعة، وعبد الله بن مسعود – رضي الله عنهم – وأفعالهم مع فتاواهم روايةً عن كبار أصحاب ابن مسعود، وهم: علقمة، والأسود، ومسروق، وأبو وائل، وأبو الضحى، وعبيدة السلماني، وعمرو بن ميمون، وأبو عطية، وغيرهم.

وروى عمن سواهم من الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – الذين يبلغ عددهم إلى ثمان وأربعين صحابياً، وعن أمهات المؤمنين: أم حبيبة، وحفصة، وأم سلمة، وسواهن من الصحابيات رضي الله تعالى عنهن أجمعين.

وأَكثَر فيه الآثار المروية عن التابعين، وهم ثلاثة عشر نفرًا، وغيرهم من كبار التابعين رحمهم الله تعالى؛ ليؤيّد الأخبار من المرفوع والموقوف بفتاواهم وأقوالهم وأفعالهم؛ لأنهم هم النقادون والمميزون بين المعول بها وبين المتروك منها، والعارفون الناسخ والمنسوخ، كما أكثر الإمام الشيباني في

[1] الشيباني. كتاب الآثار. تحقيق: أحمد عيسى المعصراوي. ج١، ص٨.

هذا الكتابِ عن إبراهيم النخعي رحمه الله؛ فإنه فقيه الأمة عليه مدار علم بن مسعود ﷺ، و أعرف الناس بمذاهب هؤلاء الصحابة الذين ذكرتهم آنفا.

المطلب الرابع: رواية الإمام عن غير أبي حنيفة في هذا الكتاب:

روى الإمام الشيباني في هذا الكتاب أكثر رواياته عن شيخه الإمام أبي حنيفة، وروى فيه أيضا عن غيره من الشيوخ ولكن بقلة، وعددهم يبلغ سبعة عشر شيخاً، وهم: إبراهيم بن يزيد المكي، وأيوب ابن عتبة، وخثيم بن عراك، والربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن عبيد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن الأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، والعلاء ابن زهير، وعمر بن ذر الهمداني، ومالك بن أنس، ومالك بن مغول، والمبارك بن فضالة، ومسعر بن كدام.

المطلب الخامس: منهجه في ذكر رأي أبي حنيفة ورأيه بعد كل أثر بطرق مختلفة:

من منهج الإمام الشيباني في هذا الكتاب أنه يذكر بعد كل رواية قول الإمام أبي حنيفة ورأيه، منبهاً على أنه أخذ به أو لم يأخذه، لو لم يأخذه فذكر ما يحتج به بعده، وسيذكر الباحث من الآثار نموذجاً من ذلك فيما يأتي.

الأول: نموذج من قوله: "وهذا قول أبي حنيفة وبه نأخذ"، أو "به نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وبه نأخذ".

قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، قال حدثنا عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: «لو أتيت بجفنة من خبز ولحم، فأكلت منها حتى أشبع، وبعس من لبن إبل فشربت منه حتى أتضلع، وأنا على وضوء لا أبالي أن لا أمس ماء، أأتوضأ من الطيبات؟» قال محمد: وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله، وبه نأخذ؛ لا وضوء مما غيرت النار، وإنما الوضوء مما خرج، وليس مما دخل[1].

الثاني: نموذج من قوله: "وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة"، في صورة الاتفاق في جميع الجزئيات.

قال محمد، قال: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال: «الحبلى تصلي أبدا ما لم تضع، وإن رأت الدم؛ لأن دم الحبلى لا يكون حيضا وإن أوصت وهي تطلق، ثم ماتت فوصيتها من الثلث»، قال محمد: وبهذا كله نأخذ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله[2].

[1] الشيباني. كتاب الآثار. تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني. ج١، ص ٢٥، حديث رقم ١٦.

[2] المصدر نفسه. ج١، ص ٩٧، حديث رقم ٥٦.

الثالث: نموذج من قوله: "وهذا قول أبي حنيفة، ولسنا نأخذ بها"، إذا كان هو ومن دونه ما اتفقوا على رأي أبي حنيفة.

قال محمد، قال: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه قال في الرجل يأتي المسجد يوم الجمعة، والإمام قد جلس في آخر صلاته، قال: «يكبر تكبيرة، فيدخل معهم في صلاتهم، ثم يكبر تكبيرة، فيجلس معهم فيتشهد، فإذا سلم الإمام، قام فركع ركعتين» قال محمد: وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، ولسنا نأخذ بهذا، من أدرك من الجمعة أضاف إليها أخرى، وإن أدركهم جلوسا صلى أربعا، وبذلك جاءت الآثار من غير واحد[1].

الرابع: نموذج من قوله: "ولسنا نأخذ بهذا، ولكنا نأخذ بالحديث الآخر، وهو قول أبي حنيفة".

قال محمد، قال: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال: «يرد السلام ويشمت العاطس، والإمام يخطب يوم الجمعة» قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكنا نأخذ بقول سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى[2].

الخامس: نموذج من قوله: "وبه نأخذ وهو قول الحسن البصري".

قال محمد، قال: أخبرنا أبو حنيفة، قال: حدثنا حماد، عن إبراهيم في الرجل يقص أظفاره أو يأخذ من شعره، قال: «يمر عليه الماء» قال محمد: وسمعت أبا حنيفة يقول: «ربما قصصت أظفاري، وأخذت من شعري و لم أصبه الماء حتى أصلي» قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول الحسن البصري رحمه الله[3].

السادس: نموذج من قوله: "ولسنا نأخذ بهذا".

قال محمد، قال: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال: «إذا دخل في المسجد والقوم ركوع، فليركع من غير أن يشتد» قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكن يمشي على هينة حتى يدرك الصف فيصلي ما أدرك، ويقضي ما فاته[4].

السابع: نموذج من قوله: "وبهذا نأخذ، لا نرى به بأسا، وهو قول أبي حنيفة".

قال محمد، قال: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أن رسول الله ﷺ كان «يخرج رأسه من المسجد، وهو معتكف، فتغسله عائشة رضي الله عنها وهي حائض» قال محمد: وبهذا نأخذ، لا نرى به بأسا، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله[5].

---

[1] المصدر نفسه. ج١، ص ٣٤٩، حديث رقم ١٢٨.

[2] المصدر نفسه. ج١، ص ٤٦٨، حديث رقم ١٨٠.

[3] الشيباني. كتاب الآثار. تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني. ج١، ص ٦٥، حديث رقم ٤٠.

[4] المصدر نفسه. ج١، ص ٣٤٧، حديث رقم١٢٦.

[5] المصدر نفسه. ج١، ص ٤٠، حديث رقم ٢٦.

المطلب السادس: ذكر بعض الصور الفقهية:

قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، قال حدثنا الهيثم بن أبي الهيثم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "أربعة لا ينجسها شيء: الجسد، والثوب، والماء، والأرض"، قال محمد: وتفسير ذلك عندنا: أن ذلك إذا أصابه القذر، فغسل ذهب ذلك عنه، فلم يحمل قذرا، وإنما معناه في الماء: إذا كان كثيرا أو جاريا أنه لا يحمل خبثا.

الخاتمة:

توصَّل الباحث من خلال إعداد هذا البحث إلى بعض أهم النتائج والتوصيات، وهي كما يلي:

(أ) النتائج:

١) أن الإمام محمد بن الحسن الشيباني كان ذكيًا، عاقلًا، فصيحًا، فقيهًا، زاهدًا، ومن أجلة أئمة المحدّثين والفقهاء.

٢) يُعتبَر "كتاب الآثار" من أهم الكتب المدونة في بداية زمن التصنيف والتأليف؛ لأجل منهجه المنفرد، لم يأت به قبله أحد.

٣) جمع فيه مصنِّفُه الإمام الشيباني الآثارَ، والأكثر منها الموقوفُ أو المقطوعُ.

٤) روى الإمام الشيباني هذه الآثار عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله من غير واسطة، وكذلك عن غيره من الأئمة لكن عددهم ليس بكثير.

٥) روى عن الإمام الشيباني هذا الكتاب كثيرٌ من تلاميذه، وأشهرهم سبعة.

٦) ذكر فيه الإمام الشيباني أقوال التابعين ليؤيد الأخبار الموقوفة بفتاواهم؛ لمعرفتهم بالناسخ والمنسوخ، وكذلك هم المميزون بين المعمول بها والمتروك منها.

٧) أكثر فيه الإمام الشيباني مِن ذكر الأقوال عن "إبراهيم النخعي"؛ فإنه فقيه الأمة، عليه مدار عِلم الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ.

٨) رتَّب الإمام الشيباني هذه الآثارَ على الأبواب الفقهية، وذكر فيه رأيه بعد كل أثر، ورأي شيخه الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وأيضا ذكر فيه بعض الصور الفقهية.

(ب) التوصيات:

ومن خلال هذه الدراسة وجد الباحث أن شخصية الإمام محمد بن الحسن الشيباني تستحق عن جدارة لما قدّمه في مجال الحديث النبوي والفقه من خدمات جليلة عن طريق تآليفه بأن تدرس حياته

الذاتية والعلمية في رسالة جامعية مع إبراز شخصيته كمحدِّثٍ وفقيهٍ معًا، ودراسة مؤلفاته في هذين المجالين.

وأما تصنيفه "كتاب الآثار" فهو جدير بالدراسة عن منهجه فيه في رسالة جامعية، مع إبراز ما له من خصائص وميزات بالتفصيل، وذلك مقارنة مع كتب المتقدمين والمتأخرين في المذاهب الأربعة.

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. آمين.

المصادر والمراجع:

١) ابن أبي الوفاء القرشي، أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء. **الجواهر المضية في طبقات الحنفية.** باكستان: مكتبة مير محمد. د.ط، د.ت.

٢) ابن العماد. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. د.ط. د.ت.

٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي. **الثقات.** تحقيق: السد شرف الدين أحمد. بيروت: دار الفكر. ط١. ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٤) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. **الإيثار بمعرفة رواة الآثار.** تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٣هـ.

٥) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر. د.ط. ١٩٠٠م.

٦) ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني. **تاج التراجم**. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. مشق: دار القلم. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٧) الأحدب، خلدون بن محمد سليم الأحدب. **التصنيف في السنة النبوية**. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. د.ط. د.ت.

٨) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. **تاريخ بغداد.** تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٩) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. **سير أعلام النبلاء.** القاهرة: دار الحديث. د.ط. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٠) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. **تذكرة الحفاظ.** تحقيق: زكريا عميرات. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١١) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي. **الأعلام**. دار العلم للملايين. ط١٥. ٢٠٠٢م.

١٢) الشيباني، محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي.**كتاب الآثار**. تحقيق: خالد العواد. الكويت: دار النوادر. ط١. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٣) الشيباني، محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي.**كتاب الآثار.** تحقيق: أحمد عيسى المعصراوي. القاهرة: دار السلام. ط١. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٤) الشيباني، محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي. **كتاب الآثار**. تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١٥) الغزي، التقي الغزي. **الطبقات السنية في تراجم الحنيفية**. تحقيق: عبد الفتاح الحلو. الرياض: ط١. ١٩٨٣هـ.
١٦) الكيرانوي، الشيخ حبيب أحمد الكيرانوي. **فوائد في علوم الفقه: مقدمة إعلاء السنن**. كراتشي: إدارة القرآن. ط٣. ١٤١٤هـ.
١٧) المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي. **تهذيب الكمال**. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٨) النعيمي، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي. **تيسير مصطلح الحديث**. بيروت: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. ط١٠. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

خصائص منهج الإمام البخاري في تصنيف "جامعه الصحيح"

د. عبد الله بن رفدان الشهراني
كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران
نجران (المملكة العربية السعودية)
arafdan2@gmail.com

ملخَّص البحث

اعتنت الأمة الإسلامية بالجامع الصحيح للإمام البخاري، وأولته عنايةً فائقةً؛ ويأتي هذا البحث مشاركاً في تلك الجهود لإبراز خصائص منهج الإمام البخاري في تصنيف هذا الكتاب. وقد مهّد الباحث بترجمة المصنف، ثم أوضح جوانب ما امتاز به عن غيره من المحدثين، وفيه بيّن منهجية البخاري في بناء جامعه، وارتباط كتب الجامع ببعضها، وذكر منهجيته في اختيار تراجمه، وحسن صياغتها، ومنهجيته في اختيار أحاديث مفتتحات الأبواب ومختتماها، وعلاقة الأحاديث بالأبواب، كما ذكر منهجيته في إهمال بعض أسماء شيوخه، وطريقة ذكره للمتابعات، ومنهجيته في تكرار الأحاديث، وإعراضه عن الأحاديث، التي تعد أصولاً في باها، ثم انتهى الباحث بذكر الخاتمة والفهارس.

الكلمات المفتاحية: الخصائص. المنهج. البخاري. التصنيف. الجامع. الصحيح.

المقدمة:

إنَّ من ركائز حفظ الله تعالى لدينه، حفظ شرائعه العلمية والعملية من خلال السنة المطهرة، فقد هيأ لها من اعتنى بها، فسخر أئمة حفظوا ألفاظها، وميزوا رجالها، وصنفوا فيها، ونقلوها جيلا إثر جيل. وفي مقدمة هؤلاء إمام الدنيا في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، والذي كأن الله خلقه لهذه المهمة النبيلة، وطبعه عليها، فاتصف بصفات فطرية، وأخرى مكتسبة،كان بها المبرز في هذا الباب، ورأس الصنعة في علوم الحديث، فصنف كتابه "الجامع المسند الصحيح"، فاحتفى به أهل الشأن، وصار مرجعا أوليا لدى مشارقتهم، وثانيا لدى مغاربتهم، وفيه ظهر ما وهبه الله تعالى من دقة فهم، وعمق استنباط، وسعة اطلاع، حير الأذهان من عجائب صنيعه في جامعه، وما اعتناء الأمة به رواية، وفقها، ورجالا، وغير ذلك إلا دليل إجلالهم لكتابه، فما كتب حوله لم يكن لغيره ما يدانيه فضلا عن مجاراته، أو تقدمه. وكان مؤتمر الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا حول مناهج المحدثين في التصنيف باعثاً على تجميع أوراق كتبتها سلفا حول عبقرية هذا الإمام من خلال تصنيف جامعه الصحيح، وأردت من خلاله إبراز جوانب تشير إلى منهجية دقيقة، وعبقرية فذة، وجِدَت متناثرة في المصنفات القديمة، والحديثة، وتأتي أهميتها في وقت تثار فيه الكثير من الأقاويل الناتئة حول الصحيح، وليست الغرابة في إيراد أقوال من تقدم من أئمة الحديث، فهذه قد تناولها العلماء بالتمحيص، والكشف، وأجابوا عنها بما فيه مقنع.

إنما يأتي تشنيعنا على من يقدح في أحاديث ضمن الصحيح لم يتعرض لها العلماء المتقدمون، وكأن الأمة كانت في غفلة طيلة اثني عشر قرنا حتى جاء هؤلاء!

الدراسات السابقة:

ثمت دراسات حول قضايا جزئية في منهج الإمام البخاري في جامعه، منها:

١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح: من إعداد أبي بكر كافي، نشر دار ابن حزم ببيرت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢) إشارات الإمام البخاري رحمه الله إلى اختلاف الأسانيد في الجامع الصحيح دراسة منهجية تحليلية:من إعداد محمد بن كمال درويش الرمحي، نشر منتدى العلم النافع، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٣) الإمام البخاري وجامعه الصحيح نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج: للأستاذ الدكتور خلدون الأحدب، نشر دار الأمة، ودار وجوه للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٤) الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمة الإسلامية به شرقا وغربا دراسات في البخاري وصحيحه ورواياته ومستخرجاته وشروحه في المشرق والمغرب: للأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم، بيروت دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٥) عبقرية البخاري لحماد القباج، إصدار مركز يقين للدراسات والأبحاث سنة ٢٠١٨م، ولم أقف عليه.

٦) منهج الإمام البخاري في تأليف الصحيح: من إعداد أحمد بن فارس السلوم، وقد وقفت على هذا البحث فوجدته قد جعله على سبعة محاور، ستة منها بعيدة العلاقة مع بحثنا هذا، وهي: المحور الأول: تعريف الحديث الصحيح، والمحور الثاني: طريقة تأليفه، وفيه ذكر أنه على الموضوعات، وليس على المسانيد، والمحور الثالث: منهج البخاري في تأليفه وفيه تشابه يسير في بعض العناوين وحسب مع اختلاف المحتوى، والمحور الخامس: شرط البخاري، ثم المحور السادس: مميزات صحيح البخاري، والمحور السابع: مدائح صحيح البخاري، وبقي المحور الرابع: حول عادات البخاري، وفيه نقاط تشابه في بعض الجزئيات.

وثمت كتب كثيرة حول سيرة البخاري، وروايات الجامع الصحيح، وجهود العلماء حوله، وغير ذلك، إلا أن ما تم تدوينه هنا في هذا البحث المختصر لم أقف عليه مجموعا في تلك الكتب، وما ذكر فبصورة مختلفة وأمثلة مباينة.

منهج البحث:

اتبعت فيه الطريقة الاستقرائية التحليلية.

وطريقة تخريج الأحاديث على النحو التالي:

١) إذا ذكر الباب الوارد عند البخاري في المتن فإني أكتفي في الحاشية بعزوه إلى الكتاب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

٢) إذا كان الحديث المذكور في المتن في الصحيحين، أو في أحدهما، اكتفيت بالعزو إليهما، فإن لم يكن عند أحدهما، خرجته من السنن الأربعة، فإن لم أقف عليه عندهم، اجتهدت في تخريجه من كتب السنة الأخرى، وبطريقة متوسطة إذ لا يحتمل مثل هذا البحث الإطالة في التخريج.

٣) تجاوزت عزو حديث: «إنما الأعمال بالنيات» لشهرته.

وقد رسمت خطة البحث على النحو التالي:

مقدمة البحث.

تمهيد: ترجمة الإمام البخاري

المبحث الأول: منهجية البخاري في بناء جامعه من حيث الترتيب الهرمي.

المبحث الثاني: منهجية البخاري في اختيار تراجم أبوابه وصياغتها.

المبحث الثالث: منهجية البخاري في اختيار الأحاديث التي يفتتح بها الأبواب.

المبحث الرابع: منهجية البخاري في اختيار الأحاديث التي يختم بها الأبواب والكتب.

المبحث الخامس: منهجية البخاري في علاقة الأحاديث التي يوردها بترجمة الباب.

المبحث السادس: منهجية البخاري في إهمال أسماء بعض شيوخه.

المبحث السابع: منهجية البخاري في ذكر المتابعات.

المبحث الثامن: منهجية البخاري في تكرار الأحاديث.

المبحث التاسع: منهجية البخاري في الإعراض عن الحديث الأصل في الباب.

الخاتمة والفهارس.

ومعلوم بداهة أن مثل هذا الموضوع لا تحيط به مثل هذه الأبحاث الموجزة، ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، والله أسأل أن يتقبل منا صالح الأعمال، والله الموفق للصواب، والهادي إلى سبيل الرشاد.

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري[1]:

ليس البخاري بمفتقر إلى ترجمتنا له هنا، فهو أشهر من ذلك، وسيرته العطرة لا تخفى على طلبة العلم، إلا أن من لوازم هذه الأبحاث التعرض لشيء من ذلك، فأقول وبالله التوفيق:

[1] انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. تاريخ مدينة السلام. تحيق: بشار عواد معروف. ج٢، ٣٢٢، رقم ٣٧٤. ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد. طبقات الحنابلة. تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة. ج١، ص٢٧١. الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٠ه. ج١٢، ص٣٩١، رقم ٤٧١. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: محمود الطناجي، وعبد الفتاح الحلو. (القاهرة: دار هجر، ط ٢، ١٤١٣ه.ج٢، ص٢١٢، رقم ٢٤١. السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سعد. الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٨٢/١٩٦٢م. ج٣، ٢٩١.

المطلب الأول: كنيته، واسمه، ونسبه، ومولده:

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبه أو بذْدُزْبَه ــ وتعني الزرّاع ــ وزاد السبكي وحده في اسمه ابن بَذِذْبه، – وهذا ما سمعه من والده وهو غريب لم يسبق إليه – الجعفي ولاء، البخاري موطنا، الفارسي أصلا، كما يتضح من اسم جد جده، وأقدم من عرفنا من أجداده المغيرة، وقد أسلم على يد اليمان الجعفي الذي تولى إمرة بخارى، وهل المغيرة كان اسمه قبل الإسلام بتأثير الحضارة الإسلامية عليه؟ أم غيّره من الفارسية إلى العربية؟ هذا ما لا نجد خبره فيما بين أيدينا من المصادر التي عنيت بترجمته، وأما مولده: فقد ولد الإمام أبو عبد الله سنة أربع وتسعين ومائة.

المطلب الثاني: نشأته، وطلبه للعلم:

نشأ الإمام البخاري في أسرة تعنى بالعلم، وتجتهد في العبادة،فقد طلب والده — إسماعيل – علم الحديث. قال ابن حبان في كتاب الثقات: "إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو الحسن يروي عن مالك، وحماد بن زيد، وروى عنه العراقيون"[1]، وكانت والدته كثيرة العبادة، وهذا ما تجلى في شخصية الابن، فجمع بين العلم والعبادة و﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾ [سورة الجمعة، آية:٤].

قال عن نفسه: "ألهمت حفظ الحديث، وأنا في الكُتّاب". قيل كم كان سنك؟ قال:" عشر سنين أو أقل"[2].

وقد ظهرت دلائل نبوغه منذ الصغر، ففي الحادية عشر من عمره صحح لشيخه الداخلي خطأه في إسناد الحديث فانتهره، ثم لما راجع أصله أخذ القلم من البخاري، وأحكم كتابه وقال: صدقت.

ولما دخل في السادسة عشر كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع.

وقريب من هذا السن حج وتخلف بمكة؛ لطلب الحديث، ولم يرجع مع أمه وأخيه أحمد، ودخل على الحميدي – وهو ابن ثمان عشرة سنة – وبينه وبين آخر خلاف، فقال: جاء من يفصل بيننا، وهكذا كان.

[1] ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي. الثقات. الهند: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هــ /١٩٧٣م ج٨، ص٩٨.

[2] الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام. ج٢، ٣٢٢، رقم ٣٧٤. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة. ج١، ص٢٧١. الذهبي، سير أعلام النبلاء. ج١٢، ص٣٩٣، رقم ١٧١. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى. ج٢، ص٢١٦، رقم ٢٤١.

المطلب الثالث: صفاته الجسدية:

وصفه الحسن البزار فيما نقله الحافظ ابن عدي عنه، قال: رأيت محمد بن إسماعيل شيخا نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير[١].

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه:

سمع ببلده بخارى من شيخه المسندي وهو عبدالله بن محمد، حفيد اليمان والي بخارى، فكان لهذه الأسرة فضل على الإمام، فللجد الأعلى فضل بالإعتاق، وللحفيد فضل بالإملاء، كما سمع من محمد ابن سلام، ثم سمع في رحلاته ببلخ من مكي بن إبراهيم، وبمرو من عبدالله بن عثمان، وبنيسابور من يحيى ابن يحيى، وغير هؤلاء، وسمع بالري وبغداد والبصرة والكوفة والحجاز ومصر والشام، ونقل عنه ورّاقه أنه قال قبل موته بشهر:" كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلا صاحب حديث"[٢].

قال الذهبي: "فأعلى شيوخه الذين حدثوه عن التابعين"[٣] وساق منهم أبو عاصم -يعني الضحاك بن مخلد، وعبيد الله بن موسى، وغيرهم. قلت: وقد احتاج إلى بعض روايتهم التي لم يسمعها فرواها عنهم بواسطة، وعددهم (٤٦) شيخا[٤]، فلله دره ما آمنه على حديث رسول الله ﷺ! وقد روى عنه جمع غفير، منهم: مسلم بن الحجاج، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبدالله الفربري راوي الصحيح، وغيرهم.

المطلب الخامس: تصانيفه.

ابتدأ التصنيف لما طعن في الثامنة عشر، وقد ذكر ذلك عن نفسه، وأنه ابتدأ التصنيف في قضايا الصحابة وأقاويلهم، ثم صنف التاريخ بين قبر رسول الله ﷺ ومنبره، وصنف جامعه الصحيح بتحفيز في مجلس ابن راهويه حين قال بعضهم: لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي ﷺ، فوقع في قلبه ذلك القول، فحزم أمره، وأمضى عزمه، ونهض بالمهمة، وأخذ يجمع الأحاديث الصحيحة، وكتب الجامع الصحيح، وكتب التواريخ الكبير والأوسط والصغير، ورفع اليدين، والأدب المفرد، والقراءة خلف

---

[١] الخطيب البغدادي،. تاريخ مدينة السلام. تحيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢ه/٢٠٠١م. ج٢، ص٦. ابن خلكان. وفيات الأعيان. ج٤، ص١٩٠. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٤٥٢.

[٢] الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج١٢، ص٣٩٥.

[٣] المصدر السابق.

[٤] الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، بتحقيق: كمال يوسف الحوت. تبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان. ط١، ١٤٠٧هـ. ص٢٧١.

الإمام، والضعفاء، وخلق أفعال العباد، وبر الوالدين، وغير ذلك من الكتب والتي بعضها لا زال في عالم المفقود أوردها الشيخ عبد السلام المباركفوري في كتابه "سيرة الإمام البخاري"[١].

وقد رزق – رحمه الله – البركة في تصانيفه، فاتسع انتشارها وكثرت نسخها. قال أبو عبد الله محمد بن علي: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنف وأحج في كل سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة. قال: وأنا أرجو أن الله تعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنفات. قال أبو عبدالله: فلقد بارك الله فيها[٢].

المطلب السادس: عقيدته ومذهبه:

كان البخاري على عقيدة السلف الصالح في الوعد والوعيد، والأسماء والصفات، والصحابة، والإيمان، وغير ذلك، وما قيل فيه من أباطيل فإنها لا تستند إلى ركن شديد، ولكنها سنة الله في عباده الصالحين أن يُسبق التمكين بالابتلاء، وهذا جامعة الصحيح قد أورد فيه كتاب الإيمان، وكتاب التوحيد والرد على الجهمية، وأورد ضمن صحيحه ما يرد صراحة على المرجئة[٣]، وأورد أحاديث خلاف مذهبهم[٤]، قال ابن تيمية: " فإن كتاب " الإيمان " الذي افتتح به " الصحيح " قرر مذهب أهل السنة والجماعة، وضمّنه الرد على المرجئة، فإنه كان من القائمين بنصر السنة والجماعة مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان"[٥]. ورد على الخوارج والمعتزلة[٦]، ورد على الرافضة بإيراد فضائل الصحابة وغير ذلك مما يطول.

وأما مذهبه الفقهي فكان كمعظم المحدثين في زمانه وقبله، استقلالا لا يقلدون غيرهم، بل هم في رتبة الاجتهاد، ولا يغرنّك عداده في طبقات المذاهب فإنهم يتوسعون في ذلك كثيرا، فهذا أبو

---

[١] المباركفوري، عبدالسلام. سيرة الإمام البخاري. الهند: إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بنارس، ط٢. ١٤٠٧ه، ص١٤٦.

[٢] ابن الملقن، عمر ين علي بن أحمد، التوضيح لشرح الجامع الصحيح. تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي. دمشق: دار النوادر. ط١، ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م. ج٢، ص٣٠، نقلا عن تاريخ نيسابور للحاكم.

[٣] أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله. الجامع المسند الصحيح. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة. ط١. ١٤٢٢هـ. ج١،ص٢٧، رقم ٤٨.

[٤] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة،١٣٧٩ه.ج١، ص٧٣، رقم ٧٥.

[٥] ابن تيمية. أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوي، المدينة المنورة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة ١٤١٦ هـ/١٩٩٥م.، ج٧، ص٣٥١.

[٦] أخرجه البخاري، المصدر السابق، ج١، ص١٢٢، رقم ٣١٥، وج١، ص١٥، رقم ١٨. وابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص١٣٢.

يعلى الحنبلي ذكره في طبقات الحنابلة[١]، ثم جاء تاج الدين السبكي وابن قاضي شهبة فعداه في طبقات الشافعية[٢]، وكل ذلك لا حقيقة له.

المطلب السابع: محنته:

حصل له من المحن ما كان من محمد بن يحيى الذهلي، فيما عرف بفتنة خلق القرآن، وكان الإمام مفرّقا بين القارئ والمقروء، وبين اللفظ والملفوظ، ولكن مثله لا يكاد ينفك من حاسد، وقد قيل ما خلا جسد من حسد إلا من شاء الله تعالى، وقد صنف على إثر ذلك كتابه "خلق أفعال العباد".

ووقعت له فتنة أخرى حين طلب والي بخارى أن يحمل إليه الجامع والتاريخ ليسمع منه، أو يسمع منه أولاده، فأبى معتبرا ذلك ذلاًّ للعلم، فكان أن نقم عليه، ونفاه عن البلد.

وقد تبع الذهلي في ذلك أبو زرعة، وأبو حاتم، حيث تركا رواية حديثه، ولم يكن لذلك أثر في مكانة الإمام، فقد نشر الله مناقبه، وأذاع محاسنه، فنال أعلى المراتب، وحصل خير المأرب.

المطلب الثامن: وفاته:

جاء – رحمه الله – إلى قرية تسمى "خَرْتَنك" على بعد فرسخين من سمرقند، ونزل بأقربائه، وكانت الفتن قد أشجت صدره، وكدّرت نفسه، وقد سمعه عبدالقدوس السمرقندي –كما نقله ابن عدي– وهو يدعو بعد قيام ليلة: " اللهم إنه قد ضاقت علي الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك"، فما تم الشهر حتى مات.

وقد مرض آخر أيامه، ولما أراد الخروج من "خَرْتَنك" لورود رسول بإخراجه، وتهيأ لركوب دابته، دعاء بدعوات وقضى أجله، وكان ذلك سنة ست وخمسين ومائتين ليلة الفطر بعد صلاة العشاء، وله من العمر اثنتان وستون سنة رحمه الله رحمة واسعة، وصدق القائل:

المرء ما دام حيّاً يُستهان بهِ *** ويعظُم الرزء فيه حين يُفتقدُ[٣].

---

[١] ابن أبي يعلى. طبقات الحنابلة. ج١، ص٢٧١.

[٢] السبكي، طبقات الشافعية، ج ٢، ص ٢١٢، وابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد الدمشقي. طبقات الشافعية. تحقيق الحافظ عبدالعليم خان، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ. ج١، ص٨٣.

[٣] ياقوت الحموي، معجم الأدباء. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. ج٦، ص٢٥٩٠، وفيه أن البيت للفخر الرازي قاله معاتبا أهل هراة. وذكره السبكي، في طبقات الشافعية الكبرى،ج٨، ص٩٠.

المبحث الثاني: منهجية البخاري في بناء جامعه من حيث الترتيب الهرمي:

احتوى "صحيح البخاري "على ٩٦ كتابا – بعد بدء الوحي–، وقد جمعها تقى الدين الهلالي –رحمه الله – في منظومته التي مطلعها:

بدء وحي آمن تعلم وضواء *** واغتسل وأذى المحيض توق

وهي إحدى الطرق التي يتبعها طلاب العلم لحفظ ترتيب كتب صحيح الإمام البخاري، لكنها تحفظ لمعرفة الترتيب دون أوجه الترابط بينها، وذلك خلاف مانظمه الحافظ البلقيني، والذي جمع بين الترتيب والفهم له، فقال منظومته المكونة من ستين بيتاً، ومطلعها:

أتى في البخاري حكمة في التراجم *** مناسبة في الكتب مثل التراجم

فمبدأ وحي الله جاء نبيه *** وإيمان يتلوه بعقد المعالم

وإن كتاب العلم يذكر بعده *** فبالوحي إيمان وعلم العوالم

وما بعد أعلام سوى العمل الذي *** به يرد الإنسان ورد الأكارم

ومبدؤه طهر أتى لصلاتنا *** وأبوابه فيها بيان الملائم

وبعد صلاة فالزكاة تبيعها *** وحج وصوم فيهما خلف عالم[1]

وهذه الطريقة الحسنة، وتكون بفهم طريقة ترتيب الإمام لجامعه، وبناءه الهيكلي، والربط بين مفتتحه ومختتمه، وهي طريقة سهلة حين فهمها، وذلك لربط الكتب بسابقها ولاحقها، وتعد الأمثل لاستيعاب كتب الجامع، فإنه –رحمه الله– قد ابتدأ ببدء الوحي، وختم بكتاب التوحيد؛ إشارة إلى أن الطريق للتوحيد لا يكون إلا من طريق الوحي، وفيه تقف على رابط حسن بين الحديث الأول «إنما الأعمال بالنيات»[2] وبين آخر حديث في الجامع وهو «كلمتان خفيفتان على اللسان»[3] فهو يشير إلى أن الأعمال المقبولة لا بد وأن تسبق بنية صالحة خالصة.

---

[1] القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية،ط٧، ١٣٢٣هـ. ج١، ص٤٤.

[2] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كيف كان بدء الوحي، ج١، ص٦، رقم ١.

[3] المصدر السابق، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن،ج٩، ص ١٦٢، رقم ٧٥٦٣.

وقد لخص ابن حجر كلام شيخه البلقيني حول هذا الترابط الوثيق، والمنهجية الدقيقة، في تتابع كتب الجامع الصحيح فبدؤه بكتاب: "كيف كَان بدءُ الوحي"؛ لأن بالوحي قامت الشرائع، وجاءت الرسالة، ومنه عُرف الإيمان والعلم، ثم عقَّبه بكتاب الإيمان.

ولما كان الإيمان أشرف العلوم عقبه بكتاب العلم.

والعلم سابق العمل، وأفضل العمل البدني: الصلاة، ومن مقدّماتها: الطَّهارة، فذكرها بأنواعها.

ثم الصلاة بأنواعها، ومن الأعمال ما يكون بدنيّا محضا وهو الصلاة، أو ماليا محضا وهو الزكاة، أو جامعا بينهما؛ فذكر كتاب الزكاة، ثم الحج.

ولما هذه التراجم فيها معاملة العبد مع الخالق، عقّبها بمعاملة العبد مع الخلق؛ فقال: كتاب البيوع، فذكر كتب البيوع بأنواعها.

ثم أردفها بمعاملة جامعة لمعاملة الخالق، وفيها نوع اكتساب فذكر كتاب الجهاد، وما يتعلق به.

ولما كان ذكر الأنبياء يشتمل على فضائلهم، عقب ذلك بمناقب هذه الأمة.

ولما كان أصل العصمة هو توحيد الله عقَّبه بكتاب التوحيد.

وافتتح بحديث: «الأعمال بالنيات»، وختم بكون الأعمال توزن، وأشار بذلك إلى أنه إنما يثقل منها ما كان خالصًا، وأورد فيه حديث «كلمتان خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في الميزان[1]»[2].

وبهذا يتضح أن ترتيب المصنف لجامعه كان بمنهجية لا تخطئها عين فاحص، وتنم عن استيعاب بيّن لأطراف الأحكام الشرعية، والجامع بينها، فكان بنيانا متماسكا لاخوّة فيه، ولا انحناء يشد بعضه بعضا، ويلتقي أوله بآخره.

---

[1] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ج٩، ص١٦٢، رقم ٧٥٦٣.

[2] بتصرف من ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٥٨. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، النكت على صحيح البخاري. تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدي، أبو تميم نادر مصطفى محمود. القاهرة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٦/٢٠٠٥م. ج١، ص٧٩-٨٥.

المبحث الثالث: منهجية البخاري في اختيار تراجم أبوابه وصياغتها.

اجتهد البخاري في انتقاء تراجمه بعبارات لم تطرق كثيرا، ولم تحترق بكثرة الإيراد، فكان فائقا في ذلك غيره من المصنفين، وقد تكون هذه الترجمة من إنشائه، أو مجتزأة من غيره، فكانت تحمل في ثناياها فقهه ورأيه، وتكشف عن توجهاته، ومواقفه من الموافقين والمخالفين، ولذا كانت تبويباته مثارا للإعجاب، واستنباطا لميوله الفقهية، والعقدية، والفكرية، وكان قد حوّل[١] تراجم جامعه الصحيح بين قبر رسول الله ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[٢]، فلا عجب أن يحالفه التسديد، ويصاحبه التوفيق.

"ساق الفقه في التراجم سياقة المخلّص للسنن المحضة عن المزاحم، المستثير لفوائد الأحاديث من مكامنها، المستبين من إشارات ظواهرها مغازي بواطنها، فجمع كتابه العلمين والخيرين الجمين، فحاز كتابه من السنة جلالتها، ومن المسائل الفقهية سلالتها، وهذا عوض ساعده عليه التوفيق، ومذهب في التحقيق دقيق"٣. وانظر على سبيل المثال لكتاب الرقاق٤، حيث أورد هذه الترجمة " العزلة راحة من خُلّاط السوء: " وهو جزء من أثر عن عمر بن الخطاب [٥] رضي الله عنه وفيه من المعاني المؤثرة في السامع ما لايكون لو أوردها بسياق مختلف.

---

[١] بمعنى بيّض.

[٢] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ٤٠٤.

[٣] ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور. المتواري علي تراجم أبواب البخاري. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: مكتبة المعلا. ص، ٣٩.

٤ أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح. ج٨، ص١٠٣,

[٥] أخرجه ابن وهب، عبدالله بن وهب القرشي. الجامع في الحديث. تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير. الرياض: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤١٦هـــ/١٩٩٩٥م. ص٥٢٦، رقم ٤١٨، عن مسلم بن خالد.

وأخرجه وكيع، بن الجراح بن مليح بن عدي أبو سفيان. الزهد. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٤ ه/ ١٩٨٤ م ص٥١٤، رقم ٢٥٠، عن سفيان، ومن طريقه ابن أبي شيبه في مصنفه، ج٧، ص٩٨، رقم ٣٤٤٧٧، وأحمد في الزهد، ص٩٦، رقم ٦٢٧، والبيهقي في الزهد، ص٩٣، رقم ١١٨.

وأخرجه ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان. العزلة والانفراد. تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني. القاهرة: مكتبة الفرقان. ص٢٤، رقم١٩، من طريق يحيى بن سلين.

وأخرجه الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان. العزلة. القاهرة: المطبعة السلفية. ط١٣٩٩،٢م.ص١٢، من طريق عنبسة بن سعيد القرشي.

أربعتهم مسلم بن خالد، وسفيان، ويحيى بن سليم، وعنيسة بن سعيد عن إسماعيل بن أمية. وأخرجه ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني الزهد. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد. القاهرة: دار الريان للتراث. ط٢. ١٤٠٨هـــ. ص٤٨، رقم ٨٥، من طريق مسعر عن وديعة الانصاري. كلاهما إسماعيل بن أمية، ووديعة الانصاري عن عمر. قال ابن حجر في الفتح، ج١١، ص٣٣١، رجاله ثقات عن عمر لكن في سنده انقطاع.

وإذا قارنت صنيعه رحمه الله بصنيع غيره من بقية الستة اتضح هذا الأمر جليا، وبان الفرق بينهم، ومثال ذلك: حديث ابن عمر " نهى رسول الله ﷺ عن الشغار "[١].

فقد ترجم له الترمذي: " باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار "[٢].

وترجم له أبو داود: " باب في الشغار"[٣].

وترجم له النسائي: " باب الشغار"[٤].

وترجم له ابن ماجه: " باب النهي عن الشغار "[٥].

بينما ترجم له البخاري: بإيراده ضمن كتاب النكاح "باب الشغار"، ثم أعاده ضمن كتاب الحيل تحت عبارة فقهية موجزة فقال: "باب الحيلة في النكاح".

ومن منهجيته في صياغة التراجم: أنه يترجم ببعض ألفاظ الحديث الواردة تحت الترجمة مثل: "باب الدين يسر"حيث ورد هذا اللفظ بعينه في حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه»[٦].

وقد يورد بعض مشتملات ألفاظه، وإن لم يورده قال الحافظ: "وقد يترجم بما يشتمل عليه الحديث وإن لم يسقه في ذلك الباب إكتفاء بالإشارة، وهذا من ذلك"[٧].

أو لكونه ليس على شرطه مثل قوله: باب قول النبي ﷺ «الدين النصيحة»[٨]،فإنه لم يرو حديث تميم هذا في صحيحة[٩]، ذلك أنه ليس على شرطه، وهذا لعلو كعبه، وسعة حفظه. قال ابن حجر: "وقد وضح لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع

---

[١] نكاح معروف في الجاهلية كان يقول الرجل للرجل شاغرني، أي زوجني أختك أو ابنتك أو من تلي أمرها، حتى أزوجك أختي أو ابنتي أو من ألي أمرها، ولا يكون بينهما مهر ويكون بضع كل واحدة منهما في مقابلة بضع الأخرى. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد. النهاية في غريب الحديث. تحقيق: طاهر: الزاوي، ومحمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٩م. ج٢، ص٤٨٢.

٢ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٩٩٨م، ج٢،ص٤٢٢.

٣ أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، في سننه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ج٣/٤١٨.

٤ النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني أبو عبد الرحمن. سنن النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية – ط ٢. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. كتاب النكاح، ج٦، ص١١٠، رقم٣٣٣٤.

٥ ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، ج٣/٨١.

[٦] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، ج١، ص١٦، رقم ٣٩.

٧ ابن حجر، فتح الباري، ج٨، ص٧٣٨.

[٨] أخرجه البخاري، الجامع الصحيح المسند، كتاب الإيمان، ج١، ص٢١.

[٩] أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. كتاب الإيمان، باب أن الدين النصيحة، ج١، ص٧٤.

فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير، فلله دره ما أكثر اطلاعه"[١]. وانظر مثلا: لباب كراهية الصلاة في المقابر[٢]، حيث "استنبط من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور ليست بمحل للعبادة، فتكون الصلاة فيها مكروهة، وكأنه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا: الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام" [٣].

وكما في: باب النظر إلى المرأة قبل التزويج[٤]، حيث "استنبط البخاري جواز ذلك من حديثي الباب، لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه"[٥].

ولعنايته بتراجم أبوابه فإن الأحاديث التي تتعدد أسانيدها يوردها تحت تراجم مختلفة، ولا يجمعها تحت باب واحد، كما في باب قوله:سيصلى نارا ذات لهب[٦]، حيث "ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور مختصرا مقتصرا على قوله: قال أبو لهب: تباً لك ألهذا جمعتنا!. فنزلت تبت يدا أبي لهب.

وقد قدمت أن عادة المصنف غالبا إذا كان للحديث طرق أن لا يجمعها في باب واحد بل يجعل لكل طريق ترجمة تليق به.." [٧].

و لم يكن منهجه أن يعيد الترجمة بلفظها بل يوردها بسياق آخر، ولو كان بمعنى ما سبق كما في باب " صب الماء على البول في المسجد[٨] "، حيث أتبعه بباب " يهريق الماء على البول[٩]"، ومثله: "باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء[١٠]"، حيث قال: "رفع الإمام يده في

---

[١] ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٥٧.
[٢] أخرجه البخاري، الجامع الصحيح المسند، تحت كتاب الصلاة، ج١، ص٩٤.
[٣] ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٥٧.
[٤] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب النكاح، ج٧، ص١٤.
[٥] ابن حجر، فتح الباري، ج٩، ص١٨١.
[٦] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب التفسير، ج٦، ص١٨٠.
[٧] ابن حجر، فتح الباري، ج٨، ص٧٣٨.
[٨] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب الوضوء، ج١، ص٥٤.
[٩] المصدر السابق.
[١٠] المصدر السابق، تحت كتاب الاستسقاء، ج٢، ص٣١.

الاستسقاء[١]"، وأيضا "باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال[٢]"، حيث أورد بعده "باب زيادة الإيمان ونقصانه[٣]".

وفي حال تكرار الترجمة نفسها فيكون ثمت اختلاف في المعنى المقصود، وإن اتفق اللفظ، ومثال ذلك ما جاء في كتاب العلم: "باب فضل العلم" حيث كرر هذه الترجمة بعينها[٤]، والمراد بفضل العلم في الأولى: فضيلته، بينما يراد بالترجمة الثانية: الزيادة فيه، ويظهر هذا المعنى من خلال تأمل ما ورد تحت كل ترجمة، وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر[٥]، وذهب العيني إلى أن الأصح في النسخ من ذكره مرة واحدة، وفي حال تكراره فينصرف معنى الترجمة الأولى: إلى التنبيه على فضيلة العلماء، ويكون معنى الترجمة الثانية التنبيه على معنى فضيلة العلم[٦].

وقد يكون خطأ من أحد الرواة، كتكرار "باب وقت العصر[٧]"، قال الحافظ: "كذا وقع في رواية المستملي دون غيره، وهو خطأ؛ لأنه تكرار بلا فائدة"[٨].

ولم يقتصر على هذا وحسب، بل كان يورد الترجمة التي لم يحسم فيها رأيه الفقهي على طريق استفهام فيقول مثلا: كما في: باب كتابة العلم، باب: هل يجعل للنساء يوم حدة في العلم؟ فـ"طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال، وهذه الترجمة من ذلك؛ لأن السلف اختلفوا في ذلك عملا وتركا، وإن كان الأمر استقر، والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم"[٩]، أو كان ليس على شرطه فيورده بلا جزم كما في حديث أبي الزبير عن جابر في المدبَّر حيث لم يجزم به؛ لكون القَدْر الذي يريده من هذا الطريق فقال: " قوله باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام".

---

[١] المصدر السابق.

[٢] المصدر السابق، تحت كتاب الإيمان، ج١، ص١٣.

[٣] المصدر السابق. ج١، ص١٧.

[٤] البخاري، الجامع المسند الصحيح، ج١، ص٢١ و ص٢٧.

[٥] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٨٠.

[٦] العيني، محمود بن أحمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ضبطه وصححه عبدالله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ٢٠٠٩م. ج٢، ص٤-٥.

[٧] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب مواقيت الصلاة، ج١، ص١١٤.

[٨] ابن حجر، فتح الباري، ج٢، ص٢٨.

[٩] المرجع السابق، ج١، ص٢٠٤.

وكما في: باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي[١] "لم يجزم بالحكم لإشكاله بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط، وقد جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان محتملا لا يجزم بالحكم "[٢].

ولابن المنيّر" كلام على التراجم سماه: "المتواري"، وكذا لأبي عبد الله بن رشيد "ترجمان التراجم"، وللفقيه أبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي "حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" وهي مائة ترجمة[٣].

المبحث الرابع: منهجية البخاري في اختيار الأحاديث التي يفتتح بها الأبواب والكتب:

من عادة المصنف حين يفتتح الباب أن يقدم الحديث المتضمن لعلة التقديم، وقد تكون العلة متنية أو إسنادية، وما يحسن التمثيل به حديث عمر بن الخطاب ﷺ «إنما الأعمال بالنيات»، وقد افتتح به صحيحه في بدء الوحي، حيث اختلفت الأقوال في مدى ارتباط الحديث بالترجمة، فكان من أهل العلم من رأى أن الحديث مقدم على الترجمة، وأن لا رابط بينهما، وإلى ذلك ذهب النووي في التلخيص شرح الجامع الصحيح[٤]، وثمت رأي آخر استنبط رابطا كابن المنيّر[٥] والكرماني[٦]، وابن الملقن[٧]، ومن أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني، فكان يقول: "قصدت جمع وحي السنة المتلقى عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدي، فاكتفى بالتلويح عن التصريح "، وقال أيضا: " ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعا لجمع وحي السنة صدّره ببدء الوحي، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدّره بحديث الأعمال، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا "، وثمت علة متعلقة

---

[١] البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب الطلاق، ج٧، ص٤٩.

[٢] المرجع السابق، ج٩، ص٢٤٠.

[٣] أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري مصر: المطبعة الكبرى الأميرية،ط٧، ١٣٢٣ه. ج١، ص٤٣، وهناك كتب كثيرة في هذا الباب.

[٤] النووي، محي الدين يحيى بن شرف، التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع. ج١، ص٣١٧.

٥ ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور. المتواري على تراجم أبواب البخاري. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: مكتبة المعلا. ص٤٨.

[٦] الكرماني، محمد بن يوسف، شرح الكرماني الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث افسلامي. ط١، ١٤٠١هـ /١٩٨١م. ج١، ص١٤.

[٧] ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج٢، ص١١٩.

بالإسناد، فشيخ البخاري هنا عبد الله بن الزبير الحميدي، فقدم هذا الحديث "لجلالة الحميدي وتقدمه؛ ولأن إسناده هذا عزيز المِثْل جدا، ليس فيه عنعنة أبدا، بل كل واحد منهم صرح بالسماع له"[١].

وهو كذلك قرشي مكي فقدمه عملا بقوله ﷺ «قدموا قريشا»[٢]، ومما يشير إلى أن ذلك مراد البخاري هو اتباعه بحديث مدني الإسناد، فكان حاصله أن قدّم المكي وثنّى بالمدني، وهذا لا يكون إلا بمنهجية دقيقة، وفيها إغماض يفتق أذهان المحدثين، ويشحذ هممهم لاستنباطه.

المبحث الرابع: منهجية البخاري في اختيار الأحاديث التي يختم بها الأبواب:

وهنا تظهر براعة الإمام البخاري، وتكشف عن دقة منهجيته، وذلك أنه -ودون تكلف- حين يظهر له في الأحاديث من اللفظ أو المعنى ما يشير إلى التأخير والختام، فإنه يؤخر الحديث الموصوف بذلك إلى آخر الباب، وقد اعتنى الحافظ ابن حجر في استنباط ما أسماه ببراعة الختام، ومن ذلك أن البخاري ساق حديث البراء بن عازب، قال: قال النبي ﷺ: " إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به ". قال: "فرددها على النبي ﷺ، فلما بلغت: اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت:

---

[١] الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٠ه. ج١٠، ص٦٢١.

[٢] أخرجه البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٩٨٨م. ج٢، ص٢١٢. رقم ٤٦٥، عن علي بن أبي طالب، وفيه ابن الفضل، قال عنه البزار: ليس بحافظ. وأخرجه ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك، السنة، تحقيق ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتب الإسلامي. ط١، ١٤٠٠هـ. ج٢، ص٦٣٧، رقم ١٥١٩، عن عبدالله بن السائب، وزاد ابن الملقن، عمر بن علي، في البدر المنير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وأخرون. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م. ج٤، ص٤٦٦، رقم ٣١. وفيه أبو معشر المدني، قال عنه البخاري، محمد بن إسماعيل، في التاريخ الكبير. حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية. ج٨، ص١١٤، رقم ٢٣٩٧: منكر الحديث.

وأخرجه أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. مصر: السعادة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م. ج٩، ص٦٤. عن أنس، وفيه محمد بن يونس القديمي، قال عنه ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب. تحقيق محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد. ط١، ١٤٠٦هـ: ضعيف، ولم يثبت أن أبا داود روى عنه.

وجاء من طرق أخرى مرفوعة ومرسلة، وقد قال الحافظ ابن حجر، في التلخيص الحبير، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ، ج٢، ص٩٧: وقد جمعت طرقه في جزء كبير.

وقد ذكره، محمد ناصر الدين الألباني، في الجامع الصغير وزيادته، بيروت: المكتب الإسلامي. ج٢، ص٨٠٨، رقم ٤٣٨٢، وما بعده.

ورسولك، قال: "لا، ونبيك الذي أرسلت"[١]، حيث قال: "النكتة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أُمر به المكلف في اليقظة، ولقوله في نفس الحديث: واجعلهن آخر ما تقول. فأشعر ذلك بختم الكتاب، والله الهادي للصواب"[٢]

وقد عمد المصنف إلى ختم كتاب الاعتصام بالتسبيح، حيث ساق حديث عائشة رضي الله عنها: " أن رسول الله ﷺ خطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: ما تشيرون علي في قوم يسبون أهلي، ما علمت عليهم من سوء قط "، وعن عروة قال: لما أخبرت عائشة بالأمر، قالت: يا رسول الله، أتأذن لي أن أنطلق إلى أهلي؟ فأذن لها، وأرسل معها الغلام، وقال رجل من الأنصار: سبحانك ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم! "[٣]

كما أورد حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم" في ختام كتاب التوحيد[٤]، وذلك إشارة منه إلى انتهاء الكتاب، حيث يشرع التسبيح في الختام كما قال سبحانه ﴿ دعواهم فيها سبحانك اللهم.. ﴾[سورة يونس، آية: ١٠]،ولكون الحديثان يتضمنان التسبيح فقد أخّر حديث أبي هريرة واختاره للختم؛لاشتماله على الحمد مع التسبيح، كما في تتمة الآية الكريمة: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [٥].

ومن ألطف ما ورد من صنيعه -رحمه الله- ختمه لكتاب التيمم بحديث عمران بن حصين الخزاعي، أن رسول الله ﷺ رأى رجلا معتزلا لم يصل في القوم، فقال: «يا فلان! ما منعك أن تصلي في القوم؟» فقال يا رسول الله!: أصابتني جنابة ولا ماء، قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك[٦]». ففي ختمه بهذا الحديث انتزاع لمعنى الكفاية بالإشارة إلى أن فيما ساقه كفاية لمن انتفع بذلك[٧].

---

[١] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، ج١، ص٥٨. رقم ٢٤٧. ومسلم، صحيح مسلم. ج٤، ص٢٠٨١، رقم ٢٧١٠.

[٢] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٣٥٨.

[٣] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الاعتصام بالتاب والسنة، باب قول الله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، ج٩، ص١١٣. رقم ٧٣٧٠.

[٤] سبق عزوه في المبحث الأول.

[٥] ابن حجر، فتح الباري،، ج١٣، ص٥٤٤.

[٦] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، باب التيمم ضربة، ج١، ص٧٨. رقم ٣٤٨.

٧ المرجع السابق، ج١، ص٤٥٨.

وفي ختمه لكتاب النكاح بحديث عائشة، قالت: "عاتبني أبو بكر، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ، ورأسه على فخذي"[١]، إشارة إلى أن من أعظم مقاصد النكاح سكينة الزوج إلى زوجته، وأنه متى فقد ذلك المعنى كان الفراق، ولذا أتبعه بكتاب الطلاق.

وهذه المنهجية لا تقف – فيما يظهر لي – على نظير لها عند المصنفين، وإن وجد شيء منها فاليسير واليسير جدا.

المبحث الخامس: منهجية البخاري في علاقة الأحاديث التي يوردها بترجمة الباب أو بالكتاب:

التناسب بين الحديث وبابه أو كتابه هو الأصل،وما ينبغي أن يكون، فإن من بلاغة الحديث النبوي، وإعجاز بيانه تناسب مايحتويه من معاني وألفاظ، ومثال ذلك وصية ﷺ في خطبته بعد صلاة الخسوف بالتعوذ من عذاب القبر، ولا يخفى التناسب بين ظلمة القبر وظلمة النهار بذهاب ضوءه. وفي كل حديث ثابت من ذلك ما يقتضي اليقين بأن معناه وحي من الله تعالى، ولذا دأب المصنفون في دواوين السنة على العناية بأوجه المناسبات، ومن ذلك ما يكون بين حديث الباب وترجمته، بل بين الباب والكتاب، وقد يكون من ذلك مايستشكل ويستدعي البحث والنظر، ومثال ذلك إيراد الإمام مالك في موطئه "باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم" ضمن "كتاب وقوت الصلاة"[٢]، ما جعل بعض الشراح يذهب إلى أنه أراد التنبيه على عدم وجوب صلاة الجماعة؛ لجواز أكل الثوم المؤدي للتخلف عنها، أو لمعنى تركها – ولا يخفى فضلها — بسبب عارض الثوم، وذلك كما أجاز الشارح تفويت فضل الصلاة أول وقتها لعارض الحر [٣]، أو يحمل المعنى على أن النهي عن أكل الثوم حال ورود المسجد وقت الصلاة لئلا يتأذى المصلون، لا في كل الأحوال من ذلك.

وكذلك كان البخاري فإنه كثيرا ما يورد أحاديث تحت أبواب يشكل فهم التناسب بينها، وذلك جريا على عادته في إرادة شحذ الهمم للبحث وفهم وجه المناسبات، ومن ذلك: "باب ما يقع

[١] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب، ج٧، ص٤٠، رقم ٥٢٥٠. أخرجه مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٩٤، رقم ٢٤٤٤.

٢ مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.ج٢، ص٢٢.

[٣] ابن عاشور، محمد الطاهر. كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا. تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٨ه. ص ٧١.

من النجاسات في السمن والماء"، من إيراده حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "كل كَلْم يُكْلَمه المسلم في سبيل الله، يكون يوم القيامة كهيئتها، إذ طعنت، تفجر دما، اللون لون الدم، والعَرْف عَرْف المسك"[١].

حيث قيل: " مقصود المصنف بإيراده تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير،فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف، فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة، أخرجه من الذم إلى المدح، فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرجه عن صفة الطهارة إلى النجاسة..، وقال بعضهم مقصود البخاري: أن يبين طهارة المسك ردا على من يقول بنجاسته؛ لكونه دما انعقد، فلما تغير عن الحالة المكروهة من الدم – وهي الزهم – وقبح الرائحة إلى الحالة الممدوحة – وهي طيب رائحة المسك – دخل عليه الحل،وانتقل من حالة النجاسة إلى حالة الطهارة كالخمرة اذا تخللت.. "[٢].وتعقب بعضهم ما ورد، لكن المراد أن ذلك كله محتمل، والله أعلم

وقد يكون المصنف أورد فائدة ضمن الترجمة، فيورد تحتها حديثا لأدنى مناسبة، فـــــ "من دأب المصنف رحمه الله تعالى أنه إذا أراد أن يفيد بمسألة لا يكون لها حديث عنده، ولكنه يكون في الخارج يترجم بها، ويستدل عليها بحديث وارد في الباب بأدنى مناسبة، ويكون نظره إلى هذا الحديث الذي ورد فيه صراحة في الخارج. "[٣]

المبحث السادس: منهجية البخاري في إهمال أسماء بعض شيوخه:

أهمل البخاري أسماء كثير من شيوخه، وذلك – فيما يظهر – إرادة في عدم الإطالة، ومشيا على منهجه في إرادة البحث والنظر ممن يطالع كتابه، وقد اعتنى العلماء بتعيين هذه الأسماء، حيث عقد الحاكم في كتابه "المدخل إلى الصحيح" بابا في هذا المقصد[٤]، وكذا الكلاباذي في "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد"، وأبو علي الجياني في "تقييد المهمل وتمييز المشكل[٥]" حيث أفرد هذا المعنى بعنوان "التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري وأهمل أنسابهم".

---

[١] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحت كتاب الوضوء، ج١، ص٥٦، رقم ٢٣٧.

٢ ابن حجر، فتح الباري بتصرف، ج١، ص ٣٤٥.

[٣] الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه. فيض الباري على صحيح البخاري. تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥ م. ج٢، ص٥١.

٤ الحاكم،. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما.

[٥] الجياني، الحسين بن محمد أبوعلي. تقييد المهمل وتمييز المشكل. عناية: علي العمران، وموحد عزير. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد. ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. ج٢،ص٩٤٠.

والمصنف لا يكاد يورد اسما مهملا إلا وقد أورده في موطن آخر منسوبا[١]، ولكون كتابه مصنفا لأهل العلم أولا؛ فإن المحدثين منهم خاصة والذين ديدنهم سبر الأسانيد وسياقاتها، وتتبع ألفاظ التحمل فيها، لا يكاد يخفى عليهم تعيين الراوي المهمل نسبه، وقد عرفوا كيفية رواية الراوي عن شيوخه.

ومثال ذلك: قول البخاري: حدثنا حجاج، حدثنا شعبة، ح وحدثني علي بن عبد الله، حدثنا شبابة، حدثنا شعبة، حدثنا أبو عمران، قال: سمعت طلحة بن عبد الله، عن عائشة رضي الله عنها، قلت: يا رسول الله! إن لي جارين، فإلى أيهما أهدي؟ قال: "إلى أقربهما منك بابا"[٢].

حيث جاء علي عند الأكثر غير منسوب، وعند بعضهم علي بن عبد الله، وعليه فقد اختلفوا في تعيينه، فذهب الجيّاني إلى أنه علي بن سلمة اللَّبَقي، ورجح الحافظ أنه علي بن عبد الله المديني؛ وذلك جريا على عادة البخاري في إطلاق علي في شيوخه، وأنه إنما ينصرف للأشهر وهو ابن المديني [٣].

وكذلك حين يروى عن إسحاق مهملا، فإن لفظ التحمل يرجح من يكون، ومثال ذلك: قول البخاري حدثنا إسحاق، حدثنا يحيى بن صالح، حدثنا معاوية هو ابن سلام، عن يحيى، قال: سمعت عقبة بن عبد الغافر، أنه سمع أبا سعيد الخدري ﷺعنه، قال: جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني، فقال له النبي ﷺ: "من أين هذا؟"، قال بلال: كان عندنا تمر ردي، فبعت منه صاعين بصاع، لنطعم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ عند ذلك: "أوه أوه، عين الربا عين الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر، ثم اشتره"[٤].

فقد ذهب أبو نعيم والجيّاني بأنه إسحاق بن منصور؛ لكون مسلماً روى هذا الحديث بعينه عنه، ورجح الحافظ ابن حجر أنه إسحاق بن راهويه؛ لتغايير السياقين بين الحديثين في المتن والإسناد، وقد عرفت عادة إسحاق بأنه يروي عن شيوخه بلفظ أخبرنا كما هنا،بخلاف ما جاء عند مسلم حيث قال حدثنا[٥].

---

[١] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٤٩٠.

٢ أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الشفعة، باب أي الجوار أقرب، ج٣، ص٨٨، رقم ٢٢٥٩.

[٣] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٤٣٨.

[٤] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئا فاسدا فبيعه مردود، ج٣، ص١٠١، رقم ٢٣١٢، ومسلم برقم ١٥٩٤.

[٥] ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٤٩٠. وكذلك، ج١، ص٢٢٦.

وقد روى عن شيخه محمد بن سلام مهملا في بعض المواطن، ولكن لفظ التحمل ساعد في تعيينه، وأنه ابن سلام وليس غيره، كما في حديث: جرير بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يرحم الله من لا يرحم الناس"[١]، فإن المصنف رواه عن شيخه محمد، واختلف فيه أهو ابن سلام أم ابن المثنى؟ وفوق كونه جاء في رواية أبي ذر ذكره مصرحا بأنه ابن سلام، فإن لفظ التحمل يرجّح ذلك أيضا، قال الحافظ: "ويؤيده أنه عبّر بقوله: أنبأنا أبو معاوية، ولو كان ابن المثنى لقال: حدثنا لما عُرف من عادة كل منهما والله أعلم "[٢].

ومن أشهر الأسماء التي يروى عنها مهملة: اسم شيخه محمد بن خالد الذهلي؛ فإنه يروي عنه مهملا، أو يدلسه فينسبه لجد أبيه، فيقول: حدثنا محمد بن خالد، بينما اسمه: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي [٣]، وهذا منهجه مع هذا الشيخ بعينه، فإنه لم يصرح باسمه كما هو، والسبب في ذلك كما ذكر ابن المنيّر: " لعله لما اقتضى التحقيق عنده أن يبقى روايته عنده خشية أن يكتم علما رزقه الله على يديه، وعذره في قدحه فيه بالتأويل، والتعويل على تحسين الظن، خشي على الناس أن يقعوا فيه بأنه قد عدَّل من جرَّحه، وذلك يوهم أنه صدّقه على نفسه، فيجر ذلك إلى البخاري وهْنا، فأخفى اسمه، وغطى رسمه، وما كتم علمه، فجمع بين المصلحتين، والله أعلم بمراده من ذلك." [٤].

المبحث السابع: منهجية البخاري في ذكر المتابعات:

يورد المصنف المتابعات تامة وقاصرة في مواطن كثيرة، ويتفنّن في عباراته، فتارة يقول: "تابعه"، وتارة يقول: "رواه"، مما جعل بعض العلماء يفرق بين العبارتين، بكون الأولى باللفظ، والرواية بالمعنى، وقد ذهب ابن حجر إلى أنه لا فرق بينهما، وإنما تفنُّنٌ في العبارة من المصنف [٥]. وكان إيراده للمتابعات وفق رؤية واضحة لديه، فليس من مقاصده الإطالة، وإنما الاختصار ما أمكنه، ولذا كان يورد المتابعات لما يلي:

---

[١] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله تبارك وتعالى: ﴿قل ادعوا الله أو أدعوا الرحمن﴾، ج٩، ص١١٥، رقم ٧٣٧٦.

[٢] ابن حجر، فتح الباري، ج١٣، ص٣٦٠.

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص٢٨٤.

[٤] ابن المنير، المتواري على أبواب البخاري، ص٤٧.

[٥] ينظر ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص٣٨٤. وج٢، ص ٥١٩.

١) ليبيِّن خطأً في رواية، ومثال ذلك: عند سياقه لحديث أبي إسحاق الشيباني، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضا، فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها؛ أمرها أن تتزر في فور حيضتها، ثم يباشرها"، قالت: وأيكم يملك إربه، كما كان النبي ﷺ يملك إربه"[1]، ذكر المتابعات فقال: " تابعه خالد، وجرير، عن الشيباني، وذلك لأن الحديث قد رواه بعض أصحاب الشيباني بسنده إلى عائشة، وهو وهم فإن الشيباني إنما روى حديث عائشة من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، وليس من طريق عبد الله بن شداد، فإن هذا حديث ميمونة لا حديث عائشة[2].

٢) لبيان زيادة متنية أو إسنادية، ومثاله: حديث سليمان بن المغيرة، قال: حدثنا حميد بن هلال العدوي، قال: حدثنا أبو صالح السمان، قال: رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه، فدفع أبو سعيد في صدره، فنظر الشاب فلم يجد مساغا إلا بين يديه، فعاد ليجتاز، فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى، فنال من أبي سعيد، ثم دخل على مروان، فشكا إليه ما لقي من أبي سعيد، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان، فقال: ما لك ولابن أخيك يا أبا سعيد؟ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه؛ فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان".[3]

فإن المصنف خرَّج حديث سليمان بن المغيرة متابعة لحديث يونس بن عبيد؛ لأن في المتابعة تصريح حميد بسماعة بلفظ "حدثنا"، وتصريح السمّان بقوله "رأيت"، كما أن في المتن زيادة ذكر الصلاة إلى سترة بينا خلا من ذكرها حديث يونس بن عبيد. [4]. وكذلك حديث عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس بن مالك، قال: "كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات"[5] وقال مرجأ بن رجاء، حدثني عبيد الله، قال: حدثني أنس، عن النبي ﷺ،

---

[1] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، ج١، ص ٦٧، رقم ٣٠٢.

٢ ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الحنبلي. فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق:محمود بن شعبان بن عبد المقصود وأخرون. المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧ه/ ١٩٩٦م. ج٢، ص٢٨.

[3] أخرجه البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الصلاة، باب يرد المصلي من مر بين يديه، ج ١، ص ١٠٧، رقم ٥٠٩. ومسلم برقم ٥٠٥.

٤ المصدر السابق، ج٤، ص٨٧.

[5] المصدر السابق، ج٤، ص٨٧، أبوب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، ج٢، ص١٧، رقم٩٥٣.

"ويأكلهن وترا"، فالمتابعة كما يظهر فيها تصريح عبيد الله بسماعه من أنس، وفي متن حديثه زيادة ذكر الوتر.

٣) لترجيح الوصل على الوقف، ومثاله: حديث الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أبي قتادة، عن النبي ﷺ قال: "إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطوّل فيها، فأسمع بكاء الصبي، فأتجوّز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه"[1] تابعه بشر بن بكر، وابن المبارك، وبقية، عن الأوزاعي.
فقد رواه أبو المغيرة عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله مرسلا، فأورد المصنف هذه المتابعات لتوكيد الوصل وأنه رواية الأكثر.

المبحث الثامن: منهجية البخاري في تكرار الأحاديث:

لم يكن البخاري يكرر الأحاديث إلا لفائدة، فإن منهجه قائم على تقطيع الأحاديث، واستنباط فوائدها. قال ابن الملقن: "وفائدته: إظهار دقائق الحديث، واستنباط لطائفه، وما اشتمل عليه من الفصول، والفروع، والزهد، والأمثال، وغيرها من الفنون، وهذا هو مقصود البخاري بهذا الصحيح"[2]. ولذا كرر بعضها كثيرا، مثل حديث أنس في غزوة خيبر، حيث كرره (٣٦) مرة، وحديث عائشة في خبر حجّها وما كان في حيضها فيه، حيث كرره (٣٥) مرة، وحديث جابر بن عبدالله في خبر دينه، حيث كرره (٢٦) مرة، والعجب من صنيع المصنف إذ لا يخلو شيء من هذه المكررات من فائدة حديثية أو فقهية، وقد ذكر ابن حجر في مقدمته فصلا لبيان تقطيعه للحديث واختصاره، وفائدة إعادته٣.

وبالنظر للحديث الأول المذكور آنفا وهو حديث أنس فإنا نجده قد ساقه عن (٢١) شيخا، وفي جميع تلك المكررات كان ثمت اختلاف في المتن أو الإسناد، أو كليهما مع اختلاف الترجمات غالبا، كما نقف على أن أكثر شيوخه تكرارا في هذا الحديث كان قتيبة بن سعيد، حيث روى عنه الأحاديث برقم (٦١٠)، و(٢٨٩٣)، و(٢٩٤٤)، و(٥٠٨٥)، و(٥٤٢٥)، و(٦٣٦٣)، وبالنظر إلى هذه الأحاديث المكررة عن شيخ واحد، نرى فيها اختلافا في الإسناد والمتن، إلا الأخيرين منهما فكان الإسناد واحدا، وكذا المتن إلا أحرف يسيرة، ولكن المصنف أوردهما تحت ترجمتين مختلفتين

---

[1] المصدر السابق، ج٤، ص٨٧، كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، ج١، ص١٤٣، رقم ٧٠٧.
[2] ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج٢، ص٧٠.
[3] ابن حجر، فتح الباري، ج١، ص١٥.

وهما: كتاب الأطعمة، باب الحيس[١]، وفي الدعوات، باب التعوذ من غلبة الرجال[٢]، فيكون التكرار هنا لفائدة فقهية، إذ ليس من عادة المصنف صنيع ذلك إلا نادرا، وقد "نقل الكرماني أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة٣، قال أبو عبدالله: — يعني المصنف – يزاد في هذا الباب هم حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل فيه معادا"٤.

المبحث التاسع: منهجية البخاري في الإعراض عن الحديث الأصل في الباب:

لم يقصد البخاري جمع كل ما صح عن النبي ﷺ فذلك يطول جدا، وقد صرح بذلك، فقال: "وما تركت من الصحيح أكثر"، إلا أنه لم يترك من الأحاديث الأصول في بابه، ويعرض عنه، دون أن يخرج ما يغني عنه إلا وفي تركه إعلالا له، قال الحاكم: " إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته "[٥].

وقال ابن الصلاح: " ولم يضعا كتابيهما على أن يستوعبا جميع الأحاديث الصحاح،واعترفا بأنهما تركا بعض الصحاح، روّينا ذلك عنهم صريحا. نعم إذا كان الحديث الذي تركاه أو أحدهما مع صحة إسناده أصلا في معناه عمدةً في بابه، ولم يخرجا له نظيرا، فذلك لا يكون إلا لعلة فيه خفيت، واطلعا عليها، أو التارك له منهما، أو لغفلة عرضت، والله أعلم"[٦].

وقال النووي: "صحَّ عنهما – أي البخاري ومسلم – تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جُمَل من الصحيح كما يقصِد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلا في بابه ولم يخرجا له نظيرا ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالها أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه،

---

[١] ج٧، ص٧٦.

[٢] ج٨، ص٧٨.

[٣] يعني باب التعجيل إلى الموقف.

[٤] ابن حجر، فتح الباري، ج٣، ص٥١٥.

٥ الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري. معرفة علوم الحديث. تحيق: السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. ص٥٩.

٦ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، صيانة صحيح مسلم. المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ. ص٩٣-٩٤.

ويحتمل أنهما تركاه نسيانا أو ايثارا لترك الإطالة أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسدّه أو لغير ذلك"[١].

وقد قوى ابن تيمية ما ذهب إليه في تضعيف أمر المجامِع في رمضان بالقضاء؛ بعدول البخاري ومسلم عنه[٢].

ومثل ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: " هو الطهور ماؤه الحل ميتته "[٣]، فإن هذا الحديث أصل في طهارة ماء البحر، إلا أن البخاري لم يخرّجه، وقد روى عنه الترمذي تصحيحه٤، قال ابن عبد البر: " لا أدري ما هذا من البخاري –رحمه الله– ولو كان عنده صحيحا لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده،و لم يفعل لأنه لا يعوّل في الصحيح إلا على الإسناد، وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده " [٥].

الخاتمة:

تم بحمد الله تعالى بحثنا، وهذا أوان خاتمته حول منهجية الإمام البخاري في جامعه الصحيح، وقد ترجمنا بإيجاز لهذا العلم الشامخ، وبينا فيه أنه صنفه وفق رسم جلي، كشف عنه العلماء وأظهروه، وبينا منهجيته في بناء جامعه هرميا، ومنهجيته في اختيار وصياغة تراجمه، وكذا في اختيار الأحاديث

---

١ النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت.: دار إحياء التراث العربي. ج١، ص٢٤.

٢ ابن تيميه، الفتاوى الكبرى، ج٥، ص٣٧٧، و ج ٢٥، ص٢٢٥، وابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، الحنبلي كتاب. الفروع. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م. ج٥، ص٧١.

٣ أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، في سننه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م. ج١، ص٦٢، برقم ٨٣، والترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م، ج١، ص١٢٥، رقم ٦٩، وقال: " هذا حديث حسن صحيح "، والنسائي، أحمد بن شعيب، المجتبى من السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م، ج١، ص٥٠،١٧٦،٧٠٧، رقم ٥٩،٣٣٢،٤٣٥٠، وابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، ج١،ص٢٥٠، رقم ٣٨٦، كلهم من طريق صفوان بن سليم عن سعيد ابن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة مرفوعا. وجاء عن جابر رضي الله عنه عند ابن ماجه، ج١،ص٢٥٠، برقم٣٨٨ من طريق أحمد، وعند أيضا عن ابن الفراسي مرسلا ج١،ص٢٥١، برقم ٣٨٧.

٤ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، ورفاقه، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥ ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن أحمد أبو عمر النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي، وأحمد البكري. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ١٣٨٧هـ.

التي يفتتح ويختم بها أبوابه، وذكرنا منهجيته في علاقة الأحاديث التي يوردها بتراجمه، وكذا طريقته في إهمال أسماء بعض شيوخه، وفي ذكر المتابعات، ومنهجيته في تكرار الأحاديث، وإعراضه عن بعض الأحاديث الأصول في بابها، وظهر أنه قد صنف بنيانا شامخا، وأساسا راسخا، فعلى الله أجره، وجزاه الله خير الجزاء.

لقد ظهرت فلا تخفى على أحد *** إلا على أكمه لا يعرف القمرا[1]

وأوصي ختاما بالمزيد من العناية بالجامع الصحيح، والدراسات حوله، فإن هذا الحصن المتين غرض الطاعنين من الأعداء المتربصين، كفى الله الأمة شرهم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع والمصادر:

١) ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان. **العزلة والانفراد**. تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني. القاهرة: مكتبة الفرقان.

٢) ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد العبسي. **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد. ط١. ١٤٠٩ه.

٣) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني **الزهد**. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد. القاهرة: دار الريان للتراث. ط٢. ١٤٠٨هـ.

٤) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك، **السنة**. تحقيق ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي. ط١، ١٤٠٠هـ.

٥) ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد. **طبقات الحنابلة**. تحقيق محمد حامد الفقي. بيروت: دار المعرفة.

٦) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد. **النهاية في غريب الحديث**. تحقيق: طاهر: الزاوي. ومحمود الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية. ١٣٩٣هـ/١٩٧٩م.

٧) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. أبو عمرو. **صيانة صحيح مسلم**. المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط٢. ١٤٠٨ه.

٨) ابن الملقن، عمر بن علي. **البدر المنير**. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وأخرون. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.

٩) ابن الملقن، عمر بن علي، **طبقات الأولياء**، تحقيق: نور الدين شوريبة، القاهرة: مكتبة الخانجي. ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٠) ابن الملقن، عمر ين علي بن أحمد، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**. تحقيق: دار الفلاح للتحقيق العلمي وتحقيق التراث. دمشق: دار النوادر.

[1] ابن الملقن، عمر بن علي، طبقات الأولياء، تحقيق: نور الدين شوريبة، القاهرة: مكتبة الخانجي. ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م. ج١، ص٥١٨، وعزا البيت لتاج الدين ابن عطاء، وقد ذكره قبله السبكي، في طبقات الشافعية، ج٨، ص٢٢٢، دون عزو.

١١) ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور. **المتواري علي تراجم أبواب البخاري**. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: مكتبة المعلا.

١٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. مجموع الفتاوي. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. سنة ١٤١٦ هـ/١٩٩٥م.

١٣) ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي. **الثقات**. الهند: دائرة المعارف العثمانية. ط١. ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م.

١٤) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. **النكت على صحيح البخاري**. تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني. أبو تميم نادر مصطفى محمود. القاهرة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع. ط١. ١٤٢٦/٢٠٠٥م.

١٥) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة.١٣٧٩ه.

١٦) ابن حجر، أحمد بن علي. **تقريب التهذيب**. تحقيق محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد. ط١، ١٤٠٦هـ.

١٧) ابن حجر، أحمد بن علي.**التلخيص الحبير**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١، ١٤١٩هـ.

١٨) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. **الزهد**. وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١٤٢٠،١ ه/ ١٩٩٩ م.

١٩) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم. تحقيق: إحسان عباس. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان بيروت: دار صادر ط١، م١٩٠٠م- ١٩٩٤م.

٢٠) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق:محمود بن شعبان بن عبد المقصود وأخرون. المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية. ط١. ١٤١٧ه/ ١٩٩٦م.

٢١) ابن عاشور، محمد الطاهر. **كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ**. تحقيق: طه بن علي أبو سريح التونسي. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع - دار السلام للطباعة والنشر. ط٢. ١٤٢٨ه

٢٢) ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد الدمشقي. **طبقات الشافعية**. تحقيق الحافظ عبدالعليم خان. بيروت: عالم الكتب.

٢٣) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٤) ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج. أبو عبد الله. الحنبلي كتاب. **الفروع**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م.

٢٥) ابن وهب، عبدالله بن وهب القرشي. **الجامع في الحديث**. تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير. الرياض: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٩٥م.

٢٦) أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. مصر: السعادة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢٧) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، في سننه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٨) الألباني، محمد ناصر الدين. **الجامع الصغير وزيادته**. بيروت: المكتب الإسلامي.

٢٩) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله. **الجامع المسند الصحيح**. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة. ط١. ١٤٢٢هـ.

٣٠) البخاري، محمد بن إسماعيل، **في التاريخ الكبير**. حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية.

٣١) البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٩٨٨م.

٣٢) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر. **الزهد الكبير**. تحقيق: عامر أحمد حيدر. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.ط٢. ١٩٩٦م.

٣٣) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٣٤) الجياني، الحسين بن محمد أبوعلي. **تقييد المهمل وتمييز المشكل**. عناية: علي العمران، وموحد عزير. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد. ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٥) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري. **معرفة علوم الحديث**. تحيق: السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٣٩٧ﻫ/١٩٧٧م.

٣٦) الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري. **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، بتحقيق: كمال يوسف الحوت. تبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان. ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٧) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان. **العزلة**. القاهرة: المطبعة السلفية. ط٢،١٣٩٩م.

٣٨) الخطابي، حمد بن محمد بن الخطاب البستي أبو سليمان. **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. ط١. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **تاريخ مدينة السلام**. تحيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٤٢٢ﻫ/٢٠٠١م.

٤٠) الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. **سير أعلام النبلاء**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٠ﻫ ـ

٤١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. **طبقات الشافعية الكبرى**. تحقيق: محمود الطناحي. وعبد الفتاح الحلو. القاهرة: دار هجر. ط ٢. ١٤١٣ﻫ.

٤٢) السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سعد. **الأنساب**. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية. ط٢. ١٣٨٢/١٩٦٢م.

٤٣) العيني، محمود بن أحمد. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. ضبطه وصححه عبدالله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ٢٠٠٩م.

٤٤) القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**. مصر: المطبعة الكبرى الأميرية. ط٧. ١٣٢٣ﻫ.

٤٥) الكرماني، محمد بن يوسف، **شرح الكرماني الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي.

٤٦) الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه. **فيض الباري على صحيح البخاري**. تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥ م.

٤٧) مالك بن أنس الأصبحي. **الموطأ**. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٨) مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. **صحيح مسلم**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤٩) النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني أبو عبد الرحمن. **سنن النسائي**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية — ط ٢. ١٤٠٦ﻫ/ ١٩٨٦م.

٥٠) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. بيروت.: دار إحياء التراث العربي.
٥١) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
٥٢) وكيع، بن الجراح بن مليح بن عدي أبو سفيان. **الزهد**. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٤ ه/ ١٩٨٤ م
٥٣) ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

منهج الإمام مسلم في بيان الألفاظ المعلَّة في صحيحه "كتاب الصلاة" نموذجاً

سلمان بن جود الله بن سعد الله الفقيه السلمي
رئيس قسم السنة وعلومها، كلية المسجد النبوي
المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية)
sjs.f@hotmail.com

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء لمنهج الإمام مسلم بن الحجاج القشيري في كتابه "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" في ذكر الروايات المعلة، والتوصل إلى كيفية عرضه للألفاظ المعلة في صحيحه. وقد نهج الباحث المنهج الاستقرائي بدراسة الألفاظ المعلة التي أوردها في كتاب الصلاة، بالنظر إلى مدار الحديث والاختلاف عليه، والحكم عليها، ويفترض أن يثبت البحث طريقته في عرض الأحاديث المعلة، وللباحث توصيات مهمة متعلقة بهذا البحث.

الكلمات المفتاحية: المنهج. البيان. الألفاظ. المعلَّة. الكتاب. الصلاة. مسلم. الصحيح.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، ولي عصمتي من الزلل، وولي توفيقي، حمداً يوجب رضاه، وصلِّ اللهم على سيدنا محمد خاتم النبيين، وخير المرسلين، وعلى أهل بيته الطاهرين، وأصحابه الطيبين، وعلى التابعين ومن تبعهم إلى يوم الدين.أما بعد:

فحرياً بكل باحث أن ينظر إلى أقوال العلماء، وأن يعرف شروطهم ومرادهم من تأليف كتبهم، ومن هذا المنطلق أحببت معرفة الألفاظ المعلة في "صحيح مسلم" بعد قراءتي لقول الإمام مسلم رحمه الل: "إِنَّا نعمد إلى جملة ما أُسنِد من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعلة تكون هناك..."، ثم قال: "قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، وسنزيد، إن شاء الله تعالى شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة..[1]"، فأردت ببحثي هذا تمييز الألفاظ الصحيحة من المعلة، ومعرفة منهج الإمام مسلم في عرض الأحاديث الصحيحة والزيادات المعلة.

أهمية البحث:

يعلم كل مسلم أهمية "صحيح مسلم" فهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وبعد "صحيح البخاري"، ولم يذكر في كتابه إلا ما أجمعوا عليه، وقد برز الإمام مسلم في الحفظ والإتقان بشهادة معاصريه، وكان من عمله في صحيحه جمع روايات الحديث الواحد في مكان واحد لمعرفة طرق الإسناد، فأردت ببحثي هذا معرفة منهج الإمام مسلم في ذكر الروايات المعلة في صحيحه.

مشكلة البحث:

أشار الإمام مسلم في صحيحه إلى مخالفة بعض الرواة لرواية الأكثر، وزيادة لفظة لما يذكرها الرواة، وقد تعقب الإمام ابن حبان ذلك عليه في كتاب الصلاة[2]، "باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة"، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها حيث قال[3]: تفرد بها معمر عن الزهري وأعلها البخاري في جزء القراءة.

([1]) مسلم بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٣٠هـ/١٩٩١م، ج١، ص ٤، ٨.

([2]) المصدر السابق، ج١، ص٢٩٥.

([3]) ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، (دار الكتب العلمية) ج١، ص ٥٦٤.

أهداف البحث:

١) استقراء الألفاظ المعلة في "صحيح مسلم" من "كتاب الصلاة".

٢) بيان منهج الإمام مسلم في تخريج الألفاظ المعلة.

حدود البحث:

كتاب الصلاة في "صحيح مسلم".

منهجية البحث:

المنهج النقدي الاستقرائي: قمت بدراسة عِللية للألفاظ المعلة التي أوردها الإمام مسلم في صحيحه، بالنظر إلى مدار الحديث والاختلاف عليه، والحكم على الألفاظ المعلة.

الدراسات السابقة:

١) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج: للإمام الحافظ ابن عمار الشهيد.

٢) الالزامات والتتبع: للإمام الدارقطني. تحقيق الشيخ مقبل الوادعي، تقدم بها لنيل الماجستير.

٣) الأجوبة: للحافظ أبي مسعود الدمشقي.

٤) عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح: للشيخ حمزة المليباري.

خطوات البحث:

١) تحديد مدار الحديث والاختلاف عليه.

٢) دراسة الإسناد: اعتمدت في التعريف بالراوي، على كتابي "الكاشف" للذهبي و"التقريب" لابن حجر رحمهما الله، بتحقيق: الشيخ محمد عوامة.

٣) الترجيح بين الروايات من خلال دراسة تفصيلية وبيان درجته، مع ذكر أقوال النقاد، والشواهد إن احتاج المتن له.

٤) منهج الإمام مسلم في تخريج الألفاظ المعلة.

خطة البحث:

هيكل البحث: تتكون الخطة من مقدمة، ومبحثين، ومطلبين، وهي على النحو الآتي:

المقدمة:

المبحث الأول: إثبات أن الإمام مسلم أورد في صحيحه أحاديث وأسانيد معلة.

المبحث الثاني: عرض الأحاديث الصحيحة، والزيادات المعلة في كتاب الصلاة.

المطلب الأول: تحديد مدار الحديث، والاختلاف عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: إثبات أن الإمام مسلم أورد في صحيحه أحاديث وأسانيد معلّة:

قال الإمام مسلم: "حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن حفص بن عاصم، عن عبد الله بن مالك ابن بحينة، أن رسول الله ﷺ مر برجل يصلي، وقد أقيمت صلاة الصبح، فكلمه بشيء لا ندري ما هو، فلما انصرفنا أحطنا نقول: ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ قال: قال لي: «يوشك أن يصلي أحدكم الصبح أربعا». قال القعنبي عبد الله بن مالك ابن بحينة، عن أبيه، قال أبو الحسين مسلم: «وقوله عن أبيه في هذا الحديث خطأ»"[1].

قال أبو مسعود الدمشقي: "أخطأ فيه القعنبي على إبراهيم، وهو كما قال مسلم"[2].

قلت: قدم الإمام مسلم الرواية الصحيحة، ثم أكتفى بإبراز العلة، و لم يذكر بقية السند.

وقال القاضي عياض: "أراد بما ظهر من تأليفه، وبان من عرضه أن يجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطبقتين من غير تكرار كما ذكر في كلامه، فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية، على طريق الاستشهاد والاتباع، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة، ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث من الناس الحفاظ، ثم الذين يلونهم، والثالثة الذى طرَح، والله أعلم بمراده. وكذلك أيضاً علل الحديث التي ذكر ووَعَد أنه يأتي بها، قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد والإرسال والإسناد والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفاء غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كلما وعد به، وقد فاوضتُ في تأويلي هذا ورأيي فيه من يفهم هذا الكتاب، فما وجدتُ منصفاً إلا صوَّبه وبان له ما ذكرتُ، وهو ظاهر لمن تأمَّل الكتابَ وطالع مجموع الأبواب، والله الموفق للصواب"[3].

([1]) المرجع السابق، ج١، ص٤٩٣.

([2]) الدمشقي، أبو مسعود الدمشقي، الأجوبة، تحقيق: إبراهيم آل كليب، (دار الوراق، ط١، ١٤١٩هـ)، ص ٣٢١.

([3]) عياض، عياض بن موسى، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، (دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ)، ج١، ص ٨٧.

وقال النووي: بعد أن نقل قول القاضي عياض رحمه الله: "وهذا الذي اختاره ظاهر جداً، والله أعلم"[١].

وقال الشيخ مقبل بن هادي: "والذي يظهر أن مسلماً رحمه الله ما ذكره إلا ليبين علته"[٢][٣].

المبحث الثاني: عرض الأحاديث الصحيحة، والزيادات المعلة في كتاب الصلاة:

٢١ - (٣٩٠) **قال مسلم:** حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، وسعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، وابن نمير، كُلُّهم عن ابن عيينة، - واللفظ ليحيى- قال: أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله ﷺ: «إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه، وقبل أن يركع، وإذا رفع من الركوع، ولا يرفعهما بين السجدتين».

٢٢ - (...) حدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، حدثني ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن ابن عمر، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه، ثم كبر، فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك، وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك، ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود».

٢٣- (...) حدثني محمد بن رافع، حدثنا حُجَين وهو ابن المثنى، حدثنا الليث، عن عقيل، ح وحدثني محمد بن عبد الله بن قُهزاذ، حدثنا سلمة بن سليمان، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس، كلاهما عن الزهري، بهذا الإسناد كما قال ابن جريج: كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم كبر[٤][٥].

([١]) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، (المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ)، ج١، ص ٢٤.

([٢]) الدراقطني، علي بن عمر، الإلزامات والتتبع، تحقيق: مقبل الوادعي، (دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) ص٣٥١.

([٣]) ولم أطل الكلام في هذا المبحث، لأن هدفي من البحث الدراسة التطبيقية للألفاظ المعلة، ومن أراد التوسع في إثبات أن الإمام مسلم أورد الألفاظ المعلة في صحيحه، فليرجع إلى كتاب عبقرية الإمام مسلم (ص: ٥١) للدكتور حمزة المليباري.

([٤]) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩٢.

([٥]) قال أبو نعيم: حدثنا أبو بكر بن خلاد، ثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان، ثنا يحيى بن بكير، ثنا الليث بن سعد، حدثني عقيل، عن الزهري عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر قال: « كان رسول الله ﷺ إذ قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبروا وإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود ». رواه مسلم، عن محمد بن رافع، عن حجين بن المثنى، عن الليث.

وحدثنا أبو محمد بن حيان ومخلد بن جعفر قالا: ثنا الفريابي، ثنا مزاحم بن سعيد، ثنا ابن المبارك، ثنا يونس، عن الزهري أخبرني سالم، عن ابن عمر: « أن النبي ﷺ كان يرفع رأسه فذكر مثله ». رواه مسلم، عن محمد بن عبد الله بن قهزاذ، عن سلمة بن سليمان، ثنا عبد الله، ثنا يونس عن الزهري.

- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد الشافعي، (دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ج٢، ص١٢.

ولفظ البخاري «ولا يفعل ذلك في السجود»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري:

قال ابن حجر: "الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه. توفي: ١٢٥ هـ"[2].

واختُلف عنه على وجهين:

١) فمرة يُروى عنه بلفظ: «إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه، وقبل أن يركع، وإذا رفع من الركوع، ولا يرفعهما بين السجدتين».

٢) ومرة يُروى عنه بلفظ: «إذا صلى كبر، ثم رفع يديه، وإذا أراد أن يركع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه».

أما الوجه الأول: «إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه، وقبل أن يركع، وإذا رفع من الركوع، ولا يرفعهما بين السجدتين».

فرواه عنه كل من:

أ- سفيان بن عيينة: قال الذهبي: "ثقة ثبت حافظ إمام". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه إمام حجة؛ إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. توفي: ١٩٨هـ"[3].

واختُلف عنه على وجهين:

---

(1) قال البخاري: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه: " أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا كبر للركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع، رفعهما كذلك أيضا، وقال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، وكان لا يفعل ذلك في السجود".

وحدثنا محمد بن مقاتل، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا يونس، عن الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله، به، بمثله".

وحدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرنا سالم بن عبد الله، به، بلفظ" ولا يفعل ذلك حين يسجد، ولا حين يرفع رأسه من السجود".

- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد بن زهير، (طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، ج١، ص١٤٨.

(2) ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ)، ص ٥٠٦.

(3) الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، (دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ)، ج١، ص ٤٤٩. المرجع السابق، ص ٢٤٥.

الوجه الأول: بمثله.

أخرجه مسلم عن يحيى التميمي، وسعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، وابن نمير، ستتهم عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، به، بمثله.

والترمذي في سننه عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، به، بمثله[١].

الوجه الثاني: بدون زيادة: «ولا يرفعهما بين السجدتين».

أخرجه الترمذي في سننه عن قتيبة، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، به[٢].

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم، أنه اختلف عن سفيان بن عيينة في هذا الحديث على وجهين، وسأتعرض لهذا الاختلاف، وبيان نتيجته كما يلي:

أما الوجه الأول: «إذا افتتح الصلاة رفع يديه...، ولا يرفعهما بين السجدتين».

فرواه عنه غير واحد من أصحابه:

١) يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي: قال الذهبي: "أحد الأعلام، ثبت فقيه صاحب حديث، وليس بالمكثر جداً". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت إمام" [٣].

٢) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني: قال الذهبي: "الحافظ، مصنف السنن". وقال ابن حجر: "ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به"[٤].

٣) عمرو بن محمد بن بكير بن سابور الناقد: قال الذهبي: "الحافظ". وقال ابن حجر: "ثقة، حافظ، وهم في حديث" [٥][٦].

٤) زهير بن حرب بن شداد الحرشي: قال الذهبي: "الحافظ، قال يعقوب بن شيبة: هو أثبت من أبي بكر بن أبي شيبة". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[٧].

---

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد شاكر، (مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، ج٢، ص ٣٥.

(٢) المرجع السابق، ج٢، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ج٢، ص ٣٧٨. المرجع السابق، ص ٥٩٨.

(٤) المرجع السابق، ج١، ص ٤٤٥. المرجع السابق ص: ٢٤١.

(٥) أنكر علي ابن المديني عليه روايته عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن ابن مسعود أن ثقفياً وقرشياً وأنصارياً عند أستار الكعبة...". ينظر تهذيب التهذيب، لابن حجر (دائرة المعارف النظامية) ج٨، ص٩٧.

(٦) المرجع السابق ج٢، ص ٨٧. المرجع السابق ص ٤٢٦.

(٧) المرجع السابق ج١، ص٤٠٧. المرجع السابق ص ٢١٧.

٥) عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي: قال الذهبي: "الحافظ". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ صاحب تصانيف"[١].

٦) محمد بن عبد الله بن نمير: قال الذهبي: "الحافظ الزاهد". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ فاضل"[٢].

٧) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني: قال الذهبي: "الحافظ". وقال ابن حجر: "صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة"[٣].

الوجه الثاني: بدون زيادة" «ولا يرفعهما بين السجدتين».

قتيبة بن سعيد الثقفي: قال ابن حجر: "ثقة ثبت"[٤].

الخلاصة:

يتضح مما سبق في تخريج الحديث، والنظر في الاختلاف: أن الراجح من الوجهين التي اختُلف فيها على ابن عيينة، الوجه الأول، وذلك لرواية الأكثر، والأوثق.

وأما راوي الوجه الثاني فقد تفرد به قتيبة.

ب- مالك بن أنس: قال ابن حجر: إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين[٥].

واختُلف عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: «إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه...، ولا يرفعهما بين السجدتين».

أخرجه النسائي في سننه عن يحيى بن سعيد[٦].

والطحاوي في شرح معاني الآثار، عن ابن وهب، وبشر بن عمر[٧].

ثلاثتهم عن مالك عن الزهري، به، بمثله.

---

(١) المرجع السابق ج١، ص ٥٩٢. المرجع السابق ص ٣٢٠.

(٢) المرجع السابق ج٢، ص ١٩١، المرجع السابق ص ٤٩٠.

(٣) المرجع السابق ج٢، ص٢٣٠، المرجع السابق ص ٥١٣.

(٤) المرجع السابق ص ٤٥٤

(٥) المرجع السابق ص ٥١٦.

(٦) النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م)، ج٢، ص ١٩٤.

(٧) الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، ومحمد النجار، (ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)، ج١، ص ٢٢٣.

الوجه الثاني: «ولا يفعل ذلك في السجود».

أخرجه البخاري في صحيحه عن القعنبي عن مالك، عن الزهري، به[١].

الوجه الثالث: «ولا يرفع بين السجدتين أو في السجود».

أخرجه الدارمي في مسنده عن عثمان بن عمر، به بلفظ: «ولا يرفع بين السجدتين أو في السجود»[٢].

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم: أنه اختلف عن مالك بن أنس في هذا الحديث على ثلاثة أوجه، وسأتعرض لهذا الاختلاف، وبيان نتيجته كما يلي:

أما الوجه الأول: «إذا افتتح الصلاة رفع يديه...، ولا يرفعهما بين السجدتين»، فرواه عنه غير واحد من أصحابه:

١) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، أبو سعيد المدني: قال الذهبي: "الإمام، حافظ فقيه حجة". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"[٣].

٢) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي: قال الذهبي: "أحد الأعلام". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ عابد" [٤].

٣) بشر بن عمر بن الحكم بن عقبة الزهراني الأزدي: قال الذهبي، وابن حجر: "ثقة"[٥].

وأما الوجه الثاني: «ولا يفعل ذلك في السجود».

عبد الله بن مسلمة القعنبي: قال الذهبي: "أحد الأعلام"، قال أبو حاتم: "ثقة حجة، لم أر أخشع منه". وقال ابن حجر: "ثقة عابد"، كان ابن معين، وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا[٦].

وأما الوجه الثالث: «ولا يرفع بين السجدتين أو في السجود».

---

(١) المرجع السابق ج١، ص ١٤٨.

(٢) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، مسند الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد، (دار المغني، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م)، ج٢، ص ٧٩٥.

(٣) المرجع السابق ج٢، ص ٣٦٦. المرجع السابق ص ٥٩١.

(٤) المرجع السابق ج١، ص ٦٠٦. المرجع السابق ص ٣٢٨.

(٥) المرجع السابق ج١، ص٢٦٩. المرجع السابق ص ١٢٣.

(٦) المرجع السابق ج١، ص ٥٩٨. المرجع السابق ص ٣٢٣.

عثمان بن عمر بن فارس بن لقيط العبدي: قال الذهبي، وابن حجر: ثقة[١].

الخلاصة:

يتضح مما سبق في تخريج الحديث، والنظر في الاختلاف أنَّ الصناعة الحديثية تقتضي بأن الوجهين الأول والثاني هما المحفوظان عن مالك، وذلك لكثرة رواة الوجه الأول، وكلهم ثقات، وكذلك الوجه الثاني، وقد رواه عنه القعنبي وهو أثبت الناس في مالك، وكان يحيى بن معين لا يقدم عليه في مالك أحدا[٢].

وعدم رجحان الوجه الثالث لتفرد عثمان بن عمر بهذه الرواية.

أما الوجه الثاني: «إذا صلى كبر، ثم رفع يديه، وإذا أراد أن يركع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه».

فرواه عنه غير واحد من أصحابه:

١) مالك بن أنس.
٢) عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي: قال الذهبي: حافظ صاحب كتاب. وقال ابن حجر: ثقة ثبت[٣].
٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج: قال الذهبي: أحد الأعلام. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس، ويرسل[٤].
٤) يونس بن يزيد الأيلي: قال الذهبي: أحد الأثبات. وقال ابن حجر: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غيره خطأ[٥].

الخلاصة:

يتضح مما سبق في تخريج الحديث والنظر في الاختلاف: أن رواية الوجه الثاني تترجَّح؛ لأن نافع مولى ابن عمر -كما في صحيح البخاري -[٦]، وطاووس بن كيسان[٧] روياهما عن ابن عمر دون الزيادة،

---

(١) المرجع السابق ج٢، ص ١١. المرجع السابق ص ٣٨٥.

(٢) المرجع السابق ج٦، ص٣٢.

(٣) المرجع السابق ج٢، ص ٣٢. المرجع السابق ص ٣٩٦.

(٤) المرجع السابق ج١، ص ٦٦٦. المرجع السابق ص ٣٦٣.

(٥) المرجع السابق ج٢، ص٤٠٤. المرجع السابق ص ٦١٤.

(٦) المرجع السابق ج١، ص ١٤٨.

(٧) أحمد، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، (الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ)، ج٩، ص٧٢. والبخاري، محمد بن إسماعيل، قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، تحقيق: أحمد الشريف، (دار الأرقم، ط١، ١٤٠٤هـ)، ص ٢٥.

و لم يخرج هذه اللفظة الإمام مالك في موطئه، وقوة نظر البخاري حيث انتقاء من الزهري ثلاثة طرق و لم يورد هذه اللفظة في صحيحه، وإعلال النقاد – لفظة بين السجدتين –كما قال الطحاوي: كان لا يفعل ذلك بين السجدتين: " لا يدرى من قول من هو؟ وأنه من ابن عمر، أو ممن هو دونه. ففي هذا الحديث: الرفع عند افتتاح الصلاة، وعند الركوع فيها، وعند الرفع من الركوع فيها، وإلى هذا كان يذهب الشافعي وكثير ممن يذهب إلى الرفع في الصلاة فيما سوى تكبيرة الافتتاح"[1]، وقال الحافظ العراقي: وهم بعضهم راوي اللفظ الأول وهو قوله «بين السجدتين»، وصوب بقية الألفاظ لعمومها. وقال الدارقطني في غرائب مالك إن قول بندار «بين السجدتين» وهم، وقول ابن سنان «في السجود» أصح[2].

٣٤ – (٣٩٤) **قال مسلم:** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وإِسحاق بن إِبراهيم[3]، جميعا عن سفيان، قال أبو بكر: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، يَبلُغُ به النبي ﷺ «لا صلاة لمن لم يَقرأ بفاتحة الكتاب».

---

(1) الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، ج١٥، ص ٤١.

(2) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التقريب، (دار إحياء التراث العربي)، ج٢، ص٢٦١.

(3) تابعهم علي بن عبد الله ابن المديني، أخرجه البخاري في صحيحه ج١، ص١٥١.

والحسن بن محمد الزعفراني، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وزياد بن أيوب بن زياد الطوسي، أخرجه البيهقي في القراءة خلف الإمام.

قال البيهقي: حدثنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني إملاء، أنبأ أبو سعيد بن الأعرابي، ثنا الحسن بن محمد الزعفراني، ثنا سفيان بن عيينة.

(ح) أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد القطان ببغداد أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه، ثنا يعقوب بن سفيان عن الحميدي، نا سفيان.

(ح) أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث التميمي، أنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ، نا يحيى بن محمد بن صاعد، نا زياد بن أيوب، نا سفيان.

الحكم على الأسانيد: رجاله ثقات.

– البيهقي، أحمد بن الحسين، القراءة خلف الإمام، تحقيق: محمد السعيد، (دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ)، ص٢٠.

وخالفهم: قتيبة بن سعيد، وابن السرح، عن سفيان بن عيينة أخرجه أبو داود في سننه.

قال أبو داود: حدثنا قتيبة بن سعيد وابن السرح، قالا: حدثنا سفيان، به، بمثله وزادا [فصاعدا]، وزاد: قال سفيان: لمن يصلي وحده.

الحكم على الإسناد: رجاله ثقات.

– أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل، (الرسالة، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)، ج٢، ص١١٥.

٣٥ - (...) حدثني أبو الطاهر، حدثنا ابن وهب، عن يونس، ح وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة لِمن لم يَقترِئْ بأم القرآن».

٣٦ - (...) حدثنا الحسن بن علي الحُلواني، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، حدثنا أَبِي، عن صالح، عن ابن شهاب، أن محمود بن الربيع، الذي مج رسول الله ﷺ في وجهه من بئرهم، أخبره، أن عبادة بن الصامت، أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن».

٣٧ - (...) وحدثناه إسحاق بن إبراهيم، وعبدُ بن حُميد، قالا: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، بهذا الإسناد مثله. وزاد « فصاعدا »[1] [2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختُلف عنه على وجهين:

١) فمرة يُروى عنه بلفظ: «لا صلاة لِمن لم يَقرأ بفاتحة الكتاب».

٢) ومرة يُروى عنه بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً».

أما الوجه الأول: «لا صلاة لِمن لم يَقرأ بفاتحة الكتاب»، فأخرجه مسلم من طريق ابن عيينة، ويونس، وصالح، ثلاثتهم عن الزهري، به، بمثله.

أما الوجه الثاني: «لا صلاة لِمن لم يَقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً»،فأخرجه مسلم من طريق معمر، عن الزهري، به، بمثله.

---

(١) المرجع السابق ج١، ص٢٩٥.

(٢) تابع معمرا، قتيبة بن سعيد، وابن السرح، أخرجه أبو داود في سننه.

والأوزاعي، وشعيب بن أبي حمزة، أخرجه البيهقي في كتاب القراءة خلف الإمام (ص:٢٤)، من طريق عبد الله بن محمد بن بشر بن صالح الدينوري الحافظ، ثنا أحمد بن هارون المستملي المصيصي، نا محمد بن حميد، ثنا الأوزاعي، وشعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، به، بمثله.

دراسة الإسناد:

أ-أحمد بن هارون المستملي المصيصي: قال ابن حجر: قال ابن عدي: يروي مناكير عن قوم ثقات. لسان الميزان ج١، ص ٣٨٧.

ب- عبد الله بن محمد بن وهب بن بشر، أبو محمد الدينوري: قال ابن حجر: قال ابن عدي: كان يحفظ ويعرف رماه بالكذب عمر بن سهل بن كدو فيما سمعته يقوله، وروى البرقاني، وابن أبي الفوارس عن الدارقطني: متروك. لسان الميزان ج٤، ص ٥٧٣.

الحكم على الإسناد: ضعيف جداً.

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم، أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث على وجهين، وسأتعرض لهذا الاختلاف، وبيان نتيجته كما يلي:

أما الوجه الأول: «لا صلاة لِمن لم يَقرأ بفاتحة الكتاب».

فرواه عنه غير واحد من أصحابه:

١) يونس بن يزيد الأيلي.

٢) صالح بن كيسان المدني: قال الذهبي: ثقة جامع للفقه، والحديث، والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري بخٍ بخٍ. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه[1].

٣) سفيان بن عيينة: قال الذهبي: ثقة ثبت حافظ إمام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس؛ لكن عن الثقات، وقال عبد الرحمن بن بشر بن الحكم: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت لابن عيينة: كنت تكتب الحديث، وتحدث اليوم وتزيد في إسناده، أو تنقص منه، فقال: عليك بالسماع الأول، فإني قد سمنت[2].

واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: بمثله.

فرواه عنه غير واحد من أصحابه:

١) أبو بكر بن أبي شيبة: قال صالح بن محمد البغدادي: أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي ابن المديني، وأعلمهم بتصحيف المشايخ يحيى بن معين، وأحفظهم عند المذاكرة ابن أبي شيبة. وقال ابن خراش: سمعت أبا زرعة الرازي يقول: ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة، فقلت له: يا أبا زرعة وأصحابنا البغداديون ؟! فقال: دع أصحابك، أصحاب مخاريق. وقال الذهبي: الحافظ، قال الفلاس: ما

---

(1) المرجع السابق ج١، ص٤٩٨. المرجع السابق ص٢٧٣.

(2) المرجع السابق ج١، ص٤٤٩، تقريب التهذيب ص٢٤٥، تهذيب التهذيب ج١١، ص١٢٠.

رأيت أحفظ منه. وقال صالح جزرة: هو أحفظ من أدركنا عند المذاكرة. وقال ابن حجر: ثقة حافظ صاحب تصانيف[١].

٢) عمرو بن محمد بن بكير الناقد: قال الذهبي: الحافظ. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، وهم في حديث[٢].

٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بابن راهويه: قال أبو داود الخفاف: أملى علينا إسحاق بن راهويه أحد عشر ألف حديث من حفظه، ثم قرأها علينا فما زاد حرفا ولا نقص حرفا. وقال أحمد بن سلمة: سمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي يقول: ذكرت لأبي زرعة إسحاق بن إبراهيم الحنظلي وحفظه للأسانيد والمتون فقال أبو زرعة: ما رؤى أحفظ من إسحاق قال أبو حاتم: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط مع ما رزق من الحفظ. وقال الذهبي: الإمام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ مجتهد[٣].

٤) علي بن عبد الله بن جعفر بن المديني: قال الذهبي: قال شيخه ابن مهدي، علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخاصة بحديث بن عيينة. وقال ابن عيينة: يلومونني علي حب ابن المديني، والله لا تعلم منه أكثر مما تعلم مني، وكذا قال يحيى القطان فيه.

٥) وقال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا بين يدي علي. قال النسائي: كأن الله خلقه لهذا الشأن. وقال ابن حجر: ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله[٤].

٦) الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني: قال الذهبي: وثقه النسائي. وقال ابن حجر: ثقة[٥].

---

(١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد، (الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ)، ج١٦، ص٣٤. المرجع السابق ج١، ص٥٩٢. المرجع السابق ص٣٢٠.

(٢) المرجع السابق ج٢، ص٨٧. المرجع السابق ص٤٢٦.

(٣) تهذيب الكمال ج٢، ص٣٧٣. المرجع السابق ج١، ص٢٣٣. المرجع السابق ص٩٩.

(٤) المرجع السابق ٢، ص٤٢. المرجع السابق ص٤٠٣.

(٥) المرجع السابق ج١، ص٣٢٩. المرجع السابق ص١٦٣.

٧) عبد الله بن الزبير الحميدي: قال الذهبي: أحد الاعلام وصاحب ابن عيينة. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة [١].

٨) زياد بن أيوب بن زياد الطوسي: قال الذهبي: الحافظ، يلقب شعبة الصغير. وقال ابن حجر: ثقة حافظ[٢].

الوجه الثاني: «لا صلاة لِمن لم يَقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً».

فرواه عنه كل من:

١) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي: قال النسائي: ثقة مأمون. وقال ابن حجر: ثقة ثبت[٣].

٢) أحمد بن عمرو بن عبد الله ابن السَّرح: قال النسائي، وابن حجر: ثقة[٤].

الخلاصة:

يتضح مما سبق في تخريج الحديث، والنظر في الاختلاف: أن الراجح من الوجهين التي اختُلف فيها على ابن عيينة، الوجه الأول، وذلك لرواية الأكثر، والأوثق، واختصاص ابن المديني، والحميدي برواية عن ابن عيينة، وترجيح الذهبي للوجه الأول حيث قال: "المحفوظ من رواية الحفاظ عن ابن عيينة: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب، كذا رواه عنه: أحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه، وابن أبي عمر، وعمرو الناقد، وخلائق"[٥].

وأما الوجه الثاني: «لا صلاة لِمن لم يَقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً» فرواه عنه: معمر بن راشد الأزدي: قال الذهبي: عالم اليمن، قال أحمد: لا تضم معمرا إلى أحد إلا وجدته يتقدمه. كان من أطلب أهل زمانه للعلم. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة. توفي: ١٥٤ هـ[٦].

---

(١) المرجع السابق ج١، ص٥٥٢. المرجع السابق ص٣٠٣.

(٢) المرجع السابق ج١، ص٤٠٨. المرجع السابق ص ٢١٨.

(٣) النسائي، أحمد بن شعيب، تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين "وغير ذلك من الفوائد"، تحقيق: الشريف حاتم العوني، (دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٣هـ)، ص ٦٢. المرجع السابق ص٤٥٤.

(٤) المرجع السابق ص ٥٦، المرجع السابق ص٨٣.

(٥) ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبعة: دار البشائر، ط١ (٢٠٠٢م)، ج٧، ص١١٨.

(٦) المرجع السابق ج٢، ص٢٨٢. المرجع السابق ص٥٤١.

الخلاصة:

يتضح مما سبق في تخريج الحديث، والنظر في الاختلاف: أن رواية الوجه الأول تترجح؛ وذلك لكثرة الرواة له، وجميعهم من الثقات، وكذلك ترجيح النقاد كما قال البخاري: قال معمر، عن الزهري: لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب فصاعدا، وعامة الثقات لم يتابع معمرا في قوله: فصاعدا. مع أنه قد أثبت فاتحة الكتاب.

وقال البخاري: ويقال أن عبد الرحمن بن إسحاق تابع معمراً، وأن عبد الرحمن ربما روى عن الزهري، ثم أدخل بينه وبين الزهري غيره، ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا [١]. وقال ابن حجر: قال ابن حبان: تفرد بها معمر عن الزهري، وأعلها البخاري في جزء القراءة [٢].

١٠٦ - (٤٢٢) **قال مسلم:** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة[٣]، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ح وحدثنا هارون بن معروف، وحرملة بن يحيى، قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أنهما سمعا أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»، زاد حرملة في روايته: قال ابن شهاب: وقد رأيت رجالا من أهل العلم يسبحون ويشيرون.

١٠٧ - (٤٢٢) وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الفضيل يعني ابن عياض، ح وحدثنا أبو كريب، حدثنا أبو معاوية، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عيسى بن يونس، كلهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثله.

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، جزء القراءة خلف الإمام، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، (السلفية، ط١، ١٤٠٠هـ)، ص٢.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، (دار الكتب العلمية) ج١، ص٥٦٤.

(٣) خالف محمد بن المثنى أصحاب ابن عيينة- أحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، وقتيبة-، وزاد في الصلاة، أخرجه النسائي في سننه ج٣، ص١١.

(٤٢٢) حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثله وزاد: «في الصلاة»[1] [2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي هريرة رضي الله عنه، واختُلف عنه على وجهين:

١) فمرة يُروى عنه بلفظ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء».

٢) ومرة يُروى عنه بلفظ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة».

أما الوجه الأول: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء». أخرجه مسلم من طريق سعيد بن الْمُسَيَّب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وذكوان السمان، ثلاثتهم عن أبي هريرة، به، بمثله.

أما الوجه الثاني: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة». أخرجه مسلم من طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة، به، بمثله.

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم: أنه اختلف عن أبي هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث على وجهين، وسأتعرض لهذا الاختلاف، وبيان نتيجته كما يلي:

أما الوجه الأول: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» فرواه عنه غير واحد من أصحابه:

١) سعيد بن المسيب: قال الذهبي: الإمام، أحد الأعلام، وسيد التابعين، ثقة حجة فقيه، رأس في العلم والعمل. وقال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن

---

[1] المرجع السابق ج١، ص٣١٨.

[2] أخرج أحمد في مسنده، من طريق محمد بن سيرين بالروايتين ج١٥، ص٣٥٩، ج١٦، ص٣٤٨.

أ- قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عوف، قال: حدثنا محمد، عن أبي هريرة، والحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء ".

ب- وقال: حدثنا يزيد، أخبرنا هشام، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء، في الصلاة ".

الحكم على الإسناد: رجاله ثقات.

وتابع عوف، أيوب بن أبي تميمة، عن محمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البزار في مسنده (٢٢٠/١٧)، وإسناده ثقات.

- البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار "المعروف بمسند البزار"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، (العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ).

مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه. توفي: ٩٠ هــ [١]. وكان زوج ابنته — أي أبي هريرة – وأعلم الناس بحديثه.

٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي المدني: قال الذهبي: أحد الأئمة. وقال ابن حجر: ثقة مكثر. توفي: ٩٤ أو ١٠٤ هــ[٢].

٣) ذكوان أبو صالح المدني: قال الذهبي: من الأئمة الثقات. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. توفي: ١٠١هــ[٣].

وأما الوجه الثاني: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة» فرواه عنه: همام بن منبه اليماني، أبو عقبة الصنعاني: قال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة. توفي: ١٣٢ هــ[٤].

الخلاصة:

يتضح مما سبق في تخريج الحديث، والنظر في الاختلاف: أن رواية الوجه الأول تترجَّح، وذلك لكثرة الرواة له، وجميعهم من الثقات، في حين لم يتوفر مثل ذلك في رواية همام بن منبه.

٢٠٧ – (٤٧٩) قال مسلم: حدثنا سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، قالوا حدثنا سفيان بن عيينة، أخبرني سليمان بن سُحيم، عن إبراهيم بن عبد الله بن مَعبد، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: كشف رسول الله ﷺ الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر، فقال: «أيها الناس! إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة، يراها المسلم، أو تُرى له، ألا وإني نُهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً، فأما الركوع فعظموا فيه الرب عز وجل، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم».

٢٠٨ – (...) قال أبو بكر، حدثنا سفيان، عن سليمان، حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا إسماعيل بن جعفر، أخبرني سليمان بن سحيم، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس، قال كشف رسول الله ﷺ السِّتر ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه، فقال: «اللهم هل بلغت؟» ثلاث مرات، «إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا يراها العبد الصالح أو ترى له"» ثم ذكر بمثل حديث سفيان.

---

(١) المرجع السابق ج١، ص٤٤٤. المرجع السابق ص٢٤١.

(٢) المرجع السابق ج٢، ص٤٣١. المرجع السابق ص٦٤٥.

(٣) المرجع السابق ج١، ص٣٨٦. المرجع السابق ص٢٠٣.

(٤) المرجع السابق ج٢، ص٣٣٩. المرجع السابق ص٥٧٤.

٢٠٩ - (٤٨٠) حدثني أبو الطاهر، وحرملة، قالا: أخبرنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثني إبراهيم بن عبد الله بن حُنين، أن أباه، حدثه أنه سمع علي بن أبي طالب، قال: «نهاني رسول الله ﷺ أن أقرأ راكعا أو ساجدا».

٢١٠ - (...) وحدثنا أبو كُريب محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة، عن الوليد يعني ابن كثير، حدثني إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، أنه سمع علي بن أبي طالب، يقول: «نهاني رسول الله ﷺ عن قراءة القرآن وأنا راكعٌ أو ساجدٌ».

٢١١ - (...) وحدثني أبو بكر بن إسحاق، أخبرنا ابن أبي مريم، أخبرنا محمد بن جعفر، أخبرني زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، أنه قال: «نهاني رسول الله ﷺ، عن القراءة في الركوع والسجود» ولا أقول نهاكم.

٢١٢ - (...) حدثنا زهير بن حرب، وإسحاق، قالا: أخبرنا أبو عامر العَقَدي، حدثنا داود بن قيس، حدثني إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، قال: «نهاني حبي ﷺ، أن أقرأ راكعاً أو ساجداً».

٢١٣ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن نافع ح، وحدثني عيسى بن حماد المصري، أخبرنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، ح قال: وحدثني هارون بن عبد الله، حدثنا ابن أبي فُديك، حدثنا الضحاك بن عثمان، ح قال: وحدثنا الُمقدَّمِي، حدثنا يحيى وهو القطان، عن ابن عجلان، ح وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب حدثني أسامة بن زيد، ح قال: وحدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة، وابن حجر، قالوا: حدثنا إسماعيل يعنون ابن جعفر، أخبرني محمد وهو ابن عمرو، ح قال: وحدثني هَنَّاد بن السَّرِي، حدثنا عَبدَة، عن محمد بن إسحاق كل هؤلاء، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي، إلا الضحاك، وابن عجلان، فإنهما زادا عن ابن عباس، عن علي عن النبي ﷺ كلهم قالوا: " نهاني عن قراءة القرآن، وأنا راكع و لم يذكروا في روايتهم النهي عنها في السجود كما ذكر الزهري، وزيد بن أسلم، والوليد بن كثير، وداود بن قيس.

(...) وحدثناه قتيبة، عن حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن محمد بن المنكدر، عن عبد الله ابن حنين، عن علي و لم يذكر في السجود.

٢١٤ - (٤٨١) وحدثني عمرو بن علي، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس أنه قال: «نهيت أن أقرأ وأنا راكع» لا يذكر في الإسناد عليا[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سليمان بن سحيم، وعبد الله بن حنين:

المدار الأول: سليمان بن سُحيم: قال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق[2].

أخرجه مسلم من طريق سفيان بن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، عن سليمان بن سُحيم، به.

و لم يختلف عليه أصحابه: «...نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدًا».

المدار الثاني: عبد الله بن حنين القرشي: قال ابن حجر: ثقة[3].

واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

١) فمرة يُروى عنه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
٢) ومرة يُروى عنه عن ابن عباس، عن علي رضي الله عنهم.
٣) ومرة يُروى عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أما الوجه الأول: عن عبد الله بن حنين، عن علي رضي الله عنه فأخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنين، ومحمد بن الُمنكدر، عن عبد الله بن حنين، عن علي.

وأما الوجه الثاني: عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس، عن علي رضي الله عنهم فأخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي.

وأما الوجه الثالث: عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس رضي الله عنهما فأخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص، عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس.

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم: أنه اختلف عن عبد الله بن حنين في هذا الحديث على ثلاثة أوجه، وسأتعرض لهذا الاختلاف، وبيان نتيجته كما يلي:

أما الوجه الأول: عن عبد الله بن حنين، عن علي فرواه عنه اثنان من أصحابه، وهما:

---

(1) المرجع السابق ج١، ص٣٤٨.

(2) المرجع السابق ج١، ص٤٥٩. المرجع السابق ص٢٥١.

(3) المرجع السابق ص٣٠١.

أ- إبراهيم بن عبد الله بن حنين: قال الذهبي: وثقه النسائي. وقال ابن حجر: ثقة. توفي: بعد ١٠٠ هـ[١].

واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن أبيه، عن علي: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ راكعا أو ساجدًا».

١) الزهري: تقدمت ترجمته[٢].

٢) الوليد بن كثير القرشي: قال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق. توفي: ١٥١ هـ[٣].

٣) زيد بن أسلم القرشي: قال الذهبي: الفقيه. وقال ابن حجر: ثقة عالم، وكان يرسل. توفي: ١٣٦ هـ[٤].

٤) داود بن قيس الفراء الدباغ: قال الذهبي: ثقة من العباد. وقال ابن حجر: ثقة فاضل[٥].

الوجه الثاني: عن أبيه، عن علي: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ راكعا».

١) نافع أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: قال الذهبي: من أئمة التابعين وأعلامهم. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور[٦].

٢) يزيد بن أبي حبيب: قال الذهبي: عالم أهل مصر، ثقة من العلماء الحكماء الأتقياء. وقال ابن حجر: ثقة فقيه وكان يرسل[٧].

٣) أسامة بن زيد الليثي: قال الذهبي: قال النسائي وغيره: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: صدوق يهم[٨].

---

(١) المرجع السابق ج١، ص٢١٥. المرجع السابق ص٩٠.

(٢) ينظر ص ٨.

(٣) المرجع السابق ج٢، ص٣٥٤. المرجع السابق ص٥٨٣.

(٤) المرجع السابق ج١، ص٤١٤. المرجع السابق ص٢٢٢.

(٥) المرجع السابق ج١، ص٣٨٢. المرجع السابق ص١٩٩.

(٦) المرجع السابق ج٢، ص٣١٥. المرجع السابق ص ٥٥٩.

(٧) المرجع السابق ج٢، ص٣٨١. المرجع السابق ص٦٠٠.

(٨) المرجع السابق ج١، ص٢٣٢. المرجع السابق ص٩٨.

٤) محمد بن إسحاق بن يسار المدني: قال الذهبي: الإمام كان صدوقا من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن وقد صححه جماعة. وقال ابن حجر: صدوق يدلس[١].

٥) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي: قال الذهبي: قال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي وغيره: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٢].

الوجه الثالث: عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ راكعا».

١) الضحاك بن عثمان القرشي: قال الذهبي: وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال ابن حجر: صدوق يهم[٣].

٢) محمد بن عجلان القرشي: قال الذهبي: وثقه أحمد وابن معين، وقال غيرهما: سيء الحفظ، قال الحاكم: خرج له مسلم ثلاثة عشر حديثا كلها في الشواهد، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[٤].

ب- محمد بن المنكدر: قال الذهبي: إمام بكاء متأله. وقال ابن حجر: ثقة فاضل[٥]. لم يروي عنه جعفر بن محمد. وروى عن عبد الله بن حنين، عن علي و لم يذكر في السجود.

أما الوجه الثاني: عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس، عن علي. كما تقدم.

أما الوجه الثالث: عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس، بلفظ: «نهيت أن أقرأ وأنا راكع»، لم أجد من رواه عنه غير: عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص القرشي، قال الذهبي: وثقه النسائي. وقال ابن حجر: ثقة[٦].

---

(١) المرجع السابق ج٢، ص١٥٦. المرجع السابق ص٤٦٧.
(٢) المرجع السابق ج٢، ص٢٠٧. المرجع السابق ص٤٩٩.
(٣) المرجع السابق ج١، ص٥٠٨. المرجع السابق ص٢٧٩.
(٤) المرجع السابق ج٢، ص٢٠٠. المرجع السابق ص٤٩٦.
(٥) المرجع السابق ج٢، ص٢٢٤. المرجع السابق ص٥٠٨.
(٦) المرجع السابق ج١، ص٥٤٦. المرجع السابق ص٣٠٠.

الخلاصة:

يتضح مما سبق في تخريج الحديث، والنظر في الاختلاف: أنه يمكن القول بأن الصناعة الحديثية تقتضي بأن جميع الأوجه محفوظة عن علي بن أبي طالب، وابن العباس رضي الله عنهم، والزيادة مقبولة لكثرة عدد رواته وجميعهم ثقات أثبات.

٢٥٤ - (٥٠٤) **قال مسلم:** حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: أقبلت راكبا على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ: «يصلي بالناس بمنى » فمررت بين يدي الصف، فترلت فأرسلت الأتان ترتع. ودخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي أحد.

٢٥٥ - (...) حدثنا حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن عبد الله بن عباس، أخبره أنه أقبل يسير على حمار. ورسول الله ﷺ « قائم يصلي بمنى في حجة الوداع يصلي بالناس » قال: فسار الحمار بين يدي بعض الصف، ثم نزل عنه فصف مع الناس.

٢٥٦ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى، وعمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، عن ابن عيينة، عن الزهري، بهذا الإسناد قال: والنبي ﷺ« يصلي بعرفة ».

٢٥٧ - (...) حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وعبد بن حميد، قالا: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، بهذا الإسناد. و لم يذكر فيه منى ولا عرفة. وقال: في حجة الوداع أو يوم الفتح[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

١) فمرة يُروى عنه بلفظ: « يصلي بالناس بمنى ».

٢) ومرة يُروى عنه بلفظ: « يصلي بعرفة ».

٣) ومرة يُروى عنه بلفظ: « لم يذكر فيه منى، ولا عرفة ».

أما الوجه الأول: « يصلي بالناس بمنى » فأخرجه مسلم من طريق مالك، ويونس، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

---

(١) المرجع السابق ج١، ص٣٥٨.

والبخاري من طريق محمد بن عبد الله – ابن أخي الزهري –، عن الزهري، عن عبيد الله، به[1].

وأما الوجه الثاني: « يصلي بعرفة » فأخرجه مسلم من طريق ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وأما الوجه الثالث: « لم يذكر فيه منى، ولا عرفة » فأخرجه مسلم من طريق معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم: أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث على ثلاثة أوجه، وسأتعرض لهذا الاختلاف، وبيان نتيجته كما يلي:

أما الوجه الأول: « يصلي بالناس بمنى » فرواه عنه غير واحد من أصحابه:

١) مالك بن أنس.

٢) يونس بن يزيد.

٣) محمد بن عبد الله ابن شهاب القرشي – ابن أخي الزهري –. قال الذهبي: لينه ابن معين، ووثقه أبو داود وعدة. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[2].

وأما الوجه الثاني: « يصلي بعرفة » فلم أجد من رواه عنه غير: سفيان بن عيينة.

وأما **الوجه الثالث:** « لم يذكر فيه منى، ولا عرفة » فلم أجد من رواه عنه غير: معمر بن راشد: قال الذهبي: قال أحمد لا تضم معمراً إلى أحد إلا وجدته يتقدمه، كان من أطلب أهل زمانه للعلم. وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام ابن عروة شيئا، وكذا فيما حدث بهبالبصرة [3].

الخلاصة:

يتضح مما سبق في تخريج الحديث، والنظر في الاختلاف: أنَّ رواية الوجه الأول تترجَّح، وذلك لكثرة الرواة له، وجميعهم من الثقات، وكذلك ترجيح النقاد كما قال ابن حجر: قول ابن عيينة بعرفة شاذ،

---

(1) المرجع السابق ج٣، ص١٨.

(2) المرجع السابق ج٢، ص١٩٠. المرجع السابق ص٤٩٠.

(3) المرجع السابق ج٢، ص٢٨٢. المرجع السابق ص٥٤١.

ووقع عند مسلم أيضا من رواية معمر، عن الزهري، وذلك في حجة الوداع، أو الفتح، وهذا الشك من معمر لا يعول عليه، والحق أن ذلك كان في حجة الوداع[1].

الخاتمة:

الحمد لله أولاً وآخراً على ما أنعم به علي من إتمام هذا البحث، فلولا فضل الله وتوفيقه ما اكتمل، كما أسأله جلَّ وعلا أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ما وقع من خطأ أو زلل إنه جواد كريم، وصلى الله على نبينا وسلم وعلى آله وصحبه.

من خلال استقرائي لكتاب الصلاة من صحيح الإمام مسلم تبين الآتي:

١) وفَّى الإمام مسلم رحمه الله تعالى بشرطه، حيث أخرج لجميع الطبقات الثلاث، والألفاظ المعلة كما تبين.

٢) منهجه أن يذكر الألفاظ الصحيحة في أول كل باب، ويجعل الألفاظ المعلة آخر كل باب؛ إلا أنه قد يورد اللفظ المعل في أول أحاديث الباب؛ وذلك ليزيل الوهم عن القارئ الذي يظهر له من الوهلة الأولى أن الخطأ عند من دون المدار.

٣) يختصر الحديث ولا يذكر إلا اللفظة المعلة، إشارة للإعلاله رحمه الله تعالى، والله أعلم.

ومن توصيات الباحث أن تُكمَل دراسة الألفاظ المعلة في صحيح الإمام مسلم، للوصول إلى نتائج دقيقة.

المصادر والمراجع:

١) البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد بن زهير، طبعة: طوق النجاة، ط١ (١٤٢٢هـ).

٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، تحقيق: أحمد الشريف، طبعة: دار الأرقم، ط١ (١٤٠٤هـ).

٣) البخاري، محمد بن إسماعيل، **جزء القراءة خلف الإمام**، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، طبعة: السلفية، ط١ (١٤٠٠هـ).

٤) البزار، أحمد بن عمرو، **البحر الزخار** المعروف بمسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، طبعة: العلوم والحكم، ط١ (١٤٠٩هـ).

٥) البيهقي، أحمد بن الحسين، **القراءة خلف الإمام**، تحقيق: محمد السعيد، طبعة: دار الكتب العلمية، ط١ (١٤٠٥هـ).

٦) ابن حنبل، أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، طبعة: الرسالة، ط١ (١٤٢١هـ).

---

[1] ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، تعليق: عبد العزيز بن باز (دار طيبة، ط٤، ١٤٣٢هـ)، ج٢، ص٢٣٦.

٧) الترمذي، محمد بن عيسى، **الجامع الصحيح**، تحقيق: أحمد شاكر، طبعة: مصطفى البابي الحلبي، ط٢، (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م).
٨) ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري**، تعليق: عبد العزيز بن باز، طبعة: دار طيبة، ط٤ (١٤٣٢هـ).
٩) ابن حجر، أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، طبعة: دار الرشيد، ط١ (١٤٠٦هـ).
١٠) ابن حجر، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، طبعة: دائرة المعارف النظامية.
١١) ابن حجر، أحمد بن علي، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، طبعة: دار الكتب العلمية.
١٢) ابن حجر، أحمد بن علي، **لسان الميزان**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبعة: دار البشائر، ط١ (٢٠٠٢م).
١٣) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **مسند الدارمي**، تحقيق: حسين سليم أسد، طبعة: دار المغني، ط١ (١٤٢١هـ).
١٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل، الرسالة، ط١، (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)
١٥) الذهبي، محمد بن أحمد، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة، طبعة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١ (١٤١٣هـ).
١٦) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، **طرح التثريب في شرح التقريب**، طبعة: إحياء التراث العربي.
١٧) عياض، عياض بن موسى، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل، طبعة: دار الوفاء، ط١ (١٤١٩هـ).
١٨) الطحاوي، أحمد بن محمد، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، محمد زهري النجار، (ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).
١٩) الطحاوي، أحمد بن محمد، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الرسالة، ط١، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
٢٠) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد، طبعة: الرسالة، ط٢ (١٤٠٣هـ).
٢١) مسلم، مسلم بن الحجاج، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد عبد الباقي، طبعة: دار إحياء التراث العربي.
٢٢) أبو مسعود، أبو مسعود الدمشقي، **الأجوبة**، تحقيق: إبراهيم آل كليب، طبعة: دار الوراق، ط١ (١٤١٩هـ).
٢٣) المليباري، حمزة بن عبد الله، **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح**، طبعة: دار ابن حزم، ط١ (١٤١٨هـ).
٢٤) النسائي، أحمد بن شعيب، **سنن النسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبعة: دار البشائر الإسلامية، ط٤، (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م).
٢٥) النسائي، أحمد بن شعيب، **تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين** "وغير ذلك من الفوائد"، تحقيق: الشريف حاتم العوني، طبعة: دار عالم الفوائد، ط١ (١٤٢٣هـ).
٢٦) الدارقطني، علي بن عمر، **الإلزامات والتتبع**، تحقيق: مقبل الوداعي، طبعة: دار الكتب العلمية، ط٢ (١٤٠٥هـ).
٢٧) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، تحقيق: محمد الشافعي، طبعة: دار الكتب العلمية، ط١ (١٤١٧هـ).
٢٨) النووي، يحيى بن شرف، **صحيح مسلم بشرح النووي**، المطبعة: المصرية بالأزهر، ط١ (١٣٤٧هـ).

منهج الإمامين البخاري ومسلم
في تخريج الروايات المتعارضة في الواقعة الواحدة

د. عبد الكريم الخطيب
المدرس في قسم أصول الدين، كلية الشريعة،
جامعة حلب (سورية)
akhateeb71@gmail.com

ملخَّص البحث

يوجد في الصحيحين عددٌ من الأحاديث التي تروي وقائع معينة في عهد النبي ﷺ بألفاظ مختلفة، وربما رافق ذلك اختلاف في المعنى، ولكل من البخاري ومسلم منهج ورأي في هذا الاختلاف من حيث القبول والرد، ولكل منهما طريقة في الإشارة إلى الرواية المقبولة والرواية المعلّة. ونتيجة البحث في واقعة القسامة أن من منهج البخاري في قبول الروايات وردّها عدم قبول الرواية التي تعارض أصول الشريعة – بحسب رأيه – ولو كانت طرقها أكثر من حيث العدد، وقبول الرواية الموافقة لأصول الشريعة ولو قلّت طرقها. وطريقة البخاري في الإشارة إلى المقبول والمردود من الروايات أنه يروي المقبول منها في بابه الفقهي الأساسي، ويروي المعلَّ منها في أبواب ثانوية لا صلة لها بالقضية الأصل. أما منهج مسلم في هذه الواقعة فيختلف عن منهج البخاري، حيث قَبِلَ الرواية ذات الطرق الكثيرة، ولم يقبل الرواية ذات الطرق القليلة. وطريقة مسلم في الإشارة إلى المقبول والمردود أنه يُقِّدم الرواية المقبولة عنده، ويعتني بذكر طرقها كافة، وهو ما يُعرف برواية الأصول، ثم يذكر بعدها الرواية التي يراها معلولة بذكر سندها وإغفال لفظها المعلول مشيراً إلى ذلك بجملة (وساق الحديث..).

الكلمات المفتاحية: منهج. تخريج. تعارض الروايات. مخرج الحديث.

المقدمة:

تُعدُّ السنةُ النبويةُ شارحةً للقرآن الكريم، وقد وصلنا عدد كبير من الأحاديث النبوية، ضمته كتب السنة، وهذه الأحاديث من حيث تكرار النبي ﷺ لها وعدم تكراره على قسمين:

الأول: أحاديث كررها أكثر من مرة.

والثاني: أحاديث قالها رسول الله ﷺ مرة واحدة، في سائل واحد، وقضية واحدة، ومن هذه القضايا ما هو متفق المعنى، ومنها ما هو مختلف المعنى، فحال الاتفاق في المعنى ليس من شأن هذا البحث، وأما حال الاختلاف في المعنى في الواقعة الواحدة في صحيحي البخاري ومسلم فهو مجال البحث.

وقد اقتصر البحث على واقعة القسامة، ولم يشمل كل الوقائع المروية في الصحيحين بسبب حاجة البحث لعدد من الخطوات التفصيلية الخاصة بعرض الروايات عند البخاري ومسلم وعرض أسانيدها وتوضيح عملهما تجاه المرويات.

إن شأن الواقعة الواحدة أن تُروى على نحو واحد؛ ليتضح المعنى المراد منها، والاختلاف في ألفاظ هذه القضايا خلاف الأصل؛ لأنه كما يقول ابن حجر: "(إذا اتحد المخرج فالأصل أن يتحد اللفظ"، وإن الناظر في صنيع البخاري ومسلم تجاه روايات الواقعة الواحدة المختلفة في المعنى يرى توافقاً بينهما في قسم منها، وتفاوتاً واضحاً في قسم آخر، وإن مقتضى النظر العلمي الحديثي أن يتفق البخاري ومسلم في اختيارهما لألفاظ الرواية الواحدة كونهما اشترطا الصحة فيما يَقْبَلان من الأحاديث؛ خاصة في محل بحثنا، وقد اتفقا في أكثر الوقائع، واختلفا في عدد قليل من الوقائع، وقد يثبت أحدهما ما ينفيه الآخر، وهذا ما أثار نقطة البحث هذه.

لم أجد – في حدود اطلاعي – من أفرد هذه المسألة بالعناية والبحث، وإن كان شرّاح الحديث يتفاوتون في التنبيه على الاختلافات في الصحيحين وخاصة فيما يتعلق بالمتون ومعانيها، غير أن أول من قدح فتيل هذه الفكرة ابن بطال[(١)](ت٤٤٩هـ) وتبعه ابن المُنيّر[(٢)] (ت٦٨٣هـ)، وهذا سبب آخر أثار نقطة البحث.

---

(١) هو أبو الحسن علي بن خلف بن بطال القرطبي شارح صحيح البخاري، كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، عني بالحديث العناية التامة. ابن فرحون اليعمري، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور. (القاهرة: طبعة دار التراث). ج ٢، ص ١٠٥–١٠٦.

(٢) هو أحمد بن محمد بن منصور ناصر الدين ابن المُنَيّر الاسكندراني قاضي الاسكندرية وعالمها، له تآليف نافعة منها تأليف على تراجم صحيح البخاري. الصفدي، خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخرون. (بيروت: طبعة دار إحياء التراث، ط١٤٢٠هـ). ج ٨، ص٨٤–٨٥.

أهمية البحث:

وتتجلى أهمية هذا البحث في أنه يضع أمام الباحثين ضوابط التعامل مع الصحيحين تخريجاً وفهماً، وإن إغفال هذه الضوابط ينعكس على البحث بالضعف، وسيؤدي إلى نتيجة عكسية في فهم مراد البخاري ومسلم ومنهجيهما في صحيحيهما.

منهج البحث:

واعتمد البحث على المنهج التحليلي في استنتاج معيار القبول والرد عند البخاري ومسلم، وعلى المنهج الاستقرائي في تتبع أماكن ذكر روايات الواقعة الواحدة في الصحيحين.

وطريقة البحث أني أذكر أماكن ورود روايات واقعة القسامة عند البخاري أولاً، وأقسمها إلى سياقين لسهولة تصور الاختلاف بينها، ثم أسوق أسانيد وألفاظ هذه الروايات كما وردت مختصرة، ثم أرسم شجرة الإسناد لنتصور مكان التقاء الأسانيد وافتراقها لتحديد الاختلاف في كل سند وبيان مخرج الحديث، ثم أبيّن وجه التعارض بينها، ثم بيان رأي البخاري في الرواية المقبولة والمعلولة، معتمداً في ذلك على ما قاله الشارحون لجامعه الصحيح ومناقشته، ثم تتكرر الخطوات ذاتها عند مسلم.

هيكل البحث:

وتتكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وفهرس:

المبحث الأول: منهج البخاري في قبول وتخريج روايات القسامة.

المطلب الأول: تخريج الروايات ومقارنة ألفاظها.

المطلب الثاني: شجرة طرق حديث القسامة عند البخاري.

المطلب الثالث: بيان وَجْهِ التعارض بين الروايات.

المطلب الرابع: مذهب البخاري في القسامة.

المطلب الخامس: ضابط ترجيح الرواية التي تنفي القسامة عند البخاري.

المطلب السادس: حكم رواية يحيى بن سعيد المروية بطريق العَرْض.

المطلب السابع: طريقة البخاري في تخريج الرواية الثابتة والرواية المُعَلَّة.

المبحث الثاني: منهج مسلم في قبول وتخريج روايات القسامة.

المطلب الأول: تخريج الروايات ومقارنة ألفاظها.

المطلب الثاني: شجرة طرق حديث القسامة عند مسلم.

المطلب الثالث: بيان وَجْهِ التعارض بين الروايات.

المطلب الرابع: مذهب مسلم في القسامة.

المطلب الخامس: منهج مسلم في قبول الرواية المعتمدة عنده في القسامة.

المطلب السادس: طريقة مسلم في بيان ترجيحه لرواية يحيى بن سعيد.

المبحث الثالث: الموازنة بين المنهجين والطريقتين.

خاتمة.

فهرس للمصادر والمراجع.

المبحث التمهيدي:

إن من ينظر في عمل الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما يجد أن لهما منهجاً يسلكانه تجاه الروايات المتعارضة في واقعة القسامة، وسيُظهر البحثُ أسسَ هذا المنهج في اختيار الرواية المقبولة، والعدول عن الرواية المعلّة، عندهما، وسيُظهر طريقة كل منهما في الإشارة إلى كلا الروايتين؛ المقبولة والمعلّة. ولكن شرّاح الجامع للبخاري اختلفوا في استظهار مذهبه في القسامة هل يثبتها أو ينفيها؟ وسبب اختلافهم أنه ساق الروايات المتعارضة كلها في صحيحه في أبواب متفرقة، ولم يختلف شراح صحيح مسلم في أن مسلماً يقول بمشروعيتها.

والقسامة مبدأ جاهلي لجأ إليه الناس قبل الإسلام لحل الخلاف بين طائفتين بسبب قتيل لم يُعرف قاتله، وصورتها أن يُقتل رجل في مكان يخص طائفة معروفة، ولا يُعرف قاتله على وجه التحديد، والحلول الجاهلية ثلاثة: تغريم الطائفة دية هذا المقتول، أو الحلف خمسين يميناً أن المتهم منهم برئ من القتل، أو القصاص من رجل منها[1].

ونقل كثير من العلماء القول بمشروعية القسامة، بينما ثبت عن عدد من العلماء رفضهم للقسامة، وهذه أول نقطة خلاف، والنقطة الثانية أن الذين قالوا بمشروعيتها اختلفوا اختلافاً كثيراً؛

(١) هكذا وردت الرواية عن ابن عباس في الجامع الصحيح للبخاري، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه. تحقيق: عدد من طلبة العلم بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. (الرياض: طبع دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هـ) كتاب مناقب الأنصار، باب القسامة في الجاهلية، ص٣١٢، برقم(٣٨٤٥).

فمن اختلافاتهم أن القسامة هل تُوجِبُ الديةَ أو القصاصَ؟ ومنها أن الحلف هل يبدأ به أهل القتيل أو المتهمون؟[١]

المبحث الأول: منهج البخاري في قبول وتخريج روايات القسامة:

المطلب الأول: تخريج الروايات ومقارنة ألفاظها:

ورد في صحيح البخاري سياق يُثْبِتُ - الظاهر - مبدأ القسامة، وورد سياق آخر ينفي مبدأ القسامة - في الظاهر -، وسنذكر الروايات كما وردت من حيث الترتيب، مع بيان سياقها، عبر جدول أولاً، ثم ننسخها سنداً ومتناً مختصرة، ووضع علامة اللون الأسود الغامق للترجمة الفقهية ولما يقابلها من الرواية حتى نتبين المطابقة بينهما.

اسم المصنَّف	الكتاب	الباب	السياق
١-صحيح البخاري	الصلح	الصلح مع المشركين	إثبات القسامة
٢-صحيح البخاري	الجزية والموادعة	الموادعة والمصالحة	إثبات القسامة
٣-صحيح البخاري	الأدب	إكرام الكبير	إثبات القسامة
٤-صحيح البخاري	الديات	القسامة	نفي القسامة
٥-صحيح البخاري	الأحكام	كتاب الحاكم إلى عماله	إثبات القسامة

نسخ أسانيد وألفاظ الروايات بحسب ترتيب الجدول:

١ـــ صحيح البخاري: كتاب الصلح، **باب الصلح** مع المشركين:

٢٧٠٢- ثنا مسدد ثنا بشر ثنا يحيى عن بُشير بن يسار عن سهل بن أبي حَثْمة قال: انطلق عبد الله بن سهل... إلى خيبر **وهي يومئذ صلح.**

٢ـــ صحيح البخاري: كتاب الجزية والموادعة، باب الموادعة **والمصالحة مع المشركين بالمال..**

٣١٧٣ - ثنا مسدد ثنا بشر ثنا يحيى عن بُشير عن سهل... فقال: «أتحلفون وتستحقون قاتلكم، أو صاحبكم؟ قالوا: وكيف نحلف و لم نشهد و لم نر؟ قال: "فتُبْرِيكم يهود بخمسين»، فقالوا: كيف نأخذ أيمان قوم كفار، فَعَقَلَهُ النبي ﷺ..

٣ـــ صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب إكرام الكبير، ويبدأ الأكبر بالكلام..

---

(١) ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٥هـــ/١٩٨٥م). ج٨، ص٣٨٩. ابن رشد القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (الحفيد). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. (دمشق: دار الفكر). ج٢، ص٣٢٠. البابرتي، محمد بن محمود. العناية شرح الهداية. (دار الفكر). ج١٠، ص٣٧٥. الهيتمي، أحمد بن محمد بن حجر. تحفة المحتاج في شرح المنهاج. (دار إحياء التراث العربي). ج٩، ص٥٨.

٦١٤٢ – ثنا سليمان ثنا حماد عن يحيى بن سعيد عن بُشير –مولى الأنصار– عن رافع وسهل.. فقال له النبي ﷺ: «كبّر الكُبَر» – قال يحيى: «لِيَلِيَ الكلامَ الأكبرُ »– فتكلموا.. فقال النبي ﷺ: «أتستحقون قتيلكم – أوقال: صاحبكم — بأيمانِ خمسين منكم؟..»

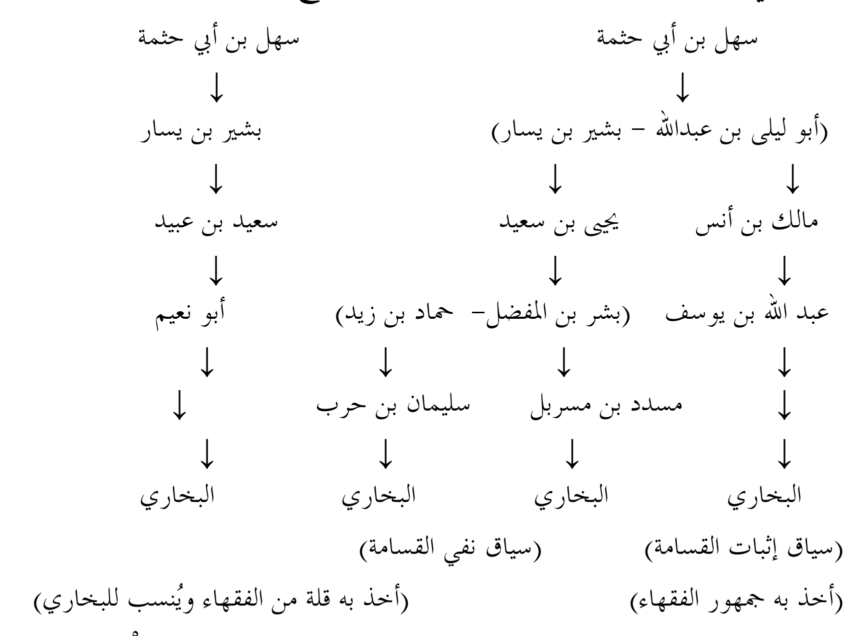
٤ـــ صحيح البخاري: كتاب الديات، باب القسامة. (السياق المخالف):

٦٨٩٨– ثنا أبو نعيم ثنا سعيد بن عبيد عن بُشير زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل.. فقال لهم: « تأتون بالبينة على من قتله؟» قالوا: ما لنا بينة. قال: « فيحلفون». قالوا: لا نرضى...

٥ـــ صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب كتاب الحاكم إلى عماله.

٧١٩٢ – ثنا عبد الله أخبرنا مالك عن أبي ليلى ح وثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه:... فكتب رسول الله ﷺ إليهم به، فكُتِبَ ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ: «أتحلفون، وتستحقون دم صاحبكم؟» قالوا: لا، قال: « أفتحلف لكم يهود؟» قالوا: ليسوا بمسلمين...

المطلب الثاني: شجرة طرق حديث القسامة في صحيح البخاري:



وضحت هذه الشجرة اتحاد مخرج الحديث (سهل بن أبي حَثْمة)، واختلاف سياق طريق أبي ليلى ويحيى عن بُشير، مع سياق طريق سعيد بن عبيد عن بُشير.

المطلب الثالث: بيان وجه التعارض بين الروايات:

إن تخريج البخاري لألفاظ القسامة في سياقين لا يلزم منه أنه يقر بوجود تعارض بين السياقين السابقين؛ لاحتمال أن يكون السبب الذي جعله يُقَسِّمُ الألفاظ إلى سياقين هو شيوع فهم جمهور الفقهاء في زمنه لرواية يحيى كدليل لإثبات القسامة، فيكون تقسيمه للألفاظ دفعاً لتوهم أنه يوافقهم في رأيهم، وهذا ما انتبه له ابن المنير من قبل.

لكن إذا سلمنا لجمهور الفقهاء فهمَهم فإن ظاهر ألفاظ الروايات في الأرقام (١- ٢- ٣- ٥) يشكل سياقاً يُثبت مشروعية القسامة. وظاهر اللفظ رقم (٤) يشكل سياقاً ينفي ثبوت القسامة، وأخذ بهذا الفهم البخاري ــ بحسب ما نُسِبَ إليه ــ وقلة من الفقهاء. وهذا – فيما يبدو – تعارض بين السياقين، فالسياق الأول يطلب القَسَمَ من أهل القتيل، وهم المُدّعون، بينما يطلب السياق الثاني منهم البينة، ولا يطلب القسم.

وقد صرح ابن المنيِّر بوجود التعارض بين روايتي يحيى بن سعيد وسعيد بن عبيد فقال:" مَذْهَبُ الْبُخَارِيّ تَضْعِيف الْقسَامَة ، لهَذَا أصدر الْبَاب بالأحاديث الْجَارِيَة على الْيَمين من جَانب الْمُدعى عَلَيْهِ[1]، وَذكر حَدِيث سعيد بن عبيد[2]، وَهُوَ جارٍ على قَوَاعِد الدَّوَاعِي، وإلزام الْمُدّعي البيّنة، وَلَيْسَ من خُصُوصِيَّة الْقسَامَة فِي شَيْء... ثمَّ ذكر الْبُخَارِيّ حَدِيث الْقسَامَة الدَّال على خُرُوجهَا عَن الْقَوَاعِد بطرِيق الْعرض فِي كتاب الْمُوَادَعَة "[3]. فابن المنِّير جعل الروايات في سياقين متقابلين، ولبيان رأي البخاري ينبغي استكشاف آراء شراح الحديث.

المطلب الرابع: مذهب البخاري في القسامة:

لا يوجد تصريح للبخاري في إثبات القسامة أو نفيها، ولهذا فقد اختلف الشرّاح في بيان رأيه في القسامة؛ فالمتقدمون يرون أن البخاري ينفي القسامة، أو يُضعِّفها، ويرى المتأخرون أنه يقول بمشروعية القسامة، وفيما يأتي توضيح لرأي كل طرف.

(١) يقصد قولَ البخاري في أول باب القسامة: وقال النبي ﷺ « شاهداك أو يمينه » فاليمين توجه إلى المدعى عليه.

(٢) وهو الحديث الذي يرجحه البخاري وفيه طلب البينة.

(٣) الإسكندراني،، أبو العباس ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنيِّر. المتواري على تراجم أبواب البخاري. تحقيق: صلاح مقبول أحمد. (الكويت: مكتبة المعلا). ص٣٤٤.

الرأي الأول: البخاري ينفي القسامة:

يرى أصحاب هذا الفهم وهم ابن بطّال والقاضي عياض والنووي وابن المنيِّر[١]أن مذهب البخاري نفي القسامة، ويدل على هذا أن البخاري:

١ ــ صدَّر باب القسامة بنصوص تدل كلها على نفي ثبوت القسامة، قال النبي ﷺ: « شاهداك أو يمينه » و" لم يُقِدْ بها معاوية " وكتب عمرُ بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة..: " إنْ وَجَدَ أصحابُه بينة، وإلا فلا تظلم الناس، فإن هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة"[٢].

قال ابن بطّال: " وإنما ذكر البخاري هذا كله بلا إسناد، وصدَّر به كتاب القسامة؛ لأن مذهبه تضعيف القسامة، ويدل على ذلك أنه أتى بحديث القسامة في غير موضعه، وذكره في كتاب الجزية والموادعة"[٣]. ووافقه ابن المنيّر فقال:" مَذْهَبُ الْبُخَارِيّ تَضْعِيف الْقَسَامَة َ، لهَذَا أصدر الْبَاب بالأحاديث الْجَارِيَة على الْيَمين من جانب الْمُدعى عليه.."[٤].

٢ــ لم يذكر طريقاً واحداً من طرق الرواية المشهورة عن يحيى بن سعيد التي يُثبتُ ظاهرُها القسامة في باب القسامة، بل وزَّع هذه الطرق خارج باب القسامة، وزعها على أبواب الأدب والصلح والجزية والموادعة، وإنما اختار البخاري في باب القسامة رواية سعيد بن عبيد التي ينفي ظاهرها ثبوت القسامة فقط، وأنه ﷺ طلب البينة من أهل القتيل فقط، ولو كان مذهب البخاري الأخذ بالقسامة لذكر طريقاً واحداً على الأقل من طرق يحيى بن سعيد.

يتابع ابن المنِّير توضيحه لعمل البخاري فيقول:".. ثم ذكر البخاري حديث الْقسَامَة الدَّال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب الْمُوَادَعَة والجزية حذراً من أَن يذكرهُ هَهُنَا، لِئَلَّا يعْتَمد على ظَاهره في الاستدلال على الْقسَامَة، واعتبارها، فيغلط الْمُسْتَدلّ به على اعْتقاد البخاري.

---

(١) انظر على الترتيب: القرطبي، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال. شرح صحيح البخاري. تحقيق: ياسر إبراهيم. (الرياض: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٣هــ). ج٨،ص٥٣٧. النووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. (مصر: دار الريان للتراث، ١٣٩٢هــ). ج١١، ص١٤٣. ابن المنيّر، المتواري على تراجم أبواب البخاري: ٣٤٤.

(٢) البخاري، الجامع الصحيح: كتاب الديات، أول باب القسامة، ص٥٧٥، ضمن الترجمة الفقهية.

(٣) ابن بطال، شرح صحيح البخاري: ج٨، ص٥٣٧.

(٤) ابن المنيّر، المتواري على تراجم أبواب البخاري:ص٣٤٤.

وهذا الْإِخْفَاء مع صحة القصْد ليس من قبيل كتمان العلم، بل هو من قبيل ما ورد: « لَا تعطوا الْحِكْمَة غير أَهلها فتظلموها[١] »، فالنصيحة توجب توقي الْغَلَط[٢]".

وقد سبقه ابن بطّال إلى تقرير هذا كما سبق قبل قليل، ويعني ابن المنير بطريق العرض أن البخاري يورد الرواية على سبيل إظهار العلم بوجودها، وأنه غير غافل عنها، ولكنه لا يعتمدها للاستدلال والاستنباط الفقهي، بل يمكننا القول إنه يريد أن يقول إنه لا يوافق على الاستدلال بمعناها، ويُضعَّف رأي من يستدل بها على المعنى الأساسي فيها.

٣ــ ذكر البخاري وقائع المؤتمر العلمي الذي عقده عمر بن عبد العزيز لبحث مسألة القسامة، حيث طلب رأي أبي قِلابة (ت١٠٤هــ) [٣]فيها، واستدل أبو قِلابة على نفيها بأن أصول الشرع تأبى القضاء بها قائلاً:" أرأيت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصن بدمشق أنه قد زنى، لم يَرَوْه، أكنت ترجمه؟ قال: لا..." إنَّ قَصْدَ أبي قِلابة واضح، وهو أنه يريد نفي القسامة كدليل لثبوت الحكم بها كما نفى ثبوت الحكم على الزاني في حال عدم رؤيته من قبل الشاهد.

الرأي الثاني: البخاري يثبت القسامة:

وخالف ابنُ حجر فقال معقباً على كلام ابن المنيّر السابق: "والذي يظهر لي أن البخاري لا يُضعّف القسامة من حيث هي، بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها، ويخالفه في أن الحلف مخصوص بالمدعى عليهم؛ ولهذا أخرج رواية سعيد بن عبيد في (باب القسامة)، وأورد طريق يحيى بن سعيد في باب آخر، وليس في شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة، والله أعلم"[٤].

---

(١) ذكره ابن عبد البر من غير سند بصيغة (يُروى)، يرويه نبينا ﷺ عن عيسى عليه السلام. ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري. جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. (السعودية: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٤هــ/١٩٩٤م). ج١، ص٤٥٠. وعزاه ابن حجر للأربعين الودعانية. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. تحقيق: مجموعة من الباحثين، تنسيق: د.سعيد بن ناصر الشّثري. (دار العاصمة، ودار الغيث، ط١، ١٤٢٠هــ/٢٠٠٠م). ج١٣، ص١٢٤.

(٢) ابن المنيّر، المتواري على تراجم أبواب البخاري: ص٣٤٤.

(٣) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجَرْمي البصري، الإمام وشيخ الإسلام، أُريد على القضاء زمن الحجاج فهرب إلى الشام وانقطع بداريا عند ابن عمه، وكان من أهل البلاء مع الصبر والشكر. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هــ/١٩٨٥م). ج٤، ص٤٦٨.

(٤) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، (مصر: دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٧هــ). ج١٢، ص٢٤٩ بتصرف قليل.

ولما كان كلا الفهمين يستندان في تقريرهما إلى النظر والتقدير الاجتهادي وقع الاختلاف بينهم، وما قالوه محتمل بحسب ما تم تقريره والاستدلال به. فما هو الراجح منهما؟

توجيه ابن حجر لعمل البخاري في باب القسامة ومناقشته:

سنعرض رأي ابن حجر في أهم النصوص التي ساقها البخاري في باب القسامة في متن البحث، ويتلخص توجيه ابن حجر لعمل البخاري أن مراده ترجيح أن الذي يبدأ بالقسامة هو المتهم، وأن القسامة لا قود فيها، بل فيها الدية.

١- وَجَّه ابن حجر الحديث النبوي «شاهداك أو يمينه» فقال:" أشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المُدَّعى عليهم وهم (اليهود).

والجواب عنه: أنه لا يوجد في رواية سعيد بن عبيد توجيه الأيمان من النبي ﷺ إلى يهود، بل فيها أن رسول الله ﷺعرض على أهل القتيل أن يرضوا بأيمان يهود بعد انعدام بينتهم، فرفضوا، فلم تُوَجَّه الأيمان لليهود نهائياً، وانتهت الرواية هنا، أي لم يطلب النبي ﷺ من أهل القتيل أن يحلفوا، فانتفى أن يكون في الرواية بادئ وتالي قسامةً، وانتفى أن يكون النبي ﷺ قد حكم بالقسامة في هذه الرواية.

ثم إن توجيه ابن حجر فيه احتزاء لهذه الرواية؛ إذ إن رواية سعيد بن عبيد لا يمكن أن نغض الطرف عن جزئها الأول، وهو طلب البينة من أهل القتيل، وهو الجزء الذي يُبطل القسامة، وهو الجزء الذي حكم عليه أغلب المحدثين بالوهم والغلط[1]، وهو الجزء الذي يوافق الحديثَ في جزئه الأول «شاهداك.. » الذي جعله البخاري عنواناً لباب القسامة؛ ليشير إلى أن ما ورد في القسامة يحاكم إلى هذا الأصل «شاهداك أو يمينه»، فالبينة على المدعي واليمين على المُدَّعى عليه.

وقد سبق نقل كلام ابن المنير وتوجيهه لعمل البخاري حيث رأى أن رواية سعيد بن عبيد جارية على وفق الأصول، ومعنى هذا أن (الحلف) الموجود في الرواية لا علاقة له بالقسامة، بل له علاقة باليمين التي تُوَجَّه للمُدَّعى عليه عند انعدام البينة.

٢- وجَّه ابن حجر رواية سعيد بن عبيد — وهي محل الخلاف بين المحدثين- والتي فيها طلب البينة من أهل القتيل فقط، من ناحيتين:

---

(١) النيسابوري، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، التمييز، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (السعودية: مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ) ص١٩٤.

الأولى: أن غاية البخاري من إخراجها في باب القسامة هي نصفها الثاني الذي يتحدث عن حلف المتهم، فهو الراجح الموافق للأصول الشرعية[(١)].

والسؤال: أو ليس طلب البينة بموافق للأصول كذلك؟ بلى!، إن هذين الأصلين يقررهما حديث واحد «شاهداك أو يمينه»، وهو حديث متفق عليه، وبناء على ذلك فإنه يصح أن نقول: إن مقصد البخاري من رواية سعيد بن عبيد أنه أراد تقرير الأمرين معاً (يُطلب من المدعي البينة فقط، ويُطلب من المدعى عليه اليمين) وإذا طلبنا البينة من المدعي بطل أن نطلب منه اليمين، أي بطل أن نطلب منه القسامة، وهذا ما يريد البخاري تقريره.

الثانية: أنه يوجد فيها نقص، والنقص هو توجيه الحلف إلى أهل القتيل بعد انعدام بَيِّنتهم وقبل توجيه الحلف إلى اليهود. واستدل ابن حجر لقوله هذا بما أخرجه النسائي من طريق عمرو بن شعيب، وفيه طلب البينة ثم توجيه اليمين إلى أهل القتيل، ثم توجيه اليمين إلى يهود[(٢)]".

وهذا ضعيف لسببين:

أ ــ أن أكثر المحدثين حكموا على رواية سعيد بن عبيد بالوهم؛ لأنهم رأوا أنها تعارض القسامة وتبطلها[(٣)].

ب ــ أن هذه العناصر الثلاثة لم تأت مجتمعة في رواية صحيحة عند البخاري أو مسلم، مع أنهما استقصيا الصحيح منها، واعتمدا ما روياه، وإنَّ ذِكْرَ النسائي لهذه الرواية في آخر روايات الباب عنده منبّهاً إلى مخالفة عمرو بن شعيب لمن سبقه بقوله: خالفهم عمرو بن شعيب.. ثم ساق الرواية، لهو

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: ج١٢، ص٢٤٩. قال ابن حجر:" بل يرى (البخاري) أن الروايات اختلفت في قصة الأنصار ويهود خيبر فيُردُّ المختلف إلى المتفق عليه من أن اليمين على المدعى عليه، فمن ثم أورد البخاري رواية سعيد بن عبيد في باب القسامة، وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر، وليس في شيء من ذلك تضعيف أصل القسامة".

(٢)ابن حجر، فتح الباري: ج١٢، ص٢٤٤. يقول ابن حجر: " كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان على المدعين، كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولاً، وطريق الجمع أن يقال: حفظ أحدهم ما لم يحفظ الآخر، فيُحمل على أنه طلب البينة أولاً، فلم تكن لهم بينة، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا، فعرض عليهم تحليف المدعى عليهم فأبوا.. وقد وجدنا لطلب البينة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عمرو بن شعيب ". والرواية في سنن النسائي الصغرى: النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، السنن الصغرى، تحقيق عدد من طلبة العلم بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، (الرياض: طبع دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هــ) كتاب القسامة والقود، باب القسامة، ص٢٣٩٣، برقم٤٧٢٤.

(٣) ووجْه المعارضة أنه لا توجد في القسامة بينة، وإنما فيها أيمان فحسب؛ إذ إن أصل القول بمشروعيتها يعود لانعدام البينة، وقد وردت رواية طلب البينة من طريق واحد فقط، هو طريق سعيد بن عبيد، وتقابلها طرق كثيرة محفوظة عند أهل الحديث، وإذا انضاف التفرد إلى المعارضة فإن رواية البينة تكون قد دخلت في حيز الشذوذ، وممن حكم عليها بالغلط الإمام مسلم. التمييز للإمام مسلم: ص١٩٢.

كاف في بيان هشاشة هذه الرواية. ثم إن الرواية عن عمرو بن شعيب مختلفة، فقد رواه ابن ماجه عن عمرو بن شعيب ليس فيه طلب البينة(١)، فجاءت الرواية عنده مثل رواية يحيى عمدة الجمهور في القسامة.

٣- أقر ابن حجر بأنه لم يظهر له وجه استدلال أبي قلابة بحديث النهي عن قتل المسلم إلا بإحدى ثلاث لرد القود بالقسامة(٢). وإن الفهم المتبادر منه أن أبا قلابة قصد أن النبي ﷺ لم يقتل إلا بثبوت الأدلة في القضايا الثلاثة التي ذكرها، ومستند هذا الفهم نقطة البداية التي بدأ بها أبو قلابة حديثه، والتي تَوَجَّهَ فيها نقاشُه إلى أن القسامة لا تصلح طريقاً لحل خصومة القتل.

وقد سبق ابنُ المنير إلى هذا التفسير فقال:" لما اعتُرِضَ على أبي قلابة في إبطال القسامة بالحديث العام الذي دل على حصر القتل الشرعي في الثلاثة: قتل، أو كفر، أو زنى، بحديث العرنيين، أجاب أبو قلابة بأن العرنيين ثبت عليهم القتل والردة"(٣).

فأبو قلابة يُبطل القسامة بحديث «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث.. »، وهذه الأشياء الثلاثة لا تثبت إلا بالبينة، ولا مكان فيها للأيمان.

٤- ثم ذكر أبو قِلابة قصة العُرَنيين ومعاقبتهم، فوجَّه ابنُ حجر أن أبا قِلابة لم يوردها ليستدل على ترك القسامة، بل ليردَّ على مَنْ تمسك بها للقود بالقسامة، وهذا احتمال وارد.

وانطلاقاً من نقطة البدء التي قررها أبو قِلابة يمكننا أن نُوَجّه ذِكْرَ القصة بأن أبا قِلابة أراد أن يوضح للناس أن ما وقع في قصة العُرَنيين لا يشبه طريقة القسامة؛ لأنهم أقرُّوا بقتل الراعي، فثبت قتلهم بالبينات الشرعية.

٥ـــ ثم ذكر أبو قلابة قصة القسامة — ذكرها البخاري عنه مرسلة - وفيها سؤال النبي ﷺ لأهل القتيل عمن يظنون أنه قتله؟ قالوا: اليهود.. فسأل اليهودَ هل قتلتم الرجل؟ قالوا: لا، وهنا لم يطالبهم رسول الله بالحلف قسامة، بل تَوَجَّه إلى أهل القتيل يستشيرهم واليهود حاضرون معه: «أترضون نَفْلَ خمسين من اليهود ما قتلوه؟»، قالوا: لا، قال: « أفتستحقون الدية بأيمان خمسين منكم؟» قالوا: ما كنا لنحلف، فَوَدَاهُ من عنده.

---

(١)القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني. السنن. تحقيق: عدد من طلبة العلم بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. (الرياض: طبع دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هـ)، كتاب الديات، باب القسامة، ص٢٦٣٨، رقم ٢٦٧٨.

(٢) ابن حجر، فتح الباري: ج١٢، ص٢٥٣.

(٣) ابن المنيّر، المتواري على تراجم أبواب البخاري: ص٣٤٤.

وجَّه ابن حجر هذه الرواية فقال:" وإنما استدل (أبو قِلابة) على ترك القود بالقسامة بقصة القتيل عند اليهود فليس فيها للقود بالقسامة ذكر، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقود"[١].

والجواب عنه أن تفسير ابن حجر تحتمله القصة، وجملة «أفتستحقون الدية..؟ » واضحة في أن المقصود (الدية)، وتحتمل وجهاً آخر، وهو أن أبا قلابة أراد الإشارة إلى أنه لم تكن قسامة أصلاً؛ فالنبي ﷺ لم يوجه اليمين إلى المتهم، وإنما استشار أهل القتيل هل ترضون بأيمان اليهود؟ وليس من أحكام القسامة أن يُطلب رضا أهل القتيل لتوجيه اليمين للمتهم!

وفي قصة أبي قلابة أن النبي ﷺ سأل أهل القتيل «أفتستحقون الدية بأيمان خمسين منكم؟» قالوا: ما كنا لنحلف. وجوابهم هذا يوضح سبق معرفتهم بعدم جواز حلفهم، ثم إنه على فرض التسليم بأنه من باب التقرير وأن اليمين تُعطى أولاً للمتهم -كما في الرواية- ثم للمدعي فإن تحويل اليمين إلى المدعي لا معنى له، ولا فائدة فيه، فما دام المتهم قد مُكِّن من الحلف فإنه لن يرفض اليمين المُمَكن منها وهي سبيل نجاته؟

إن ورود عبارة « أفتستحقون.. » بهذه الصيغة الاستفهامية في كل الروايات التي ساقها البخاري في صحيحه، سواء المثبتة منها للقسامة أو النافية لها لَيَدُلُّ دلالة واضحة أن البخاري تعمّد رواية اللفظ بهذه الصيغة لِيُسْهِمَ ذلك في تعزيز أن النبي ﷺ لم يحكم في هذه الواقعة بالقسامة[٢]، وإنما أراد أن يَظْهَرَ رفضُ القسامة على لسان أهل القتيل بقناعة تامة، وهذا ما وقع حقاً؛ فلا هم رضوا أن يحلفوا، ولا هم رضوا بأيمان يهود[٣].

وخلاصة رأي ابن حجر في توجيه عمل البخاري أن رأي البخاري ينحصر في شيئين:

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: ج١٢، ص٢٥٣.

(٢) ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري. الاستذكار في مذاهب علماء الأمصار، تحقيق: سالم عطا وزميله. (بيروت: دار الكتب العلمية، طبعة١، ١٤٢١هــ) ج٨، ص١٩٧. قال: "وهذه قصة لم يحكم فيها رسول الله ﷺ بشيء؛ لإباء المدعين من الأيمان...".

(٣) وهذا دليل اعتمده كل من رفض القسامة، وبيَّنوا حكمة ذلك، وهي أن النبي ﷺ أراد أن يتلطّف بالأنصار وبغيرهم ليريهم كيف لا يلزم الحكم بها على أصول الإسلام، ولذلك قال لهم في رواية السياق الأول: « أتحلفون خمسين يميناً وتستحقون؟» قالوا: كيف نحلف ولم نشاهد؟ وقال لهم في السياق الثاني: « أفتستحقون الدية بأيمان خمسين منكم؟» قالوا: ما كنا لنحلف. فجاء جوابهم على وفق جواب كل مسلم يعلم أن اليمين لا يصح إيقاعها إلا على علم قاطع بالمحلوف عليه، وكونها أول قضية تعرض للنبي ﷺ فإنه تولى بذاته تخفيف آثارها على الطرفين، فدفع ديته من عنده، لا بوصفه مشرعاً، بل بوصفه رئيساً للدولة.

الأول: أنه يرى وجوب الدية بالقسامة، ولا يرى وجوب القصاص.

الثاني: أنه يرى أن يبدأ المُدَّعى عليهم بالحلف، وليس المدعي.

وتبين بعد النقاش: أن رأي البخاري لا يرى ثبوت القسامة أصلاً من خلال ما ساقه من نصوص حديثية وآثار عن العلماء، وأنه يرى أن رواية سعيد بن عبيد التي رواها في باب القسامة راجحة على رواية يحيى بن سعيد التي فرّقها على أبواب أربعة، ولم يشأ أن يسوق رواية واحدة منها في باب القسامة، والله أعلم.

المطلب الخامس: ضابط ترجيح الرواية التي تنفي القسامة عند البخاري:

اعتصم البخاري - كما يبدو - بالأصول الشرعية الثابتة بأدلة كثيرة[1] ـــ قرآنية وحديثية ـــ فأخذ بالرواية الموافقة لهذه الأصول، وأخرجها في الباب الأساسي للقسامة، وهي الرواية التي تطلب البينة من المدعين، وأعرض عن الرواية التي تخالف هذه الأصول؛ فأخرجها في أبواب ثانوية لا علاقة لها بالمعنى الأساسي للحديث؛ فأخرجها في أبواب الأدب والصلح والجزية والموادعة كما سبق بيانه، وكأنه يقول: إنَّ المعنى الثابت عندي في حديث القسامة هو ما وافق الأصول الشرعية، وأن القسامة غير ثابتة في الشرع؛ لمخالفتها للأصول، وإن الروايات التي تخالف هذا المعنى في الظاهر ينبغي تفسيرها وفق هذا المعنى.

المطلب السادس: حكم رواية يحيى بن سعيد المروية بطريق العرض:

إذا تكلمنا انطلاقاً مما سبق بيانه فيمكننا أن نقول قولاً متنوعاً بحسب ما يتوافق مع ما ذهب إليه الجمهور أو بحسب ما يخالفهم، فنقول على فرض تسليمنا بتفسير الجمهور: إن رواية يحيى بن سعيد المروية بطريق العرض معلولةٌ في جزء منها فقط، وهو (طلب القسم من المدعين)، والقِسْمُ المعلول من الرواية لا يعمل به البخاري وإن أخرجه في صحيحه، ووضع لنا مؤشراً واضحاً على علته، وهو أنه أعرض عن إخراجه في الباب الخاص به، وذكره بطريق العرض في أبواب ثانوية.

---

[1] قال ابن رشد مبيناً رأي البخاري ومستلهماً أصوله: " وقالت طائفة من العلماء لا يجوز الحكم بالقسامة، وعمدتهم أن القسامة مخالفة لأصول الشرع المجمع على صحتها، فمنها: أن الأصل في الشرع ألا يحلف أحد إلا على ما علم قطعاً أو شاهد حساً، والقسامة بخلافه، ولذلك روى البخاري عن أبي قلابة في عدم جواز الشهادة على الزنى والسرقة دون مشاهدة.. ومنها أن من الأصول أن الأيمان ليس لها تأثير في إشاطة الدماء، ومنها أن من الأصول أن «البينة على المدعي واليمين على من أنكر.. ». القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (الحفيد). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. (دمشق: دار الفكر) ج٢، ص٣٢٠-٣٢١. بتصرف.

ولكن ثمة رأي يرى أن تفسير جمهور الفقهاء لهذه الرواية بأنها تثبت القسامة غير سديد، ويمكن فهمها بوجه آخر بتوجيه السؤال الآتي:

لو كان مرادُ النبي ﷺ بقوله: « أتحلفون.. » تقريرَ القسامة لماذا رفض المدّعون قبول مبدأ القسامة؟ ولماذا رفضوا يمين المتهمين؟ ولماذا لم ينبههم رسول الله ﷺ لضرورة الالتزام بأحكام القسامة بعد أن رفعوا الدعوى إليه؟

لقد وجدنا أهل الدعوى لا يستسيغون القَسَمَ على شيء لم يشاهدوه! وفهموا عن النبي ﷺ أنه لا يدعوهم إلى الحلف، ولهذا قالوا: ما كنا لنحلف، وكيف نحلف؟ وغيرها من العبارات الواضحة أنهم لن يُقْدموا على هذا الفعل (الجاهلي) المعروف لديهم.

وسكت رسول الله ﷺ فلم يعقب على رفضهم القَسَمَ بشيء، مما يعني أنه أقرهم على تركهم الحلف، وأنه وصل إلى مبتغاه من كلامه.

لقد طرح قسم من العلماء أن المعنى في الحديث هو أن النبي ﷺ أراد أن يتلطف بهم ليبين لهم أن القسامة من بقايا الجاهلية[١]، ولا يمكننا أن نحكم بها في شريعتنا، ويؤيد هذا التفسير جواب أهل القتيل؛ فهو متفق مع هذا المعنى، غير أن الرواة لم تسق اللفظ على حقيقته، أي أن الرواية بالمعنى أثَّرَت في تغيير جزء من معنى الحديث فجاء موهماً إثبات القسامة، والأمر ليس كذلك.

هذا التفسير يتفق تماماً مع مجريات الواقعة، كرفض أهل القتيل قبول القسامة، واعتراضهم على أحكامها، وسكوته ﷺ عند سماعه مقولتهم، إضافة إلى نتيجة الحكم، وهو أنه ﷺ لم يحكم بها، وإنما تحمَّل دية هذا القتيل، وليس هذا من أحكام القسامة.

وبهذا نكون قد قدمنا تأويلاً شرعياً مقبولاً لنصوص حديثية ظهر منها التعارض مع أصول شرعية مجمع عليها، وهو مسلك معروف، وبناء على هذا التفسير يمكننا كذلك أن نتفهم إخراج البخاري لهذه الروايات في صحيحه؛ فهي لا تخالف السياق الذي ينفي القسامة، بل تتفق معه تماماً[٢]، ولذلك حرص البخاري على رواية ألفاظ الواقعة في كل الأبواب بهمزة الاستفهام« أتحلفون..» و« أفتستحقون.. ».

---

(١) ابن رشد القرطبي (الحفيد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ج٢، ص٣٢٠-٣٢١.

(٢) تجدر الإشارة إلى تفسير مقارب لهذا قدمه السَّرَخْسي هو أن معنى الرواية استنكار النبي ﷺ على المدعين أن يحلفوا أولاً وكأنه يقول لهم: كيف لكم أن تحلفوا اليمين وتستحقوا قاتلكم؟ «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟» ويُشَبِّهُه بقوله تعالى ﴿ أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق ربكم من أزواجكم﴾ وهذا التفسير يلتقي مع قول من ينفي القسامة، وبه يزول التعارض بين الروايات. والله أعلم. السَّرَخْسِي، محمد بن أحمد بن أبي سهل. المبسوط. (دار المعرفة: طبعة ٣، ١٣٩٨هـــ) ج٢٦، ص١٠٩.

المطلب السابع: طريقة البخاري في تخريج الرواية الثابتة والرواية المُعَلَّة:

بات واضحاً أن كلامنا محدود بوجود روايات حديثية متعارضة فيما بينها في قضية واحدة، وقسم منها يتعارض مع الأصول الشرعية، فإن البخاري يعتمد الرواية التي تتفق مع الأصول الشرعية، ويُعرض عن الروايات المخالفة للأصول الشرعية.

وطريقة البخاري في تخريج الرواية الثابتة أنه يرويها في بابها الأساسي، وأما الرواية (المعلولة) عنده فإنه لا يرويها في الباب الأساسي، وإنما يرويها في أبواب ثانوية أخرى مهما تعددت طرقها، وهذا ما سماه ابن المنير بطريق العرض.

ولكن باعتبار ما سبق تقديمه من تفسير يجمع بين الروايات فإنه يمكننا القول: إن البخاري أراد تمييز الرواية الصريحة في نفي القسامة في بابها الأساسي، لحسم الاحتمال المتلبس بالروايات المخالفة لها في الظاهر، بمعنى آخر فإن البخاري يرى توافقاً بين المعاني المروية بألفاظ مختلفة في قضية القسامة، وهذا يعني عدم وجود رواية معلولة في قضية القسامة في صحيحه، وهذا أثبت وأقوى، ويبقى علينا أن ندرك أن كلام الشراح الخاص بتضعيف البخاري للقسامة يخص الفهم لا الرواية.

المبحث الثاني: روايات القسامة المتعارضة في صحيح مسلم:

المطلب الأول: تخريج الروايات ومقارنة ألفاظها:

إن الإمام مسلم يروي ألفاظ الروايات في الواقعة الواحدة في مكان واحد، وفيما يأتي سرد لما رواه في باب القسامة بحسب ترتيبه مع الاختصار.

اسم المصنَّف	الكتاب	الباب	السياق
١-صحيح مسلم	القسامة والمحاربين	القسامة	إثبات القسامة
٢- صحيح مسلم	القسامة والمحاربين	القسامة	إثبات القسامة
٣- صحيح مسلم	القسامة والمحاربين	القسامة	إثبات القسامة
٤- صحيح مسلم	القسامة والمحاربين	القسامة	لم يسق لفظه (فيه نفي القسامة)
٥- صحيح مسلم	القسامة والمحاربين	القسامة	إثبات القسامة

نسخ أسانيد وألفاظ الروايات من الجامع الصحيح لمسلم:

٤٣٤٢- ثنا قتيبة ثنا ليث عن **يحيى** عن بُشير عن سهل..: خرج عبد الله بن سهل بن زيد، ومحيصة... فقال لهم: « أتحلفون خمسين يميناً فتستحقون صاحبكم؟» _ أو قاتلكم _ قالوا: وكيف نحلف و لم نشهد؟ قال: « فتبرئكم يهود بخمسين يميناً؟» قالوا: وكيف نقبل أيمان كفار؟ فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ أعطى عَقْلَه.

٤٣٤٣- ثنا القواريري ثنا حماد ثنا **يحيى** عن بُشير عن سهل.. فقال لهم: « يُقْسِمُ خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برُمَّتِهِ؟» قالوا: أمر لم نشهده كيف نحلف؟ قال: « فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم؟» قالوا: يا رسول الله! قوم كفار، فوداه رسول الله ﷺ من قِبَلِه.

٤٣٤٤- رواية بشر بن المفضل عن بُشير.. نحوه

٤٣٤٥- رواية سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفي عن بُشير نحو حديثهم.

٤٣٤٦- ثنا عبدالله ثنا سليمان عن **يحيى** عن بشير... فزعم بشير وهو يحدث عمن أدرك من أصحاب رسول الله ﷺ أنه قال: «تحلفون خمسين يميناً وتستحقون قاتلكم؟» قالوا: يا رسول الله! ما شهدنا ولا حضرنا، فزعم أنه قال: « فتبرئكم يهود بخمسين؟» فقالوا: يا رسول الله! كيف نقبل أيمان قوم كفار؟ فزعم بشير أن رسول الله ﷺ عَقَلَه من عنده.

٤٣٤٧- بنحو حديث الليث (أول رواية).

٤٣٤٨- ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي حدثنا سعيد بن عبيد ثنا بُشير بن يسار عن سهل بن أبي حَثْمة أنه أخبره أن نفراً منهم انطلقوا إلى خيبر فوجدوا أحدهم قتيلاً. وساق الحديث، قال فيه: فكره رسول الله ﷺ أن يُبطل دمه، فوداه مائة من إبل الصدقة.

٤٣٤٩- حدثني إسحق نا بشر بن عمر قال: سمعت مالك بن أنس يقول: حدثني أبو ليلى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حَثْمة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه... فقال رسول الله ﷺ:«إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يأذنوا بحرب؟» فكتب رسول الله إليهم في ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ:«أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟» قالوا: لا، قال: « فتحلف لكم يهود؟»...

المطلب الثاني: شجرة طرق حديث القسامة في صحيح مسلم:



المطلب الثالث: بيان وجه التعارض بين الروايات في صحيح مسلم:

اعتنى مسلم -كما صرح النووي - بذكر الاختلاف بين ألفاظ الرواة في واقعة القسامة؛ فساق في مفتتح باب القسامة الروايات التي يُثبت ظاهرُها القسامةَ، وهذا هو السياق الأول، ثم ذكر بعدها سند السياق الثاني النافي للقسامة (المطالب بالبينة) ولم يذكر لفظه إشارة منه إلى أنه لا يوافق على مضمونه؛ لمعارضته للسياق الأول[١]، والسياقان مرويان عن بُشير بن يسار، والاختلاف واقع بين تلميذيه (يحيى ــ سعيد بن عبيد).

وقد أوضح مسلم في كتابه التمييز أن رواية السياق الثاني غلط ووهم، وأن الصواب ما رواه يحيى بن سعيد وغيره، من إقرار القسامة[٢].

المطلب الرابع: مذهب مسلم في القسامة:

يرى مسلم أنَّ النبي ﷺ حكم بالقسامة في واقعتنا محل البحث، وقد صرح بذلك في كتاب التمييز[٣]، وإنَّ تقديمَ رواية يحيى بن سعيد في صحيحه وجَعْلِها من الروايات الأصول لَيَدُلُّ على مذهب مسلم أنه يُقِرُّ القسامة.

المطلب الخامس: منهج مسلم في قبول الرواية المعتمدة عنده في القسامة:

يظهر أن مسلماً اعتمد على ترجيح الرواية التي كَثُر ناقلوها على الرواية المخالفة لها في المعنى ولم يَكْثُرْ ناقلوها، فرواية يحيى رواها عنه مسلم عن سبعة من الرواة، وأما الرواية المخالفة فرواها عنه براو واحد فقط، وقد بيَّن مسلم سبب ترجيحه فقال: "قد ذكرنا جملة من أخبار أهل القسامة في الدم عن رسول الله ﷺ وكلها مذكور فيها سؤال النبي إياهم قسامة خمسين يميناً.. وتواطؤ هذه الأخبار بخلاف رواية سعيد يقضي على سعيد بالغلط والوهم في خبر القسامة".

أما معارضة رواية يحيى لأصول الشريعة فيبدو أن مسلماً لم يلتفت إليها، والتفت إلى منهج المحدثين في الترجيح بالكثرة عند التعارض بين الروايات، ويكون الإمام مسلم مع من يرى أن القسامة أصل ثابت لوحده.

المطلب السادس: طريقة مسلم في بيان ترجيحه لرواية يحيى بن سعيد:

(١) قال البيهقي:" وإنما لم يسق متنه لمخالفته رواية يحيى بن سعيد". معرفة السنن والآثار للبيهقي: ج١٢، ص١٧٥.

(٢) مسلم بن الحجاج، التمييز: ص ١٩٢.

(٣) مسلم بن الحجاج، التمييز: ص ١٩٢. وأخرج مسلم في صحيحه رواية في آخر باب القسامة عن رجال من الأنصار أن النبي ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية! رقم ٤٣٥٠.

١ــ لقد قدّم مسلم الروايات التي تثبت القسامة فرواها في الأصول، وأخَّر الرواية التي تنفي القسامة فجعلها في مؤخر الروايات.

٢ ــ لم يسق مسلم لفظ الرواية المعلولة عنده؛ لأنه يراها من غلط ووهم سعيد بن عبيد، قال بعد أن ساق السند:" وساق الحديث..".

لا يرى الإمام مسلم أن الجمع بين الروايات المختلفة وارد في هذه القضية، ولذلك يمكننا أن نقول إنه لجأ إلى الترجيح في قضية القسامة؛ فرواية يحيى بن سعيد راجحة رواها في الأصول، ورواية سعيد بن عبيد مرجوحة رواها في الآخر، وهذا يعني أن مسلماً يرى أن الرواية إذا ثبتت بكثرة الطرق وكان في مقابلها ما يخالفها بطريق واحد فقط فلا قيمة عنده لهذه المخالفة ولو كانت موافقة لأصول الشريعة، في حين إنه يعتمد الوارد بكثرة الطرق ولو كانت – ظاهراً – مخالفة لأصول الشريعة، ويَعُدُّها حينئذ أصلاً مستقلاً جاءت السنة بتقريره.

المبحث الثالث: الموازنة بين المنهجين والطريقتين:

لدينا منهجان مختلفان في قبول الرواية المعتمدة في القسامة، وهي قضية واحدة، مَخْرَجُها واحد، اختلفت ألفاظ رواياتها، واختلف معها منهج الإمامين البخاري ومسلم في التعامل مع هذا الاختلاف.

إن منهج مسلم يمثل منهج مدرسة أكثر أهل الحديث، بينما يمثل منهج البخاري أهل الرأي في هذه المدرسة، ويرى الباحث أن منهج البخاري في هذه القضية أكثر دقة؛ نظراً للاختلاف الوارد في قضية القسامة، ويمكن أن يكون النظر متفقاً بينهما لو جاءت الروايات متفقة.

قال النَّسائي معقباً على رواية سعيد بن عبيد: "لا نعلم أن أحداً تابع سعيدَ بن عبيد الطائي على لفظ هذا الحديث عن بُشير بن يسار، وسعيد بن عبيد ثقة، وحديثه أولى بالصواب عندنا، والله أعلم[1].

إن الاختلاف الفقهي الناشئ عن اختلاف الرواة في نقل هذه القضية اختلاف كبير، وقد وقع الخلاف في كل جزئية من جزئيات القسامة؛ فالمُدَّعون هم أول من يُقسم، وعند آخرين المدعى عليهم هم أول من يقسم. وحُكْمُ القسامة عند قوم القصاص، وحكمها عند آخرين الدية فقط، ولا أرى أن القضاء بالقسامة يحتمل هذا الاضطراب. وعندما نجد أن من الروايات المختلفة ما يوافق أصول الشريعة، فما الذي يحوجنا إلى قبول الروايات المخالفة لهذه الأصول؟

---

(١) النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان. السنن الكبرى. تحقيق: حسن شلبي. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هــ/٢٠٠١م). ج٦، ص٣٢٣، برقم ٦٨٩٥.

الحل الصحيح في هذه الحال: أن نعتمد الموافق لأصول الشريعة، ونؤول المخالف إن أمكن ذلك، وقد أمكننا ذلك فأولنا الروايات المخالفة في ظاهرها ووافق معناها أصولَ الشريعة، وهذا هو جوهر عمل البخاري في صحيحه. والله أعلم.

وأما الطريقة التي اتبعها البخاري في عرض رأيه، والتي سماها الشراح المتقدمون (طريق العرض)، فيمكننا القول إن طريقة البخاري طريقة مبتكرة، أشار إليها الشرّاح المتقدمون، ولم تحظ بعناية المتأخرين، وقِوام هذه الطريقة أن يتم عرض الروايات التي لا يوافق عليها في أبواب ثانوية عرضاً فقط لا استنباط فيه فيما يخص المعنى الأصلي، ويقابلها الطريقة المعتمدة، ويتم فيها تخريج الرواية في بابها الرئيس، فكل رواية تُعتمد لفظاً ومعنى إذا كانت في بابها الرئيس، وكل رواية تعارضها تُروى خارج الباب الرئيس فليست بمعتمدة في معناها.

وعليه فينبغي لمن يريد تخريج الأحاديث في الجامع الصحيح للبخاري أن يحصر أماكن وجود رواياته، وأن ينظر في معناها، فإن وجدها متوافقة فلا حرج عليه أن يعزوها إلى أي مكان فيه، وإن وجدها متعارضة فليس من حقه أن يعزو وجودها إلى الأبواب الثانوية، بل عليه أن يعزوها إلى الباب الرئيس فقط؛ لأنه هو المعتمد عند البخاري. والله أعلم.

وأما منهج الإمام مسلم فهو منهج حديثي قِوامه كثرة الروايات وقلتها مع صحة أسانيد الواقعة المروية، وهذا ينفع عند اتفاق الروايات في الواقعة الواحدة، أما في حال اختلافها فيما بينها، واختلاف قسم منها مع أصول الشريعة فلا بد من الاعتماد على مرجح خارجي.

وأما طريقة الإمام مسلم في تقديم الرواية المعتمدة عنده وتأخير الرواية المُعَلَّة؛ فمشهورة عند أهل الحديث، وطريقة الإمام مسلم واضحة جلية هنا، يسلكها في صحيحه مع كل الروايات المختلفة عنده.

الخاتمة:

بعد عرض منهج الإمامين البخاري ومسلم في قبول الروايات المختلفة في الواقعة الواحدة وتخريجها نخلص إلى ما يأتي:

١) تعامل الإمامان البخاري ومسلم مع روايات القسامة المتعارضة باجتهادهما، وقد اختلفا من حيث النتيجة، وهذا يدعونا إلى الرأفةِ بأنفسنا وتقبّلِ بعضنا للآخر عند الاختلاف في قضايانا الاجتهادية، وخاصة الحديثية منها.

٢) إن من أسباب تقدُّم الإمام البخاري في عمله الاجتهادي براعته في محاكمة المتون الحديثية وعرضها على أصول الشريعة، وهذا عاصم مهم جداً في التعامل مع الأخبار المنقولة بروايات متعارضة، وانطلاقاً من هذا المنهج رفض البخاري القسامة، وتمسك الإمام مسلم بظاهرية منهج المحدثين بترجيح الروايات الأكثر وروداً منها.

٣) لا يكفي وجود الحديث في الجامع الصحيح للقول: إن البخاري أخرجه، وإن مذهبه يوافق هذا الحديث أو ذاك، بل علينا أن نتبيّن: هل يوجد اتفاق أو اختلاف بين الروايات المخرّجة، وفي حال الاختلاف كيف أخرجه، هل أخرجه في بابه الأساسي أو في باب ثانوي، ويقال في حق صحيح مسلم مثل ذلك؛ إذ إنه يعتمد تقديم الرواية الراجحة وتأخير المرجوحة في كل باب حال الاختلاف.

وهاتان النتيجتان الأخيرتان جديرتان بالاهتمام والعناية من الباحثين، ويجدر الاهتمام كذلك ببقية الأمثلة في الصحيحين كي تكتمل معالم هذا المنهج عند هذين الإمامين في وقت لا يزال الصحيحان يتعرضان لشبهات غير مُنصفة.

هذا جهد المقلّ، جاء بعد أن مهّد المتقدمون له بمقدمات مهمة، لم يكن البحث ليكتمل لولاها، فإن أثمر فبها ونعمت، وإن كانت الأخرى فحسبي أني بذلت جهدي، والله الهادي إلى أقوم سبيل.

المصادر والمراجع:

١) الإسكندراني، ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن المنيِّر. **المتواري على تراجم أبواب البخاري**. تحقيق: صلاح مقبول أحمد. الكويت: مكتبة المعلا.

٢) البابرتي، محمد بن محمود. **العناية شرح الهداية**. دار الفكر.

٣) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه**. تحقيق: عدد من طلبة العلم بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. الرياض: طبع دار السلام للنشر والتوزيع. ط٣. ١٤٢١هـ.

٤) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. **معرفة السنن والآثار**. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. دمشق: نشر دار قتيبة. ط١. ١٤١٢هـ.

٥) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٣. ١٤٠٥هـ.

٦) السَّرَخْسِي، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل. **المبسوط**. دار المعرفة. طبعة ٣. ١٣٩٨هـ.

٧) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن قدامة بن حنبل. **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل**. دار إحياء التراث العربي.

٨) الصفدي، خليل بن أيبك. **الوافي بالوفيات**. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخرون. بيروت: طبعة دار إحياء التراث. ١٤٢٠هـ.

٩) العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون. مصر: دار الريان للتراث. ط١. ١٤٠٧هـ.

١٠) العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر. **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**. تحقيق: مجموعة من الباحثين، تنسيق: د.سعيد بن ناصر الشَّثري. (دار العاصمة، ودار الغيث، ط١. ١٤٢٠هـ.

١١) القرطبي، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال. **شرح صحيح البخاري**. تحقيق: ياسر إبراهيم. الرياض: مكتبة الرشد. ط٢. ١٤٢٣هـ.

١٢) القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري. **الاستذكار في مذاهب علماء الأمصار**. تحقيق: سالم عطا وزميله. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢١هـ.

١٣) القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري. **جامع بيان العلم وفضله**. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. السعودية: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤١٤هـ.

١٤) القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (الحفيد). **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**. دمشق: دار الفكر.

١٥) القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني. **السنن**. تحقيق: عدد من طلبة العلم بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. الرياض: طبع دار السلام للنشر والتوزيع. ط٣. ١٤٢١هـ.

١٦) المقدسي، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة. **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**. بيروت: دار الفكر. ط١. ١٤٠٥هـ.

١٧) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان. **السنن الصغرى**. تحقيق: عدد من طلبة العلم بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. الرياض: طبع دار السلام للنشر والتوزيع. ط٣. ١٤٢١هـ.

١٨) النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. مصر: دار الريان للتراث. ١٣٩٢هـ.

١٩) النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري. **التمييز**. تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي. السعودية: مكتبة الكوثر. ط٣. ١٤١٠هـ.

٢٠) النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري. **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله**. تحقيق: عدد من طلبة العلم بإشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ. الرياض: طبع دار السلام للنشر والتوزيع. ط٣. ١٤٢١هـ.

٢١) الهيتمي، أحمد بن محمد بن حجر. **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**. دار إحياء التراث العربي.

٢٢) اليعمري، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**. تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة: طبعة دار التراث.

مناهج العلماء في تأليف الكتب
في أحاديث الأحكام

١) منهج ابن شَدَّاد في كتابه "دلائل الأحكام":

للدكتورة بسمة بنت محمد علي بن عمر عباس.

٢) منهج الإمام بن دقيق العِيْد في كتابَيْه: "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" و"الإلمام بأحاديث الأحكام":

للدكتور محمد بن أحمد بن شعيلان البريكي.

منهج ابن شَدَّاد في كتابه "دلائل الأحكام"

د. بسمة بنت محمد علي بن عمر عباس
أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية،
جامعة طيبة (فرع ينبع) المملكة العربية السعودية.
bs-a-2009@hotmail.com

ملخَّص البحث

إنَّ للسنة النبوية مكانة عظيمة في حياة الأمة الإسلامية؛ فهي الأصل المعتمد بعد كتاب الله عز وجل بإجماع أهل العلم قاطبة، وهي حجة قائمة مستقلة على جميع الأمة، ومن رحمة الله أن هيّأ لهذه الأمة من يقوم بخدمة السنة النبوية بالتصنيف في شتى العلوم المتعلقة بها. وسيقوم هذا البحث بدراسة منهج أحد أهم الكتب المصنفة في علم أحاديث الأحكام، الذي هو أحد أهم العلوم المتفرعة عن السنة النبوية، وهو "كتاب دلائل الأحكام" لأبي المحاسن يوسف بن رافع بهاء الدين ابن شداد الأسدي (ت٦٣٢ه) رحمه الله، إذ يعد الكتاب الثاني من الكتب المصنفة في هذا العلم بعد كتاب "شرح السنة" لأبي محمد الحسين بن الفراء البغوي (ت٥١٦ه)، وهو مع أهميته التاريخية وقيمته النوعية وجلالة مؤلفه لم أقف على من خصه ببحث مستقل يسلط لنا الضوء على منهجه؛ فعزمت على ذلك مستعينة بالله عز وجل، معتمدة فيه على المنهج التحليلي.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الدلائل. الأحكام. الحديث. ابن شداد.

المقدمة:

الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً و لم يكن له شريكٌ في الملك وما كان معه من إله، الذي لا إله إلا هو، فلا خالق غيره ولا رب سواه، الذي يعلم ما كان وما هو كائنٌ وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، من توكل عليه كفاه، ومن اعتصم به نجاه، وأشهد أن سيدنا وحبيبنا ومعلمنا وقدوتنا محمداً رسول الله، قائد الغر المحجلين، وصاحب المقام المحمود، اللهم صلِّ وسلِّم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

فهذا بحث مختصر عرضت فيه منهج العلامة "أبي المحاسن يوسف بن رافع بهاء الدين ابن شداد" في كتابه "دلائل الأحكام"، وقد حرصت أشد الحرص على تتبع منهج ابن شداد قدر المستطاع، مع الحرص على ربط الكلام بالمثال، كما تتبعت أيضا بعض الكتب والرسائل العلمية التي دارت حوله، وأشرت إليها أثناء البحث.

هيكل البحث:

وقد جاء البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس؛ على النحو الآتي:

الملخص

المقدمة.

المبحث الأول: ابن شداد، وكتابه "دلائل الأحكام":

المطلب الأول: الترجمة لابن شداد.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه دلائل الأحكام.

المبحث الثاني: منهج ابن شداد في كتابه "دلائل الأحكام".

المطلب الأول: منهجه في إيراد الأحاديث، والحكم عليها.

المطلب الثاني: منهجه في الحكم على الرجال.

المطلب الثالث: منهجه في بيان الغريب.

المطلب الرابع: منهجه في إيراد الأحكام، ومناقشة المخالفين.

المطلب الخامس: منهجه في ذكر الفوائد.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس و المراجع.

المبحث الأول: ابن شداد، وكتابه "دلائل الأحكام":

المطلب الأول: الترجمة لابن شداد:

والكلام عليه في مقاصد:

المقصد الأول: اسمه، ونسبه:

يوسفُ بْن رافع بْن تميم بْن عُتبة بْن مُحَمَّد بْن عَتَّاب، الشيخ العلامة القاضي، بهاءُ الدّين أَبُو المحاسِن وأَبُو العِزِّ، الأَسَدِيّ، الحلبيُّ الأصلِ والدار، المَوْصِليّ المولد والمَنْشَأ، الفقيه الشّافعيّ، المقرئ، المحدث، المؤرخ، المعروف بابن شداد؛ وهو جده لأمه.

توفي أبوه وهو صغير السن، فنشأ عند أخواله بني شداد، وكان شداد جده لأمه - كما تقدم آنفا-، وكان القاضي بهاء الدين أولا يكنى أَبَا الْعِزّ، ثم غير كنيته وجعلها أبا المحاسن[1].

المقصد الثاني: مولده ووفاته:

ولد بالموصل فِي شهر رمضان سنة تسع وثلاثين وخمسمائة (٥٥٣٩)، وتوفي في صفر سنة اثنتين وثلاثين وستمائة بحلب (٥٦٣٢)، وله ثلاث وتسعون سنة[2].

المقصد الثالث: جَمْهَرَةُ شيوخه:

تلقى ابن شداد - رحمه الله- علومه عن جلة من كبار العلماء في عصره، نوردهم كما ذكرهم تلميذه ابن خلكان نقلا عنه:

١- الإمام، شيخ الموصل، المقرىء النحوي، أبو بكر، يحيى بن سعدون بن تمام، الأزدي القرطبي (ت٥٥٦٧)[3].

---

[1] الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز."تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. ": تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف. (دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م). (ج١٤/ص٩٥).
الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز."سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). (ج١٦/ص٢٧٥).
الصفدي. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. "الوافي بالوفيات" . تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م). (ج٢٩/ص٨٦).

[2] ابن خلكان. أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: إحسان عباس. (دار صادر – بيروت، الجزء ٦ - الطبعة: ٠، ١٩٠٠، والجزء: ٧ - الطبعة: ١، ١٩٩٤). (ج٦/ص١٧١).
تاريخ الإسلام (ج١٤/ص٩٥).

[3] الخطيب البغدادي. أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. "تاريخ بغداد". تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. (دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). (ج٥/ص٣٨١).
وفيات الأعيان (ج٦/ص١٧١)، تاريخ الإسلام (ج١٢/ص٣٨٤).

٢- الشيخ القاضي، المحدث، الفقيه الشافعي، أبو البركات عبد الله بن الخضر بن الحسين، المعروف بابن الشيرجي (ت٥٧٤ه)[1].

٤- الشيخ الإمام، العالم، الفقيه، المحدث، مسند العصر، خطيب الموصل، مجد الدين أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر الطوسي (ت٥٧٨ه)[2].

٥- القاضي، المحدث، الفقيه الشافعي، فخر الدين أبو الرضا سَعِيد بْن عَبْد اللَّه بْن القاسم بْن المظفر بْن الشهرزوري (ت٥٧٦ه)[3].

٦- الإمام العلامة، الحافظ المحدث، الفقيه، النحوي، أبو محمد، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي، الصِّنْهَاجِيُّ الأَشِيْرِيُّ (ت٥٦١ه)[4].

٧- الحافظ سراج الدين أبو بكر محمد بن علي بن ياسر، أبو بكر، الأندلسي الجياني (ت٥٦٦ه)[5].

ثم ختم ابن شداد - رحمه الله - كلامه بقوله: " فهذه أسماء من حضر في خاطري، وقد سمعت من جماعة لم يحضرني روايتهم عند جمع هذا الكتاب؛ كشهدة الكاتبة في بغداد، وأبي المغيث في الحربية، والشيخ رضي الدين القزويني المدرس بالنظامية، وجماعة شذت عني طرقهم، فلم أذكرهم، إذ كان في هؤلاء غنية".

---

[1] وفيات الأعيان (ج٧/ص٨٥)، تاريخ الإسلام (ج١٢/ص٥٤٠).
السبكي. عبدالوهاب بن تقي الدين."طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبدالفتاح محمد الحلو. (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ). (ج٧/ص١٢٣).

[2] تاريخ بغداد (ج١٥/ص٢١١)، وفيات الأعيان (ج٧/ص٨٥)، سير أعلام النبلاء (ج١٥/ص٣١١).

[3] تاريخ بغداد (ج١٥/ص١٩٢)، تاريخ الإسلام (ج١٢/ص٥٨٣).
تقي الدين. أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي. ابن قاضي شهبة. "طبقات الشافعية". تحقيق: د. الحافظ عبدالعليم خان. (عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه). (ج٧/ص٩٢).

[4] ابن نقطة. محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع. أبو بكر، معين الدين. "إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)". تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي. (جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ه). (ج١/ص١٩٣).
سير أعلام النبلاء (ج١٥/ص١٩٥)، الوافي بالوفيات (ج١٧/ص٢٨٩).

[5] ابن عساكر. علي بن الحسن بن هبة الله,أبو القاسم. "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع , ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م). (ج٥٤/ص٣٩٩).
إكمال الإكمال (ج٢/ص١٩٦).
الحسني. محمد بن أحمد بن علي، المكي. "ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد". تحقيق: كمال يوسف الحوت. (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).(ج١/ص١٩٢).

فهؤلاء أبرز شيوخه الذين كان لهم أكبر الأثر في معارفه.

المقصد الرابع: جَمْهَرَةُ تلاميذه:

تصدى أبو المحاسن –رحمه الله– للتدريس وإفادة الطلبة بعلمه، فحدث بمصر، ودمشق، وحلب، فعظم أثره وكثر تلاميذه، قال ابن خلكان: " وكانت حلب في ذلك الزمان قليلة المدارس، وليس بها من العلماء إلا نفر يسير، فاعتنى أبو المحاسن المذكور بترتيب أمورها وجمع الفقهاء بها، وعمّرت في أيامه المدارس الكثيرة"[(١)]. ومن أشهر تلاميذه:

١- الْمُقْرِئ الْحَنَفِيّ، مُحَمَّد بن الْحسن بن مُحَمَّد بن يُوسُف، جمال الدين، أَبُو عبد الله، الفاسي المغربي مصنف"شرح الشاطبية " (ت٦٥٦ه)[(٢)].

٢- الإمام العلامة، الحافظ، المحقق، شيخ الإسلام، زكي الدين، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبدالله بن سلامة بن سعد، المنذري (ت٦٥٦ه)[(٣)].

٣- العلامة، الْمُحدث، المؤرخ، الأديب، الْكَاتِب، الْفَقِيه الْحَنَفِيّ، كمال الدين، أبو القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة، الْعَقِيلِيُّ الْحَلَبِيُّ، ابن العديم، صاحب مصنف"بغية الطلب في تاريخ حلب" (ت٦٦٠هـ)[(٤)].

٤- الإمام، العلّامةُ، ذو الفُنُون، المقرئ، النَّحْويّ، الفقيه الشافعي، شهابُ الدّين، أبو القاسم، أبو شامة عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، المقدسي (ت٦٦٥ هـ)[(٥)].

---

(١) وفيات الأعيان (ج٧/ص٨٤).

(٢) الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار". (دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م). (ج١/ص٣٥٩).
الوافي بالوفيات (ج٢/ص٢٦١).
القرشي. عبد القادر بن محمد بن نصر الله."الجواهر المضية في طبقات الحنفية". (الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي). (ج٢/ص٤٥).
تاريخ الإسلام (ج١٤/ص٨٣٩).

(٣) الذهبي. لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "تذكرة الحفاظ". (دار الكتب العلمية بيروت-لبنان). (ج٤/ص١٥٣).
فوات الوفيات (ج٢/ص٣٦٦)، طبقات الشافعية الكبرى (ج٨/ص٢٥٩).

(٤) الحموي. ياقوت بن عبد الله الرومي. "معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب". تحقيق: إحسان عباس. (دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م). (ج٥/ص٢٠٦٨).
إكمال الإكمال (ج٢/ص٣٥)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ج١/ص٣٨٦).

(٥) تاريخ الإسلام (ج١٥/ص١١٤)، معرفة القراء الكبار على الطبقات (ج١/ص٣٦١)، طبقات الشافعية الكبرى (ج٨/ص١٦٥).

٥- الشيخ الإمام، المقرئ، الصالح، المحدث، مسند العصر، شهاب الدين، أبو المعالي، أحمد بن إسحاق بن محمد بن المؤيد بن علي، الشيخ، الزاهد، شهاب الدين، أبو المعالي، الهمذاني الأَبَرْقُوهِيّ (ت٧٠١ه)[1].

٦- المحدث، الأديب، الفقيه الشافعي، شهاب الدين، أبو المحامد وأبو الطاهر وأبو العرب، إسماعيل بن حامد بن أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي المرجا، الموصلي القُوْصِيُّ (ت٦٥٣ه)[2].

٧- الحافظ، المحدّث، جمال الدين، أبو حامد، ابن الشيخ علم الدين، مُحَمَّد بْن عليّ بْن محمود بْن أَحْمَد، ابن الصّابونيّ، المحموديّ، شيخ دار الحديث النّوريّة (ت٦٨٠ هـ)[3].

المقصد الخامس: مناصبه التي تولاها:

تفقه ابن شداد - رحمه الله -، وبرع، وتفنن في العلوم، وصنف، وحدث، وبرز في مذهب الشافعي، ورأس، وساد، وتولى القضاء، والوزارة والمشاورة، حتى قصده الطلبة، واشتغلوا عليه للعلم، وحصل الانتفاع بصحبته، ومن هذه المناصب:

١- التدريس:

حدَّث بمصر، ودمشق، وحلب، وأتقن الْقِرَاءَات فقَرَأَ عليه خلق، قال ابن خلكان: ".. انحدر إلى بغداد بعد التأهل التام، ونزل بالمدرسة النظامية، وترتب فيها معيداً بعد وصوله إليها بقليل، وأقام معيداً نحو أربع سنين، ثم أصعد إلى الموصل في سنة تسع وستين، فترتب مدرساً في المدرسة التي أنشأها القاضي كمال الدين أبو الفضل محمد بن الشهرزوري، ولازم الاشتغال، وانتفع به جماعة"[4].

---

[1] الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "معجم الشيوخ الكبير ". تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة. (مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م). (ج١/ص٣٧).

الصفدي. صلاح الدين خليل بن أيبك "أعيان العصر وأعوان النصر". تحقيق: د. علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك.(دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م). (ج١/ص١٧١).

الوافي بالوفيات (ج٦/ص١٥١).

[2] ابن نقطة. محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر. معين الدين. "إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)". تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي. (جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ه). (ج٤/ص١٦٣١).

تاريخ الإسلام (ج١٤/ص٧٣٩)، الوافي بالوفيات (ج٩/ص٦٥).

[3] تاريخ الإسلام (ج١٥/ص٤٠١)، الوافي بالوفيات (ج٤/ص١٣٤)، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (ج١/ص١٨٩).

[4] وفيات الأعيان (ج٧/ص٨٥)، معرفة القراء الكبار على الطبقات (ج١/ص٣٣٤).

وفي سنة إحدى وستمائة عمر مدرسة، ثم عمر في جوارها داراً للحديث النبوي، فكثرت المدارس أيام ولايته على حلب، ولما صارت حلب على هذه الصورة قصدها الفقهاء من البلاد وحصل بها الاشتغال والاستفادة، وكثر الجمع بها، وعظم شأن الفقهاء في زمانه لعظم قدره، وارتفاع منزلته[(١)].

٢- القضاء:

اتصل بخدمة السلطان صلاح الدين الأيوبي في مستهل جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة، ثم ولاه قضاء العسكر مع قضاء بيت المقدس، ثم اتصل بخدمة الملك الظاهر غياث الدين بن صلاح الدين، فولاه قضاء حلب وأوقافها إلى أن مات.

٣ - الوزارة والمشاورة:

حل بهاء الدين عند الملك الظاهر في رتبة الوزارة والمشاورة؛ إلى عهد الملك العزيز أبي المظفر محمد بن الملك الظاهر بن السلطان صلاح الدين، واستمر على ذلك إلى أول سنة تسع وعشرين أو أواخر سنة ثمان وعشرين وستمائة، حينما استقل الملك العزيز بنفسه ورفعوا عنه الحجر، يقول ابن خلكان: "وكان القاضي أبو المحاسن المذكور بيده حل الأمور وعقدها، لم يكن لأحد معه في الدولة كلام، وكان سلطانها الملك العزيز أبو المظفر محمد بن الملك الظاهر بن السلطان صلاح الدين، وهو صغير السن، تحت حجر الطواشي شهاب الدين أبي سعيد طغرل، وهو أتابكه ومتولي تدبير الدولة، بإشارة القاضي أبي المحاسن، لا يخرج عنهما شيء من الأمور"[(٢)].

المقصد السادس: مذهبه الفرعي، وتأثيره في كتابه:

العلامة ابن شداد – رحمه الله – مجتهد متبع الدليل، تفقّه في بداية حياته على المذهب الشافعي، ومما يدل على ذلك ذكره في تراجم الفقهاء الشافعية، ولم نجد له ترجمة في كتب تراجم المذاهب الأخرى، وقد نص على كونه شافعياً، تلميذه ابن خلكان، وابن كثير، والذهبي، وغيرهم. ومما يدل على ذلك أيضاً عنايته كثيراً بفقه الإمام الشافعي وأصحابه وذكره لأقوالهم غالباً عند عرضه للخلاف في المسائل الفقهية.

---

(١) وفيات الأعيان (ج٧/ص٩٠)، سير أعلام النبلاء (ج٢٢/ص٣٨٤).

ابن كثير. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. أبو الفداء. "طبقات الشافعيين". تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. (مكتبة الثقافة الدينية, ١٤١٣ هـ– ١٩٩٣م). (ج١/ص٨٤٨).

(٢) وفيات الأعيان (ج٧/ص٩٩)، طبقات الشافعية الكبرى (ج٨/ص٣٦١).

المقصد السابع: مصادره، وطريقته في الاستفادة منها:

تنوعت مصادر ابن شداد في "دلائل الأحكام"، فهي في فنون متعددة، تأتي في مقدمتها المصادر الحديثية بما فيها الكتب الستة، إضافة إلى معاجم اللغة، وكتب التراجم والتواريخ، وبعض المصنفات الفقهية، وإليك بعضًا من هذه المصادر: -

"الموطأ للإمام مالك"، و"مسند الإمام أحمد بن حنبل"، و"الكتب الستة"، و"تاريخ البخاري"، و"شرح السنن للبغوي"، و"معالم السنن للخطابي"، و"الأم للشافعي"، و"المسند" له أيضا، و"الكنى لابن مندة"، و"تهذيب اللغة للأزهري"، و"غريب الحديث للخطابي"، و"غريب الحديث للهروي"، و"الصحاح للجوهري"، وغيرها.

وأما طريقته في الاستفادة من هذه الكتب، فعن طريق العزو إليها، وغالبًا ما ينسبها إلى مؤلفيها، وأحيانًا يعزو إلى الكتاب دون ذكر مؤلفه، وأحيانًا يذكر المؤلف دون ذكر الكتاب.

المقصد الثامن: مصنفاته:

خلف بهاء الدين مصنفات عديدة، ومن أشهرها:

١) كتاب "ملجأ الحكام عند التباس الأحكام"، وكتاب "دلائل الأحكام"، وكتاب "الموجز الباهر في الفقه".

٢) وكتاب "النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية في سيرة السلطان صلاح الدين الأيوبي"، وكتاب "فضائل الجهاد".

٣) وكتاب "الأعلاق الخطيرة في تاريخ الشام والجزيرة"، وكتاب "العصا"، وكتاب" أسماء الرجال الذين في المهذب للشيرازي"[(١)].

المقصد التاسع: ثناء العلماء عليه:

قال عمر ابن الحاجب -: "ثقة، حجة، عارفا بأمور الدين، اشتهر اسمه، وسار ذكره. وكان ذا صلاح وعبادة. وكان في زمانه كالقاضي أبي يوسف في زمانه. دبر أمور المُلك بحلب، واجتمعت الألْسنُ عَلَى مدحِه".

[(١)] وفيات الأعيان (ج٧/ص١٠٠).

الزركلي. خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس. "الأعلام". (دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م). (ج٨/ص٢٣٠).

كحالة. لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني."معجم المؤلفين". (مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت). (ج١٣/ص٢٩٩).

وقال تاج الدين السبكي: " وكان إماما فاضلا ثقة، عارفا بالدين والدنيا، رئيسا مشارا إليه، متعبدا متزهدا، نافذ الكلمة، وكان يشبه بالقاضي أبي يوسف في زمانه، دبر أمور الملك بحلب، واجتمعت الألسُن على مدحه والقلوب على حبه لمكارمه وأفضاله ونفعه الطلبة في العلم والدنيا"[١].

وقال ابن شهبة: " قصده الطّلبَة للدّين وَالدُّنْيَا، وَعظم شَأْن الْفُقَهَاء فِي زَمَانه لعظم قدره وارتفاع مَنْزِلَته"[٢].

وقال تلميذه ابن خلكان: " وكان حسن المحاضرة، جميل المذاكرة، والأدب غالب عليه"[٣].

المطلب الثاني: التعريف بكتابه"دلائل الأحكام":

أولاً: سبب تأليفه للكتاب:

لقد بين ابن شداد – رحمه الله – في مقدمته سبب تأليفه للكتاب والغاية من تصنيفه، فقال: "فإنه لما رأيت الأحاديث عن النبي ﷺ هي أدلة غالب الأحكام وأصولها، التي تجري بمعرفتها على نظام، وأن الفقهاء قد شحنوا بها كتبهم وتصانيفهم و لم ينبهوا على الصحيح منها والحسن والغريب، و لم يشيروا إلى أي كتاب تضمنها، و لم يشرحوا غريبها، ولا نبه أكثرهم على وجه الدليل منها – رأيت أن أجمع كتابا يجمع بين التنبيه على الحديث في أي كتاب ذكر، ومن اتفق على نقله من أئمة الحديث المشهورين، وأنبه على أنه صحيح أو حسن أو غريب، وأنبه على اختلاف العلماء من الصحابة فمن بعدهم من المجتهدين في أخذ الأحكام منه، مع الاختصار عن التطويل المانع من التحصيل...".

ثانياً: موضوع الكتاب:

بين موضوعه ابن خلكان، فقال: "وكتاب "دلائل الأحكام"، تكلم فيه على الأحاديث المستنبط منها الأحكام"[٤].

وقال حاجي خليفة: " تكلم فيه: على الأحاديث المستنبطة منها الأحكام في الفروع"[٥].

ومن خلال ذلك يتضح موضوع الكتاب، وهو: جمع الأحاديث الخاصة بالأحكام الفقهية، مع بيان مخرجيها وتمييز صحيحها من سقيمها، والإشارة إلى دلالاتها، وشرح غريبها، واستنباط فوائدها.

---

[١] طبقات الشافعية الكبرى (ج٨/ص٣٦٠).

[٢] طبقات الشافعية (ج٢/ص٩٦).

[٣] وفيات الأعيان (ج٧/ص٩١).

[٤] المرجع السابق (ج٧/ص٩٩).

[٥] حاجي خليفة. مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني. "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". (مكتبة المثنى – بغداد ١٩٤١م). (ج١/ص٧٥٩).

ثالثاً: وصف الكتاب وترتيبه:

ذكر البعض في ترجمة ابن شداد أن الكتاب مكون من مجلدين[١]، ولكن ذكر غيرهم أنه كان في أربع مجلدات[٢].

وذكر محقق كتاب دلائل الأحكام الشيخ محمد بن يحيى النجيمي أن المخطوطة تقع على ثلاثة أجزاء.

وذكر محقق الكتاب موسى بن علي النهاري أن النسخة الحلبية من المخطوط تقع في مجلدين، والنسخة الأزهرية تقع في ثلاثة أجزاء.

وأما ترتيبه: فقد رتبه مصنفه على الأبواب الفقهية، كما أثبت في مقدمته، حيث قال: "ورأيت أن أرتبه على أبواب الفقه لتسهل على المتعلم مطالعته وحل الإشكال منه...".

يطلق لفظة "كتاب" على العنوان العام، ثم يردفه بقوله: (وفيه أبواب...)، ويذكر الأبواب بتسلسلها؛ جاعلا لكل باب عنوانا أساسيا، ومن ثم يحدد الموضوع بعنوان فرعي بقوله: (حديث في...)، ثم يتسلسل في ذكر عناوين المواضيع؛ ذاكرا الأحاديث المتعلّقة بالباب الذي ترجم له، حتى يفرغ من جميع الأحاديث، مثاله: "كتاب الطهارة"، ثم يبدأ قوله بـــ: (وفيه أبواب: الباب الأول في الوضوء)، ثم يحدد عنوان الموضوع بقوله: (حديث في فرض الوضوء).

وتارة نجده يقسمه إلى كتب وأبواب يتفرع عنها فصول، ومثاله: "كتاب الصلاة وأبوابها "، ثم قال: "الباب الأول في فضائل الصلاة وعقاب تاركها)، وفيه فصول، الفصل الأول: في قضائها".

وتارة يقسمها إلى كتب ثم ينتقل إلى أحاديث الباب بقوله: (القول في...)، مثاله: (كتاب الزكاة، ثم قال: (القول في وجوب الزكاة)، ثم يذكر الأحاديث بقوله: (حديث في قتال مانعي الزكاة).

ولا ضير في ذلك إذا وضعنا في عين الاعتبار تقدم زمان ابن شداد.

---

[١] ابن خلكان في وفيات الأعيان (ج٧/ص٩٩)، وابن كثير في طبقات الشافعيين (ج١/ص٨٤٩)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (ج١/ص٧٥٩).

[٢] الذهبي في تاريخ الإسلام (ج١٤/ص٩٥)، وفي سير أعلام النبلاء (ج١٦/ص٢٧٥)، وقاضي شهبة في طبقات الشافعية الكبرى (ج٢/ص٩٧).

وابن الجزري. محمد بن محمد بن يوسف. أبو الخير." غاية النهاية في طبقات القراء". (مكتبة ابن تيمية, عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـــ ج. برجستراسر). (ج٢/ص٣٩٦).

والكتاب المطبوع يتكون من جزئين، ابتدأ الجزء الأول بكتاب "الطهارة" واختتم بكتاب "الزكاة"، وابتدأ الجزء الثاني بكتاب "المناسك" واختتم بكتاب "الإمارة والقضاء والشهادة"[^١].

واستهل ابن شداد كتابه بمقدمة ذكر فيها الغرض من تصنيف الكتاب وطريقته في ترتيبه، ثم أردف المقدمة بالفصل الأول موضحا فيها الطُرق التي نقل عنها، فقال: " في رواية هذه الكتب التي نقلت منها هذه الأحاديث وغريبها، وما نقلته من شروح الأحاديث وغيرها، وما منها كتاب إلا ونقلته من طريق أو طريقين أو عدة طرق؛ بعضها قراءة، وبعضها سماعا، وأقلها إجازة، وشرح ذلك يطول الكتاب في غير فائدة، فمن أراد معرفة ذلك فعليه بدستور سماعاتي، يجده إن شاء الله تعالى".

وذكر في الفصل الثاني شرح ألفاظ وقعت وتكررت في أثناء الكتاب، وذكر فيه أربعة ألفاظ:

اللفظ الأول: فيه بيان الحديث الصحيح، والمراسيل، والحديث المدلس، وحديث المبتدع، والمخالف، عنده وعند غيره من أئمة الحديث.

واللفظ الثاني: بين فيه معنى الحسن عند الأئمة، والحسن عند الإمام الترمذي.

واللفظ الثالث: الغريب.

وجعل اللفظ الرابع: في بيان ما يقع في أثناء الكتاب من قوله (في الغريب).

ثم بدأ بكتاب الطهارة"، وانتهى "بكتاب الإمارة والقضاء والشهادة".

[^١]: الكتاب المطبوع والمعتمد في الدراسة (دلائل الأحكام) بتحقيق (الشيخ محمد بن يحيى بن حسن النجيمي) المحاضر في كلية الملك فهد الأمنية, الناشر: دار الكتب العلمية, ببيروت, لبنان,ط١.

المبحث الثاني: منهج ابن شداد في كتابه "دلائل الأحكام":

المطلب الأول: منهجه في إيراد الأحاديث، والحكم عليها:

أود الإشارة، قبل الحديث عن منهج ابن شداد في نقد الأسانيد والمتون، على أن أحاديث الكتاب لم يسندها، واكتفى بالعزو إلى الصحابي أو التابعي أو تابع التابعي؛ خشية الإطالة بذكر الأسانيد، كما اهتم بالأحاديث تخريجاً، وبياناً للطرق والألفاظ [١]، وإيراداً للروايات، وما قيل فيها من التصحيح والتضعيف مع ذكر أقوال أئمة الحديث في ذلك، وإبداء رأيه أحيانا، ولا ريب أن ذلك من الأهمّيّة بمكان؛ حيث ينبني على صحة الحديث أو ضعفه أحياناً القول بإثبات الحكم أو نفيه.

ويمكن إجمال طريقته بالآتي:

١) رتَّب كتابه على الموضوعات على طريقة أصحاب المصنَّفات من المحدِّثين، فجمع الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكان واحد، ويفرع عنها المواضيع.

٢) وقد جمع في إيراد الأحاديث بين طريقتي: أهل الفقه، وأهل الحديث، فأحيانا يقسم الأبواب على تقسيم كتب الفقه، ثم يتبع في فصلها أهل الحديث. [٢]

٣) يقوم بذكر الأحاديث المتعلقة بالباب الذي ترجم له[٣]، مع ذكر الزيادة في الروايات عند كل راو[٤]، مع بيان اختلاف الروايات في سند الحديث ومتنه[٥].

٤) ثم يذكر مخرجه إن كان في الصحيحين، أو في أحدهما، فيقول: "متفق عليه"، أو "أخرجه الشيخان"، أو "أخرجاه جميعا"، أو "أخرجه البخاري – أو – مسلم"[٦]، ومراده بذلك

---

[١] مثال: (أخرجه مسلم من عدة طرق..). (ج١/ص١٧٧)، و(أخرجه الشيخان جميعا من عدة طرق وفي بعضها لم يذكر قراءة الآية..). (ج١/ص١٧٧)، و(وقد روي هذا الحديث من طريق آخر، وقال فيه: "إن الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة. رواه أبو داود في سننه). (ج١/ص٢٠٦)، و(وقد ذكرنا في حديث أنس: أنه ﷺ أمر بلالا أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة، وأنه أخرجه الشيخان، فكذلك في حديث عبدالله بن زيد، وكذلك...). (ج١/ص٢٠٦).

[٢] كما في الباب الأول (في الوضوء) القول في الأسباب الموجبة للوضوء، وفي معرض حديثه عن السبب الثاني: المذي، قال: (وأفردناه بالذكر وإن كان من جملة الخارج من السبيلين؛ إتباعا لعادة أهل الحديث، فإنهم يفردونه بالذكر) (ص٤٩).

[٣] أنظر الأمثلة في المواضع التالية: (ج١/ص٤٧)، (ج١/ص٦٣)، (ج٢/ص٣)، (ج٢/ص٥٦).

[٤] مثاله: (وزاد أبو داود في حديث سهل...، وزاد مسلم في حديث ابن عباس فقال:...، وزاد مسلم في حديث ابن مسعود...). (ج٢/ص٣٠٣).

[٥] مثاله: (... أخرجه الشيخان، وذكر الحديث في رواية أخرى، وقال: إلا قوله: "قد قامت الصلاة" أخرجاه أيضا من عدة طرق). (ج١/ص٢٠٣).

[٦] انظر الأمثلة في المواضع التالية: (ج١/ص١٩٤)،(ج١/ص١٩٦).

أنهما أخرجا أصله أو بعض لفظه، أو معناه، وأحيانا يذكره في أحدهما ويتقاصر عن الآخر؛ بالرغم من وجود الحديث في الآخر[١]، وأحيانا ينسبه للشيخان و لم يذكر فيهما[٢]، وإذا لم يكن الحديث عند واحد من الشيخين، فيدرج إلى تخريجه من كتب السنة الأخرى[٣]، وأحيانا لا يعرج إلى ذكر مخرجه[٤].

٥) كما اعتمد كثيرا في الحكم على الحديث على أقوال العلماء جرحاً، وتعديلاً، ناقلا من أمّهات الكتب في هذا الفنّ[٥]، ومن هذه الكتب: "شرح السنة" للبغوي، و"الجامع الكبير" للترمذي، ولا يخرج في ذلك عن إجماعهم ولا يشذ عن جماعتهم. ويعتني كثيرا بنقل قول الإمام الترمذي في الحكم على الحديث تصحيحا وتضعيفا، وبيان علة الحديث وسبب ضعفه[٦].

٦) وأحيانا يستقل بالحكم على الحديث من حيث التصحيح والتضعيف[٧]، وبيان اختلاف الطرق[٨]، والحكم بالوصل أو الإرسال أو الوقف وغير ذلك[٩].

---

(١) مثاله خلال حديثه عن باب "الصوت من الريح: (قال:"أخرجه الشيخان") وبالبحث اتضح أن الحديث أخرجه مسلم و لم أجد له رواية عند البخاري.(ج١/ص٥١), وأيضا في(ج١/ص٥٧) قال:(ذكره في الموطأ وأخرجه البخاري). و لم أجده في كتب البخاري.

(٢) مثاله:(أخرجه مسلم وأخرجه البخاري إلا أنه قال في موضع بحيث يعجبه).(ج١/ص٧٥), و لم أجده فيهما.

(٣) مثاله: (أخرجه مسلم، أبو داود، والترمذي). (ج١/ص٤٨)، و(أخرجه الشيخان كلاهما عن مالك). (ج٢/ص١٥٩).

(٤) انظر:(ج١/ص٦٦),(ج١/ص٧١),(ج١/ص٧٥).

(٥) مثاله: (وقال: الترمذي: هذا الحديث أصح ما في هذا الباب). (ج١/ص٤٨)، و(قال البخاري: وحديث جابر أصح شيء في إمامة جبريل بالنبيﷺ). (ج١/ص١٧٣)، و(وقال وكيع" هذا أصح حديث روي عن رسول اللهﷺ في المسح على الخفين).(ج١/ص٨٣). و(وقال البغوي: وهو حديث غريب...). (ج١/ص١٩٦)، و(قال البغوي: وهو حديث غريب..)(ج١/ص١٩٦)، (قال البغوي: وهذا الحديث رواه مالك مرسلا). (ج٢/ص١٥٨)، و(قال الخطابي: "روي هذا الحديث وهذه القصة بأسانيد مختلفة، وهذا الإسناد أصحها"). (ج١/ص٢٠٤)، وقال البغوي: ("وإسناده ضعيف لا تقوم به حجة"). (ج٢/ص٤٦٤).

(٦) مثاله ما نقله عن الإمام الترمذي: (وقال: لا يعرف لمسلمة سماع عن أبي هريرة ولا ليعقوب سماع من أبيه...). (ج١/ص٦٥)، و(وتكلم الخطابي على هذا الحديث من وجوه: الأول: أنه قال في إسناده مقال؛ لأن ابن جريج إنما رواه عن بعض بني أبي رافع و لم يسمه، والمجهول لا تقوم به حجة). (ج٢/ص٢٨٥).

(٧) مثاله قوله: (هذا حديث صحيح أخرجه الشيخان...). (ج١/ص١٩٤)، (ج١/ص١٩٦)، و(وحديث أبي سعيد أشهر في هذا الباب إلا أن أحمد لم يصححه). (ج١/ص٢٦٧).

(٨) ومثاله: (أخرجه مسلم والبخاري وزاد البخاري: وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه). (ج١/ص٢٥٧).

(٩) مثاله: (وروى أبو داود في سننه حديثا رفعه إلى أبي عمير.....). (ج١/ص٢٠٢).

٧) يميز بين ألفاظ الحديث[١]، ويبين من أخرج اللفظ من الأئمة[٢]، كما ينبه على الزيادات التي في الحديث[٣].

٨) لا يخرج الأحاديث الضعيفة إلا نادرا، وذلك لغاية؛ كأن يكون من باب الشواهد والمتابعات، أو بيان معنى لحديث صحيح، أو إذا لم يكن في الباب غيره، ولكن شريطة أن لايكون شديد الضعف[٤].

٩) أنه يتكلم على الحديث حسب المقام، فيطيل إذا رأى الحاجة تستدعي ذلك، ويختصر إذا رأى الاختصار أولى، أو سبق الحديث عنه في الأبواب السابقة، ويشير إلى ذلك[٥].

المطلب الثاني: منهجه في الحكم على الرجال:

١) لم يلتزم ابن شداد بالترجمة للرواة، وإنما يترجم لمن دعت الحاجة إلى ترجمته وبيان حاله، وذلك بنقل أقوال الأئمة في الراوي[٦]، وبيان سبب رد مروياتهم[٧].

٢) أحيانا يضبط أسماء الرواة[٨].

---

[١] مثاله: (قوله في حديث معاذ"بقينا" وهو بباء معجمة بواحدة مفتوحة وقاف مفتوحة، أي: رقبنا، وروي في الحديث: "رقبنا"، براء مفتوحة وقاف وباء من الارتقاب، وروي "بغينا"، بغين معجمة موضع القاف. ذكر ذلك في المطالع. قال: وأجوده"بقينا"، وهي الرواية الأولى. (ج١/ص١٩٣).

[٢] مثاله: (فقال: يغسل ذكره ويتوضأ وضوء الصلاة، وقال أيضا في رواية: (توضأ وانضح فرجك)، ولفظ الموطأ: (فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة)، ولفظ الترمذي عن علي قال: (...). (ج١/ص٤٩)، و(أخرجه مسلم وذكر في بعض رواياته: "إلى شطر الليل). (ج١/ص١٩١)، و(أخرجه مسلم وفي رواية أخرى لم تذكر: "ولا تصلى يومئذ إلا بالمدينة). (ج١/ص١٩٢).

[٣] مثاله: (أخرجاه جميعا، وزاد مسلم، قال عبدالله: لأن أكون قبلت من رسول الله ﷺ الثلاثة أيام...). (ج١/ص٦٣٠).

[٤] انظر:في المسح على الخفين:(ج١/ص٨٥),القول في مسح الخف وأسفله(ج١/ص٨٥), القول في توقيت المسح (ج١/ص٨٧).

[٥] مثاله: (قوله: وقد مضى ضبطهما..). (ج٢/ص٦١)، (وقد روي في بعض ألفاظ الحديث ألفاظ تذكر في باب المناهي إن شاء الله تعالى). (ج٢/ص١٠٧).

[٦] مثاله: (قول الخطابي: وإسناده جيد ورجاله مرضيون). (١/٣٠٩)، (قال الخطابي: وأوضح هذه الروايات وأشهرها رجالا تشهد ابن مسعود). (ج١/ص٣٠٩)، (قال أبو عيسى: في سند حديث عائشة مغيرة بن زياد، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه). (ج١/ص٣٢٤).

[٧] مثاله: (وحكى الترمذي عن أحمد بن حنبل أنه قال: لا أعرف في هذا الباب حديثا له إسناد جيد، وقال: لا يعرف لمسلمة سماع عن أبي هريرة ولا ليعقوب سماع من أبيه...). (ج١/ص٦٥)، و(وتكلم الخطابي على هذا الحديث من وجوه: الأول: أنه قال: في إسناده مقال؛ لأن ابن جريج إنما رواه عن بعض بني أبي رافع ولم يسمه، والمجهول لا تقوم به حجة). (ج٢/ص٢٨٥).

[٨] مثاله: ("جندب": بضم الجيم وفتح الدال... ذكر في المطالع). (ج١/ص١٨١)، و(عبدالرحمن بن الزبير وضبطه: بفتح الزاي وكسر الباء، قاله في الإكمال-لابن ماكولا-). (ج٢/ص٢٩٠)، و(وقال في الاستيعاب: سلمة بن صخر....). (ج٢/ص٢٩٤).

٣) اعتمد كثيرا، في نقله لما يضبط أسماء الرواة، على كتب التراجم، ومنها: "الاستيعاب لابن عبد البر"، و"الإكمال لابن ماكولا"، و"الضعفاء الكبير للعقيلي"، والتاريخ للبخاري"، وغيره[١].

المطلب الثالث: منهجه في بيان الغريب:

اعتنى ابن شداد بشرح ألفاظ الحديث التي تستدعي ذلك، ويمكن أن نلخص منهجه في تحليل الألفاظ في النقاط التالية:

١) يفتتح شرح الألفاظ بعبارة: "غريبه" أو بعبارة: "وفي الحديث ألفاظ"، أو "وفيه ألفاظ غريبة وفوائد"[٢].

٢) يتناول الألفاظ المشكلة بالبيان والإيضاح، وذلك إما لغرابتها أو لإشكال في معناها لتعدد المراد منها[٣].

٣) يُعنى بضبط المشكل من الأماكن[٤]، و الأسماء[٥]، والألفاظ؛ بالحروف[٦].

٤) يشرح الغريب من الألفاظ، والأماكن، والأسماء؛ معتمدا في ذلك على كتب اللغة[٧]، أو كتب الشروح[٨]، فينقل عنهم لفظهم نفسه، أو بالمعنى.

---

[١] مثاله: (غطيف، بغين معجمة مضمومة.... ذكره في الاستيعاب...، وحكى العقيلي أنه قال: غضيف، بضاد معجمة موضع الطاء، وقال: وهو الصحيح). (ج١/ص٢٧٩)، و(أبو الحوراء، بحاء مهملة مفتوحة وراء مهملة، ذكر في تاريخ البخاري). (ج١/ص٢٩٤)، (اسم الراوي: عبدالله بن بسر، وهو بضم الباء وسكون السين المهملة... ذكره في الإكمال، وقال في الاستيعاب: في باب عطية...). (ج١/ص٦٢٩).

[٢] انظر الأمثلة في المواضع الآتية: (ج١/ص٩٠)-(ج١/ص٢٥٤)-(ج١/ص٢٦٥)-(ج٢/ص١٢٥)-(ج٢/ص٢٨٤).

[٣] مثاله: (قوله جزافا. قال الجوهري: الجزف: أخذ الشيء مجازفة وجزافا، وهو فارسي معرب، وضبطه بكسر الجيم في قوله: جزافا). (ج٢/ص٩٧)، و(الجمع: وهو بفتح الجيم وسكون الميم والعين... وهو في الدقل، وقيل هو أخلاط رديئة من التمر، وقال الأصمعي: "الجمع كل لون من النخل لا يعرف اسمه..."). (ج٢/ص١٠١).

[٤] مثاله: (قباء: وهو بقاف مضمومة... وقال الخليل: هو مقصور ولم يحك أبو علي فيه سوى المد، وهو قرية من قرى المدينة.... العوالي: بفتح العين المهملة من المدينة على أربعة أميال). (ج١/ص١٨٩).

[٥] مثاله: (اسم الراوي، وهو وابصة، بواو مفتوحة وألف وياء معجمة... وهو ابن معبد ذكره في الاستيعاب). (ج١/ص٢٥٨).

[٦] مثاله: ("مرابض الغنم"، ضبطه بفتح الميم وراء وألف وباء معجمة بواحدة مكسورة وضاد معجمة، وهو المكان...). (ج١/ص٥٩)، ("من أثوار"، ضبطه بثاء معجمة بثلاث، وهو جمع ثور...).(ج١/ص٥٨).

[٧] مثاله: (قاله في الغريب والأول أصح). (ج٢/ص٢٩٤)، (وعزاه الهروي إلى الحربي). (ج٢/ص٢٩٥)، و(وضبطه الجوهري بفتح العين المهملة..) (ج٢/ص٢٩٦)، و(وأترب إذا أستغنى والعرب تطلق... ذكر ذلك كله الخطابي). (ج٢/ص٢٢٥)، و(قال صاحب مجمع الغرائب-الفارسي-: "وتفسيره صلى الله عليه وسلم أولى..."). (ج١/ص٢٥٦).

[٨] مثاله: (قولها: "فلم يعد ذلك، ضبط: بفتح الياء وضم العين..."، ذكره في شرح البخاري). (ج١/ص٢٨٨).

٥) ينبه على الكلمات التي اشتهر فيها أكثر من بناء مع ذكر ما اشتهر منها[١].

٦) أحيانًا يفسر الألفاظ من كلامه دون الرجوع إلى مصادر أخرى[٢].

٧) يبين موارد بعض علماء اللغة في كلامهم[٣].

٨) اتبع طريقة أهل اللغة في بيان معنى الألفاظ، فيذكر الاشتقاق، والاستشهاد بالنّظائر ونحوها[٤].

٩) يستشهد بالقرآن الكريم والسنة[٥] في بيان الألفاظ وتحليلها[٦].

١٠) يهتم بالجانب اللغوي والأصولي عند شرح الألفاظ[٧].

١١) أحيانا يجمع بين أقوال العلماء في معنى لفظة من الألفاظ[٨].

---

[١] مثاله: (قوله: "العرية، وقد اختلف في اشتقاقها، فقال بعضهم: هي مشتقة من قولك: أعريت الرجل النخلة، أي: أعطيته إياها وجعلت له ثمرها عامها..."). (ج٢/ص١٠٧).

[٢] مثاله: (قوله في: "وتر": بواو مضمومة وتاء مكسورة، فيه وجوه: الأول: أن معناه نقص منه وترته أتراه إذا نقصته. الثاني:....). (ج١/ص١٧٩)، (أن حقيقةالظهار: أن يقول لامرأته...). (ج٢/ص٢٩٦)، (قوله: أسفت، أي غضبت، والأسف الغضب، ضبطه بفتح الهمزة وكسر...). (ج٢/ص٢٩٨).

[٣] مثاله:("حجر"قال الجوهري:"وحجر الإنسان وحجره بالفتح والكسر").(ج١/ص١٤٧), و(قال الخطابي:"معنى النضح ها هنا:صب الماء.....). (ج١/ص١٤٨),و(قال في المطالع: وهكذا الرواية عند الجميع ماعدا الداوودي فإنه رواه.....).(ج١/ص١٥١).

[٤] مثاله: (هيشات الأسواق: وروي هوشات بالواو، وأصله الهوشة، بفتح الهاء، وسكون الواو..... وهي الفتنة والاختلاط، ومنه هاش القوم يهوشون إذا اختلطوا، ويقال: يهيشون هيشا وهوشا إذا تحركوا وماجوا). (ج١/ص١٥٤)، و(وقوت جمع وقت مثل قفل وقفول، جمع وجموع، ومواقيت جمع ميقات مثل مفتاح ومفاتيح، وميعاد ومواعيد). (ج١/ص١٧١)، و(قوله: "طاف بي رجل": يريد الطيف وهو الخيال الذي يلم بالنائم، يقال منه: طاف يطيف ومن الطواف طاف يطوف. زمن الإحاطة بالشيء أطاف...). (ج١/ص٢٠٤).

[٥] و(قوله: "توارت بالحجاب": عبر به عن غروب الشمس، وقد ورد مثله في القرآن). (ج١/ص١٩١)، في بيان معنى"أذناب خيل شمس"، بعد أن ضبطها وبين معناها، قال: (ويدل على ذلك حديث ورد في المنع عن الإشارة في الصلاة، فقال عليه السلام: مالكم تؤمنون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس...). (ج١/ص٢٥٧)، وقال في بيان معنى مواقيت الصلاة: (قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾ ، قال المفسرون: فرضا... (ج١/ص١٧١)، ومثاله في بيان معنى (أعتم بالصلاة): (روي عن ابن عمر أن النبي ﷺ، قال: لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم هي العشاء إلا أنهم يعتمون بالأبل...). (ج١/ص١٩٢).

[٦] مثاله: (قوله: "رصوا صفوفكم، وقاربوا بينها" صيغة أمر من رص يرص إذا... ومنه قوله تعالى: (بنيان مرصوص). (ج١/ص٢٥٥).

[٧] مثاله: (وذهب قوم إلى أنها جميع الصلوات، قال المزري: وهو ضعيف لأن أهل اللغة لا يقدمون في كلامهم المفصل ثم يردفونه بالجمل. (ج١/ص١٨٣)، (وأما قوله: لحسبها، ففيه وجوه، الأول...). (ج٢/ص٢٢٥)، (قوله للمغيرة: هل نظرت إليها؟ يدل على أن النظر ينبغي أن...). (ج٢/ص٢٢٤).

[٨] مثاله: (فـــ"قرني شيطان" فيه وجوه... ذكره الهروي، وزاد الخطابي وجهين...). (ج١/ص١٩٠).

١٢) يعرب ما يرى حاجة إلى إعرابه[١].

١٣) ينبه على ما لم يجد له معنى، أو ما كان في لفظه خطأ[٢].

١٤) يعتني بالتعريفات[٣].

المطلب الرابع: منهجه في إيراد الأحكام ومناقشة المخالفين:

كان ابن شداد عادة ما يشرع، بعد الانتهاء من تخريج الحديث، في إيراد الأحكام المستنبطة من الحديث، وأحيانا يذكر بعضها في الفوائد. ويمكن إجمال طريقته في استنباط الأحكام بالآتي:

١) استنباط الأحكام الفقهيّة من الأحاديث مع بيان وجه الدلالة، وأقوال الصحابة والتابعين، ومذاهب فقهاء الأمصار، وأدلة كل قول وبيان الراجح منها دون تعصّب[٤]، ولو خالف ذلك قول الجمهور[٥].

٢) يذكر الأحكام الفقهية المتعلقة بالحديث، مع بسط الكلام فيها، وذكر القائلين بها وأدلتهم، وينقل أقوال الصحابة والتابعين، ومذاهب فقهاء الأمصار، وأدلة كل قول وبيان الراجح منها دون تعصّب[٦]، ولو خالف ذلك قول الجمهور، ويُبيّن اختلافهم وأقوالهم، وتعقّباتهم

---

[١] مثاله: (قوله: "رصوا صفوفكم، وقاربوا بينها"، صيغة أمر من رص يرص إذا ضم البنيان...). (ج١/ص٢٥٥)، و(قوله: "قاتل الله اليهود"، قيل: معناه عاداهم الله، وقيل: معناه: لعنهم الله، وقد يستعمل فاعل بمعنى فَعَل...). (ج٢/ص٨٣).

[٢] مثاله: ("المخصص": بحثت عنه في مكانه فلم أجده، وقد ذكر في المطالع المخمص بخاء معجمة مفتوحة وضم الميم الأولى، والله أعلم). (ج١/ص١٨١).

[٣] انظر: تعريف المذي(ج١/ص٤٩),تعريف القصة البيضاء (ج١/ص١٢٧), تعريف النفاس(ج١/ص١٢٨).

[٤] مثاله: (وقد رجح العلماء قول الصبح والعصر؛ لما اختصتا به من الأحاديث والمعاني السابقة). (ج١/ص١٨٣).

[٥] مثاله: (وقد اختلف العلماء في ذلك، فذهب الشافعي وأحمد وإسحاق...). (ج١/ص١٩٦)، و(وقد اختلف العلماء في موضع التنفيل، فحكي عن مالك أنه كره...، وجوزه آخرون وإليه ذهب الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد، ثم ذهب بعضهم...). (ج٢/ص٤٦٩)، وفي معرض حديثه عن الإيلاء قال: (فقد ذهب أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ إلى أن الطلاق بمضيها... ثم قال: "وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق..."). (ج٢/ص٢٩٢)، و(وقال أبو حنيفة: مدة الرضاع ثلاثون شهرا لقوله تعالى...). (ج٢/ص٣٢٧).

[٦] مثاله: (اختلاف العلماء... أما حجة من ذهب إلى وجوب قراءة فاتحة الكتاب فما روى عبادة بن الصامت، أن رسول الله ﷺ قال: "..... "، -واستكمل في عرض الأدلة إلى أن قال: - وأما حجة من ذهب إلى أن قراءة الفاتحة ليست واجبة في الصلاة فالتمسك بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ .. -ثم ذكر حجة الفريق الآخر-وأما حجة من ذهب إلى أن المأموم لا يقرؤها فما رواه....). (ج١/ص٢٧١-٢٧٣).

على بعضهم، ثم يختار ما يُرجّح الرأي الذي يرتضيه من هذه الأقوال، وغالبا ما يصدره بقوله: "أنه يدل بظاهره.. "، أو "يدل على.. "[١].

٣) يشير إلى المشكل من الحديث ويدفعه[٢].

٤) سلك مسلك الجمهور في دفع التعارض بين الأدلة، وذلك بتقديم الجمع ثم الترجيح ثم النسخ[٣].

٥) يعتمد في استنباط الأحكام على القواعد الأصولية[٤] والفقهية، ويرجع الحكم في المسألة أو الخلاف إلى تلك القواعد[٥]، ويُناقش الأدلة مناقشة مستوعبة، فيتكلّم في الأصول، واللّغة، والتفسير؛ مؤيّداً الرّأي الذي انتهى إليه.

٦) ينقل إجماع أهل العلم على مسألة من المسائل، وينتقل من مسألة إلى مسألة؛ مستطرد

---

[١] مثاله: (أنه يدل بظاهره **على وجوب النية في الوضوء...). (ج١/ص٦٤)،** و(أنه يدل بظاهره على وجوب غسل اليدين...). (ج١/ص٦٤).

و(فظاهر الحديث يدل على أن كل من قتل مشركا...). (ج٢/ص٤٦٦)، و(يدل على أن السلب لا يخمس....). (ج٢/ص٤٦٦). و(أنه يدل على جواز ذلك..). (ج٢/ص٤٦٨).

[٢] مثاله:(وأودر الخطابي إشكالا على مذهب الشافعي.....ووجه دفع هذا الإشكال أن خروج الدم...).(ج١/ص٦١). (قوله: إشكال في هذا الحديث: وهو الجمع بين صلاتي فرض....)(ج١/ص١٢١), وقوله:(وعن هذا الإشكال جواب آخر وهو....).(ج١/ص١٤٣),وقوله:(وفي الحديث إشكال: وهو أن النبي أشارﷺ إلى أبي بكر أن يثبت....).(ج١/ص٢٤٣).

[٣] مثاله:قوله:(وقد قال من قال بالحديث الأول:أن بسرة خبرها متأخر لأن أبا هريرة رواه عن النبي ﷺ........., وأبو هريرة أسلم متأخرا, وكان قدوم طلق بن علي متقدما في أول زمن الهجرة....) (ج١/ص٥٣), ومثاله أيضا, ما نقله عن البغوي-رحمه الله-: "وهذا الأصح؛ لأن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ: أنه صلاها في... ". (ج١/ص١٧٥)، قوله: "وقد حمله القائلون بوجوب الفاتحة على من لا يحسن القراءة أو يحمل هذا المطلق على الفاتحة بدليل الأحاديث المتقدمة... ". (ج١/ص٢٧٣)، ونقل عن الخطابي قوله: " حديث ابن حجر أثبت، وزعم بعض العلماء أن هذا منسوخ". (ج١/ص٢٩٧)، وأيضا نقل عن الخطابي قوله: "ويشبه أن يكون حديث الإقعاء منسوخا". (ج١/ص٣٠٢)، (وقال الخطابي: "وهذا يدل على جواز القياس فإن وضع الماء في الفم..."). (ج١/ص٦٠٧).

[٤] مثاله: (ومذهب الشافعي: اتباع الحديث إذا ثبت، وقد ثبت رفع اليدان...). (ج١/ص٢٦٣),(أن سكوت النبي ﷺ عن إراقة الخمر مع علمه به دليل على أنه لا سبيل إلى تطهيرها...).(ج٢/ص٨٥).

[٥] مثاله: خلال حديثه عن السبب السادس:لمس المرأة قال:"وقد صدر أهل العلم هذا الباب بقوله تعالى:﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] , وقرئ ﴿أَوْ لامَسْتُمُ ﴾).(ج١/ص٥٥), وأيضا مثاله:بعد ذكره اختلاف الأئمة في رفع اليدين في تكبيرة الأحرام واستعراض أدلتهم، قال: (قال أبو عيسى: "حديث ابن مسعود، انفرد به، وخالفه جميع الصحابة فيه، وحديث البراء قد روي من طرق متعددة ولم يذكر فيه ثم لا يعود، قال:" وأحاديث رفع اليدين أثبت؛ فالأخذ بها أولى... حكاه البغوي"). (ج١/ص٢٦٤)، (قال الخطابي: "ولو كان مرفوعا، فينبغي أن يحمل على الاستحباب، وبدل الشيء يقوم مقام الأصل في الأحكام، وهذه فائدة استقرت في الأصول، وكان المبدل هو فيه مخير...."). (ج١/ص٦٣٤).

الحديث فيها، مع ذكر أقوال العلماء وأدلتهم في كل مسألة[١].

٧) يختم الباب أحيانا بذكر ما فيه من فوائد، وغالباً ما يفتتحه بقوله: (فائدة)، أو: (وفي الحديث فوائد)، أو: (من فوائده)، أو: (فيه فوائد) [٢]، وقد استفاد كثيراً في الكلام على فقه الحديث من كتاب البغوي"شرح السنة، و"معالم السنن للخطابي"، وغيرهما[٣].

٨) يذكر مايدل عليه الحديث من الأحكام الفقهية ومن قال بها من الصحابة والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين[٤]، ويحكي أدلَّة كلٍّ منهم، ويرجِّح من تلك الأقوال ما استبان له صوابه؛ متبعاً منهج المحدثين في التعويل على الحديث الصحيح والأخذ به.

٩) ومن الملاحظ أنه التزم بالعنونة للغريب والفوائد، ولكن أحيانا يدرج في الفوائد وفي الغريب بعض الأحكام إن دعت الحاجة لذلك[٥].

١٠) درايته الفائقة بالمذهب الشافعي، واستطلاعه لآرائه[٦].

---

[١] مثاله:(وإليه ذهب عامة العلماء إلا ماحكى النخعي....).(ج٢/ص٦٢)),(والعمل على هذا عند أهل العلم...).(ج٢/ص١١٨),و (يدل لظاهر هذه الأحاديث على كراهية الصلاة في هذه الأوقات، وقد نقل البغوي اتفاق العلماء على أنه لا يجوز بعد صلاة...، ومعنى قوله: "قيد رمح، ضبطه بكسر القاف وسكون الياء ودال مهملة، ضبطه الجوهري، وقال: ويقال: قاد رمح، قال البغوي: "واتفقوا على أنه يجوز قضاء فوائت الصلاة في هذين الوقتين"، وأما حالة الطلوع وحالة الغروب وحالة الاستواء فقد اختلف في قضاء الفراشض الفائتة فيها فذهب علي وابن عباس...)، إلى أن قال: ("واختلفوا في صلاة الجنازة فيها فأجازها الشافعي وروى أن أبا هريرة صلى على..."). (ج١/ص١٩٥).

[٢]- مثاله: (ج١/ص٦٠)، (ج١/ص٦٣)، (ج١/ص٦٦)، (ج٢/ص٣٥)، (ج٢/ص٥٦).

[٣] مثاله بعدما ذكر جملة من الأحكام قوله: (وجميع الأحكام نقلها الخطابي وبعضها البغوي). (ج٢/ص٣٠٩)، و(... ولا يدل على قبول الشهادة. ذكره البغوي). (ج٢/ص٣٢٩).

[٤] مثاله: (يدل على استحباب تأخير العشاء وهو اختيار الصحابة والتابعين لهذه الأحاديث الدالة على ذلك، وقد ذكر مذهب الشافعي استحباب التقديم على قول لحديث النعمان بن بشير...). (ج١/ص١٩٣)، و(وحكى صاحب الشامل عن الشافعي أنه قال:" لا يزال وقت العصر قائما... "، وحكي عن أبي سعيد الاصطخري أنه قال: "إذا صار ظل كل شيء مثليه...."). (ج١/ص١٧٥).

[٥] مثاله: ذكر في الغريب: (وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للمحرم قبول الصيد...). (ج٢/ص٦١)، وذكر أيضا في أثناء حديثه عن الغريب: (وقد اتفق أهل العلم على أن من فاته الوقوف بعرفة في...). (ج٢/ص٦٦)، وقال عند ذكره لفوائد "باب حرم المدينة وأحكامه": ("فالأولى: إن الناس قد اختلفوا في صيد المدينة وشجرها، فقال مالك والشافعي وأكثر..."). (ج٢/ص٧٢).

[٦] مثاله:(وروى حرملة عن الشافعي:"أنه يجوز بيع الخبز بالخبز إذا كان.....,وأنكره أصحاب الشافعي رضي الله عنه , قالوا....).(ج٢/ص١٠٧),و(وأثبت الشافعي الخيار إذا قدم السوق وعرف الأسعار...).(ج٢/ص١٢٦),و(وإليه ذهب الشافعي في أظهر قوليه عملا بالحديث وأن الشرط لازم).(ج٢/ص١٣٢),و(وقد روى الشافعي هذا الحديث عن مسلم عن خالد عن ابن جريج باسناد لم يحضره هذا الحديث, وزاد وقال فيه بقلال هجر........, وقدر الشافعي القلتين بخمس قرب, وقدر أصحابه القربة بمائة رطل....).(ج١/ص١٤٢).

١١) عفّ ابن شداد القلم واللسان في نقد المخالفين، فلا تجد في كتابه لمزا أو طعنا لأحد، بل كان دائما يناقش بالدليل، ويتبع الحق في إظهار الحجة، فيبين وجهة نظره مع التوجيه والاستدلال دون الطعن في مذهب أو قول.

المطلب الخامس: منهجه في ذكر الفوائد:

لقد عُني ابن شداد باستنباط الأحكام، واستخلاص الفوائد، واستخراج الحكم والفرائد، من الأحاديث، فأظهر في ذلك براعة متميزة وفهما عميقا ودقيقا، ويمكن إجمال طريقته في ذكر الفوائد بالآتي:

١) يتبع الغريب دائما بذكر الفوائد، وهي عادة تكون استخلاصا لرأيه في المسألة، فيقول: (فيدل ظاهر الحديث...)، أو: (ويدل على...)، أو: (أنه يدل)[١].

٢) أو يتتبع أقوال العلماء في المسألة مع ذكر أدلته[٢]، ولقد أظهر سعة اطلاعه من خلال العرض والتتبع، وسرد الأدلة ومناقشتها.

٣) عزوه الأقوال والمذاهب لأصحابها[٣]، مع النقل من أمهات الكتب.

٤) لا يرى التمذهب لغير الأئمة الأربعة، لذلك نلاحظ أنه في ذكره للخلاف يعتني بنقل أقوالهم، واختلافهم وأدلتهم[٤].

٥) كما أنه يذكر أقوال بعض الصحابة والتابعين والمحدثين، ممن ليست لهم مذاهب مستقلة[٥].

٦) ترجيحه لبعض الأقوال، واختياره لها مع الاستدلال[٦].

---

[١] مثاله: (فيدل ظاهر الحديث على جواز النظر إلى...). (ج٢/ص٢٢٤)، و(أنه يدل على مراعاة الكفاءة في المناكح...). (ج٢/ص٢٢٥).

[٢] مثاله: (قوله: "لا كفارة له إلا بذلك"، قال الخطابي: "يحتمل جهين..."). (ج٢/ص١٩٨).

[٣] مثاله: (فذهب ابن سيرين والحكم وحماد والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز الانتفاع...). (ج٢/ص٨٣).

[٤] مثاله:(قال الشافعي:"إن علق بهما غبار...",وقال أبو حنيفة" نفضهما عملا بالحديث وحمله الشافعي...", وقال أحمد:"لا يضيرك نفضت أم لا تنفض.."). (ج١/ص١٣٥).

[٥] مثاله:(وهو قول علي وابن عباس وعمار ومذهب عطاء والشعبي والأوزاعي...).(ج١/١٣٤),و(وقال به من التابعين:إبراهيم النخعي وزر بن حبيش وقتادة والحسن وهو قول أصحاب الرأي...).(ج١/ص١٨٣).

[٦] مثاله: بعد ذكر الاختلاف في كيفية التيمم قال:(وجوب مسح الوجه والكفين).(ج١/١٣٤), وأيضا(يجوز للقارئ أن يقرأ القرآن وإن كان رأسه في حجر حائض..)(ج١/ص١١٤).

٧) عنايته ببيان أسباب ورود الحديث إن وجد[١].

٨) ومن الملاحظ أنه التزم بالعنونة للغريب والفوائد، ولكن أحيانا يدرج في الفوائد بعض الغريب، وفي الغريب بعض الفوائد إن دعت الحاجة لذلك[٢].

الخاتمة:

وفي الختام أحمد الله عز وجل وأشكره وأثني عليه الخير كله، أولا وأخرا، وظاهرا وباطنا، على الإعانة والتوفيق والتيسير، لإتمام هذا العمل، وما كان هذا البحث ليكون لولا توفيقه وإعانته وتيسيره، فله — سبحانه – مزيد الحمد والشكر، ﴿وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، والصلاة والسلام على المبعوث بخاتمة الرسالات، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

ففي نهاية هذا البحث؛ الذي اشتمل على منهج العلامة ابن شداد في كتابه "دلائل الأحكام"، والذي حرصت فيه – قدر إمكاني – على إخراجه بصورة واضحة ميسرة؛ متتبعة منهجه، مجتهدة في إصابة المعنى المراد، مستبصرة بكتب الأولين، ولقد قمت جاهدة بفرز وترتيب المادة العلمية التي جمعتها من خلال الاستقراء والتحليل؛ كل حسب بابه، وموضوعه، وحاولت أن ألبسه حلة الكمال، ولكن كل عمل ابن آدم يشوبه النقص والخطأ، فإن وفقت إلى الصواب فهو من الله، وإن أخطات بعد كل ما بذلت للوصول إلى الحق فهو من نفسي والشيطان.

وأسأله فهو خير من سئل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يتقبله بقبول حسن.

هذا، وقد استفدت من خلال هذا البحث جملة من الفوائد المنهجية والعلمية، والتي منها:

١) أهمية العناية بنصوص الوحيين، حفظا، وفقها، واستدلالا، واستنباطا، فالقرآن والسنة هما منهج حياة، والاشتغال بهما من أجل المطالب، وأعظم الغايات.

٢) جهود العلماء السابقين في طلب العلم ونشره وبذلهم الكثير لخدمة السنة النبوية.

---

[١] مثاله:(الفائدة الأولى: ذكر أنه ورد على سبب وهو أن رجلا خطب امرأة فهاجرت.....).(ج١/ص٦٣), عند حديثه عن المستحاضة وأحكامها: (الأصل في هذا الباب حديث فاطمة بنت أبي حبيش عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة....).(ج١/ص١١٧).

[٢] مثاله: قال حين حديثه عن الفوائد: ("قوله "لا يعضد شجرها"، ضبطه بالعين المهملة والضاد المعجمة، ومعناه: لا يقطع... "، وفي الفائدة التي تليها قال: (قوله"لا ينفر صيدها"معناه: أن يكون الصيد رابضا في ظل...). (ج٢/ص٦٨).

٣) أن ابن شداد رغم عدم شهرته بين طلبة العلم، إلا أنه كان علما مشهورا في عصره يقصده القاصدون من طلبة العلم من أصقاع المعمورة.

٤) كتاب "دلائل الأحكام" يعد موسوعة فقهية، جمع فيه أقوال الأئمة وأدلتهم في كثير من المسائل الفقهية.

٥) من الملاحظ خلال البحث: أن العلامة "ابن شداد" رغم حفظه للمتون وكبر عدد مسموعاته، لم يكن له باع كبير في علم الحديث، وإنما كان متتبعا لأقوال أئمة الحديث في الحكم على الأسانيد أو الرجال.

٦) أهمية العناية بتراث العلماء الذين لم ينشر من مصنفاتهم الكثير.

٧) حرص العلماء في ذلك العصر على اتباع الدليل، والبعد عن المجادلة في الرد على الخصم، فيما لا يعود بفائدة.

٨) شدة حرص العلامة ابن شداد على صحة النقل من الكتب، مع اثبات المنقول لصاحبه.

٩) الكتاب ما زال يحوي الكثير من الأفكار البحثية التي تحتاج إلى التنقيب عنها، وإخراج مكنونها، وخاصة في التخصصات الفقهية.

هذا أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات في هذا البحث.

ولله الحمد كل الحمد، وصلاة وسلاما على محمد وعلى آله وأصحابه ما تعاقبت شمس وفرقد وما صلى عليه الله ذو العرش المجيد.

المصادر والمراجع:

١) ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي. كمال الدين "بغية الطلب في تاريخ حلب". تحقيق: د. سهيل زكار. دار الفكر.

٢) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، أبو الخير ابن الجزري. " غاية النهاية في طبقات القراء".مكتبة ابن تيمية. عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـــ ج. برجستراسر.

٣) ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: إحسان عباس. دار صادر – بيروت، الجزء ٦ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، والجزء: ٧ – الطبعة: ١، ١٩٩٤.

٤) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله،أبو القاسم. "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي.دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـــ – ١٩٩٥ م.

٥) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. أبو الفداء. "طبقات الشافعيين". تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـــ – ١٩٩٣ م.

٦) ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع. أبو بكر معين الدين. "إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)". تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي. جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ه.

٧) تقي الدين، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي. ابن قاضي شهبة. "طبقات الشافعية". تحقيق: د. الحافظ عبدالعليم خان،الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـــ.

٨) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني. "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون".مكتبة المثنى – بغداد ١٩٤١م.

٩) الحسني، محمد بن أحمد بن علي، المكي. "ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد". تحقيق: كمال يوسف الحوت.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـــ/١٩٩٠م.

١٠) الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي. "معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب". تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـــ – ١٩٩٣ م.

١١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. "تاريخ بغداد". تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـــ-٢٠٠٢ م.

١٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـــ-١٩٨٥ م.

١٣) الذهبي، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "تذكرة الحفاظ". دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.

١٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف.دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٥) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "معجم الشيوخ الكبير ". تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة.مكتبة الصديق، الطائف – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـــ – ١٩٨٨ م.

١٦) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار". دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـــ- ١٩٩٧م.

١٧) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس. "الأعلام". دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

١٨) السبكي، عبدالوهاب بن تقي الدين. "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبدالفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـــ.

١٩) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك."أعيان العصر وأعوان النصر". تحقيق: د. علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك. دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق — سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـــ – ١٩٩٨ م.

٢٠) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. "الوافي بالوفيات". تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث — بيروت، ١٤٢٠هـــ- ٢٠٠٠م.

٢١) القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله."الجواهر المضية في طبقات الحنفية". مير محمد كتب خانه — كراتشي.

٢٢) كحالة، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني. "معجم المؤلفين". مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

منهج الإمام بن دقيق العِيْد في كتابَيْه: "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" و"الإلمام بأحاديث الأحكام"

د. محمد بن أحمد بن شعيلان البريكي
كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة نجران
نجران (المملكة العربية السعودية)
m_alboriki@hotmail.com

ملخَّص البحث

يُعَدُّ كتابَي الإمام ابن دقيق العيد "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"، و"الإلمام بأحاديث الأحكام" من الكتب التي لا نظير لها فيما صنّف في الأحكام الجامعة بين الحلال والحرام، فقد اتسما بمنهج علمي سليم قوي، وأودع فيهما المؤلِّفُ النكت والفوائد البديعة، وأورد فيهما من النوادر والمباحث الدقيقة، وأبرز فيهما من التقريرات والتوجيهات الأصولية ما انفرد به عن نظرائه، وأفصح فيه عن كثير من العلوم الخادمة لفهم النصوص الشرعية. وفي هذا البحث تناولت دراسة منهج المؤلِّف في تأليف هذين الكتابين، حيث جعلته من مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المبحث الأول فبينت فيه منهجه في كتاب "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"، وأما المبحث الثاني فبينت فيه منهجه في كتابه "الإلمام بأحاديث الأحكام". وفي الخاتمة ذكرت أهم ما توصلت إليه من نتائج، واتبعتها بالتوصيات: فمنها: المزيد من إقامة المؤتمرات والندوات في إبراز مناهج العلماء في التصنيف والتأليف. أن تكون مواد أساسية تدرس في الجامعات والمعاهد وبصورة أوسع. وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الإمام. الأحاديث. الأحكام. الإلمام. ابن دقيق العيد.

المقدمة:

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن أحاديث الأحكام التي يعرف بها الحلال والحرام قد لقيت من أهل العلم عناية فائقة يعرفها من كان من أهل هذا الشأن، وممن ألف فيها وأجاد؛ الإمام الحافظ المدقق أبو الفتح ابن دقيق العيد؛ في كتابه "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"، قاصدا فيه الجمع المستقصي، والنقد المستوفي، قال رحمه الله عن كتابه: "ما وقفت على كتاب من كتب الحديث وعلومه، إلا أودعت منه فائدة في هذا الكتاب"[١]. وقال أيضا: "أنا جازم أنه ما وضع في هذا الفن مثله"[٢]. وأثنى على هذا لكتاب كثير من العلماء، فقال عنه ابن تيمية: "هو كتاب الإسلام"[٣].. وقال عنه تاج الدين السبكي: "ومن مصنفاته كتاب "الإمام " في الحديث، هو جليل حافل لم يصنف مثله[٤]". وقد وقع في حوالي عشرين مجلدا، فاستثقله بعض أهل عصره لإطالته، فعمد – رحمه الله – إلى اختصاره في كتاب سماه "الإلمام بأحاديث الأحكام"، قال عنه: "فهذا مختصر في علم الحديث، تأملت مقصوده تأملا، ولم أدع الأحاديث إليه الجفلى، ولا ألوت في وضعه محررا، ولا أبرزنه كيف اتفق تهورا، فمن فهم مغزاه شد عليه يد الضنانة، وأنزله من قلبه وتعظيمه الأعزين مكانا ومكانة"[٥]، "ليحفظه المبتدئ المستفيد، ويناظر فيه الفقيه المفيد"[٦].

---

[١] ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب. شرح الإلمام بأحاديث الأحكام. تحقيق: محمد خلوف، (الرياض: دار النوادر. ط١. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). المقدمة، ج١، ص٥.

[٢] المرجع السابق.

[٣] ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام. ج١، ص٢٧.

[٤] ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام. تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، الرياض: دار المحقق للنشر والتوزيع. المقدمة، ج١، ص٥١

[٥] ابن دقيق العيد، الإلمام بأحاديث الأحكام. ج١ ص٥.

[٦] ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي. طبقات الشافعية. تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان. (بيروت: عالم الكتب، الطبعة:ط١، ١٤٠٧ هـ)، ج٢، ص٢٣١.

وقيمة هذان الكتابان، تتجلى لمطالعهما حالما ينظر فيهما، فقد أسفر فيهما المؤلف، عن نكت وفوائد بديعة، وأورد فيهما من النوادر والمباحث الدقيقة ما يأخذ بالألباب، وأوضح فيهما منهجا سليما قويا في كيفية الاستدلال والاستنباط من الكتاب والسنة، وأبرز فيهما من التقريرات والتوجيهات الأصولية؛ ما انفرد به عن نظرائه، وفاق كثيرا من قرنائه، وأفصح فيه عن كثير من العلوم الخادمة لفهم النصوص الشرعية؛ كعلوم العربية، والمباحث المنطقية والأصولية، والقواعد العقلية، ومن هنا قال الحافظ قطب الدين الحلبي: إنه لم يتكلم على الحديث من عهد الصحابة إلى زماننا مثل ابن دقيق العيد، والكتابان يُعدان من الكتب التي لا نظير لها فيما صنّف في الأحكام الجامعة بين الحلال والحرام.

اتَّسما هذان الكتابان بالمنهجية العلمية الدقيقة، تجلت في ترتيب الكتاب، وتبويبه، وطريقته في استنباط الأحكام، وعنايته بالصناعة الحديثية؛ من إيراد الحديث، وتخريجه، وتحريره لاختلاف ألفاظه، وبيانه لغريب الحديث، ثم عنايته بالصناعة الفقهية، وما أورد فيهما من النوادر والمباحث الدقيقة التي تأخذ بالألباب إلى غير ذلك مما سنقف عليه في ثنايا هذا البحث.

مشكلة البحث:

حاجة الأمة، إلى معرفة ودراسة المنهجية السليمة الدقيقة الرصينة، التي سلكها ابن دقيق العيد في كتابية "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" و"الإلمام بأحاديث الأحكام" والتي أودع فيها كنوزا دفينة، وفرائد مفيدة، وبلغ بهما مبلغا عظيما.

أهمية البحث:

تأتي أهمية في إبراز منهجه في التزامه للدقة والموضوعية، والتحري البالغ، وإظهار القواعد والضوابط التي التزمها، للاستفادة منها والسير على خطاها.

سبب اختيار الموضوع:

الإسهام في إبراز مناهج العلماء ونشرها بين طلاب العلم، وخاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه الأبحاث وامتلأت بها الأدراج، ولكن للأسف قل نفعها، لضعف مناهجها.

حدود البحث:

يتناول هذا البحث منهج ابن دقيق العيد في كتابَيه "الإمام في معرفة الأحكام" "والإلمام بأحاديث الأحكام" دراسة نقدية استقرائة.

الدراسات السابقة:

في حدود بحثي لم أقف على دراسة مستقلة لمنهج الإمام في كتابيه، ولكن وجدت دراسة في مقدمة كتاب "الإمام في معرفة الأحكام" للدكتور سعد الحميد، وكذلك في مقدمة "الإلمام بأحاديث الأحكام" لمحمد خلوف عبدالله، مباحث جليلة استفدت منها.

وقد ارتأيت أن أجعل هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة،

هذا والله أسأل أن يوفقنا للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجه الكريم، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث التمهيدي: ترجمة ابن دقيق العيد:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وولادته:

هو الإمام، المجدد، المجتهد، شيخ الإسلام، محمد بن علي ابن وهب بن مطيع المصري المالكي الشافعي، من ذرية بهز بن حكيم القشيري ﷺ، أبو الفتح المشهور بـ: ابن دقيق العيد.

ولد في شعبان سنة (٦٢٥ ه)، في ينبع على ساحل البحر، عندما كان والده متوجها إلى مكة[١].

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم:

نشأ الإمام ابن دقيق العيد في أسرة علمية، مشهورة بالتدين والصلاح؛ قال الأدفوي: "فأصلاه كريمان، وأبواه عظيمان". "فابتدأ الشيخ بقراءة القرآن العظيم، فاشتغل بالفقه على مذهب الإمامين مالك والشافعي والأصول على والده، ثم على ثلة من علماء عصره"[٢].

المطلب الثالث: علمه:

قال الذهبي: "أربعة تعاصروا: التقي ابن دقيق العيد، والشرف الدمياطي، والتقي ابن تيمية، والجمال المزي، قال الذهبي: أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط: ابن دقيق العيد"[٣]. وكان – رحمه الله – يحقق المذهبين المالكي والشافعي تحقيقا عظيما، وله اليد الطولى في التصنيف في الفروع والأصول.

---

[١] ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، المقدمة ج١، ص١٣.

[٢] الطالع السعيد" للأدفوي (ص: ٤٢٤)،

[٣] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (مكة: دار طيبة). ج٢، ص ٩٤٢.

المطلب الرابع: بلوغه رتبه الاجتهاد:

كان – رحمه الله – من أذكى الأئمة قريحة، وقد بلغ في العلم قرن الكلأ، فقال عن نفسه: "وافق اجتهادي اجتهاد الشافعي إلا في مسألتين". قال الصفدي: "وحسبك بمن يترل ذهنه على ذهن الشافعي"[1]. وقال الذهبي[2]: "وقد كان على رأس السبع مئة: شيخنا أبو الفتح ابن دقيق العيد". قال ابن سيد الناس: "لم أر مثله فيمن رأيت، ولا حملت عن أجل منه فيما رأيت ورويت"[3].

المطلب الخامس: شيوخه:

منهم: ابن المقير، والمنذري، والعز بن عبد السلام، والفخر بن البخاري، وغيرهم.

المطلب السادس: تلاميذه:

منهم: علاء الدين الباجي: تاج الدين الفاكهاني، ابن سيد الناس، والمزي، والذهبي[4].

المطلب السابع: مؤلفاته:

ومن أشهر مؤلفاته؛ " الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" ومختصره " الإلمام بأحاديث الأحكام"، و"إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام"، و "شرح مختصر ابن الحاجب في الفقه"، وغيرها.

المطلب الثامن: وفاته:

مات – رحمه الله – يوم الجمعة من شهر صفر سنة (٧٠٢ ه)[5].

المبحث الأول: منهج ابن دقيق العيد في كتابه "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام":

كتاب الإمام ابن دقيق العيد الموسوم بـ "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" يعد من الكتب الفريدة والتي لا نظير لها، قصد – رحمه الله – بتأليف هذا السفر العظيم، الجمع المستقصي للأحاديث، والنقد المستوفي للأسانيد، فجاء كتابه بحرا زاخرا لا مثيل له في حشد النصوص، وتتبع العلل، وتحرير الأحكام بحيث صار كتابه معلما شاملا لأحاديث الأحكام، ناقدا للأسانيد، كاشفا عن أحوال الرواة، محررا للأحكام الفقهية؛ قال – رحمه الله – عن كتابه: "ما وقفت على كتاب من كتب الحديث

---

[1] الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى. (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م) ج ٤، ص١٣٨.

٢ الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. سير أعلام النبلاء. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ). ج١٤، ص٢٠٣.

٣ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. طبقات الشافعية. تحقيق: محمود الطناجي، وعبد الفتاح الحلو. (القاهرة: دار هجر، ط ٢، ١٤١٣ه). ج ٩، ص ٢٠٨.

[4] ابن دقيق العيد، المرجع السابق (ص١٣)

٥ المرجع السابق(ص٤٢)

وعلومه، إلا أودعت منه فائدة في هذا الكتاب"[١]. وقال أيضا: "أنا جازم أنه ما وضع في هذا الفن مثله"[٢]. وقال عنه ابن تيمية: "هو كتاب الإسلام"، وقال أيضا: قال: " ما عمل أحد مثله، ولا الحافظ الضياء، ولا جدي أبو البركات"[٣]. وقال الأسنوي، في طبقات الشافعية: "وكان -رحمه الله- قد أكمل كتابه الكبير العظيم الشأن المسمى بـ"الإمام"، وهو الذي استخرج منه كتابه المختصر المسمى بـ"الإلمام"، فحسده عليه بعض كبار هذا الشأن ممن في نفسه منه عداوة، فدس من سرق أكثر هذه الأجزاء وأعدمها، وبقي منه الموجود عند الناس اليوم، وهو نحو أربعة أجزاء اليوم، فلا حول ولا قوة إلا بالله"[٤].

وقال ابن حجر: "وجمع كتاب الإمام في عشرين مجلدة عدم أكثره بعده"[٥]. وقال عنه السبكي: "ومن مصنفاته كتاب "الإمام" في الحديث، هو جليل حافل لم يصنف مثله[٦]". ويقال: أن أكثر الكتاب قد عدم — حسدا - ولم يبقى إلا الجز الأول من الطهارة. وقيل لم يبيض إلا الموجود بين يدي الناس. قال الأدفوي: "لو كملت نسخته في الوجود، لأغنت عن كل مصنف في ذلك"[٧].

ومن أبرز ما تميز به الكتاب الأسلوب الراقي، والمنهج الرصين تتجلى في المطالب التالية:

المطلب الأول: المنهج العام الاستيعاب والعناية والتمحيص:

سلك المؤلف - رحمه الله - في تأليف هذا الكتب منهجا سليما قويا، وأورد فيه من النوادر والمباحث الدقيقة ما يأخذ بالألباب، فمن ذلك:

١) الجمع والاستيعاب لجميع أحاديث الأحكام التي تروى، فلا يدع منها شاذة ولا فاذة إلا وذكرها.

٢) العناية والتمحيص وتحرير المتون ونقد الأسانيد، حتى يتميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود.

---

[١] ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب. الإلمام بأحاديث الأحكام. تحقيق: محمد خلوف، (الرياض: دار النوادر. ط١. ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م).المقدمة، ج١، ص٥.

[٢] المرجع السابق.

[٣] المرجع السابق. ج١، ص٢٧.

[٤] ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج٢، ص٢٣١.

[٥] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان.(صيدر اباد، ط٢. ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) ج٥، ص٣٤٨.

[٦] ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج١، ص٥١

[٧] المصدر نفسه ص٢٨

٣) جمع طرق الحديث على الأبواب الفقهية، وجمع الشواهد، وشرح الغريب، وضبط المشكل.
٤) بيان كيفية الاستدلال والاستنباط من الكتاب والسنة.
٥) أفصح فيه عن كثير من العلوم الخادمة لفهم النصوص الشرعية؛ كعلوم العربية، والمباحث المنطقية والأصولية، والقواعد العقلية، ومن هنا قال الحافظ قطب الدين الحلبي: "إنه لم يتكلم على الحديث من عهد الصحابة إلى زماننا مثل ابن دقيق العيد"[١]. ولهذا جاء هذا الكتاب بهذا الحجم، قال ابن الملقن: "فقد رأيت من أوله إلى أثناء كتاب الصلاة في الكلام على رفع اليدين في ثلاث مجلدات ضخمات"[٢].

المطلب الثاني: مقدمة الكتاب:

ذكر المؤلف في مقدمته لهذا الكتاب كلاما نفيسا في الجرح والتعديل، وتكلم بإسهاب عن بعض الرواة المختلف فيهم، والذين يكثر ذكرهم في ثنايا الكتاب؛ ليستغني بالإحالة على كلامه عنهم في المقدمة عن تكراره في كل موضوع. قال الدكتور سعد الحميد: "وعرف ذلك بالاستقراء في بعض المواضع من هذا الكتاب، مثل قوله في (ج١/ص١٢٩): "وإبراهيم بن محمد هو: ابن يحيى، وقد تقدم في المقدمة". وفي (ج١/ص١٤٧): "وأبو معشر اسمه نجيح المدني، مذكور في المقدمة" وقال أيضا في (ج١/ص٢٤٠): "ومحمد بن عمر الواقدي أكثروا فيه، وأفظع النسائي فيه القول، وهو مذكور في المقدمة"، وقال في (ج٢/ ص٧٨): "قيس هو ابن الربيع وابن أبي ليلي هو محمد بن عبد الرحمن، وكلاهما في المقدمة". والذي يظهر من ذلك: استيعابه لأقوال المجرحين والمعدلين، ومناقشتها، والحكم على الرجل بما أدّاه إليه اجتهاده"[٣].

المطلب الثالث: ترتيب الكتاب:

رتب المصنف هذا الكتابَ على الأبواب الفقهية؛ فهو كتاب جامع بين الفقه والحديث، فبدأ بكتاب الطهارة، وثنى بكتاب الصلاة....، وهكذا على الطريقة المعهودة في الترتيب على أبواب الفقه. وقسم الكتاب إلى أبواب، والباب إلى فصول، ويعنون لكل باب وفصل؛ كباب المياه، وباب الأواني، وفصل في التطهر بالماء والثلج، وتحت هذه الفصول مباحث ويعبر عنها بقوله "ذكر". ويسهب في تعداد

---

[١] ابن دقيق العيد، شرح الإلمام، المقدمة، ج١، ص٤.

[٢] ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع. ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). ج١، ص٢٧٧.

[٣] سعد الحميد، مقدمة الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، الرياض: دار المحقق للنشر والتوزيع. ج١ ص٤٣.

فصول الباب الواحد، ويدل ذلك على ملكته الفقهية، فمثلا بلغت فصول المياه أكثر من خمسة وثلاثين فصلا، وفي صفة وضوئه ﷺ أكثر من تسعين فصلا. وفي بداية الفصل يذكر الحديث الأصل عنده في ذلك الفصل وله عدة طرق في ذلك، ذكر ذلك سعد الحميد في المقدمة نقلا عن ابن حجر.

المطلب الرابع: استنباط الحكم بعموم اللفظ:

قال المؤلف رحمه الله (ج٢/ص٣٣٨): "فصل في الخارج النجس من غير السبيلين، ذكر ما استدل به على الانتقاض"، ثم أورد عدة أحاديث:

الأول: حديث فاطمة بنت قيس؛ في خروج دم الاستحاضة، قالت للنبي ﷺ: «إني امرأة استحاض فلا أطهر..»[١].

والثاني: حديث القيء الذي رواه الترمذي عن أبي الدرداء ﷺ: «أن النبي ﷺ قاء فأفطر فتوضأ»[٢].

الثالث: الرعاف، منها، حديث عائشة ﷺ، قال ﷺ: «من أصابه قيء أو رعاف.....فليتوضأ»[٣].

الرابع: رواه الدارقطني، والطبراني عن سلمان ﷺ قال: رأني ﷺ وقد سال أنفي دم، فقال ﷺ: «أحدث لذلك وضوءا»[٤] مع أن كثير من الأحاديث متكلم فيها، فاستنبط – رحمه الله – أن كل ما خرج من غير السبيلين فهو ناقض للوضوء.

المطلب الخامس: منهجه في إيراد الحديث:

عند استدلاله بالحديث ففي إيراده عدة مسائل تدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه فمنها:

المسألة الأولى: يذكر الحديث مبتدئا ببعض رجال السند، ثم يسوق الحديث، ثم يذكر من أخرجه. مثاله في باب المياه (ج١/ص٩٣): عن يزيد الفقير، قال أخبرنا جابر بن عبد الله ﷺ أن النبي ﷺ قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي...» ثم ذكر الحديث بتمامه، ثم قال: متفق عليه من حديث

---

[١] البخاري، صحيح البخاري، باب غسل الدم، ج١، ص٥٥، رقم ٢٢٨. ومسلم، صحيح مسلم، باب المستحاضة، ج١، ص٢٦٢، رقم ٣٣٣.

[٢] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة،. سنن الترمذي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (مصر: مطبعة البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٥م/١٣٩٥ه). أبوب الصوم، باب ما جاء فيمن استقى، ج٣، ص ٨٩، رقم ٧٢٠.وصححه الألباني، وليس فيها فتوضأ.

[٣] المصدر السابق، أبواب الطهارة، باب الوضوء من القئ والرعاف، ج١، ص١٤٢، رقم ٨٧.

[٤] الدارقطني، سنن الدارقطني، ج١، ص٥٦، رقم٢٣. والطبراني، المعجم الكبير، ج٦، ص٢٣٩، رقم ٦٠٩٩.

هشيم عن يزيد، واللفظ للبخاري[١]. ومثاله في نفس الباب، فصل في التطهير بالثلج والبرد (٩٦/١)، عن مجزأة بن زاهر قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى يحدث عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «اللهم لك الحمد ملء السماء، وملء الأرض....» ثم ذكر الحديث بتمامه، ثم قال: "أخرجه مسلم"[٢].

المسألة الثانية: يذكر من خرج الحديث أولا، ثم يذكر للحديث. مثاله في باب المياه أيضا، فصل طهورية ماء البحر (ج١/ص٩٦). روى مالك في الموطأ، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، من آل بني الأزرق عن المغيرة بن أبي بردة – وهو من بني عبد الدار – أنه أخبره، أنه سمع أبا هريرة يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته[٣]». وقال أيضا في.. ذكر ما يستدل به على طهارة الماء المستعمل (١٣٢/١) روى البخاري عن سفيان عن ابن المنكدر، أنه سمع جابر بن عبد الله ﷺ يقول: «مرضت مرضا شديدا فأتاني النبي ﷺ يعودني...»[٤]، ثم ذكر الحديث بتمامه. ثم قال وفي رواية أبي داود من جهة سفيان: «وقد أغمي علي....»[٥] وفي رواية النسائي من هذا الطريق: «فتوضأ رسول الله ﷺ فصب علي وضوءه»[٦].

المسألة الثالثة: قد يبتدئ الفصل غالبا بإيراده للحديث بإسناده هو ولو طال الإسناد. وغالبا ما يكون عن طريق أحد الكتب الحديثية المشهورة، مثاله في (ج١/ص٣٠٣): ذكر – رحمه الله – الألفاظ التي تدل على طهارة الجلد المدبوغ. قال: أخبرني أبي أن الحافظ أبا الحسن المقدسي أخبرهم...، فذكر الحديث من طريق الغافقي "مسند الموطأ" عن أحمد بن محمد المكي، عن علي، عن القعنبي، عن مالك

---

[١] البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله. صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (بيروت: دار طوق النجاة.ط١. ١٤٢٢هـ). كتابالتيمم، بابٌ، ج١ ص٧٤ رقم ٣٣٥. ومسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ج١، ص٣٧٠، رقم ٥٢١.

[٢] مسلم، صحيح مسلم، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، ج ١، ص ٣٤٦، رقم ٤٧٦.

[٣] مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي. موطأ الإمام مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: (دار إحياء التراث العربي. ١٤٠٦ه/١٩٨٥م). كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، ج١، ص٢٢، رقم١٢.

[٤] البخاري، صحيح البخاري، باب عيادة المغمى عليه، ج ٧، ص١١٦، رقم ٥٦٥١. أحمد، المسند، مسند جابر بن عبدالله، ج ٢٢، ص ٢٠٢، رقم١٤٢٩٨.

[٥] أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. (بيروت: المكتبة العصرية). باب في الكلالة، ج ٣، ص١١٩، رقم ٢٨٨٦.

[٦] البخاري، المصدر السابق.

في " الموطأ"[١]. والحديث أيضا عند مسلم[٢]. وربما أورده بعد ذلك، مثاله في (٢٣١/١) أخبرنا أبو الحسين بن علي بن شجاع، أنا عبد العزيز بن أحمد، أنا يحيى بن ثابت بن بندار، أنا أبي، أنا أبو عمرو عثمان بن محمد يوسف، أنا أبو بكر – يعني محمد عبد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي–، حدثني إسحاق بن عبد الله، أنا القعنبي، عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد، عن كبشة بنت كعب، – وكانت تحت أبي قتادة ﷺ–: «إن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوءا، فجاءت هرة فشربت.....الحديث»، ثم قال وقد أخرج هذا الحديث الأربعة من حديث مالك[٣]. مع أن الأحاديث التي يوردها بسنده هو غالبا تكون من طريق بعض الكتب المصنفة، كالحديث السابق عن طريق الموطأ.

المسألة الرابعة: "اللف والنشر" وذلك من أسلوب البديع في علم البيان: وهو استعمال معان متعددة عائدة عليها معان أخرى متعددة، مثاله: قوله في (ج١/ص٢٦٠) في باب المياه: "ذكر من قال بالتتريب في غسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب". فيه حديث عبد الله بن مغفّل، وحديث أبي هريرة، وحديث علي ﷺ. فأما حديث عبد الله بن مغفّل..."، ثم أخذ ينشر مالفّه؛ فقال: فأما حديث أبي هريرة فروى هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عنه: «أولا هن بالتراب[٤]»، وكذلك يونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين عنه[٥]. وروى بيان عن قتادة عن ابن سيرين: «السابعة بالتراب»[٦]. وأما حديث علي عن هبيرة عن علي «إحداهن بالتراب»[٧]. وأما حديث عبد الله بن مغفل «فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب»[٨].

---

[١] مالك، المرجع السابق، باب ما جاء في جلود الميتة، ج٢، ص٤٩٨، رقم ١٧.

[٢] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب طهور جلود الميتة بالدباغ، ج١، ص٢٧٧، رقم ٣٦٦.

[٣] الدارمي، عبد الله بن عبدالرحمن بن الفضل أبو محمد السمرقندي. سنن الدارمي. تحقيق: نبيل هاشم العمري (بيروت، دار البشائر، ط١، ١٤٣٤ه/٢٠١٣م). باب الهرة إذا ولغت في الإناء، ص٢٣٨، رقم٧٩٥. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر الخسروجردي. السنن الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).باب سؤر الهرة، ج٢، ص٢٣٧، رقم١١١٧٤. و لم أجده عند الأربعة.

[٤] مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب ولوغ الكلب، ج١، ص٢٣٤، رقم ٢٧٩.

[٥] الطبراني، الأوسط الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي. المعجم الأوسط. تحقيق: طارق عوض وعبد المحسن الحسيني. (القاهرة: دار الحرمين). باب من اسمه أحمد،ج٢، ص٨٤، رقم ١٣٢٦.

[٦] أبو داود، سنن أبي داود. باب الوضوء بسور الكلب، كتاب الطهارة، ج١، ص٥٧، رقم ٧١.

[٧] الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن البغدادي. سنن الدارقطني. تحقيق: شعيب الارنؤوط وأخرون. (بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م). باب ولوغ الكب في الإناء، ج١، ص١٠٧، رقم١٩٢.

[٨] مسلم، المسند الصحيح، باب حكم ولوغ الكلب، ج١، ص٢٣٥، رقم ٢٨٠.

المسألة الخامسة: ابتداؤه الفصل أحيانًا بذكر الاختلاف في بعض الألفاظ التي يبنى عليها حكم شرعي في الحديث، ثم تخريجه لكل رواية بعد ذلك، مثاله قوله في باب المياه، في ذكر الخلاف ترتيب الإناء الذي يلغ فيه الكلب (ج١/ص٢٦٦): « فصل في تلخيص الاختلاف في محل التتريب من الغسلات. اختُلِف فيه على وجوه: إحداها: "الأولى "،وقد تقدم ذلك من رواية هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين: «أولاهن بالتراب» عند مسلم[١]. وثانيها: «السابعة» من رواية أبان عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ: « إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات: السابعة بالتراب »، أخرجه أبو داود[٢]، وهكذا.

المسألة السادسة: استقصاءه وجمعه للأحاديث التي يبنى عليها حكم، مثال ذلك، قال رحمه الله-: فصل في أحاديث تجمع مواقيت الصلاة، (١٦/٤) وذكر الحديث الأول بسنده عن بريده، عن أبيه،ﷺ عن النبي ﷺ «أن رجلا سألة عن وقت الصلاة...الحديث» ثم قال أخرجه مسلم[٣]، وفي رواية الترمذي، قال ﷺ للسائل «أقم معنا إن شاء الله»[٤]. ثم ذكر طرق الحديث عند النسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، والطبراني، وأحمد. ثم أورد حديث آخر(٢١/٤) رواه مسلم، وأبو داود والنسائي من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ «أنه أتاه سائل فسأله عن مواقيت الصلاة....»[٥]الحديث، ثم ذكر طرق أخرى له عند أبي عوانة، والبيهقي. ثم أورد حديثا أخر رواه مسلم عن قتادة عن أيوب عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ: «إذا صليتم الفجر فإنه وقت إلى أن يطلع قرن الشمس الأول....»[٦]الحديث.

ثم أورد طرقه واختلاف الفاظه عند غير مسلم فقال - رحمه الله - (ص٢٣): رواه ابن خزيمة من جهة هشام، واختلاف بعض ألفاظه. ثم ذكر طريقا آخر لحديث ابن عمر(ص٢٧) رواه البيهقي، ثم أورد حديثا أخر (ص٢٧) رواه النسائي، من حديث أبي هريرة ﷺ قال ﷺ: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم.....» الحديث، ثم أورد حديثا بسنده عن ابن عباس ﷺ، قال ﷺ: أمني جبريل....»[٧]، ثم أورد حديث عن جابر، وأنس بن مالك. وأبي سعيد الخدري ﷺ[٨].

---

[١] المصدر نفسه.
[٢] أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء بسور الكلب، ج١، ص٥٥، رقم ٧٤.
[٣] مسلم، صحيح مسلم، باب أوقات الصلوات الخمس، ج١، ص ٤٢٨، رقم ٦١٣.
[٤] الترمذي، سنن الترمذي، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، ج ١، ص ٢٨٦، رقم ١٥٢.
[٥] مسلم، المرجع السابق، ج١، ص ٤٢٩، رقم ٦١٤.
[٦] مسلم، المرجع السابق.
[٧] أبوداود، سنن أبي داود، باب في الواقيت، ج ١، ص ١٠٧، رقم ٣٩٣.
[٨] الترمذي، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٨١، رقم ١٥٠.

المطلب السادس: صنيعه في بداية الفصل:

الغالب على صنيعه في بداية كل فصل؛ سياق الحديث كاملًا وهذا هو الغالب، ولربما اختصره أحيانًا كما في باب الأواني (ج١/ص٣٢٥) في "ذكر الوضوء من الماء في أوانيهم"- أي: أواني المشركين-. قال في بداية هذا الفصل: "عن عمران بن حصين ﷺ قال: «كنا في سفر مع النبي ﷺ، وإنا أسرينا، حتى إذا كنا في آخر الليل وقعنا وقعة...» فذكر الحديث، وفيه: «فارتحل رسول ال ﷺ»، ثم ذكر موضع الشاهد من الحديث، وفي آخره قال: " وذكر باقي الحديث". متفق عليه[1]. فأنت تراه هنا اختصر الحديث في بدايته ونهايته.

المطلب السابع: تخريجه للحديث:

عند إيراده للحديث – سواء ذكر من أخرجه أولا أو لم يذكره – يذكر في الغالب ممن أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة إن كان الحديث مخرَّجًا في شيء منها، أو من غيرهم مراعيًا في ذلك مسألتين:

المسألة الأولى: التنبيه على الإسناد، قال المؤلف: في أول حديث أورده في باب المياه (ج١/ص٩٣)، في "ذكر بيان معنى الطهور، وأنه المطهر لغيره، "قال: "عن يزيد الفقير، قال: أخبرنا جابر بن عبد الله ﷺ: أن النبي ﷺ قال: « أعطيت خمسًا...»" الحديث، وفي آخره قال: "متفق عليه من حديث هشيم، عن يزيد، واللفظ للبخاري. وفي رواية مسلم: «وجعلت لي الأرض طيبة»[2].

المسألة الثانية: التنبيه على المتن. " فصل في سؤر الكلب "(ج١/ص٢٥١) قال « روي مالك رحمه الله تعالى- في " الموطأ"، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: « إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات ». أخرجه الشيخان[3]، والنسائي[4]، وابن ماجه[5] من حديث مالك. قال ابن عبد البر في " التمهيد"؛ هكذا قال مالك في هذا الحديث: " « إذا شرب

---

[1] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطهارة، باب الصعيد الطيب، وضوء المسلم، يكفيه من الماء، ج١، ص٧٦، رقم ٣٤٤.

[2] البخاري، المرجع السابق، كتاب التيمم، بابٌ، ج١، ص٧٤، رقم ٣٣٥، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ج١، ص٣٧٠رقم٥٢١.

[3] البخاري، صحيح البخاري، باب الماء اذ يغسل به شعر الإنسان، ومسلم، المسند الصحيح، باب ولوغ الكلب، ج١، ص٢٣٤، رقم ٢٧٩.

[4] النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن. سنن النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.(حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦ﻫ/١٩٨٦م)،كتاب الطهارة، باب سور الكلب، ج١، ص٥٢، رقم ٦٤.

[5] ابن ماجه، محمد بن يزيد الربعي مولاهم، القزويني أبو عبدالله. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية). كتاب الطهارة، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب،ج١، ص١٣٠، رقم٣٦٤.

الكلب»، وغيره ممن رواة حديث أبي هريرة وغيره – كلهم يقول: «أذا ولغ الكلب»، ولا يقولون إذا «شرب الكلب»، وهو الذي يعرفه أهل اللغة "[١].

المطلب الثامن: إيراده للحديث من غير تخريج

قد يورد الحديث ولا يذكر من أخرجه؛ كقوله في باب الأواني (ج١/ص٢٨٦): "فصل في ضبة الذهب وقليله عن داود الأودي، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد قالت ﵂: قال رسول الله ﷺ: « لا يصلح من الذهب شيء ولا حربصيصة »"[٢]. ثم سكت فلم يذكر من أخرجه. وفي هذا الصنيع من المصنّف مما يؤخذ عليه.

المطلب التاسع: علو الإسناد عنده:

قد يورد الحديث، ويذكر ممن أخرجه، ثم يشير إلى بعض طرقه، وينبِّه على روايته لها بعلو، ثم يسوق الحديث بسنده هو. ففي " فصل في جلود الميتة "(ج١/ص٢٩٥) ممن باب الأواني، فصل جلود الميتة قال: " روى مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس ﵄ قال: «مرَّ النبي ﷺ بشاة ميتة...»[٣]، فذكر الحديث، ثم قال: "أخرجه النسائي[٤] من حديث مالك، وأخرجه الشيخان[٥] من حديث يونس. ووقع لنا حديث يونس عاليًا، قرأت على الفقيه المفتي أبي الحسن هبة الله الشافعي..." فذكر سنده بطول[٦].

المطلب العاشر: ذكره لسند الحديث:

ربما أورد الحديث بذكره بعض سنده، وربما أورده بذكر السند كاملًا، وبالأخص إذا كان الحديث من بعض الكتب غير المشهورة، كقوله في باب السواك (ج١/ص٣٧٣):"فصل في السواك بين كل ركعتين من صلاة الليل. روى أبو نعيم من حديث المنهال بن عمرو، قال: حدثنا علي بن عبد الله بن

---

[١] ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج١، ص٢٥١.

[٢] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبدالله. مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. (دمشق: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢١هـــ/٢٠٠١م)، مسند القبائل، حدي أسماء بنت يزيد، (٥٤٦/٤٥) رقم ٢٧٥٦٤. وقال الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

[٣] مالك، الموطأ، باب الانتفاع بجلود الميتة، ج٢، ص٤٩٨، رقم١٦

[٤] النسائي، المرجع السابق، ي، كتاب العقيقة، باب جلود الميتة، ج٧، ص١٧٢، رقم٤٢٣٥.

[٥] البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب جلود الميتة، ج٣، ص٨١، رقم ٢٢٢١.

[٦] ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام. ج١، ص٢٩٥.

عباس ﷺ، عن أبيه: «أن النبي ﷺ كان يستاك بين كل ركعتين من صلاة الليل». رواه عن سليمان بن أحمد، عن علي بن عبدالعزيز، عن أبي نعيم، عن يونس بن أبي إسحاق، عنه، وهو إسناد جيد "[١].

المطلب الحادي عشر: تحريره للاختلاف في ألفاظ الحديث:

عناية المصنف باختلاف ألفاظ الحديث وتحرير الخلاف في ثبوت ذلك اللفظ من عدمه فمما تميز به هذا الكتاب، ففي (ج١/ص٤٦٠) ذكر الحديث الذي رواه البخاري، من طريق مالك، عنم أبي الزناد، عنم الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ: أمن رسول الله ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإنه لا يدري أين باتت يده»[٢].

قال المصنّف: «وفي رواية مالك هذه شيئان: **أحدهما:** صيغة الأمر في قوله: «فليغسل». وروي بصيغة النهي من حديث الأعرج. ذكر أبو عمر أن الليث بن سعد رواه عن جعفر بن ربيعة؛ عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ رفعه قال: « إذا استيقظ أحدكم من منامه، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسل يده، أو يفرغ فيها، فإنه لا يدري أين باتت يده »[٣].**والثاني:** عدم ذكر العدد، وكذلك روي من حديث جماعة من أبي هريرة ﷺ من غير ذكر العدد، ومنهم: همام بن منبه، وعبدالرحمن بن يعقوب الحُرقي، وثابت مولى عبدالرحمن بن زيد، وعمار بن أبي عمار.

وروي ذكر العدد عن أبي هريرة من حديث جماعة منهم: جابر بن عبدالله، أخرج حديثه مسلم من حديث أبي الزبير، عن جابر، عن أبي هريرة ﷺ؛ أنه أخبره: أن النبي ﷺ قال: « إذا استيقظ أحدكم فليفرغ على يده ثلاث مرات قبل أن يدخل يده في إنائه، فإنه لا يدري فيم باتت يده [٤]»، ثم أطال في ذكر هذه الروايات، وسيأتي لهذا مزيد أمثلة.

المطلب الثاني عشر: عنايته بغريب الحديث، وما أشكل منه:

ومن عادة المصنف عنايته بضبط ما يحتاج إلى ضبط، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف، وذلك عقب الحديث مباشرة، وربما أفرده بفصل مستقل يعنون له بقوله: " ذكر ما ينبّه عليه في هذا الفصل ". كقوله في "فصل في الختان " (ج١/ص٤١٦) من باب السواك: «عن المغيرة بن عبد الرحمن الحِزَامي، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «اختتن إبراهيم النبي ﷺ

---

[١] انفرد بروايته.

[٢] البخاري، المرجع السابق، كتاب الوضوء، باب الوضوء من النوم، ج١، ص٢٧، رقم٥٤.

[٣] لم أقف على من أخرجه من هذا الطريق.

[٤] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب كراهية غمس المتوضئ وغيره يده في الماء.. ج١، ص٢٣٣، رقم٢٧٨.

وهو ابن ثمانين سنة بالقَدُوم». متفق عليه[١]، واللفظ لمسلم. و "الحِزَامي": بالحاء المهملة المكسورة، والزاي المعجمة. فهو هنا ضبط هذه النسبة "الحِزَامي" عقب الحديث مباشرة، بينما نجده في بعض الأحيان يفرد لذلك فصلًا؛ كقوله (ج١/ص٩٥) في بداية باب المياه: "ذكر ما ينبه عليه في هذا الفصل: يزيد بن فقير هو: يزيد بن صهيب. والفقير لقب له، لا من جهة المسكنة، بل من جهة فقار الظهر؛ قيل: كان يشكوه..."، وهكذا. ولربما تكلم في بداية الباب عن بعض ما يحتاج إلى تعريف، وتوضيح ما يحتاج إلى إيضاح. مثل قوله في بداية باب السواك (ج١/ص٣٣١): " السواك بكسر السين: يراد به الفعل، وحُكى: العود الذي يُتسّوك به، وهو مذكر، ويقال من الفعل: ساك فمه يسوك سوكا."[٢] إلخ.

المطلب الثالث عشر: الصناعة الفقهية:

ومع أن هذا الكتاب حديثي يعنى بالتخريج أصالة، إلا أن إمامة مؤلفه في الفقه تظهر في صُنعه في كتابه هذا، بدءًا من ترتيبه الكتاب على أبواب الفقه، وحشده في الباب الأحاديث التي تُستمد منها مسائله.

ومما يدل على ملكته الفقهية: تكرار الحديث الواحد في عدة فصول بحسب ما ظهر له مما يمكن استنباطه من مسائل الفقه من ذلك الحديث، مع عنايته باختلاف ألفاظه، وتحرير الخلاف في ثبوت ذلك اللفظ من عدمه، ودقته البالغة في ذلك، واهتمامه بأحكام الأئمة الذين تقدموه، ونقل عباراتهم في كثير من الأحيان بتمامها، ومناقشة تلك الأحكام بتجرد.

وتظهر لك تلك الملكة الفقهية كثيرا وأنت تقلب صفحات هذا الكتاب؛ كقوله (ج١/ص٤٢٨): "فصل فيما استدل به على أن إيصال الماء تحت الحية الكثيفة غير واجب "، ثم أورد تحته حديث ابن عباس الذي «أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة»[٣]، وأشار بعدها إلى «أن النبي ﷺ كان كثّ اللحية»، وأراد بذلك بيان أن الغرفة الواحدة من الماء لا تكفي لغسل الوجه ووصول الماء إلى ما تحت اللحية الكثيفة.

[١] البخاري، صحيح البخاري، باب قول الله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلا) ج ١، ص ١٤٠، رقم ٣٣٥٦. ومسلم، صحيح مسلم، باب من فضائل إبراهيم الخليل، ج ٤، ص ١٨٣٩، رقم ٢٣٧٠.

[٢] بن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام. ج١، ص٣٣١.

[٣] البخاري، المرجع السابق، كتاب الوضوء، باب الوضوء مرة مرة، ج١، ص٤٣، رقم١٥٧. وأخرجه الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الوضوء، باب ما جاء في الوضوء مرة مرة، ج١، ص٦، رقم٤٢.

وأما تكراره للحديث الواحد بحسب ما استنبط منه من أحكام فكثير، كحديث ابن عمر ﷺ مرفوعا: « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث »[١] فإنه أورده (ج١/ص١٩٩) وأطال الكلام عليه جدا، ثم في (ج١/ص٢٢٨) قال: "فصل في آسار البهائم والسباع،. قد تقدم في حديث ابن عمر ﷺ: سئل رسول الله ﷺ عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع، فقال: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث»[٢]، وهذا لفظ النسائي".

وهذا كله وأمثاله في الكتاب كثير مما لا يقف له إلا فقيه متمكن ذو ملكة فقهية راسخة.

المطلب الرابع عشر: الترجيح بين الأحاديث الصحيحة:

والذي يظهر منها التعارض، قال: (٢/٢٦٧) "الوضوء من مس الذكر ونفيه ذكر النفي أولا، وأورد حديث طلق بن علي « وهل هو إلا بضعة منك» وحديث بسرة ﷺ« إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ»"[٣] ثم قال: "ما تعلق به في أن حديث طلق مقدم على حديث بسرة".

المبحث الثاني: منهج ابن دقيق العيد في كتابه "الإلمام بأحاديث الأحكام":

تقدم الحديث على كتاب الإمام في معرفة الأحكام للإمام ابن دقيق العيد رحمه الله؛ وأنه وقع في حوالي عشرين جزءا، فاستثقله بعض أهل عصره لإطالته، فعمد إلى اختصاره في كتاب سماه: "الإلمام بأحاديث الأحكام"، والكتاب يُعد من الكتب التي لا نظير لها فيما صنّف في الأحكام الجامعة بين الحلال والحرام، فكما قيل: "يحفظه المبتدئ المستفيد، ويناظر فيه الفقيه المفيد".

قال المؤلف عن كتابه: "فهذا مختصر في علم الحديث، تأملت مقصوده تأملا، ولم أدع الأحاديث إليه الجفلى، ولا ألوت في وضعه محررا، ولا أبرزنه كيف اتفق تهورا، فمن فهم مغزاه شد عليه يد الضنانة، وأنزله من قلبه وتعظيمه الأعزين مكانا ومكانة"[٤]، ولقد رسم لنفسه في هذا الكتاب منهجا متميزا وقد أفصح عن بعضه كما ذكره محقق شرح الإلمام، حيث قال:" ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب (ج١/ ص١٨) إيراده للأحاديث، والمقاصد التي يقصدها من وراء إيرادها، فذكر منها: أنه لا

[١] أبوداود، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ماينجس من الماء، ج١، ص١٧، رقم٦٣. والترمذي، سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب منه، ج١، ص٩٧، رقم٦٧. وصححه الألباني.

[٢] تقدم تخريجه

[٣] النسائي، سنن النسائي، الوضوء من مس الذكر، ج ١، ص ١٠٠، رقم ١٦٣.و ابن ماجه د، سنن ابن ماجه، باب الوضوء من مس الذكر، ج ١، ص ٣٠٢، رقم ٤٧٨.

[٤] ابن دقيق العيد، الإلمام بأحاديث الأحكام. ج١ ص٥.

يذكر أحاديث متعددة للدلالة على حكم واحد إلا لمعارض، والاكتفاء بأتم الحديثين وأكثرهما فائدة عن أقلهما، أو لدخول مدلوله تحت الأعم فائدة، وقد يقوم في مثل هذا معارض، وهو أن يكون الحديث الأقل فائدة، هو الحديث المشهور، أو المخرج في "الصحيحين" فيُذكر لذلك، ويتبع بالحديث الذي فيه، وأن الحديث الذي يستدل به قد يكون مطولاً في الصحاح أو في الكتب المشهورة، ويكون موضع الاحتجاج مقتصراً عليه، مختصرًا في غير ذلك من الكتب، فيقتصر على المختصر، ويترك التخريج من الصحاح؛ لأنه أليق بالكتاب"[1].

وبناءاً على ذلك، نفصل منهج المؤلف في المطالب الآتية:

المطلب الأول: شرطه في تأليف الكتاب:

أثبت المؤلف شرطه كما قال في خطبة الأصل (ج١/ص٤٧): إنه "ألا يورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكِّي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ، أو بعض أئمة الفقهاء النظَّار". ثم قال: "وعلى الجملة فإن توقف تصحيحه عند أحد على ذكر طريق لا علة فيها، ولا كلام في أحد من رواتها، فقد يتوقف في ذلك؛ لأن اعتبار ذلك صعب ينتقض عليهم في كثير مما استحسنوه وصححوه من هذا الوجه، فإن السلامة من الكلام في الناس قليل، ولو شرط ذلك، لما كان لهم حاجة إلى تعليل الحَسَن بالتضافر والمتابعة، والمجيء من طرق أو وجوه، فيتقلب النظر، وتتناقض العبر، ويقع الترتيب، أو يُخاف التعذيب. ثم قال: وما ذكرته عُرض عليك، لا التزام أتقلد عهدته، وفي كلامي ما يشير إلى المقصود. وكذا قوله في الحديث السادس عشر من باب الوضوء: وقد ذكرنا أن البيهقي قال: إنه إسناد صحيح، فحصل شرطنا في ذكره في الكتاب"[2].

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في هذا الكتاب:

كان المؤلف حافظا فقهيا محدثا بارعا، ولذلك نرى أثر علمه في منهجه المتميز في هذا الكتاب، ونستخلص منهجه في الصناعة الحديثية في عدة مسائل، منها:

المسألة الأولى: ألا يذكر أحاديث متعددة للدلالة على حكم واحد.

بما أن الكتاب مختصر، فمن منهجه أن يقتصر على أتم الأحاديث، ولا يكررها إلا لفائدة أو إثبات حكم كما هو في الألفاظ يتم بها عقد النكاح (٦٢٧/٢) رقم (١٢١٩) قال – رحمه الله – عن مالك عن أبي حازم، عن سهل بن سعد ﵁، في حديث الواهبة، فقال له رسول الله ﷺ: «قد زوجتكها بما

[1] ابن دقيق العيد، المرجع السابق، ج١ ص٥٨.

[2] ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ج١ ص٥٨.ج١ ص٥٨.

معك من القرآن »[١]. هكذا فيه بلفظ التزويج، وكذا رواية زائدة، وحماد بن زيد، وعبد العزيز بن محمد، وفضيل بن سليمان بلفظ التزويج. وفي رواية سفيان بن عيينة (١٢٢٠): «أنكحتكها»[٢]. وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم (١٢٢١)، عن أبيه: «قد ملكتكها»[٣]. وفي رواية معمر والثوري (١٢٢٢): «أملكتكها »[٤]. وفي رواية أبي غسان (١٢٢٣): أنكناكها»[٥].

المسألة الثانية: الاكتفاء بأتم الحديثين وأكثرهما فائدة عن أقلهما:

كما تقدم أن كتاب "الإلمام" كتاب مختصر، يحفظه المبتدئ المستفيد، ويناظر فيه الفقيه المفيد، ولأن لا يخرج عن هدفه، فكان من منهجه الاكتفاءُ بأتمّ الحديثين وأكثرهما فائدة عن أقلهما؛ أو لدخول مدلوله تحت الأعم فائدة، وقد يقوم في مثل هذا معارض، وهو أن يكونَ الحديث الأقل فائدة هو الحديث المشهور أو المخرج في "الصحيحين" فيذكر لذلك، ويتبع بالحديث الذي فيه الزيادة، فإن إهمال ما في "الصحيحين" وما اشتهر بين العلماءِ الاستدلال به غير مستحسن، وربما أوقع إهماله وذكر غيره من الكتب الخارجة عيباً في الاختيار عند من لم يفهم المقصود، وربما اكتفى بالزائد لمعارض آخر[٦].

أن الحديث الذي يستدل به قد يكون مطولاً في الصحاح أو في الكتب المشهورة، ويكون موضع الاحتجاج مقتصراً عليه، مختصرًا في غير ذلك من الكتب، فيقتصر على المختصر، ويترك التخريج من الصحاح؛ لأنه أليق بالكتاب.

ومن أمثلة ذلك: (ج١/ص٥٣) رقم (٥٦)، قوله رحمه الله باب الوضوء، حيث أورد رواية النسائي في حديث جابر رضي الله عنه: «ابدؤوا بما بدأ الله به»[٧]، فقال: قد ذكر أن النسائي أخرجه، ولم يضفه إلى كتاب مسلم، وإن كان مسلم أخرج الحديث بكماله؛ لأن المقصود هنا بإيراد هذه

---

[١] مالك، الموطأ، باب ما جاء في الصداق والحباء، ج٢، ص ٧٥١، رقم ١٩٢٠.

[٢] البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب التزويج على القرآن وبغير صداق، ج ٧، ص٥، رقم ٥١٤٩.

[٣] البخاري، المرجع السابق، كتاب اللباس، باب خاتم الحديد، ج٧، ص١٥٦، رقم٥٨٧١.

[٤] عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني. المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. (الهند: المجلس العلمي، ط٢، ١٤٠٣). ج٧، ص٧٦، ١٢٢٧٤.

[٥] لم أقف على تخريج هذا اللفظ.

[٦] ابن دقيق العيد، المرجع السابق، ج١، ص٥٨، رقم

[٧] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب باب حجة النبي ﷺ ج، ص٨٨٦، رقم١٢١٨. أبوداود، سنن أبي داود، كتاب الحج، باب صفة حج ﷺ، النبي ج٢، ص١٨٢، رقم١٩٠٥. النسائي، سنن النسائي، كتاب الحج، باب القول بعد ركعتي الطواف، ج ٥، ص٢٣٥، رقم٢٩٦١.ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الحج، باب حجة النبي، ج٢، ص١٠٢٢، رقم٣٠٧٤

القطعة منه: ذكر ما احتج به على وجوب الترتيب، وهو قوله: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، والمأخذ صيغة الأمر التي ظاهرها الوجوب، وصيغة الأمر لم ترد في كتاب مسلم، ولم يحسن من يقول – إذا احتج بهذه اللفظة –: أخرجه مسلم، وإنما قلنا ذلك لشيء نذكره الآن.

المسألة الثالثة: تارة يستقصي تخريجه إن لم يكن في الصحيح ويحكم عليه:

التزم المؤلف الصحة فإن كان الحديث في غير الصحيحين، ففي الغالب يذكر من أخرجه من أصحاب الكتب الستة، وغيرهم، ويبين درجته، مثاله: (ج١/ص٤٩) عن أبي هريرة ﷺ، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، أخرجه الأربعة: أبو داود[١]، والترمذي[٢]، والنسائي[٣]، وابن ماجه[٤]، وصححه الترمذي، وأخرجه ابن خزيمة[٥]، ورجع ابن منده أيضا صحته[٦].

المسألة الرابعة: وتارة يحذف السند ولا يذكر التخريج وقد يجمع بين عدة أحاديث:

مثال ذلك: (ج١/ص١٦٦) رقم (٢٦٨) وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بالمرسلات والطور. وهما حديثان، فالأول عند البخاري «قرأ في المغرب بالطور»[٧]والثاني عند أحمد[٨] وعبد الرزاق الصنعاني[٩]: «قرأ في المغرب سورة المرسلات»

المسألة الخامسة: اختصاره للحديث واقتصاره على موضع الشاهد:

ثبت من حديث عمران بن حصين ﷺ (ج١/ص٥٦) قال: « كنا في سفر مع النبي ﷺ. وفيه: ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ، ونودي بالصلاة فصلى بالناس، فلما انفتل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، فقال: «ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم »؟ قال: أصابتني جنابة ولا ماء، قال:

---

[١] أبوداود، المرجع السابق، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، ج ١، ص٢١، رقم٨٣.

[٢] الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، ج١، ص١٠٠، رقم٦٩.

[٣] النسائي، المرجع السابق، كتاب الطهارة، باب ماء البحر،ج١، ص٥٠، رقم٥٩.

[٤] ابن ماجه، المرجع السابق، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، ج١، ص١٣٦، رقم٣٨٦.

[٥] ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. صحيح ابن خزيمة. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. (بيروت: المكتب الإسلامي). جماع أبوب الاستنجاء والجمار، باب الرخصة في الغسل والوضوء بماء البحر، ج١، ص٥٩، رقم١١١.

[٦] ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام. ج١، ص٣٥.

[٧] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الجهر في المغري، ج١، ص ١٥٣، رقم٧٦٥.

[٨] أحمد، المسند، حديث جبير بن مطعم، ج٤٤ ص ٤٥١، رقم٢٦٨٨٠

[٩] عبدالرزاق الصنعاني، المصنف، كتاب الصلاة، باب القراءة في المغرب، ج٢، ص١٠٨، رقم٢٦٩٤.

«عليك بالصعيد فإنه يكفيك». ثم سار النبي ﷺ، فاشتكى الناس إليه من العطش، فنزل فدعا فلانا – كان يسميه أبو رجاء فنسيه عوف – ودعا عليا فقال: «اذهبا فابغيا الماء»، فانطلقا فتلقيا امرأة بين مزادتين أو سطيحتين من ماء على بعير لها، قال: فقالا لها: أين الماء؟ فقالت: "عهدي بالماء أمس هذه الساعة، ونفرنا خلوف". قالا لها: "انطلقي إذا". وفيه: «ودعا النبي ﷺ بإناء فأفرغ فيه من أفواه المزادتين أو السطيحتين، وأوكأ أفواههما وأطلق العزالي ونودي في الناس أن اسقوا واستقوا، فاستقى من سقى، واسقى/ واستسقى من شاء، وكان آخر ذلك: أن أعطي الذي أصابته الجنابة إناء من ذلك الماء، فقال: «اذهب فأفرغه عليك ». متفق عليه[١].

المسألة السادسة: وتارة يقدم التخريج:

ومن بديع صنيعة، وملكته الحديثية التنويع في طريقة الاستدلال، ونراه كثيرا ما يقدم التخريج على السند والمتن، مثاله (ج١/٥٨) رقم (١٩) قال رحمه الله: في (١/ ٥٨) (١٩) أخرج مسلم من حديث المقدام، وهو ابن شريح، عن أبيه، عن عائشة ﵁: «أن النبي ﷺ إذا دخل بيته يبدأ بالسواك»[٢]. وقال أيضا ف باب المسح على الخفين، (٨٠ص) رقم (٧١)، وروى مسلم من حديث محمد بن الحنفية، عن علي ﵁ أنه قال: استحييت أن أسأل رسول الله ﷺ عن المذي من أجل فاطمة، فأمرت المقداد فسأله، فقال: " منه الوضوء ".

المسألة السابعة: وتارة يكتفي عن التخريج بجودة الإسناد:

مثاله، قال –رحمه الله-: (ص١/ص٥٨) رقم (٢٠)، وروى جماعة عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد ابن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﵁ أنه قال: «لولا أن يشق على أمته لأمرهم بالسواك مع كل وضوء»[٣].

المسألة الثامنة: الشهرة في الحديث ترفع العلة في الإسناد:

مثال ذلك: قال رحمه الله: (١/ ٨٧)، وروى مالك، عن عبد الله بن أبي بكر – وهو ابن محمد ابن عمرو بن حزم – أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم: «لا يمس القرآن إلا طاهر»[٤]. وهذا مرسل وبعض الرواة يقول: عن عبد الله عن أبيه، وبعضهم عن أبيه، عن جده. ومن

[١] البخاري، صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، رقم ٣٤٤، ومسلم رقم٦٨٢، والنسائي رقم ٣٢١، المسند ١٩٨٩٨رقم،

[٢] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب السواك، ج١، ص٢٢٠، رقم٢٥٣.

[٣] مالك، الموطأ، باب ما جاء في السواك، ج١، ص ٦٦، رقم ١١٥. وأحمد، المسند، مسند أبي هريرة، ج١٦، ص ٢٢، رقم ٩٩٢٨.

[٤] مالك، المرجع السابق، باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، ج١، ص ١٩٩، رقم ١.

الناس من يثبت هذا الحديث بشهرة الكتاب وتلقيه بالقبول، ويرى أن ذلك يغني عن طلب الإسناد[١].

المسألة التاسعة: وربما خالف شرطه وأورد الضعيف:

وهذا مما يؤخذ عل المصنف رحمه الله، فمثال ذلك: **(٢/ ٤٨٢)** (٩٣٩) وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد» وقال: «لا يبعن، ولا يوهبن، ولا يورثن، يستمتع بها سيدها ما دام حيا، فإذا مات فهي حرة ». أخرجه الدارقطني[٢]، والمعروف فيه الوقف على عمر رضي الله عنه والذي رفعه ثقة، وقيل: لا يصح مسندا.

المسألة العاشرة: شرح غريب الحديث:

مثاله في (١/ ٢٧١)(٥١٧) قال: عند أبي داود في رواية: «استسقى النبي ﷺ وعليه خميصة له سوداء، فأراد رسول الله ﷺ يأخذ بأسفلها فيجعله بأعلاها، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه»[٣]،

(٥١٨) وفي لفظ: «فلما ثقلت عليه قلبها». ورجاله رجال الصحيح، "والخميصة: كساء مربع له علمان"[٤].

المسألة الحادية عشر: تحرير الفاظ الحديث:

إذا اختلفت ألفاظُ الحديث، وكان لذلك الخلاف فائدة؛ كزيادة حكم، فإنه يحرره، ويبينه، مثال ذلك: (٢/ص٧١٠) (١٣٩٤) قال: عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة ». لفظ مسلم، وهو متفق عليه[٥]. وفي لفظ عند البخاري (١٣٩٥): «والمارق من الدين التارك للجماعة»[٦]. وفي لفظ عند مسلم (١٣٩٦): " التارك الإسلام»[٧]. وفي حديث عند النسائي(١٣٩٧): « زان محصن». وفيه: «لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال: رجل يقتل مسلما متعمدا، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله عز وجل

---

[١] ابن دقيق العيد، الإلمام بأحاديث الأحكام، ج١، ص٨٦، رقم ٨٤.

[٢] الدارقطني، سنن الدارقطني، كتاب المكاتب، ج٥، ص ٢٣٦، رقم ٤٢٤٧. والحديث لا يصح رفعه.

[٣] أبوداود، سنن أبي داود، جماع أبوب صلاة الاستسقاء وتفريعها، ج ٢، ص٣٦٧، رقم ١١٦٤. وأحمد، المسند، حديث عبد الله بن زيد بن عاصم، ج٢٦، ص٣٨٦، رقم١٦٤٦٢.

[٤] ابن دقيق العيد، المرجع السابق، ج١، ص٢٧١، رقم ٥١٧.

[٥] البخاري، صحيح البخاري، باب قول الله تعالى:﴿أن النفس بالنفس..﴾ ج ٩، ص٥، رقم ٦٨٧٨. و مسلم، صحيح مسلم، باب ما يباح به الدم ج٣، ص١٣٠٢، رقم١٦٧٦.

[٦] البخاري، المرجع السابق، باب قول الله تعالى:﴿أن النفس بالنفس..﴾ ج ٩، ص٥، رقم ٦٨٧٨.

[٧] مسلم، المرجع السابق،، باب ما يباح به الدم، ج٣، ص١٣٠٢، رقم١٦٧٦.

ورسوله، فيقتل، أو يصلب، أو ينفى من الأرض »[١]. في رواية عن مالك عن أبي حازم (١٢١٩)، عن سهل بن سعد ﷺ، في حديث الواهبة فقال له رسول الله ﷺ: «قد زوجتكها بما معك من القرآن»[٢]. هكذا فيه بلفظ التزويج، وكذا رواية زائدة، وحماد بن زيد، وعبد العزيز بن محمد، وفضيل بن سليمان بلفظ التزويج. وفي رواية سفيان بن عيينة (١٢٢٠): «أنكحتكها»[٣]. وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم (١٢٢١)، عن أبيه: «قد ملكتكها»[٤]. وفي رواية معمر والثوري (١٢٢٢): «أملكتكها»[٥]. وفي رواية أبي غسان (١٢٢٣): أنكناكها»[٦].

المسألة الثانية عشر: ذكره للجرح والتعديل:

الصناعة الحديثية ظاهرة جلية في منهجه، ومن ذلك ذكره للجرح والتعديل عند الحاجة إليه، (١١٧٥) وروى أبو داود من حديث سعيد بن جهمان، عن سفينة، قال: كنت مملوكا لأم سلمة ﷺ، فقالت: "أعتقك وأشترط عليك، أن تخدم النبي ﷺما عشت". فقلت: "وإن لم تشترطي علي ما فارقت النبي ﷺ ما عشت"، «فأعتقتني، واشترطت علي»[٧]. سعيد بن جهمان، وثقه يحيى بن معين. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقد أخرجه الحاكم في "مستدركه" وقال: هذا حديث صحيح الإسناد"[٨].

المطلب الثالث: الاستدلال بالقرآن والاجماع:

ربما ترك الأحاديث التي يكفي في الاستدلال على حكمها كتابُ الله تعالى أو إجماع الأمة، وإن وقع من هذا شيء فيكون المقصود أمرًا آخر يتعلق بدلالة الحديث، كما ذكر في (ج١/ص١٤٤) رقم (٢٢٠)، وتنجر الدلالة إلى الحكم المجمع عليه انجرارا غير مقصود بالوضع وحده، كما في قوله ﷺ:

---

[١] النسائي، سنن النسائي، كتاب القسامة، باب سقوط القود من المسلم للكافر، ج٦، ص٣٣٤، رقم٦٩١٩.

[٢] مالك، الموطأ، باب ما جاء في الصداق والحياء، ج٢، ص ٧٥١، رقم ١٩٢٠.

[٣] البخاري، المرجع السابق، كتاب النكاح، باب التزويج على القرآن وبغير صداق، ج ٧، ص٥، رقم ٥١٤٩.

[٤] البخاري، المرجع السابق، كتاب اللباس، باب خاتم الحديد، ج٧، ص١٥٦، رقم٥٨٧١.

[٥] عبد الرزاق، المصنف، باب الموهبات، ج٧، ص٧٦، رقم ١٢٢٧٤.

[٦] لم أقف على تخريج هذا اللفظ.

[٧] أبوداود، سنن أبي داود، كتاب العتق، باب من أعتق نصيبا في مملوك له، ج٦، ص٧٦، رقم٣٩٣٢.

[٨] أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ه/١٩٩٠م)، ج٢،ص٢٣٢، ٢٨٤٩.

«لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»[1]، فإنه استدلَّ به على وجوب طهارة الحدث، وهو أمر مجمع عليه، وليس هو المقصودُ بإيراد الحديث وحده، وإنما استدلَّ به على أنَّ سبقَ الحدث مُبطِلٌ للصلاة، مانعٌ من البناء وهذا أيضا بالإجماع[2].

المطلب الرابع: الصناعة الفقهية:

عدم الميل والتعصب لمذهب معيَّن ظاهر جلي، لاسيماء والمؤلف -رحمه الله- قد بلغ درجة الاجتهاد، فكانت الصناعة الفقهية في ثنايا الكتاب متميزة، فمن ذلك ترتيب الكتاب على أبواب الفقه، وحشده في الباب الأحاديث التي تُستمد منها المسائل الفقهية. ومما يدل على ملكته الفقهية: تكرار الحديث الواحد في عدة فصول بحسب ما ظهر له، مما يمكن استنباطه من مسائل الفقه من ذلك الحديث، مع عنايته باختلاف ألفاظه، وتحرير الخلاف في ثبوت ذلك اللفظ من عدمه، ودقته والمبالغة في ذلك، واهتمامه بأحكام الأئمة الذين تقدموه، ونقل عباراتهم في كثير من الأحيان بتمامها، ومناقشة تلك الأحكام بتجرد.

وتظهر لك تلك الملكة الفقهية كثيرا وأنت تقلب صفحات هذا الكتاب؛ كقوله على سبيل المثال: " باب صفة الوضوء وفرائضه وسننه "، ثم أورد تحته حديث ابن عباس (ج١/ص٦٣) (٤٣) «أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة»٣، ثم أورد حديث عثمان (٤٤) «أن النبي ﷺ ﷺ كان يخلل لحيته »، أخرجه الترمذي. أراد بذلك بيان أن الغرفة الواحدة من الماء لا تكفي لغسل الوجه ووصول الماء إلى ما تحت اللحية الكثيفة.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

إتماماً للفائدة أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

[1] البخاري، صحيح البخاري، باب في الصلاة، ج٩، ص ٢٣، رقم ٦٩٥٤. ومسلم، صحيح مسلم، باب وجوب الطهارة للصلاة، ج ١، ص ٢٠٤، رقم ٢٢٥.

[2] ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ج١، ص٢٠.

[3] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء مرة مرة، ج١، ص٤٣، رقم١٥٧. وأخرجه الترمذي، كتاب الوضوء، باب ما جاء في الوضوء مرة مرة، ج١، ص٦، رقم٤٢.

(أ) نتائج البحث:

من خلال هذا البحث تجلت وبرزت لنا المنهجية العلمية الدقيقة، التي تميز بها الإمام ابن دقيق العيد في كتابيه "الإمام في معرفة الأحكام" ومختصره "الإلمام بأحاديث الأحكام" وذلك في كيفية الاستدلال والاستنباط من الكتاب والسنة، وما أودعه في هذين الكتابين من نكت وفوائد بديعة، وما أورد فيهما من النوادر والمباحث الدقيقة، وما أوضح فيهما من التقريرات والتوجيهات الأصولية، ما انفرد به عن نظرائه، وفاق كثيرا من قرنائه، وما أودعه فيهما من الكثير من العلوم الخادمة لفهم النصوص الشرعية؛ كعلوم العربية، والمباحث المنطقية والأصولية، والقواعد العقلية.

ومن أبرز هذه النتائج:

أولاً: المنهج العام:

١) منهجه في الجمع والاستيعاب لجميع أحاديث الأحكام، فلا يدع منها شاذة ولا فاذة إلا وذكرها.

٢) منهجه في العناية والتمحيص وتحرير المتون ونقد الأسانيد، ليتميز الصحيح من السقيم.

٣) منهجه في جمع طرق الحديث على الأبواب الفقهية، وجمع الشواهد، وشرح الغريب، وضبط المشكل.

٤) منهجه في بيان كيفية الاستدلال والاستنباط من الكتاب والسنة.

ثانياً: منهجه في الصناعة الحديثية:

تدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه. وذلك من خلال:

١) منهجه في إيراده للأحاديث واستدلاله بها.

٢) منهجه في طريقة تخريجه للحديث، وتنويعه لطرق التخريج، وتنبيهه على الأسانيد والمتون.

٣) منهجه في تعرضه للجرح والتعديل.

٤) منهجه في تحريره للاختلاف في ألفاظ الحديث التي يبنى عليها حكم شرعي.

٥) منهجه في الترجيح بين الأحاديث الصحيحة والذي يظهر منها التعارض.

ثالثاً: منهجه في الصناعة الفقهية:

مما يدل ذلك على ملكته الفقهية، وتجلت من خلال.

١) منهجه في عدم الميل والتعصب لمذهب معيَّن، لاسيماء والمؤلف – رحمه الله – قد بلغ درجة الاجتهاد.

٢) منهجه في ترتيب الكتاب على أبواب الفقه، فهو كتاب جامع بين الفقه والحديث.
٣) منهجه في حشده للأحاديث في الباب التي تُستمد منها المسائل الفقهية.
٤) منهجه في تكرار الحديث في عدة فصول بحسب ما ظهر له، ويمكن استنباطه من مسائل الفقه.
٥) منهجه في تحرير الخلاف في ثبوت ذلك اللفظ من عدمه، ودقته والمبالغة في ذلك.
٦) منهجه في أحكام الأئمة الذين تقدموه واهتمامه بها، ونقل عباراتهم في كثير من الأحيان بتمامها، ومناقشة تلك الأحكام بتجرد.

رابعاً: منهجه في الصناعة العلوم الخادمة لفهم النصوص الشرعية:

١) منهجه وعنايته بعلوم اللغة العربية: في عنايته بغريب الحديث، وما أشكل منه ومن عادة المصنف عنايته بضبط ما يحتاج إلى ضبط، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف.
٢) منهجه وعنايته بعلوم البلاغة والبيان: مثلا في إيراده للأسلوب البلاغي مثل: "اللف والنشر" وذلك من أسلوب البديع في علم البيان: وهو استعمال معان متعددة عائدة عليها معان اخرى متعددة.

(ب) التوصيات:

الأمة بحاجة إلى أن تعود إلى ازدهار نهضتها العلمية والفكرية، وذلك بإبراز مصنفات علمائها ومناهجهم في التصنيف، الذي تفوقوا به على سائر الأمم، وذلك من خلال الآتي:

١) المزيد من إقامة المؤتمرات والندوات في إبراز مناهج العلماء في التصنيف والتأليف.
٢) أن تكون مواد أساسية تدرس في الجامعات والمعاهد وبصورة أوسع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

المراجع والمصادر:

١) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون. (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع. ط١)
٢) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. (حيدر اباد، مجلس دائرة المعارف، ط٢. ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).
٣) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبدالله. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. تحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (دمشق: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

٤) ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. **صحيح ابن خزيمة**. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. (بيروت: المكتب الإسلامي).

٥) ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب. **الإلمام بأحاديث الأحكام. تحقيق:** محمد خلوف، (الرياض: دار النوادر. ط١. ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م).

٦) ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب. **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام.تحقيق:** سعد بن عبد الله الحميد، (الرياض: دار المحقق للنشر والتوزيع).

٧) ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب. **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام. تحقيق:** محمد خلوف، (الرياض: دار النوادر. ط١. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). المقدمة.

٨) ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي. **طبقات الشافعية**. تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان. (بيروت: عالم الكتب، الطبعة:ط١، ١٤٠٧ هـ).

٩) ابن ماجة، محمد بن يزيد الربعي مولاهم، القزويني أبو عبدالله. **سنن ابن ماجه**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية).

١٠) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. **سنن أبي داود**. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. (بيروت: المكتبة العصريةـ).

١١) أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (بيروت: دار الكتب العلمية،ط١، ١٤١١ه/١٩٩٠م).

١٢) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله. **صحيح البخاري**. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (بيروت: دار طوق النجاة. ط١. ١٤٢٢هـ).

١٣) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر الخُسْرَوْجِردي. **السنن الكبرى. تحقيق**: محمد عبد القادر عطا. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

١٤) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة،. **سنن الترمذي**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (مصر: مطبعة البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٥م/١٣٩٥ه).

١٥) الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن البغدادي. **سنن الدارقطني**. تحقيق: شعيب الارنؤوط وأحرون. (بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

١٦) الدارمي، عبد الله بن عبدالرحمن بن الفضل أبو محمد السمرقندي. **سنن الدارمي**. تحقيق: نبيل هاشم العمري (بيروت، دار البشائر، ط١، ١٤٣٤ه/٢٠١٣م).

١٧) الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. **سير أعلام النبلاء**. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ).

١٨) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. **طبقات الشافعية**. تحقيق: محمود الطناجي، وعبد الفتاح الحلو. (القاهرة: دار هجر، ط ٢، ١٤١٣ه).

١٩) سعد الحميد، **مقدمة الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، الرياض: دار المحقق للنشر والتوزيع.

٢٠) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (مكة: دار طيبة).

٢١) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. **الوافي بالوفيات**. تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى. (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م)

٢٢) الطبراني، الأوسط الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي. **المعجم الأوسط**. تحقيق: طارق عوض وعبدالمحسن الحسيني. (القاهرة: دار الحرمين).

٢٣) عبدالرزاق الصنعاني: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني. **المصنف**. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. (الهند: المجلس العلمي، ط٢، ١٤٠٣ﻫ)

٢٤) مالك، بن أنس أبو عبد الله الأصبحي.. **موطأ الإمام مالك**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: (دار إحياء التراث العربي. ١٤٠٦ﻫ/١٩٨٥م).

٢٥) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

٢٦) النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن. **سنن النسائي**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.(حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦ﻫ/١٩٨٦م).

مناهج العلماء في شرح كتب متون الحديث واختصارها وأطرافها

١) **"التمهيد" و"الاستذكار" للحافظ ابن عبد البَرّ والمقارنة بين منهجه فيهما:**
للدكتور حبيب الرحمن عبد الوهاب حنيف.

٢) **منهجُ الشيخ محمَّد زكريا الكانْدَهْلَوِيّ في كتابه "أَوْجَز الْمَسَالِك إلى مُوطَّأ مالِك":**
للدكتور سيد عبد الماجد الغوري.

٣) **المنهج العصري في شرح أحاديث كتاب البيوع في "صحيح البخاري"**
كتاب "إنعام الباري" للشيخ محمد تقي العثماني نموذجاً: للدكتور يوسف عظيم الصديقي.

٤) **المحدِّث ابن بَرَّجَان الإشبيلي ومنهجه المتفرّد في شرح "صحيح مسلم" مِن خلال جمع ما أمكن من نصوصه:** للأستاذ الدكتور عبد السميع الأنيس.

٥) **منهج الأُبَيّ في شرح صحيح مسلم وأَوْجُه العلاقة بينه وبين أصله شرح المازري:**
للدكتور صلاح بن صالح الحارثي.

٦) **منهج الشيخ يوسف أفندي زادَهْ في شرحَيْه على الصَّحِيحين (البخاري ومسلم):**
للأستاذ يوسف أوكتان.

٧) **مناهج العلماء في اختصار الكتب الْمُسنَدة "صحيح الإمام البخاري" أُنموذجاً:**
للدكتور علي أبي الفتح حسين حمزة.

٨) **الابتكار والإبداع في منهج التأليف عند الحافظ المِزّي من خلال كتابه "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف":** للدكتور عمر بن إبراهيم سيف.

"التمهيد" و"الاستذكار" للحافظ ابن عبد البَرّ والمقارنة بين منهجه فيهما

د. حبيب الرحمن عبد الوهاب حنيف
أستاذ الحديث المشارك
جامعة طيبة (فرع ينبع) المملكة العربية السعودية
abutalha.habib@gmail.com

ملخَّص البحث

إن كتاب "التمهيد" و"الاستذكار" من أوسع شروح الموطأ وأغزرها فائدة، صرف الحافظ ابن عبد البر رحمه الله عقودا من حياته في تأليفهما، وشهد بمكانتهما العلماء، فلا يستغني طالب الحديث عن معرفته منهج الشارح في هذين الكتابين، لذا سوف يحاول الباحث الحديث عنه في هذا البحث المختصر، المقدم في المؤتمر الدولي المنعقد في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا، وسوف يتم تقسيمه إلى مبحث تمهيدي وأربعة مباحث وخاتمة. يذكر في المبحث التمهيدي: أهمية كتاب "الموطأ" وأهمية كتابَي "التمهيد" و"الاستذكار" من بين شروح الموطأ باختصار. ويتناول في المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن عبد البر، يتضمن اسمه ونسبه ونسبته وحياته ومكانته العلمية ووفاته باختصار.ويتكلم في المبحث الثاني: عن كتاب التمهيد، متناولا: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، ومنهج المؤلف وطريقته فيه، ويتحدث عن عناية العلماء بهذا الكتاب، ويذكر طبعاته المتعددة. كما يتحدث في المبحث الثالث: عن كتاب الاستذكار، متناولا: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، ومنهج المؤلف وطريقته فيه، ويتحدث عن عناية العلماء بهذا الكتاب، ويذكر طبعاته المتعددة. ويخصص المبحث الرابع: للمقارنة بين الكتابين، وبيان الفروق بينهما. ويذكر في الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المقارنة. المنهج. الموطأ. الحديث. التمهيد. الاستذكار.

المبحث التمهيدي: أهمية كتاب الموطأ، وعناية أهل العلماء به:

المطلب الأول: أهمية كتاب الموطأ:

إن كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس رحمه الله من أهم دواوين السنة وأعلاها مكانة، ويتبين أهميته من خلال الأمور الآتية:

١) **أنه من أقدم دواوين السنة:** فهو عمدة كثير ممن جاء بعده، قال: أبو بكر بن العربي (ت٥٤٣ه): "أن كتاب الجعفي- يعني البخاري - هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب، وعليهما بناء الجميع القشيري - يعنى مسلما - والترمذي"[١]، وقال عبد العزيز الدهلوي (ت١٢٣٩هـ):" إن أصل الأصول كتاب مالك، وما عداه من الكتب الستة كلها مستخرجات عليه"[٢]

٢) **أنه من أصح كتب الحديث:** حتى قال الشافعي (ت٢٠٤هـ) قبل وجود الصحيحين: "ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابا من موطأ مالك بن أنس"[٣]، وقال أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤ه): "لو أن رجلا حلف بالطلاق على أحاديث مالك التي بالموطأ على أنها صحاح كلها لم يحنث "[٤]، وذكره ولي الله الدهلوي في طبقة واحدة مع الصحيحين[٥].

٣) **عظم مكانة مؤلفه الحديثية:** فهو إمام دار الهجرة، الذي كان له شرف تدريس سنة النبي صلى الله عليه وسلم في مسجده الشريف، وقد عرف فضله أئمة أهل زمانه، فكانوا يرون أنه هو المراد بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: «تضرب الأكباد، فلا يجدون أعلم من عالم المدينة»،

---

(١) ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد أبو بكر المالكي، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، تحشي: جمال مرعشلي، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،ط١،) ج١ص١٩

(٢) نقل عنه هذا النص الشيخ عبد الكريم الخضير في موقعه (https://shkhudheir.com) في مقال له عن موطأ مالك، ولم أقف على هذا النص في مظانه في بستان المحدثين، ولكن وجدت لوالده ولي الله الدهلوي كلاما قريبا من هذا في مقدمة كتابه المسوى شرح الموطأ (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)ج١ص٦٣

(٣) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله أبو عمر الاندلسي النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: أسامة بن إبراهيم (مصر، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط٣، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م) م١ ص٥٩.

(٤) القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: عبد القادر الصحراوي وآخرون، (المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية ط١، ١٩٦٦-١٩٧٠م)ج٢ص٨٠.

(٥) ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم العمري، حجة الله البالغة، تحقيق: السيد سابق (بيروت لبنان، دار الجيل، ط: ١، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م) ج١ص٢٣١.

كما قال سفيان بن عيينة[١]، و ذكر في سبب تصنيفه لكتابه، أن أبا جعفر المنصور قال له:" يا مالك! اصنع للناس كتابا أحْمِلُهم عليه، فما أحد اليوم أعلم منك"[٢] فاستجاب الإمام مالك لطلبه، ولكنه لقوة انصافه، وعلمه بانتشار سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآفاق لم يرض أن يحمل الناس على كتابه، وقال ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ): "ولا يوجد كتاب اتفق أهل الحديث على جلالة قدر مصنفه مثل الموطأ، لأن أمثال مالك في زمن تبع التابعين قليلون، و لم يبق لأحد تأليف ما"[٣].

٤) **عظم مكانة مؤلفه الفقهية:** فهو أحد الأئمة الأربعة المتبوعين، قال عبد العزيز الدهلوي: "وأعلم أنه ليس بأيدي الناس اليوم من مؤلفات الأئمة الأربعة إلا الموطأ"[٤]. وقال ولي الله الدهلوي: "تيقنت أنه لا يوجد كتاب ما في الفقه أقوى من موطأ"[٥] وقال أيضا: "ومن تتبع مذاهبهم ورزق الإنصاف من نفسه علم لا محالة أن الموطأ عدة مذهب مالك وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه، وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون".[٦]

٥) **أن الإمام مالك ظل يؤلفه ويدرسه وينقحه طلية أربعين سنة:** فكان يدرس ويضيف وينقص وينقح ويهذب، وقد نقل ابن عبد البر بسنده عن الأوزاعي قال: "عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً!، قلما تفقهون فيه"[٧].

٦) **أن مالك انتقاه من آلاف الأحاديث:** قال ابن الهياب: "أن مالكا روى مائة ألف حديث، جمع منها في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة، ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسائة".[٨]

---

(١) نقل ذلك عنه ابن عبد البر في التمهيد ج١ص٦٥

(٢) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور (مصر، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر) ج١ص١١٨.

(٣) ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم العمري، مقدمة كتاب المصفى شرح الموطأ ترجمة عبد الوهاب الدهلوي المطبوع مع المسوى(بيروت مقدمة المصفى(بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ج١ص١٨

(٤) عبد العزيز الدهلوي، ابن ولي الله الدهلوي، بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين، ترجمة: محمد أكرم الندوي، (لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م) ص (٦٤)

(٥) مقدمة المصفى ج١ص١٧

(٦) المسوى ج١ص٦٣

(٧) التمهيد ج١ص٦٠

(٨) أبو الحسنات اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد العليم الهندي، التعليق الممجد على موطأ محمد، تحقيق: تقي الدين الندوي (دمشق، دار القلم، ط٤، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م) ج١ص٧٣

٧) **أنه وافق مالكا عليه سبعون من علماء بلده:** فقد قال عنه: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطَأَني عليه، فسميته الموطأ ".[١]

٨) **شرطه في كتابه من أوثق الشروط وأشدها:** فقد كان يسلك منهج التحري والتوخي وانتقاء الصحيح. فقد قال الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: "كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله"[٢]، وقال سفيان بن عيينة: "رحم الله مالكا، ما كان أشد انتقاده للرجال".[٣] لذلك تجد أن أكثر أسانيد مالك الموصولة في الدرجة العليا من الصحيح، ومن أجل هذا استوعب الشيخان البخاري ومسلم أكثر حديثه في كتابيهما.

٩) اشتماله على جملة من الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين، وعمل أهل المدينة، وتضمنه جملة من اجتهادات المؤلف وفتاويه.

١٠) قبول العلماء وثناؤهم عليه، وتواتر كلامهم في مدحه وتقريظه. وهذا كثير يطول بذكره البحث.

المطلب الثاني: عناية العلماء بالموطأ:

لقد اهتم العلماء بالموطأ واعتنوا به غاية العناية، منذ تأليفه إلى عصرنا هذا من دون انقطاع، فلم يخل عصر من هذه العصور إلا ونجد فيه مظهرا من مظاهر هذه العناية، بل لم يحظ كتاب حديثي مثل ما حظي به موطأ مالك من العناية والاهتمام خلا الجامع الصحيح للإمام البخاري، قال القاضي عياض (ت٥٤٤هـ): "لم يعتنَ بكتاب من كتب الفقه والحديث اعتناء الناس بالموطأ، فإن الموافق والمخالف أجمع على تقديمه وروايته وتقدم حديثه وتصحيحه"[٤] قال ابن فرحون (ت٧٩٩هـ): "وأما من اعتنى بالكلام على حديثه ورجاله والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم، وعدَّ القاضي منهم نحواً من تسعين رجلاً"[٥].

فمن مظاهر عناية أهل العلم بالموطأ:

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي، تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك (مصر، دار إحياء الكتب العربية) ج١ص٧.

(٢) التمهيد مصدر سابق ج١ص٥٢

(٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٥٨م) ج٨ص٧٣

(٤) القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك ج٢ص٨٠.

(٥) الديباج المذهب، ج١ص١٢٤

١) **الاهتمام بسماعه:** لقد ظل الإمام مالك يؤلف الموطأ وينقحه ويدرسه طيلة أربعين سنة، وكان الناس يتوافدون عليه لسماع علمه، وقد ذكر الدهلوي أن نحوا من ألف رجل سمعوا الموطأ من مالك[١]، ولم يزل الناس إلى يومنا هذا يعقدون مجالس السماع لهذا الكتاب، ويعتنون بشرحه فيها بمشارق الأرض ومغاربها.

٢) **كثرة رواة الموطأ:** ولما كثر من سمع الموطأ عن مالك، تعدد رواة الموطأ وكثروا، قال العلائي: "روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة"،[٢] وقال الدهلوي: "وأما شهرة الموطأ فقد رواه عن مؤلفه جمع غفير من كل طائفة: فمن خلفاء الإسلام: الرشيد، والأمين، والمأمون، وقيل المهدي والهادي أيضا، ومن المجتهدين: الشافعي ومحمد بن الحسن، وأبو يوسف عن رجل عنه، ومن المحدثين جماعات كثيرة لا يمكن حصرها..."[٣] وقد صنف في تراجم هؤلاء الرواة ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٠ه) كتابا سماه: "إتحاف السالك برواة موطأ الإمام مالك"، قال عنه الكتاني: في مقدار عشر كراريس أوصلهم إلى (٨٣) راويا عنه" وقد عقد القاضي عياض في كتابه "ترتيب المدارك" بابا "في ذكر من روى الموطأ من الجلة والأئمة والمشاهير والثقات عن مالك" فأوصلها -حسب ما ذكر في موقع خزانة المذهب المالكي- إلى واحد وثمانين راويا، وقد عدد الشيخ سليم الهلالي منهم ثمانيا وسبعين راويا.[٤]

٣) **تعدد نسخة الموطأ:** وكان لبعض هؤلاء الرواة نسخ سمعوها من مالك في مجالسه، قال القاضي عياض: "والذي اشتهر من نسخ الموطأ ممن رويته، أو وقفت عليه، أو كان في روايات شيوخنا رحمهم الله، أو نقل منه أصحاب اختلاف الموطآت نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون"[٥]. وقال الدهلوي: "ونسخ الموطأ تزيد على ثلاثين نسخة، والشيخ ابن عبد البر وضع كتاب الاستذكار والتمهيد على اثني عشر نسخة، وهي أقواها وأشهرها".[٦] وقد

---

(١) بستان المحدثين ص٣٢

(٢) تنوير الحوالك ج١ص٩

(٣) مقدمة المصفى ج١/٢٤

(٤) سليم الهلالي، سليم بن عيد السلفي، مقدمة تحقيقه للموطأ برواياته (دبي، مجموعة الفرقان التجارية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) م١ص١٣٢-١٣٦.

(٥) ترتيب المدارك ج١ص١٠٨

(٦) المصفى ج١ص٢٥

عرف عبد العزيز الدهلوي في "بستان المحدِّثين"، وسليم الهلالي في مقدمة تحقيقه للموطأ بست عشرة نسخة وترجموا لرواة هذه النسخ.[1].

٤) **كثرة شروحه:** ومن مظاهر اهتمام أهل العلم بهذا الكتاب كثرة شروحه عليه، وقد تتبع الدكتور عبد الرحمن العثيمين شروح الموطأ في مقدمة تحقيقه لكتاب تفسير غريب الموطأ فأوصلها إلى (١٣٠) شرحا،[2] كما جمع شروح الموطأ والأعمال العلمية عليه في موقع خزانة المذهب المالكي http://malikiaa.blogspot.com وأصلوها إلى (١٧٩) كتابا، ومن أهم هذه الشروح وأكثرها فائدة كتابا الحافظ ابن عبد البر الذي نحن بصدد المقارنة بين منهجه فيهما. هذا ما يتعلق بالشروح المؤلفة، أما مجالس مدارسة هذا الكتاب وشروحه المسموعة فهي كثيرة في كل زمن، ولعل من أسباب شدة اهتمام أهل العلم به وكثرة شروحه ومجالس سماعه: اختصار الكتاب وإمكانية قراءته في زمن غير طويل، بالإضافة إلى أهمية الكتاب ومكانة مؤلفه، وقد تتبعت الشروح المسموعة للمعاصرين والمنشورة على الشبكة العالمية على عجالة فوجدتها تربو على (٢٠) شرحاً.

٥) **الاهتمام برجاله:** لقد اهتم برجال الموطأ كثير من المؤلفين في تراجم الرجال، فمنهم من أفرد شيوخ مالك بالتأليف كابن خلفون المالكي (ت٦٣٦هـ) في كتابه "شيوخ مالك بن أنس"، ومنهم أفرد التأليف عن رجال الموطأ كالسيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه" إسعاف المبطأ في رجال الموطأ"، وكمحمد بن عبد الله التميمي (ت٤١٠هـ) في كتابه: "التعريف برجال الموطأ"، ومنهم من ترجم لرجال الموطأ مع تراجم رجال كتب أخرى: مثل: الحسيني في "التذكرة في رجال العشرة"، وأبي الطيب الفاسي في "ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد"، وابن حجر في "تعجيل المنفعة" وغيرهم.

٦) **التأليف في خدمة الموطأ في جوانب أخرى:** ومن اهتمام العلماء به تأليفهم في خدمته وبيان شأنه في جوانب شتى، فقد ألف ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١ه) في فضائل الموطأ كتابا سماه: "كشف المغطى في فضائل الموطأ" ومنهم من جمع الأحاديث المسندة المتصلة كأبي القاسم الغافقي (ت٣٨١ه) في كتاب "مسند الموطأ"، ومنهم من ألف في تفسير غريبه كقاسم بن أصبغ الأندلسي (ت٣٤٠ه)، ومنهم من ألف في بيان اختلاف الموطأ كالدارقطني (ت٣٨٥ه) في "اختلافات الموطأ"، ومنهم من ألف في أغاليط رواته كمحمد بن وضاح القرطبي (ت٢٨٧ه) في كتابه: "أغاليط يحيى بن يحيى الليثى في الموطأ"، ومنهم من ألف في علله

---

[1] بستان المحدثين ص٣٢-٦٣.

[2] مقدمة تحقيق سليم الهلالي للموطأج١ص ١٣٧-١٤٥

كيحيى بن زكريا القرطبي (ت٢٥٩ه) في: "علل حديث الموطأ"، ومنهم من اهتم بوصل بلاغاته، كابن ابن عبد البر في "التمهيد" والتجريد"، وله كتاب مستقل في وصل ما في الموطأ المرسل والمنقطع والمعضل[١]، أسند فيها جميع بلاغاته إلا أربعة لم يجد لها إسنادا، فوصلها ابن الصلاح في كتابه: "وصل البلاغات الأربعة في الموطأ". ومنهم من رتبه على الأطراف، كالداني (ت٥٣٢ه) في "الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ"، وكابن حجر (ت٨٥٢ه) في: "إتحاف المهرة بأطراف العشرة المبتكرة" رتب فيه أطراف الموطأ من كتب أخرى.

٧) **العناية بطباعة الموطأ وطباعة شروحه:** ومن مظاهر عناية أهل العلم المعاصرين بالموطأ الاهتمام بطباعته وطباعة رواياته وشروحه، فقد طبع الموطأ برواياته المختلفة طبعات كثيرة جدا، كما طبع كثير من شروحه، ومن أحسن طبعات الموطأ: طبعة بشار عواد، وسليم الهلالي، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي، لولا إقحام الثاني للزيادات في النص.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن عبد البر:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام العلامة حافظ المغرب وعالم الأندلس ومحدثها ومُسندها أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري أبو عمر القرطبي الأندلسي المالكي،[٢] فهو عربي أصيل، ينتسب إلى قبيلة النمر بن قاسط العدنانية[٣] ، وقد اشتهر بابن عبد البر نسبة إلى جد أبيه أكثر من اشتهاره باسمه أو كنيته.

المطلب الثاني: مولده:

ولد الحافظ ابن عبد البر على الأصح الأشهر يوم الجمعة، والإمام يخطب لخمس بقين من ربيع الآخر، سنة ثمان وستين، وثلاثمائة. روى ذلك ابن بشكوال (ت٥٧٨ه) بسنده عن ابن عبد البر، وذكر أنه وجد ذلك مكتوبا بخط والده.[٤]

---

(١) ذكر ذلك االسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض، دار الكوثر، الثانية، ٢٠١٥م) ج١ص٢٤٢.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٨ص١٥٣.

(٣) السمعاني، عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني أبو سعد المروزي، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي (الهند، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف الإسلامية، ط١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م) ج١٣ص١٧٩.

(٤) ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني (مكتبة الخانجي، ط٢، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م) ص٦٢٢.

المطلب الثالث: نشأته العلمية:

نشأ الحافظ ابن عبد البر في مدينة قرطبة عاصمة الخلافة الأندلسية وحضارتها، في أزهى عصورها، في بيت علم وزهد، فكان أبوه من فقهاء قرطبة المعروفين، وكان عابدا متهجدا، فترعرع في كنف والده، وتعلم منه مبادئ العلم وحب القراءة، إلا أنه لم يدرك سماع الحديث من والده؛ لأنه توفي (٣٨٠هـ)،[١] وابن عبد البر لم يطلب الحديث إلا بعد سنة بضع وثمانين، قبل ولادة الخطيب البغدادي بأعوام.[٢] وهو مع ذلك قديم السماع كبير الشيوخ، وطلب العلم من علماء قرطبة أولا، ثم رحل بعد الفتن إلى غرب الأندلس، ثم انقل منها إلى شرق الأندلس، فنزل دانية، وبلنسة، وشاطبة، وولي قضاء أشبونة – عاصمة دولة البرتغال اليوم – مدة. ولم يخرج ا ابن عبد البر من الأندلس، ولم يرتحل إلى المشرق، لكنه عوض ذلك بحرصه على السماع من الشيوخ القادمين من المشرق، وكتاب المشارقة إليه، حتى صار فقهيا مجتهدا، وأصبح أحفظ أهل وقته للحديث والأثر، وكان في مطلع حياته العلمية أثريا ظاهريا، ثم تحول مالكيا، مع ميل بيّن إلى فقه الإمام الشافعي[٣].

المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد تبحر الحافظ ابن عبد البر في علوم كثيرة، وفاق أقرانه وساد زمانه، وتبوأ مكانة علمية عظيمة، وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، جمع وألف، ووثق وضعف، حتى سارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان، وقد انهالت عبارات أهل العلم بالثناء عليه، وسوف أذكر بعض عباراتهم في الثناء عليه حتى ندرك مكانته العلمية عندهم:

قال أبو الوليد الباجي: "أبو عمر أحفظ أهل المغرب". وقال أبو علي الغساني: "لم يكن أحدٌ ببلدنا مثل أبي محمد قاسم بن محمد، وأبي عمر أحمد بن خلف الجباب. قال أبو علي: وأنا أقول إن شاء الله: إن أبا

---

(١) سير أعلام النبلاء ج١٨ص١٥٤.

(٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد عثمان الشافعي، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م) ج٣١ص١٣٧ ولكنه قال في السيرج١٨ص١٥٤: "طلب العلم بعد التسعين وثلاثمائة".

(٣) الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت٥٩٩هـ) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (مصر، القاهرة، دار الكاتب العربي، ط ١٩٦٧م) ص٤٨٩. وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي (ت٦٨١هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (لبنان بيروت، دار صادر، ١٩٩٤) ج٧ص٦٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٨ص١٥٤-١٥٧.

عمر لم يكن بدونهما ولا متخلفا عنهما...ودأب في طلب الحديث مع تقدمه في علم الأثر وبصره بالفقه والمعاني، له بسطة كبيرة في علم النسب والأخبار".[١]

وقال الحميدي (ت٤٨٨هـ): " فقيه حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، كثير الشيوخ على أنه لم يخرج عن الأندلس، لكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها، ومن الغرباء القادمين إليها. وألف مما جمع تواليف نافعة سارت عنه. وكان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمة الله عليه".[٢]

وقال الفتح بن محمد بن خاقان (ت٥٢٨هـ): " إمام الأندلس وعالمها، الذي التاحَتْ به معالمها، صحح المتن والسند وميز المرسل، وفرق بين الموصول والقاطع، وكسا الملة منه نور ساطع حصر الرواة، وأحصى الضعفاء منهم الثقات، وجد في تصحيح السقيم، وجدد منه ما كان كالكهف والرقيم، مع معاناة العلل، وإرهاف ذلك العلل، والتثقيف للمؤتلف، والتنبيه على المختلف وشرح المقفل، واستدراك المغفل، وله فنون هي للشريعة رتاج، وفي مفرق الملة تاج، أشهرت للحديث ظبى، وفرعت لمعرفته ربى، وهبت لتفهمه شمالا وصبا، وكان ثقة، وكانت الأنفس على تفضيله متفقة، وأما أدبه فلا تعبر لجته، ولا تدحض حجته، وله شعر لم أجد منه إلا ما نفث به أنفة...".[٣]

وقال القاضي عياض: "الحافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدّثيها في وقته، وأحفظ من كان بها لسنة مأثورة"[٤].

وقال أبو الفداء (ت٧٣٢هـ): "كان إمام وقته في الحديث، ألف كتاب الاستيعاب في أسماء الصحابة، وصنف كتاب التمهيد على موطأ مالك، تصنيفاً لم يسبق إليه، وكتاب الدرر في المغازي والسير، وغير ذلك، وكان موفقاً في التأليف معاناً عليه"[٥].

وقال ابن خلكان: "إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما".[٦]

([١]) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ص٦٤١

([٢]) الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي، أبو عبد الله الميورقي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (مصر، دار الكتاب المصرية للتأليف والنشر، ط:١٩٦٦) ص٣٦٧.

([٣]) ابن خاقان، أبو النصر الفتح بن محمد بن عبيد الله ابن خاقان القيسي الأندلسي، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، تحقيق: محمد علي شوابكه (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص ٢٩٤- ٢٩٥

([٤]) القاضي عياض، ترتيب المدراك وتقريب المسالك ج٨ص١٢٧.

([٥]) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، المختصر في أخبار البشر (مصر، المطبعة الحسينية المصرية، ط: الأولى) ج٢ ص١٨٨

([٦]) ابن خلكان، وفيات الأعيان ج٧ص٦٦

وقال الذهبي: "الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام...، صاحب التصانيف الكثيرة... أدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنف، ووثق وضعف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان... كان إماما دينا، ثقة، متقنا، علامة، متبحرا، صاحب سنة واتباع، وكان أولا أثريا ظاهريا فيما قيل، ثم تحول مالكيا مع ميل بين إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته، بان له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه، ونغطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه... كان حافظ المغرب في زمانه...وكان في أصول الديانة على مذهب السلف، لم يدخل في علم الكلام، بل قفى آثار مشايخه رحمهم الله". [1]

وقال ابن كثير (ت٧٧٤هـ): "... القرطبي، محدثها، وشيخ تلك البلاد في زمانه، سمع الكثير، وتبحر في علوم شتى، وصنف الكتب المفيدة النافعة".[2]

وقال ابن فرحون: " حافظ، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، وأحفظ من كان فيها لسنة مأثورة"[3].

وقال السيوطي (ت٩١١هـ): "انتهى إليه مع إمامته علو الإسناد، وولي قضاء أشبونة مدة، وكان أولا ظاهريا ثم صار مالكيا فقيها، حافظا مكثرا، عالما بالقراءات والحديث والرجال والخلاف، كثير الميل إلى أقوال الشافعي"[4].

هذا غيض من فيض مما ذكره من ترجم له من أهل العلم في كتبهم، وكتبه شاهدة على مكانته، وآثاره تغني عن أخباره، حيث ترك للأمة تراثا ذاخر من تصانيفه التي تربو نيفا وخمسين كتابا في مختلف الفنون.

---

(1) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٨ص١٥٤-١٦١

(2) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، طبقات الشافعيين، تحقيق: أنور الباز (مصر، المنصورة، دار الوفاء، ط١، ٢٠٠٤م) ص٤٥٨.

(3) ابن فرحون، الديباج المذهب، ج٢ص٣٦٧.

(4) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري الشافعي، طبقات الحفاظ (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط:٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م) ص٤٣٢

المطلب الخامس: وفاته:

توفي الحافظ ابن عبد البر بعد عمر حافل بالعلم والعطاء في ربيع الآخر، سنة ثلاث وستين وأربع مائة، من الهجرة، بعد أن استكمل خمسا وتسعين سنة وخمسة أيام، بمدينة شاطبة شرق الأندلس، فرحمه الله رحمة واسعة.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "التمهيد":

المطلب الأول: اسم الكتاب:

"التمهيد" ذكره الحافظ ابن عبد البر، وأحال عليه — بهذا الاسم - في مواضع كثيرة من مؤلفاته، ووجدت بعض من ترجم له أضافوا إلى ذلك: "لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، وممن أضاف هذه الزيادة تلميذه الحميدي مما يدل على أنه زيادة قديمة، وقد يكون المؤلف سماه به أو ارتضاه، كما ذكره بهذا الاسم القاضي عياض، وابن بشكوال وغيرهم، وورد هذا الاسم في أكثر النسخ الخطية للكتاب.

وقد ورد زيادة أخرى، وهي: (في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم) في بعض النسخ الخطية، فقد ورد على طرة نسخة كوبرلي — وهي النسخة التي اتخذها د بشار عواد أصلا لتحقيقه، ويعتبرها من الإبرازة الثانية للتمهيد- ذات الرقم: (٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠)، وكذلك في نسخة التيمورية ذات الرقم (٢٩٢)، وفي نسخة الخزانة الملكية بالرباط رقم (٩٢٧،٨)، وفي نسخة خزانة القرويين رقم (١٧٧) "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ويحتمل أن ذلك من إضافات بعض النساخ، لأن أغلب النسخ الخطية لا توجد فيها هذه الزيادة، ولا ذكره أحد ممن ترجم له.

المطلب الثاني: توثيق نسبته إلى المؤلف:

لا أعلم خلافا في صحة نسبة كتاب التمهيد للحافظ ابن عبد البر رحمه الله، فقد تواترت هذه النسبة منذ عهده إلى زمننا هذا، ومما يؤكد صحة نسبته إليه:

١) التواتر والاستفاضة.
٢) إحالة المؤلف إلى هذا الكتاب في مؤلفاته الأخرى، والإحالة إلى المؤلفات الأخرى في هذا الكتاب.
٣) ثبوته ذلك من خلال الأسانيد والروايات الكثيرة التي رواها الناس عنه.

٤) وجود هذا الاسم على طرة مخطوطات هذا الكتاب.

٥) نسبة المعاصرين للحافظ ابن عبد البر لهذا الكتاب إليه.

٦) ذكر أغلب من ترجم له هذا الكتاب ضمن مؤلفاته.

المطلب الثالث: منهج المؤلف وترتيبه فيه:

قدم الحافظ ابن عبد البر لهذا الكتاب كعادة العلماء بمقدمة نفيسة يمكن اعتبارها مدخلا ضروريا لفهم مقاصد الكتاب، شرح فيها منهجه في كتابه، وتكلم عن بعض أنواع علوم الحديث كالمسند والمرسل والمدلس والموقوف وخبر الواحد، وفصل القول في مذاهب العلماء في قبول بعضها ورده كالمرسل والمدلس، ونقل اختلاف أهل العلم في خبر الواحد من حيث إفادته للعلم والعمل، وعرض في آخر المقدمة عيونا من أخبار الإمام مالك، وجملة من آثاره ومناقبه، وفضل موطَّئه.

المطلب الرابع: ترتيبه للكتاب:

لم يشرح الحافظ ابن عبد البر الموطأ على ترتيب أبواب الفقه حسب ما وضعه الإمام مالك، بل رتبه على ترتيب شيوخ مالك في الموطأ، فلذا يعتبر التمهيد معجما لأحاديث الموطأ بالإضافة إلى كونه شرحا له.

وقد راعى الشارح ترتيب الأسماء وفق ترتيب الألفبائية المغربية الأندلسية وهو: (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـــ و ي)، وذلك في الحرفين الأول والثاني من اسم شيخ مالك دون مراعاة الحروف التي بعدها، فكان أول شيوخ مالك في ترتيب التمهيد: إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش، ثم من اسمه: إسماعيل، ثم من اسمه إسحاق، فقدم إسماعيل على إسحاق مع أن حرف الحاء مقدم على حرف الميم في ترتيب حروف المعجم، مما يدل أنه لم يراع ترتيب الحرف الثالث.

وكذلك يرتب أحيانا أحاديث شيوخ مالك بحسب شيوخهم، ولكنه لا يلتزم بذلك. واستمر على هذا الترتيب إلى آخر الحروف الألفبائية، ثم ذكر أحاديث شيوخ مالك الذين عرفوا بكناهم ممن لم يعرف أسماؤهم دون مراعاة ترتيب معين في ذكرهم، وهي ستة أحاديث، ثم أعقبها ببلاغات الإمام مالك، وهي واحد وستون حديثا، أوصلها الشارح عدا أربعة أحاديث.

ويقدم في مرويات الشيخ الواحد الأحاديث المتصلة، ثم التي اختلف في وصلها وإرسالها، ثم المرسلة والمنقطعة.

المطلب الخامس: منهجه في شرح الأحاديث:

لقد اتبع الحافظ ابن عبد البر في شرحه للأحاديث المسلك الآتي:

١) اعتمد الشارح على رواية يحيى بن يحيى الليثي، لاشتهارها في بلاد الأندلس واعتماد علمائهم وكثرة استعمالهم لها، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها فإنه يذكره من رواية غيره أثناء الشرح.

٢) يبدأ بترجمة شيوخ مالك ترجمة تفصيلية، يذكر فيها اسمه ونسبه ونسبته وكنيته، ومسكنه، ووفاته، ويختم بذكر درجته وعدالته، وينقل أقوال أهل العلم فيه، ويذكر هذه الأقوال مسندا في الغالب، وإذا كان شيخ مالك تابعيا فإنه يذكر شيوخه من الصحابة. ويذكر مصادر الترجمة في بعض الأحيان إجمالا، ويختم الترجمة بذكر مجموع أحاديثه في الموطأ، وعدد المسندة منها والمرسلة والمنقطعة. وقد يتطرق لترجمة شيوخ شيوخ مالك.

٣) يقدم الأحاديث المسندة، ثم ما جرى مجرها مما اختلف في وصله وإرساله، ناقلا أقوال أهل العلم، لا سيما في التابعي الذي أرسل الحديث، مرجحا ما يراه راجحا من الوصل والإرسال، ثم يذكر بعد ذلك المنقطع والمرسل، ويهتم بوصل المنقطع وإسناد المرسل من غير طريق مالك، ويذكر كثيرا منها بسنده. يجمع الأحاديث الواردة في الباب، ويتكلم عليها صحة وضعفا، وينقل بعضها عن كتب مفقودة مثل "مسند بقي بن مخلد" و"موطأ ابن وهب"، و"موطأ ابن أبي ذئب"، وهذا مما يزيد في قيمة الكتاب الحديثية.

٤) ينقل آثار الصحابة والتابعين وأقوال أئمة الدين في المسائل الواردة في الباب.

٥) يذكر أقوال الفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرها، ويناقشها بدون تعصب في ضوء الأدلة التي يوردها، على مسلك أهل الحديث دون التقيد برأي معين، ويرجح ما قواه الدليل وعاضده النظر والاجتهاد.

٦) يشرح ما استعجم من الألفاظ معتمدا على أقوال أهل اللغة من الشعر والنثر.

المطلب السادس: أهمية هذا الكتاب لدى العلماء وعنايتهم به:

"التمهيد" كتاب فريد في بابه، وأنموذج فذ في منهجه وأسلوبه، وموسوعة شاملة للحديث والفقه، فهو أهم شروح الموطأ وأفضلها وأكثرها فائدة، قضى ابن عبد البر في تأليفه ثلاثين سنة، كما قضى مالك في تأليف الموطأ وتهذيبه أربعين عاما، فكان أقرب الكتب إلى قلبه، لذا وصفه في آخر الكتاب بثلاثة أبيات شعرية قال فيه:

سمير فؤادي ثلاثين حجة وصاقل ذهني والمفرج عن همي

بسطت لهم فيه كلام نبيهم لما في معانيه من الفقه والعلم

وفيه من الآداب ما يهتدى به إلى البر والتقوى، وينهى عن الظلم

ومما يدل على أهمية هذا الكتاب إعجاب أهل العلم به، وبيانهم لأهمية، وعنايتهم به، ومن مظاهر هذه العناية:

المطلب السابع: ثناء أهل العلم على هذا الكتاب:

لقد لقي كتاب "التمهيد" من القبول والاستحسان ما لم يحظ به غيره، فقد اشتهر أمره وذاع صيته في حياة المؤلف، وسارت به الركبان، ونال إعجاب علماء زمانه، ومن بعده، فأثنوا عليه خيرا، فهذا الإمام ابن حزم (ت٤٥٦هـ) صاحب الشارح وبلديه يقول: " ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبدالبر، وهو الآن بعدُ في الحياة، لم يبلغ سن الشيخوخة، وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلًا، فكيف أحسن منه؟"،[1] وقد كان يمدح هذا الكتاب ويثني عليه أمام طلابه، كما نقل ذلك عنه تلميذه الحميدي[2]. قال أبو الطاهر السلفي بعد نقل كلام ابن حزم: " وحسبك بأبي محمَّد مُثْنِياً، وكان من أقرانه، وَجَرَتْ بينهما مناظرات ومنافرات، ومع ذلك فيروي عنه بالإجازة"[3].

ويقول أبو علي الغساني: " هو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله"[4].

وقد عقب الذهبي على قول العز بن عبد السلام: "ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلى لابن حزم وكتاب المغني للشيخ موفق الدين" قائلا: " لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما: السنن الكبير للبيهقي، ورابعها: التمهيد لابن عبد البر، فمن حصل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقا".[5]

---

(1) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، فضل الأندلس وذكر رجالها، تحقيق: د. إحسان عباس (بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط:٢، ١٩٨٧م) ص١٧٩.

(2) الحميدي، جذورة المقتبس ص٣٦٨.

(3) أبو الطاهر السلفي، صدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد سِلَفَه الأصفهاني، مقدمة أملاء الاستذكار، تحقيق: عبد اللطيف محمد الجيلاني (بيروت، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) ص٤١.

(4) ابن بشكوال، الصلة ص٦٤١.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٨ص١٩٣

وقال ابن تيمية: "هو أشرف كتاب صنف في فنه".[١]، وقال أيضا: "هو أجل كتاب صنف في فنه"[٢].

المطلب الثامن: العناية بالاستفادة من هذا الكتاب والنقل عنه:

وقد تتابع أهل العلم من ذلك الزمن إلى يومنا هذا على الاستفادة من هذا الكتاب والنقل منه، والإعجاب به والثناء عليه، فلا يخلو شرح من شروح الحديث من النقولات الكثيرة من التمهيد، كما استفاد علماء المصطلح من المباحث الحديثية التي ذكرها المؤلف في مقدمة الكتاب وفي ثناياه، وصار مرجعا للفقهاء في كتبهم، وكتب الفقه المالكي حافلة بالنقولات والاقتباسات من هذا الكتاب.

المطلب التاسع: اختصاره ونظمه وترتيبه:

ومن مظاهر عناية أهل العلم بهذا الكتاب تقريب هذا الكتاب للناس باختصاره، وأول من قام بهذا العمل الشارح نفسه، حيث ألف كتاب "تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، حيث قال في مقدمته: فإننا لما ذكرنا في كتاب التمهيد من معاني السنن ووجوهها واتساع مذاهب العلماء فيها، وامتد بذلك الشرح وطال عليه الاستشهاد؛ علمنا أن أكثر الناس قد قصرت همته وضعت عنايته، ودعاه إلى القناعة بأقل من ذلك طلب راحته أو ضيق معيشته: رأينا أن نجرد تلك السنن التي جعلناها أصل ذلك الكتاب... وجعلته مدخلا سهلا إلى كتاب التمهيد قريبا منقادا إلى الحفظ مخلصا من التخليط ملخصا مقربا مهذبا".[٣]

واختصره أيضا: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري، في كتابه التقريب لكتاب التمهيد.[٤] ومالك بن يحيى بن وهيب الأندلسي في "التبصير في اختصار التمهيد"[٥]، وأحمد بن محمد بن سميرة الفهري (ت بعد ٦٠٠ هـ).[٦]

---

(١) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد القاسم (السعودية- المدينة المنورة-مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط:١٤١٦هـ/١٩٩٥م) ج٣ص٢٢٠.

(٢) المصدر السابق ج٣ص٢٦٣

(٣) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي، تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أو التقصي لحديث الموطأ وشيوخ مالك (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية) ص٩-١١

(٤) منه يوجد نسخة ميكروفلمية ذات جزئين بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٧٩٨، ٧٩٩)، مصورة من جامعة القزوين، بالرباط.

(٥) الضبي، بغية الملتمس، ص٤٦٤

(٦) الأوسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: د.إحسان عباس، محمد شريفة وبشار عواد (تونس،دار الغرب الإسلامي،ط:١، ٢٠١٢) ج١ص٣٩٠.

وممن نظمه: الإمام الشاطبي، صاحب حزر الأماني، قال ابن فرحون في ترجمته: "ونظم قصيدة دالية في خمسمائة بيت من حفظها، أحاط علماً بكتاب التمهيد لابن عبد البر".[١]

المطلب العاشر: ترتيبه على الأبواب الفقهية:

إن التمهيد مرتب – كما سلف – على ترتيب شيوخ مالك، فالبحث عن الحديث فيها يتطلب معرفة اسم شيخ مالك لهذا الحديث، وهذا يتطلب جهدا أكبر، لذا كان الحاجة إلى ترتيب التمهيد على الأبواب الفقهية ملحة.

وأول من قام بهذا العمل ابن عبد البر نفسه، فقد عمل في كتاب "الاستذكار" على ترتيب "التمهيد" على نسق الموطأ، حيث قال في مقدمة الاستذكار: "ومنهم من سألني من آفاق نائية مكاتبا أن أصرف لهم كتاب "التمهيد" على أبواب "الموطأ" ونسقه...".[٢]

وممن رتبه: الشيخ محمدبن عبد الرحمن المغراوي في كتابه: "فتح البر الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر"، إلا أن ترتيبه ترتيب مبتكر، ويظهر فيه اهتمامه بالمسائل العقيدة وتقديمه لها، ولكن لو رتبه على ترتيب الموطأ لكان أفيد.

وقد رتبه على أبواب الموطأ الشيخ عطية سالم، طبعه مكتبة أوس في (١٢) مجلدا، قال عنه الشيخ عبد الكريم الخضير: "ومن أفضل ما وقفت عليه من هذه الترتيبات ترتيب الشيخ عطية سالم، وله عناية فائقة بالموطأ، وعناية بالإمام مالك على وجه الخصوص، فأفاد وأجاد، وجاء ترتيبه على الوجه المناسب، وهو من أهل الخبرة بالموطأ، وله معرفة بكتب ابن عبد البر".[٣]

وممن رتبه على ترتيب الموطأ أيضا: أد. مصطفى صميدة، من جامعة الأزهر، في كتابه، "فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبد البر على موطأ مالك"، وهو مطبوع بدار الكتب العلمية.

كما قام محققوا "التمهيد": أسامة إبراهيم، والدكتور عبد المحسن التركي ومن معه بترتيب التمهيد على الأبواب الفقهية للموطأ عند تحقيقهم للتمهيد.

---

(١) ابن فرحون، الديباج المذهب ج٢ص١٤٩. هكذا ذكره، ولكن كيف تأتي له أن ينظم التمهيد في ٥٠٠ بيت؟! لعله نظم فيه بعض فوائده.

(٢) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي، الاستذكار، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط: ١، ١٤٢١ه/٢٠٠١) ج١ ص٤٧.

(٣) موقع الشيخ عبد الكريم الخضير على الشبكة العالمية https://shkhudheir.com

المطلب الحادي عشر: الدراسات المعاصرة عنه:

ومن مظاهر عناية المعاصرين بالتمهيد قيام بعضهم بدراسة جزئية من منهج الحافظ ابن عبد البر في كتابه التمهيد المتعلق بموضوع معين خلال الرسائل الجامعية أو الأبحاث العلمية، ومن هذه الرسائل والأبحاث:

١) منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتاب التمهيد: لمحمد عبد رب النبي الجزائري، رسالة دكتوراه قدمت في جامعة أم القرى.

٢) مختلف الحديث عند الإمام ابن عبد البر في كتابه التمهيد: للباحث عبد الله جابر الحمادي، رسالة ماجستير، في جامعة الملك سعود.

٣) المنهج النقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد: للدكتور طه علي التونسي، رسالة دكتوراه.

٤) الصنعة الحديثية عند ابن عبد البر من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار: للدكتور محمد محمود أحمد بكار، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر.

٥) منهج الحافظ ابن عبد البر في الحديث الحسن من خلال كتاب التمهيد: للباحث سلاف لقيقط، رسالة ماجستير في جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر.

٦) الأحاديث التي أعلها الإمام ابن عبد البر بالاختلاف في كتابه التمهيد جمعا ودراسة: رسالة دكتواره، بجامعة الأزهر.

٧) الآثار العقدية الواردة عن السلف في كتاب التمهيد: للدكتور أبو بكر سالم الشهال، رسالة دكتواره، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

٨) منهج الحافظ ابن عبد البر في دراسة الأحاديث المعلة في التمهيد: للدكتور سعيد بن صالح الرقيب، بحث علمي منشور.

٩) المنهج النقدي العقدي عند الحافظ ابن عبد البر من خلال التمهيد: للدكتور عارف بن مزيد السحيمي، بحث علمي منشور.

١٠) معجم فقه التمهيد، لعلي عبد القادر: مطبوع في مجلد واحد.

المطلب الثاني عشر: طباعة الكتاب وتحقيقه:

ومن مظاهر العناية المعاصرة بكتاب "التمهيد" الاهتمام بتحقيقه وطباعته، وقد حقق الكتاب، عدة مرات منها:

١) **الطبعة المغربية:** قام مجموعة من الباحثين في وزارة الأوقاف الإسلامية بالمغرب بتحقيقه، واعتمدوا على عدد من النسخ الخطية، وظل الكتاب يحقق ويطبع أجزاؤه من عام ١٣٨٧هـــ إلى ١٤١٢هـــ، حيث استغرق العمل فيه ٢٥ سنة، وتقع في ٢٦ مجلداً، وهي أشهر الطبعات القديمة، وعليه اعتماد بقية المحققين.

٢) **طبعة دار الكتب العلمية:** وهي بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، وتقع في(١٠) مجلدات.

٣) **طبعة دار إحياء التراث العربي:** وهي بتحقيق: عبد الرزاق المهدي، وتقع في (٩) مجلدات.

٤) **طبعة دار الفاروق الحديثة:** وهي بتحقيق إسامة إبراهيم، وقد اعتمد فيه على سبع نسخ خطية، كما قام المحقق بترتيب الكتاب على نسق الأبواب الفقهية للموطأ، وتقع في (١٨) مجلد.

٥) **طبعة مركز هجر:** وهي بتحقيق وإشراف: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وقد جمعوا فيه بين تحقيق الموطأ وتحقيق ثلاثة من شروحه: "التمهيد" و"الاستذكار" و"القبس"، وتطلَّب ذلك إعادة ترتيب التمهيد والاستذكار على أبواب الموطأ، وقد اعتمدوا في تحقيقهم على نسخ مأخوذة من سبع جهات علمية ومكتبات عالمية، وهي من أضبط الطبعات، وأحسنها، وتقع في (٢٥) مجلداً.

٦) **طبعة مؤسسة الفرقان:** وهي بتحقيق الدكتور بشار عواد وولده محمد وسليم عامر، وقد اعتمدوا في تحقيقهم على أكثر من عشرين نسخة، وذكر بشار عواد في مقدمة تحقيقه أن كتاب التمهيد له إبرازتان، الأولى وهي تمثل المسودة، وأغلب النسخ الخطية منسوخة منها، والثانية وهي المبيضة، وهي النسخة النهائية للكتاب التي ارتضاها المؤلف، وهي التي أخرجها المحقق في تحقيقه، وذكر أنه لم ينتبه لذلك من سبقه من المحققين، وقد بلغت زيادات المؤلف في الإبرازة الأخيرة ما يزيد على مجلد، قرابة (٦٠٠) صفحة، كما أن المحذوفات في الإبرازة الثانية كثيرة، وقد حققه في عشرين سنة، وتقع هذه الطبعة في (١٧) مجلد.

٧، ٨، ٩: وطبع بترتيب المغرواي، وعطية سالم، ومصطفى صميدة كما تقدم الإشارة إليها عند الحديث عن ترتيب الكتاب.

وطبعة مؤسسة الفرقان سوف يكون أحسن طبعات التمهيد، ثم طبعة مركز هجر.

المبحث الثاني: دراسة كتاب الاستذكار:

المطلب الأول: اسم الكتاب:

اشتهر هذا الكتاب باسم "الاستذكار"، ذكره المؤلف بهذا الاسم في كتبه، وأكثر أهل العلم يذكرونه بهذا الاسم اختصارا، وقد ذكره ابن عبد البر في الكافي باسم "الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار"[١].

وقد أضاف بعضهم إلى هذا الاسم تكملة، اختلفوا في تفصيلها كالآتي:

١) **"الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار"**: هكذا ذكره ابن خير (ت٥٧٥ه)[٢] وابن خلكان[٣] والذهبي[٤] وابن فرحون،[٥] وورد كذلك في النسخة المغربية المحفوظة في مكتبة الخزانة الملكية بالرباط برقم (٥٨٨ج).

٢) **"الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار"**: هكذا ورد في النسخة المصرية المحفوظة دار الكتب المصرية رقم (٢٤/٣٤٦) والنسخة التركية المحفوظة بمتحف طوب قاب سراي برقم (M2212).

٣) **و"الاستذكار بمذاهب علماء الأمصار في شرح الموطأ"**: ذكره بهذا الاسم ابن عطية (ت٥٤٢ه).[٦]

٤) **و"الاستذكار لمذاهب أئمة الأمصار وفيما تضمنه الموطأ من المعاني والآثار"**: كذا ذكره حاجي خليفة (ت١٠٦٧ه)[٧] والباباني (ت١٣٩٩ه)[٨].

---

(١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي، الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق: محمد أحمد أحيد (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ط:٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠) ج١ص٤٤٧.

(٢) ابن خير، أبو بكر محمد بن خير اللمتوني الأموي الإشبيلي، فهرسة ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير الإشبيلي تحقيق: محمد فؤاد منصور (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م) ص ٧٥.

(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان ج٧ص٦٧

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ج١٨ص١٥٨

(٥) ابن فرحون، الديباج المذهب ج٢ص٣٦٧

(٦) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي المحاربي، فهرسة ابن عطية، تحقيق: محمدأبو الأجفان/محمد الزاهي (بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط:٢، ١٩٨٣م) ص٨٩.

(٧) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (العراق،بغداد، مكتبة مثنى، ط١٩٤١م) ج١ص٧٨.

(٨) الباباني، إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي، هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (تركيا، استانبول، وكالة المعارف الجلية) ج٢ ص٥٥٠.

٥) و"الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار":
كذا ذكره السِّلفي(ت٥٧٦ه)، [١] والكتاني (ت١٣٤٥ه).[٢]

هذا وإن كنت أرجح الاسم الأول لذكر المشارقة: ابن خلكان والذهبي، والمغاربة: ابن خير وابن فرحون له، ووروده في النسخة المغربية المذكورة لا استبعد كذلك أن المؤلف سماه بــ"الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار" فقط، فوصفه من ترجم له من العلماء أو من نسخ كتابه من النساخ بهذه الأوصاف المذكورة المتقاربة مستهملين من مقدمة المؤلف فتقاربت أوصافهم و لم تتطابق.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

إن مما لا شك فيه أن الحافظ ابن عبد البر هو مؤلف كتاب "الاستذكار"، ونسبته إليه متواترة، و لم ينكره أحد، ومما يؤكد هذه النسبة:

١) الاتفاق والإجماع في نسبة هذا الكتاب إليه، فلم يختلف فيه اثنان فيما أعلم.
٢) رواية بعض أهل العلم لهذا الكتاب بأسانيدهم إلى مؤلفه، مثل: أبي الطاهر السلفي[٣]، ابن خير الإشبيلي[٤].
٣) مقدمة المؤلف في الاستذكار التي ذكر فيها أن يختصر ويهذب فيه كتابه التمهيد.
٤) الإحالة إلى هذا الكتاب في كتبه الأخرى، والإحالة إلى كتبه الأخرى فيه هذا الكتاب، فقد أحال فيه إلى "التمهيد" و"الكافي" و"بهجة المجالس" و"الإنصاف" وغيرها.
٥) وجود اسم المؤلف على النسخ الخطية لهذا الكتاب.
٦) ذكر جل من ترجم له بأن هذا الكتاب من مؤلفاته.
٧) استفادة أهل العلم من هذا الكتاب كثيرا في كتبهم، وذكرهم له منسوبا إلى مؤلفه.

المطلب الثالث: سبب تأليفه:

لقد ألف الحافظ ابن عبد البر كتاب "التمهيد" في شرح الموطأ، وقضى في تأليفه ثلاثين عاما في حياته، فلماذا احتاج إلى تأليف شرح آخر للموطأ؟ يحدث الحافظ ابن عبد البر عن سبب تأليفه لهذا الكتاب قائلا: "فإن جماعة من أهل العلم وطلبه والعناية به من إخواننا - نفعهم الله وإيانا بما علمنا - سألونا

---

[١] أبو الطاهر السلفي، مقدمة أملاء الاستذكارص٣٤.
[٢] الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي (بيروت، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط: ٦، ١٤٢١هــ/٢٠٠٠م) ص ٩٥.
[٣] أبو الطاهر السلفي... مقدمة إملاء الاستذكار ؟؟
[٤] ابن خير، فهرسة ابن خير الإشبيلي ص٧٥.

في مواطن كثيرة مشافهة ومنهم من سألني ذلك عن آفاق نائية مكاتبا أن اصرف لهم كتاب التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه، وأحذف لهم منه تكرار شواهده وطرقه، وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللذين قصدت إلى شرحهما خاصة في التمهيد بشرح جميع ما في الموطأ من أقوال الصحابة والتابعين وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه واختاره من أقوال سلف أهل بلده الذين هم الحجة عنده على من خالفهم، وأذكر كل قول رسمه، وذكره فيه ما لسائر فقهاء الأمصار من التنازع في معانيه..." (١)

المطلب الرابع: منهجه وطريقته فيه:

لقد نهج الحافظ ابن عبد البر في هذا الكتاب طريقة غير التي نهجها في كتاب التمهيد من حيث الترتيب والشرح ويمكن بيانه في الآتي:

١) رتب الحافظ ابن عبد البر كتاب التمهيد على أسماء شيوخ مالك كما تقدم، لكن ترتيبه لهذا الكتاب مختلف عن ترتيبه للتمهيد، فقد رتب على الكتاب على الأبواب الفقهية على نسق الموطأ.

٢) قدم بمقدمة مختصرة ذكر فيها منهجه وطريقته وسبب تأليف لهذا الكتاب، ولم يتطرق إلى مسائل علوم الحديث ولا أخبار مالك وفضائل كتابه مكتفيا بما ذكره في "التمهيد".

٣) اعتمد في شرحه على رواية يحيى بن يحيى الليثي لشهرتها عند علماء الأندلس.

٤) يذكر أحاديث الموطأ أولا ويعقبها بالأحاديث الواردة في معناها، ويذكرها بدون أسانيدها في الغالب.

٥) يذكر أحاديث الباب متفرقة ويتخللها الشرح، وقد يذكرها مجتمعة ثم يشرح حسب موضوعها.

٦) يتكلم على إسناد الحديث، واختلاف طرقه مختصرا في الغالب، ويحيل إلى التمهيد لمن أراد البسط، و قد يذكر الحديث ويحيل إلى التمهيد لمعرفة طرقه الأخرى دون أن يتطرق إلى تخريجه أصلا، ويحذف الشواهد المكررة أصلا، فالصنعة الحديثية غالبة في التمهيد، والصنعة الفقهية موسعة في الاستذكار.

٧) يذكر المناسبات بين الأبواب.

(١) ابن عبد البر، الاستذكار ج١ ص٤٧-٤٩.

٨) يشرح الألفاظ الغريبة والغامضة شرحا وافيا ويستشهد لذلك من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية وأقوال فطاحل أئمة اللغة.

٩) لا يكتفي بشرح الأحاديث المرفوعة بل يشرح جميع ما في الموطأ من البلاغات والمراسيل وأقوال الصحابة والتابعين، لذا زاد حجم هذا الكتاب على التمهيد.

١٠) يستنبط الفوائد واللطائف من الحديث.

١١) ثم يشرع في مسائل الباب، فيقدم قول مالك، ويذكر اختلاف أصحاب مالك في المسائل المستنبطة من الحديث، ثم يعقبها بذكر أقوال بقية أهل العلم، ويذكر اختلافهم، ويورد كل قول بدليله، ولو كان هذا الدليل غير معتبر عنده، ويعقب الأدلة الضعيفة بما يبين وَهْنَهَا، ويناقش الأقوال بتجرد، وقد يخالف قول مالك وأصحابه إذا ظهر له أن الدليل مع مخالفيه، ويؤيد مذهبه بأقوال الصحابة والتابعين وما عليه العمل، فنجد النفس الفقهي في الاستذكار أطول منه في التمهيد.

المطلب الخامس: منزلة هذا الكتاب عند أهل العلم وعنايتهم به:

من المعلوم أن كتابا الحافظ ابن عبد البر الذي شرح فيهما الموطأ أعظم شروحات الموطأ وأنفعها وأجلها، وقد اختصر التمهيد في كتاب الاستذكار وحذف ما كان فيه من تكرار الشواهد والتخريجات، ولخص كثيرا من التراجم، وكذلك كمله بشرح جميع أقوال الصحابة الواردة فيه، وذكر أقوال أهل العلم واختلافاتهم في المسائل، فهو اختصار وترتيب وتكميل للتمهيد، وهما كتابان يكمل أحدهما الآخر، ولا يستغني عنهما طالب العلم، إذ أن في كل منهما من الفوائد ما ليس في الآخر، وهما أعظم شروحات الموطأ، وقد اعتنى أهل العلم بهذا الكتاب عناية عظيمة.

المطلب السادس: ثناء أهل العلم عليه:

لقد أثنى أهل العلم على كتاب الاستذكار ثناء عاطرا وبينوا أهميته، وذكروا أنه من أحسن شروحه، فمن ذلك ما قاله ابن حزم: "ثم صنع كتاب الاستذكار لمذاهب العلماء الأمصار فيما تضمنه موطأ مالك من معاني الرأي والآثار شرح فيه الموطأ على وجهه، ونسق أبوابه".[١]

وقال أبو الطاهر السلفي: "إذ هو كتاب لم يصنَّف في فنِّه مثله"[٢].

وقال أيضا شعرا:

---

[١] ابن بشكوال، الصلة ص٦٤١.

[٢] أبو الطاهر السلفي، مقدمة الاستذكار ص٣٤

واكتب الاستذكار تغن به عن   كل جمع من بعد كتب الموطأ
فابن عبد البر المصنف ما قصـــ   ـــر في الاختيار شرحا وبسطا
وأتى بالخلاف أعلام علم الشر   ع طرا وعدَّ ذلك شرحا"[١]

وقال ابن كثير: " الشيخ الأجل أبو عمر ابن عبد البر النمري، صاحب التصانيف المليحة الهائلة منها التمهيد والاستذكار"،[٢] وقال أيضا: " وقد اعتنى الناس بكتابه الموطأ، وعلقوا كتباً جمة، ومن أجود ذلك كتابا "التمهيد"، و"الاستذكار"، للشيخ أبي عمر بن عبد البر النمري القرطبي رحمه الله"[٣].

المطلب السابع: الجمع بينه وبين الكتب الأخرى:

ومن مظاهر العناية بكتاب الاستذكار أن أهل العلم في القديم والحديث جمعوا بينه وبين الكتب الأخرى، وقد ألف في جمعه مع الكتب الأخرى مؤلفات كثيرة منها، جمع:

١) أبي الوليد هشام بن أحمد المعروف بابن العواد (ت٥٠٩ه)، جمع فيه بين "الاستذكار" و "التمهيد"، ذكره القاضي عياض، وقال: "توفي رحمه الله قبل تمامه". [٤]
٢) أبي الحسن علي بن عبدالله بن داود اللمائي المالطي القيرواني (ت٥٣٧ه) جمع بين "الاستذكار" و"المنتقى"، ذكره ابن الأبار (ت٦٥٨ه)، [٥] ومحمد مخلوف (ت١٣٦٠ه)[٦].
٣) أبي عبد الله محمد بن سعيد بن أحمد بن مجاهد الأنصاري المعروف بابن زرقون (ت٥٨٦ه) سماه: "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار". ذكره ابن قنفذ (ت٨١٠ه)[٧] والغبريني

[١] المصدر السابق ص٥١

[٢] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي البصرى الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري (بيروت لبنان، دار أحياء التراث العربي، ط: ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ج١٢/ص١٢٧.

[٣] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي البصرى الدمشقي، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: ٢) ص٣١.

[٤] القاضي عياض، ترتيب المدارك ج٢ص٨٤.

[٥] ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر، المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي، مصر، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) ص٢٨١.

[٦] محمد مخلوف، محمد بن محمد عمر بن علي مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) ج١ص١٨٦.

[٧] ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن حسن الخطيب،الوفيات، تحقيق: عادل نويهض (لبنان، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٤، ١٤٠٣هـ/١٩٨٧) ص٢٩٥

(ت٧١٤هـ)[١]. ومنه نسخة مخطوطة في الخزانة الحمزاوية الراشدية، وأخرى المكتبة الأزهرية مصر برقم (٤٢) حديث.

٤) أبي عبد الله محمد بن عبدالحق بن سليمان الكومي اليعفري التلمساني (ت٦٢٥هـ) المسمى: "الجامع المختار من المنتقى والاستذكار". ذكره ابن الأبار وقال: أن كتابه في عشرين سفرا، في نحو ثلاثة آلاف ورقة[٢]، والذهبي، وقال: أنه في عشر مجلدات[٣].

٥) أبي علي عمر بن علي ابن الزهراء العثماني الورياغلي (ت٧١٠هـ) في كتابه "الممهد الكبير، الجامع لمعاني السنة والأخبار، وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار، وذكر الرواة البررة الأخيار، وكل ذلك على سبيل الإيجاز والاختصار" في واحد وخمسين مجلدا، جمع فيه بين "الاستذكار"، و"التمهيد"، وغيرها من شروح الموطأ، وزاد عليه، مخطوط في مكتبة القرويين سفران منه برقم (٤١/٥٠/٤٠/١٧٤)، والسفر الثالث تمركروت (٢٥٠١) ومكتبة الخزانة الملكية الرباط (٦١٤٧).

٦) ومن جهود المعاصرين في الجمع بين الاستذكار وغيره من شروحه الموطأ ما فعله الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، حيث قام بجمع الاستذكار والتمهيد والقبس في كتاب واحد، وطبعها بعنوان موسوعة شروح الموطأ للإمام مالك بن أنس، إلا أن نصوص الكتب الثلاثة منفصلة في هذه الموسوعة.

المطلب الثامن: ومن مختصراته:

وقد قام بعضهم باختصاره وتقريبه لطلاب العلم، فمن المختصرات:

١) مختصر أبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي القرطبي (ت٦٣٠هـ): ذكره الرعيني (ت٦٦٦هـ) في برنامجه، وقال: "اختصر كتاب الاستذكار اختصارا حسنا، ذاكرته في مواضع منه، وتناولته من يده غير مرة"[٤].

---

[١] الغبريني، أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق: عادل نويهض (لبنان، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٩م) ص ٢٦٣

[٢] ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبو بكر القضاعي البلنسي، التكلمة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس (لبنان، بيروت، دار الفكر، ط: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م) ج٢ص١٦٦

[٣] الذهبي، سير أعلام النبلاء ج٢٢ص٢٦١.

[٤] الرعيني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني، برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق: إبراهيم شبوح، (وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط: ١٩٦٢) ص١٣.

٢) مختصر ابن القفاص، أبو الحسن علي بن إبراهيم الجذامي الغرناطي القاضي (ت٦٣٢هـ): ذكره الذهبي[١] وابن فرحون[٢].

المطلب التاسع: الدراسات المعاصرة عن الاستذكار:

كما أن من مظاهر العناية المعاصرة بهذا الكتاب ما قام به مجموعة من الباحثين في مختلف المؤسسات العلمية، بدارسة جزئية معينة متعلقة بالاستذكار في أطروحاتهم العلمية، ومن هذه الدراسات.

١) منهج المقارنة الفقهية عند ابن عبد البر من خلال كتابه الاستذكار: رسالة دكتوراه، للباحثة: سميرة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

٢) الصنعة الحديثية عند ابن عبد البر من خلال كتابيه التمهيد والاستذكار: للدكتور محمد محمود أحمد بكار، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر.

٣) منهج ابن عبد البر في الاستذكار: رسالة دكتوراه، للدكتور أحمد ذو النورين أحمد الجكني، جامعة أم القرى.

٤) الاختيارات الفقهية لابن عبد البر في الجهاد من كتاب الاستذكار: رسالة الماجستير للباحثة ندى شهاب أحمد الدوري، الجامعة الإسلامية، بغداد.

المطلب العاشر: طباعته وتحقيقه:

كما أن من مظاهر عناية المعاصرين بهذا الكتاب اهتمامهم بطباعته وتحقيقه ونشره، وقد حقق هذا الكتاب وطبع عدة مرات، من ذلك:

١) تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، وقد طبع تحقيقه بدار قتيبة بيروت، وتقع هذه الطبعة في (٣٠) مجلدا.

٢) تحقيق عبد الرزاق المهدي، وقد طبع بدار إحياء التراث العربي.

٣) تحقيق حسان عبد المنان والدكتور محمود أحمد القيسية، وقد طبع بمؤسسة النداء بأبو ظبي، وتقع في (١٠) مجلدات.

٤) تحقيق سالم محمد عطا و محمد علي معوض، وقد طبع بدار الكتب العلمية في بيروت في (٩) مجلدات.

---

[١] الذهبي، تاريخ الإسلام ج١٤ص٧٣

[٢] ابن فرحون، الديباج المذهب ج٢ص١١٥

٥) تحقيق على النّجدي ناصف، لكن طَبع منه مجلّدين فقط، في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر عام ١٩٧١م. و لم يكمله.
٦) تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ضمن موسوعة شروح الموطأ، طبع بمركز هجر في (٢٥) مجلد، وقد اعتمدوا في تحقيقه على ثمانية نسخ، وهذه الطبعة أفضل الطبعات الموجودة.
٧) تحقيق أبي محمد أسامة بن إبراهيم بن محمد، وهو تحت الطبع بدار الفاروق الحديثية، ويذكرون أنهم اعتمدوا على أكثر من عشر نسخ خطية.

المبحث الرابع: المقارنة بين منهج الحافظ ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار:

إن "التمهيد" و"الاستذكار" أهم شروح الموطأ وأفضلها، فما الفرق بين منهجيهما؟ وما هي ميزات كل واحد من الكتابين؟ يظهر ذلك من خلال هذه المقارنة لهذين الكتابين:

المطلب الأول: من حيث زمن التأليف ومدته:

انتهى الحافظ ابن عبد البر من تأليف التمهيد قبل أن يصل إلى سن الشيخوخة، وقد قضى في تأليفه ثلاثين سنة، أما الاستذكار فقد ألفه بعد ما اشتهر أمر التمهيد وذاع صيته وسارت به الركبان حتى طلب بعضهم ترتيب التمهيد واختصاره وتكميله، فألف الاستذكار، و لم نعرف كم مكث في تأليفه.

المطلب الثاني: بداية الكتاب:

بدأ التمهيد بمقدمة ضافية ذكر فيها سبب تأليفه ومنهجه، ونبذاً من مباحث علم المصطلح، وعيوناً من أخبار مالك وفضل موطئه، لكن الاستذكار فقد بدأه بمقدمة مختصرة ذكر فيه سبب تأليفه للكتاب ومنهجه فيه.

المطلب الثالث: سبب التأليف:

ألف التمهيد لما رأى في جهود من سبقه في تخريج الموطأ وشرحه قصورا لم يجد له تفسيرا فأراد أن يكمل ذلك بجمع كل ما تضمنه الموطأ من المسانيد والمراسيل والمقطوعات، وكل ما يمكن إضافته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووصل المراسيل والمقطوعات، وشرح ما استعجم من الألفاظ، وذكر أحوال الرواة وأنسابهم ومنازلهم. أما الاستذكار فسبب تأليفه طلب بعض أهل العلم وطلابه أن يصرف لهم التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه، وأن يختصر لهم بحذف تكرار الشواهد والطرق، وأن يصل شرح المسند والمرسل بشرح أقاويل الصحابة والتابعين وقول مالك الذي بنى عليه مذهبه، واختلاف فقهاء الأمصار وأقاويلهم على سبيل الإيجاز والاختصار.

المطلب الرابع: ترتيب الكتاب:

التمهيد مرتب على أسماء شيوخ مالك على الحروف الهجائية المغربية، فهو معجم لشيوخ مالك، والوقوف على الحديث المراد منه صعب يتطلب معرفة اسم شيخ مالك الذي روى الحديث، وهذا لا يمكن إلا بحفظ الموطأ أو الرجوع إليه، لذا طلب بعض أهل العلم وطلابه من أصحابه وإخوانه أن يصرف لهم كتاب التمهيد على نسق الموطأ، فاستجاب لهم طلبهم في كتاب الاستذكار، فالاستذكار أول جهد في ترتيب التمهيد، ولكنه ليس مجرد ترتيب.

المطلب الخامس: الوحدة الموضوعية:

ترتيب أحاديث الموطأ على شيوخ مالك في التمهيد جعل المؤلف يشرح أحاديث المسألة الواحدة في مواضع متفرقة في التمهيد، الأمر الذي جعل الوحدة الموضوعية غير متكاملة رغم محاولة المؤلف ربط أجزاء الموضوع بالإحالات، بينما نجد الوحدة الموضوعية قائمة في الاستذكار لكونه يشرح أحاديث الباب الواحد في الموضع الواحد.

المطلب السادس: الإحالات في الكتاب:

يعتبر كتاب الاستذكار اختصارا للتمهيد أيضا، لذا نجد الحافظ ابن عبد البر يذكر المسائل والمباحث عموما، والحديثية منها على وجه الخصوص مختصرا، ويحيل إلى التمهيد لمن أراد الاستزادة، فكثرت إحالاته إلى التمهيد، ونجد أنه يحيل في كتابه التمهيد إلى مواضع من التمهيد أو إلى كتبه الأخرى، مثل: الاستيعاب ومختصر التمييز وغيرهما، ولم يحل في التمهيد إلى الاستذكار إلى في موضع واحد (انظر: ج٤، ص٢٣٤).

المطلب السابع: مادة الكتاب:

يشرح في التمهيد أحاديث الموطأ ويضيف إليها كل ما يمكن إضافتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون التطرق لشرح أقوال الصحابة والتابعين، وأقوال مالك التي بنى عليها مذهبه، ولكنه يشرح في الاستذكار كل ما حواه الموطأ من الأحاديث المسندة والمرسلة والبلاغات وأقوال الصحابة والتابعين وأقوال مالك، فالاستذكار كما أنه اختصار للتمهيد من ناحية، فهو مكمل له من ناحية أخرى.

المطلب الثامن: خصائص الشرح:

يظهر خصائص كل من الكتابين من خلال اسمهما: فالتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، كما يظهر ذلك جليا في صنيع المؤلف في كتابه، فنجد الصنعة الحديثية غالبة في التمهيد، حيث يسهب في تراجم شيوخ

مالك، وبيان أحوال الرواة من حيث الجرح والتعديل، وذكر الشواهد وما ورد في الباب من الأحاديث بأسانيده، والكلام عليها وبيان درجاتها، وبوصل المراسيل والبلاغات ونحو ذلك مما يتعلق بالمباحث الحديثية، لكنه يذكرها في الاستذكار مختصرا ويحيل إلى التمهيد للاستزادة، كما نجد الصنعة الفقيهية غالبة في الاستذكار، حيث يستطرد فيه المؤلف بذكر مذهب مالك وخلاف أصحابه عليه، وذكر مذاهب علماء الأمصار وفقهاء الأقطار، وذكر أقوال الصحابة والتابعين في المسائل وشرحها.

الخاتمة:

لقد استفدت خلال هذا البحث فوائد عديدة أجمل هنا أفيدها:

١) إن الموطأ أقدم ديوان للسنة وصلت إلينا صحت نسبته إلى مؤلفه، وعليه اعتماد من بعده، وهو من أصح كتب الحديث، وشرطه في كتابه أوثق الشروط، ولمؤلفه مكانة عظيمة في الفقه والحديث، وقد ظل يؤلفه وينقحه ويدرسه طيلة أربعين سنة، وانتقاه من بين عشرة آلاف حديث، ووافقه عليه سبعون من علماء المدينة، وقد سمعه من مالك أكثر من ألف رجل، وكثرت رواة الموطأ أكثر من ثمانين روايا، وقد وجدت لستة عشر من هؤلاء الرواة نسخا رووه عن مالك، وقد اعتنى العلماء برواة الموطأ وغريبه واختلافه، وأغاليط رواته، وبوصل بلاغاته ومراسيله، وأطرافه، كما اهتموا بشرحه.

٢) وابن عبد البر عربيُّ الأصل أندلسيُّ المنشأ، أخذ من علمائها في أزهى عصورها، ولم يخرج منها، تبوأ مكانة عظيمة، اعترف بذلك أقرانه ومن بعده، ووفق في تأليفاته، وسارت بها الركبان في حياته، والتمهيد والاستذكار من أعظم مؤلفاته شرح فيهما الموطأ.

٣) والتمهيد أعظم شرح للموطأ، صرف المؤلف في تأليفه ثلاثين عاما، وقدم له بمقدمة ذكر فيه طرفا من علوم الحديث وعيونا من أخبار مالك وفضل موطئه، واعتمد فيه على رواية يحيى الليثي، ورتبه على أسماء شيوخ مالك وفقا لحروف المعجم المغربية، ثم ذكر المعروفين بكناهم ممن لم يعرف أسمائهم، ثم أعقبها ببلاغات مالك. وفي شرحه يترجم لشيوخ مالك ترجمة تفصيلية، ويجمع الأحاديث الواردة في الباب، ويقدم الأحاديث المتصلة وما جرى مجراها، ثم المنقطع والمرسل، ويهتم بوصلها، ويتكلم على الأحاديث صحة وضعفا، وينقل آثار الصحابة والتابعين، ويشرح الغريب، ويذكر أقوال المذاهب الأربعة وغيرها مع مناقشتها، وقد اهتم العلماء بالتمهيد، فمنهم من اختصره، ومنهم من نظمه، ومنهم من رتبه، وهناك دراسات معاصرة عديدة عن التمهيد، وقد طبع عدة طبعات، أحسنها طبعة الفرقان ثم هجر.

٤) والاستذكار ألفه المؤلف بعد التمهيد، ورتبه على نسق الموطأ، وكمل فيه شرح أقاويل الصحابة والتابعين، وذكر مذاهب فقهاء الأمصار وأقاويلهم، ففصل فيه الجانب الفقهي، واختصر الجانب الحديثى مكتفيا بما تقدم في التمهيد الذي يظهر في الصعبة الحديثية، فالاستذكار اختصار للتمهيد وترتيب له وتكميل عليه، وقد اعتنى بهذا الكتاب العلماء كما اعتنوا بالتمهيد، وأحسن طبعاته طبعة مركز هجر.

٥) ودراسة كتب العلماء ومناهجهم فيها في المؤتمرات العلمية تبين أهمية هذه الكتب وتسهل الاستفادة منها، فينبغي للمؤسسات التعليمية الاهتمام بانعقاد مثل هذه المؤتمرات، وتوجيه طلبة العلم والباحثين إليها، و"معهدُ دراسات الحديث الشريف" بالكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا يُشكَر على انعقاد هذا المؤتمر.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

١) ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر، المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي، مصر، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)

٢) ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبو بكر القضاعي البلنسي، التكلمة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس (لبنان، بيروت، دار الفكر، ط: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)

٣) ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد أبو بكر المالكي، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، تحشي: جمال مرعشلي، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،ط١)

٤) ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني (مكتبة الخانجي، ط٢، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م)

٥) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد القاسم (السعودية- المدينة المنورة-مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط:١٤١٦هـ/١٩٩٥م)

٦) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، فضل الأندلس وذكر رجالها، تحقيق: د. إحسان عباس (بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط:٢، ١٩٨٧م)

٧) ابن خاقان، أبو النصر الفتح بن محمد بن عبيد الله ابن خاقان القيسي الأندلسي، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، تحقيق: محمد علي شوابكه (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)

٨) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي (ت٦٨١هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (لبنان بيروت، دار صادر، ١٩٩٤)

٩) ابن خير، أبو بكر محمد بن خير اللمتوني الأموي الإشبيلي، فهرسة ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير الإشبيلي تحقيق: محمد فؤاد منصور (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)

١٠) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي، الاستذكار، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط: ١، ١٤٢١ه/٢٠٠١)

١١) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي، الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق: محمد أحمد أحيد (الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ط:٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠)

١٢) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي، تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أو التقصي لحديث الموطأ وشيوخ مالك (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية)

١٣) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله أبو عمر الاندلسي النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: أسامة بن إبراهيم (مصر، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط٣، ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م)

١٤) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي المحاربي، فهرسة ابن عطية، تحقيق: محمدأبو الأجفان/محمد الزاهي (بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط:٢، ١٩٨٣م)

١٥) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور (مصر، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر)

١٦) ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن حسن الخطيب،الوفيات، تحقيق: عادل نويهض (لبنان، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٤، ١٤٠٣هـ/١٩٨٧)

١٧) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي البصرى الدمشقي، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: ٢)

١٨) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي البصرى الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري (بيروت لبنان، دار أحياء التراث العربي، ط: ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)

١٩) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، طبقات الشافعيين، تحقيق: أنور الباز (مصر، المنصورة، دار الوفاء، ط١، ٢٠٠٤م)

٢٠) أبو الحسنات اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد العليم الهندي، التعليق الممجد على موطأ محمد، تحقيق: تقي الدين الندوي (دمشق، دار القلم، ط٤، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)

٢١) أبو الطاهر السلفي، صدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد سِلَفَه الأصفهاني، مقدمة أملاء الاستذكار، تحقيق: عبد اللطيف محمد الجيلاني (بيروت، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)

٢٢) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، المختصر في أخبار البشر (مصر، المطبعة الحسينية المصرية، ط: الأولى)

٢٣) الأوسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: د.إحسان عباس،محمد شريفة وبشار عواد (تونس،دار الغرب الإسلامي،ط:١، ٢٠١٢)

٢٤) الباباني، إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي، هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (تركيا، استانبول، وكالة المعارف الجلية)

٢٥) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (العراق،بغداد، مكتبة مثنى، ط١٩٤١م)

٢٦) الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي، أبو عبد الله الميورقي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (مصر، دار الكتاب المصرية للتأليف والنشر، ط:١٩٦٦)

٢٧) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ه/١٩٥٨م)

٢٨) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد عثمان الشافعي، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، (لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٣هــ/١٩٩٣م)

٢٩) الرعيني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني، برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق: إبراهيم شبوح، (وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط: ١٩٦٢)

٣٠) سليم الهلالي، سليم بن عيد السلفي، مقدمة تحقيقه للموطأ برواياته (دبي، مجموعة الفرقان التجارية، ١٤٢٤هــ/٢٠٠٣م)

٣١) السمعاني، عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني أبو سعد المروزي، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي (الهند، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف الإسلامية، ط١، ١٣٨٢هــ/١٩٦٢م)

٣٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري الشافعي، طبقات الحفاظ (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط:٢، ١٤١٤هــ/١٩٩٤م)

٣٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي، تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك (مصر، دار إحياء الكتب العربية)

٣٤) الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت٥٩٩هــ) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (مصر، القاهرة، دار الكاتب العربي، ط ١٩٦٧م)

٣٥) عبد العزيز الدهلوي، ابن ولي الله الدهلوي، بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الغر الميامين، ترجمة: محمد أكرم الندوي، (لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٧هــــ/١٩٩٦م)

٣٦) الغبريني، أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق: عادل نويهض (لبنان، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٩م)

٣٧) القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: عبد القادر الصحراوي وآخرون، (المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية ط١، ١٩٦٦-١٩٧٠م)

٣٨) الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي (بيروت، لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط: ٦، ١٤٢١هــ/٢٠٠٠م)

٣٩) محمد مخلوف، محمد بن محمد عمر بن علي مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هــ/٢٠٠٣م)

٤٠) المسوى شرح الموطأ (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هــ/١٩٨٣م)

٤١) موقع الشيخ عبد الكريم الخضير على الشبكة العالمية https://shkhudheir.com

٤٢) ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم العمري، حجة الله البالغة، تحقيق: السيد سابق (بيروت لبنان، دار الجيل، ط: ١، ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م.

٤٣) ولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم العمري، مقدمة كتاب المصفى شرح الموطأ ترجمة عبد الوهاب الدهلوي المطبوع مع المسوى(بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هــ/١٩٨٣م)

منهجُ الشيخ محمَّد زكريا الكانْدَهْلَوِيّ في كتابه "أَوْجَز الْمَسَالِك إلى مُوطَّأ مالِك"

د. سيد عبد الماجد الغَوْري
معهد دراسات الحديث الشريف (إنماد)
الكلية الجامعية الإسلامية العالمية (كويس) بسلانجور – ماليزيا
syedabdulmajid@kuis.edu.my

ملخَّص البحث

يُعَدُّ "موطأ الإمام مالك بن أنس" أحدَ أهَمِّ وأجَلِّ الكتب في الحديث النبوي، ومِن أبرز خصائصِه أنه جَمَع بين الحديث والفقه، حيث إنه شمل الأحاديثَ والآثارَ مع فتاوى التابعين وفقه الفقهاء السبعة وآراء وأقوال الأئمة السَّلَف. وقد أُلِّفَتْ على هذا الكتابِ الجليلِ شروحٌ عديدةٌ من المطوَّلات والمختصَرات، ومنها شرحٌ ضخمٌ مُطَوَّلٌ ألَّفه محدِّثُ الديار الهندية في وقته الشيخ محمَّد زكريا الكانْدَهْلَوِيّ باسم: "أَوْجَز الْمَسَالِك إلى مُوَطَّأ مالكٍ"، والذي يتفرَّد مِن بين شروح هذا الكتاب بكثرة النقول النافعة من أمهات كتب الحديث والفقه، وبالمعلومات القيّمة والفوائد الغزيرة فيهما. وهذا البحث يَدرُس منهجَ الشيخ الكاندهلوي في تأليف هذا الكتابِ القيِّم النافع، ويُجلِي الخصائصَ التأليفيةَ فيه من حيث الصناعة الحديثية.

الكلمة المفتاحية: المنهج. الشرح. الموطأ. الحديث. زكريا. الكاندهلوي. المسالك. الأوجز.

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف الْمُرسَلين، سيدنا محمَّد وعلى آله البَرَرَة الطَّيِّبِيْن، وأصحابِه الكِرَام الغُرِّ الْمَيامِين، وكلِّ مَن تبعهم بإحسانٍ لهم، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فإنَّ الشيخ محمَّد زكريا الكاندهلوي كان أحدَ أكابر علماء الإسلام، وأجلَّة المحدِّثين في العالَم الإسلامي في هذا القرن، فقد اعتنى بالحديث النبوي روايةً ودرايةً، وتدريساً وتأليفاً، وتخرَّج على يده صفوةٌ طيبةٌ من علماء الحديث في بلاد الهند وغيرها، واستجاز منه أكابرُ علماء العالَم الإسلامي. وقد ألَّف العديدَ من الشروح المفيدة على كتب الحديث، كما علَّق أيضاً على عدد من كتبه، ومن أهَمِّ مؤلَّفاته وأجَلِّ آثاره "أوْجَز الْمَسَالِك إلى موطأ مالكٍ"، الذي يُعتبَر شرحاً جامعاً للنفائس العلمية والمباحث اللطيفة، والتحقيقات النادرة، وهو بذلك من الكتب المستفيضة في شرح "موطأ الإمام مالك بن أنس المدني" رحمه الله تعالى، وهو حَرِيٌّ بأن يُعتبَر موسوعةً في علم الحديث، ومن أبرز وأَجْلَى خصائصه أنَّ مؤلِّفه – رحمه الله تعالى – قد عُني فيه بنقول المذاهب من كتب أربابها، والتي يتعذَّر وجودُها في شرحٍ آخر من شروح "الموطأ" على كثرتها.

وهذا البحث يتناول تعريفَ منهجِ المؤلِّفِ في تأليف هذا الكتاب، ويُبرِز الصناعةَ الحديثيةَ فيه.

ويتكوَّن البحث من مقدِّمةٍ، ومبحثَين وخاتمةٍ وفهرسٍ للمصادر والمراجع.

المبحث الأول: نبذةٌ من سيرته الذاتية والعلمية:

المطلب الأول: اسمه ولقبه ونسبه ونسبته:

اسمه: محمد زكريا.

لقبُه: "شيخ الحديث"، لقَّبه به أستاذُه الشيخ خليل أحمد السَّهَارَنْفُوْري (ت١٣٤٦هـ) لما رأى فيه من دِقَّة النظر، وسعةِ الاطِّلاع في الحديث وعلومه، ورغبة الاشتغال به تدريساً وتأليفاً.

نسبُه: محمد زكريا بن محمد يحيى بن محمد إسماعيل...، وبه يتصل نسبه إلى أمير المؤمنين أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه.

نسبتُه: "الكَانْدَهْلَوِيّ" نسبةً إلى قرية "كانْدَهْلَه"، إحدى القُرَى الجامعة في مديرية "مُظَفَّرْ نَغَر" في ولاية "أُتْرابَرْدَيْش" الواقعة في شمالي الهند، ويُنسَب إلى هذه القريةِ كلُّ مَن وُلد فيها من العلماء والمشاهير.

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

وُلد في قرية "كاندهله" في ١١ رمضان المبارك سنة ١٣١٥هـ (الموافق ٢ فبراير ١٨٩٨م)، ونشأ في بيئة دينية وعلمية بحتة، وتربَّى تربيةً حسنةً برعاية والده الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي (ت١٣٣٤هـ)، الذي كان من كبار علماء الحديث، وستأتي ترجمته ضِمن شيوخه.

المطلب الثالث: طلبُه للعلم وأبرَزُ شيوخه:

(أ) طلبُه للعلم:

بدأه بحفظ القرآن الكريم على يدي والده، ثم تلقَّى قواعدَ اللغة العربية ثم الفارسية عن عمِّه الشيخ محمد إلياس الكَانْدَهْلَوِي (ت١٣٦٣هـ) حتى أتقنها. ثم التحق بـ"مدرسة مَظاهِر العلوم" بسَهَارَنْفُوْر عام ١٣٢٨هـ، حيث كان والده الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي يعمل مدرِّساً وقتئذ، فقرأ عليه وعلى غيره من الأساتذةِ الكبارِ جميعَ المقرَّرات الدراسية. وبعد أن أخذ حَظّاً وافراً من العلوم النقلية والعقلية؛ أقبل على دراسة الحديث النبوي إقبالاً كلياً.

أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم الحديثَ:

١) الشيخ محمد يحيى الكانْدَهْلَوِي (١٢٨٧ – ١٣٣٤هـ): العالم الضليع، المحدِّث البارع، والد المترجَم، وقد قرأ عليه "مشكاةَ المصابيح" للإمام وَلِيِّ الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التَّبْرَيْزِي (ت٧٣٧هـ)، و"شرحَ معاني الآثار" للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوي (ت٣٢١هـ)، و"الجامعَ الْمُسنَد الصحيح" للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، و"سُنَنَ التِّرْمِذِيِّ" للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (ت١٧٩هـ)، و"سُنَنَ أبي داود" للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، والسُّنَنَ الصغرى" للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي (ت٣٠٣هـ) [١].

٢) الشيخ خليل أحمد السَّهَارَنْفُوْري (١٢٦٩ – ١٣٤٦هـ): هو المحدِّث الفقيه، وصاحب "بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود"، وقد لازمه الشيخ محمد زكريا مدةً طويلةً، ورافقه في حلِّه وتِرْحَاله، وقرأ عليه الكتبَ الستة، و"الموطأ" برواية الإمام محمد بن الحسن الشَّيباني (ت١٨٩هـ)، وشيئاً يسيراً من "شرح معاني الآثار" للطحاوي[٢].

---

[١] انظر: الندوي أبو الحسن علي الحسني، **الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**، ص٣٣، ٣٩.

[٢] البرني محمد عاشق إلهي، **العناقيد الغالية من الأسانيد العالية**، ص١١٧، والسهارنفوري سيد محمد شاهد الحسني، **حياة الشيخ**، (٧٠/١).

المطلب الرابع: انشغالُه بالتدريس والإفادة وأشهَرُ تلامذته:

(أ) انشغالُه بالتدريس والإفادة:

انخرط الشيخ محمد زكريا في سِلك التدريس في "مدرسة مظاهر العلوم" عام ١٣٣٥هـ، وكان أصغَرَ الأساتذة سِنّاً، وأشبَّهم عمراً، وأُسنِد إليه تدريسُ "صحيح البخاري"، فواظب عليه، متطوّعاً محتسباً لله تعالى أكثر من خمسين عاماً.

(ب) أشهَرُ تلامذته الذين أخذوا عنه الحديثَ:

١) **الشيخ محمد يوسف الكاندهلوي (١٣٣٥-١٣٨٤هـ):** هو العالم الجليل، المحدِّث المؤلِّف، الداعية البصير، وله مؤلَّفات عديدة في الحديث، ومنها: "أماني الأحبار شرح معاني الآثار"، و"الأحاديث المنتخبة في الصفات السِّت للدعوة إلى الله"، و"حياة الصحابة"[١].

٢) **الشيخ عاشق إلهي البَرْني ثم المدني (١٣٤٣-١٤٢٢هـ):** هو المحدِّث الفقيه، المؤلِّف المكثر. ومن مؤلَّفاته: "إنعام الباري في شرح أشعار البخاري"، و"الضَّوء اللامع على السُّنَن الجامع"، و"مجاني الأثمار من شرح معاني الآثار"، و"تبهيج الراوي بتخريج أحاديث الطَّحاوي"، و"العناقيد الغالية من الأسانيد العالية"[٢].

٣) **الشيخ محمد يونس الْجَوْنفُوري (١٣٥٥هـ - ١٤٣٨هـ):** هو العالم الْجِهْبِذ، المحدِّث الجليل، أحد أكابر أساتذة الحديث وأجلة علمائه في الهند، ومن أنبغ تلامذة الشيخ محمد زكريا. له عدة كتب ورسائل بالأردوية، منها: "التقرير على صحيح البخاري"، و"نوادر الحديث مع اللآلي المنثورة"، و"إرشاد القاصد إلى ما تكرَّر في البخاري بإسناد واحد"[٣].

٤) **الشيخ تقي الدين المظاهري النَّدْوِي (من مواليد عام ١٣٥٣هـ)**: هو العالِم المحقِّق المؤلِّف. ومن مؤلَّفاته: "المحدّثون ومآثرهم العلمية"، و"علم رجال الحديث"، ومن تحقيقاته لكتب الحديث: "الزهد الكبير" للإمام البيهقي (ت٤٥٨هـ)، و"لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح" للشيخ عبد الحقّ الدهلوي (ت١٠٥٢هـ) ، و"المواهب اللطيفة في شرح مسند الإمام أبي حنيفة" للشيخ محمد عابد السِّنْدي (ت١٢٥٧هـ)، و"التعليق الممجَّد على موطأ محمد"، للشيخ عبد الحي اللَّكْنَوِي (ت١٣٠٤هـ) ، وله عنايةٌ بإخراج كتب الشيخ زكريا بتحقيقه وتعليقاته[٤].

---

[١] انظر: السهارنفوريو سيد محمد شاهد الحسني، **علماء مظاهر العلوم**، ج٣، ص٢١٦، ٢٢١.

[٢] انظر: المرجع السابق، ج٢، ص٣٥٨، ٣٨٣.

[٣] انظر: المرجع السابق، ج٣، ص٢٢١، ٢٢٤.

[٤] انظر: المرجع السابق، ج٢، ص١٧، ٢٥.

٥) **الشيخ سيد محمد عاقل السَّهَارَنْفُوْري (من مواليد عام ١٣٥٩هـ):** هو المحدِّث الشيخ، العالِم الضليع، المؤلِّف المحقِّق. له: "الْحَلُّ المفهم لصحيح مسلم"، و"الدُّرُّ المنضود على سنن أبي داود"، و"الفيض السَّمائي على سُنَن النَّسائي"[1].

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه:

قال الشيخ محمد يوسف البَنُوري (ت١٣٩٧هـ): "إنَّ هناك بقايا من السَّلَف ظهروا في عهد الْخَلَف، وُفِّقُوا لجهود مشكورة في أبواب العلم والفقه، يمثِّلون عهد سلف – قد مضوا – بعلمهم وفضلهم ووَرَعِهم وتقواهم، ويذكِّرون ذلك العهد الميمون المبارك، ومن هؤلاء العلماء: شخصيةٌ فَذَّةٌ مُغتبَطةٌ بكمالاته العلمية والعملية، صاحب التأليفات النافعة الجيدة، والتعليقات الممتعة في غاية الحسن والجمال: حضرة مولانا الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي السهارنفوري المدعو بـ"شيخ الحديث" ساهم القدماء من المحدِّثين والفقهاء في التأليف"[2].

ووصفه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة الحلبي (ت١٤١٧هـ) في رسالة له بـ: "سَماحة الشيخ، الإمام الجليل، والفقيه المحدِّث الْجِهْبِذ النَّبيل، ريحانة الهند والحجاز، ولسان أهل الحقيقة والمجاز"[3].

المطلب السادس: وفاته:

تُوفِّي بالمدينة المنوَّرة في ٢/شعبان عام ١٤٠٢هـ (الموافق ٢٥/مايو عام ١٩٨٢م)، ودُفن في جنة البقيع، رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً.

المطلب السابع: مؤلَّفاته في الحديث النبوي:

أَلَّف الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي عدداً كبيراً من الكتب في الحديث النبوي، والتي تتناول جوانبَ مختلفةً منه، ومنها شروحٌ وتعليقاتٌ مبسوطةٌ، ومنها مؤلَّفاتٌ مطوَّلةٌ، ومنها رسائلُ وأجزاءٌ صغيرةٌ، وهي كالآتي:

(أ) شروح متون الحديث:

١) أَوْجَزُ الْمَسَالِك إلى مُوَطَّأ مالك: ستأتي دراسة موسَّعة عنه في المبحث اللاحق.

٢) لامع الدَّرَاري على جامع البخاري: وهو عبارة عن مجموعة من الإفادات والتحقيقات للشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوْهي (ت١٣٢٣هـ)، قيّدها تلميذُه الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي من

[1] انظر: المرجع السابق، ج٢، ص٤٢٥، ٤٢٩.

[2] البنوري محمد يوسف، في مقدمته لـ**"أوجز المسالك إلى موطأ مالك"** للشيخ أحمد زكريا الكاندهلوي، ج١، ص٢٠.

[3] السهارنفوري سيد محمد شاهد الحسني، **فهرست تأليفات الشيخ**، ج١، ص٨٢.

دروسه لـ"صحيح البخاري"، وكانت هذه الإفاداتُ والتحقيقاتُ عصارةَ دراساتِ الشيخ الكنكوهي ولبابَ تأمُّلاتِه، وعكوفِه الطويل على علم الحديث دراسةً وتدريساً، لكنها كانت في غاية من الإيجاز والاختصار؛ فقام الشيخ محمد زكريا بتنقيحها وتهذيبها وشرحها.

٣) الأبواب والتراجم لصحيح البخاري: أودعَ الشيخُ محمد زكريا في هذا الكتاب ما تبيَّن له من خصائص وفوائد تراجم الأبواب لـ"صحيح البخاري" خلال تدريسه له مدةً طويلةً.

٤) الكوكب الدُّرِّي على جامع الترمذي: هذا الكتاب كذلك عبارة عن مجموع إفادات وإملاءات الشيخ رشيد أحمد الكَنْكُوْهي من دروسه لـ"جامع الترمذي"، جمعها تلميذُه الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي، وترجمها بالعربية، ثم اعتنى بتحقيقها والتعليق عليها الشيخ محمد زكريا.

(ب) كتيبات ورسائل في موضوعات متفرقة في الحديث النبوي وعلومه:

أولاً: في متن الحديث وأصوله:

٥) حَجَّة الوَداع وعُمُرات النبيّ ﷺ.

٦) أوّليات القيامة.

٧) جامع الرِّوايات والأجزاء.

٨) فضائل الأعمال.

٩) أصول الحديث على مذهب الحنفية.

ثانياً: في رجال الحديث:

١٠) معجم الصحابة الذين أخرج عنهم أبو داود الطَّيَالِسي (ت٢٠٤هـ) في مسنده.

١١) معجم الْمُسنَد للإمام أحمد بن حنبل.

١٢) معجم رجال "تذكرة الْحُفَّاظ" للذَّهبي.

١٣) ملتقط الرواة عن المرقاة.

١٤) شذرات أسماء الرجال.

ثالثاً: "الأجزاء الحديثية":

١٥) جزء حديث «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

١٦) جزء أفضل الأعمال.

١٧) جزء رفع اليَدَيْن.

١٨) جزء صلاة الاستسقاء.
١٩) جزء صلاة الكسوف.
٢٠) جزء صلاة الخوف.
٢١) جزء الجهاد.
٢٢) جزء ما جاء في شرح ألفاظ الاستعاذة.
٢٣) جزء ما يُشكِل على الجارِحين.
٢٤) جزء أنكحة النبيِّ ﷺ.
٢٥) جزء وفاة النبيِّ ﷺ.
٢٦) جزء تخريج حديث عائشة – رضي الله عنها – في شأن بَرِيْرَة رضي الله عنها.
٢٧) جزء ما قاله المحدِّثون والمؤرِّخون في الإمام أبي حنيفة.
٢٨) جزء الْمُبهَمات في الأسانيد والروايات.

المبحث الثاني: منهج الشيخ الكاندهلوي في كتابه "أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك":

المطلب الأول: نبذة عن "موطأ الإمام مالك":

يُعَدّ "الموطأ" لإمام دار الهجرة مالك بن أنس المدني (ت١٧٩هـ) أولَ كتابٍ في الحديث النبوي، الذي وصل إلينا كاملاً ومُرتَّباً على أبواب العلم، وهو مُجمَعٌ عليه بالصِّحَّة والقبول والشهرة، فسُمْعَتُه لا تُدانيها سمعةٌ، وقد انفرد بذلك زمناً حتى حكم له الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) – في عصره – بالصِّحَّة والصواب والنفع دون غيره من الكتب، وفضلِه على كل ما صُنِّف في الحديث إلى وقته، فقال: "ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصَحُّ من كتاب مالك"[١]، وتلك المكانةُ لا تزال يعترف بها أهلُ العلم لِما للموطأ من جلالةٍ وقَدْرٍ عبَّر عنها الحافظ الذهبي بقوله: "وإنَّ للموطأ لوقعاً في النفوس، ومهابةً في القلوب، لا يُوازيها شيء"[٢]، مما يُشير من طرف خَفِيّ إلى صِدْق صاحبه، وتجرُّدِه في عمله الذي جمع فيه بين الحديث والفقه، فكان كتابَ حديثٍ وفقهٍ معاً.

واشتمل هذا الكتاب على (١٨٥٢) حديثاً وأثراً[٣]، وله عدةُ رواياتٍ، أشهَرُها: روايةُ الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشَّيباني، وروايةُ الإمام يحيى بن يحيى اللَّيثي (ت٢٣٤هـ) ، وهي التي

[١] ابن أبي حاتم الرازي أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي، **آداب الشافعي ومناقبه**، ص١٩٦.
[٢] الذهبي أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٨، ص٢٠٣.
[٣] حسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

اعتمدها الأئمةُ الحُفَّاظُ، والمنتشرة في المغرب والبلاد العربية، وإذا أُطلِق في هذه الأعصار "موطأ مالك" فإنّما ينصرف لها.

المطلب الثاني: وصف الكتاب:

يُعتبَر "أوجَزُ المسالك إلى موطأ مالك" مِن أوسع وأشمل الشروح المطبوعة على "موطأ الإمام مالك بن أنس"، وقد اختار المؤلِّفُ الشيخ محمد زكريا الكاندهوي لشرحه روايةَ الإمام يحيى بن يحيى اللَّيْثي، وشَرَحه شرحاً ممزوجاً مع نصّ "الموطأ" يُغني عن مئات الشروح والحواشي، فقد اعتنى فيه بتفسير معاني المفردات في المتن، والشرحِ الإجماليِّ للحديث أو الأثر، وبيانِ دلالة الألفاظ وما اشتملت عليه من الفوائد، وتوضيحِ المسائل التي تضمَّنها الحديث ولا سيما الفقهية، ودفعِ الإشكالات الواردة على الحديث أو جزء منه، معتمداً في ذلك كلِّه على الكتاب والسُّنة والآثار، ثم على كتب شروح الأحاديث، وعلى كلام شيوخه وأساتذته من علماء الهند.

المطلب الثالث: السبب الباعث على تأليف الكتاب:

"الموطأ" – كما سبق أن ذكرتُ في المطلب السابق – أحدُ أهمّ دواوين الحديث، ومن أوائل كتبه الجامعة قبل ظهور "الصحيحين"، فنظراً إلى ذلك فقد كان هذا الكتابُ – ولم يزل – من الكتب التي تُعنَى بتدريسه في المدارس الدينية والحلقات العلمية في الجوامع؛ لذلك أقبل علماء الحديث في كل عصر ومصر على الاعتناء به دراسةً وشرحاً، فقاموا بتأليف العديد من الشروح عليه من المطوَّلات والمختصَرات، ومع ذلك فكان هذا الكتابُ في حاجة إلى حلِّ مُغلَقاته، وكشفِ مُعضَلاته، وشرحِ أقوال مصنِّفه – الإمام مالك بن أنس – التي تتصل بالمذهب المالكي، وكان ذلك يستدعي اطِّلاعاً واسعاً على كتب المالكية؛ ولم يكن هناك شرح لهذا الكتاب الجليل ما يفي الغرضَ، الأمرُ الذي حفز الشيخَ محمد زكريا على تَناوُل هذا الكتاب العظيم بالشرح[1].

المطلب الرابع: منهجه في تأليف هذا الكتاب:

١) قدَّم الشيخ الكاندهلوي لهذا الكتاب مقدمةً طويلةً، ووَزَّع محتوياتِها في سبعة أبواب، وهي كالآتي:

– الباب الأول: خصَّصه لمباحث علم الحديث النبوي، وذكر فيه: تعريفَ علم الحديث روايةً ودرايةً، وشرفَ هذا العلمِ وأهله، والثناءَ عليه، ثم تطرَّق لبيان كتابة السنة وتدوينها في العهد النبوي[2].

---

[1] انظر: الكاندهلوي محمد زكريا بن محمد يحيى، **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**، ج١، ص٤٧، ٤٨.

[2] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج١، ص٥٣، ٧٢.

- الباب الثاني: فيه فصلان: جعل المؤلِّفُ الفصلَ الأول في ترجمة الإمام مالك بن أنس؛ فذكر اسمَه ونسبه ونسبته وولادته ووفاته، وصفاتِه الْخِلْقية، وعاداته وخُلُقه، وثناءَ العلماء عليه. ثم ذكر شيوخَه الذين أخذ عنهم العلمَ، وتلامذتَه الذين نهلوا من علمه. وختم هذا البابَ بذكر مؤلَّفاته غير "الموطأ". وجعل الفصلَ الثاني في تعريف "الموطأ"، وبيَّن أفضليتَه بين كتب الحديث، وذكر ثناءَ العلماء عليه، وسببَ تسميته بالموطأ، وتحدَّث عن منهج مصنِّفه فيه. ثم تطرَّق إلى بيان تعريف رواة الموطأ ونُسَخِه، وتكلَّم عن أهمية نسخة يحيى بن يحيى الليثي مع بيان عدد روايات الموطأ، ثم ذكر المراسيلَ والبلاغات الواردة فيه مع بيان حُكمها، ثم ذكر الكتبَ التي أُلِّفَتْ حول "الموطأ" مع تعريف وجيز للمؤلِّف والمؤلَّف[١].
- والباب الثالث: ترجم فيه لنفسه ولشيوخه، وذكر أسانيدَه بالتفصيل مع التعريف بأصحابها من محدِّثي الهند[٢].
- والباب الرابع: خصَّصه لترجمة الإمام أبي حنيفة وشيوخه وتلامذته، والدفاعِ عنه[٣].
- والباب الخامس: ذكر فيه بعضَ أصول الحديث المهمة[٤].
- والباب السادس: جعله في بيان آداب المحدِّث، ومراتبِ أهل الحديث، وآدابِ الطالب، وطُرُقِ التحمُّل والأداء[٥].
- والباب السابع: ذكر فيه نُكَتاً علميةً في علوم الحديث، والتي لا بُدّ من معرفتها لطالب الحديث[٦].

وقد أصبحت هذه المقدمةُ بمحتوياتها تلك، موسوعةً صغيرةً فيما يتصل بكتاب "الموطأ" ومصنِّفه الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، وهي جديرة بالمطالعة لطلبة الحديث وأساتذته.

---

[١] المرجع السابق، ج١، ص٧٣، ١٣٠.
[٢] المرجع السابق، ج١، ص١٣١، ١٧٤.
[٣] المرجع السابق، ج١، ص١٧٥، ٢٠٥.
[٤] المرجع السابق، ج١، ص٢٠٦، ٢٢٦.
[٥] المرجع السابق، ج١، ص٢٢٧، ٢٤٥.
[٦] المرجع السابق، ج١، ص٢٤٦، ٢٥٤.

٢) استفاد الكاندهلويُّ من عِدَّة شروح حديثية في تأليف شرحه هذا، وأخذ من بعضها منهجَه الذي سار عليه في تأليفه له، وكان يأخذ من كل شرحٍ من تلك الشروح ما تَميَّز به، مثلاً: أنه:

- أخذ من "التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد" للحافظ ابن عبد البَرّ أبي عمر يوسف بن عبد الله القُرْطُبي (ت٤٦٣هـ): اعتناءَه بالأسانيد ووَصْلِ الانقطاع فيها.
- وأخذ من "الْمُنْتَقى شرح الموطأ" للحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي التُّجَيْبي الأندلسي (ت٤٧٤هـ): اهتمامَه بالجانب الفقهي والشرح الإجمالي.
- وأخذ من "أنوار الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك" للشيخ محمد بن عبد الباقي الزُّرْقاني (ت١١٢٢هـ): اهتمامَه ببيان المفردات والترجمة لجميع رجال السند.
- وأخذ من "بذل المجهود في حلّ سُنَن أبي داود" للشيخ خليل أحمد السَّهارنفوري: الجوانبَ المتعلقة بطريقة التأليف والترتيب، واهتمامَه بالتراجم وغيرها.

لذا صار هذا الشرحُ متصفاً ومتميّزاً بأهمّ ما تميّزت به تلك الشروح.

٣) اكتفى بذكر ترجمة كلِّ راوٍ في أول ما جاء من السند، واعتنى عنايةً فائقةً بضبط أسمائهم، وذكرِ ألقابهم وأنسابهم، وكُناهم، وبلدانهم، ومِهَنهم، وغير ذلك، والكلامِ فيهم جرحاً وتعديلاً. وقد اعتمد في ذلك على مراجع متعدّدة، ومن أهَمِّها: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذَّهَبي (ت٧٤٨هـ)، و"تهذيب التهذيب" و"تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

ومن نماذج منهجه في ترجمة رواة الأسانيد كما جاء عند أوّل وُرود اسم "ابن شهاب" في السند، حيث ترجم له فقال: "هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب الزهري، منسوبٌ إلى جدِّه الأعلى. سكن الشَّامَ، إمامٌ من أئمة الحديث، المتفق على جلالته وإتقانه، لقي عشراً من الصحابة...، قال الذهبي في الميزان[١]: (الحافظ الحجة، كان يدلِّس في النادر، وُلد سنة ٥١هـ، وقيل

[١] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج٤، ص٢٦٩، وانظر: **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٣٢٦، ٣٥٠.

٥٦هـ، وقيل سنة ٥٨هـ، وتوفي في رمضان سنة ١٢٣هـ، وقيل: سنة ١٢٤هـ، وقيل: سنة ١٢٥هـ. ودُفن بقرية (شَعْب) من أطراف الشَّام، وله في الموطأ (١٣٣) حديثاً مرفوعاً"[١].

٤) نبَّه على اختلافات الروايات، ووَجَّهها توجيهاً حسناً. ومن نماذج ذلك: قولُه في أول "باب وقوت الصلاة": "الوقوت جمع كثرة لوقتٍ، كَبَدْر وبدور، وهكذا في أكثر الروايات، وفي رواية ابن بُكَيْر (أوقات الصلاة)، بجمع القلة، ورجَّح هذه الروايةَ بأن الصلاة خمسةٌ، فهي أنسَبُ بجمع القلة، ووجه الأولى بأنها لتكرُّرها كلَّ يومٍ نزلت بمنْزلة الكثير، أو لأنها باعتبار أصل الفرضية والأجر خمسون، أو بأنَّ كلَّ وقتٍ يشمل ثلاثةَ أوقات: وقت استحباب وجواز قضاء، أو يقال: إنه شاع استعمال أحد الْجَمْعَين محلَّ الآخر، أو يُقال: إنَّ الفرق بين الجمعَين في الغاية دون المبدأ عند بعض المحقِّقين"[٢].

٥) بيَّن اتِّصالَ الْمَراسِيل والْمُعلَّقات في الموطأ. ومثالُ وصلِه لمراسيل الإمام مالك في سنده: "حَدَّثني يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن الْمُسَيَّب: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هذه الشَّجَرَةِ؛ فَلاَ يَقْرُبْ مَسَاجِدَنا، يُؤْذِيْنا بريْحِ الثَّوْم»[٣]، قال الكاندهلوي: "أرسله رواةُ الموطأ كلُّهم إلا رَوْحُ بن عُبَادة، فرواه عن مالكٍ موصولاً، فزاد عن أبي هريرة، وقد رواه مسلمٌ[٤] وابن ماجه[٥] بسندَيهما عن الزُّهري عن سعيد [بن المسيّب] عن أبي هريرة متصلاً"[٦].

ومن أمثلة وصلِه للبلاغات: عن مالك أنَّهُ بَلَغه أنَّ عمرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه قال: "اتَّجَرُوْا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى، لاَ تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ"[٧]، قال الكاندهلوي: "قال [بَدر الدين] العَيْنِي[٨]: روى الدَّارقطني والبيهقي من رواية حسين المعلِّم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيِّب: أنَّ عمر بن الخطاب قال: ..."[٩].

---

[١] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج١، ص٢٦١.

[٢] المرجع السابق، ج١، ص٢٥٧، ٢٥٨.

[٣] **الموطأ**، كتاب وقوت الصلاة، باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم، ص٢٢، رقم الحديث٣٠.

[٤] في **الصحيح** كتاب الصلاة، باب نهي من أكل يوماً...، ص٢٢٧، برقم٥٦٤.

[٥] في **السنن**، أبواب إقامة الصلوات، باب من أكل الثوم فلا يقربن المسجد، ص١٤٣، برقم١٠١٥، وهو حديث صحيح.

[٦] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج١، ص٣٣٥.

[٧] أخرجه مالك في **الموطأ**، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها، ص١٥٩، برقم٥٨٦.

[٨] العيني أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد، **عمدة القارئ**، ج٨، ص٣٤١.

[٩] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج٥، ص٥٩٤.

٦) احترز عن ذكر الأحاديث الضعيفة أثناء شرحه لأحاديث الموطأ، حيث لا يكاد يُوجَد حديثٌ ضعيفٌ ذَكَره إلا ونَقَل فيه أقوالَ العلماء. مع أنه في بعض مؤلَّفاته – غير التي ألَّفها في شرح كتب الحديث أو التعليق عليها – معروفٌ بتَساهُله في الأخذ والاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.

٧) توسَّع جداً في المسائل الفقهية بإيرادها على الحديث الواحد، وكذلك توسَّع أيضاً في المسألة الواحدة؛ فهو يذكر المذاهبَ الأربعة وأقوالَ أئمتها، ويهتمّ اهتماماً خاصاً بالمذهب الحنفي؛ وذلك من خلال سَوْقِ أدلته والردود على مخالفيه، وترجيحه لهذا المذهب في معظم المسائل والإشارة إلى بعض أصوله. ومن ذلك كما جاء إثر شرحه لهذا الحديث : "أنَّ عبد الله بن عمر أُغْمِيَ عليه، فذهب عقلُه، فلم يَقْضِ الصَّلاةَ"[١]، قال الكاندهلوي: "اختلف العلماء في الْمُغْمَى عليه، فقال مالكٌ والشافعيُّ رحمهما الله: لا قضاءَ عليه إذا استوعب الإغماء وقت الصلاة كله، وقال الحنفية: لا قضاءَ عليه إذا أُغمي أكثر من يومٍ وليلة، وأمَّا فيه وفي الأقلِّ منه يقضي. وقال الحنابلة: قضى ما فاتَ وإن كان ألف صلاة...، فروايةُ ابن عمر – رضي الله عهما – أوَّلَهما الإمام مالك بأنَّ الإغماء كان مستوعباً للوقت. وحَمَلها الحنفية بأنه كان مستوعباً ليوم وليلة، ولذا قال الإمام محمد في موطئه بعد هذا الحديث: (وبهذا نأخذ إذا أُغمي عليه أكثر من يوم وليلة، وأما إذا أُغمي عليه يوم وليلة أو أقلّ؛ قضى صلاتَه، بَلَغَنا عن عَمّار بن ياسر أنه أُغمي عليه أربع صلوات ثم أفاق فقضاها)". قلتُ: والقرينة تؤيِّد الحنفيةَ لأنه رُوي عن ابن عمر – رضي الله عنهما – في المغمى عليه يوم وليلة أنه قال: يقضي، أخرجه الإمام محمد في كتابه (الآثار) ، فلو حُمِلَ فِعلُه هذا على أقلّ من يومٍ وليلة يُناقِض قولَه، فاغتنم وتشكر"[٢].

٨) أزال الإشكالاتِ عن الأحاديث حيثما وُجِدَتْ، واستدلَّ في ذلك بأقوال العلماء والشُّرّاح. ومن الأمثلة على ذلك قولُه: «إنَّ شِدَّة الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فإذا اشْتَدَّ الْحَرُّ فأَبْرِدُوْا عَنِ الصَّلَاةِ»، وقال: «اشْتَكَتِ النَّارُ إلى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يا رَبِّ! أَكَلَ بَعْضِي

---

[١] **الموطأ**، كتاب وقوت الصلاة، باب جامع الوقوت، ص٢٠، رقم الحديث٢٤.

[٢] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج١، ص٣١٤.

بَعْضاً...»[١]، قال الكاندهلوي: "قال ﷺ: «اشْتَكَتِ النَّارُ إلى رَبِّهَا...» حقيقة بلسان المقال، ورجَّحه فحول الرجال: ابن عبد البَرّ، وعَياض، والقُرْطُبِي، والنَّوَوي، وابن الْمُنَيِّر، والتُّوْرِبِشْتِي، قاله الزُّرْقَانِي، ولا مانِعَ منه؛ لأنَّ قدرة الله ﷻ أعظَمُ من ذلك، فيخلق له آلةَ اللسان كما خلق لِهُدْهُد ما خلق من العلم والإدراك، وحمله البَيْضَاوِيُّ على المجاز، فقال: شَكْواها كنايةٌ عن غِليانها وازدحامِ أجزائها"[٢].

٩) دَفعَ التَّعارُضَ بين الحديثَين الواردين في موضوع واحد، مستشهداً في ذلك بأقوال الشُّرّاح والعلماء. ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في شرحه لحديث: «إذا اشتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوْا عَنِ الصَّلاَةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»[٣]، قال نقلاً عن العَيْنِي[٤]: "اختلف العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث المذكورة وحديث خَبَّاب بن الأَرَت: (أتينا رسولَ الله ﷺ، فشَكَوْنا إليه حَرَّ الرَّمْضَاء فلم يُشكِنا)، رواه مسلم[٥]، فقال بعضهم: الإبرادُ رخصةٌ والتقديمُ أفضَلُ، وقال بعضهم: حديثُ خَبّابٍ منسوخٌ بالإبراد، وإلى هذا مال أبو بكر الأَثْرَم في (كتاب الناسخ والمنسوخ) والطَّحاوي، وقال: (وجدنا ذلك في حديثين: أحدهما حديث المغيرة: كنا نصلِّي بالهاجرة فقال لنا ﷺ: «أَبْرِدُوْا». فتبيَّن بها أنَّ الإبراد كان بعد التهجير. وحديث أنس ﷺ: «إذا كان البَرْدُ بَكِّرُوْا، وإذا كان الْحَرُّ أبْرِدُوْا». ويُقال: حديثُ خَبَّابٍ كان بمكة، وحديثُ الإبراد بالمدينة، فإنه برواية أبي هريرة ﷺ وقد أسلم سنة ٧هـ، وقال الْخَلاَّل في عِلَله عن أحمد: آخِرُ الأمرَين من النبي ﷺ الإبرادُ"[٦].

١٠) أكثَرَ أثناء شرحه للأحاديث مِن نقل أقوال بعض أكابر شيوخه ومن أجلّة علماء الهند. ومن الأمثلة على ذلك كما في شرحه للحديث الذي رواه الْمِقْدَادُ بن الأسود ﷺ: أنَّ عليّ بن أبي طالب ﷺ أَمَره أن يسأل له رسولَ الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله، فخرج منه الْمَذْيُ، ماذا عليه؟ قال عليٌّ: فإنَّ عندي ابنةَ رسولِ الله ﷺ، وأنا أستحي أن

[١] **الموطأ**، كتاب وقوت الصلاة، باب النهي عن الصلاة بالهاجرة، ص٢١، رقم الحديث٢٧.
[٢] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج١، ص٣٣٠.
[٣] **الموطأ**، كتاب وقوت الصلاة، باب النهي عن الصلاة بالهاجرة، ص٢١، رقم الحديث٢٩.
[٤] من "**عمدة القاري**"، ج٥، ص٢٨، ٣٦.
[٥] في **الصحيح**، كتاب المساجد، باب استحباب تقديم الظهر في أوائل الوقت في غير شدة الحر، ص٢٥١، برقم٦١٩.
[٦] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج١، ص٣٣٣، ٣٣٤.

أسأله. قال المقداد: فسألتُ رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إذا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْضَحْ فَرْجَه بالْمَاءِ، وَلْيَتَوَضَّأْ وُضُوْءَهُ للصَّلَاة»[١]، قال الكاندهلوي: "وظاهرُه أنَّ متولّي السؤال المقداد، واختلفت الروايات فيه كثيراً، بَسَطها العينيُّ[٢] أَحْسَنَ بسطٍ، وللنسائي[٣] وغيره: أنَّ علياً ﷺ أمر عَمّاراً أن يسأل، وفي الترمذي[٤] وابن ماجه[٥] وغيرهما عن عليٍّ قال: "سألتُ النبي ﷺ عن المذي، فقال: «مِنَ الْمَذْيِ الوُضُوْءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الغُسْلُ». واختلف العلماء في الجمع بينها بأقوال...، وجمع شيخي ووالدي[٦] – نوَّر الله مرقده – عند قراءتنا عليه بجمعَين: أحدهما: أنه ﷺ أمر أحدَهما أولاً ثم الآخرَ منهما، ولَمَّا أبطآ في السؤال؛ سأل ﷺ بنفسه لشِدَّة احتياجه إليه، وسألا أيضاً في الأوقات المختلفة وأخبراه به، ولذا اختلفت الأجوبة، ويَصِحُّ إذنْ نسبةُ السؤال إلى كلٍّ منهم على الحقيقة. والثاني: أنه ﷺ سألهما معاً أن يسألاه ﷺ، كما ورد عند عبد الرَّزَّاق[٧] عن عابس[٨] قال: (تَذاكَرَ عليٌّ والمقدادُ وعَمَّارٌ الْمَذْيَ، فقال عليٌّ: إنني رَجُلٌ مَذَّاءٌ، فاسْألا عن ذلك النبيَّ ﷺ، فسأله أحدُ الرَّجُلَين), فتولَّى السؤالَ أحدُهما، وهو المقدادُ مثلاً بمحضر عَمَّارٍ وعليٍّ رضي الله عنهما".

١١) اهتمَّ غايةَ الاهتمام بعَزْو النصوص والفقرات إلى الكتب التي أخذ عنها، إلا كتابَين، وهما: "أنوار الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك" للزُّرْقاني، و"بذل المجهود في حلّ سنن أبي داود" للشيخ خليل أحمد السَّهَارَنْفُوري، فإنه قد يترك العزوَ إليهما لكونه قد أكثر في بعض المواضع من الأخذ عنها، كما قال في المقدمة: "ما أخذتُ من كلام أحدٍ من المشايخ عزوتُه إلى قائله غالباً، إلا ما أخذتُه عن (الزرقاني) و(بذل المجهود)، فإني تركتُ الانتساب إليهما غالباً لكثرة ما أخذتُ عنهما، فكان هذا التعليق

[١] **الموطأ**، كتاب الطهارة، باب الوضوء من المذي، ص٣٥، رقم الحديث٨٦.
[٢] في "**عمدة القارئ**"، ج٣، ص١٩٤، ١٩٧.
[٣] في **السنن الصغرى**، كتاب الطهارة، باب ما ينقض الوضوء...، ص٢١، برقم١٥٥، وهو حديث صحيح.
[٤] في **السنن**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المني والمذي، ص٣١، برقم١١٤، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".
[٥] في **السنن**، كتاب الطهارة، باب الوضوء من المذي، ص٧١، برقم٥٠٤، , وأخرجه أيضاً الترمذي في **السنن**، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المني والمذي، ص٣١، برقم١١٤، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".
[٦] هو الشيخ محمد يحيى الكاندهلوي، انظر: الكنكوهي، **الكوكب الدراري**، ج١، ص١٤٦.
[٧] الصنعاني عبد الرزاق بن همام أبو بكر، **المصنَّف**، ج١، ص١٥٥، ١٥٦، برقم٥٩٧.
[٨] هو "عائش بن أنس البكري الكوفي، ثقة مقبول". انظر: ابن حجر، **التقريب**، ص٣٢٥. وليس "عابساً" كما ذكر المؤلِّف.

ملخَّصهما"[١]. وكذلك ما ذكره من الكلام على رجال السند أخذه من "تهذيب التهذيب" و"تقريب التهذيب" و"تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" للحافظ ابن حجر العسقلاني.

١٢) صَرَف عنايتَه في شرح غريب الحديث، وضبطِ الكلمة بالحروف، وعُمْدَتُه في ذلك: "النهاية في غريب الحديث والأثر" للإمام ابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد الْجَزَري (٦٠٦هـ)، و"القاموس المحيط" للشيخ مجد الدين محمد بن يقعوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، و"مَجْمَع بِحَار الأنوار في غرائب التَّنْزيل ولطائف الأخبار"" للشيخ محمد بن طاهر الفَتَّني الهندي (ت٩٨٦هـ)، ومن أمثلة شرحه للغريب وضبطِه للكلمة قولُه في شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها: "إنْ كان رسولُ الله ﷺ ليُصَلِّي الصُّبْحَ، فينصرف النساءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوْطِهِنَّ، ما يُعرَفْنَ من الغَلَسِ"[٢]. قال الكاندهلوي: "(بمروطهن) بضمّ الميم، جمعُ مرط، بكسرها: أكسية من صوف أو خزء. وقيل: كساء من صوف مُرَبَّع، سداه شعرٌ، وقيل: هي الإزار...، و(الغلس): بفتح المعجمة واللاَّم، بقايا ظُلْمَة اللَّيل يُخالِطها ظلامُ الفجر، وقال ابن الأثير[٣]: ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصَّباح"[٤].

المطلب الخامس ما يُنتقَد على الكتاب:

رغم ما لهذا الشرح من أهمية كبيرة ومكانة جليلة بين شروح "الموطأ"، إلاَّ أنَّه لا يخلو من أمور تدعو إلى نقده، أذكر منها البعضَ على سبيل المثال لا الحصر:

١) أن مؤلِّفه – رحمه الله تعالى – حَشَد مقدِّمةَ الكتاب بنقول كثيرة من المصادر المعروفة المطبوعة، مثل: "تدريب الراوي شرح تقريب النَّواوي" للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، و"بستان المحدِّثين" للشيخ عبد العزيز بن وليّ الله الدِّهْلَوي (ت١٢٣٩هـ)، حيث نقل منها النصوصَ برُمَّتها دون اختصار وتحرير.

٢) أَقْحَمَ ترجمةَ الإمام أبي حنيفة في الباب الرابع للمقدمة، التي استغرقت نحو ثلاثين صفحةً[٥]، الأمرُ الذي يجعل القارئَ يستغرب منه أنَّ الكتاب ليس في الفقه الحنفي ولا هو

---

[١] الكاندهلوي، **أوجزالمسالك**، ج١، ص١٧٠.

[٢] **الموطأ**، كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة، ص١٦، رقم الحديث٤.

[٣] في "**النهاية في غريب الحديث والأثر**"، ج٣، ص٣٧٧، وهو ساقط من طبعة دار المعرفة.

[٤] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج١، ص٢٧٢، ٢٧٣.

[٥] انظر: المرجع السابق، ج١، ١٧٥، ٢٠٥.

برواية الإمام محمد بن الحسن الشَّيباني، إنما هو في الفقه المالكي ثم برواية يحيى بن يحيى الليثي المالكي، فلِم تجشُّم المؤلِّف في ترجمة الإمام أبي حنيفة في الكتاب بهذه الإطالة!.

٣) بالَغَ في تأييد المذهب الحنفي مبالغةً شديدةً، فما من مسألةٍ إلا ورجَّح فيها المذهبَ الحنفيَّ بدون استثناء، مع أنه شرح كتاباً عِدادُه من مصادر الفقه المالكي!

٤) لم يَصِلْ كُلَّ البلاغات والمراسيل في "الموطأ"، مع أنه قد صَرَّح بوصله في مقدمة الكتاب، حيث قال: "أنَّ ما ذكره المصنِّف [الإمام مالك] من المراسيل والتعاليق بيّنتُ اتصالَه فيما وجدتُه"[١]، لكن فاتته بلاغاتٌ لم يصلها. ولعلَّ مردَّ ذلك إلى اعتماد المؤلِّفِ كلياً في وصل البلاغات على "التمهيد" لابن عبد البَرّ، ثم على "تنوير الْحَوالِك" للسيوطي، فكلُّ بلاغٍ وصلاه في ذينك الكتابَين، فقد وصله المؤلِّفُ نقلاً منهما، وما لم يصلاهما من البلاغات فلم يصله.

٥) لم يبيِّن عِلَل الأحاديث، ولم يَحكُم عليها ببيان درجتها من الصِّحَّة والحسن والضعف. كذلك فهو لم يهتمّ بتخريج الأحاديث واستقصاء الروايات والطُّرُق.

وهذه بعض الأمور المهمة التي تَختصّ بالصناعة الحديثية، والتي لم تكن موضعَ الاهتمام عند الشيخ الكاندهلوي رحمه الله تعالى، ومع ذلك فإنها لا تُقَلِّل من قيمة الكتاب العلمية، فإنه بغَضّ النظر عن تلك الأمور لا يزال يحتلّ مكانةً رفيعةً بين شروح "الموطأ"، فهو حقّاً – كما قال الشيخ محمد يوسف البَنُوري – " أَوْفَى شرحٍ للموطأ حديثاً وفقهاً ولغةً بقولٍ وسطٍ في الباب من غير إخلال وإطناب"[٢].

الخاتمة:

مِن خلال هذا البحث توصَّل الباحثُ إلى أهمّ النتائج، وهي كالآتي:

١) يُعَدُّ "موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي" أحدَ أجَلِّ دواوين الحديث النبوي، ومِن أبرز خصائصه أنه جَمَع بين الحديث والفقه، حيث إنه شمل الأحاديثَ والآثارَ مع فتاوى التابعين وفقه الفقهاء السبعة وآراء وأقوال الأئمة السَّلَف.

[١] الكاندهلوي، **أوجز المسالك**، ج١، ص١٧٠.

[٢] انظر مقدمة الشيخ يوسف البنوري على **"أوجز المسالك إلى موطأ مالك"**، ج١، ص٢٣.

٢) كان الشيخ محمَّد زكريا الكاندهلوي أحدَ أجِلَّة المحدِّثين في العالَم الإسلامي في هذا القرن، فقد اعتنى بالحديث النبوي روايةً ودرايةً، وتدريساً وتأليفاً، وتخرَّج على يده كبارُ علماء الحديث في بلاد الهند وغيرها، واستجاز منه الكثيرُ من علماء العالَم الإسلامي، وعُرف بكثرة التأليف في الحديث ولا سيما بتأليف الشروح على كتب الرواية.

٣) يُعتبَر كتابُه "أَوْجَزُ الْمَسَالِك إلى موطأ مالكٍ" شرحاً جامعاً للنفائس العلمية والمباحث اللطيفة، والتحقيقات النادرة العجيبة، فقد تفرَّد مِن بين الكثير من شروح "الموطأ" بكثرة النقول النافعة من أمهات كتب الحديث والفقه، وبالمعلومات القيّمة والفوائد الغزيرة فيهما.

٤) ومن أبرز وأَجْلَى خصائص "أوجز المسالك" أنَّ مؤلِّفه رحمه الله تعالى:

- عُني فيه بنقول المذاهب من كتب أربابها، والتي يتعذَّر وجودُها في شرحٍ آخر من شروح "الموطأ" على كثرتها.
- واكتفى بذكر ترجمة كلِّ راوٍ في أول ما جاء من السند، واعتنى عنايةً فائقةً بضبط أسمائهم، وذكرِ ألقابهم وأنسابهم، وكُناهم، وبلدانهم، ومِهَنهم، وغير ذلك، والكلامِ فيهم جرحاً وتعديلاً.
- ونبَّه على اختلافات الروايات، ووَجَّهها توجيهاً حسناً.
- وبيَّن اتّصالَ الْمَرَاسِيل والْمُعلَّقات في "الموطأ"، لكنه لم يَصِلْ كُلَّ البلاغات والمراسيل في "الموطأ".
- واحترز عن ذكر الأحاديث الضعيفة أثناء شرحه لأحاديث الموطأ.
- وتوسَّع جداً في المسائل الفقهية بإيرادها على الحديث الواحد، وكذلك توسَّع أيضاً في المسألة الواحدة؛ فهو يذكر المذاهبَ الأربعة وأقوالَ أئمتها، واهتمّ اهتماماً خاصاً بالمذهب الحنفي.
- وأزال الإشكالاتِ عن الأحاديث حيثما وُجِدَتْ.
- ودَفعَ التَّعارُضَ بين الحديثَين الواردين في موضوع واحد.
- واهتمَّ غايةَ الاهتمام بعَزْو النصوص والفقرات إلى الكتب التي أخذ عنها.
- وصَرَف عنايتَه في شرح غريب الحديث، وضبطِ الكلمة بالحروف.

هذه بعض النتائج المهمة التي توصَّل إليها الباحث من خلال هذا البحث، أسأل الله تعالى أن يتقبَّله، وينفع به، إنه وَلِيُّ ذلك والقادر عليه.

المصادر والمراجع:

١) ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي. (١٣٧٣هـ/١٩٥٣م). **آداب الشافعي ومناقبه**. تحقيق: عبد الغني عبد الخالق. القاهرة: مطبعة السعادة. ط١.

٢) ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد. (د.ت). **النهاية في غريب الحديث والأثر**. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **تهذيب التهذيب**. تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١.

٤) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. الرياض: دار السلام. ط١.

٥) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. الرياض: دار السلام. ط١.

٦) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **الجامع المسنَد الصحيح**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٥

٧) البرني، محمد عاشق إلهي. (١٤٠٨هـ). **العناقيد الغالية من الأسانيد العالية**. كراتشي: مكتبة الشيخ. ط١.

٨) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **الجامع**. الرياض: دار السلام. ط١.

٩) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: شعيب الأرناؤط وآخرين. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١.

١٠) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. تحقيق: محمد بركات. بيروت: دار الرسالة العالمية. ط١.

١١) الزرقاني، محمد بن عبد الباقي. (١٤١٠هـ). **شرح الزرقاني على الموطأ**. القاهرة: المطبعة الخيرية. ط١.

١٢) السهارنفوري، سيد محمد شاهد الحسني. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **علماء مظاهر العلوم سهارنفور وإنجازاتهم العلمية والتأليفية**. سهارنفور: مكتبة الشيخ التذكارية. ط١.

١٣) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام أبو بكر. (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م). **المصنَّف**. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي. ط٢.

١٤) العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

١٥) الكاندهلوي، محمد زكريا بن محمد يحيى. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**. تحقيق: محمد تقي الدين الندوي. بيروت: دار القلم. ط١.

١٦) الكاندهلوي، محمد زكريا بن محمد يحيى. (١٣٩٧هـ). **لامع الدراري على جامع البخاري**. مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية. ط١.

١٧) الكنكوهي، عبد الرشيد. (١٣٩٥هـ). **الكوكب الدري على جامع الترمذي**. جمع وترتيب: محمد يحيى الكاندهلوي. لكنؤ: مطبعة ندوة العلماء. ط١.

١٨) مالك بن أنس الأصبحي، أبو عبد الله المدني. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م) **الموطأ** (برواية يحيى الليثي). تحقيق: محمد صدقي العطار. بيروت: دار الفكر. ط١.

١٩) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **الصحيح**. الرياض: دارالسلام. ط١.

٢٠) الندوي، أبو الحسن علي الحسني. (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). **الإمام المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ومآثره العلمية**. دمشق: دار القلم. ط١.

٢١) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن الصغرى "المجتبى"**. الرياض: دار السلام. ط١.

٢٢) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **السنن الكبرى**. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١.

٢٣) السهارنفوري، سيد محمد شاهد الحسني. (د.ت). **حياتِ شيخ "سيرة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي"**. سهارنفور: مكتبة الشيخ التذكارية. ط١.

٢٤) السهارنفوري، سيد محمد شاهد الحسني. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **فهرست تأليفات الشيخ**. سهارنفور: مكتبة ياد كار شيخ. ط١.

المنهج العصري في شرح أحاديث كتاب البيوع في "صحيح البخاري" كتاب "إنعام الباري" للشيخ محمد تقي العثماني نموذجاً

د. يوسف عظيم الصديقي[١]
طالب الدكتوراه في معهد المصرفية والتمويل الإسلامي
(التابع للجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا)
Email: siddiqiya@yahoo.com

ملخَّص البحث

يُعتبَر كتاب "الجامع الصحيح" للإمام البخاري من المصادر المهمة في المكتبة الإسلامية، وخدمه العلماء بشروح مفصلة أو تعليقات موجزة. ومن العلماء المعاصرين الذين خَدموا هذا الكتاب بالشرح والتعليق هو الشيخ المفتي محمد تقي العثماني، الذي يُعتبَر من الشخصيات البارزة في الأوساط العلمية والفقهية في العالم الإسلامي، فقد أثرى المكتبة الإسلامية بكتب مفيدة في التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ الإسلامي. لقد صدرت للشيخ أمالٍ على "الجامع الصحيح" باسم "إنعام الباري" في ثماني مجلدات. تكمن أهمية هذه الورقة أنها أول ورقة باللغة العربية تدرس منهج الشيخ العثماني في كتاب لم يُترجَم بعد إلى العربية. أمَّا الأسلوب المتبع في الورقة فهو البحث النوعي القائم على عرض ما ذكر في "إنعام الباري" وإعداد دراسة خاصة بنهج الشيخ العثماني، والتي تساعد الباحثين وشراح الحديث في المستقبل عند خدمة كتب السنن والمسانيد. تتكون الورقة من ستة مباحث. المبحث الأول: التعريف بالجامع الصحيح ومصنفه وأشهر شروحه، المبحث الثاني: التعريف بالشيخ العثماني ومؤلفاته، المبحث الثالث: منهج الشيخ العثماني في النوازل الفقهية والحلول العصرية، المبحث الرَّابع: منهج الشيخ العثماني في التقريب بالقصص الحقيقية، المبحث الخامس: منهج الشيخ العثماني في عرض الأنظمة الحديثة. استنتجت الورقة أن كتاب "إنعام الباري" يشكل إضافة فريدة في المكتبة الإسلامية كونه يعين طالب العلم والقارئ على فهم "الجامع الصحيح" بمنظور عصري مع الاعتماد على التراث الفقهي المذكور في نصوص الحديث الشريف.

الكلمات المفتاحية: المنهج. العصري. الشرح. الأحاديث. البيوع. الجامع الصحيح.

المقدمة:

يعتبر القرآن الكريم والسنة النبوية هما مصدرا الإرشاد السماوي للأمة الإسلامية، فقد جاء في جامع التزمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضّوا عليها بالنواجِذ)[١]، وقد سخَّر الله تعالى في القرون الأولى للأمة الإسلامية ثلة طيبة من المحدثين ومختصي علم الحديث من أجل رواية الأحاديث الشريفة، وجمعها وتدوينها، ومن ثم جاء العلماء المتمكنون الذين شرحوا الأحاديث وألفوا تعليقات موجزة أو شروحاً مفصلة.

ومن أوائل الناس الذين دوّنوا السنة النبوية كان الإمام الزُهري، وتبعه ابن جريج، وابن إسحاق، وسعيد بن أبي عروبة، والإمام مالك، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وسفيان بن عُيينة، والليث بن سعد، وغيرهم[٢].

وظهر كتاب "الموطأ" للإمام مالك بن أنس كأول كتاب في التأليف الحديثي على أبواب الفقه، ثم تبعه الأئمة أمثال: عبد الله بن المبارك، والبخاري، ومسلم، وسعيد بن منصور، وأبو داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجه، وغيرهم[٣].

ولكن أشهر الكتب التي تداولها أفراد الأمة الإسلامية بالقبول والاستحسان كان كتاب "الجامع الصحيح" للإمام البخاري رحمه الله تعالى، وقد علّق الشيخ عبد الحي اللكنوي على كتابي الإمام البخاري والإمام مسلم بقوله: "وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى. هذا مما اتفق عليه المحدثون شرقاً وغرباً: أن صحيح البخاري وصحيح مسلم لا نظير لهما في الكتب"[٤].

ولعل سبب الاهتمام يرجع في التزام المصنف بنقل أحاديث صحيحة بذل في جمعها الكثير من الجهد والوقت. وقد كان هذا الكتاب موضوع اهتمام على مر القرون، فقد تداوله الناس بالرواية وبالتدريس، وكذلك كتبوا التعليقات المختصرة والشروح المطولة عليها.

---

[١] الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة. (الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٠م). ص ١٩٢١.

[٢] السباعي، مصطفى. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. (بيروت: دار الوراق، ط٤، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧). ص ١٢٤.

[٣] أبو غدة، عبد الفتاح. مقدمة موطأ الإمام مالك. (دمشق: دار القلم دمشق، ط٤، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). ج ١، ص ٢٧.

[٤] اللكنوي، عبد الحي. ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني. (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٤١٦هـ). ص ١٢٠.

وفي زماننا هذا، فقد صدر شرح في ثمان مجلدات ضخام باسم "إنعام الباري دروس بخاري شريف" باللغة الأردية، وهو مجموعة أمالي[١] فضيلة المفتي محمد تقي العثماني – حفظه الله تعالى – أثناء إلقائه دروس "صحيح البخاري" في رحاب دار العلوم كراتشي. ويمتاز مؤلفه بين أقرانه بأنه جمع بين علوم الشريعة مثل الحديث والفقه، وكذلك العلوم العصرية مثل القانون والاقتصاد، وله إنجازات بارزة في أسلمة القوانين الوضعية، وتوجيه حركة المصارف الإسلامية، وقد سافر في رحلات دعوية وعلمية إلى أصقاع الأرض من شرقها إلى غربها، فلذا تكمن أهمية البحث في معرفة المنهج العصري الذي اتبعه المؤلف في شرح كتاب جليل الذي كان موضوع اهتمام أفراد الأمة الإسلامية على مر القرون،

وهذا البحث يعتبر أول ورقة علمية باللغة العربية — حسب علم الباحث — تتطرق إلى التعريف بكتاب "انعام الباري"، التي تساعد الباحثين على دراسة الجوانب الحديثية للأبواب التي تم تدرسها هذه الورقة.

وقد استخدم الباحث أسلوب البحث النوعي من خلال تصنيف ما ذكره المؤلف الشارح تحت مباحث الورقة، ومن ثم التوصل إلى النتائج التي تفيد الباحثين ومؤلفي الشروح المعاصرة.

المبحث الأول: التعريف بالجامع الصحيح ومصنّفه وأشهر شروحه:

المطلب الأول: التعريف بالإمام البخاري

كتاب "الجامع الصحيح" صنفه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة الجُعفيِّ البخاري، وقد أسلم جده المغيرة على يد اليمان البخاري الجُعفي رحمهما الله تعالى. ولد الإمام البخاري في بلدة "خَرْتَنْك"[٢] — الواقعة حالياً في أوزبكستان – عام ١٩٤هـ، وقد ورث المال الكثير من أبيه إسماعيل بن إبراهيم، وصرفه في التصدق وأخذ العلم. وعندما نوى طلب علم الحديث وجمع رواياته، قصد مختلف مراكز الرواة في زمانه مثل مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وبلاد الشام، وبخارى، ومرو، وبلخ، وهراة، ونيسابور، والري، وبغداد، وواسط، والبصرة، والكوفة، ومصر، وأرض الجزيرة. لقي في هذه الرحلات أكثر من ألف شيخ، وحفظ جميع الأسانيد التي كانوا

---

[١] نقل الشيخ سعيد أحمد البالن بوري عن كشف الظنون: "الأمالي: هو جمع الإملاء، وهو أن يقعد عالم، وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتاباً". انظر: الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم. حجة الله البالغة. (دمشق: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٣٣ه/٢٠١٢م). ج١، ص ٤٤٣.

[٢] التي تعرف حالياً بمدينة (Khartank) على مقربة من مدينة سمرقند بدولة أوزبكستان.

يرونها. ومن شيوخه في الحديث الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى. وقد روى عنه أكثر من تسعين ألف رجل كما ذكر الفربري. وقد صنف كتباً عديدة إلى جانب تصنيفه "الجامع الصحيح"، مثل: كتاب "الأدب المفرد"، و"رفع اليدين في الصلاة"، و"قراءة خلف الإمام"، و"بر الوالدين"، و"التاريخ الكبير"، و"التاريخ الأوسط"، و"التاريخ الصغير"، و"خلق أفعال العباد"، وغيرها من الكتب التي تناولتها المكتبة الإسلامية بالحفظ، والشرح، والتدريس[1].

المطلب الثاني: التعريف بالجامع الصحيح:

أمَّا كتاب الجامع الصحيح فاسمه الكامل: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، وصنَّفه الإمام البخاري بعد اختيار متقن من كم هائل ومبارك من الأحاديث المحفوظة لديه، وقد بلغت ستمائة ألف حديث، وقد حرص الإمام البخاري بأن يغتسل ويصلي ركعتين قبل تدوين كل حديث في جامعه، وقد صرف في تصنيف هذا الكتاب المبارك ست عشرة سنة. وإن كانت هناك مصنفات في علم الحديث قد سبقت هذا الكتاب في الظهور، ولكنه امتاز بأنه أول كتاب صُنِّفَ في الصحيح المجرد، واتفقت الأمة الإسلامية بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى[2]. وقد بلغت أحاديثها (٧٥٦٣) حديثاً مسنداً بالمكرر، وبحذف المكررات يصبح (٢٦٠٧) حديثاً.

وقد كان كتاب صحيح البخاري موضع اهتمام بارز من قبل علماء الأمة الإسلامية على مدار القرون. ومن أشهر شروحه: (إعلام السنن في شرح صحيح البخاري) للإمام أبي سليمان حمد الخطابي (ت ٣٨٨ ه)، و"التوضيح لشرح الجامع الصحيح" للحافظ ابن الملقن الأنصاري (ت ٨٠٤ هـــ)، و"فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ ه)، و"عمدة القاري شرح صخيخ البخاري" للعلامة بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥ ه)، و"إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري" للإمام شهاب الدين أحمد القسطلاني (ت ٩٢٣ ه). ولم يكن نصيب علماء شبه القارة الهندية قليلاً في خدمة صحيح البخاري، فقد عُرف لهم العديد من الشروح عليه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: "عون الباري لحل أدلة البخاري" للأمير صديق حسن خان القَنوجي (ت ١٣٠٧ ه)، و"حاشية السهارنفوري" للشيخ أحمد بن علي السهارنفوري (ت ١٢٩٧ه)، و"لامع

---

[1] السهارنفوري، أحمد علي. مقدمة صحيح البخاري. ضمن صحيح البخاري. (كراتشي: الطاف ايند سنز للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م). ج١، ص ٥٧-٦٠.

[2] المرجع السابق. ج١، ص ٦٠-٦١.

الدراري على جامع البخاري" للشيخ رشيد أحمد الغنغوهي (ت ١٣٢٣ ه)، و"فيض الباري على صحيح البخاري" للشيخ محمد أنور شاه الكشميري (ت ١٣٥٢ ه) [١]، و"كشف الباري شرح صحيح البخاري" للشيخ سليم الله خان الباكستاني (ت ١٤٣٨ه).

المبحث الثاني: التعريف بالشيخ العثماني ومؤلفاته:

المطلب الأول: مولد الشيخ العثماني ونشأته:

صاحب كتاب "إنعام الباري شرح صحيح البخاري" هو المفتي محمد تقي بن محمد شفيع بن محمد ياسين العثماني. ولد في الخامس من شهر شوال سنة ١٣٦٢ هـ بقرية (ديوبند) في شمال الهند. وكان والده المفتي محمد شفيع العثماني فقهياً بارزاً ورجلاً له نشاطات سياسية واضحة المعالم في تأسيس دولة باكستان. وبعد نيل الهند الاستقلالَ من الحكم البريطاني، هاجر المفتي محمد شفيع إلى باكستان، ووُلّي منصب المفتي الأعظم للبلاد، وأسس فيها مدرسة دار العلوم كراتشي بمدينة كراتشي. وألف كتباً عديدة في مجال الفقه الإسلامي مثل: "فتاوى دار العلوم ديوبند"، و"جواهر الفقه"، وفي التفسير: "معارف القرآن" في ثماني مجلدات. وامتاز جميع أولاده بصلاح في العمل ورسوخ في العلم الشرعي، أمثال: المفتي محمد رفيع العثماني الذي قدم – وما زال – يقدم أبحاثاً في مجال الفقه الإسلامي، والشيخ ولي رازي العثماني الذي ألف أول كتاب بالأردية في السيرة النبوية بالحروف غير المنقوطة.

وقد انتقل المفتي محمد تقي العثماني إلى باكستان عندما كان صغير السن، والتحق في دار العلوم كراتشي التي أسسها والده في ٥ شوال سنة ١٣٧٢ هـ. وكان من أساتذته في الدارسة الشرعية: الشيخ أكبر علي، والشيخ المفتي ولي حسن، والشيخ نور أحمد البورمي، والشيخ رشيد أحمد اللُدهيانوي، والشيخ محمد رعاية الله، والشيخ سحبان محمود، والشيخ سليم الله خان، والشيخ شمس الحق.

وأكمل دراسته الشرعية وفق الطريقة التقليدية المعروفة بالدرس النظامي في سنة ١٣٧٩هـ. وبعد إكمال تلقي هذه العلوم، عكف على دراسة العلوم العصرية بتوجيه من والده، والتحق بجامعة كراتشي وتخرج فيها سنة ١٩٦٤م بشهادة الليسانس في الاقتصاد والسياسة، وفي سنة ١٩٦٧ هـ نال شهادة الليسانس في الحقوق من الجامعة نفسها. وبعد تحصيل العلوم الشرعية والعصرية، عكف

---

[١] الغَوري، سيد عبد الماجد. التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث. (سلانجور ماليزيا: دار الشاكر، ط١، ١٤٣٩ه/٢٠١٨م). ص ٢١، ٣٣-٣٥.

على التدريس لطلبة جامعة دار العلوم كراتشي فدرّس "جامع الترمذي" ومن ثم "صحيح البخاري". وكذلك تصدى لمهمة الإفتاء، وكان خير معين لوالده ولكبار المفتين في جامعته.

وبعد أن ذاع صيته كعالم متقن وصاحب بصيرة فقهية، قامت الحكومة الباكستانية في عهد الجنرال ضياء الحق بتعيينه في منصب القاضي في المحكمة الشرعية، وخلال فترة عمله، أصدر العديد من القرارات المهمة في تاريخ القضاء الشرعي مثل حكم تحريم الربا، ورجم الزاني المحصن، والصورة الفوتوغرافية، وتعليقات شرعية على قانون العقد الذي سنه البريطانيون في عام ١٨٧٢م، وحكم الجوائز الحكومية بالقرعة، وقد نشرت هذه القرارات في مجلدين ضخام باللغة الاردية.

وكذلك خدم المفتي العثماني مقاصد الشريعة الإسلامية من خلال جهوده البارزة في مجال أسلمة المنظومة المصرفية، فقدم خدماته الفقهية بصفته عضواً للهيئات الشرعية في مختلف البنوك والمؤسسات المالية في أرجاء العالم، وكذلك فهو يحتل منصب رئيس المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) التي تتولى إصدار المعايير الشرعية التي تخدم العمل المصرفي بطريقة مباشرة. كما أنه قام بكثير من الرحلات الدعوية والعلمية في جميع قارات العالم، ودوّن أحداثها ومشاهداتها وانطباعاتها في مذاكرته التي تشتمل على ثلاث مجلدات باللغة الأردية.

المطلب الثاني: مؤلفات الشيخ العثماني:

أما بالنسبة للتأليف، فالمفتي العثماني قد أثرى المكتبة الإسلامية بكتب عديدة في شتى المجالات، ففي مجال القرآن وعلومه، ألف كتاب "علوم القرآن" بالأردية، وقد ترجمه إلى العربية الشيخ أسجد القاسمي، وألف تفسيراً مفصلاً بالأردية باسم "آسان ترجمان القرآن"، وكذلك أصدر ترجمة معاني القرآن الكريم بالإنجليزية باسم "The Noble Quran". وفي مجال الحديث الشريف، صدرت له كتب متعددة منها: "درس ترمذي" و"تقرير ترمذي"، وهما مجموعة أماليه على جامع الترمذي في ٥ مجلدات، و"تكملة فتح الملهم" وهو شرحه على "صحيح مسلم" في ٦ مجلدات، أكمل فيها ما بقي من شرح العلامة شبير أحمد العثماني، و"إنعام الباري" في ٨ مجلدات، وهو أماليه على صحيح البخاري.

أمَّا في الفقه الإسلامي فصدرت فتاواه باللغة الأردية في ٤ مجلدات، و"بحوث في قضايا فقهية معاصرة" في مجلدين، وكذلك له كتب في التاريخ الإسلامي مثل "سيدنا معاوية رضي الله تعالى عنه في ضوء الحقائق التاريخية" بالأردية، وترجمة حياة والده المفتي الأعظم بالأردية[١].

[١] حكيم، لقمان. محمد تقي العثماني القاضي الفقيه والداعية الرَّحالة. (دمشق: دار القلم دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

أما موضوع بحث هذه الدراسة فهو "إنعام الباري شرح صحيح البخاري"، الذي كما أسلفتُ في الحديث عنه آنفاً، أنه عبارة عن مجموعة أمالي المفتي العثماني أثناء إلقائه دروسه في "صحيح البخاري" في جامعة دار العلوم كراتشي، وقد قام تلميذه محمد أنور حسين بجمع هذه الأمالي وتدوينها على شكل كتاب، وقد صدرت له حتى الآن تسع مجلدات بالأردية[١]، ولم يترجم هذا الكتاب أو أجزاءه إلى العربية أو الإنجليزية.

المبحث الثالث: منهج الشيخ العثماني في النوازل الفقهية والحلول العصرية:

أثناء شرح أحاديث كتاب البيوع، يحرص المفتي العثماني على استخدام الأسلوب العصري لربط نصوص الأحاديث بالنوازل الفقهية والحلول العصرية التي قدمت لها في زماننا هذا.

والنازلة عرّفها الشيخ ابن عابدين بأنها: "الفتاوى والواقعات، وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين"[٢]، وعرفها الدكتور مسفر بن علي القحطاني بأنها: "وقائع جديدة لم يسبق فيها نص أو اجتهاد"[٣]، وعرّفها الشيخ عبد الله بن بيه بأنها: "وقائع حقيقية تنزل بالناس فيتجهون إلى الفقهاء بحثاً عن الفتوى، فهي تمثل جانياً حياً من الفقه متفاعلاً مع الحياة المحلية لمختلف المجتمعات"[٤]، وعرفها الدكتور الهويريني بأنها: "الحادثة المستجدة التي تتطلب حكماً شرعياً[٥]، وعرَّف الباحث محمد شكيب القاسمي فقهَ النوازل بأنه: "معرفة الأحكام الشرعية العملية للقضايا المستجدة المعاصرة والمكتسبة من أدلتها التفصيلية"[٦].

---

[١] العثماني، محمد تقي بن محمد شفيع. انعام الباري دروس بخاري شريف. (كراتشي: مكتبة الحراء، ط بدون، بدون/بدون). ج٦، ص٣-٤.

[٢] ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. مجموعة رسائل ابن عابدين. (بيروت: عالم الكتب، ط بدون، بدون). ج ١، ص ١٧.

[٣] القحطاني، مسفر بن علي بن محمد. منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة. (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤ه). ص ٩٠.

[٤] ابن بيه، عبد الله بن محفوظ. سبل الاستفادة من النوازل والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة. (مكة المكرمة: المجمع الفقهي الإسلامي، العدد الحادي عشر، الدورة الحادية العشرة، ١٤١٩ه/١٩٩٨م). ج ٢، ص ٥٣٣.

[٥] الهويريني، وائل بن عبد الله بن سليمان. المنهج في استنباط أحكام النوازل. (الرياض: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٣٣ه/٢٠١٢م). ص١١.

[٦] القاسمي، محمد شكيب. الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني فقيهياً للنوازل والواقعات. (ديوبند: مجمع حجة الإسلام، ط١، ١٤٣٥ه/٢٠١٤م). ص ٣٣.

المطلب الأول: البيع بالتقسيط:

عند شرح حديث شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة، ذكر المفتي العثماني صورة البيع بالتقسيط التي من خلالها يمكن بيع جميع الأجهزة المنزلية مثل المرواح والثلاجات. وقد وضّح أن هذه الصورة هي من صور البيع المؤجل مع سداد الثمن بالأقساط، وكذلك وضح الأحكام والأقوال الفقهية المختلفة من تحديد الثمن وحق البائع في احتساب ثمن أعلى في حال كان البيع بيعاً مؤجلاً[1]. اتبع الشارح في ذلك اسلوب تبيين وجه التشابه بين صيغة البيع المستخدمة في زماننا هذا، وبين ما جاء في ترجمة الباب حول شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة.

المطلب الثاني: صيغ التمويل لعملاء المصرف:

في استعراض أحاديث الربا، ذكر المفتي العثماني النظام الربوي السائد حول العالم الذي يقدم — على سبيل المثال — قروضاً ربوياً التي تتيح لعملاء البنك الربوي شراء الأشياء والمعدات، ومن ثم سداد المبلغ على أقساط. في حال لا يمكن تقديم حل المشاركة والمضاربة بسبب غياب نشاط تجاري محدد، والذي من أجله يشترى محل التمويل، فيمكن للمصرف الإسلامي تقديم حل المرابحة المؤجلة، بحيث يشتري المصرف الإسلامي محل التمويل - مثلاً الجرارة -، ومن ثم يبيعها إلى صاحب المزرعة وفق صيغة المرابحة المؤجلة؛ وذلك بإضافة ربح معلوم على تكلفة الشراء مع سداد المبلغ على أقساط. وإذا كان محل التمويل قابلاً للانتفاع فيمكن تأجيره من قبل البنك الإسلامي وفق صيغة الإجارة مقابل أجرة يدفعها المتعامل. وكذلك يمكن استخدام صيغة السلم بحيث يدفع الثمن اليوم، ويحصل على المبيع في تاريخ لاحق. وتوجد صيغة الاستصناع لبناء العقار ويسدد الثمن تباعاً.

وجميع هذه الصيغ تشير إلى أن النظام المصرفي الإسلامي لا ينحصر في صيغ المشاركة والمضاربة[2]. وقد بيَّن الشارح الفرق بين الصور التمويلية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية وبين ما جاء عن النهي في التعامل بالربا، فالعامي يظن أن ما دفع الثمن الزائد هو من باب ربا النسيئة، لذا بين الشارح الفرق بينهما.

المطلب الثالث: عقد الاستصناع:

ذكر المفتي العثماني الأحكام المعاصرة لعقد الاستصناع تحت باب النجار، فقد ذكر أن الاستصناع سابقاً كان يجرى على المستوى ذات الأثر المحدود مثل بناء المنبر، أو الدولاب، أو الأثاث، ولكن

---

[1] العثماني، انعام الباري دروس بخاري شريف، ج ٦، ص ١١٥.

[2] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٦٧.

الاستصناع الذي يطبق في زماننا هذا فهو على مستوى عال جداً، مثل بناء مصنع سكر، فيبذل فيه الصانع إمكانيته من أجل بناء محل الاستصناع، فيكون مقدار الضرر هائلاً على الصانع إذا سمح للمستصنع أن يستخدم خيار الرؤية إذا كان محل الاستصناع مطابقاً للمواصفات الأصلية.

كذلك من صور الاستصناع المعاصرة هو عقد المقاولات الذي يتم توفير مواد البناء من طرف الصانع، ولا يخفى الضرر الذي يتكبده المقاول في حال رفض صاحب العقار تَسَلُّمَ المنزل بسبب استخدامه خيار الرؤية.

ومن جهة أخرى، ذكر المفتي العثماني أنه ليس من الضروري على الصانع أن يبادر بتصنيع محل الاستصناع بنفسه، بل يمكنه شراء محل الاستصناع أو التعاقد عليه من خلال طرف موجود في السوق، وهذا ما يعرف بصيغة الاستصناع المتوازي (الموازي) المطبقة في المصارف الإسلامية، حيث يتم إبرام عقد استصناع بين المستصنع والمصرف الإسلامي، وعقد آخر – يعرف بالاستصناع الموازي – بين المصرف الإسلامي والصانع الأصلي، شريطة أن يكون العقدين منفصلين، وألا يكونا مشروطين أو موقوفين على الآخر، فلا يؤثر تنفيذ عقد على العقد الآخر[١].

اتبع الشارح في توضيح هذه المسألة أسلوب تبيين تغير الأحكام بتغير الزمان وتغير الصورة، فصور الاستصناع كانت بسيطة وغير معقدة، وما يحدث في يومنا هذا من قبل المقاولين والمصارف الإسلامية يتصف بالتعقيد، ويلحق بهما الضرر البين لو رفض المشتري التسلم بغير عذر مقبول.

المطلب الرابع: بيع الجرائد مع الصور:

ذكر المفتي العثماني الأحكام المتعلقة في باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء الذي اشتمل حديث النمرقة، فذكر حكم بيع الجرائد والمجلات التي تشتمل على صور، فذكر أن الصور الفوتوغرافية هي غير جائزة، ولكن شراء وبيع الجرائد جائزاً؛ وذلك لسببين. أولاً أن هذه الصور ليست مقصودة في شراء الجرائد، بل المقصود هو الاطلاع على أخبار الجريدة، والمقالات المنشورة فيها، وإذا قصد المرء الصور فلا يصح له شراء الجريدة. ثانياً تكون الصور تابعة للأصل المشترى، فمثلاً تشترى الأشياء التي تأتي معلبة في صناديق عليها صور، فيصح شراء مثل هذه الأشياء كون الصور على الصناديق هي من توابع البيع، ويمكن استخدام واقتناء الصندوق إذا [٢]أمكن إزالة الصور

[١] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٨٥–١٨٨.

[٢] المرجع السابق، ج ٦، ص ٢١١.

الموضوعة عليه. وقد أشار إلى المبدأ الفقهي في مطلق الإعانة على المعصية أو التسبب في المعصية، فيجوز بيع تلك الأشياء التي لها بعض الاستعمالات الجائزة.

اتبع الشارح في ذلك أسلوب تبيين الفرق بين حرمة الصور التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث، وبين ما عمتْ بها البلوى من الصور غير المقصودة في الجرائد.

المطلب الخامس: بيع الأفيون والكحول:

عند شرح الحديث عن الصورة على النمرقة – وهي الستارة المعلقة على باب البيت- وكيفية استخدام السيدة عائشة رضي الله عنهما لها بالطريقة المباحة، ذكر المفتي العثماني أن الأفيون تعتبر مادة مسكرة، فلا يجوز استخدامها في الحالات العامّة، ولكن يجوز استخدامه في صناعة الأدوية، أو في الدهان، لذا يصح بيعه في هذه الحالات. ويسري نفس الحكم على الكحوليات – من دون الخمور – فهي محرمة بسبب الإسكار، ولكن يجوز بيعها إذا استخدامها مباحاً مثل صناعة الأدوية أو الأبحاث العلمية أو في الصناعات المختلفة مثل الحبر أو العطورات، أما الخمور فلا يجوز شراؤها ولكن الغرض مباحاً مثل صناعة الخل؛ لأن النصوص قد حرمت على بيع الخمور[1].

اتبع الشارح في بيان ذلك أسلوب القياس على فعل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فما فعلته السيدة عائشة رضي الله عنهما بالنمرقة تفادياً من النهي الوارد عن تعليقها، يمكن فعله أيضاً في الأمور التي يحرمها بيعها للاستخدام المحرم، ولكن يجوز بيعها للاستخدام المباح، بشرط ألا يكون هناك نص شرعي يمنع بيعها ولو كان الغرض من الشراء هو استخداماً مباحاً.

المطلب السادس: خيار الغبن:

عند شرح الحديث في باب (ما يكره من الخداع في البيع)، استعرض المفتي العثماني أقوال المذاهب الأربعة في مسألة خيار الغبن، فعلى رأي المذهب الشافعي والمذهب الحنفي لا اعتبار للغبن في الشراء، فعلى المشتري أن يكون واعياً عند إبرام الشراء، أما في المذهب المالكي والحنبلي فخيار الغبن معتبر، ورأى أنه يؤخذ بقول الإمام ابن عابدين أنه بسبب تفشي الخداع من قبل البائعين في زماننا هذا، فإنه ينبغي أن يؤخذ بقول الإمام مالك رحمه الله تعالى[2]. واتبع الشارح في بيان هذه المسألة أسلوب النظر إلى تغير الزمان وفساد الذمم، والأخذ بأقوال الأئمة المعتبرين من أجل تحقيق العدالة في المعاملات.

[1] المرجع السابق، ج ٦، ص ٢١٢ – ٢١٣.

[2] المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٢٩ -٢٣٠.

المطلب السابع: الخدمات المجانية:

عند شرح أحاديث "باب: إذا اشترط في البيع شروطاً لا تحل"، نقل المفتي العثماني أقوال الفقهاء من المذاهب الأربعة في بيع وشرط، وفي ذات السياق ذكر صورة الخدمات المجانية التي تقدم في زماننا هذا مع مختلف عقود البيع، فمثلاً يلتزم البائع بتقديم خدمة صيانة الثلاجة لمدة سنة من بيعها، وإن كان هذا الشرط مخالفاً لمقتضى العقد ولكن يجوز البيع مع هذا الشرط بسبب تعارف التجار والموردين وتقبلهم على هذا الشرط، وكذلك يمكن العمل بالقاعدة الفقهية: "حكم الحاكم رافع الخلاف". وقد ذكر المفتي العثماني أن "مجلة الأحكام العدلية" قد اتبعت هذا النهج في الشروط في عقد البيع[١]. واتبع الشارح في توضيح هذه المسألة أسلوب بيان صورة حديثة لحكم فقهي من واقع عالم التجارة والمعاملات.

المطلب الثامن: بيع النقود الرائجة وتحويلها:

عند شرح أحاديث "باب: بيع الفضة بالفضة" بحث المفتي العثماني حكم بيع النقود الورقية الرائجة في زماننا هذا. فكون قيمتها الذاتية هي أقل من القيمة المكتوبة على ظهر الورقة، فتعتبر هذه النقود بمثابة الفلوس التي تكلم عنها الفقهاء. لذا يحرم بيعها بالتفاضل، ولكن إذا بيعتْ مقابل الذهب الحقيقي أو الفضة الحقيقية فلن يكون البيع بيع صرف، لذا لا يشترط التقابض في المجلس.

وقد فرَّق المفتي العثماني بين الثمن الخلقي والثمن الاعتباري، فالأول يطلق على الذهب والفضة اللذين خلقهما الله تعالى كمعيار الثمنية، أما الأخير فقد أصبح ثمناً بسبب التعامل أو القانون. وقد أشار المفتي العثماني إلى نازلة تحويل النقود الأجنبية بين الأفراد، فعند تحويل الريال السعودي من المرسل إلى المرسل إليه بالروبية الباكستانية وفق سعر الصرف المحدد عند إرسال المبلغ تكون — حسب ما توصل إليه – معاملة بيع العملات مع تأجيل (نسيئة) قبض العملة الباكستانية، وكون جنس العملات مختلف؛ فيصح التفاضل بينهما وكذلك يصح بيعها نسيئةً، بشرط الالتزام بشروط ثلاثة: أولاً أن يكون ثمن بيع العملات هو موافق لثمن المثل، ثانياً أن يقبض البائع أو المشتري أحد العملات في مجلس العقد تفادياً لبيع الكألى بالكألى، وثالثاً: ألا يكون محظوراً قانوناً قيام مثل هذه التحويلات النقدية[٢]. اتبع الشارح في بيان هذه المسألة أسلوب تقديم الحكم الشرعي بعد فهم الصورة المطبقة على أرض الواقع.

---

[١] المرجع السابق، ج ٦، ص ٣٢١.

[٢] المرجع السابق، ج ٦، ص ٣٤٦ — ٣٤٧.

المبحث الرَّابع: منهج الشيخ العثماني في التقريب بالقصص الحقيقية:

يعتبر عرض الأمثلة من القصص الحقيقية من خير الوسائل لتقريب المعاني وربط النصوص بأرض الواقع. وبحكم التجارب التي عاشها المفتي العثماني، فيذكر أثناء شرحه بعض القصص والوقائع التي حدثت في السنوات والعقود السابقة. ولعل بعض هذه القصص كانت تجارب شخصية، وبعضها تمثل ما عانتها أو أقدمت عليها الدول المعاصرة.

المطلب الأول: مساوئ النظام الاشتراكي:

في مقدمة كتاب البيوع، ذكر المفتي العثماني مساوي النظام الاشتراكي، وعرض قصته التي حدثت معه أثناء سفره إلى بلاد الجزائر. فقد ذهب لشراء كتاب "التنوير والتحرير" للعلامة طاهر بن عاشور رحمه الله تعالى، وأخبره البائع أن ثمن الكتاب هو ١٢٠٠ دينار جزائري، ولم يكن لدى المفتي سوى الدولارات الأمريكية، فعرض على البائع أن ينتظر قليلاً حتى يصرف الدولارات من دكان صرافة قريب من موقع بيع الكتب، ولكن البائع رفض الانتظار كونه سيغلق المحل في الساعة الخامسة، ومع ذلك ذهب المفتي إلى دكان الصرافة، ورجع محل الكتب في الساعة الخامسة ودقيقة، ولكن وجد المحل مغلقاً، وقد استنتج المفتي مساوئ النظام الاشتراكي، فوازع كسب الربح مفقود في المعاملات التجارية، لذا يعمل الناس والعمال في ساعات محددة ومن ثم يرجعون أدراجهم[١]، اتبع الشارح في بيان مسألة الملكية في الإسلام أسلوب بيان مساوئ الأنظمة المنافية للشريعة الإسلامية بأسلوب عملي وواقعي.

المطلب الثاني: مساوئ النظام الرأسمالي:

في مقدمة كتاب البيوع، ذكر المفتي العثماني مساوي النظام الرأسمالي، ومنها جشع كسب المال، واستشهد بمقالة نُشرت في مجلة "تايمز" الأمريكية التي ذكرت أن خدمات عارضات الأزياء يعتبر من أكثر القطاعات الخدمية كسباً[٢]. وقد علق عليه المفتي بأنه إذا أجاز النظام الاقتصادي السائد في البلد جميع طرق الكسب، فلن يبالي بالتفريق بين أحكام الحلال والحرام، أو الجائز وغير الجائز، أو الأخلاقي وغير الأخلاقي[٣].

---

[١] المرجع السابق، ج ٦، ص ٥٨.

[٢] ذكر موقع (ZipRecruiter) بأن المعدل السنوي لما تكسبه عارضات الأزياء في أمريكا يبلغ ٦٤ ألف دولار أمريكي.
https://www.ziprecruiter.com/Salaries/Fashion-Model-Salary

[٣] إنعام الباري، ج ٦، ص ٦٠.

وكذلك استشهد بخبر نُشِرَ في الجرائد الأمريكية بأن مهنة الدعارة قد باتت قانونية في كثير من الدول الغربية[١]، وعقد لقاءٌ لممارسات هذه المهنة في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية، حيث طالبن الدول الأخرى بالاعتراف القانوني لهذه المهنة غير الأخلاقية[٢].

وفي هذا السياق ذكر أن أحد عارضات الأزياء الدولية قد تعاقدت مع إحدى الشركات العالمية على أن تسافر في الدرجة الأولى، وتقيم في فنادق خمسة نجوم، ولها أن تطلب جميع ماركات الشركة خلال ثلاث سنوات وهي فترة التعاقد. جميع هذه المصاريف تزيد العبء على المستهلك الأخير بزيادة الثمن لاسترداد ما دُفع إلى مثل هذه العارضات[٣].

وذكر تجربته الشخصية، بأنه سافر إلى أمريكا، وزار برفقة أحد أصدقائه أحد محلات الأزياء المرموقة في منطقة بيفرلي هيلز الواقعة بمدينة لوس انجلوس، ووجد فيها الجواربَ بقيمة مئتين دولار أمريكي، وطقماً بقيمة عشرة آلاف دولار أمريكي، وأخبروه أنه لا يمكن زيارة الدور السفلي إلا برفقة صاحب المحل الذي يقدم استشارات بالملابس المناسبة لحجم وطول المشتري، وتبلغ قيمة الاستشارة الواحدة عشرة آلاف دولار أمريكي، وعلى طالب الخدمة الانتظار لمدة طويلة حتى يحصل على موعد مع صاحب الدكان، ويذكر أن الأمير تشارلز قد أعطي له موعداً بعد شهر من طلبه.

ومع هذا البذخ والثراء الفاحش، شاهد بالقرب من هذا المحل، أناس من دون عمل يتجولون مع "سلة الضوائع" والمهملات لجمع علب المشروبات الغازية، مثل كوكا كولا وبيبسي من حاويات القاذورات، ومن ثم يبيعونها لكي يحصلون على قوت يومهم، ولا يملكون أي ملجأ للسكنى دون أرصفة الشوارع.

وكذلك ضرب المثال بدولة فرنسا التي يعيش فيها آلاف من المشردين على شوارعهم. جميع هذه الوقائع تعكس مساوئ سوء توزيع الثروة في النظام الرأسمالي[٤].

اتبع الشارح في بيان هذه المسألة أسلوب فهم أهمية وقائع الأخبار اليومية التي تساعد على تكوين صورة متكاملة وحية لمساوئ الأنظمة المنافية لتعاليم الإسلام.

---

[١] ذكرت مقالة أن الدول التي اعتبرت مهنة الدعارة قانونية هي: استراليا، والنمسا، ونيوزيلاندا، والهند، وبلجيكا، وكندا، وبنغلاديش، والبرازيل، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإندونيسيا، وهولاندا.
https://www.scoopwhoop.com/inothernews/countries-with-legal-prostitution/

[٢] إنعام الباري، ج ٦، ص ٦٠.

[٣] المرجع السابق، ج ٦، ص ٦٠-٦١.

[٤] المرجع السابق، ج ٦، ص ٦١-٦٣.

المطلب الثالث: السماحة في الشراء والبيع:

في معرض الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (رحم الله رجلاً سَمِحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى)، ذكر المفتي العثماني بعض القصص والوقائع الحقيقية، فعلى سبيل المثال: إذا اتصل المرء من أمريكا إلى باكستان عبر الهاتف، وتكلم لمدة دقيقة، فيمكنه بعد الاتصال أن يخبر دائرة الاتصالات أن المكالمة كانت غير مقصودة، فيتم خصم تكاليف المكالمة من فاتورته[1]، كذلك ذكر أن الأجهزة المباعة في أمريكا يتم استردادها خلال فترة معينة من البيع، ولكن بدأ بعض المشترين من باكستان بشراء آلات الكتابة واستعمالها لمدة شهر، ومن ردها إلى محل البيع مدعين أنها لا تناسبهم، ونظراً لهذا السلوك توقف بعض البائعين عن قبول الأجهزة المستردة[2].

وفي نفس السياق، ذكر المفتي العثماني قصته الشخصية في شأن سماحة البائع، فخلال مغادرته مدينة لندن البريطانية، وجد في إحدى محلات بيع الكتب بمطار هيثرو السلسلة الكاملة التي تعرف بـ:(**Great Books**)، وهي عبارة عن مجموعة أعمال في ٦٥ مجلداً لمشاهير الفلاسفة بدءً من أرسطو إلى برتراند راسل (١٨٧٢-١٩٧٠م)، ومترجمة إلى اللغة الإنجليزية. فسأله موظف المبيعات لو كان المفتي العثماني يقتني سلسلة برتانيكا البريطانية، فرد عليه بالإيجاب، فعرض عليه الموظف خصم ٥٠٪ من ثمن سلسلة كتب الفلسفة التي بلغ ثمنها بما يعادل ٤٠ ألف روبية باكستانية، فوضح المفتي أنه لا يملك أي إثبات أثناء التحدث مع الموظف بأنه يقتني سلسلة برتانيكا، فرد عليه الموظف أن اقراره الشفوي يكفي ولا يحتاج إلى إثبات إضافي، فسأله المفتي عن كيفية توصيل الكتب، فردَّ عليه الموظف بأنه سيتم شحن الكتب في الرحلات المقبلة. لذا قام المفتي بالتوقيع على استمارة الشراء مع قسيمة البطاقة الائتمانية من أمريكان إكسبرس. ولكن تردد المفتي العثماني بعد التوقيع، وأوضح أنه في بعض الأحيان يجد الكتب الأجنبية بسعر أرخص من خلال ورديهم – الذين تعامل معهم في السابق – في باكستان، فسأله موظف المبيعات عن المدة التي يمكنه التحقق من سعر الشراء في حال الشراء من موردين محليين، فأخبره المفتي العثماني أنه خلال أربعة أيام سيتبين الأمر، لذا اتفق الموظف أن يتصل عليه بعد أربعة أيام في الساعة الثانية عشر ظهراً. وبعد الرجوع إلى مدينة كراتشي، استطاع المفتي العثماني شراء نسخة من نفس الكتاب بـــ ٣٠ ألف روبية باكستانية، وفي الموعد المحدد مسبقاً مع

[1] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٢٧-١٢٨.

[2] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٢٨.

موظف محل المطار، رنَّ جرس الهاتف واستفسر الموظف عما لو استطاع المفتي العثماني الحصول على نسخة من الكتاب، وبعد معرفة جواب المفتي، أخبره الموظف بأنه سيقوم بإتلاف استمارة الطلب وقسيمة الشراء، وبعد أربعة أيام جاءت رسالة من محل بيع الكتب تبدي تأسفها بأنها لم تستطع تخدم المفتي العثماني بتوفير الكتب[1].

اتبع الشارح في معالجة هذه المسائل أسلوب بيان تطبيق مبدأ السماحة من البائع في حياتنا المعاصرة، وأنها قيم كونية لا تكون احتكاراً على التجار المسلمين.

المطلب الرابع: الغش والتزوير من البائعين:

ذكر المفتي العثماني قول الإمام إبراهيم النخعي – رحمه الله تعالى – بأن النخاسين كانوا ينشؤون آرى باسم خراسان وسجستان، ويبيعون الدواب منها قائلين إنها أتت من خراسان وسجستان، وذكر أن ما كانوا يفعلونه هو التورية والحيلة، ولم يكونوا يرتكبون كبيرة الكذب الصريح، أما في زماننا هذا فبات التجار يرتكبون الكذب الصريح، فيضعون لاصقات "صُنع في اليابان" أو "صُنع في أمريكا" على منتجات مصنوعة في باكستان[2]. اتبع الشارح في توضيح هذه المسألة أسلوب بيان تردي ما كان عليه السابقون، وما آل إليه حال المعاصرين.

المطلب الخامس: البركة في البيع:

في معرض الحديث عن آثار البركة التي ذكرت في الحديث الشريف: (فإن صدقا وبيّنا؛ بورك لهما في بيعهما)، استشهد المفتي العثماني بقصة حقيقية ذكرها الشيخ أشرف علي التهانوي رحمه الله تعالى، فأخبر عن حال أحد النوّاب — الحكام المفوضين في الهند من قبل الاستعمار البريطاني — الذي مُنِعَ عنه جميع أنواع الأكل — سواء اللحم أو الخضار – بسبب مرضه ألم به، وأخبره الأطباء ألا يأكل إلا نقيع لحم الغنم المفروم بعد أن يوضع في القماش الموصلي.

وذكر المفتي العثماني عن إمراة هي زوجة لرجل ثري جداً، وتنظر إليها نساء المجتمع بنظرة حسد وغبطة لما تلبسه من الأزياء، وما تركبه من السيارات الفخمة، ولكنها تعاني من ضيق في العيش. وتتمنى أن تعيش حياة المرأة في الكوخ المتواضع[3].

---

[1] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٢٨–١٣٠.

[2] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٣٤.

[3] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٣٦–١٣٧.

اتبع الشارح في بيان هذه المسائل أسلوب ربط معاني روحانية وغير ملموسة مثل البركة بوقائع معاصرة قد تمر بنا ولا نشعر أنها من باب ذهاب البركة.

المبحث الخامس: منهج الشيخ العثماني في عرض الأنظمة الحديثة:

المطلب الأول: النظام المصرفي:

في معرض الحديث عن الربا، استعرض المفتي العثماني النظام المصرفي المتبع عالمياً، فذكر أن البنوك الربوية تحصل على ودائع من عملائها الذين يودعون مبالغ مختلفة، فمنهم من يستثمر ٥٠ روبية، ومنهم من يستثمر مئتين روبية، وجميع هذه المبالغ تجمع لدى البنك الذي يقوم بإقراض لأصحاب المنشأة الكبيرة الذين هم بحاجة إلى مبالغ إضافية في توسعة نشاطاتهم التجارية. عندما يقوم التاجر المقترض ببيع منتجاته وجني الأرباح فلا يشارك البنك بكامل أرباحه إنما يسدد مبلغ الفائدة الربوية التي لا تتجاوز ١٥ ٪ على سبيل المثال، وفي المقابل تقوم البنوك بمنح ٥٪ لعملائها الذين استثمروا مبالغهم الصغيرة. وقد أشار المفتي العثماني أن النظام القائم حالياً يخدم مصالح الثروات الكبيرة، من دون خدمة عوام الناس[١].

اتبع الشارح في توضيح هذه المسألة أسلوب بيان تطابق حقيقة نظام عصري وجديد مع حكم الربا المحرم الذي ورد ذكره في الحديث الذي شرحه، فكل ما جاء من الوعيد وأحكام النهي بخصوصه تنطبق على هذا النظام.

المطلب الثاني: قرعة الجوائز في السندات:

في معرض التعليق على باب قول الله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الرِّبا أضعافاً مضاعفة)[٢]، يستعرض المفتي العثماني نظام السندات الحكومية، والتي من خلالها تستقرض الحكومات الأموال من الشعب بموجب وثيقة تعرف بالسندات (Bonds)، ولا يصرح في المستند أن الحكومة ستدفع أية فائدة أو جائزة لصاحب الوثيقة الذي أقرض الحكومة، ولكن العمل والعادة المستمرة أن الحكومة بمنح جائزة للشخص الذي يأتي اسمه في القرعة.

وقد رأى المفتي العثماني أن هذه الآلية هي ضربٌ من ضروب الربا، وليس القمار كما يظنه عامة الناس. فالقمار يكون بدفع مئتين روبية وقد تحصل على مبلغ مقابله أو تخسر المبلغ كاملاً. أما

---

[١] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٦١.

[٢] من سورة آل عمران، الآية ١٣٠.

في السندات الحكومية فالمبلغ المقرض للحكومة يبقى مضموناً، وقد يحصل أحد المقرضين – وهو الفائز بالجائزة – بزيادة على شكل جائزة تعادل المبلغ المقرض من بقية الأفراد.

وذكر المفتي العثماني شكل آخر من هذا الربا، وهو القرعة على الفوز بجائزة للمودعين في الحسابات البنكية التي تكون من فائدة ربوية، وقد أفاد أنها أيضاً من الربا كون الفائدة المعتادة على جميع المبالغ المودعة لم يتم تقسيمها على جميع حملة الحسابات، إنما دفع المبلغ لشخص واحد الذي يأتي اسمه في القرعة.

وذكر أن ماليزيا قدمت بديلاً شرعياً في هذا المضمار من خلال الإعلان أن هذه السندات غير ربوية، ولا يتم الإعلان عن المبلغ الذي سيفوز به أحد الأفراد، ولن يكون لحملة السندات حق المطالبة بالجائزة. فرجَّح المفتي العثماني أنها أيضاً من صور الربا كون إعلان الحكومة أنها ستوزع الجوائز يجعل الزيادة المتحصلة على المبلغ المقرض بمثابة الزيادة المشروطة شرعاً. وقد اقترح صورة مقبولة شرعاً بحيث لا يكون للمقرضين حق المطالبة بالجوائز، ولا تكون مشروطة، ولا تكون من باب العرف، ولا يحدد مبلغ الجائزة، ولا يحدد وقت توزيع الجائزة، وقد توزع الجائزة في بعض السنوات بخلاف السنوات الأخرى، في هذه الحالة فالجائزة لصاحب القرعة لا تعتبر مشروطة وتكون جائزة[1]. واتبع الشارح في توضيح هذه المسألة أسلوب بيان تطابق حقيقة نظام عصري وجديد مع حكم الربا المحرم.

المطلب الثالث: بورصة الأسهم:

استعرض المفتي العثماني نظام بورصة الأسهم عند الحديث عن "باب الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك"، فذكر أن أصل هذا النشاط قائم على التخمين، ويبدأ العمل من خلال جهات تعرف ببورصة الأسهم حيث تباع حصص الشركات على شكل الأسهم، ومن الغريب أنه يخلو هذا السوق من أية مواد تجارية ولكن تعقد فيها نشاطات بقيمة عشرات الملايين على المستوى اليومي. وذكر مثال بيوع المستقبليات التي يحدث فيها بيع قبل القبض، فمثلاً إذا أدرك شخص (أ) أن أسهم شركة معينة ستزيد بعد شهر من الآن، فيقوم بالاتصال على شخص (ب) لكي يبيع له أسهم الشركة بأثر مستقبلي لكي يحقق الربح الذي يمثل الفرق بين السعر الحال والسعر المستقبلي، ومن الوارد أن شخص (أ) لا يملك أسهم الشركة حين التعاقد، ومن ثم يقوم شخص (ب) ببيعها إلى شخص (ج) بربح أقل من الربح الذي حققه شخص (أ)، وفي المقابل يقوم شخص (ج) ببيع الأسهم إلى شخص

---

[1] المرجع السابق، ج ٦، ص ١٤٤-١٤٧.

(د)، وهكذا هلم جراً. وفي تاريخ التسليم يحصل طرفي المعاملة على صافي الفرق بين سعر التعاقد مع السعر السائد في السوق في ذلك اليوم. ومن هذه الطريقة، لا يحدث أي تسليم أو قبض إنما مجرد تسوية الخسارة ومقدار الربح[١].

اتبع الشارح في بيان هذه المسألة أسلوب ربط الأحكام الحديثية المتعلقة بالقبض في بيع الطعام، بما يجرى في أسواق عصرية لم تكون موجودة في تلك الأزمنة.

المطلب الرابع: بيع المناقصة:

استعرض المفتي العثماني صورة بيع المناقصة عند شرح أحاديث "باب: لا يبيع على بيع أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك"، فذكر أنها عكس بيع المزايدة الذي يطلب فيه البائع من المشترين أن يزايدوا على أفضل الأسعار، أما في بيع المناقصة فإن الجهات الحكومية – مثلاً – تقوم بالإعلان أنها ترغب في تأثيث المدارس التابعة لها، لذا يتم اختيار ذلك الطرف الذي يتعهد بتوفير بأقل سعر ممكن[٢]. وقد بَيَّن الشارح في توضيح هذه المسألة الفرق بين صورة ذكرت في الحديث النبوي الشريف، وبين ما يتم في صورة بيع منتشرة في زماننا هذا.

المطلب الخامس: نظام سحب القرعة على الجوائز:

استعرض المفتي العثماني نظام القرعة على الجوائز عند شرح "باب بيع الغرر وحبل الحبلة"، فذكر أن من صور نظام منح الجوائز من خلال سحب القرعة هو شراء قسائم نقدية ومن ثم دخول اسم المشتري في قرعة، فإذا فاز بالقرعة فيحصل على جائزة نقدية أو عينية، فيعتبر هذا النوع قِماراً كون أحد الأطراف – وهي الجهة المقدمة للجائزة – ضمنتْ على مبلغ القسائم المشتراة، أما الطرف الثاني فإنه عائده غير مضمون، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بتعليق التمليك على الخطر. وفي المقابل إذا أُدخل اسم الشخص في قرعة بسبب شرائه شيء معين – مثل البترين –، على أن تمنح الجائزة من طرف الجهات الداعمة لهذه الجائزة، فلا بأس بذلك شريطة أن يباع الشيء بثمن المثل ولا يرفع سعره مقابل القرعة المقدمة، وما يحصله المشتري من الجائزة يكون بمثابة تبرع من الأطراف المشتركة[٣]. اتبع الشارح في بيان هذه المسألة أسلوب تنزيل أحكام الغرر على ما يحدث من صورة معاصرة في القرعة على الجوائز.

---

[١] المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٥٤-٢٥٦.

[٢] المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٦٩-٢٧٠.

[٣] المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٧٧-٢٧٨.

المطلب السادس: التأمين بمختلف أشكاله:

عند شرح أحاديث "باب: بيع الغرر وحبل الحبلة" استعرض المفتي العثماني أشكال التأمين المختلفة. وذكر طريقة عمل شركة التأمين التي تعتبر شركة تجارية، وتستخدم آلية الحسابات الاكتورية التي تساعد الشركة على معرفة معدل نسبة الحوادث البشرية والطبيعية في البلد، مع تخمين العدد للسنوات المقبلة، بالتالي معرفة التكاليف التي تتحملها الشركة على شكل التعويضات الممكن دفعها، فتطالب بإجمالي مبلغ قسط تأميني يغطي تكاليف التعويضات المتوقع دفعها خلال السنوات المقبلة.

ومن أشكال التأمين التجاري: التأمين على الحياة، والتأمين على الأشياء، والتأمين ضد طرف ثالث.

وفي التأمين على الحياة، حيث يتعهد المرء بدفع مبلغ شهري معين على شكل أقساط التأمين لمدة – مثلاً – عشر سنوات، فإذا توفي حامل بوليصة التأمين خلال فترة التأمين فيستحق ورثته مبلغ ضخم على شكل تعويض تأميني. وإذا بقي المرء حياً بنهاية فترة التأمين، فيحصل على ما دفعه ضمن أقساط التأمين مضافاً إليه مبلغ الفائدة الربوية. وقد رأى المفتي العثماني أن الصورة المطبقة غير جائزة لاشتمالها على الربا بسبب الزيادة المتحصلة على شكل فائدة ربوية في حال عدم الوفاة، أو على شكل تعويض التأمين في حال الوفاة، وكذلك لا تجوز الصورة بسبب اشتمالها على الغرر فيجهل طرفا العقد مقدار المعقود عليه أو المعاوضة عند إبرام العقد. وأوضح أن المعاملة ليست قمار كونها لا تشتمل على تعليق التمليك على الخطر.

أما في التأمين على الأشياء، فيتعهد المرء بدفع مبلغ قسط تأميني لتعويض الضرر اللاحق بسيارته أو بضاعته المستوردة، أو منزله الذي بناه، أو أعضاء مشاهير الرياضة!، وفي حال وقع الضرر أو الحادثة، فيحصل صاحب البوليصة على مبلغ تعويض الضرر، وإذا لم يحصل الضرر فما دفعه لا يسترده. وقد رأى المفتي العثماني أن هذه الصورة غير جائزة كونها تشتمل أولاً على الغرر بسبب الجهالة في المعقود عليه، وثانياً على القمار فتمليك العوض معلق على الخطر.

وهناك صورة ثالثة وهي التأمين المسؤوليات أو التأمين ضد طرف ثالث، حيث تتعهد شركة التأمين بتحمل مبالغ المطالبة من طرف ثالث بسبب ضرر كان سببه صاحب التأمين. وقد رأى المفتي العثماني أن الصورة غير جائزة شرعاً وتجري عليها أحكام التأمين على الأشياء. وفي حال ألزم المرء قانوناً على تأمين الأشياء أو التأمين ضد طرف ثالث فلا يمكن اعتباره ضرورة أو من أشكال الاضطرار، إنما هي حاجة ضرورية وفي غيابها يقع الحرج الشديد. وإذا حصل المرء على تعويض من

خلال التأمين ضد طرف ثالث، فلا يصح المطالبة بأكثر من المبالغ المدفوعة على شكل أقساط التأمين[١].

وفي المقابل توجد شركات التأمين التبادلي أو التكافلي التي لا يقصد فيها التجارة من خلال عمل التأمين، بل التعاون بين أصحاب بوالص التأمين، فالمبالغ المتحصلة من أقساط التأمين يتم سدادها لتعويض الضرر الحاصل على أحد أفراد المجموعة، وإذا كان المبلغ الموجود غير كافياً فيكون التعويض جزئياً، وإذا كان هناك فائضٌ فيتم توزيعه على أصحاب بوالص التأمين، أو إبقائه للسنة المقبلة. وقد رأى المفتي العثماني جواز الصيغة المطبقة[٢].

اتبع الشارح في معالجة هذه القضية أسلوب بيان وجه تحريم التعامل مع شركات التأمين التقليدية بصفتها صورة عصرية قائمة على الغرر.

المطلب السابع: نظام النقود الرائج في العالَم:

عند شرح أحاديث "باب: بيع الفضة بالفضة" استعرض المفتي العثماني نظام النقود الرائج في العالم. ففي الأزمنة السابقة كانت العملات المتداولة هي من الذهب والفضة، ومنذ مائة عام أصبحت أغلب العملات المتداولة هي مكونة من الفضة، والقليل منها ذهبية. وبدأ الناس في الغرب يودعون ما لديهم من الذهب والفضة عند محلات الصياغة الذي كانوا يصدرون إيصالات تثبت رصيد الذهب المودع لديهم، فمتى ما أراد صاحب الذهب استرجاع الذهب فعليه إظهار الإيصال الذي يظهر كمية الذهب المودعة، وعند انتشار هذا العمل بات الناس يتعاملون بهذه الإيصالات بدلاً من استرجاع الذهب أو الفضة كلما أرادوا الدخول في معاملة تجارية، وعندما شاهد الصائغين أن إيصالاتهم باتت متداولة بين الناس، فبدأوا بإصدار إيصالات من دون وجود مخزون يغطي كمية الإصدار بالكامل.

وكذلك بدأ الصائغون بمنح قروض باستخدام هذه الإيصالات – التي عرفت فيما بعد النقود الورقية — بدلاً من إقراض الناس الذهب أو الفضة.

في مستهل الأمر كان الصائغون يقومون بأعمالهم وفق مظلة تجارية، ولكن سرعان ما بدأوا بتأسيس مؤسسات عرفت بالبنوك التي أصدرت نقود ورقية، وعندما لاحظت الحكومات هذا التغير فأصدرت قوانين إصدار العملات التي منعت أطراف غير حكومية من إصدار النقود، وباتت هي

---

[١] المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٧٨-٢٨٣.

[٢] المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٨٣-٢٨٥.

الوحيدة التي يمكنها إصدار العملة واكتسبت المكانة القانونية فلا يحق للبائع رفض استلام النقود كما كان له حق رفض الايصالات الصادرة من الصائغين.

وبمرور العقود باتت كمية الذهب لا تغطي كمية النقود الصادرة من مختلف البنوك المركزية للعالم، وفي المقابل امتازت أمريكا بوفرة كمية الذهب لديها، لذا تعهدت أمريكا بتغطية الذهب مقابل كل ورقة نقدية من عملة دولار. فمن أراد – على سبيل المثال – استرداد الذهب مقابل الجنيه البريطاني، فلن تقوم الجهات الرسمية بمنحه الذهب ولكن تعطيه الدولار الأمريكي الذي كان مغطى بالذهب، إلى أن جاءت سنة ١٩٧١م، حيث أعلنت أمريكا أنها لم تعد ملتزمة بتغطية الدولار الأمريكي بالذهب، فمن أراد شراء الذهب أو الفضة أو أي شيء مقابل عملة دولار فعليه بذلك، ولكن لن تكون هذه العملة مغطاة بالذهب[١].

اتبع الشارح في توضيح هذه المسألة أسلوب بيان الفرق بين الصورة القديمة عن الصورة الحديثة، فالتعامل بالذهب والفضة، ليس كمثل التعامل مع العملات المستخدمة حالياً.

الخاتمة:

من النتائج التي توصَّل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة:

١) أن المفتي العثماني أضاف جانباً مهماً في شرح أحاديث "صحيح البخاري" من خلال ربطها بالنوازل الفقهية والحلول العصرية التي قدمت بشأنها، مثل بيع التقسيط، وصيغ التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية، وبيع الجرائد المشتملة على صور فوتوغرافية، وبيع الأفيون والكحول لأغراض مشروعة، وتبادل النقود الرائجة حالياً من دون مراعاة أحكام الصرف.

٢) قدَّم المفتي العثماني أمثلة حيوية تربط مفهوم الحديث الشريف بوقائع حدثت في هذا العصر سواء معه أو مع معاصريه، وذكر قصة مفيدة في شأن السماحة في البيع.

٣) يحرص المفتي العثماني على المشاركة مع طلبة علم الحديث الشريف بما توصل إليه في فهم حقيقة الأنظمة سواء في توزيع الجوائز بالقرعة، أو في نظام إصدار النقود، أو في نظام التأمين بمختلف أشكاله.

٤) يتضح من أسلوب المفتي العثماني أنه في بعض الأحيان يظهر وجه التشابه (مثل بيع التقسيط)، وفي أحيان أخرى يبرز وجه الاختلاف (حلول المصارف الإسلامية، وبيع المقايضة، والعملات

[١] المرجع السابق، ج ٦، ص ٣٣٤-٣٣٦.

الورقية). كذلك فهو يذكر أيضاً الصور العصرية مع مراعاة تغير الزمان، وتغير الذمم، وعموم البلوى، والقياس. كما أنه في بعض الأحيان يترل الأحكام الشرعية المذكورة في الحديث الشريف على الصورة العصرية التي لم تكن موجودة في ذلك الزمان، مثل: بيع الأسهم، والنظام المصرفي الربوي، ونظام الجوائز، وشركات التأمين، أو يضيف لمسة شخصية من تجاربه؛ وذلك بذكر ما جاء في الجرائد اليومية، أو تجارب مر بها لكي يقدم استنتاجات في ضوء ما جاء في الهدي النبوي الشريف.

يوصي الباحث أن تجرى دراسات مماثلة لمعرفة المنهج العصري الذي اتبعه المفتي العثماني في كتب الحديث الأخرى مثل "تقرير ترمذي"، و"درس ترمذي"، و"تكلمة فتح الملهم"، وكذلك معرفة أسلوبه الفقهي في الترجيح بين الأقوال ومعالجة النوازل الفقهية المتعلقة بالعبادات، والمعاملات، وغيرها من أبواب الفقه. وكذلك يتم إعداد نشر الكتاب بعد تحقيقه بذكر المصادر الأجنبية التي استفاد منها الشارح.

المصادر والمراجع:

١) ابن بيه، عبد الله بن محفوظ. **سبل الاستفادة من النوازل والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة**. مكة المكرمة: المجمع الفقهي الإسلامي، العدد الحادي عشر، الدورة الحادية العشرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. **مجموعة رسائل ابن عابدين**. بيروت: عالم الكتب، ط بدون، بدون

٣) أبو غدة، عبد الفتاح. **مقدمة موطأ الإمام مالك**. دمشق: دار القلم دمشق، ط٤، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. **موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة**. الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٠م.

٥) حكيم، لقمان. **محمد تقي العثماني القاضي الفقيه والداعية الرَّحالة**. دمشق: دار القلم دمشق، ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٦) الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم. **حجة الله البالغة**. دمشق: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٧) السباعي، مصطفى. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**. بيروت: دار الوراق، ط٤، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧.

٨) السهارنفوري، أحمد علي. مقدمة صحيح البخاري. **صحيح البخاري**. كراتشي: الطاف ايند ستر للنشر والتوزيع، ط١. ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٩) العثماني، محمد تقي بن محمد شفيع. **انعام الباري دروس بخاري شريف**. كراتشي: مكتبة الحراء، ط بدون. بدون/بدون.

١٠) الغَوري، سيد عبد الماجد. **التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنفين في الحديث**. سلانجور ماليزيا: دار الشاكر، ط١. ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.

١١) القاسمي، محمد شكيب. **الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني فقيهاً للنوازل والواقعات**. ديوبند: مجمع حجة الإسلام، ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

١٢) القحطاني، مسفر بن علي بن محمد. **منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة**. بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ

١٣) اللكنوي، عبد الحي. **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجُرجاني**. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٤١٦هـ.

١٤) الهويريني، وائل بن عبد الله بن سليمان. **المنهج في استنباط أحكام النوازل**. الرياض: مكتبة الرشد، ط٢. ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

(١) Abū Guddah, ʿAbdul Fattāḥ. **Muqadimat Muwaṭṭaʾ al-Imām Mālik.** Damascus.: Dār al-Qalam Damascus, Ed. 4. 1426H/2005.

(٢) Al-Dahlawī, Aḥmad bin ʿAbd Al Rahīm. **Ḥujjat Allah al-Bālighah.** Damascus: Dār Ibn Kathīr, Ed. 2. 1433H/2012.

(٣) Al-Ghourī, ʿAbdul Mājid. **Al-Taʿrīf al-Wajīz bi-Manāhij Ashhar al-Muṣanifīn fī al-Ḥadīth.** Selangor Malaysia: Dār al-Shākir. Ed.1. 1439H/2018.

(٤) Al-Hwaīrīnī, Wāʾil bin ʿAbdullah bin Sulīmān. **Al-Manhaj fī Istinbāṭ Aḥkām al-Nawāzil**. Riyadh: Maktabat al-Rushd, Ed. 2. 1433H/2012.

(٥) Al-Laknawī, ʿAbdulḥaī. **Ẓafar al-Amānī bi Sharḥ Mukhtaṣar al-Sayyd al-Sharīf.** Aleppo: Maktab al-Maṭbūʿāt al-Islāmiyyah, Ed. 3. 1416H.

(٦) Al-Qaḥtānī, Musfir bin ʿAlī bin Muḥammad. **Manhaj Istinbāṭ Aḥkām al-Nawazil al- Fiqhiyyah al-Muʿāsirah.** Beirut: Dār Ibn Ḥazm, Ed. 1. 1424H.

(٧) Al-Qāsimī, Muḥammad Shakīb. **Al-Sheikh Al Muftī Muḥammad Shafīʿ Faqīhan lil Nawāzil wa al-Wāqiʿāt.** Deoband: Islamic Fiqh Academy, Ed. 1. 1435H/2014

(٨) Al-Sahāranfūrī, Ahmad ʿAlī. Muqadimah Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. **Ṣaḥīḥ al-Bukhārī**. Karachi: Altaf & Sons for Publication and Distribution, Ed. 1. 1429H/2008.

(٩) Al-Sibāʿī, Mustafa. **Al-Sunnah wa Makānatuhā fī al-Tashrīʿ al-Islāmī**. Beirut: Dār al-Wariq, Ed. 4. 1427H/2007.

(١٠) Al-Tirmidhī, Muhammad bin ʿĪsā bin Surah. **Mawsūʿat al-Ḥadīth al-Sharīf al-Kutub al-Sittah.** Riyadh: Dār Al Salam Publication and Distribution, Ed. 3. 2000.

(١١) Al-Usmani, Mohammad Taqi b. Mohammad Bin Shafīʿ. **Inʿām al-Bārī Durūs Bukhārī Sharīf.** Karachi: Maktabat al-Ḥirāʾ, Ed. NA. NA.

(١٢) Ḥakīm Luqmān. **Muhammad Taqī al-Usmanī al-Qādī al-Faqīh wa al-Dāʿīah al-Raḥālah**. Damascus: Dār al-Qalam Damascus, Ed. 1. 1423H/2002.

(١٣) Ibn ʿĀbidīn, Muhammad Amīn bin ʻUmar. **Majmūʿat Rasāʾil Ibn ʿĀbidīn.** Beirut: ʿĀlam al-Kutub, Ed: NA, NA.

(١٤) Ibn Bayyah, ʿAbdullah bin Maḥfūẓ. **Subul al-Istifādah min al-Nawāzil wa al-ʿAmal al-Fiqhī fī al-Taṭbīqat al- Muʿaṣirah.** Makkah: Islamic Fiqh Academy, 11th Issue, 11th Summit, 1419H, 1998.

(١٥) https://www.ziprecruiter.com/Salaries/Fashion-Model-Salary

(١٦) https://www.scoopwhoop.com/inothernews/countries-with-legal-prostitution/

المحدِّث ابن بَرَّجَان الإشبيلي
ومنهجه المتفرّد في شرح "صحيح مسلم"
مِن خلال جمع ما أمكن من نصوصه

أ د. عبد السميع الأنيس
أستاذ الحديث، كلية الشريعة، جامعة الشارقة
الشارقة (الإمارات العربية المتحدة)
dranis@sharjah.ac.ae

ملخَّص البحث

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل حياة المحدث ابن بَرَّجَان الإشبيلي، ومنهجه المتفرد في شرح "صحيح مسلم" المسمى: "الإرشاد الهادي إلى التوفيق والسداد" من خلال جمع ما أمكن من نصوصه، وهو موضوع من الموضوعات البديعة المبتكرة؛ لأنه يعنى باستخراج معاني الحديث النبوي الشريف من القرآن الكريم، حسب تعبير الإمام أبي جعفر بن الزبير، أو الجمع بين معنى الحديث ومعنى الكتاب، وانتزاع معاني الحديث من القرآن الحكيم حسب تعبير الإمام ابن دقيق العيد. ويكشف عن توافق الحديث النبوي مع القرآن حسب تعبير الإمام السيوطي.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الشرح. النصوص. الصحيح. مسلم. الإشبيلي. ابن برجان.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. وبعد.

فإن أهمية هذا الموضوع تأتي في وقت تتعرَّض فيه السُّنَّةُ النبويةُ المطهَّرةُ لألوانٍ من الطعن والتشكيك في ثبوتها وفي حجيتها؛ لأنه يعدُّ لوناً من ألوان توثيق السُّنَّة النبوية عن طريق الكشف عن ارتباط معانيها بالقرآن الكريم. وما أشَدّ حاجتنا إلى هذا النوع من العلم الذي يردّ أيما ردّ على كل من يطعن في السُّنّة النبوية، ويشكِّك فيها.

كما أنه مهمٌّ جداً في تربية الأمة على استنباط المعاني من كتاب الله تعالى، وربطهم به.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ القليل مِن العلماء مَن تناول هذا الموضوعَ بالدراسة؛ وسبب ذلك أنَّ البحث فيه لا يتأتَّى إلا لمن كان مُتمكِّناً في العلوم الشرعية بأسرها، مُتمكِّناً من كتاب الله تعالى، وكان ريّاناً من دراسة الحديث روايةً ودرايةً، لغةً وفقهاً. وكان من هؤلاء القِلَّة: ابنُ بَرَّجَان الإشبيلي، الذي قَصَد في كتابه المسمَّى "الإرشاد الهادي إلى التوفيق والسداد" إلى استخراج أحاديث "صحيح مسلم" من كتاب الله تعالى فقط، فتارةً يُريك الحديثَ من نصّ آية، وتارةً من فحواها، وتارةً من إشارتها، أومن مجموع آيتَين مُؤتلفتَين أو مُفترقتَين، ومن عِدّة آياتٍ إلى أشباه هذه المآخذ". وقد استطاع بعبقرية فذّة أن يوفي بالمقصد المذكور بما عليه احتوى، وأراك عياناً قوله تعالى في نبيِّه ﷺ: ﴿وما يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[1].

وهدف البحث هو: الكشف عن جهوده في هذا المضمار المهم؛ لأنَّ ما كتبه يعدُّ ثروةً عظيمةً تحتاج إلى جهود المختصين للكشف عنها، ودراستها، والاستفادة منها، ثم متابعتها.

وأما خطة البحث فقد جاءت في مقدمة، ومبحثين، وهما:

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن بَرَّجَان، ومنْزلته العلمية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف به.

المطلب الثاني: منْزلته العلمية.

المبحث الثاني: كتاب "الإرشاد" أهميته، وتحليله، ونماذج منه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتاب "الإرشاد" أهميته، والغاية منه، وتحليله.

المطلب الثاني: نماذج من نصوصه.

[1] انظر صلة الصلة، للإمام أبي جعفر ابن الزبير القسم الرابع (٣٢-٣٤)

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن بَرَّجَان، ومنْزلته العلمية:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف به:

هو الإمام المحدث المفسِّر العارف الشيخ أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن ابن أبي الرجال اللخمي، المغربي، الإفريقي، ثم الأندلسي، الإشبيلي، المعروف بـــ ابن بَرَّجَان، وهو مخفف من أبي الرجال، المتوفى في مراكش سنة (٥٣٦هـــ). وقد سماه عبد السلام كل من ترجم له[1].

وانفرد ابن الأبار بتسميته: عبد الرحمن. كما انفرد بذكر وفاته سنة (٥٥٣٠)، وهو أقدم من ترجم له، ويلاحظ أنَّ عدداً من المؤرخين اعتمدوا قوله فيه[2].

والراجح قول الجمهور؛ لأنَّ أكثر المؤرخين قد اعتمدوا أقواله، لكنهم لم يتابعوه في التسمية، ولا في سنة الوفاة.

ويتأكد ذلك في سنة الوفاة؛ لأنَّ ابن الأبار نفسه قد ذكر في المعجم قصة استدعائه من علي ابن تاشفين إلى مراكش مع الإمام ابن العريف سنة (٥٣٦هـ)[3].

ولم تذكر المصادر سنة ولادته، والأقرب أن يكون في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري؛ لأنَّ شيخه ابن منظور قد توفي سنة (٥٤٦٩)، فيكون قد عاصر عهدين من تاريخ الأندلس، عهد الطوائف (٤٠٠-٤٨٤هـــ) وكانت إشبيلية تحت حكم المعتضد عباد (ت:٤٦١هـ) وابنه المعتمد، المتوفي في أغمات سنة (٤٨٨هـ) وهو آخر ملوك الطوائف. وعهد المرابطين (٤٨٤-

---

[1] انظر على سبيل المثال: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢٣٦/٤) وصلة الصلة، لأبي جعفر ابن الزبير الغرناطي القسم الرابع (٣٢-٣٤) وهو أوسع من ترجم له، ومصدره كتاب شيخه الإمام ابن فرتون أحمد بن يوسف السلمي الفاسي (٦٦٦هـــ): الذيل على صلة ابن بشكوال، نص على ذلك: قاضي مراكش العباس بن إبراهيم السملالي (ت:١٣٧٨هـــ) في كتابه: "الإعلام بمن حلَّ مراكش وأغمات من الأعلام" (٤٧٣/٨). وتاريخ الإسلام، للذهبي (٤١٠/٤٨) وسير أعلام النبلاء، له (٧٢/٢٠) وفوات الوفيات، لابن شاكر (٣٢٣/٢) ومرآة الجنان، لليافعي (٢٠٤/٣) والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي (ص:١٨٥) ولسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (١٧٣/٥) وطبقات المفسرين، للسيوطي (٦٨/١) وطبقات المفسرين، للداوودي (٣٠٦/١) وكشف الظنون، لحاجي خليفة (١/١) وشذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (١٨٥/٦) وهدية العارفين، لإسماعيل البغدادي (٥٧٠/١) والأعلام، للزركلي (٦/٤) ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (٢٢٦/٥)

[2] التكملة لكتاب الصلة (٢١/٣) وتابعه ابن الزبير في صلة الصلة ص٣٣، وأحمد بابا التنبكتي، في نيل الابتهاج (ص: ٢٣٨)

[3] المعجم، ص١٦، عند ترجمة ابن العريف. وصدرها بقوله: يقال. وقد فصَّل قصة استدعائه، ووفاته عدد من المؤرخين، منهم: التادلي في كتاب التشوف ص١٧٠، وهو أقدم مصدر أشار إليها، وابن عبدالملك في ذيل الصلة، ولم أجدها في القسم المطبوع، ولكن احتفظ بنصها ابن حجر في لسان الميزان (١٧٣/٥) وغيرهم.

٥٤٠ه)[١]. ويبدو أنه كان يعيش بعيداً عن أحداث عصره، وقد أشار إلى ذلك، أبو جعفر ابن الزبير عندما قال: "وكان يؤثر اعتزال الناس والبعد عنهم، ويختار الخمول، ويعمر أوقاته بما يرجو فيه التخلص والقبول"[٢].

لكن البيئة العلمية في الأندلس عامة، وفي إشبيلية خاصة كانت مزدهرة في كافة العلوم، ومن الأسماء اللامعة في تلك الحقبة الأئمة الحفاظ: ابن عبد البر (ت: ٤٦٣) صاحب "التمهيد" و"الاستذكار"، وأبو الوليد الباجي (ت:٤٧٤ه)، ومحمد بن شريح الرعيني الإشبيلي (ت:٤٧٦ه)، وأبو علي الغساني الجياني (ت: ٤٩٨ه)، وأبو علي الصدفي (ت:٥١٤ه)، وشريح الرعيني الإشبيلي (ت:٥٣٧ه)، وابن العربي الإشبيلي (ت:٥٤٣ه) صاحب كتاب "المسالك في شرح موطأ مالك" و"عارضة الأحوذي"، والقاضي عياض (ت:٥٤٤ه) صاحب كتاب: "إكمال المعلم بفوائد مسلم"، والإمام المفسر ابن عطية الغرناطي (ت:٥٤٦ه) صاحب كتاب "المحرر الوجيز"، وابن خير الإشبيلي (ت:٥٧٢ه)، وابن بشكوال القرطبي(ت: ٥٧٨ه)، وغيرهم.

المطلب الثاني: منْزلته العلمية:

يُعرَف العالم من خلال أربعة أمور: شيوخه، وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، وسوف أفصِّل القول في هذه الأمور لتتضح مترلته في العلم والعمل:

أولاً: شيوخه:

لم تذكر المصادر سوى شيخ واحد لابن بَرَّجَان، ومن ينظر تبحره في العلوم لا يشك في أنَّه تلقى العلم عن عدد من الشيوخ، ولكن لم تذكر في ترجمته، وهو محل استغراب. ودليل ذلك أن تلميذه الحافظ عبد الحق الإشبيلي قد قرأ عليه "صحيح مسلم" كما في سيأتي في ترجمته، و لم تذكر المصادر عمن أخذه.

وهذا الشيخ هو: الإمام، المحدث المتقن، أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن منظور القيسي الإشبيلي[٣]. "كان من أفاضل الناس، حسن الضبط، جيد التقييد للحديث، كريم النفس خيارا. رحل إلى المشرق ولقي بمكة: أبا ذر عبد بن أحمد وصحبه، وجاور معه مدةً، وكتب عنه "الجامع الصحيح" للبخاري، وغير ما شيء، توفي بإشبيلية سنة (٤٦٩ه)"[٤].

---

[١] انظر المقدمة التي كتبها محقق تفسيره (١٢/١)

[٢] صلة الصلة، القسم الرابع (٣٢-٣٤)

[٣] سير أعلام النبلاء (٣٨٩/١٨)

[٤] الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال (ص: ٥١٨)

وابن منظور يروي عن أبي ذر الهروي، وهو قد سمعه على الحموي بهراة سنة (٥٣٧٣)، وسمعه على المستملي ببلخ سنة (٥٣٧٤)، وسمعه على الكشميهني بكشميهن سنة (٥٣٨٧)، وهؤلاء الثلاثة قد تلقوه من الفربري، وهو عن الإمام البخاري.

ورواية ابن منظور للصحيح من أشهر الطرق التي اعتمدها الرواة في الأندلس[١].

ثانياً: تلاميذه:

من خلال البحث في كتب التراجم استطعت إحصاء سبعة من أهم الآخذين عنه، وهم:

١) الإمام، الحافظ، البارع، المجود، العلامة، أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، الأندلسي، المولود في إشبيلية سنة (٥١٤هـ) فيما قيده أبو جعفر بن الزبير، وعند ابن الأبار سنة (٥١٠هـ) وتوفي في بجاية سنة (٥٥٨١). حدث عن: أبي الحسن شريح بن محمد، وأبي الحكم بن بَرَّجَان. سكن مدينة بجاية.. فنشر بها علمه، وصنف التصانيف، واشتهر اسمه، وسارت بـــ (أحكامه الصغرى)، و(الوسطى) الركبان. وله (أحكام كبرى)، وله كتاب (العاقبة) في الوعظ والزهد[٢].

٢) الفقيه، المعمر، المسند، محمد بن عبد الله أبو عبد الله بن خليل القيسي، اللبلي، المالكي (ت: ٥٥٧٠) قال الأبار: كان من أهل الدراية والرواية، نزل فاس، ثم مراكش، سمع من أبي علي الغساني (صحيح مسلم). وأبي بكر بن العربي، وأبي الحكم بن بَرَّجَان، وقد روى عنه تواليفه"٣. وقال ابن الزبير: "وهو آخر من روى عنه في علمي"[٤].

٣) العلامة، الحافظ، أبو القاسم محمد بن عبد الله الأندلسي، الشلبي، المعروف بالقنطري. المتوفى بمراكش، سنة (٥٥٦١) سمع: أبا بكر بن غالب، وأبا الحسين بن صاعد، وبإشبيلية أبا الحكم بن بَرَّجَان، والقاضي ابن العربي، وعدة[٥]. وقد استدرك على أبي القاسم ابن بشكوال في (صلته) كثيرا..". قال ابن الأبار في ترجمة ابن بَرَّجَان: وَله تواليف مفيدة،

---

[١] انظر فهرست ابن خير: (ص: ١٣١)

٢ انظر التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٣/ ١٢١) وسير أعلام النبلاء (٢١/ ١٩٨)

٣ انظر التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٤٣/٢) وسير أعلام النبلاء (٥١٧/٢٠)

٤ صلة الصلة، القسم الرابع (٣٢-٣٤)

[٥] انظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (٤/ ٢٦٣) وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٥٥)

مِنْهَا كتاب فِي تَفْسِير الْقُرْآن لم يكمله، وَكتاب شرح أَسمَاء الله الْحسنى حدث عَنهُ أَبُو الْقَاسِم الْقَنْطَرِي بتأليفيه الْمَذْكُورين[1].

٤) صالح بن علي بن صالح الهمداني، مالقي، أبو الحسن، وهو والد الأديب أبي عمرو ابن سالم. روى عن أبي بكر ابن العربي، وأبي الحسن شريح، وأجاز له من أهل الأندلس: ابن بَرَّجَان.."[2].

٥) الإمام القدوة، العارف علي بن خلف بن غالب الأنصاري، شلبيٌّ استوطن قرطبة ثم قصر كتامة، صحب أبا الحسين عبد الملك بن الطلاء، وأبا الحكم ابن بَرَّجَان، وأبا القاسم بن بشكوال، وسمع منهم كثيراً وأجازوا له لفظاً؛ وكان من المحدثين، قيد في الحديث روايات كثيرة، توفي سنة (٥٦٨هـ)[3].

٦) عبد الله بن محمد بن عيسى الأنصاري يعرف بابن المالقي أصله منها، وسكن مراكش، أخذ في صغره عن أبي الحكم ابن بَرَّجَان، واختلف إليه بقريته من نظر طِلْياطة من شرف إشبيلية، ولازمه، وكان فقيهاً، نظاراً، خطيباً مفوهاً، ذا حظ من الأدب وافر، توفي في مراكش سنة (٥٧٤هـ)[4].

٧) العابد الفاضل أبو محمد عبد الغفور بن إسماعيل بن خلف السكوني اللبلي"[5].

ثالثاً: ثناء العلماء عليه:

قال عنه الشيخ الفقيه المحدث الحافظ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن حِرْزهم الفاسي (ت:٥٥٩هـ)[6]: "الشيخ الفقيه الصالح الزاهد أبي الحكم ابن بَرَّجَان.."[7].

وقال الإمام الحافظ عبد الحق الإشبيلي: "حدثني الفقيه أبو الحكم ابن بَرَّجَان – وكان من أهل العلم والعمل– رحمه الله"، وقد نقل عنه قصة تتعلق بعذاب القبر، ثم قال: "ذكر هذه الحكاية لما قرأ القاريء هذا الحديث في عذاب القبر، ونحن إذ ذاك نسمع عليه كتاب مسلم بن الحجاج"[8].

وتوثيقه من الإمام الحافظ عبد الحق له أهمية كبيرة لأمور، منها:

---

[1] التكملة لكتاب الصلة (٢١/٣)

[2] الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (٢/ ١٢٦)

[3] انظر التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٢١٤/٣) والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (٢٠٨/١) وتاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٣٩/ ٢٢٩)

[4] التكملة لكتاب الصلة (٢٧٢/٢)

[5] صلة الصلة، القسم الرابع (٣٢-٣٤)

[6] انظر ترجمته في شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ٢٣٤)

[7] انظر كتاب التشوف للتادلي (ت:٦١٧) ص١٧٠.

[8] العاقبة في ذكر الموت ص:٢٤٧، ١٩٨٦. ونقله عنه القرطبي في التذكرة (ص: ٤٠٨)

١) أنه تلميذه، وقد سمع من شيخه ابن بَرَّجَان صحيح الإمام مسلم في وقت متأخر من حياته؛ لأنه ولد سنة (٥١٤هـ) وشيخه توفي سنة (٥٣٦هـ).
٢) ولأنه يعدُّ من علماء الجرح والتعديل، فقد عدَّه الذهبي ممن يُعتمَد قولهم في الجرح والتعديل، ونقل أقواله في الرجال في "ميزان الاعتدال"، وتبعه في ذلك الحافظ السَّخاوي، ونقل أقواله ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، وغيرهم[١]. وقد غفل عن ذلك كل من ترجم له.

وقال الإمام ابن الأبار: "وكان من أهل المعرفة بالقراءات، والحديث، والتحقق بعلم الكلام، والتصوف مع الزهد والاجتهاد في العبادة"[٢]. وذكره في ترجمة أبي العباس ابن العريف ووصفهم بقوله: "وكانوا نمطاً واحداً في الانتحال والاتصاف بصلاحية الحال، ولأبي الحكم الشفوف عليهم، حتى قيل فيه: غزالي الأندلس"[٣].

وقال ابن خلكان: "كان عبدا صالحا، وله تفسير القرآن العظيم، وأكثر كلامه فيه على طريق أرباب الأحوال والمقامات.."[٤].

وقال الإمام أبو جعفر ابن الزبير الغرناطي: "كان – رحمه الله – من أجلِّ رجال المغرب؛ إماماً في علم الكلام، ولغات العرب والأدب، عارفاً بالتأويل والتفسير، نحوياً بارعاً، نقاداً ماهراً، إماماً في كل ما ذكر، لا يماثل بقرين؛ مشاركاً في علم الحساب والهندسة، وغير ذلك؛ قد أخذ من كل علم بأوفر حظ...ثم أضاف قائلاً: "..عارفاً بمذاهب الناس، متقيداً –في نظره– بظواهر الكتاب والسنة، بريئاً من مردي تعمق الباطنية، بعيداً عن قحية الظاهرية، شديد التمسك بالكتاب والسنة، جارياً في تأويل ذلك على طريق السلف وعلماء المسلمين وما عليه السواد الأعظم، ثم مبدياً من وجوه التأويل، وفهم آيات التنزيل ما يجري مع المعروف ولا ينافر المألوف؛ من غير تعارض ولا مخالفة، بل مما يشهد المنصف العارف أنه من فضل الله الذي يؤتيه من يشاء. وذكره الشيخ في الذيل غير معرِّف بحاله، وقد ألمعت منه بما هو كاف – والحمد لله –"[٥].

---

[١] انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص: ٢١٩) و"المتكلمون في الرجال" للسخاوي (ص:١٢٢) وتهذيب التهذيب لابن حجر،(١/ ٣٦٥)
[٢] التكملة لكتاب الصلة، (٢١/٣)
[٣] معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، ص(١٩-٢٠)
[٤] وفيات الأعيان (٢٣٧/٤،٢٣٦)
[٥] صلة الصلة، القسم الرابع (٣٢-٣٤)

وقال الذهبي في ترجمته: " الشيخ، الإمام، العارف، القدوة.."[١].

رابعاً: مؤلفاته:

ذُكر للإمام ابن بَرَّجَان ثلاثة مصنفات، وهي:

١) التفسير: وقد طبع مؤخرا بعنوان: "تنبيه الأفهام إلى تدبر الكتاب الحكيم وتعرف الآيات والنبأ العظيم"[٢]. ومما ينبغي الإشارة إليه هنا: أنَّ صاحب "كشف الظنون" ذكر تفسيره هذا بعنوان: "الإرشاد"، وهذا غير دقيق؛ لأن كتابه "الإرشاد" كتاب آخر، وسيأتي الحديث عنه[٣].

٢) شرح أسماء الله الحسنى: وقد طبع في مدريد.

وقد تحدث الإمام أبو جعفر ابن الزبير عن هذين الكتابين فقال: "ألَّف – رحمه الله – كتابه في التفسير، وجرى فيه على طريقة لم يسبق إليها؛ واستقرأ من آيات عجائب وكوائن من الغيوب، إلا أنه أغمض في التعبير عن ذلك، فلا يصل إلى مقصوده إلا من فهم كلامه، وألِف إشارته وإلهامه؛ وألَّف كتابه الشهير في تفسير الأسماء الحسنى، فجرى على ذلك المنهاج"[٤].

٣) كتاب "الإرشاد الهادي إلى التوفيق والسداد"، وهذا الكتاب هو موضوع بحثي، ولهذا سأفرد مبحثاً للكلام عنه.

المبحث الثاني: كتاب "الإرشاد" أهميته، وتحليله، ونماذج منه:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتاب "الإرشاد" أهميته، والغاية منه، وتحليله:

أولاً: كتاب "الإرشاد" وأهميته:

أشار إلى كتاب "الإرشاد" عدد من الأئمة، منوِّهين به، ومصرِّحين بنسبته إلى ابن بَرَّجَان، منهم:

---

[١] سير أعلام النبلاء (٢٠/٧٢) وأعاد ترجمته في تاريخ الإسلام (١١/٦٥٦)

[٢] صدر عن دار النور المبين في الأردن سنة ٢٠١٦.

[٣] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/١) وقد ذكر أن وفاته سنة (٦٢٧) وهو تاريخ وفاة حفيده. وتابعه صاحب كتاب هدية العارفين (١/٥٧٠)

[٤] صلة الصلة، القسم الرابع (٣٢-٣٤)

الإمام المفسر القرطبي (ت:٦٧١هـ) في كتابه "التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة"، وقد ذكره في سبعة مواطن، منها قوله: "قاله ابن بَرَّجَان في كتاب "الإرشاد الهادي إلى التوفيق والسداد"[١].

ومنهم: الإمام أبو جعفر ابن الزبير (ت: ٧٠٨هـ)، وهو أول من أشار إليه، ونوَّه به، فقال: "وألَّف كتاب الإرشاد قصد به إلى استخراج أحاديث صحيح مسلم بن الحجاج من كتاب الله تعالى، فتارةً يُريك الحديثَ من نصّ آيةٍ، وتارةً مِن فحواها، وتارةً من إشارتها، أو من مجموع آيتَين مُؤتلفتَين أو مُفترقتَين، ومن عِدَّة آياتٍ إلى أشباه هذه المآخذ، حتى وفى كتابَه بالمقصد المذكور بما عليه احتوى، وأراك عياناً قوله تعالى في نبيِّه ﷺ: "وما يَنطِقُ عن الْهَوَى"[٢].

ومنهم: الإمام الزركشي (ت:٧٩٤هـ)، الذي قال: "اعلم أن القرآن والحديث أبداً متعاضدان على استيفاء الحقّ وإخراجه من مدارج الحكمة حتى إنَّ كل واحد منهما يخصِّص عمومَ الآخر، ويبيِّن إجماله، ثم منه ما هو ظاهرٌ، ومعه ما يَغمُض. وقد اعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف: الإمام أبو الحكم ابن بَرَّجَان في كتابه المسمَّى بالإرشاد.."[٣].

وأشار إليه الإمام السيوطي (ت:٩١١هـ) في عدد من كتبه[٤].

وكانت له آمال كبيرة في خدمة القرآن والسنة، على ضوء ما سار عليه ابن بَرَّجَان، منها ما أعلن عنه في كتابه "قطف الأزهار في كشف الأسرار"، فقال: "وأرجو – إن شاء الله تعالى – إن تَمَّ هذا الكتاب – وكان في الأجل فسحة – أن أضع كتاباً في توافق السنة والقرآن، أذكر فيه كل حديث في القرآن معناه، أو إشارةً إليه، تحقيقاً لقول الشافعي رضي الله عنه: كلُّ ما حكم به النبي ﷺ فهو ممّا فهمه من القرآن. حقق الله تعالى ذلك بمنّه وكرمه"[٥].

---

[١] التذكرة للقرطبي (ص: ٣٩٦) وفي (ص: ٥٩٢) وفي (ص: ٦٠١) وفي (ص: ٦٤٠) وفي (ص: ١١٦٢) وفي (ص: ١٢٧٩) وفي (ص: ١٢٩٩)

[٢] صلة الصلة، القسم الرابع (٣٢-٣٤)

[٣] البرهان في علوم القرآن (١٢٩/٢). وذكره في "البحر المحيط في أصول الفقه"(٩/٦)

[٤]انظر الإكليل(١٣/١) ومعترك الأقران في إعجاز القرآن (14/1) ومفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص: 27) والحاوي للفتاوى (193 /2)

[٥] (٩٨/١-٩٩).

ووصفه الحافظ عبد الحي الكتاني (ت:١٣٨٢هـ) بقوله: "هذا الكتابُ مِن أنفس ما أَلَّفه المسلمون وأغربه، ولو ظفرت به لسموت"[١]، وإليه يرجع الفضل في الإشارة إلى هذا الكتاب، والإشادةِ به في هذا العصر.

وقد تنبَّه الإمامُ الزركشي لأهمية موضوع الكتاب، فجعله علماً من علوم القرآن في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، وعَنْوَنَ له بقوله: "النوع الأربعون: في بيان مُعاضَدة السنة للقرآن"، ثم نقل من هذا الكتاب نصوصاً كثيرةً، نفعتنا في بيان مضمون الكتاب، لاسيما بعد فقده.

وهو علمٌ له تعلُّقٌ كبيرٌ بالحديث النبوي الشريف، وكان حقُّه أن يُصَنَّف في علومه، وما أدري لماذا أحجم عنه علماء الحديث فلم يذكروه ضِمن علومه! ربما رأوا أنَّ له تعلُّقاً أكثر بشرح الحديث الشريف. والواقع أنه مرتبطٌ بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولا يقدر على الغوص فيه إلاَّ مَن كان عالماً ربانياً رياناً من علوم القرآن والحديث. ولذا أقترح أن يضمّ إلى علوم الحديث، ويصطلح على تسميته: بتوافق الحديث النبوي مع القرآن الكريم.

ثانياً: الغاية منه:

وأما الغاية من بحث مثل هذا الموضوع فقد أبان الإمام ابن بَرَّجَان عنه بقوله: "وبالجملة فالقرآن كله لم ينْزله تعالى إلا ليفهمه ويعلم ويفهم، ولذلك خاطب به أولي الألباب الذين يعقلون، والذين يعلمون، والذين يفقهون، والذين يتفكرون، لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ، وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ. وكذلك ما خلق الله الدنيا إلا مثالاً للآخرة، فمن فقه عن ربه عزَّ وجلَّ مراده منها فقد أراح نفسه، وَأَجَمَّ فكره من هذه الجملة. وفي هذا النوع من الفقه أفنى أولو الألباب أعمارهم، وفي تعريفه أتعبوا قلوبهم وواصلوا أفكارهم. رزقنا الله من فضله العظيم نوراً نمشي به في الظلمات، وفرقاناً نفرِّق به بين المتشابهات"[٢].

ثالثاً: تحليل الكتاب:

بنى ابن بَرَّجَان كتابه المسمَّى بـ"الإرشاد" على "الجمع بين معنى الحديث ومعنى الكتاب، وانتزاع معاني الحديث من القرآن الحكيم حسب تعبير الإمام ابن دقيق العيد في كتابه "شرح الإلمام"[٣]. وهو موضوعٌ من الموضوعات البديعة المبتكرة؛ لأنه يستخرج معاني الحديث النبوي الشريف من القرآن الكريم، ويكشف عن التوافق بينهما.

---

[١] التراتيب الإدارية (٢/٢٠١)

[٢] البرهان في علوم القرآن (٢/١٤٥) وقوله (أجمَّ) بمعنى أراح، انظر لسان العرب، مادة (جمم).

[٣] (٣/٢٩٤)

وهذا الموضوعُ كان معلوماً عند السَّلَف، وقد جاء عن عدد من الصَّحابة والتابعين العناية به، ومن هؤلاء: الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، القائل: "إذا حدّثْتُكم بحديثٍ أنبأْتُكم بتصديق ذلك من كتاب الله"[١].

والتابعي سعيد بن جُبَير، وقد قال: "ما بلغني حديثٌ عن رسول الله ﷺ على وجهه إلاَّ وجدتُ مصداقه في كتاب الله عزَّ وجلَّ.."[٢].

والإمام محمد بن كعب القُرَظي القائل: "كنتُ إذا سمعتُ حديثاً عن رجل من أصحاب النبي ﷺ التمستُه في القرآن.."[٣]. والإمام الشافعي في "الرسالة" كما سيأتي بيانه.

والإمام البخاري، القائل: "لستُ أروي حديثاً من حديث الصحابة أو التابعين إلاَّ ولي في ذلك أصلٌ: أحفظ حفظاً عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ"[٤].

وقد صرَّح الإمام ابن بَرَّجَان عن عمله عندما قال: "كل حديث ففي القرآن الإشارة إليه تعريضاً أو تصريحاً، وما قال من شيء فهو في القرآن أو فيه أصله قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعَمِه عنه من عمه"[٥]. وغيرهم كثير.

ثم دلَّل على عمله المذكور من الحديث النبوي فقال: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الرَّجْمِ: "لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بكِتَاب الله"[٦]، وَلَيْسَ فِي نَصِّ كِتَابِ اللَّهِ الرَّجْمُ، وَقَدْ أَقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنَّ الرَّجْمَ فِيهِ تَعْرِيضٌ مُجْمَلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا العذاب﴾.

وَأَمَّا تَعْيِينُ الرَّجْمِ مِنْ عُمُومِ ذِكْرِ الْعَذَابِ، وَتَفْسِيرِ هَذَا الْمُجْمَلِ فَهُوَ مُبَيَّنٌ بِحُكْمِ الرَّسُولِ وبأمره بِهِ، وَمَوْجُودٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: {﴿وَمَا آتَاكُمُ الرسول فخذوه وما نهاكم عنه﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، وَهَكَذَا حُكْمُ جَمِيعِ قَضَائِهِ وَحُكْمُهُ عَلَى طُرُقِهِ الَّتِي أَتَتْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا

---

[١] تفسير ابن أبي حاتم (٢٤٣٩/٧)

[٢] تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٥)

[٣] مسند عبد الله بن المبارك (ص: ٢١)

[٤] تاريخ بغداد للخطيب (٣٤٥/٢)

[٥] انظر البرهان في علوم القرآن (١٢٩/٢)

[٦] أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ (6633) ومسلم في كتاب الحدود، باب من اعترف (1698-1697)

يُدْرِكُ الطَّالِبُ مِنْ ذَلِكَ بِقَدْرِ اجْتِهَادِهِ وَبَذْلِ وُسْعِهِ، وَيَبْلُغُ مِنْهُ الرَّاغِبُ فِيهِ حَيْثُ بَلَّغَهُ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّهُ وَاهِبُ النِّعَمِ وَمُقَدِّرُ الْقِسَمِ"[١].

ثم أتى بأمثلة واضحة كل الوضوح تؤيد فكرته التي بنى عليها كتابه، فقال: "وهَذَا الْبَيَانُ مِنَ الْعِلْمِ جَلِيلٌ، وَحَظُّهُ مِنَ الْيَقِينِ جَزِيلٌ، وَقَدْ نَبَّهَنَا ﷺ عَلَى هَذَا الْمَطْلَبِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ خِطَابِهِ:

١) مِنْهَا حِينَ ذَكَرَ مَا أَعَدَّ اللَّهُ تَعَالَى لِأَوْلِيَائِهِ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ: "فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ بَلْهَ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ"، ثُمَّ قَالَ: "اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[٢].

٢) وَمِنْهَا، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ!: أَلَا نَتَّكِلُ وَنَدَعُ الْعَمَلَ؟ فَقَالَ: "اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ"، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى. وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى. وَأَمَّا مَنْ بخل واستغنى. وكذب بالحسنى. فسنيسره للعسرى﴾[٣].

٣) وَوَصَفَ الْجَنَّةَ فَقَالَ: "فِيهَا شَجَرَةٌ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ وَلَا يَقْطَعُهَا"، ثُمَّ قال: "اقرءوا إن شئتم: ﴿وظِلّ ممدود﴾[٤]. فَأَعْلَمَهُمْ مَوَاضِعَ حَدِيثِهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَنَبَّهَهُمْ عَلَى مِصْدَاقِ خِطَابِهِ مِنَ الْكِتَابِ لِيَسْتَخْرِجَ عُلَمَاءُ أُمَّتِهِ مَعَانِيَ حَدِيثِهِ طَلَبًا لِلْيَقِينِ، وَلِتَسْتَبِينَ لَهُمُ السَّبِيلُ حِرْصًا مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنْ يُزِيلَ عَنْهُمُ الِارْتِيَابَ، وَأَنْ يَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ[٥].

وكلام ابن بَرَّجَان – رحمه الله – يعدُّ بياناً شافياً، وتعريفاً مهماً لما قام به.

وكان الإمام الزركشي قد ذكره في كتابه "البحر المحيط في أصول الفقه"، وقدَّم بين يدي هذا المبحث كلاماً للإمام الشافعي – رضي الله عنه – في تقسيم السنة إلى ثلاثة أقسام، من كتاب "الرسالة". وهو مهمٌّ في تأصيل عمل الإمام ابن بَرَّجَان أيضاً.

---

[١] البرهان (٢/١٢٩)

[٢] أخرجه البخاري، كتاب التفسير، سورة السجدة، باب "فلا تعلم نفس ما أخفي لهم" (4780)، ومسلم كتاب الجنة، (2824). وقوله: "بَلْهَ ما اطلعتم عليه" قال ابن حجر في فتح الباري (517/8): "وأصح التوجيهات...، أنها بمعنى غير، وذلك بيِّن لمن تأمله".

[٣] أخرجه البخاري، كتاب التفسير، سورة (والليل إذا يغشى) باب (فسنيسره للعسرى) (4949)، ومسلم كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (2647)

[٤] أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (3252)، ومسلم، كتاب الجنة، باب إن في الجنة شجرة...، (2826)

[٥] البرهان (٢/١٣٠)

قال رحمه الله تعالى: "مسألة السنن عند الشافعي ثلاثة أقسام:

قال الشافعي في الرسالة: لا أعلم خلافاً بين أهل العلم أن سنن رسول الله ﷺ إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما أنزل الله فيه نصّ كتاب، فبين رسول الله ﷺ مثل نصّ الكتاب.

والثاني: ما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبيَّن عن الله ما أراد، وهذان الوجهان لم يختلفوا فيهما.

والثالث: ما سنَّ الرسول ﷺ، وليس فيه نصّ كتاب، واختلفوا فيه، فمنهم من قال: جعل الله [له بما] فرض من طاعته، وسبق في علمه من توفيقه لرضاه، أن يسنّ فيما ليس فيه نص ّكتاب. ومنهم من قال: لم يسنّ سنة قط إلا ولها أصلٌ في الكتاب.

ومنهم من قال: بل جاءته رسالة الله فأُثْبِتَ سنته بفرض الله. ومنهم من قال: ألقي في روعه كما سنّ". وبالقول الثاني جزم أبو الحكم بن بَرَّجَان، وبنى عليه كتابه المسمى بالإرشاد، وبيَّن كثيراً من ذلك مفصَّلاً.."[1].

وكان الإمام أبو جعفر ابن الزبير قد صرَّح بأنَّ ابن بَرَّجَان قد وفى كتابه بالمقصد المذكور بما عليه احتوى، وأراك عياناً قوله تعالى في نبيِّه ﷺ: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾[2].

موقف الإمام الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) ومناقشته فيما ذهب إليه:

ورغم كل ما تقدم فإنَّ الشاطبي ناقش ابن برجان فيما ذهب إليه، وذلك عندما قال بعد أن نقل أمثلة على ذلك: "وهذا النمط في السنة كثير. ولكن القرآن لا يفي بهذا المقصود على [شرط] النص والإشارة العربية التي تستعملها العرب أو نحوها، وأول شاهد في هذا: الصلاة، والحج، والزكاة، والحيض، والنفاس، واللقطة، والقراض، والمساقاة، والديات، والقسامات، وأشباه ذلك من أمور لا تحصى؛ فالملتزم لهذا لا يفي بما ادعاه إلا أن يتكلف في ذلك مآخذ لا يقبلها كلام العرب، ولا يوافق على مثلها السلف الصالح، ولا العلماء الراسخون في العلم. ولقد رام بعضُ الناس فتح هذا الباب الذي شرع في التنبيه عليه؛ فلم يوف به إلا على التكلف المذكور، والرجوع إلى المآخذ الأُول في مواضع كثيرة لم يتأت له فيها نص ولا إشارة إلى خصوصات ما ورد في السنة؛ فكان ذلك نازلًا بقصده الذي قصد.

---

[1] (165/4) وانظر البرهان في علوم القرآن (١٢٩/٢)

[2] صلة الصلة، القسم الرابع (٣٢-٣٤)

وهذا الرجل المشار إليه لم ينصب نفسه في هذا المقام إلا لاستخراج معاني الأحاديث التي خرَّج مسلم بن الحجاج في كتابه "المسند الصحيح"، دون ما سواها مما نقله الأئمة سواه.."[1].

وقد تصدى الشيخ عبد الغني عبد الخالق لمناقشة الشاطبي فيما ذهب إليه فقال: "ولعلك بعد اطلاعك على كلام المصنف في هذه المسألة ندرك أنه -رحمه الله- يخالف فيها مخالفة لفظية: حيث يذهب إلى أن جميع ما في السنة مبيَّنة بمعنى من المعاني التي علمتها من مأخذ، ولا يقول: إنها مبيَّنة، بمعنى أن القرآن قد نص على كل حكم جاءت به السنة ولو على سبيل الإجمال، وأنه ليس للسنة وظيفة إلا إيضاح أحكامه المجملة وشرحها، وعلى ذلك؛ فهو لا ينكر وجود سنة مستقلة بالمعنى الذي أردناه، وهو أن ترد بما لم ينص عليه الكتاب، وإنما نفى الاستقلال بمعنى يتنافى مع ما أراد من معاني البيان... غير الذي نأخذه على المصنف أنه لم يبيِّن مقصده من أول الأمر، بل عبَّر عن مذهبه بعبارات موهمة للخلاف الحقيقي، وأقام الأدلة، وطعن في أدلة أخرى بدون موجب لذلك كله..[2].

لكن الشاطبي رغم الانتقاد الذي وجهه عاد ليقول عن كتاب الإرشاد: "وهو من غرائب المعاني المصنفة في علوم القرآن والحديث.."[3].

المطلب الثاني: نماذج من نصوصه:

مما يؤسف له أنَّ هذا الكتاب المهمّ مفقودٌ، فلم أعثر على نسخةٍ منه، رغم تتبُّعي له، وبحثي عنه، وسؤالي العارفين بأهميته، ولكن يسَّر الله تعالى لي فاكتشفت نصوصاً منه، وقد احتفظ الإمام الزركشي في كتابه "البرهان في علوم القرآن" بخمسين نَصّاً منه، وهي تكفي للتدليل على أهميته، وتكشف عن معالمه، وتبيِّن منهج مؤلِّفه.

وسوف أذكرها بعد القيام بتخريجها؛ لأهميتها في إلقاء الضوء على موضوع الكتاب، ونفاسته. وهي من حيث العموم تبدو منسجمة مع منهجه الذي أبان عنه بقوله: "كل حديث ففي القرآن الإشارة إليه تعريضاً أو تصريحاً، وما قال من شيء فهو في القرآن أو فيه أصله قرب أو بعد،

---

[1] (٤٠٢/٤)

[2] انظر كتاب "حجية السنة" (ص: ٥٣٦) بتصرف.

[3] (٤٠٢/٤) والغريب أنَّ الإمام الشاطبي لم يصرح باسم ابن برجان، وإنما أشار إليه إشارة، ولكن الأمثلة التي ذكرها، وسياق كلامه يدل على أنَّ المقصود هو: ابن برجان، وقد صرَّح الأستاذ محمد عوامة في رسالته "حجية أفعال رسول الله" ص٧٠ بذلك.

فهمه من فهمه، وعَمِه عنه من عمه"[١]. وأما دراستها، وتحليلها فهو موضوع آخر يحتاج إلى إفراده بالبحث، وقد بدأ بحديث:

١) "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"[٢] وَقَالَ: مَوْضِعُهُ نَصًّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا ما نشاء لمن نريد﴾ إلى قوله: ﴿فأولئك كان سعيهم مشكورا﴾، ونظيرها في هود والشورى، وَمَوْضِعُ التَّصْرِيحِ بِهِ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بمَا كسبت قلوبكم﴾ و﴿ما عقدتم الأيمان﴾. وَأَمَّا التَّعْرِيضُ فَكَثِيرٌ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾، قَدْ عَلِمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُمْ كَانُوا يُرِيدُونَ الِاعْتِزَازَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَجْبُولٌ عَلَى طَلَبِ الْعِزَّةِ فَمُخْطِئٌ أَوْ مُصِيبٌ، فَمَعْنَى الْآيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: بَلِّغْ هَؤُلَاءِ الْمُتَّخِذِينَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنِ ابْتِغَاءِ الْعِزَّةِ بِهِمْ أَنَّهُمْ قد أخطأوا مَوَاضِعَهَا، وَطَلَبُوهَا فِي غَيْرِ مَطْلَبِهَا، فَإِنْ كَانُوا يُصَدِّقُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي طَلَبِهَا فَلْيُوَالُوا اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ وَلْيُوَالُوا مَنْ وَالَاهُ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وللمؤمنين﴾، فَكَانَ ظَاهِرُ آيَةِ النِّسَاءِ تَعْرِيضًا لِظَاهِرِ آيَةِ المنافقين. وظاهر آية الْمُنَافِقِينَ تَعْرِيضًا بِنَصِّ الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ.

٢) وَمِنْ ذَلِكَ: حَدِيثُ جِبْرِيلَ فِي الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ[٣]:
بَيَّنَ فِيهِ أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْحَقِّ وَالْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ هِيَ الْإِسْلَامُ، وَأَنَّ عَقْدَ الْقَلْبِ عَلَى التَّصْدِيقِ بِالْحَقِّ هُوَ الإيمان. وهو نَصُّ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَسْنَدِهِ. الْإِسْلَامُ ظَاهِرٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ. مَوْضِعُهُ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السماوات والأرض طوعا وكرها﴾ وقوله: ﴿أولئك كتب في قلوبهم الأيمان﴾ ونظائرها ﴿وأيدهم بروح منه﴾، قال: "بنيت هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ عَلَى الصِّفَاتِ الْعُلْيَا صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، ظُهُورُهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى: اسْمِ السَّلَامِ وَاسْمِ الْمُؤْمِنِ".

٣) وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ: "أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ"[٤] فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا على المحسنين من سبيل﴾.

---

[١] انظر البرهان في علوم القرآن (١٢٩/٢)

[٢] أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ(1)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية"، (1907) (155)

[٣] أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ...، (50) ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام...، (5)

[٤] جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (١١).

٤) وَقَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ"[١]. فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن﴾ وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ دَخَلُوا النَّارَ مِنْ أَجْلِ اسْتِكْبَارِهِمْ وَإِبَائِهِمْ مِنْ قَوْلِ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" مَفْهُومُ هَذَا: أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوهَا مُخْلِصِينَ بها حُرِّمُوا عَلَى النَّارِ.

٥) وَقَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ"[٢]، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إبراهيم المكرمين﴾ وقوله: ﴿والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل﴾، وَهَذِهِ الْأَرْبَعُ كَلِمَاتٍ جَمَعْنَ حُسْنَ الصُّحْبَةِ لِلْخَلْقِ؛ لأن من كف سره وَأَذَاهُ، وَقَالَ خَيْرًا أَوْ صَمَتَ عَنِ الشَّرِّ، وَأَفْضَلَ عَلَى جَارِهِ، وَأَكْرَمَ ضَيْفَهُ فَقَدْ نَجَا مِنَ النَّارِ وَدَخَلَ الْجَنَّةَ إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا وَسَبَقَتْ لَهُ الْحُسْنَى؛ فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ مَسْتُورَةٌ وَالْأُمُورَ بِخَوَاتِيمِهَا. وَلِهَذَا قِيلَ: لَا يُغْرَنَّكُمْ صَفَاءُ الْأَوْقَاتِ فَإِنَّ تَحْتَهَا غَوَامِضَ الْآفَاتِ.

٦) وَقَوْلُهُ: "رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ"[٣]:

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ. فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رأى كوكباً﴾ الآية، فَأَخْبَرَ أَنَّ النَّاظِرَ فِي مَلَكُوتِ اللَّهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضُرُوبِ الِامْتِحَانِ، وَأَنَّ الْهِدَايَةَ يَمْنَحُهَا اللَّهُ لِلنَّاظِرِ بَعْدَ التَّبَرِّي مِنْهَا وَالْمَعْصُومُ من عصمه الله، قال تعالى: ﴿وقال إني ذاهب إلى ربي سيهدين﴾ وَقَالَ: ﴿فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ الله وهبنا له إسحاق ويعقوب﴾، وَطُلُوعُ الْكَوَاكِبِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَمِنْ هُنَاكَ إِقْبَالُهَا وَذَلِكَ أَشْرَفُ لَهَا، وَأَكْبَرُ لِشَأْنِهَا عِنْدَ الْمَفْتُونِينَ. وَغُرُوبُهَا إِدْبَارُهَا.

وَطُلُوعُهَا بَيْنَ قَرْنَي الشَّيْطَانِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لِيُزَيِّنَهَا لَهُمْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَدْتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لهم الشيطان أعمالهم﴾، وَلِمَا كَانَ فِي مَطْلَعِ النَّيِّرَاتِ مِنَ الْعِبَرِ بِطُلُوعِهَا مِنْ هُنَاكَ، وَظُهُورِهَا عَظُمَتِ الْمِحْنَةُ بِهِنَّ، وَلِمَا فِي الْغُرُوبِ مِنْ عَدَمِ تِلْكَ الْعِلَّةِ التِي

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (٥٣) بلفظ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ».

[٢] أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، (6018) ومسلم، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام...، (٤٧) (٧٤)

[٣] أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم...، (3301) ومسلم، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان...، (52) (85)

تتبين هناك قرن بِتَزْيِينِ الْعَدُوِّ لَهَا وَإِلَيْهِ أَشَارَ ﷺ بقَوْلِهِ: "وَتَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَي الشَّيْطَانِ"[١]. وَلِأَجْلِ مَا بَيْنَ مَعْنَى الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ كَانَ بَابُ التَّوْبَةِ مَفْتُوحًا مِنْ جِهَتِهِ إِلَى يَوْمِ تَطْلُعُ الشَّمْسُ مِنْهُ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ نَجْعَلْ لهم من دونها سترا﴾، أَيْ: وَقَعَتْ عُقُولُهُمْ عَلَيْهَا، وَحُجِبَتْ بِهَا عَنْ حَالَتِهَا مَعَ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا للقمر﴾. وفي قوله عند طلوعها: ﴿هذا ربي﴾، وعند غروبها: ﴿لا أحب الآفلين﴾، ﴿لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضالين﴾ مَا يُبَيِّنُ تَصْدِيقَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: "رَأْسُ الْفِتْنَةِ وَالْكُفْرِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، وَإِنَّ بَابَ التَّوْبَةِ مَفْتُوحٌ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ"[٢].

٧) وَمِنْ ذَلِكَ بَدْءُ الْوَحْيِ فِي قَوْلِهِ سبحانه: ﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ على من يشاء من عباده﴾.

٨) وَقَوْلِ خَدِيجَةَ: "وَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ"[٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُ لَنَا ربك بما عهد عندك﴾، وقوله: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾، وَفِي هَذَا بَيَّنَ ﷺ أَصْحَابَ الْغَارِ الثَّلَاثَةَ إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: لِيَدْعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ بِأَفْضَلِ أَعْمَالِهِ لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُفَرِّجَ عَنَّا[٤].

٩) وَقَوْلِ وَرَقَةَ: "يَا لَيْتَنِي حَيا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ"[٥]. إلخ، وقوله تعالى: ﴿لنخرجنك يا شعيب﴾، وقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ. أَتَوَاصَوْا بِهِ بل هم قوم طاغون﴾.

---

[١] جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب إسلام عمرو بن عنبسة، (832) (294).

[٢] جمع المؤلف بين حديثين، والشطر الأول تقدم تخريجه، والشطر الثاني أخرجه الترمذي، كتاب الدعوات، باب في فضل التوبة، (3536) وغيره، وقال: "هذا حديث حسن". وفيه: "وذلك قول الله عز وجل: {يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها} [الأنعام: ١٥٨] الآية.

[٣] أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب، (3) ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي...،(160) (252).

[٤] أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئاً لغيره، (2215)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب قصة أصحاب الغار...، (2743) (100)

[٥] أخرجه مسلم، كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١٦٠) (٢٥٢)

١٠) وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الْمِعْرَاجِ[١] مِصْدَاقُهُ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ[٢] وَفِي صَدْرِ سُورَةِ النَّجْمِ[٣].

١١) وَقَوْلُهُ ﷺ: "رَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ وَأَنَا أَشْبَهُ وَلَدِهِ بِهِ"[٤] مِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيم حنيفا﴾، وَبِتَصْدِيقِ كَلِمَةِ اللَّهِ اتَّبَعَهُ كَوْنًا وَمِلَّةً وَهَكَذَا حَالُهُ، حَيْثُ جَاءَتْ صِدْقًا وَعَدْلًا فَتَطَلَّبْ صِدْقَ كَلِمَاتِهِ بِتَرْدَادِ تِلَاوَتِكَ لِكِتَابِهِ وَنَظَرِكَ فِي مَصْنُوعَاتِهِ، فَهَذَا هُوَ قَصْدُ سَبِيلِ الْمُتَّقِينَ، وَأَرْفَعُ مَرَاتِبِ الْإِيمَانِ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يؤمن بالله وكلماته﴾، وَقَالَ لِزَكَرِيَّا: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بكلمة من الله وسيدا﴾، ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كَلِمَاتِهِ لَمْ يَأْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِذَنْبٍ لِطَهَارَتِهِ وَزَكَاتِهِ.

١٢) وَقَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ لَا ينام"[٥] في قوله: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾.

١٣) وَقَوْلُهُ: "وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ" مِنْ قوله: ﴿القيوم﴾، وَفَسَّرَهُ ﷺ بِقَوْلِهِ: "يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، وَيُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ" وَمِصْدَاقُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ ممن تشاء وتعز من تشاء﴾.

١٤) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: "الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ"[٦]، وَقَالَ: "الْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أيام"، و"رمضان إِلَى رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا"، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، فَهَذَا رَمَضَانُ بِعَشَرَةِ أَشْهُرِ الْعَامِ وَيَبْقَى شَهْرَانِ دَاخِلَانِ فِي كَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُسْنِ مُعَامَلَتِهِ، قُلْتُ: قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: "وَأَتْبَعَهُ بِستٍّ مِنْ شَوَّالَ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ"[٧] مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، انْتَهَى.

---

[١] أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، (3887) ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، (164) (264)

[٢] سورة الإسراء الآية الأولى (سبحان الذي أسرى بعبده... لنريه من آياتنا).

[٣] قوله تعالى (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى.... لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى)

[٤] أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: (وهل أتاك حديث موسى...)، (3394)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ...، (168) (272)

[٥] أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: "إن الله لا ينام..."، (179) (293)

[٦] أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس، (233)

[٧] أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال، (1164) (204).

١٥) وَقَالَ فِي الْجُمُعَةِ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إن كنتم تعلمون﴾، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الصَّوْمِ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم إن كنتم تعلمون﴾، أَشَارَ إِلَى سِرٍّ فِي الْجُمُعَةِ وَفَضْلٍ عَظِيمٍ أَرَاهُمَا الزِّيَارَةَ وَالرُّؤْيَةَ فِي الْجَنَّةِ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

١٦) وَكَذَلِكَ أَشَارَ فِي الصِّيَامِ بقوله: ﴿إن كنتم تعلمون﴾ إِلَى سِرٍّ فِي الصِّيَامِ، وَهُوَ حُسْنُ عَاقِبَتِهِ وَجَزِيلُ عَائِدَتِهِ فَنَبَّهَ ﷺ بِقَوْلِهِ: "لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ"[١].

١٧) وَقَوْلُهُ ﷺ وَقَدْ رَأَى أَعْقَابَهُمْ تَلُوحُ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ: "وَيْلٌ للأعقاب من النار"[٢] في مفهوم ﴿فاغسلوا﴾ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إليهم﴾، وَغَسَلَ هُوَ قَدَمَيْهِ وَعَمَّهُمَا غُسْلًا. وَقَالَ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أو يصيبهم عذاب أليم﴾ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مهين﴾.

١٨) وَقَوْلُهُ ﷺ: "إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وخرج مِنْ كُلِّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ"[٣] الْحَدِيثَ، من قوله تعالى: ﴿ولكن يريد ليطهركم﴾؛ أَيْ: مِنْ ذُنُوبِكُمْ. ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تشكرون﴾؛ أَيْ: تَرْقَوْنَ فِي دَرَجَةِ الشُّكْرِ فَيَتَقَبَّلُ أَعْمَالَكُمُ القبول الأعلى، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: "وَكَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً"[٤]، فَلَهُ الشُّكْرُ وَالشُّكْرُ دَرَجَاتٌ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ بِأَنْ يَبْقَى مِنَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْكَفَّارَةِ فَضْلٌ، وَهُوَ النَّافِلَةُ، وَهُوَ الْمُسَمَّى: بِالْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ لِمَنْ قَلَّتْ ذُنُوبُهُ وَكَثُرَتْ صَالِحَاتُهُ فَذَلِكَ الشُّكْرُ.

وَمَنْ كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ وَقَلَّتْ صَالِحَاتِهِ فَأَكَلَتْهَا الْكَفَّارَاتُ؛ فَذَلِكَ الْمَرْجُوُّ لَهُ دُخُولُ الْجَنَّةِ، وَمَنْ زَادَتْ ذُنُوبُهُ فَلَمْ تَقُمْ صَالِحَاتُهُ بِكَفَّارَةِ ذُنُوبِهِ؛ فَذَلِكَ الْمَخُوفُ عَلَيْهِ: ﴿إِلَّا أَنْ يشاء ربي شيئا﴾.

---

[١] أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب هل يقول إني صائم...، (1904)، ومسلم في كتاب الصيام، باب فضل الصيام، (1151) (164-165). وهو قطعة من حديث طويل أوله: "كل عمل ابن آدم يضاعف...".

[٢] أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، (60) ومسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين...، (241) (26) واللفظ له.

[٣] أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء، (244) (32)

[٤] أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء...، (229)

١٩) قَوْلُهُ ﷺ: "أَنْتُمُ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[١] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾.

٢٠) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: "تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ"[٢]. وَهَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عليكم لعلكم تشكرون﴾، وجاءت "لام" كي ها هنا إِشْعَارًا وَوَعْدًا وَبِشَارَةً لَهُمْ بِنِعَمٍ أُخْرَى وَارِدَةٍ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّرَائِعِ لَمْ تَأْتِ بَعْدُ، وَلِذَلِكَ قَالَ يَوْمَ الْإِكْمَالِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾.

٢١) وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الْأَذَانِ وَكَيْفِيَّتِهِ بِقَوْلِهِ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"[٣]، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ والملائكة وأولو العلم﴾ وَتَكْرَارُهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

٢٢) وَقَوْلُهُ: "أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ"، في قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله﴾ ﴿وما محمد إلا رسول﴾ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شهيدا﴾.

٢٣) وَتَكْرَارُ الشَّهَادَةِ لِلرَّسُولِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَفَى بالله شهيدا﴾ مع قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا﴾، وَالتَّنْبِيهُ أَوَّلُ الْكَثْرَةِ، وَلِأَنَّهَا عِبَارَةٌ شُرِعَتْ لِلْإِعْلَامِ فَتَكْرَارُهَا آكَدُ فِيمَا شُرِعَتْ لَهُ.

٢٤) وَأَمَّا إِسْرَارُهُ بِهِمَا يَعْنِي بِالشَّهَادَتَيْنِ فَمِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ من القول﴾، وأما إجهاره بهما ففي قوله تعالى: ﴿يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾، وَالنِّدَاءُ الْإِعْلَامُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِنِهَايَةِ الْجَهْرِ.

٢٥) وَقَوْلُهُ: "حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ"[٤] فِي قَوْلِهِ: ﴿وإذا ناديتم إلى الصلاة﴾ و﴿إذا نودي للصلاة﴾.

٢٦) وَقَوْلُهُ: "حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ" فِي قَوْلِهِ: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

---

[١] أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة...، (246) (34)

[٢] أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء (250) (٤٠)

[٣] أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، (379)

[٤] تقدم تخريج حديث أبي محذورة في الأذان.

٢٧) وَقَوْلُهُ: "الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ"[١] فِي قَوْلِهِ: ﴿وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾، وقوله: ﴿ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون﴾.

٢٨) وَقَوْلُهُ: "اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ"[٢] مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

٢٩) وقوله: ﴿لا إله إلا الله﴾ كررها، وختم بها في قوله: ﴿اذكروه كما هداكم﴾، "وَأَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"[٣] فَختَمَ بِمَا بَدَأَ بِهِ لِقَوْلِهِ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾.

٣٠) وَقَوْلُهُ ﷺ: "صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا"[٤] فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ جَاءَ بالحسنة فله عشر أمثالها﴾.

٣١) وَقَوْلُهُ ﷺ: "ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ" فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَى أَنْ يبعثك ربك مقاما محمودا﴾ ﴿يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾.

٣٢) وَقَوْلُه ﷺ: "حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ" فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نصيب منها﴾.

٣٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: "دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ وكل بِهِ كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِشَيْءٍ قَالَ الْمَلَكُ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِهِ"[٥] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اهْدِنَا الصراط المستقيم﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ هَذَا دُعَاءٌ مَنْ يَأْتِي بِهِ لِنَفْسِهِ وَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، تَقُولُ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: "وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ"[٦].

٣٤) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ"[٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا أُقْسِمُ بهذا الْبَلَدِ﴾، يُرِيدُ مَكَّةَ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بهذا الْبَلَدِ﴾، يُمْكِنُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمَدِينَةَ، وَيَكُونُ فِي الْآيَةِ تَعْرِيضٌ بِحُرْمَةِ الْبَلَدَيْنِ حَيْثُ أَقْسَمَ بِهِمَا، وَتَكْرَارُهُ الْبَلَدَ مَرَّتَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ،

---

[١] أخرجه أبوداود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، (500) والنسائي، كتاب الأذان، باب الأذان في السفر، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، ذكر البيان بأن المؤذن إذا رجع في أذانه (1680)

[٢] تقدم تخريج حديث أبي محذورة في الأذان.

[٣] أخرجه الترمذي، كتاب الدعوات، باب ما جاء أن دعوة المسلم...، (3383) وابن ماجه، كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، (3800) وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، ذكر البيان بأن الحمد لله جل وعلا...، (843)

[٤] أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن...، (384) وأوله: "إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول...".

[٥] أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء...، باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، (2733) (88)

[٦] جزء من حديث أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، (395) (38)

[٧] أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب الترغيب في سكنى المدينة، (1374) (475)

وَجَعْلُ الِاسْمَيْنِ لِمَعْنَيَيْنِ أَوْلَى مِنْ أَنْ يَكُونَا لِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ الْخِطَابُ فِي الْبَلَدَيْنِ أَوْلَى مِنَ اسْتِعْمَالِهِ فِي أَحَدِهِمَا بِدَلِيلِ وُجُودِ الْحُرْمَةِ فِيهِمَا.

٣٥) وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الدَّجَّالِ[١]. قُلْتُ: وقع سؤالٌ بين جماعة من الفضلاء في أنه: ما الحكمة أَنَّهُ لَمْ يُذْكَرِ الدَّجَّالُ فِي الْقُرْآنِ؟ وَتَلَمَّحُوا فِي ذَلِكَ حُكْمًا، ثُمَّ رَأَيْتُ هَذَا الْإِمَامَ[٢] قَالَ: "إِنَّ فِي الْقُرْآنِ تَعْرِيضًا بِقِصَّتِهِ فِي قِصَّةِ السَّامِرِيِّ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لن تخلفه﴾، وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا. فَإِذَا جَاءَ وعد أولاهما﴾، فَذَكَرَ الْوَعْدَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ ذَكَرَ الْكَرَّةَ الَّتِي لِبَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْآخِرَةَ فَقَالَ: ﴿فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم﴾ الآية، ثم قال: ﴿وإن عدتم عدنا﴾، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى خُرُوجِ عِيسَى، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْآيَاتِ الْأُوَلِ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾، وَالدَّجَّالُ مِمَّا عَلَى الْأَرْضِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: "مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَهُ اللَّهُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ"[٣] يُرِيدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: مَنْ قَرَأَهَا بِعِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ. وَهُوَ أَيْضًا فِي الْمَفْهُومِ من قوله: ﴿محمد رسول الله﴾ ﴿وخاتم النبيين﴾.

٣٦) وَمِنَ الْأَمْرِ بِمُجَاهَدَةِ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ قَوْلُهُ ﷺ: "تُخْرِجُ الْأَرْضُ أَفْلَاذَ كَبِدِهَا وَيَحْسِرُ الْفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ"[٤] فِي قوله تعالى: ﴿وأخرجت الأرض أثقالها﴾، فَإِنَّ الْأَرْضَ تُلْقِي مَا فِيهَا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ مَا تُلْقِي الْأَمْوَاتُ أَحْيَاءً. وَمِصْدَاقُهُ أَيْضًا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿يُخْرِجُ الخبء في السماوات والأرض﴾، فَتَوَجَّهَ الْقُرْآنُ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ إِخْرَاجِهَا الْأَمْوَاتَ أَحْيَاءً، وَتَوَجَّهَ الْحَدِيثُ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ إِخْرَاجِهَا كُنُوزَهَا وَمَعَادِنَهَا.

٣٧) وَقَوْلُهُ ﷺ: "حَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا"[٥]. فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تغن بالأمس﴾ الْآيَةَ، وَذَلِكَ يَكُونُ عِنْدَ إِتْمَامِ كَلِمَةِ الْحَقِّ: ﴿وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم﴾، وَقَدْ تَوَلَّوْا. وَقَوْلُهُ: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بهم﴾ يومئذ تظهر العقبة، ويلقي

---

[١] أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل سورة الكهف...، (809) (257).
[٢] عنى به ابن بَرَّجَان في كتابه "الإرشاد".
[٣] تقدم تخريج الحديث.
[٤] أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها (1013) (62)
[٥] أخرجه مسلم (157) (60) وأوله: "لا تقوم الساعة حتى يكثر المال...".

الأمر بجرانه، وتضع الحرب أوزارها، ويكن ذَلِكَ عَلَمًا عَلَى السَّاعَةِ، وَآيَةً عَلَى قُرْبِ الِانْقِرَاضِ.

٣٨) وَقَوْلُهُ ﷺ فِي مَثَلِ الدُّنْيَا: "إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا"[١] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إن الإنسان ليطغى. أن رآه استغنى﴾، وقوله: ﴿إنما الحياة الدنيا لعب﴾.

٣٩) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: "إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ"[٢] فِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ من قبلكم﴾، إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ يَنْتَهِي نَفْعُهُ إِلَى اكْتِسَابِ التَّقْوَى، وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: "الصِّيَامُ جُنَّةٌ"[٣] وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِضَعْفِ حِزْبِ الشَّيْطَانِ، فَتُغْلَقُ عَنْهُ أَبْوَابُ الْمَعَاصِي وَهَى أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَتُفْتَحُ لَهُ أَبْوَابُ الطَّاعَةِ وَالْقُرُبَاتِ وَهِيَ أَبْوَابُ الْجَنَّاتِ.

٤٠) وَقَوْلُهُ ﷺ: "تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً"[٤]. مِنْ آثَارِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لكم الخيط الأبيض﴾، ومن بركته حضوره الذي هو وصف نُزُولِهِ جَلَّ وَعَلَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ؛ فَكَأَنَّهُ ﷺ يَبْتَغِي الْبَرَكَةَ فِي مَوْضِعِ خِطَابِ رَبِّهِ، وَفِي مَوْضِعِ حُضُورِهِ أَوْ ذِكْرِهِ أَوِ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ. وَمِنْ هُنَا وَقَعَ التَّعَبُّدُ بِاسْمِ الْمُبَارَكِ وَاسْمِ الْقُدُّوسِ.

٤١) وَقَوْلُهُ ﷺ: "إِذَا أقبل الليل من ها هنا وأدبر النهار من ها هنا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ"[٥]، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الليل﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الخيط الأسود من الفجر﴾، وَالْبَرَكَةُ فِي اتِّبَاعِ مَجَارِي خِطَابِهِ وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ حُكْمُهُ حُكْمُ إِبَاحَةٍ كَمَا أَنَّ الْبَرَكَةَ فِي اتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَالِاقْتِدَاءِ، وَلِهَذَا كَانَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ لَا يُصَلُّونَ الْمَغْرِبَ إِلَّا عَلَى فِطْرٍ، وَكَانُوا يُؤَخِّرُونَ السَّحُورَ إِلَى بُزُوغِ الْفَجْرِ ابْتِغَاءَ الْبَرَكَةِ فِي ذَلِكَ وَالْخَيْرِ الْمَوْعُودِ بِهِ.

---

[١] أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة على اليتامى، (1465)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، الحديث (1052) (123)

[٢] أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب هل يقال رمضان، (1899)، ومسلم، كتاب الصيام، باب فضل شهر رمضان، (1079).

[٣] أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب هل يقول إني صائم...، (1904) ومسلم، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، (1151) (164)

[٤] أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب، (1923)، ومسلم، كتاب الصيام، باب فضل السحور...، (1095) (٤٥)

[٥] أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب متى يحل فطر الصائم، (1954) ومسلم، كتاب الصيام، باب بيان انقضاء الصوم...، (1100) (51)

٤٢) قَوْلُهُ ﷺ: "إِنِّي أَبِيتُ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ"[١]. فِي مَعْنَى قَوْلِهِ حِكَايَةً عَنْ خَلِيلِهِ: ﴿وَالَّذِي هُوَ يطعمني ويسقين﴾، وَالْمَعْنَى بِمَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِخَاصَّتِهِ مِنْ خَلْقِهِ الَّذِينَ لَا يَطْعَمُونَ إِنَّمَا غِذَاؤُهُمُ التَّسْبِيحُ وَالتَّهْلِيلُ وَالتَّحْمِيدُ.

٤٣) وَقَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ[٢]: "إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ". فِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ تعالى: ﴿لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم﴾، وَالْآكِلُ رَاضٍ وَالرَّاضِي شَرِيكٌ.

٤٤) وَقَوْلُه ﷺ فِي حَدِيثِ حَنْظَلَةَ: "لَوْ أَنَّكُمْ تَدُومُونَ عَلَى مَا كُنْتُمْ عِنْدِي لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلَائِكَةُ وَلَكِنْ سَاعَةً وَسَاعَةً"[٣]. فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لم يدعنا إلى ضر مسه﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ. ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ منكم بربهم يشركون﴾، فَذَكَرَ تَعَالَى اللَّجَأَ إِلَيْهِ عِنْدَمَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ، وَهُوَ ذِكْرٌ صُورِيٌّ، فَلَوْ كَانَ الذِّكْرُ بَيْنَهُمْ عَلَى الدَّوَامِ لَمْ تُفَارِقْهُمُ الْمَلَائِكَةُ السَّيَّاحُونَ الْمُلَازِمُونَ حَلَقَ الذِّكْرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿يسبحون الليل والنهار لا يفترون﴾، وَلَوْ قَرُبُوا مِنَ الْمَلَائِكَةِ هَذَا الْقُرْبَ لَبَدَتْ لَهُمْ عِيَانًا وَلَأَكْرَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ وَجَمِيلِ الْأُلْفَةِ.

٤٥) وَقَوْلُهُ ﷺ: "يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ"[٤] في قوله تعالى: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾.

٤٦) وَقَوْلُهُ ﷺ: "إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَبْعَثُونَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ"[٥] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصة﴾.

٤٧) وَقَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"[٦]، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا

---

[١] أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب التنكيل لمن أكثر الوصال، (1965) ومسلم، كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم، (1103) (57)

[٢] أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب إذا أهدى للمحرم حماراً...، (1825)، ومسلم، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم، (1193)(٥٠)

[٣] أخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب فضل دوام الذكر...، (2750) (١٢).

[٤] أخرجه مسلم، كتاب الجنة، باب الأمر بحسن الظن بالله..، (2878)(٨٣)

[٥] أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب إذا أنزل الله بقوم عذاباً، (7108) ومسلم، كتاب صفة الجنة، باب الأمر بحسن الظن، (2879) (٨٤) واللفظ له.

[٦] أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، (1017) (٦٩).

وَمَنْ يَشْفَعْ شفاعة سيئة يكن له كفل منها﴾، وَمَعَ قَوْلِهِ: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم﴾، وقوله: ﴿وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم﴾، مَعَ مَا جَاءَ مِنْ نَبَأِ ابْنَيْ آدَمَ.

٤٨) وَقَوْلُهُ ﷺ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَهُ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: "أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ وَلَا تُمْهِلْ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ"[١] الْحَدِيثُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مما رزقناهم سرا وعلانية﴾.

٤٩) وَقَوْلُهُ: "الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى"[٢]. فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾، وَقَدْ جَاءَ أَنَّ الْيَدَ السُّفْلَى الْآخِذَةُ وَالْعُلْيَا هو الْمُعْطِيَةُ وَشَاهِدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، وَقَوْلُهُ ﷺ حِكَايَةً عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: "مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ"[٣]. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَطِيَّةَ مِنْ أَيْدِينَا مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مَنْ يَضَعُ فِيهَا حَقًّا وَجَبَ عَلَيْهَا وَيُطَهِّرُهَا بِذَلِكَ مِنْ ذُنُوبِهَا وَأَنْجَاسِهَا، وَلَوْلَا الْيَدُ الْآخِذَةُ مَا قَدَرَ صَاحِبُ الْمَالِ عَلَى صَدَقَةٍ.

٥٠) وَقَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ"[٤]، فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وإلهكم إله واحد﴾ إلى قوله: ﴿لآيات لقوم يعقلون﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قوم لا يعقلون﴾، وَوَصَفَ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ بِقَوْلِهِ: ﴿لا تفقهون تسبيحهم﴾، ثُمَّ أَعْلَمَ سُبْحَانَهُ سِعَةَ مَغْفِرَتِهِ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ الَّذِينَ لَا يُسَبِّحُونَهُ، وَلَا يَفْقَهُونَ تَسْبِيحَ الْمُسَبِّحِينَ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ أَعْلَمَ بِالْعِلَّةِ الَّتِي لِأَجْلِهَا حُرِمُوا الْفِقْهَ عَنْ رَبِّهِمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ خَتْمُ عُقُوبَةِ الْإِعْرَاضِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا. وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أن يفقهوه﴾ الْآيَةَ[٥].

---

[١] أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب فضل صدقة الشحيح الصحيح، (1419) ومسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة...، (1032) (92)

[٢] أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى...، (1429) ومسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى...، (1033) (94)

[٣] أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين...، باب الترغيب في الدعاء...، (757) (171)

[٤] أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً...، (71) ومسلم، كتاب الزكاة باب النهي عن المسألة، (1037) (٩٨)

[٥] ذكر كل هذه الأمثلة الإمام الزركشي في كتابه البرهان (2/ 129-١٤٥)

الخاتمة:

توصَّل الباحث من خلال هذا البحث إلى نتائج مهمة، وهي كالآتي:

١) كشف البحث عن إمامة ابن بَرَّجَان الإشبيلي في التفسير والحديث.

٢) لم يترجم في كتاب "الصلة" لابن بشكوال القرطبي، ولكن قيَّض الله له أربعة من المؤرخين المغاربة، فترجموا له ترجمةً حافلةً تليق بمكانته من العلم والفضل، أقدمهم: ابن الآبار البلنسي في كتابه "التكملة لكتاب الصلة" (ت:٦٥٨ھ)، وابن فرتون الفاسي (ت:٦٦٦ھ) في "الذيل على صلة ابن بشكوال"، وابن عبدالملك المراكشي (ت:٧٠٣ھ) في كتابه "الذيل والتكملة"، والإمام المفسر أبو جعفر ابن الزبير (ت:٧٠٨ھ) في كتابه "صلة الصلة"، وهو أوسع من ترجم له، وعرَّف به. ومن المشارقة: ابن خلكان، والذهبي، ووصفه بالشيخ الإمام العارف القدوة..". وابن شاكر، واليافعي، وابن حجر، والسيوطي وغيرهم.

٣) كشف البحث عن منهجه المتفرد في شرح صحيح مسلم، المسمَّى: "الإرشاد الهادي إلى التوفيق والسداد" من خلال جمع ما أمكن من نصوصه، وهو من الموضوعات البديعة المبتكرة؛ لأنه يعنى باستخراج معاني الحديث النبوي من القرآن، حسب تعبير الإمام أبي جعفر بن الزبير، وانتزاع معاني الحديث من القرآن حسب تعبير الإمام ابن دقيق العيد، وتوافق الحديث النبوي مع القرآن حسب تعبير السيوطي. وتأتي أهمية هذا الموضوع في وقت تتعرض فيه السنة النبوية لألوان من الطعن والتشكيك؛ لأنه يعدُّ لوناً من ألوان توثيق السنة النبوية عن طريق الكشف عن ارتباط معانيها بالقرآن. وهو مهم في تربية الأمة على استنباط المعاني من كتاب الله تعالى، وربطهم به. ونظراً لأنَّ الكتاب مفقود، فقد قمت بجمع ما أمكن من نصوصه من كتاب "البرهان في علوم القرآن" للزركشي، وهي تكفي للتدليل على أهميته، وتكشف عن معالمه، وتبين منهج مؤلفه.

المصادر والمراجع:

١) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، لعلي الفارسي (ت: ٧٣٩هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣.

٢) الإعلام بمن حلَّ مراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم السملالي (ت:١٣٧٨هـ) المطبعة الملكية- الرباط، ط٢، ١٤١٣.

٣) الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ) دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢.

٤) الإكليل في استنباط التنزيل، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: سيف الدين عبدالقادر الكاتب، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١.

٥) البحر المحيط في أصول الفقه، لمحمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤.
٦) البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
٧) البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مصورة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧.
٨) البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، ط١، ١٤٠٧.
٩) تاريخ الإسلام، للذهبي، (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: د. بشار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣.
١٠) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ٢٠٠١.
١١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، لمحمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، دار المنهاج - الرياض، ط ١، ١٤٢٥.
١٢) التشوف إلى رجال التصوف، للتادلي (ت:٦١٧) تحقيق: أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٧.
١٣) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط١٤١٩،٣هـ.
١٤) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي البلنسي (ت: ٦٥٨هـ) تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، ١٤١٥هـ.
١٥) تنبيه الأفهام إلى تدبر الكتاب الحكيم، لابن برجان الإشبيلي (ت:٥٣٦) تحقيق: فاتح حسني، دار المبين –الأردن، ط ١، ٢٠١٦.
١٦) تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) مصورة طبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦هـ.
١٧) الجامع المسند الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ) بعناية محمد زهير الناصر، طبعة دار طوق النجاة – بيروت، ط١، ١٤٢٢.
١٨) الجامع المسند الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت:٢٦١هـ) محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم- بيروت، ١٩٩٩.
١٩) الجامع للترمذي (ت:٢٧٤هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة،١٩٨٠.
٢٠) الحاوي للفتاوي، للسيوطي،(ت: ٩١١هـ) دار الفكر – بيروت، ١٤٢٤هـ.
٢١) حجية أفعال رسول الله ﷺ أصولياً وحديثياً، لمحمد عوامة، دار المنهاج- السعودية، ط١، ١٤٣١.
٢٢) حجية السنة، لعبد الغني بن محمد عبد الخالق (ت: ١٤٠٣هـ) دار الوفاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١٤٠٧،١- ١٩٨٧.
٢٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، لمحمد بن أحمد الذهبي،تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر- بيروت، ط ٤، ١٤١٠هـ. ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث».
٢٤) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لمحمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت: ٧٠٣هـ) تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢.
٢٥) سنن أبي داود السجستاني (ت:٢٧٥هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق، طـ١، ١٤٣٠.
٢٦) سنن النسائي (ت: ٣٠٣هـ) مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط:٢، ١٤٠٦.
٢٧) السنن، لابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت:٢٧٣) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق، طـ:١، ١٤٣٠.

٢٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، تـحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٢.
٢٩) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد المعروف بابن مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ) علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٣٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط، تخـريج: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير- دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦- ١٩٨٦.
٣١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لمحمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد (ت:٧٠٢هـ) تحقيق: محمد خلوف العبد، دار النوادر، سوريا، ط٢، ١٤٣٠هـ.
٣٢) صلة الصلة، لأبي جعفر بن الزبير الغرناطي (ت:٧٠٨) تحقيق: شريف أبو العلى العدوي، مكتبة الثقاقة الدينية- مصر، ط١، ١٤٢٩.
٣٣) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال (ت:٥٧٨هـ) عني به: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط ٢، ١٣٧٤هـ -١٩٥٥.
٣٤) طبقات المفسرين العشرين، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة — القاهرة، ط١، ١٣٩٦.
٣٥) طبقات المفسرين، للداوودي (ت: ٩٤٥هـ) دار الكتب العلمية — بيروت.
٣٦) العاقبة في ذكر الموت، لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، تحقيق: خضر محمد خضر، مكتبة دار الأقصى – الكويت، ط١، ١٤٠٦ — ١٩٨٦.
٣٧) فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، إخراج محب الدين الخطيب، مصورة دار المعرفة- بيروت.
٣٨) فهرسة ابن خير الإشبيلي (٥٧٥ هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي — تونس، ط ١، ٢٠٠٩.
٣٩) فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر(ت: ٧٦٤هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر— بيروت.
٤٠) قطف الأزهار في كشف الأسرار، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد بن محمد الحمادي، وزارة الأوقاف القطرية، ط١، ١٤١٤- ١٩٩٤.
٤١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله،المشهور باسم حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) مصورة مكتبة المثنى — بغداد، ١٩٤١.
٤٢) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأنصاري(ت: ٧١١هـ)، دار صادر — بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٤٣) لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢.
٤٤) المتكلمون في الرجال، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر— بيروت، ط ٤، ١٤١٠هـ. ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث».
٤٥) مرآة الجنان، لعبد الله بن أسعد اليافعي (ت: ٧٦٨هـ) دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧.
٤٦) مسند الإمام عبد الله بن المبارك، (ت: ١٨١هـ) تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ.
٤٧) معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية — بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.
٤٨) معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لابن الأبار، محمد بن عبد الله القضاعي، مكتبة الثقافة الدينية – مصر، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠.
٤٩) معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ) دار إحياء التراث العربي — بيروت.
٥٠) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، لجلال الدين السيوطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩.
٥١) الموافقات، لإبراهيم بن موسى بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) تحقيق: مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧.

٥٢) نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدراية، لعبد الحي الكتاني(ت: ١٣٨٢هـ) مصورة دار الكتاب العربي- بيروت.
٥٣) نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي (ت: ١٠٣٦هـ) عناية: د.عبدالحميد عبدالله الهرامة، دار الكاتب- طرابلس، ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠.
٥٤) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين البابابي البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ) مصورة وكالة المعارف الجليلة – إصطنبول، ١٩٥١.
٥٥) الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠.
٥٦) وفيات الأعيان، لابن خلكان (ت: ٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

منهج الأُبِّيّ في شرح صحيح مسلم
وأَوْجُه العلاقة بينه وبين أصله شرح المازري

د. صلاح بن صالح الحارثي
أستاذ مساعد في الحديث وعلومه
كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة نجران
نجران (المملكة العربية السعودية)
salah-alharthi@hotmail.com

ملخَّص البحث

لقد رسم أئمة الحديث مناهجاً متميزة في تدوين السنة النبوية؛ من خلال تصانيفهم المختلفة؛ ومؤلفاتهم المتعددة، مما يوجب النظر في هذه المناهج والإفادة منها. فكان هذا البحث الذي يهدف الباحث من خلاله بيان منهج الإمام الأُبي - رحمه الله - في كتابه "إكمال إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم"، وذلك بالنظر إلى التزام مؤلفه بما رسم لنفسه من معالم عامة لمنهجه دونَّها في مقدمة كتابه، والتي ركزت على جانب الدراية دون الرواية، وقد أظهر البحث التزام المؤلف بها، أو من خلال الاستقراء قدر الاستطاعة لمنهجه بالنظر في جمعه لشروح مسلم التي قبله ونقولاته من غيرها وزياداته المكملة لها، والتي كان أغلبها في جانب الدراية؛ إلا أنها حوت العديد من مسائل علوم الحديث، وقد حوى البحث أمثلة لها. ثم بالمقارنة بين هذا الكتاب وبين أصله المعلم بفوائد مسلم للمازري ظهرت عدد من أوجه العلاقة بينهما. وقد أظهر هذا البحث عناية المؤلف بفقه الحديث وأحكامه وغريبه وما تضمنت الأحاديث من مباحث لغوية، وكذلك دقة استنباط المؤلف، وسعة علمه. ويُبرز هذا البحث مكانةَ هذا الشرح بين شروح مسلم، وهو يحتوي على مقدمة وعشرة مباحث وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المنهج. صحيح مسلم. الأوجه. الأُبَي. المازري. الشرح. العلاقة.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، أما بعد[١]:

فهذا البحث بعنوان: " منهج الإمام الأبي في كتابه إكمال الإكمال، وأوجه العلاقة بينه وبين أصله شرح المازري"، كتبته للمشاركة في المؤتمر الدولي السنوي الرابع (الإمام ٤) للسنة النبوية؛ والمعنون بـ: " منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً "، والذي ينظمه معهد دراسات الحديث الشريف (إنهاد) بالكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور – ماليزيا، وأرجو الله أن ينفعني به ومن يطلع عليه، إنه سميع مجيب.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان منهج الإمام الأُبي في كتابه "إكمال إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم" والمقارنة بينه وبين أصله "المعلم بفوائد مسلم" للإمام المازري –رحم الله الجميع –.

مشكلة البحث:

إبراز مكانة هذا الشرح بين شروح مسلم، كونه جامعاً لأربعة من أهم شروح "صحيح مسلم"، ولما احتوى عليه من فوائد علمية؛ تنبع من مكانة مؤلفه وملائته العلمية، وكذلك لأن المؤلف اعتمد على ابن عرفة، وهو المعروف بغزارة علمه وفوائده.

خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وفيها: أهداف البحث، وأهميته، ومشكلته، وخطته، وعشرة مباحث، وهي كالآتي:

المبحث الأول: ترجمة الشارح.

المبحث الثاني: اسم الكتاب وأهميته العلمية، وصورة عامة لمنهج الأبي فيه.

المبحث الثالث: منهجه في تراجم الرواة.

المبحث الرابع: طريقته في نقد المتون والأسانيد والحكم على الأحاديث.

المبحث الخامس: طريقته في التراجم والتبويبات وتحليل الألفاظ.

المبحث السادس: طريقته في استنباط الأحكام والفوائد.

المبحث السابع: مذهبه العقدي، ومذهبه الفرعي وتأثيرهما في كتابه.

[١] مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) -صحيح مسلم – تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م، ط١)، برقم (٨٦٨).

المبحث الثامن: مصادره في كتابه وتأثره بابن عرفة.

المبحث التاسع: منهجه في مناقشة المخالفين.

المبحث العاشر: المقارنة بينه وبين أصله المعلم بفوائد مسلم للمازري.

الخاتمة، والتوصيات.

المراجع العلمية.

الفهرس.

المبحث الأول: ترجمة المؤلف[1]:

المطلب الأول: اسمه ونسبته:

محمد بن خلفة – بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام – بن عمر الأُبي ٢ الوشتاني المالكي: عالم، محدث، فقيه، حافظ، مفسر، ناظم، تولى القضاء والتدريس بتونس. وصفه ابن حجر بأنه عالم المغرب بالمعقول. وقال عنه السنوسي: الشيخ العلامة. وقال الشوكاني: ويحكى عنه من سلامة الفطرة ما يخرجه إلى حد الغفلة مع مزيد تقدمه في العلوم.

وقد ليم ابن عرفة على كثرة اجتهاده وإتعابه لنفسه في النظر والمراجعة لإعداد درسه في الفقه فقال: كيف أنام الليل وأنا بين أسدين، الأبّي بفهمه وعقله، والبرزلي بنقله.

المطلب الثاني: أشهر شيوخه:

عبد الله بن عرفه، وقد لازمه وتأثره به، والقاضي عمر القلشاني، وغيرهما.

المطلب الثالث: من تلاميذه:

أحمد بن يونس وأبو القاسم ابن ناجي وعبدالرحمن الثعالبي، وغيرهم.

[1] انظر: محمد بن محمد بن عمر مخلوف ت ١٣٦٠هـــ -شجرة النور الزكية في طبقات المالكية – تحقيق عبدالمجيد خيالي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـــ -٢٠٠٣م، ط١) (٣٥١/١)، وحاجي خليفة واسمه مصطفى بن عبد الله ت ١٠٦٧هـــ -كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م) (٥٥٥/١)، والتنبكتي أبو العباس أحمد بابا بن أحمد التنبكتي (ت: ١٠٣٦ هـــ) – نيل الابتهاج بتطريز الديباج – عناية الدكتور عبد الحميد الهرامة، (ليبيا: دار الكاتب، ٢٠٠٠م، ط٢) (٤٨٧/١)،والقرافي بدر الدين محمد بن يحيى القرافي (ت١٠٠٨هـــ) – توشيح الديباج وحلية الابتهاج – تحقيق الدكتور علي عمر، (القاهرة: مكتبة الثقافة الإسلامية، ١٤٢٥هـــ -٢٠٠٤م، ط١).

٢ الأُبي: بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة إلى أُبّة قرية من قرى تونس، انظر: الحموي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـــ) -معجم البلدان – تحقيق فريد الجندي، (بيروت: دار الكتب العلمية) (١٠٨/١)، وابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـــ) -تبصير المنتبه بتحرير المشتبه – تحقيق علي البجاوي ومحمد النجار، (المؤسسة المصرية العامة للنشر) (٣١/١).

المطلب الرابع: من مصنفاته [١]:

١) إكمال إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، وهو محل بحثي.

٢) شرح المدونة في فقه المالكية.

٣) تفسير القرآن العظيم.

٤) الدرة الوسطى في مشكل الموطأ.

٥) شرح فروع ابن الحاجب.

المطلب الخامس: وفاته:

توفي سنة سبع وعشرين وثمان مائة للهجرة – رحمه الله –

المبحث الثاني: اسم الكتاب وأهميته العلمية، وصورة عامة لمنهج الأبي فيه:

المطلب الأول: اسم الكتاب:

" إكمال الإكمال "، وقد نص المؤلف على هذه التسمية في مقدمة كتابه[٢].

المطلب الثاني: أهمية كتابه العلمية:

تتضح أهمية هذا الكتاب في عدة أمور منها:

١) كون الكتابِ شرحاً لصحيح الإمام مسلم ذا المكانة العالية بين كتب السنة بعد صحيح الإمام البخاري، وتلقتهما الأمة بالقبول.

٢) هذا الشرح جامع لأربعة من شروح صحيح الإمام مسلم وهي: المعلم[٣]، وإكماله[٤]، والمفهم[٥]، والمنهاج[٦]، مع زيادات عليها.

٣) سعة علم المؤلف، وبروزه في عدد من فنون العلم.

---

[١] انظر: حاجي خليفة واسمه مصطفى بن عبد الله ت ١٠٦٧هـ -كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م) (٥٥٥/١) (١٢٥٦/٢)، وعمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ) -معجم المؤلفين -دار إحياء التراث العربي – بيروت (٢٨٣/٩).

[٢] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٤٧/١).

[٣] هو كتاب: المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ)

[٤] اسمه: إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)

[٥] اسمه: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) وهو شرح لكتابه تلخيص صحيح الإمام مسلم.

[٦] اسمه: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)

٤) كذلك إفادته من شيخه ابن عرفه، الذي يعد أحد المصادر التي اعتمد عليها الأبي في هذا الكتاب وسوف يأتي بيان ذلك – إن شاء الله تعالى-.

٥) فيه فوائد فقهية كثيرة، ويمكن أن نعتبره كتاباً في الأحكام، وخصوصاً في مذهب مالك.

٦) امتدح المؤلف كتابه في مقدمته بقوله: " أرجو أن المنصف لا ينكر أن الكتاب جاء عالي الكعب سهل الأخذ، و لم يكن القصد بوضعه إلا وجه الله تعالى" [١].

المطلب الثالث: صورة عامة لمنهجه:

يقول الأبي في مقدمته: "أما بعد: فإن هذا تعليق أمليته على كتاب مسلم، ضمنته كتب شراحه الأربعة، المازري وعياض والقرطبي والنووي، مع زيادات مكملة، وتنبيه على مواضع من كلامهم مشكلة، ناقلاً لكلامهم بالمعنى لا باللفظ حرصاً على الاختصار، مع ما في ذلك من بيان ما قد يعسر فهمه من كلامه بعضهم لتعقيده، لا سيما من كلام القاضي عياض..."[٢].

لقد بين الأبي منهجه العام في كتابه في مقدمة مختصرة، ويمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:

١) ابتدأ كتابه بمقدمة مختصرة بين فيها المعالم الرئيسية لمنهجه وطريقته في كتابه.

٢) شرحه هذا هو تعليق أملاه على صحيح الإمام مسلم.

٣) الأُبي لم يشرح مقدمة صحيح مسلم؛ بل بدأ بشرح أحاديث الصحيح مباشرة مبتدئاً بكتاب الإيمان، وذكر السبب في ذلك فقال في مقدمة كتابه:" و لم أتعرض للكلام على الخطبة لأنها في علم الحديث، وذلك شيء آخر، ورأيت الأهم البداية بشرح الأحاديث، وإن أنسأ الله في الأجل، وسهل فسأتكلم عليها إن شاء الله تعالى" أهـ[٣].

٤) وتعرض في شرحه لجميع أحاديث الصحيح من كتاب بداية الإيمان إلى نهاية كتاب التفسير.

٥) تضمينه في كتابه كتب شراح مسلم الأربعة: المعلم بفوائد مسلم للمازري، وإكمال المعلم للقاضي عياض، والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي، ورمز إليها بحروف وهي: (م) للمازري، و(ع) لعياض، و(ط) للقرطبي، و(د) للنووي، ولفظ (الشيخ) لشيخه ابن عرفه، وما زاده من غيرهم من كلام لأهل العلم ينص على قائله.

٦) أضاف الأبي زيادات مكملة لا توجد في هذه الشروح.

---

[١] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٤٧/١)

[٢] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٤٧/١)

[٣] انظر: المصدر السابق (٤٧/١)

٧) ينبه على مواضع مشكلة من كلام الشراح الذين ينقل عنهم ويبينها.

٨) نقل كلام هؤلاء الشراح بالمعنى لا باللفظ؛ حرصاً على الاختصار وعلى إيضاح وبيان لما قد يعسر فهمه من كلامهم، لا سيما من كلام القاضي عياض١، وقد نقل عن شيخه ابن عرفة كلاماً يؤيد ما ذهب إليه فقال: "سمعت شيخنا أبا عبد الله محمد بن عرفة -رحمه الله تعالى- يقول: "ما يشق علي فهم شيءٍ ما يشق من كلام عياض في بعض المواضع من الإكمال"أهـــ[٢].

المبحث الثالث: منهجه في تراجم الرواة:

إن الأُبي -رحمه الله -في هذا الكتاب متجه لجانب الدراية اتجاهاً يغلب على كتابه؛ حتى لا تكاد تجد له إلا مواضع يسيرة على حسب ما وقفت عليه من الكتاب في جانب الرواية وعلوم الحديث مقارنة بجانب الرواية وفقه الحديث وغريبه واللغة، ومن ذلك الكلام على الرواة، وقد صرح -رحمه الله -بهذا المنهج عندما ذكر السبب في عدم شرح لمقدمة مسلم كما تقدم فقال:" و لم أتعرض للكلام على الخطبة لأنها في علم الحديث، وذلك شيء آخر"[٣].

ولذلك نجد أنه لم يتعرض لتراجم الرواة في شرحه لمسلم، إلا أنه نادراً وفي بعض مواضع الخلاف يبين حال الراوي المختلف فيه؛ وينقل الأقوال فيه ويرجح؛ مثل ما ذكر في محمد بن إسحاق٤، وهي قليلة حسب ما وقفت عليه، وقد يشير لبعض الاختلاف في أسماء أو كنى بعض الرواة، ويبين اختلاف رواة صحيح مسلم في بعض أسماء وكنى رجال الإسناد، وقد يترجم ترجمة يسيرة موجزة لبعض الصحابة، ولغيرهم من الرواة، وربما فصل في النسب وأورد الاختلاف فيه أحياناً، وأكثر ما يكون ذلك نقلاً عن غيره من الشراح أو من غيرهم من العلماء، ومن أمثلة ذلك:

قال الأُبي: (قوله في سند الآخر عن أبي علقمة الهاشمي)، ثم ساق كلام القاضي عياض قوله: كذا جاء نسبه في بعض الروايات، وسقط الهاشمي في أكثر النسخ، وفي تاريخ البخاري أبو علقمة مولى أبي هاشم، وروى عنه يعلى بن عطاء ومحمد بن الحارث، وذكر له البخاري في التاريخ حديثاً في أشراط

---

١ وقد تعقب هذا الشيخ عبدالكريم الخضير بأن الأبي استند في هذا إلى كلام شيخه ابن عرفه وهو غير مسلم إذ قد يكون من كلام ابن عرفه ما ينطبق عليه ذلك فكيف ينتقده؟، ومثل بمثال يدل على أن كلام ابن عرفه أعسر من كلام القاضي عياض.-من درس له (مقارنة بين شروح الكتب الستة) مفرغ في الشاملة.

[٢] قلت: وربما تسبب هذا التصرف في اللفظ ببعض الإشكالات ومنها عدم نقل كامل كلام الشارح وترجيحه المنصوص عليه في كتاب ومثال ذلك يأتي في (ص ١٢)

[٣] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هــ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٤٧/١).

٤ انظر: المصدر السابق (٥/٣)

الساعة عن أبي هريرة؛ ولم يخرج له في صحيحه شيئاً، وذكره الحاكم ونسبه الهاشمي لكنه لم يذكره في التابعين فهو وهم[١].

وقال أيضاً: (قوله في السند: جرير عن عمارة عن أبي زرعة)، ثم نقل كلام المازري قوله: كذا للجلودي[٢] وزاد عنه ابن ماهان[٣]، قال مسلم: جرير كنيته أبو عمرو، وأبو زرعة اسمه عبيدالله، كوفي من أشجع، وروى عنه الحسن بن عبيدالله، وبين أهل العلم في هذه الجمل اختلاف، أما أن اسم أبي زرعة عبيد الله فكذا ذكره مسلم أيضاً في كتاب الطبقات؛ وله في كتاب الكنى وللبخاري في كتاب التاريخ أن اسمه هرم، وقال الكسائي: عمرو، وأما أنه من أشجع فقال بعضهم لا أدري كيف هذا وأبو زرعة هو عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي وأين يجتمع أشجع وبجيلة، وأما أنه يروي عنه الحسن بن عبيد فمثله للبخاري، وقال ابن المديني وابن الجارود الذي يروي عنه الحسن رجل آخر اسمه هرم يروي عن ثابت بن قيس، وبين ابن الجارود الذين يرون عن أبي زرعة فقال يروي عنه عمارة بن القعقاع والحارث الكعبي وأبو حيان التميمي، وكذا ذكره النسائي كما ذكرهما ابن الجارود[٤].

ومنه: (قوله في السند أن نوفاً)، ونقل عن عياض قوله: نوف بن فضالة هذا قيل أنه ابن امرأة كعب الأحبار، وقيل ابن أخته،كان عالماً قاضياً وإماماً لأهل دمشق ويكنى بأبي زيد[٥].

أما زياداته فلم أجد أنه يتكلم في الرواة، أو يبين نكت الإسناد إلا نادراً ومن ذلك:

قال الأُبي: (قوله في السند الآخر عن رجل أراه غندراً عن شعبة)، كذا لابن ماهان، وجَوَّد الجلودي السند فقال: ابن المثنى عن محمد بن جعفر عن شعبة[٦].

وقال أيضاً: (قوله في الإسناد الآخر سفيان عن عبيدالله بن عبد الله بن الأصم عن عمه وفي الآخر عبد الله بن عبد الله)، قال: كلاهما صحيح لأنهما أخوان عبيد الله وعبد الله رويا عن عمهما[٧].

---

[١] انظر: المصدر السابق (١٧٨/٥)

[٢] محمد بن عيسى أبو أحمد النيسابوري، راوي صحيح مسلم عن ابن سفيان (ت٣٦٨هـ)، انظر: الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) -سير أعلام النبلاء – تحقيق شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م، ط٣) (٢١١/٣٠١/١٦).

[٣] عبدالوهاب بن عيسى أبو العلاء الفارسي البغدادي، راوي مسلم عن الأشقر عن القلانسي (ت ٣٨٧هـ)، انظر: الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) -سير أعلام النبلاء – تحقيق شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ط٣) (٣٩٢/٥٣٥/١٦).

[٤] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٧٧/١).

[٥] انظر: المصدر السابق (١٧١/٦)

[٦] انظر: المصدر السابق (١٤٥/١)

[٧] انظر: المصدر السابق (٢١٣/٢)

المبحث الرابع: طريقته في نقد المتون والأسانيد والحكم على الأحاديث:

المطلب الأول: ما يتعلق بالمتون:

العناية بالمتون هي صلب الكتاب وأساسه، وكان اهتمام المؤلف بفقه الحديث وما فيه من أحكام هي جل كتابه وأكثره، وقد نص على ذلك كما تقدم، ومن منهجه وطريقته في ذلك ما يلي:

١) اتبع المؤلف طريقة مسلم في ترتيب الأحاديث؛ فهو يمر عليها شرحاً بنفس الترتيب ذاكراً أسماء الكتب مبتدئاً بكتاب الإيمان ثم الطهارة، وهكذا، وأما التبويبات فإنه لم يتبع من قبله ممن بوب على صحيح مسلم بل له تبويبات خاصة سيأتي الكلام عنها – إن شاء الله–، وهو أيضاً لا يسوق متن الحديث كاملاً كما في الصحيح بل يقطعه أجزاءً وجملاً وكلمات يشرحها مبيناً ما فيها من الأحكام سواء كانت في العقائد أو العبادات أو أبواب الدين الأخرى؛ ويسوق أقوال العلماء فيها ويناقشها، ويورد أدلة كل قول ويرد عليه، ويرجح في بعض من تلك المواضع، ولذلك عده بعضهم من المجتهدين مع عدم إظهاره – رحمه الله – لذلك، والسبب – والله أعلم – الوضع السياسي والاجتماعي في عصره، ومع عنايته بمسائل العقائد وتفصيلها إلا أنه يفسرها وفقاً لمذهبه الأشعري، وقد يخالفهم أحياناً كما سيأتي –إن شاء الله –.

٢) بيَّن –رحمه الله–ما في المتون من اللغة والغريب والأسماء المهملة والمبهمة والمشكلة وضبطها، ففي جانب اللغة نجده يهتم بضبط المفردات وأوجه الإعراب فيها وبيان معناها اللغوي والاصطلاحي، وإن كان في الحديث ثمة مفردات غريبة فإنه يوضح معناها، وأغلب ما يكون ذلك من زياداته –رحمه الله–، وربما نقل بعض ذلك من الشروح الأخرى أو من كلام أهل العلم غيرهم من أهل الاختصاص كابن الأثير في النهاية وابن قتيبة في غريب الحديث، وغيرهم.

٣) لقد سار الأُبي – رحمه الله – وفق منهجه الذي رسمه في مقدمة كتابه من إيراد أقوال شراح مسلم الأربعة والرمز إليهم قبل كل ما ينقله عنهم، وما كان من عند غيرهم فإنه يذكر اسمه، وحسب استقرائي وجدت أنه ملتزم بهذا المنهج عند نقله منهم يرمز إليهم.

٤) ومما يلاحظ أن كثيراً من شرحه هو جمع لكلام من سبقه من الشراح الأربعة؛ ومن كلام شيخه ابن عرفة، وهذا أحد الأسس لشرحه كما بين ذلك في مقدمة كتابه، وكذلك نقله لكلامهم بالمعنى دون اللفظ كما ذكر، وهذا أمر ظاهر غالب، لكن ربما كان النقل بالمعنى لكلامهم يؤدي أحياناً إلى ضعف الدقة في بيان مرادهم أو إلى النقص في هذه العبارات المنقولة، و سيأتي مثال لذلك، وأكثر من ينقل عنهم من الشراح هما القرطبي والنووي.

٥) أما الزيادات المكملة التي زادها الأُبي على من سبقه يمكن إجمالها في الغالب في عدد من الأمثلة:

أ- في التعقيب على كلام الشراح الأربعة، فنجده أحياناً يعلق عليهم في ما يتعلق بالمتن المشروح ويبين ما يتعلق منه بما هو من لفظ أحاديث مسلم والتي هي محل الشرح وما أوردوه مما هو شرح للفظ آخر في غير مسلم. ومثاله: تعليقه على قول القاضي عياض: وفيه بسط الكلام بين يدي الحاجة لقوله: "إني سائلك ومشدد عليك"، وفيه الصبر على سؤال الجاهل ولزوم تعليمه ما يحتاج إليه في دينه وفيه جواز الاعتذار لقوله: "فلا تجدن عليّ". فقال الأُبي معقباً: الألفاظ التي أخذت منها هذه الأشياء لم تقع في مسلم وإنما هي في البخاري، وقد أخرج البخاري هذا الحديث من طريق أنس وقال فيه عن أنس رضي الله عنه: بينما نحن جلوس في المسجد، دخل علينا رجل على جمل فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال: أيكم محمد بن عبد الله والنبي صلى الله عليه وسلم بين ظهرانيهم، فقلنا هذا الرجل الأبيض المتكئ، فقال الرجل: أبْنَ عبد المطلب؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "قد أجبتك"، فقال الرجل: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد عليّ في نفسك فقال: "فسل عما بدا لك"، فقال: أسألك بربك ورب من قبلك آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال:" اللهم نعم"، وذكر نحو حديث مسلم[١].

ب- عرض الحديث على القرآن الكريم ومناقشته في ضوء ذلك. ومثال ذلك: تفسيره لإحصان الإماء وما ورد في القرآن من معنى الإحصان، فقال: يعني بقوله هنا الإحصان المذكور في الزيادة فإنه خلاف الإحصان المذكور في الآية فإنه في الزيادة منفي وفي الآية مثبت، وأيضاً فإنه في الزيادة شرط في حد السيد الأمة وهو في الآية شرط في حدها... الخ[٢].

ومنه: عند ذكر جواز قطع أشجار الكفار فناقش ذلك في ضوء قوله تعالى: ﴿ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة﴾... الآية" [الحشر ٥] [٣].

وكذلك: قوله: قلت: قال تقي الدين نهى عن التبتل هنا وأمر به في قوله تعالى: ﴿ وتبتل إليه تبتيلاً﴾ [المزمل٨]، ووجه الجمع أن المنهي عنه غير المأمور به؛ فلا تعارض فالمنهي عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التنطع، والمأمور به ملازمة العبادة والإكثار من قيام لليل وترتيل للقرآن، و لم يقصد به ترك النساء، فقد كان النكاح موجوداً مع ذلك[٤].

ت- ينقد المتون ويناقشها من خلال عرضها على الأحاديث الأخرى وبحال راويها من الصحابة، وهذا كثير في كتابه. ومثال ذلك: أحاديث صلاة الضحى فقال: لا يقال الحديثان الأولان هما شهادة على

---

[١] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٨٣/١)

[٢] انظر: المصدر السابق (٤٦٧/٤)

[٣] انظر: المصدر السابق (٥٧/٥)

[٤] انظر: المصدر السابق (٩/٤)

النفي وهي من العالم مقبولة، ولا سيما من عائشة رضي الله عنها؛ لأنها إنما نفت الرؤية كما تقدم، وأما التعارض في العدد ففي حديث عائشة كان يصلي أربعاً وفي حديث أم هانئ ثمانياً، وفي حديث أبي هريرة ركعتين[1].

ومثله: مناقشته لحديث النهي عن سفك الدم في الحرم، والاستدلال لمذهب أبي حنيفة في أن من جنى ما يوجب سفك دمه خارج الحرم ثم دخله أن يقتاد لخارجه، وأورد من الأحاديث ما يؤيد هذا، ويرد على من خالف هذا القول[2].

وكذلك: (قوله فكانت للمسلمين جولة) بفتح الجيم وهي الانهزام، وهذا إنما كان لبعض الجيش، وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة معه فلم يتولوا، والأحاديث بذلك مشهورة، وأجمعوا أنه لا يحل أن يقال انهزام رسول الله صلى الله عليه وسلم في موطن من المواطن؛ بل صحت الأحاديث بإقدامه صلى الله عليه وسلم وثباته[3].

ومنه كذلك: ما ذكره عند حديثه عن عدد أيام الهجر هل يجوز أكثر من ثلاث ليال؟[4].

ث- يبين ما قد يشكل في المتن ويرد على تلك الإشكالات.

ومثاله: ما ورد عند (قوله فلأولى رجل ذكر) قال: أي لأقرب، وذكر يحتمل أن يكون نعت الرجل أو هو لأولى، واستشكل بأن الذكورية مفهومة من الموصوف؛ وأجيب بأنه تنبيه على سبب استحقاقه التعصب، واستشكل أيضاً بأن اشتراط الذكورية في العاصب مناقض لكون الأخوات عصبة البنات؛ وأجيب بأن ذلك من قبل المفهوم، وغايته أن المفهوم عام فيخصص بالحديث قبل المفهوم، وغايته أن المفهوم عام فيخصص بالحديث الدال على أن الأخوات عصبة البنات [5].

ومنه قوله: قلت: مذهب مالك من تكرر منه العطاس أن يشمته ثلاثاً، ثم يمسك لحديث أبي داود وشمت أخاك ثلاثاً، فإن زاد فهو مزكوم ووقع في الموطأ على الشك، قال: لا أدري أفي الثانية أو في الثالثة. وحديث أبي داود هذا يرفع الشك، وأما حديث مسلم هذا فلم يذكر فيه أنه تكرر، وظاهره أنه متى عرف أن العاطس مزكوم أو تكرر فلا يشمته، ولعل الراوي لم يحضر إلا بعد الثالثة أو لم يجعل باله إلا حينئذ[6].

---

[1] انظر: المصدر السابق (٣٦٤/٢)
[2] انظر: المصدر السابق (٤٥٢/٣)
[3] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٦٢/٥)
[4] انظر: المصدر السابق (١٦/٧)
[5] انظر: المصدر السابق (٣١٨/٤)
[6] انظر: المصدر السابق (٣٠١/٧)

ج- اعتنى بمختلف الحديث:

قال رحمه الله: إذا ورد حديثان في معنى بطريقين بينهما تناف فلا بد من الجمع بين الطريقين وطريق الجمع، إن اتحد الموطن أن يُذكر وجه يناسب، وإن تعدد الموطن فالجمع بأن يُذكر أيضاً وجه يناسب أو يقال إنه ذكر في موطن ما لم يذكر في آخر وهذا الحديث مع الأول ومن هذا القبيل، ففي الأول المبتدي بالسؤال جبريل عليه السلام، وفي هذا النبي صلى الله عليه وسلم فيجمع بأن يكون جبريل عليه السلام ابتدأ فقال النبي صلى الله عليه وسلم سأحدثك، فذكر في الأول السؤال وفي الثاني الجواب١.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره عند حديث سباب المسلم فسوق فقال: فيعارض حديث " المتسابان ما قالا فعلى البادئ ما لم يعتد المظلوم"؛ لأنه نص في أن إثم تشاتمهما إنما هو على البادئ ويجاب بأن حديث السباب محتمل، فيرد لذلك النص، وإنما كان على البادئ؛ لأنه المتسبب والآخر إنما هو مكافئ[٢].

ومنه الجمع بين اختلاف الأقوال وتعارض الأحاديث في صلاة الضحى[٣].

ومنه الجمع بين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاستغفار لماعز، وعدم استغفاره له[٤].

وقد يورد أحياناً الجمع بينهما من كلام من سبقه من الشراح.

ح- استخدم – رحمه الله – اللغة في بيان معنى المتن وتوجيهه وفقاً لذلك كما في بيانه لحديث: " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض... الحديث"، فقال: فتقول لا تدن من الأسد يأكلك بالرفع، ولا يصح الجزم؛ لأنه يصير المعنى إلا تدن من الأسد يأكلك وليس كذلك؛ بل إذا لم تدن منه لم يأكلك، والحديث وزان المثال فيصير المعنى على الجزم إلا تكفروا يضرب بعضكم رقاب بعض، وليس الأمر كذلك؛ بل إذا لم تكفروا لم يضرب بعضكم رقاب بعض، ولو لا أنه أشار إلى إحالة المعنى بالوجه الذي ذكرت لقلت: إنما يعني بإحالة المعنى هذا الذي قلنا؛ لأن الحديث على الجزم كالمثال المذكور[٥].

خ- تظهر ملكته الأصولية في مناقشة قواعد ومسائل أصول الفقه أثناء شرح متون الصحيح. ومن أمثلته:

كلامه على الإجماع السكوتي حيث قال: فعل الإمام إذا لم يعلم له مخالف هي مسألة إذا أفتى وسكت الباقون ولها ثلاث صور، الأولى: أن لا تشتهر فتياه لأهل عصره فليس بإجماع ولا حجة،

---

[١] انظر: المصدر السابق (٧٥/١)

[٢] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (١٧٦/١)

[٣] انظر: المصدر السابق (٣٦٤/٢)

[٤] انظر: المصدر السابق (٥١٢/٤)

[٥] انظر: المصدر السابق (١٧٨/١)

والثانية: أن تشتهر وتتكرر وتتوالى عليها الأزمنة، فإجماع وحجة وهذا كعمل الصحابة بخبر الواحد والقياس، الثالثة: أن تشتهر ولا تتكرر، فقال الشافعي: ليس بإجماع ولا حجة، وقال أحمد: إجماع وحجة، وقال الجبائي: إجماع بشرط انقراض العصر، وقال ابنه: حجة لا إجماع، وقال ابن أبي هريرة: إجماع في الفتوى دون الحكم... الخ[١].

ومنه: قوله في حديث" لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة": الخلاف الكائن في صيغة لا تفعل في النهي هل هي للتحريم أو للكراهة، والمشهور عند الأصوليين أنها للتحريم، وإذا كانت للندب فالأذن ندب، وإذا كانت للتحريم فالأذن لازم[٢].

ومن ذلك التكلم في مسألة الصحة والقبول[٣]، وكذلك كلامه في مسألة مفهوم العموم[٤]، والعام المخصوص[٥]، وغيرها كثير.

د- وقد وقفت على بعض المواضع التي ينقل فيها كلام أهل العلوم الدنيوية لإظهار معنى خاص والاستدلال له، أو لمناقشة معنى اختاره أحد الشراح، ومثاله نقله لكلام الحكماء في الفرق بين الضياء والنور عند قوله صلى الله عليه وسلم: "والصبر ضياء" ومناسبة الضياء للصبر[٦]، وكذلك ينقل أحياناً عن والفلاسفة والمتكلمين ومنه مناقشة كلامهم في مسألة الرؤية[٧].

ذ- أحياناً يذكر من الروايات التاريخية التي وقعت في عصره في شمال أفريقية ما هو مناسب للموضوع الذي يتحدث فيه[٨]، أو يذكر ما يناسب الباب من القصص والحوادث المعاصرة له، ومثاله ما نقله من قصة شيخه ابن عرفه وعن غيره في كتاب الطب عند حديثه من العين ومن اشتهر بها[٩]، وقصة صلاة ثابت البناني في قبره[١٠].

---

[١] انظر: المصدر السابق (١٠٩/١)

[٢] انظر: المصدر السابق (٣١١/٤)

[٣] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٧/٢)

[٤] انظر: المصدر السابق (٣١٩/٤)

[٥] انظر: المصدر السابق (١٤٨/٢)

[٦] انظر: المصدر السابق (٦/٢)

[٧] انظر: المصدر السابق (٣٣٦/١)

[٨] انظر: المصدر السابق (٥٢/٥)

[٩] انظر: المصدر السابق (٥/٦)

[١٠] انظر: المصدر السابق (١٦٨/٦)

ويظهر من خلال ما سبق سعة علم المؤلف وشموليته وإحاطته بالمذاهب العقدية والفقهية واستجماعه لعلم اللغة والأصول، وتمكنه من فنون العلم المختلفة واستخدامه لهذه العلوم في شرح الصحيح مما يجعله كتاباً مفيداً، وموسوعياً، ومرجعاً مهماً.

المطلب الثاني: ما يتعلق بالأسانيد والحكم على الحديث:

سبق الكلام على أن المؤلف –رحمه الله– لم يكن من أهدافه التطرق لعلوم الحديث، وقد صرح بهذا في مقدمته، فجانب الدراية هي الغالبة على كتابه، وأما الرواية فهي قليلة جداً مقارنة بها، ومن ذلك الأسانيد والحكم على الأحاديث فلم يتطرق إليها في المواضع التي نظرتها إلا قليلاً، وأغلب تلك المواضع هي نقل عن من سبقه من الشراح بطريقته في الترميز لهم، ومن غيرهم من أهل العلم ويسميهم، دون التعليق على ما ينقل إلا نادراً، ومن أمثلة ذلك:

قال الأبي: (قوله: قال صالح وقد يحدث بنحو ذلك عن أبي رافع) (ع): يعني عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر ابن مسعود، وكذا ذكره البخاري في التاريخ، (الجياني): وأنكر ابن حنبل هذا الحديث وقال: الحارث غير محفوظ الحديث، وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود وابن مسعود يقول: اصبروا حتى تلقوني على الحوض، (د): قال ابن الصلاح: وثقه ابن معين وروى عنه جماعة من الثقات، و لم نجد له ذكراً في كتب الضعفاء، ثم إنه لم ينفرد الحارث بالحديث بل توبع عليه حسبما أشار به كلام صالح بن كيسان، وذكر الدارقطني في كتاب العلل أن الحديث روي من وجوه أخر غير طريق الحارث[١].

وقال أيضاً: قوله في السند (عن صالح عن عبيدالله) (م): قيل هو في نسخة ابن ماهان عن صالح عن الزهري عن عبيدالله، وإدخال الزهري خطأ؛ لأن صالحاً أسن منه وهو يرويه عن عبيدالله دون واسطة[٢].

وكذلك: قوله في السند (أن أبا سلام حدثه عن أبي مالك) (ع): تعقبه الدارقطني بأنه أسقط من بينهما عبدالرحمن بن غنم وكذا فهو في النسائي، ثم ساق كلام النووي قوله: ويجاب لمسلم بأنه علم أن أبا سلام سمعه مرة من أبي مالك ومرة من عبدالرحمن، فذكره من إحدى الطريقين٣.

ومنه:(قوله في سند أبي بردة أسمعت أباك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ساعة الجمعة قال قلت: نعم) (م): استدركه الدارقطني وقال: لم يسنده غير مخرمة عن أبيه عن أبي بردة وإنما رواه الجماعة عن أبي بردة٤.

[١] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (١٥٦/١)

[٢] انظر: المصدر السابق (١٨٠/١)

[٣] انظر: المصدر السابق (٣/٢)

[٤] انظر: المصدر السابق (١١/٣)

ونجده كذلك وهو قليل يتطرق لبعض مسائل علوم الحديث في بعض المناسبات يناقش ما ينقل من كلام الشراح من تلك المسائل ويعلق عليها ويرجح.

مثل: مسألة تفضيل البخاري على مسلم وبعد أن ساق كلام النووي بإطلاق الأصحية على البخاري قال: أما أنه أصح فهو الذي عليه الأكثر وقيل بل مسلم أصح واختاره النيسابوري[١][٢].

ومنه: مسألة الفرق بين حدثني، وحدثنا، وأخبرني، وأخبرنا، وسمعت، فنقل كلاماً للنووي يفهم منه أنه يعمم المراد بهذه المصطلحات؛ فقال: وأما أن قراءة الشيخ يعبر عنها بحدثني وحدثنان وقراءة التلميذ بأخبرني وأخبرنا، فهو أيضاً عليه الأكثر وأجاز بعضهم حدثنا في قراءة التلميذ، ثم حيث يقول حدثني وحدثنا فإنما ذلك إذا قصد الشيخ، إسماعه، وان لم يقصد فإنما يقول: قال الشيخ أو حدث أو سمعته يقول وحيث يقول أخبرني وأخبرنا فالأكثر على أن يقوله دون تقييد ومنعه قوم حتى يقول أخبرني قراءة عليه[٣].

وكذلك: استدل بحديث " فليبلغ الشاهد الغائب" على حجية خبر الواحد[٤].

وأيضاً مسألة الرواية بالمعنى، قال: في الحديث وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال: فيه صحة نقل الحديث بالمعنى؛ لأنه لما نسي عين اللفظ قال وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة كما يقول بعض الرواة أو كما قال[٥].

المبحث الخامس: طريقته في التراجم والتبويبات وتحليل الألفاظ:

١) لم يلتزم الأبي بالتراجم والتبويبات التي وضعت على صحيح مسلم، بل له تبويبات يضعها من لدنه، ويجعل للحديث ذي الطرق المتعددة تراجم مستقلة؛ فيقول: "الحديث من الطريق الثاني"، " الحديث من الطريق الثالث"، وهكذا[٦]، عدا تراجم الكتب مثل: كتاب الإيمان، كتاب الطهارة، كتاب الصلاة؛ فهو ينقلها كما دونت قبله ويعرفها، بل إنه يبين معناها كجملة مركبة وينتقد من

---

[١] انظر: المصدر السابق (٥٠/١)

[٢] قلت: الأُبي نقل كلام النووي بالمعنى مما قد يفهم منه إطلاق النووي لأصحية البخاري دون تفصيل وبيان لكلام أهل العلم واختلافهم في هذه المسألة والترجيح، وبالرجوع لكلام النووي في المنهاج تجد أنه عقد لها فصلاً في مقدمة كتابه وبين هذه المسألة وما تفق عليه العلماء ومن خالف فيها ثم رجح تقديم البخاري، وهذا خلاف ما قد يفهم من كلام الأبي رحم الله الجميع. انظر: النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) -المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج – تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م، ط١) (٢٠/١-٢١).

[٣] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٥٠/١)

[٤] انظر: المصدر السابق (٤٥٢/٣)

[٥] انظر: المصدر السابق (٧٩/١)

[٦] انظر: المصدر السابق (٧٤/١) (٩١/١)

يفرد الجزء الثاني بالتعريف دون إضافته لما قبله، ويقول: " لم أر من تعرض لبيان كل الترجمة، وإنما نجدهم يتكلمون على الجزء الثاني فقط؛ فيقولون في كتاب الطهارة مثلاً الطهارة لغة كذا واشتقاقها من كذا وهي في العرف كذا، وقد رأيت أن أتكلم عليها تكميلاً للفائدة، فكتاب الإيمان مركب إضافي قيل: أن حده متوقف على معرفة جزئيه... "[١].

٢) ومن طريقته في تحليل الألفاظ أنه يصدر الكلام الذي يريد شرحه بلفظ: (قوله...).

٣) في الغالب أنه يتعرض لأغلب ألفاظ الحديث بمعنى عام ومختصر دون تحليل للألفاظ؛ وأكثر ما يكون ذلك نقلاً عن الشراح الأربعة.

٤) ينقل معاني بعض الألفاظ من كتب الغريب واللغة ويضبطها بالحرف، ويحيل إلى من نص على ذلك، وعنايته بذلك واضحة، وكثيراً ما يرجح فيها عند وجود اختلاف.

٥) قد يورد ألفاظاً أخرى للحديث فيها زيادة ويخرجها لزيادة فائدة أو بيان حكم، ومثاله قوله: والحديث في الترمذي أنه لما حدثهم بذلك طأطؤا رؤوسهم، وفي أبي داود فنكسوا رؤسهم، فقال مالي أراكم عنها معرضين... الخ[٢]، ومنه: (قوله: واتق دعوة المظلوم) قلت: في حديث الدارقطني "ولو كانت من كافر"[٣].

٦) ومن منهجه كذلك الإحالة إلى ما تقدم شرحه، فيقول تقدم تفسيره في حديث كذا كتاب كذا[٤]، وربما أحال على الحديث كله[٥]، أو قد يحيل تفسير عدد من الأحاديث كما في أحاديث الفتن[٦]، أو يحيل على ما قد يأتي فيقول: يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى[٧].

٧) ويظهر في ما وقفت عليه اهتمامه بفوارق النسخ واختلاف الروايات فيذكر الفرق بينها، وأكثر ما يفيد اختلاف النسخ من كلام المازري، وأكثر اعتماده على نسخ ابن ماهان والجلودي والكسائي.

---

[١] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٤٨/١)

[٢] انظر: المصدر السابق (٣١٢/٤)

[٣] انظر: المصدر السابق (١٠٠/١)

[٤] انظر: المصدر السابق (٣١٨/٤)

[٥] انظر: المصدر السابق (١٥٩/٦)

[٦] انظر: المصدر السابق (٢٥١/٧)

[٧] انظر: المصدر السابق (٦١/٥)

المبحث السادس: طريقته في استنباط الأحكام والفوائد.

١) في الغالب أنه يذكر المسائل العقدية والأحكام الفقهية والفوائد التي يدل عليها الحديث ناقلاً أقوال الشراح الذين قبله، ثم يعقب عليها ويعلق عليها بلفظ (قلت:..)، وينقل عن شيخه ابن عرفة ويعبر عنه بلفظ (قال الشيخ)، ويسرد أقوال العلماء ومذاهبهم في المسألة ويناقشهم ويرد عليهم ويرجح أحياناً، ويمكن أن يعتبر كتابه كتاباً للأحكام فهي أكثر ما يكون فيه استنتاجاً، واستنباطاً، وتحريراً، وخصوصاً ما يتعلق بمذهب مالك، فقد أهتم رحمه الله بنقل المذهب المالكي غالباً، وتفصيل الأقوال فيه، والرد على ما قد يعترض به عليه أو توجيه بعض الأقوال المنسوبة لمالك رحمه الله، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره في باب المسح على الخفين[١]، وفترة السترة[٢]، وحكم زكاة الفطر[٣]، والنهي عن تلقي الركبان[٤]، وأحياناً يرد على ما ينسبه بعض الشراح للمالكية ويفند ذلك[٥].

٢) وأما أقوال المذاهب الأخرى فيكتفي في الغالب بما نقله الشراح الأربعة، وربما نقله بنفسه، وهو قليل حسب استقرائي[٦].

٣) وأما عنايته بالمباحث اللغوية فأمر ظاهر لمن يقرأ هذا الكتاب، ففيه من الفوائد اللغوية ما يبين مكانة الكتاب والمؤلف في هذا الجانب، والأمثلة عليه لا يكاد يخلو منها حديث واحد.

٤) يهتم بتفصيل الأنساب وربما نقل الأقوال فيها ورجح، ومنه التعريف بـــ (الجهني) و (ربيعة) ٧.

٥) يمتاز الأبي بالاستنباط الدقيق للمعاني، ومن أمثلة ذلك كلامه على مذاكرة العلم٨.

---

[١] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـــ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٤٧/٢)

[٢] انظر: المصدر السابق (٢١٧/٢)

[٣] انظر: المصدر السابق (١١٦/٣)

[٤] انظر: المصدر السابق (١٧٩/٤)

[٥] انظر: المصدر السابق (٦٣/٥)

[٦] انظر: المصدر السابق (١٧٨/٤)

[٧] انظر: المصدر السابق (٥٢/١) (٨٨/١)

[٨] انظر: المصدر السابق (٥٣/١)

المبحث السابع: مذهبه العقدي ومذهبه الفرعي، وتأثيرهما في كتابه.

المطلب الأول: مذهبه العقدي وتأثيره في كتابه:

كما هو معروف أنه -رحمه الله-أشعري المذهب في باب الأسماء والصفات، ويظهر هذا جلياً في شرحه عند تفسيره لبعض الصفات، ومثال ذلك: تعريف الإيمان[١]، تأويله للحجاب ٢، والضحك ٣، وتفسير الرحمة ٤، وتأويل الغضب[٥]، والنزول[٦]، ونحو ذلك.

لكنه ربما خالف الأشاعرة في بعض المسائل العقدية، ومما وقفت عليه مخالفته لهم في تفسيره لمعنى صفة المحبة٧.

وقد كان لشيخه ابن عرفه أثر عليه – والله أعلم – في هذا، فهو من المنظرين للأشاعرة، فله كتاب المختصر الشامل في أصول الدين (المختصر الكلامي)[٨]. قال ابن حجر عن الأبي: أنه عالم المغرب بالمعقول ٩.

و لم يظهر لي تعصب منه رحمه الله على من يخالفه في هذا، والله أعلم.

المطلب الثاني: مذهبه الفرعي وتأثيره في كتابه.

الأبي مالكي المذهب، وقد وقفت على بعض المواضع من كتابه، والتي ينسب نفسه فيها للمذهب المالكي[١٠]، وكما تقدم فإن كتابه يعتبر كتاباً في الأحكام وهو ينقل أقوال المذهب ويرجح بينها، وقد يخالف أحياناً كما في مسألة أذان الجمعة كم هو ؟ وأين موضعه ؟ ١١.

وقد ينتصر لمذهب مالك في بعض المواضع[١٢].

وأيضاً يسوق أقوال المذاهب الأخرى في بعض المواضع، وأقوال السلف، و لم يظهر لي تعصب مذهبي مؤثر على شرحه حسب نظري في المواضع التي وقفت عليها، والله أعلم.

---

[١] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٦٤/١ و١٠٢و١٩١ وغيرها)

٢ انظر: المصدر السابق (٣٣٢/١)

٣ انظر: المصدر السابق (٣٤١/١)

[٤] انظر: المصدر السابق (١٥٧/٧)

[٥] انظر: المصدر السابق (٣٦٣/١)

[٦] انظر: المصدر السابق (٣٨٥/٢)

[٧] انظر: المصدر السابق (١٤٣/١)

[٨] وهو مطبوع بدار الضياء – الكويت، بتحقيق نزار حمادي.

٩ انظر: ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) -تبصير المنتبه بتحرير المشتبه – تحقيق علي البجاوي ومحمد النجار، (المؤسسة المصرية العامة للنشر) (٣١/١).

[١٠] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (١١٨/٣) (٢٥٨/٣) (١٧٨/٤)

١١ انظر: المصدر السابق (٥/٣)

[١٢] انظر: المصدر السابق (٥/٢) و (١٠/٣) و (٣٢٣/٢) و(٣٣٩/٦)

المبحث الثامن: مصادره في كتابه وتأثره بابن عرفة:

الكتاب مكمل لما قبله من شروح مسلم، وقد نص المؤلف في مقدمته على نقله من كتاب "المعلم" للمازري، و"إكمال المعلم" للقاضي عياض، وكتاب "المنهاج" للنووي وكتاب "المفهم" للقرطبي، ويرمز اليها.

كتب السنة كالبخاري وبقية الستة وغيرها.

كتب الشروح الأخرى غير ما نص عليه كالخطابي وغيره.

كتب الفقه خصوصاً كتب علماء المذهب المالكي كابن القاسم وابن عبدالحكم وابن حارث وابن حبيب وابن رشد وابن الماجشون واللخمي وابن العربي وغيرهم، وينقل كذلك من المدونة.

وينقل عن المازري كما تقدم من الإكمال، وكذلك ينقل عنه من كتبه الفقهية المتعددة.

وكذلك ينقل عن غيرهم من علماء المذاهب فنجده ينقل عن الغزالي وابن عبدالسلام من الشافعية بالإضافة الى النووي.

وينقل من كتب الغريب واللغة مثل كتاب أبي عبيدة والقاسم بن سلام والخليل وابن دريد وغيرهم.

والغالب أنه ينسب القول إلى المؤلفين لا الى الكتب.

وقد جعل شيخه ابن عرفة[١] أحد مصادره الرئيسية في كتابه فهو ينقل عنه كثيراً ويشير إليه بلفظ (الشيخ)، وقد نص على ذلك في مقدمته، وقد تأثر به تأثراً واضحاً في كتابه، فينقل قوله لتقوية المعنى المختار، ولا عجب في ذلك فهو شيخه الذي لازمه طويلاً، وأخذ عنه كثيراً من العلوم.

---

[١] محمد بن محمد بن محمد بن عرفة أبو عبد الله الورغمي؛ بفتح الواو وسكون الراء وفتح المعجمة وتشديد الميم نسبة إلى ورغمة قرية من أفريقية، التونسي، المالكي، عالم المغرب، المعروف بابن عرفة ولد سنة ٧١٦ للهجرة، فقيه تونس وإمامها وعالمها وخطيبها، من شيوخه: والده وأبو عبد الله بن عبد السلام الهواري وابن سلامة الأنصاري، ومهر في المعقول والمنقول، وصار المرجوع إليه بالمغرب، وتصدى لنشر العلم، وكان لا يمل من التدريس وإسماع الحديث، وأجاز لابن حجر وصنف مجموعاً في الفقه سماه المبسوط، واختصر الجوفي في الفرائض، وعلق عنه بعض أهل العلم كلاماً في التفسير في مجلدين كان يلتقطه حال القراءة عليه، وصنف في كل من الأصلين مختصراً، وكذا في المنطق، ومات في رابع وعشرين جمادى الآخرة سنة ٨٠٣ للهجرة. انظر: ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ) -غاية النهاية في طبقات القراء – تحقيق ج. برجستراسر، (بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٥م، ط١) (٣٤٢٢/٢١٤/٢)، والشوكاني محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) -البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (بيروت: دار المعرفة) (٢٥٥/٢) والسخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) -الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (بيروت: دار الجيل) (٥٨٦/٢٤٠/٩).

المبحث التاسع: منهجه في مناقشة المخالفين:

يذكر أقوال المخالفين كثيراً سواء في مسائل العقيدة أو الفقه ويناقشها ويرد عليها، ويرجح أحياناً.

ومثال ذلك: مناقشته للقدرية ١، ومثل: مسألة تحديد الأيام البيض ٢، و لم يظهر لي حسب ما وقفت عليه وجود تعصب مذهبي لدى الأبي، ولا حدة ولا غلظة في العبارة على من يخالفه.

المبحث العاشر: المقارنة بينه وبين أصله المعلم بفوائد مسلم للمازري:

كتاب "المعلم بفوائد مسلم" للمازري هو أصل كتاب إكمال الإكمال للأُبي، فيعتبر المازري (ت٥٣٦هــ) أقدم ما وصلنا من شروح صحيح مسلم، ثم أكمل هذا الشرح القاضي عياض (ت٥٤٤هــ) في كتابه "إكمال المعلم"، ثم قام القرطبي (ت٦٧١هــ) بعمل مختصر لصحيح مسلم وشرحه في كتاب أسماه: "المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم"، وقام النووي (ت٦٧٦هــ) بشرح مسلم في كتابه: "المنهاج شرح مسلم بن الحجاج"، ثم جمع هذه الشروح الأربعة وأكملها بزيادات الأُبي في كتابه: "إكمال الإكمال"، وهنا أسوق عدداً من أوجه المقارنة بينه وبين أصله للمازري، فمنها:

١) شرح المازري عبارة عن تعليقات في دروس أملاها على طلابه، فكتابه منقول عنه إملاءً بخلاف كتاب الأبي، فقد قصد منه كتابة شرح على صحيح مسلم.

٢) المازري أقدم شرح لمسلم وصل إلينا، وكتاب الأُبي جامع لعدد من شروح الصحيح قبله[٣].

٣) شرح المازري لم يتعرض لجميع أحاديث الصحيح؛ بل كان ينتقي بعض الأحاديث التي عليها مدار الباب، ويعلق عليها تعليقات، ويملي فوائد منها، ولا يتعرض لبقية أحاديث الباب بخلاف الأُبي، فقد تعرض لجميع أحاديث الصحيح من بداية كتاب الإيمان إلى نهاية كتاب التفسير.

٤) كلاهما لم يشرح مقدمة صحيح مسلم إلاَّ أن المازري علق على ثمانية مواضع منها في شرحه، وأما الأبي فنص على عدم تعرضه لها كونها من علوم الحديث وليس مقصده من التأليف.

٥) المازري لم يعتمد على ترتيب مسلم للأحاديث بخلاف الأبي الذي سار على ترتيب مسلم.

٦) المازري له عناية بفقه الحديث مع علم الحديث، أما الأبي فجل كتابه في فقه الحديث وما فيه من الأحكام والغريب واللغة، و لم يكن له كبير اهتمام بعلوم الحديث.

---

١ انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هــ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (٥٥/١).

٢ انظر: المصدر السابق (٢٧٦/٣).

[٣] قال السنوسي: من أحسن شروحه وأجمعها شرح العلامة أبي عبد الله الأبي رحمه الله تعالى ورضي عنه. السنوسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥هــ) -مكمل إكمال الإكمال– مطبوع مع إكمال الإكمال، (بيروت: دار الكتب العلمية) (٣/١).

٧) أكثر الأبي من النقل عن المازري، لكنه قد يخالفه ويرد عليه[١]، ولكنه لم يستوعب كل كلامه.

٨) كلاهما على المذهب الأشعري وفي الفقه على مذهب مالك، وأثر ذلك بين في كتابيهما، والمازري أكثر دفاعاً عن الأشعرية، والأبي أكثر عناية بمذهب المالكية.

الخاتمة:

أبرز النتائج:

١) التكامل في التصنيف والتأليف مع الأمانة العلمية في ذلك منهج سلكه علماء الحديث قديماً، ومن أبرز صوره التكامل بين شروح صحيح الإمام مسلم.

٢) لكتاب "إكمال الإكمال" للأُبي مكانة كبيرة بين أمثاله كونه استكمالاً لما قبله، وجمعاً لشروحهم مع الزيادة عليها ولبراعة مؤلفه وسعة علمه وإحاطته للمذاهب الفقهية واستجماعه لعلم الأصول واللغة والغريب.

٣) كتاب الأُبي مصدر من مصادر كتب الدراية المتميزة ومورد في الأحكام واللغة.

٤) للبيئة والشيوخ والمذاهب الاعتقادية والفرعية أثر على التلاميذ، ولو قل ذلك الأثر ومهما بلغوا من العلم؛ وذلك يتضح من خلال تأثر الأبي بشيخه ابن عرفه.

٥) مع تأثر الأبي بما ذكرت آنفاً إلا أنه -رحمه الله -منصف غير متعصب، ومجتهد فله ترجيحات واستنباطات دقيقة ومفيدة.

٦) تعدد مصادر الكتاب زادت من قيمة محتواه.

التوصيات:

١) يوصي الباحث بمزيد عناية لكتاب "إكمال الإكمال" وبمؤلفه من خلال الدراسات العلمية المتخصصة.

٢) شروح صحيح مسلم بحاجة إلى عناية خاصة من خلال دراسة مقارنة شاملة تجمع جميع شروحه والمقارنة بينها.

المصادر والمراجع:

١) الأبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـــ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية).

٢) القاضي عياض أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت: ٥٤٤هـــ) -إكمال المعلم – تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩ هـــ -١٩٩٨م، ط١).

---

[١] انظر: الأُبي أبو عبد الله محمد بن خلفة الأُبي (ت٨٢٨هـــ) – إكمال الإكمال – (بيروت: دار الكتب العلمية) (١/١٢٨) (١/٣٣٣).

٣) الشوكاني محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) -البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (بيروت: دار المعرفة).

٤) ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) -تبصير المنتبه بتحرير المشتبه – تحقيق علي البجاوي ومحمد النجار، (المؤسسة المصرية العامة للنشر).

٥) القرافي بدر الدين محمد بن يحيى القرافي (ت١٠٠٨هـ) -توشيح الديباج وحلية الابتهاج – تحقيق الدكتور علي عمر، (القاهرة: مكتبة الثقافة الإسلامية، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م، ط١).

٦) الشيخ عبدالكريم الخضير درس بعنوان: (مقارنة بين شروح الكتب الستة) مفرغ في الشاملة.

٧) ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ) -غاية النهاية في طبقات القراء – تحقيق ج. برجستراسر، (بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٥م، ط١).

٨) الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) -سير أعلام النبلاء – تحقيق شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م، ط٣).

٩) محمد بن محمد بن عمر مخلوف ت ١٣٦٠هـ -شجرة النور الزكية في طبقات المالكية – تحقيق عبدالمجيد خيالي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م، ط١).

١٠) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ) -صحيح مسلم – تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م، ط١).

١١) السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) -الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (بيروت: دار الجيل).

١٢) حاجي خليفة واسمه مصطفى بن عبد الله ت ١٠٦٧هـ -كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٤١م).

١٣) الحموي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ) -معجم البلدان – تحقيق فريد الجندي، (بيروت: دار الكتب العلمية).

١٤) عمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ) -معجم المؤلفين -دار إحياء التراث العربي -بيروت.

١٥) المازري أبو عبد الله محمد بن علي المازري المالكي (ت: ٥٣٦هـ) -المعلم بفوائد مسلم – تحقيق الشيخ محمد الشاذلي، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٧م، ط٢).

١٦) السنوسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥هـ) -مكمل إكمال الإكمال– مطبوع مع إكمال الإكمال، (بيروت: دار الكتب العلمية).

١٧) النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) -المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج – تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م، ط١).

١٨) التنبكتي أبو العباس أحمد بابا بن أحمد التنبكتي (ت: ١٠٣٦ هـ) -نيل الابتهاج بتطريز الديباج – عناية الدكتور عبد الحميد الهرامة، (ليبيا: دار الكاتب، ٢٠٠٠م، ط٢).

منهج الشيخ يوسف أفندي زادَهْ
في شرحَيْه على الصَّحِيحين (البخاري ومسلم)

يوسف أوكتان
طالب دكتوراه في قسم دراسات القرآن والسنة،
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
oktanyusuf@gmail.com

ملخَّص البحث

يُعَدّ الشيخ يوسف أفندي زاده من كبار علماء تركيا في القرن الثاني عشر الهجري، وقد جمع بين مختلف العلوم النقلية والعقلية جمعاً متقناً، وقام بتأليف العديد من الكتب في هذه العلوم، و لم يكن في تأليفه لهذه الكتب ناقلاً مجرّداً، بل كان ذا مدرسة مستقلة في التحريرات، وصاحب تدقيق وتمحيص، وقد بلغ عدد مؤلفاته خمسة وخمسين مؤلفاً، منها في الحديث كتابان قيمان في شرح الصحيحين (البخاري ومسلم)، هما: "نجاح القاري في شرح صحيح البخاري" و"عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم". وفي هذا البحث يتناول الباحثُ تعريف هذين الشرحَين مع ترجمة مؤلِّفها، وهو مشتمل على مبحثين، أحدهما يختص بترجمة المؤلف الذاتية والعلمية، والثاني يوصِّف شرحَيه على الصحيحين.

الكلمات المفتاحية: يوسف أفندي زاده. الحديث. الشرح. البخاري. مسلم.

المبحث الأول: ترجمة الشيخ يوسف أفندي زاده:

المطلب الأول: مولده:

وُلد يوسف أفندي زاده سنة ١٠٨٥ھ في مدينة "أماسيّة" من تركية[١]، واسمه الكامل: "عبد الله بن محمد بن يوسف بن عبد المنان"، واشتهر بـ"الحلمي" بسبب كتابته أشعارَه بهذا الاسم[٢]، ونسب إلى "الإسلامبولي" – القسطنطينيّة، أو "إستانبول" كما تعرف في يومنا هذا–، حيث عاش هناك[٣]، وكذلك يُعرَف بـ"الأماسي" وبـ"عبد الله حلمي"، ويُعرَف أيضاً بـ"يوسف أفندي زاده"، وهذا الاسم الأخير هو الذي اعتمده لنفسه في بعض كتبه[٤].

المطلب الثاني: نشأته العلمية:

نشأ الشيخ يوسف أفندي زاده في بيئة علمية[٥]، فجدُّه يوسف بن عبد الرحمن كان رئيس مشايخ القرّاء في زمانه بدار القرّاء التي بناها السلطان أحمد الأول[٦]، وكان أول أساتذته أبوه محمد بن يوسف في القراءات والتفسير.

---

[١] انظر: البرماوي، إلياس بن أحمد حسين. إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري. (جدة: دار الندوة العالمية، ط١، ١٤٢١هـ). ج٢، ص٢١٠؛ والزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام. (بيروت: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م). ج٤، ص١٢٩؛ والبغدادي، إسماعيل بن محمد أمين. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. (استانبول: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، د.ط، ١٩٥١م). ج١، ص٤٨٢؛ و

Osmanlı Müellifleri. (İstanbul: Meral Yayınevi, 1975). v1, Tâhir, Mehmet Tâhir Efendi. p471.

وذهب المؤرخ المراديّ إلى أنه ولد سنة ١٠٦٦هـ. ولم يبين مكان ولادته. انظر: المراديّ محمد خليل بن علي. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. (بيروت: دار بن حزم، ط٣، ١٤٠٨هـ). ج٣، ص٨٨.

[٢] اشتهر بـ"الحلمي"؛ حيث إنه كان يكتب أشعاره بهذا الاسم. انظر:

Tâhir, Osmanlı Müellifleri, v1, p471.

[٣] على سبيل المثال: يقول في كتابه "مشكلات الشاطبي": "العزيمة أولى من الرخصة، لا سيما إذا شاعت في بلدة كما بلدتنا القسطنطينية، حميت عن الآفات والبلية..." وقد توفي في استانبول أيضاً. انظر: صبري، هادي بهجت حسين. كتاب مشكلات الشاطبي لإمام يوسف أفندي زاده دراسة وتحقيق. (الأردن: رسالة ماجستير في أصول الدين في جامعة النجاح الوطني، ٢٠١٠م). ص١٣١.

[٤] حيث إنه سمى نفسه بيوسف أفندي زاده في كتابه "أجوبة يوسف أفندي زاده على عدة مسائل" حيث قال: "وإني قد قرأت بما تضمنته تلك الكتب على والد وسندي،...الشيخ محمد بن يوسف بن عبد الرحمن المدعوّ بيوسف أفندي زاده" وجاء اسمه "يوسف" من جده الأول. انظر: حمدان، عمر يوسف عبد الغني. أجوبة يوسف أفندي زاده على عدة مسائل فيما يتعلق بوجوه القرآن. (جدة: معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، د.ط.، ١٤٢٩ه)ـ. ص٣٩١.

[٥] انظر: حمدان. أجوبة يوسف أفندي زاده. ص٣٨٧، ٣٨٨.

[٦] ولد ١٥٩٠م وتوفي ١٦١٧م. انظر: محمد فريد (بك)، ابن أحمد فريد (باشا). تاريخ الدولة العلية العثمانية. تحقيق: إحسان حقي. (بيروت: دار النفائس، ط١، ١٤٠١هـ). ص٢٧١.

ولم يقتصر يوسف أفندي زاده على علم واحد، بل تبحر في معظم العلوم الإسلامية وبرع فيها، فتلقى التفسير والحديث وعلوم القرآن والقراءات العشر والتجويد عن الأئمة المشتهرين بالقراءة والإقراء في الدولة العثمانية وقتئذ، وساهم مساهمةً فعالةً في نشر العلوم الشرعية فيها، وخاصة علم القراءات وعلوم القرآن، وأثرى مكتبة القرآن والقراءات بكتاباته ومؤلفاته[١].

المطلب الثالث: أساتذته وتلامذته:

(أ) أساتذته:

أخذ الشيخ يوسف أفندي العلومَ من العلماء والمشايخ المشتهرين المميزين في زمانه، وكان أبرزَهم:

١) **محمد بن يوسف بن عبد الرحمن:** هو أبوه وأول أساتذته، وقد قرأ عليه بعض كتب القراءات[٢].

٢) **قره خليل أفندي:** فقيه مفسر، وكان قاضياً بعسكر روم إيلي، وتتلمذ عليه الشيخ يوسف أفندي في علم الحديث، فقرأ عليه بعض الكتب من أصول الحديث، وأجزاء من "الجامع الصحيح"، وأجازه بالرواية عنه، وقال يوسف أفندي زاده عنه في كتابه: "...فإني قرأت على الأستاذ الفاضل والحبر الكامل، الذي افترع بذكائه المفرط مخدراتِ المعاني، وأحكم بفطنته الباهرة قواعد المباني وشاع فضله بين الأماثل..."[٣]

٣) **إبراهيم أفندي الشهير بخواجه مصاحب پاشا:** كان متخصصاً في العلوم العربية والفنون الأدبية والتفسير، وأخذ يوسف أفندي زاده عنه هذه العلوم، وبعد أن تبحر يوسف أفندي زاده في اللغة والأدب، قرأ عليه "تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ) من أول سورة الفاتحة إلى خاتمة آية الوضوء في سورة المائدة، فأجازه بما يجوز له وعنه ممّا يتعلق بعلم التفسير[٤]، وكان يوسف أفندي زاده يحترمه كثيراً، حيث قال عنه مادحاً: "الأديب الكامل، والعذب اللسان، والفصيح المنطق والبيان "[٥].

---

[١] انظر: البرماوي. إمتاَعُ الفُضَلاء. ج٢، ص٢١٠.

[٢] انظر: حمدان. أجوبة يوسف أفندي زاده. ص٣٩١؛ والكوثري، محمد زاهد بن الحسن. التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز. (اسيوط: مطبعة الأنوار، د.ط.، ١٣٦٠ه). ص٢٠.

[٣] انظر: حمدان. أجوبة يوسف أفندي زاده. ص٣٩٣.

[٤] المرجع السابق. ص٣٩٢.

[٥] المرجع السابق. ص٣٩١، ٣٩٢.

(ب) تلامذته

أخذ عن الشيخ يوسف أفندي زاده كثيرٌ من العلماء الأفاضل في عصره لشهرته الذائعة ومؤلفاته الرائعة في علوم عديدة وتدريسه لها، ومنهم:

١) **عبد الرحمن بن الحسن بن عمر الأجْهوري:** الفقيه المالكي سبط القطب الخضيري (ت١١٩٧هـ)، استجاز من الشيخ يوسف أفندي زاده في علم القراءات"[١].

٢) **عبد الله باشا:** ابن الصدر مصطفى پاشا بن الصدر محمد پاشا الكوپريلى الرومي الحنفي (ت ١١٤٨ه) [٢]، أخذ الإجازة عن الشيخ يوسف أفندي زاده في علم القراءات. وقال الشيخ عنه: "...العلامة الفهّامة، ذو النسب الخطير، أبو نائلة عبد الله پاشا بن الصدر الشهيد، أناله الله في الدارين ما يريد، الذي شرّفني بإلباس خلعة الإكرام..."[٣]

٣) **مصطفى الإزميري:** مصطفى بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الازميرى الرُّومِي الْحَنَفِيّ نزيل مصر (ت١١٥٥هـ)[٤]: من أشهر علماء القراءات والتجويد، قال البرماوي عنه: "من أشهر علماء القراءات والتجويد بعد ابن الجزري، برع وتفنن في علوم القراءات، وقام بتحرير أوجه القراءات من جميع الطرق، وتُعد كتبه في التحريراتِ المرجعَ والمصدرَ منذ تأليفها إلى يومنا هذا، مع تحريرات المتولي"[٥]، وقد التزم الإزميري في "بدائع البرهان" بالتنبيه على سهو الشيخ يوسف زاده والشيخ المنصوري ولقَّبه الشيخ يوسف أفندي زاده بـ"الأستاذ"[٦].

وهكذا قد أخذ عن الشيخ يوسف أفندي زاده جمعٌ من العلماء العظماء، ومنهم الجدير بالذكر: الشيخ محمد صادق بن السيد عبد الرحمن بن سليمان بن عبد اللطيف الارزنجانى الرومي الحنفي الشهير بمفتى زاده نزيل قسطنطنية [٧]، والشيخ علي البدري (شيخ القراءات والقراء بالديار المصرية)، والشيخ الامام

---

[١] الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار. تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٩٨م). ج٢، ص١٢٣.

[٢] له عدة كتب، منها: "إرشاد المريد إلى معرفة الأسانيد"، و"ديوان شعره، عربي". انظر: البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٢.

[٣] حمدان. أجوبة يوسف أفندي زاده. ص٣٨٥، ٣٨٦.

[٤] من مؤلفاته: "بَدَائِع الْبُرْهَان على عُمْدَة الْعرْفَان فِي القرآن" انظر: البغدادي. هدية العارفين. ج٢، ص١٤٥.

[٥] البرماوي. إمتاَعُ الفُضَلاء. ج٢، ص٣٩٠.

[٦] انظر: الإزميري، مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد. بدائع البرهان على عمدة الفرقان (خ). (المسجد الأقصى/القدس ١/٤، رقم الوثيقة: ٧٢/١/٤، ١٢٠٠هـ). ص٦.

[٧] انظر: البغدادي. هدية العارفين. ج٢، ص٣٥٥؛ والرزكلي. الأعلام. ج٦، ص١٦٠.

المقري[١]، والشيخ أبو السعود أحمد بن عمر القاهري الحنفي اليسير بالإسقاطي (ت١١٥٩ه)[٢]. وأحمد الرشيدي، وغيرهم[٣].

المطلب الرابع: مؤلفاته:

اشتغل الشيخ يوسف أفندي زاده بالتأليف، واهتم به خاصة في علم القراءات، لأنه اشتهر بالإقراء والاهتمام به، وورّث مجموعةَ كتبٍ قيمةً في عدة مجالات من القراءات والحديث والتفسير والعقيدة والسيرة والمنطق، يصل عددها إلى خمسة وخمسين مؤلفاً، منها ثمانية عشر في القراءات والحديث والتفسير[٤]، وهي كالآتي:

١) الائتلاف في وجوه الاختلاف في القراءات العشر.[٥]

٢) أجوبة يوسف أفندي زاده على عدة مسائل ممّا يتعلق بوجوه القرآن.[٦]

٣) بيان مراتب المدّات.[٧]

٤) تحفة الطّلَبَة في بَيَان مدات طرف الطّيبَة.[٨]

٥) التنزيل للبيضاوي.[٩]

٦) حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي.[١٠]

٧) حاشية على آداب مير أبي الفتح.[١١]

٨) حاشية على الخيالي.[١٢]

٩) حاشية على سورة الملك من تفسير البيضاوي.[١٣]

---

[١] كانت له اليد الطولى في سائر العلوم محيطاً بمنطوقها والمفهوم. انظر: المراديّ. سلك الدرر. ج٣، ص٢٥٧.

[٢] انظر: البرماوي. إمتاَعُ الفُضَلاء. ج٢،ص ٣٩،٤٠.

[٣] المرجع السابق. ج٢، ص٢١٠.

[٤] انظر:
1. bs, 1988). Osmanlı Devletinin İlmiye Teşkilatı. (Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi, İsmail Hakkı. Uzunçarşılı, .p238; Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472

[٥] انظر: البرماوي. امتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ والزركلي. الأعلام. ج٤، ص١٣٠.

[٦] حقّقه عمر يوسف عبد الغني حمدان. انظر: مجلة معهد الإمام الشاطبي. العدد السادس. ١٤٢٩هـ.

[٧] Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v 1, p472.

[٨] انظر: البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣.

[٩] البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣؛ والبرماوي. امتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ والزركلي. الأعلام. ج٤، ص١٣٠.

[١٠] انظر: البرماوي. امتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ والزركلي. الأعلام. ج٤، ص١٣٠؛ والمراديّ. سلك الدرر. ج٣، ص٨٨.

[١١] Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472.

[١٢] البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣.

[١٣] Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472.

١٠) حاشية على شرح قاضي مير.[١].
١١) حاشية على شرح قره داود في المنطق[٢].
١٢) حاشية على العقائد النسفية.[٣].
١٣) رد القراءات بالشواذ.[٤].
١٤) رسالة حرف الضاد الصحيح.[٥].
١٥) روضة الواعظين.[٦].
١٦) زبدة العرفان في وجوه القرآن.[٧].
١٧) زهرة الحياة الدنيا في القراءة.[٨].
١٨) عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم، في ثلاث مجلدات.[٩].
١٩) قافية نامة في شرح لغات العربية بلسان الفارسية.[١٠].
٢٠) الكلام السنى المصفى في مولد المصطفى.[١١].
٢١) مخارج الحروف.[١٢].
٢٢) نجاح القارئ في شرح البخاري.[١٣].
٢٣) النفحة الفائحة في تفسير سورة الفاتحة.[١٤].

---

[١] المرجع السابق.
[٢] البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣؛و
Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472.
[٣] انظر: البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣؛ والبرماوي. امتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ والزركلي. الأعلام. ج٤، ص١٣٠.
[٤] Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472.
[٥] المرجع السابق.
[٦] البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣؛ والبرماوي. امتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ والزركلي. الأعلام. ج٤، ص١٣٠.
[٧] انظر: البرماوي. امتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ والزركلي. الأعلام. ج٤، ص١٣٠.
[٨] انظر: البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣.
[٩] انظر: البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣؛ والبرماوي. امتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ والزركلي. الأعلام. ج٤، ص١٣٠؛ والمراديّ. سلك الدرر. ج٣، ص٨٨.
[١٠] انظر: البغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣؛ و
Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p243.
[١١] المرجع السابق.
[١٢] Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472.
[١٣] انظر: البرماوي. إمتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ و
Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472.
[١٤] Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472.

المطلب الخامس: مكانته العلمية:

وكان الشيخ يوسف أفندي زاده صاحب تمحيص وتدقيق، حيث اعتنى بالرجوع إلى مصادر الكتب واهتم بذلك، ولم يكن ناقلاً ما فيها نقلاً مجرداً؛ بل كان ذا مدرسة مستقلة في التحريرات[١].

وكان يركز على بعض الأخطاء العلمية التي تشيع في بيئته، ويعنى بمعالجتها، فحينما شاعت القراءات الشاذة في إستانبول في عصره، ألَّف رسالة لمعالجة هذه القضية، وسماها: "رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذ"، وقال فيها: "لما ظهر وشاع في عصرنا في بلدتنا القسطنطينية المحمية- حميت عن جميع الآفات والبلية- الإقراء بالشواذ من وجوه القراءات في المساجد والجوامع، وفي مجالس الإقراء والمحافل والمجامع، أردت أن أكتب وألخص ما قاله علماء الدين، وأئمة الإسلام والمسلمين، في هذا الباب طلباً للثواب..."[٢].

وكان السلاطين والوزراء يجلونه ويعرفون مكانته، فكان بعضهم يوجه إليه في حل بعض المسائل التي يستصعبها، فلما استشكل الوزير عبد الله باشا الكپرلي (ت١٦٧٦م) مسألة الخلط بين بعض الطرق للقراءات المتواترة، وجَّه إلى يوسف أفندي زاده بعض الأسئلة حولها، مع طلب إجازة منه، وأصبح طالباً له[٣]، وكذلك عرف السلطان أحمد الثالث (ت١٧٣٦م)، وبعده السلطان محمود الأول (ت١٧٥٤م)، قدره على ما ينبغي لأمثاله، فجعله السلطان محمود مدرساً لدار الكتب التي بناها داخل السرايا العامرة، وبقي مدرساً بها حتى وفاته، وهذا يشير إلى أنه قد حظي بمكانة علمية ودنيوية عالية بين أهل زمانه[٤].

المطلب السادس: وفاته:

لم يزل الشيخ يوسف أفندي زاده يدرِّس ويفيد في دار الكتب التي بناها السلطان محمود في داخل السرايا العامرة إلى أنْ توفي عام ١١٦٧ هـ[٥]، وصُلي عليه في مسجد الفاتح، ثم دُفن في مقبرة تقع في شارع مالتپه في إستانبول، والتي دفن فيها قبل أبوه محمد بن يوسف وجده يوسف بن عبد الرحمن.[٦]

---

[١] عبد الرزاق، ابن علي إبراهيم بن موسى. تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة. (ملف وورد)، ص١٤. http://www.slideshare.net/abozzahraa/ss-30672504?from_action=save / .(15.09.2019)

[٢] يوسف أفندي زاده، عبد الله بن محمد بن يوسف. رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذ. تحقيق: عمر حمدان وتغريد حمدان. (القاهرة: دار الفضيلة، ط١، ٢٠٠٤م). ص٤٠.

[٣] حمدان. أجوبة يوسف أفندي زاده. ص٣٤٥.

[٤] انظر: المراديّ. سلك الدرر. ج٣، ص٨٨.

[٥] انظر: المراديّ، سلك الدر، ج٣، ص٨٨.

[٦] Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p473.

المبحث الثاني: منهجه في تأليف الشرحَين على الصحيحين (البخاري ومسلم):

قد بذل الشيخ يوسف أفندي زاده جهداً عظيماً في علم الحديث إضافة إلى ما قدمه من كتبٍ قيمةٍ في عدة مجالات، حيث إنه شرح الصحيحين (البخاري ومسلم) في كتابَين، أحدهما: "نجاح القاري في شرح صحيح البخاري"، والآخر: "عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم"، واللذين سأورد تعريفاً مختصراً عنهما في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: منهجه في تأليف "نجاح القاري في شرح صحيح البخاري"[1]:

لَمَّا بدأ الشيخ يوسف أفندي زاده بتدريس الطلاب في قصر السلطان أحمد الثالث، اقترح عليه أن يُقرئهم "صحيحَ البخاري"، وأثناء تدرسيه لهذا الكتاب استفاد من بعض شروحه المعتبرة، ثم سنح له بعد ذلك أن يجمع ما ورد في بعض الشروح ليكون ذلك معيناً له في أمر التدريس، وهكذا شرع – رحمه الله تعالى – في تأليف شرحٍ على صحيح البخاري[2]، فألَّفه في ثلاثين مجلداً مفصّلا في مدة ثمانية وعشرين سنة[3]، إلا أن المؤرخين لم يتفقوا على عدد أجزائه، فذهب خير الدين الزركلي والبغدادي والبرماوي إلى أنه كان عشرين مجلداً، وآخرون كعبد الغني كحالة ومحمد طاهر قالا: "إنه كان ثلاثين مجلداً"[4]، وبعد أن أتمه أهداه إلى سلطان الدولة العثمانية. وقد اشتمل هذا الشرح على البحوث المدققة والمفيدة في الشروح المعتبرة في زمن المؤلف.[5]

وأما منهجه في تأليف هذا الكتاب فهو أنه:

١) اعتمد فيه على المنهج التحليلي في شرح الحديث.

٢) وذكر فيه الروايات الواردة في الحديث بالإضافة إلى آراء أئمة اللغة خاصّةً في إظهار المعنى اللغوي للمفردات التي يُشْكل فهمها.

---

[1] يوسف أفنديزادة، عبد الله بن محمد بن يوسف. نجاح القاري، (أيا صوفية ٦٨٥، ج٣٠٨٠١ ورقة، ١١٢٥هـ). بخط المؤلف؛ ونور عثمانية ٨٩٤– ٩٢٢. ٩٢٣– ٩٣٢.

[2] انظر:

(Doktora tezi, Marmara Tobay, Ahmet. Yusuf Efendizade Abdullah Hilmi ve hadis Şerhçiliğindeki yer. p87. Üniversitesi,1991).

[3] ذهب أحمد توباي إلى أنه كتبه في مدة أربعين سنة. انظر:

Tobay. Yusuf Efendizade Abdullah Hilmi ve hadis Şerhçiliğindeki yeri. p86.

[4] البرماوي. إمتاع الفضلاء. ج٢، ص٢١١؛ وكحالة، عبد الغني. معجم المؤلفين. ج٦، ص١٤٥؛ والزركلي. الأعلام. ج٤، ص١٣٠؛ والبغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣؛ وبروكلمان، كارل. تاريخ الأدب العربي. تحقيق: عبد الحليم النجار– رمضان عبد التواب. (القاهرة: دار المعارف، ط٥، ١٩٧٧م). ج٣، ص١٨٣.

[5] انظر:

Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p471.

٣) بيَّن فيه المعنى المراد من الحديث.

٤) واهتم فيه بتوضيح الكلمات المحورية المفتاحية مورداً مرادفاتها المختلفة[١].

٥) ووضَّح فيه الفروق المتعلقة برواة الحديث أحياناً، وذلك بأن يذكر الرواة فيه، ويعرِّف بهم وبأسمائهم وكناهم وألقابهم أغلب الأحيان، ويبيِّن الكلمات والجمل في الحديث، ويشرح الحديث بعد أن يعرض الكلمات والجمل.[٢]

٦) واستخدم فيه بعض العبارات الخاصة به، لافتاً النظر إلى المهم من الفوائد، فعلى سبيل المثال يقول: "فائدة" عند إيراد بعض الفوائد التي عني بها، ويقول: "تنبيه" للفت الانتباه، ويقول: "خاتمة" لتقييم الأحاديث في نهاية كل كتاب تقريباً، ويقول: "تكميل" للإيضاحات المتممة بعد أن يشرح الأحاديث، ويقول: "تتمة" لإعطاء بعض المعلومات الزائدة المتعلقة بمتن الحديث وسنده[٣].

٧) وقد اقتبس فيه بعض الآراء والجمل من "عمدة القاري" للعيني، و"فتح الباري" لابن حجر العسقلاني[٤] واستفاد منهما، أما منهج الاستفادة من "عمدة القاري" فيمكن تلخيصه فيما يأتي:

- كان يصوغ بعض المعلومات عن الرواة أو المتون من "عمدة القاري" صياغة جديدة بأسلوبه الخاص، قبل أن ينقل كلام العيني.
- نقل العبارات والبيانات التي جاءت في كتاب "عمدة القاري" دون أن يذكر أي إشارة إلى العيني.
- نقل بعضَ العبارات التي استخدمها العيني دون أن يورد اسمه، بل يكتفي بقوله: "قلت" مشيراً إلى العيني.[٥]

وذهب في منهج الاستفادة من "فتح الباري" لابن حجر إلى مثل ما ذهب إليه في استفادته من "عمدة القاري".[٦]

---

[١] انظر: يوسف أفندي زاده، عبد الله بن محمد بن يوسف. نجاح القاري شرح صحيح البخاري. (قونيه: مكتبة الآثار المخطوطة، رقم (٤٠٤٨)). ج٣٠، ص٥٤٩.

[٢] المرجع السابق. ج٣٠، ص٥٥٠.

[٣] انظر:
Tobay. Yusuf Efendizade Abdullah Hilmi ve hadis Şerhçiliğindeki yeri. p150-164.

[٤] المرجع السابق. ص٨٦

[٥] المرجع السابق. ص١٤٢.

[٦] المرجع السابق. ص١٤١.

المطلب الثاني: منهجه في تأليف "عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم[١]":

بعد أن أنهى الشيخ يوسف أفندي زاده تأليفَ شرحه على صحيح البخاري، طلب منه بعض طلابه أن يقوم بشرح صحيح مسلم أيضاً، فتلبيةً لطلبهم ألَّف الشيخ هذا الشرحَ[٢]، و لم تتفق المصادر على عدد أجزاء كتابه، حيث قالوا: إنه كان ثلاثة[٣] أو سبعة[٤] ولكنه لم يتمه[٥].

وأما منهجه في تأليف هذا الشرح فهو أنه:

١) قارن في بداية شرح كتاب "صحيح مسلم" بين منهج البخاري ومسلم في كتابيهما، ثم وضح أصول مسلم في اختيار الأحاديث ووضعها في كتابه[٦].

٢) وقارن بين الكلمات والجمل في الروايات بالنسخ المختلفة التي بين يديه أيضاً[٧].

٣) واعتنى بتوضيح الكلمات لغةً واصطلاحاً، كما وضحها في شرحه على "صحيح البخاري"، واهتم بتعريف الرواة في السند من حيث الجرح والتعديل أكثر مما فعل في شرحه على البخاري وعرض أقوال الأئمة فيهم[٨].

٤) واتبع في منهجه الجمع بين الأحاديث المختلفة؛ بحيث يشرح معنى الحديث فإذا وجد أي مخالفة فيه لحديث آخر فإنه يسعى للجمع بينهما محاولاً إزالة أي إشكال متوهم بينهما[٩].

٥) وسرد فيه الآراء الفقهية من المذاهب المختلفة إذا كانت الرواية متعلقة بالمسائل الفقهية.[١٠]

---

[١] يوجد مخطوطاً في نور عثمانية ٧٤٥/١، ٣٦٨ ورقة، ١١٦٤ هـ. بخط المؤلف.

[٢] انظر:

Tobay. Yusuf Efendizade Abdullah Hilmi ve hadis Şerhçiliğindeki yeri. p171.

[٣] انظر: البرماوي. إمتاَعُ الفُضَلاء. ج٢، ص٢١١؛ والبغدادي. هدية العارفين. ج١، ص٤٨٣.

[٤] انظر: كحالة. معجم المؤلفين. ج٦، ص١٤٥؛ وبروكلمان. تاريخ الأدب العربي. ج٣، ص١٨٣؛ و

Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472.

[٥] انظر: المراديّ. سلك الدرر. ج٣، ص٨٨؛ و

.Tâhir. Osmanlı Müellifleri. v1, p472

[٦] انظر: يوسف أفندي زاده، عبد الله بن محمد بن يوسف. عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم (مخطوطا). (مخطوطات مكتبة:نورعثمانية – تركيا، نور عثمانية٧٤٥/١ (٣٦٨، ورقة، ١١٦٤ هـ. بخط المؤلف). ص٢، ٣.

[٧] انظر: المرجع السابق. ص ٧٨.

[٨] انظر: المرجع السابق. ص١٥.

[٩] انظر: المرجع السابق. ص٢٢٧.

[١٠] انظر: المرجع السابق. ص٢٣١.

٦) وضرب فيه الأمثال من القرآن والسنة ليبين الكلمات المبهمة في الروايات أحياناً، وسرد أقوال العلماء عن معنى الرواية ليزيد في الإيضاح[١].

٧) واستفاد في تأليف هذا الشرح في بعض الأحيان من الشروح على صحيح مسلم كـ"إكمال المعلم" للقاضي عياض و"المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للنووي[٢]، واستخدم المؤلف بعض الجمل والعبارات التي وردت في كتاب النووي والقاضي عياض كما فعل في "نجاح القاري"، حيث إنه نقل عبارات هذين العالمين من كتابيهما مصرحاً بذكر اسميهما أحياناً، وبدون تصريح أحياناً أخرى، وأورد بعض الجمل من هذين الكتابين مصوغة صياغة جديدة بأسلوبه الخاص كما فعل في شرحه لصحيح البخاري.[٣]

الخاتمة:

يذكر الباحث في نهاية هذا البحث عدداً من النتائج والتوصيات التي توصَّل إليها، وهي كالآتي:

(أ) النتائج:

١) نشأ الشيخ يوسف أفندي زاده في بيئة علمية، وتلقى التفسير والحديث وعلوم القرآن عن العلماء المشتهرين في زمانه، واشتهر في علم القراءات أكثر من العلوم الأخرى.

٢) وكان صاحب مدرسة مستقلة في التحريرات، وكان صاحب تدقيق وتمحيص، واعتنى بالتأليف، حيث إنه ترك خمسة وخمسين كتاباً في مجالات مختلفة.

٣) وبذل جهداً عظيماً في علم الحديث تدريساً وتأليفاً، فقد شرح الصحيحين في كتابين، وأولهما: "نجاح القاري في شرح صحيح البخاري"، والآخر: "عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم".

٤) واعتمد في شرحه "نجاح القاري" على المنهج التحليلي، كذلك ذكر الروايات الواردة في الحديث بالإضافة إلى آراء أئمة اللغة خاصّةً في إظهار المعنى اللغوي للمفردات التي يُشْكل فهمها، وبين الفروق المتعلقة برواة الحديث أحياناً، واستخدم بعض العبارات الخاصة به مثل "فائدة"، و"تنبيه"، و"خاتمة"، و"تكميل"، و"تتمة" لافتاً النظر إلى المهم من الفوائد في شرحه، كما استخدم بعض الآراء والجمل من "عمدة القاري" للعيني، و"فتح الباري" لابن حجر العسقلاني[٤] واستفاد منهما،

---

[١] انظر: المرجع السابق. ص٧٥.

[٢] انظر: المرجع السابق. ص٢٣١

[٣] Tobay. Yusuf Efendizade Abdullah Hilmi ve hadis Şerhçiliğindeki yeri. p176.

[٤] المرجع السابق. ص٨٦

وكذلك اقتبس منهما باللفظ، إلا أن اقتباسه منهما كان في بعض الأحيان مستفيضاً، وذهب في منهج الاقتباس إلى صياغة بعض المعلومات عن الرواة أو المتون من "عمدة القاري" صياغةً جديدةً بأسلوبه الخاص ونقل العبارات والبيانات التي جاءت فيه دون أن يشير إلى "عمدة القاري" أو نقل بعض العبارات التي استخدمها العيني دون أن يورد اسم المؤلف.

٥) وسلك في شرحه لصحيح مسلم نفس المنهج الذي سلكه في شرحه لصحيح البخاري، واستفاد في تاليفه من "إكمال المعلم" للقاضي عياض و"المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للنووي.

(ب) التوصيات:

يوصي الباحث بدراسة بعض الموضوعات عن كتب الشيخ يوسف أفندي زاده بسبب أهميتها في المجال العلمي، وكون هذه الكتب لم تُحقَّق بعد؛ لذا فالحاجة ماسة إلى إخراجها محقَّقة ثم نشرها بين أهل العلم.

المصادر والمراجع:

١) الإزميري، مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد. **بدائع البرهان على عمدة الفرقان** (خ). القدس: المسجد الأقصى/ ١/٤. رقم الوثيقة: ٧٢/١/٤. ١٢٠٠هـ.

٢) يوسف أفندي زاده، عبد الله بن محمد بن يوسف. **رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذ**. تحقيق: عمر حمدان وتغريد حمدان. القاهرة: دار الفضيلة. ط١. ٢٠٠٤م.

٣) يوسف أفندي زاده، عبد الله بن محمد بن يوسف. **عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم**. استنبول: نور عثمانية ٧٤٥/١. ٣٦٨ ورقة. ١١٦٤هـ.

٤) البرماوي، إلياس بن أحمد حسين. **إمتاعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري**. جدة: دار الندوة العالمية ط١. ١٤٢١هـ.

٥) بروكلمان، كارل. **تاريخ الأدب العربي**. تحقيق: عبد الحليم النجار – رمضان عبد التواب. القاهرة: دار المعارف. ط٥. ١٩٧٧م.

٦) البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، استانبول: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة. د.ط. ١٩٥١م.

٧) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن. **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١. ١٩٩٨م.

٨) حمدان، عمر يوسف عبد الغني. **أجوبة يوسف أفندي زاده على عدة مسائل فيما يتعلق بوجوه القرآن**، جدة: معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية. د.ط. ١٤٢٩هـ.

٩) المراديّ، محمد خليل بن علي. **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، بيروت: دار بن حزم. ط٣. ١٤٠٨هـ.

١٠) الزركلي، وخير الدين بن محمود. **الأعلام**. بيروت: دار العلم للملايين. ط١٥. ٢٠٠٢م.

١١) صبري، هادي بهجت حسين. **كتاب مشكلات الشاطبي لإمام يوسف أفندي زاده دراسة وتحقيق**، الأردن: رسالة ماجستير في أصول الدين في جامعة النجاح الوطني. ٢٠١٠ م.

١٢) يوسف أفندي زاده، عبد الله بن محمد بن يوسف. **نجاح القاري شرح صحيح البخاري**. قونيه: مكتبة الآثار المخطوطة بالمنطقة. رقم:٤٠٤٨.

١٣) الكوثري، محمد زاهد بن الحسن. **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز**. اسيوط: مطبعة الأنوار. د.ط.١٣٦٠ه.

١٤) محمد فريد (بك)، ابن أحمد فريد (باشا). **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. تحقيق: إحسان حقي. بيروت:دار النفائس. ط١. ١٤٠١هـ.

١) Uzunçarşılı, İsmail Hakkı. **Osmanlı Devletinin İlmiye Teşkilatı**. Ankara: Türk Tarih Kurumu Basımevi. 1.bs. 1988.

٢) Tâhir, Mehmet Efendi. **Osmanlı Müellifleri**. İstanbul: Meral Yayınevi. 1975

٣) Tobay, Ahmet. **Yusuf Efendizâde Abdullah Hilmi ve Hadis Şerhçiliğindeki Yeri**. İstanbul: Yayınlanmamış Doktora Tezi. Marmara Üniversitesi.1991.

مناهج العلماء في اختصار الكتب الْمُسنَدة "صحيح الإمام البخاري" أُنموذجاً

د. علي أبو الفتح حسين حمزة
الأستاذ المساعد في قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب، جامعة النيلين، الخرطوم (السودان)
aliaboualfateh@gmail.com

ملخَّص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الكتب التي اختصرت "صحيح الإمام البخاري"، والكشف عن مناهج مؤلِّفيها، وإظهار منزلة "صحيح الإمام البخاري"، وعناية العلماء به؛ حيث تتبلور مشكلتها في أن "صحيح الإمام البخاري" قد وجد عنايةً عظيمة في كثير من جوانب التصنيف المختلفة، والتي منها كثرة مختصراته؛ حيث كثرت مختصراته وتنوعت طرائق المختصرين له واختلفت مناهجهم في تناوله؛ الأمر الذي يدعو للوقوف على هذه المختصرات ودراستها. وتأخذ هذه الدراسة أهميتها في كونها تبحث عن أعظم كتاب من كتب السنة النبوية؛ حيث يعد "صحيح الإمام البخاري" أصح الكتب المصنفة بعد القرآن الكريم، ولأنها تبرز عناية العلماء السابقين واللاحقين بهذا الكتاب، وتُبيِّن ما حَظي به من قبول ومكانة. وقد اتبع الباحث في كتابة هذه الورقة المنهج الاستقرائي التحليلي والوصفي، وتحصل من خلال هذه الدراسة أن أكثر مختصرات "صحيح البخاري" التي وجدت عناية واشتهاراً هو "مختصر الزبيدي" المعروف بـ"التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح"، وقد اتفقت جميع الكتب التي اختصرت "صحيح البخاري" سواء على انفراد أو بالجمع بينه وبين مسلم اتفقت جميعها على منهجية واحدة في حذف الأسانيد، والمكرر من الأحاديث، وأغلبها عنيت بجمع الروايات. وأوصى الباحث الجامعات ومراكز البحوث بأن تقترح عدة بحوث أو رسائل علمية تعنى بتتبع الكتب التي ألفت عن "صحيح البخاري" من جهة الاختصار والشرح والغريب ونحو ذلك، وبيان مناهجها والمقارنة بينها.

الكلمات المفتاحية: تهذيب السنة. العناية بالصحيحين. مختصرات البخاري. الجمع بين الصحيحين.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، أحمده حمد الشاكرين، وأشهد ألّا إله إلّا هو. علّم بالقلم وأنعم بالحكم، وسخّر عباده لبثّ العلم ونشره منذ القدم، فسبحانه من إلهٍ خبيرٍ مدبرٍ حكيم، وأشهد أن محمداً عبده المصطفى ونبيه المجتبى؛ بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى. أما بعد:

فإن التصانيف في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بسطت واختصرت، وتنوعت طرائقها واختلفت مناهجها، وأعظم ما ذاع وانتشر بين أهل الأثر اختصار كتب الحديث المسندة؛ تقريباً للعلم وتسهيلاً للفهم، ومن أكثر تلك المصنفات عناية، وأعظمها فائدة ودراية كتاب أبي عبد الله البخاري الموسوم بالجامع الصحيح، فقد عُني به السابقون، و لم يألُ في خدمته اللاحقون، فاختُصر وهُذّب، ولُخّص وشُذّب، فاستعنت الله تعالى في ذكر تلك المختصرات التي عُنيت به موضحاً لمناهجها ومبيناً لطرائقها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتبلور مشكلة هذه الدراسة في أنَّ "صحيح الإمام البخاري" قد وجد عنايةً عظيمة في كثير من جوانب التصنيف المختلفة، والتي منها كثرة مختصراته؛ حيث كثرت مختصراته وتنوعت طرائق المختصرين له واختلفت مناهجهم في تناوله؛ الأمر الذي يدعو للوقوف على هذه المختصرات ودراستها، ويتفرع على ذلك.

عدد من الأسئلة:

١) هل عُني العلماء قديماً وحديثاً باختصار صحيح الإمام البخاري؟

٢) ما هي المؤلفات التي اختصرت صحيح البخاري؟

٣) ما هي طرائق مختصرات البخاري ومناهجها ومَيْزاتها؟

أهمية الموضوع:

تأخذ هذه الدراسة أهميتها من جهتين:

الأولى: كونها تبحث عن أعظم كتاب من كتب السنة النبوية؛ حيث يعد "صحيح الإمام البخاري" أصح الكتب المصنفة بعد القرآن الكريم.

الثانية: لأن الدراسة تبرز عناية العلماء السابقين واللاحقين بهذا الكتاب، وتُبيِّن ما حَظي به من قبول ومكانة، كما تدل تلك المختصرات على نوع من أنواع التأليف عظيمة النفع كثيرة الفائدة.

أهداف البحث:

١) بيان الكتب التي اختصرت صحيح الإمام البخاري، والكشف عن مناهج مؤلِّفيها.

٢) إظهار منزلة صحيح الإمام البخاري، وعناية العلماء به.

المنهج المتبع في البحث:

اتَّبع الباحثُ في إعداد هذا البحثِ المنهجَ الاستقرائي التحليلي والوصفي.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة ومطلبين وخاتمة.

مقدمة: وفيها مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهميتها وأهدافها والمنهج المتبع فيها.

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن الإمام البخاري وكتابه الصحيح، وفيه مقصدان:

المقصد الأول: ترجمة الإمام البخاري.

المقصد الثاني: التعريف بالجامع الصحيح.

المطلب الثاني: المراد بالمختصرات وأنواع مختصرات البخاري، وفيه مقصدان:

المقصد الأول: المراد بالمختصرات وفائدتها.

المقصد الثاني: أنواع مختصرات صحيح البخاري وطرائقها ومَيْزاتها.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن الإمام البخاري وكتابه الصحيح:

وفيه مقصدان:

المقصد الأول: ترجمة الإمام البخاري:

مولده ونشأته:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، فجده بَرْدِزْبَه (بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء)، ومعناه بالفارسية: الزرّاع، وكان بردزبة فارسياً على دين قومه.

وُلد الإمام البخاري في يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام(1).

توفي والده وهو صغير فنشأ في حجر أمه، وأقبل على طلب العلم منذ الصغر (2).

(1) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ه، (٤٧٧/١).

(2) المصدر السابق، (٤٧٧/١-٤٧٨).

طلبه للعلم:

اشتغل وهو صغير في طلب العلم وسماع الحديث، فسمع من أهل بلده، ثم حج هو وأمه وأخوه أحمد وهو أسن منه سنة عشر ومئتين، فرجع أخوه بأمه وبقي في طلب العلم، فسمع من علماء مكة والمدينة، ثم رحل إلى أكثر محدثي الأمصار في خراسان والشام ومصر ومدن العراق، وقدم بغداد مراراً واجتمع إليه أهلها، واعترفوا بفضله، وشهدوا بتفرده في علمي الرواية والدراية، وسمع من علماء بلخ ومرو ونيسابور والبصرة، والكوفة ومصر، وسمع من أناس كثيرين، والْتقى جماً غفيراً من علماء عصره، ونقل عنه أنه قال: "كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث"[1].

وكان قويَّ الذاكرة، سريع الحفظ، ذكر عنه المطلعون على حاله ما يتعجب منه الأذكياء ذوو الحفظ والإتقان فضلاً عمن سواهم. ولعل من أعجب ما نقل عنه في ذلك لقاؤه بأهل بغداد، وامتحانهم له[2].

ثناء الأئمة عليه:

وقد كان البخاري موضعَ التقدير من شيوخه وأقرانه، تحدثوا عنه بما هو أهله وأنزلوه المنزلة التي تليق به، وكذلك غيرهم ممن عاصره أو جاء بعده، وقد جمع مناقبه الحافظان الكبيران الذهبي وابن حجر العسقلاني في مؤلفين خاصين، ولعل من المناسب هنا ذكر بعض النماذج من ذلك:[3]

- وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحفظ له من محمد بن إسماعيل البخاري"[4].
- ويقول الحافظ الذهبي: "وكان رأسا في الذكاء، رأساً في العلم، رأساً في الورع والعبادة"[5].

(1) انظر: سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ه ١٩٨٥م، (١٢/٣٩٤-٤٠٤).

(2) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني، (١/٤٨٧،٤٨٦،٤٧٨).

(3) الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، عبد المحسن العباد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط:٢، العدد الرابع، ربيع الثاني، ١٣٩٠ه، ص: (٣٤).

(4) البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، دار الفكر، ١٤٠٧ه ١٩٨٦م، (١١/٢٦).

(5) تذكرة الحفاظ، الحافظ الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:١، ١٤١٩ه ١٩٩٨م، (٢/١٠٤).

- وقال الحافظ ابن حجر: "أبو عبد الله البخاري: جبل الحفظ، وإمام الدنيا، ثقة الحديث[1]".
- وقال الحافظ ابن كثير: "هو إمام أهل الحديث في زمانه والمقتدى به في أوانه والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه" [2].

مصنَّفاته:

قد أتحف الإمام البخاري المكتبة الإسلامية بمصنفات قيّمة نافعة، أجلّها وعلى رأسها كتابه "الجامع الصحيح"، الذي هو أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي، ومن مؤلفاته: الأدب المفرد، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام، وبر الوالدين، والتأريخ الكبير، والأوسط، والصغير، وخلق أفعال العباد، والضعفاء، والجامع الكبير، والمسند الكبير، والتفسير الكبير، وكتاب الأشربة، وكتاب الهبة، وأسامي الصحابة، إلى غير ذلك من كتبه ومصنفاته[3].

وفاته:

توفي الإمام البخاري ليلة السبت بعد صلاة العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر، في خَرْتَنك قرية من قرى سمرقند، ودُفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين، ومدة عمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، رحمه الله تعالى[4].

المقصد الثاني: التعريف بالجامع الصحيح:

اشتهر بين الناس في القديم والحديث تسمية الكتاب الذي صنَّفه الإمام البخاري في الحديث النبوي بصحيح البخاري، ولكن اسمه عند مصنِّفه هو: "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"[1]، وقد عُني البخاري بهذا المصنَّف العظيم عناية فائقة؛ فقد نقل الفربري عنه أنه قال: "ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"، ونقل عمر بن محمد البحيري عنه أنه قال: "ما أدخلت فيه (يعني الجامع الصحيح) حديثاً إلا بعد ما استخرت الله تعالى،

---

(1) تقريب التهذيب، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، دار الرشيد – ط:١، ١٤٠٦ه ١٩٨٦م، سوريا، ص: (٤٦٨).

(2) البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، (٢٤/١١).

(3) انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (٥٣/٩)، والأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط:١٥، ٢٠٠٢م، (٣٤/٦).

(4) انظر: سير أعلام النبلاء، الحافظ شمس الدين الذهبي، (٤٦٦/١٢)، وتاريخ نيسابور، أبو عبد الله الحاكم، تلخيص: الخليفة النيسابوري، كتابخانة ابن سينا – طهران، عرّبه عن الفارسية د. بهمن كريمي، (٢٩/١).

(1) معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، ت: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦ه ١٩٨٦م، ص: (٢٦)، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (٨/١).

وصليت ركعتين، وتيقنت صحته"، ونقل عنه عبد الرحمن بن رساين البخاري أنه قال: "صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"[2].

وعلاوة على الأحاديث الصحيحة التي هي موضوع الكتاب فهو يشتمل أيضا على ما في تراجم أبوابه من التعليقات والاستنباط وذكر أقوال السلف وغير ذلك مما ليس داخلا في موضوع كتابه [3]،

وامتاز هذا الكتاب الجليل بتراجم بديعة حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار، وهي بعيدة المنال منيعة المثال، انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه، وقد فصّل القول فيها الحافظ ابن حجر في مقدمة كتاب "فتح الباري"[1].

وقد أثنى على هذا الكتابِ جمعٌ من أهل العلم؛ بل انعقد إجماعهم على تقديمه وقبوله، وهذه طائفة من أقوالهم:

- قال الحافظ ابن حجر: "وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامعه الصحيح قد تصدى للاقتباس من أنوارهما البهية – يعني الكتاب والسنة – تقريرا واستنباطاً، وكرع من مناهلهما الروية انتزاعا وانتشاطاً، ورزق بحسن نية السعادة فيما جمع حتى أذعن له المخالف والموافق، وتلقى كلامه في الصحيح بالتسليم المطاوع والمفارق.."[2].
- وقال الحافظ ابن كثير: "وأجمع العلماء على قبوله – يعني صحيح البخاري – وصحة ما فيه وكذلك سائر أهل الإسلام..." [3].
- وقال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: "وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز" ثم قال: "ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين وأكثرهما فوائد" [5].

وقصارى القول: إن صحيح البخاري أول مصنف في الصحيح المجرد، وهو أصح كتاب بعد كتاب الله العزيز، ورجاله مقدمون في الرتبة على غيرهم، وأحاديثه على كثرتها لم ينتقد الجهابذة المبرزون في هذا الفن منها إلا القليل مع عدم سلامة هذا النقد، ومع هذا كله جمع فيه مؤلفه رحمه الله بين الرواية والدراية، وهذه الميزات وغيرها توضح السر في إقبال العلماء عليه واشتغالهم فيه وعنايتهم التامة به، فلقد

---

(2) انظر: سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، (٤٠٢/١٢)، وفتح الباري، (٧/١).

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٨/١).

(1) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (١٣/١).

(2) المصدر السابق، (٣/١).

(3) البداية والنهاية، الحاظ ابن كثير، (٢٤/١١).

(5) معرفة أنواع علوم الحديث،أبو عمرو بن الصلاح، ص: (١٨).

بذل العلماء قديماً وحديثاً فيه الجهود العظيمة وصرفوا في خدمته الأوقات الثمينة وأولوه ما هو جدير به من اهتمامهم[1] .

المطلب الثاني: المراد بالمختصرات وأنواع مختصرات البخاري:

وفيه مقصدان:

المقصد الأول: المراد بالمختصرات وفائدتها:

"الاخْتِصَار" هُوَ إلقاؤك فضول الْأَلْفَاظ من الْكَلَام الْمُؤلف من غير إخلال بمعانية، وَلِهَذَا يَقُولُونَ: "قد اختصر فلَان كتب الْكُوفِيّين أَو غَيرهَا" إِذا أَلْقى فضول ألفاظهم، وَأدّى معانيهم فِي أقل مِمَّا أدوها فِيهِ من الألفاظ[2] .قال ابن فارس: "والاختصار في الكلام: ترك فضوله واستيجاز معانيه، وكان بعض أهل اللغة يقول: الاختصار أخذ أوساط الكلام وترك شعبه"[3].

والمختصرات ضرب من ضروب التأليف ونوع من أنواعه. قال حاجي خليفة: "وهي تنحصر من جهة المقدار في ثلاثة أصناف: الأول: مختصرات تجعل تذكرة لرءوس مسائل ينتفع بها المنتهي للاستحضار، وربما أفادت بعض المبتدئين الأذكياء بسرعة هجومهم على المعاني من العبارات الدقيقة.الثاني: مبسوطات تقابل المختصرات، وهذه ينتفع بها للمطالعة.الثالث: متوسطات، وهذه نفعها عام"[4].

قد سار المؤلفون منذ القديم على اختصار كتب العلم، فلا تكاد تجد فناً من الفنون إلا وفيه المطول والمتوسط والمختصر، والمختصرات بلا شك فائدتها جليلة. لكن تبقى المصادر الأصلية هي الأصل، وهي أفضل من المختصرات بلا شكٍّ، وإن كان لكل ميزاته، وقد تفنن في ذلك علماء الحديث، فأكثروا من اختصار الكتب المسندة؛ لكونها زبدة وصفوة وخلاصة ولب الأحاديث النبوية المأخوذة من الكتب والمصادر الأصلية عموما، وقد بحث علماء الحديث مسألة اختصار الحديث سواء أكان ذلك كتابة أو تحديثاً، وجعلوا لذلك شروطاً وضوابط حتى لا يقدم عليه من لا يحسنه، فيحدث الزيغ والضلال والتحريف لسنة المختار صلى الله عليه وسلم. قال الإمام النووي: "الصحيح الذي ذهب إليه الجماهير والمحققون من أصحاب الحديث جواز رواية بعض الحديث من العارف، إذا كان ما تركه غير متعلق بما

---

(1) انظر: الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، عبد المحسن العباد، ص: (٥٠)، وقد استفدت من هذه الرسالة كثيراً فيما يتعلق بهذا المطلب. جزى الله مؤلفها خيراً، ونفعنا بعلمه.

(2) انظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ت: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ص: (٤٠).

(3) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس القزويني، دار الفكر، ت: عبد السلام محمد هرون، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، (١٨٩/٢)، وكتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (١٨٣/٤).

(4) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م، (٣٨/١).

رواه، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة في تركه، سواء جوَّزنا الرواية بالمعنى أم لا، وسواء رواه قبلُ تامًّا أم لا"[1].

ومن فوائد المختصرات الحديثية:

١) تقريب السنة بين يدي الأمة؛ ذلك لعزوف العامة عن مطالعة المطولات وقصر هممهم عن التنقيب والتفتيش في الروايات وسياقاتها وأسانيدها، وقد مكث الناس زماناً يسمعون بأمهات كتب السنة لكن الناظر فيها قليل، والمقتني لها أقل، فإن الحصول عليها يكون مكلِّفاً جداً؛ لاشتمال الكتاب الواحد على عدة أجزاء، فلا يتسنى للدارس الحصول عليها لارتفاع كلفتها، وكذلك سهولة حمل الكتاب في الأسفار ونحوها، فقد يكون أصل الكتاب مجلدات يختصر في مجلد لطيف سهل المحمل.

٢) مناسبتها للمبتدئين، وصغار طلبة العلم؛ لاجتناب التكرار، والتطويل الممل، والاقتصار على ما لا بد من معرفته، وهذه ميزة في المختصرات حيث يحذف فيها الأسانيد التي ربما يجد المبتدئ نوع عنتٍ في مطالعتها أو قراءتها، وقد لا يكون معنيّاً بها في الغالب؛ لأنه ليس من أهل النظر في الإسناد، لإرادته الفائدة العاجلة من دون تطويل[2].

٣) بعض المختصرات يقتصر مؤلفوها على الأحاديث المهمة، وخاصة التي عليها مدار الإسلام، وجمع هذه الأحاديث مما يعين الدارسين لا سيما المبتدئين منهم، فيحصِّل الواحد منهم عدداً ليس بالقليل من الأحاديث المهمة التي لا يستغني عن معرفتها مسلم، وخير مثال لذلك "كتاب الأربعين" للإمام أبي زكريا النووي رحمه الله؛ فإنها على قلة أحاديثها واختصارها قد جمعت الأحاديث التي عليها مدار الإسلام كما صرح بذلك المؤلف نفسه، ومثل ذلك أيضاً كتابه "رياض الصالحين" الذي وجد عناية من العالم والعامي، فلا يخلو بيت منه ومدارسة أحاديثه.

٤) جمع روايات وطرق الحديث في مكان واحد، ومن ثم يسهل الاطّلاع عليها وعلى ألفاظها ورواتها ومن أخرجها من أصحاب الكتب المسندة، وما فيها من الشاهد للمسألة المعينة التي سيق الحديث لأجلها. قال الإمام أبو داوود: "وربما اختصرت الحديث الطويل؛ لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرت لذلك"[1].

---

(1) شرح صحيح مسلم، أبو زكريا النووي، (٤٩/١)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الحافظ أحمد بن حجر، ت: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط:٣، ١٤٢١ه ٢٠٠٠م، ص: (٩٧).

(2) انظر: كشف الظنون، (٣٨/١).

(1) رسالة الإمام أبي داوود لأهل مكة، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت، ص: (٢٤).

٥) سهولة الحفظ من المختصر؛ لأجل ما فيه من حذف الأسانيد والمكررات، وجمع الروايات في موضع واحدٍ كل ذلك معين للحفّاظ جداً مما يسهل لهم الحفظ واختصار الوقت؛ فما يقضونه في حفظ أصل كتاب واحد من الكتب المسندة ربما حفظوا فيه عدداً من تلك المختصرات.

وبالجملة فإن المختصرات في سائر العلوم لها ميزة عليّة وفوائد جليّة يعرفها المعتني بالكتب وما يخرّج عليها وما يقع عليها من عناية.

المقصد الثاني: أنواع مختصرات صحيح البخاري وطرائقها ومَيْزاتها:

أولاً: المختصرات المفردة:

ذكر صاحب كتاب "كشف الظنون" أن لصحيح الإمام البخاري عدداً من المختصرات. قال: "ولكتاب البخاري مختصرات غير ما ذكر، منها: مختصر الشيخ الإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري، القرطبي، المتوفى سنة ٦٥٦، ست وخمسين وستمائة، بالإسكندرية. أوله: (الحمد لله الذي خص أهل السنة بالتوفيق... الخ....، ومختصر الشيخ بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي، المتوفى سنة ٧٧٩، تسع وسبعين وسبعمائة، وسماه: (إرشاد السامع والقاري، المنتقى من صحيح البخاري)[1].

١) مختصر القرطبي:

اسمه: اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه.

مختصره: ضياء الدين أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري الأندلسي القرطبي (المتوفى سنة ٦٥٦هـ) [2].

منهجه: من خلال مطالعة مقدمة المؤلف يتبين أنه سار على هذا المنهج في اختصاره للبخاري[3]:

- حذف الإسناد والاقتصار على ذكر الصحابي، وقد يذكر غيره إذا كان في ذكره فائدة.
- حذف المكرر واختيار أكمل الروايات مساقاً وأحسنها سياقاً.
- التقديم والتأخير في ترتيب الأحاديث من غير تقيد بترتيب البخاري.
- ترجم له بتراجم تكشف عن معاني أحاديثه، ويبدو أنه أغفل تراجم البخاري في أصل الصحيح.
- العناية بغريب الحديث وتوضيحه والكشف عن معناه.

ميزاته: ما سبق من بيان منهجه في المختصر؛ دال على مزاياه وفوائده.

---

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، (١/٥٥٢).

(2) انظر ترجمته: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط:١٥، مايو ٢٠٠٢م، (١/١٨٦).

(3) انظر: اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، ضياء الدين أحمد بن عمر القرطبي، ت: رفعت فورزي عبد المطلب، دار النوادر، دمشق، ط:١، ١٤٣٥ه ٢٠١٤م، (١/١١-١٢).

عناية العلماء به: لم يطبع الكتاب إلا طبعة واحدة في خمسة مجلدات، وقد طبعته دار النوادر سنة ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م، بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، و لم أقف على شرح له أو تعليق.

(ب) مختصر الزّبيدي:

اسمه: التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح.

مختصره: أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي، زين الدين الزبيدي (المتوفى: (٨٩٣هـ)[1]ــ

منهجه: قد بيّن الزبيدي منهجه في اختصار الجامع الصحيح، ووضح طريقته في اثبات الأحاديث أو حذفها، وهذه ملامح المنهج الذي سار عليه[2]:

- تجريد أحاديث صحيح البخاري من غير تكرار؛ لأن المعروف عن البخاري ذكر الحديث وتقطيعه في مواضع، فيكتفي الزبيدي بذكر الحديث الوارد أول مرة، وإذا وجدت زيادة في المكرر أثبتها إذا كان في اثباتها فائدة.
- حذف الأسانيد، وذلك ليتسنى لطالب الحديث أخذه من غير تعب وعناء.
- إذا أورود البخاري حديثاً مختصراً في موضع ثم ذكره مبسوطاً في موضع آخر، فإن الزبيدي يذكر الحديث المبسوط ويعرض عن المختصر.
- ذكر الأحاديث المسندة فقط من غير ذكر المقطوع أو المعلق ونحوه.
- حذف الآثار الواردة عن الصحابة فمن بعدهم مما ليس له تعلق بالحديث، ولا فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم.
- ذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث في كل حديث ليُعلم من رواه.
- الالتزام في الغالب بألفاظ الرواة الواردة عنهم من صيغ الأداء؛ مثل أن يقول: عن "عائشة رضي الله عنها"، ونحو ذلك.

ميزاته: ما ذكر آنفاً من منهجية المؤلف في المختصر تعد من أهم وأبرز مزايا هذا الكتاب، ويؤكد تلك المزايا حاجي خليفة في "كشف الظنون" حيث قال: "ومختصر الشيخ الإمام زين الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي، الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣، ثلاث وتسعين وثمانمائة جرد فيه أحاديثه، وسماه: (التجريد الصريح، لأحاديث الجامع الصحيح...)، حذف فيه ما تكرر، وجمع ما تفرق في

(1) انظر ترجمته: الأعلام، خير الدين الزركلي، (٩١/١).

(2) انظر: مقدمة التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، زين الدين الزبيدي، اعتنى به وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، كسرى صالح العلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا، ط:١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ص: (١٣-١٥).

الأبواب؛ لأن الإنسان إذا أراد أن ينظر الحديث في أي باب لا يكاد يهتدي إليه، إلا بعد جهد،. ومقصود المصنف بذلك كثرة طرق الحديث، وشهرته... وفرغ في شعبان، سنة ٨٨٩، تسع وثمانين وثمانمئة"[1].

عناية العلماء به وكلامهم فيه:

يدل على عناية العلماء بهذا المختصر شروحاتهم عليه، وقد وجدت له جملة شروحات. منها:

١. فتح المبدي في شرح مختصر الزبيدي: لمؤلفه عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي (المتوفى سنة ١٢٢٧هـ)، طبع في ثلاثة مجلدات.

٢. عون الباري لحل أدلة البخاري: لأبي الطيب صديق حسن الكنوجي البخاري (المتوفى سنة ١٣٠٧هـ)، طُبع في دار النوادر، دمشق، ١٤٣١ه، في عشرة مجلدات.

٣. فتح الباري على مختصر البخاري – حاشية على التجريد الصريح للزبيدي –: للدكتور محمد يسري إبراهيم المصري، طُبع بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر.

٤. شرح الشيخ عبد الكريم الخضير: وهو مجموعة دروس فرّغها طلاب الشيخ، ولم يطبع بعد. لكنه موجود في المكتبة الشاملة.

وأخذ على مختصر الزبيدي: أنه قد فات مختصره عدة أحاديث لم يتعرض لها تزيد على المائة، واعتنى بها وذكرها الشيخ المحدث عمر ضياء الدين الداغستاني في جزءٍ صغير طبع مستقلاً، باسم: زوائد الزبيدي[2].

(ج) مختصر الألباني:

اسمه: مختصر صحيح الإمام البخاري.

مختصره: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني[3].

منهجه: ذكر الألباني منهجه في مختصره، وهذه أبرز ملامح هذا المنهج[4]:

- حذف الأسانيد مع الإبقاء على راوي الحديث من الصحابة.
- جمع الروايات في مكان واحد.
- تكلم على الأحاديث المعلقة صحة وضعفا، وأما الآثار فأحيانا.
- شرح الألفاظ الغريب، وايضاح الجمل الغامضة، وذكر النكت العلمية المفيدة.

---

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، (٥٥٢/١).

(2) انظر: شرح الشيخ عبد الكريم الخضير على التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، المكتبة الشاملة، ضمن مجموعة شروح الحديث التي رقمت آلياً.

(3) انظر ترجمته: حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة السداوي، ط:١، ١٤٠٧ه ١٩٨٧م.

(4) انظر: مختصر صحيح الإمام البخاري، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط:١، ١٤٢٢ه ٢٠٠٢م، (١٠/١-١٤).

- ترقيم الأحاديث والآثار المسندة والمعلقة والأبواب والكتب؛ حيث أعاد ترتيب صحيح البخاري كترتيب صحيح الإمام مسلم، وذلك بذكر جميع الروايات في مكان واحد، وإدخال الروايات والطرق في بعضها البعض.

ميزاته:

- ذكر في غلاف المختصر أنه حوى جميع أحاديثه المرفوعة والآثار الموقوفة؛ الموصولة منها والمعلقة مع حذف الأسانيد والمكررات من المتون، وجميع الزوائد من الروايات المحذوفة، ووضعت كل زيادة منها في مكانها المناسب لها من الأحاديث بطريقة علمية لا مثيل لها؛ فيما أعلم؛ جمعت كل فوائد الصحيح بإذن الله تعالى، ولهذا ذكروا أنه أحب كتبه إليه.
- مناسبته لطلاب العلم على اختلاف طبقاتهم فضلا عن العلماء، لكنه لا يناسب العوام، والذي يناسبهم "مختصر صحيح البخاري" للزبيدي؛ لكونه مطولاً نسبياً، طُبع في أربعة مجلدات.
- التمييز بين الروايات والآثار المسندة والمعلقة؛ فالمسندة كتبت بخط كبير، والمعلقة بخط صغير فضلا عن تعليقاته، ويعد من المختصرات المعاصرة.

عناية العلماء به:

- طُبع طبعتين؛ آخرهما طبعة مكتبة المعارف بالرياض، عام ١٤٢٢ه/ ٢٠٠٢م.
- قد أثنى عليه جماعة من العلماء، وقد كتب في ذلك الأستاذ محمد إبراهيم الشيباني ضمن كتابه "حياة الألباني" عدداً من الصفحات حول مكانة هذا المؤلف الجليل[1]، وكذلك ما سطره الأستاذ محمد المجذوب في كتابه "علماء ومفكرون عرفتُهم"[2].

(د) مختصر سعد الشثري.

اسمه: مختصر صحيح البخاري.

مختصره: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري[1].

منهجه: ذكر الشيخ الشثري في مقدمة كتابه منهجه في هذا المختصر على هذا النحو[2]:

- حذف الأسانيد وآثار التابعين، والمُعلَّقات؛ لأنها ليست على شرط البخاري في الصحيح.
- جمع أطراف الحديث في الموطن الأول من المواطن التي وردَ فيها الحديث.

---

(1) انظر: حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، محمد إبراهيم الشيباني، ص: (٦٩٠-٦٩٥).

(2) انظر: علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الشواف، الرياض، ط:٤، ١٩٩٢م، (١/٣٠٨-٣٠٩).

(1) انظر ترجمته: https://www.shamela.ws/index.php/author/666

(2) انظر: مختصر صحيح البخاري، سعد بن ناصر الشثري، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط:١، ١٤٢٣ه ٢٠٠٢م، ص: (٦).

- أشار للروايات الواردة المُتخالفة في الحاشِية.
- ذكرَ جميع تبويبات البخاري على الحديثِ في جميع مواطنه وجعلها في الحاشية.
- شرح بعض الألفاظ الغريبة.

ميزاته:

- أهم ميزة لهذا المختصر هو ذكر جميع التراجم التي أورد المصنف تحتها الحديث، بجعلها في موضع واحد في الحاشية.
- مختصر الشثري من المختصرات المعاصرة. وقد طبع في جزء واحد، في دار بالرياض، عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

عناية العلماء به: لم أقف على شرح لهذا المختصر، أو من تكلم فيه من العلماء؛ لكنه بلا شك ينتظم في سلك الجهود الرامية إلى تقريب السنة وتسهيلها للأمة؛ علاوة على كونه تكميلاً لجهود السابقين كما صرح مختصره في المقدمة.

ثانياً: المختصرات المشتركة:

هنالك جملة من الكتب التي عُنيت بجمع الصحيحين – البخاري ومسلم – ومنهج هذه الكتب قريب من منهج كتب المختصرات؛ ذلك لاشتراكها في الغالب على حذف الأسانيد والمكرر، وذكر بعض الفوائد الحديثية كجمع الروايات، وشرح الغريب ونحو ذلك، ولست ههنا بصدد بيان مناهجها وميزاتها إنما أكتفي بذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها، وبيان المعاصر منها وغير المعاصر، ولم أقصد الاستيعاب بقدر ما قصدت ذكر ما يحصل به المقصود، ويكون تنبيهاً ونواة لدراسات وبحوث قادمة بإذن الله تعالى.

(أ) الجمع بين الصحيحين للحميدي:

اسمه: الجمع بين الصحيحين.

جامعه: محمد بن فتوح أبي نصر الحميدي (المتوفى سنة ٤٨٨هـ)[1].

وهو من أفضل الكتب للباحث المتخصص في الجمع بين أحاديث الصحيحين، وصاحبه من المتقدمين؛ وقد أثنى عليه جمع من أهل العلم[2]، وطُبع الكتاب عدة طبعات.

---

(1) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، (١٢٠/١٩).

(2) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، ت: علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض، (٦/١)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، (١٢٥/١٩).

(ب) الجمع بين الصحيحين للإشبيلي:

اسمه: الجمع بين الصحيحين.

جامعه: عبد الحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (المتوفى سنة ٥٨٢هـ)[3].

وقد رتّبه أحسن ترتيب وأتقن صنعه[4]، وطبع في دار المحقق بالرياض، سنة ١٩٩٩م، بتحقيق الدكتور حمد الغماس، ثم طبعته دار الغرب الإسلامي ببيروت، بتحقيق الدكتور طه أبو سريح.

(ج) الجمع بين الصحيحين للشامي:

اسمه: الجامع بين الصحيحين.

جامعه: صالح أحمد الشامي، معاصر.

طبعته دار القلم في دمشق في العام ١٩٩٣م في مجلدين، وطبعته أيضاً وزارة الشؤون الإسلامية بقطر، وسمعت بعض أشياخنا يثني على الكتاب جداً، ويذكر أنه من خير كتب الجمع بين الصحيحين.

(د) الجمع بين الصحيحين لليحيي:

اسمه: الجمع بين الصحيحين للحفاظ.

جامعه: يحيى بن عبد العزيز اليحيى (معاصر)[1].

وهو يعتبر مشروعا عملياً – وليس بحثياً – لجمع الأحاديث المتفق عليها، ثم مفردات كل من البخاري ومسلم، بأسهل طريقة، وأيسر عبارة، تقريبا لمن يرغب بحفظ الكتابين، تداوله طلبة العلم مصورا قبل أن يصير الشيخ إلى طبعه، فطبعته دار ابن الجوزي بالرياض عام ١٤٢٤هـ.

(هـ) الجمع بين الصحيحين للصاغاني:

اسمه: مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية.

جامعه: الحسن بن محمد الصاغاني (المتوفى سنة ٦٥٠هـ)[2].

اقتصر الكتاب على الأحاديث القولية فقط، ويلاحظ عليه أنه رتب الأحاديث فيه على كلمات النحو، ولا أدري هل طبع أم لا؟

(و) الجمع بين الصحيحين للموصلي:

اسمه: الجمع بين الصحيحين.

---

(3) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، (٢١/١٩٨).

(4) انظر: المرجع السابق، (٢١/١٩٩).

(1) انظر ترجمته: ملتقى أهل الحديث، https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=127052

(2) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، (٢٣/٢٨٢-٢٨٣).

جامعه: أبو حفص الموصلي، عمر بن بدر الكردي الحنفي (المتوفى سنة ٦٢٢هــ)[3].

طبع الكتاب بالمكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٩٩٥م. بتحقيق الشيخ صالح بن أحمد الشامي.

كتب لم تجمع بين الصحيحين في جميع الأحاديث، وإنما عُنيت بالمتفق عليه فقط:

هنالك كتب لم تجمع بين الصحيحين في جميع الأحاديث، وإنما عُنيت بالمتفق عليه فقط، من ذلك[4]:

١) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: محمد فؤاد عبد الباقي (المتوفى سنة ١٩٦٧م)، من أيسر كتب الجمع وأسهلها، وأقربها إلى نفوس المبتدئين من طلبة العلم، ومن اشتغل بالحفظ، اعتمد في إيراد المتن على ألفاظ البخاري، ولكنه رتب الأحاديث على أبواب صحيح مسلم، وقد طبع عدة طبعات ولا يزال يطبع.

٢) زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم: لمحمد حبيب الله الشنقيطي، طبعته دار إحياء الكتب العربية في خمسة مجلدات، رتب مؤلفه أحاديث على حروف المعجم.

٣) الجمع بين الصحيحين برواية الإمام مسلم: لياسر بن إبراهيم السلامة، طبعته دار الوطن بالرياض، عام ١٩٩٩م، وهو كتاب متقن، قدم له الدكتور إبراهيم اللاحم، سرد فيه المؤلف الأحاديث سرداً من غير تبويب، والتزم إيراد لفظ مسلم للحديث، وعد من المتفق عليه ما اتفقا على متنهما، وإن اختلف الصحابي.

٤) كفاية المسلم في الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم: لمحمد أحمد بدوي.

٥) هدي الثقلين في أحاديث الصحيحين: لمحمد لقمان السلفي، طبعته دار الداعي بالرياض عام ٢٠٠٠م.

الخاتمة:

وفيها النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

١) كَثُرتْ الكتب التي عُنيت بصحيح البخاري مفرداً وكذا التي عنيت به وبمسلم معاً، واستقصاء ذلك وجمعه أظنه مما يصعب جداً.

٢) تحصل عندي في هذه الدراسة أربعة من الكتب المفردة في اختصار صحيح البخاري، اثنان منها متقدمان واثنان معاصران.

---

(3) انظر ترجمته: المرجع السابق، (٢٨٧/٢٢).

(4) في موقع طريق الإسلام فتوى عن أهم الكتب التي عنيت بالصحيحين، https://ar.islamway.net/fatwa/72267/

٣) أكثر مختصرات صحيح البخاري التي وجدت عناية واشتهاراً هو: "مختصر الزبيدي" المعرف بـ"التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح".

٤) مختصرات البخاري كثير منها متقدم، ومنها المعاصرة، وأشهر مختصرات البخاري المعاصرة: مختصر الألباني وصالح الشامي.

٥) اتفقت جميع الكتب التي اختصرت صحيح البخاري سواء على انفراد أو بالجمع بينه وبين مسلم على منهجية واحدة في حذف الأسانيد، والمكرر من الأحاديث، وأغلبها عنيت بجمع الروايات.

٦) الكتب التي جمعت بين الصحيحين كثيرة، وقد ذكرت منها إحدى عشر كتاباً.

٧) الكتب المعاصرة التي جمعت بين الصحيحين أكثر من الكتب المعاصرة التي اختصرهما على انفراد.

٨) ما اختصر في كتاب واحد من صحيح البخاري أسهل وأكثر عناية مما اختصر في أكثر من ذلك.

٩) من أكثر مختصرات الصحيحين إفادة للحفاظ هو: "الجمع بين الصحيحين" لليحى؛ لكونه صنعه لهذا الغرض على وجه الخصوص.

ثانياً: التوصيات:

١) على الجامعات ومراكز البحوث اقتراح عدة بحوث أو رسائل علمية تعنى بتتبع الكتب التي عنيت بصحيح البخاري من جهة الاختصار والشرح والغريب ونحو ذلك، وبيان مناهجها والمقارنة بينها.

٢) على العلماء والباحثين شحذ الهمم لوضع حواشي على تلك المختصرات، وإخراج المخطوطات التي ألفت على الصحيحين أو أحدهما وطباعتها وتحقيقها؛ نفعاً للأمة وخدمة للسنة.

المصادر والمراجع:

١) اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، ضياء الدين أحمد بن عمر القرطبي، ت: رفعت فورزي عبد المطلب، دار النوادر، دمشق، ط:١، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

٢) الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط:١٥، ٢٠٠٢م.

٣) الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، عبد المحسن العباد، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط:٢، العدد الرابع، ربيع الثاني، ١٣٩٠هـ.

٤) البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، دار الفكر، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٥) تاريخ نيسابور، أبو عبد الله الحاكم، تلخيص: الخليفة النيسابوري، كتابخانة ابن سينا – طهران، عرّبه عن الفارسية د. بهمن كريمي.

٦) التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، زين الدين الزبيدي، اعتنى به وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، كسرى صالح العلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا، ط:١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٧) تذكرة الحفاظ، الحافظ الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط:١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٨) تقريب التهذيب، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، دار الرشيد – ط:١، ١٤٠٦ه ١٩٨٦م، سوريا.
٩) حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة السداوي، ط:١، ١٤٠٧ه ١٩٨٧م.
١٠) رسالة الإمام أبي داوود لأهل مكة، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.
١١) سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ه ١٩٨٥م.
١٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ١٤٠٦ه ١٩٨٦م.
١٣) شرح الشيخ عبد الكريم الخضير على التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، المكتبة الشاملة، ضمن مجموعة شروح الحديث التي رقمت آلياً.
١٤) شرح صحيح الإمام مسلم، أبو زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:٢، ١٣٩٢ه.
١٥) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ت: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:٢، ١٤١٣ه.
١٦) العبر في خبر من غبر، الحافظ شمس الدين الذهبي، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧) علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الشواف، الرياض، ط:٤، ١٩٩٢م.
١٨) عون الباري لحل أدلة البخاري، لأبي الطيب صديق حسن القنوجي البخاري، دار النوادر، دمشق، ١٤٣١ه.
١٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ه.
٢٠) فتح الباري على مختصر البخاري، حاشية على التجريد الصريح للزبيدي، محمد يسري إبراهيم المصري، طبع بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط:١، دار اليسر، القاهرة.
٢١) فتح المبدي في شرح مختصر الزبيدي، عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي،
٢٢) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ت: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
٢٣) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٢٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م.
٢٥) كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، ت: علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض.
٢٦) مختصر صحيح الإمام البخاري، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط:١، ١٤٢٢ه ٢٠٠٢م.
٢٧) مختصر صحيح البخاري، سعد بن ناصر الشثري، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط:١، ١٤٢٣ه ٢٠٠٢م.
٢٨) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٩) معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، ت: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦ه ١٩٨٦م.
٣٠) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس القزويني، دار الفكر، ت: عبد السلام محمد هرون، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٣١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الحافظ أحمد بن حجر، ت: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط:٣، ١٤٢١ه ٢٠٠٠م.
٣٢) ولاية الله والطريق إليها، محمد بن علي الشوكاني، ت: إبراهيم إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة - مصر، القاهرة.

الابتكار والإبداع في منهج التأليف عند الحافظ المِزّي
من خلال كتابه "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"

د. عمر بن إبراهيم سيف
أستاذ الحديث، كلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية
المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية)
omrsaif@gmail.com

ملخَّص البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان جهود العلماء المتقدمين في ابتكار مناهج جديدة في التأليف والترتيب في سبيل خدمة سنة النبي ﷺ ونشرها؛ حيث يُبرز جوانب الإبداع والابتكار في منهج التأليف عند أحد أولئك العلماء الكبار، وهو: الحافظ جمال الدين المزي في تأليف كتب حديثية متخصصة تتسم بالجدة والابتكار في منهجها وطريقة تصنيفها وترتيبها. وقد اخترتُ كتاباً من كتبه لإبراز بعض معالم الجدة والابتكار فيه، وهو كتابه: "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" وطريقة ترتيبه، وذكره لأطراف الأحاديث، وإبداعه في ترتيب الأحاديث تحت المسانيد، وفي تخريج الأحاديث وإيراد الأسانيد في سياق مختصر موحَّد.

الكلمات المفتاحية: الابتكار. الإبداع. المنهج. المزي. تحفة الأشراف.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فقد تميز المحدثون رحمهم الله في طرائق تأليفهم ومناهج تصنيفهم وترتيبهم لكتبهم حتى إن المتأمل في تلك الطرائق يستطيع أن يستنبط منها مناهج بحثية تصلح لتطبيقها في هذه العصور بل يمكن أن يقال إنها نواة لكثير من المناهج المطبقة في عصرنا الحاضر.

وكان من أولئك الأئمة الحفاظ الذين برز هذا الجانب جليا في كتبهم: الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، ولعل خير مثال على ذلك كتابه "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، الذي خدم به سنة المصطفى ﷺ، وسهل الطريق ومهده للراغبين في الوصول إلى الأحاديث النبوية في أمهات الكتب الحديثية.

لذا قصدت في هذا البحث إلى الإشارة إلى جوانب من الابتكار والإبداع في منهج الإمام المزي رحمه الله في منهجية التأليف، وذلك بشكل مختصر بما يتناسب مع طبيعة البحوث المقدمة للمؤتمرات وشروطها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتجلى أهمية الموضوع في عدة نقاط كانت سببا لاختياره:

١) الحاجة إلى إبراز جوانب الإبداع والابتكار في مناهج البحث والتأليف لدى علماء الحديث، وخير مثال على ذلك الحافظ المزي في كتابه "تحفة الأشراف".

٢) مكانة الحافظ المزي ودقته في العمل الموسوعي وشخصيته المتميزة التي ظهرت جليّة في منهجه في تأليف كتبه وترتيبها وفق قواعد مبتكرة.

الدراسات السابقة:

تطرقت عدد من الدراسات لبعض الجوانب المتعلقة بمنهج المزي في التأليف إجمالا، إلا أن هذه الورقة ركزت على جانب مهم يتعلق بإبراز جانب الإبداع والابتكار في كتاب "تحفة الأشراف"، وأضافت ما يتعلق بأثر طريقة المزي فيمن جاء بعده ممن سار على نهج الكتاب، أو حقّق الكتاب، كما أن طريقته كانت نواة لخدمة الكتاب تقنيا كما سيأتي خلال البحث، ومن تلك الدراسات المتعلقة بتحفة الأشراف:

١) الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: تأليف: د. محمد عبدالرحمن طوالبه، مطبوع في دار عمار، عمان-الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢) منهج الإمام المزي في كتابه تحفة الأشراف: تأليف: اليسع محمد الحسن، بحث منشور بمجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، العدد ٨ المجلد ٩، السودان، أكتوبر ٢٠٠٣

٣) جهود الحافظ المزي في خدمة السنة النبوية: تأليف: عمار أحمد الحريري، بحث منشور في مجلة المشكاة، جامعة الزيتونة، تونس، العدد ٩ المجلد١٠، ٢٠١٢م.

٤) منهج المزي في التعليل في كتابه تحفة الأشراف: تأليف: رافع السعدون، رسالة ماجستير بجامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن-عمان، ٢٠١٣م.

خطة البحث:

تمهيد: في الإبداع والابتكار في مناهج البحث والتأليف عند المحدثين.

المبحث الأول: نبذة عن الحافظ المزي وعن كتابه تحفة الأشراف:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ المزي.

المطلب الثاني: تعريف مختصر بكتابه تحفة الأشراف.

المبحث الثاني: من مظاهر الابتكار والإبداع في منهج التأليف عند الحافظ المزي في كتابه تحفة الأشراف.

المبحث الثالث: أثر إبداع المزي -في طريقة التصنيف- في إبداع من جاء بعده ممن خدم الكتاب أو سار على طريقته.

الخاتمة.

المنهج المتبع في البحث:

هو المنهج الوصفي لمنهج المزي في كتابه "تحفة الأشراف".

المبحث التمهيدي: في الإبداع والابتكار في مناهج البحث والتأليف عند المحدثين:

فإن المتأمل في كتب السنة النبوية يدرك أن ديدن المحدثين -على مر العصور- هو التجديد والابتكار في مناهج التصنيف والتأليف، في سبيل إيجاد وسائل إبداعية تخدم سنة النبي ﷺ ، والشواهد على ذلك كثيرة ومستفيضة، فالابتكار واضح -مثلا- في منهج البخاري في تأليف صحيحه وتقسيمه وتبويبه، وهو جليٌّ في منهج ابن الصلاح في تقسيم علوم الحديث إلى أنواع، وظاهر في تأليف الحافظ ابن حجر كتابه "نخبة الفكر".

وقد بدأ بشكل تطبيقي استعمال العلماء والمحدثين لمناهج البحث والكتابة العلمية في وقت مبكر وشاعت هذه المناهج عندهم، وامتدادا لتلك التطبيقات العملية نظروا لها وسنوا لها قوانين تحكمها ووضعوا لها قواعد تنظمها، حتى إنها أخذت نصيبا كبيرا من مسائل علوم الحديث في أوائل المؤلفات فيه.

فعقد لها ابن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) عدة فصول في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" ذكر فيها أمورا عديدة، منها:

١) أمور تتعلق بالأمانة العلمية في النقل والتوثيق.

٢) وأمور تتعلق بالمقابلة والمراجعة وأهميتها في القيمة العلمية للكتاب، وأثرها في اعتماده وجواز الرواية منه أو عدمها.

٣) واصطلاحات ورموز يستدل بها على مقابلة الكتاب، وما ينبغي عمله عند الشك أو اختلاف الروايات.

٤) وما ينبغي على الراوي والكاتب من تحرٍ للأمانة العلمية؛ وتحرٍّ للبيان الكامل؛ فعند شكِّه يبين ذلك بتصريح أو بكتابة رمز على المكتوب يدل على شكه فيه حتى يفتح لغيره مجال النظر والترجيح عند الاختلاف، إلى غير ذلك من الأمور التي ستتجلى في هذا البحث الموجز.

وتهدف "مناهج البحث" إلى وضع قواعد للوصول إلى الحقيقة، حيث يعرّف الباحثون المعاصرون مصطلح "مناهج البحث" بأنها الطرائق المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم؛ بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته؛ حتى تصل إلى نتيجة معلومة. [1]

وهذه هي غاية "علوم الحديث"، فإنها تهدف إلى تمييز الصحيح من السقيم من حديث النبي ﷺ، ولهذا قالوا في تعريف "علوم الحديث" بأنه علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد[2]، وبناء على اتحاد الغاية فالوسائل والطرق الموصلة إلى هذا الهدف كانت متقاربة إلى حد كبير.

وعليه فالتجديد والابتكار في خدمة سنة النبي ﷺ هو طريقة السلف التي ينبغي أن يسير عليها طلاب العلم في وقتنا الحاضر.

وأعني بذلك كافة أنواع الابتكار، ولعل من أبرزها في وقتنا الحاضر الابتكارات المتعلقة بخدمة سنة النبي ﷺ من خلال التقنية، ولذلك شواهد كثيرة منها:

١) برنامج جامع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز للسنة النبوية.

٢) وبرنامج إتقان الحرفة بإتقان التحفة: والذي اعتنى بكتاب "تحفة الأشراف" للحافظ المزي رحمه الله، وسيأتي في هذا البحث مزيد بيان لهذه العناية بعون الله وتوفيقه.

---

(١) انظر: دويدي، رجاء وحيد. البحث العلمى وأساسياته النظرية وممارسته العملية. (بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر. ط١. ١٤٢١هـ) ص١٢٩.

(٢) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. (الرياض: دار العاصمة.ط١. ١٤٢٤هـ) ج١، ص٣٨، وانظر: القاري، نور الدين علي الملا الهروي. شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر. تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، (بيروت: دار الأرقم. ١٩٩٩م) ص١٥٥

المبحث الثاني: نبذة عن الحافظ المزي وعن كتابه تحفة الأشراف:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ المزي. (١)

اسمه ونسبه:

يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي ثم الكلبي الدمشقي الشافعي، جمال الدين أبو الحجاج المزي.

مولده:

كان مولده في اليوم العاشر من ربيع الآخر سنة ٦٥٤هـ بظاهر حلب.

نشأته:

نشأ بالمزة، وحفظ القرآن، وتفقه قليلا ثم أقبل على الحديث، ومهر في اللغة والتصريف، وكانت أسرته أسرة علم وفضل؛ فوالده كان عالما مشهودا له بالصلاح.

ذكاء المزي وإتقانه وتمام ضبطه:

إن المتأمل في الأوصاف التي وُصف بها المزي؛ يدرك الموهبة العظيمة التي وهبها الله له، والتي كانت سببا في إبداعه وابتكاره لهذا العمل الموسوعي "تحفة الأشراف"؛ قال ابن كثير: "وقد كان شيخنا المزي من أبعد الناس عن هذا المقام -يعني التصحيف-، ومن أحسن الناس أداء للإسناد والمتن، بل لم يكن على وجه الأرض فيما يعلم مثله في هذا الشأن أيضا، وكان يقول -إذا تغرب عليه أحد برواية مما يذكره بعض شراح الحديث على خلاف المشهور عنده-: هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها" (٢).

---

(١) انظر ترجمته في: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. تذكرة الحفاظ. (بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م) ج٤، ص١٩٣، والسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط٢. ١٤١٣هـ) ج١٠، ص٣٩٦، وابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. (حيدر أباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية ط٢. ١٣٩٢هـ) ج٤، ص٤٥٧.

(٢) انظر: الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق ثم القاهري الشافعي. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. تحقيق: صلاح فتحي هلل. (الرياض: مكتبة الرشد.ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م) ج٢، ص٤٧٠، والسخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. تحقيق: علي حسين علي. (مصر: مكتبة السنة. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) ج٤، ص٦٥.

المطلب الثاني: تعريف مختصر بكتابه "تحفة الأشراف":

اسم الكتاب:

"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف".

موضوع الكتاب:

هذا الكتاب من كتب الأطراف كما هو ظاهر من عنوانه، حيث اعتنى بأطراف أحاديث كتب معينة، وقد قدم المزي لكتابه بمقدمة، ومما ذكره فيها الكتب التي اعتنى "تحفة الأشراف" بأطراف أحاديثها حيث قال: "فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى أطراف الكتب الستة، التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام وهي:

١) صحيح محمد بن إسماعيل البخاري.

٢) وصحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري.

٣) وسنن أبي داود السجستاني.

٤) وجامع أبي عيسى الترمذي.

٥) سنن أبي عبد الرحمَن النسائي.

٦) وسنن أبي عبد الله بن ماجة القزويني.

وما يجري مجراها من:

١) مقدمة كتاب مسلم.

٢) وكتاب المراسيل لأبي داود.

٣) وكتاب العلل للترمذي، وهو الذي في آخر كتاب "الجامع" له.

٤) وكتاب الشمائل له.

٥) وكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي [(١)].

مدة تأليف الكتاب:

ذكر المزي في مقدمة كتابه أنه بدأ في تأليفه يوم عاشوراء سنة ست وتسعين وستمائة، وأنه انتهى منه في الثالث من ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة [(٢)].

---

(١) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. بيروت: المكتب الإسلامي. ط٢. ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م) ج١، ص٣.

(٢) تحفة الأشراف (تحقيق: عبدالصمد شرف الدين) ج١، ص٦.

أي أنه استغرقت مدة تأليفه ٢٦ سنة، والمتأمل في ضخامة العمل يدرك أن هذه الفترة –التي يُظن أنها طويلة– إنما هي قصيرة نظرا لضخامة العمل الفردي العظيم الذي قام به هذا الحافظ الجهبذ مع الأخذ في الاعتبار محدودية الإمكانات وصعوبة جمع النسخ، وجرد الأحاديث وفرزها مقارنة بمحركات البحث المتوفرة في وقتنا الحاضر، إضافة إلى أنه عمل مؤسسات كبيرة قام به فرد واحد.

المبحث الثاني: من مظاهر الابتكار والإبداع في منهج التأليف عند الحافظ المزي في كتابه "تحفة الأشراف":

أولاً:الإبداع في تأليف ما تمس إليه الحاجة مما لم يُسبق إليه:

ذكر المحدثون في تنبيهاتهم لمن أراد التأليف؛ فذكروا أنه ينبغي أن يؤلف "فيما يعم الانتفاع به ويكثر الاحتياج إليه" [(١)]، كما تشير كتب مناهج البحث إلى أن أحد الأسس التي يقوم عليها اختيار عنوان البحث تحقيق نتيجة "تثري العلم، وتكشف حقائقه، وتفيد المجتمع" [(٢)].

وقد برز هذا الجانب بجلاء في تأليف المزي لكتابه تحفة الأشراف؛ والدليل على ذلك أنه أصبح العمدة لمن جاء بعده، وذكر الدكتور بشار عواد معروف أن المزي ألف أعظم كتابين عرفهما تاريخ الإسلام منذ قيامه إلى يوم الناس هذا، أولهما: "تهذيب الكمال"، وثانيهما "تحفة الأشراف"، الذي يعد أفضل كتاب في أطراف الكتب الستة وبعض لواحقها، سواء أكان ذلك في دقة نصوصه أم في دقة عرضه، ونهج فيه منهجا ييسر على طالب العلم الوقوف على طِلْبته بأيسر طريق وأخصر وقت" [(٣)].

وقد نبّه علماء الحديث –رحمهم الله– على ما ينبغي على المصنف مراعاته عند التأليف؛ فذكروا من ذلك أن يكون "اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر" [(٤)]، وهذا ما اصطُلح عليه في كتب مناهج البحث الحديثة: بـــ"الجدة والابتكار" [(٥)].

---

(١) تدريب الراوي ج٢، ص١٣٨، وقد ذكر ابن حزم سبعة مقاصد للتأليف، هذا أحدها. انظر: ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. رسائل ابن حزم الأندلسي. تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط٢. ١٩٨٧م) ج٢، ص١٨٦

(٢) الربيعة، د.عبد العزيز بن عبد الرحمن. البحث العلمي، حقيقته ومصادره ومادته، ومناهجه وكتابته، وطباعته ومناقشته. (الرياض: مكتبة العبيكان. ط٥. ١٤٣١هـــــ/٢٠١٠م) ج١، ص٣٢

(٣) انظر: المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. تحقيق: د. بشار عواد معروف. تونس: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٩٩٩م) (مقدمة المحقق) ج١، ص٧

(٤) تدريب الراوي ج٢، ص.١٣٨

(٥) انظر: العمري، د. أكرم ضياء. مناهج البحث وتحقيق التراث. (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم ط١. ١٤١٦هـــــ ١٩٩٥م) ص٣٦-٣٨، والجبوري، د.يحيى وهيب. منهج البحث وتحقيق التراث. (بيروت: دار الغرب الإسلامي.ط١. ١٩٩٣م) ص.٣٠، والبحث العلمي للربيعة ج١، ص.٣٢.

فكان الغرض الأساسي من وضعه لهذا الكتاب هو جمع أحاديث الكتب الستة بطريق يسهّل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد، فكانت تلك الطريق أسهل الطرق المتصوَّرة للوصول إلى تلك الأحاديث، مع جمع أسانيدها المختلفة في موضع واحد [١].

ثانياً: الإبداع في فكرة التأليف الموسوعي:

فقد اتّسم الكتاب بالموسوعية، حيث حوى أمهات الكتب الحديث الشريف؛ وجاء انطلاقا من تلمس احتياج المسلمين إلى من يخدم أمهات الكتب الحديثية، ويدلهم على مواضعها في تلك الكتب، والذي يعد كل منها جامعا موسوعيا ضخما؛ من خلال مؤلف واحد؛ فيصح أن يوصف الكتاب بأنه: موسوعة علمية ضخمة تخدم عدة موسوعات علمية.

ثالثاً: الإبداع في الترتيب العام للكتاب:

لقد راعى المزي الترتيب المنطقي في إعداده للكتاب بمراعاة حيثيات كثيرة تسهل وصول قارئه إلى مراده؛ بأسرع طريق وأيسر سبيل؛ قال محقق "تحفة الأشراف" الشيخ عبد الصمد شرف الدين -في مقدمة تحقيقه-: "وقد جاء مؤلف هذا السفر العظيم أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي -رحمه الله- من أعيان القرن الثامن؛ فجمع أحاديث (الكتب الستة) بأجمعها في تأليفه الفذ المسمَّى (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف)، ورتبها ترتيبا علميا بديعا أخذ بقلوب أهل العلم والنهى" [٢].

ويتجلّى ذلك في ترتيبه على مسانيد الصحابة وفق حروف المعجم، ومراعاة ما يسمى بالتسلسل الهرمي فيمن روى عنهم كما سيأتي تفصيله.

رابعاً: الإبداع في خدمة عمل من سبقه وتقويمه والبناء عليه دون هدم ولا تهميش لجهود السابقين؛ بل إصلاحه والزيادة عليه والثناء على جهود من سبق وشكر أهلها:

تقدم أن علماء الحديث ينبهون على ضرورة عناية من أراد التصنيف بالتصنيف فيما لم يسبق إليه، ولا شك أن هذا يتطلب من المتصدي للتأليف البحث عن وجود دراسات سابقة، والإشارة إليها في مقدمتها، مع ذكر محاسنها وما اعتراها من قصور، ومعرفة مدى استيعابها للموضوع، وما سيضيفه المصنف في تصنيفه، كما في تنبيهات كتب مناهج البحث[٣].

---

(١) انظر: مقدمة محقق تحفة الأشراف (عبدالصمد شرف الدين) ج١، ص١٢.

(٢) انظر: مقدمة محقق تحفة الأشراف (عبدالصمد شرف الدين) ج١، ص١٢.

(٣) انظر: أبو سليمان، د.عبد الوهاب إبراهيم. كتابة البحث العلمي -صياغة جديدة. (الرياض: مكتبة الرشد. ط٩. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). ص٦٠-٦١

ويتضح ذلك جليا في مقدمة المزي للتحفة حين قال: "ورتبته على نحو ترتيب أبي القاسم؛ فإنه أحسن الكل ترتيبا، وأضفت إلى ذلك بعض ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها، أو أغفلها بعضهم، أو لم يقع له من الأحاديث ومن الكلام عليها، وأصلحت ما عثرت عليه في ذلك من وهم أو غلط"[(١)].

وبين الدكتور بشار عواد في مقدمة تحقيقه للكتاب طريقة ترتيب المزي لكتابه، ثم قال: "وهذا التنظيم الدقيق؛ وإن كان الحافظ ابن عساكر (المتوفى سنة ٥٧١هـ) قد ابتدعه، لكنه لم يكن بهذه الدقة التي أشرنا إليها، ولا بهذا الإتقان في سياقة المتون والأسانيد" [(٢)].

خامساً: الإبداع في ترتيب أسماء الرواة عمن هو مكثر من الصحابة:

عند التأمل في طريقة ترتيب المزي للأطراف على المسانيد يدرك عبقرية هذا الحافظ الكبير، فترتيبه يدل على همة عالية وتركيز شديد وتنظيم غاية في الإحكام.

حيث رتب هذا العدد الكبير من الأحاديث على مسانيد الصحابة، فمن كان مقلاً جعل أحاديثه في سياق واحد، ومن كان مكثرا من الصحابة رتب أحاديثه على أسماء من روى عنه من التابعين، وكذا إذا كثرت الأحاديث عن التابعي، فإنه يقسم الأحاديث على أسماء من روى عن التابعي من أتباع التابعين، وكذا إن كثرت عن الأتباع قسمها على أسماء من روى عنهم، ملتزما الترتيب على حروف المعجم في كل ذلك.

ومثل هذا الترتيب لا يستطيع أن يقوم به إلا من وهبه الله عقلية موسوعية وإدراكا عاليا وقدرة فائقة على الجمع والتنظيم وفرز المعلومات وتصنيفها وفقا لضوابط غاية في الدقة والإحكام[(٣)].

سادساً: الإبداع في ترتيب الأحاديث تحت المسانيد والأطراف:

ذكر المزي في مقدمته طرفا من منهجه، ولم يفصل كثيرا في طريقته فيما يتعلق بترتيب الأحاديث تحت المسانيد، ولا في ترتيب التخريج تحت كل حديث؛ ويُدرَك منهجه في ذلك من خلال التأمل في الكتاب، ووصف الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبه في منهجه في ذلك فقال: "بعد أن قسّم المزي الأحاديث على أصحاب المسانيد والمراسيل المقلين من الرواية، وعلى أصحاب التراجم عن المكثرين على ذلك النسق الجميل المحكم، عمد إلى هذه الأحاديث تحت المسند الواحد، وتحت الترجمة الواحدة؛ فرتبها على طريقة مبتكرة لطيفة؛ تمثلت في تقديمه للأحاديث التي كثر عدد مخرجيها، على الأحاديث التي قل عددهم.

---

(١) تحفة الأشراف (تحقيق: عبدالصمد شرف الدين) ج١، ص٥.

(٢) مقدمة د. بشار عواد لتحقيقه تحفة الأشراف ج١، ص٧.

(٣) وسيأتي في المبحث الثالث أمثلة لذلك.

فما رواه الستة مقدم على ما رواه الخمسة، وهذا مقدم على ما رواه الأربعة، وهو مقدم على ما رواه الثلاثة، وهكذا مع مراعاة أولية أحاديث البخاري، ثم مسلم... وأخريات أحاديث ابن ماجه إذا انفرد كل واحد منهم بأحاديث.

كما أنه يراعي هذه الأولوية إذا اشتركوا في عدة أحاديث تحت الترجمة الواحدة، فيقدم ما رواه البخاري ومسلم على ما رواه البخاري والترمذي، وما رواه البخاري والترمذي، على ما رواه البخاري والنسائي حسب قوة هذه الكتب في التفضيل، وما رواه البخاري موصولا على ما رواه معلقا، وكذا ما روى الترمذي في السنن على ما رواه في الشمائل، وكذا ما رواه أبو داود في السنن على رواه في المراسيل، وهكذا" [(١)].

سابعاً: الإبداع في سوق الأسانيد:

لقد كانت طريقة المزي في التخريج وسوق الأسانيد لبنة أولى لطرائق التخريج في وقتنا الحاضر، وجمع الأسانيد في سياق واحد إلى الملتقى، فيسوق الطرق إلى الملتقى ثم يقول: (ثلاثتهم)، أو (أربعتهم)، أو (عشرتهم) عن فلان، وكانت طريقته معينة بشكل كبير جدا لمن يريد الإحاطة بطرق الحديث، وذلك باختصار الأسانيد في سياق واحد يحافظ على تركيز القارئ ويبعد عنه التشعب وتشتت الذهن.

ومثال ذلك:

[خ م د س ق] حديث: شكي إلى النبي صلى الله عليه وسلم: الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، قال: لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا. خ في الطهارة (٤) عن علي ابن عبد الله – و (٣٥: ٢) أبي الوليد – فرقهما – وفي البيوع (٥: ١) عن أبي نعيم – م في الطهارة (٦٠: ١) عن أبي بكر بن أبي شيبة – وزهير بن حرب – وعمرو الناقد – د فيه (الطهارة ٦٨: ١) عن قتيبة – ومحمد بن أحمد بن أبي خلف – س فيه (الطهارة ١١٥) عن قتيبة – ومحمد بن منصور – ق فيه (الطهارة ٧٤) عن محمد بن الصباح – **عشرتهم** عن سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعباد بن تميم، كلاهما عن عمه عبد الله بن زيد به. قال خ عقب حديث أبي نعيم: وقال ابن أبي حفصة – يعني عن الزهري [(٢)].

(١) طوالبة، د. محمد عبدالرحمن. الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. (عمّان: دار عمان. ط١. ١٤١٨هـ) ص١٩٦.

(٢) تحفة الأشراف (تحقيق: عبدالصمد شرف الدين) ج٤، ص٣٦٦.

المبحث الثالث: أثر إبداع المزي – في طريقة التصنيف – في إبداع من جاء بعده ممن خدم الكتاب أو سار على طريقته:

المطلب الأول: نموذج لأثر إبداع المزي في طريقة التصنيف في تصنيفات من جاء بعده من المصنفين:

سأذكر في هذا المقام مثالا واحدا يدل على امتداد أثره واتباع طريقته في التصنيف، وهو صنيع الحافظ ابن حجر في كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"، حيث صرح ابن حجر بذلك في مقدمته حين تحدث عن طريقة جمعه لأطراف الأحاديث: " فجمعت أطرافها على طريق الحافظ أبي الحجاج المزي وترتيبه، إلا أني أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالبا لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس، ثم إن كان حديث التابعي كبيرا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبا، وكذا الصحابي المتوسط".

المطلب الثاني: نموذج لأثر إبداع المزي – في طريقة التصنيف – في إبداع المحقق في خدمة الكتاب وطباعته وحسن إخراجه:

ساعدت طريقة المزي في كتابه محقق الكتاب على ابتكار أفكار جديدة، وإضافة خدمات مميزة للكتاب المحقق، رفعت من قيمته وأثّرت في الإخراج الفني له.

ومن ذلك إبداع محققه الشيخ عبد الصمد شرف الدين في قيامه بإضافات قيمة زادت من قيمته العلمية والتنظيمية، حيث ذكر المحقق قصة خدمته للكتاب بعد أن بدأ طبع الأجزاء الأولى منه؛ وأسوق قصته بتمامها حيث قال: "عثرت أثناء دراستي على هذا الكتاب، وذلك بفضل أستاذنا الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة؛ من أفضل علماء العصر، ومن أرشد تلاميذه السيد محمد رشيد رضا.

وجدت عنده نسخة خطية مصورة من الكتاب، كان يراجعها أثناء الدرس في تصحيح ما أشكل من أسانيد الأحاديث من متون الأمهات المطبوعة أمامنا، ووجدته قد سبق إلى بعثه إلى مصر ليُطبع، وفعلا قد طُبعت منه بعض الكراريس –إلى حديث رقم ٤٤٧– بمطبعة الإمام بعابدين. فعرضت عليهم نموذجا مثاليا لطبع هذا الكتاب الفنّي بإضافة أرقام الأبواب من كل كتاب من كتب الأمهات؛ فأعجبوا به حتى أنهم حجزوا الطباعة المصرية رجاء منهم أني أقوم بتصحيحه وطبعه..." [1].

فقام بذلك خير قيام، فوضع أرقام للمسانيد والأحاديث، وأضاف فهارس نافعة تدل على الصحابة، ثم لمن روى عنهم من التابعين مع الرمز قبل اسم التابعي بنجمة، ثم لمن روى عنهم من أتباع التابعين بنجمتين، ثم لمن روى عنهم بثلاث نجوم؛ وذلك في المكثرين.

وهذه صور من داخل الكتاب تدل على صنيع المحقق:

(١) انظر: مقدمة محقق تحفة الأشراف (عبدالصمد شرف الدين) ج١، ص١١-١٢.

٢٠ ــ ومن مسند

أَنَس بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ ضَمْضَمِ بْنِ زَيْدِ ١٠
ابنِ حرام بنِ جُنْدُبِ بْنِ عَامِرِ بْنِ غَنْمِ بْنِ عَدِيِّ
ابْنِ النَّجَارِ أبِي حَمْزَةَ الأنْصَارِيِّ النَّجَّارِيِّ
خادمِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم

١ * أَبَانُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عُمَيْرٍ المَدَنِيُّ، عن أَنَسٍ

١٦٥ حديث «الدعاء مُخُّ العبادة». ت في الدعوات (٢) عن عليّ بن حُجر، عن الوليد ١٥
ت ابن مُسلم، عن ابن لَهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبان بن صالح به. وقال:

ع: الجماعة الستة خ: البخاري خت: البخاري تعليقاً م: مسلم بن الحجاج د: أبو داود ت: الترمذي

٨٠ (١)

فوضع المحقق نجمة واحدة على التابعي "أبان بن صالح" الراوي عن أنس ﷺ، مع وضع رقم الحديث "٢" في كتاب الدعوات عند الترمذي.

وهذا مثال لمن كثرت روايتهم في عدة طبقات،، في مثل ***إبراهيم بن سعد الزهري عن **محمد مسلم بن شهاب الزهري عن *سالم عبدالله بن عمر عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما:

(١) تحفة الأشراف (تحقيق: عبدالصمد شرف الدين) ج١، ص٨٠.

٣٠ ** محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر ٥

١ *** إبراهيم بن سعد الزهرى المدني، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر

٦٧٩٨ حديث «مفاتح الغيب خمس : ﴿إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ـ ٣١ : ٣٤ ـ﴾ خ س ... الحديث. خ فى التفسير (٦ : ١) عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ـ س فى النعوت (الكبرى ٤٨) عن عبيد الله بن فضالة بن إبراهيم، عن سليمان بن داود ـ كلاهما عنه به. ١٠

٦٧٩٩ حديث «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب خ الشمس». خ فى الصلاة (١٢٧ : ٢) عن عبد العزيز بن عبد الله، عنه به.

٦٨٠٠ حديث ... [illegible] (١)

إضافةً إلى قيام المحقق بوضع هذه النجوم في فهارس الكتاب، وأضاف إليها عدد المرويات أمام كل اسم كما يظهر في مصورة الفهارس التالية:

(١) تحفة الأشراف (تحقيق: عبدالصمد شرف الدين) ج٥، ص٣٦٥.

ق ٢٠٦ ـــ عبد الله بن عمر ٢٠٦

صفحة			أحاديثه
٣١٨	٣٠٩	ـــ عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى	١٩٧٩
٣١٨	٥	آدم بن علي البكرى	١
٣١٨	٥	أسلم ـــ مولى عمر بن الخطاب	٤
٣٢٠	٥	إسماعيل بن عبد الرحمن القرشى	١
٣٢٠	٥	الأغر المزنى	١
٣٢٠	٥	أمية بن عبد الله الأموى	١
٣٢١	٥	أنس بن سيرين	٢
٣٢٢	٥	بسر بن سعيد المدنى	١
٣٢٢	٥	بشر بن حرب الندبى	١
٣٢٢	٥	بشر بن عائذ وبشر بن المحتفز	١
٣٢٣	٥	بكر بن عبد الله المزنى	٣
٣٢٣	٥	بكر بن عمرو الناجى	٣
٣٢٤	٥	بلال بن عبد الله العدوى	١
٣٢٤	٥	ثابت بن أسلم البنانى	١
٣٢٤	٥	ثابت بن محمد العبدى	١

إلى أن وصل إلى المرويات *سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فابتدأ الرواة عنه بنجمتين كما في المصورة وكتب عدد سالم بهذا الطريق "٣٠٠":

٣٤٥	ه	زهرة بن معبد بن عبد الله	١
٣٤٥	ه	زياد بن جبير الثقفى	٢
٣٤٦	ه	زياد بن صبيح الحنفى	١
٣٤٧	ه	زياد بن عبد الرحمن القرشى	١
٣٤٧	ه	زيد بن أسلم أبو أسامة	١٦
٣٥٠	ه	زيد بن جبير الجشمى	٢
٣٥٠	ه	زيد بن عبد الله بن عمر	٢
٣٥١	ه	سالم بن أبى الجعد الغطفانى	١
٣٥١	ه	سالم بن عبد الله بن عمر	٣٠٠
٤٥١	هه	بكير بن موسى	١
٣٥١	هه	جابر بن يزيد الجعفى	١
٣٥٢	هه	جهم بن الجارود	١
٣٥٢	هه	الحارث بن عبد الرحمن العامرى	١
٣٥٢	هه	حنظلة بن أبى سفيان القرشى	١٠
٣٥٤	هه	خالد بن أبى بكر بن عبيد الله	١
٣٥٤	هه	سالم بن أبى الجعد الغطفانى	١
٣٥٤	هه	صالح بن كيسان المدنى	١
٣٥٤	هه	صالح بن محمد الليثى	١
٣٥٦	هه	عاصم بن عبيد الله	١
٣٥٦	هه	عبد الله بن زيد الجرمى	١
٣٥٧	هه	عبد الله بن العلاء الربعى	١
٣٥٧	هه	عبد الله بن يسار الأعرج	١
٣٥٨	هه	عبد العزيز بن أبى رواد الأزدى	١

إلى أن وصل إلى المرويات عن **محمد بن مسلم ابن شهاب، فابتدأ أسماء الرواة عنه بثلاث نجوم كما في المصورة التالية مع كتابة عدد أحاديث ابن شهاب بهذا الطريق "٢٢٣":

صفحة		أحاديثه
٣٥٨	** عبيد الله بن عمر بن حفص	٢
٣٥٩	** عثمان بن عبد الملك المؤذن	٢
٣٥٩	** عكرمة بن عمار اليمامى	١
٣٥٩	** عمر بن حمزة بن عبد الله	٨
٣٦٠	** عمر بن محمد بن زيد	٥
٣٦٢	** عمرو بن دينار البصرى	١
٣٦٢	** عمرو بن دينار المكى	١
٣٦٢	** الفضل بن عطية المروزى	٢
٣٦٣	** فضيل بن غزوان الضبي	١
٣٦٣	** القاسم بن عبيد الله بن عبد الله	١
٣٦٣	** قدامة بن موسى بن عمر	١
٣٦٤	** كثير بن زيد الأسلمى	١
٣٦٤	** كثير بن قاروند	١
٣٦٤	** محمد بن أبى حرملة	١
٣٦٤	** محمد بن عبد الرحمن	١
٣٦٥	** محمد بن مسلم ابن شهاب	٢٢٣
٣٦٥	*** إبراهيم بن سعد الزهرى	٧
٣٦٦	*** إبراهيم بن نشيط الوعلانى	١
٣٦٦	*** إسحاق بن راشد الجزرى	١
٣٦٦	*** إسحاق بن يحيى الكلبي	١
٣٦٦	*** بكر بن وائل الكوفى	١
٣٦٦	*** جعفر بن برقان الجزرى	٢
٣٦٧	*** زمعة بن صالح الجندى	١
٣٦٧	*** زياد بن سعد الخراسانى	١

فيتضح بهذا: أن الإبداع في الترتيب والتنظيم الدقيق الذي اتبعه المزي كان سببا في انطلاق المحقق في إبداع جديد مع السير بتناسق وتناغم مع الترتيب الأصلي للكتاب.

المطلب الثالث: الإبداع في منهجية التصنيف كان بمثابة توطئة لخدمته تقنيا:

ذاك الإبداع – في منهجية التأليف والتنظيم والترتيب – كان سببا في ولادة إبداع جديد في وقتنا الحاضر، وهو البرنامج الحاسوبي: "إتقان الحرفة بإكمال التحفة" ويصفه معدُّوه بأنه الـمُخرَج الإلكتروني لكتاب "تحفة الإشراف"، قامت بتطوير البرنامج الشركة العربية لتقنية المعلومات.

ومما يتميز به البرنامج ربطه الأطراف والأحاديث بمواطنها في الكتب للاطلاع عليها كاملة، وكذا ربطه بنسخة ابن المهندس الخطية، ومن فوائد ذلك التأكد من النص من ناحية إضافة إلى ما تميزت به النسخة

من إظهار منهج المؤلف في تمييز أول مخرِّجي الحديث بالحمرة، والذي استعيض عنه في المطبوع بكتابته بحرف بارز، وهذه صورة البرنامج:



الخاتمة:

أحمد الله تعالى أن يسَّر لي إتمام هذا البحث، ومن أهم النتائج التي يمكن أن تُذكر في خاتمته ما يلي:

(أ) النتائج:

١) أهمية إظهار جوانب الابتكار في مناهج التأليف لدى المحدثين وغيرهم من علماء المسلمين، لما لذلك من أثر كبير في نسبة الفضل لأهله ومن باب التوثيق التاريخي لتلك المناهج.

٢) الفطنة والذكاء والهمة العالية التي اتسم بها هذا الحافظ الجهبذ في قيامه بمثل هذا العمل الضخم والذي تصغر أمامه أعمال المؤسسات والمجموعات في وقتنا الحاضر.

٣) التنظيم الدقيق لمعلومات الكتاب وإيرادها بتسلسل منطقي يسهل على القارئ إدراكه.

٤) أن الإبداع في منهجية التأليف قد يكون سببا في تهيئة المؤلَّف لأن يُخدم تقنيا في أوقات لاحقة لوقت التأليف، أو ربما بعد عصور من تأليفه، كما حصل في خدمة هذا الكتاب ببرنامج: "إتقان الحرفة بإكمال التحفة".

(ب) التوصيات:

ومن أهم التوصيات التي أرى مناسبة ذكرها في نهاية هذا البحث:

١) أهمية العناية بإبراز جهود علماء الحديث في مناهج البحث والتأليف وتجلية جوانب الإبداع والابتكار لديهم.

٢) ضرورة لفت أنظار طلاب الدراسات العليا إلى الكتابة في الموضوعات المتعلقة بالإبداع والابتكار في منهج إمام معين في كتاب أو مجموع كتبه.

٣) أهمية الإفادة من تلك المناهج في تطوير مناهج البحث في هذا العصر، أو ربط ما هو موجود منها بمناهج التأليف لدى العلماء المتقدمين لمعرفة المتقدم من المتأخر في التنظير لهذه المناهج أو تطبيقها عمليا.

وفي الختام، أسأل الله أن أكون قد وُفقت في إعداد هذا البحث، وأن يغفر لي ما كان من زلل أو خطأ، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد النبي الأمين؛ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

١) الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق ثم القاهري الشافعي. **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح.** تحقيق: صلاح فتحي هلل.الرياض: مكتبة الرشد.ط١. ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٢) أبو سليمان، د.عبد الوهاب إبراهيم. **كتابة البحث العلمي –صياغة جديدة.** الرياض: مكتبةالرشد. ط٩. ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٣) الجبوري، د.يحيى وهيب. **منهج البحث وتحقيق التراث.** بيروت: دار الغرب الإسلامي.ط١. ١٩٩٣م.

٤) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.**حيدر أباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية ط٢. ١٣٩٢ه.

٥) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. **رسائل ابن حزم الأندلسي.** تحقيق: إحسان عباس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط٢. ١٩٨٧م

٦) دويدي، رجاء وحيد. **البحث العلمى وأساسياته النظرية وممارسته العملية.** بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

٧) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. **تذكرة الحفاظ.** بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٨) الربيعة، د.عبد العزيز بن عبد الرحمن. **البحث العلمي، حقيقته ومصادره ومادته، ومناهجه وكتابته، وطباعته ومناقشته.** الرياض: مكتبة العبيكان. ط٥. ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٩) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. **طبقات الشافعية الكبرى،** تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط٢. ١٤١٣هـ.

١٠) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث.** تحقيق: علي حسين علي. مصر: مكتبة السنة. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١١) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض: دار العاصمة.ط١. ١٤٢٤هـــ.

١٢) طوالبة، د. محمد عبدالرحمن. **الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.** عمّان: دار عمان. ط١. ١٤١٨ه.

١٣) العمري، د. أكرم ضياء. **مناهج البحث وتحقيق التراث**. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم ط١. ١٤١٦هـــ ١٩٩٥م.

١٤) القاري، نور الدين علي الملا الهروي. **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**. تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، بيروت: دار الأرقم. ١٩٩٩م.

١٥) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. بيروت: المكتب الإسلامي. ط٢. ١٤٠٣هـــ، ١٩٨٣م.

١٦) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن. **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**. تحقيق: د. بشار عواد معروف. تونس: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٩٩٩م.

منهج ابن عَلاَّن في كتابه "الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية"

د. هناء أبو بكر محمد بابطين
أستاذ مساعد بجامعة طيبة (فرع ينبع)
المملكة العربية السعودية
H.A.B-2008@hotmail.com

مُلخَّص البحث

يُعَدُّ كتابُ "الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية" منهجاً علمياً واضحاً، بذل فيه مؤلِّفه الشيخ ابن علان جهداً مشكوراً مما جعله محلَّ الدراسة والعناية من العلماء والباحثين، فقد كانت له ميزات عديدة ميَّزته عن غيره من الشروح؛ لذا تناولت الباحثةُ في هذا البحث دراسةً مختصرةً عن منهجه، وقسَّمته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في أوله: ترجمةً موجزةً للشيخ ابن علان ومؤلفاته وآثاره. وفي المبحث الثاني: منهجه في شرح الأحاديث من حيث بيان المعنى والضبط والإعراب، وبيان الأحكام المستفادة من الحديث. وفي المبحث الثالث: منهجه في تناول علوم الحديث، تضمَّن فيه منهجه في تراجم الرواة، ومنهجه في بيان المسائل المتعلقة بعلوم الحديث. ثم الخاتمة التي شملت أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الشرح. الحديث. الفتوحات الربانية. الأذكار. ابن علان.

المقدمة:

الحمد لله حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد البشر، وعلى آله وصحبه المصابيح الدرر، ما اتصلت عين بنظر، ووعت أذن بخبر.

أما بعد: فقد شدت العلماء عزائمها، وأقبلت بكليتها على كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، يستنبطون منهما الدرر، ويستخرجون منهما العلوم والحكم، وكان من هؤلاء الأعلام الإمام محمد بن علي بن محمد علان البكري الصديقي الشافعي (ت١٠٥٧هـ)، صاحب الشروح الأنيقة على الأحاديث النبوية التي اختارها البحر الزاخر، ذو المعالم والمفاخر، أبو زكريا يحيى محيي الدين النووي[١]، في كتابه "حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار"، وهو الكتاب المعروف بالأذكار النووية، وقد ذكر ابن علان فضل كتاب الأذكار بقوله "كتاب عظيم المقدار، سامي الفخار، ذكر مؤلفه بذلاً للنصيحة لا من باب الافتخار أنه لايستغني عنه طالبو الآخرة الأخيار"، وقال غيره من العلماء الذين عليهم المدار: " بع الدار واشتر الأذكار"، وقال غيره من السادة الأخيار:" ليس يذكر من لم يقرأ الأذكارَ"، وهو كاف للمريد في حاله، موصل له إلى نهاية مطلوبه وغاية آماله؛ لاشتماله مع الأذكار على حلية الأولياء وكثير من شعار الأخيار"[٢].

وقد لاقى كتاب الأذكار في نفوس أهل العلم ترحيباً، وتتابع العلماء عليه شرحا وتوضيحاً، حتى جاء ابن علان فكشف عن وجه عرائس الاختيارات النووية، وأسفر عن مكنون الأحاديث النبوية، فانهالت عليه الفتوحات الربانية، وأقبلت عليه الفيوضات الرحمانية، في كتابه البديع " الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية"، وقد تميز في كتابه بمنهجه الدقيق وأسلوبه العميق، عانق فيه بيانُ المعنى سهولةَ اللفظ، لذا قامت الباحثة بعرض منهج ابن علان في شرحه الأحاديث في كتابه " الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية " في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للشيخ ابن علان:

المطلب الأول: نسبه ونشأته:

محمد على بن محمد علان بن إبراهيم بن محمد بن علان بن عبد الملك بن علي بن علي بن مبارك كشاة البكري الصديقي المكي الشافعي[٣]، وبني علان عائلة مكية، يرجع نسبها إلى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبي بكر الصديق رضي الله عنه[٤].

---

[١] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ت: ٦٧٦ هـ.

[٢] علان، محمد علي، الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية، تحقيق: محمدبن رياض الأحمد،(المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ) ١/ ١٠).

[٣] البغدادي، إسماعيل باشا، " هدية العارفين "، ٦/ ٢٨٣.

[٤] حاجي خليفة، "كشف الظنون "، ١ /٦٢٩.

وُلد في العشرين من صفر سنة ست وتسعين وتسعمائة بمكة المكرمة، وحفظ القرآن بالقراءات وحفظ عدة متون في كثير من الفنون، وتعلم حتى تصدر للإقراء وعمره ثمانية عشر عاماً، وتصدر للإفتاء وعمره أربع وعشرون، وكانت نشأته بمكة في بيت علم وفضل وتصوف في أسرة أنجبت الكثير من العلماء، الذين كان لهم أثر كبير في نشأته.

وبعد حياة حافلة بالخير والعطاء توفي نهارَ الثلاثاء لتسع بقين من ذي الحجة سنة سبع وخمسين وألف، دفن بالمعلاة بمكة المكرمة، بالقرب من قبر شيخ الإسلام ابن حجر المكي رحمهما الله تعالى[١].

المطلب الثاني: طلبه للعلم:

حفظ القرآن بالقراءات في صغره، وحفظ عدة متون في كثير من الفنون، تصدر للإقراء وله من السن ثمانية عشر عاماً، وباشر الإفتاء وله من السن أربع وعشرون سنة، وجمع بين الرواية والدراية والعلم والعمل، وفسر كتاب الله تعالى، وأحيا السنة بالديار الحجازية، وكان مرجعاً لأهل عصره في المسائل المشكلة في جميع الفنون، وكان إذا سئل عن مسألة ألف بسرعة رسالةً في الجواب عنها.

وكان إماماً ثقةً من أفرد أهل زمانه معرفةً وحفظاً وإتقاناً، وضبطاً لحديث رسول الله، وعلماً بعلله وصحيحه وأسانيده، وكان شبيهاً بالحافظ جلال الدين السيوطي في معرفة الحديث وضبطه وكثرة مؤلفاته، ورسائله، لذا قيل: إنه سيوطي زمانه[٢].

تعددت اختصاصاته العلمية، فألف في علوم كثيرة، منها التفسير والعقيدة والحديث والفقه، والنحو والتاريخ والمنطق، والتصوف وكتب الشعر ونظم الكتب العلمية.

ودرّس كثيراً بالحرم وانتفع به الناس، وكان من أهم مؤرخي عصره في مكة، وصفته المصادر بسعة العلم وحسن الخلق، وجمال الخط، وكثرة الضبط، وانتصب للتدريس، ونفع الناس فأخذ عنه جماعة كثيرون يطول شرحهم[٣].

المطلب الثالث:أهم مؤلفاته.

وقد تنوعت اختصاصاته ومؤلفاته في العلوم المختلفة، سأقتصر على ذكر مؤلفاته في علم الحديث، وهي.

١) النبأ العظيم: منه نسخة بمكتبة الحرم المكي برقم ١٢٠٥ عام[٤].

---

[١] المحبي، " خلاصة الأثر "، ٤ /١٨٩.

[٢] المحبي، " خلاصة الأثر "، ٤/ ١٥٨.

[٣] المحبي، " خلاصة الأثر "، ٤/ ١٨٥.

[٤] زركلي، خير الدين،" الأعلام"، ٦/ ٢٣٩، و الهيلة، محمد الحبيب، " التاريخ المؤرخون "، ص ٣١٦.

٢) أهل الإسلام والإيمان ببيان أن المصطفي لا يخلو عنه الزمان[١].

٣) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: وهو مطبوع ومتداول.

٤) إتحاف الثقات في الموافقات[٢] (أي ما وافق رأي أحـــد الصحابة الكتاب والسنة): وهي منظومة ولها شرح[٣].

٥) الفتوحات الربانية على الأذكار النووية: وهو كتابنا هذا، مطبوع ومتداول.

٦) الوجه الصحيح في ختم الصحيح: وهي رسالة في ختم البخاري[٤]".

٧) الرسالة النافعة: نسخة مكتبة الأوقاف العامة ب بغداد ٣/٢٦١٥ مجاميع[٥].

٨) مفتاح البلاد في فضائل الغزو الجهاد[٦]: منه نسخة بمكتبة برلين برقم ٤٠٩١[٧].

٩) رسالة في سكرات الموت: منه نسخة بمكتبة الأوقاف العامة ب بغداد برقم ٧٠٧١/١٦ مجاميع[٨].

١٠) فتح القريب المجيب في نظم خصائص الحبيب[٩].

١١) مورد الصفا في مولد المصطفي[١٠]: وقد ذيله ابنه غياث الدين بن علان.

١٢) النفحات العنبرية في مدح خير البرية[١١].

١٣) خاتم الفتوة في خاتم النبوة[١٢].

١٤) رشف الرحيق من شرب الصديق[١٣].

---

[١] المحبي، " خلاصة الأثر "، ٤/١٨٦.

[٢] المحبي،" خلاصة الأثر "، ٤ /١٨٦.

[٣] حاجي خليفة، " كشف الظنون "، ج١ / ٦.

[٤] المؤلفات من ١٥-١٨، انظر " عقد الجواهر والدرر "، ص٢٧٢-٢٧٣

[٥] الهيلة،" التاريخ والمؤرخون "، ص٣١٦.

[٦] المحبي " خلاصة الأثر "، ٤ /١٨٦.

[٧] الهيلة، حسن الحبيب،" التاريخ والمؤرخون "، ص٣١٨.

[٨] المرجع السابق، ص٣١٧.

[٩] المرجع السابق، ص٣٢٠.

[١٠] ذكره المؤلف في كتابه أنباء المؤيد الجليل مراد، ص٢٦، و " خلاصة الأثر "، ٤ /١٨٧، و الشلي" عقد الجواهر والدرر "،ص٢١١.

[١١] المحبي " خلاصة الأثر "، ٤ /١٨٧.

[١٢] المرجع السابق، ٤ / ١٨٧.

[١٣] " إيضاح المكنون "، ٣ / ٥٧٤.

المبحث الثاني: منهج الشيخ ابن علان في شرح كتاب "الأذكار":

المطلب الأول: منهجه في شرح تراجم الكتب والأبواب:

١) راعى ابن علان عند شرحه لتراجم الكتب والأبواب، ترتيب الإمام النووي - رحمه الله - للأبواب والكتب، فلم يقدم و لم يؤخر باباً أو كتاباً على آخر، كما فعل بعض الشراح، وذكر مراد النووي بتقديم أول الكتاب بباب فضيلة الذكر مطلقاً، وختم الكتاب بباب الاستغفار[١].

٢) تحرير الترجمة أو شرح عنوان الباب، يبدأ ابن علان في كل باب بشرح عنوانه وتوضيح ترجمته؛ لتحرير ما ترنو إليه، وإزالة ما يقع من إشكال.

مثاله: "باب ما يقول حال خروجه من بيته": روينا عن أم سلمة رضي الله عنها، واسمها هند: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال: "بِسْمِ اللهِ تَوَكَّلْتُ على اللهِ، اللهُمَّ إني أعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ، أو أَزِلَّ، أو أُزَلَّ، أو أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أو أَجْهَلَ أو يُجْهَلَ عَلَيَّ"[٢].

هكذا في رواية أبي داود: " أن أضل أو أضل، أو أزل أو أزل " وكذا الباقي بلفظ التوحيد، وفي رواية الترمذي: " أعوذ بك من أن نزل، وكذلك نضل ونظلم ونجهل " بلفظ الجمع، وفي رواية أبي داود: " ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيتي إلا رفع طرفه إلى السماء فقال: " اللهم إني أعوذ بك "، وفي رواية غيره: " كان إذا خرج من بيته قال كما ذكرنا"، والله أعلم.

تناول ابن علان الترجمة فأسفر عن مكنونها وأظهر ما أضمر في طياتها، حيث تناول بيان ثلاث كلمات[٣]:

الأولى: "بيته": قرر ابن علان أن المترل الذي يسافر منه الإنسان مثل بيته، فيكون له حكمه في استحباب الذكر عند الخروج منه.

الثانية: تحرير الإشكال الوارد في لفظة " حال خرجه"، وقد أثبت ابن علان ابتداءاً أن الأصل أن يقول المسلم هذا الدعاء حال خروجه، كما هو الحال في ظواهر الأخبار[٤].

الثالثة: قرر ابن علان أن لفظة "صباحاً " لا تفيد التخصيص الزمني، قال رحمه الله:" ثم ما ذكره الشارح من الصباح لا يخصص هذا القول بذلك الزمن؛ لأن ذكر بعض أفراد العام لا

---

[١] ابن علان، محمد علي، الفتوحات الربانية على الأذكار النووية، ١٧/١.

[٢] أخرجه أبو داود في سننه ـــ برقم (٥٠٩٤)، والترمذي في سننه برقم (٣٤٢٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة برقم(٨٦)، وابن ماجه في سننه برقم(٣٨٨٤)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجه برقم(٣١٣٤)، وصحيح سنن ابي داود برقم (٤٢٤٨).

[٣] ابن علان، محمد بن علي بن محمد علان البكري الصديقي الشافعي، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، (تحقيق: محمد بن ناصر الأحمد،ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ).

[٤] ابن علان، محمد بن علي، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، ٢٤٥/١.

يخصصه، وكذا أطلقه المصنف في الترجمة، ولم يقيده بالخروج وقت الصباح والله أعلم"[١]، ونلاحظ أن لفظة صباحاً ليست في أصل عنوان الباب، بل في رواية استدل بها ابن حجر على أن قصد الترجمة الخروج لا إرادته، وقد حرص ابن علان على بيان قصدها لئلا يتوهم متوهم من لفظها التخصيص، وليكتمل منه للترجمة والتحرير.

٣) اهتمامه ببيان المعنى اللغوي لمفردات الترجمة:

مثاله: باب مايقول إذا أراد الخلاء، حيث قال:" الخلاء بالفتح والمد وتقدم أنه في الأصل اسم للمكان الخالي........"[٢].

٤) الأخذ بظواهر الأخبار مالم يأت ما ينقل عن الظاهر.

مثاله: "باب ما يقول حال خروجه من بيته".

استعمل ابن علان هذه القاعدة في بيان الترجمة بقوله" ومثل البيت المترل الذي يسافر منه المسافر، وقضية الترجمة أنه يأتي بالأذكار حال الخروج وهو قضية ظواهر الأخبار"[٣]، واستعملها في توجيه لفظ الحديث كما في شرح حديث "إذا دَخَلَ أحدُكم المَسْجِدَ فَلْيُسَلِّم على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم لْيَقُل: اللهُم افْتَحْ لي أبوَابَ رَحْمَتكَ، وإذا خَرَجَ فلْيَقُلْ: اللهُم إني أسألُكَ مِنْ فَضْلِكَ" قال ابن علان" قوله: (إِذَا دَخَلَ أَحدكم) قال الأبي[٤]: هذا التركيب لا يتعين فيه إن[٥]يكون التقدير إذا أراد أحدكم أن يدخل بل الظاهر حمله على ظاهره وأنه يقوله بعد الدخول هـ"[٦].

٥) إظهاره لبلاغة النووي وفصاحته، من خلال دقته في اختيار الألفاظ في كل موضع من الترجمة بما يناسبه.

٦) اهتمامه ببيان النواحي الإعرابية، لمفردات الترجمة.

---

[١] المرجع السابق.

[٢] ابن علان، المرجع السابق، ١ / ٢٤٥.

[٣] ابن علان، المرجع السابق، ٢٤٥/١.

[٤] الأبي المالكي: من كتاب ملاحق تراجم الفقهاء الموسوعة الفقهية (٨/ ٤، بترقيم الشاملة آليا)، الأبي المالكي (؟ ــ ٨٢٧ هــ) هو محمد بن خليفة بن عمر، أبو عبد الله التونسي، الوشتاني، المشهور بالأبي محدث، فقيه حافظ، مفسر، ناظم، ولي قضاء الجزيرة سنة ٨٠٨ ه، أخذ عن ابن عرفة ولازمه، واشتهر في حياته بالمهارة والتقدم في الفنون، كان من أعيان أصحاب ومحققيهم، وأخذ عنه جماعة من الأئمة كالقاضي عمر القلشاني وأبي القاسم ابن ناجي والثعالبي وعبد الرحمن المجدولي وغيرهم، من تصانيفه: ((شرح المدونة)) في فروع الفقه المالكي، و((إكمال الإكمال)) في شرح صحيح مسلم، جمع فيه بين المازري وعياض القرطبي والنووي، وتفسير القرآن)) والأعلام ٦/ ٣٤٩.

[٥] ورد اللفظ في الفتوحات "إن" والصحيح " أن".

[٦] ابن علان، السابق، ٢٤٦/١.

٧) عدم اكتفائه ببيان المعنى اللغوي للترجمة، بل تعداه إلى ذكر مراتبها، وشروطها، وما يتعلق بها، في المواطن التي يحتاج فيها إلى ذلك.

٨) وقوفه على بنية بعض مفردات الترجمة، من حيث صيغ الجمع والإفراد، وغير ذلك.

٩) استشهاده بالقرآن الكريم، أو بالسنة المطهرة، لإظهار معنى الترجمة، وتعزيزه.

١٠) إيراده للأحاديث المتعارضة، مع مضمون الترجمة، للدلالة على حكم معين.

١١) عنايته بإبراز المقصد الفقهي، من الترجمة، فيذكر الحكم الفقهى لمسألة معينة، وآراء العلماء فيها، وكيفية الترجيح بين تلك الآراء.

١٢) اهتمامه بالتنبيه على وجه المناسبة بين الترجمة، والآيات، والأحاديث الواردة بعدها.

المطلب الثاني: منهجه في شرح الأحاديث من حيث بيان المعنى والضبط والإعراب:

يعد ابن علان من علماء الحديث والتفسير، الذين ربطوا بين علوم الدين، وعلوم العربية المختلفة، فقد كان يستنبط الأسرار اللغوية، مبيناً مكانتها، وملاءمتها من السياق، متأثراً في ذلك بمن كان قبله من العلماء كأمثال الزمخشري، وابن القيم، وغيرهم، ناقلا أقوالهم، وآراءهم في هذا الميدان.

وفيما يأتي منهج ابن علان من حيث بيان المعني والضبط والإعراب، ومن ذلك:

١) اهتمامه بدراسة مادة الكلمة من ناحية ربط مدلولها بالسياق، ومن ناحية إثبات المعنى بنفي ضده، ومن ناحية الفرق بين دلالات الألفاظ المقارنة، ومن ناحية الألفاظ التي لها دلالات خاصة، كذلك دراسة الكلمة من حيث هيئتها، كالجمع والإفراد والتصغير، ودلالة الاسم والفعل، وما يستبق من دراسة كل من الجملة الاسمية والفعلية، ودراسة صيغ الأفعال المشتقة، من التفعيل، والمفاعلة، ومعاني المشتقات البلاغية، ودراسة أسماء الإشارة، وأدوات الشرط، وحروف الجر، وحروف العطف، إلى غيرذلك.

٢) ضبط ألفاظ الحديث، وشرح غريبه، لبيان مدلوله، وإزالة ما يرد من إشكال على ألفاظه.

هذه الخطوة المنهجية نراها في كل شروح ابن علان للحديث الشريف، وفي "الفتوحات الربانية" وغيرها، وهي الخطوة الأولى للتعامل مع متن الحديث الشريف؛ بعد التعامل مع سنده والحكم عليه بالصحة أو الضعف.

مثاله: "باب مايقول إذا دخل بيته"، حيث قال: "وروينا في "سنن أبي داود" عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، واسمه الحارث، وقيل: عبيد، وقيل: كعب، وقيل: عمرو، قال: قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم "إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ بَيتَهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُم إني أسألُكَ خَيرَ المَوْلَجِ وَخَيرَ المَخرَجِ، بِسْمِ اللهِ وَلَجْنا، وبسْمِ الله خَرَجْنا، وَعلى اللهِ رَبنا تَوَكَّلْنَا، ثُم لِيُسَلمْ على أهْلِهِ"، لم يضعفه أبو داودَ[١].

شرح ابن علان لفظ " ولج": "أي دخل، يقال ولج يلج والوجا[٢]، وهو من مصادر غير المتعدي على معنى ولجت فيه" ثم يجيب عن الإشكالات التي قد ترد على النص[٣].

٣) تقريره إلى أن زيادة المعنى تتحقق بزيادة اللفظ أو المبنى: وأكَّد على هذه القضية من خلال ملاحظاته، لصيغ الأفعال المشتقة، من الإفعال، والتفعيل، وحول صيغ المبالغة.

٤) الاهتمام بضبط الألفاظ، ودلالاتها اللغوية، وذكرعلاقتها بمضمون الترجمة، لا نجد لفظة في كتاب "الفتوحات الربانية" إلا وقد وضع لها ابن علان ضبطاً يحدها عن غيرها.

مثاله: روينا عن أم سلمة رضي الله عنها، واسمها هند: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان إذا خرج من بيته قال: "بِسْمِ الله تَوَكَّلْتُ على الله، اللهُمَّ إني أعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ، أو أَزِلَّ، أو أُزَلَّ، أو أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أو أَجْهَلَ أو يُجْهَلَ عَلَيَّ"[٤].

قال ابن علان في شرح هذا الحديث حدد الفرق بين الكلمات المتشابهة في اللفظ " أَضِل" و" أُضَل"، " أَذِل" و" أَذِل"، "أَظْلِم" و" أُظْلَم"، "أَجْهَل" و" يُجْهَلَ": "(أضِلَ) بفتح أوله من الماء في اللبن غاب أي أغيب عن معالي الأمور بارتكاب نقائصها واستحسان قبائحها، فأبوء بالقصور عن أداء مقام العبودية، قوله: (أَوْ أُضَل) بضم فكسر مبني للمعلوم أي أضل غيري أو بضم ففتح مبني للمجهول أي يضلني غيري) قوله: (أذِلَّ) بفتح فكسر أي أنزل عن الطريقة المستقيمة إلى هوة ضدها؛ لغلبة الهوى والأعراض عن أسباب التقوى والانهماك في تحصيل الدنيا من زلت قدمه، وقع من علو إلى هبوط، والمزلة المكان المزلق الذي لا تثبت عليه الرجل، وبما ذكر ظهر إن استعمال أزل هنا فيه نوع تشبيه (أَوْ أُزِلَّ) بضم فكسر أي أوقع غيري في هوة المعاصي ودرك النقائص، أو بضم ففتح أي يستولي علينا العدو حتى يزلنا عن المقامات العلية إلى السفاسف الدنية..."[٥].

[١] أخرجه أبو داود في سننه ـــ برقم (٥٠٩٦)، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن أبي داود(١٠٩١).

[٢] هكذا وردت في الفتوحات الربانية " والوجا" بإثبات الألف بعد الواو، وهذا خطأ في الأصل غفل عنه المحقق فلم يصححه، والصحيح " وُلُوجًا" لأنها مصدر من الفعل الثلاثي" ولج".

[٣] ابن علان، المرجع السابق، ٢٥٥/١.

[٤] أخرجه أبو داود في سننه ـــ برقم (٥٠٩٤)، والترمذي في سننه برقم (٣٤٢٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة برقم(٨٦)، وابن ماجه في سننه برقم(٣٨٨٤)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجه برقم(٣١٣٤)، وصحيح سنن أبي داود برقم (٤٢٤٨).

[٥] ابن علان، محمد علي، الفتوحات الربانية على الأذكار النووية،١/ ٣٣٠، ٣٣١، بتصرف.

فلم يكتف بذكر الضبط اللغوي، إنما يذكر مطابقة الدلالة اللغوية على ما سيق الحديث من أجله، ولما كان الدعاء المذكور في الحديث يقال عند الخروج من المترل رجاء الحفظ من النفس، ومن الناس، جاءت الألفاظ في الحديث تحمل في طياها المقصود.

٥) ترجيحه الفصيح من لغات الكلمة، مستدلاً على الترجيح في بعض الأحيان، بورودها في القرآن الكريم.

٦) اهتمامه ببيان النواحي الإعرابية للجمل والكلمات، والنواحي البلاغية كالتشبيهات.

مثاله: الأمر بتعهد القرآن والتحذير من تعرضه للنسيان.

عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَعَاهَدُوا هَذَا الْقُرْآنَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقُلِهَا»[١].

قوله: "تعاهدُوا هذَا القرآنَ"،أي واظبوا على تلاوته وداوموا على تكرار دراسته كيلا ينسى، قوله"عقُلهَا"بضم العين المهملة والقاف، ويجوز إسكان القاف كنظائره، وهو جمع عقال ككتاب وكتب، والعقال الحبل الذي يعقل به البعير حتى لا يند ولا يشرد، شبَّه القرآن في حفظه بدوام تكراره ببعير أحكم عقاله، ثم أثبت له التفلت الذي هو من صفات المشبه به أشده وأبلغه تحريضًا على مداومة تعهده، وعدم التفريط في شيء من حقوقه، ولم لا وهو الكلام القديم المتكفل لقارئه بكل مقام كريم، وما هو كذلك حقيق بدوام التعهد وخليق باستمرار التفقد، قوله" مثل صاحب القرآن" مثل بفتحتين أي صفة، قال المصنف في شرح مسلم نقلًا عن القاضي عياض، معنى صاحب القرآن الذي ألفه، والمصاحبة المؤالفة، ومنه فلان صاحب فلان وأصحاب الجنة وأصحاب النار وأصحاب الحديث اهـــ، قوله"كمثل صَاحب الابلِ "لا ينافيه تشبيه القرآن فما مر، لأنه كما شبه بها فيما مر شبه هنا صاحبه بصاحبها في احتياج كل منهما؛ لتعهد ما عنده حتى لا يفقده، فكما أن صاحب الإبل إن لم يحكم عقلها ذهبت ونفرت، فلا يقدر على تحصيلها إلَّا بعد مزيد تعب ومشقة، فكذا صاحب القرآن إن لم يتعهده بالتكرار آناء الليل وأطراف النهار انفلت منه فلا يقد

٧) اعتماده على نقل آراء من سبقه من علماء اللغة، كالجوهري، وابن سيده، وابن فارس، كذلك الأخذ بأقوال شراح كتب السنة، كالقاضي عياض، وغيرهم، ونقل آرائهم المدونة في كتبهم.

[١] أخرجه مسلم في صحيحه ـــ كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ الْأَمْرِ بِتَعَهُّدِ الْقُرْآنِ، وَكَرَاهَةِ قَوْلِ نَسِيتُ آيَةَ كَذَا، وَجَوَازِ قَوْلِ أُنْسِيتُهَا ـــ رقم الحديث(٧٩١) ج ١/ ص ٥٤٥.

مثاله: "باب إذا خلع ثوبه لغسل أو نوم أو نحوهما"، قال في شرح هذا الحديث: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " سِتْرٌ بَيْنَ أَعْيُنِ الْجِنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْرَحَ ثِيَابَهُ: «بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»[١]. "الظاهر أن يقال أو نحوه؛ لأن العطف فيه بأو التي هي لأحد الشيئين إلا أن يقال أو هنا للتنويع لا للشك ونحوه، مما يكون الحكم فيه لأحد الأمرين، وإذا كانت للتنويع بمنزلة الواو، فالمطابقة بعدها هو الأصل والإفراد بخلافه، وقد صرح في المغني نقلاً عن الآمدي وقال: أنه الحق بوجوب المطابقة بعد أو التي للتنويح اهـ، واعلم أنّ أئمتنا قالوا: يحرم على المكلف كشف العورة وإن كان خالياً لكنها في الخلوة للرجل سوأتاه فقط، وللحرة ما بين سرتها وركبتها بخلافها في الصلاة ونحوها، وحرمة كشفها ما لم يكن لحاجة من غسل وقضاء حاجة ونحوهما، وقد يحرم كشفها مع ذلك بأن يكون، ثم من ينظر ممن يحرم النظر عليه إليها، قال في شرح العباب وإنما حرم في الخلوة تأدبًا مع الله تعالى وفي الخبر: « فالله أحق أن يستحيا منه »[٢]، وأورد أنه لا يخفى عليه شيء ولا يستر عن بصره ساتر، فيستوي بالنسبة إليه تعالى وجود الساتر وعدمه، وأجيب بأنه تعالى وإن كان علمه"[٣].

٨) عنايته بالشعر، ونظم الأشعار.

مثاله: "باب ما يقوله من بلغه موت صاحبه": عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " الْمَوْتُ فَزَعٌ، فَإِذَا بَلَغَ أَحَدَكُمْ وَفَاةُ أَخِيهِ فَلْيَقُلْ: إِنَّا لِلَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْهُ عِنْدَكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ، وَاجْعَلْ كِتَابَهُ فِي عِلِّيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي أَهْلِهِ فِي الْغَابِرِينَ، وَلَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ "[٤].

"قوله: (وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ)[الزخرف:١٤]، أي راجعون إلى الدار الآخرة، وفيه ندب التذكير والاعتبار بموت الأقران والإخوان وأهل الديار قال بعض العارفين رحمهم الله:

وإن افتقادي واحدًا بعد واحد دليل على أن لا يدوم خليل "[٥].

---

[١] أخرجه الطبراني في معجمه ـــ برقم (٢٥٠٤)، وأخرجه ابن السّني عمل اليوم والليلة ـــ برقم (٢٧٣)، وإسناده ضعيف.

[٢] جزء من حديث أخرجه أحمد في المسند والحاكم في المستدرك، حسنه العلامة الـــألباني في صحيح الجامع ـــ برقم (٢٠٣).

[٣] ابن علان، الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية ـــ ج١ـــ ص٢٤٤.

[٤] أخرجه الطبراني في معجمه ـــ برقم (٤٧/١٢)، وأخرجه ابن السّني عمل اليوم والليلة ـــ برقم (٥٦٢)، وإسناده ضعيف، إلا أنه لابأس به في الشواهد، وانظر السلسلة الصحيحة (٨٤٢/٦).

المطلب الثالث: منهجه في بيان الأحكام المستفادة من الحديث:

الأحكام المستفادة من الحديث، هي ما يعبر عنها أحياناً، في كتب الحديث، بـ"فقه الحديث"، وهي علم من علوم الحديث، والفائدة العليا من رواية الحديث، وقد اعتنى صدر هذه الأمة بفقه الحديث، وكان حرص الصحابة رضوان الله عليهم، على فقه الحديث لا يقل عن حرصهم على حفظه، بل كان الحفظ والفقه عندهم، ككفتي الميزان، فكان قدر فقه أحدهم، بقدر ما كان يحفظ من الحديث، ومضى على نهجهم التابعون، وتابعوهم، ومن بعدهم من القرون الأولى.

وقد عني المحدثون بفقه الأحاديث وفهمها، و لم يكونوا زوامل للأخبار، لا يفقهون لها معنى، بل لقد كانوا أهل فقه ودارية بالمتون، وذلك أمثال الأئمة مالك، والسفيانين (الثوري وابن عيينة)، والبخاري، ومسلم، وباقي أصحاب كتب السنة، وغيرهم، وقد اتجه الشارح – رحمه الله – بعد بيان معاني ألفاظ الحديث، إلى استنباط الأحكام والفوائد، وقد كان منهجه، على النحو الآتي:

١) تنوعت الفوائد التي ذكرها الشارح بين فوائد تربوية، وفقهية، وقلل من الفوائد الأصولية.

مثاله: "باب مايقول إذا دخل بيته"، وروينا في "كتاب الترمذي" عن أنس رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله – صلى الله عليه وسلم –"يا بُنَي إِذا دَخَلْتَ على أهْلِكَ، فَسَلِّمْ يَكُنْ بَرَكَةً عَلَيكَ وعلى أهْلِ بيتك"[1] قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

قال ابن علان عقب سوق هذا الحديث: "جواز قول الإنسان لغير ابنه ممن هو أصغر منه سناً يا ابني أو يا بني مصغراً، ويا ولدي ومعناه التلطف، وإنك عندي بمنزلة ولدي في الشفقة، وكذا يقال لمن هو في مثل سن المتكلم: يا أخي للمعنى الذي ذكرناه، وإذا قصد التلطف كان مستحباً كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم، والثانية "السلام على الأهل إذا دخل سنة مؤكدة كما دل عليه هذا الخبر، وما في معناه، وفيه الفائدة الجليلة والثمرة الجميلة فينبغي المداومة على ذلك"[2].

وهذه الفوائد العملية الفقهية لا تنفك عن الحديث بحال من الأحوال، وإن بعدت نسبياً عن علم الحديث في باب التصنيف النظري.

٢) لم يكن الشارح مستنبطاً للفوائد في الأغلب، وإنما كان ناقلاًلها، بغزو أو بغير غزو، معتمداً في ذلك، على شروح كتب السنة، كفتح الباري، وعمدة القارئ، وغيرها.

مثاله: فيمن نام عن حزبه ووظيفته المعتادة.

[1] أخرجه الترمذي في سننه برقم(٢٦٩٨)، والطبراني في معجمه برقم(٨٥٦)، والمنذري في الترغيب والترهيب، ٤٦٠/٢، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي برقم(٥٠٢).

[2] ابن علان، المرجع السابق، ٣٤٠/١.

روينا في صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" :"مَن نامَ عَنْ حِزْبِهِ مِنَ الليلِ أو عَنْ شَيءٍ مِنْهُ، فقَرَأهُ ما بَيْنَ صلاةِ الفَجْرِ وصلاةِ الظهْرِ كُتِبَ لهُ كأنما قرأة منَ الليلِ"[١].

"قوله : (حِزْبِهِ) هو بكسر الحاء المهملة وإسكان الزاي، أي ما عليه من الورد من قرآن أو غيره، قوله(: فقرأَهُ مَا بينَ..الخ) خص هذا الوقت بذلك؛ لأنه مضاف عند العرب إلى الليل، وفي الحديث الاعتناء بالرواتب وقضاء الراتب المؤقت، قال الحافظ ظاهر الحديث أن القراءة بالليل أفضل من القراءة بالنهار"[٢].

٣) منهج الشارح في عرض الفوائد، أن يذكر بعضاً منها في ثنايا الشرح، وبعضها الآخرفي نهاية شرح الحديث، أو الاكتفاء بذكر جميعها في نهاية الشرح، مع إضافة فوائد أخرى عليها.

٤) الاقتصار في بعض الأحاديث، على ذكر فائدة واحدة مجملة، مناسبة لمعاني الحديث، الذي قام ببيانها.

مثاله: "باب ما يقول إذا رأى في منامه ما يحب أو يكره": روينا في "صحيح البخاري" عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا رأى أَحَدُكُمْ رُؤْيا يُحِبُّها، فإنَّمَا هيَ مِنَ اللهِ تعالى، فَلْيَحْمَدِ اللهَ تعالى عَلَيها ولْيُحَدِّثْ بها"[٣].

وعقب ذكر هذا الحديث ذكر فائدة له، وقال: "ذكر أئمة التعبير أن من أدب الراءي أن يكون صادق اللهجة، وأن ينام على وضوء على جنبه الأيمن، وأن يقرأ عند نومه والشمس والليل والتين وسورة الإخلاص والمعوذتين، ويقول: (اللهم إني أعوذ بك من سيئ الأحلام وأستجيرك من تلاعب الشيطان في اليقظة والمنام، اللهم إني أسألك رؤيا صالحة صادقة نافعة حافظة غير منسية، اللهم أرني في منامي ما أحب" [٤].

٥) ذكر حكم شرعي مستفاد من الحديث، والتعبير عنه بقوله: "تنبيه ".

[١] أخرجه مسلم في صحيحه ـــ كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا ـــ بَابُ جَامِعِ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَمَنْ نَامَ عَنْهُ أَوْ مَرِضَه ـــ ١/ ٥١٥، حديث رقم:(٧٤٧).

وأخرجه أبو داود في سننه ـــ أَبْوَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ ـــ بَابُ مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ، ٢/ ٣٤، حديث رقم:(١٣١٣)، وأخرجه الترمذي في سننه. أَبْوَابُ السَّفَرِـــ بَابُ مَا ذُكِرَ فِيمَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَاهُ بِالنَّهَار ٢/ ٤٧٤، حديث رقم: (٥٨١).

[٢] ابن علان، محمد علي، الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية، ج٢ ـــ ص١٥٦.

[٣] أخرجه البخاري في صحيحه: برقم(٧٠٤٥،٦٩٨٥).

[٤] ابن علان، محمد علي، الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية، ج٢ ـــ ص١٠١.

مثاله: "باب استحباب دعاء الإنسان بأن يكون موته في البلد الشريف": روينا في "صحيح البخاري" عن أم المؤمنين حفصة بنت عمر رضي الله عنها، قالت: قال عمر رضي الله عنه: " اللهُم ارزقني شهادة في سبيلك، واجعل موتي في بلد رسولك صلى الله عليه وسلم، فقلت: أنى يكون هذا؟ قال: يأتيني الله به إذا شاء"[١].

"تنبيه": ما جاء عنه – صلى الله عليه وسلم – من قوله: (الحقني بالرفيق الأعلى) ليس تمنيًا للموت، غايته إنه يستلزم كذلك، والمنهي ما يكون هو المقصود لذاته، أو النهي هو المقيد، وهو ما يكون من مرض أصابه، وهذا ليس منه، بل للاشتياق إليهم لا يقال قوله: (الحقني) تمن للموت؛ لأنا نقول قوله – صلى الله عليه وسلم – بعد علمه إنه ميت في يومه ورؤية الملائكة المبشرة له عن ربه بالسرور الكامل، ولذا قال لفاطمة: (لا كرب على أبيك بعد اليوم)، فكانت نفسه مفرغة للحاق بكرامة الله وسعادة الأبد، فكان ذلك خيرًا له من كونه في الدنيا، وكذا أمر أمته حيث قال فليقل: (اللهم توفني ما كانت الوفاة خيرًا لي)[٢].

المبحث الثالث: منهجه في تناول علوم الحديث:

الاهتمام بعلوم الحديث هي مضمار ابن علان، وحلبة سباقه، أخذ على عاتقه خدمة السنة، وحفظ علومها للأمة، فأقبل على كتب الحديث ينهل من صافي معينها، ما يساعده على بيانها وتوضيحها، قال في مقدمة الكتاب: "لا أغفل شيئاً مما فيه مما يحتاج إليه من ذكر المخرجين للحديث وبيان مرتبته، وأعرضت عن التطويل بذكر الأسانيد"[٣]، وكان له منهج واضح في تناول علوم الحديث كالتالي.

المطلب الأول: منهجه في تراجم الرواة.

حرص ابن علان على ذكر ترجمة الرواي[٤] لاسيما زوجات النبي صلى الله عليه وسلم وكبار الصحابة، والتابعين، وأصحاب السنن، والأئمة الأربعة، وغيرهم.

مثاله: ترجمة أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها.

١) ذكر أهم ما يتعلق بترجمة الراوي: حيث يذكر الاسم، والكنية، والزوج، والولد: فقد ذكر في الحديث السابق[٥] ترجمة أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، ذكر اسمها " هند"، وكنيتها " أم سلمة"،

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه: برقم(١٨٩٠).

[٢] ابن علان، محمد علي، الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية، ج٢ ـــ ص٣١٩.

[٣] ابن علان، الفتوحات الربانية على الأذكار النووية،١/ ١٠.

[٤] ابن علان، الفتوحات الربانية على الأذكار النووية،١/ ٣٢٩،٣٢٨، بتصرف.

[٥] الحديث السابق ـــ ص٥.

وزوجها " أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي"، ثم ذكر زواجها بأشرف الخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأولادها من أبي سلمة " زينب وسلمة وعمرة ودرة".

٢) ذكر أهم مناقب وصفات من يترجم له: فقد ذكر في ترجمته لأم سلمة أنها: أول من هاجر إلى أرض الحبشة وزوجها أبو سلمة، وأنها أول ظعينة دخلت المدينة مهاجرة، وأنها رضي الله عنها كانت من أجمل النساء، وقد شهدت فتح خيبر، وأنها رأت جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي رضي الله عنه، ومن أهم صفاتها الحكمة، وقد ظهرت يوم الحديبية عندما أشارت على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يخرج إلى أصحابه، ويدعو الحالق ولا يكلمهم ففعل ففعلوا.

٣) ذكر خلاف المؤرخين بلا توسع، ويرجح الصحيح منها، ففي ترجمة أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، ذكر أربعة خلافات من بين المؤرخين، ذكر اختلافهم في اسمها، واسم والدها، وتاريخ زواجها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتاريخ وفاتها، وغالباً يبدأ في الخلاف بذكر الراجح ثم يذكر المرجوح، ثم يذكر الخطأ ويرده على صاحبه.

٤) ذكر علاقة الراوي بعلم الحديث وروايته: ويتضح هذا في ترجمته لأم سلمة رضي الله عنها، إذ ينقل لنا عدد ما روته من الأحاديث، ومن خرج أحاديثها، قال رحمه الله:" خرج حديثها الستة وغيرهم، روي لها عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثمائة حديث وثمانية وسبعون حديثاً اتفقا منها على ثلاثة عشر، وانفرد البخاري بثلاثة ومسلم بخمسة"[١].

المطلب الثاني: منهجه في بيان المسائل المتعلقة بعلوم الحديث:

١) تعقُّبه للحديث من حيث الصحة والضعف، ولا يكتف بتصحيح غيره.

مثاله: "باب ما يقول حال خروجه من بيته": روينا عن أم سلمة رضي الله عنها، واسمها هند: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان إذا خرج من بيته قال: "بِسْمِ اللهِ تَوَكَّلْتُ على الله، اللهُمَّ إني أعُوذُ بِكَ أَنْ أَضلَّ أَوْ أُضلَّ، أو أَزِلَّ، أو أُزَلَّ، أو أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أو أَجْهَلَ أو يُجْهَلَ عَلَيَّ"[٢].

قال رحمه الهل تعالى: "هكذا في رواية أبي داود: "أنْ أَضِلَّ أو أُضَلَّ، أو أزِل أو أُزِل"، وكذا الباقي بلفظ التوحيد، وفي رواية الترمذي: "أعُوذُ بكَ مِنْ أن نَزِلَّ، وكذَلِكَ نَضلَّ ونَظْلِمَ وَنَجْهَلَ"بلفظ الجمع. وفي رواية أبي داود: "ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيتي إلا رفع طرفه إلى

[١] ابن علان، المرجع السابق،١/ ٣٢٩، بتصرف.

[٢] أخرجه أبو داود في سننه ـــ برقم (٥٠٩٤)، والترمذي في سننه برقم (٣٤٢٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة برقم(٨٦)، وابن ماجه في سننه برقم(٣٨٨٤)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجه برقم(٣١٣٤)، وصحيح سنن ابي داود برقم (٤٢٤٨).

السماء فقال: "اللهُم إني أعُوذُ بِك"،وفي رواية غيره: "كان إذا خرج من بيته قال كما ذكرنا"، والله أعلم

وقال: "قال الحافظ صححه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن مهدي وقال: إنه على شرطهما، فقد صح سماع الشعبي من أم سلمة، وخالفه ابن الصلاح، فقال: لم يسمع الشعبي من أم سلمة وعائشة، وقال ابن المديني في (العلل): لم يسمع من أم سلمة، فالحديث منقطع، ولعل من صححه سهل الأمر فيه؛ لكونه من الفضائل ولا يقال يكتفي بالمعاصرة؛ لأن محل ذلك ألا يحصل الجزم بانتفاء التقاء المتعاصرين إذا كان النافي واسع الاطلاع مثل ابن المديني اهـ"[١].

وهذا النقل الذي نقله ابن علان نستخلص منه أنه خالف ابن حجر في حكمه على الحديث، حيث يرى انقطاعه، كما قال ابن الصلاح، وأنه يُقر شيئاً من التساهل فيما يُذكر في فضائل الأعمال من أحاديث، وأنه يرى أن من شروط المعاصرة المقبولة في الرواية أن لا يحصل الجزم بانتفاء التقاء المتعاصرين، لاسيما إذا كان النافي رأساً في الحديث ورجاله كابن المديني، وهذه الآراء الحديثية في غاية الأهمية، وبها تتضح مسالك كثيرة سلكها ابن علان في حكمه على الأحاديث لا يتسع لها المقال.

٢) تتبع طرق الحديث ورواياته؛ لبيان صحة الحديث أو ضعفه.

اتبع ابن علان هذا المنهج في جميع شروحه، بل إنه ألفَّ كتاباً يحمل هذا المنهج، سمَّاه" دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين"، وغاية ابن علان من تتبع طرق الحديث الوصول إلى الزيادة المتنوعة بين الروايات المتعددة[٢]، ثم الحكم على الحديث من مجموع طرقه؛ ليتسنى له الحكم بصحة الحديث أو ضعفه.

مثاله: "باب مايقول إذا دخل بيته": حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ البَصْرِيُّ الأَنْصَارِيُّ مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا بُنَيَّ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِكَ فَسَلِّمْ يَكُونُ بَرَكَةً عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ» «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»[٣].

---

[١] ابن علان، المرجع السابق،١/ ٢٤٨، بتصرف.

[٢] هذه الزيادات المتناثرة في الروايات المتكاثرة تفيد في علوم الحديث للحكم على الحديث، كما أن لها إفادة فقهية في استنباط الأحكام وتوجيه آراء الأئمة، وفائدة لغوية كمورد لغوي يحفظ اللغة من الضياع، وفوائد تربوية تجل عن الوصف وتربو عن الحصر.

[٣] أخرجه الترمذي في سننه ـــ برقم(٢٦٩٨)، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف سنن الترمذي برقم(٥٠٩).

وروايته عن أنس في السلاح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم يكون بركة عليك وعلى أهل بيتك"[١]، ومن جمع هذه الروايات وغيره يتبين لابن علان أن كلها من طريق علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أنس، وبهذا يفسر زيادة الترمذي لفظة: حسن غريب كما في السلاح؛ لأن علي بن زيد سيئ الحفظ، وليس للحديث طريق غيره، وفي الترغيب والترهيب للمنذري، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بنيَّ إذا دخلت على أهلك فسلِّم" رواه الترمذي عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن أنس، وقال: حديث حسن صحيح غريب[٢].

٣) تعقبه عزو النووي للحديث، وقد يخالفه ويصرح بذلك، كما في هذا الحديث فإنه بعد جمع روايات الحديث وطرقه، قال رحمه الله: " ومما ذكر يعلم إن عزو الرواية باللفظ الذي خرجه المصنف لرواية الترمذي، ليس المراد منه أنه بهذا اللفظ فيه إذ هو فيه بضمير الجمع لا المفرد، كما بينه المصنف لرواية الترمذي، ولفظ أبي داود عنها: "ما خرج من بيتي إلَّا رفع طرفه إلى السماء فقال: (اللهم إني أعوذ بك أن أذل إلخ)، والباقون رووه كما رواه الترمذي، إلاَّ أنهم رووه بالإفراد كما أورده المصنف"[٣]، ويتعقب قول النووي في المشكاة أن رواية أبي داود لهذا الحديث توافق رواية ابن ماجة، عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" كان إذا خرج من مترله..." وبه يعلم أنها ليست موافقة لرواية أبي داود، خلافاً لما تقتضيه عبارة "المشكاة" لأن في رواية أبي داود أن الخروج من مترل أم سلمة، وفي ابن ماجه من مترله صلى الله عليه وسلم، ويزيد أبو داود في روايته قولها: "إلا رفع طرفه إلى السماء"[٤].

٤) ذكر قواعد علم الحديث، والاستدل بها في التوجيه.

مثاله: استدلاله بقاعدة " زيادة الثقة مقبولة"[٥] على جواز تعدد الروايات وزيادة بعضها في ألفاظ الدعاء الوارد في الحديث، قال رحمه الله:" والمخالفة الأولى يسيرة؛ لأن بيتها بيته صلى الله عليه

[١] ابن همام، محمد بن محمد بن علي، سلاح المؤمن في الدعاء والذكر،(تحقيق: محيي الدين ديب مستو، طبعة: دار ابن كثير، بيروت، ١٩٩٣-١٤١٤ هــ) ص: ٤٥٥.

[٢] المنذري، الترغيب والترهيب، ٤٦٠/٢.

[٣] ابن علان، الفتوحات الربانية على الأذكار النووية، ٢٤٨/١.

[٤] ابن علان، المرجع السابق، ٢٤٨/١-٢٥٨.

[٥] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، (تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص٤٢٤)، وما بعدها.

وسلم، فلا خلاف في المعنى، وقاعدة زيادة الثقة مقبولة تقضي العمل بما زاد من ألفاظ الدعاء ولو في بعض الروايات، والله أعلم"[١].

٦) العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال[٢].

نصَّ ابن علان على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال في مواضع عديدة، وقرره بتفصيل نافع عند شرحه كلام النووي في الأذكار عن جواز ذلك[٣]، وذكر الإجماع على جواز ذلك، ونقل عن الزركشي قوله " أجمع أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل ونحوها، مما ليس فيه حكم ولا شيء من العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف اهـ، وقال في الأربعين اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال"[٤]، وقد بين في شرح حديث أنس في هذا الباب أنه حسن صحيح غريب، خلافاً لاكتفاء النووي للحديث أنه حسن صحيح، ولوح بذكر ابن حجر أنه ضعيف[٥].

٧) ذكر بعض أفراد العام لا يخصصه.

هذه القاعدة من أصول الحديث اعتمدها ابن علان في مواطن كثيرة من كتبه[٦]، وأجاب بها عن إشكالات وردت على بعض النصوص، وأرى أن ابن علان اعتمد هذه القاعدة في شرح الآية التي ذكرها النووي في ترجمة الباب: (فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبة) [النور: ٦١]، حيث ذكر ابن علانُ قولَ ابن الجوزي في تفسيرها " فيها ثلاثة أقوال، أحدها بيوت أنفسكم سلموا على أنفسكم وعيالكم قاله جابر بن عبد الله وطاوس وقتادة، والثاني: أنها المساجد فسلموا على من فيها قاله ابن عباس، والثالث: بيوت الغير فالمعنى إذا دخلتم بيوت غيركم فسلموا عليهم قاله الحسين"[٧]، ولم يرجح ابن علان شيئاً من الثلاثة التي ذكرها ابن الجوزي، لأن

---

[١] ابن علان، المرجع السابق، ٢٤٦/١.

[٢] اعلم أن جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ليس على عمومه، بل هو شروط منها: أن لا يكون موضوعاً،أو شديد الضعف؛ لأنه في حكم الموضوع، ولا يتعارض مع غيره، وأن لا يكون في الأحكام،...انظر: د/ عبد العزيز عبد الرحمن بن محمد العثيم، تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السنة السابعة عشر، العددان: السابع والستون، والثامن والستون، رجب، ذو الحجة، ١٤٠٥.

[٣] النووي، الأذكار النووية، ص: ٨.

[٤] ابن علان، المرجع السابق، ٨٢/١، وما بعدها.

[٥] ابن علان، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

[٦] ابن علان، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، ١/ ٢٥٢.

[٧] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢، ٣٠٩/٣، ابن علان، الفتوحات، ٣٣٨/١.

لفظ " بيوتا" يحتملها جميعاً لأنه نكرة، والنكرة تفيد العموم، ولا نستطيع التخصيص بذكر كلمة " أنفسكم" بعدها، إعمالاً لقاعدة: ذكر بعض أفراد العام لا يخصصه.

٨) جواز رواية الحديث بالمعنى.

قرر ابن علان جواز رواية الحديث بالمعنى، ونقل من قول أبي حيان وغيره أن "العلماء جوزوا رواية الحديث بالمعنى، ومن ثم يختلف ألفاظه، فالضابط من الرواة إنما يضبط المعنى فقط لا اللفظ"[1]، وتفرع على ذلك إشكال جواز كون الأحاديث النبوية شواهد في قواعد اللغة أو لا ؟ ونقل رحمه الله: جواز ذلك عن ابن مالك، وأشار بموافقة النووي له في ذلك، بينما منع ذلك السيوطي، وأبو حيان، وابن الصائغ، وسيبويه، والبدر بن جماعة،وغيرهم[2]، ويفهم موافقة ابن علان السيوطي ومن معه في منع إثبات القواعد اللغوية بالأحاديث النبوية؛ لأنه ذكر قول ابن مالك في البداية، ثم ذكر احتجاج السيوطي عليه؛ وأكثر في النقل عنه لإثبات قوله، و لم ينقض من كلامه شيئاً.

المطلب الثالث: منهجه في تناول العلوم الأخرى:

كان لابن علان منهج في العلوم الأخرى، كعلم العقيدة، وعلم الفقه وأصوله، سأذكره في اختصار.

١) عند استعراض مسائل العقيدة، نجد ابن علان في بعضها مع المنهج السلفي الموافق للكتاب والسنة مقرراً ومؤيداً، وفي البعض الآخر مع المنهج الأشعري مجتهداً.

٢) ذكر الإشارت الصوفية السنية والمعالم التربوية؛ فلم يترك ابن علان مناسبة في شرح حديث يدخل منها إلى التصوف الحق، والتربية الصحيحة؛ إلا ذكر لنا من معالم التربية ما يهدي إليه الحديث.

٣) الإكثار من ذكر مذهب الإمام الشافعي – رحمه الله – ويتضح ذلك عند إسناده الأحكام الفقهية، والسير وراء من يعضد مذهبه، وقد يذكر أحياناً باقي المذاهب المعتبرة؛ ليختار منها مايؤيده الدليل القوي.

٤) ذكر المباحث الفقهية مختصرة، مع الترجيح لما تعضده الأدلة، فلم يتوسع ابن علان في ذكر الخلافات الفقهية، ولا يهملها، بل يذكر منها ما يفيد في فهم النص وبيان قصده، مع عدم الإطالة في ذلك.

٥) التعريج على القواعد الأصولية: كثيراً ما يذكر ابن علان بعض القواعد الأصولية – فقهية كانت أو غيرها– ويعول عليها في استخراج حكم، أو استنباط فائدة.

---

[1] ابن علان، المرجع السابق، ١/ ٢٥٦.

[2] ابن علان، المرجع السابق، ١/ ٢٤٥.

الخاتمة:

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على فضله وامتنانه، والفضل والكرم له سبحانه وتعالى على إتمام هذا البحث، الذي أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به، فقد تناولت الباحثة قُطَفٌ من منهج ابن علان في الشرح، وبعض آراءه في علم الحديث، وتوصلت إلى أهم النتائج والتوصيات.

(أ) أهم النتائج:

١) تأثر الشارح ابن علان بالفترة التاريخية التي عاشها، وهي فترة بداية الحكم العثماني على البلاد العربية، عاشت فيها الدولة فترة هدوء واستقرار، مكنت العلماء والأدباء فيه من الرحلة إلى أقطارها، والتلقي عن شيوخها، وبخاصة مكة المكرمة التي كان الشارح يقطنها، والتي تعـــد مركز الالتقاء ومواطن التفاعل بين العلماء والأدباء وبخاصة في مواسم الحج.

٢) المترلة العلمية التي امتازه بها بين علماء الحديث في عصره، كما قيل فإليه انتهي قطر الحجاز في فن التحديث، فهو سياق غايته وحامل روايته وحافظه الذي ملك جل روايته ودرايته.

٣) نبوغ الشارح لم يقف عند علم الحديث، بل تعداه إلى علم التفسير وعلوم العربية المتنوعة، يشهد لذلك مؤلفاته التى زادت على الستين.

٤) الباعث الرئيسي للشارح على وضع هذا الشرح، هوعدم وجود شرح لكتاب الأذكار آنذاك، ومكانة هذا الكتاب بين كتب السنة.

٥) إظهاره لبلاغة النووي وفصاحته، من خلال دقته في اختيار الألفاظ فكل موضع من الترجمة بما يناسبه، مع تعقبه عليه في بعض التراجم.

٦) استنباط الفوائد والأحكام خلال الشرح، بعد بيان معاني ألفاظ الحديث.

٧) التركيز على النواحي اللغوية، والإسهاب في بيانها وتوضيحها، فيما يتعلق بالمعنى والضبط والإعراب كعادة المتقدمين من العلماء في الشرح.

٨) الثقافة البلاغية التي انعكست آثارها في ثنايا الشرح فالشارح ذو ثقافة بلاغية.

٩) ترجمة الشارح لرواة الحديث ترجمة مستضيفة، مع ذكره لعدد مرويات الراوي جملة، وعدد مروياته في الصحيحين التي اتفق الشيخان على إخراجها ومماانفرد به كل منهما.

١٠) حكمه على الأحاديث في أغلب الأمثلة استدلالاً بأقوال العلماء في ذلك، ثم ذكر رأيه، والدليل الذي يجعله يختار هذا الرأي دون غيره.

١١) اعتماده في تخريج الأحاديث على كتب التخريج المتقدمة، أو الإكتفاء بذكر الموضع الذي أخرج صاحب الكتاب الحديث منه.
١٢) تحري الأمانة العلمية في نقل الأحاديث والبحث عن مصادرها، والنص على الاختلاف بين ألفاظها.
١٣) اقتباسه من شروح الكتب الستة وخاصة "فتح الباریء "لابن حجر و"المنهاج" للنووي ونقله لآرائهم وأقوالهم في مواضع عدة.
١٤) تأثره في مسائل العقيدة بالأشاعرة، وفي مسائل الفقة بالشافعية.
١٥) للشارح رحمه الله قضايا في التصوف تأثرا منه بشيوخه كعمه أحمد بن علان الصديقي وأبي الحسن الشاذلي وغيرهم
١٦) تتبع المصادر التي أخذ عنها الشارح سواء التي صرح بالعزو إليها أم التي لم يصرح بالعزو إليها، مبينة أماكن عزوه إليها وإيرادها مع تعريف موجز لها إن أمكن ذلك.
١٧) ظهور شخصية ابن علان المنفردة من خلال تعقيبه للمصنف وغيره من الشرح، وفي هذا تعليم الباحث دراسة الأقوال وتمحيصها مراعياً التأدب مع العلماء.
١٨) بروز أهمية كتاب "الفتوحات الربانية على الأذكار النووية" في كونه منهجاً علمياً واضحاً بذل فيه الشارح جهداً مشكوراً مماجعله محل الدراسة والعناية والمرجعية لمن جاء بعده.

(ب) أهم التوصيات:

١) دراسة المنهج الحديثي لابن علان بالتفصيل في كتابه " الفتوحات الربانية على الأذكار النووية ".
٢) التعريف بآثار ابن علان العلمية والوقوف على بعض المخطوطات، وتتبع أماكن وجودها في مكتبات العالم.
٣) تحقيق بعض مؤلفاته التي لاتزال مخطوطة للاستفادة منها.

وأصلي وأسلم على نبينا وحبيبنا غرة وجه العالم وصفوة الصفوة من ولد آدم وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

١) الأصبحي المدني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر. موطأ الإمام مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
٢) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. بيروت:دار الكتب العلمية. طبعة١. ١٤٠٩ه. بدون تحقيق..
٣) البخاري الجعفي، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. مصر: دار طوق النجاة. ط ١، ١٤٢٢هـ.

٤) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار المعروف بالبزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. ط١.

٥) ابن السُّنِّي، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد. تحقيق: كوثر البرني. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن.

٦) ابن علان، محمد علي. الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية.تحقيق: محمدبن رياض الأحمد. بيروت: المكتبة العصرية. ط١، ٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ.

٧) ابن همام، محمد بن محمد بن علي. سلاح المؤمن في الدعاء والذكر. تحقيق: محيي الدين ديب مستو. بيروت: دار ابن كثير. ١٩٩٣-١٤١٤ هـ.

٨) أبوبكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، السنن الصغرى للبيهقي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية. ط١. ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٩) البغدادي، إسماعيل باشا. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٠) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني. شعب الإيمان. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي. صاحب الدار السلفية، الهند: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. ط ١. ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١١) الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. سنن الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط٢، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م.

١٢) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. الكفاية في علم الرواية. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

١٣) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد، التميمي السمرقندي. مسند الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. المملكة العربية السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع. ط١. ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٤) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. سير أعلام النبلاء. القاهرة: دار الحديث. ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٥) الرازي، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي ثم الدمشقي. الفوائد. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الرياض: مكتبة الرشد. ط١. ١٤١٢ ه.

١٦) الزركلي، خير الدين. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين.ط ١٥. ٢٠٠٢م.

١٧) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد. مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١.

١٨) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. الدعاء للطبراني. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.ط١، ١٤١٣ه.

١٩) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط٢.القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

٢٠) العطار، حسن بن محمد بن محمود. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع. دار الكتب العلمية.

٢١) القزويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء الكتب العربية. فيصل عيسى البابي الحلبي.
٢٢) القشيري النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٣) المحبي، محمد. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت: دار صادر.
٢٤) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. السنن الكبرى. حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٥) الهيلة، محمد الحبيب. التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. ط١ـ ١٩٩٤م.

مناهج العلماء في تأليف الكتب
في علل الحديث ورجاله وعلومه

١) **منهج الإمام الدارقطني في كتابه "العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية" عرض وتحليل:**

للأستاذ حنفي بن حسين.

٢) **منهج وموارد الحافظ الذهبي في كتابه "المغني في الضعفاء":**

للدكتور خالد بن محمد بن عقيل البداح.

٣) **مناهج المحدِّثين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتبهم:**

للدكتور هشام بن عبد العزيز بن سعد الحلاف.

٤) **منهج الشيخ نور الدين عتر في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث":**

للدكتورة راوية نور الدين عتر.

منهج الإمام الدارقطني في كتابه "العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية" عرض وتحليل

حنفي بن حسين
طالب الدكتوراه في جامعة الأردن
sahabah84@gmail.com

ملخَّص البحث

علم النقد الحديثي قائم على قواعد ثابتة وقوانين راسخة لقبول ما يصح من الحديث النبوي ورد الضعيف والدخيل. تلك القواعد والقوانين لتصحيح الروايات وتعليلها قوية الصلة بعلمي الجرح والتعديل وعلل الحديث اللذين هما من أصعب مباحث علوم الحديث. العلة بالمعنى الاصطلاحي تكمن في رواية الثقات–والناس يأمنونهم في مروياتهم ويطمئنون إليها ثقة منهم بهم–ولا يفطن لوجودها إلا الجهابذة النقاد. فمن أجل ذلك كله، اهتم النقاد من المحدثين قديماً – قديم نشأة الرواية والتصنيف فيها– ببيان هذه العلل الكامنة في مرويات الثقات ذاباً لحياض الحديث النبوي الشريف وحفظاً للدين الإسلامي الحنيف ونصحا للأمة الإسلامية. وعلم العلل من أدق علوم الحديث وأصعبها على الإطلاق؛ ولذا لم يتكلم فيه عبر القرون إلا أفراد قليلون من الأئمة النقاد الجهابذة، ومنهم الإمام الناقد أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، الذي خلف لنا تراثه العظيم في بيان العلل الواردة في الأحاديث النبوية كما هو عنوان كتابه الجليل. ففي هذا البحث المتواضع سوف يقوم الباحث بعرض هذا الكتاب، وتحليل منهج الإمام الدارقطني فيه بشكل موجز مع ذكر الأمثلة التطبيقية لتوضيح المحاور الأساسية المتعلقة بهذا الكتاب وهي تدور حول: الملامح العامة لكتاب "العلل"، وطرق الكشف عن العلل في الأحاديث النبوية، وقرائن الجمع والترجيح بين الروايات المختلفة في العملية النقدية التعليلية عند الدارقطني.

الكلمات المفتاحية: العلل. النقد. المنهج. الأحاديث. العرض. الدارقطني.

المقدمة:

نقد الرواية عند المحدثين يدور حول نقد عدالة الراوي وضبطه لروايته للحديث النبوي الشريف، والهدف الأسمى من عمليتهم النقدية هو التمييز بين صحيح الرواية من خطئها. ومما لا يخفى على الجميع أن الرواة متفاوتون من حيث العدالة والضبط والإتقان وليسوا على مستوى واحد، بل منهم الثقات الأثبات المرضيون أهل الحفظ والإتقان، ومنهم المتوسطون أهل الصدق الذين قد يهمون ويخطئون، ومنهم الضعفاء سيئو الحفظ وفاحشو الغلط، ومنهم من بلغ درجة الترك واطراح حديثه وعدم الاعتداد بمروياته. الرتبة العامة للراوي في سلم الجرح والتعديل تعطى له بعد النظر في مروياته ومدى موافقته لروايات الثقات الأثبات ومخالفته لهم. عملية نقد مرويات الراوي هذه، هي صميم علم علل الحديث؛ لأن العلة في مرويات الراوي تدرك بالتفرد والمخالفة مع انضمام القرائن إليهما، يستطيع الناقد من خلال هذه المعطيات أن يحكم على تلك المرويات بالصواب أو بالخطأ.

من هنا، نفهم أن مراتب الجرح والتعديل ما هي إلا تفاوت نسبة الصواب والخطأ في الرواية بين راوٍ وآخر؛ فنسبة الخطأ في أحاديث الثقة قليلة مقارنة مع الروايات التي أصاب فيها، ونسبة الخطأ في أحاديث الصدوق أكثر مقارنة مع الروايات التي أصاب فيها. لذلك درج اصطلاح علماء الجرح والتعديل على تقديم رتبة الثقة على رتبة الصدوق بمختلف مراتب الصدوق. وأما الضعيف–وإن كان عدلا ديانةً– فنسبة خطئه تكون أكثر بالنسبة إلى صوابه.

ومن المعلوم بداهة أنه ما من راوٍ إلا وقد أخطأ في روايته للحديث، كائنا من كان، ومهما بلغ ذلك الراوي من قوة الحفظ وحدة الذهن؛ لأن البشر بشر، يصيب ويخطئ، ولا يسلم من الخطأ أحد، حاشا الأنبياء والمرسلين الذين عصمهم الله سبحانه وتعالى. إذا فهم هذا، لا يستقيم الاعتراض على نقد الناقد وتضعيفه لرواية راو ما بحجة أن الراوي ثقة وروايته صحيحة، أو أنه صدوق وروايته حسن؛ لأن مرتبة الجرح والتعديل ما هي إلا مرتبة عامة للراوي، وليست حكما نهائيا على جميع مروياته رواية رواية.

ومع ذلك، المشكلة تكبر حينما وجدنا بعض العلماء يوثقون الراوي بعبارات التوثيق المطلقة نظرا إلى كون أصل الراوي أنه ثقة، بينما يجرح بعض العلماء ذلك الراوي بعبارات التجريح المطلقة مراعين في تجريحهم الروايات المعينة التي اختل فيها ضبط ذلك الراوي. وكذلك، وجدنا بعض الرواة الموصوفين بالضعف، أحاديثهم مخرجة في الصحيح، أو محكوم عليها بالصحة مع وجود راو ضعيف في سندها.

وهذه الأمور كلها إذا لم توضع في ميزانها الصحيح أثناء ممارسة النقد الحديثي، سيؤدي إلى فهم خاطئ وتصور غير صحيح مما يسبب النتيجة الخاطئة في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا، أو على الحديث تصحيحا وتضعيفا.

وقد تبين من خلال التتبع أن جانبا مهما من مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة اختص الجرح فيها بشيء معين، وما سواه فالراوي فيه ثقة. وهذه الأحاديث المعينة التي حكم عليها بالضعف من جملة مرويات ذلك الراوي الثقة، هي الأحاديث المعلة في اصطلاح المتأخرين.

قال ابن قيم الجوزية: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه؛ فغلط في هذا المقام من استدرك عليه جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيئ الحفظ، فالأُولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن".[1]

وأما الحافظ ابن رجب الحنبلي فقد أولى اهتمامه بهذا الجانب المهم من علمي الجرح والتعديل وعلل الحديث، وأكمل شرحه على علل الترمذي بذكر المباحث المهمة التي قلما توجد في كتب علوم الحديث، ومن تلك المباحث النفيسة: ذكر قوم من الثقات لا يذكر أكثرهم غالبا في أكثر كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم: إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ.

من أجل ذلك كله، اهتم العلماء قديما بعلم العلل، وتكلموا فيه، وبينوا أصوله وقواعده، وألفوا فيه كتباً كثيرةً. من بين هؤلاء الأئمة الذين يشار إليهم بالبنان في هذا المجال إمامنا أبو الحسن الدارقطني. ففي هذا البحث الوجيز المتواضع سوف يستعرض الباحث-إن شاء الله- منهج هذا الإمام في تأليف كتابه "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" مع القيام بتحليل المحاور المهمة المتعلقة بمنهجه في التأليف وعرض مادة الكتاب.

المبحث الأول: السيرة الذاتية للإمام الدارقطني والملامح العامة عن كتابه "العلل":

الحديث عن مكانة العالم ومنزلته في العلم لن يتم إلا بذكر سيرته الذاتية؛ لأن من خلال معرفة حياته الشخصية والعلمية وثناء العلماء عليه، نستطيع أن نعرف منزلة ذلك العالم ومكانة مؤلفاته للاستفادة منها والاستشهاد بها في مسيرة الباحث العلمية.

[1] ابن القيم، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، (دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ج١، ص٣٥٣.

المطلب الأول: السيرة الذاتية:

اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ابن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، المقرئ، المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد.[١]

وأما ما يتعلق بأخبار عائلته فلا يعرف منه شيء سوى أنه من أهل بغداد، وسوى أن والده رجل من أهل العلم، ويعتبر من شيوخ الدارقطني في القراءات، ومن القراء الذين أخذوا القراءة عن أهلها. ويبدو أن الدارقطني قد أخذ عنه الحديث أيضا؛ إذ حدث عن أبيه في سننه، ووثقه الخطيب البغدادي في ترجمته التي قال فيها: "حدث عن جعفر الفريابي وإبراهيم بن شريك، وعبد الله بن ناجية، وهارون بن يوسف بن زياد، وجعفر بن أحمد بن محمد بن الصباح الجرجرائي، ومحمد بن محمد الباغندي. روى عنه ابنه الحسن، وكان ثقة".[٢]

مولده:

اختلف في تاريخ مولده، فقيل: سنة خمس وثلاثمائة، وقيل: سنة ست وثلاث مائة، واختار الذهبي هذا القول حيث قال: "هو أخبر بذلك".[٣]

طلبه للعلم:

عاش الدارقطني في الفترة التي ازدهرت بالعلماء الأجلاء، ورثةِ علوم من سبقهم من كبار العلماء وأساطين العلم من القرن الثالث الهجري الذي هو العصر الذهبي لمختلف العلوم الإسلامية والعربية وخاصة الحديث النبوي الشريف.

طلب الدارقطني العلم من صغره، وظهرت نباهته وأهليته لتحمل أمانة العلم، وتقدم على أقرانه وفاقهم، وهو لا يزال في عنفوان شبابه وأول طلبه للعلم. قال الدارقطني حاكيا عن نفسه في طلب العلم: "كنت أنا والكتاني نسمع الحديث، فكانوا يقولون: "يخرج الكتاني محدث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد"، فخرجت أنا محدثا والكتاني مقرئا".[٤]

---

[١] البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ)، ج١٢، ص٣٤؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج١٦، ص٤٤٩؛ وانظر: الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، (جدة: دار الأندلس الخضراء، د.ط، د.ت)، ص٢١.

[٢] انظر: الرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٢٣.

[٣] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٤٩؛ والرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٢٣.

[٤] الرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٣٤.

ومن علامة نبوغه وتقدمه قصة عجيبة حصلت له في حداثة سنه وهو يطلب الحديث، فقد ذكرها الحافظ ابن كثير: "... وكان من صغره موصوفا بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر. جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار-وهو يملي على الناس الأحاديث، والدارقطني ينسخ في جزء حديث-، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: "إن سماعك لا يصح وأنت تنسخ"، فقال له الدارقطني: "فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر"، ثم قال له ذلك الرجل: "أتحفظ كم أملى حديثا؟"، فقال: "إنه أملى ثمانية عشر حديثا إلى الآن، والحديث الأول منها: عن فلان عن فلان... ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها، لم يخرم منها شيئاً. فتعجب الناس منه".[١]

وسمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي. قال أبو الفتح ابن أبي الفوارس: "كنا نمر إلى البغوي، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ".[٢] ومن يقرأ في سيرة أبي القاسم البغوي يدرك أنه من تلامذة الأئمة الكبار أمثال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم كثير، فكان حقا واسطة وصل بين الدارقطني وهؤلاء الأئمة النقاد الكبار.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: "دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن، وحج واستفاد وأفاد، ومصنفاته يطول ذكرها".[٣]

قال الذهبي: "وارتحل في الكهولة إلى الشام ومصر، وسمع من ابن حيويه النيسابوري، وأبي الطاهر الذهلي، وأبي أحمد بن الناصح، وخلق كثير".[٤]

شيوخه:

قد رزق الإمام الدارقطني بالتتلمذ والتلقي على أيدي كبار شيوخ زمانه في شتى فنون العلم وخاصة الحديث النبوي الشريف والقراءات حتى صار مرجعا في هذين الفنين بعد ذلك، وقصده التلاميذ من شتى بقاع الأرض لينهلوا من معين علومه.

قال الذهبي: "وسمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبي بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيروز الأنماطي، وأبي حامد محمد بن هارون الحضرمي، وعلي بن عبد الله بن مبشر الواسطي، وأبي علي محمد بن سليمان المالكي، ومحمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، وأبي عمر محمد بن

---

[١] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٦؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٣؛ وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مصر: دار هجر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج١٥، ص٤٦٠؛ والرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٣٤-٣٥؛

[٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٠٢.

[٣] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٧.

[٤] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٦.

يوسف بن يعقوب القاضي، وأبي بكر بن زياد النيسابوري، والحسن بن علي العدوي البصري، ويوسف بن يعقوب النيسابوري، وأبي بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، وعمر بن أحمد بن علي الديربي، وإسحاق بن محمد الزيات، وجعفر بن أبي بكر، وإسماعيل بن العباس الوراق، والحسين بن إسماعيل المحاملي، وأخيه؛ أبي عبيد القاسم، وأبي العباس بن عقدة، ومحمد بن مخلد العطار، وأبي صالح عبد الرحمن بن سعيد الأصبهاني، ومحمد بن إبراهيم بن حفص، وجعفر بن محمد بن يعقوب الصيدلي، وأبي طالب أحمد بن نصر الحافظ، والحسين بن يحيى بن عياش، ومحمد بن سهل بن الفضيل، وأحمد بن عبد الله وكيل أبي صخرة، وأحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، والحسين بن محمد المطبقي، وأبي جعفر بن البختري، وإسماعيل الصفار، وخلق كثير.

ويترل إلى أبي بكر الشافعي، وإلى ابن المظفر، وارتحل في الكهولة إلى الشام ومصر، وسمع من: ابن حيويه النيسابوري، وأبي الطاهر الذهلي، وأبي أحمد بن الناصح، وخلق كثير".[١]

نبوغه في الفنون:

تقدم الدارقطني ونبغ في أكثر من فنون العلم الشرعي غير الحديث النبوي الشريف، وله صيت وشهرة في معرفة:

١ – القراءات:

قال الخطيب: "منها القراءات فإن له فيها كتابا مختصرا موجزا جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب. وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: " لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب المقدمة في أول القراءات، وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم، ويحذون حذوه".[٢]

قال الذهبي: "صنف التصانيف، وسار ذكره في الدنيا، وهو أول من صنف القراءات، وعقد لها أبوابا قبل فرش الحروف. تلا على: أبي الحسين أحمد بن بويان، وأبي بكر النقاش، وأحمد بن محمد الديباجي، وعلي بن ذؤابة القزاز وغيرهم. وسمع حروف السبعة من أبي بكر بن مجاهد، وتصدر في آخر أيامه للإقراء، لكن لم يبلغنا ذكر من قرأ عليه، وسأفحص عن ذلك – إن شاء الله تعالى –".[٣]

٢–الفقه ومذاهب الفقهاء:

قال الخطيب البغدادي: "ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء، فإن كتاب السنن الذي صنفه دل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في

[١] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٦.

[٢] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٤.

[٣] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥١.

الأحكام. وبلغني أنه درس فقه الشافعي على أبي سعيد الاصطخري، وقيل: بل درس الفقه على صاحب لأبي سعيد، وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه".[1]

تلامذته:

لا شك أن من في منزلة الدارقطني في الإمامة والديانة والمعرفة بالعلوم الشرعية والعربية أن يقصده طلبة العلم من كل بلد من أرجاء المعمورة.

قال الذهبي: "حدث عنه الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني، وتمام بن محمد الرازي، والفقيه أبو حامد الإسفراييني، وأبو نصر بن الجندي، وأحمد بن الحسن الطيان، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وأبو الحسن العتيقي، وأحمد ابن محمد بن الحارث الأصبهاني النحوي، والقاضي أبو الطيب الطبري، وعبد العزيز بن علي الأزجي، وأبو بكر محمد بن عبد الملك بن بشران، وأبو الحسن بن السمسار الدمشقي، وأبو حازم بن الفراء أخو القاضي أبي يعلى، وأبو النعمان تراب بن عمر المصري، وأبو الغنائم عبد الصمد بن المأمون، وأبو الحسين بن المهتدي بالله، وأبو الحسين بن الآبنوسي محمد بن أحمد بن محمد، وأبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن حسنون النرسي، وحمزة بن يوسف السهمي، وخلق سواهم من البغاددة والدماشقة والمصريين والرحالين".[2]

مؤلفاته:

للإمام الدارقطني مؤلفات متنوعة كثيرة في فنون مختلفة، ومعظمها في الحديث وعلومه، وهذه المؤلفات بعضها مطبوعة، وبعضها لا تزال مخطوطة تنتظر النور، وبعضها مفقودة. وهذه المؤلفات تدل دلالة واضحة على عظم مكان هذا الإمام في العلم، وخاصة في الحديث النبوي الشريف رواية ودراية. وإليكم بعض تراث هذا الإمام العظيم المطبوع:[3]

١- الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس. مطبوع. ٢- أحاديث الرؤية. مطبوع. ٣- أحاديث الصفات. مطبوع. ٤-أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة عن مالك، واختلافهم فيه، وزيادتهم ونقصانهم. مطبوع. ٥- أحاديث النزول. مطبوع. ٦- كتاب الإخوة والأخوات. مطبوع بعضه، ومفقود بعضه. ٧- أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبد الله بن أبي بُردة، عن جده أبي بُردة بن موسى، عن أبي موسى الأشعري. مطبوع. ٨- أسئلة البرقاني. مطبوع. ٩- أسئلة الحاكم للدارقطني عن شيوخه. مطبوع. ١٠- أسئلة السُّلَمِيّ للدارقطني. مطبوع. ١١- أسئلة السهمي للدارقطني. مطبوع. ١٢- الإلزامات.

---

[1] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٤.

[2] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٤.

[3] الرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٢٣٥-٢٣٩.

مطبوع. ١٣- التتبع. مطبوع. ١٤- تعليقات على المجروحين لابن حبان. مطبوع. ١٥- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري. مطبوع. ١٦- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند مسلم. مطبوع. ١٧- ذكر أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما وضعفهم النسائي في كتاب "الضعفاء". مطبوع. ١٨- السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. مطبوع. ١٩- الضعفاء والمتروكون من المحدثين. مطبوع. ٢٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. مطبوع. ٢١- الغَيلانيات. مطبوع. ٢٢- فضائل الصحابة ومناقبهم، وقول بعضهم في بعض. مطبوع بعضه، ومفقود بعضه. ٢٣- فوائد ابن الصواف. مطبوع. ٢٤- كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال. مطبوع.

ثناء العلماء عليه:

تضافرت أقوال أهل العلم قديما وحديثا في الثناء عليه والإشادة به وبمؤلفاته.

قال أبو بكر الخطيب: "كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علو الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد، والاضطلاع من علوم سوى الحديث".[١]

قال رجاء بن محمد المعدل: "قلت للدارقطني: رأيت مثل نفسك؟"، فقال: "قال الله: ﴿فلا تزكوا أنفسكم﴾ [النجم:٣٢]"، فألححت عليه، فقال: "لم أر أحدا جمع ما جمعت".[٢]

وقال أبو ذر: "قلت لأبي عبد الله الحاكم: "هل رأيت مثل الدارقطني؟"، فقال: "هو ما رأى مثل نفسه، فكيف أنا ؟"[٣]

قال الحافظ عبد الغني: "أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة: ابن المديني في وقته، وموسى بن هارون -يعني: ابن الحمال- في وقته، والدارقطني في وقته".[٤]

وقال القاضي أبو الطيب الطبري: "كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث."[٥]

وقال أبو بكر البرقاني: "كان الدارقطني يملي علي "العلل" من حفظه". قال الذهبي معلقا على كلام البرقاني: "إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية،

---

[١] الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج١٦، ص٤٥٢.

[٢] لمصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٣.

[٣] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٣.

[٤] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٤.

[٥] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٥.

فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا. وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب "العلل" علي بن المديني حافظ زمانه".[١]

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: "شهدت بالله إن شيخنا الدارقطني لم يخلف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الصحابة والتابعين وأتباعهم".[٢]

ولخص هذه الثناءات كلها إمام المؤرخين وميزان نقد الرجال الحافظ الذهبي، فقال: "وكان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك".[٣]

وفاته:

وبعد حياة عامرة بالعلم تعلما وتعليما، تأليفا ونشرا للعلم، انتقل الإمام الدارقطني إلى رحمة الله سبحانه وتعالى وهو ابن تسع وسبعين سنةً أو ثمانين سنةً حسب الاختلاف في تاريخ الولادة، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه الله خير الجزاء عن الإسلام والمسلمين، وأسكنه فسيح جناته فإنه ولي ذلك والقادر عليه.[٤]

المطلب الثاني: الملامح العامة عن كتاب "العلل":

في هذه السطور يتحدث الباحث بشكل موجز عن كتاب العلل للدارقطني معرفا به وبمنهجه العام في تأليفه وتصنيفه.

اسم الكتاب:

قد اشتهر الكتاب باسم "علل الدارقطني" و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية". يرجع هذا الاختلاف في الاسم إلى تصرف النساخ بالاختصار لاسم الكتاب على طرة بعض مجلداته، وهذا مشاهد في كثير من المخطوطات والنسخ القديمة؛ فمنها نسخة دار الكتب المصرية، كتب على المجلد الأول: "المجلد الأول من العلل المورودة في الأحاديث النبوية"، وكتب على المجلد الرابع منها: "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، وكتب على المجلد الخامس منها: "المجلد الخامس من العلل في الأحاديث". وأما تسميته بالعلل فقد سماه كثير من الأئمة اختصارا كما هو الحال في اختصار أسامي كتب العلم.[٥]

---

[١] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٥.

[٢] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٧.

[٣] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٠.

[٤] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٧.

[٥] الداودي، أبو عبد الرحمن يوسف بن جودة، **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، (مصر: دار المحدثين، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص٤٦؛ انظر: الدباسي، محمد صالح، مقدمة تحقيق: **العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني**، (بيروت: مؤسسة الريان، ط٣، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ج١، ص١٨.

نسبة الكتاب إلى مؤلفه وسبب تأليفه:

اشتهرت نسبة هذا الكتاب إلى الدارقطني – وهي نسبة صحيحة من حيث مضمون الكتاب ومادته –، ولكن في الواقع هناك عالمان آخران لهما يد في خروج هذا السفر العظيم إلى عالم الوجود، وهما الإمامان الكرخي والبرقاني.

قال الخطيب البغدادي: "سألت البرقاني، قلت له: "هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه؟"، فقال: "نعم"، ثم شرح لي قصة جمع "العلل"، فقال: "كان أبو منصور ابن الكرخي يريد أن يصنف مسندا معللا، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة ثم يدفعها أبو منصور إلى الوراقين فينقلون كل حديث منها في رقعة.

فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن ثم أملى علي الكلام من حفظه، فيقول: "حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود: الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان"، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة وكنت أقول له: "لم تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟"، فقال: "أتذكر ما في حفظي بنظري"، ثم مات أبو منصور و"العلل" في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: "إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند"، فأذن لي في ذلك، وقرأها عليه من كتابي ونقلها الناس من نسختي".[١]

وقال أيضا: "قال أبو بكر البرقاني: "وكنت أكثر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبي مسلم ابن مهران الحافظ، فقال لي أبو مسلم: "أراك تفرط في وصفه بالحفظ؛ فتسأله عن حديث الرضراض عن ابن مسعود"، فجئت إلى أبي الحسن وسألته عنه، فقال: "ليس هذا من مسائلك وإنما قد وضعت عليه"، فقلت له: "نعم"، فقال: "من الذي وضعك على هذه المسألة؟"، فقلت: "لا يمكنني أن أسميه"، فقال: "لا أجيبك أو تذكره لي"، فأخبرته فأملى علي أبو الحسن حديث الرضراض باختلاف وجوهه وذكر خطأ البخاري فيه، فألحقته بالعلل ونقلته إليها".[٢]

ويتضح مما سبق عدة أمور:

١) نسبة كتاب العلل للدارقطني صحيحة؛ لأنه هو الذي أعلم في أصول الكرخي الأحاديث المعلولة، فانتقاها الكرخي وطلب من الوراقين أن يفردوا كل حديث في رقعة. الظاهر من الحكاية السابقة، أن تلك الرقاع بقيت عند الدارقطني حتى بعد وفاة الكرخي.

[١] انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٧؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٦٠.

[٢] انظر: الداودي، **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، ص٤٧.

٢) وأما البرقاني، ففي أثناء طلبه للعلم، سأل شيخه الدارقطني أسئلة كثيرة حول علل الأحاديث كما هو دأب الطلبة المجدين المجتهدين الملازمين لشيوخهم، فقبل أن يتكلم ويعلق الدارقطني على تلك الأحاديث، نظر في تلك الرقاع ليستعين بها لتذكر وجوه وطرق تلك الأحاديث، ثم يمليها بعد ذلك من حفظه.

٣) كتاب "العلل" الموجود حاليا مرتب على المسانيد، وقد رتبه الحافظ البرقاني بموافقة شيخه، ثم قرأه البرقاني على الدارقطني وتناقل الناس مادة الكتاب من نسخته.[١]

طريقة تأليف الكتاب:

كتاب علل الدارقطني في الأصل عبارة عن سؤالات سألها البرقاني شيخه الدارقطني، شأنه شأن كثير من كتب العلل المرتبطة بسؤال عالم العلل عن حديث وإجابته عن سؤال السائل، فيدون السؤال والجواب بصرف النظر عن موضوعه. هذه الكتب التي تشتهر بكتب السؤلات عادة غير مرتبة على ترتيب معين؛ فليست على الأبواب، ولا على المسانيد، ولا على حروف المعجم، بل كتبها التلاميذ حسب أسئلتهم: بعضها متعلقة بالجرح والتعديل وعلم الرجال، وبعضها متعلقة بعلل الحديث.[٢]

قد تقدم معنا أن كتاب "العلل" مرتب على المسانيد، رتبه الحافظ البرقاني بموافقة شيخه الدارقطني. ومعلوم أن الأحاديث في المسانيد لا ارتباط بينها إلا وحدة الصحابي المروية عنه وإن اختلفت موضوعاتها.[٣] ولا يخفى على المشتغلين بالحديث النبوي ما للتأليف على طريقة المسانيد في العلل من فوائد عظيمة وجليلة في معرفة الأسانيد المتداولة–رواةً جرحا وتعديلا، وأسانيد وصلا وانقطاعا– ومعرفة صحاحها وضعافها وعللها ثم ضبطها ضبطا محكما. هذه الطريقة في التأليف أفيد للحديثي من هذه الناحية، وإن كان التأليف على الأبواب بجمع طرق الحديث بمتابعاته وشواهده أيسر للباحث المعتني بفقه الحديث ومضمونه.

طبعات الكتاب:

قد طبع الكتاب عدة طبعات في مراحل مختلفة، وهي كالآتي:

١) تحقيق الدكتور الشيخ محفوظ الرحمن السلفي–رحمه الله تعالى–في أحد عشر مجلدا. بعض الأجزاء الأول من هذه الطبعة عبارة عن رسالة علمية تقدم بها الشيخ محفوظ الرحمن لنيل

---

[١] المصدر السابق، ص٤٧.

[٢] انظر: عبد المجيد محمود عبد المجيد، **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**، (مصر: الفتح للطباعة، ط١، ١٤٣٩ه/٢٠١٧م)، ص١٤٢.

[٣] المصدر السابق، ص١٤٢.

درجة الدكتوراه، ثم واصل عمله في تحقيق الكتاب وإخراجه تباعا إلى أن وافته المنية و لم يكمل تحقيق الكتاب. وقد صدر الكتاب لأول مرة عن دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢) تحقيق الشيخ محمد صالح الدباسي (تكملة). هذه الطبعة عبارة عن تكملة ما قد بدأ به الشيخ محفوظ الرحمن من تحقيق وإخراج للكتاب. وقد صدرت هذه التكملة في أربعة مجلدات عن دار ابن الجوزي بالدمام عام ١٤٢٧هـ، وعن دار التدمرية بالرياض عام ١٤٢٨هـ في خمسة مجلدات.

٣) تحقيق الشيخ خالد بن إبراهيم المصري وآخرين (كاملا). هذه الطبعة في الأصل عبارة عن تكملة لما قد بدأ به الشيخ محفوظ الرحمن أيضا، ثم بدا للمحققين أن يعيدوا مقابلة الكتاب على النسخ الخطية وتصحيح الكتاب من جديد. صدرت هذه الطبعة عن دار طيبة بالرياض ايضا عام ١٤٣٢هـ في أربعة عشر مجلدا.

٤) تحقيق الشيخ محمد صالح الدباسي (كاملا). أعاد الشيخ محمد الدباسي تحقيق الكتاب من بدايته إلى نهايته لما رأى ما في الطبعات السابقة للكتاب من أمور تستوجب إعادة طبعة الكتاب من جديد. صدرت هذه الطبعة عن مؤسسة الريان ببيروت عام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م (ط٣).

محتوى الكتاب:

يحتوي كتاب العلل للدارقطني الذي بين أيدينا الآن على حوالي: "١٧"، مسندا تقريبا، تضم أكثر من "٤١٢٨" سؤالا، وقد اشتملت السؤالات على جميع أنواع العلل المختلفة الخفية والظاهرة، فكان منها المتفق والمفترق، والمدرج، والمضطرب والمصحف، والمدلس، وما فيه الإرسال والانقطاع والضعف وغيره.[١]

قدم البرقاني مسانيد العشرة المبشرين بالجنة على غيرهم حتى إذا انتهى من الصحابة أتبعهم بذكر الصحابيات.[٢] ومن منهج البرقاني في ترتيبه للمسانيد: أن الصحابي إن كان مقلا في روايته – مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه– فإنه يقدم في الرواية عنه الصحابة على التابعين، ثم يقدم من الصحابة كبارهم، ثم يتبعهم بمن هو دونهم. فإذا انتهى من روايات الصحابة عن أبي بكر، بدأ بروايات كبار التابعين عنه كذلك.[٣]

---

[١] انظر: الداودي، **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، ص٥٠؛ وانظر: الدباسي، فهرس **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج١٠.

[٢] عبد المجيد، **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**، ص١٤٦.

[٣] المصدر السابق، ص١٤٦؛ انظر: الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج١، ص٣–٨٥.

أما إذا كان الصحابي مكثرا من الرواية فإنه يقدم الصحابة بدرجاهم، ثم التابعين كذلك، وإذا كان التابعي مكثرا، فرع في الرواية عنه.

مثال ذلك: من مسند عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم:

١- حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.[١]

٢- ومن حديث نافع عن ابن عمر:

*عبيد الله عن نافع عن ابن عمر.

*مالك بن أنس عن نافع.

*أيوب عن نافع.

*الشيوخ عن نافع.[٢]

منزلة الكتاب من بين كتب العلل الأخرى:

ولد الدارقطني في مطلع القرن الرابع وعاش معظمه، وقد ورث هذا القرن كنوز العلم، وجنى ثمرات المعرفة التي نشطت وتنوعت في القرن السابق عليه الذي يعد العصر الذهبي لنشاط العلوم الإسلامية وتدوينها واستقرارها. لذلك تميز تصنيفه في العلل عن سابقيه بكثرة الروايات للحديث المسئول عنه مع معرفة الصواب منها، وما الخطأ في غيرها ومن من الرواة من خالفه الصواب ومن صاحب الوهم.[٣]

قال الذهبي: "وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك".[٤]

قال ابن كثير بعد ذكره المؤلفات الجليلة في العلل: "... وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه...".[٥]

---

[١] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٦، ص٢٨٠-٢٩٩.

[٢] عبد المجيد، **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**، ص١٤٦؛ انظر: الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٦، ص٣٠٠-٣٦٩.

[٣] عبد المجيد محمود، **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**، ص١٤٣.

[٤] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، **تذكرة الحفاظ**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩ﻫ/١٩٩٨م)، ج٣، ص٩٩٣-٩٩٤.

[٥] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، (الرياض: دار الميمن، ط١، ١٤٣٤ﻫ/٢٠١٣م)، ص١٧٦.

المبحث الثاني: طرق الكشف عن العلل عند الدارقطني:

إن معرفة طرق كشف العلل ومراحل استكشافها من الأهمية بمكان، وقد أولى النقاد اهتمامهم في بيان طرق الكشف عن العلل سواء من حيث التقعيد النظري أو التطبيق العملي. وهذه الطرق يجب على الحديثي أن يسير وفقها حتى تتحصل عنده الملكة الراسخة للتعامل مع الحديث النبوي دراسةً ونقدًا، وحتى يكون نقده للحديث أقرب ما يكون إلى منهج الجهابذة النقاد المتقدمين ويكون حكمه على الحديث تصحيحًا وتعليلًا أقرب إلى الصواب والدقة.

فإمامنا الدارقطني يتبع الطرق نفسها في الكشف عن العلل الكامنة في الأحاديث النبوية التي سأله عنها تلميذه البرقاني، وهذا أمر واضح وجلي جدا لمن يقرأ كتابه ويتتبع طريقته في نقد الحديث وتعليله. في الحقيقة، هذه الطرق في الكشف عن العلل ليست خاصة بعالم دون آخر، بل هي طرق مشتركة بينهم.

المطلب الأول: جمع الطرق وتقصي متابعاته:

إن جمع الطرق المختلفة للحديث الواحد يعتبر أول طريق لمعرفة سلامة الحديث من الشذوذ والعلة من عدمها. ويدخل في جمع طرق الحديث الواحد، جمع المتابعات والشواهد لذلك الحديث، لأن من خلال هذه الطرق المختلفة والروايات المتعددة، قد يكسب الحديث قوة أو قد يزداد ضعفا؛ إذ كثرة الطرق في غالب الأحوال تدل على الحفظ والضبط وشهرة الحديث، ومع ذلك، في أحايين غير قليلة قد تدل على ضعف الحفظ والاضطراب وتخليط الروايات وغيرها من أسباب الوهم والخطأ.

قال علي بن عبد الله المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".[1]

قال الخطيب البغدادي: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط".[2]

قد اهتم الدارقطني بهذا الجانب اهتماما بالغا، والكتاب خير شاهد على هذه الحقيقة، وليس ببعيد إذا جزمنا بأن الدارقطني قد ذكر أهم الطرق لذلك الحديث المسئول عنه إلى ذلك الصحابي. المتأمل في كتاب "العلل" يجد أن الدارقطني قد اهتم ببيان متابعات الحديث من طريق ذلك الصحابي مع ذكر الاتفاق والاختلاف بين الرواة في حكاية سند ذلك الحديث وألفاظه.

وأما جانب الشواهد فلا يهتم به الإمام الدارقطني لأنه يتكلم على كل طريق إلى ذلك الصحابي على حدة؛ فكلامه بخصوص كل طريق وليس حكما عاما على جميع أحاديث الباب صحة وضعفا، قبولا

---

[1] الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، ط١، د.ت)، ج٢، ص٢١٢.

[2] المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٥.

وردا. فمن أجل ذلك يجب على الباحث أن يستقصي جميع الشواهد والمتابعات لذلك الحديث الذي هو بصدد دراسته مثل ما فعلته كتب التخريج، ولا يكتفي بكلام الدارقطني في ذلك الموضع فقط. الغفلة عن هذه الحقيقة قد تجر الباحث إلى الاضطراب والحيرة حينما يرى تعليلات الدارقطني وغيره من الأئمة لأحاديث هي في الصحيحين الذين تلقتهما الأمة بالقبول!

مثال ذلك من علل الدارقطني:

قال البرقاني: "سئل عن حديث عثمان بن عفان، عن أبي بكر الصديق، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه سأله ما نجاة هذا الأمر؟

قال: هو حديث رواه الزهري، واختلف عنه في إسناده؛

فرواه ابن أخي الزهري من–رواية الواقدي عنه–، وعمر بن سعيد بن سرجة التنوخي، وعيسى ابن المطلب: أبو هارون المدني–وكلهم ضعفاء–، فاتفقوا على قول واحد: رووه عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان، عن أبي بكر الصديق.

ورواه عبد الله بن بشر الرقي –وليس بالحافظ– عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر، أسقط من الإسناد: عبد الله بن عمرو.

وكذلك روي عن مالك بن أنس، وعن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر.

حدث به محمد بن عبد الله الجهبد–وكان ضعيفا– عن حماد بن خالد، عن مالك، وعن أبي قطن، عن ابن أبي ذئب، ولا يصح عنهما، وكل ذلك وهم.

والصواب عن الزهري، قال: حدثني رجال من الأنصار–لم يسمهم– أن عثمان بن عفان دخل على أبي بكر. كذلك رواه أصحاب الزهري الحفاظ عنه جماعة، منهم: عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وغيرهم.

وروي هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو–مولى المطلب–، عن أبي الحويرث–واسمه عبد الرحمن بن معاوية–، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عثمان، عن أبي بكر. ومحمد بن جبير لا يثبت سماعه من عثمان، فيكون حديثه هذا مرسلا.

وروى هذا الحديث زيد بن أبي أنيسة، بإسناد متصل عن عثمان؛ فرواه عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن أبي بكر.

تفرد به زيد بن أبي أنيسة عن ابن عقيل، ولا نعلم حدث به عن زيد بن أبي أنيسة، غير أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد، وهو إسناد متصل حسن إلا أن ابن عقيل ليس بالقوي.

وروى هذا الحديث أيضا شيخ لأهل الأهواز، يقال له: داهر بن نوح ليس بقوي في الحديث، رواه عن يوسف بن يعقوب الماجشون، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، عن عمر، عن عثمان، عن أبي بكر. ولم يتابع داهر على هذا الإسناد؛ حدثناه الحسين بن إسماعيل المحاملي، حدثنا محمد بن يحيى الأزدي-نبيل-، حدثنا داهر بهذا.

ورواه عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عثمان، عن أبي بكر: حدثنا به علي بن عبد الله بن يزيد الديباجي بالبصرة، حدثنا سيار بن الحسن التستري-ثقة-، حدثنا عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة بذلك.[1]

من خلال هذا المثال يتضح لنا كيف يذكر الدارقطني طرق الحديث ومتابعاته إلى أبي بكر من طريق عثمان رضي الله عنهما.

المطلب الثاني: تحديد مدار الإسناد ومخرج الحديث:

هذا علم جليل، ومبحث مهم تكمل به فائدة جمع الطرق؛ إذ يتبين من خلاله الراوي الذي تدور عليه طرق الحديث المتشعبة والمختلفة، فيعرف حينئذ وجود التفرد أو الاتفاق أو الاختلاف على ذلك المدار. وهذه الحصيلات العلمية المتمثلة في الطرق المجموعة للحديث المدروس ومتابعاته وشواهده، لهي أكبر عون في استكشاف العلل الكامنة في ذلك الحديث.

وبعد استفراغ الجهد في جمع الطرق المختلفة للحديث الواحد، كان الناقد أمام أحد ثلاثة احتمالات:[2]

١- أن تكون الطرق والوجوه كلها متابعات تلتقي كلها عند إمام أو شيخ (دون الصحابي) يتفرد به-وهو مدار الإسناد لذلك الحديث-.

هذا التفرد يكون أمارة على العلة في حال وجودها، وليس بالضرورة أن يحكم على ذلك الحديث بأنه معلول؛ إذ إن التفرد منه ما هو مقبول ومنه ما هو مردود. فوجود التفرد في الحديث يستدعي مزيد البحث والتفتيش عن سبب حدوثه، وهو أحد وسائل الكشف عن العلة، فحينئذ ينظر الناقد في حال الراوي المتفرد من جوانب متعددة، لينظر في أمره هل هو ممن يقبل تفرده أو ممن يرد.

---

[1] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج١، ص١٢-١٣.

[2] انظر: محمد مجير الخطيب الحسني، **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث**، (الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م)، ج١، ص٣٣٢ وما بعدها.

إذا كان الراوي ممن لا يقبل تفردهم من قبل أئمة الحديث، فالعلة هنا ظاهرة، وهي ضعف الراوي المتفرد، لأنه ليس أهلا لتحمل عبء التفرد. هؤلاء الرواة المتفردون الذين لا يقبل تفردهم أئمة النقد عادةً من الضعفاء والمتكلم فيهم.

قال الترمذي بعد ذكره عددا من الرواة أمثال محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وابن لهيعة ومجالد بن سعيد الهمداني: "إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا انفرد واحد من هؤلاء بحديث، ولم يتابع عليه لم يحتج به. وأشد ما يكون في هذا، إذا لم يحفظ الإسناد فزاد في الإسناد أو نقص، أو غير الإسناد، أو جاء بما يتغير فيه المعنى".[1]

وإن كان الراوي ممن يقبل تفرده إذا انفرد لثقته وجلالته، فينظر الناقد حينئذ: هل يقبل ما انفرد به -بخصوص هذا الحديث بعينه-؛ فيحكم بصحته أو لا يقبل تفرده؛ فيحكم على الحديث بأنه معلول؟ هذا لأن ليس كل تفردات الثقة مقبولة، وليس كل ثقة أهلا لقبول تفرده، بل الثقات مراتب ودرجات. وفي الوقت نفسه، ينظر أيضا في حال الرواية التي تفرد بها ذلك الراوي الثقة، فربما يقبل منه مرة بخصوص حديث، ويرد عليه مرة أخرى بخصوص حديث آخر. وإذا كان هذا حال تفرد الثقة، فتفرد الصدوق وما تحته من مراتب التعديل، أولى بكثير أن ينظر فيه ويبحث وعدم إطلاق القبول عليه.

وقد يستنكر الأئمة النقاد الجهابذة تفردات الثقات الكبار أيضا أمثال الزهري ومالك. قال ابن رجب: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه: أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه".[2]

٢. أن تكون متابعات تلتقي عند الصحابي راوي ذلك الحديث، فيكون الحديث مشهورا عن الصحابي، ويكون الصحابي هو مدار الإسناد أو مخرج الحديث.

٣. أن تكون شواهد للحديث من أحاديث صحابة آخرين عن النبي صلى الله عليه وسلم، والحديث المروي من عدة من الصحابة يكون مشهورا عن النبي صلى الله عليه وسلم. ففي هذه الحالة ينظر في حديث كل صحابي على حدة كالنظر في الحالة الأولى أو الثانية.

---

[1] الترمذي، **العلل الصغير**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، ص٧٤٤.

[2] ابن رجب، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، (الرياض: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ج٢، ص٥٨٢.

ففي المثال السابق في المطلب الأول، نستطيع أن ننظر كيف حدد الإمام الدارقطني مدار الإسناد حيث جعل عثمان مدارا عن أبي بكر رضي الله عنهما، ثم ذكر الوجوه والطرق التي تلتقي عند عثمان. وجدير بالتنبيه هنا أن عثمان قد يكون مدارا حقيقيا وقد يكون مدارا فرعيا فقط عن أبي بكر لهذا الحديث، وكذلك أبو بكر قد يكون مدارا حقيقيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية هذا الحديث أو قد يشاركه غيره من الصحابة فيها. هذا كله يدل على أهمية جمع كل طرق الحديث بمتابعاته وشواهده كما أسلفنا في المطلب الأول.

وفي المثال نفسه، وجدنا الدارقطني قد جعل الزهري مدارا فرعيا في إحدى الطرق عن عثمان، ثم فرع روايات أصحابه والرواة عنه عليه ثم تكلم عن هذه الوجوه عن الزهري. ومن خلال تحديد المدار ومخرج الحديث يستطيع الباحث النظر في التفرد والاتفاق والاختلاف لاستكشاف العلل الواردة في رواية ذلك الحديث كما سنبينه في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: النظر في التفرد والمخالفة:

التفرد والمخالفة من مظان العلة. والمراد من اصطلاحنا "مظان العلة" أن هذه الأمور ليست هي العلة نفسها بل هي أمارة تدل على إمكانية وجود العلة في الروايات غالبا، لا اطرادا. ومن المهم التنبيه على حقيقة علمية وهي: أن هناك أحاديث أفراد وأحاديث وقعت فيها المخالفة بين الرواة، قد حكم عليها الأئمة النقاد بالصحة-كما سنبينه باختصار في مبحث قرائن الجمع والترجيح-فلذا نقول أن التفرد والمخالفة من مظان العلة وليسا العلة نفسها.

(أ) التفرد:

التفرد في الحقيقة نفي الاشتراك.[١] والراوي المنفرد هو الراوي الذي لا يشاركه أحد من طبقته في رواية ذلك الحديث من شيخه. والتفرد قد يكون بحديث مستقل سندا ومتنا (وهذه الصورة يمكن اصطلاحها بالتفرد المطلق سواء من بداية السند أو من شيخه)، وقد يكون من قبيل الزيادة في المتن أو السند على رواية غيره لذلك الحديث من أقرانه عن شيخهم (وهذه الصورة يمكن اصطلاحها بالتفرد النسبي عن شيخه).

[١] انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، **لسان العرب**، (بيروت: دار الصادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ج٣، ص٣٣٢؛ وأحمد ابن فارس بن زكرياء أبو الحسين القزويني الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج٤، ص٥٠٠.

وفي المثال السابق رأينا الدارقطني قد ذكر خمسة رواة عن عثمان رضي الله عنه، وكل راو من هؤلاء الخمسة يمثل طريقا يتفرد به عن عثمان؛ إذ لا يوجد من يروي عن كل واحد منهم إلا راو واحد، نذكر منها:

١) تفرد أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبان بن عثمان به متصلا. أشار الدارقطني إلى كون هذا الإسناد متصلا حسنا ولكن ابن عقيل ليس بالقوي. هذا إشارة منه إلى أن هذا التفرد في رواية الحديث متصلا لا يقوى على معارضة رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث عن الزهري، عن رجل من الأنصار، أن عثمان دخل على أبي بكر، فذكر الحديث.

٢) تفرد محمد بن عبد الله الجهبذ-وكان ضعيفا- فروى الحديث من طريقي مالك وابن أبي ذئب، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان به. أشار الدارقطني إلى أن هذين الطريقين وهم، ولا يصح عنهما رواية عن الزهري لهذا الحديث بالاسناد المذكور، ولا يقوى على معارضة رواية الثقات من أصحاب الزهري كما أسلفنا.

٣) تفرد داهر بن نوح شيخ لأهل الأهواز- وليس بقوي - في سياق سند الحديث وهو سند غريب جدا.

(ب) الاختلاف:

لغة: التغير وخلاف قدام وأن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه.[١]

اصطلاحا: هو أن يروي أحدهم أو بعضهم عن مصدر الحديث-وهو مدار أسانيده- غيرَ ما يرويه سائر الرواة عن ذلك المدار، سواء كان في السند أو المتن أو فيهما معا.[٢]، ومعنى قول المحدثين خالف فلان فلانا، أي: إذا روى غير ما يرويه الآخر. وهذا التعبير بالمخالفة نجده بكثرة في كتب علل الحديث. ويقال أيضا: "اختلف الرواة على فلان" إذا روى بعضهم غير ما رواه الآخرون.

الاختلاف بين الرواة في رواية حديث ما له صور:

[١] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، ص٥٦٩.

[٢] عتر، نور الدين محمد، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، (دمشق: كلية الشريعة جامعة دمشق، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ج٢، ص٢٧١ بزيادة قليلة.

١) إما أن يأتي الاختلاف من قبل الشيخ نفسه الذي هو مدار الإسناد. وهذا الاختلاف قد يكون لسماع الشيخ الحديث أكثر من وجهين، أو تعمد الاختصار والوقف والإرسال، وقد يكون بسبب الاضطراب والوهم والخطأ وما إلى ذلك من أوجه الخطأ.

٢) إما أن يأتي الاختلاف من قبل الرواة عن الشيخ مدار الإسناد. هذا القسم من الاختلاف هو الغالب في رواية الحديث؛ لأن المحدثين وخاصة المكثرين والمتقنين منهم، رحل إليهم الجم الغفير من طلبة الحديث من أقطار الأرض مدة حياتهم واشتغالهم بالتحديث ونشر العلم. ومن الأمور المسلمة بداهة وعقلا، أن هؤلاء الطلبة ليسوا في المستوى الواحد في قوة الحفظ وحدة الذهن والذكاء والاتقان والاهتمام وطول ملازمة الشيوخ وسبر حديثهم وحفظه ومذاكرته؛ فمنهم من يعتمد على كتبه، ومنهم من يعتمد على ذاكرته، ومنهم من يروي الحديث بنصه، ومنهم من يرويه بالمعنى؛ وهذه العوامل كلها تساهم في وجود الاختلاف في روايتهم عن الشيخ الواحد. وكلما يكثر عدد الرواة، كلما تتوفر فرص الاختلاف حول لفظ الحديث وسياقه بل في معناه[١]. من أجل هذا اعتنى العلماء بعلم طبقات الرواة وأصحاب الرواة، وخاصة أصحاب المكثرين منهم، وأفردوا في ذلك بالبحث والدراسة والتأليف.

قال الحافظ ابن حجر: "فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف".[٢]

وقال: "فحديث لم يختلف فيه على راويه أصلا، أصح من حديث اختلف فيه في الجملة، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح. والله أعلم".[٣]

وبعد إثبات وجود الاختلاف في رواية بعينها بحث النقاد في أسباب الاختلاف، واجتهدوا وسعهم إما لقبول ذلك الحديث على اختلاف وجوهه على أنها كلها صواب ومحفوظ أو للقضاء على وجه بعينه بالصواب وآخر بالخطأ. هذا كله لا يتأتى إلا لمن رزقه الله الفهم والدراية في هذا الفن مع

---

[١] انظر: المليباري، حمزة عبد الله، **الحديث المعلول قواعد وضوابط**، (الرياض: ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص٢٥ وما بعدها.

[٢] ابن حجر، أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م)، ج٢، ص٧١١.

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص٨١٠.

الجدية والاستمرار في التفتيش والتنقيب والبحث في عدالة الرواة وضبطهم ومراتبهم والنظر في القرائن التي تحتف بالرواة والمرويات.

وفي نفس المثال السابق، ذكر الدارقطني وجوه الاختلاف على الزهري؛ لأن في نظره لا يوجد إلا طريقان صالحان للأخذ بعين الاعتبار، وهما طريق الزهري وطريق عبد الله بن محمد بن عقيل. وأما طريق ابن عقيل فقد قدمنا أنه طريق حسن متصل مع ضعف في ابن عقيل مما يجعل الدارقطني يتحرى لقبول تفرده بذلك السند.

وأما طريق الزهري فقد حصل الاختلاف بين أصحابه في سياق سند ذلك الحديث عن عثمان؛ فرواه جماعة من الضعفاء عن الزهري متصلا، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان به، ورواه جماعة من ثقات أصحابه عن راو مبهم، وهذا يؤثر في الحكم على الحديث.

قال الدارقطني: "والصواب عن الزهري"، قال: "حدثني رجال من الأنصار- لم يسمهم-أن عثمان بن عفان دخل على أبي بكر..."، كذلك رواه أصحاب الزهري، والحفاظ عنه جماعة، منهم: عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وغيرهم".

نرى في هذا المثال كيف حاكم الدارقطني بين الوجهين المختلفين عن الزهري وقضى لرواية الجماعة الحفاظ على رواية الجماعة الضعفاء.

المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الأحاديث:

(أ) دراسة الرواة جرحا وتعديلا:

تندرج تحت هذه المرحلة عدة معارف، لا بد من الاهتمام بها كي يصل الباحث إلى المعلومة الصحيحة حول الرواة راويا راويا. وهذه المعارف هي عين مباحث علم رجال الحديث والجرح والتعديل. من بين هذه المباحث معرفة العواصم العلمية أو المدارس الحديثية التي ينتمي إليها الرواة وأوطانهم، ومعرفة التواريخ والرحلات، ومعرفة المتشابه من الأسماء والكنى، والمتفق والمفترق، ومعرفة أهل التدليس والإرسال والاختلاط وطبقاتهم وأحوالهم، ومعرفة طبقات الرواة عن شيوخهم، واختصاصهم بهم ومواقعهم ومنازلهم من أقرانهم، وما إلى ذلك من المباحث.[١]

وقد تكلم ابن رجب حول هذه القضايا الحديثية التي لها صلة وثيقة بمبحث العلل بإسهاب في آخر شرحه لعلل الترمذي، فتكلم عن مراتب الثقات وطبقاتهم، وأعيان الثقات التي تدور عليهم معظم أسانيد الحديث، وأصحاب هؤلاء الرواة الثقات مدار الأسانيد وطبقاتهم، ومن يقدم عند الاختلاف وغير ذلك. كذلك تعرض لمبحث نفيس في منتهى الأهمية، وهو مبحث تضعيف قوم من الثقات في وجوه خاصة لا

[١] عتر، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، ص٨٣، وما بعدها.

يذكر أكثرهم غالبا في أكثر كتب الجرح، فمنهم من ضعف في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو في بعض الشيوخ، أو حين جمع الشيوخ عند التحديث.[١]

وأما الإمام الدارقطني، فلا يتكلم عن جميع الرواة في كتابه العلل جرحا وتعديلا، وإنما يحكم- حسب الحاجة - على الراوي موضع البحث والدراسة فقط بما يفيد في الكشف عن العلة الموجودة في الرواية.

ففي المثال السابق، بين الدارقطني رتبة الرواة الضعفاء المخالفين لثقات أصحاب الزهري المشهورين لبيان درجة روايتهم، وكذلك بين حال الرواة المتفردين بالرواية ليبين درجة تفرده من حيث القبول والرد مثل ما فعل عند بيان حالة تفرد زاهر شيخ من الأهواز وتفرد عبد الله بن محمد بن عقيل حيث ذكر أنهما ليس بالقوي.

(ب) الحكم على الحديث:

وبعد التأكد من درجة كل راو من رواة الإسناد، يقف الباحث أمام حالتين:

١) إسناد فيه علة ظاهرة مثل الانقطاع الظاهر، أو ضعف الراوي بأشكاله من الكذب وتهمته والفسق والجهالة والبدعة وغيرها.

٢) إسناد ظاهره الصحة والسلامة.

أما الحالة الأولى: فأمره يسير، ويحكم على كل سند من تلك الأسانيد حسب ما يعتريه من العلة. وأما الحكم على متن الحديث كحكم كلي، فلا بد من القيام بعملية الاعتبار عند المحدثين، وهي النظر في الشواهد والمتابعات من أجل البحث عما يمكن أن يقوى من خلاله الحديث. وإعمال الشواهد والمتابعات له قواعده وأصوله يجب مراعتها حتى لا يقع الناقد في طرفَيْ إفراط والتفريط في هذه القضية.

وأما الحالة الثانية: فتحتاج إلى التأكد من انتفاء الشذوذ والعلة، وهذا يحتاج إلى دراسة معمقة ونظر دقيق. ففي حالة التفرد عن مدار الإسناد، ينظر إلى أهلية المتفرد وحال شيخه الذي تفرد عنه وحال المتن الذي تفرد به للحكم على روايته تلك، فينظر حينئذ في حاله من حيث العدالة والضبط، وطول الملازمة والاختصاص بالشيخ، ومشاركة الأصحاب في كثير من الروايات عن المدار، وحال مروياته تلك من حيث مخالفتها لحقائق علمية أخرى التي ثبتت من القرآن والحديث وأصول الشرع وقواعده وغير ذلك.

وأما في حالة وجود المخالفة بين روايات أصحاب المدار، فهذا يحتاج إلى تعيين الصواب من الروايات من خطئها، فينظر:

---

[١] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٣٢ وما بعدها.

١) ما كان ناشئا عن الشيخ مدار الإسناد، فينظر هل سمع الشيخ الحديث أكثر من وجه فيحدث بوجه جماعة دون الأخرى، أو هذا الاختلاف من أجل الاضطراب أو الاختلاط الذين قد وقع فيهما الشيخ. قال ابن رجب: "فاختلاف الرجل الواحد في إسناد: إن كان متهما ينسب به إلى الكذب. وإن كان سيئ الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط. وإنما يتحمل ذلك ممن كثر حديثه وقوي حفظه كالزهري وشعبة ونحوهما".[١]

٢) ما كان ناشئا عن الرواة أصحاب المدار، ففي هذه الحالة لا بد من معرفة الرواية المحفوظة الصحيحة الراجحة من غيرها. وقولنا "الرواية المحفوظة الصحيحة الراجحة" فلا يعني أبدا الصحة الاصطلاحية التي هي قسيم الحسن والضعيف الاصطلاحيين، بل المراد الرواية التي توافق الواقع الحديثي أي الأمر الواقع بغض النظر عن درجة ذلك الحديث متنًا من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف. وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة طبقات الرواة عمن تدور عليهم الأسانيد، والتمييز بين مراتبهم في الحفظ والإتقان، ومعرفة من يرجح قوله منهم عند الاختلاف.

وقال الإمام مسلم متحدثا عن الجهة التي يعرف بها خطأ الراوي في الرواية: "والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى؛ فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ؛ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا. وعلى هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم".[٢]

وتقوم قواعد المحدثين في التعليل والترجيح على قاعدة عامة مهمة تجمع علوم الحديث كلها، وهي إعمال القرائن للجمع أو الترجيح. قال ابن رجب: "ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه".[٣]

---

[١] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج١، ص٤٢٤.

[٢] مسلم بن الحجاج، **التمييز**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (السعودية: مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ)، ج١، ص١٧٢.

[٣] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٥٨٢.

المبحث الثالث: قرائن الجمع والترجيح في علم العلل:

تقوم قواعد المحدثين في التعليل والترجيح على قاعدة عامة مهمة، تجمع علوم الحديث كلها، وهي: إعمال القرائن للجمع أو الترجيح. وهذه القاعدة قد نص على فحواها جماعة من علماء الحديث والمصطلح.

قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن...".[١]

قال العلائي عند كلامه عن الاختلاف: "فإن استوى مع استواء أوصافهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الفريقين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكم بها، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها، بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات".[٢]

وقال أيضا: "التعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياه".[٣]

وقد قال المحدثون إن الأصل في الروايات المختلفة الحاصلة عند الرواة عن شيخ واحد الترجيح لا الجمع. اللهم إلا أذا قويت القرائن على أن الشيخ قد حدث بعض الطلبة بوجه، وحدث البعض الآخر بوجه آخر، وإلا فالأصل التحديث بوجه واحد فقط.[٤]

ومما يشير إلى أن الأصل حالة وجود الاختلاف بين الرواة عن شيخ في حديث واحد هو الترجيح، قول الحافظ ابن حجر في معرض الحديث عن قبول زيادة الثقة وردها: "واحتج من قبل الزيادة من الثقة مطلقا بأن الراوي إذا كان ثقة وانفرد بالحديث من أصله، كان مقبولا، فكذلك انفراده بالزيادة. وهو احتجاج مردود؛ لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان مقبولا، ثم إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله، وبين تفرده بالزيادة ظاهر؛ لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات؛ إذ لا مخالفة في روايته لهم، بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظا أو أكثر عددا، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته".[٥]

---

[١] ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣ﻫ/٢٠٠٢م)، ص٨٧.

[٢] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٧٧٨.

[٣] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٧١٤.

[٤] انظر: عادل عبد الشكور الزرقي، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، (١٤٣٢هـ)، ص٤٠.

[٥] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٦٩٠.

ثم قال: "إنما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ، حيث تقع في الحديث الذي يتحد مخرجه: كمالك عن نافع عن ابن عمر، إذا روى الحديث جماعةٌ من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث الشيخ، وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور عن روايتها. فتفرد واحد عنه بها دونهم، مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه وجمع حديثه، يقتضي ريبة توجب التوقف فيها".[١]

ويظهر بعد التتبع والسبر أن القرائن المسلوكة عند علماء العلل نوعان:[٢]

١) قرائن أغلبية مثل الترجيج بالعدد والحفظ والاختصاص.

٢) قرائن خاصة مثل رواية الراوي عن أهل بيته والرواية بالمعنى واختلاف المجالس وشذوذ السند وسلوك الجادة وفقدان الحديث من كتب الراوي.

فالإمام الدارقطني كغيره من النقاد المحدثين في إعمال القرائن، ولكن ينبغي التنبيه إلى أنه ربما يرجح الدارقطني قرينة معينة في الجمع أو الترجيح بين الروايات ويرجح غيره من أئمة العلل قرينة أخرى. هذا من باب اختلاف وجهة النظر في الاجتهاد في التعامل مع جزئيات الحديث النبوي الشريف–شأنه شأن غيره من العلوم الإسلامية–ولكن الأمر المهم الذي نريد توضيحه هنا إعمال الأئمة النقاد القرائن في عمليتهم النقدية.

المطلب الأول: قرائن الجمع وتصحيح الوجوه المختلفة:

هذا الباب يعرف أيضا بقرائن درء العلة ودفعها مما يؤدي إلى تصحيح الوجوه المختلفة للرواية. ففي هذا الموضوع، تحدث العلماء عن وجوه الجمع بين الأسانيد المختلفة سواء كان الاختلاف بالزيادة والنقصان أم بتعيين بعض رجال السند، وكذلك تحدثوا عن القرائن التي استندوا إليها للقول بالجمع. هذا الجمع للأسانيد المختلفة ينفي من الحديث والروايات والطرق علة الاضطراب والاختلاف.[٣]

فالمراد بالجمع بين الأسانيد المختلفة إزالة التعارض الظاهري بين الأسانيد التي اختلف فيها رواة ثقات على شيوخهم بحمل الاختلاف على تعدد وجوه الرواية عن الشيخ المختلف عليه وصحة صدورها عنه.

---

[١] ابن حجر **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ص٤٧٣–٤٧٧.

[٢] انظر: الزرقي، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، ص٤٢.

[٣] العسه، مني عبد الحكيم، **وجوه وقرائن الجمع بين الأسانيد المختلفة**، ص١.

من العبارات التي تدل على الجمع عند نقاد العلل قولهم: "كلها محفوظة"، "كلها صحاح"، "كلاهما صحيح"، "كلاهما محفوظان". وللقول بالجمع لا بد من كون الاختلاف الواقع على الشيخ قد صدر عن أصحابه الثقات المقبولين، وإلا فلا يلتفت إلى هذا الاختلاف عليه. [١]

وجدير بالتنبيه أيضا أن النقاد قد يختلفون في إدراك القرائن والملابسات التي تحتف بالرواية فمنهم من يقدم قرائن الجمع، ومنهم من يقدم قرائن الترجيح. أوضح المثال على هذا هو الاختلاف بين الإمام الدارقطني في تتبعه لأحاديث الصحيحين ودفاع غيره من الأئمة لتلك الأحاديث.

قال الحافظ ابن حجر: "ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد فالجواب عنه: إن أمكن الجمع–بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا–فأخرجهما المصنف و لم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد...، وإن امتنع–بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متفاوتين في الحفظ والعدد–فيخرج المصنف إلى الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المجروحة أو يشسر إليها". [٢]

قال الحافظ: "وهو مصير من البخاري إلى أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معا وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده رواية يحيى بن الضحاك عن الأوزاعي عن الزهري عنهما جميعا وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه وهو محمول على العمل بالترجيح، وأما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري". [٣]

قال ابن رجب: "فمن الحفاظ من صحح كلا القولين، ومنهم الإمام أحمد، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهما. ومنهم من حكم بغلط معمر، لانفراده بهذا الإسناد، منهم البخاري، والترمذي، وأبو حاتم، وغيرهم". [٤]

مثال ذلك: تصحيح الدارقطني الوجوه عن المدار لسعة روايته.

قال البرقاني: "وسئل عن حديث أبي سلمة، عن ابن عمر، عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل مسكر حرام».

---

[١] المصدر السابق، ص٥-٦.

[٢] ابن حجر، **هدى الساري**، ج١، ص٤٣٧.

[٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص٤٤٣.

[٤] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٨٤٠.

فقال: تفرد به همام، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن ابن عمر، عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وغيره يرويه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب.

وعند أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذا أحاديث منها هذا، ومنها ما رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل شراب أسكر فهو حرام».

ومنها ما يرويه محمد بن عمرو أيضا، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والحنتم والنقير، وقال: «كل مسكر حرام». وكلها محفوظة عن أبي سلمة.[١]

مثال آخر:

قال البرقاني: "وسئل عن حديث عبد الله بن شقيق، عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى قائما ركع قائما، وإذا صلى قاعدا ركع قاعدا.

فقال: يرويه محمد بن سيرين، عن عائشة؛ وخالفه هشام الدستوائي ومطر الوراق ويزيد بن إبراهيم التستري وابن عون وسالم الخياط؛ فرووه عن ابن سيرين، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة.

ورواه أيوب السختياني واختلف عنه؛ فرواه عبد الوهاب الثقفي ومعمر والثوري، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة.

ورواه حماد بن زيد وحفص بن عمران، عن أيوب، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة، وكلاهما صحيحان، قد سمعه أيوب عن عبد الله بن شقيق وأخذه عن ابن سيرين عنه".[٢]

المطلب الثاني: قرائن الترجيح بين الوجوه المختلفة:

الأصل عند النقاد صحة وجه واحد فقط إلا أن تدل القرائن على صحة الوجهين أو أكثر. وهناك نصوص عديدة تدل على هذا الأصل العظيم عند المحدثين النقاد.

قال الحافظ ابن حجر: "فإن قيل: إذا كان الراوي ثقة فلم لا يجوز أن يكون للحديث إسنادان عند شيخه حدث بأحدهما مرويا وبالآخر مرارا؟[٣] قلنا: هذا التجويز لا ننكره لكن مبنى هذا العلم على غلبة الظن وللحفاظ طريق معروفة في الرجوع في مثل هذا، وإنما يعول في ذلك على النقاد المطلعين منهم".[٤]

---

[١] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٢، ص٧٦.

[٢] المصدر السابق، ج١٤، ص٣٧٤.

[٣] قال المحقق: ما بين قوسين كذا في جميع النسخ ولعل الصواب: فحدث بأحدهما مرة وبالآخر مرة.

[٤] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٨٧٥.

ثم قال: "وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة".[١] قال: "والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن".[٢]

ومثال ذلك: حديث «لا نكاح إلا بولي».

قال البرقاني: "وسئل عن حديث أبي بردة، عن أبي موسى، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي».

فقال: يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛ فرواه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه النعمان بن عبد السلام ويزيد بن زريع، واختلف عنه؛ عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. قال ذلك محمد بن موسى الحرشي ومعمر بن مخلد السروجي ومحمد بن الحصين الأصبحي شيخ بصري، عن يزيد بن زريع، عن شعبة. وخالفهم محمد بن المنهال والحسين المروزي وغيرهما، فرووه عن يزيد بن زريع، عن شعبة مرسلا. وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، وهو المحفوظ.

واختلف عن الثوري؛ فرواه النعمان بن عبد السلام وبشر بن منصور وجعفر بن عون ومؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. وأرسله أصحاب الثوري، عن الثوري، منهم أبو نعيم وغيره.

واختلف عن وكيع بن الجراح، فرواه حاجب بن سليمان ويمان بن سعيد المصيصي، عن وكيع، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى متصلا. وغيرهما يرويه عن وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. وكذلك قال أصحاب إسرائيل عنه.

ورواه أبو عوانة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، وقال معلى بن منصور، عن أبي عوانة: لم أسمعه من أبي إسحاق، حدث به إسرائيل عنه.

ورواه علي بن حجر، عن شريك، عن أبي إسحاق متصلا مسندا. وتابعه أسود بن عامر. وقيل: عن عبد الرحمن بن شريك، عن شريك.

ورواه قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق مسندا.

وإسرائيل من الحفاظ عن أبي إسحاق، قال عبد الرحمن بن مهدي: "كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد، ويشبه أن يكون القول قوله، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله فإذا سئل عنه وصله".[٣]

ففي هذا المثال، فقد بين الدارقطني الاختلاف الحاصل بين الرواة عن أبي إسحاق السبيعي حيث روي عنه موصولا ومرسلا. قد وقع الاختلاف أيضا عن شعبة والثوري-الراويين عن أبي إسحاق

---

[١] المصدر السابق، ج٢، ص٧٤٧.

[٢] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٥.

[٣] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٧، ص٢٠٧.

السبيعي-، وقضى الدارقطني للرواية المرسلة لأن أصحابهما الملازمين لهما قد رووه مرسلا. وقد قضى الدارقطني للرواية الموصولة عن أبي إسحاق لأن إسرائيل قد رواه عنه موصولا، وتابعه على ذلك الثقات، و لم يقض الدارقطني في هذا الحديث لشعبة والثوري، وبين سبب ذلك.

الخاتمة:

من خلال هذا العرض لمنهج الإمام الدارقطني في كتابه "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" تبين لنا الأمور الآتية:

١) نقد الرواية عند المحدثين يدور حول نقد عدالة الراوي وضبطه لروايته للحديث النبوي الشريف، والهدف الأسمى من عمليتهم النقدية هو التمييز بين صحيح الرواية من خطئها. رواة الحديث متفاوتون من حيث العدالة والضبط والإتقان وليسوا على مستوى واحد، وقد بين لنا العلماء مراتبهم من حيث الجرح والتعديل في مؤلفات مستقلة تخص هذا الجانب من علوم الحديث. ولكن هذه المرتبة العامة للراوي تعطى له بعد النظر في مروياته ومدى موافقته لروايات الثقات الأثبات ومخالفته لهم. عملية نقد مرويات الراوي هذه، هي صميم علم علل الحديث؛ لأن العلة في مرويات الراوي تدرك بالتفرد والمخالفة مع انضمام القرائن إليهما، يستطيع الناقد من خلال هذه المعطيات أن يحكم على تلك المرويات بالصواب أو بالخطأ.

٢) "علم العلل" من أدق علوم الحديث وأصعبها على الإطلاق، ولذا لم يتكلم فيه عبر القرون إلا أفراد قليلون من الأئمة النقاد الجهابذة، ومنهم الإمام الناقد أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، الذي قد أدلى بدلوه في هذا المجال، وخلف لنا تراثه العظيم في بيان علل الأحاديث النبوية المعروف بعلل الدارقطني.

٣) اشتهرت نسبة هذا الكتاب إلى الدارقطني، ولكن في الواقع هناك عالمان آخران لهما إسهامات في خروج هذا السفر العظيم إلى عالم الوجود، وهما الإمامان أبو منصور ابن الكرخي والبرقاني حيث أراد الكرخي أن يصنف مسندا معللاً، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة ثم يدفعها الكرخي إلى الوراقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة ثم بقيت تلك الرقاع عند الدارقطني حتى بعد وفاة الكرخي، ثم قام البرقاني بعد ذلك بجمع تلك الرقاع مع تعليلات الدارقطني للأحاديث وقرأها عليه، ثم تداولها الناس من نسخته. من هذه الحيثية تكون نسبة كتاب العلل للدارقطني صحيحة؛ لأنه هو الذي أعلم في أصول الكرخي الأحاديث المعلولة وبين عللها عند سؤال تلميذه البرقاني.

٤) كتاب "العلل" الموجود حاليا مرتب على المسانيد بترتيب الحافظ البرقاني. ولا يخفى على المشتغلين بالحديث النبوي ما للتأليف على طريقة المسانيد في العلل من فوائد عظيمة وجليلة في معرفة الأسانيد المتداولة–رواةً جرحا وتعديلا، وأسانيد وصلا وانقطاعا– ومعرفة صحاحها وضعافها وعللها ثم ضبطها ضبطا محكما. هذه الطريقة في التأليف أفيد للحديثي من هذه الناحية، وإن كان التأليف على الأبواب بجمع طرق الحديث بمتابعاته وشواهده أيسر للباحث المعتني بفقه الحديث ومضمونه.

٥) يحتوي كتاب العلل للدارقطني على حوالي: "١٧"، مسندا تقريبا، تضم أكثر من "٤١٢٨" سؤالا، وقد اشتملت السؤالات على جميع أنواع العلل المختلفة الخفية والظاهرة، فكان منها المتفق والمفترق، والمدرج، والمضطرب والمصحف، والمدلس، وما فيه الإرسال والانقطاع والضعف وغيره. وقد تميز تصنيفه في العلل عن سابقيه بكثرة الروايات للحديث المسئول عنه مع بيان الصواب والخطأ منها، مدللا على ذلك بالحجج والبراهين. من أجل ذلك كله، اعتبره العلماء أجل الكتب المؤلفة في العلل، و لم يسبق إلى مثله وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده بمثله.

٦) من خلال القراءة في علل الدارقطني، يجد الباحث أن الدارقطني ينتهج نفس المنهج الذي سلكه من سبقه من النقاد في الكشف عن العلل الكامنة في الأحاديث النبوية، وهو يتمثل في جمع الطرق وتقصي المتابعات، وتحديد مدار الأسانيد، والنظر في التفرد والاختلاف، وإعمال قرائن الجمع أو الترجيح للحكم على الحديث بأنه صواب أو خطأ.

٧) نقد الدارقطني للحديث في الأعم الأغلب منصب على طريق بخصوصه، و لم يعتن بذكر الشواهد المختلفة للحديث كما هو منهج كتب التخريج التي تهدف إلى بيان الدرجة النهائية للحديث المدروس. من أجل ذلك، من الأهمية بمكان أن يدرك القارئ في كتاب الدارقطني وغيره من كتب العلل أن أحكام أئمة النقاد في حديث ما ليست نهائية، بل لا بد من القيام بعملية الاعتبار الشامل والمقارنة بين أقوال النقاد بعضهم بعضا؛ لأن النقاد قد يختلفون في نقدهم بسبب اختلاف المعطيات والملابسات التي تحتف بالروايات.

٨) الدارقطني كغيره من النقاد المحدثين في إعمال القرائن في عمليتهم النقدية، ولكن ينبغي التنبيه إلى أنه ربما يرجح الدارقطني قرينة معينة في الجمع أو الترجيح بين الروايات، ويرجح غيره من أئمة العلل قرينة أخرى. هذا من باب اختلاف وجهة النظر في الاجتهاد في التعامل مع جزئيات الحديث النبوي الشريف–شأنه شأن غيره من العلوم الإسلامية–، ولكن الأمر المهم الذي نريد توضيحه هنا إعمال الأئمة النقاد القرائن في عمليتهم النقدية.

المصادر والمراجع:

١) ابن حجر، أحمد بن علي. **النكت على كتاب ابن الصلاح**. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. ط١. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢) ابن حجر، أحمد بن علي. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.** تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: مطبعة الصباح. ط٣. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣) ابن رجب، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين. **شرح علل الترمذي**ز تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. الرياض: مكتبة الرشد. ط٢. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٤) ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن. **معرفة أنواع علوم الحديث.** تحقيق: ماهر ياسين الفحل. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥) ابن القيم، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر. **زاد المعاد في هدي خير العباد.** تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون. ط١. ١٤٣٣هـــ/٢٠١٢م.

٦) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **اختصار علوم الحديث.** تحقيق: ماهر ياسين الفحل. الرياض: دار الميمن. ط١. ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٧) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل. **لسان العرب.** بيروت: دار الصادر. ط٣. ١٤١٤هـ.

٨) ابن فارس، أحمد بن زكرياء أبو الحسين القزويني الرازي. **معجم مقاييس اللغة.** تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر. د.ط. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٩) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب. **تاريخ بغداد.** تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٧هـ.

١٠) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.** تحقيق: محمود الطحان. الرياض: مكتبة المعارف. ط١. د.ت.

١١) الخطيب، محمد مجير. **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث.** الرياض: دار الميمن. ط١. ٢٠٠٧م.

١٢) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني.** تحقيق: محمد صالح الدباسي. بيروت: مؤسسة الريان، ط٣. ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٣) الداودي، أبو عبد الرحمن يوسف بن جودة. **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل.** مصر: دار المحدثين. ط١. ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٤) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز. **تذكرة الحفاظ.** بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٥) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز. **سير أعلام النبلاء.** تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٣. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦) الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله. **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية.** مصر: دار الأندلس الخضراء. د.ط. د.ت.

١٧) الزرقي، عادل عبد الشكور. **قواعد العلل وقرائن الترجيح.** الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها. د.ط. ١٤٣٢هـ.

١٨) عبد الجواد حمام. **التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده.** سورية: دار النوادر. ط١. ١٤٣٢هـــ/٢٠١١م.

١٩) عبد المجيد محمود عبد المجيد. **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته.** مصر: الفتح للطباعة. ط١. ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م.

٢٠) عتر، نور الدين محمد. **لمحات موجزة في أصول علل الحديث.** دمشق: كلية الشريعة جامعة دمشق. ط٢. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢١) محمد مهدي المسلمي وآخرون. **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله.** بيروت: عالم الكتب. ط١. ٢٠٠١م.

٢٢) مسلم بن الحجاج. **مقدمة المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صحيح مسلم)**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط١. ١٤٢٧ه /٢٠٠٦م.
٢٣) مسلم بن الحجاج. **التمييز**. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. السعودية: مكتبة الكوثر. ط٣. ١٤١٠هـ.
٢٤) المليباري، حمزة عبد الله. **الحديث المعلول قواعد وضوابط**. الرياض: ابن حزم. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

منهج وموارد الحافظ الذهبي في كتابه "المغني في الضعفاء"

د. خالد بن محمد بن عقيل البداح
أستاذ الحديث المشارك، كلية العلوم والآداب بالمذنب،
جامعة القصيم، القصيم (المملكة العربية السعودية)
Dr.khaledalbadah@gmail.com

ملخَّص البحث

يتناول هذا البحث الدراسة عن منهج وموارد الحافظ الذهبي في كتابه "المغني في الضعفاء"، ويتضمن ترجمةً موجزةً عن الحافظ الذهبي، ثم يذكر اسم الكتاب ونسبته إليه ومكانته وأهميته، ثم يعرِّف بمنهجه في كتابه وطريقته في ذكر وترتيب الضعفاء من الرواة، وترتيبه وسياقه لمعلومات الرواة المترجم لهم، والرموز والاصطلاحات التي وصف بها الرواة، وما المصطلحات التي تفرد بها أو اقتبسها من أئمة الجرح والتعديل، ومنهجه في المختلف فيه من الرواة، ثم يبيِّن مواردَه التي أفاد منها ونسبة مقدارها في الكتاب، مع تعريف مختصر جدًا لمؤلِّفيها، ثم يعرّج على ذكر بعض الفوائد المستفادة في الجرح والتعديل، وغير ذلك مما له صلة وثيقة بالكتاب مما يستجد ويظهر أثناء البحث، ثم يختتم البحث بأهم النتائج التي توصَّل إليها الباحثُ من خلال إعداده.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الموارد. الكتاب. الحديث النبوي. الذهبي. الضعفاء.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين: نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين. وبعد.

فإن التعرف على مناهج المؤلفين من المحدثين له أهمية بالغة في فهم الكتاب المؤلَّف والإفادة منه، فبعض المؤلفين يفصح عن منهجه في تأليف كتابه، والبعض خلاف ذلك، ولا سيما إذا كان ممن ينقل عنه، ولم يكتبه بنفسه، ويأتي الحافظ الذهبي من النوع الأول، فقد تحدث في مقدمته عن شيء من منهجه في كتابه: "المغني في الضعفاء".

وهذا البحث محاولة جادة في تجلية منهج الحافظ في كتابه وزيادة فوائد أخرى تتعلق بالمنهج الذي سار عليه الحافظ الذهبي، وهناك إضافة أخرى لا تقل أهمية عن المنهج، وهي موارد الحافظ في كتابه، التي تعتبر غالب مادة هذا الكتاب.

ولقد كان لي شرف المشاركة بهذا المؤتمر المبارك: (المؤتمر الدولي السنوي: الإمام ٤) للسُّنة النبوية بعنوان: "منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديمًا وحديثًا"، وكان البحث في المحور السادس: مناهجهم في تأليف الكتب في جرح الرواة وتعديلهم. وعنوان البحث الذي أشارك به هو: "منهج وموارد الحافظ الذهبي في كتابه: المغني في الضعفاء".

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار هذا الموضوع بالنقاط التالية:

١) أهمية كتاب: "المغني في الضعفاء"، ومؤلفه الحافظ الذهبي.

٢) التعرف على منهج الذهبي في إيراد الرواة وما شرطه فيه، وما الحد الفاصل في عدم ذكر كل الرواة.

٣) الوقوف على موارد، ومصادر الحافظ الذهبي، الذين استفاد من أقوالهم في الرواة.

٤) حصر اصطلاحات الجرح التي أوردها الحافظ في كتابه، ومن قال بها على وجه التقريب.

المنهج العلمي في البحث:

١) جمعت مادة هذا البحث من المصادر الأصيلة، ولا أتحول لمصدر وسيط إلاّ لضرورة.

٢) اعتمدت منهج الاستقراء في تدوين منهج الحافظ الذهبي في كتابه.

٣) اجتهدت في حصر اصطلاحات، وألفاظ الجرح والتعديل في الكتاب ورتبتها على حروف المعجم.

٤) حصرت موارد، ومصادر الحافظ الذهبي في كتابه من أئمة الجرح والتعديل، ورتَّبتهم على حسب الوفيات.

٥) ذكرت كتب أئمة الجرح والتعديل التي صرح الحافظ الذهبي بالنقل منها، أو يُعتقد أنه نقل منها مما لم يصرح بها.

الدراسات السابقة:

لم أقف أثناء قراءتي وبحثي على بحثٍ تحدث عن منهج وموارد الحافظ الذهبي في كتابه "المغني في الضعفاء"، عدا بعض الإشارات الطفيفة لبعض المعاصرين، وهي على النحو التالي:

١) تحدث محقق الكتاب: الدكتور نور الدين عتر في مقدمته عن أهمية الكتاب ومنهج الحافظ الذهبي في كتابه المغني، ولكن ليس على سبيل التوسع، فقد كان مقصده تحقيق الكتاب.

٢) وكذلك ذكر صاحب كتاب: "ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي"، نبذة مختصرة عن كتاب المغني، وعن منهج الحافظ فيه[1].

وقد استفدت كثيرًا منهما في إعداد خطة البحث.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وجاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي رحمه الله.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، وأسرته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية، وبداية طلبه للعلم.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وبعض شيوخه.

المطلب الرابع: مترلته العلمية.

المطلب الخامس: وفاته، ورثاء العلماء له.

المطلب السادس: آثاره العلمية، ومؤلفاته.

المبحث الثاني: منهج الحافظ الذهبي في كتابه: "المغني في الضعفاء".

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته إليه، وأهميته، ووقت تصنيفه.

([1]) محمد الثاني، أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى. ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي رحمه الله. (بريطانيا: مجلة الحكمة، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م). ج١، ص٦٩ -٩٣.

المطلب الثاني: منهجه في ترتيب الضعفاء في الكتاب.

المطلب الثالث: الحد الفاصل في عدم ذكر بعض الرواة، وسبب ذلك.

المطلب الرابع: منهجه في الرواة المختلف فيهم.

المبحث الثالث: موارد الحافظ الذهبي في كتابه: "المغني في الضعفاء".

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الرموز التي اعتمدها الذهبي في كتابه.

المطلب الثاني: اصطلاحات وألفاظ الجرح والتعديل الواردة في الكتاب.

المطلب الثالث: موارده في كتابه عن أئمة الجرح والتعديل.

وأسأل الله تعالى أن ينفعني به وقارئه، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ الذهبي:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، وأسرته:

هو الحافظ الإمام مؤرِّخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي التركماني الفارقي ثم الدمشقي.

وُلد سنة ثلاث وسبعين وست مائة بدمشق[١].

وكانت أسرته تركمانية الأصل، سكنت مدينة "ميافارقين"[٢]، وقال الذهبي عن جد أبيه قايماز بن عبد الله: «قضى حياته فيها، ومات في ٦٦١هـــ، وقد أضر، ودخل في الهرم، وجاوز المائة بيسير»[٣].

---

(١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. المعجم المختص بالمحدثين. تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة. (الطائف: مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٨هـــ -١٩٨٨م). ج١، ص٩٧.

(٢) وهي أشهر مدينة بديار بكر، قالوا: سميت بميّا بنت لأنها أول من بناها، وفارقين هو الخلاف بالفارسية يقال له بارجين، لأنها كانت أحسنت خندقها فسميت بذلك، بلد معروف من أرض أرمينية، بين حدود الجزيرة وحدود أرمينية، وبعض الناس يعدها من أرمينية، وبعضهم يعدها من بلاد الجزيرة، وهو في شرقي دجلة. ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. معجم البلدان. (بيروت: دار صادر، ط٢، ١٩٩٥م). ج٥، ص٢٣٥، الحِميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميري. الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق: إحسان عباس. (بيروت: دار السراج، ط٢، ١٩٨٠م). ص٥٦٧. وتقع اليوم في جنوب غرب تركيا باسمها نفسه.

(٣) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. معجم الشيوخ الكبير. تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة. (الطائف: مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٨هـــ -١٩٨٨م). ج١، ص٤٣٦.

وقال عن جده «فخر الدين أبو أحمد، عثمان بن قايماز...: رجل أُمِّي، حسن اليقين بالله...مات في عشر السبعين، شهدت دفنه بسفح قاسيون عقيب الجمعة في سنة ٦٨٣ه»[١].

وقال عن والده: «شهاب الدين أحمد بن عثمان بن...والدي أحسن الله جزاءه، وُلد سنة إحدى وأربعين وست مائة تقريبا، وبرع في دق الذهب، وحصل منه، ما أعتق منه خمس رقاب، وسمع الصحيح في سنة ست وستين وست مائة من المقداد القيسي، وحج في أواخر عمره، كان يقوم من الليل، وتوفي في سنة ٦٩٧ه»[٢].

وقد عرف الحافظ بالذهبي نسبة إلى صنعة أبيه، وكان يقيد اسمه «بابن الذهبي»[٣]، وكذلك عرف عند معاصريه «بالذهبي» مثل صلاح الدين الصفدي،[٤] وتاج الدين السبكي،[٥] والحسيني،[٦] وابن كثير،[٧] وغيرهم.

المطلب الثاني: نشأته العلمية، وبداية طلبه للعلم:

مما سبق تبين أهمية البيئة العلمية الصالحة التي نشأ الحافظ الذهبي فيها، مما كان لها الأثر الكبير على نبوغه، وبراعته وعنايته بتحصيل العلم منذ نشأته.

فبدأ بالأقرب منه، فروى عن عمته ومرضعته، قال الذهبي: «ست الأهل بنت عثمان بن قايماز بن عبد الله، أم محمد، عمتي الحاجة، وهي أمي من الرضاعة، أجاز لها ابن أبي اليسر، وجمال الدين بن مالك، وزهير بن عمر الزرعي، وجماعة. وسمعت من عمر بن القواس، وغيره. أقعدت مدة، وتوفيت سنة ٧٢٩ه»[٨].

---

(١) المرجع السابق: ج١، ص٤٣٦.

(٢) المرجع السابق: ج١، ص٧٥.

(٣) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. سير أعلام النبلاء. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م). ج٩، ص٥٠٤-ج١٣، ص٥٨٧ – ج١٥، ص٥٤٦.

(٤) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي. الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (بيروت: دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). ج١، ص ٢٨،٢٩-ج٢، ص١٤ – ج٣، ص١٨وغيرها.

(٥) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط٣، ١٤١٣هـ). ج٢، ص١٣، ٢١، ٢٢، ٢٤، وغيرها.

(٦) الحسيني، محمد بن علي بن الحسن الحسيني. ذيل تذكرة الحفاظ. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م). ص٧، ٩، ١٢وغيرها.

(٧) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. البداية والنهاية. تحقيق: د. عبد الله التركي. (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م). ج٣، ص٣٠٢-ج٧، ص٦٦٧ – ج٩، ص٦٠٤ وغيرها.

(٨) الذهبي: معجم الشيوخ، ج١، ص٢٨٤.

وكذلك طلب العلم مع خاله فقال: «أبو إسماعيل، علي بن سنجر بن عبد الله الموصلي الدمشقي: مولده في سنة ٦٥٨هـ، وسمع بإفادة مؤدبه ابن الخباز من أبي بكر الأنماطي، وبهاء الدين أيوب الحنفي، وست العرب الكندية، وسمع معي ببعلبك من التاج عبد الخالق، وجماعة، وكان ذا مروءة وكد على عياله وخوف من الله، توفي سنة ٧٣٦هـ»[١].

وكذلك استجازة أخيه من الرضاعة له في سنة مولده، قال عنه الذهبي: «علي بن إبراهيم بن داود، الإمام الفقيه المفتي الزاهد المحدِّث بقية السلف علاء الدين أبو الحسن العطار الدمشقي الشافعي، انتفعت به وأحسن إلي باستجازته لي كبار المشيخة، مات سنة ٧٢٤هـ»[٢].

ثم شرع في قراءة القرآن الكريم وتعلم القراءات، فأخذ عن شيخ القراء جمال الدين الفاضلي، قال الذهبي: «فقصدته في سنة إحدى وتسعين وست مائة، أنا، وابن بضحان، وابن غدير، وشمس الدين الزنجبيلي، وشرع كل منا في الجمع الكبير، فانتهيت عليه إلى أواخر القصص، وأجاز لي مروياته، وأنشدنا أشياء حسنة منها: نونية السخاوي، وسمعت منه بعض شرح الشاطبية بسماعه من السخاوي»[٣].

ولازم في الوقت نفسه المقرئ إبراهيم بن غالي بن شاور البدوي المقرئ الأستاذ جمال الدين الحميري الشافعي، فقد قال الذهبي: «لازمت حلقته، وشرعت عليه في الجامع الكبير في سنة إحدى وتسعين، وكان حسن التعليم»[٤].

وفي وقت طلبه القراءات كان يقرأ الحديث ويكثر في طلبه، قال السبكي: «وطلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، فسمع بدمشق من عمر بن القواس، وأحمد بن هبة الله بن عساكر، ويوسف بن أحمد الغسولي، وغيرهم»[٥].

ولولا ضيق المقام لذكرت أكثر من ذلك من أخبار الحافظ الذهبي، وما يختصر هنا يستكمل فيما يليه.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وبعض شيوخه:

لم يبادر الذهبي بالرحلة لمكان والده، وعدم رغبته في ارتحاله من دمشق، فقد قال في ترجمة عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد بن عبد الله بن وريدة، أبو الفرج البغدادي الحنبلي المقرئ البزاز، وكان ممن انتهى إليه علو الإسناد في العراق: «وقد هممت بالرحلة إليه، ثم تركته لمكان الوالد»[٦].

---

(١) المرجع السابق: ج٢، ص٢٧-٢٨.

(٢) الذهبي: المعجم المختص، ص١٥٦.

(٣) الذهبي: معجم الشيوخ، ج١، ص١٣٥.

(٤) الذهبي: معجم الشيوخ، ج١، ص١٤٩.

(٥) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج٩، ص١٠٢.

(٦) الذهبي: معجم الشيوخ، ج١، ص٣٦٦.

وقال في موضع آخر: «وانفرد عن أقرانه، وكنت أتحسر على الرحلة إليه، وما أتجسر خوفًا من الوالد، فإنه كان يمنعني»[١].

ثم سمح ورضي والده له الرحلة القصيرة التي لا تزيد عن أربعة أشهر، فقد قال الذهبي عند تأخره في القراءة عند بعض الشيوخ: «وكنت قد وعدت أبي وحلفت له، أني لا أقيم في الرحلة أكثر من أربعة أشهر، فخفت أعقه»[٢].

وجعل يتنقل في بلدان الشام، ويقرأ على شيوخها، ومن هؤلاء العلماء، قال الذهبي: «عبد الحميد بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي الفقيه عماد الدين الحنبلي، قرأت عليه بالكرك شيئا من صحيح مسلم، عن ابن عبد الدائم»[٣].

وقرأ على أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن الحسن بن علي بن ريسان المعمر الكبير،... فأتيته وسمعت منه في سنة ست وسبع مائة، وقرأت عليه الصحيح بكفر بطنا»[٤].

وسمع من عبد العزيز بن عمر بن أبي بكر بن غازي الزاهد العدل عز الدين الحموي الغساني الصوفي، قال الذهبي: «سمعت منه بحماة أحاديث»[٥].

ثم ارتحل إلى مصر وأخذ عن شيوخها، قال الذهبي: «محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين الإمام القاضي المفسِّر،...سمعت منه بمصر، ثم تحول إلى القدس وبها توفي»[٦].

وكذلك سمع من محمد بن الحسن بن سباع الأديب العلامة البارع شمس الدين أبو عبد الله الجذامي المصري الدمشقي الصائغ، قال الذهبي: «قرأت عليه مجموعًا عمله في نائب السلطنة الأفرم، وفيه أنواع من النظم والنثر بحيث أنه مدح زنكه، وسمعت منه مع الشيخ علم الدين»[٧].

وسمع من يوسف بن الحسن بن عثمان بن علي بن منصور الفقيه العدل المعمر الصالح أبي الحجاج التميمي القابسي ثم الإسكندراني، قال الذهبي: «وسمعت منه التجريد»[٨].

---

(١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م). ص٣٧٣.

(٢) المرجع السابق: ص٣٧٤.

(٣) الذهبي: معجم الشيوخ، ج١، ص٣٥١.

(٤) المرجع السابق، ج١، ص١١٨.

(٥) المرجع السابق، ج١، ص٣٩٩.

(٦) المرجع السابق، ج٢، ص١٩٣.

(٧) المرجع السابق، ج٢، ص١٨٣.

(٨) المرجع السابق، ج٢، ص٣٨٥.

ثم ارتحل إلى الحج، وسمع من محمد بن عبد المحسن بن أبي الحسن بن عبد الغفار الواعظ العالم المسند الرحالة بقية المشيخة أبي عبد الله ابن الخراط الأزجي الحنبلي، قال الذهبي: «ورافقنا في الحج فسمعت منه بالعلى، ومعنا كتاب الفرج بعد الشدة»[١].

المطلب الرابع: مترلته العلمية:

كان للحافظ الذهبي مترلة علمية رفيعة في عصره، فقد برع في علم الحديث، ومعرفة الرواة، وأثنى عليه العلماء من أقرانه وتلاميذه، من ذلك:

قال تلميذه صلاح الدين الصفدي عنه: «حافظ لا يجارى، ولا فظ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأزال الإبهام في تواريخهم، والإلباس من ذهن يتوقد ذكاؤه، ويصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه، جمع الكثير، ونفع الجم الغفير، وأكثر من التصنيف، ووفر بالاختصار مؤنة التطويل في التأليف»[٢].

وقال تلميذه الحسيني: «الشيخ الإمام العلامة، شيخ المحدثين، قدوة الحفاظ والقراء، محدث الشام ومؤرخه ومفيده»[٣].

وقال تلميذه السبكي: «شيخنا، وأستاذنا الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله التركماني الذهبي، محدث العصر، اشتمل عصرنا على أربعة من الحفاظ بينهم عموم وخصوص: المزي، والبرزالي، والذهبي، والشيخ الإمام الوالد لا خامس لهؤلاء في عصرهم... وأما أستاذنا أبو عبد الله فبصر لا نظير له، وكتر هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام لوجود حفظا، وذهب العصر معنى ولفظا، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها، وكان محط رحال تغيبت ومنتهى رغبات من تغيبت، تعمل المطي إلى جواره وتضرب البزل المهاري أكبادها فلا تبرح أو تنبل نحو داره، وهو الذي خرَّجنا في هذه الصناعة، وأدخلنا في عداد الجماعة، جزاه الله عنا أفضل الجزاء، وجعل حظه من غرفات الجنان، موفر الأجزاء وسعده بدرا طالعا في سماء العلوم يذعن له الكبير والصغير من الكتب والعالي والنازل من الأجزاء»[٤].

---

(١) المرجع السابق، ج٢، ص٢٢٥.

(٢) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٢، ص١١٤.

(٣) الحسيني: ذيل تذكرة الحفاظ، ص٢٢.

(٤) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج٩، ص١٠٠.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: «وكان آية في نقد الرجال، عمدة في الجرح والتعديل، عالما بالتفريع والتأصيل، إماما في القراءات، فقيها في النظريات، له دربة بمذاهب الأئمة وأرباب المقالات، قائما بين الخلف بنشر السُّنة ومذهب السلف»[١].

وقال الشوكاني: «المؤرخ صاحب التصانيف السائرة في الأقطار...وخرج لنفسه ثلاثين بلدا، ومهر في فن الحديث وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة»[٢].

هذا غيض من فيض مما قيل عن الحافظ الذهبي، وما امتاز به في علم الحديث ونقد الرجال، ومصنفاته الكثيرة التي ملأت الدنيا وسارت بها الركبان.

المطلب الخامس: وفاته، ورثاء العلماء له:

فَقَد الحافظ الذهبي بصره قبل وفاته بسبع سنين، قال الحسيني: «ولم يزل يكتب، وينتقي، ويصنف حتى أضر في سنة إحدى وأربعين، ومات في ليلة الإثنين ثالث ذي القعدة في سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بدمشق، ودفن بمقبرة الباب الصغيرة -رحمه الله تعالى-» [٣].

ورثاه تلاميذه منهم صلاح الدين الصفدي، فقد قال: «وقلت أنا أرثيه:

لما قضى شيخنا وعالمنا... ومات في التاريخ والنسب

قلت عجيب وحق ذا عجبا... كيف تخطى البلى إلى الذهب»[٤].

وكذلك تاج الدين السبكي، فقد قال: «وقد كنت لما توفي شيخنا رثيته بقصيدة مطلعها:

من للحديث وللسارين في الطلب... من بعد موت الإمام الحافظ الذهبي

من للرواية للأخبار ينشرها... بين البرية من عجم ومن عرب

من للدراية والآثار يحفظها... بالنقد من وضع أهل الغي والكذب»[٥].

وترك الذهبي ثلاثة من أولاده عُرفوا بالعلم، هم: ابنته أمة العزيز، وابنه أبو الدرداء عبد الله، وابنه شهاب الدين أبو هريرة عبد الرحمن، وقد أجيزوا وسمعوا مع والدهم الحافظ الذهبي[٦].

---

(١) ابن ناصر الدين: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين. الشهير بابن ناصر الدين. الرد الوافر. تحقيق: زهير الشاويش. (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٣هـ). ص٣١.

(٢) الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. (بيروت: دار المعرفة). ج٢، ص١١٠.

(٣) الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ، ص٢٣.

(٤) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٢، ص١١٦. ولها تكملة اكتفيت بالقليل.

(٥) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج٩، ص١٠٩. ولها تكملة اكتفيت بالقليل.

(٦) الفاسي. محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد. تحقيق: كمال يوسف الحوت. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ج٢، ص٩٢. بشار عواد معروف. الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام. (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٩٧٦م). ص١٣٧-١٣٨.

المطلب السادس: آثاره العلمية، ومؤلفاته[1]:

خلَّف الحافظ الذهبي كتبًا، ومؤلفات ثرية، وخاصة في علم الحديث والرواة والتراجم، وغالب هذه المؤلفات كُتِبَ لها القبول، وتناقلها التلاميذ عن المشايخ، وسأذكر المطبوع منها سردًا دون الكلام عليها بشيء؛ إذ القصد إتمام الترجمة وليس عرض الكتب كلها، عدا الكتاب المقصود معنا في هذا البحث.

١) إثبات الشفاعة.
٢) تذكرة الحفاظ.
٣) أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني، وابن الجوزي.
٤) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال.
٥) التمسك بالسنن والتحذير من البدع.
٦) ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه.
٧) الدينار من حديث المشايخ الكبار.
٨) تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي.
٩) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام.
١٠) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق.
١١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم.
١٢) ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية، والحافظ علم الدين البرزالي، والحافظ جمال الدين المزي.
١٣) العبر في خبر من غبر.
١٤) حق الجار.
١٥) العرش.
١٦) ديوان الضعفاء.
١٧) العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها.
١٨) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل.
١٩) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.
٢٠) ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين.
٢١) الكبائر.
٢٢) زغل العلم.
٢٣) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه.
٢٤) سير أعلام النبلاء.
٢٥) المعجم المختص بالمحدثين.
٢٦) كتاب الأربعين في صفات رب العالمين.
٢٧) المعين في طبقات المحدثين.
٢٨) مختصر العلو للعلي العظيم.
٢٩) المغني في الضعفاء.
٣٠) معجم الشيوخ الكبير.
٣١) المقتنى في سرد الكنى.
٣٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.
٣٣) المقدمة الزهراء في إيضاح الإمامة الكبرى.
٣٤) من تُكُلِّمَ فيه وهو موثوق.
٣٥) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال.
٣٦) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.
٣٧) المهذب في اختصار السنن الكبير.
٣٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال.
٣٩) الموقظة في علم مصطلح الحديث.
٤٠) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام.

[1] اكتفيت في ذكر مؤلفات الحافظ الذهبي بما هو مطبوع، و لم أذكر الكتب المخطوطة أو الإلكترونية، وانتقيت عناوينها من المكتبة الشاملة.

المبحث الثاني: منهج الحافظ الذهبي في كتابه: "المغني في الضعفاء":

المطلب الأول: اسم الكتاب، ونسبته إليه، وأهميته، ووقت تصنيفه:

ورد ذكر كتاب: "المغني في الضعفاء" في عدة مصادر، فمنهم من ذكره على هذا الوجه، ومنهم من زاد باسمه أو نقص، وممن ذكره بذلك ونسبه للحافظ الذهبي:

الصفدي في ترجمته للذهبي: «ومن تصانيفه:... المغني في الضعفاء»[١].

وذكره السبكي مختصرا بقوله: «والميزان في الضعفاء وهو من أجل الكتب والمغني في ذلك»[٢].

وذكره الفاسي ببعض التغيير بقوله: «والمغني في أحوال الرواة»[٣].

وذكره السيوطي مختصرًا بقوله: «وللذهبي في هذا النوع المغني، كتاب صغير الحجم نافع جدا من جهة أنه يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، على إعواز فيه»[٤].

وذكره الكتاني بزيادة فيه بقوله: «وكتاب المغني في الضعفاء وبعض الثقات للذهبي في مجلد، يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، وهو نفيس جدا»[٥].

وفرغ الحافظ من تبييضه سنة ٧٢٠هـ، فقد قال في آخر الكتاب: «فرغت من تبييضه في سنة عشرين وسبعمائة»[٦].

وقد ألفه قبل كتابه: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، ودليل ذلك قوله في مقدمته: «فهذا كتاب جليل مبسوط،... ألفته بعد كتابي المنعوت بالمغني»[٧].

---

(١) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج٣، ص٣١٦.

(٢) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج٩، ص١٠٤.

(٣) الفاسي: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، ج١، ص٥٤.

(٤) السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. (دار طيبة)، ج٢، ص٨٩٠.

(٥) الكتاني: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـــ الكتاني. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. (دار البشائر الإسلامية، ط٦، ١٤٢١هــ-٢٠٠٠م)، ص٢١٠.

(٦) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. المغني في الضعفاء. تحقيق: نور الدين عتر. (حلب: دار المعارف، ط١، ١٣٩١هــ-١٩٧١م)، ج٢، ص٨١٨.

(٧) الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٢هــ -١٩٦٣م)، ج١، ص١.

المطلب الثاني: منهجه في ترتيب الرواة وطبقاتهم في الكتاب:

رتب الحافظ كتابه على حروف المعجم فبدأ: بـ (أبان)، وانتهى بمن عرف بأبيه وآخرهم: (غلام خليل)[1]، وعدة تراجمه: (٧٨٥٤) ترجمة.

ورتَّب أنواع الرواة على طبقاتٍ عدة، ذكرها بنفسه في ختام هذا الكتاب، فقال: «اعلم ألهمك الله التقوى: أن رجال هذا المصنف على طبقات عدة:

- الطبقة الأولى: قوم ثقات، وأئمة من رجال البخاري ومسلم، تَكلَّم فيهم بعض الحفاظ بلا برهان، فلم أذكر هذا النوع للقدح فيهم، بل لِيُعْلَم في الجملة أنه تُكلِّم فيهم بحق أو بباطل أو باحتمال.
- الطبقة الثانية: قوم من رجال البخاري ومسلم والنسائي، يغلب على الظن أن حديثهم حجة، وأقل أحوالهم أن يكون حديثهم حسنًا، والحسن حجة، لأنهم صادقون، لهم أوهام قليلة في جنب ما قد رووا من السنن؛ كابن عجلان، وسهيل بن أبي صالح، وعمرو بن شعيب، ومحمد بن عمرو، وأشباههم.
- الطبقة الثالثة: قوم من رجال السنن، ليسوا بحجة لغلطهم، وليسوا بمطروحين لما فيهم من العلم والخير والمعرفة، فحديثهم دائر بين الحُسْن والضعف، يصلح للاعتبار والاستشهاد، وتحل رواية حديثهم، كمجالد بن سعيد، وابن لهيعة، وقيس بن الربيع، وأمثالهم.
- الطبقة الرابعة: قوم أُجْمِعَ على ضعفهم، وطرح رواياتهم؛ لسوء ضبطهم وكثرة خبطهم، فهؤلاء لا تركن نفس عالم إلى ما يباشرونه من الأحاديث، وربما تحرَّج العالم الورع من سماع ما رووه وإسماعه، والله المستعان. وهم مثل: فرج بن فضالة الحمصي، وجابر الجعفي، وجعفر بن الزبير، والواقدي.
- الطبقة الخامسة: قوم متفق على تركهم؛ لكذبهم وروايتهم الموضوعات ومجيئهم بالطامَّات، كأبي البختري وهب بن وهب القاضي، ومحمد بن سعيد المصلوب، ومقاتل بن سليمان الكلبي، وأشباههم. فهؤلاء إذا انفرد الرجل منهم بحديث عن رسول الله ﷺ، فلا تحل روايته إلا بشرط أن يُهْتَكَ راويه، ويبين سقوطه، وأن خبره ليس بصحيح. فإن حَفَّت بمتنه قرائن دالة على أنه موضوع نُبِّهَ على ذلك وحُذِّرَ منه.

وأما المجهولون من الرواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتُلُقِّيَ بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول ومن ركاكة الألفاظ. وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فسائغ

---

(1) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج٢، ص٨١٨.

رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه، وعدم ذلك، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره لا سيما إذا انفرد به»(١).

وقال أيضا في مقدمته: «فهذا كتاب صغير الحجم، كبير القدر، كثير النفع، أسأل الله تعالى فيه حسن النية والقصد، والعفو عن السهو، والتجاوز عن تجاوز الحد، هذبته وقربته، وبالغت في اختصاره تيسيرا على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء. قد احتوى على ذكر الكذابين الوضاعين، ثم على ذكر المتروكين الهالكين، ثم على الضعفاء من المحدِّثين والناقلين، ثم على الكثيري الوهم من الصادقين، ثم على الثقات الذين فيهم شيء من اللِّين أو تعنُّت بذكر بعضهم أحد من الحافظين، ثم على خلق كثير من المجهولين، و لم يمكني استيعاب هذا الصنف لكثرتهم في الأولين والآخرين، فذكرت منهم من نص على جهالته أبو حاتم الرازي وقال: هذا مجهول، وذكرت خلقًا منهم لم أعرف حاله ولا روى عنه سوى رجل واحد متنًا منكرًا»(٢).

ومن منهجه في ذكر الرواة من خلال الاستقراء للكتاب غير ما ذكره الذهبي سابقًا:

- يُصدِّر رأس الترجمة بمن خرّج لهم أصحاب الكتب الستة، وستأتي رموزهم في المبحث الثالث إن شاء الله، ويقدر عدد الرواة الذين رمّز لهم الذهبي ما يقارب الربع من الكتاب أو أكثر بقليل، وإذا كان كذلك تتبين الإضافة الكبيرة من الرواة خارج الكتب الستة، وهو الجزء المتبقي ويقدر بثلاثة أرباع الكتاب.
- يذكر غالبًا اسم الراوي وأبيه وجده وكنيته، وربما ذكر بدل الجد نسبته إلى بلده أو ما اشتهر به.
- يذكر أحيانًا عمن روى عنه المترجم كأن يقول: "عن نافع"، وهو الأكثر، وربما ذكر من يروي عن المترجم بقوله: "روى عنه ابن وهب" وهو الأقل.
- ينقل قولاً واحدًا في الراوي، وربما نقل اثنين مختلفين، ولا يرجّح.
- ربما حكم على الراوي، ثم أتبعه آراء أئمة النقد بعد ذلك.
- غالبًا يورد أقوال أئمة النقد في الراوي، وأحيانًا يكتفي بحكمه فقط، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثالث.
- يذكر أحيانًا تعدد الأقوال في الراوي للناقد الواحد، مثال ذلك: «محمد بن أبي حفصة هو أبو سلمة بن ميسرة بصري...فإن ابن معين وثقه مرة وقال مرة صالح، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف»(٣).

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من الكتاب، ولكن ذكره محقق الكتاب، وعزاه إلى مخطوطة الكتاب في الظاهرية ق ٢٢٧.

(٢) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص٤.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص٥٧٢.

- قد يذكر الراوي ولا يصفه بشيء بل يكتفي بقوله: "لا يُدرى من هو"، وفي الكتاب من ذلك أكثر من مئة ترجمة.

- وفي أحوال قليلة لا يذكر في الراوي شيئًا مطلقًا.

- يذكر بعض الأمثلة لموضوعات بعض الرواة، وكذلك الأحاديث المنكرة والباطلة، إذا وصف الراوي بهذه الصفات.

- يعزو بعض أخبار الرواة إلى كتاب بعينه، مثال ذلك: «ليث بن داود القيسي عن مبارك بن فضالة بخبر منكر جدا في "معجم ابن الأعرابي"»[1].

- يذكر أحكام اصطلاحية على أحاديث الرواة بالجملة، كأن يقول وحديثه حسن أو ضعيف، ومثال ذلك: «عمرو بن شعيب مختلَف فيه، وحديثه حسن وفوق الحسن»[2].

- يحدد أحيانًا مكان التحديث لبعض الرواة، كأن يقول: حدَّث بمصر، أو ببغداد، بالكوفة، بجرجان، بالبصرة، وهكذا.

- يعقب على بعض النقاد في أحكامهم على الرواة، ففي ترجمة عبد الله بن دينار مولى ابن عمر قال الذهبي: «قال العقيلي في رواية المشايخ عنه اضطراب، ثم ساق له حديثين مضطربيْ الإسناد، والاضطراب من غيره وأخطأ العقيلي في إيراده في كتاب الضعفاء»[3].

- يميز في عزوه لأصحاب المصادر إذا تشابهت الأسماء أو الألقاب، فمثلاً: (ابن منده)، ثلاثة: فإذا كان ابن منده المشهور أفرده بالشهرة فقط فيقول: (ابن منده) وهو يعني: (محمد بن إسحاق العبدي)[4]، وإذا أراد التمييز قال: (أبو القاسم ابن منده) وهو يعني: (عبد الرحمن بن محمد الأصبهاني)[5]، أو يقول: (يحيى ابن منده) وهو يعني: (يحيى بن عبد الوهاب الأصبهاني)[6].

المطلب الثالث: الحد الفاصل في عدم ذكر بعض الرواة، وسبب ذلك:

لم يستوعب الحافظ الذهبي المجهولين من الرواة لكثرتهم؛ واكتفى بما نص على جهالته أبو الرازي، قال الذهبي: «ثم على خلق كثير من المجهولين و لم يمكني استيعاب هذا الصنف لكثرتهم في الأولين والآخرين؛

(1) المصدر السابق، ج٢، ص٥٣٥.

(2) المصدر السابق، ج٢، ص٤٨٤.

(3) المصدر السابق، ج١، ص٣٣٧.

(4) المصدر السابق، ج١، ص٧٢.

(5) المصدر السابق، ج١، ص٦١.

(6) المصدر السابق، ج١، ص٢٧٧.

فذكرت منهم من نصَّ على جهالته أبو حاتم الرازي وقال: هذا مجهول، وذكرت خلقا منهم لم أعرف حاله، ولا روى عنه سوى رجل واحد متنًا منكرًا»[1].

و لم يذكر من وصف بالصدق، أو لا بأس به، ونحوهما؛ لكون ذلك تعديلاً، و لم يذكر من كان في المائة الرابعة؛ لأنهم لا يحصون كثرةً، قال الذهبي: «وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه محله الصدق، ولا من قيل فيه يكتب حديثه، ولا من لا بأس به، ولا من قيل فيه هو شيخ، أو هو صالح الحديث؛ فإن هذا باب تعديل، وكذا لم أعتنِ بمن ضعف من الشيوخ ممن كان في المائة الرابعة وبعدها، ولو فتحت هذا الباب لما سلم أحد إلا النادر من رواة الكتب والأجزاء»[2].

المطلب الرابع: منهجه في الرواة المختلَف فيهم.

كما أشرت في المطلب الثاني، أن الحافظ الذهبي يذكر في الراوي الواحد أقوالاً متضادة لأئمة الجرح، مثال ذلك: «سلامة بن روح الأيلي، عن عقيل، قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه»[3].

فلا يرجّح بين القولين، بل يترك الحكم للقارئ، ومن هذا القبيل كثيرٌ جدا.

وأحيانًا يحكم الذهبي على الراوي، ثم يتبع ذلك بأقوال النقاد، ومثال ذلك: «سلم بن زرير، ثقة، ضعفه ابن معين فقط، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. قد خرج له خ في الأصول، وم في الشواهد، وهو مُقِلٌّ، حديثه ثمانية عشر حديثا، ووثقه أبو حاتم»[4].

وتصدير الحافظ الحكم بالتوثيق للراوي إشارة منه بالترجيح قبل ذكر الأقوال الأخرى، ثم ختم بقرائن ترجيحه في الآخر وهي تخريج البخاري ومسلم له.

المبحث الثالث: موارد الحافظ الذهبي في كتابه: "المغني في الضعفاء":

المطلب الأول: الرموز التي اعتمدها الذهبي في كتابه:

هي الرموز التي صدَّر بها بعض تراجم الكتاب، ما يقارب الربع من الكتاب أو أكثر بقليل، أي أنه لم يرمز لجميع الرواة في هذا الكتاب، إذ أن الترميز تناول من له رواية في إحدى الكتب الستة فقط، وقد أورد الحافظ الذهبي تلك الرموز في مقدمته فقال: «وقد رمزت على من له رواية في كتب الإسلام الستة كما تراه:

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص٤.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص٤.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص٢٧٢.

(٤) المصدر السابق، ج١، ص٢٧٣.

١) فالبخاري: خ.
٢) ومسلم: م.
٣) وأبو داود: د.
٤) والترمذي: ت.
٥) والنسائي: س.
٦) ولابن ماجه: ق.
٧) والجماعة كلهم: ع.
٨) والسنن الأربعة: عه»[١].

المطلب الثاني: اصطلاحات وألفاظ الجرح والتعديل الواردة في الكتاب:

ذكر الحافظ الذهبي اصطلاحات الجرح والتعديل في كتابه، واجتهد في اختصار عباراتها، قال الذهبي: «وأشرت إلى حال الرجل بأخصر عبارة إذ لو استوفيت حاله، وما قيل فيه، وما أنكر من الحديث عليه لبلغ الكتاب عدة مجلدات فمن أراد التبحر في المعرفة فليطالع المؤلفات الكبار وليأخذ من حيث أخذت»[٢]، وهذه الاصطلاحات منها ما هو من اجتهاده وهي الأقل، ومنها الآخر ما هو من كلام وأحكام أئمة الجرح والتعديل وهو الأكثر، وكان الجرح له نصيب الأسد من هذه الاصطلاحات، حيث إن الكتاب في الرواة الضعفاء، والباقي في اصطلاحات التعديل، وهم أصحاب الطبقة الأولى وبعض الثانية، والتي سبقت الإشارة إليهما.

وسأذكر أشهر هذه الاصطلاحات الواردة في الكتاب، والتي كثر استعمالها سواء من أئمة الجرح والتعديل، أو من الحافظ نفسه، مبتدأً باصطلاحات وألفاظ التعديل، ثم أتبعها باصطلاحات وألفاظ الجرح مرتبةً على حروف المعجم، وعدتها في الكتاب على وجه التقريب:

١) (ثقة جبل، ثقة، وثَّقه فلان، ووثَّقه فلان، وثَّقوه، وُثِّقَ، ذكره ابن حبان في الثقات)، بلغت (٦٢٤)، قال بهذه الألفاظ الحافظ الذهبي، وبقية أئمة الجرح والتعديل.
٢) (صالح الحديث)، بلغت (٥٠)، قال بهذا اللفظ: أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن معين، والذهبي.
٣) (صدوق، صدوقًا، هو إلى الصدق أقرب)، بلغت (٢٧٠)، قال بهذه الألفاظ: غالب الأئمة، والذهبي كذلك.
٤) (صويلح)، بلغت (٢٠)، قال بهذا اللفظ الحافظ الذهبي على الأغلب.

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص٥.
(٢) المصدر السابق، ج١، ص٥.

٥) (لا بأس به، ليس به بأس، أعلم به بأسا)، بلغت (١٠٦)، قال بهذه الألفاظ: غالب الأئمة، والذهبي كذلك.

٦) (يكتب حديثه)، بلغت (٣٥)، قال بهذا اللفظ: أبو حاتم، وابن معين، وابن عدي، والأزدي.

٧) (أحاديثه بواطيل، روى بواطيل، حدث بأباطيل)، بلغت (٧)، قال بهذه الألفاظ: ابن عدي.

٨) (اختلط، اختلط بآخره، كان يخلط، ظاهر التخليط)، بلغت (٢٠)، قال بهذه الألفاظ: غالب الأئمة.

٩) (تعرف وتنكر)، بلغت (١٤) قال بهذه الألفاظ: ابن يونس، وبقية أئمة الجرح والتعديل.

١٠) (تُكلِّم فيه، يتكلمون فيه)، بلغت (١٢٦)، قال بهذه الألفاظ: الذهبي، ويعزوها لأئمة الجرح والتعديل.

١١) (جهميٌّ، جهميٌّ هالك، جهميٌّ خبيث)، بلغت (٧)، قال بهذه الألفاظ: مسلم، وأحمد، وابن معين، والذهبي.

١٢) (دجّال)، بلغت (٢٠)، قال بهذا اللفظ: ابن حبان على الأغلب.

١٣) (رافضيٌّ جلد، رافضيٌّ بغيض، رافضيٌّ ثقل، يترفض، من الرافضة)، بلغت (٤٦)، قال بها: غالب الأئمة.

١٤) (زائغ)، بلغت (٧)، قال بهذا اللفظ: الجوزجاني، والأزدي، والدارقطني.

١٥) (ساقط)، بلغت (٣٣)، قال بهذا اللفظ: الحاكم، والأزدي، والذهبي.

١٦) (شيعي جلد، فيه تشيع يسير، يغلو في التشيع، غالٍ في التشيع، كان شيعيا)، بلغت (٥٨) قال بها: الذهبي.

١٧) (ضعيف، ضعَّفه، وضعَّفه، ضعَّفوه، في حديثه ضعف)، بلغت (٨٨٨)، قال بهذه الألفاظ: غالب الأئمة.

١٨) (عنده عجائب، عنده طامات)، بلغت (٤)، قال بهذه الألفاظ: البخاري، وابن عدي، والذهبي.

١٩) (فيه نظر)، بلغت (٦٥)، قال بهذا اللفظ: البخاري على الأغلب.

٢٠) (قدريّ، يرى القدر، رمي بالقدر، اهم بالقدر، من مشاهير القدرية)، بلغت (٤٨)، قال بها: غالب الأئمة.

٢١) (قوّاه فلان، وقوّاه فلان)، بلغت (٥٧)، قال بهذه الألفاظ: الذهبي، وينسب التقوية لبعض الأئمة.

٢٢) (كثير الغلط)، بلغت (٦)، قال بهذا اللفظ: ابن سعد، والنسائي، وابن حبان، والفلاس، وابن الفرضي.

٢٣) (كذاب، كذبه فلان، يُكذَّب، كان كذابا، اتهم، متهم، متهم بالكذب، متهم في دينه)، بلغت (٤٧٠)، قال بها ابن معين والنسائي وغيرهم.

٢٤) (لا يتابع على حديثه)، بلغت، (٤٦)، قال بهذا اللفظ: البخاري، والعقيلي، على الأغلب.

٢٥) (لا يثبت حديثه، لم يثبت حديثه)، بلغت (٥)، قال بهذه الألفاظ: البخاري، والذهبي.

٢٦) (لا يحتج به)، بلغت (١٣٥)، قال بهذا اللفظ: أبو حاتم الرازي، وابن حبان.

٢٧) (لا يُدرَى من هو)، بلغت (١١٠)، قال بهذا اللفظ: الذهبي.

٢٨) (لا يشتغل به)، بلغت (٤)، قال بهذا اللفظ: أبو حاتم الرازي.

٢٩) (لا يصح حديثه)، بلغت (٤٠)، قال بهذا اللفظ: البخاري، والذهبي.

٣٠) (لا يُعرف، لا يكاد يعرف)، بلغت (٤٠٦)، قال بهذا اللفظ: الذهبي.

٣١) (لا يكتب حديثه)، بلغت (٢٥)، قال بهذا اللفظ: الأزدي، والبخاري، وأبو حاتم، وابن معين.

٣٢) (لا يوثق به)، بلغت (٥)، قال بهذا اللفظ: الذهبي.

٣٣) (ليس بالقوي، ليس بقوي)، بلغت (٢٥٠)، قال بهذه الألفاظ: غالب أئمة الجرح والتعديل.

٣٤) (ليس بالمتين)، بلغت (١٧)، قال بهذا اللفظ: أبو حاتم، وأبو أحمد الحاكم، والذهبي.

٣٥) (ليس بحافظ، في حفظه شيء)، بلغت (٥)، قال بهذه الألفاظ: البخاري، والنسائي، وأبو حاتم، والدارقطني.

٣٦) (ليس بذاك، ليس بالقوي)، بلغت (٣٠)، قال بهذه الألفاظ: غالب أئمة الجرح والتعديل.

٣٧) (ليس بشيء، لم يكن بشيء)، بلغت (١٢١)، قال بهذه الألفاظ: ابن معين على الأغلب.

٣٨) (ليس بعمدة)، بلغت (٤)، قال بهذه الألفاظ: الذهبي، وابن عقدة.

٣٩) (لين، فيه لينٌ، ليَّنه فلان، وليَّنه فلان)، بلغت (١٨٦)، قال بها: أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن خراش، والذهبي.

٤٠) (متروك، يترك، تركوا حديثه، تركوه، يستحق الترك)، بلغت (٣٣٤)، قال بها: الدارقطني، والأزدي، وبقية الأئمة.

٤١) (مجهول، فيه جهالة)، بلغت (٦١٠)، قال بها: أبو حاتم، والذهبي، وكثيرًا ما يصف الذهبي بعض الرواة بالجهالة، وقد اعتمد على قول أبي حاتم في هؤلاء: قال الذهبي: «ثم على خلق

كثير من المجهولين و لم يمكني استيعاب هذا الصنف لكثرتهم في الأولين والآخرين؛ فذكرت منهم من نص على جهالته أبو حاتم الرازي وقال: هذا مجهول»[1].

٤٢) (مُرجئ)، بلغت (٣)، قال بهذا اللفظ: ابن معين، والفسوي، والذهبي.

٤٣) (مضطرب الحديث، يضطرب في حديثه، كان مضطربا)، بلغت (٢٤)، قال بها: أحمد، والبخاري، وأبو حاتم.

٤٤) (مظلم، مظلم الحديث، مظلم الأمر)، بلغت (٢٢)، قال بها: ابن عدي، والذهبي.

٤٥) (معتزلي، معتزلي جلد، معتزليًّا، داعية إلى الاعتزال)، بلغت (٢٥)، قال بهذه الألفاظ: الذهبي.

٤٦) (متماسك)، وبلغت (٢)، قال بهذا اللفظ: ابن عدي، والذهبي.

٤٧) (معلول)، بلغت (٢)، قال بهذا اللفظ: الذهبي.

٤٨) (مقارب الحديث، مقارب الحال)، بلغت (٩)، قال بهذه الألفاظ: أحمد بن حنبل.

٤٩) (من الخوارج، من رؤوس الخوارج، يرى رأي الخوارج)، بلغت (٨)، قال بهذه الألفاظ: الذهبي.

٥٠) (منكر الحديث، خبره منكر، صاحب مناكير، أحاديثه منكرة)، بلغت (٣٩٠)، قال بهذه الألفاظ: البخاري، وأبو حاتم، وابن عدي، والأزدي، وبقية الأئمة.

٥١) (ناصبي)، بلغت (٦)، قال بهذا اللفظ: الذهبي.

٥٢) (نكرة، حديثه نكرة)، بلغت (٣٠)، قال بهذه الألفاظ: الذهبي.

٥٣) (واهٍ، واهي، وهاه فلان، ووهاه فلان)، بلغت (١٣٧)، قال بهذه الألفاظ: الذهبي، وبقية الأئمة.

٥٤) (يدلِّس، مدلِّس)، بلغت (١٤)، قال بهذه الألفاظ: أبو زرعة، والذهبي.

٥٥) (يرى القدر)، بلغت (٦)، قال بهذا اللفظ: أبو داود السجستاني، والدارقطني، وابن معين، والعقيلي.

٥٦) (يسرق الحديث)، بلغت (٣٥)، قال بهذا اللفظ: ابن حبان، وابن عدي.

٥٧) (يضع الحديث، وضَّاع، يروي موضوعات، حدَّث بموضوعات، متهم بوضع الحديث)، بلغت (١٤٣)، قال بهذه الألفاظ: أحمد، والدارقطني، وابن حبان، وابن عدي، والذهبي، وبقية الأئمة.

٥٨) (يفتعل الحديث)، بلغت (٣)، قال بهذا اللفظ: أبو حاتم الرازي.

---

(1) المصدر السابق، ج١، ص٤.

٥٩) (يهم، له أوهام وغرائب، له أوهام كثيرة)، بلغت (١١)، قال بهذه الألفاظ: البخاري، وأبو زرعة، والذهبي.

المطلب الثالث: موارده في كتابه عن أئمة الجرح والتعديل:

صرح الحافظ الذهبي بذكر مصادره في مقدمة الكتاب، فقال: «وقد جمعت في كتابي هذا أُمَمًا لا يحصون، فهو مغنٍ عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء فإني أدخلت فيه إلا من ذهلت عنه الضعفاء لابن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وابن خزيمة، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني، والدولابي، والحاكمين، والخطيب، وابن الجوزي، وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات، وأشرت إلى حال الرجل بأخصر عبارة إذ لو استوفيت حاله، وما قيل فيه، وما أنكر من الحديث عليه لبلغ الكتاب عدة مجلدات فمن أراد التبحر في المعرفة فليطالع المؤلفات الكبار وليأخذ من حيث أخذت»[1].

لم يذكر الحافظ الذهبي كل من نقل عنه في مقدمته، وباستعراض الكتاب تبين أن موارده ومصادره عن أئمة الجرح والتعديل أكثر مما ذكر بكثير، ولعله أراد ذكر من أكثر النقل عنهم، وسأذكرهم ومؤلفاتهم -إن وجد له مؤلَّف- فالبعض له مؤلَّف والبعض الآخر أخذ قوله بواسطة كتاب آخر، مرتبًا لهم على حسب وفياتهم:

١) **عامر الشعبي:** عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو الكوفي (ت١١٠هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد.

٢) **الحكم بن عُتيبة:** الحكم بن عتيبة الكندي، أبو محمد الكوفي (ت١١٣هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد.

٣) **السختياني:** أيوب بن أبي تميمة، كيسان السختياني، أبو بكر البصري (ت١٣١هـ)، أورد له في موضعين.

٤) **سليمان التيمي:** سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري (ت١٤٣هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع.

٥) **ابن عون:** عبد الله بن عون بن أرطبان المزني، أبو عون البصري (ت١٥٠هـ)، أورد له الذهبي في موضعين.

---

(1) المصدر السابق، ج١، ص٥.

٦) **شعبة بن الحجاج:** شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم الأزدي، أبو بسطام الواسطي (ت١٦٠هـ)، أورد له الذهبي في (٢٠) موضعًا، له كتاب "الغرائب" في الحديث، وله "مسند"[١].

٧) **زائدة:** زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي (ت١٦٠هـ-١٦١ه)، أورد له الذهبي في موضع واحد، كتاب "السنن في الحديث"، وكتاب "المناقب"[٢].

٨) **سفيان الثوري:** سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ت١٦١ه)، أورد له في موضعين.

٩) **وُهيْب:** وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري (ت١٦٥ه)، أورد له في موضع واحد.

١٠) **ابن سعد:** محمد بن سعد بن منيع، الهاشمي بالولاء، البصري، أبو عبد الله البغدادي (ت١٦٨ه)، أورد له الذهبي في (٤٠) موضعًا، أشهر كتبه "الطبقات الكبرى"[٣].

١١) **جرير بن حازم:** جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي العتكي، أبو النضر البصري (ت١٧٠ه)، أورد له الذهبي في موضعين.

١٢) **أبو عوانة:** الوضَّاح بن عبد الله اليشكري، أبو عوانة الواسطي البزاز، (ت١٧٥ه)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع.

١٣) **حماد بن زيد:** حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري (ت١٧٩ه)، أورد له الذهبي أقوال في الرواة في ثلاثة مواضع.

١٤) **مالك:** مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني (ت١٧٩ه)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له عدة مصنفات ويهم المقام: كتاب "الموطأ"[٤].

---

(١) ابن خير الإشبيلي: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي. فهرسة ابن خير الإشبيلي. تحقق: محمد فؤاد منصور. (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص١٢٢، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي. الأعلام. (بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م)، ج٣، ص١٦٤.

(٢) الباباني: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. (بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٩٥١م)، ج١، ص٣٧٢.

(٣) ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة. تحقيق: محمد شكور المياديني. (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ص١٦٨. الزركلي: الأعلام، ج٦، ص١٣٧.

(٤) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٣٦، الزركلي: الأعلام، ج٥، ص٢٥٧.

١٥) **خلف الأحمر:** خلف الأحمر بن حيان بن محرز، أبو محرز البصري (ت١٨١ه)، أورد له الذهبي في موضع واحد.

١٦) **ابن المبارك:** عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي (ت١٨١ه)، أورد له الذهبي في سبعة مواضع، له كتاب في "الجهاد"[١].

١٧) **المُفْضل:** المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة الرعيني القتباني، أبو معاوية المصري (ت١٨١هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، له "جزء المفضل بن فضالة"[٢].

١٨) **ابن عُلَيّة:** إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري، المعروف بابن علية (ت١٩٣ه)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط.

١٩) **حفص بن غياث:** حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي (ت١٩٤هـ-١٩٥هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط، وله (كتاب) فيه نحو ١٧٠ حديثاً من روايته[٣].

٢٠) **وكيع بن الجرّاح:** وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي (ت١٩٦هـ-١٩٧هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له كتب، منها "تفسير القرآن" و"السنن" و"المعرفة والتاريخ"[٤].

٢١) **ابن عيينة:** سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، (ت١٩٨هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له "الجامع"، قال الكتاني: «وجامع سفيان بن عيينة في السنن والآثار وشيء من التفسير»[٥].

٢٢) **ابن مهدي:** عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، أبو سعيد البصري (ت١٩٨ه)، أورد له الذهبي في عشرة مواضع، وله نسخة في الحديث[٦].

---

(١) الكتاني: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص٤٨.

(٢) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٣٦٣.

(٣) الزركلي: الأعلام، ج٢، ص٢٦٤.

(٤) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١١٣-٣٧٩، الزركلي: الأعلام، ج٨، ص١١٧.

(٥) الكتاني: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص٩.

(٦) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٣١٩.

٢٣) **ابن القطان:** يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري (ت١٩٨هـ)، أورد له الذهبي في (٨٥) موضعًا، له كتاب "المغازي"[١].

٢٤) **يحيى بن الضُّرَيْس:** يحيى بن الضُّرَيس بن يسار البجلي، مولاهم، أبو زكريا الرازي (ت٢٠٣هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، له جزء بالحديث[٢].

٢٥) **أبو داود الطيالسي:** سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري (ت٢٠٤هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، له من الكتب: "المسند"[٣].

٢٦) **الشافعي:** محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبي، أبو عبد الله الشافعي (ت٢٠٤هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، ومن كتبه التي تناسب المقام: "المسند"، و"السنن"، و"اختلاف الحديث"[٤].

٢٧) **أبو مُسْهر:** عبد الأعلى بن مسهر الغساني، أبو مسهر الدمشقي (ت٢١٨هـ)، أورد له الذهبي في خمسة مواضع، وله من الكتب: "نسخة أبي مسهر"[٥].

٢٨) **أبو نعيم الملائي:** الفضل بن دكين: عمرو بن حماد بن زهير القرشي التيمي الطلحي مولاهم، أبو نعيم الملائي الكوفي (ت٢١٨هــ-٢١٩هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، له كتاب: "الصلاة"[٦].

٢٩) **الحُميدي:** عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي، أبو بكر الحميدي المكي (ت٢١٩هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، وله من الكتب: "المسند"[٧].

٣٠) **موسى بن إسماعيل:** موسى بن إسماعيل المنقري، مولاهم، أبو سلمة التبوذكي البصري (ت٢٢٣هـ)، أورد له الذهبي نقلا واحدا فقط.

٣١) **أبو عُبيد:** القاسم بن سلاّم الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني، أبو عُبيد البغدادي (ت٢٢٤هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، من كتبه "الغريب المصنف"، في غريب الحديث، و"الطهور" و"الأموال"[٨].

---

(١) الزركلي: الأعلام، ج٨، ص١٤٧.

(٢) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٣١٤.

(٣) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٣٣.

(٤) الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٢٦. الكتاني: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص١٧.

(٥) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٣٦٠.

(٦) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٦٠. الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص٤٦.

(٧) الكتاني: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص٦٧.

(٨) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٥٩-٦٦-١٦٣، الزركلي: الأعلام، ج٥، ص١٧٦.

٣٢) **أبو الوليد الطيالسي:** هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري (ت٢٢٧هـ)، أورد له الذهبي في موضعين.

٣٣) **عمرو الناقد:** عمرو بن محمد الناقد، أبو عثمان البغدادي (ت٢٣٢هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد.

٣٤) **ابن معين:** يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، أبو زكريا البغدادي (ت٢٣٣هـ)، أورد له الذهبي (٤٣٠) موضعًا، له "التاريخ والعلل" في الرجال، رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، و"معرفة الرجال" و"الكنى والأسماء"[(١)].

٣٥) **النفيلي:** عبد الله بن محمد بن على بن نفيل القضاعي، أبو جعفر النفيلي الحراني (ت٢٣٤هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط، وله من المصنفات، كتاب: "المغازي"[(٢)].

٣٦) **ابن المديني:** علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، أبو الحسن البصري (ت٢٣٤هـ)، أورد له الذهبي في (٥٠) موضعًا، ومن كتبه: "الأسامي والكنى" و"الطبقات" و"التاريخ" و"اختلاف الحديث" و"مذاهب المحدّثين" و"تسمية أولاد العشرة" و"علل الحديث ومعرفة الرجال"[(٣)].

٣٧) **ابن نمير:** محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي، أبو عبد الرحمن الكوفي (ت٢٣٤هـ)، أورد له الذهبي في (١٢) موضعًا.

٣٨) **ابن أبي شيبة:** عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر بن أبي شيبة العبسي (ت٢٣٥هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط، وقال: وصاحب الكتب الكبار: "المسند"، و"المصنف"، و"التفسير"[(٤)].

٣٩) **ابن راهويه:** إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، المعروف بابن راهويه المروزي (ت٢٣٨هـ)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع، له من الكتب: "المسند – مسند ابن عباس"[(٥)].

٤٠) **أحمد بن حنبل:** أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله الشيباني (ت٢٤١هـ)، أورد له الذهبي في (١٩٠) موضعًا، وله مما يناسب المقام: "المسند"

---

(١) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص٢٨٤. الزركلي: الأعلام، ج٨، ص١٧٣.

(٢) الزركلي: الأعلام، ج٤، ص١١٧.

(٣) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٩٣. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص٣٠٣.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١١، ص١٢٢.

(٥) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٣١، الزركلي: الأعلام، ج١، ص٢٩٢.

و"التاريخ" و"الناسخ والمنسوخ" و"العلل والرجال" و"جزء فيه من سؤالات أبي بكر الأثرم" و"الأسماء والكنى"[١].

٤١) **محمد بن عمار:** محمد بن عبد الله بن عمار المخرمي الأزدي الغامدي، أبو جعفر البغدادى (ت٢٤٢هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط، ذكر الذهبي له تاريخًا[٢]، وقال الزركلي: له كتاب كبير في "الرجال والعلل"[٣].

٤٢) **أبو خيثمة:** زهير بن حرب بن شداد الحرشي، أبو خيثمة النسائي البغدادي (ت٢٤٣هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، له كتاب: "العلم"، أكثر الإمام مسلم من الرواية عنه[٤].

٤٣) **دُحَيْم:** عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو القرشي العثماني مولاهم الدمشقي، أبو سعيد لقبه دحيم (ت٢٤٥هـ)، أورد له الذهبي في (١٤) موضعًا.

٤٤) **أحمد بن صالح:** أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر ابن الطبري (ت٢٤٨هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع.

٤٥) **أبو حفص الفلاّس:** عمرو بن على بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاّس الصيرفي الباهلي البصري (ت٢٤٩هـ)، أورد له الذهبي في (٣١) موضعًا، له من الكتب: "المسند" و"العلل" و"التاريخ"[٥].

٤٦) **الجوهري:** إبراهيم بن سعيد الجوهري، أبو إسحاق بن أبى عثمان البغدادي الطبري (ت٢٥٠هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، له "المسند"[٦].

٤٧) **بُندار:** محمد بن بشار بن عثمان العبدي، أبو بكر البصري، لقبه: بندار (ت٢٥٢هـ)، أورد له في موضعين.

٤٨) **البخاري:** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله البخاري، (ت٢٥٦هـ)، أورد له الذهبي في (٣٠٥) مواضع، صرح الذهبي ببعض كتبه فقال في ترجمة (بشير بن مسلم): «ذكره البخاري في كتاب الضعفاء»[٧]، وقال أيضا: «وروى البخاري له حديثا في

([١]) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٢٩-١٥٨-١٧٢، الزركلي: الأعلام، ج١، ص٢٠٣.

([٢]) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج٤، ص٣١٢.

([٣]) الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٢٢١.

([٤]) الزركلي: الأعلام، ج٣، ص٥١.

([٥]) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٨٠. ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧٣. الزركلي: الأعلام، ج٥، ص٨٢.

([٦]) الزركلي: الأعلام، ج١، ص٤٠.

([٧]) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص١٠٨.

تاريخه»[١]، وله من الكتب: "الجامع الصحيح" و"التاريخ الكبير" و"التاريخ الأوسط" و"الضعفاء" و"العلل"[٢].

٤٩) **ابن الفرات:** أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، أبو مسعود الرازيّ (ت٢٥٨هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له من الكتب: "المسند"[٣].

٥٠) **الجُوزْجَاني:** إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، أورد له الذهبي (٣٣) موضعًا، صرح بكتاب الجوزجاني في بعضها فقال عند ترجمة (صعصعة بن صوحان): «ذكره الجوزجاني في الضعفاء وعده في الخوارج»[٤]، له من الكتب: "الجرح والتعديل" وكتاب في "الضعفاء"[٥].

٥١) **العجلي:** أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن العجلي (ت٢٦١هـ)، أورد له الذهبي في ثمانية مواضع، له كتاب "التاريخ ومعرفة الرجال الثقات"[٦]، صرح به الذهبي فقال في ترجمة (حكيم بن عجيبة): «قال العجلي في تاريخه: ضعيف الحديث غالٍ في التشيع»[٧].

٥٢) **مسلم:** مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، أورد له الذهبي في (١٢) موضعًا، وأشار لروايته لأحد الرواة في كتابه فقال: «روى لهم مسلم متابعة»[٨]، وقال: «خرَّج له مسلم مقرونًا بغيره»[٩].

٥٣) **يعقوب بن شيبة:** يعقوب بن شيبة بن الصّلت بن عصفور، أبو يوسف، السدوسي بالولاء، البصري (ت٢٦٢هـ)، أورد له خمسة مواضع، له "المسند الكبير" معللا، لم يصنَّف مسند أحسن منه، إلا أنه لم يتمه[١٠].

(١) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص١٧٧.

(٢) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص٨٢-١٧٣. ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٢٥-١٥٨-١٧٣، الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٣٤.

(٣) الزركلي: الأعلام، ج١، ص١٩٤.

(٤) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص٣٠٨.

(٥) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٤٧. الزركلي: الأعلام، ج١، ص٨١.

(٦) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٦٦. الزركلي: الأعلام، ج١، ص١٥٦.

(٧) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص١٨٧.

(٨) المصدر السابق، ج١، ص٩١.

(٩) المصدر السابق، ج١، ص١٤٩.

(١٠) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص٦٩. الزركلي: الأعلام، ج٨، ص١٩٩.

٥٤) **المزني:** إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت٢٦٤هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط، من كتبه: "الجامع الكبير" و"الجامع الصغير" و"المختصر"[١].

٥٥) **أبو زرعة الرازي:** عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي بالولاء، أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، أورد له الذهبي في (١٤٥) موضعًا، له "مسند"، وغالب أقواله في الرواة نقلها عنه ابن أبي حاتم في كتابه: "الجرح والتعديل"[٢].

٥٦) **ابن وارة:** محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي، أبو عبد الله المعروف بابن وارة (ت٢٧٠هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط.

٥٧) **ابن ماجة:** محمد بن يزيد القزويني، أبو عبد الله ابن ماجة وماجة اسم أبيه يزيد (ت٢٧٣هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له كتاب "السنن"[٣].

٥٨) **أبو داود:** سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي، أبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، أورد له الذهبي في (١١٠) مواضع، له من الكتب: "السنن" و"المراسيل" و"تسمية الإخوة" و"الناسخ والمنسوخ"[٤].

٥٩) **الدَّوْرَقي:** عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن كثير، أبو العباس العبدي الدورقي (ت٢٧٦هـ)، أورد له في موضعين.

٦٠) **أبو حاتم الرازي:** محمد بن إدريس بن المنذر بن داود، بن مهران الحنظلي، أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ)، أورد له الذهبي في (٤٧٠) موضعًا، له "طبقات التابعين"، وغالب أقواله في الرواة نقلها عنه ابنه عبد الرحمن في كتابه الشهير: "الجرح والتعديل"[٥].

٦١) **الفسوي:** يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف الفسوي (ت٢٧٧هـ)، أورد له الذهبي (١٢) موضعًا، صرح بتاريخه في بعض المواضع فقال عن زيد بن وهب: «تابعي جليل ثبت، وإنما أوردته لأن يعقوب الفسوي قال في تاريخه: في حديثه خلل كثير»[٦]، وقال في

---

(١) الزركلي: الأعلام، ج١، ص٣٢٩.

(٢) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص٦٤. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص١٩٤.

(٣) ابن حجر: المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، ص٣٥.

(٤) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٣٩. الزركلي: الأعلام، ج٣، ص١٢٢، ج٦، ص٢٧.

(٥) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧٣- ٢٩٧. الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٢٠-١٤٤.

(٦) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص٢٤٨.

موضع آخر: «ذكره يعقوب الفسوي في الضعفاء»[١]، وكتابه مشهور، منهم من سماه: "التاريخ الكبير"، وكذلك: "المعرفة والتاريخ"، وسمي: "تاريخ يعقوب..."[٢].

٦٢) **أحمد بن زهير:** أحمد بن زهير بن حرب بن شداد النسائي، أبو بكر بن أبي خيثمة البغدادي (ت٢٧٩هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، من كتبه: "التاريخ الكبير"[٣].

٦٣) **الترمذي:** محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، أورد له الذهبي (٣٠) موضعًا، وله من الكتب: "الجامع الكبير" و"الشمائل النبويّة" و"التاريخ" و"العلل"[٤].

٦٤) **الدارمي:** عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني، أبو سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)، أورد له الذهبي موضعين، وله من المصنفات: "المسند"[٥].

٦٥) **ابن أبي الدنيا:** عبد الله بن محمد بن عُبيد بن سفيان الأموي، أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي (ت٢٨١هـ)، أورد له الذهبي موضعا واحدا، له مصنفات كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

٦٦) **أبو علي الحافظ:** الحسين بن محمد بن زياد العبدي، أبو علي النيسابوري، المعروف بالقباني (ت٢٨٩هـ)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع.

٦٧) **عبد الله بن أحمد:** عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي (ت٢٩٠هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، له من الكتب: "الزوائد" على كتاب الزهد لأبيه، و"زوائد المسند" زاد به على مسند أبيه نحو عشرة آلاف حديث و"مسند أهل البيت" في مجموع قديم بالتيمورية و"الثلاثيات"[٦].

٦٨) **ثعلب:** أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ)، أورد له موضعا واحدا.

٦٩) **ابن الجُنيد:** علي بن الحسين بن الجنيد، أبو الحسن النخعي الرازي (ت٢٩١هـ)، أورد له الذهبي سبعة مواضع.

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص٢٧٨.

(٢) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٥٨. الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٣٢٢.

(٣) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٦٧. الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٣٠. الزركلي: الأعلام، ج١، ص١٢٨.

(٤) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٦٧. الزركلي: الأعلام، ج٨، ص١٩٨.

(٥) الكتاني: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ص٦٤. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص٢٠٥.

(٦) الزركلي: الأعلام، ج٤، ص٦٥.

٧٠) **صالح جزرة:** صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب بن حسان الأسدي، ويلقب جزرة (ت٢٩٣هـ)، أورد له الذهبي (١٧) موضعًا في كتابه.

٧١) **ابن خراش:** عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش، أبو محمد البغدادي الحافظ (ت٢٩٤هـ)، أورد له الذهبي في (٢٠) موضعًا.

٧٢) **موسى بن هارون:** موسى بن هارون بن عبد الله بن مروان، أبو عمران البزاز الحمال (ت٢٩٤هـ)، أورد له الذهبي نقلًا في موضعين فقط.

٧٣) **مُطيَّن:** محمد بن عبد الله بن سليمان، أبو جعفر الحضرميّ الكوفي، لقبه مُطَيَّن (ت٢٩٧هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له من الكتب: "مسند"، و"تاريخ"[١].

٧٤) **سهل بن شاذويه:** سهل بن شاذويه الباهلي البخاري (ت٢٩٩هـ)، أورد له الذهبي في موضعين.

٧٥) **النسائي:** أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبد الرحمن النسائي، (ت٣٠٣هـ)، أورد له الذهبي في (٢٣٥) موضعًا، وصرح الذهبي في عزو للسنن فقال: «وأما النسائي فقال بصري ضعيف، وقد خرج له في كتابه»[٢]، له "السنن الكبرى" و"المجتبى" وهو السنن الصغرى، و"الضعفاء والمتروكون" و"الأسماء والكنى" وغيرها[٣].

٧٦) **عبدان:** عبدان بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوازي الجواليقي، واسمه: عبد الله (ت٣٠٦هـ)، أورد له الذهبي ثلاثة مواضع.

٧٧) **السّاجي:** زكريا بن يحيى الساجي، أبو يحيى البصري (ت٣٠٧هـ)، أورد له الذهبي في سبعة مواضع، له من الكتب: "علل الحديث" و"اختلاف الفقهاء"[٤].

٧٨) **الدولابي:** محمد بن أحمد بن حماد بن سعد بن مسلم، أبو بشر الأنصاري، بالولاء، الرازي الدولابي (ت٣١٠هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، له من الكتب: "تاريخ الخلفاء"، و"مسند سفيان الثوري"، و"الأسماء والكنى"، و"الضعفاء"[٥]، ويظهر أن الأخير هو المقصود عند الحافظ الذهبي.

---

(١) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص٦٣. الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٢٢٣.

(٢) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص٣١٠.

(٣) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص٩٣-١٠٥- ١٧٧-١٨٢. الزركلي: الأعلام، ج١، ص١٧١.

(٤) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٤٨. الزركلي: الأعلام، ج٣، ص٤٧.

(٥) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٤٠. الزركلي: الأعلام، ج٢، ص٢٥٣.

٧٩) **الفرهياني:** عبد الله بن محمد بن سيّار، أبو محمد الفَرْهَادَانِيّ، ويقال فيه: الفَرْهَيَانِيّ (ت٣٠١هـ-٣١٠هـ)، أورد له الذهبي في موضعين.

٨٠) **ابن خزيمة:** محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح، أبو بكر السُلمي، النيسابوري (ت٣١١هـ)، أورد له الذهبي في عشرة مواضع، له من الكتب: "الصحيح"[١].

٨١) **أبو الحسن بن الفرات:** علي بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفُرات، أبو الحسن الوزير (ت٣١٢هـ)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع.

٨٢) **أبو عروبة:** الحسين بن محمد بن مودود السلمي الحراني (ت٣١٨هـ)، أورد له الذهبي في عشرة مواضع، له من الكتب: "تاريخ" وكتاب في "الأمثال والأوائل" و"طبقات الصحابة"[٢].

٨٣) **ابن جوصا:** أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا، أبو الحسن الدمشقي (ت٣٢٠هـ)، أورد له في موضع واحد فقط، قال ابن قاضي شهبة: صنف وتكلم على العلل والرجال، وقال الزبيدي: له "مسند" رويناه عاليا، بقي من كتبه "حديث" في الظاهرية[٣].

٨٤) **العقيلي:** محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، أبو جعفر العقيلي المكي (ت٣٢٢هـ)، أورد له الذهبي في (٣٨٥) موضعًا، صرح الذهبي بكتابه فقال في ترجمة: (خازم بن خزيمة بصري): «عن مجاهد ذكره العقيلي في الضعفاء»[٤]، له كتاب: "الضعفاء والمتروكين"[٥].

٨٥) **ابن الشَّرقي:** أحمد بن محمد بن حسن، أبو حامد ابن الشرقي النيسابوري (ت٣٢٥هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، له كتاب "الصحيح"[٦].

٨٦) **ابن أبي حاتم:** عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس التميمي الحنظلي، أبو محمد الرازي (ت٣٢٧هـ)، أورد له الذهبي (٤٣) نقلاً في كتابه المغني، له عدة مصنفات ويناسب المقام منها: "الجرح والتعديل"، "علل الحديث"، و"المسند"، و"الكنى" و"المراسيل" و"تقدمة المعرفة بكتاب الجرح والتعديل"[٧].

---

(١) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٤٢. الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٢٩.

(٢) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٥٨- ١٦٦. الزركلي: الأعلام، ج٣، ص٣٢٤.

(٣) الزركلي: الأعلام، ج١، ص١٨٩.

(٤) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص٢٠٠.

(٥) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٧٨. ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧١. الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٣١٩.

(٦) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص٢٤. الزركلي: الأعلام، ج١، ص٢٠٦.

(٧) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧٣- ٢٩٧. الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٢٠-١٤٤.

٨٧) **ابن المُنادي:** أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن يزيد، أبو الحسين المعروف بابن المُنادي (ت٣٣٦هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له جزء في الحديث[١].

٨٨) **ابن الأعرابي:** أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم، أبو سعيد ابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ)، أورد له في موضع واحد، له "المعجم" في أسماء شيوخه، و"طبقات النساك" اطلع عليه الذهبي، واقتبس منه، و"تاريخ البصرة"[٢].

٨٩) **السَّيَّاري:** القاسم بن القاسم بن مهدي، أبو العباس المروزي السَّيَّاري (ت٣٤٢هـ)، أورد له الذهبي موضعا واحدا.

٩٠) **ابن يونس:** عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد المصري (ت٣٤٧هـ)، أورد له الذهبي في (٤٢) موضعًا، صرح به بموضع واحد فقال: «قلت: ذكره ابن يونس في تاريخه»[٣]، وابن يونس له تاريخان، أحدهما كبير في "أخبار مصر ورجالها" والثاني صغير في "ذكر الغرباء الواردين على مصر"[٤].

٩١) **أبو علي الحافظ:** الحسين بن علي بن يزيد بن داود بن يزيد، أبو علي الحافظ النيسابوري (ت٣٤٩هـ)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع.

٩٢) **ابن قانع:** عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء، أبو الحسين البغدادي (ت٣٥١هـ)، أورد له الذهبي أقوالاً في ستة مواضع، له كتاب: "معجم الصحابة"[٥].

٩٣) **ابن حبان:** محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي (ت٣٥٤هـ)، أورد له الذهبي في (٢٩٠) موضعًا، صرح الذهبي ببعض المواضع بالعزو لكتبه فقال: «وذكره ابن حبان في الثقات»[٦]، وقال أيضًا: «أورده ابن حبان في الضعفاء»[٧]، من الكتب: "المسند الصحيح" و"الأنواع والتقاسيم" و"معرفة المجروحين من المحدثين" و"الثقات" و"علل أوهام أصحاب التواريخ"[٨].

---

(١) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٣٦٥.

(٢) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٩١. الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٣٩. الزركلي: الأعلام، ج١، ص٢٠٨.

(٣) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج٢، ص٤٤٢.

(٤) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧٨. الزركلي: الأعلام، ج٣، ص٢٩٤.

(٥) الزركلي: الأعلام، ج٣، ص٢٧٢.

(٦) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص٩١.

(٧) المصدر السابق، ج١، ص١٠٥.

(٨) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٤٥. الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٧٨.

٩٤) **الطبراني:** سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، له ثلاثة "معاجم" في الحديث، و"دلائل النبوة"، و"مسند الشاميين"[١].

٩٥) **ابن عدي:** عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان، أبو أحمد الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، أورد له الذهبي في (٢٨٥) موضعًا، صرح بكتابه في بعض المواضع فقال في ترجمة: (إسماعيل بن سالم): «ذكره ابن عدي في الكامل»[٢]، له من الكتب: "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة" و"علل الحديث" و"معجم" في أسماء شيوخه و"أسامي من روى عنهم البخاري" و"أسماء الصحابة"[٣].

٩٦) **الدارقطني:** علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، أبو الحسن البغدادي (ت٣٦٥هـ)، أورد له الذهبي في (٤٢٠) موضعًا، من كتبه: "الأحاديث النبويّة" و"المجتبى من السنن المأثورة" و"المؤتلف والمختلف" و"الضعفاء"[٤].

٩٧) **أبو الشيخ:** عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان، أبو محمد الأصبهاني، أبو الشيخ الحافظ (ت٣٦٩هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، له عدة مصنفات، ومما يناسب المقام كتاب: "طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها" و"ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضا"[٥].

٩٨) **الإسماعيلي:** أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني، أبو بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، أورد له الذهبي في ستة مواضع، له من الكتب: "المعجم" و"الصحيح" وهو مستخرج على صحيح البخاري، و"مسند عمر"[٦].

٩٩) **الأزدي:** محمد بن الحسين بن أحمد، أبو الفتح الأزدي (ت٣٧٤هـ)، أورد له الذهبي (٢٥٠) موضعًا، له كتب، منها: "أسماء من يعرف بكنيته من الصحابة" و"من وافق اسمه اسم أبيه" و"من وافق اسمه كنية أبيه"[٧].

---

(١) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٣٠٤. الزركلي: الأعلام، ج٣، ص١٢١.

(٢) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص٨٢.

(٣) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧٠. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص١٠٣.

(٤) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٠١-١٧١-١٧٨. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص٣١٤.

(٥) الزركلي: الأعلام، ج٤، ص١٢٠.

(٦) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٤٣-١٩١. الزركلي: الأعلام، ج١، ص٨٦.

(٧) الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٩٨.

١٠٠) **ابن غلام الزهري:** الحسن بن علي بن عمرو ابن غلام الزهري، أبو محمد البصري (ت٣٧٥هـ)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع.

١٠١) **أبو أحمد الحاكم:** محمد بن محمد بن أحمد، أبو أحمد النيسابوري الكرابيسي، الحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ)، أورد له الذهبي في (٥٥) موضعًا، له كتاب "الكنى"[١].

١٠٢) **ابن عبدان:** أحمد بن عَبْدان بن محمد بن الفرج، أبو بكر الشيرازي الحافظ (ت٣٨٨هـ)، أورد له ثمانية مواضع.

١٠٣) **ابن منده:** محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى، ابن منده، أبو عبد الله العبدي، (ت٣٩٥هـ)، أورد له الذهبي في (٢٧) موضعًا، وله من الكتب: "فتح الباب في الكنى والألقاب"، و"معرفة الصحابة"[٢].

١٠٤) **ابن الفرضي:** عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي، (ت٤٠٣هـ)، أورد له الذهبي في عشرة مواضع، له من الكتب: "تاريخ علماء الأندلس" و"المؤتلف والمختلف" و"المتشابه في أسماء رواة الحديث وكناهم"[٣].

١٠٥) **السليماني:** أحمد بن علي بن عمرو، أبو الفضل السليماني البِيكَنْدِيّ البخاري (ت٤٠٤هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، قال ياقوت: «وله أكثر من أربعمائة مصنف صغار»[٤]، وقال أيضًا عن بعض أصحابه: «وذكر أنه نقله من خطّ أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي الحافظ من كتاب شيوخه، وكان قد ذكر فيه ألف شيخ في باب الكذّابين»[٥].

١٠٦) **الإدريسيّ:** عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس، أبو سعد الإدريسي الإسْتَراباذيّ (ت٤٠٥هـ)، أورد له الذهبي في خمسة مواضع، قال الذهبي: «محدث سمرقند، ألَّف "تاريخها"، و"تاريخ إستراباذ"»[٦].

١٠٧) **أبو عبد الله الحاكم:** محمد بن عبد الله بن محمد، أبو عبد الله بن البيِّع، الضّبّي، النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، أورد له الذهبي في خمسة مواضع، له من الكتب: "علوم الحديث" و"المدخل إلى

(١) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧٤. الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٢١.

(٢) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٤٠. الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٢١. الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٢٩.

(٣) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٨٦. ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٨١. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص١٢١.

(٤) الحموي: معجم البلدان، ج١، ص٥٣٣.

(٥) الحموي: معجم البلدان، ج١، ص٤١٩.

(٦) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص٢٢٦.

معرفة الإكليل" و"المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم، وتبين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين" و"صحيح الحاكم" وهو المستدرك"[١].

١٠٨) **عبد الغني بن سعيد:** عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر الأزدي، أبو محمد المصري (ت٤٠٩هـ)، أورد له الذهبي في ستة مواضع، من كتبه: "مشتبه النسبة" و"المؤتلف والمختلف" في أسماء نقلة الحديث[٢].

١٠٩) **ابن مردويه:** أحمد بن موسى بن مردوية الأصبهاني، أبو بكر ابن مردويه الكبير (ت٤١٠هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد، له من الكتب: "التاريخ" و"مسند" و"مستخرج" في الحديث، وله "أمالٍ"[٣].

١١٠) **ابن أبي الفوارس:** محمد بن أحمد بن محمد بن فارس ابن أبي الفوارس سهل، أبو الفتح البغدادي (ت٤١٢هـ)، أورد له الذهبي في (١٢) موضعًا.

١١١) **أبو سعيد النقاش:** محمد بن علي بن عمرو بن مهدي، أبو سعيد النقّاش الأصبهاني (ت٤١٤هـ)، ذكره الذهبي في خمسة مواضع، قال الذهبي: «وقع لنا جزآن من أماليه، وكتاب "القضاة"، وكتاب "طبقات الصوفية"»[٤].

١١٢) **البرقاني:** أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت٤٢٥هـ)، أورد له الذهبي (١١) موضعًا، له "مسند" ضمنه ما اشتمل عليه البخاري ومسلم، وجمع حديث سفيان الثوريّ وشعبة وأيوب وآخرين، وله "التخريج لصحيح الحديث"[٥].

١١٣) **حمزة السهمي:** حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي، أبو القاسم الجرجاني (ت٤٢٧هـ)، أورد له الذهبي في خمسة مواضع، من كتبه: "تاريخ جرجان" ويسمى "كتاب معرفة علماء أهل جرجان" و"معجم شيوخه" و"سؤالات" أوراق منه في تضعيف بعض المحدثين[٦].

١١٤) **أبو نُعيم الأصبهاني:** أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، أورد له الذهبي في (١٥) موضعًا، له من التصانيف: "حلية الأولياء

---

(١) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٩١-١٩٢. ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٤٦.

(٢) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١١٦. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص٣٣.

(٣) الزركلي: الأعلام، ج١، ص٢٦١.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص٣٠٨.

(٥) الزركلي: الأعلام، ج١، ص٢١٢.

(٦) المصدر السابق، ج٢، ص٢٨١.

وطبقات الأصفياء" و"معرفة الصحابة" و"طبقات المحدثين والرواة" و"ذكر أخبار أصبهان"[١].

١١٥) **الأزهري:** عبيد الله بن أبي الفتح أحمد بن عثمان بن الفرج، أبو القاسم الأزهري (ت٤٣٥هـ)، أورد له الذهبي في سبعة مواضع.

١١٦) **العتيقي:** أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن منصور، أبو الحسن المُجَهِّز، المعروف بالعتيقي (ت٤٤١هـ)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع.

١١٧) **الصُّوري:** محمد بن علي بن عبد الله بن محمد، أبو عبد الله الصوري (ت٤٤١هـ)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع، ترك كتبه ١٤ عدلاً عند أخته فأخذ بعضها الخطيب البغدادي، ومنها "بقية من مجموعة أحاديث"[٢].

١١٨) **أبو عمرو الداني:** عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، له عدة مصنفات ويهمنا في هذا المقام: "كتاب في علم الحديث" و"طبقات القراء"[٣].

١١٩) **أبو يعلى الخليلي:** خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني، أبو يعلى الخليلي (ت٤٤٦هـ)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع، له من الكتب: "الإرشاد في معرفة أحوال الرواة من أئمة الحديث"[٤].

١٢٠) **ابن حزم:** علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي، أبو محمد الظاهري (ت٤٥٦هـ)، أورد له الذهبي في (٢٧) موضعًا، وله من الكتب: "المحلى" و"جمهرة الأنساب" و"الناسخ والمنسوخ"[٥].

١٢١) **البيهقي:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، أورد له الذهبي في خمسة مواضع، له من الكتب: "السنن الكبرى" و"السنن الصغرى" و"دلائل النبوة" و"الآداب" و"الترغيب والترهيب"[٦].

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص١٥٧.

(٢) المصدر السابق، ج٦، ص٢٧٦.

(٣) المصدر السابق، ج٤، ص٤٠٦.

(٤) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧٦. الزركلي: الأعلام، ج٢، ص٣١٩.

(٥) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٦٥. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص٢٥٤.

(٦) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٤٩-٨٦. الزركلي: الأعلام، ج١، ص١١٦.

١٢٢) **القطّان:** محمد بن يوسف القطان، أبو عبد الرحمن النيسابوري (ت٤٣٠هـ-٤٦٠هـ)، أورد له موضعا واحدا.

١٢٣) **الخطيب البغدادي:** أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، أورد له الذهبي في (٧٥) موضعًا، صرح بكتابه في بعض المواضع فقال في ترجمة (أحمد بن حجاج): «وقد ذكره الخطيب في تاريخه»[١]، له كتب كثيرة أهمها: "تاريخ بغداد"[٢].

١٢٤) **ابن عبد البر:** يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، أبو عمر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، أورد له موضعا واحدا، من كتبه "الدرر في اختصار المغازي والسير" و"الاستيعاب" و"جامع بيان العلم وفضله" و"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" و"الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار" و"الإنباه على قبائل الرواة"[٣].

١٢٥) **الكتاني:** عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي، أبو محمد الكتاني (ت٤٦٦هـ)، أورد له الذهبي (١٥) موضعًا، له كتاب في "الوفيات" على السنين[٤].

١٢٦) **عبد الرحمن بن منده:** عبد الرحمن بن محمد، ابن منده العبدي، أبو القاسم الأصبهاني (ت٤٧٠هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، وله من الكتب: "الأسماء والكنى" و"طبقات التابعين"، و"الوفيات" وهو مستوعب جدا[٥].

١٢٧) **الباجي:** سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، من كتبه: "التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح" و"المنتقى في شرح موطأ مالك"[٦].

١٢٨) **ابن ماكولا:** علي بن هبة الله بن علي بن جعفر، أبو نصر (ت٤٧٥هـ)، أورد له الذهبي في (١٣) موضعًا، من كتبه "الإكمال"، في المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، و"تكملة الإكمال"[٧].

---

(١) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص٣٧.

(٢) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٣١. الزركلي: الأعلام، ج١، ص١٧٢.

(٣) الزركلي: الأعلام، ج٨، ص٢٤٠.

(٤) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص٢١٢. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص١٣.

(٥) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٢١-١٣٩-٢١١.

(٦) الزركلي: الأعلام، ج٣، ص١٢٥.

(٧) الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص١٦٦. الزركلي: الأعلام، ج٥، ص٣٠.

١٢٩) **الحبَّال:** إبراهيم بن سعيد بن عبد الله النعماني، مولاهم، أبو إسحاق الحبَّال المصري (ت٤٨٢ه)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط، له من المصنفات: "وفيات قوم من المصريين ونفر سواهم من سنة ٣٧٥"و"جزء من حديث أبي إسحاق الحبال"[١].

١٣٠) **ابن خيرون:** أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون، أبو الفضل البغدادي (ت٤٨٨ه)، أورد له الذهبي في ثلاثة مواضع، وله من الكتب: "الأحاديث العوالي"[٢].

١٣١) **ابن طاهر المقدسي:** محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، الحافظ أبو الفضل المقدسي (ت٥٠٧ه)، أورد له الذهبي في (٢٦) موضعا، له كتب كثيرة، منها: "تاريخ أهل الشام ومعرفة الأئمة منهم والأعلام"، و"تذكرة الموضوعات" و"الجمع بين كتب أبي الكلاباذي والأصبهاني في رجال الصحيحين"، و"أطراف الغرائب والأفراد"، و"أطراف الكتب الستة" و"إيضاح الإشكال فيمن أبهم اسمه من النساء والرجال"، و"تذكرة الحفاظ"، و"أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان"[٣].

١٣٢) **المؤتمن:** المؤتمن بن أحمد بن علي بن الحسين، الحافظ أبو نصر الرَّبَعيّ، الدَّيْرعَاقُوليّ، البغدادي، المعروف بالسّاجيّ (ت٥٠٧هـــ)، أورد له الذهبي في موضعين.

١٣٣) **السَّقطي:** هبة الله بن المبارك بن موسى بن علي بن يوسف، أبو البركات، السقطي (ت٥٠٩ه)، أورد له الذهبي في موضع واحد، صنف "تاريخا" جعله ذيلا على تاريخ بغداد للخطيب، وجمع "معجما" لشيوخه في ثمانية أجزاء ضخمة[٤].

١٣٤) **يحيى بن منده:** يحيى بن عبد الوهاب بن محمد ابن إسحاق العبدي، أبو زكريا الأصبهاني (ت٥١١ه)، أورد له الذهبي في خمسة مواضع، له من الكتب: "تاريخ أصبهان"[٥].

١٣٥) **الجوزقاني:** الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الجوزقاني الهمداني (ت٥٤٣ه)، أورد له في موضع واحد فقط، وله من الكتب: "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير = الموضوعات من الأحاديث المرفوعات"[٦].

---

(١) الزركلي: الأعلام، ج١، ص٤٠.

(٢) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٣٦.

(٣) الزركلي: الأعلام، ج٦، ص١٧١.

(٤) المصدر السابق، ج٨، ص٧٥.

(٥) المصدر السابق، ج٧، ص١٣٥.

(٦) ابن قُطْلُوْبَغَا: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْني. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. تحقيق: شادي آل نعمان. (اليمن، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، ط١، ١٤٣٢هـــ - ٢٠١١م)، ج٣، ص٤٠٥. علي بلوط – أحمد بلوط: علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط. معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، (تركيا، دار العقبة، قيصري، ط١، ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م)، ج٢، ص٩٠٩.

١٣٦) **ابن السمعاني:** عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، أبو سعد المروزي (ت٥٦٢هـ)، أورد له الذهبي في خمسة مواضع، من كتبه، "الأنساب" و"تاريخ مرو"، و"تذييل تاريخ بغداد" و"تاريخ الوفاة، لمتأخرين من الرواة" و"التحبير في المعجم الكبير"[١].

١٣٧) **ابن عساكر:** علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، أورد له الذهبي في (١٩) موضعًا، له "تأريخ دمشق الكبير" و"الإشراف على معرفة الأطراف" و"كشف المغطى في فضل الموطأ" و"أربعون حديثا من أربعين شيخا من أربعين مدينة" و"تاريخ المزة" و"معجم الصحابة" و"معجم النسوان" و"تهذيب الملتمس من عوالي مالك بن أنس" و"معجم أسماء القرى والأمصار" و"معجم شيوخ والنبلاء"[٢].

١٣٨) **السلفي:** أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، أبو طاهر الجرواني (ت٥٧٦هـ)، أورد له الذهبي في سبعة مواضع، له من الكتب: "معجم مشيخة" و"جزء فيه الأحاديث السداسيات"[٣].

١٣٩) **ابن بشكوال:** خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري، أبو القاسم الأندلسي (ت٥٧٨هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، من كتبه "تاريخ" في أحوال الأندلس، و"الغوامض والمبهمات" و"رواة الموطأ" و"الفوائد المنتخبة والحكايات المستغربة"[٤].

١٤٠) **ابن الجوزي:** عبد الرحمن بن علي بن محمد، جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، أورد له الذهبي في (٤٥) موضعًا، صرح ببعض كتبه في بعض المواضع فقال في ترجمة (إبراهيم بن عبد الله الصاعدي): «قال ابن الجوزي في الموضوعات: متروك»[٥]، وقال في ترجمة (ثابت ابن أبي المقدم): «وذكره ابن الجوزي في الضعفاء»[٦]، له كتب كثيرة جدًّا، ويوافق المقام منها: كتاب "الضعفاء والمتروكين" و"أسماء الضعفاء والواضعين" و"الموضوعات في الأحاديث المرفوعات"[٧].

---

(١) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٢١٥. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص٥٥.

(٢) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٨٧- ١٩٣. الزركلي: الأعلام، ج٤، ص٢٧٣.

(٣) ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص١٤٢. الزركلي: الأعلام، ج١، ص٢١٥.

(٤) الزركلي: الأعلام، ج٢، ص٣١١.

(٥) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج١، ص١٨.

(٦) المصدر السابق، ج١، ص١٢١.

(٧) الزركلي: الأعلام، ج٣، ص٣١٦-٣١٧.

١٤١) **علي بن المفضل:** علي بن المفضل بن علي بن مُفرِّج بن حاتم بن حسن المقدسي الإسكندراني (ت٦١١هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط، من تصانيفه: "الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين حافظا"[١].

١٤٢) **ابن نقطة:** محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت٦٢٩هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له تصانيف، منها: "تكملة الإكمال"، و"الأنساب" و"التقييد لمعرفة الرواة السنن والمسانيد"[٢].

١٤٣) **ابن الدُّبيثي:** محمد بن سعيد بن يحيى بن علي بن حجاج، أبو عبد الله الدبيثي الواسطي (ت٦٣٧هـ)، أورد له الذهبي في أربعة مواضع، له "ذيل على تاريخ السمعاني" الذي جعله ذيلا لتاريخ بغداد للخطيب، و"تاريخ واسط"[٣].

١٤٤) **السيف ابن المجد:** أحمد بن عيسى بن عبد الله، أبو العباس المقدسي، سيف الدين ابن المجد (ت٦٤٣هـ)، أورد له الذهبي في موضع واحد فقط.

١٤٥) **ابن الصلاح:** عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، أورد له الذهبي في خمسة مواضع.

١٤٦) **الضياء المقدسي:** محمد بن عبد الواحد، أبو عبد الله ضياء الدين المقدسي (ت٦٤٣هـ)، أورد له الذهبي في موضعين، له كتب كثيرة ويناسب المقام: "الرواة الأربعة عشر" و"الرواة عن مسلم بن الحجاج" و"مناقب أصحاب الحديث" و" الأحاديث المختارة"[٤].

١٤٧) **ابن النّجار:** محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، أبو عبد الله، محب الدين ابن النجار (ت٦٤٣هـ)، أورد له الذهبي في سبعة مواضع، صرح بتاريخه في موضع واحد فقال: «مؤمل بن صالح في سند حكاية مكذوبة أوردها ابن النجار في تاريخه»[٥]، من كتبه "الكمال في معرفة الرجال" و"ذيل تاريخ بغداد لابن الخطي" و"الدرة الثمينة في أخبار المدينة" و"نزهة الورى في أخبار أم القرى" و"نسبة المحدثين إلى الآباء والبلدان" و"جنة الناظرين في معرفة التابعين"[٦].

---

(١) المصدر السابق، ج٥، ص٢٣.

(٢) المصدر السابق، ج٦، ص٢١١.

(٣) المصدر السابق، ج٦، ص١٣٩.

(٤) المصدر السابق، ج٦، ص٢٥٥.

(٥) الذهبي: المغني في الضعفاء، ج٢، ص٦٨٩.

(٦) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص١٧٩.الزركلي: الأعلام، ج٧، ص٨٦.

١٤٨) **ابن خليل:** محمد بن أبي بكر عبد الله بن خليل الكناني العسقلاني، أبو عبد الله ابن خليل المكي (ت٦٩٦ﻫ)، أورد له الذهبي في موضعين فقط.

١٤٩) **البِرْزَالي:** القاسم بن محمد بن يوسف، علم الدين البرزالي، أبو محمد الإشبيلي الدمشقي (ت٧٣٩ﻫ)، أورد له في موضع واحد فقط، له من الكتب: "التاريخ"، و"الوفيات"، وله "مشيخة الذين حدثوه عن ابن طبرزذ والكندي وحنبل خاصة وهم نحو ثلاثين شيخا"[١].

١٥٠) **ابن ناصر الدين:** محمد بن عبد الله (أبي بكر)، القيسي الدمشقي، الشهير بابن ناصر الدين، (ت٨٤٢ﻫ)، أورد له الذهبي عشرة مواضع، من كتبه "افتتاح القاري لصحيح البخاري" و"عقود الدرر في علوم الأثر" و"شرح منظومة الاصطلاح"في مصطلح الحديث، و"بديعة البيان" أرجوزة في التراجم، على طريقة مبتكرة في تواريخ الوفيات، و"التبيان" شرحها[٢].

الخاتمة:

الحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، فقد قضيت في الصفحات السابقة وقتًا مفيدًا مع الحافظ الذهبي وكتابه: "المغني في الضعفاء"، وهذا الكتاب يستحق أكثر من هذه الصفحات القليلة، ولكن طبيعة المقام تستدعي الاختصار، ومن المناسب في نهاية البحث الإشارة إلى أهم النتائج التي رأيت أهميتها، فمن النتائج:

١) عناية الحافظ الذهبي في التأليف وخاصة في باب تراجم الرجال والجرح والتعديل للرواة.

٢) مهارة الحافظ الذهبي في اختصار التراجم مع عدم الإخلال بما قيل في الرواة.

٣) استخلص الحافظ كتابه من كتب كثيرة اهتمت بجمع الضعفاء من الرواة وربما ذكر عدة أحكام للراوي الواحد.

٤) تفرَّد الحافظ الذهبي بالحكم على بعض الرواة، ووصفهم ببعض الألفاظ التي تميز بها عن غيره من الأئمة.

٥) أحياناً يترك الحافظ الذهبي الرواة المختلف فيهم بين النقاد دون ترجيح، وكأنه يترك الاختيار للقارئ.

٦) أكثر الحافظ الذهبي الأخذ عن بعض الأئمة، منهم: أبو حاتم الرازي، وابن معين، والعقيلي، والبخاري، وابن حبان، وابن عدي، والأزدي، والنسائي، وابن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وذكرتهم هنا حسب الأكثر ورودًا في الكتاب.

---

(١) ابن حجر: المعجم المفهرس، ص٢٠٨. الزركلي: الأعلام، ج٥، ص١٨٢.

(٢) الزركلي: الأعلام، ج٦، ص٢٣٧.

٧) تبين لي كثرة مصادر الحافظ الذهبي في كتابه، فقد بلغت نحو مئة وخمسين مصدرًا تقريبًا.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

١) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة،** تحقيق: محمد شكور المياديني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢) ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي، **فهرسة ابن خير الإشبيلي،** تحقق: محمد فؤاد منصور. بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣) ابن قُطْلُوْبَغَا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي، **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة،** تحقيق: شادي آل نعمان. اليمن، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٤) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **البداية والنهاية،** تحقيق: د. عبد الله التركي. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥) ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين. الشهير بابن ناصر الدين، **الرد الوافر،** تحقيق: زهير الشاويش. بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٣هـ.

٦) الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،** بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٩٥١م.

٧) بشار عواد، بشار عواد معروف، **الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام،** القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٩٧٦م.

٨) الحسيني، محمد بن علي بن الحسن الحسيني، **ذيل تذكرة الحفاظ،** بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٩) الحِميرى، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار،** تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار السراج، ط٢، ١٩٨٠م.

١٠) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **المعجم المختص بالمحدثين،** تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الطائف: مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٢) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **معجم الشيوخ الكبير،** تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، (الطائف: مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

١٣) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار،** بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩م.

١٤) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **المغني في الضعفاء،** تحقيق: نور الدين عتر. حلب: دار المعارف، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٥) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

١٦) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى،** تحقيق: د. محمود الطناحي د. عبد الفتاح

الحلو. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط٣، ١٤١٣هـ.

١٧) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،** تحقيق: نظر محمد الفاريابي. دار طيبة.

١٨) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع،** بيروت: دار المعرفة.

١٩) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، **الوافي بالوفيات،** تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٠) علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، **معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»،** تركيا، دار العقبة، قيصري، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١) الفاسي، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي، **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد،** تحقيق: كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٢) الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة،** تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. دار البشائر الإسلامية، ط٦، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٣) محمد الثاني، أبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، **ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي رحمه الله،** بريطانيا: مجلة الحكمة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٤) ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، **معجم البلدان،** بيروت: دار صادر، ط٢، ١٩٩٥م.

مناهج المحدِّثين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتبهم

د. هشام بن عبد العزيز بن سعد الحلاف

رئيس قسم الكتاب والسنة

جامعة أم القرى بمكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

heshamazez@hotmail.com

ملخَّص البحث

تتلخص فكرة البحث باستقراء كتب علوم الحديث المفردة المطبوعة التي اعتنت بأكثر مسائل علوم الحديث، ومحاولة معرفة مناهج المحدِّثين في ترتيب مسائل هذا العلم في كتبهم؟ هل ساروا على منهج واحد أم مناهج شتى ؟ وما مزايا هذه المناهج والمآخذ عليها ؟ حتى يُسلك أحسنها ويستفاد من أقومها في الوصول لأحسن المناهج في ترتيب مسائل علوم الحديث التي تناسب طلاب العلم في عصرنا. ولأهمية معرفة مناهج العلماء في ترتيب مسائل العلم فقد أخذ قصب السبق في هذا الباب الأصوليون والفقهاء، فعنوا بتنظيم علومهم، وبيان مآخذهم فيه، وإنني لم أجد – في حد علمي – دراسةً أفردت هذا الموضوع عند المحدِّثين بالبحث من جميع جوانبه. ووجدتُ إشاراتٍ قليلةً لهذا الموضوع متفرقة في كتب علوم الحديث وفي بعض البحوث المعاصرة. الأمر الذي حفزني على اختيار هذا الموضوع لهذا البحث، وتناولتُ فيه: منهجَ المحدِّثين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتب علوم الحديث قبل كتاب ابن الصلاح ثم منهجَه في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتابه وما بعده، ومنهجَ ابن حجر في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتابه "نخبة الفكر"، ومنهجَ المحدِّثين المعاصرين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتب علوم الحديث المعاصرة. وختمتُ البحثَ بذكر أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المناهج. المحدثون. المسائل. علوم الحديث. الكتب.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن من تسهيل العلم الشرعي وتقريبه لطلابه العنايةُ بترتيب مسائله وتسلسل مباحثه وترابط مواضيعه ليعطي تصوراً صحيحاً وشاملاً عنه.

وقد أخذ قصب السبق في هذا الباب الفقهاء والأصوليون، فعنوا بتنظيم علومهم، وبيان مآخذهم فيه، كما تجده في كتاب "ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربعة" للدكتور عبدالوهاب أبوسليمان، وكتاب "ترتيب الموضوعات الأصولية ومناسباته دراسة استقرائية تحليلية" للدكتور هشام السعيد.

وقد رغبت في معرفة مناهج المحدثين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتبهم، خدمة لهذا العلم، وإبرازاً لجهودهم فيه.

مشكلة البحث:

١) ما مناهج المحدثين في ترتيب مسائل هذا العلم؟ وهل ساروا على منهج واحد أم مناهج شتى؟

٢) وما مزايا هذه المناهج والمآخذ عليها ؟ حتى يُسلك أحسنها ويستفاد من أقومها.

أهداف البحث:

١) بيان مناهج المحدثين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتب علوم الحديث.

٢) الوصول لأحسن المناهج في ترتيب مسائل علوم الحديث التي تناسب طلاب العلم في عصرنا.

أهمية البحث:

١) معرفة مناهج المحدثين في ترتيب مسائل علوم الحديث تيسر الوقوف عليها بسهولة ودون بحث وعناء.

٢) عرض مسائل علوم الحديث مرتبة يعطي تصوراً صحيحاً لها، ويبين مدى علاقة بعضها بالبعض الآخر.

٣) الترتيب الدقيق لمسائل علوم الحديث يعين على الكلام على المسائل كلها وعدم ترك شيء منها.

٤) يعطي دلالة على عناية المحدثين بطَرْق كل مسألة لها علاقة بعلم الحديث.

حدود البحث:

كتب علوم الحديث المفردة المطبوعة التي اعتنت بأكثر مسائل علوم الحديث.

الدراسات السابقة:

وجدت إشارات قليلة لهذا الموضوع متفرقة في كتب علوم الحديث وفي بعض البحوث المعاصرة، و لم أجد – في حد علمي – دراسة أفردت هذا الموضوع بالبحث من جميع جوانبه.

أسباب اختيار الموضوع:

١) أهمية معرفة مناهج المحدثين في ترتيب مسائل علوم الحديث حتى يُعرف لِم قدموا هذا النوع على غيره.

٢) إبراز جهود المحدثين في ترتيب مسائل علوم الحديث وتقويمها.

٣) الكشف عن جهود المعاصرين في مناهجهم في ترتيب مسائل علوم الحديث والاستفادة منها.

منهج البحث:

استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي.

باستقراء كتب علوم الحديث، وتحليل طريقة الترتيب، واستنباط طريقة ترتيب مسائل علوم الحديث.

خطة البحث:

تتكون من: مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة وفيها: مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، حدود البحث، الدراسات السابقة، أسباب اختيار الموضوع، منهج البحث، خطة البحث.

التمهيد: وفيه التعريف بمفردات البحث.

المبحث الأول: منهج المحدثين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتبهم قبل كتاب ابن الصلاح.

الثاني: منهج ابن الصلاح في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتابه وما بعده.

المبحث الثالث: منهج ابن حجر في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتاب نخبة الفكر.

المبحث الرابع: منهج المحدثين المعاصرين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتب علوم الحديث المعاصرة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات. الفهارس.

المبحث الأول: منهج المحدثين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتبهم قبل كتاب ابن الصلاح:

بدأ التأليف في علوم الحديث منذ فترة مبكرة، وكانت المؤلفات في بدايتها على ثلاثة أشكال:

١) مؤلفات كتبت في علم آخر: ككتاب "الرسالة" للشافعي في علم أصول الفقه، فقد تعرض فيه لبعض مسائل علوم الحديث.

٢) مؤلفات ضمن كتاب وليست مفردة:كما كتبه مسلم في مقدمة صحيحه، والترمذي في آخر كتابه السنن.

٣) مؤلفات مفردة ولكنها اعتنت بمسائل يسيرة من علوم الحديث: كما كتبه أبوداود السجستاني في رسالته لأهل مكة.

وأول كتاب قيل إن مؤلفه أفرده في علوم الحديث على جهة الاستقلال ووصل إلينا هو كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ). قال ابن حجر: "فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت للأئمة في القديم والحديث، فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبومحمد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب"[١].

وقال أيضاً في ترجمة شيخه إبراهيم التنوخي: (قرأت عليه المحدث الفاصل...، وهو أول كتاب صنف في علوم الحديث في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه، ولكن هذا أجمع ما جمع في ذلك في زمانه)[٢].

وهذا الكتاب ألفه انتصاراً لأهل الحديث حيث (اعترضت طائفة ممن يشنأ الحديث ويبغض أهله، فقالوا بتنقص أصحاب الحديث والإزراء بهم، وأسرفوا في ذمهم والتقوّل عليهم)[٣].

وأراد أيضاً بكتابه هذا تذكير أهل الحديث بما ينبغي عليهم، فقال في مفتتح كتابه: (فتمسكوا ــجبركم اللهــ بحديث نبيكم صلى الله عليه وسلم، وتبينوا معانيه، وتفقهوا به، وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما تُعيّرون به من تتبع الطرق، وتكثير الأسانيد، وتطلب شواذ الأحاديث، وما دلسه المجانين، وتبلبل فيه المغفلون، واجتهدوا في أن توفوه حقه من التهذيب والضبط والتقويم)[٤].

وعامة مباحث الكتاب تدور على خمسة مواضيع:

الأول: فضل أهل الحديث.

---

(١) ابن حجر، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. نزهة النظر شرح نخبة الفكر. (تحقيق الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي. توزيع مؤسسة الجريسي. لا توجد معلومات الناشر. ط٢. ١٤٢٩هـ). (٣١ــ٣٢).

(٢) ابن حجر، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. المجمع المؤسس. (تحقيق يوسف المرعشلي. بيروت: دار المعرفة. ط١. ١٤١٣هـ) (١/١٨٥-١٨٦).

(٣) الرامهرمزي، أبومحمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي. (تحقيق محمد محب الدين أبوزيد. مصر: دار الذخائر. ط١. ١٤٣٧هـ) (١٣١).

(٤) المرجع السابق (١٣٤).

الثاني: آداب المحدث وطالب الحديث.

الثالث: كتابة الحديث وآدابه.

الرابع: طرق تحمل الحديث.

الخامس: كيفية رواية الحديث وما يتعلق به.

و لم أجده قد راعى ترتيباً معيناً لمباحث كتابه[١].

وبلغ مجموع تراجم كتاب "المحدث الفاصل" مائة وستة عشر ترجمة.

و لم يتخذ الرامهرمزي عبارة موحدة للتعبير عن تلك التراجم مثل (نوع) أو (معرفة) أو (كتاب) أو (باب)، بل كانت عباراته مختلفة عند ذكر مواضيع كتابه[٢].

فهذا هو غرض المؤلف من تأليف كتابه: وهو الدفاع عن أهل الحديث بذكر فضائلهم ونشر محاسنهم، مع توجيه النصح والتذكير لهم بالتأدب بآدابه، والتفقه في معانيه وأحكامه، وهو بهذا المعنى ولهذا الغرض وفّى كتابه وأتمّ بيانه[٣]، فأثنى عليه أهل العلم: قال الذهبي: "ما أحسنه من كتاب"[٤].

ولهذا أرى أنه لم يصب الحافظ ابن حجر في قوله عنه: "لكنه لم يستوعب"، لأنه لم يكن من غرضه في تأليفه شرح مصطلحات المحدثين وذكر قواعدهم في قبول الأخبار وردها[٥].

ثم أتى بعده أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) وألف كتابه الشهير "معرفة علوم الحديث".

وبيّن في مقدمة كتابه سبب تأليفه له حيث قال: (فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلّت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال؛ دعاني ذلك

---

(١) المرجع السابق (٣١_٣٣: مقدمة المحقق).

(٢) عبدالحميد جعفر داغستاني. الإمام أبوعمرو ابن الصلاح وكتابه علوم الحديث الشهير بالمقدمة. (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. جامعة أم القرى. ١٤٠٩. لم تطبع). (٣٧٩). وأما ما ذكره الدكتور محمود الطحان في وصفه له بأنه (يتألف الكتاب من مقدمة واثنين وعشرين باباً) فلعله قصد أنه يمكن وضع مادة الكتاب تحت اثنين وعشرين بابا!. انظر: الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث. (بيروت: دار القرآن الكريم. ط١. ١٤٠١هـ) (٣٩٦).

(٣) الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث. (مرجع سابق). (٤٦٣).

(٤) الذهبي، شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. سير أعلام النبلاء. (تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناوؤط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٣. ١٤٠٥هـ) (٧٣/١٦). وانظر في الثناء على الكتاب: مقدمة محقق الكتاب (٣٥).

(٥) وانتقد عبارة ابن حجر هذه أيضاً الأستاذ السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لكتاب الإلماع للقاضي عياض. انظر: السيد أحمد صقر. الإلماع إلى معرفة الرواية وأصول السماع. (القاهرة: دار التراث. تونس: المكتبة العتيقة. ط١. ١٣٧٩هـ).

إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار، المواظبون على كتابة الآثار، وأعتمد في ذلك سلوك الاختصار، دون الإطناب في الإكثار)[1].

ورتب فيه مسائل علوم الحديث على هيئة أنواع، وجعلها اثنين وخمسين نوعاً[2]. وأتى فيه على عامة مسائل علوم الحديث[3]،فهو بهذا يكون أول من ألف تأليفاً شاملاً في عامة مسائل هذا العلم!.

وقد جمع مادته من مصادر كثيرة متعددة، فمنها من كتب من سبقه من العلماء، ومنها ما أخذه من أفواه شيوخه، ومنها ما هو باستنباطه واجتهاده، فهو بهذا الجهد قد ذلل هذا العلم ويسره لمن أتى بعده!

ولذا قال ابن خلدون: (وقد ألف الناس في علوم الحديث وأكثروا، ومن فحول علمائه وأئمتهم: أبوعبدالله الحاكم، وتآليفه فيه مشهورة، وهو الذي هذبه وأظهر محاسنه) [4].

بدأ النوع الأول منه: (معرفة عالي الإسناد)، وختم أنواعه بــ: (معرفة من رخص في العرض على العالم).

ويؤخذ على أبي عبدالله الحاكم في طريقة ترتيب هذه الأنواع أمور:

الأول: أن الناظر في تسلسل هذه الأنواع عنده لا يجده راعى ترتيباً معينا لها، فنجده بدأ الأنواع بذكر (العالي والنازل)، وهي من صفات الإسناد، ثم أتبعها بنوع (صدق المحدث)، وهو بحث يتعلق بالراوي، ثم أتبعه بنوع (المسانيد من الأسانيد)، وهو من صفات السند، ثم أتبعه بنوع (الموقوفات من الروايات). وهو من صفات المتن، وهكذا ينتقل من بحث يتعلق بالسند، إلى بحث يتعلق بالمتن، إلى بحث يتعلق بالراوي، بدون التزام أي ترتيب)[5].

بل يجد أنواعاً متقاربة فيما بينها فرقها!، ومن أمثلة ذلك:

أ- (معرفة الصحابة) و(التابعين)، ذكر الأول في النوع السابع، والآخر في النوع الرابع عشر!

ب- و(مختلف الحديث) و(ناسخ الحديث ومنسوخه)، ذكر الأول في النوع التاسع والعشرين، والآخر في النوع الحادي والعشرين، وهكذا..

---

(1) الحاكم، أبوعبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. معرفة علوم الحديث. (تحقيق السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٣٩٧هـ) (٣٥).

(2) ينظر لمعرفة منهج الحاكم في كتابه هذا: عبدالله بن سليم الصاعدي. منهج الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) وتخريج الأحاديث المرفوعة فيه حتى نهاية النوع السابع والثلاثين. (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. جامعة أم القرى. ١٤٠٨هـ. لم تطبع).

(3) وفاته ذكر مسائل مهمة وهي قليلة، ينظر في معرفتها: الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي.الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث (مرجع سابق) (٤٦٤). ولهذا يمكن أن يقال عنه (ولم يستوعب)!

(4) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون الإشبيلي. مقدمة ابن خلدون. (تحقيق عبدالله محمد الدرويش. دمشق: دار البلخي. ط١. ١٤٢٥هـ) (١٨٠/٢).

(5) الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث (مرجع سابق) (٤٦٤).

الثاني: أن افتتاح الكتاب بالكلام على (معرفة عالي الإسناد) وتقديمه على غيره من أنواع علوم الحديث الأخرى مما لا يحسن، لأنه من لطائف العلم لا من أصوله، وتقديم الحديث عن الأصول أولى وأهم !

ولعل سبب افتتاح المؤلف به ما كان من شغف طلبة الحديث في زمنه بالعلو في الإسناد والتنافس فيه! فأحب افتتاح الكتاب بأحب ما يتنافس فيه أهل الحديث في زمنه!، وقد يُقال إنه أشار في هذا النوع لأهمية الإسناد في الحديث النبوي، ولما كان الإسناد هو طريق معرفة صحة الحديث، ناسب افتتاح الكتاب بالحديث عنه، ولكن حديثه عن أهمية الإسناد إنما هو إشارة يسيرة، ومقصوده الأساس هو علو الإسناد كما عنون به.

ولهذا قال ابن حجر عنه –حين الحديث عن المصنفين في علوم الحديث –: (والحاكم أبوعبدالله ولكنه لم يهذب و لم يرتب)[١].

ثم أتى بعده الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وألف كتابه "الكفاية في أصول الرواية"[٢].

وبيّن في مقدمة كتابه سبب تأليفه له فقال: (وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث، والمثابرة على جمعها، من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه)[٣].

إلى أن قال: (فجرّ هذا الفعل منهم الوقيعة في سلف العلماء، وسهل طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء، حتى ذم الحديث وأهله بعض من ارتسم بالفتوى في الدين)[٤].

ثم أشار إلى منهجه في كتابه فقال: (أنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه،

---

(١) ابن حجر، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. نزهة النظر (مرجع سابق) (٢٩_٣٢). وانظر في بيان سبب قوله: (لم يهذب): الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث (مرجع سابق) (٤٦٥).

(٢) ينظر لمعرفة منهج الخطيب في كتابه هذا: الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. (الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث) (مرجع سابق).

(٣) الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت. الكفاية في أصول الرواية. (تحقيق الدكتور ماهر فحل. الدمام: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤٣٢هـ) (٨٣/١).

(٤) المرجع السابق (٨٤/١).

وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنقلة في ذلك ما يكثر نفعه وتعم فائدته، ويستدل به على فضل المحدثين واجتهادهم في حفظ الدين)[١].

وقد رتب مسائل علوم الحديث على أبواب، وعِدّةُ الأبواب عنده مائة وتسعة وثلاثون باباً[٢]، وربما وضع في الباب عنوان (فصل) وهذا قليل[٣].

وربما وضع عنواناً دون أن يعنون له بباب أو فصل[٤]!

وقد افتتح كتابه بـــ: (باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، في وجوب العمل ولزوم التكليف)[٥] للتأكيد على أهمية السنة النبوية.

ثم أتبعه بـــ: (باب تخصيص السنن لعموم محكم القرآن، وذكر الحاجة في المجمل إلى التفسير والبيان)[٦] لبيان علاقة السنة بالقرآن.

ثم جاء ترتيب أهم مواضيع الأبواب عنده على النحو التالي تقريباً:

(أقسام الأخبار)، (شروط قبول الأخبار)، (تعريف مصطلحات حديثية يستعملها المحدثون)، (وصف من يحتج بحديثه)، (الجرح والتعديل)، (الصحابة)، (طرق التحمل)، (كتابة الحديث وروايته)، (الكلام في التدليس وأحكامه)، (المرسل تعريفه وحكم العمل به)، (أصح الأسانيد)، (الفرق بين (عن) و(أنّ))، (تعارض الوصل والإرسال)، (الحديث الموقوف صوره وأحكامه)، (تعارض الأخبار).

ويظهر لي تأثر الخطيب البغدادي بالأصوليين في طريقة ترتيبهم لمسائل علوم الحديث في كتبهم، وذلك بعدة أمور:

---

(١) المرجع السابق (١/٨٩).

(٢) وهذا بحسب عدّي له حسب الطبعة التي بتحقيق د.ماهر فحل، ووقع في كتاب: الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. (الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث) (مرجع سابق) (٤١٥) عدد الأبواب عنده مائة وأربعون باباً، وما لم يصرح بتسميته باباً فتسعة وعشرون. وأبعد مؤلف كتاب: عبدالحميد جعفر داغستاني. الإمام الحافظ أبوعمرو بن الصلاح وكتابه علوم الحديث. (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. جامعة أم القرى. ١٤٠٩. لم تطبع). (٤٠٨) فعدد الأبواب عنده مائة وستة وخمسون بابا!. ولعل سبب الاختلاف هو اختلاف النسخ في التصريح بالباب وعدم التصريح به.

(٣) المرجع السابق (١/٢٥٢،٢٢٦، ٢٥٥، ٢٧٦، ٣٠٠، ٤٩٥) (٢/٤١، ٩٦، ١٦٨)

(٤) المرجع السابق (١/١٢١، ١٢٣، ١٣٨، ١٨٧، ٣٣٧، ٣٦٦، ٤٢٦، ٤٥٢) (٢/٢٥، ٣١، ١٠٣، ١٠٩، ١١٢، ١١٩، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٧، ٢٣٠، ٢٥٨).

(٥) المرجع السابق (١/٩٠).

(٦) المرجع السابق (١/٩٩).

الأول: عنايته في مفتتح كتابه بالتأكيد على أهمية السنة وبيان علاقتها مع القرآن، وهي مما اعتنى به إمام مذهبه الشافعي في أوائل كتابه الرسالة[١].

الثاني: حين اعتنى في أول كتابه بتقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد[٢]، وهي أول مسائل علوم الحديث ذِكراً في كتب الأصوليين على اختلاف مذاهبهم[٣]، بل هي أهم المسائل بحثاً وأكثرها توسعاً عندهم، حتى قال الجويني: (ثم أول ما نبتديه القول في تقاسيم الأخبار إلى المتواتر والمنقول آحادا، وإذا تم غرض القسمين نجز بنجازه معظم مقصود الكتاب)[٤].

ومع أن للخطيب البغدادي كتاباً يكاد أن يعد في كتب أصول الفقه وهو (الفقيه والمتفقه)[٥]، فإنه لم يلتزم فيه طريقة الأصوليين قبله من تقديم مسألة تقسيم الأخبار على غيرها من المسائل! وأخر الكلام فيها قليلاً[٦].

---

(١) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. (تحقيق أحمد شاكر. مصر: مكتبه الحلبي. ط١. ١٣٥٨هـ) (٧٣).

(٢) الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت. الكفاية في أصول الرواية. (مرجع سابق) (١٠٨/١).

(٣) انظر: أ_الجصاص، أحمد بن علي الرازي الحنفي. الفصول في الأصول. (وزارة الأوقاف الكويتية. ط٢. ١٤١٤ه) (٣٥/٣).

ب_الباجي، أبوالوليد سليمان بن خلف التجيبي. الإشارة في أصول الفقه. (تحقيق محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٤ه) (٢٥).

ج_الجويني، أبوالمعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني. البرهان في أصول الفقه للجويني. (تحقيق الدكتور عبدالعظيم محمود الديب. مصر_ المنصورة: دار الوفاء. ط٤. ١٤١٨ه) (٣٦٨/١).

د_ أبويعلى، محمد بن الحسين ابن الفراء. العدة في أصول الفقه. (تحقيق الدكتور أحمد بن علي بن سير المباركي. لا توجد معلومات الناشر. ط٢. ١٤١٠ه). (٨٤١/٢)

هـــ ابن حزم، أبومحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي. الإحكام في أصول الأحكام. (تحقيق الشيخ أحمد شاكر. بيروت: دار الآفاق الجديدة) (١٠٤/١).

و_ أبوالحسين البصري، محمد بن علي بن الطيب المعتزلي. المعتمد في أصول الفقه. (تحقيق خليل الميس. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٠٣ه) (٧٥/٢).

وإن كان بعضهم يقدم تعريف الخبر قبل ذكر أقسامه. وقد عزوت إلى الكتب السابقة التي شملت كتب المذاهب الفقهية الأربعة وغيرها، ولم أعمد إلى التقسيم المشهور لكتب أصول الفقه وهي طريقة الجمهور وطريقة الأحناف، لوجود (تباين منهج الترتيب لدى أرباب المدرسة الواحدة، بل لدى أصحاب المذهب الواحد، الأمر الذي يعكس عدم التلازم بين اتحاد المنهج وطريقة الترتيب). انظر: هشام بن محمد السعيد. ترتيب الموضوعات الأصولية ومناسباته دراسة استقرائية تحليلية. (نشر مجلة الجمعية الفقهية السعودية) (٤٠).

(٤) الجويني، أبوالمعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني. البرهان في أصول الفقه (مرجع سابق) (٣٦٨/١).

(٥) كتاب (الفقيه والمتفقه) حوى جزءاً كبيراً من أهم مسائل أصول الفقه، كما أن المؤلف اعتنى فيه بآداب الفقيه والمتفقه وغيرها من مسائل، وهي مما لا تعتني بها كتب أصول الفقه.

(٦) الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت. الفقيه والمتفقه. (تحقيق عادل العزازي. الدمام: دار ابن الجوزي. ط٢. ١٤٢١ه) (٢٧٦/١).

والخطيب البغدادي هو أول من ذكر هذا المبحث في كتب علوم الحديث، متأثراً بعلماء أصول الفقه قبله الذين ذكروه في كتبهم[١].

الثالث: وتقديم الخطيب لتعريف أهم المصطلحات الحديثية يناظره ما فعله أبو يعلى في كتابه "العمدة" حين قدم في أول كتابه تعريف أهم المصطلحات الأصولية[٢].

الرابع: ترتيب الخطيب البغدادي لمسائل كتابه يشبه بشكل عام ترتيب شيخه أبي إسحاق الشيرازي لمسائل علوم الحديث في كتابه "اللمع"[٣]، فبعد مسألة تقسيم الأخبار رتب المسائل على أبواب بالشكل التالي:

- المراسيل.
- صفة الراوي ومن يقبل خبره.
- الجرح والتعديل.
- حقيقة الرواية وما يتصل به.
- ما يرد به خبر الواحد.
- الترجيح بين الأخبار المتعارضة.

وإذا نظرت لهذه المسائل في كتاب الخطيب البغدادي تجدها شبيهة بهذا الترتيب تقريباً، وهو وإن لم يكن ملتزماً بطريقة ترتيبه في كل المسائل، إلا أن وجود قدر مشترك بينهما ظاهر.

ويؤخذ على الخطيب البغدادي في طريقة ترتيبه للمسائل أمور:

الأول: تفريقه بين أبواب متقاربة الموضوع، ومن الأمثلة على ذلك:

أ – فرّق بين (معرفة الخبر المتصل الموجب للقبول والعمل)[٤] و(باب ما جاء في أن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل إلا عن ثقة)[٥] !

ب – وفرّق بين (باب الرد على من قال: يجب القطع على خبر الواحد بأنه كذب إذا لم يقع العلم بصدقه)[٦] و(ذكر شبهة من زعم أن خبر الواحد يوجب العلم وإبطالها)[٧].

الثاني: أنه وضع أبواباً كثيرة لموضوع واحد، وكان يمكن دمج كثير منها تحت باب واحد، حتى يسهل على القارئ فهمها أكثر.

(١) العوني، الشريف حاتم بن عارف. المنهج المقترح لفهم المصطلح. (الرياض_الثقبة. ط١. ١٤١٦ه) (١٩٢_ ١٩٦).

(٢) أبويعلى، محمد بن الحسين ابن الفراء. العدة في أصول الفقه. (مرجع سابق) (٧٤/١).

(٣) انظر: الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي. اللمع في أصول الفقه. (بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٤٢٤ه). (٧٥_٨٦).

(٤) الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت. الكفاية في أصول الرواية. (مرجع سابق) (١١٢/١).

(٥) المرجع السابق (١٣٦/١).

(٦) المرجع السابق (١١٠/١).

(٧) المرجع السابق (١٢٣/١).

مثل كلامه على العدالة(١)، وصفة رواية الحديث(٢)، وطرق تحمل الحديث(٣)،وغيره.

ولعله اكتفى بكثرة الأبواب عن إيرادها تحت فصول أو أقسام داخل باب واحد!

فهو (لم يبحث المصطلحات كأجزاء متناثرة، كما فعل الرامهرمزي والحاكم قبله وابن الصلاح بعده، وإنما سلك في تصنيفه مسلك بحث المسألة من أصولها، ثم بيّن ما يتفرع ويتشعب عنها)(٤).

المبحث الثاني: منهج ابن الصلاح في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتابه وما بعده:

يعد كتاب (معرفة علوم الحديث) لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) المشهور بمقدمة ابن الصلاح كتاباً رائداً في بابه، وقبلة لطلابه، ما إن ألفه ابن الصلاح حتى أقبل الجميع على كتابه حفظاً وشرحاً وتنكيتاً واختصاراً وغير ذلك(٥).

ولذا وصفه ابن حجر بقوله: (واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر)(٦).

وذكر المؤلف في مفتتح كتابه سبب تأليفه له فقال: (فحين كاد الباحث عن مشكله لا يُلفي له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً، منّ الله الكريم تبارك وتعالى عليّ وله الحمد أجمع بكتاب معرفة أنواع علم الحديث، هذا الذي باح بأسراه الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية)(٧).

وقد رتب ابن الصلاح كتابه على هيئة أنواع، تبعاً للحاكم أبي عبد الله، قال ابن كثير: (وتبع في ذلك الحاكم أبا عبد الله الحافظ النيسابوري شيخ المحدثين)(٨)، وجعله خمسة وستين نوعاً، وذكر فهرسة أنواعه في مقدمة كتابه.

ومع أن ابن الصلاح صرّح بأنه أفرد بعض الأنواع تبعاً للحاكم (كما في النوع السابع عشر: الأفراد) إلا أنه لم يلتزم ترتيبه ولا عدده ولا أنواعه.

---

(١) المرجع السابق (١/٢٢٩_٣٧٤).

(٢) المرجع السابق (١/٣٧٥_٥١٩).

(٣) المرجع السابق (٢/١٠٥_١٤٠).

(٤) الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث. (مرجع سابق) (٤٦٨).

(٥) ينظر لمعرفة منهج ابن الصلاح في كتابه: عبدالحميد جعفر داغستاني. الإمام أبو عمرو ابن الصلاح وكتابه علوم الحديث الشهير بالمقدمة. (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، لم تطبع).

(٦) ابن حجر، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. نزهة النظر (مرجع سابق) (١٩٤).

(٧) الحاكم، أبوعبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. معرفة علوم الحديث. (تحقيق السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٣٩٧هـ). (٦).

(٨) ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. اختصار علوم الحديث. (عناية مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث. الدمام: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤٣٥هـ) (٣).

فمن الفروق بين معرفة علوم الحديث للحاكم وبين مقدمة ابن الصلاح:

١) بدأ الحاكم بالإسناد العالي وخالفه ابن الصلاح فبدأ بالحديث الصحيح.

٢) وضع الحاكم لبعض المسائل عناوين مفردة (كالحديث المعنعن، وأتباع التابعين، ومذاهب المحدثين، ومذاكرة الحديث، وقبائل الرواة، وأنساب المحدثين، ومغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغيرها) ولم يفردها ابن الصلاح بعناوين مستقلة.

٣) فرّق الحاكم بين المسائل المترابطة (كالصحابة والتابعين) وأتى بها ابن الصلاح متسلسلة.

٤) غيّر ابن الصلاح من عناوين بعض المسائل (كالمختلف والوحدان) وغيرها.

وقد بدأ النوع الأول منه (معرفة الصحيح من الحديث)، وختم أنواعه بـــ: (معرفة أوطان الرواة وبلدانهم).

وافتتح ابن الصلاح أنواعه بتعريف الحديث الصحيح وما يتعلق به، لأنه أشرف أنواع علوم الحديث وأهمه وهو الذي عليه العمل.

وجاء ترتيب موضوعات مسائل علوم الحديث عنده على النحو التالي:

أقسام الحديث من حيث القبول والرد (من أول الكتاب إلى النوع الثاني والعشرين).

- ثم صفة من تقبل روايته ومن ترد (النوع الثالث والعشرون).
- ثم كيفية سماع الحديث وتحمله (النوع الرابع والعشرون).
- ثم كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب (النوع الخامس والعشرون).
- ثم في صفة رواية الحديث (النوع السادس والعشرون).
- ثم آداب المحدث وآداب طالب الحديث (النوع السابع والعشرون والثامن والعشرون).
- ثم معرفة العالي والنازل (النوع التاسع والعشرون).
- ثم أقسام الحديث من حيث عدد نقلته (النوع الثلاثون والحادي والثلاثون).
- ثم العلوم المتعلقة بمتن الحديث (غريبه ومختلفه وناسخه ومنسوخه) (النوع الثاني والثلاثون والرابع والثلاثون والسادس والثلاثون).
- ثم معرفة الصحابة والتابعين (النوع التاسع والثلاثون والأربعون).
- ثم مسائل تتعلق بمعرفة الرواة وضبطهم (النوع الحادي والأربعون إلى آخر الكتاب).

ويلاحظ أن ابن الصلاح اعتنى أكثر من سابقيه بترتيب مسائل علوم الحديث، فقد أحسن في تقديم الحديث الصحيح على غيره، واجتهد في أن تكون الأنواع المتقاربة في مضمونها متسلسلة في ترتيبها.

ولذا لفت هذا الترتيب الحافظ البقاعي، فاجتهد في بيان بعض المناسبات لتسلسل الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح(١).

بل إن الزركشي رأى أنه يمكن الاستفادة من طريقة ترتيب ابن الصلاح لبعض الأنواع في معرفة حكمها عنده، فقال: (يؤخذ من ترتيب المصنف حيث ذكر بعد المرسل المنقطع والمعضل تفاوتهما في الرتبة)(٢).

ومع أن ابن الصلاح اجتهد في ترتيب مسائله إلا أن هذا الترتيب منه ليس بدقيق كما يظهر لكل عارف بهذا الفن.

وقد بيّن المحدثون وجوه الانتقاد على ترتيبه هذا:

قال ابن كثير بعد أن ذكر تنويع ابن الصلاح وترتيبه: (وفي هذا كله نظر، بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر، إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، كان أليق مما ذكره.

ثم إنه قد فرّق بين متماثلات منها بعضها عن بعض، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه. ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب، وربما أدمجنا بعضها في بعض طلباً للاختصار والمناسبة)(٣).

وقال البلقيني بعد أن عّدد ابن الصلاح في مقدمة كتابه أنواع علوم الحديث التي سيذكرها: (هكذا رتب الشيخ أبو عمرو رحمه الله، وقال: (إن ذلك ليس بآخر الممكن، فإنه قابل للتنويع لما لا يحصى). ولو أن الشيخ ذكر كل نوع بجانب ما يليق به لكان أحسن. كأن يذكر بجانب المسند المنقطع والمرسل والمعضل.

وأيضاً فقد ذكر أموراً يمكن تداخلها، ولكنا نجري الحال على ما ذكره)(٤).

وكان ابن حجر أوسع من تطرق لطريقة ترتيب ابن الصلاح لمسائل علوم الحديث، فقال: (فيه أمور: أحدها: اعترض عليه بأن كثيراً من هذه الأنواع متداخل، لصدق رجوع بعضها إلى بعض،

---

(١) البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر. النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي. (تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل. الرياض: مكتبة الرشد. ط١. ١٤٢٨هـ) (١/١٠٨، ٣٢٣) (٢/٤٠١، ٤٣٧).

(٢) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. النكت على مقدمة ابن الصلاح. (تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الرياض: أضواء السلف. ط١. ١٤١٩هـ) (٢/٢٠).

(٣) ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. اختصار علوم الحديث. (مرجع سابق) (٦ـ٧).

(٤) البلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان الكناني. محاسن الاصطلاح. (تحقيق الدكتورة عائشة بنت الشاطيء (مع مقدمة ابن الصلاح). الرياض: دار المعارف. سنة النشر غير معروف) (١٥٠).

كالمتصل بالنسبة إلى الصحيح، وكالمنقطع والمعضل والمعنعن والمرسل والشاذ والمنكر والمضطرب وغيرها من أقسام الضعف.

والجواب عن هذا: أن المصنف لما كان في مقام تعريف الجزئيات انتفى التداخل لاختلاف حقائقها في أنفسها بالنسبة إلى الاصطلاح، وإن كانت قد ترجع إلى قدر مشترك.

وقد أشار هو إلى ذلك في آخر الكلام على نوع الضعيف كما سيأتي.

وثانيهما: أنه لم يرتب الجميع على نسق واحد في المناسبة، فكان يذكر ما يتعلق بالإسناد خاصة وحده، وما يتعلق بالمتن خاصة وحده، وما يجمعهما وحده.

وما يختص بهيئة السماع والأداء وحده، وما يختص بصفات الرواة وأحوالهم وحده.

والجواب عن ذلك: أنه جمع متفرقات هذا الفن من كتب مطولة في هذا الحجم اللطيف، ورأى أن تحصيله وإلقاءه على طالبيه أهم من صرف العناية إلى حسن ترتيبه، فإنني رأيت بخط صاحبه المحدث فخر الدين: عمر بن يحيى الكرجي ما يصرح بأن الشيخ كان إذا حرر نوعاً من هذه الأنواع، واستوفى التعريف به، وأورد أمثلته وما يتعلق به أملاه، ثم انتقل إلى تحرير نوع آخر، فلأجل هذا احتاج إلى سرد أنواعه في خطبة الكتاب، لأنه صنفها بعد فراغه من إملاء الكتاب، ليكون عنوانا للأنواع، ولو كانت محررة الترتيب على الوجه المناسب ما كان سرده للأنواع في الخطبة كثير الفائدة.

الثالثة: أنه أهمل أنواعاً أخر.

قال الحازمي في كتاب العجالة له: "اعلم أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته".

وقد فتح الله تعالى بتحرير أنواع زائدة على ما حرره المصنف تزيد على خمسة وثلاثين نوعاً. فإذا أضيفت إلى الأنواع التي ذكرها المصنف تمت مائة نوع كما أشار إليه الحازمي وزيادة)[1].

وقال ابن حجر أيضاً – في موضع آخر – مبيناً بعض الخلل عنده: (وقد أخل بأنواع مستعملة عند أهل الحديث: منها القوي والجيد والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت والصالح.

ومنها في صفات الرواة أشياء كثيرة، كمن اتفق اسم شيخه والراوي عنه، وكمن اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه أو اسمه واسم أبيه وجده، أو اتفق اسمه وكنيته، وغير ذلك)[2].

([1]) ابن حجر، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح. (جدة_ الرياض: دار الراية. ط٤. ١٤١٧ه) (٢٣٢/١_٢٣٣).

([2]) السيوطي، عبدالرحمن بن كمال الدين الأسيوطي. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي. (تحقيق الدكتور مازن محمد السرساوي. الدمام: دار ابن الجوزي. ط٣. ١٤٣٥ه) (٩٦/١).

وقال السيوطي: (وقد ذكر ابن الصلاح أيضا أحكام أنواع في ضمن نوع مع إمكان إفرادها بالذكر، كذكره في نوع المعضل أحكام المعلق والمعنعن، وهما نوعان مستقلان أفردهما ابن جماعة، وذكر الغريب والعزيز والمشهور والمتواتر في **نوع واحد** وهي أربعة، ووقع له عكس ذلك، وهو تعدد أنواع وهي متحدة، والمصنف تابع له في كل ذلك)[١].

وقد بيّن ابن حجر سبب هذا الخلل في ترتيب مسائل علوم الحديث عند ابن الصلاح بقوله: (أملاه شيئاً بعد شيء، ولذلك لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب)[٢].

وفصّل البقاعي في بيان هذا السبب فقال: (قيل: إن ابن الصلاح أملى كتابه إملاء، فكتبه في حال الإملاء جمع جمّ، فلم يقع مرتباً على ما في نفسه، وصار إذا ظهر له أن غير ما وقع له أحسن ترتيبا، يراعي ما كتب من النسخ، ويحفظ قلوب أصحابها، فلا يغيرها، وربما غاب بعضها، فلو غير ترتيب غيره تخالفت النسخ، فتركها على أول خاطر، والشيخ تابع له)[٣].

ومع كل هذه الملاحظات فإن عامة من جاء بعده تابعه على هذا الترتيب فيما أعلم**!**، قال السيوطي: (وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة، منهم: المصنف، وابن كثير، والعراقي، والبلقيني، وغيره جماعة، كابن جماعة، والتبريزي، والطيبي، والزركشي)[٤].

ومع أن ابن كثير صرّح بأنه سيخالف ترتيب ابن الصلاح وعناوينه لما هو أنسب منه، حيث قال: (ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب، وربما أدمجنا بعضها في بعض طلباً للاختصار والمناسبة)[٥] إلا أنه – رحمه الله – **لم يفعل!**

ووجدت العراقي خالف ترتيب ابن الصلاح في مواضع يسيرة[٦] ونبّه عليها البقاعي في شرحه[٧].

ولم أجد من خالف ترتيب ابن الصلاح بترتيب جديد ممن اعتنى به سوى بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣ه) في كتابه: "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"، وقد رتب كتابه ترتيباً بديعاً لم يسبق إليه، فقد قسم كتابه إلى مقدمة وأربعة أطراف:

---

(١) المرجع السابق (٩٦).

(٢) ابن حجر، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. نزهة النظر (مرجع سابق) (٣٤).

(٣) البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر. النكت الوفية. (مرجع سابق) (٤٣٧/٢).

(٤) السيوطي، عبدالرحمن بن كمال الدين الأسيوطي. تدريب الراوي (مرجع سابق) (٩٥/١).

(٥) ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. اختصار علوم الحديث. (مرجع سابق) (٦_٧).

(٦) العراقي، زين الدين أبوالفضل عبدالرحيم. شرح التبصرة والتذكرة. (تحقيق عبداللطيف هميم وماهر فحل. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٣ه) (٤٧/١_مقدمة المحقق).

(٧) البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر. النكت الوفية (مرجع سابق) (١٠٨/١، ٣٢٣) (٤٣٧/٢).

المقدمة: وفيها بيان مصطلحات يحتاج إلى معرفتها المحدث.

الطرف الأول: في الكلام على المتن والنظر في أقسامه وأنواعه.

الطرف الثاني: الكلام في الإسناد وما يتعلق به.

الطرف الثالث: في تحمل الحديث وطرق نقله وضبطه وروايته وآداب ذلك وما يتعلق به.

الطرف الرابع: في أسماء الرجال وطبقات العلماء وما يتصل بذلك.

(فجاء كتاب ابن جماعة أوضح في فهم الأنواع والمباحث، لأنها متصلة ببعضها ومتتابعة في الترتيب) [1].

وممن وجدته ألف في علوم الحديث، وعمد إلى مخالفة طريقة ابن الصلاح في ترتيبه، هو العالم الطبيب ابن النفيس (ت٦٨٧هـ) في كتابه "المختصر في علم أصول الحديث"!

ويبدو لي أنه مغرم بالتجديد في طريقة عرض مسائل العلوم الشرعية، فقد ألف في النحو (بطريقة جديدة خالف في ذلك النحاة عند بيانه للعلل النحوية في سفرين، ولعله وضعه بطريقة منطقية ذات طابع فلسفي)[2].

قال ابن النفيس مبيناً سبب تأليفه: (أريد أن أذكر في هذا الكتاب من أصول علم الحديث ما يكون تذكرة للمنتهي، وذريعة للمبتدي)[3].

وقد رتب كتابه على مقدمة وخمسة أبواب.

أما المقدمة ففيها فصلان.

الأول: في تعديد العلوم، وبيان شرف هذا العلم. الثاني: في تعديد أقسام الخبر.

الباب الأول: في تفضيل الكلام في الخبر المقطوع بصدقه. وفيه فصلان:

الأول: في الخبر المتواتر. الثاني: في بقية الأخبار المفيدة للعلم.

الباب الثاني: في تفضيل الكلام في الخبر المظنون صدقه. وفيه أربعة فصول.

الأول: في بيان الحاجة إلى العمل بخبر الواحد. الثاني: في حقيقة خبر الواحد وأنواعه.

الثالث: في حكم ألفاظ الصحابة – رضي الله عنهم – في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الرابع: في حكم اختلاف أسانيد الحديث الواحد.

---

[1] ابن جماعة، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن إبراهيم المالكي. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. (تحقيق جاسم محمد الفجي. الكويت: دار غراس. ط١. ١٤٣٣هـ) (٣٠: مقدمة المحقق).

[2] ابن النفيس، أبوالحسن علاء الدين القرشي. المختصر في علم أصول الحديث. (تحقيق عمار الطالبي. الجزائر. معلومات الناشر غير متوفرة. ط١. ١٤٢٦هـ) (٥٢٠).

[3] المرجع السابق (٥٧٥).

الباب الثالث: في كيفية تحمل الحديث وروايته.

الباب الرابع: في أحوال الرواة. وفيه ثلاثة فصول:

الأول: في شروط الراوي. الثاني: فيما يثبت به جرح الراوي أو عدالته.

الثالث: في مسائل تتعلق بالجرح والتعديل.

الباب الخامس: في توابع علم الحديث. وفيه أربعة فصول:

الأول: في كتابة الحديث. الثاني: في أدب سماع الحديث وقراءته.

الثالث: في شروط الرواية.

الرابع: في القدح في الحديث من جهة سنده ومن جهة متنه ومن جهة معناه.

وقد أبدع ابن النفيس في ترتيبه لمسائل كتابه، فقد ضم النظير إلى نظيره، وتسلسل بالمسائل تسلسلا منطقياً، ويظهر تأثره بطريقة الأصوليين في ترتيبهم لمسائل علوم الحديث في كتبهم كما سبق بيانه في كتاب "الكفاية" للخطيب البغدادي، ويشبه الموجز لابن النفيس في تقسيمه للأخبار تقسيم البغدادي في الكفاية [١].

ويمكن بهذا أن نعد ابن النفيس هو رائد التجديد في طريقة عرض مسائل علوم الحديث !

المبحث الثالث: منهج ابن حجر في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتابه "نخبة الفكر":

يعد متن "نخبة الفكر" لابن حجر (٨٥٢هـ) من أشهر متون علوم الحديث التي صنفها المحدثون المتأخرون، لمكانة مؤلفها التي لا تخفى على محدث!، ولأنه اعتنى باختصاره المحرر، مع شموله لجميع مسائل علوم الحديث حتى إنه أضاف – على اختصاره – مسائل لم يشر لها ابن الصلاح[٢][٣]!

وزاد من قيمة المتن، وأعلى من شأنه حسن ترتيبه لمسائل علوم الحديث بما لم يُعرف من قبل!

---

(١) المرجع السابق (٥٦١ـ المحقق).

(٢) السخاوي، شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر. (تحقيق إبراهيم باجس عبدالمجيد. بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤١٩هـ) (٦٧٧/٢).

ينظر: اللقاني، برهان الدين أبوالأمداد إبراهيم المالكي. قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. (تحقيق شادي آل نعمان. عمان: الدار الأثرية. ط١. ١٤٣١هـ) (١٦١ـ١٦٥).

(٣) ينظر لمعرفة منهج الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر والأعمال العلمية حوله:

أ‌ـ اللقاني، برهان الدين أبوالأمداد إبراهيم المالكي. قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. (مرجع سابق) مقدمة محقق الكتاب (١٤٦ـ٢١٦).

بـ إبراهيم محمد نور سيف. نخبة الفكر (دراسة عنها وعن منهجها). المدينة المنور: الجامعة الإسلامية.

جـ العدوي البله البانور. منهج الحافظ ابن حجر في كتابه (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر). مجلة أماراباك (تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا). المجلد السادس. العدد الثامن عشر. ٢٠١٥

ولأهمية هذا السبق العلمي الذي حازه نبّه عليه في مقدمة متنه مفتخراً به حيث قال: (فلخصته في أوراق لطيفة سميتها: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته)[١]. فكان هذا الكتاب – على صغر حجمه – من كتب الحافظ ابن حجر التي يعتز بتأليفها[٢]!

وطريقة المؤلف التي اتبعها في ترتيب مسائل علوم الحديث هي طريقة التقسيم العقلي، كما قال: (واعلم أن ضابط التقسيم العقلي هو تقسيم المقسم إلى الشيء ونقيضه، أو إلى الشيء ومساوي نقيضه.

فمثال تقسيمه إلى الشيء ونقيضه كقولك: العدد إما زوج وإما ليس بزوج، والمعلوم إما موجوداً أو ليس بموجود، لما قدمنا من أن النقيضين هما السلب والإيجاب.

ومثال تقسيمه إلى الشيء ومساوي نقيضه قولك: العدد إما زوج وإما فرد، لأن لفظة (فرد) مساوية لـــ: (ليس بزوج)، لأن العقل يحكم بمجرد النظر في حصر الأقسام في الشيء ونقيضه، إذ لا واسطة بين النقيضين البتة، وكذلك الشيء ومساوي نقيضه، فالعقل يحكم بمجرد النظر فيهما بحصر الأقسام فيهما)[٣].

وإذا أردنا استعراض ترتيب مسائل علوم الحديث عنده نجد ترتيبها كما يلي:

- أقسام الحديث من حيث عدد النقلة.
- أقسام الحديث من حيث القبول وعدمه.
- أقسام الحديث من حيث من أضيف إليه.
- أنواع الحديث المتعلقة بالإسناد.
- طرق تحمل الحديث.
- أنواع الحديث المتعلقة بالتفريق بين الرواة المتشابهين.
- خاتمة فيها مسائل تعين على التفريق بين الراوة عموما، ومسائل في الجرح والتعديل.
- فصل في مسائل تتعلق بتعيين الرواة.
- آداب الشيخ والطالب.
- صفة كتابة الحديث وصفة تصنيفه.
- معرفة سبب الحديث.

---

(١) ابن حجر، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. نزهة النظر (مرجع سابق) (٣٦).

(٢) السخاوي، شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن. الجواهر والدرر (مرجع سابق) (٦٥٩/٢).

(٣) الشنقيطي، محمد الأمين الجكني. آداب البحث والمناظرة. (القاهرة: مكتبة ابن تيمية. جدة: مكتبة العلم. سنة النشر غير متوفرة). (١١/٢).

وهذه الطريقة التي ابتدعها الحافظ ابن حجر لها فوائد عدة، منها:

١) وجود ترابط بين المسائل بعضها مع بعض.

٢) شمولية الكلام على المسائل وعدم ترك بعضها.

٣) فيها دلالة على عناية المحدثين بجميع المسائل والقضايا الحديثية وعدم إهمال شيء منها.

المبحث الرابع: منهج المحدثين المعاصرين في ترتيب مسائل علوم الحديث في كتب علوم الحديث المعاصرة:

زادت عناية المعاصرين كثيراً بترتيب مسائل علوم الحديث في كتبهم، خاصة مع انتشار المدارس والجامعات، لما لترتيب مسائل العلم من أهمية كبيرة في تقريب المعنى وتيسير الفهم.

وكان من أوائل الكتب المعاصرة التي ظهرت وانتشرت كتاب "تيسير مصطلح الحديث"[١] للدكتور محمود الطحان، يقول في مقدمة كتابه: (والجديد في كتابي هذا هو: التقسيم، أي تقسيم كل بحث إلى فقرات مرقمة، مما يسهل على الطالب فهمه)[٢].

و لم يخرج مؤلفه عن طريقة ابن حجر في (نخبة الفكر) في ترتيب المسائل، فقد كان لحسن ترتيب مسائل الكتاب أثره القوي على من جاء بعده في اقتفائه والسير على منواله!

ولذا يقوله مؤلفه: (أما من حيث التبويب والترتيب فقد استفدت من طريقة الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها، فإنه خير ترتيب توصل إليه رحمه الله)[٣].

وقد صدر قبله كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عتر[٤]، وصار له شهرة وقبول أيضاً بين طلاب العلم. وقد كان من أهم مزايا هذا الكتاب كما يقول مؤلفه: (إنه كتاب ينقل مسائل هذا العلم من التفرق إلى التكامل، ويأخذ بالقارئ من الجزئيات المبعثرة إلى النظرية الكاملة المتناسقة، التي تتآلف فيها أنواع علوم الحديث كافة، لتبدو في مجموعها منطلقة بتسديد وإحكام نحو الغاية المنشودة).

وقد أجاد مؤلفه فيما ذهب إليه، وأبدع في تنظيم كتابه، وقسم الكتاب كما يلي:

الباب الأول: في التعريف العام بمصطلح الحديث.

---

(١) أول طبعة له عام ١٣٩٧هـ. وينظر في نقده: طارق عوض الله. إصلاح الاصطلاح نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث. مصر: مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٢٩ه

(٢) الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. تيسير مصطلح الحديث. (الرياض: مكتبة المعارف. ط١١. ١٤٣١ه) (٧).

(٣) المرجع السابق (٨).

(٤) أول طبعة له عام ١٣٩٢هـ.

الباب الثاني: في علوم رواة الحديث. ويقع في فصلين:

الفصل الأول: العلوم المعرفة بحال الراوي من القبول أو الرد.

الفصل الثاني: في علوم الرواة التي تبين شخص الراوي.

الباب الثالث: في علوم رواية الحديث: تحمله وأداؤه وكتابه وآدابه ومصطلحات كتاب الحديث.

الباب الرابع: في علوم الحديث من حيث القبول والرد. ويقع في فصلين:

الفصل الأول: في أنواع الحديث المقبول.

الفصل الثاني: في أنواع الحديث المردود.

الباب الخامس: في علوم المتن. ويقع في فصلين:

الفصل الأول: في علوم المتن من حيث قائله.

الفصل الثاني: في علوم المتن من حيث درايته.

الباب السادس: في علوم السند. ويقع في فصلين:

الفصل الأول: في علوم السند من حيث الاتصال.

الفصل الثاني: في علوم السند من حيث الانقطاع.

الباب السابع: في علوم الحديث المشتركة بين السند والمتن. ويقع في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في تفرد الحديث.

الفصل الثاني: في تعدد رواية الحديث مع اتفاقها.

الفصل الثالث: في اختلاف رواية الحديث.

ثم خاتمة.

وقد تتابعت المؤلفات بعد ذلك وكثرت وتنوعت في أسلوب عرضها، واجتهد مؤلفوها في طريقة ترتيبها، محاولةً منهم لتيسير العلم وتقريبه لطلابه.

وتم التأكيد في توصيات الندوة العلمية الدولية (علوم الحديث واقع وآفاق) التي جرت في دبي عام ١٤٢٤هـ على: (تأليف كتاب في التخصص يأخذ بالمواصفات العلمية التي تداولها في الندوة الأساتذة المشاركون فيها وهي: أن يعتمد فيه الترتيب والتقسيم الموضوعي)[1].

الخاتمة:

في خاتمة بحثي هذا أحب أن أقيد أهم نتائج بحثي التي توصلت إليها فيه وهي:

---

(1) مجموعة باحثين. علوم الحديث واقع وآفاق. (بحوث ندوة أقيمت في كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي عام ١٤٢٤هـ) (٤٤٣).

(أ) النتائج:

١) ترتيب موضوعات العلم وتسلسله له أهمية كبيرة وفوائد متعددة؛ ولذا حرص العلماء عليه.

٢) سبق علماء أصول الفقه غيرهم في العناية بترتيب وتنظيم مسائل علمهم.

٣) تأخر اهتمام المحدثين بترتيب مسائل علوم الحديث؛ لأن الحاجة إلى ذلك لم تكن ظاهرة في زمنهم، ولأن المؤلفات المتقدمة مهدت الطريق لمن بعدهم للإضافة والتطوير.

٤) توسع معارف العالم يجعل للعلوم الأخرى أثراً في تأليفه للعلم الذي يكتب فيه.

٥) عامة المختصرات لا تخرج عن ترتيب الكتاب الأصل إلا في مواضع يسيرة.

٦) يمكن أن نعد ابن النفيس من خلال كتابه "المختصر في علوم الحديث" أنه رائد التجديد في طريقة عرض مسائل علوم الحديث.

٧) يعتبر ابن جماعة فيما وقفت عليه هو أول من اعتنى بكتاب ابن الصلاح، وخالفه في طريقة ترتيبه.

٨) يعد ابن حجر صاحب طريقة مبتكرة في عرض مسائل علوم الحديث بطريقة التقسيم العقلي.

(ب) التوصيات:

١) ينبغي على كل معتن بتدريس علوم الحديث معرفة طرق ترتيب مسائله وبيانه للطلاب حتى يتيسر عليهم فهمه.

٢) دراسة طريقة الأصوليين في ترتيبهم لمسائل علوم الحديث في كتبهم، وبيان الفروق بينهم، ومقارنة ذلك بطريقة المحدثين.

المصادر والمراجع:

١) إبراهيم محمد نور سيف. نخبة الفكر (دراسة عنها وعن منهجها). المدينة المنور: الجامعة الإسلامية. غير متوفر معلومات عن سنة النشر.

٢) الباجي، أبوالوليد سليمان بن خلف التجيبي. الإشارة في أصول الفقه. تحقيق محمد حسن إسماعيل. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٤هـ

٣) البلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان الكناني. محاسن الاصطلاح. تحقيق الدكتورة عائشة بنت الشاطيء (مع مقدمة ابن الصلاح). الرياض: دار المعارف. سنة النشر غير معروف

٤) أبويعلى، محمد بن الحسين ابن الفراء. العدة في أصول الفقه. تحقيق الدكتور أحمد بن علي بن سير المباركي. لا توجد معلومات الناشر. ط٢. ١٤١٠هـ

٥) البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر. النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي. تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل. الرياض: مكتبة الرشد. ط١. ١٤٢٨هـ

٦) الجصاص أحمد بن علي الرازي الحنفي. الفصول في الأصول. وزارة الأوقاف الكويتية. ط٢. ١٤١٤هـ

٧) ابن جماعة، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن إبراهيم المالكي. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. تحقيق جاسم محمد الفجي. الكويت: دار غراس. ط١. ١٤٣٣ه

٨) الجويني، أبوالمعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني. البرهان في أصول الفقه للجويني. تحقيق الدكتور عبدالعظيم محمود الديب. مصر_ المنصورة: دار الوفاء. ط٤. ١٤١٨ه

٩) الحاكم، أبوعبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري. معرفة علوم الحديث. تحقيق السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٣٩٧ه

١٠) ابن حجر شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. نزهة النظر شرح نخبة الفكر. تحقيق الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي. توزيع مؤسسة الجريسي. لا توجد معلومات الناشر. ط٢. ١٤٢٩ه.

١١) طبعة أخرى: تحقيق الدكتور نور الدين عتر. باكستان: مكتبة البشرى. ط٣. ١٤٣٢ه

١٢) ابن حجر شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. المجمع المؤسس. تحقيق يوسف المرعشلي. بيروت: دار المعرفة. ط١. ١٤١٣ه

١٣) ابن حجر، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي الكناني العسقلاني. النكت على مقدمة ابن الصلاح. تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي. الرياض_جدة: دار الراية. ط٤. ١٤١٧هـ

١٤) ابن حزم، أبومحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي. الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق الشيخ أحمد شاكر. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

١٥) أبو الحسين البصري، محمد بن علي بن الطيب المعتزلي. المعتمد في أصول الفقه. تحقيق خليل الميس. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٠٣ه

١٦) الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت. الفقيه والمتفقه. تحقيق عادل العزازي. الدمام: دار ابن الجوزي. ط٢. ١٤٢١ه

١٧) الخطيب البغدادي، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت. الكفاية في أصول الرواية. تحقيق الدكتور ماهر فحل. الدمام: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤٣٢ه

١٨) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ابن خلدون الإشبيلي. مقدمة ابن خلدون. تحقيق عبدالله محمد الدرويش. دمشق: دار البلخي. ط١. ١٤٢٥ه

١٩) الذهبي، شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. سير أعلام النبلاء. تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناوؤط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٣. ١٤٠٥ه

٢٠) الرامهرمزي، أبومحمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي. تحقيق محمد محب الدين أبوزيد. مصر: دار الذخائر. ط١. ١٤٣٧ه

٢١) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. النكت على مقدمة ابن الصلاح. تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الرياض: أضواء السلف. ط١. ١٤١٩هـ

٢٢) السخاوي، شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر. (تحقيق إبراهيم باجس عبدالمجيد. بيروت: دار ابن حزم. ط١. ١٤١٩ه

٢٣) السيوطي، عبدالرحمن بن كمال الدين الأسيوطي. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي. تحقيق الدكتور مازن محمد السرساوي. الدمام: دار ابن الجوزي. ط٣. ١٤٣٥ه

٢٤) الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي. تحقيق أحمد شاكر. مصر: مكتبه الحلبي. ط١. ١٣٥٨هـ

٢٥) الشنقيطي، محمد الأمين الجكني. آداب البحث والمناظرة. القاهرة: مكتبة ابن تيمية. جدة: مكتبة العلم.

٢٦) الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي. اللمع في أصول الفقه. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢. ١٤٢٤ه

٢٧) ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن صلاح الدين الشهرزوري. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح). المحقق نور الدين عتر. سوريا: دار الفكر. بيروت: دار الفكر المعاصر

٢٨) طارق عوض الله محمد. إصلاح الاصطلاح نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث. مصر: مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٢٩هـ

٢٩) الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. تيسير مصطلح الحديث. الرياض: مكتبة المعارف. ط١١. ١٤٣١هـ

٣٠) الطحان، أبوحفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي. الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث. بيروت: دار القرآن الكريم. ط١. ١٤٠١هـ

٣١) عبدالله بن سليم الصاعدي. منهج الحاكم النيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) وتخريج الأحاديث المرفوعة فيه حتى نهاية النوع السابع والثلاثين. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. جامعة أم القرى. ١٤٠٨هـ. لم تطبع.

٣٢) عبدالحميد جعفر داغستاني. الإمام أبوعمرو ابن الصلاح وكتابه علوم الحديث الشهير بالمقدمة. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. جامعة أم القرى. ١٤٠٩. لم تطبع.

٣٣) عبدالوهاب إبراهيم أبوسليمان. ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربعة. جامعة أم القرى: معهد البحوث العلمية. ١٤٠٨هـ

٣٤) العدوي البله البانور. منهج الحافظ ابن حجر في كتابه (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر). مجلة أماراباك (تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنلوجيا). المجلد السادس. العدد الثامن عشر. ٢٠١٥

٣٥) العراقي، زين الدين أبوالفضل عبدالرحيم. شرح التبصرة والتذكرة. تحقيق عبداللطيف هميم وماهر فحل. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٣هـ

٣٦) العوني، الشريف حاتم بن عارف. المنهج المقترح لفهم المصطلح. الرياض_الثقبة. ط١. ١٤١٦

٣٧) ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. اختصار علوم الحديث. عناية مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث. الدمام: دار ابن الجوزي. ط١. ١٤٣٥هـ

٣٨) اللقاني، برهان الدين أبوالأمداد إبراهيم المالكي. قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. تحقيق شادي آل نعمان. عمان: الدار الأثرية. ط١. ١٤٣١هـ

٣٩) مجموعة باحثين. علوم الحديث واقع وآفاق. بحوث ندوة أقيمت في كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي عام ١٤٢٤هـ.

٤٠) ابن النفيس، أبوالحسن علاء الدين القرشي. المختصر في علم أصول الحديث. تحقيق عمار الطالبي. الجزائر. معلومات الناشر غير متوفرة. ط١. ١٤٢٦هـ

٤١) نور الدين محمد عتر الحلبي. منهج النقد في علوم الحديث. دمشق: دار الفكر. ط٣. ١٤٠١هـ

٤٢) هشام بن محمد السعيد. ترتيب الموضوعات الأصولية ومناسباته دراسة استقرائية تحليلية. مجلة الجمعية الفقهية السعودية.

منهج الشيخ نور الدين عِتْر في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث"

د. راوية نور الدين عِتْر

عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة بجامعة دمشق

دمشق (سورية)

d.Rawia.Eter@gmail.com

ملخَّص البحث

إنَّ استمرار العلماء في الكتابة في العلوم الشرعية إلى وقتنا هذا رغم وجود إرث ضخم لم تشهد الإنسانيةُ له مثيلاً في كل علم منها؛ هو ضرورةٌ علميةٌ تحتمها عوامل عديدة، مثل: الابتكار في التبويب والترتيب، والصياغة المناسبة لأبناء كل زمان، وزيادة توضيح الغوامض، ورد الشُّبهات التي تَرِدُ على الأذهان نتيجةَ التأثر بالمستشرقين أو غيرهم، وغير ذلك. ومن أهَمِّ الكتب المعاصرة في علوم الحديث – أو علم مصطلح الحديث – التي بلغت الذروةَ، هو: كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" للعلامة الجليل الشيخ الدكتور نور الدين عتر الحلبي. وهذا البحث يتناول دراسةً تحليليةً لهذا الكتاب القيّم، ويتكوَّن من مقدمةٍ وأربعة مباحث، وخاتمةٍ، وفهرسٍ للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: المنهج. العلوم. الحديث. النقد. نور الدين. عتر.

المقدّمة:

الحمد لله الذي أكرم آخر الأمم بأحسن الحديث، وجعل مفاتيح تبيينه في السنة والحديث، واختصها بالخصوصية الفائقة لصيانة حديث خاتم أنبيائه ورسله بعلم مصطلح الحديث، وألهم العلماء الربانيين خدمة هذا العلم العظيم والتعمق فيه على مدى الأزمان في القديم والحديث. وصلَّى الله وسلَّم على خيرته من خلقه ونخبته من بريته رحمته للعالمين، سيدنا محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن من إكرام الله تعالى لهذه الأمة ومن معجزات خاتم أنبيائه ورسله سيدنا محمد ﷺ حملة العلم المخلصين الذين ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين؛ فبذلك يكون تمام حفظ الذكر الحكيم الذي تكفل الله تعالى به، وبذلك يكون تحقيق قول النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»[1] وقوله: ﷺ: «مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره»[2]، ولم يقتصر كثير العلماء الربانيون على آثارهم في الصدور، بل أبقوها مخلدة في السطور، فعكفوا على الكتابة والتصنيف والتأليف بما فيه خدمة الدين على مر العصور قديماً وحديثاً.

ومما لا يخفى على المتخصِّصين في العلوم الشرعية أن استمرار العلماء في الكتابة في العلوم الشرعية إلى وقتنا هذا رغم وجود إرث ضخم لم تشهد الإنسانية له مثيلاً في كل علم منها؛ هو ضرورة علمية تحتمها عوامل عديدة، مثل: الابتكار في التبويب والترتيب، والصياغة المناسبة لأبناء كل زمان، وزيادة توضيح الغوامض، ورد الشبهات التي ترد على الأذهان نتيجة التأثر بالمستشرقين أو غيرهم، وغير ذلك. ومن أهم الكتب المعاصرة في علوم الحديث – أو علم مصطلح الحديث – التي بلغت الذروة وحازت القصب المعلى كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" للعلامة المحدِّث المؤلِّف المحقِّق العالِم المربِّي الشيخ الجليل الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله تعالى وألبسه ثوب العافية، إذ الكتاب قطعةٌ من فؤاد المؤلِّف، وخلاصةٌ من علمه.

وقد تشرّفتُ بكتابة هذا البحث دراسةً تحليليةً له للمشاركة به في المؤتمر السنوي الدولي الرابع للسنة النبوية، والذي يعقده معهدُ دراسات الحديث الشريف في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا تحت عنوان: "منهجية التنصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً".

---

١ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، برقم: (٣٦٤١)، والترمذي في جامعه، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه، برقم: (٢٦٨٢)، حيث صحيح.

٢ أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الأمثال، برقم: (٢٨٦٩)، وقال: "حسن غريب".

والبحثُ يتكوَّن من مقدمة تحتوي على أهمية البحث وسبب اختياره مع الدراسات السابقة، وأربعة مباحث: مبحث تمهيدي عن المؤلِّف، المبحث الأول: التعريف بالكتاب، وتبويبه ومصادره، المبحث الثاني: منهج المؤلِّف في كتابه، المبحث الثالث: القيمة العلمية للكتاب، راجيةً من الله تعالى القبول، وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يكون هذا بدايةً لسلسلة من المؤلفات حول المؤلِّف الجليل وكتبه الرائدة، أرجو أن أكون وُفِّقْتُ في هذا البحث، راجية الإفادة من أهل القدرة على الإفادة، متمثلة قول القائل:

إن تجد عيباً فسد الخللا   جل من لا عيب فيه وعلا

أهمية البحث:

١) إبراز ديمومة العمل العلمي الموضوعي الدقيق في علوم الحديث في العصور جميعها.
٢) ضرورة تسليط الضوء على سِفر جليل في هذا الفن، اتُّخذ مرجعاً من قبل طلاب هذا العلم، ومنهجاً في كثير من الجامعات المرموقة.
٣) المكانة الكبيرة لمؤلفه، إذ هو عَلَمٌ جليلٌ في الحديث الشريف وعلومه، وله كذلك باعٌ كبيرٌ في التفسير وعلومه، تدريساً وتصنيفاً وبحثاً وتحقيقاً، وتبحَّر في باقي العلوم الشرعية.

أسباب اختيار البحث:

١) الرغبة في إتمام الاستفادة من هذا الكتاب المتفرد ببيان منهجه وخصوصيته.
٢) رغبة شخصية في الوفاء بجزء بسيط من حقوق علمية للمؤلِّف (فضيلة سيدي الوالد) الذي أنعم علي بتحبيب سيد الأنام عليه الصلاة والسلام وحديثه لقلبي، وسَمَّاني "راوية" تَيَمُّناً برواة الحديث، فلعل هذا البحث يكون بدايةً لسلسلة من أبحاث حول كتبه الأساسية في الحديث الشريف وعلومه.
٣) سَدُّ ثغرة؛ إذ لم يفرد هذا الكتاب ببحث حسب علمي، سوى بُحَيث صغير لا يفي بالغرض، قدم في أبحاث السنة الأولى للماجستير في جامعة دمشق وسوف أتكلم عنه آنفاً.
٤) يقول العالم الأزهري الجليل الدكتور محمد محمد أبو شهبة في تقريظه لكتاب "منهج النقد في علوم الحديث": "وإن من يبتكر هذا النظام البديع لعلوم الحديث ويقارع المستشرقين وأضرابهم بهذه الحجج الباهرة، وبهذا البيان الساطع والفكر النير ينبغي أن يعطى حقه ويعرف فضله، وينتفع به"[١]، وأرجو أن يكون هذا البحث سبباً للاستزادة من نفع هذا الكتاب ومعرفة قدر مؤلفه.

[١] عِتْر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص ١١.

الدراسات السابقة:

نظراً للمكانة العلمية والدينية لفضيلة المؤلِّف، ولما أسداه من مؤلفات وخدمات علمية جليلة تلقاها أهل العلم والفضل بالقبول والاحترام؛ فإن هنالك أبحاثاً حوله بشكل عام وبعضها حول جهوده في علم الحديث الشريف، وثمة بحث قُدِّمَ كحلقة في السنة الأولى مرحلة الماجستير في دمشق بعنوان: "الأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر وكتابه منهج النقد في علوم الحديث".

في تلك الأبحاث جميعها جهود مشكورة لا تُنكَر، وفوائد علمية واضحة، غير أنها كأي عمل بشري لا تخلو من النقص والتقصير، وتشترك في خلوها من العمق في البحث، والوقوف عند الوصف في درجته الدنيا، أعني به الوصف التشخيصي دون تحليل أو مقارنة، وهذا لا يعني الغض من شأنها إنما غرض أولئك الأفاضل ما كان الدراسة التحليلية كغرضي في هذا البحث فلن نلزمهم ما لم يلتزموه، والله أعلم.

وسأتحدَّث عن كلٍ من تلك الأبحاث باختصار حسب المقام مرتبةً زمنياً:

١) رسالة ماجستير قُدِّمَتْ لجامعة دمشق (عام ٢٠٠٧م) بعنوان: "الدكتور نور الدين عِتْر وجهوده في علوم الحديث" للأستاذ عبد العزيز خلف: تعرَّض فيه لدراسة كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" في سبع وعشرين صفحة، سأخصها بالكلام فحسب. فيها فائدة علمية بلا ريب، إلا أن شأنها شأن بقية ما سأذكر من أبحاث كما أسلفت، فتجد سرداً بحتاً لمعلومات الكتاب مع شيء من فوائد ذلك، مع بعض الأخطاء العلمية في هذا البحث، كاعتباره توضيح المؤلِّف – حفظه الله تعالى – في منهج النقد لاختلاف المصطلحات بين المتقدمين والمتأخرين اعتباره ذلك تحرير محل نزاع[١]، وتقصيره في تلخيص بعض المسائل التي تعرض لها من الكتاب مثل الرد على شبهة عدم كتابة الحديث الشريف، واضطرابه في بعض المسائل، ويبقى الكتاب باكورة الأعمال التي تتالت عن فضيلة المؤلِّف، وله سبق وجهد.

٢) بحثٌ محكَّمٌ في مجلة "الحديث" بعنوان: "الشيخ نور الدين عِتْر وجهوده في الحديث النبوي وعلومه" للدكتور محمد عيد المنصور: وقد خصَّص قسماً منه كما يتضح من عنوانه للكلام عن فضيلة المؤلِّف، والسمة نفسها التي أسلفت وجدتها فيه، فكنتُ أتمنَّى عندما تكلم عن تدريس الشيخ ومحاضراته أن يذكر مميزاتها وسماتها، ولا يقتصر على الأزمنة والأمكنة فقط، أما بالنسبة للمؤلفات، نجده أفرد لمنهج النقد ثلاث صفحات هي الواقع من مقدمة المؤلِّف –حفظه الله وعافاه – وتقديم الشيخ الأزهري الجليل محمد محمد أبو شهبة، دونما فائدة جديدة، وذكر فيها أن

---

[١] ينظر: ص١٦٨ من أطروحته.

من مزايا الكتاب تعريفه بالأعلام في حين أنه لا يوجد تعريف بالأعلام في الكتاب البتة![١]، وغير ذلك من هفوات لا يخلو عنها عمل البشر.

٣) حلقة بحث بعنوان "الأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر وكتابه منهج النقد في علوم الحديث: دراسة حديثية وصفية" لطالب الماجستير: محمد حمزة البيطار: فيها فوائد جيدة، ولكن من الطبيعي أن تكون كأي عمل علمي في بدايات حياة الطالب لا تخلو من اضطراب في الخطة والصياغة، وعدم التناسب بين بعض العناوين ومضمونها، وبعض الملاحظات العلمية، وبالجملة هي بداية لأعمال نرجو أن تكون موفقة ومتقنة أكثر.

المبحث التمهيدي: نبذة من سيرة الشيخ نور الدين عِتْر الذاتية والعلمية:

لعل من الصعوبة بمكان أن يكتب المرء عمن أخذ من القلب كله، وصبغ حياته بعطاءاته المتجددة في الدين والدنيا، ولكن التشرف بكتابة هذا البحث جعلني أعزم أنه إن يسر الله تعالى في المستقبل يكون هناك كتاب أحاول أن يتناسب مع قدر هذا العالم الرباني والوارث المحمدي، وسيكون الكلام هنا مختصراً جداً بما يناسب المقام، إذ لبّ البحث عن كتابه "منهج النقد في علوم الحديث".

المطلب الأول: السيرة الذاتية:

أ- النسب والنشأة:

للعلاَّمة المؤلِّف شرفُ النسبة لسيد الأنام عليه الصلاة والسلام، من جهة أبويه كليهما، من جهة أبيه من خلال سبط رسول الله ﷺ وريحانته الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ونسبةُ عائلة "عِتْر " إنما أتى من عِتْرَة النبيِّ ﷺ، ولوالدته من خلال سبط رسول الله ﷺ وريحانته الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

أما نسبه القريب فهو: "نور الدين بن محمد بن حسن بن محمد بن حسن عِتْر".

والده الشيخ محمد، والذي عُرف بالحاج محمد، وكان من رؤساء أعيان تُجَّار سوق "المدينة" في مدينة حلب الشهباء، موصوفاً بالتقى والورع، ومكارم الأخلاق، والبذل والسخاء، مشهوداً له بالولاية والاستقامة والكرامات الظاهرة، اشتغل بالعلم اشتغال الطالب المحب لا المتخصِّص المتفرِّغ، ولكنه من خلال الدروس الهامة التي حضرها وأبرزها دروس العالم الرباني الكبير الشيخ

[١] وعذرُه في ذلك أن الدكتور محمد أبو شهبة يقول في تقريظه الكتاب في معرض كلامه عن مزايا الكتاب: "العناية بالتعريف بالأعلام الذي ذكروا في هذا الكتاب بتواريخ وفيات العلماء: وهذا من الأمور المهمة التي ينبغي أن يعنى بها المؤلفون في أي فن، وبذلك يضع أمام القارئ صورة صادقة للتطور العلمي، والتدرج في التأليف في هذا الفن وغيره من العلوم.. الخ". ص٩ من الكتاب، فسها عن الكلام الذي يتلو الجملة الأولى.

نجيب سراج الدين حصّل علماً جماً[١]، ثم إنه أكرمه الله بالزواج من ابنة الشيخ الوحيدة السيدة "درية سراج الدين"، فكانت أسرة تحيا حياة غاية هدفها رضا المولى عز وجل، زادها في ذلك العلم والتقوى، أثّرت تلك البيئة الصالحة المباركة في شخص الشيخ أبلغ الأثر من قبل ولادته! وذلك أن والده الشيخ محمد ذلك الرجل الصالح قد نذره للعلم هو وأخاه الشيخ الدكتور حسن ضياء الدين عِتْر، فتقبلهما الله تعالى بقبول حسن، وصار لهما ما عرف من التفوق في العلم وبلوغ الغاية.

كان لذلك المنبت الحسن تأثير عظيم في توجهه للعلم بل وعشقه له، والجدير بالذكر أن الناس آنذاك بحكم كونهم قريبي عهد بالحربين العالميتين وغير ذلك من الظروف القاسية؛ معظمهم ما كانوا يقيمون للعلم كبير وزن، وقد استغربوا استغراباً شديداً عندما أرسله أهله طالباً للأزهر في عمر السابعة عشر، وكانوا يقولون له ولوالده: "ما نتيجة هذا العناء!؟ هل سيكون مغسل أموات؟" فكان والداه يثبتانه ويقويانه للسير في طريق النور.

ب- أهَمُّ صفاته وخصاله:

إنَّ كل من يعرف فضيلة المؤلِّف الشيخ نور الدين عِتْر يعلم اتصافَه بالصفات العالية المرضية عند ربّ البرية، ومن أبرز ذلك:

- تزكية النفس: مصطلح قرآني فسَّر بأمور متعددة، ويجمع تلك المعاني العظيمة ما عبر به حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، إذ فسَّر التزكية بطاعة الله والإخلاص([٢])، وهذا بفضل الله تعالى ومعونته من أسمى سمات فضيلة المؤلِّف، فتراه لا يكترث سوى لما يرضي الله عزَّ وجلَّ، ولا يلقي بالاً للدنيا إلا إن كانت معيناً على الآخرة، نقي السريرة، طاهر الفؤاد، عفوٌّ، صفوحٌ، محبٌّ لعباد الله لله تعالى.
- التقوى: إنَّ سيما العلماء العاملين المخلصين الوقوف عند حدود الله عزَّ وجلَّ، والائتمار بأوامره، والانتهاء عن نواهيه، والتعظيم لشعائره، وفضيلة المؤلِّف مِمَّن نحسبه على الله تعالى من خيار الأتقياء، العاملين بعملهم، الذين لا يعرفون طعم الحياة سوى بطاعة المولى والتماس رضاه في كل صغيرة وكبيرة، قائماً ليله ما أمكنه، صائماً السنن والنوافل، ذاكراً ربه تعالى في كل حال.

---

١ أذكر أنني قرأتُ بعض ما كتبه جدّي الحاج محمد عِتْر بخط يده مما أملاه فضيلة العالم الكبير الشيخ نجيب سراج الدين في العقيدة، فكان كلاماً علمياً على مستوى عالٍ جداً لا يستطيع فهمه سوى المتخصِّصون في هذا الفن تخصصاً دقيقاً عالياً.

٢ ينظر: الرازي فخر الدين، مفاتيح الغيب، (٣٥٧/٢)، وابن كثير عماد الدين أبو الفداء الدمشقي، وتفسير القرآن العظيم، (٤٤٥/١).

- رِقَّة القلب ولين الجانب: تلك الرقة المحمودة التي تجعل القلب يخشع والعين تدمع خشيةً لله عزَّ وجلَّ، أو تذكراً لنعمه، أو طمعاً في عظيم ما عنده. ولعلي إن قلت إن بكاءه تأثراً بحديث رسول الله ﷺ عندما يُقرأ عليه لهي مما نقل بالتواتر لا أكون قد بالغت في ذلك.

تلك الرقة أيضاً جعلته يحب طلابَ العلم كأنهم أبناءه ويدعو لهم في سجوده، بل وينوي الطعام تقوياً على خدمتهم، ويبذل لمحتاجهم، ويُعِين ضعيفهم.

تلازم ذلك مع أمر عظيم من اللطف والرفق ولين الجانب، إضافة إلى ما حباه الله تعالى من الهيبة، واجتماعهما يندر إلا من أخلص لله تعالى فوهبه الله من عطاياه الجزيلة.

- الوفاء: إنَّ هنالك مواقف كثيرة جداً تدل على وفائه لأهل الفضل، لكني أقف حائرةً أمام موقفه المتفرد عندما توفي ولده البكر – وكان نعم الولد البار قرة عين أبويه – في حادث مفاجئ، فقال لشيخه شيخ الإسلام الشيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله ورضي عنه: "ما دمتم بخير فكل مصيبة تهون".

المطلب الثاني: السيرة العلمية:

أ- مسيرته العلمية وأهم أساتذته:

درس فضيلةُ المؤلِّف في "الثانوية الشرعية" (الخسروية) بحلب، وتميَّز بالتفوُّق والسبق في العلم والعمل من وقتها.

حصل على الشَّهادة الثَّانوية الشَّرعية (الخسروية) عام ١٩٥٤م حائزاً الرتبة الأولى، ثم التحق مباشرةً بجامعة الأزهر في مصر[١]، حاز الليسانس عام ١٩٥٨م، وكان الخريجَ الأوَّلَ على دفعته. وكان موضعَ من أساتذته أجلاء شيوخ جامعة الزهر وعلمائه لما رأوا فيه من مخايل النجابة والجدّ والتقى، وقد قسَّم له المولى الإفادة من علماء عاملين ربانيين منهم: الشيخ مصطفى مجاهد، والشيخ محمد محمد السَّماحي، والشيخ عبد الوهاب البُحيري، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمهم الله تعالى وأعلى مقامهم.

إلا أنَّ صاحب الأثر الأكبر في تكوينه العلمي والروحاني هو سراجُ الأمة في عقودها الأخيرة شيخ الإسلام العلامة الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني[٢]، الحافظ المفسر، والعارف المحقِّق، وفضيلةُ المؤلِّف ابنُ أخته وصهرُه زوجُ ابنته.

[١] ما كان ثمة جامعات للعلوم الشرعية في سوريا آنذاك.

[٢] ترجم له فضيلة المؤلِّف في كتابه: "صفحات من حياة لإمام شيخ الإسلام الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني رضي الله عنه".

حاز على الشَّهادة "العالِمية من درجة أستاذ (الدُّكتوراه)"، من شعبة التَّفسير والحديث عام ١٩٦٤م، بجامعة الأزهر بتقدير ممتاز مع الشرف، حيث قدَّم أطروحته: "طريقة الترمذي في جامعه، والموازنة بينه وبين الصَّحيحين"[1]، والتي تعدُّ نموذجاً فريداً من حيث المضمون والمنهج؛ بل إن طريقته في التبويب فيها، غدت طريقة كثير من الباحثين في مناهج المحدثين؛ وعاد لسوريا مباشرة، ودرّس في المرحلة الثانوية لفترة يسيرة، ثم عُيِّن مدرِّساً لمادة الحديث النَّبويِّ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة – على ساكنها أفضل الصَّلاة وأتمُّ السَّلام – عام ١٩٦٥م، إلى عام ١٩٦٧م.

ثمَّ عاد إلى دمشق عام ١٩٦٧م، وعُيِّن أستاذاً مدرِّساً في كلية الشَّريعة بجامعة دمشق فيها، ودرَّس في كليات الآداب في جامعتي دمشق وحلب كما درّس مادتي الحديث والتفسير في جامعات عربية وإسلامية كثيرة[2]، وغيرهما من المعاهد والجامعات الشرعية، وكذلك في المساجد، ولا زال يباشر عمله في التدريس الجامعي إلى العام المنصرم.

ب- أهم إنجازاته العلمية:

لئن كان تخليد العلم في السطور من الأهمية بمكان عظيم؛ فإن تخليده في الصدور لا يقل عنه، وللشيخ – حفظه الله تعالى – في كل من الأمرين باع طويل.

- تلاميذه:

تخرَّج على يده آلافُ المدرِّسين، منهم نخبة متميزة من العلماء والأساتذة، أذكر أبرزهم وأهمَّهم من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الشريعة:

١) الدكتور بديع السيد اللحام: عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق، وهو في الحديث الشريف وعلومه.

٢) الدكتور عبد العزيز حاجي: الوكيل العلمي لكلية الشريعة، المتخصِّص المتعمِّق في القرآن الكريم وعلومه.

٣) الدكتور نَصَّار نَصَّار: المتخصِّص في الحديث الشريف وعلومه.

٤) الدكتور سيد عبد الماجد الغوري: المتخصِّص في الحديث الشريف وعلومه.

٥) الدكتور علي البُقَاعي: المتخصِّص في الحديث الشريف وعلومه.

٦) الدكتورة منى العسَّة: المتخصِّصة في الحديث الشريف وعلومه، رئيسةُ قسم علوم القرآن والحديث في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

---

[1] عدَّل اسمها بعدئذ إلى "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين".

[2] لفترات وجيزة كأستاذ زائر، فهو قد رفض عروضاً كثيرة للعمل الدائم خارج بلده؛ لأنه أعطى عهداً لأحد مشايخه بالالتزام بإفادة بلده.

٧) الدكتورة مؤمنة الباشا: المتخصِّصة في الحديث الشريف وعلومه.

وغيرهم من الأفاضل الكرام كثيرٌ ولكن هذا ما يناسب المقام.

- كتبه ومؤلفاته:

لفضيلة المؤلِّف ثمانية وخمسون كتاباً بين تأليف وتحقيق، القسم الأكبر منها في الحديث الشريف وعلومه، يتلوه في التفسير وعلوم القرآن، ثم بقية التخصصات الشرعية.

تميَّزت كتب فضيلة المؤلِّف بميزات جعلتها ثروةً علميةً بحقٍّ، يسطع نورها في كل ناحية من مناحي التحقيق والبحث: روايتها ودرايتها، منقولها ومعقولها، تشرفاً بخدمة الحق الذي أقام الله تعالى عليه شرائعه بما يقتضيه الحق، فيها من غرر النقول في بابها من مظان البحث وغير مظانه، من المطبوع والمخطوط والمكتبات الدولية مما لا يُنال إلا بشق الأنفس، ويجد القارئ في تحليل كل موضوع آراء ناضجةً وأفكاراً صائبة كان نتيجةَ بحثٍ طويلٍ وعلمٍ وافرٍ، وسعيٍ متواصلٍ مما لا يقوم بمثله إلا الراسخون في العلم، إضافةً إلى اتصاف كتبه عموماً بالابتكار في التبويب، وتكثيف المعلومات مع وضوحها للمتخصص في آن، وهذا قل ما يجتمع، فلا يمكن تلخيص كلامه إذ كله صفوة ولباب. واختير الكثير من مؤلفاته مقرراً جامعياً لكليات الشريعة في أشهر الجامعات، كجامعة دمشق والأزهر وغيرها.

وسأذكر هنا بعضاً من أهم كتبه ومؤلفاته في الحديث وعلومه خاصة، فمن أهم كتبه المحقَّقة:

١) علوم الحديث: للإمام ابن الصلاح الشَّهرزوري.

٢) المغني في الضُّعفاء: للإمام شمس الدين الذهبي.

٣) نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ومن أبرز مؤلَّفاته:

١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين.

٢) أصول الجرح والتَّعديل.

٣) لمحات موجزة في أصول علم العلل.

٤) علم الحديث والدِّراسات الأدبية.

٥) إعلام الأنام شرح بلوغ المرام.

- أعمال علمية مهمة:

بالإضافة إلى عمله أستاذاً جامعياً لأكثر من نصف قرن، عمل الشيخ الدكتور خبيراً مختصاً لتقويم مناهج الدراسات الجامعية الأولى ومناهج مرحلة الدراسات العليا في كليات الشريعة في

جامعات متعدِّدة في العالم الإسلامي. كما أشرف على أكثر من ٥٠ رسالةً للدكتوراه، و١٠٠ رسالةٍ للماجستير، وهو محكِّم لبحوث الترقية لمدرّسي الجامعة ترسل إليه البحوث من دول متعددة، وعرف بدقته الشديدة في تحكيمه، لذلك كانوا يصرون على اختياره رغم كثرة أعبائه.

المبحث الأول: التعريف بكتاب "منهج النقد في علوم الحديث" وتبويبه ومصادره:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب:

موضوع الكتاب كما هو واضح من عنوانه كيفية استخدام العلماء لقواعد علوم الحديث في الحكم على الأحاديث من قبول أو رد، وهو كما قال المؤلِّف حفظه الله تعالى: "كتاب في علوم الحديث، يبرز بجلاء وفاء قواعد هذا العلم بالغرض العظيم الذي وُضع من أجله، ألا وهو الذب عن حديث رسول الله ﷺ، وتمييز صحيحه من منحوله، ومقبوله من مدخوله"[١].

وقد ركَّز المؤلِّفُ – حفظه الله – على المسائل التي لها أثر في الحكم على الحديث، ففصل فيها، مثل بحث "الصحيح لذاته ولغيره"، و"الحسن لذاته ولغيره"، و"التدليس" وغير ذلك، أما الفروع التي تبعد عن هذا فلم يذكرها كما صرَّح في المقدمة بعد كلامه عن غاية هذا العلم الأولى وهي "معرفة المقبول من المردود" بقوله: "اختصرت الفروع والمسائل التي لا تتصل صلة وثيقة بالغاية التي ذكرناها آنفاً"[٢].

الكتاب ليس للمبتدئ، بل هو لمستوى فوق المتوسِّط، بالأحرى هو مناسب للمستوى الجامعي، أو للدراسات العليا كما فعلت جامعات عديدة.

المطلب الثاني: تبويبه:

إن أصالة العلوم الشرعية وكون بناءها الراسخ إنما يقوم على استمدادها من وحي الله عزَّ وجلَّ في كتابه وسنة نبيه؛ لا يمنع التجديد والابتكار فيها، والتجديد المحمود هو الذي يزيد معلوماتها جلاءً ووضوحاً، ويجعلها أقرب منالاً وأرسخ فهماً واستظهاراً، مع الإفادة من مستجدات العصور المختلفة، بما يخدم تلك العلوم ولا ينال منها بالعبث والتغيير، ولذلك نرى علماء الأمة – زادهم الله من فضله العظيم – نراهم مستمرين في التأليف والتصنيف، وتشييد ما أسَّسه السابقون، مع الاعِتْراف بالفضل لأهل الفضل.

يقول الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى: "وقد قالوا: ينبغي أن لا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي تصنف لها العلماء وهي: اختراع معدوم، أو جمع مفترق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل

---

١ عتر نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص: ١٥.

٢ المرجع السابق، ص: ١٧.

مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ كذا عدها أبو حيان يمكن الزيادة فيها"[١].

وكتاب "منهج النقد في علوم الحديث" قد احتوى على أربعة مقاصد من تلك المذكورة، وهي:

(أ) حُسْنُ الترتيب:

إنَّ تقسيم مادة الكتاب تقسيماً جديداً من شأنه أن يعين القارئ على استخلاص ما يبتغيه بيسر وسهولة مع ربطه بالموضوعات الأخرى فيه، وسأنقل كلام مؤلِّفه في المقدمة مطولاً حرفياً ثم أعقب، يقول: "إنه كتاب ينقل مسائل هذا العلم من التفرق إلى التكامل، ويأخذ بالقارئ من الجزئيات إلى النظرية الكاملة المتناسقة، التي تتآلف فيها أنواع علوم الحديث كافة، لتبدو في مجموعها منطلقة بتسديد وإحكام نحو الغاية المنشودة"[٢]. ثم يقول: "لقد تتبّع الكتاب بالسَّبر والاختبار كل احتمالات القوة أو الضعف التي قد تطرأ على السند أو المتن أو عليهما معاً، ونظر فيما يتبع كل واحد منها من أنواع الحديث. ثم قسم الأنواع على أبواب رئيسية يختص كل منها بركن من أركان البحث في الحديث، فتوصَّل بذلك إلى نتيجة هامة سيحس بها القارئ في متابعة أبحاث الكتاب، ألا وهي شمول هذه الأنواع لجميع الاحتمالات التي أشرنا إليها جزئياً وكلياً، من البحث في رواة الحديث واحداً واحداً، إلى التحليل الشامل لمقومات الحديث في السند والمتن جمعيها، وبذلك يصدر الحكم على الحديث معتمداً على أصول نقدية دقيقة، لوحظ فيها المعنى مع المبنى، والمتن مع السند، مع الاستناد في ذلك إلى مقتضيات العقل والحس.

وهكذا مهَّد كتابنا للدارس السبيل من أجل تكوين فكرة شاملة أو نظرية منتظمة لقواعد هذا العلم العظيم، تتبع فيها الفروع أصولها، وتتضح الوجهة في كل قاعد من قواعده، وفي كل مسألة من مسائله"[٣].

ويشرح المؤلِّف وجهة نظره في ابتكاره تقسيم الكتاب، ويقول: "حاصل النظرية التي بنينا عليها نظام الكتاب وترتيبه يقوم على قضية واحدة مسلمة، هي أنه لا بد لكي يكون الحديث مقبولاً أن نعلم أن رواية قد أداه كما سمعه، وهذا لا يتحقق إلا إذا استوفى الراوي الشروط الكافية لذلك، فكان لا بد أولاً من بحث العلوم المتعلقة بالرواة.

---

١ القاسمي جمال الدين الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص: ٣٨، وكلام أبي حيان في كتابه "الارتشاف"، ص: ١٧، وقد جعلها حاجي خليفة سبعاً لم يذكر فيها تعيين المبهم، ولعله رآه ضمن تفصيل المجمل. انظر: "كشف الظنون": ١/٣٥.

٢ عتر، منهج النقد، ص: ١٥.

٣ المرجع السابق، ص: ١٦

ثم إن أخذ الراوي عن أساتذته له أحوال وأحكام، وكذلك تبليغه العلم يعتوره أحكام أيضا، فكانت دراسة علم الرواية مكملة لما سبق ومتممة له.

ولما أن الأحاديث قد وصلت إلينا بنقل رجال السند واحداً عن الآخر حتى يبلغوا قائلها، فإن من الواجب أن ندرس شروط القبول في السند والمتن، وذلك في تعريف الصحيح والحسن، ونبيِّن كفايتها لإثبات سلامة الحديث وأدائه كما سمع، كما نبيِّن أن اختلال شيء منها يجعل الحديث ضعيفاً لما فيه من فقد المعيار الذي يثبت سلامة الحديث.

ومِن ثم فإننا ننتقل على ضوء ما سبق إلى السَّبر والدرس لكل جوانب الحديث، ونوضح احتمالات الضعف والقوة فيها، مع بيان حكم كل منها.

ونبدأ بدراسة أحوال المتن فإنه المقصود من بحثِ الأسانيد، ثم يأتي بعد ذلك البحث في تسلسل الإسناد وما يعرض له من اتصال أو انقطاع، ومن تعدُّد سندٍ أو غير ذلك، ثم نتبعه بالأنواع المشتركة بين السند والمتن، كالشاذ والمضطرب والمعلَّل"[1].

نظراً لما سبق نجد أن خطة الكتاب كانت كالتالي:

الباب الأول: في التعريف العام بمصطلح الحديث: وهو كالباب التمهيدي إذ يبين فيه مصطلحات أساسية، ويُتبعها ببحث أدوار هذا العلم التاريخية، وسماتها وأهم كتب كل منها بشكل مبتكر.

الباب الثاني: في علوم رواة الحديث: بدأ بالفصل الأول وهو العلوم المعرفة بحال الراوي من القبول أو الرد، فهو المقصود أولياً هنا، ثم ثنى بالفصل الثاني: في علوم الرواة التي تبين شخص الراوي.

الباب الثالث: في علوم رواية الحديث: تحمله وأدائه وكتابه. وآداب ذلك، ومصطلحات كتاب الحديث. وهو هام لبيان ذلك التنظيم البديع الذي كان عليه أهل الرواية.

الباب الرابع: في علوم الحديث من حيث القبول أو الرد: بدأ بالفصل الأول: في أنواع الحديث المقبول؛ فالحديث المقبول معيار لمعرفة المردود، وثنى بالفصل الثاني: في أنواع الحديث المردود، دونما تعرض لأنواعه إذ بيّن ذلك في الأبواب التالية.

الباب الخامس: في علوم المتن: وهو فصلان: الفصل الأول: في علوم المتن من حيث قائله. والفصل الثاني: في علوم المتن من حيث درايته.

الباب السادس: في علوم السند: وهو فصلان:

[1] المرجع السابق، ص: ١٧، ١٨.

الفصل الأول: في علوم السند من حيث الاتصال.

الفصل الثاني: في علوم السند من حيث الانقطاع.

الباب السابع: في علوم الحديث المشتركة بين السند والمتن: وهو ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في تفرُّد الحديث.

الفصل الثاني: في تعدُّد رواية الحديث مع اتفاقها.

الفصل الثالث: في اختلاف رواية الحديث.

خاتمة الكتاب: مناقشات ونتائج عامة. تضمنت الخاتمة ردوداً على شبهات للمستشرقين ومن تأثر بهم، بشكل علمي موضوعي، وهذا مما يبرز مواكبة الكتاب لعصره ووفاءه بحاجات طلابه.

واللافت للنظر إنهاء كل فصل بخاتمة فيها خلاصة ذلك الفصل ونتائجه، مع صلة ما ورد فيه بمنهج المحدثين في القبول أو الرد، وهذا من أحسن ما يكون في إيصال العلم باستخدام التركيب ثم التحليل والختم بالتركيب – حسب المصطلح الغربي–، أو حسب تعبير علمائنا المسلمين الإجمال والتفصيل.

من أمثلته الكثيرة: في ختام فصل علوم أسماء الرواة وأنواع ذلك التي قد يسرح الفكر في تفاصيلها بعيداً؛ يعلن في نتيجة الفصل بعد ذكر استيفاء المحدثين لكل ما يُتوصَّل به إلى معرفة شخص الراوي وتحديده من جميع النواحي الزمانية، والمكانية، والاسمية؛ يعلن أنهم "أتوا على كل أوجه البحث، وتوصلوا إلى نتائج هامة فيما يقبل من حديث الراوي وما يرفض وما يتصل من سنده وما ينقطع، وميزوا كل راو عما سواه تمييزاً بالغاً دقيقاً ليوضع تحت منظار الجرح والتعديل، وينزل في موضعه المناسب[١]، وهذا ما عناه بقوله في المقدمة: "ثم ربطت كل نوع من أنواع علوم الحديث بالباب الذي أوردته فيه وبإطار العلم العام، أعني غاية العلم الأولى وهي "معرفة المقبول من المردود". وبذلك يظل الدارس على صلة بمعالم النظرية الأساسية، ويفيد في وضع كل قاعدة موضعها المناسب في مجال تطبيقها"[٢].

وكذلك فمن مقاصد التصنيف المذكورة التي توافرت في الكتاب:

[١] المرجع السابق، ص: ١٨٧.

[٢] المرجع السابق، ص: ١٧.

(ب) تبيين خطأ[١]:

برز ذلك جلياً في ردوده على المستشرقين إما في خاتمة الكتاب، أو في ثنايا الأبحاث المختلفة، كردِّه على زعم مَن زعم أن الصحابة – رضوان الله عليهم – قد أخذوا عن كعب الأحبار ما نسبوه لرسول الله ﷺ![٢].

(ج) تفصيل مُجمَل:

وهذا كثير مثاله ما نجده في فقرة أهلية التحمل مثلاً، وتصحيح المتأخرين وتحسينهم للأحاديث.

(د) تهذيب مُطوَّل:

كمسائل كثيرة أعلن المؤلِّف أنه لن يذكرها لعدم تعلقها بالغرض الأصلي لهذا العلم وهو تمييز المقبول من المردود، مثل تفاصيل كثيرة في طرق التحمل والأداء.

(هـــ) مصادره:

من أهم مقاييس صحة المعلومات ودقة البحث: مصادر البحث أو الكتاب، وقد بذل المؤلِّف – حفظه الله وعافاه – جهداً عظيماً في الإفادة من مصادر متنوعة مهمة من بلدان مختلفة متوزعة تاريخياً لأكثر من اثني عشر قرناً؛ فتميزت مصادر الكتاب بالشمول والاستيفاء لمتطلباته، ما بين قديم وحديث، ومخطوط ومطبوع، ومرجع شامل لأنواع علوم الحديث ومختصّ في قسم منها. يقول المؤلِّف في المقدمة: "وقد عولت في أبحاثي على المصادر الأصلية، ورجعت إلى المصنَّفات الحديثية الخاصة بكل نوع من علوم الحديث، وفق خطة علمية تاريخية تلاحظ الابتداء من الأقدم فالذي يليه، وكثير من هذه المصنَّفات مخطوط أو في حكم المخطوط لندرته"[٣].

وصل عدد الكتب من المخطوطات (٢٦) كتاباً، أما المطبوع من الكتب ففوق (٢٠٤) كتبٍ[٤]، والتي تنوعت زمانياً بحيث شملت معظم كتب علوم الحديث من أول أدواره التاريخية حتى كتابة الكتاب. وكانت إفادته من تلك المصادر والمراجع دقيقة امتدت للمقدمة أحياناً في كتب المعاصرين والتصدير، مثل تصدير "تقييد العلم" للدكتور يوسف العش[٥]، ومقدمة كتاب "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب" للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني[٦].

---

[١] ذكرتُه باختصار شديد مع ما يليه مع كونها أموراً ليست من التبويب للمناسبة بينها.

[٢] عتر، منهج النقد، ص: ١٥٥.

[٣] المرجع السابق، ص: ٢٠.

[٤] أفدتُ هذا العدد من حلقة الطالب محمد حمزة بيطار.

[٥] تنظر حاشية ١، ص٤٢، منهج النقد، وكذلك ص٥٠ وغيرها.

[٦] تنظر حاشية ١، من منهج النقد، ص ١٨٤.

وتنوعت تلك المصادر أيضاً علمياً فتضمنت ما كان متخصصاً في نوع من أنواع علوم الحديث مثل موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، أو عاماً في علوم الحديث مثل: "مقدمة ابن الصلاح"، أو في باقي العلوم الشرعية مثل: "فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت" للشيخ عبد العلي اللكنوي، و"كشف الأسرار في أصول الفقه للبزدوي" وغير ذلك..

المبحث الثاني: منهج المؤلِّف في كتابه:

المطلب الأول: منهجه في التعاريف:

إن ضبط التعاريف وتحريرها بدقة من أهم المهمات في أي علم وفن، وكتاب "منهج النقد في علوم الحديث" أتى في مرحلة زمنية متأخرة عما سبقه من أمهات الكتب في هذا الفن، فأفاد منها جميعاً في التعاريف وغيرها.

- ويختار المؤلِّف – حفظه الله تعالى – من التعاريف عند الاختلاف ما من شأنه أن يخدم المقصد الأساسي من هذا الفن، وهو: تمييز المقبول من المردود، أو ما هو أدق في الدلالة على المقصود، أو يحوّر قليلاً ليكون التعريف أكثر دقةً ووضوحاً.

مثال الأول: اختياره لتعريف الحاكم للتابعي، وهو "مَنْ شَافَهَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"[١]، وأضاف: أي مع كونه مؤمناً[٢]. فاختاره على غيره من التعاريف مثل تعريف الخطيب البغدادي وغيره: "التَّابِعِيُّ مَنْ صَحِبَ الصَّحَابِيَّ"[٣]، وعلى تعريف العراقي: "من لقي واحداً من الصحابة فأكثر"[٤]، فلم يشترط المشافهة، ثم يبين سبب هذا الاختيار في الحاشية يقول: "اخترنا تعريف الحاكم لأنه أوفى بأغراض المحدِّثين التي منها اتصال السند، فإن من لم يأخذ عن الصحابي لا يكون سنده إلى الصحابي متصلاً إلا بالواسطة"[٥].

---

[١] الحاكم النيسابوري أبو عبد الله، معرفة علوم الحديث، ص ٤٢.

[٢] وهو ما يقتضيه المعنى المراد وسياق كلام الحاكم إذا يقول بعد كلامه الأول: "وحفظ عنهم الدين والسنن"، الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: ٤٢.

[٣] الخطيب البغدادي، علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، ص: ٢٢.

[٤] العراقي عبد الرحيم، الألفية وشرحها التبصرة والتذكرة: (١٥٩/٢).

[٥] عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص: ١٤٧.

مثال الثاني: اختياره تعريف الحافظ ابن حجر للحسن لذاته مع تصرُّفٍ فيه[١]، فعرّفه بأنه: "الحديث الحسن: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه غير شاذٍّ ولا مُعلَّلٍ"[٢]. وعلل اختياره بقوله بعد تعرضه لتعريف ابن الصلاح: "لكن التعريف الذي اخترناه جاء مختصراً ودقيقاً؛ لأنه ميز الحسن عن الضعيف بالشروط التي تضمنها، ثم ميزه عن الصحيح بأنه قل ضبطه"[٣].

مثال الثالث: تعريفه المقلوب أنه: "الحديث الذي أُبْدِلَ فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو المتن سهواً أو عمداً". وعقب بقوله: "وهذا فيما يبدو لنا أضبط تعريف للمقلوب"[٤]. وذلك أن ابن الصلاح والنووي لم يعرفاه، إنما اقتصرا على أمثلة لمقلوب السند فقط[٥]، وقال ابن حجر: "إنْ كانَتِ المخالفةُ بتقديمٍ أَو... أي في الأسماء فهو المقلوب"[٦].

- التنبيه على اختلاف التعريف هل هو اختلاف اصطلاح أم اختلاف اجتهاد في الحكم: يقول في المقدمة: "فإن كثيراً من الخلافات يرجع إلى اختيار كل فريق من العلماء اصطلاحاً يستعمله لمعنى يغير المعنى الذي يستعمله فيه الفريق الآخر، مثل الخلاف في "المنكَر"، وقد وقع كثيرون في اللبس بسبب عدم التنبه إلى الاختلافات الاصطلاحية في هذا الفن"[٧].
- وكان غالباً يقتصر على التعريف الاصطلاحي، ولا يذكر التعريف اللغوي معه إلا في مواضع قليلة، وذلك في ثلاثة عشر موضعاً فقط، وكأن ذلك كان لبيان الصلة الوثيقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي في تلك المواضع، وتبعاً لشيخ الصنعة ابن الصلاح كذلك، والله أعلم.
- وزيادة في التوضيح حرص على التمييز بين المصطلحات المتشابهة مثل المدلَّس والمرسَل الخفيّ[٨].
- بيان مصطلحات خاصة ببعض العلماء فقط.

---

[١] عبارة الحافظ في شرح النخبة بعدما تكلم عن الصحيح: "فإنْ خَفَّ الضبطُ، أي قَلَّ -يُقال: خَفَّ القومُ خُفوفاً: قَلُّوا- والمُرادُ معَ بقيَّةِ الشُّروطِ المُتقدِّمَةِ في حدِّ الصَّحيحِ فهُو الحسنُ لذاتِهِ" نزهة النظر: ٦٥.

[٢] عتر، منهج النقد، ص: ٢٦٤.

[٣] المرجع السابق، ص: ٢٦٤.

[٤] المرجع السابق، ص: ٤٣٥.

[٥] ينظر: ابن الصلاح الشهرزوري، علوم الحديث، ص: ١٠١ و١٠٢، والنووي يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق، ص: ١٠٧، وكذلك صنيع العراقي، انظر: التقييد والإيضاح: (٥٤٨/١).

[٦] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: ٩٤.

[٧] ينظر في بيان مسألة المنكر في "منهج النقد"، ص٤٣٠ وما بعدها، وكذلك تعرض لها ص: ١١٤.

[٨] عتر، منهج النقد، ص: ٣٨٧.

المطلب الثاني: منهجه في تحرير المسائل العلمية:

- تحرير محل النّزاع في المسائل الخلافية:

ومن أمثلته: قضية الرواية بالمعنى؛ قبل الخوض فيها بيّن أنه لا خلاف بين العلماء أن الجاهل والمبتدئ ومن لم يمهر في العلم والعربية يحرم عليه الرواية بالمعنى، لكنهم اختلفوا في الرواية بالمعنى لأهل العلم بمعاني الألفاظ ومواقع الخطاب[١]. ثم وضّح بعد بيان الآراء والترجيح بينها أن هذا "الخلاف في الرواية بالمعنى إنما كان في عصور الرواية قبل تدوين الحديث، أما بعد تدوين الحديث في المصنفات والكتب فقد زال الخلاف ووجب اتّباع اللفظ، لزوال الحاجة إلى قبول الرواية على المعنى، "وقد استقر القول في العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملاً. وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظراً. فلا يسوغ لأحد الآن رواية الحديث بالمعنى، إلا على سبيل التذكير بمعانيه في المجالس للوعظ ونحوه، فأما إيراده على سبيل الاحتجاج أو الرواية في المؤلفات فلا يجوز إلا باللفظ"[٢].

- التوفيق ما أمكن ذلك:

وذلك بأسلوب علمي ومنهج موضوعي، يقول العلامة محمد أبو شهبة في تقريظه لهذا الكتاب ما نصّه: "ومن محاسن هذا الكتاب دقة التحرير للأقوال والآراء التي كثرت فيها الخلافات، والتوفيق بين الآراء التي ظاهرها التعارض، وبيان أن الاختلاف بين العلماء في العبارات، إنما يرجع إلى الاختلاف في الأنظار والاعتبارات، وبذلك رفع عن أئمة الحديث ما عسى أن يأخذه عليهم من لم يتبحر في هذا الفن، و لم يقف على اجتهاداتهم فيه، فيرميهم بالتناقض وإنهم يخالف بعضهم بعضاً، وذلك مثل ما فعل في بحث المنقطع، وبحث المرسَل، وبحث الشَّاذّ، والمنكَر، وغيرها". ففي بحث المرسَل بيَّن أن المتقدمين كالخطيب البغدادي[٣] وابن الأثير[٤] كانوا يطلقون المرسَل بمعنى المنقطع، وهو مذهب الفقهاء والأصوليين، بينما اصطلح المتأخرون على إطلاقه على ما رفعه التابعيُّ[٥].

- ذكر أدلة كل فريق ثم ترجيح ما عليه الجمهور مدللاً عليه، أو ترجيح ما كان أقرب للغاية المنشودة من هذا الفن:

---

[١] ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٢٧.

[٢] المرجع السابق، ص: ٢٢٨.

[٣] ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: ٣٨٤.

[٤] ينظر: ابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول، ص: ٦٤.

[٥] عتر، منهج النقد، ص: ٣٧٠.

مثال الأول: مسألة العمل بالحديث الضعيف، فرجَّح مذهب الجمهور القائلين بالعمل بالضعيف في الفضائل بشروط معلومة قائلاً: "إذا تأملنا الشروط التي وضعها العلماء للعمل بالحديث الضعيف، فإننا نلاحظ أن الضعيف الذي نبحث فيه لم يحكم بكذبه، لكن لم يترجح فيه جانب الإصابة، إنما بقي محتملاً، وهذا الاحتمال قد تقوى بعدم وجود معارض له وبانضوائه ضمن أصل شرعي معمول به، مما يجعل العمل به مستحباً ومقبولاً، رعايةً لذلك"[١].

ومثال الثاني: مسألة الاحتجاج بالمرسَل؛ فبعدما ذكر آراء العلماء ودليل كلٍّ قال: "لا أنا نلاحظ أن الحديث المرسَل دائر بين احتمالي الصحة والضعف، فإذا احتف بقرائن تقويه ينبغي أن يعمل به ويحتج، وذلك فيما نرى منتهى العمل في هذه المسألة بين الأئمة الفقهاء"[٢].

- الاختصار: ذكر المؤلِّف في مقدمته أنه اختصر الفروع والمسائل التي لا تتصل صلة وثيقة بالغاية الأساسية من علم المصطلح وهي تمييز المقبول من المردود. وكان هذا الاختصار على ضربين[٣]:

الأول: الاختصار المطلَق: أي المجرَّد عن الإحالة لكتب أخرى، كما في أنواع الإجازة التي توسَّع العلماء في الكلام عليها والتفصيل فيها بما يبلغ أكثر من عشر صفحات، بينما تكلَّم المؤلِّفُ عنها وعن وجه حجيتها بشكل عام، وذكر أنواعها في الحاشية بإيجاز شديد جداً[٤].

الثاني: الاختصار المقرون بالإحالة على كتب غيره أو كتبه[٥]: كان المؤلِّفُ كثيراً ما يذكر المسألة باختصار، ويحيل القارئ للمصادر أو المراجع، مثل مسألة المفاضلة بين الصحيحين، ذكرها باقتضاب وأحال إلى "هدي الساري" للحافظ ابن حجر[٦]، ومسألة أقسام الولاء ذكر بعضها وأحال في الحاشية إلى كتاب "المنهج الحديث في علوم الحديث" للشيخ محمد السماحي[٧].

---

[١] المرجع السابق، ص: ٢٩٤.

[٢] المرجع السابق، ص: ٣٧٣.

[٣] ينظر في تأصيل الفكرة: "الدكتور نور الدين عِتْر وجهوده في علوم الحديث" للأستاذ عبد العزيز خلف، ص: ١٧٦.

[٤] ينظر: عتر، منهج النقد، ص: ٢١٦.

[٥] اقتصر الباحث عبد العزيز على الإحالة على ما في كتبه رغم وجود الآخر بكثرة.

[٦] عتر، منهج النقد، ص: ٢٥٦، وينظر: ابن حجر، هدي الساري، ص: ٧،

[٧] عتر، منهج النقد، ص: ١٧٥، وينظر: السماحي، المنهج الحديث في علوم الحديث، ص: ٢٠٧ إلى ٢٠٩.

كما كان يحيل القارئ لكتبه، وهذا كثير أيضاً مثل: توضيح مصطلح "حسن صحيح": عند الترمذي يقول في ذلك: "وقد حققنا بحث ذلك بتوسع في كتاب الإمام الترمذي، وأفضنا في مناقشة أهم تلك الآراء، حتى خلصنا إلى نتيجة نطمئن إليها على ضوء قواعد العلم ودراسة تصرف الترمذي في هذه العبارات، نلخصها فيما يلي..."[١] تفصيل الكلام في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أحال الكلام فيها لكتابه هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة[٢]، وتفصيل مسألة عدالة الصحابة أحال فيها لكتابه "أصول الجرح والتعديل"[٣]، وكذلك لكتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور مصطفى السباعي.

المطلب الثالث: منهجه في عرض الأمثلة:

يلخص ذلك العلامة أبو شهبة بقوله: "الاعتناء بضرب الأمثلة لأنواع علوم الحديث، وعدم الاقتصار على الأمثلة التي ذكرها الأئمة القدامى، كما نجده في المؤلفات الأخرى، مع الاعتناء بشرح الأمثلة اعتناءً جيداً"[٤].

وهذه بعض أبرز خصائص منهج المؤلِّف – حفظه الله تعالى – في عرض الأمثلة:

- التجديد في الأمثلة:

فلم يقتصر على أمثلة الأئمة السابقين، إنما أتى بأمثلة موضحة لأنواع علوم الحديث كلها، مثلاً: في نوع "الحسن لغيره" أتى بمثال من سنن الترمذي ليس موجوداً في كتب السابقين[٥]، وكذلك الأمر في مواضع كثيرة، مثل: المثال للحديث الضعيف في الفضائل الذي يعمل به لاستيفائه الشروط التي نص عليها العلماء[٦]، والمثال للمزيد في متصل الأسانيد[٧]وغير ذلك.

- توضيح الأمثلة وبيانها:

---

[١] عتر، منهج النقد، ص: ٢٧١.

[٢] المرجع السابق، ص: ١٦٠.

[٣] ينظر: عتر، منهج النقد، ص: ١٢٤، وأصول الجرح والتعديل، ص: ٢٩ إلى ٤٧. وأحال كذلك لكتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور مصطفى السباعي، ص: ٣٠٥ إلى ٣٥٣.

[٤] عتر، منهج النقد، ص: ٨.

[٥] ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٧٠.

[٦] ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٩٥.

[٧] ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٦٤.

وذلك لأجل شرح النوع الذي سيقت لأجله: يقول المؤلِّفُ شارحاً منهجه: "ضربت الأمثلة لإيضاح التعاريف والقواعد، وأوردت بعضاً منها بنصه كاملاً من كتب السنة، ليكون بمثابة تدريب على النظر في الأحاديث والبحث فيها"[1].

وهذا مثال على ذلك: يقول: "ونمثل للحسن لغيره بمثال نسوقه من جامع الترمذي: قال الترمذي: "حدثنا علي بن حجر، حدثنا حفص بن غياث، عن حجاج، عن عطية، عن ابن عمر قال: "صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين". قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن، وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر: حدَّثنا محمد بن عبيد المحاربي، حدَّثنا علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن عطية ونافع عن ابن عمر قال: "صليت مع النبي ﷺ في الحضر والسفر: فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين... قال أبو عيسى: هذا حديث حسن". انتهى.

فالحديث في إسناده الأول "الحجاج" وهو ابن أرطأة. قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: "صدوقٌ كثيرُ الخطأ والتدليس". وفيه عطية: وهو ابن سعد بن جنادة العوفي، وهو كسابقه أيضا مع كونه شيعياً، لكن كُلاًّ منهما لم يُتَّهَم بالكذب و لم ينْزل عن رتبة الاعتبار.

وقد حسَّن الترمذي حديثهما؛ لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر كما رأيت، وهذا الطريق الآخر فيه ابن أبي ليلى، وهو فقيه جليل، لكن تكلَّم فيه المحدِّثون من قِبَل حفظه. لكن الحديث تقوَّى بوروده من هذا الطريق، ومن هنا حسَّنه الترمذي"[2].

المطلب الرابع: منهجه في النقل والتوثيق:

من البداهة أن أصل معلومات الكتاب مستقى من المصادر الأصلية لهذا الفن، وتمت الإفادة كذلك من المراجع الحديثة التي يمكن الإفادة منها، مع ذكر الأدلة من الكتاب والسنة باختصار وتوثيقها أيضاً، وتميز العزو والتوثيق بما يلي:

- الغالب في التخريج هو الاقتصار في تخريج الأحاديث من الصحيحين أو أحدهما عند وجود الحديث فيهما أو أحدهما، وقد يضم إليه مصادر الحديث الأصلية الأخرى. مثال الحالة الغالبة: ما جعله مثالاً للمشهور عند الأصوليين، وهو حديث: «إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»، فعزاه للحاشية للصحيحين فقط رغم وجوده في الكتب الستة، وهذه طريقة غالب المحدّثين إلا لفائدة توجد في الروايات

[1] المرجع السابق، ص: ١٧.
[2] المرجع السابق، ص: ٢٧٠، ٢٧١.

الأخر. ومثال الحالة قليلة الوجود في الكتاب: تخريج حديث: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»، عزاه لمسلم وابن ماجه[١].

أما ما لم يكن في أحد الصحيحين فكعادة المحدثين إن كان في السنن الأربعة عزاه إليها وهذا هو الغالب إلا مواطن سوف أذكرها في المبحث الثالث.

- الغالب في النقول عن الأئمة والعلماء النقل بالمعنى، إلا لسبب يقتضي النقل باللفظ، مثال الأول كثير جداً في الكتاب، ومثال الثاني: نقله كلام الإمام عبد الحي اللكنوي في "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، ويقع في أكثر من صفحة؛ وذلك لأهميته البالغة، وذكر في الحاشية أنه باختصار يسير[٢]، ونقله حرفياً عن ابن الصلاح جواب استشكال الجرح المجمل في كتب الرجال؛ وذلك لأنه جواب حسن ارتضاه العلماء[٣]؛ فنقله حرفياً أكثر فائدة.
- الغالب في الكتاب هو التوثيق العلمي المعروف، وأمثلته كثيرة، لكن أحياناً لم يكن ثمة عزو للمصدر، وذلك في ثلاث حالات[٤]:

إحداهما: التعريفات اللغوية لم يتم عزوها للمصادر اللغوية أبداً[٤] سوى تعريف الحديث والسنة والسند فقط[٥]. والسبب في ذلك هو اعتماده على كتب المحدثين الذين نقلوا لنا تعاريف اللغويين، فلم ير حاجة للتوثيق من كتب اللغة. والله أعلم.

والثانية: فقرات متكاملة صغيرة الحجم نسبياً مثل: المدبج[٦]، والسابق واللاحق[٧]، رواية الآباء عن الأبناء[٨]، وغير ذلك.

والثالثة: فقرات تتعلق بما قبلها، فلم يوثقها اكتفاء بالتوثيق السابق، مثل "الصحيح لغيره"[٩].

ويتلوها حالة رابعة ليس لها ضابط، وهي نادرة في الكتاب، وهي عدم عزو القول لمصدر كتابي لقائله، مثل كلام البيهقي عن الأحاديث التي لا توجد في الدواوين المعروفة[١٠]، وكلمة الذهبي

---

[١] المرجع السابق، ص: ٣٢٤. وهذا المثال وسابقه أفدتُه من أطروحة الأستاذ عبد العزيز خلف، ص: ١٨٦.

[٢] عتر، منهج النقد، ص: ٩٦.

[٣] عتر، منهج النقد، ص: ٩٩.

[٤] تنظر حلقة بحث الأستاذ محمد حمزة بيطار، ص: ٢٩.

[٥] تنظر حلقة بحث الأستاذ محمد حمزة بيطار، ص: ٢٩، مع التنبيه إلى أنه جعل تلك المواضع الثلاثة للسنة فقط.

[٦] عتر، منهج النقد، ص: ١٥٤.

[٧] المرجع السابق، ص: ١٥٧.

[٨] المرجع السابق، ص: ١٥٨.

[٩] المرجع السابق، ص: ٢٦٧.

[١٠] المرجع السابق، ص: ٦٨.

المعروفة في عدم اجتماع اثنين من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف او تضعيف ثقة[١]، وكلام ابن حجر على ركة المعنى في الحديث الموضوع[٢]، وغير ذلك من مواضع نادر وجودها، وهذا سهو لا يخلو منه عمل بشري، والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس: منهجه في الرَّدّ على الشبهات:

لئن تميز الكتاب بالرد على الأفكار الباطلة والشبهات المروج لها، فقد تميز أيضاً بالتفنن العلمي في تلك الردود، ووفِّق في الرد العلمي المنهجي بما لا يدع مجالاً للحيرة والريب.

- كان الرد على الشبهات الناتجة عن الآراء الاستشراقية أو غيرها على قسمين:

الأول: الرد الصريح المباشر: بعرض الرأي المبطل ثم الرد عليه مفصلاً، مثل القضايا التي ناقشها في خاتمة الكتاب، كتدوين الحديث الشريف، وشكلية علم المصطلح وغير ذلك.

الثاني: الرد غير المباشر: معلومات وأفكار مهمة أتت في سياقها العلمي المناسب، وهي مع ذلك تتضمن رداً قوياً على شبهة متوقعة، مثل العوامل التي ساعدت الصحابة – رضوان الله عليهم – على حفظ الحديث الشريف[٣]، ضمّن فيها كل سبب كان عاملاً مهماً في قوة حفظ الصحابة للحديث الشريف، سواء ما يتعلق بالبيئة، أو بالصلة بين الصحابة ورسول الله ﷺ، أو طبيعة الحديث النبوي نفسه، بما لا يدع مجالاً لأي شكّ أو ريب بعد ذلك.

- الموضوعية والإنصاف: كانت المنهجية العلمية هي رائد المؤلِّف في ردوده على الأباطيل المتعمَّد نشرها، فالحجة والبرهان سلاح ماضٍ استطاع المؤلِّف من خلاله نسف الدعاوى الباطلة، دون لجوء للأساليب العاطفية، والعبارات الإنشائية، فالدلائل العلمية الواضحة هي ما دحض به أي فرية أو شبهة دونما جموح ولا انحياز، ويكفي أن شبهة التأخر في تدوين الحديث الشريف والتي تثار الآن مرة أخرى، لن يجد الباحث لردها فوق ما ذكره المؤلِّف[٤]، اللهم إلا مزيداً من التفصيل، ولا نجد كلاماً خشناً قاسياً في الردّ إلا عندما يتطلب الأمر ذلك، حميةً للحق وحده، تجاه آراء لا قيمة لها في ميزان العلم، وليس هدف

[١] المرجع السابق، ص: ١٠١.

[٢] المرجع السابق، ص: ٣١٢.

[٣] ينظر المرجع السابق، ص: ٣٧ إلى ٣٩.

[٤] ينظر: عتر، منهج النقد، ص: ٤٩ و٥٠، و ٤٦٣ إلى ٤٦٦.

أصحابها سوى نشر الضلال مع فنون الكذب والغش، يقول مثلاً في معرض رده على فرية جولد تسيهر، والتي تتلخص في أن الرواة إنما استخدموا نسبة الكلام لرسول الله ﷺ؛ ليروجوا لما يشاؤون من بدع اعتقادية وآراء مذهبية، ومثّل لذلك بحديث من كتب الموضوعات! يقول: "وقد كنت فيما خلا من الزمن أتساءل عن هؤلاء الناقدين أن يكونوا اطلعوا في كتب الأحاديث الموضوعة والتالفة على بعض تلك الأحاديث التي يتذرعون بها فحسبوا بما أوتوا من السعة في علم الحديث أن هذه الكتب هي مصادر السنة النبوية؟! فقد -والله- وجدت ذلك واقعاً بهم على أفحش وضع وأبينه سقوطاً، حيث مخرقوا على العالم بحديث موضوع كذّبه المحدِّثون ونفوه منذ اللحظة الأولى لصدوره من آفكه!"[١]

المبحث الثالث: القيمة العلمية:

المطلب الأول: مزايا الكتاب:

أ- الابتكار:

إنَّ عنصر الابتكار من أهم العناصر التي تميّز البحث العلمي، ويقوّم بناء على توافره، وكان هذا العنصر واضحاً جلياً في كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" من حيثيات كثيرة، أبرزها:

- التبويب والتقسيم:

إن حسن التبويب والتقسيم في هذا الكتاب كان ميزة عظيمة وعلامة فارقة، برز من خلالها كمال هذا العلم ودقة القائمين عليه، وكانت عاملاً مساعداً على استيعاب القارئ الأنواع كلها وربطها ببعضها مع الغاية منها، وبنظرة للفهرس يمكنه استحضارها. يقول العلامة الدكتور محمد محمد أبو شهبة: "فإن المؤلف الفاضل قد ابتكر في تقسيم وتنويع "علوم الحديث" أو "أصول الحديث" فصاغه صياغة جديدة، في نظرية علمية كاملة تبرز كمال هذا العلم ودقته، وتجعل الأنواع المتعلقة بكل جانب من الحديث مجتمعة في باب خاص، فجعل ما يتعلق بالمتن من أنواع علوم الحديث أو قواعد الحديث على حدة، وما يتعلق بالأسانيد على حدة، وما يجمع بين الأسانيد والمتون على حدة، بالإضافة إلى الدراسة التاريخية المبتكرة لأدوار هذا العلم، وكيف كان الحديث يحاط في كل عصر بما يكفل حفظه من الدس أو الخلط"[٢].

---

[١] عتر، منهج النقد، ص: ٤٧٧.

[٢] المرجع السابق، ص: ٨.

- فصول علمية جديدة:

كان ينعها ونضجها في هذا الكتاب، مثل: "أدوار علوم الحديث"[١]، ولعل من أوائل من كتب في موضوع مقارب جداً الدكتور محمد أبو زهو في كتابه "الحديث والمحدِّثون"[٢]، حيث كتب عن السنة المطهرة بوجه عام في أدوارها المختلفة كتابة مفصلة جامعة، يقول في ذلك: "هذا ولما كانت السنة النبوية قد تواردت عليها عصور مختلفة، وتدرجت في أطوار متباينة، ولكل طور منها طابعه الخاص؛ رأيت أن أرتب هذا الكتاب على مقدمة وسبعة أدوار وخاتمة"[٣]. وكتب في الخاتمة نبذة عن علم المصطلح، ومن الطبيعي أن تختلف تلك الأدوار عن أدوار علم المصطلح. أما بحث "أدوار علوم الحديث" في منهج النقد فقد كان خاصاً بعلوم الحديث أو علم المصطلح، قسم المؤلف المراحل التاريخية له إلى سبعة أدوار ذكر المرحلة الزمنية لكل منها، مع أهم المميزات والخصائص لكل مرحلة، وأبرز العلماء والمؤلفات في كل دور وآثار أولئك العلماء وتلك المؤلفات في تطور هذا العلم العظيم، مع توضيح كل ما يحتاج لتوضيح بما ينير العقل الحر ويزيل الشبه، ويظهر دقة العلماء المسلمين وتفردهم، وأن جهودهم تلك مستقاة من المنهج النبوي الكريم، مثل توضيح قوانين الرواية في عصر الصحابة، وكتابة الحديث الشريف، وغير ذلك.

- الأمثلة:

إضافة أمثلة جديدة لأنواع علوم الحديث كان من مميزات الكتاب، "وبذلك زاد في العلم زيادات أثرت هذا العلم وجعلته صالحاً للتجديد"[٤]، وهذا مما يوضح أنواع علوم الحديث وخاصة بالطريقة التي أسلفتها، "سهل له هذا اطلاعه على كتب الحديث ورواياته المشهورة، وهذا أمر يلمسه من يقرأ هذا الكتاب بتمعن"[٥].

ب- الشخصية العلمية المستقلة:

برزت الشخصية العلمية المتفردة للمؤلِّف - حفظه الله - في هذا الكتاب بشكل واضح للعيان، من خلال كل ما ذكرناه سابقاً، وكذلك من خلال ما يلي:

---

[١] المرجع السابق، ص: ٣٦.

[٢] ينظر: محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، والكتاب كله كان قائماً على توضيحها، من ص: ٤٦ إلى ٤٤٤.

[٣] محمد أبو زهر، الحديث والمحدثون، ص: ٧.

[٤] عتر، منهج النقد، من تقريظ الشيخ أبو شهبة: ٨.

[٥] المرجع السابق، ص: ٨.

- الاستدلالات العقلية الفذة:

نجد في هذا الكتاب الفريد استدلالات مهمة غير مسبوقة، توصل القارئ إلى دقيق صنيع المحدثين والنقاد في صيانة حديث رسول الله ﷺ، يقول مثلاً بعد تعريف "الحديث الضعيف" وأنه ما فقد شرطاً من شروط الصحيح أو الحسن: "وهنا يتضح لنا احتياط المحدثين الشديد في شروطهم لقبول الحديث، حيث جعلوا مجرد فقد الدليل كافياً لرد الحديث والحكم عليه بالضعف، مع أن فقد الدليل ليس دليلاً محتملاً على الخطأ أو الكذب في رواية الحديث، مثل ضعف الحديث بسبب سوء حفظ الراوي وغلطه، مع صدقه وأمانته، فإنه لا يعني أنه قد أخطأ فيه حتماً، بل يحتمل أن يكون قد أصاب، لكن لما طرأ هذا التخوف القوي من وقوع الخطأ فيه حكمنا عليه بالرد. كذلك ضعف الحديث بسبب فقد الاتصال فإنه يضعف للجهالة بحال الواسطة المفقودة، فيحتمل أن يكون من الثقات وأن يكون من الضعفاء، وعلى فرض أنه ضعيف فإنه يحتمل أن يكون أخطأ فيه أو حرفه... فأخذ المحدِّثون بعين الاعتبار احتمال الاحتمال، وجعلوا ذلك قادحاً في قبول الحديث، وذلك غاية ما تكون الحيطة المنهجية في النقد العلمي"[1].

- الاستدراكات والتنبيهات:

إن الإفادة من المراجع القديمة والحديثة في الفن لهي مما يحسب لأي كتاب، شريطة ألا ينقاد لكل ما يكتب، فالمؤلف المتمكن هو الذي ينبه القارئ لمواضع الخطأ عندما يجد ذلك مهماً علمياً، وهذا ما نجده في هذا الكتاب على أتم وجه، ففيه نقدٌ لأخطاء لمؤلفين معاصرين مع بيان وجه ذلك ودليله، منها مثلاً قوله عن صحيفة سعد بن عبادة ﷺ: صحيفة سعد بن عبادة الصحابي الجليل (ت١٥هـ)، أخرج الترمذي في سننه عن ابن سعد به عبادة "وجدنا في كتاب سعد أن النبي ﷺ قضى باليمين والشاهد" ثم ذكر في الحاشية ما يلي: "وقد وهم من قال: ويروي البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى، الذي كان يكتب الأحاديث بيده، فإن لفظ البخاري بسنده عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، وكان كاتباً له أن عبد الله بن أبي أوفى كتب إليه فقرأته أن رسول الله ﷺ قال: وهذا ظاهر في أن ابن أبي أوفى كتب إلى عمر بن عبيد الله، فمن أين جاء الزعم أن صحيفة سعد نسخة من صحيفة ابن أبي أوفى؟، ثم إن سعداً معروف بالكتابة منذ الجاهلية وهو أسبق إسلاماً ووفاةً، ولم يعرف

[1] عتر، منهج النقد، ص: ٢٨٧.

عبد الله بالكتابة في عهده ﷺ، فكيف يكون سعد هو الكاتب عنه، والأعجب منه أن بعض معاصرينا سرى عليه الوهم وأحال على صحيح البخاري بشرح السندي ص١٤٣ج٢. باب الصبر عند القتال – دون أن ينظر أو يتأمل لفظ رواية البخاري الذي ذكرناه..!!. "، أوردت النص بتمامه لأنه مثال على الغالب في الكتاب عند الاستدراك وهو إبهام من وقع في الخطأ، مع التعبير المهذب الرفيق، يقول الدكتور أبو شهبة في حديثه عن مزايا الكتاب: "الرد على بعض المؤلفين الذين ألفوا في هذا الفن، فلم يوافقوا الصواب، بعبارة عفة مهذبة، وبذلك سار على نهج أئمة الحديث في النقد من أمثال الإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم. وهذا من أحسن المناهج في النقد الموضوعي، وليس أدل على ذلك مثل ما ذكره في هامش ص٣٨٣[١] وهامش ص"٤٠٣"١"[٢].

ومع سمة العفة والترفق في النقد كان هناك صرامة واضحة وحزم شديد عندما يكون ثمة خطأ علمي له عواقبه، مثلاً يقول: "هذا وقد تنكب جادة الصواب بعض من نصب نفسه للحديث إذ ضعف حديث عبد الرزاق الذي في مصنفه في صلاة التراويح بأن عبد الرزاق قد اختلط، ليسلم له دعواه عدم مشروعية أدائها عشرين ركعة، فقد عرفت أن كتبه صحيحة، وإن التخليط أضر بما سمع منه مما كان يحدث به من حفظه. لكن الرجل ضحى بهذا الجامع العظيم من جوامع الحديث النبوي في سبيل فكرته التي يصر عليها"[٣].

- المصداقية والوفاء:

من بركة العلم نسبته لأهله، وهذا دأب أهل العلم والفضل، وهو عندما يكون مع الأقران أسمى وأنقى، يقول مثلاً: "أفدنا في بحث مراتب الجرح والتعديل وشرح ألفاظها من

---

[١] يقصد بذلك قول المؤلف – حفظه الله – في الحاشية: " أما قول بعض الأفاضل: "وكان الشافعي يرد مطلقا من عرف بالتدليس في الإسناد ولو مرة واحدة". أخذا من ابن كثير في اختصاره لعلوم الحديث. ففيه نظر والصواب المنصوص عليه في سائر مراجع هذا الفن هو ما ذكرنا أعلاه" وهي ص:٣٨٤، في طبعتي.

[٢] يقصد قول المؤلف: "ومن هنا فإنا لا نوافق بعض الكاتبين الأفاضل على قوله "ومن علماء الحديث من لا يرى بأسا في أن يكون المتواتر المعنوي في أوله آحاديا ثم يشتهر بعد الطبقة الأولى، ويستفيض، فيسلكون حديث «إنما الأعمال بالنيات» في عداد ما تواتر معنى، مع أنه لم يروه إلا عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، وإنما طرأت له الشهرة من عند يحيى". فإن أحدا من المحدثين لم يقل بذلك وإنما نبه ابن الصلاح والنووي والسيوطي وغيرهم على هذا الحديث أنه ليس بمتواتر دفعا لتوهم تواتره بسبب كثرة رواته في الأزمنة المتأخرة فإن هذه الكثرة لم تستمر في كل الطبقات، فنبهوا على أنه ليسب بمتواتر لأنه لم يروه في كل طبقة عدد التواتر. وليس قصدهم أن أحدا من المحدثين يعتبر مثل هذا من المتواتر المعنوي كقاعدة عامة، فذلك ما لم يقله أحد، ولم يقصده أحد في علمنا". (عتر، منهج النقد، ص: ٤٠٦).

[٣] عتر، منهج النقد، ص: ٤٠٦.

تعليقات الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل، وقد اشتملت على فوائد كثيرة"[١]. ويقول عن "قواعد التحديث" للشيخ جمال الدين القاسمي: "كان في ذلك قدوة للكاتبين في هذا الفن من المعاصرين"[٢]. وهذا الأسلوب كما يدل على الرقي الأخلاقي، فإنما يدل أيضاً على الثقة المحمودة بعلمه وفكره وإنتاجه، على شخصية علمية متكاملة ناضجة تنسب الفكر والفضل لأهله دونما أي تحرج أو عناء.

- الصياغة اللغوية والأدبية:

من ميزات كتب المؤلِّف – حفظه الله – ذلك الجمع بين القديم والحديث ليس فقط في التحقيقات العلمية الدقيقة إنما في الصياغة واللغة أيضاً؛ فنجد المقدرة اللغوية العالية التي ساعدت على التعبير السليم عن أدق المسائل بالتكثيف والاختصار المعهود في كتب الأقدمين، مع ما يلزم من التوضيح والبيان الملائم لطلاب عصرنا هذا، بلغة فصيحة جزلة بليغة، دونما غموض ولا تكلف أو تعسف. يقول الدكتور أبو شهبة: "وما أشد حاجة طلاب العلم في الجامعات الإسلامية وغيرها إلى هذه التآليف المبسطة والمقدمة في أسلوب سهل، والتي تعالج ما ثار من شبهات حول هذا الفن. وقد قام المؤلف بذلك خير قيام"[٣].

ت– التكامل والانسجام:

أخذ المؤلِّف – حفظه الله – على عاتقه في هذا الكتاب تقريب علوم الحديث للأذهان، وتحبيبها للقارئ أيضاً، وذلك من خلال ربط الأفكار المتعلقة ببعض، وجعل هذا العلم كله وحدة فكرية متكاملة، ففي البداية كان الباب الأول وفيه التعريف العام بمصطلح الحديث وما يتعلق به، ثم بحث أدوار هذا العلم التاريخية، ثم الباب الثاني وهو عمن تحمل الحديث ومنه انطلقت الرواية (علوم رواة الحديث)، ثم الباب الثالث: (في علوم رواية الحديث)، ثم الرابع وهو أساس هذا العلم وغايته (في علوم الحديث من حيث القبول أو الرد)، وتتالت الأبواب متسلسلة بشكل منطقي؛ بحيث يصل القارئ لنهاية الكتاب مستوعباً أساسيات هذا العلم، هذا بوجه إجمالي، أما من الناحية التفصيلية فكانت الأمثلة مع شرحها الوافي خير مبيّن للنوع المطلوب أو الفكرة المقصودة،

[١] عتر، منهج النقد، ص: ١٠٨ ت١ في الطبعة (٣٦)، وهي غير موجودة في الطبعة الثالثة لدي! وقد أفدتها من حلقة محمد حمزة بيطار مشكوراً، وقارنت بالطبعة الثالثة المعدلة أو رقم (٣٦).

[٢] المرجع السابق، ص: ٧١.

[٣] المرجع السابق، ص: ٨.

يتلو ذلك بيان فوائد كثير منها، وذكر أهم الكتب المصنفة في كل نوع، ثم النتائج لكل فصل تلخص فكرته والهدف منه، وهكذا فقد طبق المؤلف خير تطبيق ما ذكره في مقدمته بقوله: "ثم ربطت كل نوع من أنواع علوم الحديث بالباب الذي أوردته فيه وبإطار العلم العام، أعني غاية العلم الأولى وهي "معرفة المقبول من المردود". وبذلك يظل الدارس على صلة بمعالم النظرية الأساسية، ويفيد في وضع كل قاعدة موضعها المناسب في مجال تطبيقها"[1].

ث- إبرازه كمال هذا العلم العظيم:

لعل من الصعوبة أن يتذوق القارئ الجمال والفن فيما يتعلق بالعلوم النظرية ذات الأفكار المتسلسلة، لكن هذا الكتاب يأخذ بيد القارئ ليتذوق جمالاً من نوع فريد، كأنه ينظر إلى لوحة فنية متناسقة الألوان دقيقة الصنع، وذلك بإبرازه كمال هذا العلم، واستناده للأدلة العقلية والنقلية، وكمال تطبيقه عند أئمته وأصحاب صنعته، ويعتبر الدكتور أبو شهبة من مزايا الكتاب: "إبرازه دقة تطبيق المسلمين لهذا المنهج النقدي الدقيق الكامل الشامل كل جوانب النقد، ودحضه مزاعم المستشرقين الذين تقوَّلوا الأقاويل الباطلة في هذا الموضوع، ودعم ذلك بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة".

المطلب السادس: الانتقادات الموجهة إليه:

يقول الإمام البخاري: "قال ابن عباس ومجاهد: "ليس أحد بعد رسول الله ﷺ إلا يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ"[2]، وهذا عمدة الباحث الحرّ المنصف، إذن من الطبيعي أن توجه انتقادات للكتاب، وكفى بأي كتاب إتقاناً وحسناً أن تعد هفواته.

(أ) انتقادات موضوعية:

تنحصر في مسألة التوثيق، وأنه ثمة خلل في تخريج بعض الأحاديث الموجودة في السنن الأربعة لكنه لم يخرج من مظانها كلها، وهو نادر، ومثاله حديث: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلَّا الْمَقْبَرَةَ، وَالْحَمَّامَ»[3]، فقد ذكره مثالاً لغريب بعض المتن، وذكر تخريجه من الترمذي فقط.

وكذلك ما أسلفته في منهجه في التوثيق، وهو إغفاله – نادراً – عزو القول لقائله ضمن كتبه، وله سبب في بعض المواضع، هو كون الكثير من الكتب المطبوعة الآن مخطوطاً آنذاك، إضافة لصعوبة

[1] المرجع السابق، ص: ١٧.

[2] البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي، القراءة خلف الإمام، ص: ١٤.

[3] أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، برقم: (٣١٧).

الحصول على تلك المخطوطات، بل يعتبر ما أفاده من مخطوطات أمراً هائلاً بالنسبة لتلك الحقبة الزمنية منذ ستة وأربعين عاماً، لم يكن العالَم فيها قرية صغيرة كما هو الحال الآن!

(ب) انتقادات غير موضوعية:

أي إنها إذا وزنت بميزان الحياد والتجرد العلمي سنجد أنها ليست محقة، وسأذكر أبرز ما اطلعت عليه:

- يقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة كتابه "منهج النقد عند المحدِّثين: نشأته وتاريخه" متحدثاً عن كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" بعدما ذكر ثناء الدكتور أبو شهبة على حسن التقسيم والتفصيل، يقول: "على كل ما عمله الدكتور نور الدين عِتْر هو أنه غيَّر تبويبَ مصطلح الحديث ثم سَمَّاه: منهجَ النقد في علوم الحديث".

والأمر الذي يلاحظ في كتابة نور الدين عِتْر أنه لم يفرق بين الأدوار المختلفة لمصطلح الحديث وخواص كل عصر منها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يفرق بين منهج النقد ونتيجة النقد، وما ذكره باسم منهج النقد ليس هو منهج النقد عند المحدثين الأوائل، بل هو منهج المتأخرين من المحدِّثين، الذي هو في الواقع نتيجة النقد عند المتقدمين"[١]. انتهى بحروفه.

إجمالاً: بجمل بسيطة هي عبارة عن دعوى بلا دليل نسف جهداً جباراً وعملاً فريداً، وهاكم التفصيل:

أما قول الأعظمي: "على كل ما عمله الدكتور نور الدين عِتْر هو أنه غيَّر تبويبَ مصطلح الحديث ثم سماه:منهج النقد في علوم الحديث"؛ فهو يجعل من أهم مقاصد التصنيف عند الأقدمين والمعاصرين كما أسلفت في المبحث الأول لا شيء، وكأنه نسي قول الحافظ ابن حجر عن "نخبة الفكر" ذاكراً أهم ميزاتها: "على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته..."[٢]، بل إن كل من أتى بعد ابن حجر أشاد بترتيبه المبتكر وتبويبه الجديد، يقول الدكتور إبراهيم محمد نور سيف بعدما تكلم عن جمالية بدء الحافظ كلامه بالخبر: "ولقد استوقفني كون الحافظ رحمه الله اختار لكتابه هذا: أن يَفْتَتِحَهُ –بعد خطبته ومقدمته – بالكلام عن (الخبر)، فصدّق ذلك عندي قولَهُ: (على ترتيب ابتكرته)، ولو لم يكن فيه من الابتكار إلا ما قدّمتُ بَيَانَهُ: لكان ابتكاراً رائعاً حَقِيقاً بالإشادة به"[٣]، ولعمري إن الناظر في "منهج النقد في علوم

---

[١] الأعظمي محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، ص: ٧.

[٢] العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: ٤٠.

[٣] بحث بعنوان "نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها" ضمن "مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة"، ص: ١٢٣.

الحديث" يجد فيه من العبقرية الفذة في الابتكار في حسن التبويب والترتيب ما هو حري فعلاً أن يكون موضع إفادة ودراسة.

وأما قوله: "والأمر الذي يلاحظ في كتابة نور الدين عِتْر أنه لم يفرِّق بين الأدوار المختلفة لمصطلح الحديث وخواص كل عصر منها"؛ فإني لا ينقضي عجبي منه؛ ولن أضع نموذجاً من ذلك البحث القيم عن "أدوار علوم الحديث" بل أحيل القارئ على الكتاب ذاته ليتعرف وينتفع من خلال قرابة الأربعين صفحة فيها تحديد دقيق جداً للأدوار ولخواصها وعلمائها والمؤلفات التي كتبت فيها، وكل ما يتعلق بها.

وأما قوله: "ومن جهة أخرى لم يفرق بين منهج النقد ونتيجة النقد، وما ذكره باسم منهج النقد ليس هو منهج النقد عند المحدثين الأوائل، بل هو منهج المتأخرين من المحدثين، الذي هو في الواقع نتيجة النقد عند المتقدمين"؛ فليت شعري إن لم تكن تلك المعلومات التي تأخذ بيد القارئ بتدرج نحو معرفة المقبول والمردود بالطريقة التي أسلفتها في الفقرة السابقة وغيرها إن لم تمثل منهج النقد فما هو منهج للنقد إذن!؟ ثم هل ينفك "منهج النقد" عن نتيجته انفكاكاً كلياً؟ وهل منهج المتقدمين يختلف بالكلية عن منهج المتأخرين؟؟ ورغم ذلك فالكتاب فيه بيان لما كان عليه المتقدمون مما يختلف عن منهج المتأخرين وهو بيان كافٍ وافٍ بالغرض الذي سيق لأجله[١].

- ثمة انتقادات شفهية وصلتني من بعض طلاب العلم، مفادها: أن الشيخ كان عليه في البداية أن يذكر كل التقاريظ، ويتساءلون بتعجب لِمَ لَمْ يُبرزها، ثم ينتقدون عدم إظهار أصحاب الأقوال المنقدة من المعاصرين، وكذلك بالنسبة لتخريج الأحاديث، والعزو والتوثيق، وبعض الأخطاء المطبعية.

أما بالنسبة للتقاريظ فمن يعرف المؤلِّفَ – حفظه الله – يعرف حرصَه على هضم النفس، وإن كان تقريظ الدكتور أبو شبهة قد استوفى مزايا الكتاب فربما رأى الشيخ أنه يُغني عن غيره.

وأما عدم ذكر أسامي المنتقَدة آراؤهم فهذا من مزايا الكتاب التي تضاف إليه، ثم إن الغاية هي نقد الفكرة لا التشهير بقائلها.

---

[١] على سبيل المثال: ص: ١١٤، وص: ٣٦٧ وص: ٤٥٤.

وأما بالنسبة للتخريج فالانتقاد في موضعه؛ على أنه ينبغي أن المؤلِّف لم يلتزم منهجاً محدداً في المقدمة لتخريج الأحاديث، فإلزامه ما لم يلتزمه ليس بسديد، والكتاب ليس أطروحة جامعية حتى يعامل معاملتها.

المطلب السابع: تلقِّي العلماء له بالقبول:

نال هذا الكتاب قبولاً عظيماً في الأوساط العلمية كلها، وأثنى عليه أهل العلم الراسخون، وأفاد منه الكثيرُ الكثير من طلاب الحديث الشريف، ومن أبرز ما يدل على ذلك:

١) يُدرَّس هذا الكتاب في المناهج الدراسية المقرَّرة في كثير من الجامعات العريقة، أذكر منها ما بلغني:

- كلية الشريعة "جامعة دمشق" للدراسات العليا.
- وكلية الشريعة في "جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية" بالرياض لطلاب الدراسات العليا.
- و"كلية الإمام الأوزاعي" في بيروت مرحلة الليسانس.
- و"جامعة طرابلس" بلبنان لطلاب الدراسات العليا شعبة الحديث.
- وبعض الكليات التابعة للأزهر في مصر.

وهكذا عَمَّ نفع هذا الكتاب وأصاب الناس منه خيراً كبيراً، بل إنه يقل وجود أطروحات لها صلة بالمصطلح ولا يكون هذا الكتاب ضمن مراجعها، فسبحان ذي الفضل العظيم.

٢) كان للكتاب وقعٌ عظيمٌ في نفوس العلماء الراسخين، ولاقى منهم كلَّ قبول واستحسان، ومن الأمثلة الكتابية لذلك:

- أن فضيلة الدكتور محمد عجاج الخطيب اعتبره أحدَ أهَمّ ثمانية عشر كتاباً في علم أصول الحديث منذ عهد القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرَّامهرمزي (ت٣٦٠هـ) إلى يومنا هذا[١].
- وعدَّه فضيلةُ الدكتور بديع السيد اللَّحَّام ضِمن أهَمّ الكتب التي تمثِّل المرحلةَ الأخيرةَ في التصنيف في علوم الحديث بعد مرحلة الحافظ ابن حجر العسقلاني، مع كتاب الأستاذ الدكتور محمد السَّماحي "المنهج الحديث في علوم الحديث": "وقد كان لهما الفضل في ابتكار ما يمكن تسميته "الطريقة المنهجية" في التأليف في هذا العلم، حيث قسما علوم الحديث إلى أقسام، بين أفراد كل قسم من هذه الأقسام قاسم مشترك، فقسم في علوم

[١] ينظر: الخطيب محمد عجاج، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص: ٢٢٠.

الرواة، وقسم في علوم الرواية، وقسم في أنواع الحديث من حيث القبول والرد، وقسم في علوم المتن... وهكذا"[١].

- كما ذكر تلميذُه الدكتور سيد عبد الماجد الغوري في كتابه "المنهج المفيد لطلب علم الحديث" ضِمْنَ الكتب المفيدة في علوم الحديث، تحت عنوان: "المنهج العلمي لقراءة كتب علوم الحديث"[٢].

خاتمة:

توصّلتُ من خلال دراستي لكتاب "منهج النقد في علوم الحديث" إلى عدة نتائج، أهَمُّها:

١) أنَّ الشيخ الدكتور نور الدين عتر أحد أبرز علماء الحديث في هذا العصر، ممن لاحظته العناية الربانية نسباً وسبباً وتوفيقاً في العلم والعمل، فكان له آثار علمية لا تمحوها الأيام.

٢) أنَّ التأليف في علوم الحديث قد مَرَّ بمراحل عديدة، كان آخرها مرحلة من الكتب المعاصرة التي قامت بإعادة رونق هذا العلم له بحيث يبدو للناس صافياً كجوهره نقياً كأصله، وتُزيل الأوهامَ والشبهات العالقة به في حُلَّةٍ تناسب أهلَ هذا الزمان.

٣) وأنَّ أبرز وأهَمَّ الكتب المعاصرة في علوم الحديث: كتابُ "منهج النقد في علوم الحديث" لفضيلة الشيخ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله تعالى، فهو مبتكر التبويب والترتيب، وموفَّقٌ جداً في ذلك، مصادره كثيرة متنوعة مفيدة.

٤) وأنَّ منهج المؤلِّف في تأليف هذا الكتاب قائمٌ بالدرجة الأولى على انتقاء ما يتناسب مع الغاية الأساسية لعلم المصطلح، وهي "تمييز المقبول من المردود" في التعاريف وفي المسائل العلمية المختلف فيها، ولذلك اختصر بعضَ المسائل ولم يذكرها، وكان هنالك تجديد في الأمثلة مع شرحها شرحاً وافياً يبين الغرض منها ويوضح نوعها.

٥) وأنَّ مِن مزايا هذا الكتاب الجليل - ما خلا الابتكار والتجديد - بروز الشخصية العلمية المستقلة لمؤلِّفه بشكل ظاهر للعيان، والتكامل والانسجام بين كل الجزئيات الواردة فيه، وإبرازه للقارئ مقدار دقة هذا العلم ودقة تطبيق علماء المسلمين لقواعده. تلك المزايا وغيرها جعلت الكتاب مُقَرَّراً في أهَمّ الجامعات، حائزاً استحساناً عظيماً من المتخصصين الأفذاذ في هذا العلم، حفظ الله مؤلِّفَه، وألبسه ثوبَ العافية، وجعل في الأمة من يتشرف بخدمة وحي الله تعالى المتمثل في كتابه سبحانه، وحديث نبيه ﷺ. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

[١] اللحام بديع السيد، الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، ص: ٢٣.

[٢] الغوري سيد عبد الماجد، المنهج المفيد لطلب علم الحديث، ص: ١١١.

المصادر والمراجع:

١) إبراهيم بن محمد نور سيف. **نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها**. بحث نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢) ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد. (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م). **جامع الأصول من أحاديث الرسول**. تحقيق: عبد القادر الأرناؤط. دمشق: مكتبة البيان. ط١.

٣) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دمشق: مطبعة الصباح. ط٣.

٤) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **هدي الساري مقدمة فتح الباري**. مصر: المنيرية. د.ت.

٥) ابن الصلاح الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين. (٢٠٠٨م). **علوم الحديث**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر. ط ٣.

٦) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. الرياض: دار طيبة. ط٢.

٧) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. الرياض: دار السلام. ط١.

٨) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. الرياض: دار السلام. ط١.

٩) أبو زهو، محمد محمد. **الحديث والمحدِّثون (أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية)**. القاهرة: المكتبة التوفيقية. د.ت.

١٠) الأعظمي، محمد مصطفى. **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**. الرياض: دار الكوثر. ط٣.

١١) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). **القراءة خلف الإمام**. تحقيق: فضل الرحمن الثوري. باكستان: المكتبة السلفية. ط١.

١٢) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **الجامع**. الرياض: دار السلام. ط١.

١٣) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسنطيني. (١٩٤١م). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. بغداد: مكتبة المثنى. ط١.

١٤) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد. (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م). **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢.

١٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية. د.ت.

١٦) الخطيب، محمد عجاج. **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢٤.

١٧) خلف، عبد العزيز. (٢٠٠٧م). **الدكتور نور الدين عتر وجهوده في علوم الحديث**. عبد العزيز خلف. أطروحة ماجستير، جامعة دمشق.

١٨) الخن، مصطفى، واللحام، بديع السيد. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح**. دمشق. دار الكلم الطيب. ط٧.

١٩) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. **التفسير الكبير مفاتيح الغيب**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

٢٠) السباعي، مصطفى حسني. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**. بيروت: المكتب الإسلامي. ط٣.

٢١) عتر، نور الدين الحلبي. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م).**أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**. دمشق: دار اليمامة. ط٢.

٢٢) عتر، نور الدين الحلبي. (١٤٠٨هـ). **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢.

٢٣) عتر، نور الدين الحلبي. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر. ط٣.

٢٤) العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **الألفية وشرحها التبصرة والتذكرة**. تحقيق: الدكتور ماهر ياسين فحل وعبد اللطيف الهميم. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

٢٥) العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح.** تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله خياط. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط٢.

٢٦) الغوري، سيد عبد الماجد. (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م). **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**. بيروت: دار ابن كثير. ط١.

٢٧) القاسمي، جمال الدين الدمشقي. **قواعد التحديث من فنون الحديث.** بيروت: دار الكتب العلمية. د.ت.

٢٨) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي. (١٤١١هـ/١٩١٩م). **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ.** تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط٢.

مناهج العلماء في تأليف الكتب
في موضوعات حديثية متنوّعة

منهج الإمام أبي سعيد الدَّارمي
في دفع الشُّبَه الُمثارة حول السنة النبوية

د. أحمد بن يحيى أحمد الناشري
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين
جامعة نجران – نجران (المملكة العربية السعودية)
aalnashry30@gmail.com

ملخَّص البحث

يعد التصنيف في الدفاع عن السنة النبوية، والإجابة عن الشبهات المثارة حولها من الجوانب التي اعتنى علماء الحديث بالتصنيف والتأليف حولها، وقد اتسم هذا النوع من التصنيف بمنهجية دقيقة في دفاعهم ونقضهم لتلك الشبهات، ومن هذا المنطلق كانت هذه الدراسة في التنقيب في تراث إمام محدث متقدم في هذا الشأن، تعرض لدعاوى ومعارضات وشبهات حول سنة النبي ﷺ وأجاب عنها، وهو عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ)، الذي سلك منهجيةً معينةً في الرد على هذه الشبه المثارة حولها. وهذا البحث يُبرز تلك المنهجية ويعرضها في نماذج تطبيقية من أقوال المصنف رحمه الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الدارمي. الشبهات. السنة النبوية.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

موضوع البحث:

فإن المنهج هو الطريق الواضح، وهو بالمفهوم الذي نقصده: الوصول إلى الحقيقة في قضية ما من خلال أطر وقواعد وإجراءات وتصورات منضبطة، وهذا بطبيعة الحال يجري في كل ميادين العلم المختلفة، وفقدانه يؤدي إلى الفوضى العلمية والفكرية؛ بسبب فقدان المعايير الضابطة لهذه المعرفة المرادة[١].

والمحدثون كانوا أسبق الناس وأكثرهم استخداماً للمنهج سواءً في الرواية، أو النقد، أو في نقض ودفع الشبه المثارة حول السنة، مما يدل على أنهم لم يكونوا يؤلفون في هذا المسار اعتباطاً من غير ضوابط وقواعد وتصورات يلتزمونها ويسيرون وفقها ومن خلالها.

ومن أبرز المصنفين الأوائل في الحديث النبوي الذين تعرضوا في مصنفاتهم لدفع الشبه المثارة حول السنة النبوية هو الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ) في كتابيه "نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد"، و"الرد على الجهمية"، وهما من كتب السنة الأصيلة المشتملة على الكثير من الآثار والأحاديث المسندة في أبواب العقائد، وقد سلك المصنف في هذين الكتابين منهجية معينة في الرد على شبه المعارضين في أبواب المعتقد، كان من ضمنها بعض الشبه المثارة حول السنة النبوية، ومن أهم تلك الشبهات التي تعرض لها الدارمي، ولا زالت هي محور كتابات المشككين في هذا العصر:

١) شبهة تأخر تدوين الحديث، وأثر العامل السياسي في وضع الحديث.
٢) شبهة النهي عن كتابة الحديث.
٣) شبهة الوضع في الحديث النبوي.
٤) شبهة عدم قطعية الثبوت.
٥) شبهة دخول الإسرائيليات.
٦) شبهة الطعن في أبي هريرة وبعض الصحابة الآخرين رضي الله عنهم.

---

(١) انظر: عبد الوهاب أبو سليمان. "منهج البحث في الفقه الإسلامي"، (مكة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٦). ص: ١٥.
فريد الأنصاري. "أبجديات البحث في العلوم الشرعية". (عمان، دار الحامد، ٢٠٠٨ م). ص: ٢٥.

مما دفع الباحث إلى استقراء المنهج الذي سار عليه هذا الإمام في دفع هذه الشبه وتجليتها، وعنونته بـ"الإمام أبي سعيد الدارمي، ومنهجه في دفع الشبه المثارة حول السنة النبوية".

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأمور التالية:

١) أهمية المنهجية المعرفية التي سار عليها الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي كواحد من متقدمي المحدثين، وممن وصف بحسن التصنيف من علماء عصره؛ فقال الإمام أبو زرعة الرازي (ت٢٦٠هـ): "ذاك رُزِقَ حسن التصنيف"[(١)]، وخاصة التصنيف في موضوع الجدل مع المخالفين، والنقض للدعاوي والشبهات؛ وقال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ): "وكتاباه - يعني: النقض، والرد على الجهمية - من أجلِّ الكتب المصنفة في السنة وأنفعها، وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه"[(٢)].

٢) تتعرض السنة في واقعنا المعاصر لانتقادات شديدة، وهجوم لاذع؛ لإقصائها عن دورها في التأثير والتشريع؛ مما يستوجب الرجوع إلى المنهج الذي سلكة المتقدمون من رواة السنة وحفظتها في الدفاع عنها، خاصةً وأن الكثير من الدعاوى والشبهات المثارة حولها هي استجرار لما أثير في تلك العصور السالفة.

مشكلة البحث:

تتأتى مشكلة البحث من خلال وجود منهجين سار عليها علماء السنة في التصنيف في قضايا المعتقد، الأول يعتني ببناء وتقرير الحق دون الخوض في الردود والمدافعات لشبه ودعاوى المعارضين، وهو الظاهر في بداية التصنيف في السنة، والمنهج الآخر الذي بدأ يظهر فيه العناية بالجدل العقدي والاعتناء بالحجاج في دفع المعارضات والشبه.

ومن ثم يأتي هذا البحث ليجلي هذا المنهج الثاني، ويميزه عن الأول، ويبين معالمه، من خلال ذكر أنموذج له اختصاص وعناية وتصنيف فيه، وهو: الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله تعالى.

---

(١) شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م. (٣٢٤/١٢).

(٢) ابن قيم الجوزية، "اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية"، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ. (٣٤٨/١).

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث وأهميته وإشكاليته اتخاذ منهج الاستقراء التحليلي[١]، حيث قام الباحث باستقراء كتابيِّ الدارمي: "نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد" [٢]، و"والرد على الجهمية" [٣]، وتتبعتُ الشبه التي أوردها المعارض حول السنة، ثم تتبعتُ إجابات الدارمي عنها، ونقضه لها، ومن ثَمَّ كانت المرحلة الثانية، وهي التحليل لهذه الإجابات، وتصنيف المتشابه منها في أنساق معينة؛ مما أظهر المنهجية التي سار عليها الإمام الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية[٤].

محددات البحث:

يستهدف هذا البحث الوقوف على المنهجية التي سلكها الإمام الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية، فهو محصور في منهج الإمام الدارمي، ومادة دراسة وكشف هذا المنهج هو الشبه المثارة حول السنة النبوية؛ ولذا لم يتعرض لإجابات غيره من العلماء ممن تقدم عنه أو تأخر حول هذه الشبه، واقتصر على إبراز المنهج والطريقة التي سار عليها الإمام الدارمي في دفع هذه الشبهات والإجابة عنها؛ ولذا لم أتعرض للشبه في حد ذاتها والإجابة عنها، فهذا مخدوم ومتكرر في كثير من البحوث والمؤلفات.

الدراسات السابقة:

في حدود البحث والتقصي لا توجد دراسة تناولت منهجية الدارمي في دفع الشبه المثارة حول السنة النبوية والرد على الطاعنين فيها استقلالًا، وإن وجدت دراسات عرضت للإمام الدارمي في جوانب أخرى، منها:

---

(١) المنهج الاستقرائي: هو الذي يكشف جزئيات قد تكون غامضة على كثير من الناس، فهو عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية.

المنهج التحليلي: هو يعتمد على استيعاب المسألة أو القاعدة، ثم استيعاب موضوعها، ثم محاولة تحليلها على ضوء معطيات هذه القاعدة، لاكتشاف مدى وفائها للقاعدة، أو مدى التصويب أو التخطيء أو التحويل، كل ذلك دون خروج في التحليل على القاعدة أو النسق الذي انطلق منه.

ينظر: "المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات". الدكتور: محمد التونجي. (ص: ٩٤). ط: عالم الكتب، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م). وكتاب "أبجديات البحث في العلوم الشرعية". د: فريد الأنصاري. (ص: ٦٣-٦٤).

(٢) اعتمدت على طبعة مكتبة الرشد، السعودية، بتحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

عدد الأجزاء: ٢.

(٣) اعتمدت على طبعة مكتبة الأثير، الكويت، بتحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ١.

(٤) مما يجدر التنبيه عليه في هذا الموضع أن الباحث استقرأ كلا الكتابين إلا أن مادة هذا البحث ونقولاته كلها مستقاة من كتاب "النقض"؛ وذلك لطبيعة موضوع الكتاب، فالرد والنقض للشبهات هو المقصود الأصلي لتصنيفه، بخلاف كتاب "الرد على الجهمية"، فقد كانت عناية المصنف متجهة إلى تقرير المسائل العقدية والاستدلال لها؛ ولذا لم أجد فيه شيئاً مما يتعلق بالشبهات المثارة حول السنة النبوية.

١) دراسة بعنوان "الجدل العقدي عند الإمام الدارمي" [(١)]، للأستاذ ياسر المطرفي: بحثتْ في منهجية الجدل العقدي عند الدارمي عموماً، وتختلف عن دراستي أنها في البحث العقدي ولم تتعرض لبعض مباحث الشبه المثارة حول السنة إلا تبعاً ولذا لم تستوعب.

٢) دراسة بعنوان: "الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف"[(٢)]، للدكتور محمد أبو رحيم: بحثت في تتبع مقالات الدارمي العقدية، وبيان معتقده، دون الاعتناء بالجانب المنهجي عنده في رد الشبهات حول السنة النبوية.

خطة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين ثم خاتمة.

المبحث الأول: للتعريف بالدارمي، وكتبه، وموقفه من السنة النبوية من خلال تقريراته، وذلك من خلال ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: التعريف بالدارمي.

المطلب الثاني: التعريف بكتب الدارمي.

المطلب الثالث: موقف الدارمي من السنة النبوية.

المبحث الثاني: لبيان المنهجية التي سار عليها الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية من خلال أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: الفهم العميق للشبهة.

المطلب الثاني: التحليل الدقيق للشبهة وأدلتها.

المطلب الثالث: النقد الشامل للشبهة وأدلتها.

المطلب الرابع: إقامة الحجج الصحيحة البديلة.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: ترجمة الإمام الدارمي ومؤلفاته، وموقفه من السنة النبوية:

المطلب الأول: التعريف بالدارمي:

(أ) اسمه وكنيته ونسبه ومذهبه الفقهي:

أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي التميمي السجستاني الشافعي، فهو يُنسب على مستوى القبيلة إلى تميم بن مرة بن أد، والدارمي نسبة إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد بن مناة بن تميم

(١) ياسر المطرفي، "الجدل العقدي عند الإمام الدارمي"، بحث محكم في مجلة "تأصيل" -العدد الثاني- شوال ١٤٣١ هـ. من ص ٢١٧ - ٣٣٧.

(٢) رسالة معدة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية -جامعة أم القرى- عام ١٤٠٣ هـ.

بطن كبير من تميم، وعلى مستوى المكان إلى سجستان (البلاد المعروفة)[(١)]، وعلى المستوى المذهبي إلى الشافعية؛ فقد ذكره السبكي (ت ٧٧١هـــ) في "طبقات الشافعية الكبرى" [(٢)].

(ب) ولادته ورحلاته وشيوخه:

قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): " ولد: قبل المائتين بيسير"[(٣)].

وطوّف الأقاليم ولقي الكبار، وسمع خلقاً كثيراً بالحرمين والشام ومصر والعراق والجزيرة وبلاد العجم أخذ الأدب عن ابن الأعرابي والفقه عن البويطي، وأخذ علم الحديث وعلله عن علي ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه[(٤)].

(ج) ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: "قال أبو الفضل يعقوب القراب: ما رأينا مثل عثمان بن سعيد ولا رأى هو مثل نفسه"[(٥)]. وقال أيضاً: "قال أبو حامد الأعمشي: ما رأيت في المحدثين مثل محمد بن يحيى، وعثمان بن سعيد، ويعقوب الفسوي"[(٦)]. وقال أيضاً: "وقال الحسن بن صاحب الشاشي: سألت أبا داود السجستاني عن عثمان بن سعيد؟ فقال: منه تعلمنا الحديث"[(٧)]. وكان موصوفاً بحسن المناظرة وقوة الحجة فيها، حيث قال عنه الذهبي: "وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة"[(٨)]، ووصف أيضاً بحسن التصنيف، حيث ذكره بذلك أبو زرعة الرازي عندما سئل عنه فقال: "ذاك رُزِقَ حسن التصنيف"[(٩)].

---

(١) هي اليوم المنطقة التي تشمل القسم الغربي من أفغانستان وبعض إيران، وكانت ولاية واسعة هامة، من مدنها: (بست) و(كركوية) و(زرنج)، ينسب إليها كثير من العلماء، منهم إمام أهل الحديث أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسماعيل الأزدي السجستاني صاحب كتاب (السنن)، وكانت عاصمتها في العصور الوسطى مدينة (زرنج) وقد خربها "تيمورلنك" وما زالت أطلالها باقية.

(انظر: ياقوت الحموي، "معجم البلدان"، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م ١٩٠/٣، موقع الإسلام اليوم، المكتبة الشاملة، التعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية، ٤١/٢).

(٢) انظر في ترجمته: عز الدين ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، الناشر: دار صادر– بيروت، (١/ ٤٨٤)، والذهبي "سير أعلام النبلاء"، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـــ / ١٩٨٥ م، (٣١٩/١٣)، تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـــ، (٣٠٣/٢)، الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف (ص٤٧).

(٣) "سير أعلام" (٣١٩/١٣).

(٤) انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" (٣٠٣/٢)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـــ– ١٩٨٦م، (٣٣٠/٣).

(٥) الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـــ– ١٩٩٨م، (١٧٤/٢).

(٦) "سير أعلام" (٣٢١/١٣).

(٧) نفس المصدر (٣٢٥/١٣).

(٨) نفس المصدر (٣٢٤/١٣).

(٩) انظر: ("شذرات الذهب" ١٧٦/٢، "تذكرة الحفاظ" ٦٢٢/٢، و"طبقات السبكي" ٣٠٣/٢).

(د) وفاته:

توفي- رحمه الله – في ذي الحجة سنة ٢٨٠هـ وقد ناهز الثمانين من عمره، وكانت وفاته بهراة [(١)].

المطلب الثاني: التعريف بمؤلفاته:

مع قلة التصنيف عند الإمام الدارمي إلا أنه قد وُصِفَ بحسن التصنيف؛ فقد نقل الذهبي عن محمد بن المنذر شكر: "سمعتُ أبا زرعة الرازي وسألته عن عثمان بن سعيد؟ فقال: ذاك رُزِقَ حسن التصنيف" [(٢)].

ومن خلال النظر في ترجمته وفي كتب من اعتنى بتحقيق مصنفاته لم تتجاوز كتبه الأربعة مصنفات، وهي:

١) "المسند الكبير": قال الإسنوي: "هو أحد الحفَّاظ الأعلام، تفقَّه على البويطي، وطاف الآفاق في طلب الحديث، وصنَّف (المسند الكبير)[(٣)]. وذكره الذهبي فقال: "صاحب (المسند الكبير) والتصانيف"[(٤)].

٢) "الرد على الجهمية"[(٥)]: ألفه في سياق الرد على المخالفين لأهل السنة في الاعتقاد، وقصد منهم طائفة الجهمية على وجه العموم لا واحد بعينه، ويلحظ أن هذا الكتاب متقدم على كتاب (النقض)، فقد أحال في النقض إلى عدة مواطن في كتاب (الرد على الجهمية)، ويسميه (الكتاب الأول) [(٦)]، لكن الكتاب في مادته العلمية أقل غزارة من حيث إيراد شبه المخالفين والرد عليها؛ حيث اعتنى بتقرير مسائل الاعتقاد والتأصيل لها أكثر من عنايته من إيراد شبه وحجج المخالفين والرد عليها، وهو كتاب مسند حيث يروي الأحاديث والآثار بإسناده.

٣) "الرد على بشر المريسي"[(٧)]: تشير المصادر إلى عدة أسماء لهذا الكتاب، فتارة (الرد على بشر المريسي)، وتارة (النقض على بشر المريسي)، وفي بعض النسخ الخطية (نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد) [(٨)]، ويتجلى من

---

(١) خير الدين الزركلي، "الأعلام"، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م، (٤/٢٠٦).

(٢) "سير أعلام النبلاء" (١٣/٣٢٤).

(٣) "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" (٣/ ٣٣٠).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣١٩).

(٥) طبع الكتاب غير مرة، منها طبعة ليدن بألمانيا سنة١٩٦٠م، بتحقيق: المستشرق جوستا فتستام، ثم طبع عن هذه الطبعة ضمن مجموعة عقائد السلف (ص ٢٢٥ – ٣٥٦)، بتقديم د. علي سالم النشار وعمار جمعة الطالبي، ونشرته منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧١م، ثم طبع مرة أخرى في المكتب الإسلامي بدمشق عن الطبعة الألمانية بتحقيق: زهير الشاويش، وتخريج: الألباني، ثم طبع في الدار السلفية بالكويت عن الطبعة الألمانية بتحقيق: بدر البدر سنة ١٩٨٥م.

(٦) انظر المواضع التالية من كتاب "النقض": (١/٢٠٨، ١/٢١٤، ١/٣٦٨).

(٧) طبع الكتاب غير مرة، منها طبعة بتحقيق: محمد حامد الفقي باسم (الرد على بشر المريسي)، ثم طبع بتحقيق: رشيد بن حسين الألمعي، كان أصلها رسالة علمية، طبعت في مكتبة الرشد (١٤١٨هــ)، ثم طبع بتحقيق: منصور السماري، عن دار أضواء السلف (١٤١٩هــ)، ثم طبع بتحقيق: الشوامي، عن المكتبة الإسلامية (١٤٣٣هــ).

(٨) انظر مقدمة محقق الكتاب، رشيد الألمعي؛ فقد توسع في ذكر المصادر التي عنيت بذكر اسم الكتاب (١/٩٣).

عنوان الكتاب أنه في الرد على المريسي الضال، ولم يقتصر على مواجهته، بل عرض لمذهب الجهمية بوجه عام، كما عرض لجملة من المباحث الحديثية، وبعض الشبه المثارة حول السنة النبوية، ومما ميز هذا الكتاب: غزارته العلمية من حيث إيراد شبه وحجج المخالفين والجواب عنها، وهو كتاب مسند؛ حيث يروي الأحاديث والآثار بإسناده.

٤) "سؤلات في الرجال" ليحيى بن معين[١]: ذكره الذهبي في (تذكرة الحفاظ)[٢]، وهو المعروف الآن بـ: (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم).

المطلب الثالث: موقف الإمام الدارمي من السنة النبوية:

للإمام الدارمي موقف منهجي من السنة النبوية أورثه إياه الغيرةُ على جناب السنة مما يخدشها من الشبه والمعارضات، ويمكن إيجازه في العناصر التالية:

١ـــ السنة حجة بنفسها، والطعن فيها طعن في الدين:

يرى الإمام الدارمي أن السنة لا يمكن الاستغناء عنها، وأن فهم الدين موقوف على معرفة السنة، ومن ثَمَّ فالطعن فيها طعن في الدين؛ حيث قال: "هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن وأصل كل فقه، فمن طعن فيه فإنما يطعن في دين الله تعالى، أو لم تسمع قول رسول ﷺ أنه جعل حديثه أصل الفقه، فقال: «نضر الله عبدًا سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه» [٣]؛ فجعل رسول الله ﷺ أصل الفقه كله بعد القرآن حديثه الذي تدفعه أنت وإمامك المريسي"[٤].

٢ـــ منهجية المحدثين قادرة على حماية السنة من الدخيل عليها:

فقد بين الدارمي أن هناك منهجية صارمة سار عليها المحدثون في تمييز الأحاديث المقبولة من المردودة، وأن هذه المنهجية كفيلة بحماية السنة من الدخيل عليها، حيث قال في معرض رده على المعارض حينما أورد عليه: "أن الزنادقة قد وضعوا اثنتي عشر ألف حديث دلسوها على المحدثين"[٥]، فكان جوابه عن هذه

---

(١) طبع ضمن مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، بتحقيق: الدكتور/ محمد نور سيف.

(٢) (٦٢٢/٢).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (سنن أبي داود)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت في (كتاب "العلم"، " ٣/ ٣٢٢، رقم ٣٦٦٠، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم)، والترمذي في جامعه، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الجيل ـــ بيروت + دار الغرب الإسلامي ـــ بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٩٨م" ٤/ ٣٣١، رقم ٢٦٥٦، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع) و أحمد في مسنده (مسند أحمد)، المحقق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.(٣٥/ ٤٦٧، رقم ٢١٥٩٠)، من حديث زيد بن ثابت ﷺ، قال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأنس، وحديث زيد بن ثابت حديث حسن".

(٤) عثمان بن سعيد الدارمي، نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤١٨هـــ – ١٩٩٨م. ص: ٦٤٠.

(٥) المصدر السابق ص:٦٣٩.

الدعوى: "جرب أنت فدلس عليهم منها عشرة حتى تراهم كيف يردونها في نحرك"[(١)]، وقال في موضع آخر مظهراً الثقة في هذه المنهجية: "ويلك! هؤلاء ينتقدون على العلماء المشهورين تقديم رجل من تأخيره، وتقديم كلمة من تأخيرها، ويحصون عليهم أغاليطهم ومدلساتهم، أفيجوز للزنادقة عليهم تدليس؟..." [(٢)].

ثم بين الإمام الدارمي أن هذه الثقة في منهجية المحدثين موجبها أمران سار عليهما المحدثون في دراسة الأخبار:

الأول: التثبت من صحة السند فيما يتعلق بعدالة الرواة وضبطهم وصحة سماعهم من بعضهم البعض؛ حيث قال: "كانوا لا يألون الجهد في الأخبار الأحفظ منها والأمثل فالأمثل من رواتها في أنفسهم"[(٣)].

الثاني: التثبت من خلال النظر في المتن ومقارنته بالقرآن وصحيح السنة، لكن قيد هذا النظر بالفقهاء الجهابذة وليس مشاعاً لكل أحد؛ حيث قال: "وليس إلى كل أحد الاختيار منها، ولا كل الناس يقدر أن يعرضها على القرآن، فيعرف ما وافقه منها مما خالفه، إنما ذلك إلى الفقهاء العلماء الجهابذة النقاد لها العارفين بطرقها ومخارجها،... ومما يصدقها من كتاب الله تعالى فقد أخذنا بما قال رسول الله ﷺ ، فلم نقبل منها إلا ما روى الفقهاء الحفاظ المتقنون، مثل: معمر [بن راشد]، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وزهير بن معاوية، وزائدة،... ونظرائهم الذين اشتهروا بروايتها ومعرفتها والتفقه فيها... لأنهم كانوا أهل العلم والمعرفة بتأويل القرآن ومعانيه، وأبصر بما وافقه منها..." [(٤)].

٣ـــ اشتراط اليقين في الأخبار موجب لترك الكثير من السنة:

يرى الإمام الدارمي أن اشتراط القطع في صحة الأثار مخالف لعادة الناس في تناقلهم للأخبار، وأن هذا المنهج موجب لترك الكثير من الأحاديث والآثار؛ حيث قال عند رده على المعارض في دعواه أنه لا يقبل من الأخبار ما لو حلف رجل بطلاق امرأته على حديث لرسول الله ﷺ صحيح عنه أنه كذب ما طلقت امرأته: " لقد سننت للناس سنة وحددت لهم في الأخبار حدًا لم يستفيدوا مثلها من أحد من العالمين قبلك، ولوجب على كل مختار من الأئمة في دعواك ألا يختار منها شيئًا حتى يبدأ باليمين بطلاق امرأته، فيحلف أن هذا الحديث صدق أو كذب البتة، فإن كان شيئًا طلقت به امرأته استعمله وإن لم تطلق تركه، ويلك! إن العلماء لم يزالوا يختارون هذه الآثار ويستعملونها وهم يعلمون أنه لا يجوز لأحد منهم أن يحلف على أصحها أن النبي ﷺ قاله البتة وعلى أضعفها أن النبي ﷺ لم يقله البتة..." [(٥)].

---

(١) المصدر السابق ص:٦٨٥.

(٢) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" ص:٦٨٣.

(٣) المصد السابق ص:٦٤٤.

(٤) المصدر السابق ص:٦٠٣.

(٥) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" ص:٦٤٥.

المبحث الثاني: منهج الإمام الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية:

سلك الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على شبه ودعاوى المعارضين حول السنة النبوية منهجية معينة مطردة تتضح من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الفهم العميق للشبهة وحججها:

يتمثل الفهم العميق للشبهة في إدراك حقيقتها وأبعادها وغاياها ومصطلحاها وتركيبها، ونجد ذلك ظاهراً في منهجية الإمام أبي سعيد الدارمي في التعامل مع دعاوي المعارض، فنجده مدركاً للمصادر التي اعتمد عليها المعارض في إيراد هذه الشبه، وكذلك متنبهاً لما أورده المعارض من تلبيسات عند عرضه للشبهة أو أدلتها، مما يجعل لهذا أثراً في الفهم العميق للشبهة والإجابة عنها؛ ولذا لما ذكر المعارض شبهة الوضع في الحديث النبوي، وأن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث روجوها على أهل الحديث، فإن الإمام الدارمي من خلال فهمه العميق قد أدرك العلة الغائية من هذه الدعوى، وأن المراد منها الإزراء بأهل الحديث في أعين السفهاء، وأن ذلك مؤذن بهجر العلم وأهله وعدم الثقة فيما يحملون مما صح من حديث النبي ﷺ؛ فقال رحمه الله: "وما أخالك إلا وستعلم أنه لا يجوز للزنادقة على أهل العلم بالحديث تدليس، غير أنك تريد أن تهجر العلم وأهله، وتزري بهم من أعين من حواليك من السفهاء بمثل هذه الحكايات كيما يرتاب فيها جاهل فيراك صادقاً في دعواك"[1].

ومن المواضع التي تجلى فيها فهمه العميق: أن المخالف قد يورد بعض المتشابه من المنقول عن السلف الصالح ليتوصل به للطعن في المحكم؛ ولذلك لما طعن المخالف في الاحتجاج بالأحاديث بما ورد من عبارات لبعض السلف في كراهية الاشتغال بجمع الأحاديث؛ قال: "واحتججت في رد آثار رسول الله ﷺ وكراهية طلبها والاشتغال بجمعها بحكاية حكيتها عن سفيان الثوري أنه قال: (ليس هذا الحديث من عدد الموت)[2]، وبقول شعبة: (إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون)[3]،

(١) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٨٤).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م (١/ ١٠٢٤)، بسنده إلى سفيان الثوري بلفظ: (ليس طلب الحديث من عدد الموت، ولكنه علة يتشاغل به الرجل)، وذكره الذهبي في "تذكر الحفاظ" (١٥٢/١)، ثم قال مبيناً معنى كلام سفيان: "صدق والله، إن طلب الحديث شيء غير الحديث، فطلب الحديث اسم عرفي لأمور زائدة على تحصيل ماهية الحديث، وكثير منها مراق إلى العلم، وأكثرها أمور يشغف بها المحدث من تحصيل النسخ المليحة وتطلب العالي وتكثير الشيوخ والفرح بالألقاب والثناء وتمني العمر الطويل ليروي وحب التفرد إلى أمور عديدة لازمة للأغراض النفسانية لا الأعمال الربانية، فإذا كان طلبك الحديث النبوي محفوفًا بهذه الآفات فمتى خلاصك منها إلى الإخلاص...".

(٣) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٠٢٩)، بسنده إلى شعبة بلفظ: (إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة، فهل أنتم منتهون)، ثم قال ابن عبد البر: "إنما عابوا الإكثار خوفًا من أن يرتفع التدبر والتفهم..." ثم ذكر آثاراً في هذا المعنى.

وبقول ابن المبارك: (اللهم اغفر لي رحلتي في الحديث)[١]، فتوهمت أن قولهم هذا طعن في الآثار وكراهية منهم لجمعها واستعمالها، وقد أخطأت الطريق وغلطت في التأويل..." [٢]، ثم ذكر التأويل الصحيح لمثل هذه العبارات.

ومن فهم الإمام الدارمي العميق لشبه المعارضين: أن المعارض قد يورد بعض الأخبار الضعيفة والمستنكرة مما يضاد بدعته، وينسب الاحتجاج بها لأهل السنة؛ مما يوهم الجهال أن أدلة أهل السنة من ذلك الجنس المتهالك المستنكر؛ فقال: "وادعى المعارض أن من الأحاديث التي تروى عن رسول الله ﷺ أحاديث منكرة مستشنعة جداً لا يجوز إخراجها؛ فألف منها أحاديث بعضها موضوعة، وبعضها مروية تروى وتوقف لا يتقدم على تفسيرها، يوهم من حواليه من الأغمار أن آثار رسول الله ﷺ كلها ما روي منها مما يغيظ الجهمية في الرؤية والنزول والصفات التي رواها العلماء المتقنون ورأوها حقاً، سبيلها سبيل هذه المنكرات التي لا يجوز إخراجها ولا الاعتماد عليها"[٣].

فالحاصل مما سبق: أن الفهم العميق للشبهة والإدراك لأبعادها وغاياتها كان حاضراً في منهجية الإمام أبي سعيد الدارمي في نقض الشبه المثارة حول السنة النبوية.

المطلب الثاني: التحليل الدقيق للشبهة وحججها:

تحليل المقالات وتفكيكها حتى يسهل تفهمها، ومن ثم نقدها ونقضها من الأدوات الأساسية التي يجب أن يستصحبها الباحث والناقد في الجدل ونقض الشبه والمعارضات.

وهذه الأداة ظهرت جلية في منهجية الإمام الدارمي في نقض الشبه والمعارضات عموماً، وفي الشبهة المثارة حول السنة بشكل خاص، سواء كان هذا التحليل للمقولة في ذاتها، أو في دليلها وحجيتها.

ومن ذلك لما تعرض المخالف للطعن في ناقلي الأسانيد من التابعين؛ جاء الإمام الدارمي فحلل هذا الطعن، وميز فيه بين القول المعين في شخص معين، وبين الأصل الكلي الذي يندرج تحته هذا القول، وهو رد الأحاديث والأخبار المخالفة لمعتقد المعارض؛ حيث قال: "ثم لم تقنع بجرح أصحاب رسول الله ﷺ في الروايات حتى تعرضت في التابعين؛ فقلت ألا ترى أن ابن عمر قال لغلامه: (انظر ألا تكذب عليَّ

---

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية- بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م (١/١٩٢) بسنده إلى ابن المبارك بلفظ: (سمعت العلاء يقول: أخبرني رجل قال: رأيت عَبد الله بن المُبَارك في المنام فقلت له: ما فعل الله بك ؟ قال: غفر لي برحلتي)، و لم أجده باللفظ الذي ذكره الدارمي.

(٢) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٥١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٤٧).

كما كذب عكرمة على ابن عباس) [(١)]، توهم من حواليك من الجهال أنه إذا قيل هذا في مثل عكرمة، فقد بطلت الروايات كلها، ويظن برواقما كلها ما ظن ابن عمر بعكرمة"[(٢)].

ولما أورد المعارض شبهة أن الأحاديث لم تكتب إلا بعد مقتل عثمان ﷺ، واحتج بقوله ﷺ لما بعث له علي ﷺ الصحيفة[(٣)]: (لا حاجة لنا في الصحيفة)، حلل الإمام هذا الدليل وبين سبب إيراده ومصدر استنباطه وأنه ليس للمخالف حجة فيه وإنما هو حجة عليه، فقال رحمه الله: " فهذا علي بن أبي طالب ﷺ وهو أحد الخلفاء صح عندنا: أنه كتب عن رسول الله ﷺ، وبعث بها إلى عثمان ﷺ قبل أن يُقتل عثمان فمن أين صح عندك أيها المعارض أنه لم يُكتب الحديث في زمن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده حتى قُتل عثمان فأسنده كما أسندنا لك، وإلا فلِمَ تدعي ما لا تعقله ولا تفهمه، فيسمع به منك سامع من الجهال، يحسب أنك مصيب في دعواك وأنت فيها مبطل، وإنما قال عثمان: لا حاجة لنا في الصحيفة، على معنى أننا نعرفها ونحسن ما في الصحيفة"[(٤)].

ومن صور التحليل الدقيق الذي سلكه الدارمي في تحليل حجج المعارض، أنه لم يكتف منه بظاهر الدليل، بل إنه حقق في المضامين التي في داخل هذا النص، وميز ما في النص من الدلالة لما أورده المعارض؛ حيث قال راداً على استدلاله بما نقل عن القاضي أبي يوسف في تقييد الآثار بما روي عن رسول الله ﷺ والصحابة، وما بعد هؤلاء ليس بأثر: "أن أبا يوسف إن قال: ليست أقاويل التابعين بأثر فقد أخطأ، إنما يقال: ليس اختلاف التابعين سنة لازمة كسنن النبي ﷺ وأصحابه، فأما أن لا يكون أثرًا فإنه أثر لا شك فيه"[(٥)].

وبذلك التحليل الدقيق لجزئيات الشبه والمعارضات حول السنة النبوية أحكم الإمام الدارمي بعد

---

(١) لم يثبت عن ابن عمر تكذيبه لعكرمة؛ قال الذهبي في "ميزان الاعتدال"، تحقيق: علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م. (٣/ ٩٧): "ويروي ذلك عن ابن عمر، قاله لنافع ولم يصح "، وقال ابن حجر في "تقريب التهذيب"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ. (ص: ٣٩٧): "لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة، وإنما جاء ذلك منسوباً إلى سعيد بن المسيب"؛ فقد أخرج البيهقي في "الأسماء والصفات"، تحقيق: أ. د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل – بيروت الطبعة: الأولى/ ١٤١٧ هـ، (١/٦٠٨)، من طريقه عن حنبل بن إسحاق، حدثني أبو عبد اللّه أحمد بن حنبل، قال: سمعت إبراهيم بن سعد، يقول: " أشهر أكثر علمي على أبي أنه سمع سعيد بن المسيب يقول لغلام له اسمه برد: إياك يا برد أن تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس ". قال ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٥٦): قال المروزي: "فلهذا كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان، حتى قال فيه ما حكى عنه إنه قال لغلامه برد: لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس".

(٢) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٤١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه(صحيح البخاري)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار ابن كثير- دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

في كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه (٤/ ٨٣ رقم ٣١١١)، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان، عن محمد بن سوقة، عن منذر، عن ابن الحنفية، قال: لو كان علي ﷺ، ذاكرًا عثمان ﷺ، ذكره يوم جاءه ناس فشكوا سعاة عثمان، فقال لي علي: "اذهب إلى عثمان فأخبره: أنها صدقة رسول الله ﷺ فمر سعاتك يعملون فيها، فأتيته بها، فقال: أغنها عنا، فأتيت بها علياً، فأخبرته فقال: «ضعها حيث أخذتها».

(٤) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٠٨).

(٥) المصدر السابق (١/ ٥٩٣).

ذلك نقضها والإجابة عنها؛ مما يعطي منهجاً يسير عليه من بعده في رد الدعاوى والمعرضات والشبه حول السنة النبوية خصوصاً

المطلب الثالث: النقد العميق للشبهة ودليلها:

في هذه المرحلة تتجلى أدوات الباحث المعرفية والنقدية لتفنيد الشبهة والقول المعارض، بعد الفهم الدقيق لكلام المخالف، والتحليل لأجزاء ذلك المقال ودليله.

وقد سار الإمام الدارمي على هذه المنهجية في نقد الشبه المثارة حول السنة النبوية، سواءً كان في نقد الشبهة في ذاتها، أو في دليلها وحجتها، وسلك عدة أساليب في هذا الجانب؛ فمن ذلك:

بيان تناقض المعارض في إيراده لهذه الأقوال الباطلة، وعدم اطراده على منهجية واحدة في ذلك؛ حيث قال- عندما طعن المعارض في بعض رواة الآثار من التابعين-: "والعجب منك إذ تطعن في رواية عكرمة عن ابن عباس فيما يبطل دعواك، وتحتج لإقامة دعواك برواية بشر المريسي عن أبي شهاب الخولاني، عن نعيم بن أبي نعيم الذي لا يدرى منهم، وعن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وما أشبهه من الأسانيد التي أجمع أهل العلم على تركها، فكلما وافق من ذلك رأيك وإن كان ضعيفاً صار عندك في حد القبول؟ وما خالف رأيك منها صار متروكاً عندك، وإن كان عند الفقهاء في حد القبول؟ هذا ظلم عظيم وجور جسيم"[١].

وأحياناً يكون نقد الإمام الدارمي للشبهة ببيان الآثار الفاسدة واللوازم الباطلة المترتبة على هذه الشبهة الباطلة؛ حيث قال عندما طعن المعارض في نقَلَة الآثار من الصحابة: "ولو كان المذهب فيه ما تأولت لحرم طلب العلم على أهله، ولكان يدل قول رسول الله ﷺ:« طلب العلم فريضة على كل مسلم» [٢] أن تركه فريضة على كل مسلم، ويدل قوله: «تضع الملائكة أجنحتها لطالب العلم رضًا بما يطلب» [٣] أنها تضعهما سخطًا بما طلب، ويدل قوله ﷺ: «يستغفر لطالب العلم كل شيء حتى الحوت في البحر»

(١) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٤٣).

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الأولى، ٢٠٠٤م. في "أبواب السنة"، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (١٥١/١، رقم ٢٢٤)، والطبراني في "الصغير"، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، المحقق: محمد شكور، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ (١/ ٣٦ رقم ٢٢)، وابن عبد البر في بيان العلم وفضله (٢٣/١)، كلهم من طرق عن أنس ﷺ وقال ابن عبد البر: "هذا حديث يروى عن أنس بن مالك، عن النبي- صلى الله عليه وسلم- من وجوه كثيرة، كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد".

(٣) أخرجه أبو داود، في (سننه باب الحث على طلب العلم (٣/ ٣١٧، رقم٣٦٤١)، والترمذي في "أبواب العلم"، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٤/ ٣٢٥)، رقم (٢٦٤٦)، وأحمد في "مسنده" (١٢/ ٣٩٣)، رقم (٧٤٢٧)، (١٤/ ٦٦)، رقم (٨٣١٦)، (١٥/ ١٥٧)، رقم (٩٢٧٤)، من طرق عن أبي الدرداء ﷺ، وهو حسن بمجموع طرقه وشواهده.

(١) أنها تلعنه وتدعو عليه، فينقلب في دعواك معاني الحق إلى الباطل، والمعروف إلى المنكر"(٢).

وفي موضع آخر لما أثار المعارض شبهة الوضع في الحديث النبوي، وأن الزنادقة دلسوا اثني عشر ألف حديث على المحدثين، قال رحمه الله: "أو ليس قد ادعيت أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث دلسوها على المحدثين؟ فدونك أيها الناقد البصير الفارس النحرير، فأوجدنا منها اثني عشر حديثاً، فإن لم تقدر عليها فلم تهجن العلم والدين في أعين الجهال بخرافاتك هذه؟ لأن هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن، وأصل كل فقه، فمن طعن فيه فإنما يطعن في دين الله تعالى"(٣).

أما في نقد أدلة الشبه المثارة حول السنة النبوية، فقد سلك الدارمي عدة أساليب- وهي ما يسمى عند الأصوليين بقوادح الاستدلال-(٤) في نقدها وإسقاط الاستدلال بها، وهي:

أولاً: منع إفادة دليل المعارض ما احتج به؛ حيث قال عندما استدل المعارض على رد السنة وأنه لا يؤخذ منها إلا ما وافق القرآن عند استدلاله بقوله ﷺ: «سيفشو الحديث عني، فما وافق منها القرآن فهو عني، وما خالفه فليس عني»(٥): "لقد تأولت حديث رسول الله ﷺ على خلاف ما أراد إنما قال رسول الله ﷺ: «سيفشو الحديث عني»، على معنى: أنه يتداوله الحفاظ من الناس، والصادق والكاذب، والمتقن والمغفل، وصدق رسول الله ﷺ؛ قد تبين ما قال في الروايات، ولذلك ينتقدها أهل المعرفة بها، فيستعملون فيها رواية الحفاظ المتقنين، ويدفعون رواية الغفلاء الناسين، ويزيفون منها ما روى الكذابون، وليس إلى كل أحد الاختيار منها، ولا كل الناس يقدر أن يعرضها على القرآن، فيعرف ما وافقه منها مما خالفه، إنما ذلك إلى الفقهاء، العلماء الجهابذة النقاد لها العارفين بطرقها ومخارجها،..."(٦).

ثانياً: المطالبة بالدليل على الدعوى والحجة للقول؛ ولذلك لما ذكر المعارض شبهة أن الآثار لم تكتب إلا بعد مقتل عثمان ﷺ؛ قال الدارمي: " دعواك هذه كذب، لا يشوبه شيء من الصدق، فمن أين صح عندك أن الأحاديث لم تكن تكتب عن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده إلى أن قُتل عثمان!؟ ومن

---

(١) هو قطعة من الحديث السابق.

(٢) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٣٨).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٣٩).

(٤) انظر: أبو الحسين محمد بن علي البصري، المعتمد في أصول الفقه، ت: خليل الميس، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت. (٢/ ٤٥١)، وأبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، البحر المحيط، ط١، دار الكتبي للنشر، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (٧/ ٣٢٨).

(٥) ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد"، "مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ"، حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: حسين سليم أسد الدّاراني، الناشر: دَارُ المَأْمُون لِلتُّرَاثِ (٢٠٧/١، رقم ٧٨٧)، وقال: "رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث".

(٦) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٠١).

أنبأك بهذا؟ فهلم إسناده، وإلا فإنك من المسرفين على نفسك، القائلين فيما لا يعلم"(١).

ثالثاً: المطالبة بثبوت الحجة وصحتها؛ ولذلك طعن المعارض في أبي هريرة ﷺ، واستدل بأثر عن عمر ﷺ في ذلك، قال الدارمي رحمه الله: "حتى ادعيت في ذلك كذباً على عمر بن الخطاب أنه قال: (أكذب المحدثين أبو هريرة)، وهذا مكذوب على عمر ﷺ، فإن تك صادقاً في دعواك فاكشف عن رأس من رواه، فإنك لا تكشف عن ثقة،..."(٢).

وبعد أن أورد الروايات التي تدل على أن كتابة الحديث مبكرة؛ قال له: "فهذا رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون بعده أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ، قد صح أنه كتبتْ الأحاديث والآثار في عصرهم وزمانهم، قد أسندنا لك أيها المعارض إليهم، فمن أين صح عندك ما ادعيت أنها لم تكتب في زمن النبي ﷺ والخلفاء بعده حتى قتل عثمان فكثرت الأحاديث بعده؟"(٣).

رابعاً: بيان فساد الاعتبار بهذه الحجة لمخالفتها لحجج أخرى أصح منها، ولذا نقد الدارمي حجة المعارض في الاحتجاج على طعن أبي هريرة بتكذيب عمر ﷺ له؛ فقال: "وكيف يتهمه عمر بالكذب على رسول الله ﷺ وهو يستعمله على الأعمال النفيسة، ويوليه الولايات؟ ولو كان عند عمر كما ادعى المعارض لم يكن بالذي يأتمنه على أمور المسلمين، ويوليه أعمالهم مرة بعد مرة حتى دعاه آخر ذلك إلى العمل فأبى عليه"(٤).

خامساً: قلب الدليل على المعارض، وأن دليله يدل عليه لا له، وقد استخدمه الدارمي لما طعن المعارض في رواية التابعين، وأورد بعض الآثار المتشابهة في هذا الموضع؛ فقال: "فيقال لهذا المعارض: فكيف جعلت أنت أثراً ما رويت في رد مذهبنا عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي أسامة وأبي معاوية والمريسي واللؤلؤي والثلجي؟ فإن لم يكن ما روينا من ذلك عن جعفر بن محمد، وعمرو بن دينار، وبقية بن الوليد، وابن المبارك، ووكيع، وعيسى بن يونس، ونظرائهم أثراً عندك، فأبعد من الأثر ما احتججت في رده عن المريسي والثلجي واللؤلؤي ونظرائهم، فكيف أقمت أقاويل هؤلاء المتهمين لنفسك أثراً ولا تقيم أقاويل هؤلاء المتميزين لنا أثراً؟"

المطلب الرابع: إقامة الحجج الصحيحة البديلة:

من المنهجية التي سار عليها الدارمي في نقض الشبه المثارة، ودفع المعارضات حول السنة أنه لا يكتفي

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٦٠٤).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٦١٧).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٦١٦).
(٤) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٢٠).

بنقض الباطل وهدمه وبيان عواره، بل يبني الحق ويقيمه مكانه من خلال إيراد الأدلة الصحيحة البديلة المبطلة لهذه الشبهة والمقررة للحق.

والمتأمل في هذه الحجج والبراهين يجدها تتسم بالسمات التالية:

أولاً: وضوح الدليل، ونصية دلالته؛ ولذلك لما احتج المعارض بقول القاضي أبي يوسف: أن الأثر ما روي عن النبي ﷺ والصحابة-رضي الله عنهم- دون غيرهم من التابعين، رد عليه بدليل واضح النصية وقاطع الدلالة على نقض هذه الشبهة؛ حيث قال: "فأما أن لا يكون أثراً فإنه لا شك فيه، وأقاويلهم ألزم للناس من أقاويل أبي يوسف وأصحابه؛ لأن الله تعالى أثنى على التابعين في كتابه؛ فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فشهد لهم باتباع الصحابة، واستيجاب الرضوان من الله تعالى باتباعهم أصحاب محمد ﷺ، واجتمعت الكلمة من جميع المسلمين أن سموهم التابعين، و لم يزالوا يأثرون عنهم بالأسانيد كما يأثرون عن الصحابة، ويحتجون بهم في أمر دينهم ويرون آراءهم ألزم من آراء من بعدهم؛ للاسم الذي استحقوا من الله تعالى، ومن جماعة المسلمين الذين سموهم تابعي أصحاب محمد ﷺ"[1].

ثانياً: تظافر الأدلة وكثرتها على نقض شبهة المعارض؛ فكان من منهجية الدارمي إذا نقض الشبهة فإنه يقرر الحق الذي بخلافها ويستدل بأدلة كثيرة على تقريره مما يوهن الشبهة ويقوي الحق في يقين القارئ والمتلقي؛ ولذا لما أورد المعارض بعض الآثار المتشابهة عن السلف في التزهيد في علم الحديث، وتأولها المعارض بما يلائم مذهبه في الطعن في السنة؛ أورد الدارمي عدداً من الأحاديث والآثار في دفع هذه الشبهة؛ حيث قال: "ومن يظن بهم ذلك إلا جاهل مثلك بعد الذي رووا عن النبي ﷺ أنه قال: «حدثوا عني ولا حرج» [2]، وقال: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وبلغها غيره»، وقوله:«ليبلغ الشاهد منكم الغائب»[3] [4]،

وقوله: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[5]، وقوله: «ما سلك رجل طريقاً يبتغي فيها علماً

---

(١) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (١/ ٥٩٤).

(٢) تقدم تخريجه في ص: ١٠.

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" في كتاب العلم، باب ليبلغ الشاهد الغائب (١/ ٣١، رقم ١٠٥)، ومسلم في "صحيحه"، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (١٣٠٦/٣، رقم ١٦٧٩)، كلاهما من حديث أبي بكرة ﷺ.

(٤) أخرجه ابن ماجه في "سننه" افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم،باب من بلغ علماً (١/ ٨٦، رقم٢٣٦)، وأحمد في "المسند" (٢١/ ٦٠، رقم١٣٣٥٠)من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٥) تقدم تخريجه (ص ٢٢).

إلا سهل الله به طريقاً إلى الجنة» [١]، وقوله: «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضًا بما يطلب» [٢]، وهي هذه الآثار، وهي أصول الدين وفروعه بعد القرآن، فمن سمع شيئاً من هذه الأحاديث التي حض النبي ﷺ على طلبها وإبلاغها وأدائها إلى من يسمعها؛ علم يقيناً أن ما حكيت عن سفيان وشعبة وابن المبارك على خلاف ما تأولته"[٣].

ثالثاً: دفع الاعتراضات عن الأدلة المستدل بها على تقرير الحق؛ ولذلك لما نقض دعوى أن الحديث لم يكتب إلا بعد مقتل عثمان ﷺ، أورد الدارمي من الحجج أثر عليٍّ ﷺ: لما جاء السعاة إلى علي يشكون عثمان فقال لأحدهم: "خذ هذه الصحيفة، فإن فيها سنن رسول الله ﷺ فاذهب بها إلى عثمان، قال: فذهبت بها إلى عثمان فقال: لا حاجة لنا فيها، وأتيت بها علياً وأخبرته فقال: ضعها مكانها...." [٤]؛ فالمعارض أورد على قول عثمان ﷺ: (لا حاجة لنا في الصحيفة..)، أن هذا دليل على ردها وأن الحديث لم يكتب في زمن النبي ﷺ، فأجاب الدارمي عن هذا الاعتراض بقوله: "وإنما قال عثمان: (لا حاجة لنا في الصحيفة) على معنى: أنا نحسنها ونعرف منها ما في الصحيفة"[٥].

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وسلم.

أما بعد: فقد أتى البحث على تمامه، وحَسُن في الختام تسجيل بعض النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث:

١) المحدثون كانوا أسبق الناس وأكثرهم استخداماً للمنهج سواء في الرواية، أو النقد، أو في نقض ودفع الشبه المثارة حول السنة، وأنهم كانت لهم منهجية في التأليف يلتزمونها ويسيرون وفقها ومن خلالها.

٢) أن الإمام أبا سعيد عثمان بن سعيد الدارمي من أبرز المصنفين الأوائل في الحديث النبوي؛ الذين تعرضوا في مصنفاتهم لدفع الشبهة المثارة حول السنة النبوية هو في كتابيه "نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد"، و "الرد على الجهمية" وهما من كتب السنة الأصيلة المشتملة على الكثير من الآثار والأحاديث المسندة في أبواب

---

(١) تقدم تخريجه (ص ١٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٩).

(٣) "نقض الإمام عثمان الدارمي على المريسي الجهمي" (٢/ ٦٥٣).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٦٥٣).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٦٠٨).

العقائد، وقد سلك المصنف في هذين الكتابين منهجية معينة في الرد على شبه المعارضين في أبواب المعتقد، كان من ضمنها بعض الشبه المثارة حول السنة النبوية.

٣) للدارمي موقف منهجي صارم في التعامل مع السنة النبوية؛ فهو يرى أن السنة لا يمكن الاستغناء عنها، وأن فهم الدين موقوف على معرفة السنة، ومن ثم فالطعن فيها طعن في الدين، وأن هناك منهجية صارمة سار عليها المحدثون في تمييز الأحاديث المقبولة من المردودة، وأن هذه المنهجية كفيلة بحماية السنة من الدخيل عليها، وأنه لا يشترط القطع في صحة الآثار للعمل بالأخبار، وأن ذلك مخالف لعادة الناس في تناقلهم للأخبار، وأن هذا المنهج موجب لترك الكثير من الأحاديث والآثار.

٤) سلك الإمام الدارمي منهجية معينة في الرد على الشبه المثارة حول السنة النبوية، ويمكن إجمالها في أربع خطوات عملية تراتبية، وهي:

الأولى: الفهم العميق لشبهة المعارض، وذلك بإدراكه للمصادر التي اعتمد عليها المعارض في إيراد هذه الشبه، والتنبه لما أورده المعارض من تلبيسات عند عرضه للشبهة أو أدلتها.

الثانية: التحليل الدقيق لشبهة المعارض، وذلك بإعادتها للأصل الكلي الذي انطلقت منه، وإظهار العلة الفاعلة أو الغائية لإيراد هذه الشبهة، وبيان وجه استنباطها من النص المحتج به.

الثالثة: النقد الشامل لشبهة المعارض، سواء كان ذلك في نقد الشبهة في بنيتها وتركيبها، أو نقدها في دليلها وبرهانها، من خلال بيان افتقار الشبهة للدليل والحجة الصحيحة الصريحة، أو إظهار مخالفتها للأصول الشرعية، أو إبراز الآثار الفاسدة المترتبة على هذه الشبهة، أو المطالبة بمستند الحجة لهذه الشبهة أو صحتها وثبوتها، أو المعارضة لدليل الشبهة بما هو أقوى منها أو أصح، أو بممانعة دلالة حجة المخالف على ما استدل به.

الرابعة: إقامة الحجج الصحيحة البديلة على القول الحق الصحيح الذي أوردت عليه الشبه وذلك من خلال ذكر النصوص الواضحة الثابتة المتضافرة العدد، النصية الدلالة على القول الحق، أو دفع الاعتراضات عن هذا الاستدلال والإجابة عنها.

هذا مجمل ما انتهت إليه الدراسة، والباحث يسأل الله بأسمائه وصفاته أن يتقبل منه، وأن يجعل عمله خالصاً لوجهه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع:

(١) ابن العماد الحنبلي، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، حققه: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

(٢) ابن عدي، "الكامل"، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

(٣) ابن قيم الجوزية، "اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية"، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، الناشر: دار عالم الفوائد– مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ. (٣٤٨/١).

(٤) ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجة"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الأولى، ٢٠٠٤م.

(٥) أبو الحسين محمد بن علي البصري، المعتمد في أصول الفقه، ت: خليل الميس، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت. (٢/ ٤٥١)،

(٦) أبو داود سليمان بن الأشعث، "سنن أبي داوود"، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.

(٧) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، المحقق: شعيب الأرناؤوط– عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

(٨) أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، البحر المحيط، ط١، دار الكتبي للنشر، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (٧/ ٣٢٨).

(٩) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، "جامع بيان العلم وفضله"، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ -١٩٩٤م.

(١٠) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، "جامع الترمذي"، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الجيل — بيروت + دار الغرب الإسلامي — بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٩٨م.

(١١) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، الناشر: دار المعرفة– بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

(١٢) أحمد بن علي حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

(١٣) البيهقي، "الأسماء والصفات"، تحقيق: أ. د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل– بيروت الطبعة: الأولى/ ١٤١٧هـ.

(١٤) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

(١٥) خير الدين الزركلي، "الأعلام"، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر– أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

(١٦) الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

(١٧) سليمان بن أحمد أبو القاسم، "المعجم الصغير"، المحقق: محمد شكور، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار– بيروت، عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

(١٨) شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.

(١٩) عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، "الأنساب"، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢م.

(٢٠) عبد الوهاب أبو سليمان. "منهج البحث في الفقه الإسلامي"، (مكة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٦).

(٢١) عثمان بن سعيد الدارمي، "الرد على الجهمية"، بتحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الأثير، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

(٢٢) عثمان بن سعيد الدارمي، "نقض الإمام أبي سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد"، بتحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، السعودية، سنة النشر: ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(٢٣) فريد الأنصاري، "أبجديات البحث في العلوم الشرعية". (عمان، دار الحامد، ٢٠٠٨ م).

(٢٤) محمد أبو رحيم، "الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف"، رسالة معدة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية– جامعة أم القرى– عام ١٤٠٣ هـ.

(٢٥) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري"، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار ابن كثير– دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٢٦) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، "صحيح مسلم"، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت.

(٢٧) الهيثمي،"مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: حسين سليم أسد الدّاراني، الناشر: دَارُ المَأْمُون لِلتُّرَاثِ.

(٢٨) ياسر المطرفي، "الجدل العقدي عند الإمام الدارمي" بحث محكم في مجلة تأصيل، العدد الثاني — شوال ١٤٣١هـ.

سِمات المنهج العلمي لتصنيف الموسوعات الحديثية من خلال كتاب "جامع الأصول في أحاديث الرسول" للحافظ ابن الأثير

د. عبد الله بن محمد مدني بن حافظ
أستاذ الحديث المشارك بكلية الحديث الشريف،
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة (المملكة العربية السعودية)
dr.a.mdni.hafez@windowslive.com

ملخَّص البحث

يتناول هذا البحث عرضاً علمياً مُوجَزاً لأبرز سمات المنهج العلمي لتصنيف الموسوعات الحديثية من خلال صنيع الحافظ ابن الأَثير الجَزَري في كتابه "جامع الأصول في أحاديث الرسول" صلى الله عليه وسلم، الذي يعد من أكبر الموسوعات الحديثية المتقدمة التي اشتملت على أصول كتب السنة، وقد أبدع فيه مؤلفه رحمه الله، فصنفه وفق أُسس علمية محكمة. يأمل الباحث من خلال بيانها ودراستها تقديم إضافة علمية في باب أُسس التأليف للموسوعات الحديثة، ويربط مشروعات الباحثين المعاصرة بجهود أئمة المحدثين المتقدمين.

الكلمات المفتاحية: منهج، خطة، أسس، موسوعة، موسوعات، ابن الأثير، جامع الأصول.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان، واستقام على منهجه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن المتأمل في كتب مناهج التأليف الحديثية يلمس تأكيدها على استخدام الأُسس العلمية في بناء المشروعات البحثية، وعادة يتم تقويم الأعمال البحثية وفق أُسس تلك المناهج.

وتزخر المكتبة الإسلامية بالعديد من الموسوعات الحديثية المتقدمة، التي بناها مؤلفوها بناءً محكماً وفق أُسس التأليف التي تؤكدها كتب المناهج المعاصرة.

بَيْد أن استنتاج تلك الأُسس من خلال المنهج الاستقرائي التحليلي لموسوعات أئمة الحديث المتقدمين، وإبراز سَبْقهم لاستخدامها، والرَّبط بينها وبين أُسس التأليف المعاصرة، مَطْلب يَنْتظم مع إبراز جهود أئمة الحديث المتقدمين، ويُعين على التأصيل العلمي لبناء المشروعات الحديثية، وهذا المطلب مع أهميته قلَّما يتطرق إليه، وقد تراءى للباحث أن يتناول في هذا البحث عرضاً لسمات المنهج العلمي لتصنيف الموسوعات الحديثية من خلال صنيع الحافظ ابن الأَثير الجَزَري (ت٦٠٦هـ) في كتابه "جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم".

وكتاب "جامع الأصول" يعد من أكبر الموسوعات الحديثية المتقدمة التي اشتملت على أصول كتب السنة، صنَّفه ابن الأثير وفق أُسس علمية محكمة، يأمل الباحث من خلال بيانها ودراستها تقديم إضافة علمية في باب إبراز أُسس التأليف للموسوعات الحديثية المتقدمة، والإفادة منها في مشروعات الباحثين المعاصرة.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المبحث الأول: لمحة عن الحافظ ابن الأثير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته، ونسبه، ونسبته، ولقبه.

المطلب الثاني: مولده ووفاته ونشأته ومكانته العلمية.

المطلب الثالث: أشهر آثاره العلمية.

المبحث الثاني: سمات المنهج العلمي لتصنيف الموسوعات الحديثية من خلال كتاب "جامع الأصول"، وفيه اثني عشر مطلباً.

المطلب الأول: الإضافة العلمية وأسباب الاختيار، واستشارة أهل العلم.

المطلب الثاني: الشمولية والموسوعية.

المطلب الثالث: تقدير الجهود والدراسات السابقة، والاتصال البحثي.

المطلب: الرابع: الاعتماد على المصادر الأصيلة.

المطلب الخامس: الأمانة العلمية.

المطلب السادس: الإبداع في بناء المقدمات والملاحق المناسبة لمواد الكتاب.

المطلب السابع:. بناء الخطة.

المطلب الثامن: بيان منهج العمل.

المطلب التاسع: جودة العرض والتحليل الموضوعي للمادة العلمية.

المطلب العاشر: التحلي بالقيم الأخلاقية.

المطلب الحادي عشر: تقريب المادة العلمية بشرح الغريب والفهرسة المبتكرة.

المطلب الثاني عشر: بيان المصطلحات الواردة في الكتاب.

ثم الخاتمة وفيها، أهم نتائج البحث والتوصيات، يليها الفهارس المساندة.

منهج العمل:

١) اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي في جمع المادة العلمية من خلال كتاب "جامع الأصول"، وكتب مناهج البحث الحديثة.

٢) وثقت السمات البحثية التي اتبعها الإمام ابن الأثير، بما دلت عليه كتب مناهج البحث الحديثة.

٣) وضحت السمات البحثية التي اتبعها الإمام ابن الأثير بأمثلة من صنيعه حيث ثمة حاجة للتمثيل، ولو بمثال واحد.

المبحث الأول: لمحة عن الحافظ ابن الأثير:

المطلب الأول: اسمه وكنيته، ونسبه، ونسبته، ولقبه.

ترجم له ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـــ)، فقال " المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، أبو السعادات، الملقب بمجد الدين، المعروف بابن الأثير، والأثير هو أبو محمد محمد بن عبد الكريم "[(١)].

وأثير: بفتح الهمزة وكسر الثاء المعجمة بثلاث، وسكون الياء المعجمة من تحتها باثنتين، وآخره راء، كما عند ابن نقطة (ت٦٢٦ه) [(٢)].

---

(١) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله. معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس. (بيروت: دار الغرب الإسلامي،:ط ١، ١٤١٤ هـــ / ١٩٩٣ م).

ج٥، ص٢٢٦٥.

(٢) ابن نقطة الحنبلي، أبو بكر معين الدين محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع. إكمال الإكمال لابن ماكولا. تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى،ط١، ١٤١٠ه/١٩٨٩م) ج١، ص١٢٣.

والجَزَرِي، بفتح الجيم والزاي وكسر الراء، [1]، نسبة إلى جزيرة فوق مدينة الموصل، وبنو الأثير علماء أدباء إخوة، هم: مجد الدين المبارك، وضياء الدين نصر الله، وعز الدين أبو الحسن علي، بنو محمد بن عبد الكريم الجزري، كل منهم إمام[2].

المطلب الثاني: مولده ووفاته ونشأته ومكانته العلمية.

ذكر ياقوت الحموي في "معجم الأدباء": أنه ولد في أحد الربيعين سنة أربع وأربعين وخمسمائة بالجزيرة، وانتقل إلى الموصل في سنة خمس وستين، ولم يزل بها إلى أن مات في يوم الخميس سلخ ذي الحجة سنة ست وستمائة [3].

وتحدث ابن الأثير عن نشأته، فقال: "ما زلت في ريعان الشباب، وحداثة السن، مشغوفا بطلب العلم، ومجالسة أهله، والتشبه بهم حسب الإمكان، وذلك من فضل الله علي، ولطفه بي أن حببه إلي، فبذلت الوسع في تحصيل ما وفقت له من أنواعه، حتى صارت في قوة الاطلاع على خفاياه، وإدراك خباياه، ولم آل جهدا – والله الموفق – في إجمال الطلب، وابتغاء الأرب، إلى أن تشبثت من كل بطرف تشبهت فيه بأضرابي، ولا أقول: تميزت به على أترابي، ولله الحمد على ما أنعم به من فضله،.." [4].

وقال فيه ياقوت الحموي: "وكان عالما فاضلا وسيدا كاملا، قد جمع بين علم العربية والقرآن، والنحو واللغة والحديث وشيوخه وصحّته وسقمه والفقه، وكان شافعياً، وصنّف في كلّ ذلك تصانيف هي مشهورة بالموصل وغيرها " [5].

وقال عنه جمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ): " كاتب فاضل، له معرفة تامة بالأدب، ونظر حسن في العلوم الشرعية " [6].

---

(1) ينظر: السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزي (المتوفى: ٥٦٢هـ). الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية،ط ١،١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م) ج٣، ص٢٦٩.

(2) ينظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله. معجم البلدان (بيروت، دار صادر، ط ٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م) ج٣،ص ١٣٨. وراجع: كي رسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكور كيس. بلدان الخلافة الشرقية (بيروت، مؤسسة الرسالة،ط ٢، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م) ص١٢٣.

(3) ينظر: المرجع السابق (٥/ ٢٢٦٨).

(4) ابن الأثير، مجد الدين، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد. جامع الأصول، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤط (بيروت، دار الفكر،ط ٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨١م) ج١، ص٤٣.

(5) المرجع السابق (٥/ ٢٢٦٨).

(6) جمال الدين القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (القاهرة، دار الفكر العربي،ط ١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م) ج٣،ص٢٥٧.

المطلب الثالث: أشهر آثاره العلمية:

صنف ابن الأثير عدة مصنفات بديعة في فنون شتى، من أشهرها:

١) الشافي في شرح مسند الإمام الشافعي: قال عنه ياقوت الحموي في معجم الأدباء: "أبدع في تصنيفه، فذكر أحكامه ولغته ونحوه ومعانيه " [١].

٢) كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر: قال عنه ابن منظور (ت٧١١هـ): "جاء في ذلك بالنهاية، وجاوز في الجودة حد الغاية، غير أنه لم يضع الكلمات في محلها، ولا راعى زائد حروفها من أصلها، فوضعت كلا منها في مكانه، وأظهرته مع برهانه " [٢].

٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول: جمع فيه بين البخاري، ومسلم، والموطأ، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، والترمذي. قال عنه ياقوت الحموي في معجم الأدباء: " عمله على حروف المعجم، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها، ووصف رجالها، ونبه على جميع ما يحتاج إليه منها، أقطع قطعا أنه لم يصنّف مثله قط ولا يصنف " [٣].

المبحث الثاني: أبرز سمات المنهج العلمي لتصنيف الموسوعات الحديثية من خلال كتابه "جامع الأصول":

إن سمات البحث التي سترد في هذا المبحث سمات تشير إليها مصنفات كتابة البحث العلمي، وهي وإن لم توجد جميعها بتلكم التسميات في كتاب "جامع الأصول"، لكن جميعها قد طبقها الإمام ابن الأثير، وقد جعلتها في ثلاثة عشر مطلباً هي:

المطلب الأول: الإضافة العلمية وأسباب الاختيار، واستشارة أهل العلم:

تعتمد أهمية المصنفات على مدى الإضافة العلمية المرجوة منها، وتؤكد أسباب الاختيار تلك الأهمية، ويعد هذا من أسس السمات البحثية [٤]، وقد اعتنى الحافظ ابن الأثير بهذا الجانب، فعنون في مقدمة جامع الأصول في الباب الأول منها، فقال: " الباب الأول في الباعث على عمل الكتاب: "ثم ترجم ذلك في الفصل الرابع من هذا الباب، فقال " الفصل الرابع: في خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب ".

---

(١) المرجع السابق ج٥،ص ٢٢٧١.

(٢) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، الأنصاري.لسان العرب (بيروت، دار صادر،ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م) ج١،ص ٨.

(٣) المرجع السابق ج ٥،ص ٢٢٦٨.

(٤) انظر: د. أكرم ضياء العمري، تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات (المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط ٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ص ٨-١٣.

وقبل هذا ذكر – رحمه الله – وقوفه على كتاب أبي الحسن رَزِين بن معاوية السَّرَقُسْطي[١]، المسمى: "تجريد الصحاح"، الذي جمع فيه مؤلفه بين صحيح البخاري، ومسلم، والموطأ، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، ورتبه على الأبواب.

ثم في الفصل الرابع أثنى على هذا الكتاب والكتب الستة، وأنه أراد الاعتناء بالتجريد، وسد ما لمسه فيه من نقص، ثم لاح له أن يعرض عن ذلك ويقصد الجمع بين الكتب الستة ذاتها، ويختار لعمله وضعاً وفق اجتهاده، مع التهذيب والشرح والبيان [٢].

ولا شك أن ما قصده الإمام ابن الأثير، مندرج ضمن قول ابن حزم (ت٤٥٦هـ): "وإنما ذكرنا التآليف المستحقة للذكر، والتي تدخل تحت الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل عالم إلا في أحدها، وهي السبعة، وهي: إمَّا شيء يخترعه لم يسبق إليه، أو شيء ناقص يتمه، أو شيء مستغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه صاحبه يصلحه، وأمَّا التآليف المقصرة عن مراتب غيرها فلم نلتفت إلى ذكرها..." [٣].

ومن ثمَّ لقي قبولاً وتأييداً هذا الكتاب حال استشارة ذوي العلم فيه، إذ كان غرض التأليف له متسقاً صحيحاً، ويوضح هذا قول الإمام ابن الأثير " أخذت فيه رأي أولى المعارف والنهى، وأرباب الفضل والذكاء، وذوي البصائر الثاقبة، والآراء الصائبة، واستشرت فيه من لا أهمه دينا وأمانة وصدقا ونصيحة، وعرضت عليه الوضع الذي عرض لي، واستضأت به في هذا الصنع الذي سنح لي، فكل أشار بما قوى العزم، وحقق إخراج ما في القوة إلى الفعل " [٤].

وهذه السمة – أعني الاستشارة – مطلب تنبه إليها مناهج البحث العلمي [٥].

المطلب الثاني: الشمولية والموسوعية:

من أهم السمات التي يجب توفرها في الموسوعات العلمية اتصاف المحتوى بالموسوعية، والشمولية [٦]،

([١]) انظر ترجمته عند: شمس الدين الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، سير أعلام النبلاء (بيروت، مؤسسة الرسالة،ط٣،١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م) ج٢٠،ص٢٠٤.

([٢]) انظر: ج١،ص٣٥، ٤٩، ٥١.

([٣]) ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق د.إحسان عباس، فضل الأندلس وذكر رجالها (بيروت، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ط٢،١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) ج٢،ص١٨٦.

([٤]) انظر المرجع السابق: الفصل الرابع ج ١، ص ٤٧-٥٢.

([٥]) انظر الإشارة إليه لدى: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية (بيروت، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) ص ٤٠٨.

([٦]) انظر تقريره عند: فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ط١،١٤١٧هـ/١٩٩٧م) ص ٣٠، ١٦١.

والتناسق مع العنوان للمشروع، وبهذه السمة يمكن اعتبار "جامع الأصول" بمثابة الكشاف الموسوعي الموضوعي لأصول كتب الحديث التي احتواها، وقد نبه الإمام ابن الأثير على كفاية المادة العلمية لهذا الغرض في مقدمة الجامع [1]، وجملة عدد الأحاديث التي حواها هذا الكتاب ٩٥٢٤ حديثاً، وهذا عدد كبير، لذا قال ابن الأثير في وصفه: "هذا الكتاب في نفسه بحر زاخرة أمواجه، وبر وَعِرَة فِجَاجُه، لا يكاد الخاطر يجمع أشتاته، ولا يقوم الذكر بحفظ أفراده، فإنها كثيرة العدد، متشعبة الطرق، مختلفة الروايات.." [2].

وقد ذكر – رحمه الله – في آخر الكتاب جملة ما فيه من الكتب العلمية، فقال: "الكتب ١٢٩كتاباً، الأبواب ١٣١ باباً، الفصول ٥١٣ فصلاً، الفروع ٢٧١ فرعاً.." [3].، فهو كما سمَّاه مؤلفه: "جامع الأصول في أحاديث الرسول" صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثالث: تقدير الجهود والدراسات السابقة والاتصال البحثي:

تؤكد مناهج البحث على ضرورة الاهتمام بعرض الدراسات السابقة وتقدير الجهود المبذولة، وبيان مدى اتصالها المعرفي بالمشروع البحثي[4]، وقد وفَّى الإمام ابن الأثير بهذا الأساس، فعقد في الباب الأول من كتاب "جامع الأصول"، ثلاثة فصول، الأول في انتشار علم الحديث ومبدأ جمعه وتأليفه، والثاني في بيان اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث، والثالث في اقتداء المتأخرين بالسابقين، وسبب اختصارات كتبهم، ثم خصَّ الأئمة الستة الذين اعتمد على كتبهم بترجمة موجزة بالباب الرابع، أتى فيه بالواجب ذكره من ذكر هؤلاء الأئمة [5].

([1]) انظر المرجع السابق: الفصل الثالث، والرابع ج١، ص ٤٧-٥٢.

([2]) انظر المرجع السابق: ج ١، ص ٥٢.

([3]) انظر: ابن الأثير، مجد الدين، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد. تحقيق: بشير محمد عيون، تتمة جامع الأصول (مكة المكرمة، المكتبة التجارية) ج ٢، ص ١٠٧٢، ولم يشر إلى الطبعة ولا تاريخها، وهكذا سمَّاه المحقق بتتمة، وهو بقية لكتاب جامع الأصول، وكذا هو في المصورة عن النسخة الخطية بدون لفظة تتمة.

([4]) انظر تقريره عند: د. محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته (القاهرة، المكتبة الأكاديمية،ط٢،١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م) ص ٩.

ولدى: أ. د. زينب الأشوح، طرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه (القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط٢، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م) ص ٦٨.

([5]) انظر المرجع السابق: ج١، ص ٣٩-٤٩، ١٧٩.

المطلب الرابع: الاعتماد على المصادر الأصيلة:

يعتبر الاعتماد على المصادر الأصيلة أساس لبناء الأبحاث العلمية، وبقدر أصالة تلك المصادر تظهر قوة المادة العلمية، وتؤكد كتب المناهج الحديثة على هذا ويتم تقويم الأبحاث عادة وفق هذا الأساس [١].

وقد أولى الإمام ابن الأثير هذا الجانب عناية بالغة، يبرهن ذلك ما ذكره -رحمه الله- في "جامع الأصول" في الفصل الأول من الباب الثاني، حيث قال: "واعتمدت في النقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعه الإمام أبو عبد الله الحميدي [٢] في كتابه، فإنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته، وإليه المنتهى في جمع هذين الكتابين.

وأما باقي الكتب الأربعة، فإني نقلتها من الأصول التي قرأتها وسمعتها، وجمعت بينها وبين نسخ أخرى منها.

وعولت في المحافظة على ألفاظ البخاري ومسلم أكثر من غيرهما من باقي الأئمة الأربعة، اللهم إلا أن يكون في غيرهما زيادة أو بيان أو بسط، فإنني أذكرها، وإن كان الحميدي قد أغفل شيئاً وعثرت عليه، أثبته من الأصول، وتتبعت الزيادات من جميع الأمهات، وأضفتها إلى مواضعها.

وأما الأحاديث التي وجدتها في كتاب رَزِين، ولم أجدها في الأصول، فإنني كتبتها نقلا من كتابه على حالها في مواضعها المختصة بها، وتركتها بغير علامة، وأخليت لذكر اسم من أخرجها موضعا " [٣].

وكقوله أيضاً " وعولت في الشرح على كتب أئمة اللغة، وكتب غريب الحديث، وكتب الفقه وغيرها.

فمن كتب اللغة: "كتاب التهذيب" لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري [٤]، و"كتاب لغة الفقه" له، و"كتاب صحاح اللغة" لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري [٥]، و"كتاب المجمل" لأبي الحسين، أحمد بن فارس.

---

(١) انظر: المرجع السابق، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ص ٣٥٩.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح الأزدي، الحميدي، الأندلسي توفي سنة (٤٨٨هـ) وكتابه الجمع بين الصحيحين مطبوع. نظر ترجمته في المرجع السابق، سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ١٢٠.

(٣) انظر المرجع السابق: ج١، ص ٥٥.

(٤) توفي سنة (٣٧٠هـ).انظر ترجمته في المرجع السابق، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٣١٥.

(٥) توفي سنة (٣٩٥هـ).انظر ترجمته في المرجع السابق، معجم الأدباء ج ٢، ص ٦٥٦.

ومن كتب الغريب: "كتاب غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام [١]، و"كتاب غريب الحديث" لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة [٢]، و"كتاب مختلف الحديث" له، و"كتاب غريب الحديث" لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي [٣]، و"كتاب معالم السنن" له، و"كتاب شأن الدعاء" له، و"كتاب الجمع بين الغريبين" لأبي عبيد الهروي [٤]، و"كتاب الفائق" لأبي القاسم..." [٥].

ومن ذلك أيضاً قوله " الباب الخامس: في ذكر أسانيد الكتب الأصول المودعة في كتابنا هذا " وفيه ذكر رحمه الله أسانيده لتلك الأصول التي سمعها [٦].

ومنه قوله أيضاً " الباب الثالث: في بيان أصول الحديث، وأحكامها، وما يتعلق بها ما نثبته في هذا الباب من أصول الحديث وأحكامها، وشرح أقوال الفقهاء وأئمة الحديث، وذكر مذاهبهم، واصطلاحاتهم، فإنه منقول من فوائد العلماء وكتبهم وتصانيفهم التي استفدناها وعرفناها، مثل كتاب «التلخيص» لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني [٧]، وكتاب «المستصفى» لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي [٨]، وكتاب «التقويم» لأبي زيد الدَّبُوسي[٩]، وكتاب «أصول الحديث» للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري [١٠]، وكتاب «المدخل إلى الإكليل» له، وشيء من رسائل الخطيب أبي بكر بن ثابت البغدادي [١١]، وكتاب «العلل» للإمام أبي عيسى الترمذي، وغير ذلك من كتب العلماء وتصانيفهم – رحمة الله عليهم –.

فجمعت بين أقوالهم، واختصرت من كل واحد منها طرفاً يليق بهذه المقدمة، أودعته ما يحتاج إليه طالب علم الحديث، ولا يسعه جهله، إلا من قنع بمجرد الرواية، ملغياً فضيلة الدراية.

---

(١) توفي سنة (٢٢٤ه) في المرجع نفسه، ج ٥، ص ٢١٩٨.

(٢) توفي سنة (٢٧٠ه) انظر ترجمته، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى: ٤٦٣هـــ)، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧ه،١٩٩٦م) ج ١٠،ص١٦٨.

(٣) توفي سنة (٣٨٨ه) انظر ترجمته في المرجع السابق، سير أعلام النبلاء ج ١٧،ص ٢٣.

(٤) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المؤدب، توفي سنة (٤٠١ه) انظر ترجمته في المرجع السابق معجم الأدباء ج٢ ص٤٩١.

(٥) انظر المرجع السابق: ج١، ص ٦٦.

(٦) انظر المرجع السابق، جامع الأصول: ج ١، ص ١٩٨.

(٧) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف توفي سنة (٤٧٨ه) انظر ترجمته في المرجع السابق، سير أعلام النبلاء ج ١٨ص ٤٦٨.

(٨) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي توفي سنة (٥٠٥ه) انظر ترجمته في المرجع نفسه سير أعلام النبلاء ج ١٩، ص ٣٢٣.

(٩) عبد الله بن عمر بن عيسى البخاري، توفي سنة (٤٣٠ه) انظر ترجمته: السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، (المتوفى: ٥٦٢هـــ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره (حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٣٨٢ هـــ - ١٩٦٢ م) ج٥ص٣٠٥.

(١٠) محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري توفي سنة (٤٠٥ه) انظر ترجمته في المرجع السابق، سير أعلام النبلاء ج ١٧، ص ١٦٣.

(١١) أحمد بن علي بن ثابت، توفي سنة (٤٦٣ه) انظر ترجمته في المرجع السابق سير أعلام النبلاء،ج ١٨ص ٢٧٠.

وليس لي فيه إلا الترتيب والاختصار، والتلفيق، والاختيار، اللهم إلا كلمات تقع في أثناء الفصول والفروع، تتضمن إثبات مهمل، أو إيضاح مشكل، أو تحقيق مُغْفَل، أو تفصيل مُجْمَل، أو تقييد مُرْسَل " [1].

المطلب السادس: الإبداع في بناء المقدمات والملاحق المناسبة لمواد الكتاب:

تتأكد أهمية المقدمات والملاحق المناسبة للمادة العلمية في الأبحاث الموسوعية، وتستحسن كتب مناهج البحث الاهتمام بذلك، نظراً لما للمقدمات من تمهيد يوضح ما يليها من مواد علمية [2].

وقد أبدع الإمام ابن الأثير في بناء المقدمات والملاحق المناسبة لكتابه جامع الأصول.

فجعل الكتاب في ثلاثة أركان:

الركن الأول: المباديء، وهو يمثل المقدمات التي قدم بها ابن الأثير لكتابه، جعله في خمسة أبواب، الباب الأول: ضمنه أربعة فصول، تحدث فيها عن مبدأ انتشار الحديث النبوي وجمعه، والتصنيف فيه، واقتداء المتأخرين بالمتقدمين واختصارهم كتبهم، والباب الثاني: تحدث فيها عن أهم أصول علوم الحديث.

والباب الثالث: ترجم فيه بترجمة مختصرة لأصحاب الكتب التي جمع أحاديث كتبهم لبيان مترلتهم بين أهل العلم.

ثم الباب الرابع: أثبت فيه أسانيده لرواية الكتب التي استخرج أحاديثها.

وبعد هذه المقدمات ابتدأ بركن المقاصد، وهو مادة الكتاب، ثم ختم الكتاب بركن الخواتيم وهو أشبه بالملاحق، وجعله في ثلاثة فنون ملخصاً كل ما يتعلق بمواد الكتاب من الأحاديث والرواة، والفهرسة الكاملة للمحتويات.

فاشتمل الفن الأول على معجم مفهرس لأشهر ألفاظ الأحاديث الواردة في الكتاب.

والفن الثاني جعله في الكلام على الأسماء والكنى والألقاب والأنساب الواردة في الكتاب، وقسمه إلى خمسة أبواب.

ثم الفن الثالث ذكر في فهرسة لجميع الكتب التي بوَّب عليها.

وهذا كله يؤكد إبداع ابن الأثير للمقدمات اللازمة للكتاب [3].

---

(1) انظر المرجع السابق، جامع الأصول: ج ١، ص ٦٨.

(2) انظر المرجع السابق: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية ص٤٧٤، وتعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات ص ٤٤.

(3) انظر: المرجع السابق المشار إليه بتتمة جامع الأصول ج ١، ص١٠٣٦ -١٠٧٢).

المطلب السابع:. بناء الخطة:

تُقَرِر كتب المناهج الأبحاث العلمية أنه لَا بُدَّ من وضع خطة مكتملة العناصر، ترسم الهيكل العام للبحث، وتحدد معالمه، والآفاق التي ستكون مجال البحث والدراسة [١].

وقد وفق الإمام ابن الأثير لبناء خطة وافية لكتابه "جامع الأصول" تمثلت في: تحديد عنوان الكتاب وذكر المقدمات اللازمة، وبيان الباعث له على التصنيف، ورسم خارطة التبويب الموضوعي للمادة العلمية، وتوضيح كيفية العرض والمنهج المتبع، والإشارة إلى الدراسات السابقة وبيان ما افتقرت إليه، والإشارة إلى المصادر المساندة، وتوضيح المصطلحات العلمية.

كل ذلك طبقه المؤلف في الركن الأول من الكتاب الذي تضمن خمسة أبواب مطولة، ثم لخص تقسيمه لكافة التبويب الموضوعي للمادة العلمية في الركن الثالث في الخواتيم [٢]، وربما كان الأولى تقديم ما أخره – رحمه الله – في الخواتيم ليكون في الركن الأول من المباديء تيسراً للناظر في الكتاب.

المطلب الثامن: بيان منهج العمل:

ليس ثمة بحث علمي دون منهج واضح ترتبط به المادة العلمية تنظيماً وتحليلاً وضبطاً، كما تقرره مناهج البحث [٣].

وقد بيَّن الإمام ابن الأثير منهجه في كتابه جامع الأصول، فعقد باباً خاصاً له في الركن الأول من الكتاب، فقال: "الباب الثاني في كيفية وضع الكتاب، وفيه ستة فصول"، ثم ذكر تلك الفصول، كما يلي:

الفصل الأول: في ذكر الأسانيد والمتون

الفصل الثاني: في بيان وضع الأبواب والفصول.

الفصل الثالث: في بيان التقفية، وإثبات الكتب في الحروف.

الفصل الرابع: في بيان أسماء الرواة والعلائم.

الفصل الخامس: في بيان الغريب والشرح.

الفصل السادس: فيما يستدل به على أحاديث مجهولة الوضع.

---

(١) انظر تقرير هذا لدى: عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة (الرياض، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط٦، ١٤١٦ه /١٩٩٦م) ص ٥٥ -٦٣

(٢) انظر: المرجع السابق ج١، ص ٣٤-٢٠٥، وقارنه بتتمة جامع الأصول ج٢،ص١٠٣٦-١٠٧٢، وقد سبقت الإشارة إليه في المطلب السادس.

(٣) انظر: د. محمد عبدالغني والدكتور. محسن أحمد، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١،١٤١٢ه/١٩٩٢) ص ٤١.

وقد أوضح في كل منها طريقته ومنهجه مفصلاً في التعامل مع مادتها [١].

المطلب التاسع: جودة العرض والتحليل الموضوعي للمادة العلمية:

تشير مناهج البحث إلى أن جودة العرض والتحليل الموضوعي للمادة العلمية تعتمد على القدرة العقلية والعلمية للباحث، وتمكنه من العلوم المساعدة للموضوع، وتوفر خصائص الباحث المفروضة، ثم التصور الشامل لجزئيات البحث، وجودة الأسلوب والتحيل فتكون الألفاظ على قدر المعاني من غير الإطناب أو تكرار في غير مناسبة مع مراعاة ترتيب الأفكار وترابطها، وبناء الأحكام على مقدمات صحيحة توصل إليها [٢].

وهذه السمات ظاهرة في كتاب "جامع الأصول"، فقد تقدم ثناء العلماء على الإمام ابن الأثير وكتابه، كقول ياقوت الحموي فيه " وكان عالما فاضلا وسيداً كاملاً، قد جمع بين علم العربية والقرآن، والنحو واللغة والحديث وشيوخه وصحّته وسقمه والفقه، وكان شافعياً، وصنّف في كلّ ذلك تصانيف هي مشهورة بالموصل وغيرها ".

وكقوله أيضاً عن كتاب الجامع: "عمله على حروف المعجم، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها، ووصف رجالها، ونبه على جميع ما يحتاج إليه منها، أقطع قطعا أنه لم يصنّف مثله قط ولا يصنف".

ويوضح هذا قول الإمام ابن الأثير في الجامع " ثم إنني عمدت إلى الأحاديث جميعها في هذه الكتب الستة، فاعتبرتها وتتبعتها، واستخرجت معانيها، فبنيت الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث، فكل حديث انفرد بمعنى أثبته في باب يخصه.

فإن اشتمل على أكثر من معنى واحد، فلا يخلو: أن يكون اشتماله على ذلك اشتمالاً واحداً، أو أحد المعاني فيه أغلب من الآخر، فإن كان اشتماله عليه اشتمالا واحداً، أوردته في آخر الكتاب في كتاب سميته: "كتاب اللواحق"، وقسمته إلى أبواب عدة، يتضمن كل باب منها أحاديث تشتمل على معاني متعددة من جنس واحد.

على أن هذا كتاب اللواحق جميعه ما يعظم قدره ولا يطول، فإنه لا يتجاوز ثلاثة كراريس.

---

(١) انظر المرجع السابق: ج١،ص٥٣-٦٧.

(٢) انظر: د مهدي فضل الله أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق (بيروت، ط ٢،١٤١٨ه/ ١٩٩٨) ص ٧٧-٨٢، السيد رزق الطويل، مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث (القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢) ص ١٦، وراجع المراجع السابقة، تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات ص ٣٠-٤١، وطرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه ص ٢٢، ٣١.

وأما ما كان مشتملاً على أكثر من معنى واحد، إلا أنه بأحدها أخص، وهو فيه أغلب، فإنني أثبته في الباب الذي هو أخص به وأغلب عليه، وقصدت فيه غالباً أن يكون في باب المعنى الذي هو أول الحديث.

ثم إنني عمدت إلى كل كتاب من الكتب المسماة في جميع الكتب وفصلته إلى أبواب، وفصول، وأنواع، وفروع، وأقسام، بحسب ما اقتضته القسمة التي تراها في الكتاب، وكان الموجب لهذا التقسيم اختلاف معاني الأحاديث التي تختص بكل كتاب، فإن منها ما يتعلق بوجوبه، ومنها ما يتعلق بأركانه وحقيقته، ومنها ما يتعلق بسننه ونوافله، ومنها ما يتعلق بشروطه ولوازمه، ومنها ما يتعلق بالحث عليه والترغيب فيه، ومنها ما يتعلق بفضله وشرفه، وأشياء كثيرة تراها في غضون الكتاب، كل واحد منها لمعنى.

ثم إنني عمدت إلى كل فصل وكل فرع وكل باب، فنضدت الأحاديث فيه، كل حديث يتلو ما يشبهه، أو يماثله أو يقاربه، بحيث إنك إذا تجاوزت ذلك المعنى من ذلك الفصل لا تكاد تعود تراه في باقي الفصول إلا نادراً، لضرورة اقتضته، أو سهو.

وإذا جاء من الأحاديث شيء يتعلق بذلك الكتاب وليس معه حديث آخر من نوعه، كتبته في فصل أو فرع من تقسيم ذلك الكتاب، حيث ليس معه حديث من جنسه ونوعه مثله أو أمثاله.

ثم إنني عمدت إلي ما جاء من الأحاديث في فضائل جميع الكتب المودعة في كتابنا، وما جاء في فضائل الأنبياء والصحابة وغيرهم، فجعلته كتاباً واحداً سميته: "كتاب الفضائل والمناقب"، وأودعته كل حديث يتضمن فضل شيء من الأعمال والأقوال والأحوال والرجال، ولم أضف فضل كل شيء إلى بابه، فإنه يجيء متفرقاً، فرأيت أن جمعه أولى، وستراه إن شاء الله تعالى مفصلاً مبوباً " [1].

المطلب العاشر: التحلي بالقيم الأخلاقية:

إن الاشتغال بالتأليف والتصنيف إنما يكون مع تمام الفضيلة، وكمال الأهلية، كما قاله الحافظ ابن جماعة (ت٧٣٣هـ) [2].

فثمة صفات واجبة في الباحث يجب توفرها، كالرغبة الصادقة، والصبر، والإنصاف، واحترام آراء الآخرين، والتواضع، والأمانة العلمية [3].

---

(1) انظر المرجع السابق: جامع الأصول ج ١ ص ٥٦-٥٩.

(2) انظر: القاضي ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعدالله الكناني، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، عناية: محمد مهدي العجمي (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م) ص ٥٩.

(3) انظر: عمر بن غرامه العمروي، أيسر الوسائل في كتابة البحوث والرسائل (الرياض، دار عالم الكتب، ط١٤٠٨،٢هـ/١٩٨٨م) ص ٣٥.

وقد تقدم [١] ثناء العلماء على الإمام ابن الأثير، كقول ياقوت الحموي: "وكان عالما فاضلا وسيدا كاملا قد جمع بين علم العربية والقرآن.. ".

وقول جمال الدين القفطي فيه: " كاتب فاضل، له معرفة تامة بالأدب..".

وإن الناظر في كتاب "جامع الأصول" يظهر له هذا المطلب جلياً ظاهراً، فالإخلاص في أداء البحث وحسن القصد يمثله قوله: "فاستخرت الله تعالى، وسألته أن يجعله خالصاً لوجهه، ويتقبله ويعين على إنجازه بصدق النية فيه، ويسهله، وهو المجازي على مودعات السرائر، وخفيات الضمائر...، ولولا أن الباعث عليه ديني، والغرض منه أخروي، لكانت القدرة على الإلمام به واهية، والهمة عن التعرض إليه قاصرة، والعزيمة عن الشروع فيه فاترة، وإنما كان المحرك قوياً، والجاذب شريفاً علياً.

وأنا أسأل كل من وقف عليه، ورأى فيه خللاً، أو لمح فيه زللاً أن يصلحه، حائزاً به جزيل الأجر وجميل الشكر، فإن المهذب قليل، والكامل عزيز، بل عديم، وأنا معترف بالقصور والتقصير، مقر بالتخلف عن هذا المقام الكبير" [٢].

والتواضع يمثله قوله، وهو يتحدث عن شغفه بالعلم وما منحه الله من فضل فيه: "ولا أقول: تميزتُ به على أترابي، ولله الحمد على ما أنعم به من فضله، وأجزل من طَوله، وإليه المفزع في الإسعاد بالزلفى يوم المعاد، والأمن من الفزع الأكبر يوم التناد، وأن يُوزعني شكر ما منحنيه من الهداية " [٣].

وتقدير جهود الآخرين والإنصاف في النقد يمثله قوله في معرض ذكره جهود السابقين وتصنيفاته في الحديث: " لما وقفت على هذه الكتب، ورأيتها في غاية من الوضع الحسن والترتيب الجميل، ورأيت كتاب رَزين هو أكبرها وأعمها، حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أم كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس، وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام.

ومصنفوها أشهر علماء الحديث، وأكثرهم حفظاً، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب، وإليهم المنتهى، وعندهم الموقف. وسنعقد فيما بعد باباً يتضمن مناقبهم وفضائلهم، وإلى أين انتهت مراتبهم في هذا الفن، فحينئذ أحببت أن أشتغلَ بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح، وأعتني بأمره، ولو بقراءته ونسخه، فلما تتبعته وجدته – على ما قد تعب فيه – قد أودع أحاديث في أبواب، غير تلك الأبواب أولى بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة، وترك أكثر منها.

---

(١) انظر: ص ٥.

(٢) انظر المرجع السابق: جامع الأصول جامع الأصول ج١، ص٣٥.

(٣) انظر المرجع السابق: نفسه ج١، ص٥١.

ثم إنني جمعت بين كتابه وبين الأصول الستة التي ضمنها كتابه، فرأيت فيها أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه، إما للاختصار، أو لغرض وقع له فأهملها، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول التي قرأتها وسمعتها ونقلت منها، وذلك لاختلاف النسخ والطرق، ورأيته قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، فذكر بعضها، وحذف بعضها.

فناجتني نفسي أن أُهذِّب كتابه، وأرتب أبوابه، وأوطيء مقصده، وأسهل مطلبه، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى، وغير ذلك مما يزيده إيضاحاً وبياناً، فاستصغرت نفسي عن ذلك، واستعجزتها.." [1].

فهذا نقد بناء مع تقدير وإنصاف من هذا الإمام رحمه الله.

المطلب الحادي عشر: تقريب المادة العلمية بشرح الغريب، وتوضيح الأسماء، والفهرسة المبتكرة:

تعد الفهارس من لوازم البحث الحديث؛ ذلك لأنها تؤدي مهمة جليلة القدر على طريق البحث العلمي وبناء المعارف الإنسانية؛ إذ إنها توفر للباحثين الذين يستعينون بعمل غيرهم للوصول إلى عمل أكبر، أو إضافة لبنة إلى اللبنات التي أرساها سابقون، وتوفر عليهم وقتًا كبيرًا وجهدًا أكبر، وتيسر لطالب العلم في كل زمان ما يحتاج إليه من بحث غيره بجهد يسير ووقت وجيز [2].

وتشير بعض مناهج البحث إلى سبق علماء أوروبا والمستشرقين للفهرسة المبتكرة في العصر الحديث [3]، وقد يمثل لهذا بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الذي عمله لفيف من المستشرقين، وطبع عام ١٣٥٤ ه/ ١٩٣٦م [4].

بيد أن الناظر في كتاب "جامع الأصول" يرى سبق الإمام ابن الأثير لفكرة هذه الفهرسة، وهذا المعجم، فقد قال رحمه الله في الباب الثاني من الركن الأول: " الفصل السادس فيما يستدل به على أحاديث مجهولة الوضع.

لما استقر وضع الأحاديث في الأبواب والكتب والحروف، وتتبعتها فوجدت فيها أحاديث ينبو بها مكانها، وإن كان أولى بها من غيره من سائر الأمكنة، وكان طالب تلك الأحاديث أو بعضها ربما شذ عن خاطره موضعها، والتبس عليه مكانها، لنوع من اشتباه معانيها، واختلاف توارد الخواطر على اختيار المكان الأولى بها، وكان في ذلك كلفة على الطالب ومشقة، فاستقرأت تلك الأحاديث جميعها، التي هي

---

[1] انظر المرجع السابق: نفسه ج١، ص٤٩-٥١.

[2] انظر المرجع السابق: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، ص ٣٠.

[3] انظر المرجع السابق نفسه.

[4] رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره د. أ. ى. ونسنك، وطبع عام ١٩٣٦، وطبع بدار الدعوة، باستانبول عام ١٤٠٨ه/١٩٨٨ م.

متزلزلةٌ في مكانها، أو مشتبهة على طالبها، وخرَّجْتُ منها كلمات ومعاني تعرف بها الأحاديث، وأفردت لها في آخر الكتاب باباً أثبت فيه تلك المعاني، مرتبة على حروف (أب ت ث) مسطورة في هامش الكتاب، وبإزائها ذكر موضعها من أبواب الكتاب.

فإذا طلبت حديثاً فيه نوع اشتباه، وغاب عنك موضعه، إما لسهوٍ عارض، أو جهلٍ بالمكان، فلا يخلو أن تعرف منه بعض ألفاظه المشهورة فيه، أو معانيه المودعة في مطاويه، فاعمد إلى ذلك الباب المشار إليه، واطلب تلك الكلمة، أو ذلك المعنى في حروف ذلك الباب، فإذا وجدتها قرأت ما بإزائها فهو يدُلُّك على موضع ذلك الحديث من أبواب الكتاب، إن شاء الله تعالى " [١].

ثم وفَّى بما وعد به وذلك في الفن الأول في الخواتيم من الركن الثالث، فأورد الألفاظ وعزاها إلى مواضعها من الكتاب وساقها مرتبة على حروف المعجم [٢].

وكذلك صنع في بيان الغريب، فأثبت المعاني مع الأحاديث في هامش النسخة مراعياً البعد عن التكرار إلا لحاجة، ثم عاد فجمع في آخر كل حرف الألفاظ الغريبة على ترتيب الكتب التي في كل حرف، مكوناً بذلك معجماً للألفاظ الغريبة [٣].

وكذلك اعتنى ابن الأثير بتوضيح كل من ورد في النص من الأعلام، وفق فهرسة متقنة، فعقد في الركن الثالث من "جامع الأصول" قسماً سمَّاه الفن الثاني في الأسماء والكنى والأبناء والألقاب، والأنساب، وقسمه إلى خمسة أبواب بتقسيم بديع، صدره بالكلام على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم من ورد من الأنبياء صلوات الله عليهم، ثم الصحابة رضي الله عنهم، فالتابعين وغيرهم [٤].

المطلب الثاني عشر: بيان المصطلحات الواردة في الكتاب:

توضيح المصطلحات والرموز الواردة في التصنيف والعناية بهذا الجانب أمر نبه عليه أئمة الاصطلاح [٥]، وتشير إليه كتب مناهج التأليف[٦]، وهذه السمة اعتنى بها الإمام ابن الأثير، فقال رحمه الله: " لما وضعت

---

(١) انظر المرجع السابق: جامع الأصول ج ١ ص ٦٧.

(٢) انظر المرجع السابق: تتمة جامع الأصول ج ١ ص ٣-٨٣.

(٣) انظر المرجع السابق: جامع الأصول ج ١ ص ٦٥، نبه ناشر جامع الأصول في الحاشية رقم ١ في ص ٦٥ أنه فعدل عن الخطة التي اتبعها المؤلف، فأثبت الغريب عقب كل حديث، وليته لم يفعل ليظهر صنيع المؤلف وفق لما ارتضاه.

(٤) انظر المرجع السابق: تتمة جامع الأصول ج ١ ص ٨٧- ٥٥٠،ج٢ص ٥٥٣-١٠٣٥.

(٥) انظر: ابن الصلاح، تقي الدين، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن (المتوفى: ٦٤٣هــ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر (بيروت، دار الفكر المعاصر،ط١، ١٤٠٦هــ / ١٩٨٦م) ص ١٨٦.

(٦) انظر المرجع السابق: الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، ص ١٢٤.

الكتب والأبواب في الحروف، رأيت أن أُثبت أسماء رواة كل حديث أو أثر على هامش الكتاب حذاء أول الحديث، وذلك لفائدتين.

إحداهما: أن يكون الاسم مفرداً يدركه الناظر في أول نظره، ويعرف به أول الحديث.

والثانية: لأجل إثبات العلائم التي رقمتها بالهمزة على الاسم.

وذلك أنني قد رقمت على اسم كل راوٍ علامة من أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة.

فجعلت للبخاري «خاء»؛ لأن نسبه إلى بلده أشهر من اسمه وكنيته، لأن «الخاء» أشهر حروفه، وليس في باق حروف الأسماء «خاء».

وجعلت للمسلم «ميماً»، لأن اسمه أشهر من نسبه وكنيته، والميم أول حروف اسمه.

وجعلت لمالك «طاء»، لأن اشتهار كتاب بالموطأ أكثر، ولأن «الميم» التي هي أول حروف اسمه قد أعطيناها مسلماً، وباقي حروفه مشتبهة بغيرها من حروف باقي الأسماء، و «الطاء» أشهر حروف اسم كتابه، ولا تشتبه بغيرها.

وجعلت للترمذي «تاءً»، لأن اشتهار الترمذي أكثر منه باسمه وكنيته، وأول حروف نسبه التاء.

وجعلت لأبي داود «دالاً»؛ لأن كنيته أشهر من نسبه واسمه والدال أشهر حروف كنيته، وأبعدها من الاشتباه بباقي العلائم.

وجعلت للنسائي «سيناً»، لأن نسبه أشهر من كنيته واسمه، والسين أشهر حروف نسبه، وأبعدها من الاشتباه، فإن كان الحديث قد أخرجه جماعتهم، أثبت قبل اسم الراوي العلائم الست، وإن كان قد أخرجه بعضهم، أثبت عليه علامة من أخرجه.

والأحاديث التي وجدهّا في كتاب رَزِين-رحمه الله – و لم أجد في الأصول التي قرأتها وسمعتها ونقلت منها، أثّبتها و لم أثبت عليها علامة، و لم أذكر من أخرجها، لعلي أجدها، أو يجدها غيري فيثبتها، ويعلِّم علامة من أخرجها " [1].

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله الهادي للصالحات الباقيات، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه ما دامت الأرض والسموات، أما بعد:

فقد توصلت من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

---

(1) انظر المرجع السابق: جامع الأصول ج ١، ص ٦١ -٦٣

١) تحقيق قول الأئمة في الثناء على الإمام ابن الأثير، وكتابه "جامع الأصول".

٢) تبين لي أن الإمام ابن الأثير سبق باستخدام كثير من السمات البحثية التي تنص عليها كتب مناهج البحث والتأليف، ولا سيما السمات الإبداعية في المقدمات والملاحق والفهرسة المبتكرة، والكشافات الموضوعية، وجودة خدمة المادة العلمية؛ أسلوباً، وتحليلاً وتنظيماً.

٣) خصائص الباحث والبحث التي تتحدث عنها كتب البحث المعاصرة اليوم ليست وليدة العصر وليست بعيدة الواقع عن نتاج علمائنا من أهل التصنيف والتأليف، فهي مطبقة لديهم، وإن لم تكن بالمسميات الحديثة.

٤) ويوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات التي تكشف عن السمات البحثية التي استخدمها علماؤنا، وبيان سبقهم لها، والاستفادة من طرقهم في التصنيف المخصوص، والموسوعي والربط بين ذلك، وما نصت عليه مناهج البحث الحديثة، ولا سيما فالمكتبة الإسلامية بحر لا ساحل له من المصنفات التي نالت شهرتها واستحسانها من القاصي والداني.

المراجع والمصادر:

١) ابن الأثير، مجد الدين، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد. تحقيق: بشير محمد عيون، **تتمة جامع الأصول** (مكة المكرمة، المكتبة التجارية)، و**جامع الأصول**، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤط (بيروت، دار الفكر،ط ٢، ١٤٠٣ه/١٩٨١م).

٢) ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق د.إحسان عباس، **فضل الأندلس وذكر رجالها** (بيروت، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ط٢،١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م).

٣) ابن الصلاح، تقي الدين، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر (بيروت، دار الفكر المعاصر،ط١، ١٤٠٦هـــ / ١٩٨٦م).

٤) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، الأنصاري.**لسان العرب** (بيروت، دار صادر،ط٣، ١٤١٤ه/١٩٩٣م).

٥) ابن نقطة الحنبلي، أبو بكر معين الدين محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع. **إكمال الإكمال لابن ماكولا**. تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي. (مكة المكرمة: جامعة أم القرى،ط١، ١٤١٠ه/١٩٨٩م).

٦) أكرم ضياء العمري، **تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات** (المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط ٢، ١٤١٢ه/١٩٩٢).

٧) أ. ى. ونسنك، **المعجم المفهرس لألفظ الحديث النبوي** (استانبول، دار الدعوة، بعام ١٤٠٨ه/١٩٨٨ م).

٨) جمال الدين القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (القاهرة، دار الفكر العربي،ط ١، ١٤٠٦ هـــ – ١٩٨٢م).

٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧ه،١٩٩٦م).

١٠) رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية** (بيروت، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م)

١١) زينب الأشوح، **طرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه** (القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط٢، ١٤٣٧ه/٢٠١٦م).

١٢) السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره (حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٣٨٢ هـــ – ١٩٦٢ م).

١٣) السيد رزق الطويل، **مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث** (القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢).

١٤) شمس الدين الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، **سير أعلام النبلاء** (بيروت، مؤسسة الرسالة،ط٣،١٤٠٥ هـــ / ١٩٨٥ م)

١٥) عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، **كتابة البحث العلمي صياغة جديدة** (الرياض، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط٦، ١٤١٦ه /١٩٩٦م).

١٦) عمر بن غرامه العمروي، **أيسر الوسائل في كتابة البحوث والرسائل** (الرياض، دار عالم الكتب، ط٢،١٤٠٨ه/١٩٨٨م)

١٧) فريد الأنصاري، **أبجديات البحث في العلوم الشرعية** (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ط١،١٤١٧ه/١٩٩٧م)

١٨) القاضي ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعدالله الكناني، **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**، عناية: محمد مهدي العجمي (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٣٣ه/٢٠١٢م).

١٩) كي رسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكور كيس. **بلدان الخلافة الشرقية** (بيروت، مؤسسة الرسالة،ط ٢، ١٤٠٥ه،١٩٨٥م).

٢٠) محمد الصاوي محمد مبارك، **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته** (القاهرة، المكتبة الأكاديمية،ط٢،١٤٢٦ه/٢٠٠٦م).

٢١) محمد عبدالغني والدكتور. محسن أحمد، **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه** (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١،١٤١٢ه/١٩٩٢م).

٢٢) مهدي فضل الله **أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق** (بيروت، ط ٢،١٤١٨ه/ ١٩٩٨).

٢٣) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله. **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس. (بيروت: دار الغرب الإسلامي،:ط ١، ١٤١٤ هـــ / ١٩٩٣ م)، **ومعجم البلدان** (بيروت، دار صادر، ط ٢، ١٤١٥ه/ ١٩٩٥م).

مناهج علماء الحديث في تأليف الكتب
في ختم "صحيح البخاري": إحصاء وتحليل

د. مصطفى محمد يسلم الأمين الجكني
aljkni@gmail.com

ملخَّص البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على فن خاص عني المؤلفون فيه بصحيح البخاري، من خلال كتب سموها: "كتب ختم صحيح البخاري"، ويحاول الباحث أن يعرّف بهذه الكتب إجمالاً، من حيث تعريفها، وتوصيفها، وبيان مناهج أصحابها فيها، كما يهدف إلى إحصائها، وبيان المطبوع منها والمخطوط والمفقود، وكيف أن حدَثَ ختم البخاري كان حدثاً فريداً له أبعاد ثقافية واجتماعية مميزة في تراثنا التاريخي، وأن هذه الكتب كانت نموذجاً من نماذج العناية الفائقة بصحيح البخاري، وللباحث توصيات مهمة متعلقة بهذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: كتب. ختم. صحيح. البخاري.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فمن مظاهر حفظ الله عز وجل لسنة نبيه ﷺ عناية الأمة بصحيح البخاري، الذي أورد فيه أصح الصحيح من الحديث، وقد بدت هذه العناية في مظاهر شتى، كالعناية بنقله وضبطه، وفقهه، ورواته ورجاله، وغريبه وألفاظه، إلى غير ذلك مما يبين بجلاء مقام هذا الكتاب وأهميته، ولعل من أعجب تلك المظاهر العناية بختمه، والتنافس فيه، وتأليف الكتب المخصوصة بالختم وما يتعلق به من آداب وأحكام، وهي مسألة حقيقة بالدراسة والتمعن، من حيث مناهج هذه الكتب، وآثارها على المجتمعات وثقافاتها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تعلقه بجانب عناية الأمة بكتاب صحيح البخاري، من خلال العناية بختم الكتاب وما يتعلق به من الآداب، وهو فن جديد من فنون التأليف، وإن كان يجمع أكثر من فن، ففيه شرح الحديث، وترجمة المؤلف، وبيان الإسناد، والنكت العلمية، وغير ذلك. "وتعتبر كتب الختم مرجعاً مهمّاً في دراسة مناهج المصنفين؛ إذ يتضمن كثير منها خلاصة الاستقراء لتلك المناهج"[(1)]، ولا تزال هذه الكتب بحاجة لمزيد عناية تظهر مناهج مؤلفيها فيها، وتوضح مقاصدها ومراميها، وتكشف عن طرق الاستفادة منها.

مشكلة البحث:

التأليف في ختم كتب الحديث عامة وختم البخاري خاصة فن متأخر عن عصور الرواية، وله نمط خاص من حيث مناهج المؤلفين فيه، ومن حيث آثار هذه التواليف، مع ما يصاحبها من أحداث الاحتفال بالختم والاحتفاء بالكتاب، ولم أر من صرف الهمة لبيان ذلك بياناً شافياً، لذا عقدت العزم على البحث فيه، وتجلية المقصود منه وما يتعلق به.

أسئلة البحث:

ويتبين حل مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١) ما المقصود بكتب ختم البخاري، وما مناهجها؟

٢) ما المطبوع من كتب ختم البخاري؟ وما المخطوط منها؟ وما المفقود؟

٣) ما مظاهر العناية بختم صحيح البخاري في التراث التاريخي؟

---

(1) ينظر: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بغية الراغب المتمني في ختم النسائي برواية ابن السني، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، مقدمة المحقق، ص٥.

أهداف البحث:

١) التعريف بكتب ختم صحيح البخاري، وتوصيف مناهجها.

٢) إحصاء كتب ختم صحيح البخاري، مطبوعها ومخطوطها.

٣) إبراز مظاهر العناية بختم صحيح البخاري في التراث التاريخي، وآثاره الاجتماعية والثقافية.

حدود البحث:

الكتب المختصة بختم صحيح البخاري على وجه الاستقراء، وأما مناهج أصحابها فبعد الاستقراء أبين المنهج العام، ومن خالف فيه بينته، وإلا فإنه يكون تابعاً للمنهج العام.

الدراسات السابقة:

بين بعض العلماء طرفاً من هذا الموضوع، من حيث التعريف به تعريفاً إجمالياً، كما يأتي:

١) مقدمة كتاب "المدخل إلى علم السنن للبيهقي"[(١)]، للشيخ محمد عوامة حفظه الله، وقد بين فيها أن كتب الختم هي الكتب التي تؤلف بعد الفراغ من قراءة متن من متون السنة كصحيح البخاري، أو كتاب ذا قيمة عند عامة الأمة ككتاب الشفا للقاضي عياض، وأن كتاب المدخل شبيه بكتب الختم إلا أن بينهما فرقين مهمين: الأول: أن كاتب المدخل هو المؤلف نفسه، وكاتب الختم غير المؤلف للكتب الذي خُتم، والثاني: أن الختم يكتب فيه ثناء الأئمة على الكتاب بخلاف المدخل. وقد أفادت هذه المقدمة البحث من حيث تعريف كتب الختم إجمالاً، ويضيف البحث إحصاء هذه الكتب وبيان مناهج أصحابها.

٢) مقدمة كتاب "الانتهاض في ختم الشفا لعياض للسخاوي"[(٢)]، لعبد اللطيف الجيلاني، وعرَّفها بأنها: "وهي كتب يصنفها الشيخ أو يصليها برسم الانتهاء من إقرائه لكتاب من كتب الحديث أو السيرة أو الفقه أو غيرها من الفنون، ويكون الكلام فيه على فضائل مصنف الكتاب ومناقبه ومآثره، وخصائص كتابه ومزاياه ومنهجه فيه، ويسوق أسانيده إليه، وقد يشرح آخر حديث في الكتاب، ويتكلم عليه سنداً ومتناً"[(٣)]، كما بين أهم وأول الكتب المصنفة في الختم، وأن الإمام السخاوي أكثر من اعتنى بهذا الفن، وهو مما أفاد هذا البحث وأثراه، ويضيف البحث عليه إحصاء كتب الختم المخصوصة بختم صحيح البخاري، ومناهج أصحابها فيها.

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المدخل إلى علم السنن، (بيروت: دار المنهاج، القاهرة: دار اليسر، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٧م)، المقدمة، ص٩.

(٢) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الانتهاض في ختم الشفا لعياض، (بيروت: دار البشائر، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ص١١.

(٣) المصدر السابق.

٣) مقدمة كتاب "ختم صحيح البخاري" لعبد الله بن سالم البصري، والمقدمة لفؤاد بو لفاف السوسي، وقد أورد فيها مسرداً لما وقف عليه من كتب ختم صحيح البخاري، ورتبها حسب وفيات مؤلفيها، وقد أفدت منه معلومات النشر في كثير منها.

وهكذا غالب مقدمات تحقيق كتب الختم، وما لم أذكره مقيس على ما ذكرته.

منهج البحث:

سلكت في البحث المناهج الآتية:

١) المنهج الاستقرائي: بجمع الكتب التي ألفت في ختم صحيح البخاري، مخطوطها ومطبوعها.

٢) المنهج التحليلي: بتحليل ما ورد في كتب الختم لاستخراج المنهج العام في تأليفها، والمناهج الخاصة التي ميزت بعضها عن بعض، كما أني سلكت المنهج التحليلي في رصد الظواهر الثقافية والآثار الاجتماعية لحدث الختم عموماً، ولختم صحيح البخاري خصوصاً.

هيكل البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، كما يأتي:

المقدمة: وبها خطة البحث وهيكله.

المبحث الأول: التعريف بكتب الختم، وتوصيف مناهجها.

المطلب الأول: التعريف بكتب الختم.

المطلب الثاني: توصيف مناهج كتب الختم.

المبحث الثاني: إحصاء كتب ختم صحيح البخاري.

المطلب الأول: كتب الختم المطبوعة.

المطلب الثاني: كتب الختم المخطوطة.

المطلب الثالث: كتب الختم المفقودة.

المبحث الثالث: مظاهر العناية بختم صحيح البخاري في التراث التاريخي.

المطلب الأول: موسمية ختم صحيح البخاري.

المطلب الثاني: مظاهر الاحتفاء بالختم.

المطلب الثالث: المراسم المرافقة للختم.

الخاتمة: وبها النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التعريف بكتب الختم، وتوصيف مناهجها:

المطلب الأول: التعريف بكتب الختم:

"الختم" لغة: بلوغ آخر الشيء[(١)]، يقال: "ختم الشيء وختم على الشيء"، ومنه الخاتم؛ لأنه يختم به بعد الانتهاء من الكتاب، ولأن الختم والطبع بمعنى، "وهو التغطية على الشيء والاستيثاق من أن لا يدخله شيء"[(٢)].

و"كتب الختم": هي الكتب التي تؤلف بعد ختم كتب السنة أو ختم كتبٍ ذات قيمة عند عموم الأمة، ختم تدريس وإقراء، وتعنى بتوصيف الكتاب المختوم، وبيان منهج مؤلفه ودقائقه، وأسانيد مؤلف الختم إلى مؤلف الكتاب، وفوائد أخرى متعلقة بالكتاب المختوم.

وعادة ما يكون إملاء كتاب الختم في آخر مجلس من مجالس سماع الكتاب المختوم، وبه تكون الإجازة فيه، والاحتفال بختمه.

ومن أبرز من اعتنى بهذا الفن الإمام السخاوي رحمه الله، إذ ألف كتب ختم لعدد من كتب السنة، وهي: عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع، وغنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج، وبغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني، والقول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر، وبذل المجهود في ختم سنن أبي داود، واللّفظ النافع في ختم كتاب الترمذي الجامع، وعجالة الضرورة والحاجة عند ختم السنن لابن ماجه، والإلمام في ختم السيرة النبوية لابن هشام، ورفع الإلباس في ختم السيرة لابن سيد الناس، والقول المرتقي في ختم دلائل النبوة للبيهقي، والانتهاض في ختم الشفا لعياض، الرياض في ختم الشفا لعياض، والجوهرة المزهرة في ختم التذكرة للقرطبي.[(٣)]

المطلب الثاني: توصيف مناهج كتب الختم:

أبرز ما يعنى به مؤلفو كتب ختم صحيح البخاري ما يأتي:

١) **الترجمة للإمام البخاري:**

٢) وذلك بذكر اسمه ونسبه وما يتعلق به، وببيان طرف من سيرته ومناقبه، ونبذ من أخباره ورحلاته وما اشتهر به، وجملة من ثناء العلماء عليه وبيانهم مكانته، كما أن بعض كتب الختم بينت شيئاً من كراماته في حياته وبعد مماته.

---

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، معجم مقاييس اللغة، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، كتاب الخاء، باب الخاء والتاء وما يثلثهما، مادة: خ ت م، ج٢، ص٢٤٥.

(٢) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، كتاب الميم، باب الخاء، مادة: خ ت م، ج١٢، ص١٦٣.

(٣) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ط، د.ت)، ج٨، ص١٨.

٣) بيان مكانة صحيح البخاري:

٤) غالب المطبوع من كتب الختم اعتنى فيها مؤلفوها ببيان مكانة صحيح البخاري بين كتب السنة، وإيراد ما يدل على ذلك من واقع النقد الحديثي أو من كلام الأئمة النقاد، ومنهم من أورد ذلك في المقدمة، ومنهم من خصه بفصل خاص.

٥) ذكر إسناد المؤلف إلى صحيح البخاري:

وذلك إما بالاكتفاء ببيان إسناد المؤلف والطرق التي يروي صحيح البخاري منها، أو ببيان إسناده للصحيح وإيراده لذلك في الحديث الأول أو الأخير أو ببضعة أحاديث منه، للدلالة على أنه يروي الصحيح بإسناده، وللتبرك بحلقة الإسناد وذكر الأئمة المحدثين، فكما قال سفيان بن عيينة رحمه الله: "عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة"[١]، بل اعتنوا برواية الختم عن أصحابه كما جاء في ترجمة البهاء أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان التتائي، أنه سمع مع أخيه البدر، على شيخ الإسلام البلقيني ختم البخاري[٢].

٦) شرح بعض الأحاديث:

غالب من يؤلف في الختم إنما يؤلف لمناسبة الختم، ومناسبة الختم تكون عند آخر درس من الكتاب، وعلى ذلك فإن جل المؤلفين في الختم يعتنون بشرح الحديث الأخير من الصحيح، وهو حديث: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن»[٣]، بل إن بعض كتب الختم عنونت بذلك كما في كتاب شرح آخر ترجمة من صحيح الإمام البخاري، لجعفر بن إدريس الكتاني، وكتاب "نوافح الورد والعنبر والمسك الدراري" لشرح آخر تراجم صحيح الإمام البخاري، لعبد القاهر بن أحمد الكوهن الفاسي، وله أيضاً كتاب: "شرح ترجمة بدء الوحي مع حديث «إنما الأعمال بالنيات»"[٤]، الذي يدل على أن التأليف في الختم قد يتناول شرح الحديث الأول، ويكون الشرح ببيان معاني الألفاظ، والنكت العلمية، والترجمة لرجال السند، ولطائف الإسناد، وبيان الأحكام المستنبطة، والدقائق، والإشارات الصوفية، وغير ذلك.

---

(١) أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الخازن ابن المقرئ، المعجم، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص٧٥.

(٢) السخاوي، المصدر السابق، ج١، ص٣٢٨.

(٣) محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، الصحيح، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن، ج٩، ص١٦٢.

(٤) البخاري، الصحيح، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج١، ص٦.

٧) **ذكر بعض المبشِّرات:**

٨) كالمنامات التي رؤيت في فضل الإمام البخاري وصحيحه عموماً، أو في الختم وما يتعلق به، كرؤيته صلى الله عليه وسلم فرحاً بالختم، أو غير ذلك، وقد أورد ابن علان الصديقي في كتابه "الوجه الصبيح في ختم الصحيح" جملة من تلك المبشرات.

٩) **إيراد بعض القصائد:**

وذلك إتماماً للفائدة، ومراعاة لحال الحاضرين لمجلس الختم، وليكون فيه شيء من الملح المستحسنة، وتكون القصائد في فضل الإمام البخاري، أو فضل كتابه، أو غير ذلك مما يناسب المقام، وقد أورد الشيخ عبد الكبير الكتاني في آخر كتابه الذي طبع بعنوان: "ختم صحيح البخاري" من سبعة وعشرين علماً قصيدة فائقة في الكمالات المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

المبحث الثاني: إحصاء كتب ختم صحيح البخاري:

المطلب الأول: كتب الختم المطبوعة:

قمت بإحصاء كتب ختم البخاري المطبوعة بحسب الوسع، وبينت معلومات النشر، وهي كما يأتي:

١) مجلس في ختم صحيح البخاري: للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي، مطبوع باسم: التنقيح في حديث التسبيح، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٣ﻫ/١٩٩٣م)، وتبين لي أنه هو عين كتاب الختم بعد النظر إلى موضوع الكتاب ومنهج مؤلفه فيه.

٢) عمدة القارئ والسامع في ختم صحيح البخاري: للحافظ السخاوي، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط١، ١٤١٨ﻫ).

٣) الوجه الصبيح في ختم الصحيح: للإمام ابن علان الصديقي (الرياض: دار التوحيد، ط١، ١٤٣٧ﻫ).

٤) ختم صحيح البخاري: للشيخ عبد الله بن سالم البصري (الرياض: دار التوحيد، ط١، ١٤٣٧ﻫ).

٥) منتخب الدراري في ختم صحيح البخاري: للشيخ محمد بن عبد المحسن القلعي، (بيروت: دار البشائر، لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، ط١، ٢٠١٧م).

٦) نوافح الورد والعنبر والمسك الدراري لشرح آخر تراجم صحيح الإمام البخاري: للشيخ عبد القاهر بن أحمد الكوهن الفاسي، (الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، ط١، ٢٠٠٣م)[1]، وطبع

(١) معلومات الطباعة من هذا الرابط:
http://www.bnrm.ma:8000/pmb/opac_css/index.php?lvl=author_see&id=73658

بعنوان: شرح ترجمة بدء الوحي مع حديث إنما الأعمال بالنيات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ).

٧) عون الباري على فهم آخر تراجم صحيح البخاري: للشيخ أحمد بن الطالب بن سودة المري، (فاس: المطبعة الحجرية، ١٣١١هـ) وطبع مع كتاب: كرسي صحيح الإمام البخاري، (الدار البيضاء: مركز التراث الثقافي المغربي، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٣١هـ).

٨) شرح آخر ترجمة من صحيح الإمام البخاري: للشيخ جعفر بن إدريس الكتاني، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٨هـ).

٩) ختمة صحيح الإمام البخاري: للشيخ محمد عبد الكبير الكتاني، (فاس: مطبعة الذويب، ١٣٢٣هـ)، وطبعت مؤخراً بعنوان: ختم صحيح البخاري من سبعة وعشرين علماً، (بيروت: دار كتاب ناشرون، ط١، ٢٠١٩م).

١٠) ختم صحيح البخاري: للشيخ محمد بن إبراهيم السباعي، (منشور على الشبكة العنكبوتية، موقع مركز الإمام الجنيد[١]).

١١) عون الباري في ختم البخاري: للشيخ عبد القادر بن محمد العمري، (مصر: مطبعة الهداية، ١٣١٦هـ).

١٢) مقدمة صحيح البخاري: للشيخ محمد إدريس الكاندهلوي، (المكتبة الخليلية، ط١، ١٣٩٠هـ)، (بيروت: دار البشائر، لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، ط١، ١٤٣٧هـ).

١٣) ختمة البخاري: للشيخ الرحالي الفاروق السرغيني، (منشورة ضمن كتاب مدرسة الإمام البخاري).

١٤) منحة الباري بختم البخاري: للشيخ عبد القيوم بن زين الله البستوي الرحماني (الرياض: دار التوحيد، ط١، ١٤٣١هـ).

المطلب الثاني: كتب الختم المخطوطة:

وسأبين فيه كتب الختم المخطوطة، وأبين – ما استطعت – أماكن وجودها، وهي كما يأتي:

١) منظومة في ختم صحيح البخاري: للإمام ابن أبي جمرة الأندلسي رحمه الله: لها ثلاث نسخ في الخزانة الحسنية في الرباط بالأرقام (٧٣٠٩ – ٩٥٥٣ – ٩٥٥٩)، ونسخة بمكتبة عبد الله كنون في طنجة برقم (١٠٣٢٩)، ونسخة في الخزانة العلمية الصبيحية في سلا برقم (١٧٩١٢).[٢]

٢) تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري: للإمام القسطلاني، له نسخة في الخزانة الملكية المغربية برقم (١١٧٣).

(١) على الرابط: http://www.aljounaid.ma/article.aspx?c=5855

(٢) أفدت أكثر معلومات النسخ وأماكنها من مقدمة الأستاذ فؤاد بولفاف على كتاب ختم صحيح البخاري لعبد الله البصري، ينظر: عبد الله بن سالم البصري، ختم صحيح البخاري، (الرياض: دار التوحيد، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص١٧ وما بعدها، فجزاه الله خيراً.

٣) مجلس في ختم صحيح البخاري: للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي، له نسخة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم (٣٥٤).

٤) القول الفصيح في ختم الجامع الصحيح: للشيخ كمال الدين القادري، له نسخة في المكتبة الأزهرية برقم (٢٧٢ مجاميع ٥٤٧٦).

٥) إظهار نفائس ادخاري المهيأة لختم كتاب البخاري: للشيخ أحمد بن قاسم البوني، له نسخة في دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٣٧٤٤).

٦) رائية في ختم صحيح البخاري: للشيخ عبد الكريم الشفشناوي، له نسخة في الخزانة العامة بتطوان برقم (٦٢١م).

٧) ختم البخاري: للشيخ محمد بن حمدون بن الحاج، له ثلاث نسخ في الخزانة الحسنية بالرباط بالأرقام (١٧٣ و١١٩٤٢ و١٣٧١٦).

٨) ختمة صحيح البخاري: للشيخ محمد العربي بن السائح، لها نسخة في الخزانة الحسنية برقم (١٣٨١٢)، وذكر يوسف الكتاني أن لها نسخة مبتورة في خزانته الخاصة[١].

٩) ختم صحيح البخاري: للشيخ عبد السلام الهواري، له نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١٤٠٥٣).

١٠) ختمة صحيح البخاري: للشيخ أحمد بن موسى السلوي، لها نسخة في خزانة الأستاذ يوسف الكتاني، ونسختها الأصلية في خزانة المؤلف الخاصة[٢].

١١) ختمة البخاري: للشيخ التهامي بن المدني كنون، لها نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١٤٠٥٣).

١٢) ختم صحيح البخاري: للشيخ مَحمد بن قاسم القادري، له نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١٢٣٢٢).

١٣) ختم صحيح البخاري: للشيخ محمد بن عبد السلام الطاهري المكناسي، له نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١٤٠٥٣).

١٤) ختم صحيح البخاري: للشيخ أحمد بن أبي بكر بن محمد السلوي، لها نسخة في الخزانة العلمية الصبيحية في سلا برقم (٤٦٨).

(١) يوسف الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، (بيروت: دار لسان العرب، د.ط، د.ت)، ج٢، ص٦٥٣.
(٢) يوسف الكتاني، المصدر السابق، ج٢، ص٦٥٣.

١٥) ختم صحيح البخاري: للشيخ أحمد بن المأمون البلغيثي، له نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١٣٨١٢). وله تشطير لقصيدة ابن أبي جمرة في ختم صحيح البخاري المذكورة أول المطلب، منه نسختان بالخزانة الصبيحية بسلا برقم (٣/٧٤) و(١٢/١٢٤) وهي مضمنة في ديوانه، أنشأها وأنشدها عند ختم شيخه الفقيه أحمد بن الطالب ابن سودة لصحيح الإمام البخاري.[١]

١٦) ختم صحيح البخاري: للشيخ محمد بن رشيد العراقي الفاسي، له نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١٤٠٥٣).

١٧) ختم صحيح البخاري: للشيخ أحمد بن أبي بكر بن محمد السلوي، ونسخة في الخزانة العلمية الصبيحية في سلا برقم (١٧٩١٥).

١٨) ختمة البخاري: للشيخ عبد الحي الكتاني، له نسخة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة برقم (٣٢٦٨) بخيت ٤٣٨٥٠.

١٩) ختم صحيح البخاري: للشيخ عبد الله ابن الزكي، له نسخة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة.[٢]

٢٠) الكوكب المنير الساري في ختم صحيح البخاري: للشيخ علي بن إبراهيم الستوتي النحريري، له نسخة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، وهو مفرغ في موقع موسوعة صحيح البخاري[٣].

٢١) الطراز للقاري يوم ختم صحيح البخاري: للشيخ جلال الدين أحمد بن خير الدين الكركي، له نسخة بدار الكتب في القاهرة برقم (٢٣٣٤٠ ب).

٢٢) التوضيح في ختم أحاديث الجامع الصحيح: للشيخ علي بن أحمد بن محمد بن خالد الخزرجي، له نسخة بدار الكتب في القاهرة برقم (مصطلح ١٨٧).

٢٣) تحفة القاري عند ختم البخاري: للشيخ أبي حامد محمد القدسي الشافعي، له نسخة بخزانة صائب بأنقرة برقم (٣٧٣٢ (١١٨ب، ١٢١ب)).

٢٤) آداب (دراب) القاري على أول باب البخاري: للملا علي القاري الهروي، له نسخ ناقصة في مكتبة برلين برقم (١٢١٣) وفي مكتبة ميونخ برقم (٨٨٦)، وفي مكتبة مانشستر برقم (٤١٤).

---

(١) البلغيثي، ديوان أحمد بن المأمون البلغيثي، مخطوط، (في الخزانة الصبيحية بسلا، برقم ٣٧٢/١-٤)، ج٤، ص٢٤٤.

(٢) حمزة محمد قاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، (دمشق: مكتبة دار البيان، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ج٥، ص٣٨٣.

(٣) على الرابط: https://www.bukhari-pedia.net/book/kwkb_mnir

٢٥) ختم الجامع الصحيح: للشيخ عبد السلام بن محمود العدوي، له نسخة بدار الكتب في القاهرة برقم (مصطلح ٣٣٥).
٢٦) دروس في الكلام على الجامع الصحيح: للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن زكريا الغزّي، له نسخة بمكتبة تيمور برقم (٢/ ١٤٨، حديث ٢٤٩) قد تكون بخط المؤلف.
٢٧) دعاء ختم صحيح البخاري: للشيخ أحمد باحسن العلوي، له نسخة في المكتبة المركزية في جدة برقم (٦/٧٣٧ مجاميع).
٢٨) دعاء ختم صحيح البخاري وسرد أسماء البدريين: للشيخ جعفر بن حسن بن عبد الكريم البرزنجي، له نسخة في المكتبة المركزية في جدة برقم (٤/٧٣٧ مجاميع)(١).

المطلب الثالث: كتب الختم المفقودة:

وفي هذا المطلب أبين الكتب التي لم أجد لها ذكراً إلا في التراجم والكشافات، أو التي نُص على فقدها، وهي كما يأتي:

١) ختمة البخاري: لمحمد بن عبد الرحمن الفاسي.(٢)
٢) النجم الساري في ختم صحيح البخاري: لعبد القاهر الكوهن.(٣)
٣) ختمة البخاري: لمحمد بن عبد الكبير الكتاني، وهي أخرى غير المطبوعة(٤).
٤) ختم الصحيح: للشيخ عبد الكبير بن محمد الكتاني.(٥)
٥) إتحاف القاري عند ختم البخاري: للشيخ أحمد بن جعفر الكتاني.(٦)
٦) شرح ختم صحيح البخاري: للشيخ محمد بن جعفر الكتاني.(٧)
٧) ختمة البخاري: للشيخ محمد المكي البطاوري.(٨)
٨) ختمة البخاري: للشيخ محمد المدني بن الحسني.(٩)

(١) والكتب الثمانية الأخيرة مستفادة من فؤاد سيزكين، تاريخ التراث العربي، (قم: مطبعة بهمن، ط٢، ١٤١٢هـ)، ج١، ص٢٥٠ وما بعدها.
(٢) أورده يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ج٢، ص٦٥٢، وعزى نسختها إلى الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، وذكر فؤاد بولفاف أنه لم يقف عليها، وكذلك لم أقف عليها.
(٣) عبد السلام بن عبد القادر بن محمد ابن سودة، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج١، ص١٦٦.
(٤) ذكرها يوسف الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ج٢، ص٦٥٣.
(٥) ذكره الكتاني، ينظر: محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، فهرس الفهارس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٢م)، ج٢، ص٧٤٥.
(٦) ذكره ابن سودة، ينظر: عبد السلام بن عبد القادر بن محمد ابن سودة، سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ص٢٤.
(٧) يوسف الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ج٢، ص٦٥٣.
(٨) يوسف الكتاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ج٢، ص٦٥٤.
(٩) المصدر السابق، ج٢، ص٦٥٤.

٩) القول النافع في ختم صحيح البخاري الجامع: للشيخ الزين نجيم المصري الحنفي.[١]

١٠) منح الباري بختم البخاري: للشيخ عبد القادر بن شيخ عبد الله العيدروس الملقب محيي الدّين أبي بكر الحضرموتي الهندي.[٢]

١١) ختم صحيح البخاري: للشيخ أبي العلاء إدريس بن خضراء السلاوي.[٣]

١٢) منظومة ختم صحيح البخاري: للشيخ محمد بن إبراهيم بن علي الحميدي السمالوطي[٤].

١٣) الدر اللامع في ختم الجامع: للشيخ زكريا الأنصاري.[٥]

١٤) ختم البخاري: للمستشرق جولد تسيهر، ذكره باحث[٦]، وعزاه إلى تاريخ التراث العربي[٧]، والظاهر من عبارته أن جولد تسيهر كتب رسالة عن كتب الختم و لم يكتب ختماً.

المبحث الثالث: مظاهر العناية بختم صحيح البخاري في التراث التاريخي:

المطلب الأول: موسمية ختم صحيح البخاري:

اعتنى علماء الإسلام بصحيح البخاري كونه أصح الكتب بعد كتاب الله، وتنوعت مظاهر عنايتهم به، بين حفظ وشرح وتدريس وتأليف وغير ذلك، واختص التدريس كونه يجمع فنون العناية بأنه المظهر الأجلى بين هذه المظاهر، فكان لختم الصحيح تدريساً شأناً عند العامة قبل الخاصة، فكان يحضره طلاب العلم ووجهاء الناس وعامتهم، وكان بعض العلماء إذا ختم الصحيح كر راجعاً في الدرس من أول الكتاب، وهكذا دواليك، حتى أصبح الختم موسماً متعهداً، ومحفلاً مترقباً.

وممن اشتهر بذلك مثلاً الشيخ جعفر الكتاني، الذي اشتهر بقراءة الصحيح والمداومة على إسماعه وإقرائه، وختَمَه ما بين سماع وإسماع بالزاوية الكتانية بفاس أكثر من عشرين مرة[٨].

والشيخ عبد الكبير الكتاني ختمه خمسين مرة ما بين سماع وإسماع وإقراء[٩].

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بغداد: مكتبة المثنى، د.ط، ١٩٤١م)، ج٢، ص١٣٦٦.

(٢) محمد أمين بن فضل الله المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (بيروت: دار صادر، د.ط، د.ت)، ج٢، ص٤٤١.

(٣) عبد السلام الطاهري، الختمات الحديثية لدى علماء سلا، (المغرب: مركز أبحاثنا، ٢٠١١م).

(٤) مذكورة في ترجمته، و لم أقف عليها.

(٥) ذكره ابن علان، ينظر: محمد بن علان الصديقي، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، (القاهرة: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، د.ط، د.ت)، ج١، ص١٧٦.

(٦) على الرابط: http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/5869

(٧) فؤاد سزكين، تاريخ الأدب العربي، ج١، ص٢٢٨.

(٨) عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس، ج١، ص١٨٧.

(٩) المصدر السابق، ج٢، ص٧٤٣.

وكان الغالب من شأنهم تخصيص شهر رمضان بختم الصحيح، كما كان يفعل الملك المنصور، إذ كان يقسم البخاري إلى خمسة وثلاثين جزءً، ويسرد عليه القاضي كل يوم جزء بحضرة الأعيان، ويختمه سابع العيد(١).

ويدل على جريان العادة بختمه في شهر رمضان ما صرح به زين الدين الملطي في أحداث سنة تسع وأربعين وثمانمائة (٨٤٩هـ)، فقال عن شهر رمضان: "وفيه ختم صحيح البخاري على العادة"(٢)، وكذا قال ابن حجر في أحداث سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة (٨٢٣هـ)(٣) وفي أحداث سنة سبع وعشرين وثمانمائة (٨٢٧هـ)(٤)، وفي أحداث سنة أربعين وثمانمائة (٨٤٠هـ)(٥).

وكذا نص أبو القاسم سعد الله على أن من عادات شهر رمضان ختم صحيح البخاري في المساجد وإضاءة الشموع فيها، وقال: "كانت البلاد تحتفل بهذه المناسبة احتفالاً كبيراً، يتلى فيها البخاري طوال الليل"(٦)، وأورد البصروي في تاريخه مثل ذلك، وقال: إن مجلس ختم الصحيح كل سنة سابع عشر رمضان(٧).

ومما يدل على كثرة ختمه ورود ما يتعلق به في بعض الفتاوى والنوازل الفقهية، فقد أفتى الشاه عبد العزيز أن ختم البخاري أو القرآن العزيز إذا كان لحاجة دنيوية فإن أخذ الأجرة على الختم جائز(٨)، وانظر مدى ارتباط ختم البخاري بختم القرآن الكريم عند العامة.

ويظهر أن الناس كانوا إذا أهمهم أمر، أو نزلت بهم كربة، أو تجددت لهم نعمة يعقدون مجلساً لختم البخاري، كما يشير إليه قول ابن أبي جمرة رحمه الله: "ما قرئ صحيح البخاري في شدة إلا فرجت ولا ركب به في مركب فغرق"(٩)، وكما أشار إليه البصروي في تاريخه من أن العادة عقد المجلس في سابع عشر رمضان، وأن القاضي نجم الدين الخيضري عقد مجلساً بالجامع الأموي في التاسع عشر من نفس السنة التي ختم فيها البخاري في السابع عشر، وكان مجلساً حافلاً(١٠)، وأوضح من ذلك دلالة ما ورد عند الوفراني في بعض معارك المغرب أن أبا العباس المنصور لما بلغه أن ابن أخيه الذي كان ينازعه الملك قد

(١) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، (الدار البيضاء: دار الكتاب، د.ط، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٥، ص١٥٤.
(٢) زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء الملطي، نيل الأمل في ذيل الدول، (بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ج٥، ص٢١٢.
(٣) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، (مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، ج٣، ص٢٢٤.
(٤) المصدر السابق، ج٣، ص٣٣٠.
(٥) المصدر السابق، ج٤، ص٤٨.
(٦) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (الجزائر: دار البصائر، ٢٠٠٧م)، ج١، ص١٦٠.
(٧) علاء الدين علي بن يوسف البصروي، تاريخ البصروي، (دمشق: دار المأمون، ط١، ١٤٠٨هـ)، ص٢١٤.
(٨) محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، العرف الشذي شرح سنن الترمذي، (بيروت: دار التراث العربي، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ج٣، ص٣٥٧.
(٩) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (الرياض: مكتبة الكوثر، ط٢، ١٤١٥هـ)، ج١، ص١٠١.
(١٠) البصروي، تاريخ البصروي، ص٢١٥.

استنصر بالنصارى، عقد الراية في وسط الجامع وختم عليها أهل الله مائة ختمة من القرآن، كما ختموا عليها صحيح البخاري"[١].

وكذا في أحداث سنة ستمائة وثمانين (٦٨٠هـ) قنت أهل مصر في المساجد وأكثروا من ختم القرآن وختم البخاري لعدوٍّ ألمَّ بهم[٢]، وكذلك صنع أهل دمشق لما نزل بهم الفناء[٣]، والأمثلة عليه من التاريخ كثيرة، ومثال ختمه لتجدد نعمة ما ورد من ختمه عند تشييد القصور الملكية في الدولة السعدية، ففي أيام السلطان الحسن الأول دشن قصر الرباط بمجلس ختم البخاري[٤].

المطلب الثاني: مظاهر الاحتفاء بالختم:

تنوعت مظاهر الاحتفاء بالختم، والذي تصوره كتب الختم وكتب التراجم أن الاحتفاء يكون بإقامة حفل يبتدأ بالدرس الذي يشرح فيه الشيخ آخر حديث من البخاري، ويضيف ما يراه مناسباً من الفوائد العلمية والنكات الخفية، ثم يفسح المجال لمن يريد أن ينشد قصيدة أو مديحاً، أو يعقب بفائدة أو مسألة، ثم يخلع عليه السلطان خلعة بهذه المناسبة، ويختم المجلس بالدعاء والابتهالات، ثم يكون بعد ذلك طعام الختم الذي يدعى إليه الحاضرون، هذا هو الرسم العام لمحفل الختم، وما ورد من أخبار يتخلله ما يمكن أن نتصور كونه مظهراً خاصاً من مظاهر الختم، وسأحاول تلخيصه فيما يأتي:

١) **الإجازة والدعاء:**

وهو مظهر خاص بمجلس الختم، ففيه إجازة الشيخ للحاضرين برواية صحيح البخاري عنه بإسناده، وقد تكون إجازة عامة في مروياته، وقد لا تتيسر الاستجازة من الشيخ في غير هذا المجلس، ثم إن الدعاء له مزية كونه عقيب الختم، والدعاء بعد العمل الصالح فيه توسل به، إلى جانب ما يعتقد من بركة المؤلِّف والمؤلَّف، وقد تفنن بعض أهل العلم بإيراد سند دعاء الختم لصحيح البخاري[٥].

٢) **خصوصية مكان الختم:**

عادة ما يكون الختم في المساجد التي هي مكان الدرس، وأشرف ما وقع من ذلك ختمه في جوف الكعبة، كما اتفق لابن علان الصديقي[٦]، وسطر لنا المؤرخون ختمه في أكابر جوامع

(١) محمد الصغير بن الحاج بن عبد الله الوفراني المراكشي، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، (فرنسا: مطبعة بوردين، ١٨٨٨م) ص٧٢.

(٢) أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٢، ص١٤٩.

(٣) المصدر السابق، ج٤، ص٨٥.

(٤) السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج٥، ص١٥٣.

(٥) أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي، ثبت أبي جعفر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ)، ص٢٣٨، ولولا خشية التطويل لأوردت نص الدعاء، ومن أحال فقد أبرأ الذمة.

(٦) ابن علان الصديقي، الوجه الصبيح في ختم الصحيح، (الرياض: دار التوحيد، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص٥١.

المسلمين، كالمسجد الأقصى[١]، والجامع الأموي[٢]، وغيرها. كما كان يختم بقصور السلاطين وقلاعهم[٣]، وفي ثغور المرابطين ومضاربهم وفي بيوت الصالحين ومجالسهم.

٣) إنشاد القصائد والمديح:

سبق بيان برنامج الختم في العادة، ومنه إنشاد القصائد والمديح، ومن أشهر ما أنشد في الختم قصيدة علاء الدين بن أيبك الدمشقي:

هذا البخاري بحمد الله قد ختما   وليس فيه حديث واحد كتما

وهي قصيدة رائعة من اثنين وأربعين بيتاً، أنشأها في ختم البخاري، واعتاد الناس قراءتها في مجالس الختم بعد ذلك[٤]، وكذا كان أهل المغرب العربي يعنون بذلك آكد العناية، ففي الجزائر إلى عهد قريب كانوا يحتفلون في الختم احتفالاً كبيراً، يطوف فيه القراء وغيرهم الشوارع، وهم حاملون المصابيح، وتعزف الموسيقى، ويكثر إنشاد الشعر الديني والموشحات[٥].

٤) المناقشات العلمية:

تنشأ المناقشات العلمية في مجلس الختم لمناسبة اجتماع أهل العلم، وعادة ما تكون بدايتها بإيراد السلطان مسألة على الشيخ صاحب الختم، ثم يجال الحديث فيها بين العلماء، ويصور لنا الملطي مجلساً للختم دار فيه نقاش عن مسألة منع النساء من الخروج مطلقاً، وكان منشؤها من سؤال السلطان عن الذنوب التي تسبب الطاعون[٦]، ووقعت مباحثة بن حنبلي وحنفي في مجلس الختم انتهت باستطالة الحنفي على الحنبلي![٧].

٥) المكارمة بطعام الوليمة:

ومن نافلة القول إن الاحتفال بالختم يلزم منه إعداد الولائم والمكارمة بالطعام لهذا الحدث العظيم، فلما ختم الإمام ابن حجر شرحه للبخاري وكان يملي فيه كتابه العظيم "فتح الباري" لمدة خمس وعشرين سنة أقيمت ولائم عظيمة صرف فيها أكثر من خمسمائة دينار، ولم يتخلف عنها من وجوه الناس إلا النادر[٨]. وكذا عمل الفخان لختم صحيح البخاري ضيافة عظيمة[٩]، ومثل ذلك

---

(١) أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، (عمان: مكتبة دنديس، د.ط، د.ت)، ج٢، ص٣٥٥.

(٢) البصروي، تاريخ البصروي، ص٢١٤.

(٣) زين الدين الملطي، نيل الأمل في ذيل الدول، ج٥، ص٢٤.

(٤) أبو الطيب محمد صديق خان القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص١٨١.

(٥) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٢، ص٢٤٧.

(٦) زين الدين الملطي، نيل الأمل في ذيل الدول، ج٥، ص٢٤

(٧) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، ج٣، ص٢٢٤.

(٨) السخاوي، الضوء اللامع، ج٢، ص٣٨.

(٩) محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ)، ص٢٦٨.

ما حكاه أبو القاسم سعد الله في تاريخ الجزائر، أن النساء في المولد النبوي وليلة القدر وعند ختم صحيح البخاري كن يعددن أطعمة خاصة بهذه المناسبة[1]، وهو مؤشر إلى أن المجتمع برجاله ونسائه يشارك في هذا الاحتفال.

٦) رصد ما يحدث من كرامات في الختم:

وإن كان ذلك ليس مطرداً إلا أنه من المظاهر الخاصة باحتفال الختم، ففيه يذكر شيخ الختم أو الحاضرون ما رأوه مناماً أو شاهدوه عياناً من كرامات خص بها مجلس الختم، تكون مؤنسة للناس ومبشرة لهم، وقد يكون ذلك مدوناً في كتب الختم، كما صرح بجملة منه الشيخ ابن علان الصديقي، في كتابه أن الإمام يحيى العامري لما ختم البخاري صافح الناس فكان في جملة من صافحهم المصطفى صلى الله عليه وسلم، فانطبع أثر أصابعه الشريفة على ظهر كف الإمام، فكانت نوراً مضيئاً، وكان يستره بمنديل، ولا يكشفه إلا للوضوء، فإذا كشفه بدا سنا ذلك النور[2]، وكذلك نقل الرؤيا التي رآها أحد الصالحين في ختم ابن علان للصحيح وأخبره بها، وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر الختم[3]، ومثله ما حكاه البصروي من مشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم يحضر الختم[4]، وكذا شاهد الناس في جامع حلب نوراً يخرج من المحراب، عدة مرات، وفي بعض السنين ختم صحيح البخاري في الجامع، فخرج النور فشاهده الحاضرون، وضج الناس بالتسبيح والتهليل[5]، وكل ذلك مما يمكن أن يقع ويكرم الله به أهل السنة وسدنة الشريعة، ولعله من عاجل بشراهم، جعلنا الله منهم.

المطلب الثالث: المراسم المرافقة للختم:

نلحظ أن ظاهرة ختم الصحيح كان يرافقها بعض المراسم الخاصة، التي قد لا يكون بينها وبين الختم ارتباط، فهي مما يمكن أن يقع في غير الختم، ولكنها وقعت في مناسبة الختم لفرصة اجتماع الناس، وبركة المجلس، وغير ذلك، ويمكن أن تلخص فيما يأتي:

١) إحسان السلطان إلى الفقهاء:

فاجتماع الناس في مجلس الختم فرصة لتفقد حال المساكين من أهل العلم، وخشوع السلطان في المجلس مما يحدوه إلى عمل الخير ويدفعه إلى الإحسان، ومثال ذلك ما صوره المقريزي لنا من عقد

(١) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج٢، ص٢٤٧.

(٢) ابن علان الصديقي، الوجه الصبيح، ص٥٢.

(٣) ابن علان الصديقي، الوجه الصبيح، ص٥٢.

(٤) البصروي، تاريخ البصروي، ص٢١٤.

(٥) أبو البركات عبد الله بن حسين بن مرعي السويدي، النفحة المسكية في الرحلة المكية، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، د.ط، ١٤٢٤ه)، ص١٩٩.

مجلس لختم البخاري بالقصر من قلعة الجبل بالقاهرة، فرق فيه السلطان على الفقهاء ممن حضره ألف درهم لكل فقيه[١]، ومجلس غيره فرق فيه لكل فقيه مائة وأربعين مؤيدياً[٢] من الفضة[٣]، وكذا ما فرقه على فقراء القدس لما عقد مجلساً بها لسماع صحيح البخاري[٤].

٢) خلع السلطان على عماله:

وكما سبق أن الختم اجتماع يتحين فيه بركة المجلس وحضور الناس، فقد كان بعض السلاطين يخلع على عماله خلعهم السنوية في مجلس الختم، لا سيما القضاة وكبراء الدولة والأعيان، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: "ثم خلع السلطان على من له عادة بلبس الخلعة عند ختم البخاري"[٥]، وكذا أشار المقريزي إلى ذلك[٦].

٣) التأريخ لبعض المؤلفات أو القصائد التي أنشدت بمناسبة الختم:

وبعض هذه القصائد ليست مخصوصة بالختم، لكن مؤلفيها تحينوا فرصة اجتماع الناس للختم لينشدوها فتروى عنهم وتحفظ منهم، منها قصيدة:

حديث غرامي مسند ومسلسل ومطلق دمعي فوق خدي مرسل

للشيخ عبد المعطي بن الشيخ حسن الحضرمي، وهي قصيدة من ستة وأربعين بيتاً، مدح فيها شيخ بن عبد الله العيدروس[٧]، ومثلها قصيدة الشيخ جمال الدين محمد الأشخر التي أنشدها في الختم، ومطلعها:

حدثاني عن الغزال الغريرِ بأسانيد ما لها من نظيرِ

وهي من ستين بيتاً[٨]، ومثلهما قصيدة قيلت في الختم مطلعها:

جادت بوصلٍ قرة الأعيان ذات الجمال اليوسفي الفتان

ويقول فيها:

لا يسلني عنها سوى ختم البخا ري عند طود الخير والعرفان[٩].

(١) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٦، ص٤١٩.

(٢) العملة المنسوبة للسلطان المؤيد المملوكي.

(٣) المصدر السابق، ج٦، ص٤٧٩.

(٤) المصدر السابق، ج٦، ص٤٥٠.

(٥) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، ج٣، ص٣٣٠.

(٦) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٦، ص٤٧٩.

(٧) العيدروس، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ص٣٢١.

(٨) المصدر السابق، ص٣٥٣.

(٩) عبد الرحمن بن محمد ابن زيدان السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م)، ج٤، ص٣٧٢.

الخاتمة:

وفي الختام هذه أبرز نتائج البحث:

١) بين البحث المقصود بكتب الختم، وأنها: الكتب التي تؤلف بعد ختم كتب السنة أو ختم كتبٍ ذات قيمة عند عموم الأمة، ختم تدريس وإقراء، وتعنى بتوصيف الكتاب المختوم، وبيان منهج مؤلفه ودقائقه، وأسانيد مؤلف الختم إلى مؤلف الكتاب، وفوائد أخرى متعلقة بالكتاب المختوم.

٢) أوقف البحث على مناهج كتب الختم عموماً؛ إذ يحتاج توصيف المناهج التفصيلي إلى كتاب تام في هذا الموضوع، وأبرز مناهج كتب الختم تطرقها إلى: الترجمة للإمام البخاري، وبيان مكانة صحيحه، وذكر إسناد المؤلف إلى صحيح البخاري، وشرح بعض الأحاديث منه، وذكر بعض المبشرات، وإيراد بعض القصائد المتعلقة به.

٣) أحصى البحث كتب الختم، وقسمها إلى مطبوع ومخطوط ومفقود، وبين بيانات نشر المطبوع، وأماكن نسخ المخطوط، وأسماء المفقود، وعدها من المطبوع: ١٤ كتاباً، ومن المخطوط: ٢٨ كتاباً، ومن المفقود: ١٤ كتاباً.

٤) أبرز البحث بعض مظاهر العناية بختم صحيح البخاري في التراث التاريخي، ولخصها في عدة نقاط: الإجازة والدعاء الخاصان بالختم، وخصوصية مكان الختم، وإنشاد القصائد والمديح، وإثارة المناقشات العلمية، والمكارمة بطعام الوليمة، ورصد ما يحدث من كرامات في الختم.

٥) وأبرز بعض المراسم التي ترافق الختم وتشعر بقيمته الاجتماعية عند الخاصة كما هي عند العامة، وذلك في: إحسان السلطان إلى الفقهاء، وتخصيصه الختم لخلعه الخلع على عماله، والتأريخ لبعض المؤلفات أو القصائد التي أنشدت بمناسبة الختم.

كما يوصي الباحث بما يأتي:

١) البحث في مناهج كتب الختم بحثاً تفصيلياً، بإجراء المقارنات، وتوسيع دائرة البحث ليشمل جميع كتب الختم في مختلف الفنون، ولا يقتصر على ختم الصحيح وحده.

٢) العناية بتحقيق المخطوط من هذه الكتب، وقد أوقف البحث على ٢٨ مخطوطاً من مخطوطات ختم البخاري وحده، ولا شك أن ثم مخطوطات لختم بقية كتب السنة والشفا وغيرها من كتب التراث، وبالمقارنة بين المطبوع والمخطوط من كتب ختم البخاري نجد أن المخطوط ضعف المطبوع الذي بلغ ١٤ كتاباً فقط.

٣) إعادة مجالس الختم والعناية بها كما كان ذلك متصلاً إلى عهد قريب، ولا شك أن إعادة مجالس الختم والحرص عليها يؤثر في المجتمع المسلم أبلغ الأثر في العناية بالتراث الإسلامي، ونشر أدب الإسلام في العامة، وتعظيم سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

والله تعالى أعلم، وصلى الله على النبي الأكرم وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع:

١) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي. (١٤٢٢هـ). **الصحيح**. محمد زهير الناصر. ط١. بيروت: دار طوق النجاة.

٢) البصري، عبد الله بن سالم. (١٤٣٧هـ/٢٠١٦م). **ختم صحيح البخاري**. فؤاد بولفاف السوسي (تحقيق). ط١. الرياض: دار التوحيد.

٣) البصروي، علاء الدين علي بن يوسف. (١٤٠٨هـ). **تاريخ البصروي**. أكرم العلبي (تحقيق). ط١. دمشق: دار المأمون.

٤) البلغيثي، أحمد بن المأمون. **ديوان البلغيثي**. مخطوط. الخزانة الصبيحية بسلا. برقم (٣٧٢/١-٤).

٥) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (١٤٣٧هـ/ ٢٠١٧م). **المدخل إلى علم السنن**. محمد عوامة (تحقيق). ط١. بيروت: دار المنهاج، القاهرة: دار اليسر.

٦) ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م). **إنباء الغمر بأبناء العمر**. حسن حبشي (تحقيق). د.ط. مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

٧) خليفة، حاجي. (١٩٤١م). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. د.ط. بغداد: مكتبة المثنى.

٨) ابن زيدان، عبد الرحمن بن محمد السجلماسي. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**. علي عمر (تحقيق). ط١. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

٩) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن.

(١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م). **الانتهاض في ختم الشفا لعياض**. عبد اللطيف الجيلاني (تحقيق). ط١. بيروت: دار البشائر.

١٠) (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م). **بغية الراغب المتمني في ختم النسائي برواية ابن السني**. عبد العزيز العبد اللطيف (تحقيق). ط١. الرياض: مكتبة العبيكان.

١١) (د.ت). **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. د.ط. بيروت: دار مكتبة الحياة.

١٢) سعد الله، أبو القاسم. (٢٠٠٧م). **تاريخ الجزائر الثقافي**. د.ط. الجزائر: دار البصائر.

١٣) ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر بن محمد.

(١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**. محمد حجي (تحقيق). ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٤) (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال**. محمد حجي (تحقيق). ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٥) السويدي، أبو البركات عبد الله بن حسين بن مرعي. (١٤٢٤هـ). **النفحة المسكية في الرحلة المكية**. د.ط. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

١٦) سيزكين، فؤاد. (١٤١٢هـ). **تاريخ التراث العربي**. ط٢. قم: مطبعة بهمن.

١٧) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٤١٥هـ). **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. نظر الفاريابي (تحقيق). ط٢. الرياض: مكتبة الكوثر.

١٨) الصديقي، محمد بن علان. (د.ت). **الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية**. د.ط. القاهرة: جمعية النشر والتأليف الأزهرية.

١٩) (١٤٣٧هـ/٢٠١٦م). **الوجه الصبيح في ختم الصحيح**. نور الدين الحميدي (تحقيق). ط١. الرياض: دار التوحيد.

٢٠) الطاهري، عبد السلام. (٢٠١١م). **الختمات الحديثية لدى علماء سلا**. المغرب: مركز أبحاثنا.

٢١) العليمي، أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن. (د.ت). **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**. عدنان نباتة (تحقيق). د.ط. عمان: مكتبة دنديس.

٢٢) العيدروس، محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله. (١٤٠٥هـ). **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٣) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي. (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م). **معجم مقاييس اللغة**. عبد السلام هارون (تحقيق). ط١. بيروت: دار الفكر.

٢٤) قاسم، حمزة محمد. (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري**. بشير عيون (تحقيق). دمشق: مكتبة دار البيان.

٢٥) القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **الحطة في ذكر الصحاح الستة**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٦) الكتاني، محمد عبد الحي بن عبد الكبير. (١٩٨٢م). **فهرس الفهارس**. إحسان عباس (تحقيق). ط٢. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٢٧) الكتاني، يوسف. (د.ت). **مدرسة الإمام البخاري في المغرب**. د.ط. بيروت: دار لسان العرب.

٢٨) الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **العرف الشذي شرح سنن الترمذي**. محمود شاكر (تحقيق). ط١. بيروت: دار التراث العربي.

٢٩) المحبي، محمد أمين بن فضل الله. (د.ت). **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**. د.ط. بيروت: دار صادر.

٣٠) ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الخازن. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **المعجم**. عادل بن سعد (تحقيق). ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

٣١) المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **السلوك لمعرفة دول الملوك**. محمد عبد القادر عطا (تحقيق). ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٢) الملطي، زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). **نيل الأمل في ذيل الدول**. عمر تدمري (تحقيق). ط١. بيروت: المكتبة العصرية.

٣٣) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي. (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م). **لسان العرب**. أحمد فارس صاحب الجوائب (تحقيق). ط٣. بيروت: دار صادر.

٣٤) الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد السلاوي. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. جعفر ومحمد الناصري (تحقيق). د.ط. الدار البيضاء: دار الكتاب.

٣٥) الوادي آشي، أبو جعفر أحمد بن علي البلوي. (١٤٠٣هـ). **ثبت أبي جعفر**. عبد الله العمراني (تحقيق). ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٣٦) الوفراني، محمد الصغير بن الحاج بن عبد الله المراكشي. (١٨٨٨م). **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**. السيد هوداس (تصحيح). فرنسا: مطبعة بوردين.

كتب أحاديث الأدعية والأذكار
دراسة لألوانها وأصنافها

عبد المهيمن بن محمد رافعي[١]
طالب ماجستير، كلية دراسات القرآن والسنة
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.
almukhtar1186@gmail.com

ملخَّص البحث

يتناول هذا البحث دراسة كتب أحاديث الأدعية والأذكار لإظهار ألوان تأليفها قديماً وحديثاً؛ وذلك من خلال النظر في الكتب الحديثية العامة والكتب الخاصة في أحاديث الأدعية والأذكار المأثورة. حاول الباحث جمع كل المؤلفات المتعلقة بأحاديث الأدعية والأذكار من القرون الأولى إلى العصر الحديث واستقرائها وتحليلها بغية إخراج ألوان تأليفها. وقد أظهر الباحث ألواناً متعددة لمؤلفات أحاديث الأدعية والأذكار، كما أظهر وجود بعض المؤلفات التي تجمع عدة ألوان في مؤلف واحد، فضلاً عن إظهار جهود المعاصرين وإبداعهم في تأليف الكتب وإعداد الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية في الأدعية والأذكار.

الكلمات المفتاحية: الدعاء. الذكر. ألوان التأليف. الدراسة.

المقدمة:

إن تاريخ السنة النبوية يسير على مرحلتين زمنيتين كبيرتين، المرحلة الأولى هي مرحلة الرواية؛ حيث كانت تنقل الأحاديث في تلك المرحلة بواسطة الأسانيد والرواية المباشرة. بينما المرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد الرواية، وتكون طريقة التأليف في هذه المرحلة بالاعتماد على الكتب السابقة في الكتابة[١].

ومن مجهودات العلماء في تبليغ الأحاديث النبوية كتابتهم لروايات الأدعية والأذكار المأثورة، وكانت كتب الأدعية والأذكار تُؤلّف بأنواع مختلفة وألوان متعددة. والجدير بالذكر أن حركة التصنيف في القرون الأولى أغلبها كانت على التصنيف الموضوعي؛ بحيث تفرد أحاديث موضوع واحد في كتاب[٢]. فصدرت مثل: كتب السيرة، والمغازي، والزهد، والفتن، وكذلك المصنفات الخاصة في الأدعية والأذكار.

وقد تطور اهتمام العلماء في جمع أحاديث الأدعية والأذكار عبر القرون والعصور، فمنهم من يروي الأخبار بالأسانيد، ومنهم من يحذفها، ومنهم من يطول الدراسة عنها، ومنهم من يختصرها، ومنهم من يهتم بشرح متونها وتوضيح كلماتها[٣].

فتحاول هذه الدراسة إخراج ألوان تأليف الكتب في أحاديث الأدعية والأذكار من خلال ملاحظة علمية على مجموعة من الكتب المتعلقة بالأدعية والأذكار فضلًا عن الكتب الحديثية العامة الأصلية. وإلى الله وحده أتوجه بهذا العمل، وأرجو منه الثواب والأجر.

المبحث الأول: جمع أحاديث الأدعية والأذكار في أبواب وكتب خاصة:

بدأ اهتمام العلماء بجمع أحاديث الأدعية والأذكار منذ القرن الثاني الهجري واستمر إلى العصر الحديث. وكان أول لون الجمع لأحاديث هذا الموضوع هو إفرادها في أبواب وكتب خاصة لها. ويكشف بأن مصنفي هذا اللون قد سلكوا في تأليفهم هنا بمسلكين، أولهما هو جمع أحاديث الأدعية والأذكار في أبوابها وكتبها الخاصة مع ذكر الأسانيد، وثانيهما هو اختصار في جمعها بدون ذكر الأسانيد.

المطلب الأول: جمع أحاديث الأدعية والأذكار بالأسانيد

يلحظ أن المسلك الأولى لهذا اللون ظهر منذ القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجريين، وهو عصر الرواية للحديث[٤]. وأول كتاب الدعاء والذكر الذي ألف بهذا المسلك هو "كتاب الدعاء" لمحمد بن فضيل الضَّبِّي

---

[١] المليباري، حمزة عبد الله. ٢٠٠٣. نظرات جديدة في علوم الحديث. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. ص ١٣.

[٢] سعيد، همام عبد الرحيم. ١٤٣٣هـ. الفكر المنهجي عند المحدثين. الرياض: البيان مركز البحوث والدراسات. ص ١١٩.

[٣] البدر، عبد الرزاق بن عبد المحسن. د.ت. فقه الأدعية والأذكار. السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع. ص ٧.

[٤] المليباري، حمزة عبد الله. ٢٠٠٣. نظرات جديدة في علوم الحديث. ص ١٣.

(١٩٥ هـــ)، وهو أقدم كتب للدعاء والذكر التي وصلت إلينا[١]. وقد امتاز هذا الكتاب بعلو إسناده، وذلك لتقدم عصر مؤلفه، حيث توفي في القرن الثاني للهجري[٢]، إلا أن أحاديث الدعاء والذكر فيه جمعت عشوائة غير مقسمة حسب التقسيمات المعينة.

وجاء بعده كتاب "عمل اليوم والليلة" لأحمد بن شعيب النّسائي (٣٠٣ هـــ)، فهو كتاب متميز في هذا الموضوع، حيث سلك مؤلفه منهجاً خاصاً لا يسبقه الضَّبِّي في التأليف، إذ أنه بدأ بتقسيم أحاديث الأدعية والأذكار فيه حسب الأحوال والأوقات. يفضل على ذلك، لقد تفنن النّسائي أيضاً في الأسانيد والمتن، فيلحظ أنه دائماً يحافظ على أول الإسناد باستخدام صيغة "أخبرنا"، وأحياناً يسوق الأسانيد الكثيرة للحديث الواحد بهدف إظهار الفوائد الإسنادية والمتنية، كما أنه يكرر الأحاديث في أبواب متعددة ولكن يضعها تحت عناوين وأبواب جديدة، مستنبطاً منها دلالات مختلفة[٣].

ثم ألف القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الـــمَحَامِلِي (٣٣٠ هـــ) "كتاب الدعاء"، فهو كتاب يشتمل على أحاديث الأدعية المتعلقة بالسفر. فقد بدأه المؤلف بذكر أدعية الخروج للسفر، وختمه بدعاء الرجوع إلى البيت. وعدد أحاديث المجموعة في هذا الكتاب هو ستة وتسعين حديثاً، كلها مقسمة تحت أربعة عشر باباً.

ولما تمسك الناس بأدعية غير مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل أدعية سجع وأدعية ألفها الوراقون على عدد الأيام، فألف سليمان بن أحمد الطَّبَرَاني (٣٦٠ هـــ) كتابه "كتاب الدعاء"، وجمع فيه جملة كبيرة من أحاديث الأدعية المأثورة بأسانيدها، ليعمل بها الناس بدلاً من الأدعية الغير مأثورة المعتاد عليهم[٤]. وكان من جهود الطَّبَرَاني حرصه على ذكر أغلب الروايات الواردة في باب واحد، وأحياناً قسّم الأحاديث بحسب أطرافها، وذكر لكل طرف ما يوافق الباب[٥].

ومن كتب أحاديث الأدعية والأذكار التي جمعت بالأسانيد هو كتاب "عمل اليوم والليلة" لابن السّني أبي بكر أحمد بن إسحاق الدَّيْنُورِي (٣٦٤ هـــ). وهو من أشهر مؤلفاته، وقد أكثر النقل منه النّووي (٦٧٦ هـــ) في كتابه "الأذكار"، وشمس الدين الجَزَرِي (٨٣٣ هـــ) في "الحصن الحصين"، كما اقتبس منه أيضاً السّيوطي (٩١١ هـــ) في "الجامع الصغير"[٦].

[١] البعيمي، عبد العزيز بن سليمان. ١٩٩٩. مقدمة تحقيق كتاب الدعاء لمحمد بن فضيل الضبي. السعودية: مدرسة الرشيد للنشر والتوزيع. ص ٥.

[٢] الذهبي، محمد بن أحمد. ١٩٩٨. تذكرة الحفاظ. بيروت: دار الكتب العلمية. ج ١، ص ٢٣٠.

[٣] فاروق حمادة. ١٩٧٩. مقدمة تحقيق كتاب عمل اليوم والليلة لأحمد بن شعيب النسائي. د.م: مؤسسة الرسالة. ص ٩٥.

[٤] الطبراني، سليمان بن أحمد. ١٩٨٧. كتاب الدعاء. بيروت: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع. ص ٧٨٥.

[٥] البخاري، محمد سعيد بن محمد حسن. ١٩٨٧. مقدمة تحقيق كتاب الدعاء لسليمان بن أحمد الطبربي. ص ١١٥.

[٦] كوثر، عبد الرحمن. ١٩٩٨. مقدمة تحقيق كتاب عمل اليوم والليلة لأحمد بن إسحاق الدينوري. بيروت: شركة الأرقم بن أبي الأرقم. ص ١٣.

ويمكن القول بأن الكتاب الأخير في الدعاء والذكر التي جمعت أحاديثها بالأسانيد هو كتاب "الدعوات الكبير" لأبي بكر بن الحسين البَيهَقِي (٤٥٨ هـ). وكان الباعث على تأليفه تحقيق سؤال إخوانه له أن يجمع لهم أحاديث الأدعية والأذكار. فبدأ الجمع على الترتيب الذي وضعه ابن خزيمة (٣١١ هـ) في "مختصر المأثور"[١]. ومن مزايا كتاب البَيْهَقِي حكمه على بعض أسانيد الأحاديث والكلام على رواتها.

ومن جانب آخر، فقد جمع بعض المصنفين أحاديث الأدعية والأذكار في باب من أبواب الكتب الحديثية العامة، وهي كما يلي:

١) "كتاب الدعوات" في صحيح البخاري (٢٥٦ هـ).
٢) "كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار" في صحيح مسلم (٢٦١ هـ).
٣) "أبواب الدعوات" في جامع التّرمذي (٢٧٩ هـ).
٤) "كتاب الدعاء" في سنن ابن ماجه (٢٧٣ هـ).
٥) "كتاب الدعاء" في مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥ هـ).
٦) "باب الأذكار" في الأدب المفرد للبخاري.
٧) "كتاب الدعاء بعد الأكل" في السنن الكبرى للنّسائي.

وتظهر أيضًا أبواب أخرى لها علاقة بأحاديث الأدعية والأذكار، مثل:

١) "كتاب التوبة" في صحيح مسلم.
٢) "كتاب الاستعاذة" في المجتبى من السنن للنّسائي.
٣) "كتاب عمل اليوم والليلة" في السنن الكبرى للنّسائي.

المطلب الثاني: جمع أحاديث الأدعية والأذكار بحذف الأسانيد

أما المسلك الثاني في هذا اللون هو جمع أحاديث الأدعية والأذكار بدون ذكر الأسانيد؛ وذلك بسبب اعتماد المصنفين على كتب أحاديث الأدعية والأذكار المسندة والكتب الحديثية العامة في النقل. فنقلوا الأحاديث من تلك الكتب وجمعواها في محل واحد مختصرة بحذف الأسانيد. وقد صرح بعض مصنفي هذا المسلك المصادر التي اعتمدوا بها في نقل الأحاديث، كما يكشف أن بعضهم لم يصرحوا بذلك، ولكن

[١] البيهقي، أحمد بن الحسين. ٢٠٠٩. الدعوات الكبير. الكويت: غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان. ص ٦٤.

يعرف مصادرهم في النقل من خلال النظر على كتبهم بشكل خاص. وقد بدأ اهتمام العلماء في تأليف بهذا المسلك منذ القرن السابع للهجري، وهي فترة بعد الرواية[١]، واستمر إلى عصر الحديث.

الكتاب الأول الذي سلك بهذا المسلك حسب استقراء الباحث هو كتاب "النصيحة في الأدعية الصحيحة" لعبد الغني الـمَقْدِسِي (٦٠٠ هـ). فقد قال الـمَقْدِسِي عن مصادر أحاديث كتابه: "فهذه أحاديث الأدعية الصحيحة لخصتها من كتب الأئمة الأعلام المقتدى بهم في الإسلام، كالإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) رضي الله عنه، وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجّاج، وأبي داود سليمان بن الأشعث السَجِسْتَاني (٢٧٥ هـ)، وأبي عيسى محمد بن سورة التّرمذي، وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، وشيئاً يسيراً عن غيرهم"[٢].

وجاء بعده كتاب "الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار" لمحي الدين يحي بن شرف النّووي، حيث قال: "وأقتصر في هذا الكتاب على الأحاديث التي في الكتب المشهورة التي هي أصول الإسلام وهي خمسة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والتّرمذي، والنّسائي. وقد أروي يسيراً من الكتب المشهورة غيرها"[٣].

واعتمد ابن تيمية (٧٢٨ هـ) على الكتب الستة في إخراج أحاديث الأدعية والأذكار في كتابه "الكلم الطيب". ولوحظ أنه اكتفى بذكر المصادر لأحاديث الأدعية والأذكار المخرجة في الصحيحين بدون ذكر أحكامها، ونقل أحكام نقاد الحديث للأحاديث الأخرى المخرجة في الكتب الأربعة.

وكان ابن الإمام محمد بن محمد بن علي بن هُمام (٧٤٥ هـ) له كتاب "سلاح المؤمن في الدعاء والذكر". وجمع فيه أحاديث الأدعية والأذكار من مصادر متعددة، وهي الكتب الستة، و"المستدرك على الصحيحين" للحاكم النَّيسَابُوري (٤٠٥ هـ)، و"المسند المخرج على صحيح مسلم" لأبي عوانة الإِسْفَرَايِينِي (٣١٦ هـ)، و"صحيح ابن حبّان" لأبي حاتم بن حبّان البُستِي (٣٥٤ هـ)[٤].

فلقد استمر اهتمام العلماء بجمع أحاديث الأدعية والأذكار في كتب مستقلة في زمن المعاصرين، فصدر كتيب صغير الشهير بـ"المأثورات" لحسن البنّا (١٣٦٨ هـ). ولكن المؤلف لم يبين فيه مصادر أحاديث الأدعية والأذكار، ولم يخرجها لغرض الاختصار في التأليف. وعلى الرغم ذلك، فقد قام الباحث كعب عزمي بتخريج معظم أحاديث "المأثورات"، واستخلص من تخريجه أن أحاديث "الماثورات" مأخوذة

---

[١] المليباري، حمزة عبد الله. ٢٠٠٣. نظرات جديدة في علوم الحديث. ص ١٣.

[٢] المقدسي، عبد الغني. ١٩٨٢. النصيحة في الأدعية الصحيحة. بيروت: مؤسسة الرسالة. ص ٢٤.

[٣] النووي، يحي بن شرف. ٢٠١٠. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار. القاهرة: دار الحديث. ص ٨.

[٤] ابن الإمام، محمد بن محمد. ١٩٩٣. سلاح المؤمن في الدعاء والذكر. دمشق: دار ابن كثير. ص ٢٧.

من مصادر متعددة، وأحاديثها تشتمل على أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة وموضوعة، وجملة منها ليس لها أصل[١].

وألف عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠ هـــ) كتاب "تحفة الأخيار ببيان جملة نافعة مما ورد في الكتاب والسنة من الأدعية والأذكار". وأخرج الأحاديث فيه من الكتب الستة، و "المسند" لأحمد بن حنبل، و"الأدب المفرد" لمحمـــد بن إسماعيل البخاري، و"عمل اليوم والليلة" للنَّسَائِي، و"صحيح ابن حبّان" لأبي حاتم بن حبّان البُسْتِي، كما أخرج أيضاً من كتاب أبي بكر بن الحسين البَيْهَقِي، ولكنه لم يذكر أسماء هذه الكتب في كتابه المذكور.

واعتمد سعيد علي بن وهف القَحْطَاني (١٤٤٠ هـــ) في إخراج أحاديث الأدعية والأذكار في كتابه "الذكر والدعاء والعلاج بالرقى من الكتاب والسنة" على الكتب الستة، و"الموطأ" لمالك بن أنس (١٧٩ هـــ)، و"المسند" لأحمد بن حنبل، و"السنن" لعبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي (٢٥٥ هـــ)، و"الشمائل المحمدية" لمحمد بن عيسى التّرمذي، و"المسند" لأبي بكر محمد بن عمرو البزّار (٢٩٢ هـــ)، و"المعجم" لأبي يعلى الـــمُـــوصِلِي (٣٠٧ هـــ)، و"عمل اليوم والليلة" لأحمد بن شعيب النَّسَائِي، وأبي بكر أحمد بن إسحاق الدَّيْنُورِي المعروف بابن السّني، و"صحيح ابن خزيمة" لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، و"صحيح ابن حبّان" لأبي حاتم بن حبّان البُسْتِي، و"المعجم الكبير" و"المعجم الأوسط" لسليمان بن أحمد الطَّبَرَانِي، و"المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم النِّيْسَابُورِي. وقد اختصر المؤلف هذا الكتاب في كتيب اشتهر بـ"حصن المسلم من أذكار الكتاب والسنة".

وقد ألف خالد عبد الرحمن الجَرِيسِي كتابين في الذكر والدعاء، أولهما: "جوامع الدعاء"، والثاني: "منتقى الأذكار". ففي كتابه الأول، جمع الجَرِيسِي أحاديث الأدعية من الكتب الستة، و"الموطأ" لمالك بن أنس، و"المسند" لأحمد بن حنبل، و"التاريخ الكبير" لمحمـــد بن إسماعيل البخاري، و"المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم النِّيْسَابُورِي، و"السنن الكبرى" و "دلائل النبوة" لأبي بكر بن الحسين البَيْهَقِي. ولوحظ أنه نقل أحكام نقاد الحديث من المتقدمين والمعاصرين على الأحاديث المخرجة في غير الصحيحين.

بينما في كتابه الثاني، فإنه قد استفاد من منهج النّووي في "الأذكار"في التأليف[٢]، ولعل أن هذا الأمر هو من مظاهر الفرق بين كتابه الأولى عن الكتاب الثاني. وأما من ناحية مصادر الحديث، فقد أخرج الجريسي الأحاديث في كتابه الثاني من الكتب الستة، و"الموطأ" لمالك بن أنس، و"المصنف" لأبي

---

[١] كعب عزمي. ٢٠١٠. Al-Ma'thurat Karya Hasan al-Banna: Takhrij dan Analisis. (رسالة الماجستير). جامعة العلوم الماليزية.

[٢] الجريسي، عبد الرحمن. د.ت. منتقى الأذكار. د.ن. ص ١٣.

بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، و"المسند" لأحمد بن حنبل، و"الأدب المفرد" لمحمد بن إسماعيل البخاري، و"السنن الكبرى" و"عمل اليوم والليلة" لأحمد بن شعيب النَّسَائِي، و"صحيح ابن خزيمة" لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، و"صحيح ابن حبّان" لأبي حاتم بن حبّان البُسْتِي، و"عمل اليوم والليلة" لأبي بكر أحمد بن إسحاق الدَّيْنُورِي المعروف بابن السّني، و"السنن الكبرى" لأبي بكر بن الحسين البَيْهَقِي.

ولعل الكتاب المعاصر الأخير الذي سلك بهذا المسلك في التأليف هو كتاب "الذكر والدعاء في ضوء الكتاب والسنة" لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر. فإن أغلب أحاديث الأدعية والأذكار في هذا الكتاب مخرجة في الصحيحين. ومع ذلك، لقد أخرج المؤلف أيضاً الأحاديث من السنن الأربعة، و"الموطأ" لمالك بن أنس، و"المسند" لأحمد بن حنبل، و"الأدب المفرد" لمحمد بن إسماعيل البخاري، و"عمل اليوم والليلة" لأحمد بن شعيب النَّسَائِي، وأبي بكر أحمد بن إسحاق الدَّيْنُورِي المعروف بابن السّني، و"المعجم" لسليمان بن أحمد الطَّبَرَاني، و"المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم النِّيْسَابُورِي.

المبحث الثاني: إفراد الروايات المقبولة للأدعية والأذكار:

من ألوان تأليف الكتب في أحاديث الأدعية والأذكار عند المحدثين إفراد الروايات الصحيحة والمقبولة في كتاب. وقد بدأ الاهتمام بهذا اللون في القرن الثالث الهجري بعد تخصيص محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النِّيْسَابُورِي بجمع الأحاديث الصحيحة في الصحيحين. وأما الكتب الحديثية قبلهما فهي كانت تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف دون التمييز اعتماداً على أنها مروية بالأسانيد[1].

ويعتبر الصحيحان من أوائل الكتب التي جمعت أحاديث الأدعية والأذكار الصحيحة، حيث جمع البخاري مئة وثلاثة أحاديث للأدعية والأذكار مرتبة على تسعة وستين باباً فرعيّاً في "كتاب الدعوات" في "صحيح البخاري"، كما أورد مسلم في صحيحه أربعة وتسعين حديثاً للأدعية والأذكار الصحيحة في خمسة وعشرين باباً فرعيّاً في "كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار" في صحيحه.

ثم انتقى عبد الغني المقدسي أحاديث الأدعية والأذكار من الكتب الحديثية العامة المشهورة، وجمعه في كتابه "النصيحة في الأدعية الصحيحة"، وقال: "فهذه أحاديث الأدعية الصحيحة لخصتها من كتب الأئمة الأعلام المقتدى بهم في الإسلام، كالإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، وشيئاً يسيراً عن غيرهم"[2].

[1] ياسر شمالي. ٢٠٠٦. الواضح في مناهج المحدثين. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص ٥٥.

[2] المقدسي، عبد الغني. ١٩٨٢. النصيحة في الأدعية الصحيحة. ص ٢٢.

وألف ابن الإمام محمد بن محمد بن علي بن هُمام كتاب "سلاح المؤمن في الدعاء والذكر"، وبيّن منهجه في نقل الحديث، وذكر بأن أحاديث الأدعية والأذكار المنقولة في كتابه كلها مرفوعة دائرة بين الصحيح والحسن[١]. وأما المصادر التي اعتمد عليها في الكتابة فهي الأحاديث من الصحيحين، و"المستدرك" للحاكم النَّيْسَابُورِي، و"المسند المخرج على صحيح مسلم" لأبي عوانة الإِسْفَرَايِينِي (٣١٦ هـــ)، ومما لم ينص ابن حبّان في "صحيح ابن حبّان" وأبو داود في "سنن أبي داود" على ضعفه، وما صحّح التّرمذي في جامعه، ومما لم ينفرد به ابن ماجه والنّسائي في سننيهما، إلا عشرة مما انفرد به النّسائي الجيد إسناده، وما روي عن رجال الصحيح في "المصنف" لابن أبي شيبة، و"الموطأ" لمالك بن أنس، وما جزم بصحته البَيهَقِي في "السنن الكبير"[٢].

وقد استمر اهتمام العلماء في تأليفهم لأحاديث الأدعية والأذكار بهذا اللون، فصدر في أيامنا كتاب "تحفة الأخيار ببيان جملة نافعة مما ورد في الكتاب والسنة من الأدعية والأذكار" لعبد العزيز بن عبد الله بن باز. قال في مقدمته عن الأدعية والأذكار المجموعة ما نصه: "وقد رأيت جمع ما يسّر الله تعالى مما صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأذكار والأدعية المشروعة عقب الصلوات الخمس، وفي الصباح والمساء، وعند النوم واليقظة، وعند دخول المترل والخروج منه، وعند دخول المسجد والخروج منه، وعند الخروج للسفر والقفول منه"[٣]. وفي موضع آخر قال: "... وقد سميتها (تحفة الأخيار ببيان جملة نافعة مما ورد في الكتاب والسنة من الأدعية والأذكار) مقتصراً على ما صحّت به الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره..."[٤].

واعتمد سعيد بن وهف القَحْطَانِي في إخراج أحاديث الأدعية والأذكار على الصحيحة في كتابه "الذكر والعلاج بالرقى من الكتاب والسنة"، وقال مقدمته له: "ولما اطّلعت على بعض كتب الأذكار أحببت أن أجمع منها ما تيسر من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وأعزوها إلى مصادرها الأصلية من كتب السنة"[٥]. وقد استفاد المؤلف من تخريجات المحدثين المعاصرين للأحاديث في تأليف هذا الكتاب، من أمثال: ناصر الدين الألباني (١٤١٩ هـــ)، وعبد القادر الأَرْنَاؤوط (١٤٢٤ هـــ)، وشعيب بن محرم الأَرْنَاؤوط (١٤٣٧ هـــ)[٦].

---

[١] ابن الإمام، محمد بن محمد. ١٩٩٣. سلاح المؤمن في الدعاء والذكر. ص ٢٧.

[٢] المرجع نفسه.

[٣] ابن باز، عبد العزيز. د.ت. تحفة الأخيار ببيان جملة نافعة مما ورد في الكتاب والسنة من الأدعية والأذكار. القاهرة: ثروة سلطان. ص ٤.

[٤] المرجع نفسه.

[٥] القهطاني، سعيد بن علي. د.ت. الذكر والدعاء والعلاج بالرقى من الكتاب والسنة. د.م. ص ٦.

[٦] المرجع نفسه.

وألف خالد عبد الرحمن الجَرِيسِي كتابين في الأدعية والأذكار، وكلاهما مختصان في جمع الأحاديث المقبولة فقط دون غيرها. لقد أشار الجَرِيسِي المنهج الذي سلكه في كتابه الأولى المسمى بـ"جوامع الدعاء"، فقال: "وقد رتّبتُ الأدعية من القرآن الكريم بحسب ورودها بترتيب السور، واقتصرت بعدها في الأدعية من السنة المطهرة على بعض ما صح منها، أو كان حسن الرتبة..."[١].

وأما كتابه الثاني فهو "منتقى الأذكار"، وقال عنه: "... فقد أحببت إهداء أمته صلى الله عليه وسلم قبسات من أنوار الأذكار النبوية الشريفة، ولم أَتَوَخَّ في ذلك استقصاءها –فهي تكاد لا تحصى–، بل قصدت انتقاءً من كثيرها واختياراً من صحيحيها..."[٢]. وقال في موضع آخر: "وقد حرصت في كتابي هذا على الضبط التام للروايات، عند إيرادها في المتن، ملتزماً كونها صحيحة أو حسنة إن شاء الله..."[٣].

ومن أواخر الكتب المؤلَّفة في هذا الموضوع "كتاب الذكر والدعاء في ضوء الكتاب والسنة" لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، وقد بيّن مؤلفه الأمور التي راعاها في تأليف هذا الكتاب، منها الاقتصار على جمع أحاديث الأدعية والأذكار الصحيحة والحسنة، فقال: "... فأكثر الأحاديث المذكورة فيه مخرجة في الصحيحين أو أحدهما، وما لم يكن فيهما فقد روعي فيه الصحة أو الحسن سواء لذاته أو لما له من الشواهد، على ضوء كلام أئمة هذا الشأن"[٤].

المبحث الثالث: الاهتمام بفقه الحديث في فهم أحاديث الأدعية والأذكار:

لم يقتصر اهتمام المحدثين في خدمتهم للسنة النبوية على فحص الروايات فحسب، بل اهتموا أيضاً بشرح المتون وتدقيقها والتعليق عليها. ومن أبرز خدماتهم في ذلك شرحهم لمتون الأحاديث وكشفهم لغموضها من خلال كتب غريب الحديث والشروح الحديثية[٥]. وأما اهتمامهم بشرح أحاديث الأدعية والأذكار فقد ظهر منذ القرن الرابع الهجري واستمر حتى العصر الحديث.

وكان أول الكتب في شرح أحاديث الأدعية والأذكار حسب الملاحظة هو كتاب "شأن الدعاء" لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨ هـ)، ألفه تحقيقاً لسؤال إخوانه له أن يوضّح لهم ما يشكل عليهم من الأدعية وما يتعلق بها[٦]. فناقش فيه معنى الدعاء وحقيقته، وعلاقة الدعاء بالقضاء والقدر،

[١] الجريسي، خالد عبد الرحمن. ٢٠١٣. جوامع الدعاء. رياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع. ص ١٣.

[٢] الجريسي، خالد عبد الرحمن. د.ت. منتقى الأذكار. د.ن. ص ١٠.

[٣] المرجع نفسه. ص ١٤.

[٤] البدر، عبد الرزاق عبد المحسين. د.ت. الذكر والدعاء في ضوء الكتاب والسنة. السعودية: وزارة شؤون الأوقاف والدعوة والإرشاد. ص ٢.

[٥] فاروق حمادة. ٢٠٠٧. تطور دراسات السنة النبوية. دمشق: دار القلم. ص ٦٥.

[٦] الخطابي، حمد بن محمد.١٩٩٢. شأن الدعاء. دمشق: دار الثقافة العربية. ص ٢.

وشروط الدعاء، وتفسير معاني أسماء الله الحسنى، وتوضيح ما يشكل على إخوانه من ألفاظ الأدعية. والكتاب عبارة عن شرح لبعض الأدعية التي جمعها ابن خزيمة في كتابه، وقد حرص المؤلف على الإتيان بأحاديث أخرى لم يوردها ابن خزيمة في كتابه مع شرحها.

مما يلاحظ أن من عادة المؤلف أنه يبدأ الشرح ببيان معاني الكلمات اللغوية، ومشتقاتها، واختلاف حركاتها، كما أنه استعان في بعض المواضع بالآيات القرآنية والشعر العربي في توضيحها، ثم يشرع بعده في الشرح المجمل للأحاديث الواردة. ويظهر من شرحه أنه دائماً يحاول أن يوجد تساؤلات واحتمالات حول الأحاديث التي يشرحها، ثم يجيب عليها من النواحي المتعددة، من خلال الإتيان بآيات القرآن، والروايات الأخرى من الأحاديث النبوية والآثار التي لها علاقة بموضوع المناقشة.

وقد استعان المؤلف بكلام النحويين وأهل اللغة في بيانه للمعنى اللغوي، وأحياناً ينقل أقوال المفسرين في تفسير آيات القرآن المنقولة، وينقل أقوال المذاهب العقيدة والفقهية واختلافاتهم في فهم بعض أحاديث الأدعية والأذكار مع ذكر كيفية احتجاجهم بها. ويلاحظ كذلك أن الخطّابي لم يكرّر شرح الكلمات، بل يحيل القارئ إلى الأحاديث المتقدمة التي شرحها من قبل إذا وجد تكرار الألفاظ.

ومن أشهر الكتب في شرح أحاديث الأدعية والأذكار أيضاً هو كتاب "الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار"، لمحي الدين يحي بن شرف النووي. وبما أن المقصود من معرفة أحاديث الأدعية هو العمل بها، فألف النّووي هذا الكتاب تسهيلاً للعوام وعوناً للمتفقهين للوصول إلى هذا المقصد الجليل. فحذف أسانيد الأحاديث ووضع مكانها ما هو أهم منها، من بيان حكم الحديث، ومناقشة فقهه، ومهمات قواعده، وتوضيح الآداب التي ينبغي معرفتها عند التعامل معه[1].

ولقد سلك المؤلف أسلوباً متميزاً في شرح الحديث، حيث بدأ الشرح بذكر لمحة قصيرة عن موضوع المناقشة ثم يأتي بالأحاديث المتعلقة به بعده، ويختم المناقشة بخلاصة مختصرة. ويلحظ في الكتاب عدم اهتمام المؤلف بشرح أحاديث الأدعية والأذكار على حدة، وإنما شرع في الشرح بعد جمع طائفة من الأحاديث.

وقد امتاز هذا الكتاب بمناقشته القضايا الفقهية على وجه التفصيل عند شرحه لأحاديث الأدعية والأذكار المتعلقة بالعبادات، حيث نقل مؤلفه أقوال فقهاء المذاهب الفقهية وناقش آراءهم واختلافاتهم بدقّة، ويظهر من خلال مناقشته كثرة نقوله عن أصحاب مذهبه، والغالب أنه ينسب أقوالهم إليهم بقوله "قال أصحابنا".

[1] النووي، يحي بن شرف. ٢٠١٠. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار. ص ٧.

ويلاحظ من جانب آخر أن المؤلف اهتم بمناقشة أقوال العلماء عن الأحوال والأوقات التي يرغب أن يكثر المسلم فيها من الذكر والدعاء، وذلك عند شرحه لأحاديث الأذكار والأدعية المتعلقة بالأحوال والمناسبات. وأحياناً يرجّح بين أقوالهم ويذكر القول الراجح عنده بالأدلة والحجج. ومن عادته أن يذكر آيات القرآن في الأوقات والمناسابات أولاً قبل ذكر أحاديثها.

ويظهر أيضاً أن المؤلف يهتم بذكر مصادره في الشرح، فذكر كما هائلاً من المصادر الفقهية عند مناقشته القضايا الفقهية، وعدداً كبيراً من مصادر اللغة وكتب غريب الحديث عند بيان معاني الألفاظ الحديثية الغريبة، كما أنه أشار إلى كتبه الأخرى أثناء الشرح مثل:كتاب "المجموع شرح المهذب" وكتاب "المنهاج شرح صحيح مسلم" وكتاب "التبيان في آداب حملة القرآن" وغيرها.

وألف محمود بن محمد بدر الدين العَيْنِي (٨٥٥ هـــ) كتاب "العلم الهيّب شرح الكلم الطيب" تحقيقاً لسؤال طلابه أن يرشد لهم إلى كتاب مختصر في فضائل الذكر والدعاء. فاختار كتاب "الكلم الطيب" لابن تيمية مقرراً لهم، وألف في ذلك هذا الكتاب ليكون شرحاً على الكتاب المذكور.

وأما طريقته في شرح الحديث، فإنه دائماً بدأ شرحه ببيان ترجمة راوي الحديث بياناً تفصيلياً، وهو ما يمتاز كتابه عن غيره حسب الملاحظة. ثم شرع المؤلف بتوضيح اختلاف إعراب بعض الفاظ الحديث، وقام بترجيح القول الراجح لديه بحجج وأدلة. واهتم بعده بشرح معاني ألفاظ الحديثن ويلحظ أنه اعتنى بشرحها لفظاً ولفظاً، وقد أتى المؤلف أدلة أخرى المتعلقة بالموضوع أثناء الشرح، مثل الايات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأقوال السلف، والشعر العربي.

ومن أهم ميزات هذا الكتاب أن المؤلف أتى فيه بالتساؤلات واحتمالات حول معاني الحديث ومشاكلها، ثم يحل جميع هذه التساؤلات بنقط مرتبة ومنظمة. ويفضل على ذلك، لقد ركز فيه المؤلف أيضاً المصطلحات الحديثية، فبين معنى "الصحيح"، وطالحسن"، و"الغريب"، و"متفق عليه"، وغيرها.

وقد استمر اهتمام العلماء بشرح أحاديث الأدعية والأذكار في أيامنا هذه، ومن الكتب التي صدرت في هذا الباب: "دراسة للسيرة من خلال الأدعية المأثورة المروية" لأبي الحسن علي الحسني الندوي (١٤٢٠ هـــ)، فهي رسالة صغيرة جمع فيها المؤلف بين موضوع السيرة والدعاء معاً في دراسة واحدة.

ومع ذلك، الذي ظهر للباحث من خلال الملاحظة على هذه الرسالة هو سعة تركيز المؤلف في بيان أدبية أسلوب الدعاء النبي صلى الله عليه وسلم، أما التركيز على الدعاء الذي يتعلق بالسيرة فهو قليل كأن موضوع هذه الرسالة لا يناسب بمضمونها.

لقد بدأ المؤلف في هذه الرسالة ببيان العلاقة بين الدعاء والدعوة الإسلامية، إذ يثبت بأن الدعاء له تأثير كبير في الدعوة النبوية، وهو مظهر من مظاهر العبودية، كما أن الدعوة من مظاهر النبوة. وشرع

المؤلف أيضاً بذكر لمحات قصيرة عن تاريخ العقائد والديانات الجاهلية، ويكشف بأن العقائد الجاهلية يمنع العلاقة بين العبد والمعبود، وقفلت كل باب من أبواب الدعاء والمناجات، وذلك لفكرهم بأن الله بعيد عن العبد، وكذا فكرهم بأن هناك من غير الله يملك النفع والضرر، ويقدر على الإعانة والإغاثة.

ثم أظهر المؤلف فضل بعثة محمد صلى الله عليه وسلم وعظم عقيدة الإسلام، فقد أدى من خلال بعثته صلى الله عليه وسلم معرفة الإنسان ربهم، وأعادهم إلى شرف المناجاة والدعاء، حتى عبّر المؤلف عن هذا بقوله: "ومن فضل محمد صلى الله عليه وسلم – فدته أنفسنا وأرواحنا – أنه أعاد إلى الإنسانية المحرومة ثروتها المفقودة – الدعاء – وجعل العبد يتشرف بالمناجاة مع ربه، والتكلم معه، فكأنه أعاد إليه لذة العبادة، بل ولذة الحياة وشرفها وكرمها..."[١].

ومن أهمّ خصائص هذه الرسالة أن مؤلفها شرح فيها أحاديث الأدعية النبوية شرحاً بلاغياً تظهر علو فصاحة كلام النبي صلى الله عليه وسلم في جميع دعائه، وتتسم خلال ألفاظ الدعاء النبوي بين معنى ضعف العبد وعجزهم واحتياجهم للرب، ومعنى علو قدرة المعبود وكبريائه وعظمته.

وكان المؤلف يقسم دراسته في هذه الرسالة حسب التقسيم الموضوعي، ويعنون كل الدعاء بعنوان خاص، مثل الدعاء في دقائق الأخلاق، والتعبير عن القلب، وطلب الرزق وغيرها. وأما الدعاء المتعلقة بالسيرة فقد أظهره المؤلف شرحه في الدعاء النبي في الطائف وميدان العرفات، وكان ألفاظ الدعاء النبي صلى الله عليه وسلم أكثر منها رشاقة وصياغة، تناسب بحاله في هذا الوقت كالمسافر المتكسر، وقدميه المتضرجتين بالدم، ويدعو الله رجاءً منه الرحمة والقوة، ويشكو إليه وحده الضعف والعجز.

ويمكن القول بأن هدف المؤلف في تأليف هذه الرسالة هو إثبات الدعاء النبي صلى الله عليه وسلم دليل من دلائل مستقلة على النبوية. فلذلك توسع المؤلف بدراسة أسلوب الدعاء النبي البليغ والفصيح، وذكر مراراً بأن الأسلوب الذي استخدمه النبي صلى الله عليه وسلم عظيمة وبليغة، وقال: "فهذه الأدعية دليل مستقل من دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم، ومعجزته الذاتية كمعجزاته الأخرى الكثيرة، وأنها – بنفس الوقت– تدل دلالة صارخة على أنها جرت على لسان رسول من رسل الله، فيشع منها نور النبوة، ويتجلى فيها يقين الأنبياء..."[٢].

وهناك كتاب آخر للمعاصرين في شرح أحاديث الدعاء النبوي هو: "إتحاف المسلم بشرح حصن المسلم من أذكار الكتاب والسنة" لسعيد بن وهف القحطاني، فهو شرحاً موسعاً لكتاب "حصن المسلم

---

[١] الندوي، أبو الحسن علي. ٢٠٠٤. نظرات في الأدب النبوي وتليها دراسة للسيرة النبوية من خلال الأدعية المأثورة المروية. بيروت: دار البشائر افسلامية. ص ٦٥.

[٢] المرجع نفسه. ص ٦٨.

من أذكار الكتاب والسنة". ويجدر التنبيه إلى أن هناك شروحاً كثيرة لكتاب "حصن المسلم"، ولكن الذي يميز هذا الشرح عن بقية الشروح أنه من تأليف مؤلف "حصن المسلم" نفسه.

ويتميز هذا الكتاب بالترتيب المنهجي فيه، حيث بدأ مؤلفه بذكر متن الحديث أولاً ثم يأتي بعده بالشرح للحديث المذكور. وقد قسم الشرح أيضاً إلى عدة أقسام، حيث بدأ أولاً بذكر جميع الروايات للحديث المذكور بألفاظها، ثم ثنى ببيان معاني مفردات الحديث، ثم ثلث بذكر ترجمة مختصرة للصحابي الراوي، وينتهي الشرح بذكر الفوائد المستنبطة من متن الحديث.

وقد شرح المؤلف جميع مفردات الروايات سواء أكانت غريبة أم مألوفة، وإذا تكررت المفردات في أحاديث مختلفة أعاد شرحها مختصراً مع الإشارة إلى الشرح الموسع السابق[١]. وبما أن من أغراض جمع المؤلف للروايات المتعدّدة بألفاظها هو معرفة الزيادات المفيدة منها[٢]، فلم يقتصر شرحه على ألفاظ أحاديث الأدعية والأذكار الموجودة في كتاب "حصن المسلم" فحسب، بل تعدى إلى شرح جميع الألفاظ المفيدة فائدة جديدة من جميع الروايات المجموعة.

وقد نقل المؤلف كثيراً من أمهات شروح كتب السنة، وكتب اللغة، وكتب التفاسير أثناء شرحه لأحاديث الأدعية والأذكار، كما أنه استفاد أيضاً من مؤلفات وتعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد بن صالح العثيمين (١٤٢٢ ه)، والشروح الأخرى لـــ"حصن المسلم"[٣].

وثمة كتاب آخر للمعاصرين في شرح أحاديث الأدعية والأذكار هو: "فقه الأدعية والأذكار" لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر. وكان أصل هذا الكتاب دروس ألقاها المؤلف عبر حلقات إذاعية بالمملكة العربية السعودية، ثم نشره مطبوعاً في ثلاثة مجلدات، وقسّم الكتاب إلى أربعة أقسام. وقد استغرق القسمان الأول والثاني المجلدين الأولين من الكتاب، وهذان القسمان عبارة عن المدخل لموضوع الدعاء والذكر، حيث خصّهما المؤلف ببيان فضائل الدعاء والذكر، ومكانتهما في الدين، والآداب والشروط التي ينبغي المحافظة عليها عند التعامل معهما، كما اهتم أيضاً بشرح بعض أهم الأذكار والأدعية المختارة.

وأما المجلد الثالث فيتضمّن القسمين الثالث والرابع من الكتاب، فالقسم الثالث مخصوص بشرح الأدعية والأذكار التي تصحب أيام المسلمين ولياليهم. وأما القسم الرابع فإنه مخصوص بشرح أدعية الأنبياء والصالحين المذكورة في القرآن، ومجموعة من الأدعية الثابتة في السنة المطهرة.

---

[١] القهطاني، سعيد بن علي. ٢٠١٥. إتحاف مسلم بشرح حصن المسلم من أذكار الكتاب والسنة. رياض. ص ٣.

[٢] المرجع نفسه.

[٣] المرجع نفسه. ص ٤.

ومما يلاحظ أن المؤلف يهتم في بداية الشرح بإعطاء التصور العام لأحاديث الأدعية والأذكار المذكورة بغية توضيح موضوعها ومضمونها قبل شرح معاني الألفاظ ومناقشة الموضوعات المخرجة منها بالتفصيل. ومما ركّز عليه المؤلف هو الكشف عن أسرار تكمن وراء اختيار ألفاظ الأدعية والأذكار النبوية، ثم بيان علاقة ذلك بالأحوال والأماكن التي تشرع فيها تلك الأدعية والأذكار. وفي بعض الأحيان ناقش المؤلف اختلاف العلماء في حكم العمل ببعض الأذكار والأدعية، وهو بذلك ينبه القارئ إلى أن كثيراً من الأذكار والأدعية المعمول بها غير ثابتة في الشرع.

وقد لوحظ بأن طريقته في شرح أدعية الأنبياء في القرآن مختلفة عن طريقته السابقة، حيث إنه اهتم ببيان أسباب ظهور أدعية الأنبياء أولاً من خلال ذكر قصصهم وسيرهم، ثم شرع بعد ذلك ببيان معاني أدعيتهم عليهم السلام وإخراج الفوائد والعبر منها بغية الاستفادة والاعتبار.

إضافة إلى ما سبق، يظهر أن المؤلف استفاد كثيراً من كلام ابن تيمية وابن القيم (٧٥١ هـ) في الشرح، كما استفاد من كلام المفسرين مثل ابن كثير (٧٧٤ هـ)، ومحمد بن جرير الطّبري (٣١٠ هـ)، وعبد الرحمن بن سعدي (١٣٧٥ هـ) في بيانه لمقاصد ومعاني أدعية الأنبياء الواردة في القرآن الكريم.

المبحث الرابع: ألوان جديدة في دراسات معاصرة لأحاديث الأدعية والأذكار:

استمر اهتمام العلماء بدراسة أحاديث الأدعية والأذكار في هذا العصر، حيث صدرت لهم دراسات قيمة من الكتب والمقالات العلمية والرسائل الأكاديمية مع تجديدهم في التركيز على النواحي التي لم تحظ باهتمام السابقين. ويمكن تقسيم ألوان جديدة في دراسات معاصرة لأحاديث الأدعية والأذكار على النحو الآتي:

المطلب الأول: دراسة موضوعية لأحاديث الأدعية والأذكار:

الدراسة الموضوعية للأحاديث النبوية عبارة عن إبراز الموضوعات من خلال الملاحظة العلمية على الأحاديث النبوية[1]، فيظهر بأنه هو جهد في إخراج موضوعات خاصة من خلال النظر العميقة في متون الأحاديث النبوية المعينة. وهو مخالف بالشرح الموضوعي للحديث، إذ أن الشرح الموضوعي بدأ بتحديد موضوع معين، ثم يدرس ذلك الموضوع في منظر الحديث النبوي[2].

[1] الشرمان، خالد محمود محمد. ٢٠٠٩. الحديث الموضوعي دراسة تأصيلية تطبيقية. الأردن: دار الفرقان. ص ٢٨.

[2] الأشرفي، هيفاء عبد العزيز. ٢٠١٢. الشرح الموضوعي للحديث النبوي دراسة نظرية تطبيقية.القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. ص ٣٢.

أما بالنسبة إلى الدراسة الموضوعية لأحاديث الدعاء والذكر، فقد ألف محمد داود محمد عثمان الديك في موضوع "من دعا له النبي صلى الله عليه وسلم أو دعا عليه دراسة حديثية موضوعية في الصحيحين"[١]، فهي رسالته الماجستير في أصول الدين من جامعة الوطنية بنابلس في فلسطين. لقد أخرج الباحث موضوعات كثيرة من الأحاديث الأدعية المجموعة، مثل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم للأفراد والطوائف والأماكن، حيث إنها تدل إلى شمولية الدعاء النبوي ورحمته صلى الله عليه وسلم إلى العالمين.

وكانت من نتائج دراسته إثبات رحمة النبي صلى الله عليه وسلم ولطفه حتى بالأعداء؛ إذ أنه صلى الله عليه وسلم قد أوذي بإيذاء شديد، وكاد أن يقتل في يوم أحد، ومع ذلك لم يدع على أعدائه بالهلاك، بل دعا لهم بالمغفرة واعتذر لهم عند ربهم.

المطلب الثاني: دراسة مقاصدية لأحاديث الأدعية والأذكار:

تعتبر المقاصد الشرعية من العلوم المهمة التي ينبغي معرفتها في التعامل مع النصوص الشرعية، وإهمال المقاصد في فهم الحديث النبوي قد يؤدي إلى وضع الحديث في غير موضعه، فيصبح الحديث سبباً للضرر والفساد، وإن كان الحديث في الحقيقة سبباً للرحمة والنفع والصلاح[٢].

ومن ألوان معاصرة في دراسة أحاديث الدعاء والذكر مناقشتها من منظر المقاصد الشرعية. فقد كتب عبد القادر ياسين الخطيب مقالتين في هذا اللون، أولهما: "الأدعية المأثورة وعلاقتها بالمقاصد الشرعية: مقصد حفظ النفس أنموذجاً"[٣]، وثانيهما: "حفظ المال وتنميته: دراسة مقاصدية في ضوء الأدعية المأثورة"[٤].

أثبت المؤلف في مقالته الأولى مدى اهتمام الشريعة في تحقيق مقصد حفظ النفس من خلال أحاديث الأدعية المأثورة. فحافظت الشريعة النفس من جانب الوجود بتعليمها سؤال الله العافية، والاستعاذة به من تحولها، وطلب المكلف التيسير في الرزق، والتطهر، وعموم الأمن في المجتمع. كما حافظت الشريعة أيضاً بالأدعية من جانب العدم، فشرعت أدعية في توسل العبد إلى ربه أن يحفظ نفسه من الشرور، والأمراض، والبلايا، والقلق وغيرها. وكانت هذه المقالة تهدف إلى إبراز أهمية الأدعية المأثورة في حياة المسلمين، حيث من خلالها يحصل للمسلم طمأنينة النفس والراحة والحفظ من تلاعب الشيطان.

---

[١] الديك، محمد عثمان. ٢٠١٣. من دعا له النبي صلى الله عليه وسلم أو دعا إليه: دراسة حديثية موضوعية في الصحيحن. (رسالة الماجستير). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

[٢] أحمد الريسوني. ٢٠١٤. مقاصد المقاصد الغايات العلمية والأعمالية لمقاصد الشريعة. القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع. ص ٤٩.

[٣] الخطيب، عبد القادر يسين. ٢٠١٠. الأدعية الماثورة وعلاقتها بالمقاصد الشرعية: مقصد حفظ النفس أنموذجاً. دراسات إسلامية. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. عدد ١. ص ٦٧.

[٤] الخطيب، عبد القادر يسين. ٢٠١٤. حفظ المال وتنميته: دراسة مقاصدية في ضوء الأدعية المأثورة. مجلة الدراسات الاجتماعية. عدد ٤٢. ص ٢٠٥.

أما المقالة الثانية، فقد أكّد الباحث فيها عن حفظ الشريعة للأموال، فمن جانب الوجود شرعت الشريعة مثل أدعية في سؤال الرزق الحلال، والاستعانة في تيسير أسباب تنمية الرزق، وسؤال الغنى، والقناعة، والبركة في الأموال، وسؤال موافقة المال مراد الله. بينما من جانب العدم وردت مثل أدعية الحفظ من الاعتداء في الأموال، والتصرف من الكسب الحرام، والتعوذ من شر الغنى والفقر والدَين وغيرها. ومن نتائج هذه الدراسة بيان تيسير الله مصالح العباد العاجلة والآجلة بالأدعية المأثورة، والتأكيد لما يذكره العلماء بأن توجيهات الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق.

المطلب الثالث: دراسة لغوية لأحاديث الأدعية والأذكار

تعتبر الأدعية النبوية من الكلام الذي يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلها مترلة عالية في الدين والشرع، كما أنها معصومة من الأخطاء في المضامين والصيغ. وللأدعية النبوية دلالات قيمة ومعان واسعة، وإن كانت تأتي في ألفاظ موجزة مختصرة[١]، وذلك لعلو فصاحة كلام النبي صلى الله عليه وسلم وبلاغته في الخطاب.

ولقد اهتم المعاصرون بدراسة أحاديث الأدعية والأذكار من ناحية اللغة والبلاغة، فصدرت دراسات أكاديمية مثل مقالة: "الالتفات في أحاديث الدعاء النبوي الشريف" لفالح حمد أحمد وحيدر برزان سكران[٢]، ومقالة: "الحروف الجارة: نظريتها ودلالاتها في أحاديث الدعاء النبوي" لأنوار لوهور ونجم الدين صفا وعبد الرؤوف عالية[٣]، وأطروحة الماجستير: "الدعاء في الحديث النبوي أساليبه ودلالاته" للباحثة صباح أحمد سالم الشريف[٤].

اختص فالح حمد أحمد وحيدر برزان سكران في مقالتهما بإخراج أنواع الالتفات اللغوي الوارد في أحاديث الأدعية النبوية. فأكدت دراستهما وجود صيغ الالتفات البلاغية في أحاديث الأدعية، حيث يظهر من الدراسة تغيير أساليب الدعاء النبوي من صيغة إلى صيغة أخرى، ما يكشف أن الأدعية النبوية تحتوي على الالتفات من صيغة التكلم إلى صيغة الخطاب، ومن صيغة الخطاب إلى صيغة التكلم، ومن صيغة التكلم إلى صيغة الغائب، ومن صيغة الخطاب إلى صيغة الغائب، ومن صيغة الغائب إلى صيغة الخطاب.

---

[١] الخطيب، عبد القادر يسين. ٢٠١٠. الأدعية المأثورة وعلاقتها بالمقاصد الشرعية: مقصد حفظ النفس أنموذجاً. دراسات إسلامية. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. عدد ١. ص ٦٧.

[٢] فالح أحمد حمد، حيدر برزان سكران. ٢٠١٠. الالتفات في أحاديث الدعاء النبوي الشريف. مجلة التربية والعلم. مجلد ١٧. عدد ٣. ص ١١٥.

[٣] أنوار لوهور، نجم الدين صفا، عبد الرؤوف عالية. ٢٠١٩. الحروف الجارة: نظريتها ودلالاتها في أحاديث الدعاء النبوية. Diwan Jurnal Bahasa dan Sastera Arab. مجلد ٥. عدد ١. ص ١.

[٤] الشريف، صباح أحمد سالم. ٢٠١٢. الدعاء في الحديث النبوي الشريف أساليبه ودلالاته. (رسالة الماجستير). جامعة الشرق الأوسط.

وكانت الالتفات في أحاديث الأدعية تدل على فصاحة كلام النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء، فعدّل من صيغة إلى صيغة تبعاً لخصوصية المقام وما يقتضيه، فهو دليل على ميزة كيفية النبي صلى الله عليه وسلم في توصيل المعنى المطلوب من الدعاء وترسيخه في أذهان المسلمين.

أما مقالة "الحروف الجارة: نظريتها ودلالاتها في أحاديث الدعاء النبوي" لأنوار لوهور ونجم الدين صفا وعبد الرؤوف عالية، فهي تدرس دلالات الحروف الجارة من خلال الملاحظة العلمية لمجموعة من أحاديث الأدعية النبوية المختارة في كتاب "رياض الصالحين" لمحي الدين بن شرف النووي (٦٧٦ هـــ). فقد قسم الباحثون هذه الدراسة إلى ثلاثة جوانب، أولها بإعطاء تعريف موجز لحروف الجارة، ثانيها بعرض أحاديث الأدعية النبوية التي تم جمعها للدراسة، وثالثها بتحليل معاني الحروف الجارة الموجودة في متون أحاديث الأدعية المجموعة.

وكانت النتائج لهذه الدراسة تؤكد بأن الحروف الجارة من حيث بنائها تتكون من الآحادية والثنائية والثلاثية، فأما الآحادية لحرف "اللام" تتكون من دلالات التعليل، والملك، والاختصاص، وشبه التمليك. بينما الآحادية لحرف "الباء" تتكون من دلالات الالصاق، والاستعانة، والتعدية. أما الحروف الثنائية، أولها حرف "في" فهي تتكون دلالات الظرفية، والاستعلاء، والمصاحبة، وحرف "من" تتكون دلالات البيان، والتبعيض، والتوكيد، والبدل، وحرف "عن" تتكون دلالات المجاوزة أو البعد. بينما الحروف الجارة الثلاثة الأولى فهي حرف "على"، فإنه تتكون دلالات الاستعلاء المعنوي، ومعنى الباء، والظرفية، والحرف الأخير المدروسة فهو حرف "إلى"، فإنها تتكون معاني الاختلاط، المبينة، وكذا الظرفية مرادفة لمعنى "في".

وبالجانب، اهتمت الباحثة صباح أحمد سالم الشريف بدراسة أساليب الدعاء النبوي ودلالاته، فقامت بتحليل الأساليب النحوية في أحاديث الدعاء مثل أساليب جملها الخبرية والنداء، وأساليبها المتعلقة بالبلاغة، وصيغها التوكيد والتعريف والتنكير وأساليب القصر وغيرها. وكانت من نتائج هذه الدراسة إثبات تنوع الأنماط اللغوية في جمل الأدعية النبوية، واتسام الأدعية النبوية بالقصر والإيجاز مع كثافة المعنى، كما أكّدت الدراسة على وضوح الظواهر البلاغية في أحاديث الأدعية، وقلة ورود الصور البيانية والمحسنات البديعية فيها؛ لأن المقام لا يتحمل التصوير والتخييل والصنعة والتكلف.

الخاتمة:

لقد توصّل الباحث من خلال هذه الدراسة المتواضعة إلى عدة النتائج المهمة، يوجزها على النقاط الآتي:

١) دلّت الدراسة على علو اهتمام العلماء بأحاديث الأدعية والأذكار عبر القرون من خلال تأليف الكتب والمقالات العلمية والدراسات الأكاديمية في هذا المجال.

٢) أكّدت الدراسة على بكور اهتمام العلماء بأحاديث الأدعية والأذكار، حيث بدأ التركيز عليها عن طريق جمعها في كتب مستقلة منذ القرن الثاني للهجري.

٣) أبرزت الدراسة المصادر المعتمدة لأحاديث الأدعية والأذكار قديماً وحديثاً، وهي الكتب الحديثية عامة وكتب الأدعية والأذكار خاصة.

٤) أظهرت الدراسة ألواناً عديدة من أساليب التأليف في أحاديث الأدعية والأذكار، بدءاً بالجمع، ثم بإفراد الروايات الصحيحة، ثم الاهتمام بفقه الحديث، ثم الدراسات الجديدة المعاصرة.

٥) أشارت الدراسة إلى أن تطور ألوان التأليف في أحاديث الأدعية والأذكار يكون تبعاً لتطور العصور والأزمنة فضلاً عن التغير في منهج التأليف وتحقيق حوائج الناس من التأليف.

٦) كشفت الدراسة وجود عدة ألوان التأليف في بعض مؤلفات أحاديث الأدعية والأذكار.

٧) حاولت الدراسة إظهار جهود المعاصرين في إخراج ألوان جديدة في دراسات معاصرة لأحاديث الأدعية والأذكار.

المصادر والمراجع:

١) ابن الإمام، محمد بن محمد. ١٩٩٣. سلاح المؤمن في الدعاء والذكر. دمشق: دار ابن كثير.

٢) ابن باز، عبد العزيز. د.ت. تحفة الأخيار ببيان جملة نافعة مما ورد في الكتاب والسنة من الأدعية والأذكار. القاهرة: ثروة سلطان.

٣) أحمد الريسوني. ٢٠١٤. مقاصد المقاصد الغايات العلمية والأعمالية لمقاصد الشريعة. القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

٤) أنوار لوهور، نجم الدين صفا، عبد الرؤوف عالية. ٢٠١٩. الحروف الجارة: نظريتها ودلالاتها في أحاديث الدعاء النبوية. Diwan Jurnal Bahasa dan Sastera Arab.

٥) الأشرفي، هيفاء عبد العزيز. ٢٠١٢. الشرح الموضوعي للحديث النبوي دراسة نظرية تطبيقية. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

٦) البدر، عبد الرزاق عبد المحسين. د.ت. الذكر والدعاء في ضوء الكتاب والسنة. السعودية: وزارة شؤون الأوقاف والدعوة والإرشاد.

٧) البدر، عبد الرزاق بن عبد المحسن. د.ت. فقه الأدعية والأذكار. السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع.

٨) البيهقي، أحمد بن الحسين. ٢٠٠٩. الدعوات الكبير. الكزريت: غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان.

٩) الجريسي، خالد عبد الرحمن. ٢٠١٣. جوامع الدعاء. رياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع. ص ١٣.

١٠) الجريسي، خالد عبد الرحمن. د.ت. منتقى الأذكار. د.ن. ص ١٣.

١١) الخطابي، حمد بن محمد.١٩٩٢. شأن الدعاء. دمشق: دار الثقافة العربية.

١٢) الخطيب، عبد القادر يسين. ٢٠١٠. الأدعية الماثورة وعلاقتها بالمقاصد الشرعية: مقصد حفظ النفس أنموذجاً. دراسات إسلامية. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

١٣) الخطيب، عبد القادر يسين. ٢٠١٤. حفظ المال وتنميته: دراسة مقاصدية في ضوء الأدعية المأثورة. مجلة الدراسات الاجتماعية. عدد ٤٢. ص ٢٠٥.

١٤) الديك، محمد عثمان. ٢٠١٣. من دعا له النبي صلى الله عليه وسلم أو دعا إليه: دراسة حديثية موضوعية في الصحيحن. (رسالة الماجستير). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

١٥) الدينوري، أحمد بن إسحاق. ١٩٩٨. مقدمة تحقيق كتاب عمل اليوم والليلة. تحقيق: كوثر، عبد الرحمن. بيروت: شركة الأرقم بن أبي الأرقم.

١٦) الذهبي، محمد بن أحمد. ١٩٩٨. تذكرة الحفاظ. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٧) الشرمان، خالد محمود محمد. ٢٠٠٩. الحديث الموضوعي دراسة تأصيلية تطبيقية. الأردن: دار الفرقان

١٨) الشريف، صباح أحمد سالم. ٢٠١٢. الدعاء في الحديث النبوي الشريف أساليبه ودلالاته. (رسالة الماجستير). جامعة الشرق الأوسط.

١٩) الضبي، محمد بن فضيل. ١٩٩٩. كتاب الدعاء. تحقيق: البعيمي، عبد العزيز بن سليمان. السعودية: مدرسة الرشيد للنشر والتوزيع.

٢٠) الطبري، سليمان بن أحمد. ١٩٨٧. كتاب الدعاء. تحقيق: البخاري، محمد سعيد بن محمد حسن. بيروت: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

٢١) القهطاني، سعيد بن علي. ٢٠١٥. إتحاف مسلم بشرح حصن المسلم من أذكار الكتاب والسنة. رياض.

٢٢) القهطاني، سعيد بن علي. د.ت. الذكر والدعاء والعلاج بالرقى من الكتاب والسنة. د.م.

٢٣) المقدسي، عبد الغني. ١٩٨٢. النصيحة في الأدعية الصحيحة. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٤) المليباري، حمزة عبد الله. ٢٠٠٣. نظرات جديدة في علوم الحديث. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٥) الندوي، أبو الحسن علي. ٢٠٠٤. نظرات في الأدب النبوي وتليها دراسة للسيرة النبوية من خلال الأدعية الماثورة المروية. تحقيق: سيد عبد الماجد الغوري. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٢٦) النسائي، أحمد بن شعيب. ١٩٧٩. عمل اليوم والليلة. تحقيق: فاروق حمادة. د.م: مؤسسة الرسالة.

٢٧) النووي، يحي بن شرف. ٢٠١٠. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار. القاهرة: دار الحديث.

٢٨) سعيد، همام عبد الرحيم. ١٤٣٣ هـــ. الفكر المنهجي عند المحدثين. الرياض: البيان مركز البحوث والدراسات.

٢٩) فاروق حمادة. ٢٠٠٧. تطور دراسات السنة النبوية. دمشق: دار القلم.

٣٠) فالح أحمد حمد، حيدر برزان سكران. ٢٠١٠. الالتفات في أحاديث الدعاء النبوي الشريف. مجلة التربية والعلم.

٣١) كعب عزمي. ٢٠١٠. Al-Ma'thurat Karya Hasan al-Banna: Takhrij dan Analisis. (رسالة الماجستير). جامعة العلوم الماليزية.

٣٢) ياسر شمالي. ٢٠٠٦. الواضح في مناهج المحدثين. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

تخريج الحديث النبوي عند المحدِّثين
مفاهيم ومناهج

د. مريم بنت أحمد زنان الزهراني
أستاذ الحديث وعلومه المساعد،
جامعة أم القرى بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية)
d-maz96@hotmail.com

ملخَّص البحث

يهدف البحث في مجمله إلى التعريف بعلم تخريج الأحاديث النبوية؛ وذلك لبيان أهميته، وعلاقته الوثيقة بمصادر السنة ودواوينها، فمن خلاله يمكننا تحديد أماكن وجود الأحاديث من المصادر الأصلية للسنة، وعزوها إلى من أخرجها، وبيان درجة هذه الأحاديث وتمييز الصحيح منها من الضعيف. حيث قامت الباحثة باستقراء نصوص العلماء الموجودة في كتبهم التي تناولت موضوع التخريج، ومن ثم تحليلها وصولًا إلى تحديد مفهوم علميّ للتخريج، ومناهج العلماء في تخريج الأحاديث وذلك من خلال: التعريف بعلم التخريج في اللغة وفي اصطلاح المتقدمين والمعاصرين، وتاريخه، وبيان فوائده، وأهم المؤلفات فيه، مع بيان مناهج المحدثين في التخريج والعزو. مع الحكم على الحديث؛ وذلك بعرض الإسناد المراد تخريجه، ودراسة رواته، والتحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه، والتحقق أيضًا من سلامة الحديث من الشذوذ، والعلة القادحة.

الكلمات الافتتاحية: التخريج. الحديث. المحدثون. المفاهيم. المناهج.

المقدمة:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادِ له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحابته، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن أعظم ما يشغل الإنسان به نفسه هو: التفقه في العلوم الشرعية المبنية على نصوص الكتاب والسنة، ومن أجلّ هذه العلوم ما له تعلق بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم؛ فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، وعليها الاعتماد في كثير من الأحكام الشرعية التي أشار إليها القرآن الكريم إشارةً مجملة، لذا فإن من الضروري التحري والدقة في التعامل مع نصوصها تحملاً وأداءً.

ونظرًا لهذه المكانة السامية للسنة فلقد حظيت منذ فجر الإسلام بعناية الصحابة رضوان الله عليهم واهتمامهم البالغ بها، فتلقوها وحفظوها وعملوا بها، وحرصوا على أن يؤدوها كما سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم امتثالًا لقوله صلى الله عليه وسلم: « نَضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه، حتى يبلغ غيره، فرب حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقهٍ ليس بفقيه[1]».

وعلى نهج الصحابة الكرام سار من بعدهم من رجال هذه الأمة قديمًا وحديثًا في حفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فدونوها في المصنفات وأخرجوها في الكتب والدواوين؛ واعتنوا بعلومها كالجرح والتعديل، والعلل، ومناهج المحدثين، وغير ذلك من العلوم.

ومن أهم هذه العلوم المتعلقة بالسنة النبوية: "علم التخريج"، والذي يعنى ببيان المصادر الأصلية للحديث، وأماكن ورود الحديث فيها، وحكم الأئمة السابقين على هذه الأحاديث.

وعلم التخريج كغيره من العلوم والفنون نشأ وظهر لوجود الحاجة الماسة إليه، فبعد أن جمعت السنة ودونت في الكتب، وقلّ الاعتماد على الحفظ في الصدور، كان لا بد من إظهار الأحاديث وإبرازها للناس من خلال ذكر مصادرها وأماكن وجودها في تلك المصادر؛ لتسهل على طالب العلم وغيره الوصول للسنة بأيسر الطرق.

وقد اشتغل بهذا العلم علماء الحديث قديمًا، وبذلوا جهدهم في وضع أسسه وقواعده، وطبقوا تلك القواعد في مصنفاتهم تطبيقًا عمليًا، وجاء من بعدهم من قام بجمع هذه القواعد، وضموها تحت مظلة علوم المصطلح، لتكون أحد فروع علوم الحديث الشريف.

---

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج٤، ص٣٩٣ (برقم:٢٦٥٦)، وقال: حديثٌ حسن.

و لم تقف جهود العلماء عند هذا الحد، فقد تسابق المسلمون في كل عصر لخدمة سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والذب عنها، وتسهيل وصولها للناس في كل مكان.

ولعلّ هذا المؤتمر المبارك من أهم الشواهد على عناية المسلمين بالسنة وما يتعلق بها من علوم، ومن واجبنا كمسلمين- ومتخصصين في علوم السنة - أن نشارك بما فتح الله تعالى علينا من العلم في نشر السنة، وإبراز جهود العلماء في خدمتها.

وقد اخترت الكتابة في المحور المتعلق بمناهج علماء الحديث في تأليف الكتب في التخريج، راجيةً من الله تعالى العون والسداد والتوفيق.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

١) يعتبر علم التخريج من أهم فروع علوم الحديث؛ وذلك لأنه أساسٌ لمعرفة السنة النبوية التي عليها مدار فهم القرآن الكريم وتفسيره، ومعرفة الأحكام الشرعية.

٢) الذب عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم وتنزيهها عن كل دخيلٍ ومغلوط، فمن خلال التخريج نقف على صحيح السنة من سقيمها، ومحفوظها من شواذها ومنكراتها.

٣) إبراز جهود علماء المسلمين في خدمة السنة النبوية ورعايتها، بدءاً من القرون المفضلة، ووصولاً إلى عصرنا هذا.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر.

المقدمة: وفيها نبذة عن أهمية الموضوع، وخطة البحث، ومنهجه.

المبحث الأول: مفهوم علم التخريج، ومراحله، وفوائده، وأشهر المصنفات في علم التخريج، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم علم التخريج.

المطلب الثاني: المراحل التاريخية لعلم التخريج.

المطلب الثالث: فوائد علم التخريج.

المطلب الرابع: أشهر المصنفات في علم التخريج.

المبحث الثاني: مناهج المحدثين في التخريج، والعزو، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مناهج المحدثين في تخريج الحديث.

المطلب الثاني: مناهج المحدثين في عزو الحديث.

المبحث الثالث: دراسة إسناد الحديث ومتنه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عرض الإسناد المراد تخريجه، ودراسة رواته.

المطلب الثاني: التحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه.

المطلب الثالث: التحقق من سلامة الإسناد والمتن من الشذوذ، والعلة القادحة.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

منهج الباحثة:

لقد سلكت في استخراج المادة العلمية للبحث جمع قواعده النظرية من مباحث علوم الحديث ومقدمات كتب التخريج، وربط ذلك بالواقع العملي في مصنفات الحديث، وخصوصاً كتب التخريج العملي، مع مقارنة ذلك بما كتبه المؤلفون في قواعد التخريج.

هذا وأسأل الله تعالى الإخلاص في القول والعمل، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: مفهوم "علم التخريج" ومراحله وفوائده وأشهر المصنفات فيه:

المطلب الأول: مفهوم "علم التخريج":

أولاً: المفهوم اللغوي للتخريج:

أصل كلمة "التخريج" تعود إلى كلمة "خرج" وهي نقيض دخل، وهي تعني البروز والظهور، يقول الله تعالى: ﴿ وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾[النحل: ٧٨]. وقال سبحانه: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ﴾ [الأنفال:٣٠]. وأخرج الترمذي (ت٢٧٩هـ) عن عبدالله بن عدي بن الحمراء الزهري، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً على الحزورة[١]. فقال: "والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أُخرجت منكِ ما خرجت[٢]".

وقال مجد الدين يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ): "أرضُ مُخَرَّجةٌ كمنقشة نبتها في مكان دون مكان، وعامٌ فيه تخريج: خصبٌ وجدبٌ، وتخريج الراعية المرعى أن تأكل بعضاً وتترك بعضاً،

[١] بفتح المهملة ثم سكون وفتح الواو وهاء وراء. قال: الدارقطني: كذا صوابه، والمحدثون يفتحون الزاي ويشددون الواو، وهو تصحيف، وكانت الحزورة سوق مكة، وقد دخلت في المسجد لما زيد فيه. انظر: الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم البلدان، (بيروت، دار صادر، ١٣٩٧هـ/١٩٩٣م)، ج٢، ص٢٥٥.

[٢] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب المناقب، باب في فضل مكة، ج٦، ص٢٠٦، برقم(٣٩٢٥)، وقال: حديث حسن غريب صحيح.

والاستخراج والاختراج: الاستنباط. وخرّجه في الأدب، فتخرّج، - أي درَّبه- وهو خرّيج كعنين بمعنى: مفعول، وخرّج اللوح تخريجاً: كتب بعضاً وترك بعضًا[١]".

وقد استوفى الكلام على هذه المعاني للتخريج والإخراج ابن منظور (ت٧١١هـ) في "لسان العرب"، فلينظر[٢].

قلت: هذه المعاني اللغوية للتخريج ترتبط بمعنى التخريج الذي درج وشاع استعماله قديماً وحديثاً، فالتخريج هو في الحقيقة إبرازٌ للنصوص وإخراجٌ لها من الصدور إلى المدونات، وكذلك هو تدريبٌ على كيفية استنباط واستخراج الأحاديث النبوية من بطون الكتب والمصادر الأصلية على اختلاف مناهجها، وعزو تلك النصوص إلى من أخرجها من أصحاب تلك الكتب، ولا يخفى ما في ذلك من فوائد عظيمة في الوصول إلى الحكم على تلك النصوص.

ثانيًا: المفهوم الاصطلاحي للتخريج.

أ. مفهوم التخريج عند المتقدمين:

يطلق التخريج عند المتقدمين على عدة معاني:

١. جمع الأحاديث من صدور الرواة في مختلف البلدان، وتصنيفها في الكتب، وإبرازها وإظهارها للناس:

وهذا ما قام به المحدثون في القرون الأولى، ولذا اصطلحوا على التعبير عما أسنده أولئك المصنفون في كتبهم من أحاديث بقولهم: "أخرجه البخاري"، و"أخرجه الشيخان"، وهكذا.

وصنيع القدماء في هذه المرحلة يشتمل على أمرين:

الأول: جمع الأحاديث من الصدور وتدوينها في الكتب وذكر رجالها. ومن ذلك قول السيوطي (ت٩١١هـ) في معْرِض تفضيله لصحيح البخاري على صحيح مسلم: "وبيان ذلك من وجوه: أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون، المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عمن تكلم فيه، إن لم يكن ذلك الكلام قادحاً[٣]".

---

[١] الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، (بيروت، دار الفكر، ط٣) ج٢، ص٣٢-٣٣.

[٢] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب، (بيروت، دار صادر)، ج٢، ص٢٤٩.

[٣] السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر المصري، تدريب الراوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، (الرياض، دار طيبة، ط٦، ١٤٢٣هـ) ج١، ص٩٦-٩٧.

الثاني: تخريج تلك الأحاديث وتصنيفها بطرق مختلفة ليسهل الوصول إليها؛ كإخراجها على الأبواب الفقهية، والمسانيد وغيرها.

قال ابن الصلاح (ت٦٤٢هـ): "وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه، وغيرها، وتنويعه أنواعًا وجمع ما ورد في كل حكم، وكل نوع في باب فباب. والثانية: تصنيفه على المسانيد، وجمع حديث كل صحابي وحده، وإن اختلفت أنواعه[1]".

٢. البحث والتنقيب عن الأحاديث:

وفي هذا المعنى يقول السيوطي: "وإذا قصر المحدث عن تخريج الإملاء، لقصوره عن المعرفة بالحديث، وعلله، واختلاف وجوهه، أو اشتغل عن تخريج الإملاء، استعان ببعض الحفاظ في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها قبل يوم مجلسه، فقد فعله جماعة كأبي الحسين ابن بشران، وأبي القاسم السرَّاج، وخلائق[2]".

وفعلُ قدامى المحدثين في مصنفاتهم كالجوامع والسنن والمسانيد وغيرها، يدل على هذا المعنى باعتبار أنهم قاموا بالتفتيش والتنقيب والكشف عن طرق الأحاديث وعللها من خلال تلك الكتب التي دونُّوها.

٣. إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها[3]:

وهو ما يسميه المحدثون الاستخراج؛ كصنيع الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) في مستخرجه على صحيح البخاري، وأبي عوانة الإسفراييني (ت٣١٦هـ) في مستخرجه على صحيح مسلم، وأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) في مستخرجه على الصحيحين جميعاً.

قال السخاوي (ت٩٠٢هـ): "والتخريج إخراج المحدِّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها. وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك. والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة[4]".

والمعنى الأخير متردد بين المعنيين، لأن فيه تفتيشًا وتنقيبًا عن الأحاديث في الكتب، ومن صدور الرجال، لجمع طرق الأحاديث المستخرج عليها، ثم إبرازها للناس، وإظهارها في كتب المستخرجات.

ب. مفهوم التخريج عند المعاصرين:

---

[1] الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تعليق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٣م) ص٢٦٨.

[2] تدريب الراوي، ج٢، ص٥٨١.

[3] الطحان، الدكتور محمود بن أحمد، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، (الرياض، مكتبة المعارف، ط٤، ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م)، ص٩.

[4] السخاوي، أبو الخير شمس الدين، محمد بن عبدالرحمن الشافعي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: الدكتور عبدالكريم الخضير، والدكتور محمد آل فهيد، (الرياض، مكتبة دار المنهاج، ط١، ١٤٢٦هـ)، ج٣، ص٣٣٠.

لا يختلف كثيرًا تعريف المعاصرين للتخريج عن تعريف القدماء، إلا أن يقال أن مفهوم التخريج عند المعاصرين اقتصر على معنى الدلالة على مكان ورود الحديث، وعزوه إلى من أخرجه.

وسأذكر فيما يلي بعض تعريفات المعاصرين للتخريج على سبيل المثال لا الاستقصاء؛ وذلك لكثرتها، ولأنها في الغالب تدور في معنى واحد:

عرّف الدكتور محمود الطحان التخريج بقوله: "هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان رتبته عند الحاجة[١]".

وردّ هذا التعريف الدكتور بكر أبو زيد، فقال: "وهذا تعريف لطرق استخراج الحديث، ولا يمكن قبوله تعريفاً وحقيقةً (للتخريج)، وتأباه صناعة الحدود والتعريفات[٢]".

قلت: هذا التعريف الذي ارتأه الدكتور الطحان يشير إلى فعل بعض العلماء في مصنفاتهم؛ فقد قال المناوي (ت ١٠٣١هـ) في فيض القدير، عند قول السيوطي: "وبالغت في تحرير التخريج" ... بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيءٍ منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جلّ كعظماء المفسرين[٣]".

ويرى الدكتور بكر أبو زيد أن حقيقة التخريج تختلف باختلاف طريقته، ولكنه عاد وعرّفه بتعريفٍ مختار، فقال: "هو معرفة حال الراوي، والمروي، ومَخْرَجِهِ، وحكمه صحةً وضعفًا بمجموع طرقه، وألفاظه[٤]".

وعرف البقاعي التخريج بأنه: "هو إظهار مواضع الأحاديث من مصادرها المسندة[٥]".

وقال بعد أن ساق التعريف: " ولا يرد على تعريفي هذا أن بعض كتب التخريج فيه زيادات على مجرد إظهار مواضع الحديث، كالحكم عليه صحةً وضعفًا، لأنني لاحظت جوهر التعريف دون الزيادات، إذ أن هذه الزيادات لم يطرد وجودها في كتب التخريج كافة[٦]".

---

[١] أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص١٠.

[٢] الدكتور/ بكر بن عبدالله أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، (الرياض، دار العاصمة، ط١، ١٤١٣هـ)، ص٨٩.

[٣] المناوي، العلامة محمد بن عبدالرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ضبطه: أحمد عبدالسلام، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م)، ج١، ص٢٧.

[٤] التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، ص٤١.

[٥] البقاعي، الدكتور/ علي بن نايف، تخريج الحديث الشريف، (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص١٦.

[٦] المرجع السابق، ص١٦-١٧.

المطلب الثاني: المراحل التاريخية لعلم التخريج:

مرّ علم التخريج كغيره من العلوم بمراحل مختلفة، فقواعده ونظرياته كانت مجملة في عبارات أهل العلم بالحديث يتناولونها مشافهةً، أو في ثنايا كتب السنة وشروحها.

فهذا الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) شيخُ أئمةِ علوم الحديث، يبوّب في كتابه "الكفاية" أبواباً يقول فيها:

١) باب في جواز استثبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره أو حفظه[1].

٢) باب ذكر ما يجب ضبطه واحتذاء الأصل فيه وما لا يجب من ذلك.

وقال فيه: "الواجب على مذهب من منع من الرواية على المعنى أن يقيد الكتاب ويضبط، ويُتبع فيه ألفاظ الراوي وما في أصله، إلا اللحن المحيل للمعنى، وما كان بسببيله[2]".

ثم روى عن أبي زرعة الدمشقي أنه سمع عفان يقول: "سمعت حماد بن سلمة – رحمه الله – يقول لأصحاب الحديث: ويحكم غيّروا – يعني قيدوا واضبطوا –. ورأيت عفّان يحض أصحاب الحديث على الضبط والتغيير، ليصححوا ما أخذوا عنه من الحديث[3]".

وهذا القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) يقول في كتاب الإلماع: "باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك. هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسودت الصحف واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الأُم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة أخرى ألحقت[4]" – إلى أن قال –: ومن الصواب أن لا يتساهل الناظر في ذلك ولا يهمله، فربما احتاج – إن أفلح – إلى تخريج حديث، أو تصنيف كتاب فلا يأتي به على رواية من يسنده إليه إن لم يهتب بذلك فيكون من جملة أصناف الكاذبين[5]".

ثم خصصوا له فصولاً وأبواباً مستقلة في كتب علوم الحديث، قال النووي (ت٦٧٦هـ) في "إرشاد طلاب الحقائق" ما نصه: "فصل: وليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا استعد لذلك، وتأهل له، فإنه كما قال الخطيب: يثبت الحفظ ويزكي القلب ويشحذ الطبع، ويكشف الملتبس، ويجيد البيان، ويحصل

---

[1] الخطيب البغدادي، الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، (ميت غمر، دار الهدى، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م)، ج٢، ص٣٧.

[2] المرجع السابق، ج٢، ص١١٥.

[3] المرجع السابق، ج٢، ص١١٥، برقم(٧٦٥).

[4] القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، (القاهرة، دار التراث، تونس، المكتبة العتيقة، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م)، ص١٨٩.

[5] المرجع السابق ص١٩٢.

جميل الذكر، ويخلده إلى آخر الدهر، وقل من يمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين الخفي من فوائده، إلا من فعل ذلك. وللعلماء في تصنيف الحديث طريقان، أجودهما: تصنيفه على الأبواب، وتخريجه على مسائل الفقه، فيذكر في كل باب ما حضره فيه. والطريق الثاني: تصنيفه على المسانيد، فيجمع في مسند كل صحابي جميع ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه، إلى أن قال:" ومما يعتنون به في التصنيف جمع الشيوخ...، ويجمعون التراجم... ويجمعون الأبواب[١]".

وأخيراً في عصرنا الحاضر أفردوا له مصنفات مستقلة، وأول من صنف فيه – حسب علمي – هو أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق الغماري في كتابه "حصول التفريج بأصول العزو والتخريج"[٢].

المطلب الثالث: فوائد علم التخريج:

للتخريج فوائد كثيرة نذكر منها ما يلي:

١) يمكننا التخريج من معرفة مكان وجود الحديث في المصادر الأصلية المسندة، حيث يشار في التخريج إلى اسم الُمخَرِّج، ومُصنَّفه، ومكان وجود الحديث في هذا الُمصَنَّف وذلك بذكر اسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء والصفحة.

٢) التخريج يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحكم على الحديث، فلا يتصور أن يحكم على حديث بدون تخريجه، فمن خلال التخريج نستطيع معرفة درجة الحديث وذلك كوروده في الصحيحين، أو من خلال الاطلاع على كلام الأئمة على الأحاديث التي أخرجوها؛ كقول الترمذي: هذا حديثٌ صحيحٌ، أو حسنٌ، أو غير ذلك.

٣) بالتخريج نستطيع أن نجمع طرق الحديث الواحد، وهذا يفيدنا في أمرين:

الأول: معرفة غرابة الحديث من شهرته.

الثاني: معرفة درجة الحديث من حيث الصحة والضعف؛ وذلك بمعرفة المتابعات والشواهد التي يمكن أن ترقي الحديث إلى رتبة أعلى.

٤) يفيدنا "علم التخريج" في الوقوف على العلل التي ترد في بعض الأحاديث، من زيادات أو شذوذ ونكارة. قال علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطأه[٣]".

---

[١] النووي، الأمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: عبدالباري فتح الله السلفي، (المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٠٨ه/ ١٩٨٧م)، ج١، ص٥٢٣.

[٢] التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، ص٨٨.

[٣] المقدمة في علوم الحديث، ص١٣٢.

٥) كما أن للتخريج فوائد جمة في مباحث علوم الحديث الأخرى، فمن خلال تخريج الحديث وجمع طرقه نقف على تعيين المبهم، وتمييز المهمل، وتصريح المدلس بالسماع، وعلو الإسناد وغير ذلك من الفوائد.

المطلب الرابع: أشهر المصنفات في علم التخريج:

من أمثلة الكتب التي تخصصت في تخريج الأحاديث، كتاب "نصب الراية" للإمام الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، وهو في تخريج كتاب "الهداية" لبرهان الدين المرغيناني الحنفي (ت٥٩٣هـ)، وهو من أشهر المتون الفقهية عند الحنفية.

وكذلك "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير" للعلامة ابن الملقّن (ت٨٠٤هـ)، وكتاب "الشرح الكبير" هو للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت٦٢٣هـ)، وهو عبارة عن شرح لكتاب "الوجيز" للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ) وهو من أمهات الفقه عند الشافعية.

ومن الكتب أيضاً كتاب "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير" – المذكور آنفاً – للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهو بكتابه هذا قد لخص كتاب شيخه العلامة ابن الملقّن المسمى بالبدر المنير، يقول ابن حجر في مقدَّمة كتابه: "أما بعد، فقد وقفت على تخريج أحاديث "شرح الوجيز" للإمام أبي القاسم الرافعي، شكر الله سعيه لجماعة من المتأخرين، منهم القاضي عز الدين ابن جماعة، والإمام أبو أمامة ابن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري – يعني ابن الملقن – والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد[1]".

وقد تخصص ابن حجر – رحمه الله – في التخريج، حتى أصبح فارساً لا يشق له غبار، فمن مؤلفاته في ذلك: "الدراية في تخريج أحاديث الهداية"، و"تخريج أحاديث تفسير الكشاف للزمخشري"، و"تخريج الأذكار" و"الأربعين النووية"، وكلاهما للنووي، و"تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب"، و"الاستدراك على العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين".

ومن الكتب أيضاً كتاب "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" للعلامة الألباني، وهو تخريج موسع، خرج فيه كتاب "منار السبيل" للشيخ إبراهيم بن محمد بن ضويان، وكتاب "منار السبيل"

[1] العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، التلخيص الحبير، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، (الرياض، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ج١، ص٣.

عبارة عن شرح لكتاب دليل الطالب لمرعي الحنبلي (ت١٠٣٣هـــ)، الذي يعتبر من المتون المهمة في الفقه الحنبلي.

والشيخ الألباني من أعلام هذا الفن، وصرف جُلّ وقته فيه، وصنف فيه عشرات المصنفات الواسعة النافعة، بل التخريج هو الطابع العام لكتبه، ومن أشهرها وأوسعها "السلسلة الصحيحة"، و"السلسلة الضعيفة"، و"صحيح سنن أبي داود (ت٢٧٥هـــ)"، و"تمام المنة في تخريج أحاديث فقه السنة" للسيد سابق، و"نيل المرام بتخريج أحاديث الحلال والحرام" للقرضاوي، وغيرها.

وهكذا أصبح اصطلاح التخريج فيما بعد القرن السادس وإلى يومنا هذا علماً على عزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية وبيان موضعها فيها، وقد تم بفضل الله تخريج أكثر كتب السنة المنشورة، وهذا إن شاء الله من أسباب حفظ السنة وتقريبها بين يدي الأمة.

المبحث الثاني: مناهج المحدثين في التخريج، والعزو:

إن للمحدثين في التخريج والعزو مناهج متعددة، وقبل بيانها نؤكد على أن علم التخريج ككثير من العلوم له وجهان، هما:

أ – نظري:

وهو يتصل بالأسس والقواعد التي يقوم عليها هذا الفن، والوسائل والطرق التي بينها أئمة المحدثين نظرياً وعملياً لمن أراد الوصول إلى موضع الحديث في مصادره الأصلية وغير الأصلية؛ فمثلاً طرق التخريج، والمصنفات التي يتم التخريج منها بواسطتها وكيفية التعامل مع هذه المصادر، وصيغ العزو إليها، ووصف الأسانيد والمتون، ثم كيفية تدوين هذا الحديث الذي تم تخريجه وما الذي يلزم كتابته ويستحسن، كل ذلك وغيره من هذا القبيل.

ب – تطبيقي:

وهو البحث والتفتيش في مصادر السنة عن الحديث المراد تخريجه، ثم صياغة ما نصل إليه وفق القواعد والأسس المذكورة في الوجه النظري.

ومن المعلوم أن المصنفات في القواعد والأسس النظرية لعلم التخريج قليلة ومتأخرة، أما تطبيق التخريج فقد ازدانت به جل كتب المتون في السنة، بل قلما وجد محدث أو طالب حديث في القديم والحديث إلا مارس التخريج يوماً ما، لكن ما بين مقل ومكثر.

فهو في الحقيقة يتكون من مجموعة الوسائل والطرق التي يسلكها الباحث للوصول إلى موضع الحديث والأثر في المصنفات الحديثية، ثم صياغة ما وصل إليه صياغة صحيحة تدل القارئ بيسر على ذلك الموضع.

وتختلف مناهج المحدثين في التخريج والعزو بحسب اختلاف الأطوار التي مرت بهذا العلم، ومن الممكن أن نوجز هذه المناهج في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مناهج المحدثين في تخريج الحديث:

عدّ العلماء لتخريج الحديث من بطون دواوين السنة طرقًا منها ما ذكره الدكتور الطحان في كتابه:

١) التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.
٢) التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.
٣) التخريج عن طريق معرفة لفظ بارز أو لا يكثر دورانه من أي جزء من متن الحديث.
٤) التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشمل عدداً من الموضوعات.
٥) التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه[1].

وهذه الطرق الخمسة ترجع إلى أمرين: أحدهما: ما يختص بسند الحديث، والآخر: ما يختص بمتنه.

أولاً: ما يختص بسند الحديث:

إذا عرف الباحث اسم الصحابي أو التابعي فمن دونه وهذا ما يسمى مخرج الحديث فيلزمه البحث في كتب المسانيد، وهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على أسماء الصحابة، أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة[2]، بغض النظر عن صحة الحديث؛ كمسند الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، ومسند الحميدي (ت٢١٩هـ)، والطيالسي (ت٢٠٤هـ) وغيرها.

أو **"كتب الأطراف"** وهي التي تذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع جمع أسانيده إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة[3]، وترتب حسب المسانيد مرتبة أسماء الصحابة على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم، والرواة عن الرواة إذا دعت الحاجة إليه ما عدا العشرة المبشرين بالجنة فإن أصحاب المسانيد في الغالب يقدمونهم على غيرهم، مثل: "تحفة الأشراف بمعرفة الأطرا"ف للمزي (ت٧٤٢هـ)، و"إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" لابن حجر العسقلاني.

---

[1] أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص٣٧-٣٨.

[2] أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص٤٠.

[3] الأعظمي، د. محمد ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، (الرياض، دار أضواء السلف، ط٢، ١٤٢٥هـ) ص٤٠.

و"**المعاجم**"، والمعجم هو الكتاب التي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ على حروف الهجاء[1]؛ كمعجمي الطبراني (ت٣٦٠هـ) الأوسط والصغير، و"المعجم" لابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ) وغيرها.

أو عن طريق **"كتب التراجم"** مثل: التاريخ الكبير للبخاري، والكامل لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، والضعفاء الكبير للعقيلي (ت٣٢٢هـ) ونحوها ممن يروي الأحاديث بإسناده.

أو عرف الباحث مخارجه البلدانية فيبحث في الكتب التي ألفت عن العلماء والمحدثين في بلد معين، والواردين عليها من بلاد أخرى، مثل: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت٣٦٩هـ)، وذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ).

أو عرف أن الحديث يدور على من رُمي بالوضع، فيبحث في الكتب المؤلفة في الضعفاء والمتروكين، والوضاعين وكتب الموضوعات، كالضعفاء والمتروكين للنسائي (ت٣٠٣هـ)، الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) وغيرها.

وهكذا أن وجد في الإسناد راوٍ مبهم، أو أبٍ يروي عن ابنه، فيبحث في الكتب المصنفة في هذا النوع.

ومن المصادر المساعدة أيضًا "الجامع الكبير" أو "جمع الجوامع" للسيوطي، لا سيما القسم الثاني منه، الذي خصصه للأحاديث الفعلية، ورتبه على مسانيد الصحابة مقدمًا العشرة المبشرين بالجنة، ورتب البقية على حروف المعجم: الأسماء، ثم الكنى، ثم المبهمات، ثم النساء، ثم المراسيل في الآخر.

ثانيًا: ما يختص بمتن الحديث:

أما إذا عرف الباحث موضوع الحديث ومعناه فالبحث يكون في الكتب المرتبة على الموضوعات، وهي على نوعين:

النوع الأول: مصادر أصلية؛ أي التي تروي الأحاديث بأسانيدها.

النوع الثاني: مصادر غير أصلية، وهي التي تعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، ولا ترويها بأسانيدها.

أما النوع الأول من تلك المصادر التي يبحث فيها الباحث لتخريج الأحاديث، فهي إما شاملة لأكثر موضوعات الدين، أو تختص بالأبواب الفقهية وغيرها، وإما في موضوع معين كلي أو جزئي.

---

[1] المرجع السابق، ص٤٣٥.

ومن أمثلة تلك المصادر:

أ. "كتب الجوامع": كصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمذي، وغيرها من الكتب التي تشتمل على أكثر موضوعات الدين من حيث العقائد والأحكام والعبادات والسير والمناقب والآداب وغيرها.

ب. "الكتب التي تختص بالأبواب الفقهية": مثل كتب السنن، كسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي وغيرها، أو كتب المصنفات؛ كمصنف عبد الرزاق الصنعاني(ت٢١١هـ)، ومصنف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وكتب الموطآت وأشهرها: موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ).

ج. "الكتب التي ألفت في موضوع معين": ككتب الزهد، مثل: "الزهد" لابن المبارك (ت١٨١هـ)، والإمام أحمد بن حنبل، والبيهقي (ت٤٥٨هـ)، أو "كتب الآداب"؛ كـ: "الأدب المفرد" للبخاري، والأخلاق مثل: "أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم" لأبي الشيخ، وكتب الترغيب والترهيب المسندة كـ"الترغيب والترهيب" لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، وكتب السنة في العقيدة؛ كـ"كتاب السنة" للأمام أحمد، و"السنة" لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، و"كتاب التوحيد" لابن خزيمة (٣١١هـ)، وغيرها من الكتب المسندة.

أو كتب "الأجزاء الحديثية"؛ كـ: "جزء القراءة خلف الإمام" و"رفع اليدين في الصلاة" وكلاهما للبخاري.

أما النوع الثاني من تلك المصادر والتي ترتب الأحاديث على الموضوعات، والتي تعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية ولا ترويها بأسانيدها فهي أيضًأ على أنواع مختلفة منها:

١) كتب المجاميع وهي التي تجمع أحاديث عدة مصنفات؛ كـ:"جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم" لابن الأثير (ت٦٠٦هـ).

٢) كتب التخريج المتعلقة بالكتب الفقهية وكتب العقيدة وكتب الحديث غير المسندة وكتب التفسير والآداب والخلاق وغيرها.

٣) كتاب "مفتاح كنوز السنة" وهو فهرس لأربعة عشر كتاباً من مصادر السنة، وضعه المستشرق فنسك، وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي.

٤) كتب الأحكام وهي الكتب المشتملة على أحاديث الأحكام فقط؛ كالأحكام الكبرى والصغرى للأشبيلي (ت٥٨١هـ).

٥) كتب الترغيب والترهيب غير المسندة؛ كالترغيب والترهيب للمنذري (ت٦٥٦هـ).

٦) كتب الفنون الأخرى، كتفسير السيوطي المسمى: "الدرر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور"، وكتابي "الرسالة" و"الأم" للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ).

ومما يختص بالمتن أيضًا:

ترتيب الأحاديث على حسب أوائلها وأطرافها، ومثالها: الجامع الكبير للسيوطي، والجامع الأزهر في حديث النبي الأنور لعبدالرؤوف المناوي.

أو كون الحديث مشهورًا، أي مشتهرًا على ألسنة الناس، كالمقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، والدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي.

ويلتحق بهذا القسم المفاتيح والفهارس التي وضعت لمجموعة من الكتب، أو لكل كتاب بانفراد، أو ألحقت بآخر الكتب وهي كثيرة جدًا من أشهرها: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي وهو فهرس لتسع مصادر من مصادر السنة وهي الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وموطأ مالك وسنن الدارمي. ألّفه لفيف من المستشرقين ونقله للعربية محمد فؤاد عبدالباقي.

ومن الفهارس التي وضعت لبعض الكتب بانفراد: فهرس لترتيب أحاديث صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبدالباقي.

ولا يفوتني في نهاية هذا المطلب أن أثني على جهود العلماء في تيسير التخريج على المسلمين من خلال برامج الحاسب الآلي، والتي اختصرت كثيرًا من الجهد والوقت على الباحثين عن نصوص السنة، وتخريجها من كتبها الأصلية.

ومن أبرز هذه البرامج: مكتبة الحديث الشريف من إعداد شركة العريس ببيروت، وموسوعة الحديث الشريف لشركة صخر بالقاهرة، وبرنامج المحدث من تصميم وإصدار طلاب الحديث النبوي الشريف بواشنطن، وبرنامج الألفية للسنة النبوية وبرنامج الموسوعة الذهبية للحديث الشريف، وهما من إصدارات مركز إحياء التراث لأبحاث الحاسب الآلي بالأردن.

وكذلك التخريج عن طريق مواقع الشبكة العنكبوتية؛ كموقع الدرر السنية، والموسوعة الحديثية وغيرها من مواقع العلماء والمشايخ، جزاهم الله خير الجزاء.

المطلب الثاني: مناهج المحدثين في عزو الحديث:

وللمحدثين في عزو الحديث عدة طرق.

الطريقة الأولى: عزو الحديث إلى مصدره فقط بدون تفصيل:

ونعني بذلك أن يذكر المُخرِّج اسم الكتاب الذي ورد فيه الحديث بدون تحديد الموضع التفصيلي فيه، كالعزو إلى الصحيحين أو أحدهما، أو السنن أو غيرها.

مثال ذلك: قول الإمام البيهقي في سننه، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فمضمض، وقال: «إن له دسماً»: "رواه البخاري في الصحيح عن أبي عاصم، ورواه مسلم من وجه آخر عن الأوزاعي[١]".

وكذلك فعل البغوي (ت٥١٦هـ) في "شرح السنة"، فقال عن حديث كعب بن عجرة في النهي عن تشبيك اليدين عند الخروج إلى الصلاة: "رواه أبو عيسى – يعني الترمذي – عن قتيبة عن الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري، عن رجل عن كعب[٢]".

الطريقة الثانية: عزو الحديث إلى مصدره وإلى موضوع عام فيه:

ونعني بذلك أن يذكر المُخرِّج اسم الكتاب الذي ورد فيه الحديث، وموضع وروده فيه؛ ككتاب الصلاة، والحج، أو أبواب الطهارة، والفضائل وغير ذلك.

وممن صنع ذلك الإمام المزي في مثل كتابه "تحفة الأشراف"، فمثلاً يسوق حديث ابن عباس رضي الله عنهما": بت عند خالتي ميمونة فتحدث النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة ثم رقد.. الحديث، عزاه إلى: البخاري في التفسير، وفي الأدب، وفي التوحيد، عن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر، عن شريك عن كريب عنه، وإلى مسلم في الصلاة، عن أبي بكر بن إسحاق الصغاني، عن ابن أبي مريم، عن شريك، عن كريب، عنه رضي الله عنه[٣].

وهكذا يفعل الإمام الزيلعي رحمه الله في "نصب الراية" فتراه مثلاً يورد حديث النهي الوارد عن الانتفاع من الميتة بإهاب، ويقول: "رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث الحكم بن عتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عبدالله بن عكيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب إلى جهينة قبل موته

---

[١] البيهقي، الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، (بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، في كتاب الطهارة، باب المضمضة من شرب اللبن وغيره مما له دسومة، ج١، ص٢٤٧، (برقم: ٧٤٢)، والحديث عند البخاري في الصحيح، في كتاب الوضوء، باب هل يمضمض من اللبن، ص٦٤، (برقم:٢١١)، وعند مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء مما مست النار، ص١٥٧،(برقم: ٣٥٨).

[٢] البغوي، الإمام الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، في كتاب الصلاة، باب الهدي في المشي إلى الصلاة، ج٢، ص٣٦١، (برقم: ٤٧٥)، والحديث عند الترمذي في الجامع، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة، ج١، ص٤١١، (برقم: ٣٨٧).

[٣] المزي، الحافظ جمال الدين أبو الحجاج بوسف، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م)، ج٤، ص٦٦٨، (برقم: ٦٣٥٥)، والحديث عند البخاري في الصحيح، كتاب التفسير، باب ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، ص٨٦٧، (برقم: ٤٥٦٩)، وكتاب الأدب، باب رفع البصر إلى السماء، ص، ١١٩٦ (برقم: ٦٢١٥)، وكتاب التوحيد، باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرها من الخلائق، ص١٤٢٢، (برقم: ٧٤٥٢)، ومسلم في الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ص٢٠٠، (برقم:٧٦٣).

بشهر: «أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»، انتهى. أخرجه النسائي في الذبائح، والباقون في اللباس، وقال الترمذي: حديث حسن[١]".

الطريقة الثالثة: العزو التفصيلي:

ونعني بذلك أن يذكر المُخرِّج اسم المُصَّنف الذي ورد فيه الحديث، وعنوان الكتاب والباب إن كان مبوباً، وزيادة على ذلك ذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث؛ وذلك من باب التيسير والدقة؛ وهذا من مزيد خدمة السنة وتقريبها لعموم الأمة، وهذا النوع من التخريج ظهر حديثاً، وقلما تجد كتاباً مخرجاً في العصر الحاضر إلا وكان كذلك.

ولو نظرنا لهذه المراحل والطرق التي مر بها علم التخريج، لوجدنا أن هناك أسباباً متعددة ساعدت في حصول هذا التغير، ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:

١) الضعف العلمي الذي أصاب الأمة في الفنون عموماً وفي علم الحديث خصوصاً، وأصبح هذا الضعف يزداد كلما ابتعدنا عن العهد النبوي وطالت الأسانيد، وتعددت الطرق وكثرت المصنفات، وتفرقت واختلفت مناهجها، فكان الأمر في البداية لا يحتاج إلا إلى ذكر متن الحديث أو طرفه، ثم يعرف السامع كيف يصل إلى إسناده وطرقه، وغالباً ما يستطيع الحكم عليه، ثم احتاج الناس إلى تحديد المصدر الذي أخرج فيه هذا الحديث كالصحيحين والسنن مثلاً، وحينئذ يستطيع السامع الوصول إليه داخل المصدر بيسر وسهولة؛ نظراً لقوة المعرفة بمناهج هذه المصنفات وطرق ترتيبها، وقد رأينا سابقاً كيف كان العزو في مرحلته الأولى إلى المصدر وحسب، كما صنع البيهقي والبغوي وغيرهما.

ثم ضعفت الهمم، فاحتاج الناس إلى تحديد أدق ومزيد تفصيل في العزو، حتى تضيق دائرة البحث والتفتيش والتحري، فاعتنى المخرجون بذكر عنوان الكتاب والباب، ثم تزايدت الحاجة حتى زادوا على ذلك بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث.

٢) التيسير على الأمة باختصار الطرق الموصلة إلى مواضع النصوص في دواوين السنة، حتى يتم توفير الوقت والجهد، ويصرف في مصالح أخرى.

٣) الاستفادة من تجارب الآخرين في كيفية ضبط النصوص، والتعامل معها، والوصول إليها.

---

[١] الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة، (جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية)، الحديث الأربعون، ج١، ص١٢٠، والحديث في سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في ما روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة، ج٤، ص٢٣٩، (برقم: ٤١٢٨)، والترمذي في الجامع، كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، ج٣، ص٤٤٣، (برقم:١٧٢٩)، والنسائي في السنن، كتاب الفرع والعتيرة، باب ما يدبغ به جلود الميتة، ص١٩٧، (برقم: ٤٢٦٠/٤٢٦١)، وابن ماجة في السنن، كتاب اللباس، باب من قال: لا ينتفع من الميتة بإهابٍ ولا عصب، ج٤، ص١٦٥، (برقم: ٣٦١٣).

المبحث الثالث: دراسة إسناد الحديث:

من المعلوم أن الغرض والثمرة من علم التخريج هو الوصول إلى الحكم على الحديث من حيث القبول أو الرد، ولا يمكن ذلك إلا بدراسة الحديث سندًا ومتنًا.

والباحث في علم التخريج يحتاج أولًا إلى معرفة مصادر الحديث وأماكن وجوده — وهذا ما تحدثنا عنه في المبحث الثاني- ومن الممكن أن يتدرب عليه الباحث إذا درس أصول وطرق التخريج ومارسها ممارسة عملية، ومن ثَّم يحتاج إلى معرفة الحكم على الحديث من خلال دراسة إسناده ومتنه، والنظر في طرقه، وهذه الخطوة مهمة جدًا؛ إذ ينبني عليها إثبات الأحكام الشرعية، لذا فلا يتأتى هذا الفن إلا لمن رزق الفهم في علم الجرح والتعديل.

وعلم الجرح والتعديل عالم في غاية من الصعوبة لا يسلكه إلا المتمرسون الذين وقفوا حياتهم لطلبه وتحصيله، كما قال الخطيب: "علمٌ لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه[1]".

وهو علمٌ وثيق الصلة بعلم التخريج، قال الدكتور بكر أبو زيد: "لما كانت أصول التخريج مرتبطةٌ بقواعد الجرح والتعديل ارتباط الروح بالبدن، وبينهما من التداخل والتلازم ما يقضي بسياقها في مكان واحد؛ إذ هي عمدة البحث في حال الراوي[2]".

وسنتناول في هذا المبحث الحكم على الحديث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: عرض الإسناد المراد تخريجه، ودراسة رواته:

وذلك بدءًا من شيخ المُصنّف الذي أخرج الحديث، وحتى الوصول إلى الصحابي راوي الحديث، والبحث عن أحوال رجال الإسناد من حيث العدالة والضبط، والوقوف على المبهم منهم، وتعيين المهمل، وغير ذلك.

ولا يخفى على أحد صعوبة هذه الخطوة للباحث، لذا وجب على من اشتغل بهذا العلم أن يضع معرفة كتب هذا الفن نصب عينيه وإلا سيضيع وقته، ولن يصل إلى بغيته إلا بشق الأنفس.

---

[1] الخطيب البغدادي، الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (تحقيق: د. محمود الطحان، (الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ج٢، ص١٧٣.

[2] التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، ص١٦.

فمثلاً إن كان الحديث في الكتب الستة فيرجع في ترجمة رجاله إلى الكتب التي تخصصت في تراجمهم؛ ك: "تهذيب الكمال" للحافظ المزي، وإن كان الراوي من المتفق على توثيقهم أو تجريحهم فيرجع في ترجمته إلى كتب الثقات أو الضعفاء أو الكتب التي جمعت بينهم.

كما ينبغي أن لا يفوت الباحث النظر في الرواة المدلسين، والمختلطين، ومن عرف عنهم الإرسال، فينظر في تراجمهم إلى الكتب المعنية بترجمة هؤلاء الرجال.

كما يلزم الباحث في هذا الفن معرفة طبقات الرواة وتواريخ وفياتهم، وهذا مهمٌ جدًا لكي لا يقع في الخطأ، لأنه كثيرًا ما يتفق الرواة في الأسماء وأسماء الآباء، وفي أنسابهم وبلدانهم أحيانًا، وليس الفارق بينهم إلا طبقة، أحدهما متقدم والآخر متأخر، فيظن الباحث أن المراد في الإسناد المتقدم، بينما المقصود هو المتأخر أو العكس.

ومثال ذلك: سعد بن إبراهيم الزهري، أبو إسحاق القاضي، وهما اثنان قد اتفقا في الاسم واسم الأب، والكنية والنسب والشهرة والفارق بينهما الطبقة، فالأول: سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف[١]، والثاني: هو جده سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف[٢]، فيحصل الاختلاط بينهما.

ثم إن حال الرواة في الإسناد لا يخرج عن حالتين:

الحالة الأولى: أن يذكر الراوي بكامل اسمه، واسم أبيه، وجده، وكنيته، أو ذكر بلقبه الذي انفرد به، ففي مثل هذه الحالة يسهل الوصول إليه، ويبقى الإشكال في التمييز بينه وبين من اشترك معه فيما ذكر به.

فمثلاً: حميد بن قيس هما اثنان في طبقة واحدة، ويشتركان في بعض الشيوخ والتلاميذ، والفارق بينهما أن أحدهما مكي، والآخر أنصاري[٣]. وأيضًا: إبراهيم بن عمر الصنعاني وهما اثنان، إلا أن أحدهما من صنعاء اليمن والآخر من صنعاء دمشق، فيميزان بالبلد، وكذا بالطبقة؛ لأن أحدهما من الطبقة العاشرة[٤] والآخر من السابعة[٥].

[١] العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (حلب، دار الرشيد، ط٣، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، ص٢٣٠، (برقم: ٢٢٢٦) وقال: من التاسعة.

[٢] المرجع السابق، ص٢٣٠، (برقم: ٢٢٢٧) وقال: من الخامسة.

[٣] الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبدالرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، (بيروت، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ص٢٨١.

[٤] تقريب التهذيب، ص٩٢، (برقم٢٢٣).

[٥] المرجع السابق، ص٩٢، (برقم٢٢٤).

وكذا إسماعيل بن أبان الكوفي اثنان، أحدهما ثقة، والآخر متروك، والفارق بينهما النسب؛ لأن الوراق الأزدي ثقة[١]، والخياط الغنوي متروك[٢].

الحالة الثانية: أن يذكر الراوي في الإسناد مهملًا، أو مبهمًا:

والمهمل؛ كأن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم بدون معرفة الأب، أو متفقين في الاسم مع الأب، أو متفقين في الاسم واسم الأب واسم الجد مع الاتفاق في النسبة، ولم يتميز بما يخص كلاً منهما[٣]، مثل أن يقول الراوي: حدثنا حماد، أو حدثنا أبو عبدالله الحافظ، وكان الرواة يفعلون ذلك رغبةً في الاختصار لوضوح أمرهم عندهم.

والمبهم هو من أبهم اسمه ذكره في الإسناد[٤]؛ أي لم يذكر؛ كأن يقول الراوي: حدثني رجل، أو شيخ، أو امرأة ونحو ذلك.

والطريق إلى معرفتهما هو جمع الطرق وتتبعها، وتتبع أقوال العلماء فيهم، بجانب النظر في شيوخهم وتلاميذهم، وطبقاتهم، والنظر في أسانيد المؤلف في أوائل كتابه؛ إذا أنهم ينسبون شيوخهم في أول الكتاب ثم يختصرون.

ولعل أقوى الطرق في تعيين عين الراوي المهمل أو المبهم هو جمع الطرق، فمتى عرف المبهم في السند ارتفعت جهالته وحكم بكونه ثقةً أو ضعيفًا، وعلى ضوء ذلك يحكم على الإسناد، وإن لم يعرف فلا يحتج به حتى يتبين أمره[٥].

وكذلك المهمل يعرف بجمع الطرق، أو تصريح بعض الأئمة، فيكون الحكم على حسب حاله توثيقًا أو تجريحًا.

أما إذا لم يتميز المهمل لاشتراكهما في الاسم والشيوخ والتلاميذ والطبقة، فإذا كان كلاهما ثقة؛ كالسفيانين — ابن عيينة والثوري–، والحمادين؛ كابن زيد وابن سلمة فلا يضر إهماله.

أما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا فلا بد من التمييز بينهما، لتباين الحكم عليهما.

المطلب الثاني: التحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه:

والتحقق من اتصال السند وعدم الانقطاع فيه يعرف من عدة وجوه: كوجود هذا الإسناد في الصحيحين، أو أحدهما، أو بالتأكد من كتب التراجم التي تذكر شيوخ الراوي وتلاميذه على وجه الاستقصاء؛ كـ: "تهذيب الكمال" للمزي، أو "تهذيب التهذيب" لابن حجر، أو باختصار؛ كـ: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، و"الثقات" لابن حبان (ت٣٥٤هـ).

---

[١] تقريب التهذيب، ص١٠٥، (برقم٤١٠).

[٢] المرجع السابق، ص١٠٥، (برقم٤١١).

[٣] الأعظمي، ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد، ص٥١٥.

[٤] المرجع السابق، ص٣٣٨.

[٥] الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين، (مصر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٦٦هـ)، ج٤، ص٣٠١.

ومراجعة كتب المراسيل لمعرفة إذا ما كان السند مرسلًا؛ ك: "المراسيل" لأبي داود، وأبي حاتم الرازي (ت٢٧٧هـــ)، و"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للعلائي (ت٧٦١هـــ).

وأيضًا مراجعة كتب المدلسين؛ ككتاب ابن حجر المسمى: "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، و"التبيين لأسماء المدلسين" لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـــ).

ومعرفة اتصال الإسناد من الأمور الصعبة إلا لمن جاهد في جمع طرق الحديث، ووقف على تصريح العلماء بذلك، وقد يخفى أمره مع ذلك على بعض العلماء من أهل الفن، ومن ذلك: حكم أبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـــ) في المستدرك على حديث أبي قلابة (عبدالله بن زيد الجرمي) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقال: "رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات على شرط الشيخين، و لم يخرجاه بهذا اللفظ"، وتعقبه الذهبي فقال: "قلت: فيه انقطاع[1]".

والانقطاع حصل بين أبي قلابة وعائشة رضي الله عنها فلم يسمع منها، وإنما روايته عنها مرسلة[2].

وذكر الشيخ الألباني أيضًا في "تمام المنة في التعليق على فقه السنة" عند قوله: "وعن عائشة قالت: كان قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين قبل صلاة الفجر قدر ما يقرأ فاتحة الكتاب.. الحديث"، وضعفه الألباني بهذا اللفظ للانقطاع وقال: "وبه أعله مُخَرِّجه الطحاوي؛ لأنه من رواية محمد بن سيرين عن عائشة و لم يسمع منها، كما قال أبو حاتم[3]".

فيلزم التأكد من اتصال السند، ولا سيما فيمن وصفوا بكثرة الإرسال، أو التدليس ونحو ذلك.

المطلب الثالث: التحقق من سلامة الإسناد والمتن من الشذوذ، والعلة القادحة:

ونعني بالحديث الشاذ: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه[4].

ومن أمثلة الإعلال بالشذوذ: ما ذكره الشيخ الألباني معلقًا على مؤلف كتاب "فقه السنة" ما نصه: "وأما الاقتصار على ركعتين فقط (يعني قبل العصر)، فدليله عموم قوله صلى الله عليه وسلم: «بين كل أذانين صلاة».

قلت: خفي على المؤلف ما أخرجه أبو داود في "باب الصلاة قبل العصر"، ومن طريقه الضياء المقدسي في "المختارة" (١/١٨٧) عن علي رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر ركعتين».

---

[1] النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (القاهرة، دار الحرمين، ط١، ١٤١٧هـــ/ ١٩٩٧م)، ج١، ص١٠٩، (برقم: ١٧٣).

[2] العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، اعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد،، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج٢، ص٣٣٩.

[3] الألباني: الشيخ محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (الرياض، دار الراية، ط٣، ١٤٠٩هـــ)، ص٢٣٧.

[4] العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٢هـــ/ ٢٠٠١م)، ص٨٥.

وقد قال النووي في "المجموع" (٨/٤): "إسناده صحيح".

وأقول: هو كذلك لولا أنه شاذ بهذا اللفظ، والمحفوظ بلفظ: «أربع ركعات»، وبيانه في "ضعيف أبي داود" (٢٣٥)، "والروض النضير" (٦٩١) [١].

وأما التحقق من نفي العلة القادحة فهو أيضًا من أهم الواجبات على الباحث. قال ابن الصلاح: "اعلم أن معرفة علم علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقها، وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك كل أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي – أي العلة- عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحةٍ فيه. فالحديث المعلل: هو الحديث الذي اضطلع فيه على علةٍ تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[٢]".

وقال الحافظ ابن حجر: "المعلل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب ابن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني[٣]".

ولا يخفى أن العلل أقسام: منها ما هي قادحة – وهي العلة في الحقيقة-، ومنها ما ليست بقادحة، وهي أنواع: وتقع غالبًا في الإسناد وقليلًا في المتن، كرفع الموقوف، ووقف المرفوع، وإرسال الموصول، ووصل المنقطع، ودخول حديثٍ في حديث[٤].

قال الدكتور عبدالعزيز العثيم: "فالعلة التي تقع في الإسناد والمتن ستة أقسام:

١) العلة في السند تقدح في صحة السند والمتن جميعًا.
٢) العلة في السند تقدح في صحة السند من غير قدحٍ في المتن.
٣) العلة في السند لا تقدح في صحة السند ولا المتن.
٤) العلة في المتن تقدح فيه وفي السند.
٥) العلة في المتن تقدح فيه من غير قدحٍ في السند.
٦) العلة في المتن لا تقدح فيه ولا في السند[٥].

وبعد الانتهاء من جميع هذه المراحل، واتباع هذه الخطوات: وهي تحقق عدالة الرواة وضبطهم، وتحقق اتصال السند وعدم وجود انقطاع فيه، والسلامة من وجود الشذوذ والعلة القادحة في الحديث،

---

[١] تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٤١.

[٢] المقدمة في علوم الحديث، ص١٣٠-١٣١.

[٣] نزهة النظر، ص١١٣-١١٤.

[٤] العثيم، عبدالعزيز بن عبدالرحمن، دراسة الأسانيد، (الرياض، ط١، ١٤١٩هـــ)، ص١٤٦.

[٥] دراسة الأسانيد، ص١٤٧.

نقطف ثمار القبول والحكم على الحديث بالصحة أو الحسن، وإذا اختل شرط من شروط القبول حكمنا بالضعف، وهذا من أهم ثمار التخريج وجمع الطرق.

الخاتمة:

يتبين مما سبق أن التخريج من أهم فروع علم الحديث، وقد ظهر لحاجة الناس إليه بعد أن انتشر الحديث وكثرت مصنفاته، ونوجز ما توصلنا إليه من النتائج في النقاط الآتية:

١) التخريج من أهم العلوم التي تربط الإنسان بدينه؛ لأنه يفتح القنوات والأبواب بين أفراد الأمة ونصوص السنة.

٢) أن التخريج له جانبان: نظري وعملي، والعملي أسبق إلى الظهور وأبرز وجوداً في الساحة الحديثية.

٣) كان للتخريج قديمًا يعنى بجمع الأحاديث من صدور الرجال المتفرقين في ثنايا الأمصار، وتمييزها وترتيبها وإبرازها للناس في المصنفات الحديثية، كالمسانيد، والصحاح، والسنن، والمصنفات، وغيرها.

٤) أن علم التخريج قد تطور، وأصبح فيه نوع من التفنن عند المحدثين، حيث وجهوه لزيادة توثيق نصوص تلك الدواوين السابقة من ناحية البحث عن طرق أخرى لها، حملت في ثناياها فوائد أخرى كوصل المنقطع وكشف المبهم وبيان المدلس وغيرها كثير.

٥) أن التخريج في الوقت الحاضر يركز على معنى العزو والدلالة على موضع الحديث في مصادره الحديثية، حيث استفاض هذا الاصطلاح واشتهر، وكثر المعتنون به، والمصنفات فيه، حتى أصبح هذا الوصف علماً على هذا المعنى.

٦) فن التخريج تعتمد المهارة به على طول الممارسة، والنظر في تخريج الأئمة، أكثر من الإلمام بقواعده النظرية.

٧) الجانب العملي للتخريج سبق الجانب النظري، حيث لا يعرف عن المحدثين من صنَّف كتاباً مستقلاً في قواعد وطرق التخريج مثل عصرنا الحاضر.

٨) طرق التخريج إجمالاً ترجع إلى طريقتين هما: تخريج الحديث بواسطة إسناده، وتخريج الحديث بواسطة متنه، ولا تعتبر إحدى الطريقتين هي الأسهل بإطلاق؛ لأن ذلك يتأثر ببعض الأحوال والقرائن.

وأخيراً: أوصي أخواني المسلمين بمزيد من العناية بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وتقديمها للناس بأيسر الطرق؛ وذلك من خلال ابتكار تطبيقات على الهواتف النقالة لتخريج الأحاديث النبوية، يشرف عليها المختصون من علماء الحديث، وذلك لخدمة لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والذب عنها.

المصادر والمراجع:

١) القرآن الكريم
٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
٣) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع الصحيح، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الرياض، بيت الأفكار الدولية، عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٤) البغوي، الإمام الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٥) البقاعي، الدكتور علي بن نايف، تخريج الحديث الشريف، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، عام١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٦) البيهقي، الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ٦. بكر بن عبدالله أبو زيد، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، الرياض، دار العاصمة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ.
٧) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة، الجامع، تحقيق: بشار عواد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، عام١٩٩٦م.
٨) الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان، بيروت، دار صادر، عام ١٣٩٧هـ/١٩٩٣م.
٩) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: الدكتور/ محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٠) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، ميت غمر، دار الهدى، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
١١) الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبدالرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: الدكتور/ محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
١٢) الزاوي، الطاهر أحمد، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة.
١٣) الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية.
١٤) السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، السنن، إعداد وتعليق: عزت الدعاس وعادل السيد، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨/ ١٩٩٧م.
١٥) السخاوي، أبو الخير شمس الدين، محمد بن عبدالرحمن الشافعي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: الدكتور/ عبدالكريم الخضير، و الدكتور/ محمد آل فهيد، الرياض، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٦هـ.
١٦) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر المصري، تدريب الراوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، الرياض، دار طيبة، الطبعة السادسة، عام ١٤٢٣هـ.
١٧) الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تعليق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

١٨) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين، مصر، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، عام ١٣٦٦هـ.

١٩) الطحان، الدكتور/ محمود بن أحمد، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الرابعة، عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٢٠) العثيم، الدكتور/ عبد العزيز بن عبدالرحمن، دراسة الأسانيد، الرياض، الطبعة الأولى، عام١٤١٩هـ.

٢١) العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، التلخيص الحبير، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، الرياض، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.

٢٢) العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، الطبعة الثالثة، عام ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٣) العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢٤) العسقلاني، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٥) القزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه، السنن، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٦) القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، الرياض، بيت الأفكار الدولية، عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٧) المزي، الحافظ جمال الدين أبو الحجاج بوسف، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٩م.

٢٨) المناوي، العلامة محمد بن عبدالرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ضبطه: أحمد عبدالسلام، بيروت، دار الكتب العلمية، طبعة عام ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.

٢٩) النسائي، أبو عبدالرحمن، أحمد بن شعيب، السنن، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، بيروت، دار المعرفة، طبعة عام ١٤٢٠هـ.

٣٠) النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، تحقيق: عبدالباري فتح الله السلفي، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٣١) النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، القاهرة، دار الحرمين، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣٢) اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، تونس، المكتبة العتيقة، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.

٣٣) الأعظمي، الدكتور/ محمد ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، الرياض، دار أضواء السلف، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٣٤) الألباني: الشيخ محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، الرياض، دار الراية، الطبعة الثالثة، عام١٤٠٩هـ.

منهج الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف في توثيق وتضعيف الرواة في "صحيح ابن حِبَّان" مناقشة وردود

د. ماجد محمد عبده الدلالعه
أستاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، الدمام، (المملكة العربية السعودية)
mmabdoh@iau.edu.sa

ملخَّص البحث

وُجِّهت انتقادات كثير لعمل وتحقيق الشيخ شعيب لصحيح ابن حبان، فمن العلماء من وصفه بالتساهل في التوثيق ومنهم من وصفه بالتشدد في توثيق الرواة، فقد ضعف حوالي ثلاثمائة حديث من صحيح ابن حبان. ومما يؤخذ عليه أيضا أنّه ضعف أحاديث نبوية بسبب ضعف رواتها وعدم وجود ما يقويّها، استناداً على ما قاله عنهم الإمام ابن حجر في كتابة "تقريب التهذيب"، علماً بأنّ ابن حجر مع سعة علمه، لم يصب في حكمه على بعض الرواة في هذا الكتاب كما قال بعض العلماء.

الكلمات المفتاحية: المنهج، صحيح ابن حبان، الجرح والتعديل، التساهل.

المقدمة:

لا يشك عاقل ممن عرف صحيح ابن حبان وعرف علم الحديث أنّ الشيخ شعيب الأرناؤط كانت له جهود كبيرة في إخراج صحيح ابن حبان بحلته القشيبة التي نراها اليوم محققا تحقيقاً علمياً، فقد تتبع الشيخ أحاديث ابن حبان تتبعا قل نظيره في الكتب التي وصلت إليه، وبحق فالشيخ من العلماء المبرزين في علم التحقيق في هذا العصر، وتحقيقه لهذا الكتاب يدل على أنه مدرسة في التحقيق، وقام بالتخريج والتعليق عليه كاملا، وتمتاز هذه الطبعة بأنّها الأُولى من نوعها في تخريج الحديث والتعليق عليه، وفيها دراسة لكثير من الرواة الذين ضعف الحديث بسببهم، وإن كانت غير وافية في بعض الأحيان، وحسب ما لاحظته، ومن ثم التخريج الكامل تقريبا لكل أحاديثه، مع التعليق عليها مما لا يستغني عنه طالب علم ولا مشتغل بعلم الحديث، مما سأوضحه في مكانه... ومن هؤلاء على سبيل المثال: أبو الزبير المكي وابن إسحاق، ورواية دراج أبي السمح عن أبي الهيثم ونحوها.

مشكلة البحث:

١) إنّ المشكلة الرئيسة في هذا البحث وصف ابن حبان بالتساهل من قبل الشيخ شعيب، ولذلك ضعف كثير من الأحاديث في صحيحه.

٢) عدم التدقيق في منهجه بالجرح والتعديل وفي المسائل المتعلقة بعلم الرواية في كتابه الصحيح حتى عند بعض طلبة العلم المتخصصين.

٣) ردّ بعض قواعده في الجرح والتعديل في المسائل المتعلقة بعلم الرواية، والقول بأنّ قواعده ومنهجه مخالف لغيره من الأئمة المعتبرين دون دليل.

منهجية البحث:

تتبعت في هذا البحث منهجين مهمين ألا وهما: **المنهج التاريخي "الاستردادي":** طبقت هذا المنهج في فهم مصطلحات الحديث التي تنازع فيها الأئمة مع ابن حبان، وكذلك اتبعته في تحقيق الأقوال حول الخلاف بينه وبين الجمهور في مسائل الحديث الأخرى. و**المنهج النقدي التحليلي:** استخدمته في مناقشة الأقوال والقواعد التي قالها ابن حبان والجمهور في موضوعات تعديل الرواة، ومناقشة مدى صحة دعوى المخالف لابن حبان ولمنهجه، واتهام ابن حبان بالقصور في منهجه عن الصحيح ودرجته.

الدراسات السابقة:

من خلال تتبعي للدراسات السابقة لموضوع "منهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه"، والطلاع على ما كُتب عنه من الكتب والرسائل الجامعية، واستفساري عن الكتب التي كتبت عنه، وتتبعي لم أجد

بحثاً تخصصياً باسم (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه، المسائل المتعلقة بعلم الرواية) في – حدود علمي– غير أنّي وجدت بعض الكتب والبحوث التي أشارت إشارات يسيرة إلى منهج ابن حبان بشكل عام، ومنها:

١) رسالة "ماجستير" لعداب الحمش: ناقشها في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، بعنوان (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل) تطرق فيها إلى منهجه في بعض كتبه كالثقات، وتناول منهجه بشكل عام، ولم يتعرض بشكل دقيق إلى المسائل التي تعرضت لها في هذا البحث، خصوصاً أنّ رسالته كانت عامّة عن منهج ابن حبان.

٢) وكتاب ابن حبان (الصحيح) مخرجاً للشيخ شعيب الأرنؤوط لكنه لم يتعرض لمنهجه.

٣) كتاب "مشكل الحديث في صحيح ابن حبان"، هذه رسالة علمية مقدمة من الطالب إبراهيم العسعس في الجامعة الأردنية، ذكر الباحث عدّة أموره وعن صحيحه، وتعرض بشكل مختصر لمنهجه وشروطه في الصحيح، ولكن لم يكن غرضه دراسة منهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه، ومنها (المجهول والستور)، وإنّما غرضه بيان منهجه في مُشكل الحديث في صحيحه، الذي هو من علوم دراية الحديث.

٤) وبحث بعنوان "دفاع عن ابن حبان في دعوى عدم قبوله لوجود حديث عزيز" للدكتور الشريف العوني، وقد دافع فيه عن اتهامه بأنّه نفى في مقدمة صحيحه وجود أخبار من طريقين يعني وجود الحديث العزيز، وحاول تفسير كلامه بمعنيين، ثم خلص إلى أنّه لا يعني بكلامه أنّه ينفي وجود الحديث العزيز، ويؤيّد ما توصل إليه بأدلة من كلامه وكلام غيره من العلماء، ويوضّح رأيه بالرسوم التوضيحية للروايات، هذا البحث جيد، ولكنّه في جزئية بسيطة، ولم يكن شاملا لمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل، والأمر الجلل في هذا البحث هو أنّ الكاتب اتهم ابن حبان بنفي وجود المتواتر من الحديث.

وبعضها أشارت إلى منهجه في الجرح والتعديل في كتابه الثقات، ولكن جميعها لا تصل إلى ما تهدف إليه هذه الدراسة من توضيح منهجه في الجرح والتعديل في صحيحه، والمتعلقة بعلم الرواية بحيث تنجلي عنه وعن منهجه كثير من الإشكالات التي لابد من حلها وتوضيحها.

خطة البحث:

المبحث الأول: رأي الشيخ شعيب والشيخ بشار عواد في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: مناقشة منهج الشيخ شعيب والشيخ بشار عواد في كلامهما عن منهج ابن حبان.

النتائج والتوصيات

وسيكون عملي في هذه الورقة البحثية مقتصراً على أمرين:

أولهما: رأي الشيخ شعيب في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، ومن ثم أنقل رأي صاحبه بشار عواد.

والأمر **الثاني** بيان رأي العلماء المعاصرين في منهج شعيب وبشار عواد في كلامهما عن منهج ابن حبان.

المبحث الأول: رأي الشيخ شعيب الأرنؤوط وبشار عواد في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل:

لقد أجاد الشيخ شعيب إجادة كبيرة حينما قام بتحقيق صحيح ابن حبان تحقيقا علميا قائما على أسس علمية إلاّ ما استدركه عليه البعض مما قد يناقش فيه، ووصف الشيخ شعيب ابن حبان وشيخه ابن خزيمة وتلميذه الحاكم بأنّهم قصدوا في عملهم جمع الصحيح الذي تركه الإمامان البخاري ومسلم حيث قال: " وشرط هؤلاء كما هو ظاهر رواية الصحيح من الحديث على تفاوت بينهم في التزام الصحيح المجرد...".[١]

ثم يقول شعيب واصفا ابن حبان: ".. إذ عُدّ ـــ ابن حبان ـــ من بين المتشددين المتعنتين في الحكم على الرجال، الذين يجرحون الراوي بأدنى جرح، شأنه شأن النسائي وابن معين وأبي حاتم الرازي وابن القطان، ويحيى بن سعيد القطان وبعد ذلك ذكر شعيب أقوال الذهبي في الميزان في تعنت ابن حبان...".[٢]

قلت: إذا كان شأن ابن حبان هذا فلما ضعفت له أيه الشيخ الفاضل عددا من الأحاديث، وسيأتي الكلام على الرواة ومراتبهم عنده وأتبين حاله في تجريح الرواة. ومن كان هذا حاله فتوثيقه الغاية في الإتقان والدقة لأنّه متشدد كما قال شعيب لذلك يقول: "ومن هنا برزت أهمية توثيق ابن حبان، ولأهميتها فقد اعتمد المزي على كتاب الثقات له، والتزم في تهذيب الكمال إذا كان الراوي ممن له ذكر في الثقات أن يقول ذكره ابن حبان في الثقات وتابعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ".[٣]

قلت: واعتمد بعد المزي ابن حجر والذهبي وتلاميذهم من بعدهم توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وصار المشهور عند الجميع قبول توثيقه وليس كما قال البعض. ولذلك اعترض المحدث اللكنوي على من ادعى التساهل عند ابن حبان لأنّ منهجه بعيد عن التساهل حيث قال: "ونسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق، يوثق كثيرا ممن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف، فإنّك قد عرفت سابقا أنّ ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في تعديل الرجال، وإنّما يقع التعارض

---

[١] ابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م)، ج١، ص٦.

[٢] شعيب الأرنؤوط، تحقيق: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج١، ص٣٦، وأنظر: اللكنوي، محمد عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٦، ٢٠٠١م)، ص ٢٧٥ وما بعدها.

[٣] المرجع السابق، ج١، ص٣٨.

كثيرا بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره، واعترض الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الشيخ عبد الحي اللكنوي وعلى الشيخ ظفر أحمد التهانوي في رأيهما هذا.[١]

قلت: في كلام الشيخ سابق الذكر إشارات أهمها أنّه يعتبر ابن حبان من المتشددين حتى المتعنتين في الجرح والتعديل؛ وذلك متابعة منه إلى أقوال أئمة الحديث وممن نقل أقوالهم كذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ثم يشير إلى أهمية توثيق ابن حبان وبسبب أهميتها كما يقول فقد اعتمدها المزي على كتابه "تهذيب الكمال"، وتابعه ابن حجر في كلامه عن الثقات في كتابه "تهذيب التهذيب" وحتى "تقريب التهذيب".

ثم نقل الشيخ شعيب أقوال اللكنوي وأيدّه فيها بأنّ ابن حبان ليس من المتساهلين كما ادعى البعض، وذكر متابعة اللكنوي والتهانوي في أنّ من قال إنّ ابن حبان متساهل فإنّ قوله ضعيف. وليس كما قال عبد الفتاح أبو غدة معقبا على كلام اللكنوي، ونقله الآراء ليدلل على أنّ ابن حبان متساهلا في التوثيق.

قلت: هذه شهادة من أهل الفن والمتخصصين في منهج ابن حبان حيث أمضى شعيب سنوات طوال مع صحيح ابن حبان، فقوله إن ابن حبان ليس من المتساهلين، هو القول الفصل خصوصا، ودللت على ذلك من قبل ونقلت أقوال المتقدمين، وبينت عملهم في كتبهم وكذا قول وفعل المتأخرين أمثال ابن حجر والذهبي وغيرهما.

ثم يقول الشيخ شعيب: ".. وفوق ما تقدم من أقوال الأئمة التي تعزز رأي ابن حبان في توثيق المستور فإنّ التوثيق الذي أخذ به ابن حبان في "صحيحه" هذا أقوى بكثير من توثيقه في كتابه "الثقات"، ويتبين ذلك من مقدمته في كتابه الصحيح، التي تبين كيف كان يجتهد في توثيق الرواة أو تضعيفهم ويزاحم الأئمة الكبار في ذلك، ويعتمد الحجة في الرد على من يخالفه كما فعل عندما ناقش كلام البخاري، ولئن كان في كتابه الثقات ينفرد بتوثيق المجاهيل، فإنّه في صحيحه هذا وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة من توثيقه، وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب، إذ تبيّن من دراسة أسانيده أنّ الكثرة الغالبة منها إنّما هي على شرط الشيخين علاوة على أنّ الشيوخ الواحد والعشرين الذين عوّل عليهم أكثر من غيرهم وأدار عليهم رواية السنن هم من أثبت الشيوخ وأتقنهم، كما يعلم من تراجمهم الموجزة التي عرضتها في بحث شيوخه وهذا ما جعل هذا الكتاب يتبوأ منزلة رفيعة بين كتب الصحاح إذ جمع من الأحاديث ما كان في أعلى درجات الصحة".[٢]

---

[١] اللكنوي، محمد بن عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٣٣٥، بتصرف.

[٢] شعيب الأرنؤوط، تحقيق الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، المقدمة، ج١، ص٤٠.

قلت: كلام الشيخ شعيب هنا غاية في الدقة، كيف لا وهو المحقق لصحيح ابن حبان كاملا، والمستقصي لطرق أحاديثه والناظر في أكثر شيوخه، والمقارن بينه وبين غيره من كتب الصحاح، وليت الشيخ شعيب بقي على هذا الكلام عندما ذهب إلى الجانب التطبيقي من تحقيقه وتصحيحه، فقد لفت الأنظار إلى أن ابن حبان كان أدق وأكثر صحة في صحيحه دون غيره من كتبه كالثقات، خصوصا في توثيق المجاهيل فكان يعتمد الحجة والبرهان في توثيق الرواة والروايات في صحيحه ويناقش كلام كبار الأئمة كالبخاري، وهذا يدل على ثقته بنفسه وبعلمه، والإشارة التي قل نظيرها في كلام الشيخ شعيب أنّه من خلال الممارسة توصل إلى أنّ ابن حبان قد وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة مما وثقه وصححه من الأحاديث، ووافق الشيخين كذلك في غالب رواياته واعتبر أن تصحيحه وتوثيقه في أعلى درجات الصحة، لذلك جعل الشيخ شعيب مرتبة صحيح ابن حبان بعد الصحيحين و لم يقدم على كتابه الصحيح حتى صحيح شيخه ابن خزيمة. هذا بشكل مختصر رأي الشيخ شعيب في منهج وصحيح ابن حبان في كتابه الصحيح.

ولكن أنقل الآن رأي الشيخ شعيب ورأي الدكتور بشار عواد معروف في حديثهما في تحرير التقريب حيث عن بعض الأمور في منهج ابن حبان، حيث قالا تحت عنوان ابن حبان والجرح والتعديل: "وقد أدرج في كتابه الثقات الرواة الصادقين الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم عنده من الثقات وما شابههم وقاربهم والمسكوت عنهم، وهم أربعة أقسام:

١) الثقات الذين وثقهم وسبقه في ذلك التوثيق آخرون و لم يذكروا بجرح.
٢) الثقات الذين تكلم الكثير أو البعض فيهم وهم عنده ثقات باجتهاده وخبرته بحديثهم وقد ينتقي من أحاديثهم ما يشبه أحاديث الثقات.
٣) من لم يذكر بجرح أو تعديل وروى عنه أكثر من واحد.
٤) من لم يذكر بجرح أو تعديل وتفرد بالرواية عنه راو واحد".[١]

قلت: كلام المحققين ووصفهما لمنهجه في الثقات، وليس وصفهما لمنهجه في صحيحه، فقد أجادا في ذلك، ثم يشيران هنا إلى أربعة أصناف من الرواة عنده وعند غيره، وكذلك من تكلم البعض فيهم ورجحت عدالتهم عنده فهو ينتقي من حديثهم، وأما الصنف الثالث فمن لم يذكر بجرح ولا تعديل أي المسكوت عنهم وروى عنهم اثنان، والصنف الأخير من لم يذكروا بجرح ولا تعديل و لم يرو عنهم إلاّ

[١] بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، تحقيق، تحرير تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر، مقدمة التحقيق، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ)، ج١، ص٢٠.

واحد. وهذا التقسيم جيد لرجال ثقات ابن حبان حيث بين شعيب وبشار أنّ جميع رواته رجحت عنده عدالتهم، وقبل توثيقهم بناء على منهجه، ولأنّه إمام مجتهد في هذا الفن.

ثم قالا: "وبقدر ما عُرف عن ابن حبان من تساهل في التوثيق، وذكره للمجاهيل في كتابه الثقات، فإنّ كتابه المجروحين من الكتب التي أجاد فيها كلّ الإجادة... ثم قالا: واضطرب ابن حجر اضطرابا شديدا في التقريب في موقفه من توثيق ابن حبان أو ذكره لشخص ما في كتابه الثقات، فهو تارة يعتدّ به، ولا يعتدّ به تارة أخرى، يقصدان ابن حجر".[١]

أقول: لقد أجاد الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد معروف حينما وصفا ابن حبان بأنّ أدرج في كتابه الثقات الرواة الصادقين الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم وما شابههم والمسكوت عنهم، وقسموهم إلى أربعة أقسام: الثقات المسلم بتوثيقهم، والثقات المختلف عليهم وهم موثقون عنده، والمسكوت عنهم برواية اثنين أو برواية الواحد، ثم أطلق المحققين أنّ ابن حبان عرف بالتساهل في التوثيق وذكره للمجاهيل في كتابه الثقات. وهذا وصف منهما لابن حبان بأنّه متساهل، ولكن هذا خلاف قول الشيخ شعيب الذي نقلته سابقا، والذي يدل على أنّه لا يرى ابن حبان من المتساهلين، ونقل كلام الأئمة في اعتمادهم توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وقوله أن ابن حجر في التقريب قد اعتمد على توثيق ابن حبان ثم نقل كلام اللكنوي في ردّه على من ادعى أن ابن حبان من المتساهلين ثم أيّد ذلك بقول التهانوي بنفيه تساهل ابن حبان فلا أدري لم تحوّل شعيب هنا ووصف ابن حبان بأنّه معروف بالتساهل، إلاّ إذا كان يقصد الكلام عن منهجه في الثقات وليس الصحيح، فكلامه وجيه عن ثقات ابن حبان. وأما قوله إنّ ابن حجر اضطرب اضطرابا شديدا في تقريب التهذيب في موقفه من توثيق ابن حبان، فهذا القول لا يسلّم له ولا للشيخ بشار بل هو مردود بما ذكرته من أدلة كثيرة تدل على اعتماد ابن حجر لتوثيق ابن حبان من حيث الجملة.[٢]

[١] المرجع السابق، ج١، ص٣٠-٣١، بتصرف. أقول ثم أشار المحققان إلى أحوال وموقف ابن حجر من توثيق ابن حبان وذكرا أمثلة لكنها ليست مستفيضة وشاملة بل قد تكون في أقلها مثال واحد وفي أكثرها تسعة. قالا:" فقد حكم بجهالة عدد ممن تفرد بالرواية عنهم واحد ووثقهم ابن حبان وحكم بجهالة حال من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان في حين أطلق على مثل هذا في مواضع أخرى لفظ مستور وتوسع في إطلاق لفظ مقبول على من روى عنه واحد ووثقه ابن حبان لكنه اطلق اللفظة عينها على من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان ومن روى عنه ثلاثة ووثقه ابن حبان ومن روى عنه أربعة أو خمسة أو ستة أو حتى أربعة عشر راويا وروى عنه أبو داود وهو لا يروي إلاّ عن ثقة وفي الوقت نفسه أطلق لفظ ثقة على من روى عنه واحد فقط ووثقه ابن حبان أو روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان أو أكثر من ذلك ووثقه ابن حبان وحده.

[٢] انظر لاحقا المبحث الثاني في هذا البحث: آراء علماء الحديث المعاصرين الذين انتقدوا ابن حبان وبيان الصواب في ذلك. حيث ذكر محمد عوّامة عشرات الأمثلة التي يؤيد فيها ما ذهب إليه من قبول ابن حجر والذهبي وغيرهم من المحدثين توثيق ابن حبان، وهذا يردّ على ما زعمه المحققان هنا.

ثم قال المحققان واصفان منهج ابن حجر في تعامله مع ثقات ابن حبان:" ويشعر القارئ مع كل هذا في بعض الأحيان أنّ ابن حجر لا يقيم وزناً البتة لتوثيق ابن حبان فقد قال في ترجمة عامر بن مصعب في التقريب: "شيخ لابن جريج لا يعرف.." ووثقه ابن حبان على عادته، وعامر هذا أخرج له البخاري في الصحيح مقرونا، فلماذا لم يتبع هذه القاعدة في كتابه هذا؟ وتدبر بعد ذلك إهماله لتوثيق ابن حبان في عدد من التراجم حينما صرح بتوثيق واحد من الأئمة، فقال في ترجمة عامر بن عبدة العجلي: "وثقه ابن معين"، و لم يقل ثقة مع أنّ العجلي وابن حبان قد وثقاه أيضاً... ثم ذكرا أمثلة أخرى لتقرير ما ذهبا إليه من أنّ ابن حجر لم يقم وزنا لتوثيق ابن حبان وحتى للعجلي ".[١]

قلت: ذكر الشيخ محمد عوامة فيما ذكرت رأيه في المبحث الثاني من أنّ الذهبي وابن حجر وقفا نفس الموقف المتزن من توثيق ابن حبان وليس كما قال المحققان، وليس هذا الموقف فحسب من الذهبي، فقد ذهب إلى هذا المذهب ابن حجر، حيث قال عنه الشيخ محمد عوامة: "وهذه الأنحاء الثلاثة التي وقفها الذهبي من توثيق ابن حبان: ثقة، صدوق، وثق، جاء مثلها عن ابن حجر في التقريب فهو يقول: ثقة، صدوق، مقبول، وهذا اللفظ الأخير هو الأكثر الأغلب، وهو يعادل من كلام الذهبي: وثق، وهو أولى وأدق من مقبول، لأنّ للمقبول اصطلاحا خاصا عند ابن حجر: وهو من لم يرو من الحديث إلاّ القليل و لم يثبت فيه ما يترك من أجله، وتوبع فإذا لم يتابع قال عنه: لين الحديث".[٢]

ثم قالا: "وهذا الموقف المضطرب من توثيق ابن حبان والعجلي وابن سعد وأضاربهم، والذي يمكن تقديم عشرات الأمثلة عليه، لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب، سوى الابتعاد عن المنهج وخلو الكتاب منه، ومثله مثل مئات التراجم التي لم يحررها تحريراً جيداً، بحيث ضعَّف ثقات، ووثق ضعفاء، وقبل مجاهيل، واستعمل عبارات غير دقيقة في المختلف فيهم مما سيجده القارئ الباحث في مئات الانتقادات والتعقبات التي أثبتناها في تحرير أحكام التقريب".[٣]

أقول: أرى أنّ المحققين قد لمزا بكتاب ابن حجر وبمنهجه فيه، حيث أثبتا أنّ ابن حجر قد اضطرب في منهجه توثيقا وتجريحا في كتابه التقريب خصوصا موقفه من توثيق ابن حبان والعجلي، والسبب كما زعما خلو الكتاب من المنهج، الذي يتحلى به المحققان دون ابن حجر، ويقولان أنّهما يقدمان مئات التراجم على زعمها أنّ ابن حجر لم يكن صاحب منهج في قبوله لتوثيق ابن حبان، والدليل على صحة ما يقولان تعقبهما لكتاب ابن حجر. وهذا كلام لا يقبل في موقفهما من الحافظ ابن حجر، ويأتي نقاش

---

[١] بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، تحقيق، تحرير تقريب التهذيب، لابن حجر، ج١، ص٣٢، بتصرف واختصار.

[٢] الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف، مقدمة تحقيق محمد عوامة، ج١، ص٣١. وقد ساق محمد عوامة عشرات الأمثلة للتدليل على ما قال من أن ابن حجر قد اعتدّ وأخذ بتوثيق ابن حبان وليس كما زعم المحققان، انظر المبحث الأول تجد الأمثلة والأقوال هناك.

[٣] بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، تحقيق: تحرير تقريب التهذيب، لابن حجر، ج١، ص٣٢. بتصرف.

كلامهما لاحقا، لهذا سأنقل بقية قولهما في توثيق ابن حبان وموقف ابن حجر منه ثم أعلق على ما قاله وأناقشهما.

ثم قالا بعد ذلك مسترسلين في وصف الموقف الصحيح من توثيق ابن حبان في كتابه الثقات: " أما القاعدة الصحيحة في الموقف من توثيق ابن حبان، فهي كما يلي:

١) ما ذكره في كتابه" الثقات" وتفرد بالرواية عنه واحد -سواء أكان ثقة أم غير ثقة- و لم يذكر لفظاً يفهم منه توثيقه، و لم يوثقه غيره، فهو يعد مجهول العين، وهي القاعدة التي سار عليها ابن القطان والذهبي، ولهما فيها سلف عند الجهابذة، فقد قال علي ابن المديني في جري بن كليب السدوسي البصري: " مجهول لا أعلم روى عنه غير قتادة" [١]، وقال في جعفر بن يحيى بن ثوبان: " شيخ مجهول لم يرو عنه غير أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل"[٢] وقال أبو حاتم الرازي في حاضر بن المهاجر الباهلي: " مجهول" مع أنّ شعبة بن الحجاج روى عنه[٣].

٢) إذا ذكره ابن حبان وحده في "الثقات" وروى عنه اثنان، فهو مجهول الحال.

٣) إذا ذكره ابن حبان وحده في "الثقات" وروى عنه ثلاثة، فهو مقبول في المتابعات والشواهد.

٤) إذا ذكره ابن حبان وحده في "الثقات" وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث.

٥) إذا صرح ابن حبان بأنّه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق فمعنى هذا أنه فتش حديثه، فوجده صحيحاً مستقيماً موافقاً لأحاديث الثقات، فمثل هذا يوثق مثله مثل أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنـــزلة الرفيعة في الجرح والتعديل.

٦) أما تضعيفه، فينبغي أن يعد مع الجهابذة المجودين، لما بينه في كتابه من الجرح المفسر، وربما يعترض معترض علينا في عدم اعتبار ذكر ابن حبان لراو تفرد عنه الواحد والاثنان في " الثقات "، فنقول: إن ابن حبان ذكر في "الثقات" كل من لم يعرف بجرح، وإن كان لا يعرفه، وهذا لا يدل على توثيق أصلاً، فقد قال في "الثقات" مثلاً: " سلمة، يروي عن ابن عمر، روى عنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو ولا ابن من هو" [٤] وقال في موضع آخر: " جميل، شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة روى عنه عبد الله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو" [٥] وقال في ترجمة

---

[١] نقلا عن تحرير التقريب: يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال،ج٤، ص٥٥٠، ترجمة رقم: ٩٢٢.

[٢] نقلا عن تحرير التقريب: ابن حبان، الثقات، ج ٥، ص١١٦، ترجمة رقم:٩٦٠.

[٣] المرجع السابق:ج ٥، ص٣٢١، ترجمة رقم:١٠٦١.

[٤] المرجع السابق: ج١، ص٣٨١.

[٥] المرجع السابق: ج٦، ص١٤٦.

الحسن بن مسلم الهذلي: " يروي عن مكحول روى عن شعبة، إن لم يكن ابن عمران فلا أدري من هو " [١].

أقول: أطلت في نقل كلام المحققين حتى يتبين القارئ ما قالاه ثم أفصل الردّ والنقاش على كلام المحققين في منهج ابن حبان في كتابه الثقات كما عرضاه. ولكن لا بدّ من توضيح أمر؛ وهو أن الشيخ شعيب قد بتّ في أحكام ابن حبان في صحيحه وقال إنّه وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة مما ذكره ووثقه وصححه من أحاديث.

ولذلك فكلام الشيخ شعيب والدكتور بشار عواد هنا عن منهج ابن حبان في ثقاته هو أمر لا يعنيني كثيرا إذا قصدا الثقات، وإن قصدا الصحيح فقد ناقض شعيب نفسه فيه، لأن كلامه السابق غير هذا الذي نقلته وعلى هذا فكلامه هنا عن الثقات وليس عن الصحيح.

المبحث الثاني: مناقشة منهج الشيخ شعيب والشيخ بشار عواد في كلامهما عن منهج ابن حبان:

يقول الدكتور ماهر ياسين الفحل في ردّه وتعقبه على قول وعمل المحققين في "تحرير التقريب": "انطوى كلامهما هذا بطوله على جملة من التوهمات والقواعد الباطلة والتناقضات الواضحة، أقتصر الرد فيها على أمور:

أقول: إن قصدا الصحيح فكلام الدكتور ماهر صحيحا في وصف منهجهما، لأنّ الأمر في غاية التناقض وخصوصا عند الشيخ شعيب، لأنّه أسهب في وصف ومدح وتوضيح منهج ابن حبان في صحيحه، ثم تراجع هنا، وانتقده البعض حتى في تشدده في الحكم على أحاديث ابن حبان في الصحيح، فكيف به هنا يعيب على منهج ابن حبان ولا يوافقه عليه، وليس هذا فحسب بل ينتقد ابن حجر في متابعته وقبوله لتوثيق ابن حبان. والذي أراه أنّهما يتكلمان عن ثقات ابن حبان ومنهجه فيه وليس عن الصحيح، ومع هذا فقد عقب عليهما كثير من العلماء المعاصرين ومن أبرزهم الدكتور ماهر حيث ناقشهما في جلّ منهجهما وقولهما حيث قال:

أولاً: "وصفهما لكتاب ابن حجر بالخلو من المنهج والابتعاد عنه، تهمةً قذفا بها ابن حجر وهي بهما أحق، ومن خلال تتبعي لتراجم تحريرهما وقفت على جملة أشياء، تثبت بما لا يقبل الشك، خلو تحريرهما من المنهج، وافتقارهما إلى سبيل واضحة يسيران عليها، الأمر الذي نجم عنه ظهور ما يأتي: من بدهيات علم التحقيق: أن المحقق يسير على طريق واضحة، يتخذها نهجاً له في الكتاب كله، والمحرران تجردا في

---

[١] المرجع السابق: ج٦، ص١٦٨.

تحقيقهما لنص التقريب من أي منهج، ومن الأمثلة على هذا أنهما اضطربا في مسألة إثبات الصواب في المتن أو الهامش، وسأجلي لك عظم هذا الاضطراب من الإحصائية الآتية:

أ. أثبتا الصواب في الأصل، وأشارا إلى الخطأ في الهامش، في مائة وثمان وعشرين ترجمة.

أقول: إن الدكتور ماهر ياسين يبين أول أمر وقع فيه المحققين في نص التقريب، حيث لم يثبتا النّص أي للتقريب لا في المتن ولا في الهوامش، وهذا من الأخطاء الفاحشة في التحقيق، وذكر عددا كبيرا من الأمثلة لم أذكرها، وإنّما أشرت إلى أرقامها في الهامش خشية الإطالة. ثم يضيف الدكتور ماهر ياسين ملاحظاته القيمة على عمل المحققين فيقول:

ب. "أثبتا الخطأ في الأصل، وأشارا إلى الصواب في الهامش، في مائة وأربع وأربعين ترجمة، وإليك أرقامها".[1]

قلت: قال الدكتور ماهر ياسين معقبا على فعلهما هذا بعد ذلك أن ذكر الأمثلة والأدلة على فعلهما، وليس من بدهيات علم التحقيق فعل ذلك ثم قال: "أفليس هذا من الابتعاد عن المنهج وعدم الالتزام به؟!".[2]

قلت: وهذه الملاحظات من الدكتور ماهر هي على عموم منهج وعمل المحققين في التحرير، ولكن بعد ذلك انتقل للكلام بشكل أخص وهو موقف المحققين من قبول ابن حجر لتوثيق ابن حبان، حيث يقول:

ثانياً:" وضعا جملة من المباحث أسموها "قاعدة صحيحة" في الموقف من توثيق ابن حبان، وهي أمور في المنتهى من الغرابة، أوجز الرد عليها بما يأتي:

أ. إن من يُنَظِّر شيئاً ينبغي عليه أن يكون أول العاملين به، وهذا مما أخلّ به المحرران، فقد نصا في الفقرة الأخيرة من كلامهما على: " أن ابن حبان ذكر في "الثقات" كل من لم يعرف بجرح، وإن كان لا يعرفه، وهذا لا يدل على توثيق أصلاً "، والمحرران بهذا يرميان إلى التفريق بين ذكر ابن حبان للراوي فقط

[1] هذه هي الأرقام كما ذكرها الدكتور ماهر ياسين الفحل:" ٣٨، ٤٤، ٥٦، ١٤٦، ١٧٦، ١٩٣، ٢٢٣، ٢٦٢، ٣٣٦، ٣٦٨ ٤١٨، ٤٤٤، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٨٩، ٦٠٧، ٦٤٣، ٦٧٠، ٧٨٣ ٨١٥، ٨٣٦، ٨٦١، ٨٩٤، ٩١٠، ٩٤٦، ٩٥٢، ٩٥٤، ٩٦٢ ٩٦٧، ١٠٠٧، ١٠٢٨، ١٠٧٠، ١١٢٤، ١١٥٠، ١١٥٤، 1591 ١٦١٩، ١٦٢٨، ١٨٥٩، ١٩٧٤، ٢٠٥٩، ٢١٠٨، ٢٤٦٦، ٢٤٩٠ ٢٥٨٩، ٢٦٠٢، ٢٨٠٢، ٢٨٣٣، ٢٩٦٤، ٣٠٤٤، ٣١٣٦، ٣٢٦٤ ٣٣٠٣، ٣٣١٤، ٣٣٢٥، ٣٣٤٨، ٣٣٩٦، ٣٣٩٨، ٣٤٥٤، ٣٤٥٧ ٣٤٨٦، ٣٤٩١، ٣٥٠٠، ٣٥١٧، ٣٥٢٤، ٣٥٣٤، ٣٥٨٥، ٣٦٠٧ ٣٦١٥، ٣٦٤٨، ٣٦٦٧، ٣٦٧٧، ٣٦٨٩، ٣٧٢٤، ٣٧٢٨، ٤٠٦٠،٣٧٦٦، ٤١٢٧، ٤٢٧٧، ٤٣٠٠، ٤٣٠٤، ٤٣١٤، ٤٣١٥، ٤٣٣٣ ٤٣٣٦، ٤٣٧٨، ٤٣٨٤، ٤٣٩٧، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤٤٠، ٤٤٩١،٤٤٨٢، ٤٨١٧، ٤٨٧٩، ٥٠٠٤، ٥٣٢٩، ٥٤٦٥، ٥٦٧٩، ٥٩٧٠، ٦٠٧٩، ٦١١٤، ٦١٧٨، ٦٣١٤، ٦٥٦٩، ٦٨٦٧، ٦٨٩٠، ٦٩٩٣ ٧١١٠، ٧١٥٠، ٧١٦٢، ٧٢٠٣، ٧٢٢٤، ٧٢٢٦، ٧٢٤٤، ٧٣٠٤ ٧٣٣٤، ٧٣٤٧، ٧٣٥٤، ٧٤١٤، ٧٤٥٦، ٧٥٣٢، ٧٥٥٣، ٧٥٦٥ ٧٦١٦، ٧٦٨٠، ٧٧٤٩، ٧٨٤٧، ٧٨٥٩، ٧٨٧٢، ٧٨٧٣، ٨٠١٣ ٨٢٧٥، إحالة ٢٤٣/٤ " أبو عمر الندبي "، ٨٢٨٣، إحالة ٣٤٤/٤ " العائذي "، إحالة ٣٥٣/٤ " الهجري "، إحالة ٣٦٥/٤ " زوج درة " إحالة ٣٦٦/٤ "سابق العرب"، ٨٥٢٢، ٨٥٧٣، ٨٧٤٥، ٨٧٩٩.

[2] ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، ص٤.

دون النص على توثيقه، وبين ذكره مع النص على توثيقه، وهذا أمر نتفق معهم على بعضه؛ لكن المحررين نسيا هذه القاعدة البتة أثناء عملهما في المجلد الأول من تحريرهما، و لم تخطر هذه القاعدة لهما على بالٍ إلاّ في ثلاثة تراجم "٤٢٠، ٩٦٤، ١٦٩٤"، وكذلك نسيا هذه القاعدة في كثير من المواضع للمجلدات الأخرى، عزبت عن التنبيه إليها هنا خشية الإطالة".[1]

قلت: نعم ذكر ابن حبان لبعض الرواة في ثقاته وقوله بأنّه لا يعرفه ولا يعرف من هو، فقد قلت ذلك من قبل أنّ فعله هذا ليس من باب ذكره للمجاهيل، فليس مراده في ذلك تعديلهم، أو قبول روايتهم؛ بل قصده معرفة من كانت له رواية فحسب، لا من أجل الاعتماد عليه فيما يرويه، والدليل على ذلك ما ذكره ابن حبان نفسه في كتاب "الثقات" في ترجمة الفزع: "شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقيل: إن للمقنع صحبة، ولست أعرف فزعًا، ولا مقنعًا، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أبًا، وإنما ذكرتهما للمعرفة لا للاعتماد على ما يرويانه".[2]

ثم تكلم الدكتور ماهر إضافة على ما سبق وناقش المحققين فقال: تكلم المحرران في الفقرة السادسة عن تضعيف ابن حبان فقالا: " أما تضعيفه فينبغي أن يعد مع الجهابذة المجودين، لما بينه في كتابه من الجرح المفسر".

أقول: إن كان ابن حبان في جرحه للرواة في مصاف الجهابذة المجودين، فهل يصح أنّ نهمل أو نغمر جرح من هو جهبذ مجوّد، كلما عنَّ ذلك لسبب أو لغير سبب؟! وإليك نماذج لتراجم تركا فيها قول ابن حبان، فقالا بغير قوله من غير ما التفات إلى ما ذكرا:

١- الترجمة "٢٧٢٣" لم يعتدا بجرح ابن حبان وغمزا قوله: " ربما خالف "

٢- الترجمة "٣٢٨٢" وصفا جرحه بالتعنت، وقرعا بابن حجر لاعتداده بجرحه.

٣- الترجمة "٣٣٣٦" غمزا فيها جرح ابن حبان.

٤- الترجمة "٣٧٤٥" ردا فيها جرح ابن حبان.

فكيف سيكون قولك إذا علمت أنّ ابن حبان لم ينفرد بجرحه؟ بل جرح المترجمَ سيدُ النقاد البخاري بالصفة نفسها التي جرحه بها ابن حبان، والمحرران يلمحان إلى ردّ نقدهما فقالا: " أما قول ابن حبان في" الثقات ": يخطئ ويهم، فنظنه أخذه من البخاري"، فكيف الأمر وردا جهبذين مجودين؟

---

[1] ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، ص٥. بتصرف.

[2] ابن حبان، الثقات، ج ٧، ص ٣٦٩، ترجمة رقم:١٠٢٩٠، وهناك عشرات الأمثلة تثبت قولي هذا بأن من حاله هذه في ثقات ابن حبان لم يقصد ابن حبان توثيق بل قصد أن يثبت من له رواية.

٥- الترجمة" ٤٢٧٥ " أقذعا القول فيها لابن حبان، فقالا:" فهذا — يردان جرحه للراوي — من قعقة ابن حبان".

٦- الترجمة"٥٨٤٦" غمزا ابن حبان، فقالا:" وذكره ابن حبان وحده في" الثقات "وقال: يخطئ ويخالف، وهذا من عجائبه!". فحتى وإن سلمنا جدلاً بأنّ ابن حبان أخطأ في بعض هذا فلسنا ندعي عصمته، فقد كان لازماً عليهما أن يتحدثا عنه بكل أدب واحترام".[1]

قلت: هذا الكلام منهما لا أقبله، وتكلمت على كلام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بمثل ذلك حيث كان يعيب على ابن حبان، ولكن لم يصل الأمر به إلى أن يعيب على ابن حجر، ولذلك فكلامهما في ابن حجر وابن حبان غير مقبول البتة منهما، فلو كان ردّا علميا لكان بعيدا عن التجريح بابن حجر وبابن حبان وحتى بالبخاري، والأمثلة كثيرة يطول ذكرها أشير إلى بعضها ثم أردف ماهر قائلا:

ثالثاً: اضطرب موقف المحررين من توثيق ابن حبان حسب ما يستجد لهما من قرائن، وليت استقراء القرائن عندهما كان دقيقاً، فهما يعميان الأمر على القارئ، فإذا أرادا توثيق الراوي قالا: "وثقه ابن حبان"، وحقيقة الأمر أنّه إنّما ذكره فقط، وإذا تكلما في الراوي ضربا عن توثيقه صفحاً، وإليك مثُل ذلك:

أ- الترجمة "٢٩٠٦" قالا: " و لم يوثقه سوى ابن حبان، وتوثيقه شبه لا شيء".

ب- الترجمة "٣٣٤٣" قالا: " و لم يوثقه سوى العجلي وابن حبان وتوثيقه شبه لا شيء عند انفرادهما".

ج- الترجمة " ٣٣٤٩ " جهلا الراوي وقالا: " حينما ذكره ابن حبان وحده في" الثقات" قال: يخطئ.

د- الترجمة "٣٣٦٠ " اعتدا فيها بذكر ابن حبان له في الثقات.

هـ- الترجمة "٣٦١٧ " ضعفا الراوي ثم قالا: " وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ ويخالف" وهذا اعتداد منهما بالجرح دون التوثيق.

أقول: إنّ اضطراب أمثال المحققين في قبول منهج المحدثين الأئمة أمثال ابن حجر وغيره لتوثيق ابن حبان أمر في غاية الخطورة، فإذا خفي منهج ابن حجر عليهما وهما قد عملا كثيرا وفهما منهجه، فتلك مصيبة وإذا أرادا ذلك وتعمدا أي عرفا وخالفاه وهما يعلمان الأمر فالمصيبة أعظم، ولا أظنهما كذلك، وقد ذكرت وحررت موقف ابن حجر والذهبي والهيثمي وغيرهم من الأئمة المتأخرين من توثيق ابن حبان، وما ذكره الشيخ محمد عوامة لهو الفصل في هذه المسألة، فليراجع وخصوصا إذا اقترن توثيق ابن حبان مع توثيق العجلي أو مع غيره من المحدثين.

[1] ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، ص٥. بتصرف واختصار.

ثم قال الدكتور ماهر مبينا ما وقع فيه المحققين من أوهام عدّة، الأصل أن تخفى على أمثالي من طلاب العلم، أمّا أن تخفى على محققين لكتاب يعتبر من أهم كتب الرجال في هذه الأيام فهذا أمر جلل ثم يبين ماهر فيقول:

رابعاً: "بخصوص نصّ ابن حبان على توثيق الرواة قالا: " إذا صرح ابن حبان بأنّه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق، فمعنى هذا أنه فتش حديثه ووجده صحيحاً مستقيماً موافقاً لأحاديث الثقات، فمثل هذا يُوثق مثله مثل أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنـــزلة الرفيعة في الجرح والتعديل ".

علق الدكتور ماهر على قاعدتهما هذه فقال: "من أسس قاعدة ثم هدمها بمعول مخالفته لها، حريٌّ بمن بعده عدم الأخذ بها، وأكتفي هنا بمثالين، جاءت إدانتهما فيه من قلميهما، فقد قال ابن حجر في الترجمة"٣٦٦٠":" عبد الله بن نافع الكوفي، أبو جعفر الهاشمي مولاهم: صدوق، من الثالثة. د عس ". فتعقباه بقولهما: "بل مجهول، تفرد بالرواية عنه الحكم بن عتيبة، وذكره ابن حبان في " الثقات " وقال: صدوق " فأين المنـــزلة الرفيعة؟ وأين أنزلا توثيق ابن حبان من توثيق الأئمة الكبار؟ وهل الأمر سوى محاولة تعقب ابن حجر؟ نسأل الله السلامة.

والمثال الثاني: قال ابن حجر: الحسن بن جعفر البخاري: " ثقة " وتعقباه بقولهما: " بل مقبول، روى عنه اثنان و لم يوثقه سوى ابن حبان" وما له في الأدب المفرد سوى هذا الحديث.[١] أقول: وابن حبان قد صرح بتوثيقه،[٢] فقال: " الحسن بن جعفر من أهل بخارا، ثقة "، وتصريح ابن حبان في توثيقه للمترجم نقله المزي في " تهذيب الكمال".[٣] وابن حجر في" تهذيب التهذيب"[٤].

أقول: إن استدراكات الدكتور ماهر في محلها، وهي لا تقدر بثمن في كتاب من أهم الكتب التي يعتمد عليها طلاب العلم والمحدثين في هذا العصر، فكيف يتلاعب المحققان بما وصل إليه ابن حجر من أحكام على الرجال، وهو قد اعتمد توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وشهد هو وغيره بالإمامة له في هذا الفن، فإذا كان ابن حجر يستدرك عليه كلّ هذا الاستدراك وكذا من اعتمد على توثيقه وقبله من المتأخرين، فكيف بغيره، وبين غيرهما ممن حقق كتب ابن حجر ونظر فيها أنّه قد اعتمد توثيق ابن حبان من حيث الجملة، كما فهمته من أقوال أئمة الجرح والتعديل كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، وإذا كان

[١] نقلا عن الدكتور ماهر ياسين: بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج١، ص٢٦٨، ترجمة رقم: ١٢١٣.

[٢] المرجع السابق، ج٨، ص ١٧٣، ترجمة رقم: ١٢٨١٧.

[٣] نقلا عن الدكتور ماهر ياسين: المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٥، ص٢٠٠، ترجمة رقم:١٠٠١.

[٤] ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، ص٦، وانظر: أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص ٢٢٧، ترجمة رقم:٤٨١، وانظر: بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج١، ص١٧٢، ترجمة رقم: ٦٨٤. ترجمة بشر بن خالد العسكري.

الشيخ شعيب قد دافع عن ابن حبان دفاعا كثيرا ثم تراجع هنا وانقلب على ابن حبان وتنكب لقوله السابق، فإنّ دل هذا على شيء فإن الأحكام التي أطلقاها هو والدكتور عواد على تعقيبهما لابن حجر تحتاج إلى تعقب آخر وهذا ما صنعه ماهر جزاه الله خيراً.

الخاتمة:

(أ) نتائج البحث:

١) لم يصب الشيخان (شعيب الأرناؤوط وبشاد عواد معروف) في تضعيفهما وتوهينهما لمنهج ابن حبان رحمه الله تعالى.

٢) لم يوفق الشيخ شعيب في تضعيفه لأكثر من ثلاثمائة حديث في صحيح ابن حبان.

٣) من خلال النظر في بعض الأحاديث التي ضعفها الشيخ شعيب، نرى أنّه هو تراجع عن تضعيفها عندما حقق سنن الإمام أحمد بن أحمد، وكذلك ثبت عندي من خلال التتبع.

(ب) التوصيات:

١) الدراسة المعمقة لصحيح ابن حبان.

٢) عمل مؤتمر علمي عن ابن حبان وصحيح ومنهجه.

٣) تكثيف الدراسات على صحيح ابن حبان من قبل المتخصصين ومراكز بحث السنّة النبوية وكتب التراث.

٤) التحذير من التسرع باتهام ابن حبان بالتساهل، بحيث يُدرس رأيه ويقارن بغيره، ثم يحكم على منهجه.

٥) دراسة أحاديث ابن حبان التي ضعفها الشيخ شعيب من جديد وبيان الصواب في ذلك من قبل المتخصصين.

المصادر والمراجع:

١) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، **الثقات**، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، وتركي فرحان المصطفى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م).

٢) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م).

٣) ابن حبان، محمد بن حبان البُستي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، بدون طبعة، ١٩٨٧م.

٤) بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، **تحقيق، تحرير تقريب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر، مقدمة التحقيق، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ).

٥) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب**، (١٩٩٢م).

٦) القِنَّوجي، محمد صديق خان، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، تحقيق: محمد عوامة، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، بدون تاريخ).

٧) اللكنوي، محمد عبد الحي اللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٦، ٢٠٠١م).

٨) ماهر ياسين الفحل، **توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب**، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، (موقع أهل الحديث، خزانة الكتب والأبحاث، تاريخ التسجيل، مارس، ٢٠٠٣م).

٩) المزي: يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ).

١٠) نور الدين محمد عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٩٩٧م).

مناهج العلماء في رواية الحديث وصيانته

١) **مناهج المحدِّثين في رواية الحديث (عصر الرواية):**

للدكتور محمد زايد العتيبي.

٢) **مناهج العلماء في صيانة الأحاديث الصحيحة "الحافظ ابن حجر" أنموذجاً:**

للدكتور ماجد بن محمد الجهني.

مناهج المحدِّثين في رواية الحديث
(عصر الرواية)

د. محمد زايد العتيبي
عضو هيئة التدريس في قسم التفسير والحديث
كلية الشريعة، جامعة الكويت (الكويت)
bo_zayed80@hotmail.com

ملخَّص البحث

يبيِّن هذا البحث مناهج المحدِّثين في رواية الحديث، ويوضِّح المجالسَ التي كانت تعقد للتحديث؛ ويعرِّف طريقتَها وشكلها، وكيفيةَ رواية الشيخ للأحاديث في المجلس، وما الأحاديث التي يحدّث بها؟ أهي من اختياره أم من اختيار التلاميذ؟ وكيفية ترتيبه لها؛ أهو على الأبواب أم على الرواة؟ وكم مقدار ما يحدّث به في المجلس الواحد؟ وكيف يحدّث؟ أهو الذي يحدّث أم يقرأ عليه؟ وهل يحدّث من حفظه أم كتاب؟ كل هذه المناهج والطرق يأتي هذا البحث لبيانها وترتيبها وتحليلها، في محاولة لتصوير عصر الرواية وكيف كانت طريقتهم في رواية الحديث وتوضيحه من الداخل.

الكلمات المفتاحية: المذاكرة. الإملاء. السماع. العرض. الحفظ. الكتاب. الانتخاب. التحديث. الرواية. المناهج.

المقدمة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأصلي وأسلم على نبي الهدى صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

السنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول الإسلام وتشريعه، لأجل ذلك قد اعتنى المحدِّثون بجمعها وترتيبها وروايتها وحفظها، ولقد لاقت رواية الحديث خاصة عناية كبيرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فعمل المحدثون على رواية الحديث بأسانيد متصلة حتى يحافظوا على السنة ونصوصها، ولما بدأ تدوين العلوم دُوِّنت السنة النبوية بأسانيدها، فأُلِّفَتْ السنن والمسانيد والصحاح وانتشرت بين المسلمين، وكان التدوين يكون من الحفظ عن طريق كتابة الشيخ- صاحب المُؤلَّف- نفسه، أو عن طريق إملائه على تلاميذه في مجالس علمية، وقد كانت لهذه المجالس صفات مختلفة معلومة بين المسلمين آنذاك.

وفي هذا البحث سنتعرض لمناهج المحدثين في رواية الحديث عن طريق تلك المجالس العلمية، وجعلت اسمه:" مناهج المحدثين في رواية الحديث – عصر الرواية"، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث بيانها كالتالي:

المبحث الأول: مجلس المذاكرة.

المبحث الثاني: مجلس الإملاء.

المبحث الثالث: مجلس التحديث.

وقد ختمت هذه المباحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

المبحث الأول: مجلس المذاكرة:

المطلب الأول: الحرص على مذاكرة حديثه مع الحفاظ:

ومن الأساليب التي استخدمها المحدثون لتثبيت الحفظ المذاكرة مع الحفاظ، ولقد جاءت نصوصهم كثيرة في الحث عليها وبيان أهميتها، ومنها: قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "تذاكروا هذا الحديث، وتزاوروا، فإنكم إن لم تفعلوا يدرس"(١).

(١) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، سنن الدارمي (مسند الدارمي)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المُغني، (رقم ٦٥٠).

وقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: "تذاكروا الحديث؛ فإن الحديث يهيج بعضه بعضا"(١).

وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "تذاكروا الحديث؛ فإن حياته المذاكرة"(٢).

وقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "تذاكروا الحديث، لا يتفلت منكم؛ إنه ليس بمنزلة القرآن، إن القرآن محفوظ مجموع"(٣).

وقول الحسين بن عبد الرحمن الرامهرمزي: "والحديث لا يضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة والمدارسة، والتعهد والتحفظ، والمذاكرة والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه"(٤).

وقول الحافظ الخطيب: "وليس يثبت الحفظ إلا دوام المذاكرة بالمحفوظ"(٥).

المطلب الثاني: المذاكرة طريقة لتصحيح المحفوظات واستذكارها:

عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: "إحياء الحديث مذاكرته. فقال له عبد الله بن شداد: رحمك الله، كم من حديث حسن قد ذكرتنيه"(٦).

وقال حماد بن زيد: "سمعت أيوب ويحيى بن عتيق وهشامًا يتذاكرون حديث محمد، فذكروا حديثا فقال أيوب: هو كذا. وخالفه هشام ويحيى، ثم لم يقوما حتى رجعا إلى حفظ أيوب. قال: فأراد أيوب أن يضع من نفسه، فقال: وما الحفظ؟ وأيش الحفظ؟ هذا فلان يحفظ. قال حماد: رجل رأيته يضحك به"(٧).

المطلب الثالث: أهمية المذاكرة عند المحدثين:

ولأهمية المذاكرة كان بعضهم يستأثرها على نوافل العبادات، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "لما قدم أبو زرعة، نزل عند أبي، فكان كثير المذاكرة له، فسمعتُ أَبي يوماً يقول: "ما صليت غير الفرض، استأثرت بمذاكرة أبي زرعة على نوافلي"(٨).

---

(١) أحمد بن حنبل، علل الإمام أحمد بن حنبل برواية المروزي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ، (١ / ١٣٨ ـ رقم ٢٠).

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠١١م، (٢ / ٣٧٦ ـ رقم ٢٦٧٥).

(٣) الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ، (رقم ٧٢٩).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٨٥ ـ رقم ٣٨١).

(٥) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ، (٢/ ٢٦٥).

(٦) أبو خيثمة زهير بن حرب، العلم، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، (رقم ٧٢)، الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل (رقم ٧٢٧).

(٧) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٣٠٥٩).

(٨) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، ٣٢٧/١٠.

وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "تذاكر العلم بعض ليلة أحب إليَّ من إحيائها"(١).

وقال يحيى بن سعيد القطان: "ما رأيت رجلاً أفضل من سفيان، لولا الحديث كان يصلي ما بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء صلاة، فإذا سمع مذاكرة الحديث ترك الصلاة وجاء"(٢).

ومنهم من جعل مذاكرة الحديث كتلاوة القرآن، فعن المعتمر بن سليمان، عن أبيه قال: "كنا أنا وأبو عثمان النهدي وأبو نضرة وأبو مجلز الأبح، نتذاكر الحديث والسنة. فقال بعضهم: لو قرأنا سورة؟ فقالوا: ما نرى أن قراءة سورة أفضل مما نحن فيه"(٣).

أمثلة على بعض المذاكرات:

١) قال عطاء بن أبي رباح: "كنا نكون عند جابر بن عبد الله، فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، قال: فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث"(٤).

٢) وقال يزيد بن عبد الله الأصبهاني: "سمعت أحمد بن عمرو. قال: "سمعت أبا مسعود الأصبهاني، قال: "كنا نتذاكر الأبواب. قال: "فخاضوا في باب، فجاءوا بخمسة أحاديث. قال: "فجئتهم أنا بآخر، فصار سادسًا. قال: "فنخس أحمد بن حنبل في صدري، يعني لإعجابه به"(٥).

٣) وقال علي بن الحسن بن شقيق: "قمت مع ابن المبارك ليلة باردة ليخرج من المسجد، فذاكرني عند الباب بحديث، وذاكرته، فما زال يذاكرني حتى جاء المؤذن فأذن للفجر"(٦).

٤) وقال أبو معاوية: "كان سفيان يأتيني ههنا فيذاكرني حديث الأعمش، فما رأيت أحداً أعلم بحديث الأعمش منه"(٧).

---

(١) الصنعاني، عبد الرزاق، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ، (رقم ٢٠٤٦٩).

(٢) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، (٧ / ٢٦٧).

(٣) الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل (٢٩).

(٤) أحمد بن حنبل، العلل (١ / ١٣٩ ــ رقم ٢٢).

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٣٤٣/٤.

(٦) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م، (١ / ٢٠٣).

(٧) الرازي، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهندي، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م، (١ / ٦٤).

٥) وقال الإمام أحمد: "كنت أذاكر وكيعاً بحديث الثوري، وكان إذا صلى العشاء الآخرة خرج من المسجد إلى منْزله، فكنت أذاكره، فربما ذكر تسعة، عشرة أحاديث، فأحفظها، فإذا دخل قال لي أصحاب الحديث: أمل علينا. فأملها عليهم"[١].

٦) وقال محمود بن آدم الْمَرْوَزِيّ: "رأيت وكيعاً وبشر بن السري يتذاكران ليلة من العشاء إلى أن نودي بالفجر، فلما أصبحنا قلنا لبشر: كيف رأيت وكيعاً؟ قال: ما رأيت أحفظ منه" [٢].

المطلب الرابع: الفرق بين "مجلس التحديث والرواية" و"المذاكرة":

فالمذاكرة هي أن يجتمع حافظان، أو أكثر، يستذكران ويراجعان ما يحفظانه من أحاديث، إما على طريقة الأسانيد أو على طريقة المتون أو الأبواب، بغرض تذكر المحفوظ واستعادته، وأيضًا بغرض الاستزادة من المحفوظ، فربما يجد عند صاحبه حديثًا ليس عنده، فيسمعه منه، أو من شيخه إن كان حيًّا، ولما كان المقصود والغرض هو المذاكرة وليس الرواية والتحديث جرت عادة المحدثين على التساهل في المذاكرة.

ومن صور هذا التساهل:

١- المذاكرة بأحاديث رواة لا يرضونهم أو يضعفونهم:

قال سفيان الثوري: "إذا جاءت المذاكرة جئنا بكل، وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور بن المعتمر"[٣].

ومن الأمثلة على روايتهم عمن لا يرضونه في المذاكرة:

قال الْمَرُّوذِي: قلت (يعني لأبي عبد الله): يحيى القطان، أيش كان يقول في شريك؟ قال: كان لا يرضاه، وما ذكر عنه إلا شيئًا على المذاكرة؛ حديثين[٤].

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: وقرأت على أبي زياد بن عبد الله البَكَّائِي قال: حدثنا حكيم بن جبير، عن الشعبي، قال: قال علي: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر. ولو شئت أن أسمي الثالث، وقد كتبت عن يحيى بن سعيد عن شريك على غير وجه الحديث. يعني المذاكرة[٥].

---

(١) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م، (١٨ / ٦٨).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١ / ٢٢١).

(٣) المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، (٥٥٣/٢٨)، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ، (٨ / ٣٦٠).

(٤) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٢١٤).

(٥) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٢٩٩ - رقم ٥٣٢٧).

ولا يعني هذا التساهل التساهل بالمذاكرة بأحاديث المتروكين والكذابين؛ فإن المحدثين كانوا لا يرضون بهذا؛ قال أحمد بن سعد بن أبي مريم: قال لي غير يحيى بن مَعِين: اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر، ليس يذاكر بحديثهم، ولا يعتد بهم؛ منهم محمد بن الحسن[١].

وقال الْبَرْذَعِي: قلتُ لأبي زرعة: داود بن الزبرقان؟ قال: متروك الحديث. قلتُ: ترى أو يذاكر عنه أو يكتب حديثه؟ قال: لا[٢].

٢- التساهل في الإسناد كالإرسال أو الوقف أو حذف بعض رجاله أو رواية ما يشك فيه أو ما لا يرضى به أو ما ليس من حديثه:

قال الخطيب البغدادي مبينًا أن الراوي قد يتعمد الإرسال في المذاكرة: ومنهم من يكتبها مسندة، ويرويها مرسلة على معنى المذاكرة والتنبيه؛ ليطلب إسنادها المتصل ويسأل عنه، وربما أرسلوها اقتصارًا وتقريبًا على المتعلم؛ لمعرفة أحكامها، كما يفعل الفقهاء الآن في تدريسهم، فإذا أريد الاستعمال احتيج إلى بيان الإسناد، ألا ترى إلى عروة بن الزبير لما أنكر على عمر بن عبد العزيز تأخير الصلاة، وأرسل له خبر أبي مسعود الأنصاري، عن النبي ﷺ في صلاة جبريل، استثبته عمر بن عبد العزيز؛ لحاجته إلى استعمال الخبر، وقال له: اعلم ما تقول يا عروة. فأبان له إسناده ليقطع بذلك عذره، وكان ابتداء عروة عمر بالخبر على سبيل المذاكرة والتنبيه، ليسأل عمر عنه، فلما احتيج إلى استعماله استثبته عمر فيه، فأسنده له[٣]. ولما ذكر ابن حجر العسقلاني أسباب إرسال من لا يروي إلا عن ثقة ذكر منها المذاكرة فقال: ألا يقصد التحديث بأن يذكر الحديث على وجه المذاكرة، أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن، لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إن كان السامع عارفًا بمن طوى ذكره؛ لشهرته، أو غير ذلك من الأسباب[٤].

---

(١) الجرجاني، أبو أحمد بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، (٦ / ١٧٥).

(٢) أبو زرعة الرازي، سؤالات الْبَرْذَعِي لأبي زرعة مع الضعفاء، تحقيق: سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، (٢ / ٤٢٩).

(٣) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبد الله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، (ص ٤٣٤).

(٤) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (٢ / ٥٥٥).

وقال صلاح الدين العلائي: إرسال الراوي لا ينحصر في كون شيخه ضعيفًا، بل يحتمل أنه سمعه مرسلاً، أو آثر الاختصار، أو كان في المذاكرة، أو وثق بمن أرسل عنه، كما تقدم، إلى غير ذلك من الاحتمالات[١].

ومن الأمثلة التطبيقية على هذا:

قال الْبَرْذَعِي: قلت لأبي زرعة: إن أحمد بن جعفر الزنجاني حدثنا عن يحيى بن مَعِين، عن رفدة بن قضاعة، بحديث الأوزاعي في الرفع، فقال: إن هذا يحتاج إلى أن يحبس في السجن. قلت: إنه يقول: حدثنا يحيى عن رفدة. فقال: لم يسمع يحيى من رفدة شيئًا، ولم يسمع من هشام بن عمار شيئًا. فكتبت إلي ابن جعفر بذلك، فقال لي: إنما رأيت يحيى يذاكر به ويقول: رواه رفدة، ولا أدري ممن سمعه[٢].

وقال أبو جعفر الطحاويّ: حدثنا يونس، أنبا ابن وهب، أخبرني سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، مثله.

وقال أبو الحسين أحمد بن جعفر عن حديث أنكره الإمام أحمد: وقد رواه عن يحيى بن أبي بكير يحيى بن مَعِين، إلا أنه لم يروه على أنه صحيح، وإنما رواه على المذاكرة، ثم عرف محله من الوهي فقال: ليس بشيء[٣].

وقد جعل نقاد الحديث تعمد الإرسال في المذاكرة قرينة من قرائن الجمع بين اختلاف الروايات:

قال ابن الملقن: قال: "يقتل القاتل ويصبر الصابر". وقال الدَّارقطني: والإرسال في هذا الحديث أكثر. وتبعه عبد الحق، وتعقبهما ابن القطَّان فقال: أوهما بهذا القول ضعف الخبر، وهو عندي صحيح، فإن إسماعيل بن أميَّة من الثقات، فلا يعد رفْعُه مرّة وإرساله أخرى اضطرابًا، إذ يجوز للحافظ أن يرسل الحديث عند المذاكرة، فإذا أراد التحميل أسنده، وإنَّما يعد هذا اضطرابًا بمن لم نثق بحفظه، والثَّوري أحد الأئمَّة، وقد وصله غيره كما ذكر[٤].

وليس من صور التساهل في المذاكرة رواية الموضوعات والمناكير والبواطيل، فقد كان النقاد لا يرضون بروايتها، حتى في المذاكرة.

---

(١) العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، (ص ٩٤).

(٢) البرذعي، سؤالاته (ص٥٧٨-٥٧٩).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١/ ٣٦).

(٤) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م)، (٨ / ٣٦٣).

قال محمد بن داود المصيصي: كنا عند أحمد بن حنبل، وهم يتذاكرون، فذكر محمد بن يحيى النيسابوري حديثًا فيه ضعف، فقال له أحمد بن حنبل: لا تذكر مثل هذا. فكأن محمدًا دخلته خجلة، فقال أحمد: إنما قلت هذا إجلالاً لك يا أبا عبد الله[(١)].

وقال أبو الحسين أحمد بن جعفر عن حديث أنكره الإمام أحمد: وقد رواه عن يحيى بن أبي بكير: يحيى بن مَعِين، إلا أنه لم يروه على أنه صحيح، وإنما رواه على المذاكرة، ثم عرف محله من الوهي فقال: ليس بشيء[(٢)].

ولما حدث نصر بن حماد بحديث منكر لطمه شعبة، مع أنه في مجلس مذاكرة[(٣)].

وقد ذاكر أحمد بن صالح المصري الإمامَ أحمد، فلما ذكر له الإمام أحمد حديثًا استنكره؛ أنكر ذلك عليه حتى اعتذر له الإمام أحمد بأن روايته مقبولون[(٤)].

٣ – التصرف بالمتن كالرواية بالمعنى أو الاختصار:

قال ابن حِبَّان: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه، وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها[(٥)].

وقال القاضي عياض عن القول بجواز الرواية بالمعنى: وجواز ذلك للعالم المتبحر معناه عندي على طريق الاستشهاد والمذاكرة والحجة، وتحريه في ذلك متى أمكنه أولى، كما قال مالك، وفى الأداء والرواية آكد[(٦)].

---

(١) ابن المبرد، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق وتعليق الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، (ص ١٤٤).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١/ ٣٦).

(٣) ينظر: الرامهرمزي، المحدث الفاصل (ص ٣١٣ – رقم ٢٠٩).

(٤) ابن عدي، الكامل (١ / ١٨١)، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٤ / ١٩٨).

(٥) البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ، (١ / ٩٣).

(٦) اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة وتونس، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٩هـ – ١٩٧٠م، (ص١٨٠).

المطلب الخامس: احتمال وقوع الوهم والغلط في المذاكرة عندما تكون من الحفظ:

ومن الأمثلة على هذا:

قال علي بن المديني: كنت إذا قدمت إلى بغداد منذ أربعين سنة، كان الذي يذاكرني أحمد بن حنبل، فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل أبا زكريا يحيى بن مَعِين، فيقوم فيخرجه، ما كان أعرفه بموضع حديثه![(١)].

وقال ابن حِبَّان: كان داود بن الزبرقان شيخًا صالحًا يحفظ الحديث ويذاكر به، ولكنه كان يهم في المذاكرة، ويغلط في الرواية، إذا حدث من حفظه، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم[(٢)].

ولما في المذاكرة من تساهل وحديث من الحفظ اعتبر المحدثون أحاديث المذاكرة في مرتبة نازلة:

قال ابن الصلاح: "وأحاديث المذاكرة قَلَّمَا يحتجون بها[(٣)].

وقال الذهبي: إذا قال: حدثنا فلان مذاكرةً، دلَّ على وهنٍ ما، إذ المذاكرة يُتسمح فيها[(٤)].

وقال ابن تيمية: لكن ليس مَن قصَد تحديث غيره بمنزلة من تكلم لنفسه، فإن الرجل يتكلم مع نفسه بأشياء ويسترسل فى الحديث، فإذا عرف أن الغير يتحمل ذلك تحفظ، ولهذا كانوا لا يروون أحاديث المذاكرة بذاك، وكان الإمام أحمد يذاكر بأشياء من حفظه، فإذا طلب المستمع الرواية أخرج كتابه فحدث من الكتاب، فهنا ثلاث مراتب: أن يقصد استرعاءه الحديث وتحميله ليرويه عنه، وأن يقصد محادثته به لا ليرويه عنه، وألا يقصد إلا التكلم به مع نفسه[(٥)].

ولأجل تعمد التساهل في المذاكرة، ولأن المذاكرة تكون حفظًا، والحفظ خوان، كان من صور تثبت المحدثين النهي من أن يأخذ عنهم الحديث في المذاكرة.

قال ابن الصلاح: وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من أن يُحمل عنهم في المذاكرة شيء؛ منهم عبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة الرازي؛ ورُوِّيناه عن ابن المبارك وغيره؛ وذلك لما قد يقع فيها من

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٤ / ١٨٥).

(٢) ابن حبان، المجروحين (١ / ٢٩٢).

(٣) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث والمشهور بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر بسوريا، ودار الفكر المعاصر ببيروت، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، (ص ٣٦).

(٤) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ، (ص ٦٤).

(٥) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، (١٨ / ٢٩).

المساهلة مع أن الحفظ خوان؛ ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه، إلا من كتبهم، منهم أحمد بن حنبل، رضي الله عنهم أجمعين. والله أعلم[١].

ومن الأمثلة على مَن منع أن يؤخذ عنه في المذاكرة:

قال أحمد بن محمد بن سليمان: سمعت أبا زرعة يقول: لا تكتبوا عني بالمذاكرة، فإني أخاف أن تحملوا خطأ، هذا ابن المبارك كره أن يُحمل عنه بالمذاكرة؛ وقال لي إبراهيم بن موسى: لا تحملوا عني بالمذاكرة شيئًا[٢].

وقال الخطيب: إذا أورد المحدث في المذاكرة شيئًا أراد السامع له أن يدونه عنه، فينبغي له إعلام المحدث ذلك؛ ليتحرى في تأدية لفظه وحصر معناه.

ثم قال: وكان عبد الرحمن بن مهدي يحرّج على أصحابه أن يكتبوا عنه في المذاكرة شيئًا.

ثم روى بإسناده قول ابن مهدي: حرام عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثًا؛ لأني إذا ذاكرت تساهلت في الحديث[٣].

وقال القاسم بن معن بن عبد الرحمن: حدثني أبي، حدثني عبد الرحمن، قال: حدث عكرمة بحديث فقال: سمعت ابن عباس يقول كذا وكذا. قال: فقلت: يا غلام، هات الدواة. قال: أعجبك؟ فقلت: نعم. قال: تريد أن تكتبه؟ قلت: نعم. قال: إنما قلته برأيي.

فقال ابن حجر معلقًا: وأما قصة القاسم بن معن، ففيها دلالة على تحريه، فإنه حدثه في المذاكرة بشيء، فلما رآه يريد أن يكتبه عنه شك فيه، فأخبره أنه إنما قاله برأيه، فهذا أولى أن يحمل عليه من أن يظن به أنه تعمد الكذب على ابن عباس، رضي الله عنه[٤].

وكانوا إذا أخذوا شيئًا في المذاكرة بينوا ذلك عند الأداء:

قال الخطيب: "واستحب لمن حفظ عن بعض شيوخه في المذاكرة شيئًا، وأراد روايته عنه أن يقول: حدثناه في المذاكرة. فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك[٥].

---

(١) ابن الصلاح، المقدمة (ص٢١٠-٢١١).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٣/٨٠).

(٣) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، (٢ / ٣٦).

(٤) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (المسماة هدي الساري)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٣٧٩هـ، (ص ٤٢٨).

(٥) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (٢ / ٣٧).

وقال ابن الصلاح: "إذا كان سماعه على صفة فيها بعض الوهن فعليه أن يذكرها في حالة الرواية، فإنَّ في إغفالها نوعًا من التدليس، وفيما مضى لنا أمثلة لذلك؛ ومن أمثلته ما إذا حدثه المحدث من حفظه في حالة المذاكرة فليقل: "حدَّثنا فلانٌ مذاكرةً"، أو "حدَّثَناه في المذاكرةِ"؛ فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك[١].

ولأجل أن المذاكرة تكون من الحفظ، والحفظ خوان، وأيضًا لما في المذاكرة من تساهل؛ فإن من قرائن معرفة الخطأ والترجيح بين الروايات أن تكون الرواية أخذت عن طريق المذاكرة.

ومن الأمثلة على استعمال النقاد لهذه القرينة:

روى الترمذي حديثَ أبي كريب، عن أبي أسامة، عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده، عن أبيه أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «المؤمن يأكل في معى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء». ثم قال الترمذي: وسألتُ محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث أبي كريب عن أبي أسامة، لم نعرفه إلاَّ من حديث أبى كريب عن أبى أسامة. فقلتُ له: حدثنا غير واحد عن أبى أسامة بهذا. فجعل يتعجَّب وقال: ما علمتُ أنَّ أحدًا حدَّث بهذا غير أبي كريب. وقال محمد: كنَّا نرى أنَّ أبا كريبٍ أخذ هذا الحديث عن أبى أسامة فى المذاكرة[٢].

وقال ابن رجب: "وما حكاه الترمذي عن البخاري هاهنا أنه قال: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة. فهو تعليل للحديث، فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات، غير أبي كريب، والمذاكرة يحصل فيها تسامح، بخلاف حال السماع أو الإملاء، ولذلك لم يروه عن بريد غير أسامة"[٣].

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان، عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، أن النبي ﷺ عطش حول الكعبة، فاستسقى، فأُتي بشراب من السقاية، فشمه، فقطب، فقال: «علي ذنوبًا من زمزم». فصبه عليه، ثم شربه؟

(١) ابن الصلاح، المقدمة (ص٢١٠-٢١١).

(٢) الخطيب البغدادي، الجامع (٦ / ٢٥٦).

(٣) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، (٢ / ٦٤٧).

قال أبو زرعة: هذا إسناد باطل عن الثوري، عن منصور؛ وهم فيه يحيى بن يمان، وإنما ذاكرهم سفيان عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، مرسل، فلعل الثوري إنما ذكره تعجبًا حين حدث بهذا الحديث مستنكرًا"[١].

وقال ابن حجر: حديث أنه ﷺ قال: «إذا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم، فإنها مراوح الشيطان». رواه ابن أبي حاتم في كتاب العلل من حديث البختري بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وزاد في أوله: «إذا توضأتم فأشربوا أعينكم من الماء». ورواه ابن حِبَّان في الضعفاء في ترجمة البختري بن عبيد، وضعفه به، وقال: لا يحل الاحتجاج به.

ولم ينفرد به البختري، فقد رواه بن طاهر في صفة التصوف، من طريق بن أبي السري، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد الطائي، عن أبيه، عن أبي هريرة به، وهذا إسناد مجهول، ولعل ابن أبي السري حدث به من حفظه في المذاكرة، فوهم في اسم البختري بن عبيد، والله أعلم. وقال ابن الصلاح، في كلامه على الوسيط: لم أجد له أنا في جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلاً. وتبعه النووي[٢].

المبحث الثاني :مجلس الإملاء:

المطلب الأول: أهمية الإملاء عند المحدثين:

"الإملاء" هو أرفع أنواع السماع؛ لما فيه من التثبت والتيقظ من الشيخ والتلميذ معًا؛ فبالإملاء يكون الشيخ متيقظًا بعيدًا عن الغفلة؛ لكونه مشغولاً بالإملاء.

قال السخاوي: "في الإملاء أعلى ما يلزم منه من تحرير الشيخ والطالب، إذ الشيخ مشتغل بالتحديث والطالب بالكتابة عنه، فهما لذلك أبعد عن الغفلة وأقرب إلى التحقيق وتبيين الألفاظ مع جريان العادة بالمقابلة بعده، وإن حصل اشتراكه مع غيره من أنواع التحديث في أصل العلو"[٣].

وبالإملاء يستطيع التلاميذ تحرير الكتابة، فالشيخ يملي كلمةً كلمةً وهم يكتبون، بخلاف القراءة والتحديث، فقد لا يستطيع التلميذ الكتابة بها، فيضطر للأخذ حفظًا أو يعتمد على كتابة غيره أو يكتب ما يعلق في ذهنه، ويفوته بعض الشيء بخلاف مجلس الإملاء.

---

(١) الرازي، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد، العلل، تحقيق: مجموعة بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، (١٥٥٠).

(٢) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م)، (١ / ٢٩٦ - رقم ١١٤).

(٣) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، (٢ / ٢١).

من الأمثلة على ذلك:

١) مثال على من كتب عمن لا يملي فاضطر إلى الأخذ حفظًا:

قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: ابن أبي ذئب اسمه محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، وكان قوالاً بالحق. قلت: كيف سماع من سمع منه؟ قال: كان لا يملي عليهم، إنما كانوا يتحفظون فمن حفظ حفظ، إلا أن حجاجًا قال: سمعت من بن أبي ذئب ثم عرضتها عليه"[١].

٢) مثال على من كتب عمن لا يملي فلم يستطع كتابة إلا ما علق في ذاكرته:

قال عبد الله بن أحمد:" قلت له – يعني لأبيه –: كيف سماعك من حفص بن غِيَاث؟ قال: كان السماع من حفص شديدًا. قلت: كان يملي عليكم؟ قال: لا. قلت: تعليق؟ قال: ما كنا نكتب إلا تعليقًا"[٢].

٣) مثال على من كتب عمن لا يملي فاضطر إلى الكتابة عن غير الشيخ كالمستملي أو أحد التلاميذ:

قال ابن مُحْرِزٍ:" قيل ليحيى بن معين: ابن عيينة كيف كان يحدثهم؟ قال: كان المستملى يسأل فيقرأ سُفْيَان، فمن علق كتب، ومن لم يعلق ذهب إلى العقبة فكتب من المستملي"[٣].

٤) مثال على من كتب عمن لا يملي فاضطر إلى الكتابة الجماعية مع التلاميذ:

قال يزيد بن زُريع أبو معاوية العائشي: "كان يحيى بن سعيد الأنصاري لا يملي، فلما قدم علينا البصرة أتيناه، فكان لا يملي علينا، وكان يحدث، فإذا خرجنا من عنده قعدنا على باب الدار فتذاكرنا بيننا ذا عن ذا وذا عن ذا. قال: قلت: أراني آخذ ديني عنكم، فتركتها فلم آخذ منها شيئًا، فرواه أصحابنا كلهم"[٤].

ولأجل هذا رجَّحوا رواية من أخذ عن طريق الإملاء على غيره:

قال ابن أبي حاتم: "وسألت أَبِي عن حديث رواه مَعْمَر، عن الزهري، عن عبد الله بن عامر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، أنَّ حارثة بن النُّعمان مرَّ بالنَّبي ﷺ وهو يناجي جبريل[٥]... فذكر الحديث.

---

(١) أحمد بن حنبل، العلل (١ / ٥١١ – رقم ١١٩٥).

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٢ /٥٠٤ – رقم٣٣٢٤).

(٣) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م، (٢ / ٧٥).

(٤) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ– ١٩٨١م، (٣ / ١٢١).

(٥) أخرجه ابن المبارك، عبد الله، الجهاد، تحقيق: نزيه حماد، الدار التونسية، تونس، سنة ١٩٧٢م، (ص٦١)، والحارث بن أبي أسامة في المسند–كما عند الهيثمي، أبو الحسن علي بن أبي بكر، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، تحقيق: الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م، (٩٢٨/٢)، وقال الهيثمي، أبو الحسن علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م، (٣١٤/٩): "رجاله رجال الصحيح".

قال أبي: وروى الزّبَيْدِيُّ، فقال: عن الزُّهْرِيِّ، عن عمرة بنت عبد الرَّحمن، أنَّ حارثَةَ مرَّ برسول الله ﷺ- مرسلاً، وهو الصَّحيح، الزُّبَيْدِيُّ أحفظ منْ مَعْمَر.

فقيل لأبي: الزُّبَيْدِيُّ أحفظ من مَعْمَر؟ قال: أتقن من مَعْمَر في الزُّهري وحده، فإنَّه سمع من الزُّهريِّ إملاء، ثمَّ خرج إلى الرَّصافة فسمع أيضا منه"[١].

المطلب الثاني: ثناء الأئمة على كتب وروايات لكونها أُخِذَتْ عن طريق الإملاء:

قال علي بن المديني: "ليس كتاب عن ابن إسحاق أصح من كتاب إبراهيم بن سعد وهارون الشامي، وذلك أنه أملى على هارون الشامي من كتابه"[٢].

وقال أبو عبد الله: "سماع عبد الرزاق من سُفْيَان -يعني الثوري- بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن أرى أملى عليهم، فذلك صحيح جدًّا، وكان القاضي يكتب، وكانوا يصححون"[٣].

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن عبد الحميد فقال: هو في شهر بن حوشب مثل الليث بن سعد في سعيد المقبري. قلت: ما تقول فيه؟ فقال: ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها، أملى عليه في سواد الكوفة. قلت: يحتج به؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب، ولكن يكتب حديثه"[٤].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن شعيب بن أبي حمزة؛ كيف سماعه من الزهري، قلت: أليس هو عرض؟ قال: لا، حديثه يشبه حديث الإملاء. قلت: كيف هو؟ قال: هو صالح"[٥].

وقال شَبَابَة بن سَوَّار: "قلت ليونس بن أبي إسحاق: أملِ علي حديث أبيك. قال: اكتب عن ابني إسرائيل؛ فإن أبي أملاه عليه"[٦].

المطلب الثالث: حرص المحدِّثين على الأخذ عن طريق الإملاء:

ولأجل هذا كله نَصَّ المحدِّثون على أهمية الإملاء، قال أبو بكر بن أبي شيبة: "من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاءً لم يعد صاحب حديث"[٧].

---

(١) ابن أبي حاتم، العلل (٢٦٠٩).

(٢) ابن معين، معرفة الرجال برواية ابن مُحْرِز (٢ / ٢٠٠ - رقم ٦٦٥).

(٣) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ص ٦٢.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦ / ٩).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٤).

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١ / ٢٧٨).

(٧) السمعاني، عبد الكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، (ص ١٠ - ١٢).

وأنشد أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن سِلَفة الحافظ لنفسه بالإسكندرية:

واظب على كتب الأمالي جاهدًا.... من ألسن الحفاظ والفضلاء

فأجلُّ أنواع السماع بأسرها.... ما يكتب الإنسان في الإملاء[١]

وكذلك حرصوا على الأخذ عن طريق الإملاء، قال شعيب بن حرب: كان زهير لا يأخذ حديثًا إلا إملاء[٢].

وقال عبد الرحمن بن منيب: قال عَفَّان: اختلفت أنا وفلان إلى حماد بن سلمة سنة لا نكتب شيئًا، وسألناه الإملاء، فلما أعياه دعا بنا في مترله فقال: ويحكم! تشلون علي الناس؟ قلنا: لا نكتب إلا إملاء. فأملى بعد ذلك[٣].

وقال أحمد بن حنبل: "لما قدم ابن جريج البصرة قام معاذ بن معاذ فشغب وقال: لا نكتب إلا إملاء. قلت: فكتب إملاء؟ قال: نعم، كتبوا إملاء. قال أبي: إنما سمع معاذ بالبصرة سماعًا قليلاً"[٤].

ولذا جاء عن أحمد بن حنبل أنه قال: "معاذ بن معاذ إليه المنتهى بالبصرة في التثبت"[٥].

وقال يحيى بن سعيد القطان: "ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أثبت من معاذ بن معاذ، وما أبالي إذا تابعني من خالفني"[٦].

المبحث الثالث: مجلس التحديث:

المطلب الأول: طُرُق التحديث في مجلس المحدِّث:

الشيخ في مجلس التحديث إما أن يُسمِع التلاميذ الحديث إملاءً، أو تحديثًا[٧] من حفظه[٨]، أو من كتابه[٩][١٠]، أو من كتب الناس.

---

(١) المصدر السابق (ص ١٠ – ١٢).

(٢) السابق (ص ١٠ – ١٢).

(٣) السابق (ص ١٠ – ١٢).

(٤) أحمد بن حنبل، العلل (٢ / ٣٥٠ – رقم ٢٥٤٤).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١١٣٢/٨).

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٣ / ١٣٣).

(٧) والتحديث عكس الإملاء، ويسمونه أيضًا: القراءة. قال ابن محرز: سمعت يحيى بن مَعِين وقيل له: شعبة كيف كان يحدِّثهم؟ قال: قراءة؛ ما أملى عليهم حديثًا قط بالبصرة ولا ببغداد. ابن معين، معرفة الرجال (٢/ ٧٥ – رقم ١٦٠). وقد كان عادة لجمع من الشيوخ أنهم يحدِّثون ولا يُمْلون.

(٨) قد يحدِّث من حفظه مباشرة، وقد يحدِّث بناء على أطراف تلقى عليه فيحدِّث من حفظه.

(٩) إما لأنه لا يحفظ، أو يحفظ لكن زيادة احتياط، أو لطلب التلميذ منه.

(١٠) الشيخ قد يكون له نوعان من الكتب: النوع الأول: الأصول القديمة التي كتبها أيام السماع. ويسمونها أيضًا: الأصول العتيقة. والنوع الثاني: ما ينقله من هذه الأصول إلى مصنفات أو نسخ. ويسمونها أيضًا: الفروع والمخرجات. وهذه النسخ قد ينسخها بنفسه، أو ينسخها غيره كالورَّاق.

وإما أن يُقرَأ عليه[١][٢]، وهو إما أن يكون حافظًا في صدره، أو أن يُمسِك بكتابه أثناء العرض عليه هو أو ثقة غيره[٣].

وقد يكون القارئ جيد القراءة، وقد يكون سيئَها.

وإما أن يحدِّث الشيخ بطريقة الترقيع، وهي أن يذكر الشيخُ السندَ فيذكر أحد تلاميذه المتنَ، أو العكس.

وقد يكثر الحضور في مجلس التحديث، فيحتاج الشيخ إلى مُستَملٍ يبلِّغ عنه[٤].

وقد يكون المستملي جيد الإملاء، وقد يكون سيئَه[٥].

وما يُحَدّثُ به الشيخ إما أن يكون من اختياره، أو اختيار تلاميذه.

وقد يحدث الشيخ بالأحاديث على طريقة الأبواب، أو على طريقة الشيوخ[٦].

وقد يكون الشيخ ممَّن يمنع التلاميذ من الكتابة أو الإصلاح[٧]، وقد يكون ممَّن يسمح بذلك.

وقد يكون الشيخ عَسِرًا في الرواية، وقد يكون سهلًا.

وقد يحصل للشيخ شيء من عدم التيقُّظِ والانتباه أثناء المجلس[٨].

المطلب الثاني: طريقة أخذ التلميذِ الحديثَ عن الشيخ:

والتلميذ إما أن يأخذ عن الشيخ حفظًا، أو كتابة، وقد يكتب على الوجه[٩]، وقد ينتقي وينتخب بعض أحاديث الشيخ.

وقد يحصل للتلميذ شيء من عدم التيقُّظ والانتباه أثناء المجلس[١٠].

---

(١) ومن طرق أخذ الحديث من الشيخ أن يقرأ التلميذ على الشيخ الحديث، ويُسمَّى هذا الطريق: (العَرْض).

(٢) ما يقرأه التلميذ إما أن يكون كتاب الشيخ نفسه، أو نسخة أحد التلاميذ، أو نسخة نسَخها من أحدهما.

(٣) وقد يُجمع بين السماع والعرض في المجلس الواحد: قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول في صحيفة همام: أدركه معمر أيام السودان، فقرأ عليه همام، حتى إذا مَلَّ أخذ مَعْمَرٌ فقرأ عليه الباقي.... الذهبي، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١٢).

(٤) المستملي: هو الرجل الذي يقف قريبًا من الشيخ ليسمَع الشيخَ ثم يُسمِع مَن كان بعيدًا، والمملي هو الشيخ نفسه. وإنما جاء المستملي بصيغة الطلب (مستملٍ)؛ لأنه يبدأ ويطلب من الشيخ الإملاء للتلاميذ، فيقول: مَن ذكرتَ رحمك الله؟ فيقول الشيخ: حدثنا فلان، حدثنا فلان. فيسمَع المستملي ويكتب ما سمع ويبلِّغ.

(٥) السمعاني، أدب الإملاء، (ص ٩٠).

(٦) الأبواب: هي الأبواب الفقهية كالصلاة والزكاة وغيرهما. والشيوخ: كأحاديث شعبة أو سفيان.

(٧) يعنون بالإصلاح: أن يكتب التلميذ نسخة قبل المجلس، ثم يأتي بها المجلس ليصلحها أثناء تحديث الشيخ.

(٨) ومن صور عدم التيقظ والانتباه: النوم أثناء المجلس، والتحدث أثناء المجلس.

(٩) ويعنون بالكتابة على الوجه: أن يأخذ التلميذ جميع ما يقع له من حديث الشيخ، وأن لا يترك شيئًا منه، وعكسه الانتقاء والانتخاب.

(١٠) ومن صور عدم التيقظ والانتباه: النوم أثناء المجلس، والخروج من المجلس أثناء التحديث، والابتعاد عن مجلس التحديث، والنسخ وقت التحديث.

وكانوا يعرضون على الشيخ ما أخذوه عنه بعد المجلس.

وقد يستفهم التلميذ أحدًا غير شيخه في المجلس[1].

الخاتمة:

١) بعد التعرض على مناهج المحدثين في رواية الحديث في عصر الرواية، من خلال ثلاثة مباحث، أستطيع أن أذكر عدة نتائج تنتج عن هذا البحث، وذلك فيما يلي:

٢) اعتنى المحدثون في عصر الرواية بحفظ السنة وروايتها.

٣) كات للمجالس العلمية دور كبير في حفظ العلوم عامةً وحفظ السنة خاصةً.

٤) تعددت صفة المجالس العلمية في عصر الرواية بين مجالس المذاكرة والإملاء والتحديث.

٥) المذاكرة من الأساليب التي استخدمها المحدثون لتثبيت الحفظ المذاكرة مع الحفاظ، ولقد جاءت نصوصهم كثيرة في الحث عليها وبيان أهميتها.

٦) الإملاء هو أرفع أنواع السماع؛ لما فيه من التثبت والتيقظ من الشيخ والتلميذ معًا؛ فبالإملاء يكون الشيخ متيقظًا بعيدًا عن الغفلة.

٧) الشيخ في مجلس التحديث إما أن يُسمِع التلاميذ الحديث إملاءً، أو تحديثًا، من حفظه، أو من كتابه، أو من كتب الناس.

٨) التلميذ إما أن يأخذ عن الشيخ حفظًا، أو كتابة، وقد يكتب على الوجه، وقد ينتقي وينتخب بعض أحاديث الشيخ.

٩) يتضح من خلال نقل النصوص والأمثلة أن الرواية كانت أداةً للتوثيق والتثبت من الأخبار والأحداث، فكانت بحق وسيلة لحفظ الحديث النبوي الشريف من الدخيل والوضع والتحريف والتزييف، والحمد لله.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

المصادر والمراجع:

١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ–٢٠١١م.

٢) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

(١) وقد يستفهم التلميذ غير الشيخ؛ كالمستملي، أو أحد الحضور، إذا فاته شيء، أو إذا لم يسمع جيدًا.

٣) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.
٤) أحمد بن حنبل، علل الإمام أحمد بن حنبل برواية المروزي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.
٥) أحمد بن حنبل، علل الحديث ومعرفة الرجال، مما رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد المروذي وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني وأبو الفضل صالح بن أحمد عن أبيه، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، حققه وعلق عليه: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٦) البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
٧) البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.
٨) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٩) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ.
١٠) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبد الله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
١١) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف — الرياض.
١٢) ابن أبي خيثمة، أحمد أبو بكر، التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
١٣) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
١٤) الجرجاني، أبو أحمد بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٥) أبو خيثمة زهير بن حرب، العلم، تحقيق: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٦) الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات السهمي، لعلي بن عمر الدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١٧) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، سنن الدارمي (مسند الدارمي)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المُغني.
١٨) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، العبر في خبر من غبر، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.
٢٠) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.
٢١) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م.

٢٢) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٣) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٢٤) الرازي، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهندي، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

٢٥) الرازي، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد، العلل، تحقيق: مجموعة بإشراف سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٦) الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

٢٧) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٢٨) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٢٩) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو، تاريخ أبي زرعة الدمشقي رواية أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٣٠) أبو زرعة الرازي، سؤالات الْبَرْذَعِي لأبي زرعة مع الضعفاء، تحقيق: سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣١) السجستاني، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣٢) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٣) السمعاني، عبد الكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٣٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث والمشهور بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر بسوريا، ودار الفكر المعاصر ببيروت، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٥) الصنعاني، عبد الرزاق، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

٣٦) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٣٧) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٣٨) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٩) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ.

٤٠) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٣٧٩هـ.

٤١) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٤٢) العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هــ- ١٩٨٦م.

٤٣) علي بن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هــ.

٤٤) الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هــ- ١٩٨١م.

٤٥) القزويني، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩٩هــ - ١٩٧٩م.

٤٦) ابن المبارك، عبد الله، الجهاد، تحقيق: نزيه حماد، الدار التونسية، تونس، سنة ١٩٧٢م.

٤٧) ابن المبرد، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق وتعليق الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هــ - ١٩٩٢م.

٤٨) المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هــ- ١٩٨٠م.

٤٩) مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٠هــ.

٥٠) المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تخريج وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هــ- ١٩٨٦م.

٥١) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هــ- ١٩٨٥م.

٥٢) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٥٣) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هــ- ١٩٧٩م.

٥٤) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هــ- ١٩٨٨م.

٥٥) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هــ- ٢٠٠٤م).

٥٦) الهيثمي، أبو الحسن علي بن أبي بكر، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، تحقيق: الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هــ- ١٩٩٢م.

٥٧) الهيثمي، أبو الحسن علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٤١٤هــ- ١٩٩٤م.

٥٨) اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة وتونس، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٩هــ - ١٩٧٠م.

مناهج العلماء في صيانة الأحاديث الصحيحة
الحافظ ابن حجر أنموذجاً

د. ماجد بن محمد الجهني
مدير مركز السنة والتراث النبوي للدراسات والتدريب
جدة (المملكة العربية السعودية)
ch4islamic@gmail.com

ملخَّص البحث

لا يخفى على أحد ما للأحاديث الصحيحة من مكانة كبيرة وعظيمة، ولقد أفنى المحدِّثون أعمارهم في حفظ أسانيدها ومتونها، وميَّزوا صحيحها من سقيمها، ومستقيمها من معوجها، ومن هؤلاء الحفاظ والأئمة النقاد: الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني رحمه الله. فمن خلال قراءتي لكتابه "فتح الباري" استوقفتني عبارة تكررت منه في عدة مواضع، وهي قوله: "وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة" أو نحو ذلك، وذلك في معرض رده على من تعرّض لشيء من الأحاديث الصحيحة برد أو نقد دون إعمال للمنهج المتبع في نقد المتون عند وجود إشكال في الفهم أو شبة تعارض. فقد حوت هذه الورقات تلك المواضع فبلغت قرابة تسعة مواضع، منها أحاديث في "صحيح البخاري" وفي غيره. خضعت لدراسة مقارنة ونقد وتحليل، وهي أمثلة منتقاة من مجموعة حواها هذا السفر العظيم، والسببُ في اختيار هذه الأمثلة دون غيرها هو عبارة الحافظ: "وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة" والتي تكررت في جميع الأمثلة في هذا البحث، ما يدل على وجود منهج واضح عند الحافظ في صيانته ومحافظته على مكانة الأحاديث الصحيحة. والله الموفق.

الكلمات المفتاحية: المناهج. العلماء. الصيانة. الأحاديث. ابن حجر.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخِرين: محمَّد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابِه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين. أما بعد:

فإن للأحاديث الصحيحة مكانة عالية عند الأمة الإسلامية وعند علماء الحديث على وجه الخصوص، ولذلك كانت جهود العلماء في القديم والحديث منصبة إلى صيانتها والحفاظ على مكانتها كونها وحي من رب العالمين، فقد وضعوا للنقد أصولًا وقواعد، وكذلك وضعوا منهجًا واضحًا سليمًا لمن أراد أن يسلك طريق الدراسة والبحث في علوم الحديث، فكان ذلك الجهد سببًا للحفاظ على هذا الوحي العظيم من عبث الجاهلين وزلات المتخصصين.

واستكمالًا لما سبق من جهود عظيمة فإنه يتوجب على الباحثين في السنة النبوية في هذا الزمان إبراز جهود العلماء من المتقدمين والمتأخرين، وبيان مناهجهم في التعامل مع النقد الموجه للأحاديث الصحيحة، وإبراز طريقتهم في الحفاظ على مكانتها وإزالة اللبس عنها.

ولذلك عزم الباحث ومن خلال هذه الأسطر اليسيرة بيان موقف تكرر من الحافظ ابن حجر – رحمه الله – تجاه بعض من رد الأحاديث أو بالغ في نقدها مع وجود مسوغ لدحض تلك الشبهات أو تأويلها حفاظًا على مكانة الأحاديث الصحيحة.

والله أسأل أن يسدد أقوالنا وأفعالنا وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

أهمية البحث وسبب اختياره:

تكمن أهمية هذا البحث في بيان منهج علماء الحديث في صيانة الأحاديث الصحيحة والحفاظ على مكانتها في مقابل الحملات المتكررة والدعوات المغرضة ممن ليس لهم دراية بعلوم الحديث، أو ممن يعمدون بقصد إلى محاولة إسقاط مكانة هذه الأحاديث الصحيحة من قلوب الأمة.

وسبب اختيار هذا الموضوع أو مجال البحث وهو كتاب "فتح الباري" للحافظ ابن حجر (رحمه الله)، هو ما حضي به الكتاب ومؤلفه في القديم والحديث من عناية واهتمام على مستوى الأفراد والمؤسسات العلمية بشتى التخصصات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١) بيان مكانة الأحاديث الصحيحة وأهمية صيانتها والدفاع عنها.

٢) إبراز منهج العلماء في تعاملهم ونقدهم للأحاديث الصحيحة.
٣) إبراز منهج الحافظ ابن حجر ودوره في صيانة الأحاديث الصحيحة.

حدود البحث:

يلتزم الباحث في هذا البحث بنطاق واضح ومنضبط، فالمجال الرئيس لهذه الدراسة هو كتاب "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني. وذلك من خلال المرور على كامل الكتاب واستخراج المواضع التي تَطَّرق إليها الحافظ ابن حجر بنقد ايجابي.

منهج الدراسة:

يتبع الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، واستخراج النقد الايجابي للأحاديث الواردة في الجامع الصحيح وفي غيره من خلال كتاب "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر.

خطة البحث:

١) استقراء لكتاب "فتح الباري" واستخراج المواضع التي رد فيها الحافظ ابن حجر على من انتقد شيء من الأحاديث الصحيحة في الجامع الصحيح وفي غيره.
٢) نذكر الحديث الموجه إليه النقد ونخرجه ونحكم عليه إن لزم الأمر.
٣) نذكر أسباب نقد الحديث أو رده مع رأي الحافظ ابن حجر في ذلك، دون ترجيح للأقوال.
٤) نبين منهج الحافظ ابن حجر في تعامله مع مثل هذه الأحاديث الصحيحة.
٥) الآيات القرآنية: يتم التعريف باسم السورة ورقم الآية بعد الآية مباشرة بين معكوفتين.
٦) تخريج الأحاديث: إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فسيكتفى الباحث بتخريجه منهما، أما إذا كان خارج الصحيحين فقد يتوسع الباحث في تخريجه إن احتيج إلى ذلك، والدلالة عليه في مظانه ما استطاع.
٧) الأعلام: نلتزم بذكر نبذة مختصرة جدًا للأعلام في الحاشية، ويستثنى من ذلك الصحابة والأئمة الأربعة لشهرتهم.
٨) نختم البحث بأهم النتائج والتوصيات.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثان، وبيانها على النحو الآتي:

المبحث الأول: صيانة العلماء للأحاديث الصحيحة.

المبحث الثاني: صيانة الحافظ ابن حجر وحفاظه لمكانة الأحاديث الصحيحة.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

فهرس الآيات والأحاديث.

فهرس الموضوعات.

المبحث الأول: صيانة العلماء للأحاديث الصحيحة:

إن العبث بالأحاديثِ الصحيحة تضعيفًا وإعلالًا – دونَ مبرِّرٍ مشروعٍ وأهليةٍ للنَّقدِ – أمرٌ خَطيرٌ ينبغِي الإعراضُ عنهُ؛ قالَ أبو طاهرٍ السِّلَفِيُّ (٥٧٦هـ): "كل مَنْ ردَّ مَا صَحَّ مِنْ قَولِ الرَّسُول – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم – وَلَمْ يتلقَّه بِالْقبُولِ قدْ ضلَّ وغَوى؛ إذْ كَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام – لَا ينْطق عَنِ الْهوَى"[(١)].

وكُلُّ مَنْ كانَ هذا حالُهُ فإنَّ القلبَ ينفِرُ منهُ وإنْ كانَ صالحاً فِي نفسِهِ؛ قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: "منذُ طَلبتُ الحديثَ ووقفتُ علَى كلامِ الخَطَّابِيِّ وقَعتْ عِندِي مِنهُ نُفرةٌ؛ لإقدامِهِ على تَخطِئةِ الرِّواياتِ الثَّابتةِ خُصوصًا مَا فِي الصَّحيحينِ "[(٢)].

فالمساس بالأحاديث الصحيحة بغير علم وخاصة ما أخرجه الشيخان يُعَدُ جرأة على الدين واعتداءاً على إجماع المسلمين، ومخالفاً لما سار عليه العلماء قديماً وحديثاً من الحرص على الحفاظ ابن حجر على ما صح من أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعدم الطعن فيها، بل قد يستحسن بعضهم التكلف في الجمع بين الروايات وتوجيهها على أن يرد شيئاً منها أو يخطئ رواتها، ومن ذلك ما نقله الحافظ عن الكرماني تكلفه في توجيه حديث في الصحيح، قال الحافظ: "ثم شرع الكرماني في إبداء احتمالات بعيدة متكلفة لتوجيه الرواية التي في البخاري"[(٣)].

قلت: والكرماني كان يعلم بأنه تكلف في توجيه الرواية، لكنه كان يرى أن ذلك أهون من ردها، والدليل أنه قال بعد ذلك: "وارتكاب بعض هذه التكلفات أولى من تخطئة العدول الأثبات"[(٤)].

وقد يقف أحدهم على ما قد يسوغ للحافظ الناقد البحث والنظر فيه، ولكنهم ربما خطأوا أنفسهم واتهموها تعظيماً وإجلالاً لهيبة الأحاديث الصحيحة، خصوصاً ما رواه الشيخان أو أحدهما، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣٨٠/١).

(٢) فتح الباري (٤٠/٨).

(٣) فتح الباري (٧٤/٧).

(٤) فتح الباري (٧٥/٧).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

قال الإمام الذهبي حينما سَاقَ تَرْجَمَةِ خَالِد بن مخلد من "ميزان الاعتدال" بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ أَحْمَدَ فِيهِ: "لَهُ مَنَاكِيرُ"، وَقَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ: "لَا يُحْتَجُّ بِهِ"، قَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، لَوْلَا هَيْبَةُ الصَّحِيحِ لَعَدُّوهُ فِي مُنْكَرَاتِ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ"[١].

وهذا النوع من النقد يمكن تسميته بـ (النقد الإيجابي).

ويتضح منهج الحافظ ابن حجر في هذا النوع من النقد (النقد الإيجابي) من خلال ثلاثة أمور:

أولاً: رده على بعض من انتقد بعض الأحاديث الصحيحة لأسباب لا ترتقي ومكانة تلك الأحاديث.

ثانيًا: ينقل الحافظ عن غيره بعض الاستشكالات على الحديث ويسكت دون أن يعلق تورعًا منه من أن يخوض في نقد الأحاديث الصحيحة.

ثالثًا: منهج الحافظ وتطبيقه لمنهج الجمهور في التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وهو: الجمع إن أمكن أو النظر في التاريخ ومعرفة الناسخ والمنسوخ أو الترجيح أو التوقف، قال الحافظ: "فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بإحدى الحديثين"[٢]. والمتأمل لهذا المنهج يجد بأنه يحقق الحفاظ على مكانة الأحاديث الصحيحة وصيانتها قدر الإمكان.

وسوف نستعرض بعض الأمثلة على الأمر الأول في المبحث الثاني، وهو: (رده على بعض من انتقد شيء من الأحاديث الصحيحة لأسباب لا ترتقي ومكانة تلك الأحاديث)، وهو محور بحثنا.

المبحث الثاني: صيانة الحافظ ابن حجر وحفاظه لمكانة الأحاديث الصحيحة:

من خلال اطلاعي على كتاب "فتح الباري" استوقفتني عبارة تكررت من الحافظ ابن حجر (رحمه الله) في عدة مواضع وهي قوله: "وَبِمِثْلِ هَذَا لَا تُرَدُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ" أو نحو ذلك، وذلك في معرض رده على من تعرض لشيء من الأحاديث الصحيحة برد أو نقد دون إعمال للمنهج المتبع في حال التعارض.

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤١)

(٢) شرح نخبة الفكر (٦٢،٦٣).

والحافظ ابن حجر (رحمه الله) هو من أبرز النقاد المتأخرين والعلماء المبرزين الذين مارسوا هذه القواعد على أرض الواقع، فقد أوتي فهماً ونظراً ليس لغيره من العلماء، قال عنه شيخه الحافظ عبد الرحيم العراقي: "الشيخ العالم والكامل الفاضل الإمام المحدث المفيد المجيد الحافظ المتقن الضابط الثقة المامون".

وتستطيع أن تلمس ذلك بجلاء من خلال مطالعة كتبه ومصنفاته خاصة "فتح الباري".

وفيما يلي سنذكر بعض تلك المواضع مع التعليق عليها باختصار شديد.

المطلب الأول: رد الحديث بسبب اعتقاد الناقد باستحالة وقوعه عقلاً:

تحدث الحافظ عن زيد بن وهب الْجُهَنِيّ فقال: "زيد بن وهب الْجُهَنِيّ أَبُو سُلَيْمَان الْكُوفِي من كبار التَّابعين رَحل إِلَى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، فَقبض وَهُوَ فِي الطَّرِيق قَالَ زُهَيْر بن مُعَاوِيَة عَن الْأَعْمَش: إِذا حَدَّثَك زيد بن وهب عَن أحد فكأنك سمعته من الَّذِي حَدَّثَك عَنهُ. وَثَّقَهُ ابن معِين وابن خرَاش وابن سعد وَالْعجلِي وَجُمْهُور الْأَئِمَّة. وشذ يَعْقُوب بن سُفْيَان الْفَسَوِي فَقَالَ. فِي حَدِيثه خلل كثير، ثمَّ سَاق من رِوَايَته قَول عمر فِي حَدِيثه: يَا حُذَيْفَة! بِاللَّه أَنا من الْمُنَافِقين. قَالَ الْفَسَوِي: وَهَذَا محَالٌ.

قال الحافظ رداً على الفسوي: هَذَا تعنت زَائِد، وَمَا بِمثل هَذَا تضعف الْإِثْبَات وَلَا ترد الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة، فَهَذَا صدر من عمر عِنْد غَلَبَة الْخَوْف وَعدم أَمن الْمَكْر، فَلَا يلْتَفت إِلَى هَذِه الوساوس الْفَاسِدَة فِي تَضْعِيف الثِّقَات، وَالله أعلم"[1].

في هذا المثال: يرد الحافظ على الفسوي، وينتقد رده للحديث ويصف فعله هذا بالتعنت الزائد والوسوسة الفاسدة، فهو يرى أن الحديث صحيح ويمكن توجيهه التوجيه السليم والمقبول دون الحاجة إلى رده.

المطلب الثاني: رد الحديث بسبب أنه مخالف للمشهور والمعروف:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يَقُولُ: كَانَ المُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا المَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلاَةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بُوقًا مِثْلَ قَرْنِ اليَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلاَ تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلاَةِ!، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا بِلاَلُ! قُمْ فَنَادِ بِالصَّلاَةِ»[1].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٠٤).

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان، بَابُ بَدْءِ الأَذَانِ (٦٠٤)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب بدء الأذان (٣٧٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

قال الحافظ: "وَأَغْرَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ فَحَمَلَ قَوْلَهُ (أَذِّنْ) عَلَى الْأَذَانِ الْمَشْرُوعِ، وَطَعَنَ فِي صِحَّةِ حَدِيثِ ابن عُمَرَ، وَقَالَ عَجَبًا لِأَبِي عِيسَى كَيْفَ صَحَّحَهُ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ شَرْعَ الْأَذَانِ إِنَّمَا كَانَ بِرُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ". انْتَهَى.

قال الحافظ: "وَلَا تُدْفَعُ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِمِثْلِ هَذَا مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ"(١).

وفي هذا المثال: انتقد الحافظ صنيع القاضي ابن العربي في طعنه لحديث لابن عمر مع إمكان الجمع، فالحافظ سلك في توجيه هذا الحديث مسلك الجمع فقال: وَسِيَاقُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ يُخَالِفُ ذَلِكَ فَإِنَّ فِيهِ أَنَّهُ لَمَّا قَصَّ رُؤْيَاهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: أَلْقِهَا عَلَى بِلَالٍ فَلْيُؤَذِّنْ بِهَا، قَالَ فَسَمِعَ عُمَرُ الصَّوْتَ فَخَرَجَ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا لَمَّا قَصَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رُؤْيَاهُ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِشَارَةَ عُمَرَ بِإِرْسَالِ رَجُلٍ يُنَادِي لِلصَّلَاةِ كَانَتْ عَقِبَ الْمُشَاوَرَةِ فِيمَا يَفْعَلُونَهُ وَأَنَّ رُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ كَانَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَتِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالُوا: اهْتَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلصَّلَاةِ كَيْفَ يَجْمَعُ النَّاسَ لَهَا، فَقَالَ: انْصِبْ رَايَةً عِنْدَ حُضُورِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَإِذَا رَأَوْهَا آذَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. فَلَمْ يُعْجِبْهُ الْحَدِيثَ وَفِيهِ ذَكَرُوا الْقُنْعَ - بِضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ النُّونِ يَعْنِي الْبُوقَ -، وَذَكَرُوا النَّاقُوسَ، فَانْصَرَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ مُهْتَمٌّ، فَأُرِيَ الْأَذَانَ، فَغَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ وَكَانَ عُمَرُ رَآهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَكَتَمَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَقَالَ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنَا؟". قَالَ: سَبَقَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فَاسْتَحْيَيْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا بِلَالُ! قُمْ فَانْظُرْ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فَافْعَلْهُ"(١).

تَرْجَمَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ بَدْءُ الْأَذَانِ، وَقَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "رَوَى قِصَّةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ وَمَعَانٍ مُتَقَارِبَةٍ، وَهِيَ مِنْ وُجُوهٍ حِسَانٍ، وَهَذَا أَحْسَنُهَا".

قُلْتُ: وَهَذَا لَا يُخَالِفُهُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ عَبْدَاللَّهِ بْنَ زَيْدٍ لَمَّا قَصَّ مَنَامَهُ فَسَمِعَ عُمَرُ الْأَذَانَ، فَجَاءَ فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ بِذَلِكَ عَقِبَ إِخْبَارِ عَبْدِ اللَّهِ بَلْ مُتَرَاخِيًا عَنْهُ لِقَوْلِهِ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنَا، أَيْ عَقِبَ إِخْبَارِ عَبْدِ اللَّهِ، فَاعْتَذَرَ بِالِاسْتِحْيَاءِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ بِذَلِكَ عَلَى الْفَوْرِ.

(١) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٨١).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، بَابُ بَدْءِ الْأَذَانِ (٤٩٨)، وقال الحافظ: " أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَتِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ.." وذكره. فتح الباري (٢/٨١).

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي عُمَيْرٍ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ عُمَرَ كَانَ حَاضِرًا عِنْدَ قَصِّ عَبْدِاللَّهِ رُؤْيَاهُ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ الَّتِي ذَكَرَ بِهَا، فَسَمِعَ عُمَرُ الصَّوْتَ، فَخَرَجَ فَقَالَ: فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا عِنْدَ قَصِّ عَبْدِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٢).

المطلب الثالث: رد الحديث بسبب أنه قد يساء فهمه ويستخدم في غير موضعه:

قال الحافظ: "رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ وَاقِدِ بْنِ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِنِسَائِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «هَذِهِ ثُمَّ ظُهُورَ الْحُصُرِ»(١) زَادَ ابن سَعْدٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَكُنَّ نِسَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْجُجْنَ إِلَّا سَوْدَةَ وَزَيْنَبَ، فَقَالَا: لَا تُحَرِّكُنَا دَابَّةٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"(٢).

وَإِسْنَادُ حَدِيثِ أَبِي وَاقِدٍ صَحِيحٌ، وَأَغْرَبَ الْمُهَلَّبُ فَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ لِقَصْدِ ذَمِّ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فِي خُرُوجِهَا إِلَى الْعِرَاقِ لِلْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ فِي قِصَّةِ وَقْعَةِ الْجَمَلِ، وَهُوَ إِقْدَامٌ مِنْهُ عَلَى رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ(١).

وفي هذا المثال: انتقد الحافظ فعل المهلب في قوله: "إن هذا الحديث من وضع الرافضة"، بقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل، فهو يرى أن الحديث لا يجوز رده مع إمكان توجيهه، والتوجيه الصحيح في نظره هو أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كانت متأولة.

قال الحافظ: "وَالْعُذْرُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا تَأَوَّلَتِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ كَمَا تَأَوَّلَهُ غَيْرُهَا مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِنَّ غَيْرُ تِلْكَ الْحَجَّةِ، وَتَأَيَّدَ ذَلِكَ عِنْدَهَا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ"(٢).

المطلب الرابع: رد الحديث بسبب تقديم الترجيح على الجمع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَحْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "المَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لاَ يُقْطَعُ

---

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٨١).

(١) أخرجه أحمد (٢١٩٠٥)، وأبو داود في كتاب المناسك، بَابُ فَرْضِ الْحَجِّ (١٧٢٢) من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه، وصححه الحافظ في الفتح (٤/ ٧٤).

(٢) طبقات ابن سعد (٤٤/٨).

(١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٧٤).

(٢) نفس المصدر السابق.

شَجَرُهَا، وَلاَ يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ، مَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ"(١).

قال الحافظ: "وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَنَا أُحَرِّمُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ حَرَّتَيْهَا، فَادَّعَى بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ الْحَدِيثَ مُضْطَرِبٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا، وَفِي رِوَايَةٍ: "مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا"، وَفِي رِوَايَةٍ: "مَأْزِمَيْهَا". وَتُعُقِّبَ بِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ، وَبِمِثْلِ هَذَا لَا تُرَدُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، فَإِنَّ الْجَمْعَ لَوْ تَعَذَّرَ أَمْكَنَ التَّرْجِيحُ(١).

في هذا المثال: يرد الحافظ على ادعاء بعض الحنفية قولهم أن هذا الحديث مضطرب بسبب اختلاف ألفاظ الحديث، والحافظ يرى بأن رد الحديث والحكم عليه بالاضطراب متعذر مع إمكان الجمع أو الترجيح، فها هو يرجح رواية "ما بين لابتيها" بسبب توارد الرواة عليها، كما أنه جمع بين تعدد الألفاظ دون تعسف.

قال الحافظ: "وَلَا شَكَّ أَنَّ رِوَايَةَ "مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا" أَرْجَحُ لِتَوَارُدِ الرُّوَاةِ عَلَيْهَا، وَرِوَايَةَ "جَبَلَيْهَا" لَا تُنَافِيهَا، فَيَكُونُ عِنْدَ كُلِّ لَابَةٍ جَبَلٌ، أَوْ لَابَتَيْهَا مِنْ جِهَةِ الْجَنُوبِ وَالشِّمَالِ، وَجَبَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَتَسْمِيَةُ الْجَبَلَيْنِ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لَا تَضُرُّ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ "مَأْزِمَيْهَا" فَهِيَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَالْمَأْزِمُ بِكَسْرِ الزَّايِ الْمَضِيقُ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْجَبَلِ نَفْسِهِ"(٢).

المطلب الخامس: رد الحديث بسبب أنه خبر واحد وجاء بخلاف القواعد فلا يعمل به:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»(٣).

قَالَ ابن الْعَرَبِيِّ: "تَمَسَّكَ جَمِيعُ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَطَلَّعَ مَالِكٌ إِلَى الْمَسْأَلَةِ مِنْ طَرِيقِهَا، فَأَشْرَفَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْفِطْرَ ضِدُّ الصَّوْمِ وَالْإِمْسَاكَ رُكْنُ الصَّوْمِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَسِيَ رَكْعَةً مِنَ

(١) أخرجه البخاري في كتاب فَضَائِلِ المَدِينَةِ، بَاب حَرَمِ المَدِينَةِ (١٨٦٧)، ومسلم في كتاب الحج، بَاب فَضْلِ الْمَدِينَةِ، وَدُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا بِالْبَرَكَةِ، وَبَيَانِ تَحْرِيمِهَا، وَتَحْرِيمِ صَيْدِهَا وَشَجَرِهَا، وَبَيَانِ حُدُودِ حَرَمِهَا (١٣٦٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٨٣).

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، بَاب الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا (١٩٣٣)، ومسلم في كتاب الصيام، باب من أكل أو شرب ناسيًا (١١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الصَّلَاةِ قَالَ وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِيهِ: "لَا قَضَاءَ عَلَيْكَ"[٤]، فَتَأَوَّلَهُ عُلَمَاؤُنَا عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ لا قضاء عَلَيْكَ الْآنَ، وَهَذَا تَعَسُّفٌ، وَإِنَّمَا أَقُولُ: لَيْتَهُ صَحَّ فَنَتَّبِعُهُ، وَنَقُولُ بِهِ إِلَّا عَلَى أَصْلِ مَالِكٍ فِي أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا جَاءَ بِخِلَافِ الْقَوَاعِدِ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ الْمُوَافِقُ لِلْقَاعِدَةِ فِي رَفْعِ الْإِثْمِ عَمِلْنَا بِهِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يُوَافِقُهَا فَلَمْ نَعْمَلْ بِهِ[١].

وفي هذا المثال: يرد الحافظ على ابن العربي رده للحديث بسبب أن الحديث خبر واحد وجاء بخلاف القواعد فلا يعمل به، والحافظ يرى أن القاعدة مستقلة بالصيام ومن عارض بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة، كما أنه رد القياس لأنه في مقابل النص.

قال الحافظ: "وأما الْقِيَاس الَّذِي ذكره بن الْعَرَبِيِّ فَهُوَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، فَلَا يُقْبَلُ وَرَدُّهُ لِلْحَدِيثِ مَعَ صِحَّتِهِ بِكَوْنِهِ خَبَرَ وَاحِدٍ خَالَفَ الْقَاعِدَةَ لَيْسَ بِمُسَلَّمٍ، لِأَنَّهُ قَاعِدَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِالصِّيَامِ، فَمَنْ عَارَضَهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الصَّلَاةِ أَدْخَلَ قَاعِدَةً فِي قَاعِدَةٍ، وَلَوْ فُتِحَ بَابُ رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِمِثْلِ هَذَا لَمَا بَقِيَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا الْقَلِيلُ"[٢].

المطلب السادس: رد الحديث بسبب توهم المعارضة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ ذَلِكَ العَبْدُ مَا عِنْدَ اللَّهِ».

قَالَ: فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَعَجِبْنَا لِبُكَائِهِ: أَنْ يُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَبْدٍ خُيِّرَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ المُخَيَّرَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّي لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلاَمِ وَمَوَدَّتُهُ، لاَ يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»[٣].

قال الحافظ: "جَاءَ فِي سَدِّ الْأَبْوَابِ الَّتِي حَوْلَ الْمَسْجِدِ أَحَادِيثُ يُخَالِفُ ظَاهِرُهَا حَدِيثَ الْبَابِ، مِنْهَا حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ الشَّارِعَةِ فِي

---

(٤) أخرجه الدارقطني في كتاب الصيام، باب (٢٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٥٦).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٥٧).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سُدُّوا الأَبْوَابَ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ» (٣٦٥٤)، ومسلم في كتاب الفضائل، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الْمَسْجِدِ وَتَرْكِ بَاب عَلِيٍّ[١]، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّبَرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ رِجَالُهَا ثِقَاتٌ مِنَ الزِّيَادَةِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَدَدْتَ أَبْوَابَنَا فَقَالَ مَا أَنَا سَدَدْتُهَا وَلَكِنَّ اللَّهَ سَدَّهَا"[٢].

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كَانَ لِنَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيّ». فَتَكَلَّمَ نَاسٌ فِي ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَدَدْتُ شَيْئًا وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنْ أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ»، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ[٣]، وَعَن بن عَبَّاسٍ قَالَ: "أَمر رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَسُدَّتْ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ".

وَفِي رِوَايَةٍ: "وَأَمَرَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَكَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَهُوَ جُنُبٌ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُهُ"، أَخْرَجَهُمَا أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَرِجَالُهُمَا ثِقَاتٌ[٤].

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: "أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَرُبَّمَا مَرَّ فِيهِ وَهُوَ جُنُبٌ"[٥].

وَعَنِ ابن عُمَرَ قَالَ: "كُنَّا نَقُولُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خَيْرُ النَّاسِ ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وَلَقَدْ أُعْطِيَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ثَلَاثَ خِصَالٍ لَأَنْ يَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، زَوَّجَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْنَتَهُ وَوَلَدَتْ لَهُ، وَسَدَّ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ"[١].

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَرَارٍ بِمُهْمَلَاتٍ قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ أَخْبِرْنِي عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ.

---

(١) أخرجه أحمد (١٥١١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٥٥٣)، وقال ابن الجوزي: "طرقه كلها باطلة" الفوائد المجموعة ص: (٣٦٢)، وقال ابن القيسراني: " زافر هَذَا – أحد رواة الحديث – ضَعِيف الحَدِيث" ذخيرة الحفاظ (٣٢٣٤).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٩٣٠)، وقال الهيثمي: " إِسْنَادُ أَحْمَدَ حَسَنٌ " مجمع الزوائد (١١٤/٩).

(٣) أخرجه أحمد (١٩٢٨٧)، والنسائي في الكبرى في كتاب الخصائص، باب باب ذِكْرِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَلِيٍّ: «إِنَّ اللهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَا يُخْزِيهِ أَبَدًا» (٨٤٢٣)، والحاكم (٤٦٣١) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي: "فِيهِ مَيْمُونٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ" مجمع الزوائد (١١٤/٩).

(٤) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١١٦٨)، والنسائي في الكبرى في كتاب الخصائص، باب ذِكْرِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَلِيٍّ: «إِنَّ اللهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَا يُخْزِيهِ أَبَدًا» (٨٤٠٩)، والحاكم (٤٦٥٢)، وصححه ووافقه الذهبي، وقال ابن الجوزي في هذا الحديث ونحوه من أحاديث الترخيص لعلي بترك بابه في المسجد: " هَذِهِ الأَحَادِيثُ كُلُّهَا مِنْ وضع الرافضة قابلوا بِهِ بهَا الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَى صِحَّتِهِ فِي " سُدُّوا الأَبْوَابَ إلا بَابَ أَبِي بَكْرٍ " الموضوعات (٣٦٦/١).

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠٣١)، وقال الهيثمي: " فِيهِ نَاصِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ" مجمع الزوائد (١١٥/٩).

(١) أخرجه أحمد (٤٧٩٧)، وقال الهيثمي: " رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى، وَرِجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ " مجمع الزوائد (١٢٠/٩)، وقال ابن حجر" وإسناده حسن" فتح الباري (١٥/٧).

فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: "وَأَمَّا عَلِيٌّ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ أَحَدًا، وَانْظُرْ إِلَى مَنْزِلَتِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَدْ سَدَّ أَبْوَابَنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَقَرَّ بَابَهُ"[(١)]، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا الْعَلَاءَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا، وَكُلُّ طَرِيقٍ مِنْهَا صَالِحٌ لِلِاحْتِجَاجِ فضلاً عَنْ مَجْمُوعِهَا[(٢)].

وفي هذا المثال يَرُدُّ الحافظ على ابن الجوزي ردّه للأحاديث الواردة في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ وذلك بسبب أن بعض رواته متكلَّم فيهم، ولمخالفته للأحاديث الصحيحة الواردة في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو يزعم أنه من وضع الرافضة، فيجيب الحافظ بأن إعلال الحديث بسبب من تُكلم فيهم من رواته ليس بقادح وذلك لكثرة طرقه، ودعوى أنه يتعارض مع ما ورد في فضل أبي بكر رضي الله عنه، فيمكن الجمع بينهما.

قال الحافظ: "وَقد أورد ابن الْجَوْزِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ[(٣)]، أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرقم وابن عُمَرَ مُقْتَصِرًا عَلَى بَعْضِ طُرُقِهِ عَنْهُمْ، وَأَعَلَّهُ بِبَعْضِ مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ مِنْ رُوَاتِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ كَثْرَةِ الطُّرُقِ وَأَعَلَّهُ أَيْضًا بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ فِي بَابِ أَبِي بَكْرٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ، قَابَلُوا بِهِ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ فِي بَابِ أَبِي بَكْرٍ انْتَهَى. وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ خَطَأً شَنِيعًا، فَإِنَّهُ سَلَكَ فِي ذَلِكَ رَدَّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِتَوَهُّمِهِ الْمُعَارَضَةَ مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ مُمْكِنٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: وَرَدَ مِنْ رِوَايَاتِ أَهْلِ الْكُوفَةِ بِأَسَانِيدَ حِسَانٍ فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ وَوَرَدَ مِنْ رِوَايَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ فَإِنْ ثَبَتَتْ رِوَايَاتُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْرُقَ هَذَا الْمَسْجِدَ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرُكَ"[(٤)]، وَالْمَعْنَى أَنَّ بَابَ عَلِيٍّ كَانَ إِلَى جِهَةِ الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَكُنْ لِبَيْتِهِ بَابٌ غَيْرُهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُؤْمَرْ بِسَدِّهِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ مِنْ طَرِيقِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمْ يَأْذَنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ جُنُبٌ إِلَّا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّ بَيْتَهُ كَانَ فِي

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٧٦٠)، والأوسط (١١٦٦)، وقال الهيثمي: " فِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ" مجمع الزوائد (١١٥/٩)، وقال ابن حجرك" وإسناده حسن" فتح الباري (١٥/٧).

(٢) فتح الباري (١٥/٧).

(٣) الموضوعات (٣٦٦/١).

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب (٣٧٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَقَدْ سَمِعَ مِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ [يعني: البخاري] هَذَا الحَدِيثَ وَاسْتَغْرَبَهُ" سنن الترمذي (٨٦/٦)، وقال البغوي: "هذا حديثٌ غريبٌ" مصابيح السنة (٤٧٧٤).

الْمَسْجِدِ(١).

وَمُحَصَّلُ الْجَمْعِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ، فَفِي الْأُولَى اسْتُثْنِيَ عَلِيٌّ لِمَا ذَكَرَهُ، وَفِي الْأُخْرَى اسْتُثْنِيَ أَبُو بَكْرٍ وَلَكِنْ لَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يُحْمَلَ مَا فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ عَلَى الْبَابِ الْحَقِيقِيِّ، وَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الْبَابِ الْمَجَازِيِّ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْخَوْخَةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ، وَكَأَنَّهُمْ لَمَّا أُمِرُوا بِسَدِّ الْأَبْوَابِ سَدُّوهَا وَأَحْدَثُوا خوخًا يَسْتَقْرِبُونَ الدُّخُولَ إِلَى الْمَسْجِدِ مِنْهَا، فَأُمِرُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِسَدِّهَا.

فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ لَا بَأْسَ بِهَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَبِهَا جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي "مُشْكِلِ الْآثَارِ"، وَهُوَ فِي أَوَائِلِ الثُّلُثِ الثَّالِثِ مِنْهُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَلَابَاذِيُّ فِي "مَعَانِي الْأَخْبَارِ"، وَصَرَّحَ بِأَنَّ بَيْتَ أَبِي بَكْرٍ كَانَ لَهُ بَابٌ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ وَخَوْخَةٌ إِلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ، وَبَيْتُ عَلِيٍّ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَابٌ إِلَّا مِنْ دَاخِلِ الْمَسْجِدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٢).

المطلب السابع: رد لفظة في الحديث بدعوى أنها زائدة:

قال الحافظ: "وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بَعْثًا وَقَالَ: "لِيَخْرُجْ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا"(٣)، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ثُمَّ قَالَ: لِلْقَاعِدِ وَأَيُّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ أَجْرِ الْخَارِجِ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْغَازِيَ إِذَا جَهَّزَ نَفْسَهُ أَوْ قَامَ بِكِفَايَةِ مَنْ يَخْلُفُهُ بَعْدَهُ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ لَفْظَةُ نِصْفٍ يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ مُقْحَمَةً أَيْ مَزِيدَةً مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَقَدِ احْتَجَّ بِهَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي وَرَدَتْ بِمِثْلِ ثَوَابِ الْفِعْلِ حُصُولُ أَصْلِ الْأَجْرِ لَهُ بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ وَأَنَّ التَّضْعِيفَ يَخْتَصُّ بِمَنْ بَاشَرَ الْعَمَلَ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: "وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ مَحَلَّ النِّزَاعِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْخَيْرِ مَثَلًا هَلْ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ مَعَ التَّضْعِيفِ أَوْ بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ، وَحَدِيثُ الْبَابِ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ وَالْمُشَاطَرَةَ فَافْتَرَقَا.

ثَانِيهِمَا: مَا تَقَدَّمَ مِنَ احْتِمَالِ كَوْنِ لَفَظَةِ نِصْفٍ زَائِدَةً"(١).

قُلْتُ" وَلَا حَاجَةَ لِدَعْوَى زِيَادَتِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهَا فِي الصَّحِيحِ"(٢).

وفي هذا المثال يرد الحافظ على القرطبي قوله: "لَفْظَةُ نِصْفٍ يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ مُقْحَمَةً أَيْ مَزِيدَةً مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ"، فهو يرى أنه لا حاجة لرد الرواية مع إمكان توجيهها، وكعادته – رحمه الله – يحاول الجمع

---

(١) البحر المحيط (٣/٦٥١) وصدره بصيغة التمريض فقال: "روي".

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/ ١٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد، باب من جهز غازيًا أو خلفه في أهله بخير (١٨٩٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/٧٢٩).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٠).

بين الروايات وتوجيهها – قدر الإمكان –.

قال الحافظ: "وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي تَوْجِيهِهَا أَنَّهَا أُطْلِقَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الثَّوَابِ الْحَاصِلِ لِلْغَازِي وَالْخَالِفِ لَهُ بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الثَّوَابَ إِذَا انْقَسَمَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ كَانَ لِكُلٍّ مِنْهُمَا مِثْلُ مَا لِلْآخَرِ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَأَمَّا مَنْ وَعَدَ بِمِثْلِ ثَوَابِ الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْهُ إِذَا كَانَتْ لَهُ فِيهِ دَلَالَةٌ أَوْ مُشَارَكَةٌ أَوْ نِيَّةٌ صَالِحَةٌ، فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي عَدَمِ التَّضْعِيفِ لِكُلِّ أَحَدٍ وَصَرْفُ الْخَبَرِ عَنْ ظَاهِرِهِ يَحْتَاجُ إِلَى مُسْتَنَدٍ.

وَكَأَنَّ مُسْتَنَدَ الْقَائِلِ أَنَّ الْعَامِلَ يُبَاشِرُ الْمَشَقَّةَ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الدَّالِّ وَنَحْوِهِ، لَكِنَّ مَنْ يُجَهِّزُ الْغَازِيَ بِمَالِهِ مَثَلًا وَكَذَا، مَنْ يَخْلُفُهُ فِيمَنْ يَتْرُكُ بَعْدَهُ يُبَاشِرُ شَيْئًا مِنَ الْمَشَقَّةِ أَيْضًا فَإِنَّ الْغَازِيَّ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ الْغَزْوُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُكْفَى ذَلِكَ الْعَمَلُ، فَصَارَ كَأَنَّهُ يُبَاشِرُ مَعَهُ الْغَزْوَ بِخِلَافِ مَنِ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ مَثَلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٣).

المطلب الثامن: رد الحديث بسبب عدم اللقيا:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، قَالَ: بَعَثَ عُمَرُ النَّاسَ فِي أَفْنَاءِ الأَمْصَارِ، يُقَاتِلُونَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَسْلَمَ الهُرْمُزَانُ، فَقَالَ: إِنِّي مُسْتَشِيرُكَ فِي مَغَازِيَّ هَذِهِ؟

قَالَ: نَعَمْ مَثَلُهَا وَمَثَلُ مَنْ فِيهَا مِنَ النَّاسِ مِنْ عَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ مَثَلُ طَائِرٍ لَهُ رَأْسٌ وَلَهُ جَنَاحَانِ وَلَهُ رِجْلاَنِ، فَإِنْ كُسِرَ أَحَدُ الجَنَاحَيْنِ نَهَضَتِ الرِّجْلاَنِ بِجَنَاحٍ وَالرَّأْسُ، فَإِنْ كُسِرَ الجَنَاحُ الآخَرُ نَهَضَتِ الرِّجْلاَنِ وَالرَّأْسُ، وَإِنْ شُدِخَ الرَّأْسُ ذَهَبَتِ الرِّجْلاَنِ وَالجَنَاحَانِ وَالرَّأْسُ، فَالرَّأْسُ كِسْرَى، وَالجَنَاحُ قَيْصَرُ، وَالجَنَاحُ الآخَرُ فَارِسُ، فَمُرِ الْمُسْلِمِينَ، فَلْيَنْفِرُوا إِلَى كِسْرَى، – وَقَالَ بَكْرٌ، وَزِيَادٌ جَمِيعًا عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ –.

قَالَ: فَنَدَبَنَا عُمَرُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْنَا النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَرْضِ العَدُوِّ، وَخَرَجَ عَلَيْنَا عَامِلُ كِسْرَى فِي أَرْبَعِينَ أَلْفًا، فَقَامَ تَرْجُمَانٌ، فَقَالَ: لِيُكَلِّمْنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: سَلْ عَمَّا شِئْتَ؟ قَالَ: مَا أَنْتُمْ؟

قَالَ: نَحْنُ أُنَاسٌ مِنَ العَرَبِ، كُنَّا فِي شَقَاءٍ شَدِيدٍ وَبَلاَءٍ شَدِيدٍ، نَمَصُّ الجِلْدَ وَالنَّوَى مِنَ الجُوعِ، وَنَلْبَسُ الوَبَرَ وَالشَّعَرَ، وَنَعْبُدُ الشَّجَرَ وَالحَجَرَ.

فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الأَرَضِينَ – تَعَالَى ذِكْرُهُ وَجَلَّتْ عَظَمَتُهُ – إِلَيْنَا نَبِيًّا مِنْ أَنْفُسِنَا نَعْرِفُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ، فَأَمَرَنَا نَبِيُّنَا رَسُولُ رَبِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْ نُقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ، أَوْ تُؤَدُّوا الجِزْيَةَ، وَأَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا، أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى

(٣) نفس المصدر السابق.

الجَنَّةِ فِي نَعِيمٍ لَمْ يَرَ مِثْلَهَا قَطُّ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَّا مَلَكَ رِقَابَكُمْ»، فَقَالَ النُّعْمَانُ: رُبَّمَا أَشْهَدَكَ اللَّهُ مِثْلَهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يُنَدِّمْكَ، وَلَمْ يُخْزِكَ، وَلَكِنِّي شَهِدْتُ القِتَالَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ «إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، انْتَظَرَ حَتَّى تَهُبَّ الأَرْوَاحُ، وَتَحْضُرَ الصَّلَوَاتُ»[١].

وفي هذا المثال: يرد الحافظ على الدمياطي رده للحديث الصحيح بسبب عدم اللقيا، والحافظ يرى بأن ذلك ليس بكافٍ لرد الأحاديث الصحيحة.

قال الحافظ: "قَوْلُهُ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ - كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ بِسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمُثَنَّاةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ - وَكَذَا وَقَعَ فِي مُسْتَخْرَجِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَغَيْرِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَزَعَمَ الدِّمْيَاطِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ الْمُعَمَّرُ - بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ الْمَفْتُوحَةِ بِغَيْرِ مُثَنَّاةٍ-، قَالَ: لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ الرَّقِّيَّ لَا يَرْوِي عَنِ الْمُعْتَمِرِ الْبَصْرِيِّ وَتُعُقِّبَ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِكَافٍ فِي رَدِّ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَهَبْ أَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَدْخُلْ بَلَدَ الْآخَرِ. أَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا الْتَقَيَا مَثَلًا فِي الْحَجِّ أَوْ فِي الْغَزْوِ، وَمَا ذَكَرَهُ مُعَارَضٌ بِمِثْلِهِ، فَإِنَّ الْمُعَمَّرَ بْنَ سُلَيْمَانَ رَقِّيٌّ وَسَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بَصْرِيٌّ، فَمَهْمَا اسْتُبْعِدَ مِنْ لِقَاءِ الرَّقِّيِّ الْبَصْرِيَّ جَاءَ مِثْلُهُ فِي لِقَاءِ الرَّقِّيِّ لِلْبَصْرِيِّ.

وَأَيْضًا فَالَّذِينَ جَمَعُوا رِجَالَ الْبُخَارِيِّ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِمُ الْمُعَمَّرَ بْنَ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيَّ، وَأَطْبَقُوا عَلَى ذِكْرِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ الْبَصْرِيِّ، وَأَغْرَبَ الْكِرْمَانِيُّ فَحَكَى أَنَّهُ قِيلَ الصَّوَابُ فِي هَذَا مُعَمَّرُ بْنُ رَاشِدٍ، يَعْنِي شَيْخَ عَبْدِ الرَّزَّاق.

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْخَطَأُ بِعَيْنِهِ فَلَيْسَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الرَّقِّيِّ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ رَاشِدٍ رِوَايَةٌ أَصْلًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ سَلَفَ الدِّمْيَاطِيِّ فِيمَا جزم بِهِ، فَقَالَ بن قُرْقُولٍ فِي الْمَطَالِعِ: وَقَعَ فِي التَّوْحِيدِ وَفِي الْجِزْيَةِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّه، كَذَا لِلْجَمِيعِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ قَالُوا وَهُوَ وَهْمٌ وَإِنَّمَا هُوَ الْمُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ، وَكَذَا كَانَ فِي أَصْلِ الْأَصِيلِيِّ، فَزَادَ فِيهِ التَّاءَ وَأَصْلَحَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

قَالَ الْأَصِيلِيُّ: الْمُعْتَمِرُ هُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ غَيْرُهُ الْمُعَمَّرُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَالرَّقِّيُّ لَا يَرْوِي عَنِ الْمُعْتَمِرِ قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَاكِمُ وَلَا الْبَاجِيُّ فِي رِجَالِ الْبُخَارِيِّ الْمُعَمَّرَ بْنَ سُلَيْمَانَ، بَلْ قَالَ الْبَاجِيُّ فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، يَرْوِي عَنِ الْمُعْتَمِرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ رِوَايَةً[١].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجزية، بَابُ الجِزْيَةِ وَالْمُوَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الحَرْبِ (٣١٥٩).

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٢٦٣).

المطلب التاسع: رد الحديث بسبب الظن بأن الرواية ليست محفوظة:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: قَالَ هِشَامٌ: فَأَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: " أَنَّ سَعْدًا قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أُجَاهِدَهُمْ فِيكَ مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا رَسُولَكَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَقَالَ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، أَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ، مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا نَبِيَّكَ، وَأَخْرَجُوهُ مِنْ قُرَيْشٍ (٢).

وفي هذا المثال: يرد الحافظ على الداودي رده للحديث والحكم عليه بأنه ليس بمحفوظ، فالحافظ يرى بأن ذلك إقدام برد الأحاديث الصحيحة بسبب الظن، وأن هناك من الروايات ما تعضد وتقوى تفرد أبان بالرواية.

قال الحافظ: "قَوْلُهُ وَقَالَ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ الْعَطَّارُ إِلَخْ يَعْنِي أَنَّ أبان وَافق بن نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ هِشَامٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَفْصَحَ بِتَعْيِينِ الْقَوْمِ الَّذِينَ أُبْهِمُوا وَأَنَّهُمْ قُرَيْشٌ، وَزَعَمَ الدَّاوُدِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوْمِ قُرَيْظَةُ، ثُمَّ قَالَ فِي الرِّوَايَةِ الْمُعَلَّقَةِ هَذَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، وَهُوَ إِقْدَامٌ مِنْهُ عَلَى رَدِّ الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةِ بِالظَّنِّ الخائب؛ وَذَلِكَ أَن فِي رِوَايَة بن نُمَيْرٍ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوْمِ قُرَيْشٌ، وَإِنَّمَا تَفَرَّدَ أَبَانُ بِذِكْرِ قُرَيْشٍ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَسَيَأْتِي فِي الْمَغَازِي فِي بَقِيَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ سَعْدٍ وَقَالَ: اللَّهُمَّ فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبِ قُرَيْشٍ شَيْءٌ فَأَبْقِنِي لَهُ" الْحَدِيثَ(١).

وَأَيْضًا فَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اقْتَصَرَ الدَّاوُدِيُّ عَلَى النَّظَرِ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ قُرَيْشٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا رَسُولَكَ وَأَخْرَجُوهُ، فَإِنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مُخْتَصَّةٌ بِقُرَيْشٍ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ أَخْرَجُوهُ وَأما قُرَيْظَة فَلَا"(٢).

الخاتمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على خير الورى محمد بن عبد الله وعلى من سار على نهجه واهتدى.

وفي ختام هذا البحث نضع بين يدي القارئ الكريم أهم النتائج والتوصيات:

---

(٢) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، بَابُ هِجْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ إِلَى المَدِينَةِ (٣٩٠١)، ومسلم في كتاب المغازي، باب قضاء سعد بن معاذ في بني قريظة (١٧٦٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، بَابُ مَرْجِعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأَحْزَابِ، وَمَخْرَجِهِ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ وَمُحَاصَرَتِهِ إِيَّاهُمْ (٤١٢٢)، ومسلم في كتاب المغازي، باب قضاء سعد بن معاذ في بني قريظة (١٧٦٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٢٣٠).

(أ) نتائج البحث:

١) صيانة العلماء وحفاظهم على مكانة الأحاديث الصحيحة.

٢) يتجلى منهج جمهور العلماء في حفاظهم على الأحاديث الصحيحة من خلال منهجهم في درء التعارض، فهم يبدؤون بمحاولة الجمع فإن تعذَّر فبالنظر إلى التاريخ ومعرفة الناسخ والمنسوخ، فإن تعذَّر فمن خلال الترجيح بين النصوص، فإن تعذَّر فالتوقف.

٣) نَهج الحافظ ابن حجر لمنهج الجمهور في درء التعارض.

٤) العقل في الشريعة معتبر، ولكنه ليس مقياسًا مستقلًا لقبول أو رد الأحاديث.

٥) كثير من المقاييس التي تنقد المتن لا يصلح أن تكون مستقلة بذاتها.

(ب) التوصيات:

١) يتجلى من خلال البحث الحاجة لمزيد من الدراسات التي تبرز منهج العلماء في دفاعهم وحفاظهم على مكانة الأحاديث الصحيحة.

٢) التوسع في هذا البحث ليشمل كتب أخرى للحافظ ابن حجر أو التوسع في تحليل نتائج الحافظ مقارنة مع غيره من علماء الحديث.

٣) بيان ونشر وتدريس منهج الجمهور في درء التعارض بين النصوص لأنه يحقق للأحاديث الصحيحة مكانتها ويدفع عنها يد العابثين.

والله الموفق والمعين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين

المصادر والمراجع:

١) **بيان مشكل الآثار،** للطحاوي، عدد الأجزاء / ١٥، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٢) **سنن أبي داود،** أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٣) **سنن الترمذي،** محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٤) **سنن الدارقطني،** أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦ – ١٩٦٦.

٥) **سنن النسائي الكبرى،** أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤١١ – ١٩٩١، بيروت.

٦) **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـــ)، دار الأرقم - لبنان / بيروت، ط بدون.

٧) **صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه،** محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـــ.

٨) **صحيح مسلم،** المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـــ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٩) **الطبقات الكبرى،** محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، دار صادر — بيروت،ط بدون.

١٠) **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ه، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

١١) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،** أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي(المتوفى: ٨٠٧هـــ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـــ، ١٩٩٤ م.

١٢) **المستدرك على الصحيحين،** أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـــ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ — ١٩٩٠.

١٣) **المسند،** أبو عبد الله، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـــ-١٩٩٩م.

١٤) **المعجم الأوسط،** أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥، ت: طارق بن عوض، ط بدون.

١٥) **المعجم الكبير للطبراني،** سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني.

١٦) **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم،** أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦ هـــ)، دار ابن كثير، دمشق — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـــ - ١٩٩٦ م.

١٧) **الموضوعات،** جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـــ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـــ ١، ٢: ١٣٨٦ هـــ - ١٩٦٦ م، جـــ ٣: ١٣٨٨ هـــ - ١٩٦٨ م.

١٨) **النكت على كتاب ابن الصلاح،** أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـــ)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ت ربيع المدخلي.

نبذة عن "معهد دراسات الحديث الشريف"

يُعتبَر "معهد دراسات الحديث النبوي" (إنهاد) أول معهد ديني من نوعه في ماليزيا، يساهم في خدمة الحديث النبوي وعلومه مساهمةً فعالةً عن طريق البحث والتأليف العلمي، وقد تم إنشاؤه عام ٢٠٠٨م في رحاب الكلية الجامعية الإسلامية العالمية (كويس) بولاية سلانجور.

وكان الهدف الرئيسي لإنشاء هذا المعهد: الدفاعُ عن الحديث النبوي في ماليزيا بإزالة الشبهات المثارة حولها والرد على أصحابها، وتكليفُ العلماء المتخصصين بتأليف الكتب في الحديث النبوي وعلومه وقضاياه المستجدة، وكذلك ترجمةُ الكتب والدراسات التي تتناول موضوعات جديدة، وتعالج القضايا المتنوعة المستجدة في الحديث وعلومه.

ومن أنشطته العلمية: تنسيقُ العلاقات العلمية وتوطيدها مع العلماء والباحثين المشتغلين بالحديث النبوي في جامعات ومعاهد ماليزيا وخارجها، وإعدادُ المقررات الدراسية في الحديث النبوي وعلومه، وعقدُ مؤتمر علمي سنوياً في قضايا الحديث النبوي باسم "الإمام"، وتنظيم محاضرات علمية حولها شهرياً.

أما إنجازاته العلمية فمن أبرزها إصدارُ مجلة علمية فصلية باسم "الحديث"، والتي تهتم بنشر البحوث المتعلقة بالحديث وعلومه، ولا تزال تصدر هذه المجلة باستمرارٍ منذ أُنشئت عام ٢٠١١م.

ومن أَوْلَويات المعهد منذ تأسسه: تقريبُ الحديث النبوي وعلومه للناس وتيسيرُه لهم، والتأليفُ العلميُّ فيه وفي قضاياه المختلفة بأسلوب يناسب الذوق العام وروح العصر. وفي هذا الخصوص فقد كلَّف المعهدُ الدكتور سيد عبد الماجد الغوري بتأليف العديد من الكتب باللغة العربية، ثم قام بطباعتها مع ترجماتها بالملايوية، مثل: "معجم المصطلحات الحديثية" و"الميسَّر في علم مصطلح الحديث" و"الميسَّر في علم الرجال" و"مباحث تمهيدية في علم الجرح والتعديل" و"علم علل الحديث تعريفه وأئمته وكتبه" و"إنكار السنة: تاريخه ودوافعه وفرقه" و"حجية السنة النبوية في ضوء الأدلة الشرعية" و"تدوين السنة النبوية وتطوُّر التصنيف والتأليف فيها عبر القرون: عرض تاريخي موجز" و"المدخل إلى دراسة السنة النبوية" و"مبادئ التعامل مع السنة النبوية" و"الضوابط الأساسية لفهم الحديث النبوي" و"التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنِّفين في الحديث" و"المنهج المفيد لطلب علم

الحديث" و"الحديث الموضوع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه" و"إلى طالب العلم"، وغيرها من الكتب والرسائل.

وإضافةً إلى ذلك فقد قام المعهد بترجمة عدة كتب في متون الحديث، ومن أهمّها: "الأدب المفرد" للإمام البخاري، و"مختصر صحيح البخاري" للزبيدي، و"الأربعين حديثاً" للإمام النووي، وغيرها.

ويسعى المعهد جاهداً إلى خدمة الحديث النبوي ونشر علومه في ربوع ماليزيا عن طريق البحث والتأليف العلمي المميَّز وعقد المؤتمرات وتنظيم المحاضرات العلمية مراعياً في ذلك كله الأساليب العلمية العصرية.

COMPILATION & WRITING METHODOLOGIES ADOPTED BY ḤADITH SCHOLARS

CLASSICAL & CONTEMPORARY PERSPECTIVE

Collection of peer-reviewed papers presented
At
THE ANNUAL GLOBAL CONFERENCE ON PROPHETIC SUNNAH
Organized by the
ḤADITH RESEARCH INSTITUTE (INHAD)
At the
Selangor International Islamic University College (KUIS) in Malaysia
On
23rd Rabīʿa al-Awwal 1441H (20th November 2019)

Edited by

DR. SYED ABDUL MAJID GHOURI

